

شرح الأَشْمُوسِي

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك »

حقّق

محمد مجدي البرزنجي

المجلد الأول

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى { المحرم الحرام ١٣٧٥
أغسطس ١٩٥٥ }

جميع حقوق الطبع محفوظة لمحققه

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

ص.ب ٥٧٦٩

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعدَ حمدِ الله على ما منحه من أسباب البيان ، وفتح من أبواب التبيين ،
والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم قواعد الإيمان ، وخفّض بعامل الجزم كلمة
الهُتَان ، محمدٍ المنتخب من خلاصة معدّ ولُباب عدنان ، وعلى آله وأصحابه الذين
أحرزوا قصبَات السبق فى مضمار الإحسان ، وأبرزوا ضميرَ القصة والثّان ، بسِنان
اللّسان ولسان السّنان ؛ فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مُهذّب المقاصد
واضح المسالك ، يمتزج بهامزاج الروح بالجسد ، ويحلُّ منها محلّ الشجاعة من الأسد ،
تجد نشر التحقيق من أذراج عباراته يَغيق ، وبذر التدقيق من أبراج إشاراته يُشْرِق ،
خلا من الإفراط المُيل ، وعلا عن التفريط الحُل ، وكان بين ذلك قواماً ، وقد لقّيته
بـ « منهج المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » ولم آلُ جهداً فى تنقيحه وتهذيبه ، وتوضيحه
وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به مَنْ تَلَقَّاه بقلب
سليم ؛ إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أُنِيبُ .

(بسم الله الرحمن الرحيم ، قال محمد) هو الإمام ، العلامة ، أبو عبد الله ، جمال
الدين ، ابن عبد الله (ابن مالك) الطائى نَسَباً ، الشافعى مذهباً ، الجيّانى مَنَشَأً ، الأندلسى
إقلياً ، الدمشقى داراً ووفاة لا تُنتى عشرة ليلاً خَلَتْ من شعبان عام اثنين وسبعين
وسمائة ، وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربى الله خير مالك) أى : أنى عليه الثناء
الجليل ، اللائق بجلال عظمته ، وجزيل نعمته التى هذا النظمُ من آثارها ، واختار صيغة
المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى ، وقصد بذلك الموافقة بين الحمد
والمحمود عليه ، أى : كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدّد فى حقنا دائماً كذلك نحمد ،
بمعامد لا تزال تتجدد ، وأيضاً فهو رجوع إلى الأصل ؛ إذ أصل « الحمد لله » : أحمد

أو حدث حد الله : فحذف الفعل اكتفاءً بدلالة مصدره عليه ، ثم عدلَ إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه « أل » لقصد الاستغراق . و « الرب » المالك . و « الله » علم على الذات الواجب الوجود — أى : لذاته — المستحق لجميع الحمد ، ولم يُسمَ به سواء ، قال تعالى : « هل تعلم له سمياً » أى : هل تعلم أحداً تسمى الله غير الله ، وهو عربى عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسمُ الله الأعظم ، وقد ذكر في القرآن العظيم في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً ، واختار الإمام النووي تبعاً لجماعة أنه « الحى القيوم » قال : ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع : في البقرة ، وآل عمران ، وطه . والله أعلم .

﴿ تنبيه ﴾ أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلاً لقوله منزلةً ما حصل : إما اكتفاء بالحصول الذهني ، أو نظراً إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقر به ، نحو : « أتى مرُ الله فلا تستعجلوه » .

وجملة « هو ابن مالك » معترضة بين « قال » ومقوله ، لا محل لها من الإعراب ، ولفظ « رب » نصب تقديرًا على المفعولية ، والياء في موضع الجر بالإضافة ، و « الله » نصب بدل من « رب » أو بيان ، و « خير » نصب أيضاً بدل أو حال على حد : « دعوتُ الله سمياً » وموضع الجملة نصب مفعول لقال ، ولفظها خبر ، ومعناها الإنشاء ، أى : أنشئُ الحمد (مصلياً) أى : طالباً من الله صلاته ، أى : رحته (على النبي) — بتشديد الياء — من النبوة — أى : الرفعة — لرفعة رتبته على غيره من الخلق ، أو بالهمزة من النبأ — وهو الخبر — لأنه يُخبر عن الله تعالى ؛ فعلى الأول هو فاعل بمعنى مفعول ، وعلى الثانى بمعنى فاعل . و « مصلياً » حال من فاعل « أحمد » منوياً ؛ لا اشتغال مورد الصلاة بالحمد ، أى : ناوياً الصلاة على النبي (المصطفى) مفتعل من الصفوة ، وهو : الخلوص من الكدَر ، قلبت تاؤه طاءً لمجاورة الصاد ، ولامه ألفاً لافتتاح ما قبلها ؛

ومعناه المختار (وآله) أى : أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى : العلو .

﴿ تنبيه ﴾ أصل آل أهل : قلبت المءاء همزة ، كما قلبت الهمزة هاء فى « هَرَّاقَ » الأصل « أَرَّاقَ » ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما فى « آدم ، وآمن » هذا مذهب سيويه . وقال الكسائى : أصله « أول » كَجَمَلٍ ، من آل يؤول ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقد صَغَّرُوهُ عَلَى « أَهَيْلٍ » وهو يشهد للأول ، وعلى « أَوَيْلٍ » وهو يشهد للثانى ؛ ولا يضاف إلا إلى ذى شرف ، بخلاف أهل ؛ فلا يقال « آل الإسكاف » ولا ينتفض بـ « آل فرعون » فإن له شرفا باعتبار الدنيا ، واختلف فى جواز إضافته إلى المضمَر ؛ فنعمة الكسائى والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدى أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه . قال عبد المطلب :

١ - وَأَنْصُرَ عَلَى آلِ الصَّليبِ وَعَايِدِهِ الْيَوْمَ آلَاكَ

وفى الحديث : « اللهم صل على محمد وآله »

(وأستمعين الله فى) نظم قصيدة (ألفية) أى : عِدَّةُ آيَاتِهَا ألف أو ألفان ، بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره ، ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة « أحمد » . والظاهر أن « فى » بمعنى على ؛ لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعددة بعل ، قال تعالى : « وأعاناه عليه قوم آخرون » « والله المستعان على ما تصفون » أو أنه ضمن « أستمعين » معنى أستخير ونحوه مما يتعدى بنى ، أى : وأستخير الله فى ألفية (مقاصد النحو) أى : أغراضه وجُلُّ مهماته (بها) أى : فيها (نحوية) أى : بحوْزة .

﴿ تنبيه ﴾ النحو فى الاصطلاح هو : العلم المستخرج بالمقاييس للستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى اختلف منها ، قاله صاحب المقرب ؛ فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا « علم العربية » لا قسيمُ الصرف . وهو مصدر

أريد به اسم المفعول ، أى : أَلْتَحَوَّ ، كالتخلق بمعنى المخلوق . وَخَصَّتْهُ غَلْبَةُ الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم مَنَحَوْا ، أى : مقصودا ، كما خصت «الفقه» بعلم الأحكام الشرعية القرعية وإن كان كل علم فقها ، أى : مَفْقُوْهَا ، أى : مفهوما . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد ، يقال : نحوت نحوك ، أى : قصدت قصدك ، والمثل ، نحو سررت برجل نحوك ، أى : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أى : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أى مقدار ألف ، والقِسْم ، نحو : هذا على أربعة أنحاء ، أى : أقسام ، وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب قال : « انمُح هذا النحو يا أبا الأسود »

(تقرب) هذه الألفية للأفهام (الأقصى) أى : الأبعد من المعانى (بافظ مَوْجَز) الباء بمعنى مع ، أى : تفعل ذلك مع وَجَازَةِ اللفظ ، أى : اختصاره (وتبسط) أى : توسع (البذل) — بالمعجزة — أى : العطاء ، وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى : موفى سريعا .

﴿ تنبيه ﴾ قال الجوهرى : أَوْعَدَ — عند الإطلاق — يكون للشر ، وَوَعَدَ للخير ، وأنشد :

٢ — وَإِنِّى وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمَخْلِفٌ لِإِعَادِى وَمُنْجِزٌ مِّمَّوعِدِى

(وتقتضى) أى : تطلب ؛ لما اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضا (بغير سُخْط) يَشُوْبُهُ (فائقة ألفية) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (بن معلى) بن عبد النور الزَّوَاوِى الحنفى ، الملقب زين الدين ، سكن دمشق طويلا ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر وتصدَّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب ، إلى أن توفى بالقاهرة فى سَلَخِ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة ، ودفن من القد على شَفِيرِ الحَنْدَق ، بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ، ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة .

﴿تنبيه﴾ يجوز في « فائقة » النصب على الحال من فاعل تقتضى ، والرفع خبراً لمبتدأ محذوف ، والجذر نعتاً لألفية ، على حد « وهذا كتاب أنزلناه مبارك » في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، والغالب العكس ، وأوجبه بعضهم

(وهو) أى : ابن معطى (سبق) الباء للسببية ، أى : بسبب سبقه إياى (حائز تفضيلاً) على (مستوجب) على (ثنائى الجيلا) عليه ؛ لما يستحقه السلف من ثناء الخلف . و « ثنائى » مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو الياء ، والجميل : إما صفة للمصدر ، أو معمول له (والله يقضى) أى : يحكم (بهبات) جمع هبة ، وهى : العطية ، أى : عطيات (وافر) أى : تامة (لى وله فى درجات الآخرة) الدرجات قال فى الصالح : وهى الطبقات من المراتب ، وقال أبو عبيدة : الدرج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل ، والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ، ولفظ الجملة خبر ومعناه الطلب .

﴿تنبيه﴾ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة ، وإن كان الأنصح وافرات ؛ لأن هبات جمع قلة ، والأنصح فى جمع القلة مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقاً المطابقة ، نحو : « الأجذاع أنكسرن ، ومنكسرات ، والمهندات والمهندات انطلقن ، ومنطلقات » والأنصح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الأفراد نحو : « الجذوع أنكسرت ، ومنكسرة » .

خاتمة : بدأ بنفسه لحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعاً بدأ بنفسه » رواه أبو داود ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : « رَبِّ اغْفِرْ لى ولوالدى » وعن موسى عليه السلام : « رَبِّ اغْفِرْ لى ولأخى » وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى :

وَاللهُ يَقْضِي بِالرَّحْمَى وَالرَّحْمَةُ لى وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ

لما عرفت ، ولأن التعميم مطلوب .

الكلام وما يتألف منه

الأصل «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أي: صوت مشتمل على بعض الحروف: تحقيقاً كزيد، أو تقديراً كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع؛ فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام: كالخط، والرمز، والإشارة، وبالمفيد المفرد، نحو: زيد، والمركب الإضافي، نحو: غلام زيد، والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة: كالنار حارة، وغير المستقل كجملة الشرط، نحو: إن قام زيد، وغير المقصود، كالصادر من الساهي والنائم.

(تنبيهات) الأول: اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول، أي: الملفوظ به، كالخلق بمعنى الخلق.

الثاني: يجوز في قوله «كاستقم» أن يكون تمثيلاً، وهو الظاهر؛ فإنه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام، ولم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما، لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال: «الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته» فزاد «لذاته» قال: لإخراج نحو «قام أبوه» من قولك «جاءني الذي قام أبوه» وهذا الصنيع أولى؛ لأن الحدود لاتم بدلالة الالتزام، ومن ثم جعل الشارح قوله «كاستقم» تنميلاً للحد.

الثالث: إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات؛ إذ به يقع التفاهم.

الرابع: إنما قال «وما يتألف منه» ولم يقل «وما يتركب» لأن التأليف - كما قيل - أخص؛ إذ هو تركيب وزيادة، وهي وقوع الألفة بين الجزئين.

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم: مبتدأ خبره ما قبله، أي: الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحدته إلى ثلاثة أنواع: نوع الاسم، ونوع الفعل،

ونوع الحرف ؛ فهو من تقسيم الكلِّ إلى جُزئياته ، لأنَّ المقسِّمَ — وهو الكلمة — صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة ، أعنى الاسم والفعل والحرف ، وليس الكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته ؛ لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه ؛ لأنَّ الكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة ، بل هو مَقُول على كل ثلاث كلمات فصاعداً ، ولا من تقسيم الكلِّ إلى جزئياته ، وهو ظاهر .

ودليلُ انحصار الكلمة في الثلاثة : أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أولاً ، والثاني الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأولُ الاسمُ ، والثاني الفعلُ ، والنحويون مجمعون على هذا ، إلا مَنْ لا يعتد بخلافه . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألُّف الكلام من الكلم بأنه « ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة » لامطلق الضم ، وأقل ما يكون منه ذلك اسمان ، نحو : « ذا زيد » ، و « هيهات نجد » أو فعل واسم ، نحو : « استقم » ، و « قام زيد » بشهادة الاستقراء ولا تنقضُ بالنداء ؛ فإنه من الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ ثم في قوله « ثم حرف » بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام ، ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيبُ الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طَرَفًا .

واعلم أن السكِّمَ اسم جنس على المختار ، وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع ، وعلى الأول فال مختار أنه اسم جنس جمعي ؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد ، أفادت أم لم تفد ، وقيل : لا يقال إلا على ما فوق نعشرة ، وقيل : إفرادي ، أى : يقال على الكثير والقليل كماء و تراب ، وعلى الثاني ف قيل : جمع كثرة ، وقيل : جمع قِلَّة ، ويمجرى هذا الخلاف في كل ما يفرق بينه وبين واحدة بالتاء ، وعلى المختار يجوز في ضميره التأنيثُ ملاحظةً للجمعية ، والتذكيرُ على الأصل ، وهو الأكثر ، نحو : « إليه بضعةُ الكلمِ الطيبُ » « يُحَرِّفُونَ الكلمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ » وقد

أنه ابن معطى فى ألفيته فقال : « واحدها كلمة » وذكره الناظم فقال : (واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات : لبن ولبنة ، ومن الخلوقات : نبق ونبة ، فاسم الجنس الجمعى هو : الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا ، بأن يكون واحده بالتاء غالبا ، والاحتراز : « غالبا » عما جاء منه على العكس من ذلك ، أى : يكون بالتاء دالا على الجمية وإذا تجرد منها يكون للواحد ، نحو : كرم وكثمة ، وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء ، نحو : روم ورومى ، وزنج وزنجى .

وحد الكلمة : قول مفرد ، وتطلق فى الإصطلاح مجازا على أحد جزئى التكم المركب ، نحو « امرئ القيس » فجموعهما كلمة حقيقية ، وكل منهما كلمة مجازا ، وفيها ثلاث لغات : كلمة على وزن نقة ، وتجمع على كلم كنبق ، وكلمة على وزن سذرة ، وتجمع على كلم كسذر ، وكلمة على وزن عمرة ، وتجمع على كلم كتتر ، وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فعل ككيد وكيف ؛ فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة ، وهى إتباع فائه لعينه فى السكسر ، اسما كان نحو فيخذ ، أو فعلا نحو شهيد .

(والقول) وهو - على الصحيح - لفظ دال على معنى (عم) الكلام والكلم والكلمة ، عموما مطلقا ؛ فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ، ولا عكس : أما كونه أعم من الكلام فلا نطلاقة على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفيد ، وأما كونه أعم من الكلم فلا نطلاقة على المفرد ، وعلى المركب من كلمتين ، وعلى المركب من أكثر ، والكلم مختص بهذا الثالث ، وأما كونه أعم من الكلمة فلا نطلاقة على المركب والمفرد ، وهى مختصة بالمفرد ؛ وقيل : القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ؛ فيكون مرادفاً للكلام ، وقيل : هو عبارة عن المركب خاصة : مفيدا كان أو غير مفيد ؛ فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ، ومباينا للكلمة .

وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه ؛ فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلم بالعكس ؛ فيجتمعان فى الصدق فى نحو « زيد أبوه قائم » وينفرد الكلام فى نحو « قام زيد » وينفرد الكلم فى نحو « إن قام زيد » .

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن القول - على الصحيح - أخص من اللفظ مطلقاً ؛ فكان من حقه أن يأخذ جنساً في تعريف الكلام كما فعل في الكافية ؛ لأنه أقرب من اللفظ ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية ، واللفظ ليس كذلك .

(وكلمة بها كلام قد يؤم) أى : يُقصد . كلمة : مبتدأ خيره الجملة بعده ، قال المسكودى : « وجاز الابتداء بكلمة للتنويع ؛ لأنه نَوَّعَهَا إلى كونها إحدى الكلم ، وإلى كونها يقصد بها الكلام » انتهى . ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن المقصود اللفظ وهو معرفة ، أى : هذا اللفظ - وهو لفظ كلمة - يطلق لغة على الجمل المفيدة . قال تعالى : (كلا إنها كلمة هو قائلها) إشارة إلى : « رَبِّ ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت » وقال عليه الصلاة والسلام : « أَصْدَقُ كَلِمَةً قالها الشاعر كلمة ليبد :

٣ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه ، كتسميتهم رَبَّيْتَهُ القوم - عينا ، والبيت من الشعر قافية ، وقد يسمون القصيدة قافية ؛ لاشتغالها عليها ، وهو مجاز مهمل في عرف النحاة .

﴿ تنبيه ﴾ قد في قوله « قد يؤم » للتقليل ، ومراده التقليل النسبي ، أى : استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد ، لآقليل في نفسه ؛ فإنه كثير .

وهذا شروع في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه ، وبدأ بالاسم لشرفه فقال : (بالجر) ويرادفه الخفض ، قال في شرح السكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر ؛ لتناوله الجر بالحرف والإضافة (والتثنية) وهو في الأصل : مصدر نَوَّعْتُ ، أى : أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الآخر

لفظاً لا خطأ لغير تأكيد ؛ فتقيدُ « لاخطا » فصلٌ مخرج للنون في نحو « ضيفين » اسم للطفلي ، وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً ، والنون اللاحقة للقوافي المطلقة — أى :

التي آخرها حرف مدّ — عوضاً عن مدة الإطلاق ، في لغة تميم وقيس ، كقوله :

٤ — أَقْلَى اللّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ وَقَوْلِي — إِنْ أَصَبْتُ — لَقَدْ أَصَابَنِ

الأصل العتابا ، وأصابا . وقوله :

٥ — أَفْدِ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَرُنْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنِ

الأصل : قدى ، ويسمى « تنوين الترثم » على حذف مضاف ، أى : قطع الترثم ؛

لأن الترثم مدّ الصوت بمدة تجانس الروى ، ومخرج أيضاً للنون اللاحقة للقوافي المقيدة

— وهى التى رويها ساكن غير مد — كقوله :

٦ — أَحَارِ بْنِ عَمْرِو كَأَنِّي سَخِرُنْ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُنْ

الأصل : سَخِرَ ، ويأتمر . وقوله :

٧ — وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِنِ

الأصل المخترق . وقوله :

٨ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ قَعِيْرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

فإن هاتين النونين زيدتا في الوقف ، كما زيدت نون « ضيفين » في الوصل والوقف ،

وليستا من أنواع التنوين حقيقة ؛ لثبوتهما مع أل ، وفي الفعل والحرف ، وفي الخط

والوقف ، وحذفهما في الوصل ، ويسمى « التنوين العالي » ، زاده الأخفش وسماه بذلك ؛

لأن الغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غالياً لقلته ،

وقد عرفت أن إطلاق أسم التنوين على هذين مجاز ، فلا يردان على الناظم . وتقيد « لغير

توكيد » فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط ، نحو « لَنَسْفَعًا » .

وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين ، وهى أربعة :

الأول : تنوين الأمكنية ، ويقال : تنوين التمكن ، وتنوين التمكنين : كرجلي

وقاضٍ ، سمي بذلك لأنه لحق الأسم ليدل على شدة تمسكه في باب الاسمية ، أى : أنه لم يُشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

والثانى : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول : سيبويه — بغير تنوين — إذا أردت معنا ، وإيه — بغير تنوين — إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ؛ فإذا أردت غير معين قلت : سيبويه وإيه ، بالتنوين .

والثالث : تنوين التعويض ، ويقال له « تنوينُ العِوضِ » بإضافة بيانية ، وبه عبر في اللفظ ، وهو أولى ، وهو إما عوض عن حرف ، وذلك تنوين نحو جَوَارٍ وَعَوَاشٍ عوضاً عن الياء المحذوفة في الرفع والجر . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وسيأتى الكلام على ذلك في باب ما لا ينصرف مبسوطاً ، إن شاء الله تعالى ، وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو : « يومئذٍ » و « حينئذٍ » فإنه عوض عن الجملة التي تضاف « إذ » إليها ، فإن الأصل يومٌ إذ كان كذا ، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكُسِرَتْ « إذ » لالتقاء الساكنين ، كما كسرت « صه » و « مه » عند تنوينهما . وزعم الأخفش أن « إذ » مجرورة بالإضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب ، وردّ بلازمتهما للبناء ؛ لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائماً إلى الجملة ، وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضى الجر في قوله :

٩ — نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ تَحِيحُ

قيل : ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة ، وهو تنوين « كل » و « بعض » عوضاً عما يضافان إليه ، ذكره الناظم .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو « مسلمات » مما جمع بألف وتاء ، سمي بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو « مسلمين » ، وليس بتنوين الأمكنية ، خلافاً للرَّبْعِيّ ؛ لثبوته فيما لا ينصرف منه ، وهو ما سمي به مؤنث : كأذرعَاتِ

لقرية ، ولا تنوين تنكير لثبوته مع المرببات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر ، وما قيل إنه عوض عن الفتحه نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها .

(والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها ، فلا يرد نحو : «يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ» ، و

يَا رَبُّ سَارِ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا — ١٠ —

«أَلَا يَا اسْجُدُوا» في قراءة الكسائي ، لتخلف الدعاء عن «يا» ؛ فإنها لمجرد التنبيه ، وقيل : إنها للدعاء والمنادى محذوف تقديره : يا هؤلاء ، وهو مقيس في الأمر كالأية ، وفي الدعاء ، كقوله :

— ١١ — أَلَا يَا أُسْلَيْي يَا دَارْحَى عَلَى الْبَلَى

(وأل) معرفة كانت : كالفرس ، والغلام ، أو زائدة : كالحارث ، و «طَبِيتَ النَّفْسَ» . ويقال فيها «أَمْ» في لغة طيء ، ومنه «ليس من أمير أمصيام في أمسقير» وسيأتي الكلام على الموصولة ، وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل ، نحو : «أَلْ قَعَلْتَ» بمعنى هل فعلت ، حكاة قطرب ، وإنما لم يستفهمها لئذرتها (ومسند) أي : محكوم به من اسم أو فعل أو جملة ، نحو : «أنت قائم» ، و«قت» ، و«إننا نحن نزلنا الذكر» .

﴿تنبيه﴾ حل الشارح لفظ «مسند» في النظم على إسناد ؛ فقال : ومسند أي إسناد إليه ، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتماداً على التوقيف ، ولا حاجة إلى هذا التكلف ؛ فإن تركه على ظاهره كافٍ ، أي : من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسنداً إليها ، ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما «تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدَى خَيْرَ مَنْ أَنْ تَرَاهُ» فنسمع : منسبك مع «أَنْ» المحذوفة بمصدر ، والأصل «أَنْ تَسْمَعُ» أي : سماعك ، فحذفت أَنْ ، وحسن حذفها في «أَنْ تَرَاهُ» ، وقد روى «أَنْ تَسْمَعُ» على الأصل . وأما قولهم : «زَعَمُوا مَعْلِيَةَ الْكَذِبِ» فعلى إرادة اللفظ ، مثل «مِنْ حَرْفُ جَرٍ» ، و«ضَرَبَ فَعْلٌ مَاضٍ» فكل من «زَعَمُوا» ومن ، وضرب» اسم للفظ مبتدأ ، وما بعده خبر .

(للاسم تمييز) عن قسييميه (حصل) تمييز : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وللإسم خبر ، وبالجر : متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف المتنوع اختيارا للضرورة ، وسهلها كونه جاراً ومجروراً ، وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له : أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه في المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ؛ وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأني في غير الاسم ؛ وأما النداء فلأن النداء مفعول به والمفعول به لا يكون إلا اسماً ؛ وأما « أل » فلأن أصل معناها التعريف ، وهو لا يكون إلا للاسم ؛ وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسماً .

﴿ تنبيه ﴾ لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل . بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها .

(بتا) الفاعل : متكلماً كان نحو : (فَعَلْتُ) بضم التاء ، أو مخاطباً نحو : « تَبَارَكْتَ يَا اللَّهُ » بفتحها ، أو مخاطبة نحو : « قُمْتُ يَا هَند » بكسرها (و) تاء التأنيث الساكنة أصالةً نحو : (أَنْتِ) هند . والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو : « قَالَتْ أُمّة » بنقل ضمة الهمزة إلى التاء ، و « قَالَتْ امرأة العزيز » بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، و « قَالَتَا » بفتحها لذلك ، أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها إعراباً اختصت بالاسم ، نحو : فاطمة ، وقائمة ، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل ، بل تكون في الاسم نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله » وفي الفعل نحو « هند تقوم » وفي الحرف نحو « رُبَّتْ » و « ثُمّت » .

وبهاتين العلامتين — وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة — رُدُّ على من زعم من البصريين كالفارسي حرفية « ليس » وعلى من زعم من الكوفيين حرفية « عسى » ، وبالثانية رُدُّ على من زعم من الكوفيين كالقراء اسمية « نعم » و « بئس » .

﴿ تنبيه ﴾ اشترك التاءان في لحاق « ليس ، وعسى » وانفردت الساكنة بـ « نِعَمْ » و « بئس » وانفردت تاء الفاعل بـ « تَبَارَكَ » هكذا مشى عليه الناطم ، فإنه قال في شرح

الكافية : وقد انفردت — يعني تاء التأنيث — بلحاقها «نعم» و «بئس» كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها «تبارك» وفي شرح الأجرومية للشهاب البجائي أن تبارك تقبل التامين، تقول : «تباركت يا الله»، و «تباركت أسماء الله» .

(ويافعلي) يعني ياء المخاطبة، ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع، نحو : «قوي يا هند»، و «أنت يا هند تقومين» (ونون) التوكيد : ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو : (أقبلن) ونحو : «انسفعا» وقد اجتمعتا حكاية في قوله : «ليسجن وليكونا»، وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله :

— ١٢ — أَشَاهِرُنْ بَعْدَنَا الشُّوفاً

وقوله :

— ١٣ — أَقَاتِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

فشاذ (فعل ينجلي) مبتدأ وخبر، وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس، مثل قولهم «ثمرة خير من جراحة»، وبتا : متعلق بـ «ينجلي»، أى : يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به : فلا توجد مع غيره إلا في شذوذ كما تقدم .

﴿تنبيه﴾ قولهم في علامات الاسم والفعل «يعرف بكذا وكذا» هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع، أى : كل واحد علامة بمفرده، لا جزء علامة .

(سواهما) أى : سوى قابلي العلامات التسع المذكورة (الحرف) : لما علم من انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة، أى : علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال .

ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كهل) فإنك تقول : هل زيد قائم، وهل تعد ؟ (و) مختص بالأسماء، نحو : (في، و) مختص بالأفعال، نحو : (لم) .

﴿تنبيهان﴾ الأول : إنما عدت «هل» من المشترك نظراً إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين، نحو : «فهل أنتم شاكرون» و «هل يستطيع ربك»

به الناظم ؛ فما أشار إليه هو التحقيق ، ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد ، انتهى .

(و) كالشبه (المعنوى) وهو : أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف ، لا بمعنى أنه حل محلها هو للحرف ؛ كتضمن الظرف معنى فى ، والتمييز معنى من ، بل بمعنى أنه خلف حرفا فى معناه ، أى : أدّى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود (فى متى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو : متى تقوم ؟ وللشرط نحو : متى تقيم أقم ، فهى مبنية لتضمنها معنى الهمزة فى الأول ومعنى إن فى الثانى ، وكلاهما موجود . أو غير موجود (و) ذلك كما (فى هنا) أى : أسماء الإشارة ؛ فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقه أن يصمّوه فما فعلوا ؛ لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه .

(و كناية عن الفعل) فى العمل (بلا تأثر) بالعوامل ، ويسمى الشبه الاستعمالى ، وذلك موجود فى أسماء الأفعال ؛ فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها ، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتى ، فأشبهت ليت ولعل ، مثلا ، ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل ؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل فى العمل ، ولكنه يتأثر بالعوامل : كالمصدر النائب عن فعله ؛ فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف

(و كافتقار أصلا) ويسمى الشبه الافتقارى ، وهو : أن يفتقر الاسم إلى الجلة افتقاراً مؤصلا — أى : لازماً — كالخرف ، كما فى إذ وإذا حيث والموصولات الاسمية ؛ أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان ، أو إلى جملة كزكز افتقاراً غير مؤصل — أى : غير لازم — كافتقار المضاف فى نحو « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » إلى الجلة بعده ؛ فلا يبنى ؛ لأن افتقار يوم إلى الجلة بعده ليس لذاته ، وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما فى غير هذا التركيب لا يفتقر إليها ؟ نحو : هذا يوم مبارك ، ومثله النكرة الموصوفة بالجلة ؛ فإنها

مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل ؛ لأنه ليس لذات النكرة ، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته ، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان والذان والثتان لضعف الشبه بما عارضه فى « أى » من لزوم الإضافة ، وفى البواقي من وجود صورة التثنية ، وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أى الموصولة وهى مضافة لفظاً إذا كان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً نحو « ثم لنزغن من كل شعبة أيهم أشد » قرئ بضم « أى » بناء ، وبنصبها ؛ لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة إليه منزله ، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء ؛ فن لاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة أعرب ، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً ؛ لقيام التنوين مقامه ، كما فى « كل » ، وزعم ابن الطراوة أن « أيهم » مقطوعة عن الإضافة ؛ فلذلك بنيت ، وأن « هم أشد » مبتدأ وخبر ، ورد برسم المصحف الضمير متصلاً ، والإجماع على أنها إذا لم تُضَعف كانت معرفة ، وإنما بنى « الذين » وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يَجْر على سَنَن الجوع ؛ لأنه أخص من الذى ، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفردة ، ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة ، وقيل : هو على هذه الافة بنى جىء به على صورة العرب ، ومن أعرب ذو وذات الطائفتين حملهما على ذى وذات فى صاحب وصاحبة .

الثانى : عدّ فى شرح الكافية من أنواع الشبّه الشبّه الإيهامى ، ومثّل له بفوائح الشّور ، والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة ، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة ، أى : لا معرفة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معرفة حكماً ، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه .

(ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف) الشبه المذكور ، وهذا على قسمين :

صحيح يظهر إعرابه (كأرض ، و) معتلّ يقدر إعرابه نحو (سَمَا) بالقصر — لغة في الاسم ، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسمٌ ، وسمٌ ، وسمًا ، مثلثة ، والعاشرة سَمَا ، وقد جمعتها في قولي :

لَفَاتُ الْأَسْمِ قَدْ حَوَّاهَا الْحَضَرُ فِي بَيْتِ شِعْرِ وَهَوَ هَذَا الشَّعْرُ
إِسْمٌ ، وَحَذَفُ هَمْزِهِ ، وَالْقَصْرُ مُثَلَّثَاتٍ ، مَعَ سَمَاةٍ — عَشْرُ

﴿ تنبيه ﴾ بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه ، وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية ، وعِلَّةُ المعرب عَدَمِيَّة ، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعَدَمِي ، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة ، بخلاف علة الإعراب ؛ فقدم علة البناء لبيان أفراد معلولها .

(وفعل أَسْرَوْ) فعل (مضى بنيا) على الأصل في الأفعال : الأول على ما يُجْزَمُ به مضارعه من سَكُونٍ أو حَذَفٍ ، والثاني على الفتح : لفظاً كضَرَبَ ، أو تقديرًا كَرَمَى ، وُبنِيَ على الحركة لمشابهة المضارع في وقوعه صفة وصله وخبرًا وحالا وشرطا ، وبنى على الفتح خلفته . وأما نحو « ضَرَبْتُ » ، و « انْطَلَقْنَا » ، و « اسْتَبَقْنَا » فالسكون فيه عارض أَوْجَبَهُ كراهتهم توالى أربع متحركات فيما هو كالسكلمة الواحدة ؛ لأن الفاعل كجزء من فعله ، وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة أوجبها مناسبة الواو .

﴿ تنبيه ﴾ بناء الماضي مُجْمَعٌ عليه ، وأما الأمر فذهب السكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصلُ قَمِ لَتَقْمَ ؛ فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، قال في المعنى : وبقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى لفقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهي ، وقد ذلَّ عليه بالحرف ، انتهى .

(وأعر بوا مضارعا) بطريق الحمل على الاسم ؛ لمشابهة إياه : في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد . وقال الناظم في التسهيل : يجاوز شبه ماوجب له ، يعنى من قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة لولا الإعرابُ لالتبس . وأشار

بقوله « بجواز » إلى أن سبب الإعراب واجب للأسم وجازر للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ؛ لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما في نحو : « لَا تُعْنِ بِالْجَفَاءِ وَتَمْدَحْ عَمْرًا » فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » ، ويغنى عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ؛ فيقال : « لَا تَعْنِ بِالْجَفَاءِ وَمَدَحْ عَمْرًا » ، و « لَا تَعْنِ بِالْجَفَاءِ مَا دَحَا عَمْرًا » ، و « لَا تَعْنِ بِالْجَفَاءِ وَلَكِ مَدَحٌ عَمْرًا » ومن ثم كان الاسم أصلاً والمضارع فرعاً ، خلافاً للسكوفيين ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء ، قالوا : لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع ، كما في نحو : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » كما تقدم . وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم .

وإنما يعرب المضارع (إن عَرِيًّا من نون توكيد مباشر) له ، نحو : « لَيْسَ جَنَّ وَلِيَكُونَا » (ومن نون إناث كَبِيرُ عَن) من قولك : « النَّسْوَةُ تَرُغْنِ » أي : يخفن (مَنْ قُتِنَ) فإن لم يعرَ منهما لم يعرب ؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء ؛ فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيبَ خَمْسَةِ عَشَرَ ، ومع الثانية على السكون حملاً على الماضي المتصل بها ؛ لأنهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة ، كما قاله في شرح الكافية ، والاحتراز بـ « المباشر » عن غير المباشر ، وهو الذي فصلَ بين الفعل وبينه فاصلٌ : ملفوظ به كآلف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة الخطابية ، نحو : « هَلْ تَضْرِبَانِ يَا زَيْدَانِ ، وَهَلْ تَضْرِبُ يَا زَيْدُونَ » ، وهَلْ تَضْرِبُ يَا هَنْدَ » ، الأصل تَضْرِبَانِ ، وتَضْرِبُونِ ، وتَضْرِبِينَ ، حذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لقوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكَسرة دليلاً على المحذوف ، ولم تحذف الألف لثلاثيها لالتقاء الساكنين ، وسيأتي الكلام على

لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو « هل زيداً أكرمته » كما سيجيء في بابه ، ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في « هل زيد قام » التقدير : هل قام زيد قام ؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها نَسَلَتْ عنه ذاهلةً ، وإن رآته في حيزها حَنَّتْ إليه لسابق الألفة فلم تَرْضَ حينئذ إلا بمعاقبته .

الثاني : حَقُّ الحرف المشترك الإجمال ، وحَقُّ المختصِّ بَقِيلِ أن يعمل العمل الخاصُّ بذلك القبيل ، وإنما عملت ما ولا وإن النافياتُ - مع عدم الاختصاص - لعارض الجمل على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى ، وإنما لم تعملها التنبيه وأل المعرفة - مع اختصاصهما بالأسماء - ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة - مع اختصاصهن بالأفعال - لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، وإنما لم تعمل إنَّ وأخواتها وأحرف النداء الجرَّ لما يذكر في موضعه ، وإنما عملت « لن » النصب دون الجزم حملاً على « لا » النافية للجنس لأنها بمعناها ؛ على أن بعضهم جَزَمَ بها كما سيأتى .

ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع ، وماض ، وأمر ؛ أخذ في تمييز كل منها عن أخويه مبتدئاً بالمضارع لشرفه بمضارعه الاسم - أى : بمشابهته - كما سيأتى بيانه ، فقال : (فعل مضارع يلي) أى : يتبع (لم) النافية ، أى : يُنْفَى بها (كَيْشَمُ) بفتح الشين مضارع شَمِمْتُ الطيب ونحوه بالكسر ، من باب علم يعلم ، هذه اللغة الفصحى ، وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة القراء وابن الأعرابي ويعقوب وغيرهم ، ولا عبرة بتخطئة ابن دُرُسْتُوهِ العَامَّةِ في النطق بها (وماضِي الأفعالِ بالتا) المذكورة ، أى : تاء فعلت وأنت (مِزُ) لاختصاص كل منهما به ، ومز : أمر من مازَهَ يميزه ، يقال : مِزْتُهُ فامتاز ، وميزته فتميز (وسم) أى : علم (بالنون) المذكورة ، أى : نون التوكيد (فعل الأمر إن أمر) أى : طَلَبَ (فُهِم) من اللفظ ، أى علامة فعل الأمر (٢ - الأشـونى ١)

مجموع شيئين : إفهام الكلمة الأمر اللغوي وهو الطلب ، وقبولها نون التوكيد ؛ فالدور مُنتَفٍ ، فإن قبلت الكلمة النون ولم تُفهم الأمر فهي مضارع نحو : « هل تَفْعَلْنَ » أو فعل تعجب نحو : « أحسنَ بزيد » فإن أحسنَ لفظه لفظ الأمر ، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه .

(والأمر) أى : اللفظ الدال على الطلب (إن لم يك للنون محل فيه) فليس بفعل أمر ؛ بل (هو اسم) : إما مصدر نحو :

١٤ - فَتَدْلَا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

أى : اندُلْ ، وإما اسم فعل أمر (نحوصه) فإن معناه اسكت (وَحَيَّهْلَ) معناه أقبل ، أو قدّم ، أو عجل ، ولا محل للنون فيهما .

﴿ تنبيهات الأول ﴾ : كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون ، كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم : كأَوْه بمعنى أتوجع ، وأَفِيَّ بمعنى أتضجر ، وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء : كَهَيَات بمعنى بَعْدَ ، وَشَتَان بمعنى افترق ؛ فهذه أيضا أسماء أفعال ؛ فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يَرَى كَالْفِعْلِ مَعْنَى وَانْخَزَلَ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوَصُهُ وَحَيَّهْلَ

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر فى ذلك على فعل الأمر لسكثرة مجىء اسم الفعل بمعنى الأمر ، وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه .

الثانى : إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات ، فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما فى أَفْعَلْ فى التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء ، وحبذا فى المدح ؛ فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية ؛ لأن عدم قبولها التاء عارض ، نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإنها غير قابلة للتاء لذاتها .

الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف

علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها ، أى : يلزم من وجودها الوجود ، ولا يلزم من عدمها العدم ؛ لكونها مساوية لل لازم ؛ فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر ، بخلاف الاسم وقبول النداء ، فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له ، وهى أخص منه ؛ إذ يقال : كل قابل للنداء اسم ، ولا عكس ، وهذا هو الأصل فى العلامة .

المعرب والمبني

المعرب والمبني : اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ؛ فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب فى اللغة : مصدر أعرب ، أى : أبان ، أى : أظهر ، أو أجال ، أو حسن ، أو غير ، أو أزال عَرَبَ الشيء وهو فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العربون ، أو ولد له ولد عربى اللون ، أو تكلم بالفُحْش ، أو لم يلحن فى الكلام ، أو صار له خيل عَرَب ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العروبة المتحبة إلى زوجها وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظى ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرفه فى التسهيل بقوله : ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلام وكثيرون ، وهو ظاهر مذهب سيبويه . وعرفوه بأنه : تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ؛ لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك .

والبناء فى اللغة : وَضَعَ شَيْءَ عَلَى شَيْءٍ عَلَى صِفَةِ يَرَادُ بِهَا الثبوت ، وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل : ما جرى به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين ؛ فعلى هذا هو لفظى . وقيل :

هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنى ،
والمناسبة في التسمية على للذهبين فيهما ظاهرة .

(والاسم منه) أى : بعضه (معرب) على الأصل فيه ، ويسمى متمكنا ،
(و) منه ، أى : وبعضه الآخر (مبنى) على خلاف الأصل فيه ، ويسمى غير
متمكن ، ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ، ويعلم ذلك من
قوله : « ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف » . و بناؤه (لشبه من الحروف مُدْنِي)
أى : مقرب لقوته ، يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبها قويا
يقربه منه ، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف ، وهو الذى عارضه شئ من خواص الاسم
(كالشبه الوضعي) وهو : أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع
الحروف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفين هجاءاً (فى اسمي)
قولك (جئتنا) وهما التاء ، ونا ؛ إذ الأول على حرف والثاني على حرفين ،
فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر ، وشابه الثاني الحرف الثنائي كعنق .
والأصل فى وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفين هجاءاً ، وما وضع
على أكثر فعلى خلاف الأصل ، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً ، فوضع
على أقل منها فقد شابه الحرف فى وضعه واستحق البناء ؛ وأعرب نحو « يد » و « ديم »
لأنهما ثلاثيان وضعاً .

﴿ تنبيه ﴾ قال الشاطبي : « نا » فى قوله « جئتنا » موضوعة على حرفين ثانيهما
حرف لين وضعاً أولياً كما ولا ؛ فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود ، نص
عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس
ذلك من وضع الحرف المختص به ، ثم قال : وبهذا يعينه اعتراض ابن جنى على من اعتل
لبناء « كم » ، و « من » بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهها هل و بل ، ثم قال : فعلى
الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانياً الحرفين حرف لين على حد ما مثل

الأجناس ، وقيل : عما يستقبح ذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة ؛ فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ وهذا الإعراب متعين في الأول منها - وهو ذو - ولهذا بدأ به ، وفي الثاني منها - وهو القم - في حالة عدم الميم ، ولهذا ثنى به ، وغير متعين في الثلاثة التي تليهما - وهى أب ، وأخ ، وحم - لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْآخِرِ) وهو هن (أَحْسَنُ) من الإتمام ، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ، ولذلك أخره . والنقص : أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين ، وهى النون ، وفي الحديث « مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْصَوْهُ بِهِنَّ أَبْيَهُ وَلَا تَكُونُوا » ولقلة الإتمام فى « هَنٍ » أنكر القراء جوارزه ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبٍ وَتَاتِيْنِهِ) وهما أخ وحم (يَنْذُرُ) أى : يقل النقص ، ومنه قوله :

١٥ - بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكِبَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ قَسَا ظَلَمَ

(وَقَصُرُهَا) أى قصر أب وأخ وحم (مِنْ نَقْصٍ أَشْهَرُ) قصرها : مبتدأ ، وأشهر : خبره ، ومن نقصهن : متعلق بأشهر ، وهو من تقديم من على أفضل التفضيل ، وهو قليل ، كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة - أى : بالألف مطلقاً - أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة - أى : محذوفة اللامات - معرفة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن القصر قوله :

١٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وفي المثل « مُكْرَهُ أَحَاكَ لَا بَطْلٌ » . وحاصل ما ذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات : أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن فى هُنَ لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإتمام وهو قليل ؛ وزاد فى التسهيل فى أب التشديد ، فيكون فيه أربع لغات ؛ وفى أخ التشديد وأخوًا - بإسكان الخاء - فيكون فيه خمس لغات ، وفى

حم حَمَو كَقَرَو ، وَحَمَنَّا كَقَرَمَ ، وَحَمَّأَ كَحَطَّأ ؛ فيكون فيه ست لغات.

(تنبيه) مذهب سيبويه أن « ذو » بمعنى صاحب وَزَنَهَا فَعَلَّ — بالتحريك — ولا مائها ياء ، ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلَّ — بالإسكان — ولا مائها واو ؛ فهي من باب قُوَّة ، وأصله ذَوُوْ ، وقال ابن كيسان : تحتل الوزنين جُمُعاً . و« فوك » وزنه عند الخليل وسيبويه فَعَلَّ — بفتح الفاء وسكون العين — وأصله قُوَّةٌ لامه هاء ، وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعِلَّ ، بضم الفاء . وأبَّ وَأُخَّ وَحَمَّ وَهَنَّ : وزنها عند البصريين فَعَلَّ — بالتحريك — ولا مائها واوات ؛ بدليل تشنيها بالواو ، وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية ؛ لأن أحما المرأة يَحْمُونَهَا ، وهو مردود بقولهم في الثانية : حَمَوَان ، وفي إحدى لغاته : حَمَو ، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحَمَّ فَعَلَّ بالإسكان ، ورد بساع قصرها ، وبجمعها على أفعال . وأما « هَنَّ » فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم : هَنَّةٌ وَهَنَوَات ، وقد استدل بذلك بعضُ شراح الجزئية ، واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون في هَنَّةٍ يحتمل أن تكون لهاء التأنيث ، وفي هَنَوَاتٍ لكونه مثل جَفَنَات ، فتح لأجل جمعه بالالف والتاء ، وإن كانت العين ساكنة في الواحد ، وقد حكى بعضهم في جمعه أهْنَاء ، فيه يستدل على أن وزنه فَعَلَّ بالتحريك .

(وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست (أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَاءً) ، مع ما هن عليه من الإفراد والتكبير (كَجَاءَ أَخُو أَبِيكَ ذَا اغْتِلَالٍ) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد ، مكبر ، مضاف ، وإضافته لغير الياء ، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء ؛ فإن غير الياء : إما ظاهر أو مضمرة ؛ والظاهر إما معرفة أو نكرة ، والاحتراز بالإضافة عما إذا لم تُضَفَّ ؛ فإنها تكون مَنقُوصَةً معرفة بالحركات الظاهرة ، نحو : جاء أبٌ ، ورأيت أخاً ، وسررت بحمٍّ . وكلها تفرد إلا « ذو » فإنها ملازمة للاضافة . وإذا أفرد فوك عَوْضَ من عينه — وهى الواو — ميمٌ ، وقد ثبتت الميم مع الإضافة ، كقوله :

١٧ - يُضَيِّحُ ظَمَانًا فِي الْبَحْرِ قَهْ

ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لأبي علي ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ » والاحتراز بقوله « لا لاليا » عما إذا أضيفت للياء ؛ فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء . ولكنها تضاف للياء إلاذو، فإنها لا تضاف لمضمر ، وإنما تضاف لأسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر . وبكونها مفردة عما إذا كانت مُثَنَّاةً أو مجموعة جمع سلامة ؛ فإنها تعرب إعرابهما وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صُغِّرَتْ فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة

واعلم أن ما ذكره الناظم - من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف - هو مذهب طائفة من النحويين : منهم الزجاجي ، وقطرب ، والزيادي ، من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، في أحد قوليهِ . قال في شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معرفة بحركات مقدرة على الحروف ، وأُتِمِّعَ فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت « قام أبو زيد » فأصله أبُو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت « رأيتُ أبا زيد » فأصله أبُو زيد ، فقل : تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً . وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت إنباعاً لحركة الواو ، ثم انقابت الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى ؛ ليتوافق النصب مع الرفع والجرف في الإنباع ، وإذا قلت « مررت بأبي زيد » فأصله أبُو زيد ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أبُو زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لتسكونها بعد كسرة كما في نحو مِيزَانٍ . وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء ، وهما أقواها

﴿ تنبيه ﴾ إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب الثني والمجموع على

حَدَّهَ بِهَا ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطَّبْعُ ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثني والمجموع لم ينفّر منه لسابق الألفة . وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظاً ومعنى : أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما معنًى فلا يستلزام كل واحد منها آخرَ ؛ فالأب يستلزم ابناً ، والأخ يستلزم أخاً ، وكذا البواقي ، وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة

(بِالْألفِ اِرْفَعِ الْمُثْنِيَّ) نِيبَةً عَنِ الضَّمَّةِ . والمثني : اِسْمٌ نَابَ عَنْ اثْنَيْنِ اتَّفَقَا فِي الْوِزْنِ وَالْحُرُوفِ بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف ؛ فـ «اسم ناب عن اثنين» يشمل المثني الحقيقي كالزَيْدَيْنِ ، وغيره كالقمرين وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ ، وَكِلَا وَكِلْتَا ، والألقاظ الموضوعية للاثنيين كزَوْجٍ وَشَفْعٍ ؛ فخرج بالقيد الأول نحو العَمْرَيْنِ فِي عَمْرٍو وَعُمَرُ ، وبالثاني نحو العَمْرَيْنِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وبالثالث كِلَا وَكِلْتَا وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ ؛ إذ لم يسمع كِلْ ، ولا كِلْتْ ، ولا اثن ، ولا اثنّة ، ولا ثُنْتُ ، وأما قوله :

١٨ -- فِي كِلْتِ رَجُلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَةٌ

فإنما أراد « كِلْتَا » لحذف الألف للضرورة ؛ فهذه الْمُخَرَّجَاتُ مُذَحَّكَاتٌ بِالمثني فِي إعرابه ، وليست منه (وَكِلَا *) إِذَا بَمَضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا) الألف للاطلاق : أى وارفَعِ بِالألف « كِلَا » إِذَا وَصَلَ بِمَضْمَرٍ حَالِ كَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى ذَلِكَ الْمَضْمَرِ ، حملاً عَلَى المثني الحقيقي ، و (كِلْتَا كَذَلِكَ) أى : كِكِلَا فِي ذَلِكَ . تقول : « جَاءَنِ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا وَالرَّائِيَانِ كِلْتَاهُمَا » فَإِنْ أَضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ أَعْرَبَا بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْألفِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ، وَبَعْضُهُمْ يَعْرِبُهُمَا إِعْرَابَ الْمُثْنِي فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَيْضًا ، وَبَعْضُهُمْ يَعْرِبُهُمَا إِعْرَابَ الْمُقْصُورِ مُطْلَقًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

ذلك في موضعه مستوفى ، فهذا ونحوه معرب ، والضابط : أن ما كان رفعه بالضمّة إذا أكد بالنون بنى لتركبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يُبنَ لعدم تركبه معها ؛ لأن العرب لم تتركب ثلاثة أشياء .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً ، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً ، وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ؛ فقد ذهب قوم — منهم ابن درُستويه ، وابن طلحة ، والسهميلي — إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عَرَضَ فيه من الشبه بالماضى .

(وكل حرف مستحق للبناء) الذى به بالإجماع ؛ إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ؛ لأنه لا يَعْتَوِرُهُ من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب .

(والأصل فى المبني) أَسْمًا كان أو فعلاً أو حرفاً (أن يسكن) أى : السكون ؛ خلفته وثقل الحركة ، والمبني ثَقِيل ، فلو حرك اجتمع ثَقِيلَان (ومنه) أى : من المبني ما حرك لعارض إقتضى تحريكه ، والحركُ (ذو فتح وذو كسرو) ذو (ضم) وذو الفتح (كَأَيْنَ) وَضَرَبَ وَرُبَّ ، وذو الكسر نحو : (أَمْسِ) وَجَبْرِ ، وذو الضم نحو : (حَيْثُ) وَمُنْذُ (والساكن) نحو : (كَمْ) وَاضْرِبْ وَهَلْ ؛ فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الأضَلَّ ، وكذلك الفتح لكونه أخَفَّ الحركات وأقربها إلى السكون ، وأما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف ، لا الفعل ؛ لثقلهما وثقل الفعل وبنى «أين» لشبهه بالحرف فى المعنى ، وهو الهمزة إن كان استفهاماً ، و «إن» إن كان شرطاً . وبنى «أمس» عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، وبنى «حيث» للانتقار اللازم إلى جملة ، وبنى «كم» للشبه الوضعى ، أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة ، والخبرية معنى رُبَّ التى للتكثير .

﴿ تنبيه ﴾ ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بنى ؟ وما بنى منها

على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه ، وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولما كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة : التقاء الساكنين كآين ، وكون الكلمة على حرف واحد كـبعض المضمرات ، أو عُرْضَةً لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل في التمكن كأول ، أو شابهت العرب كالمضى فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصله وحالاً وخبراً كما تقدم .

وأسباب البناء على الفتح : طلب الخفة كآين ، ومجاورة الألف كآيان ، وكونها حركة الأصل نحو « يا مُضَارَّ » ترخيم مُضَارَّ ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو : « يا زَيْدُ لِعَمْرٍو » ، والإيتباع نحو : كَيْفَ ، بُنيت على الفتح إيتباعاً لحركة الكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ، والساكن حاجز غير حصين .

وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأمر ، ومجانسة العمل كباء الجر ، والحملُ على المقابل كلام الأمر : كَسِرَتْ حملاً على لام الجر ؛ فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم ، والإشعار بالتأنيث ، نحو : أنتِ ، وكونها حركة الأصل ، نحو : « يا مُضَارَّ » ترخيم مضار ، اسم فاعل ، والفرق بين أداتين ، كلام الجر ؛ كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو : لموسى عبد ، والإيتباع نحو : ذِهْ وتِهْ - بالكسر - في الإشارة للمؤنثة .

وأسباب البناء على الضم : أن لا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : « يا زَيْدُ » فإنه أشبه قبلُ وبعْدُ ، قيل : من جهة أنه يكون متمكناً في حالة أخرى ، وقيل : من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب ، وقال السيرافي : من جهة أنه إذا نُكِّرَ أو أُضِيفَ أعرب ، ومن هذا

« حَيْثُ » فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد ، من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة ، وكونها حركة الأصل نحو : « ياتَمَحَّجُ » ترخيم تَحَاجُّج ، مصدر تَحَاجَّجَ ، إذا سعى به ، وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها ، كَنَحْنُ ، ونظيرتها هُمُو ، وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها ، نحو : « اخشُوا القوم » ونظيرتها « قُلْ اذْعُو » والإتياع : كَمُغْذُ .

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، ويسمى أيضا وقفاً .

وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب ، وهي أيضا أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب ؛ فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو مختص بقبيلٍ منهما ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (والرفع والنصب أَجْمَعَيْنِ إِعْرَابًا ، لاسم وفعل) ؛ فالاسم نحو : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، والفعل (نحو) : أَقُومُ ، و (لَنْ أَهَابَا) ، وإلى الثاني أشار بقوله : (وَالْإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ) أى : فلا يوجد في الفعل . قال في التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب (كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَفْجَزَ مَا) أى : بالجزم ؛ لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر ، قاله في التسهيل .

واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبْ بِفَتْحٍ ، وَجَرِّ كَسْرًا : كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يُسْرَ) فذكر : مبتدأ ، وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسر ، وعبدّه : مفعول به ، وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقي وهو الجزم بقوله (وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ) نحو : لَمْ يَقُمْ .

﴿ تنبيه ﴾ لا مُتَافَاةَ بَيْنَ جَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ إِعْرَابًا وَجَعَلَهَا عَلَامَاتَ إِعْرَابٍ ؛

إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أنثراً جَلَبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص .

(وَعَبِيرُ مَا ذَكَرَ) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتى ، فرع عما ذكر (يُنُوبُ) عنه ؛ فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ؛ وعن السكون حذف الحرف : فلرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ؛ فهذه أربع عَشْرَةَ علامةً : منها أربعة أصول ، وعشرة فروع لها تنوب عنها .

فالإعراب بالرفع النائب (نَحْوُ جَاءَ أَخُو بَنِي تَمِيمٍ) فأخو : فاعل ، والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبَنِي : مضاف إليه ، والياء فيه نائبة عن الكسرة ، وعلى هذا الحدُّ .

واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة ، وفي الفعل إما حرف وإما حذف ؛ فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والمثنى ، والمجموع على حدّه ؛ فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق للمثنى والمجموع ، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالرفع من كل وجه ، فقال : (وَارْفَعْ يَوَاوِ وَأَنْصِبْ بِالْأَلِفِ * وَاجْرُزْ بِيَاءَ) أى : نيابة عن الحركات الثلاث (مَا) أى : الذى (مِنْ الْأَسْمَاءِ أَحِيفُ) لك بعدد (مِنْ ذَلِكَ) أى : من الذى أصفه لك (ذُو إِنْ صَحْبَةً أَبَانَا) أى : أظهر ، لاذو الموصولة الطائية ، فإن الأظهر فيها البناء عند طيئ (وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا) أى : انفصل ، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها وفيه حينئذ عشر لغات : نَقَصُهُ ، وَقَصْرُهُ ، وَتَضْعِيفُهُ - مثلث الفاء فيهن - والعاشرة إتياع فائه لميمه ، وقُصَحَاهُنْ فتج فائه منقوصاً ، و(أَبُ) و(أَخُ) و(حَمُّ كَذَلِكَ) مما أصفه (وَهُنْ) وهى كلمة يُكْنَى بها عن أسماء

١٩ - نِمَ النَّفَى عَدَّتْ إِلَيْهِ مَطِئَتِي فِي حِينِ جَدِّ بِنَا الْمَسِيرُ كَلَانَا

(تنبيه) كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناها مثني ، ولذلك أُجِيزَ في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا في قوله :

٢٠ - كَلَاهُمَا حِينَ جَدِّ الْجُرْمِ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا وَكَلَا أَنْفَهُمَا رَابِي

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن ، قال تعالى : « كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهُمَا » ولم يقل آتَتَا ، فلما كان لكلا وكلتا حظ من الأفراد وحظ من التثنية أُجْزِيََا في إعرابهما مُجْزَى الفرد تارة ومُجْزَى الثنّى تارة ، وخص إعرابهما مُجْزَى الثنّى بحالة الإضافة إلى المضمَر ؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمَر فرع الإضافة إلى الظاهر ؛ لأن الظاهر أصل المضمَر ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل ؛ مراعاة للنسابة .

(أُنْثَانٍ وَائِثْنَتَانِ) — بالثلثة — اسمان من أسماء التثنية ، وليسا بعثنيين حقيقة ، كما سبق (كَابَتَيْنِ وَابْتَتَيْنِ) — بالوحدة — اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْرِيَانِ) مطلقا ؛ فيرفعان بالآلف ، ومثل اثنتين اثْنَتَانِ في لغة تميم .

(وَتَخَلَّفُ الْيَافِي) هذه الألفاظ (جَمِيعُهَا) أى : الثنّى وما ألحق به (الْأَافِ * جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَفِ) اليا : فاعل تخلف ، قصره للضرورة ، والآف : مفعول به ، وجرا ونصبا : نصب على الحال من الجورور بفي ، أى : مجرورة ومنصوبة ، وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خَلَفَ عن الآف ، والآف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا .

وحاصل ما قاله أن الثنّى وما ألحق به يرفع بالآلف ، ويمجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها .

(تنبيهان) الأول : في الثنّى وما ألحق به لغة أخرى ، وهى لزوم الآف رفعاً

ونصباً وجراً؛ وهى لفظة بنى الحارث بن كعب وقبائل آخر، وأنكرها اللبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة.

قال الشاعر:

٢١ - فَأَطْرَقَ إِطْرَاقُ الشَّجَاعِ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشَّجَاعُ لَصَمَّمَ

وجعل منه: «إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ» و«لَا وَثَرَانِ فِي لَيْلَةٍ».

الثانى: لو سنى بالمتنى فى إعرابه وجهان: أحدهما إعرابه قبل التسمية، والثانى يجعل كِثْمَرَانِ؛ فيلزم الألف ويمنع الصرف، وقيدته فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف، فإن جاوزها كاشِيباً يَبِينُ لم يحز إعرابه بالحركات.

(وَأَرْقَعَ يَوَارِ) نيابة عن الضمة، (وَيَبِياً اجْرُزْ وَانْصِبِ) نيابة عن الكسرة والفتحة (سَأَلِمَ جَمْعَ عَايِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبٍ) وهما عامرون ومذنبون، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم؛ لسلامة بناء واحده، ويقال له: جمع السلامة لمذكر، والجمع على حد المتنى؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة.

وأشار بقوله (وَشَبَّهَ ذَيْنِ) إلى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة:

فالاسم ما كان كعاصر: علماً، لمذكر، عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، ومن الإعراب بحرفين؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم، كرجل، أو علما لمؤنث، كزَيْنَب، أو لغير عاقل، كالأحمق، علم فرس، أو فيه تاء التأنيث، كطلحة، أو التركيب المزجى، كمعديكرب، وأجازته بعضهم، أو الإسنادى، كبرق تحرّره، بالاتفاق، أو الإعراب بحرفين، كالزَيْدَيْنِ أو الزَيْدَيْنِ علماً.

والصفة ما كان كذنب: صفة، لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أَفْعَلٍ قَلَاءً، ولا من باب فَعْلَانٍ قَتَلَى، ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث، كخائض، أو لمذكر غير

عاقِل ، كسابق ، صفة فرس ، أو فيه تاء التانيث ، كَعَلَامَة ونَسَابَة ، أو كان من باب أَفْعَلِ فَعْلَاء ، كَأَحْمَر ، وشذ قوله :

٢٢ — فَمَا وَجَدْتُ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

أو من باب فَعْلَانِ فَعْلَى ، كَسَكْرَانِ ؛ فإن مؤنثه سَكْرَى ، أو يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث ، كَصَبُورٍ وَجَرِيحٍ ، فإنه يقال فيه : رَجُلٌ صَبُورٌ وَجَرِيحٌ ، وامرأة صَبُورٌ وَجَرِيحٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أجاز الكوفيون أن يجمع نحو « طَلَحَة » هذا الجمع .

الثاني : يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من فائه تاء التانيث ، نحو « عِدَّة » أو من لامه نحو « ثُبَّة » ؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع .

الثالث : يقوم مقام الصفة التصغير ؛ فنحو « رُجَيْل » يقال فيه : رُجَيْلُونَ .

الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير ، مستدلين بقوله :

٢٣ — مِمَّا أَلْذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِمَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ

فالعانس : من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التانيث ؛ لأنها تقع للدكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولا حُجَّةَ لهم في البيت لشذوذه .

(وَبِهِ) أى : وبالجمع السالم المذكور (عِشْرُونَ وَتَابُهُ) إلى التسمين (الْحَقِّ) في الإعراب بالحرفين ، وليس بجمع ، وإلا لزم صحة انطلاق « ثلاثين » مثلاً على تسعة ، و « عشرين » على ثلاثين ، وهو باطل (وَ) الحق به أيضاً (الْأَهْلُونَ) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعلم ولا صفة ، والحق به (أَوَّلُو) لأنه اسم جمع لا جمع (وَ) الحق به أيضاً (عَالَمُونَ) لأنه : إما أن لا يكون جمعا لِعَالَمٍ ؛ لأنه أخص منه ؛ إذ لا يقال إلا على العقلاء ، والعالم يُقال على كل ما سوى الله ، ويجب كون الجمع أعم من مفردة ، أو يكون جمعا له باعتبار تغليب مَنْ يعقل ؛ فهو جمع لغير علم ولا صفة ،

والحق به (عَلْيُونَا) لأنه ليس بجمع ، وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأَرْضُونَ) - بفتح
 الراء - جمع أَرْضٍ - بسكونها - (شَذُّ) قياساً ؛ لأنه جمع تكسير ، ومفرده مؤنث
 بدليل «أَرْضِيَّة» ، وغير عاقل ، وكذلك (السَّنُونَا) - بكسر السين - جمع سَنَةٍ
 - بفتحها - (وَبَابُهُ) كذلك شذ قياساً ، وللرأى بابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها
 وعُوِضَتْ منها هاء التانيث ولم تُكْسَرْ ؛ فهذا الباب اطرده في الجمع بالواو والنون رفعاً ،
 وبالياء والنون جراً ونصباً ، نحو «عِصَّةٌ وَعِصِينَ» ، و «عِزَّةٌ وَعِزِينَ» ، و «إِرَّةٌ
 وَإِرِينَ» ، و «ثَبَّةٌ وَثَبِينَ» ، و «قُلَّةٌ وَقُلِينَ» قال الله تعالى : «كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ
 عَدَدَ سِنِينَ» «الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ» «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ عِزِينَ»
 وأصل سَنَةٍ سَنَوٌ أو سَنَهٌ ؛ لقولهم في الجمع : سَنَوَاتٌ ، وَسَنَهَاتٌ ، وفي الفعل سَأَنَيْتُ
 وسَأَنَيْتُ ، وأصل سَأَنَيْتُ سَأَنَوْتُ ؛ قلبوا الواو ياء حين جاوزت - متطرفة - ثلاثة
 أحرف ، وأصل عِصَّةٍ عِضْوٌ من العِضْوِ واحد الأعضاء ، أى : أن الكفار جعلوا
 القرآن أعضاءً ، أى : مُفَرَّقاً ، يقال : عَضَيْتُهُ وَعِضْوَتُهُ تَفْضِيَةً ، أى : فَرَّقْتُهُ تَفْرِيقَةً ،
 قال ذو الرمة :

٢٤ - وَلَيْسَ دِينَ اللَّهِ بِالْمُعْصَى

أى : بالفرق ، لأنهم فرقوا أفعالهم فيه ، أو عَصَهُ ، من العَصَةِ ، وهو البهتان ،
 والعَصَةُ أيضاً : السَّخَرُ في لغة قريش ، قال الشاعر :

٢٥ - أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَاتِ فِي عَقْدِ الْعَاضِيَةِ الْمُعْضِيَةِ

وأصل عِزَّة - وهي الفرقة من الناس - عِزْوٌ ، وأصل إِرَّة - وهي موضع النار - إِرَى ،
 وأصل ثَبَّة - وهي الجماعة - ثَبَوٌ ، وقيل : ثَبَى ، من ثَبِيت ، أى : جمعت ، والأول
 أقوى وعليه الأكثر ؛ لأن ما حذفت من اللامات أكثره واو ، وأصل قُلَّة - وهي
 عودان يلعب بهما الصبيان - قُلَوٌ .

ولا يجوز ذلك في نحو «تمرة» لعدم الحذف ، وشذ «إِسُون» جمع أَضَاة كَقَنَاءة ،

وهي القدير ، و «حَرْوَنَ» جمع حَرَّة ، و «إحرون» جمع إحرة ، والإحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود ، و «إَوْزُون» جمع إَوْزَة ، وهي البطة ، ولا في نحو «عِدَّة ، وزِنَة» لأن المحذوف الفاء ، وشذ «رِقُون» في جمع رِقَّة ، وهي النضة ، و «لِدُون» في جمع لِدَّة ، وهي التَّزْبُ ، و «حِشُون» في جمع حِشَّة ، وهي الأرض الموحشة ، ولا في نحو «يَد ، ودَم» لعدم التعميض ، وشذ «أُبُون ، وأخُون» ولا في نحو «اسم ، وأخت» لأن للمعوض غير الماء ؛ إذ هو في الأول الممزة ، وفي الثاني التاء ، وشذ «بَنُون» في جمع ابن ، وهو مثل اسم ، ولا في نحو «شاة ، وشَفَّة» ؛ لأنهما كسرا على شَيَاءٍ وشَفَاءٍ ، وشذ «طُبُون» في جمع طُطْبَةٍ ، وهي حد السهم والسيف ؛ فإنهم كسره على طُطْبٍ ، بالضم ، وأظب ، ومع ذلك جموه على ظُيْن .

﴿تنبيه﴾ ما كان من باب سَنَة - مفتوح الفاء - كسرت فاؤه في الجمع ، نحو سِنِينَ وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الأفصح ، نحو «مِثِينَ» وحكى مَثُونَ وَسُنُونَ وَعَزُون - بالضم - وما كان مضموم الفاء فنيه وجهان : السكسر ، والضم ، نحو «كُبِينَ وَقُلِين» .

(وَمِثْلَ حَيْنٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، كقوله :

٢٦ - دَعَانِي مِّنْ تَجْدٍ فَإِنْ سِينِيَهْ لَعَيْنَ بِنَا شِيَاءَ وَشَيْبَتَنَا مُرْدَا

وفي الحديث «اللهم اجعلها عليهم سِينِيَا كَسِينِ يُوْسُفَ» في إحدى الروايتين (وَهَوَ) أى : بجى . الجمع مثل حَيْن (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم القراء (يَطْرُدُ) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وخرجوا عليه قوله :

٢٧ - رُبَّ حَيٍّ عَرَنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَرَاوَنَ ضَارِيَيْنِ الْقِتَابِ

وقوله :

٢٨ - وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

والصحيح أنه لا يعطرد ، بل يقتصر فيه على السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد عرفت أن إعراب المثني والمجموع على حَدِّه مخالف للقياس من وجهين : الأول من حيث الإعراب بالحروف ، والثاني : من حيث إن رفع المثني ليس بالواو ، ونصبه ليس بالالف ، وكذا نصب المجموع .

أما العلة في مخالفتها القياس في الوجه الأول فلأن المثني والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع للفرع طلباً للمناسبة ، وأيضاً فقد أعرب بعض الآحاد - وهي الأسماء الستة - بالحروف ، فلم يجعل إعرابهما بالحروف اِزْمَ أن يكون للفرع مزية على الأصل ، ولأنهما لما كانا في آخرهما حروف - وهي علامة التثنية والجمع - تصلح أن تكون إعراباً بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابهما بالحروف ؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة .

وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، ولإعراب ستة : ثلاثة للمثنى ، وثلاثة للمجموع ؛ فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لانتبس المثني بالمجموع في نحو « رأيت زيداك » ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى المثني ألف سكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل : اسماً في نحو « اضرباً » ، وحرفاً في نحو « ضرباً أخواك » ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل : اسماً في نحو « اضربوا » ، وحرفاً في نحو « أكلوني البراغيث » ، وجُزِّأ بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط القم ، والضم من الشفتين .

الثانى : ما أفهمه النظم وصرح به فى شرح التسهيل من أن إعراب الثنى والمجموع على حدّه بالحروف - هو مذهب قُطْرُب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجى ، قيل : وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابها بحركات مقدرة على الأحرف .

(وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ) فى إعرابه (فَأَفْتَحَ) طلباً للخفة من نقل الجمع ، وفرقا بينه وبين نون الثنى (وَقَلَّ مَنْ بَكْسَرِهِ نَطَقَ) من العرب ، قال فى شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة ، وجزم به فى شرح الكافية ، وما ورد منه قوله :

٢٩ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَايِفَ آخَرِينَ
وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ *

(وَنُونٌ مَا تُثْنَى وَالْمُلْحَقُ بِهِ) وهو اثنان واثنتان وثلاثان (بِمَكْسَرٍ ذَلِكَ) النون (اسْتَفْعَلُوهُ) فكسروه كثيراً على الأصل فى التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلاً بعد الياء (فَأَنْقَبِيهِ) لذلك . وهذه اللغة حكاهما الكسائى والفراء ، كقوله :

٣٠ - عَلَى أَخُوذَيْنِ اسْتَقْلْتُ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحْظَةٌ وَتَغْيِبُ

وقيل : لا تختص هذه اللغة بالياء ، بل تكون مع الألف أيضاً ، وهو ظاهر كلام الناظم ، وبه صرح السيرافى ، كقوله :

٣١ - أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وحكى الشيبانى ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب « هُنَا خَلِيلَانُ » .

وقوله :

٣٢ - يَا أَبَتَا أَرْقَنِ الْقِذَّانُ فَالْقَوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

﴿ تنبيه ﴾ قيل : خلقت النون الثنى والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات

ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التمييز بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام - وإن كان التنوين يحذف معهما - نظراً إلى التمييز بها عن الحركة أيضاً .

وقيل : لحقت لدفع توم الإضافة في نحو « جاءني خليلان موسى وعيسى » و « مررت بينين كرام » ، ودفع توم الأفراد في نحو « جاءني هذان » و « مررت بالمهتدين » ، وكسرت مع الثني على الأصل في التثنية الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة في الجمع طلباً للفرق ، وجعلت فتحة طلباً للتحفة ، وقد مر ذلك ، وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارفاً لتخلفه في نحو « المصطفين » .

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ في بيان ما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو شيان : ما جمع بألف وتاء ، وما لا ينصرف ، وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر ؛ فقال : (وَمَا بَيَّنَّا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا) الباء : متعلقة بجمع ، أي : ما كان جمعا بسبب ملاسته للألف والتاء ، أي : كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته (يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا) كسرت إعراب ، خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأني الفتحة ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، في حمل نصبه على جره ، وجوز السكونيون نصبه بالفتحة مطلقاً ، وهشام فيما حذفت لامه ، ومنه قول بعض العرب : « سَمِعْتُ لَفَاتَهُمْ » وحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف ، فإن رُدَّ إليه نُصِبَ بالكسرة : كَسَنَوَات ، وَعَصَوَات .

(تنبيه) : وإنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لذكر : كحَمَامَات ومُرَادَقَات ، وما لم يَسَلَّمْ فيه بناء الواحد ، نحو : « بَنَات وأخوات » ولا يرد عليه نحو « أَبْيَات وَفُصَّات » لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية .

(كَذَا أُولَاتُ) وهو اسم جمع لا واحداً له من لفظه ، يعرب هذا الإعراب إلخافاً له بالجمع المذكور ، قال تعالى : « وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ خَلٍ » (وَالَّذِي أَمَّا قَدْ جُعِلَ) من الجمع (كَأَذْرَعَاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذالّه معجبة ، أصله جمع أذْرَعَة التي هي جمع ذراع (فيه ذَا) الإعراب (أَيْضاً قِيلَ) على اللغة الفُصْحَى ، ومن العرب من يمنعهُ التَّنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كَأَرْطَاة عِلْمًا ؛ فلا يَنْوِنه ، ويجره وينصبه بالفتحة ، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء ؛ وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

٣٣ — تَنْوَرُتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بَيَّرَبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرُ عَالِي
والوجه الثالث ممنوع عند البصريين ، جائز عند الكوفيين .

﴿ تنبيه ﴾ قد تقدم بيان حكم إعراب الثني إذا سمي به ، وأما المجموع على حده ففقه خمسة أوجه : الأول كإعرابه قبل التسمية به ، والثاني أن يكون كَفْسَلَيْنِ ، في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ، والثالث : أن يجري مجرى عَرَبُونِ ، في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة ، والرابع : أن يجري مجرى هَارُونِ ، في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة ، والخامس : أن تلزمه الواو وفتح النون ، ذكره السيرافي ، وهذه الأوجهُ مترتبةٌ كلٌّ واحدٍ منها دون ما قبله ، وشرط جعله كَفْسَلَيْنِ وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشهيا بين تعين الوجه الأول ، قاله في التسهيل .

(وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ) نيايةً عن الكسرة (مَالًا يَنْصَرِفُ) ، وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما بكساجد وصَحْرَاء ، كما سيأتي في بابه ؛ لأنه شابه الفعل فقل ، فلم يدخله التَّنوين ؛ لأنه علامة الأَخْفِ عليهم والأَمْكَنِ عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التَّنوين ؛ لتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء ؛ ولتعاقبهما على معنى واحد في باب راقودٍ خَلَا وراقودٍ خَلٍ ، فلما منعوه الكسرة عوضوه منها بالفتحة

نحو: « فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا » وهذا (مَا لَمْ يُصَفْ أَوْ يَكْ بَعْدَ « أَلِ » رَدِفٌ)
أى : تبع ، فإن أضيف أو تبع « أَلِ » ضعف شبه الفعل ، فرجع إلى أصله من
الجر بالكسرة ، نحو : « فِى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ » ، « وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِى الْمَسَاجِدِ »
ولا فَرَقَ فِى « أَلِ » بين المعرفة كما مثل ، والموصولة ، نحو : « كَالْأَعْمَى
وَالْأَصَمِّ » وقوله :

٣٤ - وَمَا أَنْتَ بِالتَّيَقُّظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بَيْنَ تَهْوَاهُ ذِكْرَ التَّوَائِبِ
بناء على أن « أَلِ » تُوصَلُ بالصفة المشبهة ، وفيه ماسيأتى ، والزائدة
كقوله :

٣٥ - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَرِيدِ مُبَارَكًا

ومثل أَلِ « أَمِ » فى لغة طيىء ، كقوله :

٣٦ - أَلَنْ نَمُنَّ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقًا تَالِقًا تَبَيَّتْ بِلَيْلٍ أُنْأَرَمَدٌ اُعْتَادَ أَوْلَقًا

﴿ تبهيان ﴾ الأول : « ما » الأولى موصولة ، والثانية حرفية ، وهى ظرفية مصدرية
أى : مُدَّةٌ كونه غير مُضَافٍ ولا تابع لآل .

الثانى : ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع « أَلِ » يكون باقيا على
منعه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، وذهب جماعة - منهم المبرد ، والسيرائى ، وابن
السراج - إلى أنه يكون منصرفا مطلقا ، وهو الأقوى ، واختار الناظم فى نُكته على
مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فنصرف ، نحو بَأْتَمِدْ كَمْ ، وإن بقيت علتان
فلا ، نحو بِأَحْسَنِكُمْ .

ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال :

(وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ) أى : من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أسما أو
حرفاً (التونا * رفعا) الأصل علامة رفع ، فَحَذِفَ للمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، يدل على
ذلك ما بعده ، والتقدير : اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلا ، (وَ) لنحو (تَدْعِينَ)

من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع أَسْمًا أو حرفًا؛ فالأمثلة خمسة على اللغتين، وهى: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ؛ وَتَفْعَلِينَ، وهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة، (وَحَذُّهَا) أى: النون (لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً) أى: علامة، نيابة عن السكون فى الأول، وعن الفتحة فى الثانى (كَلِمَ تَسْكُونِي لِتَرْوِمِي مَظْلَمَةَ) الأصل تَكُونِينَ وترومين، لحذفت النون للجازم فى الأول وهو «لم»، وللناصب فى الثانى وهو «أن» المضمره بعد لام الجُحُودِ.

﴿تنبيهان﴾ الأول: قدم الحذف للجزم لأنه الأصل، والحذف للنصب محمول عليه، وهذا مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل.

الثانى: إنما ثبتتِ النون مع الناصب فى قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَفْعُوكَ» لأنه ليس من هذه الأمثلة؛ إذ الواو فيه لام الفعل، والنون ضمير النسوة، والفعل معها مبنى، مثل: «يَتَرَبَّصْنَ» ووزنه يَفْعُلْنَ، بخلاف «الرجال يَفْعُوكَ»؛ فإنه من هذه الأمثلة؛ إذ واوه ضمير الفاعل، ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب، نحو: «وَأَنْ تَفْعُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» ووزنه تَفْعُوا، وأصله تَفْعُوكُوا

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلىين شرع فى بيان إعراب المعتل منهما، وبدأ بالاسم فقال:

(وَسَمٌ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا) أى: الاسم المعرب الذى حرف إعرابه ألف لينة لازمة (كَالْمُصْطَفَى) ومُؤَسَّى والمُعْصَى، أو ياء لازمة قبلها كسرة، كالدَّاعِي (وَالْمُرْتَبَى مَكَّارِمًا)

﴿تنبيه﴾ إنما سمى كل من هذين الأسمين معتلا لأن آخره حرف علة، أو لأن الأول يملأ آخره بالقلب: إما عن ياء، نحو الْفَتَى، أو عن واو، نحو الْمُصْطَفَى، والثانى يملأ آخره بالحذف.

فخرج بالمعرب نحو مَتَى وَالَّذِي، وبذكر الألف في الأول المنقوص، نحو
الْمَرْتَقِي، وبذكر الينة المهور، نحو الخطأ، وبذكر الياء في الثاني للقصور، نحو
الْفَتَى، وبذكر اللزوم فيها نحو «رأيت أخاك»، و«جاء الزيدان» في الأول،
و«مرت بأخيك وغلاميك وَبَيْنِكَ» في الثاني، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو
ظَنِي وَكُرَيْي

(فَالأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الإعرابُ فِيهِ قَدَرًا * جَمِيعُهُ) على الألف؛
لتعذر تحريكها (وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَا) أى: سمي مقصوراً، والقصّر: الخبس، ومنه
«حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ» أى: محبوسات على بُعُوثهن، وسمى بذلك
لأنه محبوس عن المد، أو عن ظهور الإعراب؛ (وَالثَّانِي) وهو ما كان كالمرتقي (مَنْقُوصٌ)
سمى بذلك لحذف لامه للثنتين، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات، (وَنَصْبُهُ
ظَهَرَ) على الياء لثقلته، نحو: «رَأَيْتُ الْمَرْتَقِيَّ»، و«وَمُرَّتَقِيًّا» و«أَجِيبُوا دَاعِيَ
اللَّهِ» و«وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ» (وَرَفَعُهُ يُنَوَّى) على الياء ولا يظهر، نحو: «يَوْمَ
يَدْعُو الدَّاعِيَ» و«لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ» فلامه الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة
أو المحذوفة، و(كَذَا أَيْضًا يُجَزُّ) بكسر منوى، نحو «أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِي»،
«وَأَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ» وإنما لم يظهر الرفع والجر استئقلا، لا تعذراً، لإمكانهما،
قال جرير:

فَيَوْمًا يُؤَافِقِينَ الْمَوَى غَيْرَ مَاضِي

— ٣٧

وقال الآخر:

٣٨ — لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَقِّرِ الثَّمَرِ عَاجِلُ

(تنبيه) من العرب من يسكن الياء في النصب أيضاً، قال الشاعر:

٣٩ — وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس اللبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر؛ لأنه حمل حالة النصب
على حالتي الرفع والجر.

(وَأَيُّ فِعْلٍ) كَانَ (آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ) نَحْوُ يَحْتَشَى (أَوْ وَآوُ) نَحْوُ يَدْعُو (أَوْ يَأَى) نَحْوُ يَرْمِي (فَمَعْتَلًا عُرِفَ) أَيْ : شَرَطَ ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ مِضَافٍ ، وَ « فِعْلٍ » مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَكَانَ بَعْدَهُ مُقَدَّرَةٌ ، وَهِيَ إِمَّا شَائِئِيَّةٌ ، وَ « آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ » جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ خَبَرَهَا ، مَفْسَرَةٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ فِيهَا ، أَوْ نَاقِصَةٌ ، وَ « آخِرُ » اسْمُهَا ، وَ « أَلِفٌ » خَبَرُهَا ، وَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ عَلَى لُغَةِ رِبِيعَةٍ ، وَ « عُرِفَ » جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَكْنٍ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ عَائِدٌ عَلَى « فِعْلٍ » وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةُ الشَّرْطِ ، وَقِيلَ : هِيَ وَجَلَةٌ الْجَوَابِ مَعًا ، وَقِيلَ : جُمْلَةُ الْجَوَابِ قَطْعٌ ، وَ « مَعْتَلًا » حَالٌ مِنْهُ مُقَدَّمٌ عَلَى عَامِلِهِ ؛ وَالْمَعْنَى : أَيْ فِعْلٌ كَانَ آخِرُهُ حَرْفًا مِنَ الْأَحْرَفِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّهُ يُسَمَّى مَعْتَلًا (فَالْأَلِفُ أَنْوَ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ) وَهُوَ الرُّفْعُ وَالنَّصْبُ ، نَحْوُ « زَيْدٌ يُسَمَّى » وَ « وَلَنْ يَحْتَشَى » لَتَعَذُّرِ الْحَرَكَةِ عَلَى الْأَلِفِ ، وَالْأَلِفُ : نَصَبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَفْسِرُهُ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُ (وَأَبْدِ) أَيْ : أَظْهَرِ (نُصَبَ مَا) آخِرُهُ وَآوُ (كَيْدَعُو) أَوْ يَأَى نَحْوُ (يَرْمِي) لَخْفَةِ النَّصَبِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٤٥ - أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ

وقوله :

٤٦ - مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يَذْنِي عَلَى شَحَطٍ مِنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ فُضْرُورَةٍ .

(وَالرَّفْعُ فِيهِمَا) أَيْ : الْوَاوِيُّ وَالْيَائِي (أَنْوَ) لِنَقْلِهِ عَلَيْهِمَا (وَاحْذِفْ جَازِمًا * ثَلَاثَيْنِ) وَأَبْقِ الْحَرَكَةَ الَّتِي قَبْلَ الْمَحْذُوفِ دَالَّةً عَلَيْهِ (تَقْضِي حُكْمًا لَا زِمًا) نَحْوُ « لَمْ يَحْتَشَ » وَ « لَمْ يَفْزَ » وَ « لَمْ يَرْمَ » فَارْفَعْ : نَصَبٌ بِالْمَفْعُولِيَّةِ لِأَنَّهُ ، وَفِيهِمَا : مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، وَاحْذِفْ : عَطَفَ عَلَى أَنْوَ ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ وَهُوَ فَاعِلُهُ ، وَجَازِمًا : حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ احْذَفَ ، وَثَلَاثَيْنِ : مَفْعُولٌ بِهِ ، إِمَّا لَا حَذْفَ وَالضَّمِيرُ فِي « ثَلَاثَيْنِ » لِأَحْرَفِ الْعِلَّةِ الثَّلَاثَةِ وَمَعْمُولُ الْحَالِ مُحْذُوفٌ ، وَهِيَ الْأَفْعَالُ الثَّلَاثَةُ الْمَعْتَلَةُ ، وَالتَّقْدِيرُ : احْذِفْ أَحْرَفَ الْعِلَّةِ ثَلَاثَيْنِ حَالِ كَوْنِكَ جَازِمًا الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ ، أَوْ يَكُونُ مَعْمُولًا لِلْحَالِ ، وَالضَّمِيرُ لِلْأَفْعَالِ

ومعمول الفعل محذوف ، وهو الأحرف الثلاثة ، والتقدير : احذف أحرف اللة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن ، وتقض : مجزوم جواب احذف ، وحكما : مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤدي ، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

﴿خاتمة﴾ قد ثبت حرف اللة مع الجازم في قوله :

٤٢ - وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبَسِيَّةٌ كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا

وقوله :

٤٣ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي بَمَا لَأَقْتُ لَبُوبُ بَنِي زِيَادٍ

وقوله :

٤٤ - هَجَوْتُ زَبَانَ نُمٍّ حِثُّ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

ف قيل : ضرورة ، وقيل : بل حذف حرف اللة ثم أشبعت الفتحة في « تر » فنشأت ألف ، والكسرة في « يأتيك » فنشأت ياء ، والضممة في « تهج » فنشأت واو ، وأما « سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْتَسِي » فلا نافية لا ناهية ، أي : فَلَسْتَ تَنْتَسِي .

النكرة والمعرفة

(نكرة قابل آل مؤثرا) فيه التعريف ؛ كرجل ، وفرس ، وشمس ، وقر (أو واقع موقعهما قد ذكرنا) أي : ما يقبل آل ، وذلك كذى ، بمعنى صاحب ، و « مَن » و « مَا » في الشرط والاستفهام ، خلافا لابن كَيْسَانَ في الاستفهاميتين ؛ فإنهما عنده معرفتان ؛ فهذه لا تقبل « آل » لكنها تقع موقع ما يقبلها ؛ إذ الأولى تقع موقع صاحب ، و « مَن » و « مَا » يقمان موقع إنسان وشيء ، ولا يؤثر خلوها من تضمن معنى الشرط والاستفهام ؛ فإن ذلك طارئ على « مَن » و « مَا » ؛ إذ لم يُوصَعا في الأصل له ، ومن ذلك أيضا « مَن » و « مَا » نكرتين موصوفتين ، كما في « مررت بَمَنٍ معجب لك » و « بما معجب لك » فإنهما لا يقبلان آل ، لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء ، وكلاهما

يقبل آل ، وكذلك « صِه » و « مِه » بالتثوين ، لا يقبلان آل ، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها ، وهو سكوتا وانكفأفاً ، وما أشبه ذلك ، ونكرة : مبتدأ ، والسوغ قصد الجنس ، وقابل آل : خبر ، ومؤثراً : حال من المضاف إليه ، وهو « آل » ، وشرط جواز ذلك موجود ، وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها ، واحتز بمؤثراً عما يدخله « آل » من الأعلام لضرورة أو لفتح وصف ، على ما سيأتى بيانه ؛ فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ فليس بنكرة .

﴿ نبيه ﴾ قدم النكرة لأنها الأصل ؛ إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقل أولى بالأصالة ، وأيضاً فالشيء أول وجوده تلازمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة ، كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم : العلم ، واللقب ، والسكنية . وأنكر النكرات : مذكور ، ثم موجود ، ثم محدث ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالم ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه ، فتقول : كل عالم رجل ، ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان ، إلى آخره .

(وَغَيْرُهُ) أى : غير ما يقبل « آل » المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (مَعْرِفَةٌ) ؛ إذ لا واسطة ، واستغنى بمحد النكرة عن حد المعرفة ، قال في شرح التسهيل : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وأنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة : المضمرة (كهم ، و) اسم الإشارة نحو (ذى ، و) العلم نحو (هند ، و) المضاف إلى معرفة نحو (ابني ، و) المحلى بأل نحو (الغلام ، و) الموصول نحو (الذى) ، وزاد في شرح الكافية للناذى المقصود كيا رجل ، واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، ونقله في شرحه عن نص سيديويه ، وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة ، وزاد ابن كيسان « من » ، و « ما » الاستفهاميتين كما تقدم .

ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق
النظم رتبها في التَّبْوِيبِ على ماستراه ، فأعرفها المضر على الأصح ، ثم العلم ، ثم اسم
الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى ، وقيل : هما في مرتبة واحدة ، وقيل : المحلى أعرف
من الموصول ، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه ، مطلقا عند الناظم ، وعند
الأكثر أن المضاف إلى المضر في رتبة العلم ، وأعرف الضائر ضمير التكلم ، ثم المخاطب ،
ثم الغائب السالم عن الإبهام ، وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم .

(فَمَا) وَضَعَ (لِذِي عَيْبَةٍ) تقدم ذكره : لفظاً ، أو معنى ، أو حكماً ، على ماسيأتي
في آخر باب الفاعل ، (أَوْ) لَذِي (حُضُورٍ) : متكلم ، أو مخاطب (كَأَنَّ) وأنا
(وَفَوْ) وفروعها (سَمَّ) في اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمر ، وسماه الكوفيون
كَفَايَةً وَمَكْنِيًّا .

﴿ تنبيه ﴾ رفع إبهام دخول اسم الإشارة في ذى الحضور بالتمثيل .

(وَذُو اتَّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُتَبَدَّأُ بِهِ ، (وَلَا يَلِي إِلَّا) الاستثنائية (اخْتِيَارًا أَبَدًا)
وقد يليها اضطراراً ، كقوله :

٤٥ — وَمَا نَبَأِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتِنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِدْبَارُ

وذلك (كَأَلْيَاءَ وَالْكَافِ مِنْ) قولك (ابْنِي أَكْرَمَكَ * وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ مِنْ
قولك (سَلِيهِ مَا مَلَكَ) فالأول — وهو الياء — ضمير متكلم مجرور ، والثاني — وهو
الكاف — ضمير مخاطب منصوب ، والثالث — وهو الياء — ضمير مخاطبة مرفوع ،
والرابع — وهو الهاء — ضمير الغائب منصوب ، وهي ضمائر متصلة : لا تتأني البداءة
بها ، ولا تقع بعد إلا .

(وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلاً كان أو منفصلاً (لَهُ الْبِنَاءُ يَحِبُّ) باتفاق النحاة ، واختلف
في سبب بنائه ؛ فقيل : لمشابهته الحرف في المعنى ؛ لأن كل مضمر مُضْمَنٌ معنى التكلم
أو الخطاب أو التَّيْبَةِ ، وهي من معاني الحروف .

وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف في الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين ، ومجمل الباقي على الأكثر .

والثاني : مشابهته في الافتقار ؛ لأن للضمير لا تتم دلالاته على مسماء إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

والثالث : مشابهته له في الجود ؛ فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغته لاختلاف المعاني .

قال الشارح : وامل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال : (وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ) نحو : « إنه » ، و « له » ، و « رأيتك » ، و « مرت بك » (لِرَّفْعِ وَالتَّصْبِ وَجَرْتَنَا) الدال على المتكلم المشارك أو العظم نفسه (صَلَحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَأَعْرِفُ بِنَا فَإِنَّمَا نِلْنَا الْمَنَحَ) فنا في « بِنَا » في موضع جر بالياء ، وفي « فَإِنَّمَا » في موضع نصب يان ، وفي « نِلْنَا » في موضع رفع بالفاعلية ، وأما الياء و « هُمُ » فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر ، لكن لا يُشْهِان « نا » من كل وجه ؛ فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطبة ، نحو اضْرِبْ ، وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي ، وإني ، و « هم » تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد ؛ إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي الجر والنصب ضمير متصل ، (وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ) أي : المخاطب ؛ فالغائب (كَقَمَامَا) وقاموا ، وقنن ، (وَ) المخاطب نحو (ائْمَنَّا) واءئْمَنُوا ، واءئْمَنَ .

﴿ تنبيه ﴾ رفع توهم شمول قوله « وَغَيْرِهِ » المتكلم بالتمثيل .

ولما كان الضمير المتصل على نوعين : بارز - وهو ما له وجود في اللفظ - ومستر - وهو ما ليس كذلك - وقدم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أى : لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرُ) وجوباً ، أو جوازاً ؛ فالأول هو الذى لا يتخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَأَقْبَلِ) يا زيد ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أَوْافِقِ) ، أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نَفْقَظِ) ، أو ببناء المخاطب نحو (إِذْ تَشْكُرُ) أو بفعل استثناء كَخَلَا وَعَدَا ولا يكون فى نحو « قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا » ، و « مَا عَدَا عَمْرًا » ، و « لَا يَكُونُ بَكْرًا » ، أو بأفعل التعجب نحو « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » أو بأفعل التفضيل ، نحو « هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا » أو باسم فعل ليس بمعنى المضى : كـ « نَزَالَ » ، و « مَهْ » ، و « أَفْ » ، و « أَوْهْ » والثانى : هو الذى يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة .

قال فى التوضيح : هذا تقسيم ابن مالك وابن يعش وغيرهما ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ؛ فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زيد قام أبوه » أو « مَا قَامَ إِلَّا هُوَ » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم ، وإلى ما يرفعهما كقام ، انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ إنما خص ضميرُ الرفع بالاستتار لأنه عملة يجب ذكره ، فإن وجد فى اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود فى النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر ؛ فإنهما فضلة ، ولا داعى إلى تقدير وجودهما إذا عدا من اللفظ .

(وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا) للمتكلم ، و (هُوَ) للغائب ، (وَأَنْتَ) للمخاطب ، (وَالْمَرْوُوعُ) عليها واضحة (لَا تَشْتَبِهْ) عليك .

(وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جَمَلًا * إِيَّائِي) وفروعه ، (وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا) .

فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منصل ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ، ولا يكون إلا متصلاً .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين أن ألف « أنا » زائدة ، والأسم هو الهمزة والنون ، ومذهب السكوفيين - واختاره الناظم - أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل : فُضَحَاهُنَّ إثبات ألفه وَقَفَا وحذفها وَضَلَا ، والثانية إثباتها وصلاً ووقفاً ، وهى لفظة تميم ، والثالثة « هَنَا » بإبدال همزته هاء ، والرابعة « آن » بـمدة بعد الهمزة ، قال الناظم : من قال « آن » فإنه قلب « أنا » كما قال بعض العرب : « رَاء » فى « رَأَى » والخامسة « أن » كـتَنَ ، حكاهما قطرب .

وأما « هو » فذهب البصريين أنه يحملته ضمير ، وكذلك « هِىَ » وأما « هَا » و « م » و « هُنَّ » فكذلك عند أبى على ، وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل ، وقيل : غير ذلك .

وأما « أنت » فالضمير عند البصريين « أَنْتَ » ، والتاء حرف خطاب كالأسم لفظاً وتصرفاً .

وأما « إِيَّايَ » فذهب سيبويه إلى أن « إِيَّايَ » هو الضمير ، ولو احقه - وهى الياء من إِيَّايَ ، والكاف من إِيَّايَ ، والهاء من إِيَّاه - حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة ، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر ، واختاره الناظم .

(وَفِي اخْتِيَارِ لَا يَجِئُ) الضمير (الْمُتَّفَصِّلُ * إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِئُ) الضمير (الْمُتَّفَصِّلُ) ؛ لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ، وللتوصل أخصر من المنفصل ، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال ؛ لضرورة نظم ، كقوله :
٤٦ - وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ إِلَّا يَرِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
وقوله :

٤٧ - بِالْبَآئِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتَ لِإِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ بِرِ

الأصل «لَا يَزِيدُونَهُمْ» و «قَدْ ضَمَنَتْهُمْ» ، أو تَقَدَّمَ الضميرُ على عامله ، نحو «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» أو كونه محصوراً بإلاً أو إنما ، نحو «أَمَرَ الْأَئِمَّةَ بِإِيَّاهُ» ونحو قوله :

٤٨ - أَنَا الذَّائِدُ الْخَامِي الدَّمَارُ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَائِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى «لا يدافع إلا أنا» ، أو كون العامل محذوفاً أو معنوياً ، نحو «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» و «أنا زيد» ؛ لتمذير الاتصال بالمحذوف والمعنوي .

(وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْبِيَّةٍ وَمَا أَشْبَهَهُ) أى : وما أشبه هاء سَلْبِيَّةٍ ، من كل ثانى ضميرين أولهما أَحْصَ وغير مرفوع ، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلاً نحو «سَلْبِيَّةٍ» ، و «سَلْبِيَّ إِيَّاهُ» ، و «الدرم أعطيتكهُ» ، و «أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ» والاتصال حينئذ أَرْجَحُ ، قال تعالى : «فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ» ، «أَنْزَلَ مَكُومَهَا» ، «إِنْ يَسْأَلُكُمُوهَا» ، «إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيراً» ومن الفصل «إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ» ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ» أو اسما ، نحو «الدرم أنا مُعْطِيكَهُ» ، و «مُعْطِيكَ إِيَّاهُ» والاتصال حينئذ أَرْجَحُ ؛ ومن الاتصال قوله :

٤٩ - لَئِنْ كَانَ حُبُّكَ لِي كَازِبًا لَقَدْ كَانَ حُبُّكَ حَقًّا بَقِينًا

وقوله :

٥٠ - وَمَنْعُكُمَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

و (فِي) هاء (كُنْتَهُ) وبابِ (ائْتَلَفُ) الآتى ذكره (ائْتَمَى) أى : اتسب ، و (كَذَلِكَ) فى هاء (خَلَقْتَنِي) وما أشبهه ، من كل ثانى ضميرين أولهما أَحْصَ ، وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء ، (وَأَتَصَالًا * أَخْتَارُ) فى البابين ؛ لأنه الأصل ؛ ومن الاتصال فى باب كان قوله صلى الله عليه وسلم

في ابن صَيَّادٍ : «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَسْكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»
وقول الشاعر :

٥١ - فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَدَتُهُ أُمُّهُ يَلْبِاسُهَا
وأما الاتصال في باب « خَالَ » فلמשابهة خِلْتَنِيهِ وَظَنَنْتُكَه بِأَلْتَنِيهِ وَأَعْطَيْتُكَه ،
وهو ظاهر ، ومنه قوله :

٥٢ - بُلَغْتُ صُنْعَ أَمْرِي بِرَّ إِخَالِسْكَ إِذْ لَمْ تَزَلْ لَا كُنْسَابَ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا
وأما (غَيْرِي) سبويه والأكثرُ فإنه (اخْتَارَ الْأَنْفَصَالَ) فيهما ؛ لأن
الضمير في البابين خَبَرَ في الأصل ، وحق الخبر الانفصال ، وكلاهما مسموع ، فن
الأول قوله :

٥٣ - أَلَيْسَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
ومن الثاني قوله :

٥٤ - أَخِي حَسْبُنُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مِلْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْفَانِ وَالْإِخَنِ
(تنبيه) وافق الناظم في التسهيل سبويه على اختيار الانفصال في باب « خلتني »
قال : لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حَجَزَهُ عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء
« كنته » فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبه بهاء « ضربته » في أنه لم يحجزه
إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرُّمَّانِيِّ
وابن الطَّرَاوَةِ .

(وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ) من الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخص منها ،
وجوبا (في) حال (اتَّصَالَ) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على
ضمير الغائب كما في « سَلَمْنِي » ، و « وَأَعْطَيْتُكَه » ، و « كنته » ، و « خلتني » ،
و « ظننتك » ، و « وَحَسِبْتَنِيكَ » ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ، ولا الهاء
ولا الكاف على الياء في الاتصال ، (وَقَدَّمَ مَا شِئْتَ) من الأخص وغير الأخص
(في انفصال) نحو « سَلَمْنِي إِيَّاهُ » و « سَلَمُهُ إِيَّاي » ، و « اللرم أعطيتك إياه » .

« أعطيتك إياك » ، و « الصديق كنت إياه » ، و « كان إياي » وهكذا إلى آخره ، ومنه « إن الله ملككم إياهم ، ولو شاء تملكهم إياكم » .

(تنبيه) حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبراً لكان أو إحدى أخواتها ، أو ثانی ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ؛ فخرج مثل الكاف من نحو « أكرمتك » ودخل مثل الهاء من نحو قوله :
* وَمَمْلُوكًا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ *

فإن الهاء ثانی ضميرين أولهما — وهو الكاف — أخص ، وغير مرفوع ؛ لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه .

(وفي اتحاد الرتبة) وهو أن لا يكون فيهما أخص ، بأن يكونا معا ضميرين تكلم أو خطاب أو غيبة (الرَّمْ فَضْلًا) نحو « سَنِي إياي » ، و « أعطيتك إياك » ، و « خلته إياه » ولا يجوز « سلتني » ، ولا « أعطيتك » ، ولا « خلته » (وَقَدْ يُبَيِّحُ الْقَيْبُ) أي : كونهما للغيبة (فِيهِ) أي : في الاتحاد (وَضَلًا) : من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب : هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وَأَنْضَرُ هُومًا ، وقوله :
٥٥ — لَوْجِهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَهَجَةٌ

أَنَا لَهُمَ أَهٌ قَفَوُ أَكْرَمَ وَالِدِ

وقوله :

٥٦ — وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لَصَغْمَةٍ لَصَغْمَهُمَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابَهَا

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما ، كما في هذه الشواهد ، قال : فإن اتفقا في النية ، وفي التذكير أو التأنيث ، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول مرفوعاً — وجب كونه الثاني بلفظ الانفصال ، نحو : « فأعطاه إياه » ولو قال « فأعطاهوه » بالاتصال لم يجز ؛ لما في ذلك من استتقال توالى التثنية مع إيهام كون الثاني تأكيداً للأول ، وكذا لو اتفقا في الإفراد والتأنيث نحو « أعطاه إياها » أو في

التثنية أو الجمع نحو « أَعْطَاهُمَا إِيَّاهُمَا » ، أو « أَعْطَاهُم إِيَّاهُم » ، أو « أَعْطَاهُن إِيَّاهُن »
 فالأصل في هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته في بعض كتبه ، ثم قال : فإن اختلفا وتفاوتت
 الهاءان نحو : « أَعْطَاهُمَا » ، و « أَعْطَاهَا » ازداد الانفصال حسناً وَجُودَةً ؛ لأن
 فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ؛ إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو « أَعْطَاهُمَا »
 وبالألف في نحو « أَعْطَاهَا » بخلاف « أَنْصَرُهُمَهَا » و « أَنَا لَهُمَا » وشبهه .

﴿ تنبيه ﴾ قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور
 بأن قوله « وَصَلًا » — بلفظ التنكير — على معنى نوع من الوصل ؛ بل بض
 بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في القِيَّة مطلقاً ، بل بقيد ، وهو الاختلاف
 في اللفظ .

(وَقَبَّلَ يَا نَفْسِي) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفِعْلِ) مطلقاً (التَّزِيمُ * نُونُ
 وَقَايَةِ) مكسورة نحو : « دعاني » ، و « يكرمني » ، و « أُعْطِي » ، و « قام القوم
 ما خلاني » ، و « ما عداني » ، و « حاشاني » إن قدرتهن أفعالا ؛ و « ما أَحْسَنَتِي
 إن اتقيتُ الله » ، و « عليه رَجُلًا لَيْسَنِي » ونذر « لَيْسَنِي » بغير نون كما أشار إليه
 بقوله : (وَلَيْسَنِي قَدْ نَظِمَ) أى في قوله :

— ٥٧ — * إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَنِي *

وَجَوَزَ الكوفيون « ما أَحْسَنِي » بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل ؛ وأما نحو
 « تَأْمُرُونِي » فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع :

﴿ تنبيه ﴾ مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر ، قال
 الناظم : بل لأنها تقي الفعل اللبس في « أَكْرَمَنِي » في الأمر ، فلو لا النون لالتبس
 ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر اللذكر بأمر المؤنثة ؛ ففعل الأمر أحقُّ بها من غيره ، ثم
 حمل الماضي والمضارع على الأمر .

(وَلَيْتَنِي) بثبوت نون الوقاية (فَشَا) حملاً على الفعل ؛ لمشايتها له مع عدم المعارضِ (وَلَيْتِي) بحذفها (نَدْرًا) ومنه قوله :

٥٨ - * كُمْنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي *

وهو ضرورة ، وقال الفرّاه : يجوز « ليتي » و « ليتني » وظاهره الجواز في الاختيار (وَمَعَ لَعْلٍ أَعْكِسَ) هذا الحكم ؛ فالأكثر « لَعْلِي » بلانون ، والأقل « لَعْلَنِي » ومنه قوله :

٥٩ - قَلْتُ أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعْلَنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضَ مَاجِدٍ

ومع قلته هو أكثر من « ليتي » نَبَّهَ على ذلك في الكافية ، وإنما ضعفت « لعل » عن أخواتها لأنها تستعمل جارة ، نحو :

٦٠ - * لَعْلٌ أَيْ لِلْفَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ *

وفي بعض لغاتها لَعْنٌ - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات .

(وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي) أخوات ليت ولعل (الْبَاقِيَاتِ) على السواء ، فنقول : « إني وإنتي ، وكأني وكأنتي ، ولكني ولكنني » فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة ، وحذفها لكرهه تعالى الأمثال .

(وَاضْطَرَّارًا خَفَفًا * مَنِيَّ وَعَنِيَّ بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا) من العرب ، فقال :

٦١ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي

وهو في غاية النادرة ، والكثير « مَنِيَّ » و « عَنِيَّ » بثبوت نون الوقاية ، وإنما لحقت نون الوقاية مِنْ وَعَنَ لحفظ البناء على السكون .

(وَفِي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِّي) بالتخفيف (قَلَّ) أي : لَدُنِّي - بغير نون الوقاية - قَلَّ فِي لَدُنِّي - بثبوتها - ومنه قراءة نافع « قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا » بتخفيف النون وضم الدال ، وقرأ الجمهور بالتشديد :

(وَفِي * قَدْزَنِي وَقَطْنِي) بمعنى حسني (الحَذْفُ) للنون (أَيْضاً قَدْزَنِي) قليلاً ،

ومنه قوله جامعاً بين اللفتين في قدني :

٦٣ - * قَدْزَنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبَيْنِ قَدِي *

وفي الحديث « قَطْ قَطْ بِمِزْتِكَ » يروى بسكون الطاء ، وبكسرهما مع الياء ودونها ، ويروى « قَطْنِي قَطْنِي » بنون الوقاية ، و « قَطِ قَطِ » بالنتوين ، والنون أشهر ومنه قوله :

٦٣ - امْتَلَأَ الْخَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

وكون « قد » ، و « قط » بمعنى حسب في اللفتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن مَنْ جعلهما بمعنى حسب قال : « قَدِي » ، و « قَطِي » بغير نون كما تقول : حسبى ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : « قدني » ، و « قطنى » بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال .

﴿ خاتمة ﴾ وقمت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم العرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود « فهل أنتم صَادِقُونِي » وقول الشاعر :

٦٤ - وَلَيْسَ بِمُعِينِي وَفِي النَّاسِ مَمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ

وقوله :

٦٥ - وَلَيْسَ الْمُوَافِقِي لِزَوْدِ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أُمْلًا

للتنبية على أصل متروك ؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقبها خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل .

ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعَلُ التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم « غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفَنِي عَلَيْكُمْ » مشابهة أفعَلُ التفضيل لفعل التمجيد ، نحو : « مَا أَحْسَنَنِي إِنْ اتَّقَيْتُ اللَّهَ » والله أعلم .

العلم

(اسمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقًا * عَلَمُهُ) أى : علم ذلك المسمى ؛ فاشمُ : مبتدأ ، و « يعين المسمى » : جملة فى موضع رفع صفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين ، وهو الضمير المستتر ، وعَلَمُهُ : خبر ؛ ويجوز أن يكون « عَلَمُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، و « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره ، والتقدير : عَلِمَ الْمُسَمَّى اسماً يعين المسمى مطلقاً ، أى : مجرداً عن القرائن الخارجية . فخرج بقوله « يعين المسمى » النكرات ، وبقوله : « مطلقاً » بقية المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم : إما لفظية كآل والصلة ، أو معنوية كالحضور والغيبة .

ثم العلم على نوعين : جنسى وسياتى ، وشخصى ومسماه العاقل وغيره ، مما يؤلف من الحيوان وغيره (كجَعْفَرٍ) لرجل (وَحَرِيْقًا) لامرأة ، وهى أخت طَرْفَةَ بن العبد لأمه (وَقَرْنٍ) لقبيلة ينسب إليها أَوْسُ القرنى (وَعَدْنٍ) لبلد (وَلَا حِقٍ) لفرس (وَشَذْقَمٍ) لجل (وَهَيْلَةٍ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لسكب .

(وَأَسْمَاءُ) العلم ، والمراد به هنا : ما ليس بكنية ولا بلقب (وَ) أى (كُنْيَةٌ) وهى : ما صدر بأب أو أم : كآبى بكر ، وأم هانىء (وَ) أى (لَقَبًا) وهو : ما أشعر برفعة مسماه أو وضعته : كزين العابدين ، وبَطْلَةٌ (وَأَخْرَنَ ذَا) أى : آخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحْبًا) تقول : جاء زَيْدٌ زَيْنُ العابدين ، ولا يجوز : جاء زَيْنُ العابدين زَيْدٌ ؛ لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول ، وذلك مأمون بتأخيرها ، وقد ندر تقديمه فى قوله :

٦٦ - أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدَّيْ أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَا هُ التَّمَاءُ

وقوله :

٦٧ - بَانَ ذَا الْكَلْبِ غَمراً خَيْرَهُمْ حَسَباً

بِطْنِ شِرْيَانٍ يَعْنِي حَوْلَهُ الذِّئْبِ

(تنبيه) لا ترتيب بين الكنية وغيرها ؛ فمن تقديمها على الاسم قوله :

٦٨ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ تَقَبٍّ وَلَا دَبَرٍ

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

٦٩ - وَمَا أَهْتَرْتُ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَآلِكَ

سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَانِي عَمِرُو

وكذلك يفعل بها مع اللقب . ١٥

وقد رفع توم دخول الكنية في قوله « سواء » بقوله : (وَإِنْ يَكُونَا) أى :

الاسم واللقب (مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ) الاسم إلى اللقب (حَتَّى) إن لم يمنع من الإضافة مانع

على ما سيأتى بيانه ، هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين ، نحو « هذا سعيدٌ كُرْزٌ »

يتأولون الأولَ بالمُسَمَّى ، والثانى بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثانى

للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو « هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ » ، و « رأيتُ سعيداً

كُرْزاً » ، و « مررتُ بسعيدٍ كُرْزٍ » والقطع : إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع

بإضمار مبتدأ ، نحو « مررتُ بسعيدٍ كُرْزاً ، وكُرْزٌ » أى : أعنى كُرْزاً ، وهو كُرْزٌ .

(وَإِلَّا) أى : وإن لم يكونا مفردين - بأن كانا مركبين ، نحو « عبد الله أنف

الناقة » ، أو الاسم ، نحو « عبد الله بطة » ، أو اللقب ، نحو « زَيْدٌ أَنْفُ الناقة » -

امتنعت الإضافة للطول ، وحينئذ (اتَّبَعَ الَّذِي رَدَفَ) وهو اللقب للاسم في الإعراب :

بياناً ، أو بدلا ، ولأن القطع على ما تقدم ، وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة

مانع كآل ، نحو « أَخَارِثُ كُرْزٌ » .

(وَمِنْهُ) أى : بعض العلم (مَقْضُولٌ) عن شىء سبق استعماله فيه قبل العلمية ،

وذلك المنقول عنه مصدر (كَفَضْلٍ و) اسم عين مثل (أَسَدٌ) واسم فاعل كحارث ، واسم مفعول كسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض ككشمر - علم فرس - قال الشاعر :

٧٠ - أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدِهِ
وَجَدَيْ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمْرَا
وفعل مضارع كيشكر ، قال الشاعر :

٧١ - وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا يَشْكُرُهُ

وجملة وستأني ، (وَ) بعضه الآخر (ذُو ارْتِجَالٍ) ؛ إذ لا واسطة على المشهور ، وذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل ، وعن سيديويه أن الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرتجلة ، والمرتجل هو : ما استعمل من أول الأمر علماً (كَسَعَادٍ) علم امرأة (وَادَّدَ) علم رجل (وَ) من المنقول ما أصله الذي نقل عنه (جُمْلَةٌ) فعلية والفاعل ظاهر : ككبرق تحرُّه ، وشاب قرناها ؛ أو ضمير بارز : كأطريقاً - علم مفازة - قال الشاعر :

٧٢ - عَلَى أَطْرِقًا بَالِيَاتٍ الْخِيَامِ

أو مستقر : كيزيد ، في قوله :

٧٣ - نُبِثْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدُ

ومنه إصميت - علم مفازة - قال الشاعر :

٧٤ - أَشَلَى سُلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بَوْخَشٍ إصْمِيتَ فِي أَضْلَاجِهَا أَوْدُ
﴿ تنبيه ﴾ حكم العلم المركب تركيب إسناد - وهو المنقول من جملة - أن يحكى أصله ،

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز اه
(وَ) من العلم (مَا يَمْزِجُ رُكْبًا) وهو : كل اسمين جملاً اسماً واحداً ، منزلاً
ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها ، نحو : بَعْلَيْكَ ، وَحَضْرَمَوْتُ ، وَمَدِيدِي كَرِبَ ،

وسَيَمُونِهِ ، و (ذَا) المركبُ تركيبُ مزَجٍ (إِنْ بِغَيْرِ « وَبِهِ » نَمَ) أَيْ : حُخِمَ (أَغْرَبًا) إعراب مالا ينصرف على الجزء الثاني ، والجزء الأول يبنى على الفتح ، مالم يكن آخره ياء كعمدى كرب ، فيبنى على السكون ، وقد يبنى ماتمً بغير « وَبِهِ » على الفتح تشبيهاً بِخَمْسَةِ عَشَرَ ، وقد يضاف صدره إلى مجزئه ، والأول هو الأشهر ؛ أما المركب للمزجى المختوم بويه كسيبويه وَعَمْرُو بِهِ ، فإنه يبنى على الكسر ؛ لما سلف ، وقد يعرب غير منصرف كالختوم بغير « وَبِهِ » .

(وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ) وهو : كل اسمين جملاً اسماً واحداً ، مُتَزَلِّلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين ، وهو على ضربين : غير كنية (كعبدِ شمسٍ ، وَ) كنية ، مثل (أبى قحافة) وإعرابه إعراب غيره من المتضايين .

(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ) التى لا تُولَفُ غالباً كالسِّبَاحِ والوحوش والأحناش (عَلِمَ) عوضاً عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه ، وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم ، وهو (كَعَلِمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا) ؛ فلا يُضَافُ ، ولا يدحل عليه حرف التعريف ، ولا ينعت بالنكرة ، وبيتداً به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى « أَسَامَةٌ » ، و « مُعَالَةٌ » ووزن الفعل فى « بَنَاتِ أُوْبَرَ » ، و « ابن آوى » والزيادة فى « سُبْحَانَ » علم التسييح ، و « كَيْسَانٌ » علم على الفدر .

وَعَلِمَ : مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وَلَفْظًا : تمييز ، أَيْ : العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ .

(وَهُوَ) من جهة المعنى (عَمَ) وشاع فى أمته ؛ فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص ؛ لما عرفت ، وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن « أَسَامَةٌ » ونحوه نكرة معنى معرفة لفظاً ، وأنه فى الشياع كأسد . وهو مذهب قوم من النحاة ، لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس

في الأحكام اللفظية تؤخذ بالفرق بينهما في المعنى أيضا ، وفي كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ؛ فإن كلامه في هذا حاصله أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن ، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صح أن يعرف ذلك للمعهود باللام ، فلا يبعد أن يوضع له علم .

قال بعضهم : والفرق بين « أسد » و « أسامة » أن « أسدا » موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه ، و « أسامة » موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن ؛ فإذا أطلقت « أسدا » على واحد أطلقته على أصل وضعه ، وإذا أطلقت « أسامة » على واحد فإنما أردت الحقيقة ، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا ، لا باعتبار أصل الوضع ، قال الأندلسي شارح الجُرُولية : وهي مسألة مشكلة .

(مِنْ ذَلِكَ) الموضوع علما للجنس (أَمْ عَرِيطٌ) وَشَبَوَةٌ (لِلْعَقَرِ * وَهَكَذَا ثُمَالَةٌ) وَأَبُو الْحَصِينِ (لِلْعَلْبِ) ، وَأَسَامَةُ وَأَبُو الْحَارِثِ لِلْأَسَدِ ، وَذُو الْقَالَةِ وَأَبُو جَعْدَةَ لِلذَّبِّ ، (وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ) عِلْمٌ (لِلْمَبَرَّةِ) بِمَعْنَى الْبَرِّ ، وَ (كَذَا فَجَارٌ) بِالْكَسْرِ كَهَذَا (عِلْمٌ لِلْفَجَرَةِ) بِمَعْنَى الْفَجْرِ ، وهو : الميل عن الحق ، وقد جمعهما الشاعر في قوله :
٧٥ — إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ

ومثله « كَيْسَانٌ » علم الغدر ، ومنه قوله :

٧٦ — إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَأَنْتَ كَهُوْلُهُمْ

إلى الغدر أدنى من شَبَاهِهِمُ التُّرْدِ

وكذا « أَمْ قَشْعَمٌ » للوث ، و « أَمْ صُبُورٌ » للأمر الشديد

فقد عرفت أن العلم الجنسي يكون للذوات والمعاني ، ويكون اسما وكنية

(خاتمة) قد جاء علم الجنس لما يؤلف ، كقولهم للمجهول العين والنسب : « هَيَّانَ

ابن بَيَّان » وللفرس : « أَبُو الْمَضَاء » ، وللأحقق : « أَبُو الدَغَفَاء » ، وهو قليل

اسم الإشارة

اسم الإشارة : ما وضع لِمُشارٍ إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاءً بِمَحْضَرِ أفراده بالمد ، وهى ستة ؛ لأنه : إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بِذَا) مقصورا (اِمْفَرِدٌ مُذَكَّرٌ أَشِيرٌ) ، وقد يقال « ذَا » - بهمزة مكسورة بعد الألف - و « ذانه » - بهاء مكسورة بعد الهمزة - و (بِذَى وَذِه) وتَه - بسكون الهاء ، وبكسرهما أيضاً : بإشباع ، وباختلاس فيهما - و (تى) و (تا) وذات (عَلَى الأُنْثَى) المفردة (اِقْتَصِر) فلا يُشار بهذه العشرة لغيرها ، كما حكاها فى التسهيل (وَذَانِ) و (تَانِ لِمُتَنَّى الْمُرْتَفِعِ) : الأول لمذكره ، والثانى لمؤنثه (وَفِي سِوَاهُ) أى : سوى المرتفع ، وهو الجرور والمنصب (دَيْنِ) و (تَيْنِ) بالياء (اذْ كُرُ تُطِيعُ) ، وأما « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » فقول (وَبِأَوَّلَى أَشِيرٍ لِّجَمْعٍ مُّطْلَقاً) أى : مذكرا كان أو مؤنثا (وَالْمَدُّ أَوَّلَى) فيه من القَصْرِ ؛ لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ؛ قال الله تعالى : « هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ نَحْبُونَهُمْ » ، والقصر لغة تميم

﴿ تنبيه ﴾ استعمال « أولاء » فى غير العاقل قليل ، ومنه قوله :

٧٧ - دُمَ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوْىِ وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْآيَّامِ

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى الْبُعْدِ) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (اُنْطِقَا) مع اسم الإشارة (بِالسَّكَافِ حَرْفًا) ألف « اُنْطِقَا » مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرفاً : حال من السكاف ، أى : انطقن بالسكاف محكما عليه بالحرفية ، وهو اتفاق ، ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو « غلامك » ولحق السكاف للدلالة على الخطاب ، وعلى حال المخاطب : من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا ، فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه - وهى ستة كما تقدم - فذلك ستة وثلاثون ، يجمعها هذان الجدولان :

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذَلِكَ	الرجلُ	يا رجلُ	كيف	تِيكَ	المرأةُ	يا رجلُ
كيف	ذَانِكَ	الرجلانِ	يا رجلُ	كيف	تَانِكَ	المرأتانِ	يا رجلُ
كيف	أُولَئِكَ	الرجالُ	يا رجلُ	كيف	أُولَئِكَ	النساء	يا رجلُ
كيف	ذَاكُمَا	الرجلُ	يا رجلانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا رجلانِ
كيف	ذَانِكُمَا	الرجلانِ	يا رجلانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا رجلانِ
كيف	أُولَئِكُمَا	الرجالُ	يا رجلانِ	كيف	أُولَئِكُمَا	النساء	يا رجلانِ
كيف	ذَاكُمْ	الرجلُ	يا رجالُ	كيف	تِيكُمْ	المرأةُ	يا رجالُ
كيف	ذَانِكُمْ	الرجلانِ	يا رجالُ	كيف	تَانِكُمْ	المرأتانِ	يا رجالُ
كيف	أُولَئِكُمْ	الرجالُ	يا رجالُ	كيف	أُولَئِكُمْ	النساء	يا رجالُ
كيف	ذَاكِ	الرجلُ	يا امرأةُ	كيف	تِيكِ	المرأةُ	يا امرأةُ
كيف	ذَانِكِ	الرجلانِ	يا امرأةُ	كيف	تَانِكِ	المرأتانِ	يا امرأةُ
كيف	أُولَئِكِ	الرجالُ	يا امرأةُ	كيف	أُولَئِكِ	النساء	يا امرأةُ
كيف	ذَاكُمَا	الرجلُ	يا امرأتانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا امرأتانِ
كيف	ذَانِكُمَا	الرجلانِ	يا امرأتانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا امرأتانِ
كيف	أُولَئِكُمَا	الرجالُ	يا امرأتانِ	كيف	أُولَئِكُمَا	النساء	يا امرأتانِ
كيف	ذَاكُنَّ	الرجلُ	يا نساء	كيف	تِيكُنَّ	المرأةُ	يا نساء
كيف	ذَانِكُنَّ	الرجلانِ	يا نساء	كيف	تَانِكُنَّ	المرأتانِ	يا نساء
كيف	أُولَئِكُنَّ	الرجالُ	يا نساء	كيف	أُولَئِكُنَّ	النساء	يا نساء

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما : أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة ، مبتدئاً منها بالفرد بقسميه ، ثم بالثنى كذلك ، ثم بالمجموع كذلك ، وابتدئ بالمخاطب المذكور للفرد ، ثم بالثنى ، ثم بالمجموع ، ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ، ثم بالثنى ، ثم بالمجموع .

وإنما قضيت على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لأنها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً ، واللازم باطل ؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال .

وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة (دُونَ لَامٍ) كما رأيت ، وهي لفة تميم (أَوْ مَمَّة) وهي لفة الحجاز ، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة ، بل مع المفرد مطلقاً نحو « ذَلِكَ » ، و « تِلْكَ » ، ومع « أُولَى » مقصوراً نحو « أُولَئِكَ » ، و « أُولَئِكَ » . وأما الثنى مطلقاً ، و « أُولَئِكَ » الممدود ؛ فلا تدخل معها اللام (وَاللَّامُ إِن قَدَّمَتْ هَا) التنبيه فهي (مُتَمَنِّعَةٌ) عند الكل ؛ فلا يجوز اتعاقفاً « هَذَاكَ » ولا « هَاتِلِكَ » ولا « هُوَ لَئِكَ » ؛ كراهة كثرة الزوائد .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم كلامه أن « ها » التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو « هَذَا » و « هذه » ، و « هَذَانِ » ، و « هَاتَانِ » ، و « هؤلاء » وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو « هَذَاكَ » ، و « هَاتِيكَ » ، و « هَذَانِكَ » ، و « هَاتَانِكَ » ، و « هؤلاءكَ » . لكن هذا الثاني قليل ، ومنه قول طرفة :

٧٨ - رَأَيْتُ بَنِي عَبْرَاءَ لَا يَنْسَكِرُونََنِي * وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَّدِ

(وَهِنًا) المجردة من « ها » التنبيه (أَوْ هِنًا) المسبوبة بها (أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) أى : قريبه ، نحو « إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ » (وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً فِي الْبُعْدِ) نحو : هُنَاكَ ، وَهَا هُنَاكَ ، (أَوْ يَتَمَّ فَهُ) أى : أَنْطِقْ فِي الْبَعْدِ بِشَمِّ ، نحو « وَأَزَلَقْنَا نَمَّ الْآخَرِينَ » (أَوْ هُنَا) بالفتح والتشديد (أَوْ هِنَاكَ) أى : بزيادة اللام مع

الكاف (أَنْطِقَنَّ) على لغة الحجاز، كما تقول «ذلك» نحو «هَذَاكَ ابْنُكَ السُّوَيْمُونُ» ولا يجوز «هاهناك» كما لا يجوز «هذا لك» على اللتين (أَوْ هَذَا) بالكسر والتشديد، قال الشاعر:

٧٩ — هَذَا وَهَذَا وَمِنْ هَذَا لَمْ يَهَيَا * ذَاتَ السَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْنُومُ

تروى الأولى بالفتح، والثانية بالكسر، والثالثة بالضم، بتشديد النون في الثلاث، وكلها بمعنى، وهو الإشارة إلى المكان، لكن الأولى للبعيد، والأخيرة لل قريب، وربما جاءت للزمان، ومنه قوله:

٨٠ — حَنْتَ نَوَارٍ وَلَأْتَ هَذَا حَنْتِ * وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجْنَتِ

﴿خاتمة﴾ يفصل بين «ها» التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المثار إليه، نحو: «ها أنا ذا، وها نحنُ ذانِ، وها نحنُ أولاء»، وها نحنُ تانِ، وها نحنُ أولاء، وها أنتُ ذا، وها أنتما ذانِ، وها أنتمُ أولاء، وها أنتِ ذِه، وها أنتما تانِ، وها أننِ أولاء، وها هو ذا، وها هما ذانِ، وها همُ أولاء، وها هي تانِ، وها هما تانِ، وها هنُ أولاء» وبغيره قليلا، نحو:

٨١ — هَا إِنْ ذِي عِدْرَةٍ [إِنْ لَا تَسْكُنُ نَفَعَتْ

فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُخَالِفُ النَكَدِ]

وقد تعاد بعد الفصل توكيدا، نحو: «ها أنتمُ هؤلاء» والله أعلم.

الموصول

(مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة، كذا حذوه في التسهيل، فخرج بقيد «الأسماء» الموصول الحرفي، وسيأتي ذكره آخر الباب، وبقوله «أبدا» النكرة الموصوفة بجملة؛ فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط، وبقوله «إلى عائد» حيثُ وإذُ وإذا؛ فإنها تفتقر أبدا إلى جملة، لكن لا تفتقر إلى عائد، وقوله «أو خلفه» لإدخال نحو قوله:

٨٢ - سَعَادُ اتِّي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا * [وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اشْتَمَرَّ وَزَادَا]

وقوله :

٨٣ - [فَيَارَبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مُوْطِنٍ] * وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ
مما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالموولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة ،
على ما سيأتي بيانه .

وهذا الموصل على نوعين : نَعَى ، ومُشْتَرَك ؛ فالنص ثمانية : (الَّذِي) المفرد
للمذكر ، عاقلا كان أو غيره ، و (الْأَنْثَى) المفردة لها (الَّتِي) عاقلة كانت أو غيرها .
وفيهما ست لغات : إثبات الياء ، وحذفها مع بقاء الكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال
أو التاء ، وتشديدها مكسورة أو مضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء
ساكنة (والْيَا) منهما (إِذَا مَا مُنْيَا لَا تُنْبِتِ * بَلْ مَا تَلِيهِ) الياء ، وهو الذال من
الذي ، والتاء من التي (أُولِئِكَ الْعَلَامَةُ) الدالة على التثنية ، وهى الألف فى حالة الرفع ،
والياء فى حالتى الجر والنصب ؛ تقول «الَّذَانِ» ، و«الَّتَانِ» ، و«الَّذَيْنِ» ، و«الَّتَيْنِ»
وكان القياس «الَّذِيَانِ» ، و«الَّتِيَانِ» ، و«الَّذِيَيْنِ» ، و«الَّتِيَيْنِ» بإثبات
الياء ، كما يقال «الشَّجِيَانِ» ، و«الشَّجِيَيْنِ» فى ثنية «الشَّجِي» وما أشبهه ،
إلا أن الذى والتى لم يكن لياهما حَظٌّ فى التحريك لبناهما ، فاجتمعت ساكنة مع
العلامة ؛ لحذفت لالتقاء الساكنين (والتَّوْنُ) من مثنى الذى والتى (إِنْ تُشَدُّ فَلَا تَلَامُهُ)
على مُشَدِّدِهَا ، وهو فى الرفع مُتَّفَقٌ على جوازه ، وقد قرئ «وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ»
وأما فى النصب فمنعه البصرى ، وأجازه الكوفى ، وهو الصحيح ؛ فقد قرئ فى السبع :
«رَبَّنَا أَرْثَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا» (والتَّوْنُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ) ثنية ذا وتا (شُدُّدًا أَيْضًا)
مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح ، وقد قرئ «فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ» (إِخْدَى
أَبْنَى هَاتَيْنِ) بالتشديد فيهما (وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ) التشديد من الحذف ، وهو الياء من
الذى والتى ، والألف من ذا وتا (قُصِدَا) على الأصح ؛ وهذا التشديد المذكور لغة نعيم
وقيس ، وألف «شُدَا» . «قصدا» للاطلاق ، انتهى حكم ثنية الذى والتى .

وأما (جَمْعُ الذِي) فشيآن : الأول (الآلَى) مقصوراً ، وقد يمد ، قال الشاعر :

٨٤ - وَتُبِّلِي الْآلَى يَسْتَلِثُمُونَ عَلَى الْآلَى

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْغِ كَالْحَدَامِ الْقُبُلِ

وقال الآخر :

٨٥ - أَبِي اللَّهِ لِلشُّمِّ الْإِلَاءُ كَأَنَّهُمْ سُبُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

والكثير استعماله في جمع مَنْ يعقل ، ويستعمل في غيره قليلا ، وقد يستعمل أيضاً جماعاً لتي ، كما في قوله في البيت الأول « عَلَى الْآلَى تَرَاهُنَّ » .

وقوله :

٨٦ - حَا حُبَّهَا حُبَّ الْآلَى كُنْ قَبْلَهَا [وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلِ]

والثاني (الَّذِينَ) بالياء (مطلقاً) أى : رفعا ونصبا وجرا (وبعضهم) وهم هذيل أو عقيل (بالواو رفعا نطقاً) قال :

٨٧ - نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

(تنبيه) من المعلوم أن «الآلَى» اسم جمع ، لا جمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز ، وأما «الَّذِينَ» فإنه خاص بالمقلاء ، و «الذِي» عام في العاقل وغيره ، فهما كالعالم والمالكين . ١٥

(بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (التي قد جمعا) التي : مبتدأ ، و «قد جمع» خبره ، و «بِاللَّاتِ» متعلق بجمع ، أى : التي قد جمع باللاتى واللاتى ، نحو «وَاللَّاتِ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ» «وَاللَّاتِ يَتَسَنَّ مِنْ التَّحِيصِ» وقد تقدم أنها تجمع على «الآلَى» وتجمع أيضاً على «اللَّوَاتِ» بإثبات الياء وحذفها ، وعلى «اللَّوَاءِ» ممدوداً ومقصوراً ، وعلى «الآ» بالقصر ، و «اللَّاءَاتِ» مبنية على الكسر ، أو معرباً بإعراب أولات ؛ وليست هذه بمجموع حقيقة ، وإنما هي أسماء جموع .

(وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ تَرَأَوْهَا وَقَعًا) اللاء : مبتدأ ، و «وقع» خبره ، و «كالذين»

متعلق به ، و « نَزَرَا » أى : قليلا ، حال من فاعل « وقع » ، وهو الضمير المستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والمعنى أن اللأنى وقع جمعا للأذى قليلا ، كما وقع الألى جمعا لآلى كما تقدم ؛ ومن هذا قوله :

٨٨ - فَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّهُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا
والمشترك ستة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا ، وَأَيُّ ، على ما سيأتى شرحه ، وقد أشار إليه بقوله : (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تَسَاوَى) أى فى الموصولية (مَا ذُكِرَ) من الموصولات (وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٌ) بهذا .

فأما « مَنْ » فالأصل استعمالها فى العالم ، وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به ، كقوله :

٨٩ - أَسِرْبَ الظَّاهِلِ مَنْ يُمِيرُ جَنَاحَهُ
لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ ؟
وقوله :

٩٠ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي
وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ فِي الْمَعْرِ الْخَالِي ؟
أو تغليب عليه فى اختلاطه ، نحو « وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ » أو اقترانه به فى عموم فُضِّلَ يَمِينِ ، نحو « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » ؛ لا قترانه بالعاقل فى « كل دابة » ، وتكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ » « وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ » ويجوز اعتبار المعنى نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » ومنه قوله :

٩١ - تَمَشُّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَأْذُنُ - يَصْطَلِحُ بَيْنَ

وأما « مَا » فإنها لغير العالم ، نحو « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ » وتستعمل في غيره قليلا ، إذا اختلط به ، نحو « يُسَبِّحُ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » ، وتستعمل أيضا في صفات العالم ، نحو : « فَأُنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » ، وحكى أبو زيد « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » ، و « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا » وقيل : بل هي فيها لقوات مَنْ يعقل ، وتستعمل في المبهم أمره ، كقولك — وقد رأيت شبحاً من بعيد — : أنظر إلى مَا أرى ، وتكون بلفظ واحد كَمَنْ .

﴿ تنبيه ﴾ تقع « مَنْ » ، و « مَا » موصولتين كما مر ، واستفهاميتين ، نحو مَنْ عِنْدَكَ ؟ وَمَا عِنْدَكَ ؟ وشرطيتين ، نحو : « مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي » ، و « مَا تَقَمَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يُوفِّ إِيَّاكُمْ » وَكَرَّرْتَيْنِ موصوفتين ، كقوله :

٩٢ - أَلَا رُبَّ مَنْ تَفَقَّشُهُ لَكَ نَاصِحٌ
[وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ]

وقوله :

٩٣ - رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَتَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَمَّ

وقوله :

٩٤ - لِمَا نَافِعٍ يَسْمَعِي اللَّيْلُ ؛ فَلَا تَكُنْ
لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفَعُهُ الدَّهْرُ سَاعِيًا

وقوله :

٩٥ - رُبَّ مَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعَالِ
ومن ذلك فيهما قولهم : « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ » ، و « بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ » ، ويكونان أيضا نكرتين تامتين : أما « مَنْ » فعلى رأى أبي علي ، زعم أنها في قوله :

٩٦ - [وَنِعْمَ مَرْكَأٌ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ
تمييز ، والفاعل مستتر ، و « هو » هو المخصوص بالمدح . وقال غيره : مَنْ موصول

فاعل ، وقوله : « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، على حَدِّ قوله * شعري شعري * .

وأما « ما » فعلى رأى البصريين إلا الأخفش فى نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ إذ المعنى شئٌ حَسَنٌ زَيْدًا ، على ماسيأتى بيانه فى بابهِ ، وفى باب نعم وبئس ، عند كثير من النحويين المتأخرين : منهم الزنجشى ، نحو « غَسَلَتْهُ غُسْلًا نَعِيمًا » أى : نعم شيئًا ؛ فما : تَصُبُّ على التمييز .

وأما « أل » فللعاقل وغيره ، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور ، وذهب المازنى إلى أنها حرف موصول ، والأخفش إلى أنها حرف تعريف .
والدليل على أسميتها أشياء :

الأول : عود الضمير عليها فى نحو « قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ » ، وقال المازنى : عائد على موصوف محذوف ، وردَّ بأن لحذف الموصوف مَظَانَّ لا يحذف فى غيرها إلا للضرورة وليس هذا منها .

الثانى : استحسان خُلُو الصفة معها عن الموصوف ، نحو : « جاء الكريم » ؛ فلو لا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف .

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الْمُضِيّ ؛ فلو لا أنها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أَحَقَّ منه بدونها .
الرابع : دخولها على الفعل فى نحو :

٩٧ — مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الثَّرَاضِ حُكُومَتُهُ [وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ] والمعرفةُ مختصة بالاسم .

واستدل على حرفيتها بأن العامل يَتَخَطَّأُها ، نحو : « مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ » فالجور « ضارب » ولا موضع لآل ، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب .

قال الشلوبين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : « جاء القائم » فلو كانت اسمًا لكانت فاعلاً ، واستحق « قائم » البناء ؛ لأنه على هذا التقدير مُمَكَّلٌ ؛ لأنه صلة ، والصلة لا يسלט عليها عامل الموصول .

وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة ؛ لأن نِسْبَتَهَا منه نسبة عجز المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة . والجل لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع . انتهى .

ويلزم في ضمير « أل » اعتبار المعنى ، نحو : « الضارب » ، و « الضاربة » ، و « الضاربين » ، و « الضاربات » .

وأما « ذو » فإنها للماقل وغيره ؛ قال الشاعر :

٩٨ - ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأُمْسِهِمْ وَأُمْسِلِمَهُ

وقال الآخر :

٩٩ - فَقَوْلَا لِهَذَا الْمَرْءِ دُو جَاءَ سَاعِيَا هَلُمُّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَائِضُ

وقال الآخر :

١٠٠ - قَالِمَا كَرَامًا مُوسِرُونَ لَقِيَهُمْ فَحَسْبِي مِنْ دُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وقال الآخر :

١٠١ - فَإِنَّ الْمَاءَ مَا هِيَ وَجَدِّي وَبَنِي دُو حَقَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والمشهور فيها البناء ، وأن تكون بلفظ واحد ، كما في الشواهد ، وبعضهم يعربها بأعراب « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

* فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

(وَكَأَلَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ) أى : عند طيبي (ذَاتُ) أى : بعض طيبي . الحق بنو

تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ اللَّهُ بِهِ ،
وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُمْ اللَّهُ بِهِ » (وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَنَّى ذَوَاتُ) جمعا لذات ،
قال الراجز :

١٠٢ - جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْنِي مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال « ذو »
على الأصل ؛ وأطلق ابن عصفور القول في ثنية ذو وذات وجمعهما ، قال
الناظم : وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم : ذات وذوات بمعنى التي واللاتي ،
فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل الهروي وابن السراج عن العرب ما نقله ابن
عصفور .

(وَمِثْلُ مَا) للموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد
(ذَا) إذا وقت (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح ،
وهذا (إِذَا لَمْ تَلْغُ) ذا (في الكلام) والمراد بالغائها أن تجعل مع ما أو مَنْ اسما
واحدا مستفهما به ؛ ويظهر أثر الأمرين في البديل من اسم الاستفهام وفي الجواب ، فتقول
عند جعلك « ذا » موصولا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرٌ أَمْ شَرٌّ ؟ » بالرفع على
البديلية من « ما » لأنه مبتدأ ، و « ذا » وصلته خبر ، ومثله « مَنْ ذَا كَرُمْتَ ؟ أَزِيدُ
أَمْ غَمْرُو ؟ » قال الشاعر :

١٠٣ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يَحَاوِلُ أَحَبُّ فَيَقَعَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

وتقول عند جعلهما اسما واحدا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَحَيْرًا أَمْ شَرًّا ؟ » ، و « مَنْ
ذَا كَرُمْتَ ؟ أَزِيدًا أَمْ غَمْرًا ؟ » بالنصب على البديلية من « ما ذا » أو « مَنْ ذَا » ؛
لأنه منصوب بالمفعولية مقدم ، وكذا تفعل في الجواب ، نحو « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا
يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » قرأ أبو عمرو برفع « العفو » على جعل « ذا » موصولا ، والباقون
بالنصب على جعلها ملغاة ، كما في قوله تعالى : « مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا »

فإن لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجران تكون موصولة ، وأجازه الكوفيون ، تمسكا بقوله :

١٠٤ - عَدَسٌ مَا لِمَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةً نَجَوْتَ وَهَذَا تَحْمِيلٌ طَلِيقٌ

وخرَّجَ على أن « هَذَا طَلِيقٌ » جملة اسمية ، و « تَحْمِيلٌ » حال ، أى : وهذا طليق محولا .

﴿ تنبيه ﴾ يشترط لاستعمال « ذا » موصولة - مع ماسبق - أن لا تكون مُشَارًا بها ، نحو « ما ذا التواني ؟ » ، و « ما ذا الوقوف ؟ » ، وسكت عنه لوضوحه .

(وَكَلَّمَهَا) أى : كل الموصولات (يَلْزَمُ) أن تكون (بَعْدَهُ صِلَةٌ) تُعَرِّفُهُ ويتم بها معناه : إما ملفوظة ، نحو « جاء الذى أكرمته » ، أو متوالية كقوله :

١٠٥ - نَحْنُ الْآلِى فَاجْمَعْ بُحُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا

أى : نحن الآلى عرفوا بالشجاعة ، بدلالة المقام .

وأفهم بقوله « بعده » أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، وأما نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » فيه : متعلق بمحذوف دلت عليه صلة آل ، لا بصلتها ، والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

ويشترط فى الصلة أن تكون معبودة ، أو مُنْزَلَةٌ منزلة المعبودة ، وإلا لم تصالح للتعريف ؛ فالمعبودة نحو : « جاء الذى قام أبوه » ، والمنزلة منزلة المعبودة هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو « فَنَسِيتَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ » « فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى » وأن تكون (عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِي) بالموصول ، أى : مطابق له فى الأفراد والتذكير وفروعهما (مُشْتَمِلَةٌ) ليحصل الربط بينهما ، وهذا الضمير هو العائد على الموصول ، أو بما خلفه اسم ظاهر ، كقوله :

سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا [وَإِعْرَاضَهَا عَنْكَ اسْتِمْرَارُ]

وقوله :

[فَيَأْرَبْ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

كما سبقت الإشارة إليه ، وهو شاذ فلا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ للموصل إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ؛ وهذا مالم يلزم من مراعاة اللفظ لبس ؛ فإن لزم لبس نحو «أَعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ لَا مَنْ سَأَلَكَ» وجبت مراعاة المعنى .

(وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِي وَصِلَ بِهِ) للموصل (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ) فمندی : ظرف تام صلة مَنْ ، و «ابنه كفّل» : جملة اسمية صلة الذي . وإنما كان الظرف والمجرور التامان شديهيّن بالجملة لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصل ، تقديره : الذي استقرّ عندك ، والذي استقر في الدار ؛ وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما ، وهو الظرف والمجرور الناقضان ، نحو «جاء الذي اليوم» و «الذي بك» فإنه لا يجوز لعدم الفائدة .

﴿ تنبيه ﴾ من شرط الجملة للموصل بها - مع ماسبق - أن تكون خبرية لفظاً ومعنى فلا يجوز «جاءني الذي اضربه» ، أو «ليته قائم» ، أو «رحمه الله» خلافاً للكتاني في الكل ، وللمازني في الأخيرة ، وأما قوله :

١٠٦ - وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةَ قَبْلِ الْتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَلَتْ نَوَاهَا أَرْوَرَهَا

وقوله :

١٠٧ - وَمَا ذَا عَمَى الْوَأْشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقٌ

فخرج على إضمار قول في الأول ، أي : قبل التي أقول فيها لعلّي أرورها ، وأن «ماذا» في الثاني أسمٌ واحد ، وليست «ذا» موصولة ؛ لموافقة عسى لعل في المعنى

وأن تكون غير تعجيية ؛ فلا يجوز « جاء الذي ما أحسنه » ، وإن كانت عندهم
خبرية ، وأجازه بعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ؛ قياسا على جواز النعت بها
وأن لا تستدعى كلاما سابقا ؛ فلا يجوز « جاء الذي لسنه قائم »

(وَصَفَةٌ صَرِيحَةٌ) أى خالصة الوصفية (صِلَةٌ أَلْ) الموصولة ، والمراد بها هاهنا :
اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، وفي الصفة المشبهة خلاف ، وَجْهُ المنع أنها
لا تؤول بالفعل ؛ لأنها للثبوت ، ومن ثم كانت « أَلْ » الداخلة على اسم التفضيل
ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصريحة الصفة التي غلبت عليها الاسمية نحو « أبطح ،
وأجرع ، وصاحب » فال في مثلها حرف تعريف لا موصولة ، والصفة الصريحة مع
« أَلْ » اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف الفعل عليها ، نحو : « فَأَلْغَبَرَاتِ
صُبْحًا فَأَتَرْنَ بِهِ نَقْعًا » « إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا »
وإنما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا الفعل على ما هو على صورة المعرفة الخاصة
بالاسم ؛ فراعوا الحَقْنِ (وَكَوْنَهَا) أى : صلة أَلْ (بِمَعْرَبِ الْأَفْعَالِ) وهو المضارع
(قَلَّ) من ذلك قوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الثَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب النازم جوازه اختيارا ، وفاقا لبعض
الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات

﴿ تنبيه ﴾ شذ وصل « أَلْ » بالجملة الاسمية ، كقوله :

١٠٨ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ
وبالظرف ، كقوله :

١٠٩ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى اللَّعْنِ فَهُوَ حَرٌّ بِعِيشَةِ ذَاتِ سَمَةٍ

(أى) تستعمل موصولة ، خلافا لأحمد بن يحيى في قوله : إنها لا تستعمل إلا
شرطا أو استفهاما ؛ وتكون بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما (كما) وقال

أبو موسى : إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن اهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (وَأَعْرَبَتْ) دون أخواتها (مَا لَمْ تُصَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الفهم ، نحو « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » التقدير : أيهم هو أشد ، وإن لم تضاف ، أو لم يحذف — نحو : أى قائم ، وأى هو قائم ، وأيهم هو قائم — أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في المنيات (وَبَعْضُهُمْ) أى : بعض النحاة ، وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أَعْرَبَ) أَيًّا (مُطْلَقًا) أى : وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأولاً الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر ، والتقدير : ثم لنزعين من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً ، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واحتج عليهم بقوله :

١١٠ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلَ

بضم أى ؛ لأن حروف الجر لا يضر بينها وبين معمولها قول ، ولا تعلق ، وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة ، ذكر هذا الشرط ابن إياز ، وقال : نص عليه النقيب^(١) فى الأمالى ؛ ويحتمل أن يريد بـ « وه » وبعضهم — إلى آخره « أن بعض العرب يعربها فى الصور الأربع ، وقد قرئ شاذاً « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » بالنصب على هذه اللغة .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : لا تضاف « أى » لفكرة ، خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، كما فى الآية والبيت ؛ ومثل الكسائى : لم لا يجوز « أَعْجَبَنِي أَيُّهُمْ قَامَ » ؟ فقال : أى كذا خلقت .

الثانى : تكون « أى » موصولة كما عرف ، وشرطاً ، نحو « أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، واستفهاماً ، نحو « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ؟ » ، ووَصْلَةً لنداء (١) النقيب : هو الشريف رضى ، كان نقيب الأشراف العلويين ، وله كتاب مشهور باسم « الأمالى » طبع مرارا .

ما فيه «أل»، ونعتا لنكرة دالا على السكالم، نحو: مررتُ برجلٍ أى رَجُلٍ؛ وتقع جالا بعد المعرفة، نحو: هذا زيد أى رجلٍ، ومنه قوله:

١١١ - فَأَوْمِيتُ لِمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبِيرٍ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبِيرٌ أَيْمًا فَتَى

(وَفَى ذَا الْحَذَفِ) المذكور فى صلة «أى» — وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ — (أَيًّا غَيْرُ أَيْ) من الموصولات (يَقْتَنَى) غَيْرُ أَيْ: مبتدأ، ويقتنى: خبره، وأيا: مفعول مقدم، وأصل التركيب: غَيْرُ أَيْ من الموصولات يقتنى أيا، أى: يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَظَلَّ وَصَلْ) نحو: مَا أَنَا بِالَّذِى قَاتِلٌ لَكَ سُوءًا، أى: بالذى هو قاتل لك، ومنه «وهو الذى فى السماء إله» أى: هو فى السماء إله (وَإِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ) الوصل (فَالْحَذَفُ تَرْزُّ) لا يقاس عليه، وأجازه السكوفيون، ومنه قراءة يحيى بن يعمر «تماماً على الذى أحسن» وقراءة مالاك بن دينار وابن السكالك «مَا بَمَوْضَعٍ» بالرفع، وقوله:

١١٢ - لَا تَنْوِ إِلَّا الَّذِى خَيْرُهُ مَا شَقِيتُ إِلَّا نَفْسُ الْإِلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

وقوله:

١١٣ - مَنْ يُعْنِ بِالْحَذَفِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفِهَ وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالسَّكْرَمِ (وَأَبَوَا أَنْ يُحْتَزَلَ) العائد المذكور، أى: يقطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِ)

بعد حذفه (لَوْ صَلَحَ مُكْمِلِ) بأن كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها؛ لأنه — والحالة هذه — لا يدرى أهنالك محذوف أم لا؛ لعدم ما يدل عليه، ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها؛ فلا يجوز «جاءنى الذى يضرب»، أو «أبوه قائم»، أو «عندك» أو «فى الدار»، على أن المراد «هو يضرب» أو «هو أبوه قائم» أو «هو عندك» أو «هو فى الدار»، ولا «يعجبنى أيهم يضرب» أو «أبوه قائم» أو «عندك» أو «فى الدار» كذلك؛ أما إذا كان الباقى غير صالح للوصل: بأن كان مفردا، أو خاليا عن العائد — نحو: «أيهما أشد» «وهو الذى فى السماء إله» — جاز كما عرفت؛ للعلم بالحذف.

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر غير الناطم لحذف العائد للبتدأ شروطاً آخر :

(أحدها) أن لا يكون معطوفاً ، نحو « جاء الذى زيد وهو فاضلان »

(ثانيها) أن لا يكون معطوفاً عليه ، نحو « جاء الذى هو وزيد قائمان »

نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه .

(ثالثها) أن لا يكون بعد لولا ، نحو « جاء الذى لولا هو لأكرمتك » .

الثانى : أضم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز حذفه ؛ فلا يجوز

« جاء اللذان قام » ولا « اللذان جن » .

(وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ) أى : عند النحاة ، أو العرب (كَثِيرٌ مُنْجَلِيٌّ * فِي عَائِدِ

مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ * بِفِعْلٍ) تام (أَوْ وَصَفٍ) هو غير صلة أل ؛ فالفعل (كَمَنْ تَرْجُو

يَهَبُ) أى : ترجوه ، و « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا » أى : بعته ، و « مِمَّا عَلِمْتُ

أَيْدِيَنَا » أى : علمته . والوصف كقوله :

١١٤ - مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْذَرْنَاهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

أى : الذى الله مؤليكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو « جاء الذى إياه أكرمت » ،

و « جاء الذى إنه فاضل » ، و « جاء الذى كأنه زيد » ، والصار بها زيد هند « فلا

يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وشذ قوله :

١١٥ - مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهَوَى حَمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بَلَا كَدَرٍ

وقوله :

١١٦ - فِي الْمَغْصِبِ الْبَغْيِ أَهْلُ الْبَغْيِ مَا يَنْقَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

وقوله :

١١٧ - أَخْ مُخْلِصٌ وَأَفِ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوُدِّوُ التَّهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكٌ

أى : كأنه مالك

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : في عبارته أمور (الأول) ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم يبنه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف (الثاني) ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة « أل » والذي هو صلتها ، ومذهب الجمهور أن منصوب صلة « أل » لا يجوز حذفه ، وعبارة التسهيل : وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (الثالث) شرطُ جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعينا لم يجوز حذفه ، نحو « جاء الذي ضربته في داره » (الرابع) إنما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته

الثاني : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف : أجازده الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج وأكثر اللغاربة ، وانفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو : هذه التي عانقتُ مجردة ، أى : عانقتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة — نحو هذه التي مجردة عانقت — فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام .

وهذا شروع في حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ، ومجرور بالحرف ، وبدأ بالأول فقال : (كَذَلِكَ) أى : مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جوازه وكثرته (حَذَفُ مَا يَوْصَفُ) عامل (خَفِضًا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ) فِعْلٍ (أَمْرٍ مِنْ قَضَا) قال تعالى : « فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » أى : قاضيه ، ومنه قوله :

١١٨ وَيَصْغُرُنِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْشَكَتْ يَمِينِي يَأْذُرُكَ أَلَّذِي كُنْتُ طَالِبًا
أى : طَالِبُهُ .

أما المجرور بإضافة غير وصف — نحو « جاء الذي وَجَّهَهُ حَسَنٌ » — أو بإضافة وَصْفٍ غير عامل — نحو « جاء الذي أنا ضاربُهُ أَمْسٍ » — فلا يجوز حذفه .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملاً اكتفاء بإرشاد المثال إليه .

و (كَذَا) يجوز حذف المائد (الَّذِي جُرَّ) وليس عمدة ؛ ولا محسوراً (يَمَّا الْمَوْصُولُ جَرَّ) من الحروف ، مع اتحاد متعلقي الحرفين : لفظاً ، ومعنى (كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَزَتْ فَهَوَّ بَرَّ) أى : مررت به ، ومنه « وَيَشْرَبُ يَمَّا تَشْرَبُونَ » أى : منه ، وقوله :

١١٩ - لَا تَرَكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءَ يَعْصِرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ
أى : ركنتُ إليه ، وقوله :

١٢٠ - لَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ مَمَرَاءِ حَقِيقَةٍ فَبُيْحَ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَاهُ
أى : بأمح به . وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى ما مررت إلا به ، ورغبت فى الذى رَغِبْتَ عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به - تعنى يا حدى الباءين السببية والأخرى الإلصاق - وزهدت فى الذى رغبت فيه ، ومررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه - تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف - فلا يجوز حذف المائد فى هذه الأمثلة ، وأما قول حاتم :

١٢١ - وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي
أى : فيه ، وقول الآخر :

١٢٢ - وَإِنْ لِسَانِي شَهِدَةٌ يُشَقِّقُ بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عُلُقَمَ
أى : عليه - فسادان .

وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم للموصول ، كما فى قوله :

لَا تَرَكَنْ إِلَى الْأَمْرِ رَكَنْتَ [أَبْنَاءَ يَعْصِرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ]
وقد أعطى الناظم ما أشرتُ إليه من القيود بالتمثيل .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحمل الجرور عليه ؛ لأن كلا منهما فضلة ، واختلف في المحذوف من الجار والجرور أولاً ؛ فقال الكسائي : حذِف الجار أولاً ثم حذف العائد ، وقال غيره : حُذِفَ ما ، وجوز سيبويه والأخفش الأمرين ١٥ .

الثاني : قد يحذف ما علم من موصول غير « أل » ، ومن صلة غيرها ؛ فالأول كقوله :

١٢٣ — أَمِنْ يَهْجُرُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ

والثاني كقوله

نَحْنُ الْأَلَى فَأَجْمَعُ جُجُو عَلَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا

وقد تقدم هذا الثاني .

﴿ خاتمة ﴾ الوصول الحرفي : كل حرف أول مع صلته بمصدر ، وذلك ستة : أن ، وأن ، وما ، وكى ، ولو ، والذي ، نحو « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ » ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » ، « بَمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » ، « لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » « يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُمَرُّ » ، « وَخُضْمٌ كَالَّذِي خَاضُوا » .

المعرف بأداة التعريف

(أن) بجملتها (حَرَفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه ، على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أو اللام فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَمَطَّ عَرَفَتْ قُلُوبُهُ : التَّمَطُّ) فالهمزة على الأول — عند الأول — همزة قطع أصلية ، وَصِلَتْ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، وعند الثاني زائدة مُعْتَدَّةٌ بِهَا فِي الْوَضْعِ ، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لَامَدْخَلْ لَهَا فِي التَّعْرِيفِ ، وقول الأول أقرب ، لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ،

وهَمْزَةُ الوصل مكسورة وإن فتحت فَلِعَارِضٍ كهَمْزَةُ « ائْمَنُ الله » فإنها إنما فُتِحَتْ
لثَلَا يَنْتَقِلُ من كسر إلى ضم دون حَاجِزِ حَصِينِ ، ولِلْوَقْفِ عليها في التذَكُّرِ ، وإعادتها
بِكُلِّهَا حيث اضطر إلى ذلك ؛ كقوله :

١٢٤ — يَا خَلِيلَ أَرْبَعًا وَاسْتَخِيرَا آلَ مَنَزَلِ الدَّارِسِ عَنْ حَيِّ حِلَالِ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَنِّي بَعْدَكَ آلَ قَطْرُ مَفْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ

وكقوله :

١٢٥ — دَعَا ، وَبَجَلْ ذَا ، وَالْحَقُّ بَذَا آلَ بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَّانَاهُ بَجَلْ

ودليلُ الثاني شيثان :

الأول : هو أن المَعْرِفَ يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ، ألا ترى أن
العامل يتخطاه ، ولو أنه على حرفين لما تخطاه ؟ وأن قولك « رجل » و « الرجل » في
قافيتين لا يعد إبطاء ، ولو أنه ثُنَانِي لقام بنفسه .

الثاني : أن التعريف ضدُّ التنكير ، وعَلِمَ التنكير حرف أحادي ، وهو التثوين
فليكن مقابله كذلك .

وفيها نظر ؛ وذلك لأن العامل يَتَخَطَّى « ها » التنبيه في قولك : « سررت بهذا »
وهو على حرفين ، وأيضاً فهو لا يقوم بنفسه ، و « لا » الجنسية من علامات التنكير
وهي على حرفين ، فهلاً حلَّ المَعْرِفُ عليها ؟

واعلم أن اسم الجنس الداخِل عليه أداة التعريف قد يُشَارُ به إلى نفس
حقيقته الحاضرة في الذهن ، من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد ،
نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » فالأداة في هذا لتعريف الجنس ، ومدخولها في معنى
عَلِمَ الجنس .

وقد يشار به إلى حِصَّةٍ مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج ، لتقدم ذكرها
في اللفظ صريحاً أو كناية ، نحو « وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى » فالذَّكَرُ تقدم ذكره في

اللفظ مَكْنِيًّا عنه بما في قولها « نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا » فإن ذلك كان خاصًّا بالذكور ، والأُنثى تقدم ذكرها صريحاً في قولها « رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ، أو لحضور معناها في عِلْمِ المخاطب ، نحو « إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ » ، أو حِسِّه ، نحو « الْقِرَاطِ » لمن فَوْقَ سَهْمَا ، فالأداة لتعريف العهد الخارجى ، ومدخولها في معنى عِلْمِ الشخص .

وقد يشار به إلى حصة غير معيّنة في الخارج ، بل في الذهن ، نحو قولك « ادْخُلِ الشُّوقَ » حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ، ومنه « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ » والأداة فيه لتعريف العهد الذهني ، ومدخولها في معنى النكرة ، ولهذا انت بالجملة في قوله :

١٢٦ - وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْثِمْ يَسْبُونِي * [فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي]

وقد يُشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول : إما حقيقة ، نحو « إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقِيْ خُسْرٍ » أو مجازاً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا وَأَدَبًا » فالأداة في الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه ، وفي الثاني لاستغراق خصائصه بمبالغة ، ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرة دَخَلَ عليها « كل » .

(وَقَدْ تَرَادُّ) أَل كإزاد غيرها من الحروف ؛ فتصحب مُعَرَّفًا بغيرها ، وبقياً على تنكيره ، وتيجاد (لازماً) ، وغير لازم ؛ فاللازم في ألفاظ مخفوفة ، وهى الأعلام التى قارنت « أَل » وضعها (كَاللَّاتِ) وَالْعَزْمَى ، على صَنَمَيْنِ ، وَالسَّمَوْنِ ، وَالْيَسْعِ ، على رجلين (وَ) الإشارة ، نحو (الْآنَ) للزمن الحاضر ، بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ؛ فإنه جمل في التسهيل ذلك علة بنيانه ، وهو قول الزجاج ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ؛ ولذلك بُنِيَ ، لكنه رده في شرح التسهيل ، أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ مِمَّ الْآلَتِ) وبقية الموصولات مما فيه « أَل » ، بناء على أن الموصول يتعرفُ بصلته ،

وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه ، نحو « الذى » ، وإلا فبنيتها نحو « من » و « ما » إلا « أيّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا لا تكون « أل » زائدة .

وغير اللازم على ضربين : اضطرارى ، وغيره ، وقد أشار إلى الأول بقوله :
(وَلَا اضْطَرَّارِ) أى : فى الشعر (كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ) فى قوله :

١٢٧ — وَلَقَدْ جَعَلْتُكَ أَكْمُوءًا وَعَسَا قِلَافًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أراد « بنات أوبر » ؛ لأنه علم على ضرب من السكمنة ردىء ، كما نص عليه سيبويه ، وزعم للبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ، فال عنده غير زائدة ، بل معرفة ، و (كذا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز ، نحو : (وَطِئْتَ النَّفْسَ بِأَقْدِسِ السَّرِيِّ) فى قوله :

١٢٨ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِئْتَ النَّفْسَ بِأَقْدِسُ عَنْ عَمْرُو
أراد « طِئْتَ نَفْسًا » ؛ لأن التمييز واجب التوكيد ، خلافاً للكوفين .

وأشار إلى الثانى بقوله : (وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ) أى : للمقولة (عَلَيْهِ دَخَلَا *) لِنَحْ مَا قَدْ كَانَ) ذلك البعض (عَنْهُ نَقْلًا) مما يقبل أل : من مصدر (كَالْفَضْلِ وَ) صفة ، مثل (الْحَارِثِ وَ) اسم عين ، مثل (النَّعْمَانِ) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم ؛ وأفهم قوله « وبعض الأعلام » أن جميع الأعلام للمقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك ؛ فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعى ؛ وخرج عن ذلك غيرُ المنقول : كَسَمَادَ ، وَأَدَدَ ، وللمنقول عما لا يقبل أل : كيزيد ، وبشكر ، فأما قوله :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا [شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ]

فضرورة سَهْلُهَا تقدم ذكر الوليد ، ثم قوله « الملح » إن أراد أن جواز دخول « أل » على هذه الأعلام مسبب عن ملح الأصل — أى : ينتقل النظر من العالمية

إلى الأصل فيدخل «أل» - (فَذِكْرُ) آل (ذَا) حينئذ (وَحَذَفُ سِيَّانٍ)؛ إذ لا فائدة مقترنة على ذكره ، وإن أراد أن دخول «أل» سببٌ للمح الأصل فليسا بسببين ؛ لما يترتب على ذكره من الفائدة ، وهو لمح الأصل ، نعم هما سببان من حيث عدم إفادة التعريف ، فليحمل كلامه عليه ، قال الخليل : دخلت «أل» في الحارث والقماس والعباس والضخاك والحسن والحسين لتجمله الشيء بعينه

﴿ تنبيه ﴾ في تمثيله بالثعمان نظر ؛ لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله ، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة ، والتي للمح الأصل ليست لازمة

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا) على بعض مسمياته (بِالْعَلْبَةِ) عليه (مُضَافٌ) : كابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وابن مسعود ؛ فإنه غلب على العبادة حتى صار علما عليهم دون مَنْ عداهم من إخوانهم (أَوْ مَضْحُوبٌ أَل) العهدية : (كَالْعَقْبَةِ) والمدينة ، والكتاب ، والعصمى ، والنجم : لعقبة أيلة ، ومدينة طيبة ، وكتاب سيدي ، وخويلد ابن ثفيل ، والثريّا (وَحَذَفَ أَلْ ذِي) الأخيرة (إِنْ تَنَادَ) مدخولها (أَوْ تُضِيفُ * أَوْجِبَ) ؛ لأن أصلها المعرفة ، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلي اللازم أبدا ، كما هي في نحو اليَسَع ، كما تقدم ، فنقول «يَا صَعَقُ» و«يَا أَخْطَلُ» ، و«هذه عَقْبَةُ أَيْلَةٍ» ، و«مدينة طُسَّة» ومنه :

١٢٩ - [أَلَا أَبْلُغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولًا] * أَحَقَّ أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

والأخطل : مَنْ يهجو ويُفحش ، وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره ، وتقول : «أعشى غلب» ، و«نابغة ذُبْيَان» (وَفِي غَيْرِهَا) أى : في غير النداء والإضافة (قَدْ تَنْحَذِفُ) مع «هَذَا عَيُّوقُ طَالِعًا» ، و«هَذَا يَوْمٌ أَتَيْنِ مِبَارَكًا فِيهِ»

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : المضاف في أعلام الغلبة كابن عباس لا يُنزع عن الإضافة بندا ولا غيره ؛ إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك

الثاني : كما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلباً للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض في العلم الأصلي ، ومنه قوله :

١٣٠ - عَلَا زَيْدٌ نَايَوْمَ الْفَقَارِ أَسْ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَا ضَى الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ

وقوله :

١٣١ - اللَّهُ يَا ظَبْيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا كَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ كَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

﴿خاتمة﴾ عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافاً وأردت تعريفه عرفت الآخر ، وهو للمضاف إليه ؛ فيصير الأول مضافاً إلى معرفة ؛ فتقول :

« ثَلَاثَةُ الْأَنْوَابِ » ، و « مِائَةُ الدَّرْهَمِ » ، و « أَلْفُ الدِّينَارِ » ؛ ومنه قوله :

١٣٢ - مَارَآلَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ قَسِمَا فَأَذْرَكَ سَحْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقوله :

١٣٣ - وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَاءُ ثَلَاثُ الْأَنْفَانِ وَالْذِّبَارُ الْبَلَاءُ

وأجاز الكوفيون « الثَلَاثَةُ الْأَنْوَابِ » تشبيهاً بـ « الْحَسَنُ الْوَجْهِ » ؛ قال الزمخشري : « وذلك بمعرول عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » .

وإذا كان العدد مركباً ألحقت حرف التعريف بالأول ، تقول : « الْأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا » ، و « الْإِثْنَتَا عَشَرَ جَارِيَةً » ولم تُلَحِّقْهُ بِالثَّانِي ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ؛ وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ؛ فقالوا « الْأَحَدَ الْعَشَرَ دِرْهَمًا » ، و « الْإِثْنَتَا الْعَشَرَ جَارِيَةً » ؛ لأنهما في الحقيقة اسمان ، والعطف مراد فيهما ، ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم « ثَلَاثَةُ عَشَرَ » و « وَأَرْبَعَةُ عَشَرَ » ، وتاء التانيث لا تقع حشوا ؛ فلو لا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ؛ ولا يجوز « الْأَحَدُ الْعَشَرُ الدَّرْهَمُ » ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفي ، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب

وإذا كان معطوفاً عرفت الاسمين معاً ، تقول : « الْأَحَدُ وَالْعِشْرُونَ دِرْهَمًا » ؛ لأن حرف العطف فصل بينهما .

واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المرفوع إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد ، نحو « خَمْسَئِةِ أَلْفِ » ، وقد يكون بينهما اسمان ، نحو « خَمْسَئِةِ أَلْفِ دِينَارٍ » وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء ، نحو « خَمْسَئِةِ أَلْفِ دِينَارٍ غُلَامِ الرَّجُلِ » ، وقد يكون بينهما أربعة أسماء ، نحو « خَمْسَئِةِ أَلْفِ دِينَارٍ غُلَامِ الرَّجُلِ » ، وعلى هذا ، ولو قلت « عِشْرُونَ أَلْفَ رَجُلٍ » امتنع تعريف المضاف إليه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز ؛ فلو عرف المضاف إليه صار للمضاف معرفة بإضافته إليه ، والتمييز واجب التنكير ، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت « خَمْسَةُ أَلْفِ دِينَارٍ » جاز تعريف المضاف إليه ، نحو « خَمْسَةُ أَلْفِ دِينَارٍ » ، وكذلك حكم المائة ؛ لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها ، والله أعلم

الابتداء

المبتدأ : هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة : مُخْبَرًا عنه ، أو وصفاً رافعاً مستغنى به .

فالاسم يشمل الصريح ، والمؤول ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » و « تَسْمَعُ بِالْمُعْتَصِدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »

والعاري عن العامل اللفظية مُخْرِجٌ لنحو الفاعل واسم كان .

وغير الزائدة لإدخال نحو : بِحَسَنِكَ دِرْهَمٌ ، و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ »

وَمُخْبَرًا عنه أو وصفاً إلى آخره مُخْرِجٌ لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب .

ورافعاً مستغنى به يشمل الفاعل نحو « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » ، ونائبه نحو « أَمَضَرُوبُ »

التَّبْدَانِ » وخرج به نحو « أَقَامَ » من قولك : « أَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ فإن مرفوعه غير مستغنى به

و « أو » في التعريف للتنويع ، لا للتديد ، أى : المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ،

ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ) أى : له (إن قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ عَاذِرٍ) وإلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى : من الجزئين (مُبْتَدَأُ وَالثانى) منهما (فاعِلٌ أَغْنَى) عن الخبر (فى) نحو (أَسَاكِرِ ذَانِ) الرجلان ، ومنه قوله :

١٣٤ — أَقَاتِلْ قَوْمَ سُلَيمَى أَمْ نَوُوا ظِمْنَا * [إِنْ يَظْلَمُنَا فَمَجِيسٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنَا]
وقوله :

١٣٤ — أَمْنَجِرْ أَنْتُمْ وَعَدَا وَتَقْتُ بِهِ أَمْ اِفْتَقَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرُقُوبٍ :
(وقس) على هذا ما أشبهه ، من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به .
ثم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهل ، أو كيف ، أو من ، أو ما ، ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

(وَكَاسْتَفْهَمَ) فى ذلك (النفى) الصالح لمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو ما ، ولا ، وإن ، أو اسماً ، وهو غير ، أو فعلاً ، وهو ليس ، إلا أن الوصف بعد « ليس » يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يفتى عن خبرها ؛ وكذا ما الحجازية ؛ وبعد « غير » يجر بالإضافة ، و « غير » هى المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ؛ ومن النفى بما قوله :

١٣٦ — خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطَعِ
ومن النفى بغير قوله :

١٣٧ — غَيْرُ لَاءٍ عِدَاكَ فَاطْرَحِ اللَّهُمَّ ، وَلَا تَعْتَزْ بِعَارِضِ سَلَمِ
وقوله :

١٣٨ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقِضُ بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام ،
(نَحْوُ فَأَنْزَلَ أُولُو الرِّشْدِ) ، وهو قليل جداً ، خلافاً للأخفش والكوفيين ،
ولا حجة في قوله :

١٣٩ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلَفِيَا مَقَالَةَ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، على حدّ : « وَالْمَلَأْنِيكَ بَعْدَ ذَلِكَ
ظَهِيرٌ » ، وقوله :

١٤٠ - * هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

(وَالْفَائِزُ مُبْتَدَأٌ) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) المذكور (خَبَرٌ) عنه مقدم (إِنْ
فِي سِوَى الْإِفْرَادِ) - وهو التثنية والجمع - (طَبَقًا اسْتَقَرَّ) أى : استقرّ الوصفُ
مطابقاً للرفع بعده ، نحو : « أَقَامُوا الزَّيْدَانِ » ، و « أَقَامُوا الزَّيْدُونَ » ولا يجوز
أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلاً أغنى عن الخبر ، إلا على لغة :
« أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، فإن تطابقاً في الأفراد جاز الأمران ، نحو « أَقَامَ زَيْدٌ » ،
و « مَا ذَاهِبَةٌ هُنْدٌ » .

(وَرَفَعُوا) أى : العربُ (مُبْتَدَأٌ بِالْإِبْتِدَاءِ) وهو : الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً
ليسند إليه ؛ فهو أمر معنوي (كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ) وَحْدَهُ ، قال سيبويه : فأما
الذى بُنِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ هُوَ فَإِنَّ الْمُبْنَى عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ ، كما ارتفع هو بالابتداء . وقيل :
رافع الجزئين هو الابتداء ؛ لأنه أقتضاهما ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في « كَأَنَّ » لما
اقتضى مُشَبَّهًا ومُشَبَّهًا به كانت عاملةً فيهما . وَضَعَفَ بَأَنَّ أَقْوَى الْعَوَامِلَ لَا يَعْمَلُ رَفْعُهُنَّ
بِدُونِ إِتْبَاعِ ، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك . وذهب للمبرد إلى أن الابتداء رافع
للمبتدأ ، وهما وافقان للخبر ، وهو قول بما لا نظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما
مترافعان ، وهذا الخلاف لَفِظِي .

(وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ اللَّيْثُ الْفَائِزَةُ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، بدلالة القام والتثنية

بقوله : (كَأَنَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) ؛ فلا يَرِدُ الفاعل ونحوه .
 (وَمُقَرَّدًا يَأْتِي) الخبرُ ، وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجمله ، كـ بَرٌّ ،
 وشاهدة (وَيَأْتِي جُمْلَةً) وهي فعل مع فاعله ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ،
 أو مبتدأ مع خبره ، نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » .

ويشترط في الجملة أن تكون (حَاوِيَةٌ مَعْنَى) المبتدأ (الَّذِي سَيَقْتُ) خبراً (لَهُ)
 ليحصل الربطُ .

وذلك بأن يكون فيها ضميره : لفظاً كما مثل ، أونية ، نحو « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهَمٍ »
 أى : مَنَوَانٍ منه ، أو خلف عن ضميره ، كقولها « زَوْجِي الْمَسُّ مَسٌّ أَرْنَبٍ ، وَالرَّيْحُ
 رَيْحٌ زَرْنَبٍ » ، قيل : أل عوض عن الضمير ، والأصل : مَسُّهُ مَسٌّ أَرْنَبٍ وَرَيْحُهُ
 رَيْحٌ زَرْنَبٍ ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين ، وجعلوا منه « وَأَمَّا مَنْ
 خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ » أى : مأواه ،
 والصحيح أن الضمير محذوف ، أى للمسُّ له أو منه ، وهى المأوى له ، وإلا لزم جواز
 نحو « زَيْدٌ الْأَبُ قَائِمٌ » وهو فاسد .

أو كان فيها إشارةٌ إليه ، نحو « وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ » .

أو إعادته بلفظه ، نحو « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » قال أبو الحسن : أو بمعناه ، نحو :
 « زَيْدٌ جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » إذا كان « أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » كنية له .

أو كان فيها عمومٌ يشمله ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » وقوله :

١٤١ - قَامَا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * [وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِزَاضِ الْمَوَاكِبِ]

كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لاستلزامه جواز « زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ » ، و « خَالِدٌ لَا رَجُلَ
 فِي الدَّارِ » ، وهو غير جائز ؛ فالأولى أن يُخْرَجَ المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته ،
 وعلى أن « أَل » في فاعل « نِعَمَ » للعهد لا للجنس .

أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها : إما معطوفة بالفاء ، نحو « زيد
 مات عمرو فورثه » وقوله :

١٤٢ - وَإِنْسَانٌ عُنِيَّ بِخَسِرُ الْمَاءِ نَارَةً قَبِيدُو، وَتَارَاتِ يَجْمُ فَيَفْرُقُ

قال هشام : أو الواو، نحو « زَيْدٌ مَاتَتْ هِنْدٌ وَوَرِثَهَا ». وإما شرطاً مدلولاً على جوابه بالخبر، نحو « زيد يقوم عمرو إن قام ».

(وَإِنْ تَسْكُنْ) الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى * بِهَا) عن الرابط (كُنْطَقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقي : مبتدأ ، وجملة « الله حسبي » خبر عنه ، ولا رابط فيها ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى ؛ والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : « وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ».

(وَ) الخبر (الْمَفْرَدُ الْجَائِدُ) منه (فَارِغٌ) من ضمير المبتدأ ، خلافاً للكوفيين ، (وَإِنْ * يُشْتَقُّ) المفرد ، بمعنى يُصَاغ من المصدر ليدل على مُتَّصِفٍ به ، كما صرح به في شرح التسهيل (فَهَوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِينٌ) فيه يرجع إلى المبتدأ ؛ والمشتق بالمعنى المذكور هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأما أسماء الآلة والزمان والمسكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور ؛ فهي من الجوامد ، وهو اصطلاح .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : في معنى المشتق ما أول به ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » أى : شجاع ، و « عَمْرُو تَمِيمٍ » أى : مُنْتَسِبٌ إلى تميم ، و « بَكْرٌ ذُو مَالٍ » أى : صاحب مالٍ ؛ ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ .

الثاني : يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستتراً أو منفصلاً ، ولا يجوز أن يكون بارزاً متصلاً ، فألف « قَائِمَانِ » وواو « قَائِمُونَ » من قولك : « الزيدان قائمان » ، و « الزيدون قائمون » ليستا بضميرين كما هما في « يَقُومَانِ » و « يَقُومُونَ » ، بل حرفاً ثنية وجمع وعلامة إعراب .

(وَأَبْرَزْنَهُ) أى : الضمير المذكور (مُطْلَقاً) أى : وإن أُبْرِنَ اللبس (حَيْثُ

تَلَا الخَبْرُ (مَا) أَى: مبتدأ (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أَى: معنى الخبر (له) أَى: لذلك المبتدأ (مُحْصَلًا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضارية زيد ومضروبية عمرو: «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ» هو «فضارِبُهُ»: خبر عن عمرو، ومعناه - وهو الضارية - لزيد، ويايزاز الضمير علم ذلك، ولو استتر آذَنَ التركيبُ بعكس المعنى، ومثال ما أمن فيه اللبس «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا» هو «هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبُهُ» هي «فيجب الإبراز أيضاً؛ لجرىان الخبر على غير من هو له، وقال الكوفيون: لا يجب الإبراز حينئذ، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب، واستدلوا لذلك بقوله:

١٤٣ - قَوْمِي ذُرَا المجدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدَنَانٌ وَقَحْطَانُ

﴿تنبيهان﴾ الأول: من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهراً نحو «زَيْدٌ قَاسِمُ أَبُوهُ» فالهاء في «أَبُوهُ» هو الضمير الذي كان مستكنّاً في «قَاسِمُ»، ولا ضمير فيه حينئذ؛ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهراً ومضمراً.

الثاني: قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في «زيد هند ضاربه» ولا «هند زيد ضاربها» ولا «زيد عمرو ضاربه» تريد الإخبار بضارية عمرو؛ لجرىان الخبر على مَنْ هو له، بل يتعين الاستتار في هذا الأخير؛ لما يلزم على الإبراز من إيهام ضارية زيد.

(وأخبروا بظَرْفٍ) نحو «زيد عندك» (أو بحرف جرٍّ) مع مجروره، نحو: «زيد في الدار» (ناوَيْنَ) متعلّقهما؛ إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوباً، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور، وزعم السيرافي أنه حذف معه، ولا ضمير في واحد منهما، وهو مردود بقوله:

١٤٤ - فَإِنْ يَلِكُ جُفْنَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنْ قُوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَتَجَمُّ

والمتعلق المنوي إما من قبيل المفرد، وهو ما في (مَعْنَى كَأَنَّ) نحو ثابت ومستقر (أو) الجملة، وهو ما في (اسْتَقَرَّ) وثَبَّتَ، والختار عند الناظم الأول.

قال في شرح الكافية : وكونه اسم فاعل أولى لوجهين :

أحدهما : أن تقدير اسم الفاعل لا يُجَوِّجُ إلى تقدير آخر ؛ لأنه وافٍ بما يحتاج إليه المحلُّ من تقدير خبر مرفوع ، وتقديرُ الفعلِ يحوج إلى تقدير اسم فاعل ؛ إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل .

الثاني : أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً ، وقُدِّرَ تعلُّقه بفعل أمكن تعلُّقه باسم الفاعل ، وبعد «أما» و «إذا» الفجائية يتعين التعلُّق باسم الفاعل ، نحو «أما عندك فزَيْدٌ» ، و «خَرَجْتُ فإذا في الباب زيد» ؛ لأنَّ أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى مالا احتمال فيه ؛ ليجرى السبب على بَيِّنٍ واحد .

ثم قال : وهذا الذي دللت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش ، هذا كلامه .

ولك أن تقول : ما ذكره من الوجهين لا دَلَالَةَ فيه ؛ لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو لخصوص المحل ، كما أن وجوب كونه فعلاً في نحو «جاء الذي في الدار» ، و «كلُّ رجلٍ في الدارِ فله دِرْهَمٌ» كذلك ؛ لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة ، على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفراني : هل يجوز «إذا زَيْدًا ضربته» ؟ فقال : نعم ، فقال ابن جنى : يلزمك إِبْلاء «إذا» الفجائية الفعل ، ولا يليها إلا الأسماء ، فقال : لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ؛ ويقال مثله في أما ؛ فالخذور ظهور الفعل بعدهما ، لا تقديره بعدهما ؛ لأنهم يفتخرون في المقدَّرات مالا يفتخرون في الملتزمات ، سمَّينا أنه لا يليهما الفعلُ ظاهراً ولا مقدرًا ، لكن لا نسلم

أنه وليهما فيما نحن فيه ؛ إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما في الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا في الباب زيد حَصَلَ .

لا يقال : إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو في نية التقديم ؛ إذ رتبة العامل قبل للممول .

لأننا نقول : هذا الممول ليس في مركزه ؛ لكونه خبراً مقدماً .

وكون المتعلق فعلاً هو مذهب أكثر البصريين ، ونُسِبَ لسيبويه أيضاً .

﴿ تنبيه ﴾ إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً ، كما تقدم ، فإن كان استقراراً خاصاً نحو « زَيْدٌ جَالِسٌ عِنْدَكَ » أو « نَأْتُمُ فِي الدَّارِ » وَجَبَ ذكره ؛ لعدم دلالتها عليه عند الحذف حينئذ .

(وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٌ خَتَرًا * عَنْ جُثَّةٍ) فلا يقال : « زَيْدٌ الْيَوْمَ » ؛ لعدم الفائدة (وَإِنْ يُعَيَّنْ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فَأَخْبِرَا) كما في قوله : « الْهَلَالُ اللَّيْلَةَ » ، و « وَالرُّطْبُ شَهْرِي ربيع » ، و « وَالْيَوْمُ خَمْرٌ » ، وَغَدَا أَمْرٌ » وقوله :

١٤٥ — أَكُلُّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ * [يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ]

أي : طلوع الهلال ، ووجود الرطب ، وشرب خمر ، وإخراز نعيم ؛ فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جُثَّة .

هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم الناطق في تسهيله — إلى عدم تقدير مضاف ، نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى ؛ لحدوثها وقتاً بعد وقت ، وهذا الذي يقتضيه إطلاقه .

(وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكْرَةِ * مَا لَمْ تُعَيَّنْ) كما هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه وللتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ،

ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدى إلى مواضع الفائدة فتنبَّهوها : فن مُقِلٌّ مُخِلٌّ ، ومن مُكثِرٍ مُورِدٍ مالا يصح ، أو مُعَدِّدٌ لأمور متداخلةٍ .

والذى يظهر انحصار مقصود ما ذكره فى الذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمرا :

الأول : أن يكون الخبر مختصا : ظرفا ، أو مجرورا ، أو جملة ، ويتقدم عليها (كَعِنْدَ زَيْدٍ تَحِيْرَةٌ) و « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » و « قَصْدَكَ غُلَامُهُ إِنْسَانٌ » قيل : ولادخل للتقديم فى التسوية ، وإنما هو لما فى التأخير من توم الوصف .

فإن فات الاختصاص نحو « عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » ، و « لِنَاسٍ ثَوْبٌ » امتنع ؛ لعدم الفائدة .

الثانى : أن تكون عامة : إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو « مَنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ » ، و « مَا تَفْعَلُ أَفْقَلُ » ، ونحو « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ، و « مَا عِنْدَكَ ؟ » أو بغيرها ، وهى الواقعة فى سياق استفهام أو نفي ، نحو « أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ ؟ » (وَهَلْ فَتَى فَيْكُمْ ، فَمَا خِلْ لَنَا) و « مَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ » .

الثالث : أن تخصص بوصف : إما لفظا ، نحو : « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) ، أو تقديرا ، نحو « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » أى : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وقولهم « السَّمَنُ مَتَوَانٍ يَذَرُهُمْ » أى : منه ، ومنه قولهم « شَرُّ أَهَرِّ ذَانَابٍ » أى : شر عظيم ، أو معنى ، نحو « رُجُلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأنه فى معنى رجل صغير ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ لأن معناه شيء عظيم حَسَنَ زَيْدًا .

فإن كان الوصف غير مُخَصَّصٍ لم يحز ، نحو « رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِي » ؛ لعدم الفائدة .

الرابع : أن تكون عاملة : إما رفعاً ، نحو « قَائِمُ الزَّيْدَانِ » إذا جَوَزْنَاهُ ،

أو نصباً ، نحو « أَمُرْتُ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةً وَنَهَيْتُ عَنْ مُذْكَرٍ صَدَقَةٍ » (وَرَغْبَةُ فِي التَّخْيِيرِ خَيْرٌ) ، و « أَفْضَلُ مِنْكَ عِنْدَنَا » ؛ إذ المجرور فيها منصوب محل بالمصدر والوصف ، أو جرأ ، نحو « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ » ، (وَعَمَلٌ * بِرٍّ يَزِينُ) و « مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ » و « غَيْرُكَ لَا يَجُودُ » .

الخامس : العطف ، بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به ، نحو « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » ، أى : أمثل من غيرهما ، ونحو « قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أذى » .

السادس : أن يراد بها الحقيقة ، نحو « رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ أَمْرَأَةٍ » ومنه « تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » .

السابع : أن تكون فى معنى الفعل ، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء ، نحو « سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ » و « وَبِئْسَ الْمُطَفِّفِينَ » ولما يراد بها التعجب ، نحو « تَحَبُّ لِيَزِيدَ » ، وقوله :

١٤٦ — عَجَبٌ لِفُلِكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فَيَكُنُّمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

ولنحو « قَامَ الزَّيْدَانِ » عند من جوَّزه ؛ فيكون فيه مُسَوِّغَانِ ، كما فى نحو « وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيفٌ » قد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه ، وهو الاعتماد .

الثامن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خَوَارِقِ العادة ، نحو « بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ » .

التاسع : أن تقع فى أول الجملة الحالية ؛ سواء ذات الواو وذات الضمير ، كقوله :

١٤٧ — سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَذُبْدَا مُحْيَاكَ أَخْنَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

وكقوله :

١٤٨ — أَلَذُّ نُبٍّ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي

العاشر : أن تقع بعد « إذا » المفاجأة ، نحو « خرجت فإذا أسد بالباب » وقوله :

(٧ — الأسموني ١)

١٤٩- حَسِبْتُكَ فِي الْوَعْدَى مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوَّرَ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُخْفًا^(١)
بناء على أن « إِذَا » حرف كما يقول الناظم تبعاً للأخفش ، لا ظرف مكان كما
يقول ابن عصفور تبعاً للمبرد ، ولا زمان كما يقول الرخشي تبعاً للزجاج .
الحادى عشر : أن تقع بعد « لولا » كقوله :
١٥٠ - لَوْلَا اضْطِبارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ * [لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّنِّ]
الثانى عشر : أن تقع بعد لام الابتداء ، نحو « رَجُلٌ قَائِمٌ » .
الثالث عشر : أن تقع جواباً ، نحو « رَجُلٌ » فى جواب « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ،
التقدير : رجل عندى .

الرابع عشر : أن تقع بعد « كم » الخبرية ، كقوله :
١٥١ - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ قَدْ عَادَتْ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي
الخامس عشر : أن تكون مبهمه ، كقوله :

١٥٢ - مَرُوعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْبَابًا
(وَلَيْتَنِي) عَلَى مَا قِيلَ (مَا لَمْ يَقُلْ) ؛ والضابطُ حصولُ الفائدة .

(وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُوَخَّرَا) عن المبتدآت ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من
حيث إنه موافق فى الإعراب لما هو له ، دال على الحقيقة أو على شيء من سببها ؛
ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب التأخير نوسعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ)
فى ذلك ، نحو « تَمِيمِي أَنَا » و « مَشْنُونٌ مَنِ بَشَنُوكَ » ، فإن حصل فى التقديم ضرر
فلعارض كما ستعرفه .

إذا تقرر ذلك (فَأَمْنُهُ) أى : تقديم الخبر (حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ) يعنى المبتدأ
والخبر (عُرْفًا وَنُكْرًا) أى : فى التعريف والتذكير (عَادِمِي بَيَانٍ) أى : قرينة تبيين
المراد ، نحو « صديقى زَيْدٌ » ، و « أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّى » ؛ لأجل خوف اللبس ،
فإن لم يستويا نحو « رَجُلٌ صَالِحٌ حَاضِرٌ » أو استويا وَاحِدِي بَيَانٍ - أى : قرينة

(١) وقع فى جميع نسخ الكتاب « بردى حروب » وهو تصحيف ، والمردى فى الأصل
حجر يقذف به ، وقالوا « فلان مردى حروب » إذا كان شجاعاً يقذف بنفسه فيها .

تبين المراد — نحو «أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ» جاز التقديم، فنقول: «حاضرُ رجل صالح» و«أبو حنيفة أبو يوسف»؛ للعلم بـخبرية المقدم، ومنه قوله:

١٥٣ — بَنُوْنَا بَنُوْ أَبْنَانُنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوْهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

أى: بنو أبائنا مثل بنينا.

و(كَذَا) يمتنع التقديم (إِذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة، وهو الذى فاعله ليس محسوساً بل مستتراً (كَانَ اتَّخَبَرَا) لايهام تقديمه — والحالة هذه — فاعلية المبتدأ؛ فلا يقال في نحو «زيدٌ قام»: قامَ زيدٌ، على أن زيدا مبتدأ، بل فاعل، فإن كان الخبر ليس فعلاً فى الحسِّ: بأن يكون له فاعل محسوس — من ضمير بارز، أو اسم ظاهر، نحو «الزيدان قاما»، و«الزيدون قاموا»، و«زيد قام أبوه» — جاز التقديم فنقول: «قامَ الزَّيْدَانِ»، و«قامُوا الزَّيْدُونَ»، و«قامَ أَبُو زَيْدٍ»؛ لِلأَمْنِ مِنَ الْمَحْذُورِ الْمَذْكُورِ، إلّا على لغة أكلوني البراغيث، وليس ذلك مانعاً من تقديم الخبر؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة، والحل على الأكثر راجح، قاله فى شرح التسهيل.

وأصل التركيب: كذا إذا ما الخبر كان فعلاً؛ لأن الخبر هو المحدثُ عنه فلا يحسن جعله حديثاً، لكنه قلب العبارة لضرورة النظم، وليعود الضمير على أقرب مذكور فى قوله (أَوْ قَصْدُ اسْتِعْمَالِهِ مُنْهَضِرًا) أى: وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرًا نحو «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ» «إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ»؛ إذ لو قدم الخبر — والحالة هذه — لَا تَمَكَّنَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ.

فإن قلت: المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا.

قلت: هو كذلك، إلا أنهم ألزموه التأخير حلاً على المحصور بإنا، وأما قوله:

١٥٤ — [فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْجَى * عَلَيْهِمْ] وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَوْءُولُ

فشاذ.

وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ ، نحو « لَزِيدٌ قائمٌ » كما أشار إليه بقوله : (أَوْ كَانَ) أى : الخبر (مُسْتَدًّا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً) ؛ لاستحقاق لام الابتداء الصِّدْرَ ، وأما قوله :

١٥٥ - خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْلِ الْقَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ

فشاذ ، أو مؤول ؛ فقول : اللام زائدة ، وقيل : اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، أى : لهو أنت ، وقيل : أصله لخالي أنت ، أخرت اللام للضرورة .

(أَوْ) مستندا لمبتدأ (لَأَزِيْمُ الصِّدْرِ) كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ، و « كَمْ » الخبرية (كَمَنْ لِي مُنْجِدًا) ، و « مَنْ يَقُمْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ » ، و « مَا أَحْسَنَ زيدا » و « كَمْ عَبِيدٍ لَزِيدٍ » ومنه قوله :

كَمْ عَمَلٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالُهُ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ حَلَى عِشَارِي

وفي معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو « غُلَامٌ مَنْ عِنْدَكَ ؟ » و « غُلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمُ مَعَهُ »

فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر .

﴿ تنبيه ﴾ يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالقاء ، نحو « الذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » قاله في شرح الكافية .

وهذا شروع في المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر (وَنَحْوُ : « عِنْدِي دِرْهَمٌ » و « لِي وَطَرٌ ») و « قَصْدُكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ » (مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدُّمُ الْخَبَرِ) رفعا لإيهام كونه نعتا في مقام الاحتمال ؛ إذ لو قلت : درهم عندي ، ووطر لي ، ورجل قصدك غلامه ؛ احتمل أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نعتا له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها ، نحو « وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ » .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضَرٌّ مِمَّا) أى : من المبتدأ الذى (بِهِ) أى : بالخبر (عَنْهُ) أى : عن ذلك المبتدأ (مُبِينًا يُخْبِرُ) . والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، نحو « عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وقوله :

١٥٦-أُمَّا بُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ . عَلَى ، وَلَكِنْ مِنْ عَيْنِ حَبِيبِهَا
فلا يجوز « مثلها زبدا على الثمرة » ولا « حبيبها ملء عين » ؛ لما فيه من عود
الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف ، أى : عاد على مُلَابَسِهِ .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّضَدِيرَ) بأن يكون اسم استفهام ، أو مضافا إليه (كَأَنَّ مِنْ عِلْمَتِهِ نَصِيرًا) و « صَبِيحَةَ أَى يَوْمٍ سَقَرُكَ » .

(وَخَبَرَ) المبتدأ (الْمَحْضُورِ) فيه يالاً أو يائماً (قَدَّمَ أَبَدًا) على المبتدأ (كَأَنَّ لَنَا إِلَّا اتَّبَاعُ أَحَدًا) ، و « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » ؛ لما سَلَفَ .

﴿ تنبيه ﴾ كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ « أَنْ » وصلتها ، نحو « عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ » ؛ إذ لو قدم المبتدأ لا لبست أن المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل ؛ ولهذا يجوز ذلك بعد « أَمَا » كقوله :

١٥٧-عِنْدِي أَصْطَبَارٌ وَأَمَّا نَتِي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدِ كَادَ يَبْرِينِي

لأن « إن » المكسورة و « لعل » لا يدخلان هنا . اهـ

(وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزمين بالقرينة (جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) ما يقال لك : (مَنْ عِنْدَ كَمَا ؟) والتقدير : زَيْدٌ عِنْدَنَا ،

وإن شئت صرّحتُ به . ولو كان الجواب به نكرة نحو « رجل » قدر الخبر أيضا بعده . قال في شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير « عندى رجل » إلا على ضمف .

(وَقِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ دَنَفَ) بغير ذكر المبتدأ (فَزَيْدٌ) للمبتدأ (اسْتَفْنِي عَنْهُ) لفظا (إِذْ) قد (عُرِفَ) بقرينة السؤال ، والتقدير : هو دنف ، وإن شئت صرحت به .

وقد يحذف الجزاءات معا إذا خلا محل مفرد ، كقوله تعالى : « وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ » أى : فعدّتهن ثلاثة أشهر ، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو « كذلك » ؛ لدلالة الجملة التي قبلها — وهى « فعدّتهن ثلاثة أشهر » — عليها .

وأعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيلهُ الجواز كما سلف ، ومنه ما سبيلهُ الوجوب ، وهذا شروع فى بيانه (وَبَعْدَ لَوْلَا) الامتناعية (غَالِبًا) أى : فى غالب أحوالها ، وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حَذَفُ الْخَبَرِ * حَتْمًا) نحو « وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » أى : ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف « مَوْجُودٌ » وجوباً ؛ للعلم به وسد جوابها مَسَدَهُ ، أما إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيّد — وهو غير الغالب عليها — فإن لم يدل على المقيّد دليل وجب ذكره ، نحو « وَلَوْلَا زَيْدٌ سَأَلْنَا مَا سَلِمَ » وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « وَلَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرِ لَبَنَيْتُ السَّكْفَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » ، وإن دلّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو « وَلَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » وجعل منه قول للمرى :

١٥٨ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْفِئْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا

وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرمانى ، وابن الشجرى ، والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد « لولا » واجب الحذف مطلقاً ، بناء على أنه لا يكون

إلا كوننا مطلقا ، وإذا أريد الكون للقيّد جعل مبتدأ ؛ فتقول : لولا مُسألة زيد إيانا ما سلم ، أى : موجودة ، وأما الحديث فروى باللعن ، ولحنوا للمرى .

(وَفِي نَصِّ يَمِينِ ذَا) الْحَكْمُ ، وهو حذف الخبر وجوبا (اسْتَقَرَّ) نحو « لَعْمَرَكْ لَا فَعَلَنْ » ، و « أَيْمَنُ اللَّهِ لَا قَوْمَنْ » أى : لعمرك قَسَمِي ، وأيمن الله يميني ، لحذف الخبر وجوبا ؛ للعلم به وسد جواب القسم مَسَدَهُ .

فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه ، نحو « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْطَلَنْ » ، و « عَهْدُ اللَّهِ عَلَى لِأَفْطَلَنْ » .

(تنبيه) اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد وَلَدُهُ المثال الثاني ، وتبعه عليه في التوضيح ، وفيه نظر ؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر ؛ لجواز كون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : قَسَمِي أَيْمَنُ اللَّهِ ، بخلاف المثال الأول ؛ لمكان لام الابتداء .

(وَ) كَذَا يَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ الْوَاقِعِ (بَعْدَ) مَدْخُولِ (وَآوِ عَيْنَتْ مَفْهُومَ مَعَ) وهى الواو للمساءة بواو المصاحبة (كَمِثْلِ) قولك : (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) و « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » تقديره مقرونان ، إلا أنه لا يذكر ؛ للعلم به وسد العطف مَسَدَهُ .

فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو « زيد وعمر مجتعلان » لم يجب الحذف ، قال الشاعر :

١٥٩ - تَمْتَوِ إِلَى الْمَوْتِ الَّذِي يَشْمَبُ الْقَتَى وَكُلُّ أَمْرٍ يُلَوِّتُ يَلْتَقِيَانِ

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » مستغن عن تقدير خبر ؛ لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتاج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها .

(وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا) أى : ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبراً (عَنِ) (الْمَبْتَدَأِ) (الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمِرَ) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مُصَدِّراً عاملاً فى اسم ، مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به ؛ فالأول (كَضَرِّي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا ، وَ) (الثانى مثل) (أَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مُنَوَّطًا بِالْحُكْمِ) إذا جمل « مُنَوَّطًا » جارياً على الحق لا على المبتدأ ، والثالث نحو « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرَ قَائِمًا ، والتقدير : إذا كان ، أو إذا كان مسيئاً ومُنَوَّطاً وقائماً ؛ فسيئاً ومُنَوَّطاً وقائماً : نصب على الحال من الضمير فى « كان » ، وحذفت جملة « كان » التى هى الخبر للعلم بها وسدَّ الحال مَسَدَّهَا ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبراً لمبايئتها المبتدأ ؛ إذ الضرب مثلاً لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة .

فإن قلت : جمل هذا المنصوب حالاً مبنى على أن « كان » تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكثر ؟
فالجواب أنه منع من ذلك أمران :

أحدهما : أنا لم نَرِ العرب استعملت فى هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر ، فحكمنا بأنها أحوال ؛ إذ لو كانت أخباراً لكانت المضمره لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة .

الثانى : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وقول الشاعر :

١٦٠ - خَيْرَ أَقْرَبِي مِنَ الْوَلَى حَلِيفَ رِضَا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

فإن قلت : فما الحوج إلى إضمار « كان » لتكون عاملة فى الحال ؟ وما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟

فالجواب أنه لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت من صلتة ؛ فلا تسدَّ

مسدّ خبره ؛ فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر في الحال ، فيكون التقدير ضرى العبد مسيئاً موجود ، وهو رأى كوفى .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذى الحال ، والتقدير : ضرى العبد ضربه مسيئاً ، واختاره في التسهيل .

وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :

١٦١ - وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطَى الْجَزِيلَ ، قَعْلَيْكَ ذَاكَ

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مبايسته للبتداء فإنه يتعين رفعه خبراً ؛ فلا يجوز « ضرى زيداً شديداً » وشذ قولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطاً » أى : حكمك لك مُثَبَّتاً ، كما شذ « زيدٌ قائماً » و « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِساً » فيما حكاه الأخفش ، أى : ثبت قائماً وجالسا .

ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف « إِذْ كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ؛ لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وعدّها في غير هذا الكتاب أربعة

الأول : ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع ؛ في معرض مدح ، أو ذم ، أو ترحم
الثانى : ما أخبر عنه بمخصوص « نِعَم » و « بَشَسَ » المؤخر ، نحو « نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بَشَسَ الرَّجُلُ عَمْرُو » إذا قدر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدما نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » فهو مبتدأ لا غير .

وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب .

الثالث : ما حكاه الفارسي من قولهم « فى ذمتى لأفعلن » التقدير : فى ذمتى عهد أو ميثاق .

الرابع : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع ، جىء به بدلا من اللفظ بفعله ، نحو « سَمِعَ وطاعةً » أى : أمرى سماع وطاعة ، ومنه قوله :

١٦٢ - وَقَالَتْ: حَنَانٌ، مَا أُنَى بِكَ هَاهُنَا؟ أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ؟

أى : أمرى حنان : أى رَحْمَةً ، وقول الراجز:

١٦٣ - شَكَأَ إِلَى جَعْلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

أى : أمرنا صبر جميل

(وَأَخْبَرُوا بِأَنْفُسِهِمْ أَوْ بِأَكْثَرِهَا * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) ؛ لأن الخبر حكم ،

ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بمحكمين فأكثر

ثم تعدد الخبر على ضربين :

الأول : تعدد فى اللفظ والمعنى (كَهُمْ سُرَّةَ شَعْرًا) ونحو «وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ»

ذو القُرْشِ الْمَجِيدِ قَالُوا لِمَا يُرِيدُ ، وقوله :

١٦٤ - مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتَّى مُعِظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتَّى

وقوله :

١٦٥ - يَتَامُ بِأَحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَفْظَانُ نَأْمٌ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .

والثانى : تعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن

المبتدأ ، نحو « هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ » أى : مُرٌّ ، و « هذا أَعْسَرُ بَسَرٌ » أى : أَضْبَطُ ،

وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ، خلافاً لأبى على .

هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية ، وزاد ولده فى شرحه

نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف ، وهو أن يعتمد الخبر لتمدُّد ما هو له : إما حقيقة ، نحو

« بنوك كاتب وصانع وقيه » ، وقوله :

١٦٦ - يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَانِظَةٌ

وإما حكماً كقوله تعالى : « اغْلُظُوا أَعْيُنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَكُفُوزٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ

بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ » .

واعترضه في التوضيح فنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم « حلو حامض » في معنى الخبر الواحد ؛ بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

في قوة مبتدئين لكل منهما خبر ، وأن نحو « أُنْمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ » الثاني تابع لآخر .

قلت : وفي هذا الاعتراض نظر :

أما ما قاله في الأول فليس بشيء ؛ إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جملة متعدداً في اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطاً بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كما قدمته ، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر ؟

وأما الثاني فهو أن كون « يَدَاكَ » ونحوه في قوة مبتدئين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحداً ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو إلى لفظه ، لا إلى معناه ، وهو واضح لا خفاء فيه .

وأما قوله في الثالث « إن الثاني يكون تابعا لآخر » فإننا نقول : لامنافة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك ، وهو أيضا ظاهر .

(خاتمة) حق خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ؛ إلا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيفترن خبره بالفاء : إما وجوبا ، وذلك بعد « أما » نحو « وَأَمَّا ثُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ »

وأما قوله :

أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ [وَلَكِنَّ سَيِّرًا فِي عِرَاضِ التَّوَاكِبِ]

فضرورة، وإما جوازا، وذلك : إما موصول بفعل لا حَرْفَ شرط معه ، أو بظرف ، وإما موصوف بهما ، أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور ؛ بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو « الذي يأتيني - أو في الدار - فَلَهُ دِرْهَمٌ » ، و « رَجُلٌ يَسْأَلُنِي - أو في المسجد - قَلَهُ بِرٌّ » ، و « كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُ فَلَكَ أو عليك » ، و « كل رجل يَتَّقِي اللَّهَ فَسَعِيدٌ » ، و « السَّمْعِيُّ الَّذِي تَسْأَلُهُ فَسَلِّقَاهُ » .

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء ؛ لانقضاء شبه الشرط ، وكذا لو عدم الاستقبال ، أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط .

وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ، إن لم يكن « إِنَّ » أو « أَنَّ » أو « لَكِنَّ » بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ « إِنَّ » ، و « أَنَّ » و « لَكِنَّ » جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك في « إِنَّ » و « أَنَّ » سيبويه ، وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَأُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » . « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » . « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » . « وَأَعْلَوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُسْمَهُ » . « قُلْ إِنْ التَّوْتُ الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَكُمْ » ومثل ذلك مع « لَكِنَّ » قول الشاعر :

١٦٧ - بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءُ ، وَقَدْ يُظَنُّ أُنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ فَرَعُ

كلا، وَلَكِنْ مَا بَدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَسَكَنِي يُعْرَوْنَ فَيُعْرِيهُمْ نِي الطَّمَعُ

وقول الآخر :

١٦٨ - فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يَفْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد «إِن» ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط ، نحو «زَيْدٌ فَقَاتِمٌ» فإذا دخلت «إِن» على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر «زَيْدٌ» وشبهه ، وثبت هذا عن الأخفش مستبعد والله أعلم .

كان وأخواتها

(تَرْفَعُ كَأَنَّ الْمُتَبَدِّلَ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، وَيُسَمَّى (أُنْمَا) لَهَا ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ الْأَوَّلِ (وَالْخَبَرُ * تَنْصِبُهُ) بِاتِّفَاقٍ ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا (كَسْكَانَ سَيِّدًا عَمْرُ) (فَعَمْرُ : اسْمُ كَانَ ، وَسَيِّدًا : خَبَرُهَا .

و (كَكَانَ) فِي ذَلِكَ (ظَلَّ) وَمَعْنَاهَا اتَّصَافُ الْخَبَرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ نَهَارًا ، وَ (بَاتَ) وَمَعْنَاهَا اتَّصَافُهُ بِهِ لَيْلًا ، وَ (أَضْحَى) وَمَعْنَاهَا اتَّصَافُهُ بِهِ فِي الضُّحَى ، وَ (أَصْبَحَ) وَمَعْنَاهَا اتَّصَافُهُ بِهِ فِي الصَّبَاحِ ، وَ (أَمْسَى) وَمَعْنَاهَا اتَّصَافُهُ بِهِ فِي الْمَسَاءِ (وَصَارَ) وَمَعْنَاهَا التَّحَوُّلُ مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ ، وَ (لَيْسَ) وَمَعْنَاهَا النِّفْيُ ، وَهِيَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِنْفْيِ الْحَالِ ، وَعِنْدَ التَّقْيِيدِ بَزْمَنِ يَحْسِبُهُ ، وَ (زَالَ) مَاضِي يَزَالُ ، وَ (بَرِحَ) وَ (فَتِيَ) ، وَ (وَانْفَكَ) وَمَعْنَى الْأَرْبَعَةِ مِلَازِمَةُ الْخَبَرِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ ، نَحْوُ «مَا زَالَ زَيْدٌ صَاحِحًا» وَ «مَا بَرِحَ عَمْرٌ وَأُزْرَقَ الْعَيْنَيْنِ» .

وكل هذه الأفعال - ماعدا الأربعة الأخيرة - تعمل بلا شرط ، (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ) الْآخِرَةُ لَا تَعْمَلُ إِلَّا بِشَرَطِ كَوْنِهَا (لِشِبْهِ نَفْيٍ) وَالْمُرَادُ بِهِ النَّهْيُ وَالِدَعَاءُ (أَوْ لِنَفْيِ مُتَبَعَةٍ) سِوَاهُ كَانَ النَّفْيُ لِقَطَا ، نَحْوُ «مَا زَالَ زَيْدٌ قَامًا» «وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ» وَ «لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْنَا كَيْفِينَ» وَقَوْلُهُ :

١٦٩ -- لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَنًى وَأَعِزَّازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعٍ

أو تقديراً ، نحو : « تَاللّٰهِ تَفْتَوُا تَذَكُّرُ يُوسُفَ » ، وقوله :

١٧٠ - قُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَجْرُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

ولا يحذف النافي معها قياساً ، إلا في القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

١٧١ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْقَطِعًا مُجِيدًا

أى : لا أبرح ؛ ومثال النهي قوله :

١٧٢ - صَاحِرٌ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرٌ لِلَّوْ تِ فَتَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُّبِينٌ

ومثال الدعاء قوله :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ حَيٍّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بِحِرْعَانِكَ الْقَطَرُ
(وَمِثْلُ كَأَنَّ) فِي الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ (دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا) الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ (كَأَعْطَى
مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا) أى : مدة دوامك مصيباً .

﴿ تنبيه ﴾ مثلُ صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة ،
وهى : آضٌ ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحر ، وارتد ، وتحول ، وغدا ،
وراح ، كقوله :

١٧٣ - وَإِلَ الْمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعِدًا عَنَّا نَطْطَا
إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَعْلِ غَارِبُهُ

وفي الحديث « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا » وقوله :

١٧٤ - وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيَ بِرُشْدِهِ فَلَهُ مَقْرُوعٌ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا

وفي الحديث « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا » ومن كلام العرب : أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى
قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، وقال بعضهم :

١٧٥ - وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْؤُهُ بِحُورٍ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

وقال الله تعالى : « أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا » وقال امرؤ القيس :

١٧٦ — وَبَدَلْتُ قُرْحًا دَائِمِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُفْعَى تَحُولُنْ أَبْوَسًا

وفي الحديث « لَرَزَقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ تَقْدُوا حِمَاً وَتَرْوَحُ بِطَانَا » وحكى
سيبويه عن بعضهم : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، بالنصب والرفع ، بمعنى ما صارت ؛ فالنصب
على أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وفي « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وأدخل
التأنيث على « ما » لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتك :
خبر ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ، وعلى الرفع « حاجتك » اسم جاءت ،
و « ما » خبرها .

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو « وَفُتِحَتْ
السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا » وقوله :

١٧٧ — بَقِيَهَاءَ قَفَرٍ وَاللَّطِيءُ كَانَهَا
قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بَيُوضُهَا

ونحو « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ » وقوله :

١٧٨ — ثُمَّ أَضْحَكُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّعْبَا وَاللَّبُورُ

وقوله :

١٧٩ — فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وقوله :

١٨٠ — أَمْسَتْ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلُهَا اخْتَلَوْا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشري أن « بات » ترد أيضا بمعنى صار ،
ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه .

(وَغَيْرُ مَاضٍ) وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر (مِثْلُهُ)

أى : مثل الماضى (قد عملا) العمل المذكور (إن كان غير الماض منه استعمالا)
يعنى أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى ، وهى فى ذلك على
ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال ، وهو « ليس » بانفاق ، و « دام » على الصحيح ؛
وقسم يتصرف تصرفا ناقصا ، وهو « زال » وأخواتها ؛ فإنه لا يستعمل منها الأمر
ولا المصدر ؛ وقسم يتصرف تصرفا تاما ، وهو باقيةا ؛ فالمضارع نحو « وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا »
والأمر نحو « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا » والمصدر كقوله :

١٨١ - بِيَذِّلْ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِثْنَاءُ عَلَيْكَ بِسِيرٍ
واسم الفاعل كقوله :

١٨٢ - وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى الْبَشَاشَةَ كَاثِنًا أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا
وقوله :

١٨٣ - قَضَى اللَّهُ يَا أَيْمَنَاءُ أَنْ لَسْتُ رَأِيًّا أَحْبَبْتُ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنُ مُغْمِضُ
(وَفِي جَمِيعِهَا) أى : جميع هذه الأفعال ، حتى « ليس » و « ما دام » (تَوْشُّطُ
الْخُبْرِ) بينها وبين الاسم (أَجَزُ) إجماعا ، نحو « كَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ »
وقراءة حمزة وحفص « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا » بنصب البر ، وقوله :

١٨٤ - سَلَى ، إِنْ جَهَلْتِ ، النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ
فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَاهِلٌ
وقوله :

١٨٥ - لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْقَصَةً لَدَاتُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ
﴿ تنبيهان ﴾ الأول : منع ابن مُقَطَّرٍ تَوْشُّطَ خَبَرِ « ما دام » وَهُوَ وَهْمٌ ؛
إذ لم يقل به غيره ، ونقل صاحب الإرشاد خلافا فى جواز توسط خبر « ليس » ،
والصواب ما ذكرته .

الثاني : محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك ، أو يمنعه ؛ فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو « كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ بَغْلَمًا » ، و « لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا » ؛ لما عرفت ، ومن المانع خوف اللبس ، نحو « كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّي » واقتران الخبر بإلا ، نحو « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ التَّيْنَةِ إِلَّا مَكَا » وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم ، نحو « كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ مُبِغِضًا » ؛ لما عرفت أيضا

(وَكُلٌّ) أى : كل العرب ، أو النحاة (سَبَقَهُ) أى : سبق الخبر (دَامَ حَظْرُ) أى مَنَعَ ، سبق : مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله ، و « دام » في موضع النصب بالمفعولية ؛ وللراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر « دام » عليها ، وهذا نمته صورتان ؛ الأولى : أن يتقدم على « ما » ، ودعوى الإجماع على منعها مسئلة ، والأخرى : أن يتقدم على « دام » وحدها ، ويتأخر عن « ما » ، وفي دعوى الإجماع على منعها نظر ؛ لأن المنع مغلل بعلمتين : إحداها عدم تصرفها ، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق ؛ بدليل اختلافهم في ليس ، مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن « ما » موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه . وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ؛ إذا كان غير عامل ، كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله : (كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّاقِيَةِ) أى : كما منعوا أن يسبق الخبر « ما » المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فَجِيءَ بِهَا مَتَلُوَّةٌ لَا تَالِيَةَ) أى : متبوعة لا تابعة ؛ لأن لها الصدر ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزوال ، أولا كسكان ؛ فلا تقول « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا « قَائِمًا مَا زَالَ عَمْرُو » ، قال في شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين ؛ لأن « ما » عندهم لا يلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين في « ما كان » ونحوه ، وخالفهم في « ما زال » ونحوه ؛ لأن نفيها إيجاب

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم ، نحو « فَأَتَمَّا لَمْ يَرَكَ زَيْدٌ » و « فَأَعْدَا لَمْ يَكُنْ عَمْرُو » قال في شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

١٨٦ - وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا لَمْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

أراد : لا يزال يَزِيدُ على السن خَيْرًا ؛ فقدم معمول الخبر - وهو « خَيْرًا » - على الخبر - وهو « يَزِيدُ » - مع النفي بلا ، وتقديم معمول يؤذَنُ بجواز تقديم العامل غالبا ، لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء ، قلت : ومن شواهد الصريحة قوله :

١٨٧ - مَهْ عَادِلِي فَهَاتِمَا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

الثاني : أفهم أيضا جَوَازَ تَوْشُّطِ الخبر بين « ما » والنفي بها ، نحو « مَا فَأَتَمَّا كَانَ زَيْدٌ » و « مَا فَأَعْدَا زَالَ عَمْرُو » ومنعه بعضهم ، والصحيح الجواز .

الثالث : قوله « كَذَاكَ » يوم أن هذا المنع يجمع عليه ؛ لأنه شبهه بالجمع عليه ، وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وَضْعِهِ ؛ لما عرفت من الخلاف

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اصْطُفِي) منعُ : مصدر رفع بالابتداء ، مضاف إلى مفعوله - وهو سبق - والفاعل محذوف ، وسبق : مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر ، وليس : في محل نصب بالمفعولية ، واصْطُفِي : جملة في موضع رفع خبر المبتدأ . والتقدير : مَنْعٌ مَنْ مَنَعَ أَنْ يسبق الخبرُ ليس اصْطُفِي ، أي : اختير

وهو رأى الكوفيين ، والمبرد ، والسيرافي ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجاني ، وأبي علي في الحليات ، وأكثر المتأخرين ؛ لضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بما النافية . وحجة مَنْ أجاز قوله تعالى : « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛ لما علم من أن تقديم معمول يؤذَنُ بجواز تقديم العامل ، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف ، والظروف يتوسع فيها ، وأيضاً فَإِنَّ « عسى » لا يتقدم خبرها إجماعاً ؛ لعدم تصرفها مع

عدم الاختلاف في فعليتها ؛ فليس أولى بذلك ؛ لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها .

﴿ تنبيه ﴾ خبر في كلامه منون ليس مضافاً إلى ليس ، كما عرفت ، وإلا توالى خمس حركات ، وذلك ممنوع

(وَدُو تَمَام) من أفعال هذا الباب ، أى : التامُّ منها (مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي) أى : يستغنى بمرفوعه عن منصوبه ، كما هو الأصلُ في الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ) أى : ما سوى المكتفى بمرفوعه (نَاقِصٌ) ؛ لافتقاره إلى المنصوب (وَالنَّقْصُ فِي فِتْيَةٍ) و (لَيْسَ) و (زَالَ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دَائِمًا قُنِي) ، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامةً بحال ، وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصاً وتاماً ، نحو « مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ » أى : حَدَّثَ « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » أى : حَضَرَ ؛ وتأتى كان بمعنى كَثَلَ ، وبمعنى غَزَلَ ، يقال : كَانَ فُلَانٌ الصَّبِيَّ ، إذا كَفَلَهُ ، وَكَانَ الصُّوفُ ، إذا غَزَلَ ؛ ونحو « فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » أى : حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصَّبَاحِ « خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ » أى : مَا بَقِيَتْ ، وكقوله :

١٨٨ — وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةَ ذِي الْقَائِرِ الْأَرْمَدِ

وقالوا : بَاتَ بِالْقَوْمِ ، أى : نزل بهم ليلاً ، ونحو « ظَلَّ الْيَوْمُ » ، أى : دام ظله ، « وَأَضْحَيْنَا » : أى دخلنا في الضحى ، ومنه قوله :

١٨٩ — [وَمِنْ فَعْلَاتِي أَنْ نِي حَسَنُ الْقِرَى] إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدَهَا

أى : بقى جليدها حتى أضحى ، أى : دخل في الضحى ، ويقال « صَارَ فُلَانٌ الشَّيْءَ » بمعنى ضَمَّهُ إِلَيْهِ ، و « صَرَّتْ إِلَى زَيْدٍ » تَحَوَّلَتْ إِلَيْهِ . وقالوا « بَرَحَ الْخِفَاءُ » و « انْفَكَّ الشَّيْءُ » بمعنى انفصل ، وبمعنى خلص

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما قِيدَتْ زَال بِماضى يزال للاحتراز عن ماضى يَرِيل ؛ فإيه

فعل تام متعد معناه مَارَ ، يقولون : زِلْ ضَانَكَ عن معرك ، أى : مِرْ بِمَضْهَا من بعض ، ومصدره الزَّيْلُ ، ومن ماضى يَزُولُ ؛ فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُنْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا » ومصدره الزَّوَالُ

الثانى : إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » جاز أن تكون كان ناقصة ؛ فقائما خبرها ، وأن تكون تامة ؛ فيكون حالا من فاعلها ، وإذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » وجب أن تكون ناقصة ؛ لامتناع وقوع الحال معرفة

(وَلَا يَلِي الْعَامِلُ) أى : كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرِ) مطلقا عند جمهور البصريين ، سواء تقدم الخبر على الاسم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ آكِلًا زَيْدٌ ، خلافا لابن السراج والفارسي وابن عصفور ، أم لم يتقدم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلًا ، وأجازه الكوفيون مطلقا ، تمسكا بقوله :

١٩٠ - قَنَافِدُ هَذَا جَوْنٌ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ يَمَّا كَانَ إِبَاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

وخرُج على زيادة كان ، أو إضمار اسم مراد به الشأن ، أو راجع إلى « ما » ، وعليهن فطية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا التأويل متعين فى قوله :

١٩١ - بَاتَتْ فَوَادِي ذَاتُ انْخَالٍ سَالِبَةً

فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

وقوله :

١٩٢ - لَيْتَن كَانَ سَلَى الشَّيْبِ بِالْصَّدِّ مُغْرِبًا

لَقَدْ هَوَّنَ الشَّلْوَانُ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم : ولا يلى معمولُ الخبر العامل ، فقدم المفعول - وهو العامل - وآخر الفاعل - وهو معمولُ الخبر - لمراعاة النظم ، وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إِلَّا إِذَا ظَرَفْنَا نَى) أى : معمولُ الخبر (أَوْ حَرْفَ جَرٍّ) مع مجرووه ؛ فإنه حينئذ يلى العامل اتفاقا ، نحو « كَانَ عِنْدَكَ » - أو فى

الدَّارِ - زَيْدٌ جَالِسًا، أَوْ جَالِسًا زَيْدٌ ؛ للتوسع في الظرف والمحذور
(وَمُضْمَرُ الشَّانِ أَتَمَّا أَنْوَ) في العامل (إِنْ وَقَعَ) شيء من كلامهم (مُؤَمِّمٌ)
جواز (مَا اسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ امْتَنَعَ) ، كما تقدم بيانه في قوله * فتانف هذا جَوْنٌ ...
البيت * وقوله:

١٩٣ - فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُنَلِّقُ الْمَسَاكِينُ

في رواية «تلقى» بالتاء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر ،
وقال الجمهور : التقدير ليس هو ، أى الشأن ؛ وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث
أمكن تقديره ، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في «كان» قوله :

١٩٤ - إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ
وَأَخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

(وَقَدْ تَرَادُّ كَانَ فِي حَشْوٍ) أى : بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين
«مَا» وفعل التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ) و«ما كان أحسن زيدا» ،
وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله :

١٩٥ - فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْمُنِيَا الَّتِي وَجِبَتْ
لَهُمْ هُنَاكَ يَسْعَى كَانَ مَشْكُورٌ
وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

١٩٦ - فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ
وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ
ورُدَّ ذلك عليه ؛ لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما
لم يمنع من إلقاء ظنٍّ عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل .
وبين العاطف والمطوف عليه ، كقوله :

١٩٧ - فِي بُلْجَةِ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُورُهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ
وبين «نعم» و«فاعلها» ، كقوله :

١٩٨- وَلَيْسَتْ سِرْبَالُ الشَّبَابِ أَزْوَرَهَا وَلِنَعْمَ كَانَ شَيْبَتُهُ الْمُحْتَالَ
ومن زيادتها بين جزءي الجملة قولُ بعض العرب : « وَلَدْتُ فَاطِمَةَ بِنْتُ
الْخُرَشْبِ السَّكَمَةِ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلَهُمْ » .

نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور ، كقوله :

١٩٩- مَرَأَةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ
(تنبيهات) الأول : أفهم كلامه أنها لا تزداد بلفظ المضارع ، وهو كذلك ؛ إلا ما ندر
من قول أم عقيل :

٢٠٠- أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهَبَّ تَمَالٌ نَبِيلُ
الثاني : أفهم قوله « في حشو » أنها لا تزداد في غيره ، وهو كذلك ، خلافاً للفرأ في
إجازته زيادتها آخرًا .

الثالث : أفهم أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزداد ، وهو كذلك
إلا ما شذ من قولهم : « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا » ، روى ذلك الكوفيون .
وأجاز أبو علي زيادة « أصبح ، وأمسى » في قوله :

٢٠١- عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهَمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ
وقوله :

٢٠٢- أَعَادِلَ قَوْلِي مَا هَوَيْتِ فَأَوْبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي
وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب ، إذا لم ينقص المعنى .

(وَيَحْذِفُونَهَا) أي كان ؛ إما وحدها ، أو مع الاسم ، وهو الأكثر (وَيُبْقُونَ
الْتَلْبِزَ) على حاله (وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيرًا ذَا) الحكم (اشتهر) من
ذلك « المرء مجزئ بعمله إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرٌّ فَشَرٌّ » .

وقوله :

٢٠٣- قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدَقَا وَإِنْ كَذَبَا [فَمَا اغْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا]

وقوله :

٢٠٤ - حَدِيثٌ عَلَى بَطْلُونِ ضَنْةَ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وفي الحديث : « التَّمِيسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » ، وقال الشاعر :

٢٠٥ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُوْبَغِي وَلَوْ مِلْكَاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد تحذف « كان » مع خبرها ويبقى الاسم ، من ذلك مع « إن » « التمرُّ » مجزئٌ بعمله إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌّ فشرٌّ برقمها ، أى : إن كان فى عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ ، وإن كان فى عمله شرٌّ فجزاؤه شرٌّ ، وفى هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة : هذان ، والثالث نصبهما ، على تقدير : إن كان عمله خيراً فهو يُجْزَى خيراً ، والرابع : عكس الأول ، أى : رفع الأول ونصب الثانى ، وهذا الرابع أضغفها ، والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان ، ومنه مع لو « أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرٌ » ، جَوَزَ فِيهِ سَبِيوِيه رفع « تمر » على تقدير : ولو يكون عندنا تمر .

الثانى : قلّ حذف « كان » مع غير « إن » و « لو » كقوله :

٢٠٦ - مِنْ لَدُنْ شَوْلَا فَاِلَى اِتْلَاسْهَا

قدره سببويه : مِنْ لَدُنْ كَانَتْ شَوْلَا .

(وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَعْوِضُ « مَا » عَنْهَا) أى : عن « كان » (أَرُتُكِبَ) فحذف « كان » لذلك وجوباً ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض (كَيْثِلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبِ) فَأَنْ : مصدرية ، وما : عوض عن كان ، وأنت : اسمها ، وبرّا : خبرها ، والأصل : لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا ، فحذفت لام التعليل ؛ لأن حذفها مع « أَنْ » مطرد ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عَوِضَ عَنْهَا « مَا » وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :

٢٠٧ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

﴿ تنبيه ﴾ حذفت « كان » مع معموليها بعد « إن » فى قولهم : « أَفْعَلْ هَذَا

إِمَالًا « أَى : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ ، فَمَا : عَوْضٌ عَنْ « كَانَ » ، وَلَا : نَافِيَةٌ لِلْخَبَرِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٠٨ - أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوَانَ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَلًا
* أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَالًا *

التقدير : إِنْ كُنْتَ لَا تَجِدِينَ غَيْرَهَا .

(وَمِنْ مُضَارِعِ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُتَجَزِّمٌ) بالسكون ، لم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرك (تُحَذَفُ نُونُ) هِيَ لَامُ الْفِعْلِ تَحْقِيقًا (وَهُوَ حَذْفٌ) جَائِزٌ (مَا التَّزِمُ) نَحْوُ « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً » فِي الْقِرَاءَتَيْنِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ « مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » ، « وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبَرِيَاءُ » ، « وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ » ، إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، « لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْغِرَ لَهُمْ » وَخَالَفَ فِي هَذَا الْأَخِيرِ يُونُسُ ، فَأَجَازَ الْحَذْفَ حِينَئِذٍ ، تَمَسَّكَ بِقَوْلِهِ :

٢٠٩ - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيْفَمَ

وَحُلَّ عَلَى الضَّرُورَةِ ، قَالَ النَّازِمُ : وَبِقَوْلِهِ أَقُولُ : إِذَا لَا ضَرُورَةَ ، لِإِمْكَانِ أَنْ يُقَالَ : فَإِنْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ أَخْفَتْ وَسَامَةً ، وَقَدْ قُرِئَ شَاذًا « لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا »

(خاتمة) إِذَا دَخَلَ عَلَى غَيْرِ « زَالَ » وَأَخَوَاتُهَا مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ نَافِيَةٌ فَالْمُنْفَى هُوَ الْخَبَرُ ، نَحْوُ « مَا كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا » ، فَإِنْ قَصِدَ الْإِيجَابُ قَرْنَ الْخَبَرِ يِلَا ، نَحْوُ : « مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا » ، فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ مِنَ الْكَلِمَاتِ الْمُلَازِمَةِ لِلْمُنْفَى نَحْوُ « يَبِيعُ » لَمْ يَجِزْ أَنْ يَقْتَرْنَ يِلَا ؛ فَلَا يُقَالُ فِي « مَا كَانَ زَيْدٌ يَبِيعُ بِالْذَّوَاءِ » : « مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا يَبِيعُ » ، وَمَعْنَى يَبِيعُ : يَنْتَفِعُ ، وَحُكْمُ « لَيْسَ » حُكْمُ « مَا كَانَ » فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ .

وَأَمَّا « مَا زَالَ » وَأَخَوَاتُهَا فَتَنْفِيهَا إِيحَابٌ ؛ فَلَا يَقْتَرْنَ خَبَرَهَا يِلَا ، كَمَا لَا يَقْتَرْنَ بِهَا

خبر « كان » الخالية من نفي ؛ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر ، وما أُوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله :

٢١٠ - حَرَّاجِبُ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخُفِّ أَوْ نَزَمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا
أى : ما تنفصل عن الإتيان إلا فى حال إناختها على الخسف إلى أن نرى بها بلدًا
قفرًا ، فتنفك هنا : تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها « عَلَى الْخُفِّ » ، ومناخة :
منسوب على الحال ، أى : لا تنفك على الخسف إلا فى حال إناختها ، والله أعلم .

فصل فى ما ولا ولا وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابتها إياها فى المعنى ، وإنما أفردت عن باب
« كان » لأنها حروف وتلك أفعال .

(إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمَلَتْ مَا) النافية ، نحو « مَا هَذَا بَشَرًا » و « مَا هُنَّ أَهْلًا لَهُمْ »
وهذه لغة الحجازيين ، وأهلها بنو تميم ، وهو القياس ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء ،
ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله : (دُونَ إِنْ * مَعَ بَقَا النَّفْيِ ،
وَتَرْتِيبُ زُكْنِ) أى : علم ؛ فإن قد شرط من هذه الشروط بطل حملها ، نحو :
مَا إِنْ زَيْدٌ قَاتِمٌ ، فإ : حرف نفي مهمل ، وإن : زائدة ، وزيد : مبتدأ ، وقاتم : خبره ،
ومنه قوله :

٢١١ - بَنِي غُدَّانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت « ذَهَبًا » بالنصب فمخرجة على أن « إِنْ » نافية
مؤكدّة لما ، لا زائدة ؛ وكذا إذا انتقض النفي بيالًا ، نحو : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ »
فأما قوله :

٢١٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فشاذ، أو مؤول؛ وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، نحو «مَا قَامَ زَيْدٌ»
ومنه قوله :

٢١٣- وَمَا خَذَلُ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعَدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْهُمْ

وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْهُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

فشاذ، وقيل : غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدّر أن من
شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر، وقيل : مؤول .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قال في التسهيل : « وقد تعمل متوسطاً خبرها ، وموجباً بيلاً
وفاقاً لسيبويه في الأول ، وليونس في الثاني » .

الثاني : اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ، ولو كان ظرفاً أو مجروراً ، قال
في شرح الكافية : « من النحويين مَنْ يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو
مجروراً ، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور » .

(وَسَبَقُ حَرْفِ جَرٍّ) مع مجروره (أَوْ ظَرْفِ) مدخولاً « مَا » مع بقاء العمل
(كَأَنِّي أَنْتَ مَعْنِي) و « مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ قَائِمًا » (أَجَاَزَ الْمَلِكَا) سَبَقُ : مصدر نصب
بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، وللإيراد أنه يجوز تقديم معمول خبر « ما » على اسمها
إذا كان ظرفاً أو مجروراً كما مثل ، ومنه قوله :

٢١٤- بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَدُونِ إِنْ كُنْتُ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينَ مَنِ تُوَالَى مُوَالِيَا

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل، نحو « مَا طَعَمَكَ زَيْدٌ آكِلٌ » ومنه قوله :

٢١٥- وَقَالُوا: تَتَرَفَّهَا النَّازِلُ مِن مِّنِي وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفُ

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه

(وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بَيْلٍ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنصُوبٍ بِمَا) الحجازية
(الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ) رفع : مصدر نصب بالمفعولية لا لزم ، مضاف إلى مفعوله ، والفاعل

محذوف ، والتقدير : ازم رفعك معطوفاً بلكن أو بيل إلى آخره ، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر ، ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر « ما » ؛ لأنه موجب ، وهى لا تعمل فى الموجب ، تقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ » و « مَا عَمَرُوْهُ شُجَاعًا لَكِنْ كَرِيْمٌ » أى : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم ؛ فإن كان العطف بحرف لا يوجب ، كالواو والفاء ، جاز الرفع والنصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا ، وَلَا قَاعِدٌ » ، والأرجح النصب .

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً مجاز ؛ إذ ليس بمعطوف وإنما هو خبر مبتدأ مقدر ، و بل ولكن حرفاً ابتداء .

(وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ التَّاءِ) الزائدة (الْخَبَرُ) كثيراً ، نحو « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ » « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (وَبَعْدَ لَا) النافية (وَنَفْيِ كَانَ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجَرُّ) قليلاً ، من ذلك قوله :

٢١٦ - فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَادُوْ شَفَاعَةٍ بِمَنْ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وقوله :

٢١٧ - وَإِنْ مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ النَّفْسِ — وَمِثْلُ

وقوله :

٢١٨ - دَعَانِي أَخِي وَأَخْلِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِمُعَدِّ

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه ، كقوله :

٢١٩ - يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ :

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدَيْهِ بِدَائِمٍ

وندر فى غير ذلك ؛ كخبر إن ولكن وليت ، فى قوله :

٢٢٠ - فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حَقِيَّةٌ لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمَجْرَبِ

وقوله :

٢٢١ - وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ قُلْتِ بِهِنَّ وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

وقوله :

* أَلَا لَيْتَ ذَا الْقَبِيضِ اللَّذِيذَ يَدَأْنِمُ *

على إحدى الروايتين ؛ وإنما دخلت في خبر « أن » في قوله تعالى : « أُولَئِكَ يَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَنْمِ يَخْلُقْهُنَّ بِقَادِرٍ » لأنه في معنى أو ليس الله بقادر .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : لا فرق في دخول الباء في خبر « ما » بين أن تكون حجازية أو تميمية ، كما اقتضاه إطلاقه ، وصرح به في غير هذا الكتاب ، وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزخشرى ، وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود في أشعارهم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك .

الثاني : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن ، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ، ومنه قوله :

٢٢٢ - لَتَمْرُكٌ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَيْفٍ قَوَاهُ

الثالث : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في « لا » بين العاملة عمل « لَيْسَ » كما تقدم والعاملة عمل « إِنْ » نحو قولهم : « لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ » أى : لا خير خير .

(فِي النَّكِرَاتِ أَعْمِلْتَ كَلَيْسَ لَا) النافية ؛ بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر ، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز ، دون تميم ، ومنه قوله :

٢٢٣ - تَمَرَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَصَى اللَّهُ وَاقِيًا

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : ذكر ابن الشَّجَرِيَّ أنها أعلت في معرفة ، وأنشد للناطقة الجُنْدِيَّ :

٢٢٤- وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وتردد رأى الناظم في هذا البيت ؛ فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية فقال : « يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال ، تقديره : لا أرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة ، منها قولهم : « حُكِّمْتُكَ مُسَطَّاً » أى حكمت لك مسطاً ، أى : مُثَبَّتاً ، فجعل مُسَطَّاً وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى » هذا لفظه .

الثانى : اقتضى كلامه مُساواة « لا » لليس في كثرة العمل ، وليس كذلك ، بل عملها عمل « ليس » قليل ، حتى منعه الفراء ومن وافقه ، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب .

الثالث : الغالب على خبر « لا » أن يكون محذوفاً ، حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

٢٢٥- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

أى لا بَرَّاحُ لى ، والصحيح جواز ذكره ، كما تقدم .

(وَقَدْ نَبِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا) المذكور ؛ أما « لَات » فأنبت سيبويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش .

وأما « إِنْ » فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع ثراً ونظماً ؛ فن الثر قولهم : « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ » ، وجعل

منه ابن جني قراءة سعيد بن جبير « إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ »
على أن « إِنْ » نافية رفعت « الَّذِينَ » ونصبت « عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ » خبراً ونعتاً ؛
والمعنى : ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الانصاف بالعقل ،
فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم في عبادة
من هو دونكم بدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

٢٢٦ - إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْمَفِ الْمَجَانِينِ
وقوله :

٢٢٧ - إِنْ الرَّمْيَ مِيتًا بِإِنْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا
وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين .

(وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى) أَسْمَ (حِينَ) أَى : زَمَانٍ (عَمَلٍ) بَل لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي
أَسْمَاءِ الْأَحْيَانِ نَحْوِ حِينَ ، وَسَاعَةً ، وَأَوَانَ ، قَالَ تَعَالَى : « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ »
وقال الشاعر :

٢٢٨ - نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدِمٍ [وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ]
وقال الآخر :

٢٢٩ - طَلَبُوا صَلَاحًا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءَ
أَى : وَلَيْسَ الْأَوَانَ أَوَانَ صَلَاحٍ ، فَحُذِفَ لِلضَّافِ إِلَيْهِ « أَوَانَ » مَنَوَى
الثبوت ؛ وَبُنِيَ كَمَا فَعَلَ بَقِلُ وَبَعْدُ ، إِلَّا أَنْ أَوَانَا لَشَبْهِهِ بِزَوَالِ زَوَانِ بْنِ عَلَى الْكُسْرِ
وَنَوْنِ اضْطِرَاراً ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٢٣٠ - لَهْسِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْنِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرُ
فَارْتِفَاعِ « مُجِيرُ » عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، أَوِ الْفَاعِلِيَّةِ ، أَى : لَاتَ يَحْصُلُ مُجِيرُ ، أَوَلَاتُ
لَهُ مُجِيرُ ، وَ « لَاتَ » مَهْمَلَةٌ لَعَدَمِ دُخُولِهَا عَلَى الزَّمَانِ .

(تَنْبِيهِ) لِلنَّحْوِيِّينَ فِي « لَاتَ » الْوَاقِعِ بَعْدَهَا « هُنَا » كَقَوْلِهِ :
حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هُنَا حَنَّتْ [وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتْ]

مذهبان (أحدهما) : أن «لَات» مُهْمَلَةٌ لا اسم لها ولا خبر ، و «هَئَا» في موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ، و «حَنَّتْ» مع «أَنْ» مقدَّرةٌ قبلها في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير : حَنَّتْ نَوَارَ وَلَاتِ هُنَالِكَ حَيْنٌ ؛ وهذا توجيه الفارسي ؛ (والثاني) : أن تكون «هَئَا» اسم «لَات» ، و «حَنَّتْ» خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقتُ وقتَ حنين ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن فيه إخراج «هَئَا» عن الظرفية ، وهى من الظروف التى لا تنصرف ؛ وفيه أيضاً إعمال «لَات» في معرفة ، وإنما تعمل في نكرة .

واختصت «لَات» بأنها لا يذكر معها معمولاً لها معاً ، بل لا بدَّ من حذف أحدهما

(وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ) منهما ، وهو الاسم (فَشَأْ) فتقدير «وَلَاتِ حَيْنَ مَنَاصٍ» ولات الحين حِينُ مَنَاصٍ ، أى : وليس الوقتُ وقتَ فرار ، فحذف الأسمِ وبقي الخبر (وَالنَّكْسُ قُلٌّ) جدًّا ، قرأ بعضهم شذوذاً «وَلَاتِ حَيْنَ مَنَاصٍ» برفع حين على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حِينُ مَنَاصٍ لهم ، أى : كأننا لهم .

﴿ خاتمة ﴾ أصل «لَات» لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث ، كما في «رُبَّتْ» ، و «نُمَّتْ» قيل : لِيَقْوَى شَبْهًا بِالفعل ، وقيل : للمبالغة في النفي ، كما في نحو عَلَامَةٌ وَنَسَابَةٌ ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ؛ بدليل «رُبَّتْ» و «نُمَّتْ» فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها وقيل : أصلها لَيْسَ ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين :

الأول : أن فيه جمعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض في كلامهم لم يجر منه إلا مَنَاءٌ وَشَاةٌ ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في «يطد» و «يتد» فراراً من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين إلى جنس اللام ؟

والثاني : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب اللسين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم

أفعال المقاربة

أعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة ، وهي ثلاثة : كاد ، وكرّب ، وأوشك ، وُضِعَتْ للدلالة على قرب الخبر ، وأفعال الرجاء ، وهي أيضاً ثلاثة : عسى ، وحرى ، وأخْلَوْقَ ، وضعت للدلالة على رجاء الخبر ، وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر ، وهي : أُنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ ؛ فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

(كَكَانَ) في العمل (كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدْرُ * غَيْرُ) جملة فعل (مُضَارِعٍ مُلْهِذِينَ) وأخواتها من أفعال الباب (خَبَرٌ) فلذلك افترقا بيايين ، وغيرُ جملةٍ للضارع : للفرد ، كقوله :

٢٣١- فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَذْتُ آبِيَا [وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ]
وقوله :

٢٣٢- [أَكْثَرَتْ فِي الْعَذْلِ مُلْحَادًا ثَمًا] لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَانِمًا
وأما « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالشَّوْقِ » فالخبر محذوف ، أى : يَمْسَحُ مَسْحًا .
والجملة الاسمية كقوله :

٢٣٣- وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوبُ بَنِي زِيَادٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَمَعًا قَرِيبُ
وجملة الماضي ؛ كقول ابن عباس رضى الله عنهما : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا »
(وَكَوْنُهُ) أى : كونُ للضارع الواقع خبراً (بِدُونِ أَنْ) للصدرية (بَعْدَ عَسَى تَزَرُّ) أى : قليل ، ومنه قوله :

٢٣٤ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُنْسِيتَ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
(وَكَاذَ الْأَمْرِ فِيهِ عَكْسًا) فاقتراناه بأن بعدها قليل، كقوله :

٢٣٥ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيطَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوُ رِبْقَةٍ وَرُبُودٍ
وقوله :

٢٣٦ - أَتَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنَّا فِكِدْتُمْ
لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا الشُّيُوفَ عَنِ السَّلِ

وَأُنْشَدَ سَيُوبِيهِ :

٢٣٧ - فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ فَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذَتْ أَفْعَلَةً
وقال : أراد بَعْدَ مَا كَذَتْ أَنْ أَفْعَلَةً ، فحذف « أَنْ » وأبقى عملها ، وفيه إشعار
باطراد اقتران خبر كاد بأن ؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرده ثبوته .
(وَكَمَعَتِي) في العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى ، وَلَكِنْ جُمْلًا * خَبَرَهَا
حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا) نحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ، ولا يجوز حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ
(وَالزَّمُوا أَخْلُوقَ « أَنْ » مِثْلَ حَرَى) فقالوا : « أَخْلُوقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُطْفِرَ » ،
ولم يقولوا : أَخْلُوقَتِ طُمْر (وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا « أَنْ » نَزَرَا) أى : قل ، والكثير
الاقتران بها ، كقوله :

٢٣٨ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الثَّرَابُ لَا وَشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُؤُوا وَيَمْنَعُوا
ومن التجرد قوله :

٢٣٩ - يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوْاقِعُهَا
(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا) بفتح الراء ، ونقل كسرهما أيضاً ، يعنى أن إثبات
« أَنْ » بعدها قليل ؛ ومنه قوله :

٢٤٠ - قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا لَمَا رَأَيْتَ يَهْسًا مَثْبُورَا
(٩ - الأضمرى ١)

وقوله :

٢٤١- سَقَاهَا ذَوُ الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَا

والكثير التجرد ، ولم يذكر سيويه غيره ، ومنه قوله :

٢٤٢- كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدُ غَضُوبُ

(وَتَرَكَ « أَنْ » مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا) لما بينهما من المنافاة ؛ لأن أفعال

الشروع للحال ، و « أَنْ » للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقَ) زِيدْ يَمْدُو ،

بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالياء أيضاً ، و (كَذَا جَعَلْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَأَخَذْتُ) أَقْرَأُ

(وَعَلِقَ) زِيدْ يَسْمَعُ ؛ ومنه قوله :

٢٤٣- أَرَأَيْتَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجْرَنَا وَظَلُمُ الْجَارِ إِذْ لَالَ الْمُجِيرُ

{ تنبيهات } الأول : عَدَّ النَّاظِمُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ مِنْ أَفْعَالِ الْمَشْرُوعِ هَبَّ

وَقَامَ ، نَحْوُ « هَبَّ زَيْدٌ يَفْعَلُ » ، و « قَامَ بَكْرٌ يُنْشِدُ » .

الثاني : إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى خَيْرِ هَذَا الْبَابِ جَازَ حَذْفُهُ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : « مَنْ تَأَنَّى

أَصَابَ أَوْكَادَ ، وَمَنْ عَجِلَ أَخْطَأَ أَوْكَادَ » .

الثالث : يَجِبُ فِي الْمَضَارِعِ الْوَاقِعِ خَبَرُ الْأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ - غَيْرِ عَمَى - أَنْ يَكُونَ

رَافِعًا لِمُضْمِرِ الْأَسْمِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٢٤٤- وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ يَمَّا أَثْبَثُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

وقوله :

٢٤٥- وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ هَهْضَ الشَّارِبِ الشَّلِيلِ

فأحجاره وثوبي : بَدَلَانِ مِنْ أَتَمَّتْ كَادَ وَجَعَلَ ، وَأَمَّا « عَمَى » فَإِنَّهُ يَحْجُوزُ فِي الْمَضَارِعِ

بَعْدَهَا خَاصَّةً أَنْ يَرْفَعَ النَّبِيَّ ؛ كَقَوْلِهِ :

٢٤٦- وَمَاذَا عَمَى الْمَجْعَاجُ يُبْلَغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

رَوَى بِنَصْبِ « جَهْدُهُ » وَرَفَعَهُ ، وَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ ظَاهِرًا غَيْرَ سَبَبِيٍّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

عَنِ الْكَرْبِ الَّذِي أُمْسِيتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
فَإِنْ فِي « يَكُونُ » ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان .

(وَأَسْتَعْمَلُوا مَضَارِعًا لَأَوْشِكَا) كما رأيت ، وهو أكثر استعمالاً من ماضيها
(وَكَاذَ لَا غَيْرُ) أى : دون غيرها من أفعال الباب ؛ فإنه ملازم لصيغة الماضى ،
(وَرَأَدُوا مُوشِكًا) اسم فاعل من أوشك مُعْمَلًا عمله كقوله :

٢٤٧ - فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودُ خِلَافَ الْأَيْسِ وَحُوشًا يَبَابًا
وقوله :

٢٤٨ - فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاصِرَةِ الْعَوَادِي
وهو نادر .

(تنبيهان) الأول : أثبت جماعة أَسَمَ الفاعل من كَاذَ وَكَرْبَ ، وأنشدوا على
الأول قوله :

٢٤٩ - أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّى يَقِينًا لَرَهْنُ بِالَّذِى أَنَا كَائِدُ
وعلى الثانى قوله :

٢٥٠ - أُبْنِىْ إِنْ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَسْكَرِمْ فَأَعْجَلِ

والصواب أن الذى فى البيت الأول كابد - بالباء للوحدة - كما جزم به ابن السكيت
فى شرح ديوان كثيّر ، اسم فاعل من المكابدة غير جارٍ على فعله ؛ إذ القياس مُكَابِدُ .
قال ابن سيده : كابدَه مُكَابِدَةٌ وَكَبَادًا : قاساه ، والاسم كابد كالسكاهل والغارب ، وأن
كاربًا فى البيت الثانى اسم فاعلٍ من كَرَبَ التامة ، نحو قولهم : كَرَبَ الشَّاهُ ، أى :
قرب ، كما جزم به الجوهري وغيره .

الثانى : حكى الأخفش طَفِقَ يَطْفِقُ - كضرب يضرب - وَطَفِقَ يَطْفِقُ - كعلم
يعلم - وسمع أيضاً : إِنْ الْبَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَحْمَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ حَمَّةً .

(بَعْدَ عَسَى) و (أَخْلَوْتُ) و (أَوْشَكَ قَدْ يَرُدُّ * غَنَى بِأَنْ يَقْعَلَ) أى : يستغنى بِأَنْ والمضارع (عَنِ ثَانٍ) من معموليها (فَقَدْ) وتسمى حينئذ تامة ، نحو « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا » و « أَخْلَوْتُ أَنْ يَأْتِي » و « أَوْشَكَ أَنْ يَقْعَلَ » فأن والمضارع في تأويل أسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر .

وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر ، فإن كان نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الشلوين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا ييقوم ، و « أَنْ يَقُومَ » فاعل عسى ، وهى تامة لا خبر لها ، وذهب المبرد والسيارى والفارسي إلى تجويز ذلك ، وتجويز وجه آخر ، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى أسما لها ، وأن المضارع فى موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم ، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر ، وجاز عوده عليه متأخراً لتقدمه فى النية ، وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث ؛ فتقول على رايه : عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدُونَ ، وَعَسَى أَنْ تَقُومَ الْمِهْنَدَاتُ ، وَعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، بتأنيث « تَطْلُعَ » وتذكيره ، وعلى رأيهم يجوز ذلك ، ويجوز : عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ ، وَعَسَى أَنْ يَقُمْنَ الْمِهْنَدَاتُ ، وَعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ؛ بتأنيث « تَطْلُعَ » فقط ، وهكذا أوشك وأخولق .

﴿ تنبيه ﴾ يتعين الوجه الأول فى نحو « عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ؛ فلا يجوز أن يكون « زَيْدٌ » أسم « عَسَى » لثلا يلزم الفصل بين صلة « أَنْ » ومعمولها وهو « عَمْرًا » بأجنبي ، وهو « زَيْدٌ » ، ونظيره قوله تعالى : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا » .

(وَجَرَدَنُ عَسَى) وأختيها أَخْلَوْتُ وَأَوْشَكَ من الضمير ، واجعلها مسندة إلى « أَنْ يَقْعَلَ » كإمر (أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا) يكون اسمها ، و « أَنْ يَقْعَلَ » خبرها (إذا أَسْمُ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ) ويظهر أثر ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث ؛

فقول على الأول : الزَيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والزِيدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا ، وهنْدُ عَسَى أَنْ تَقُومَ ، والهنْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والهنْدَاتِ عَسَى أَنْ يَقُومْنَ ، وهكذا أَخْلَوْتُ وَأَوْشَكَ ، هذه لغة الحجاز ؛ وتقول على الثاني : الزَيْدَانِ عَسِيَا ، والزِيدُونَ عَسُوا ، وهنْدَ عَسَتْ ، والهنْدَانِ عَسْتَا ، والهنْدَاتِ عَسَيْنَ ، وهكذا أَخْلَوْتُ وَأَوْشَكَ ؛ وهذه لغة تميم .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ما سوى « عسى » ، وَأَخْلَوْتُ ، وَأَوْشَكَ « من أفعال الباب يجب فيه الإضمار ، تقول : الزيدان أَخَذَا يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ؛ ولا يجوز : أَخَذَ يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَ يَخْصِفَانِ .

الثاني : اختلف فيما يتصل بِعَسَى من الكاف وأخواتها نحو « عَسَاكَ ، وَعَسَاهُ » فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملا على « لَعَلَّ » ، كما جُمِلَتْ « لعل » على « عَسَى » في اقتران خبرها بأن ؛ كما في الحديث : « فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ » وذهب للمبرد والفارسي إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه من رفع الأسم ونصب الخبر ، لكن الذي كان أسما جعل خبراً ، والذي كان خبراً جعل أسماً ، وذهب الأخفش إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه ، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع ، كما ناب عنه في قوله :

٢٥١ — يَا أَبْنُ الرُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ وَطَالَمَا عَنَيْنَنَا إِلَيْكَ

وكما ناب ضميرُ الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد ، نحو « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » وهذا ما اختاره الناظم ؛ قال : ولو كان الضمير لِلشَّارِ إِلَيْهِ في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل :

٢٥٢ — [تَقُولُ يَبْنِي : قَدْ أَنِي أَنَا كَا] * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه ، انتهى ؛ وفيه نظر .

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجَزُ فِي السَّيْنِ مِنْ) «عَسَى» إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كافٍ (نَحْوُ عَسَيْتُ) وَعَسَيْنَا، وَعَسَيْنَ (وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زُكْنَ) انتقا — بالقاف — مصدر انتقى الشيء، أى : اختاره، وزُكْنَ : عِلْمٌ ؛ أى : اختيارُ الفتح عِلْمٌ ؛ لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء في قوله تعالى : «فَهَلْ عَسَيْتُمْ» ، وقرأ نافع بالكسر .

﴿ خاتمة ﴾ قال في شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن «كَادَ» لإثباتها نفي ، وفيها إثبات ، حتى جبل هذا المعنى لفراً :

أَتَحْوَى هَذَا التَّضَرُّعَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمُ وَتَمُودُ
إِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجُحْدِ أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل «كَادَ» ؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب ، بل حكم «كَادَ» حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفيٌ إذا صحبها حرف نفي ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل : «كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي» فعناه قارب زيدُ البكاء ، فقاربة البكاء ثابتة ، ونفس البكاء منتف ، وإذا قال : «لَمْ يَكْدُ يَبْكِي» فعناه لم يقارب البكاء ، فقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاءً أبعد من انتفائه عند ثبوت القاربة ؛ ولهذا كان قول ذى الرمة :

٢٥٣ - إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُجِيبِينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

صحيحاً بليفاً ؛ لأن معناه إذا تغير حُبُّ كلِّ محبٍّ لم يقارب حبي التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ؛ فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف الخبر عنه بنفى مقاربة البراح ، وكذا قوله تعالى : «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا» هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يَرَّ قَدْ يقارب الرؤية ، بخلاف من لم يقارب ، وأما قوله تعالى : «فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْقَهُونَ» فكلّام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير

وقت الآخر ؛ والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بُعْدَاء من ذبحها غير مُعَارٍ بَيْنَ له ، وهذا واضح ، والله أعلم .

إن وأخواتها

(لَإِنْ) و (أَنَّ) و (لَيْتَ) و (لَكِنَّ) و (لَمَلَّ) و (كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ)

الناقصة (مِنْ عَمَلٍ) : فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها .

(كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كَفٌّ ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِفْنٍ)

أى : حَقْدٍ ؛ وقس الباقي ؛ هذه اللغة المشهورة ، وحكى قوم - منهم ابن سيده - أن قوماً من العرب تنصب بها الجزء من معاً ، من ذلك قوله :

٢٥٤ - إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَاتِ ، وَلَتَكُنْ

خَطَاكَ خِفَافًا ؛ إِنَّ حُرَّاسَنَا أَشَدَّ

وقوله :

٢٥٥ - [قَدْ طَرَقَتْ لَيْلِي لَيْلِي لَيْلِي هَاجِمًا] * يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

وقوله :

٢٥٦ - كَأَنَّ أُذُنِي إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّقًا

(تنبيهات) الأول : لم يذكر الناظم في تسهيله أن الفتوحة ، نظراً إلى كونها فرع للكسورة ، وهو صنيع سيئويه حيث قال : « هذا باب الحروف الخمسة » .

الثاني : أشار بقوله « عَكْسُ مَا لِكَانَ » إلى ما لهذه الأحرف من الشبه بكان ، في لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوساً ؛ ليكونا معن كفعول قدّم وفاعل آخر ؛ تنبيهاً على القرعية ؛ ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابيهما .

الثالث : معنى « إِنَّ » و « أَنَّ » التوكيد ، و « لَكِنَّ » الاستدراك والتوكيد ،

وليست مركبة على الأصح ، وقال الفراء : أصلها « لكن أن » فطرحت الهمزة للتخفيف ونون « لكن » للساكنين ، كقوله :

٢٥٧ - وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ أُسْقِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

وقال الكوفيون : مركبة من « لا » و « إن » ، والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ؛ ومعنى « لَيْتَ » التمني في الممكن والمستحيل ، لا في الواجب ؛ فلا يقال : ليت غداً يحى ، وأما قوله تعالى : « فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ » مع أنه واجب فالمراد تمنّيه قبل وقته ، وهو الأكثر ؛ و « لعل » الترجي في المحبوب ، نحو « لعل الله يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً » والإشفاق في المسكروه ، نحو « فَلَمَّا لَكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَى إِلَيْكَ » ؛ وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية ، وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام ؛ فالتعليل نحو « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ » والاستفهام نحو « وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ؟ » وتابع في الأول الأخفش ، وفي الثاني الكوفيون ، ومختص « لعل » بالممكن ، وليست مركبة على الأصح ؛ وفيها عشر لغات مشهورة ؛ و « كان » التشبيه ، وهي مركبة - على الصحيح ، وقيل : بإجماع - من كاف التشبيه و « أن » فاصل « كان زيدا أسد » إن زيدا كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة « أن » لدخول الجار .

(وَرَأَى ذَا التَّزْنِيبِ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً (إِلَّا فِي) الموضع الَّذِي يكون الخبر فيه ظرفاً أو مجروراً (كَلَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ التَّزْنِيبِ) للتوسع في الظروف والمجرات . قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم ، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو « إِنْ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ » و « إِنْ فِيكَ عَمْرٌ رَاغِبٌ » ؛ ومنه قوله :

٢٥٨ - فَلَا تَلَحْنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمْ بِلَايِلُهُ

وقد صرَّحَ به في غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم .

الثاني : محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غير نحو « إِنَّ عِنْدَ زَيْدٍ أَخَاهُ » ، و « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » ؛ لما سلف .

(وَهَمْزُ إِنَّ افْتَحَ) وجوبا (لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا) مع معموليها لزوماً ؛ بأن وقعت في محل فاعل ، نحو « أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا » أو مفعول غير محكى بالقول ، نحو « وَلَا تَخَافُونَ أَنْسَكُمُ أَشْرَ كُنْمْ » أو نائب عن الفاعل ، نحو « قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ » أو مبتدأ ، نحو « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً » أو خبر عن اسم معنى ، غير قول ، ولا صادق عليه خبرها ، نحو « اعْتَقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ » ؛ بخلاف « قَوْلِي إِنَّكَ فَاضِلٌ » و « وَاعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » ، أو مجرور بالحرف ، نحو « ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ » أو الإضافة ، نحو « مِثْلَ مَا أَنْسَكُمُ تَنْطَفِقُونَ » أو معطوف على شيء من ذلك ، نحو « أَذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ » أو مبدل منه ، نحو « وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ » .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « لِسَدِّ مَصْدَرٍ » ولم يقل لِسَدِّ مفرد ؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر ، نحو : « ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ » .

(وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرُ) على الأصل (فَكَأْسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ) إما حقيقة نحو « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ » أو حكماً كالواقعة بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ » والواقعة بعد « حَيْثُ » نحو « أَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » والواقعة خبراً عن اسم الذات ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » والواقعة بعد « إِذْ » نحو « حَيْثُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا غَائِبٌ » (وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ) نحو « مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ » ؛ بخلاف حشو الصلة نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » و « لَا أَفْقَهُ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » ؛ إذ التقدير :

ما ثبت أن في السماء نجماً (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَبِينِ مُسْكِمَةً) يعني وقعت جواباً له ، سواء مع اللام أو دونها ، نحو « وَالْقَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ آفِي خُسْرٍ » « حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ » (أَوْ حَكَيْتِ بِالْقَوْلِ) نحو « قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ » فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

٢٥٩ - أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُتَمِّعٌ * [وَقَدْ اسْتَبَحَّتْ دَمَ أَمْرِيهِ مُسْتَسْلِمٌ]

(أَوْ حَكَمْتَ مَحَلَّ حَالٍ) إمام الواد (كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ) « كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ » وقوله :

٢٦٠ - مَا أَعْطَيْتَنِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِرِي كَرَمِي

أو بدونه ، نحو : « إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » (وَكَسَرُوا) أيضاً (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قلبي (عَلَقًا) عنها (بِاللَّامِ كَأَعْلَمُ إِنَّهُ لَذُو تَقَى) و « اللَّهُ يَمْلِكُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ » وأشد سببوه :

٢٦١ - أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَأَبْنَى أَسْوَدَ لَيْلَةٍ لَفَسَّرِي إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

(وَبَعْدَ إِذَا فُجَاءَتْهُ أُو) فعل (قَسَمَ) ظاهر (لَا لَامَ بَعْدَهُ يَوْجِهَيْنِ نُمِي) أى نسب ؛ نظراً لموجب كل منهما ، لصلاحية المقام لهما على سبيل البذل ؛ فن الأول قوله :

٢٦٢ - وَكَنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَارِمِ

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عَبْدُ الْقَفَا ، وبالفتح على معنى فإذا الْعُبُودِيَّةُ ؛ أى حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد ، قال الناطم : « وَالْكَسْرُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ » ؛ لكن ذهب قوم إلى أن إذا هي الخبر ، والتقدير فإذا العبودية أى ففى الحضرة العبودية ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضاً ؛ فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :

٢٦٣ - أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْتَلِيَّ إِنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الْصَّبِيِّ

يروى بالكسر على جعلها جواباً للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولاً بواسطة نزع

الخافض ، أى : على أنى ، والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مرَّ قريباً في المكسورة ، وبقوله « لَا لَامَ بَعْدَهُ » عما بعده اللام من ذلك ، حيث يتعين فيه الكسر ، نحو « وَتَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ » و « أَهْوَلَاءَ الَّذِينَ أَفْسَدُوا بِاللَّهِ جَهَنَّمَ أَيْمَانَهُمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ » .

وقد اتضح لك أن مَنْ فتح « أن » لم يجعلها جواب القسم ؛ لأن الفتح متوقف على كون الحذف مغنياً فيه للمصدر عن « أن » وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ؛ فإنه لا يكون إلا جملة .

ويجوز الوجهان أيضاً (مَعَ تِلْوَافٍ الْجُزْأ) نحو « فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » جواب « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا يَجْهَلُ » قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، أى : فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف ، أى : فجزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أى : فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن في القياس ، قال الناظم : « وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِيءَ الْفَتْحُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَسْبُوقاً بِأَنَّ الْمَسْبُوقَةَ » .

(وَذَا) الحكم أيضاً (يَطْرُدُ *) فى كل موضع وقعت « إن » فيه خبر قول ، وكان خبرها قولاً ، والقائل واحد ، كما فى (نحو خَيْرُ الْقَوْلِ أَنِي أُحَدِّثُ) الله ، فالفتح على معنى خبر القول حمد الله ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : خير القول هذا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو « عَمَلِي أَنِي أُحَدِّثُ الله » ، أو القول الثانى ، أو لم يتحدد القائل ؛ فالكسر نحو « قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِي إِنِّي زَيْدٌ » يحمده الله .

﴿ تنبيه ﴾ سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان :

الأول : أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للمعطف عليه ، نحو « إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنْتَ لَا تَنْظُمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى » قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ،

إما على الاستئناف ، أو العطف على جملة « إن » الأولى ، والباقون بالفتح عطفًا على « أن لا تجوع » .

الثاني : أن تقع بعد « حتى » ؛ فتكسر بعد الابتدائية ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِهْمُ لَا يَرْجُوهُ » وتفتح بعد الجارة والماطفة ، نحو « عَرَفْتَ أُمُورَكَ حَتَّى أَنْكَ فَاضِلٌ » .

الثالث : أن تقع بعد « أما » نحو « أَمَّا إِنَّكَ فَاضِلٌ » فتكسر إن كانت « أما » استفتاحية بمنزلة آلآ ، وتفتح إن كانت بمعنى « حَقًّا » كما تقول « حَقًّا أَنْكَ ذَاهِبٌ » ومنه قوله :

٢٦٤ - أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَفَلُّوا * [فَنَيْتُنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ]

أى : أفى حق هذا الأمر .

الرابع : أن تقع بعد « لَا جَرَمَ » نحو « لَا جَرَمَ أَنْ اللَّهَ يَعْلَمُ » فالفتح عند سيبويه على أن « جَرَمَ » فعل ، و « أَنْ » وصلتها فاعل ، أى : وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لَا جَرَمَ » بمنزلة لَارْجَلٍ ، ومعناه لَأَبَدٌ ، و « مِنْ » بعدها مقدرة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول : لَا جَرَمَ لَأَيْنِكَ .

(وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ) جوازا (لَامُ ابْتِدَاءِ نَحْوُ إِنْى لَوَزَرَ) أى : ملجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها الصدارة ، لكن لما كانت للتأكيد و « إِنْ » للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلخوا اللام إلى الخبر .

﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير « إِنْ » المكسورة ، وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ؛ فن ذلك قراءة بعض السلف « إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » بفتح الهمزة ، وأجازه اللبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

٢٦٥ - وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَتَعْمِدُ

ومنه قوله :

٢٦٦ - أُمُّ الْخَلِيسِ لَعُجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّخْمِ بِعَظْمِ الرِّقَبَةِ

وقوله :

٢٦٧ - [مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ ؟] فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أُمْتُ لَمَجْهُودَا

وقوله :

٢٦٨ - وَمَا زِلْتُ مِنْ تَيْلِي لَدُنَّ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمَقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ

وقوله :

٢٦٩ - أُمْتُ أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَاجَ سُودَانٍ
(وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَ) ذِي : إشارة ، واللام : نصب بالمفعولية ،
و « ما » من قوله « ما قد نفيا » في موضع رفع بالفاعلية : أي لا تدخل هذه اللام على
منى ، إلا ما ندر من قوله :

٢٧٠ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيًا وَتَرَكََا لِلْأَمْتَشَائِهَانِ وَلَا سَوَاهِ
(وَلَا) يلها أيضا (مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا) ماضٍ ، متصرفٌ ، غير مقرون بقَد ؛
فلا يقال : إن زيدا لَرْضَى ، وأجازه الكسائي وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت
عليه ، متصرفا كان نحو « إن زيدا لَيَرْضَى » أو غير متصرف نحو « إن زيدا لَيَذُرُ الشَّرَّ »
وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرف نحو « إن زيدا لَيَعْمَ
الرَّجُلُ » ، أو لَمْسى أن يقوم « وهو مذهب الأخفش والقرأه ؛ لأن الفعل الجامد كالاسم ،
والمقول عن سيبويه أنه لا يميز ذلك ، فإن اقترن الماضي المتصرف بقَد جاز دخول اللام
عليه ، كما أشار إليه بقوله :

(وَقَدْ بَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنْ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)
لأن « قد » تقرب الماضي من الحال فأشبهه حينئذ المضارع ؛ وليس جواز ذلك مخصوصا

بتقدير اللام للقسمة ، خلافاً لصاحب الترشيح ، وقد تقدم أن الكسائي وهشاماً يميزان « **إِنْ زَيْدًا لَرَضِيَ** » وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد ، واللام عندهما لام الابتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسمة فإنه يجوز بلا شرط ، ولو دخل على « **إِنْ** » والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام ، نحو « **عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ** » .

(وَتَصَحَّبُ) هذه اللام ، أعنى لام الابتداء أيضاً (الْوَاسِطَ) بين اسم « **إِنْ** » وخبرها (مَمْلُوءَ الْخَبَرِ) بشرط كون الخبر صالحاً لها ، نحو « **إِنْ زَيْدًا لَعَمْرُا ضَارِبٌ** » فإن لم يكن الخبر صالحاً لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط ، نحو « **إِنْ زَيْدًا عَمْرُا ضَرَبَ** » ؛ لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالاً ، فإن كان حالاً لم يجز دخولها عليه ؛ فلا يجوز « **إِنْ زَيْدًا أَرَاكَ كَمَا مُنْطَلِقٌ** » واقضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر ، فلا يجوز « **إِنْ زَيْدًا ضَارِبٌ لَعَمْرُا** » (و) تصحب أيضاً (الفَصْلُ) وهو الضمير المسمى عماداً - نحو « **إِنْ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ** » إذا لم يعرب « **هُوَ** » مبتدأ .

(و) تصحب (أَتَمَّا) لِإِنْ (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ) نحو « **إِنْ عِنْدَكَ لَبْرَاءُ** » وَ **إِنْ لَكَ لَأَجْرًا** » وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله ، نحو « **إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَاتِمٌ** » .

(تنبية) إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ؛ فلا يجوز « **إِنْ زَيْدًا لَهْوَ لَقَاتِمٌ** » ولا « **إِنْ لَنِي الدَّارِ لَزَيْدًا** » ولا « **إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا لَجَالِسٌ** » .

(وَوَصَلَ مَا) الزائدة (يَذِي الْخُرُوفِ مُبْطِلٌ * إِنْعَامَهَا) ؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهيئها للدخول على الفعل ؛ فوجب إهمالها لذلك ، نحو « **إِنَّمَا زَيْدٌ قَاتِمٌ** » وَ **كَأَنَّ خَالِدًا أَسَدٌ** ، وَلَكِنَّا عَمْرُو جَبَانٍ ، وَلَمَّا بَكَرَ عَالِمٌ (وَقَدْ يُبْقِي الْعَمَلُ) وتجعل « **مَا** » مُلَفَّاةً ، وذلك مسموع في « **لَيْتَ** » ؛ لبقاء اختصاصها ، كقوله :

٢٧١ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِعْبَهُ فَقَدَرِ .

يروي بنصب « الحمام » على الإعمال ، ورفع على الإهمال ، وأما البواق فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازها فيها قياساً ، وواقعهم الناظم ؛ ولذلك أطلق في قوله « وَقَدَرِ يُبْقِي الْعَمَلُ » ؛ ومذهب سيبويه المنع ؛ لما سبق من أن « مَا » أزال اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول على الفعل ، نحو « قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ » « كَأَنَّمَا يَسْقُونَ إِلَى الْمَوْتِ » وقوله :

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقوله :

٢٧٢ - أُعِدْتُ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

بمخلاف « ليت » فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ؛ ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في « ليتما » ؛ وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع .

(وَجَازَتْ) بالإجماع (رَفَعْتَ مَعْطُوفًا عَلَى * مَنْصُوبٍ إِنْ) المكسورة (بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا) خبرها نحو « إِنْ زِيدَا آ كُلْ طَعَامَكَ وَعَمَّرُوا » ومنه نحو :

٢٧٣ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيَّةَ وَالْأَبُ

وليس معطوفاً حينئذ على محل الاسم — مثل « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٍ » بالرفع — لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف ، والجملة ابتدائية عطفاً على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصلاً ، كما في المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصلاً — نحو « إِنْ زِيدَا قَاتَمُ وَعَمَّرُوا » — تعين الوجه الأول ، وقد أشعر قوله « وَجَازَتْ » أن النصب هو الأصل والأرجح .

أما إذا عطفاً على المنصوب المذكور قبل استكمال « إِنْ » خبرها تعين النصب ،

وأجاز الكسائى الرفع مطلقا ؛ تمسكا بظاهر قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ » وقراءة بعضهم : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ » برفع ملائكته ، وقوله :

٢٧٤ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّى وَقِيَارُ بِهَا لَغَرِيبُ

وخرج ذلك على التقديم والتأخير ، أو حذف الخبر من الأول كقوله :

٢٧٥ - خَلِيلِيَّ ، هَلْ طِبُّ؟ فَإِنِّى وَأَنَا تَمَّا - وَإِن لَّمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - دَفِنَانِ

ويتعين الأول فى قوله * فَإِنِّى وَقِيَارُ بِهَا لَغَرِيبُ * لأجل اللام فى الخبر ، والثانى فى « وَمَلَائِكَتَهُ » لأجل الواو فى « يُصَلُّونَ » إلا أن قدرت للتعظيم ، مثلها فى « رَبِّ أَزْجِمُونَ » ووافق الفراء الكسائى فيما خفى فيه إعراب المعطوف عليه ، نحو « إِنَّكَ وَزِيدٌ ذَاهِبَانِ » ، وإن هَذَا وعمرُو عالمان ؛ تمسكا ببعض ما سبق ، قال سيبويه : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ؛ وإنك وزيد ذاهبان .

(وَأَلْحَقْتَ بِإِنِّ) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لَكِنَّ) باتفاق ، كقوله :

٢٧٦ - وَمَا قَصَّرْتُ بِنِىِّ التَّسَامَى خُشُولَةً وَلَكِنَّ عَمَّى الطَّيِّبِ الْأَصْلِ وَأَنْفَالُ

(وَأَنَّ) المفتوحة على الصحيح ؛ إذا كان موضعها موضع الجملة : بأن تقدمها علم أو معناه نحو « وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحُجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » (مِنْ دُونِ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لا يجوز للمعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب : تقدم المعطوف ، أو تأخر ؛ لزوال معنى الابتداء معها ، وأجاز الفراء الرفع معها أيضا ، متقدما ومتأخرا بشرطه السابق ، وهو خفاء الإعراب .

(وَخُفِّفَتْ إِنِّ) المكسورة (فَقَلَّ الْعَمَلُ) وكثر الإهمال ؛ لزوال اختصاصها حينئذٍ ، نحو « وَإِن كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » وجاز إعمالها استصحابا للأصل ،

نحو : « وَإِنْ كَلَّا أَمَّا كَيُوقَّتِيَهُمْ » (وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذْ مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها وبين « إِنْ » النافية ، ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال ؛ لعدم اللبس .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء ، وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ مُؤْمِنًا » فعلى الأول يجب كسر إِنْ ، وعلى الثاني يجب فتحها .
(وَرَبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا) أى : عن اللام (إِنْ بَدَأَ) أى : ظهر (مَا نَاطِقٌ) أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا (عَلَى قَرِينَةٍ : إما لفظية ، كقوله :

٢٧٧ — إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَعِيرَةٍ * [وَإِنْ هُوَ لَمْ يَغْدِمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ]
أو معنوية ، كقوله :

٢٧٨ — أَنَا ابْنُ أَبَاوِ الْعَظِيمِ بْنِ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

(وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا) للابتداء ، وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلَا * تُنْفِيهِ) أى : لا تجده (غَالِبًا إِنْ ذِي) الخففة من الثقيلة (مُوصَلًا) ؛ وإن كان ناسخًا وجدته مُوصَلًا بها كثيرا ، نحو « وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَرْزُقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » « وَإِنْ تَنْظُنُّكَ لِمَنِ الْكَافِرِينَ » وأكثر منه كونه ماضيا ، نحو « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ » « إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ » « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومن النادر قوله :

٢٧٩ — شَأْنٌ بِمِثْلِكَ إِنْ قَعَلْتَ لَمُسْلِمًا * [حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ]

ولا يقاس عليه نحو : إِنْ قَامَ لَنَا ، وَإِنْ قَعَدَ لِرَزِيدٍ ، خلافا للأخفش والكوفيين ، وأندر منه كونه لا ناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إِنْ يَرِيْنُكَ لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ كَلِمَةٍ .

(وَأِنْ تُخَفَّفَ أَنْ) المفتوحة (فَأَنْتُمْهَا) الذى هو ضمير الشأن (اسْتَكْنُ) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا، ونوى وجوده، لا أنها تحمَلتَه؛ لأنها حرف، وأيضاً فهو ضمير نصب، وضائر النصب لا تَسْتَكْنُ، وأما بُرُوزُ اسمها وهو غير ضمير الشأن فى قوله:

٢٨٠ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَجَحَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

وقوله:

٢٨١ - بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فضرورة.

(وَتَلَبَّرَ أَجْمَلُ جُمْلَةٍ مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو «علت أن زيد قائم» فإن : مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و «زيد قائم» جملة فى موضع رفع خبرها. «تنبيه» أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ عَصَّ مقصودا به للماضى أو الأمر، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر، كجِدَّ؛ فلذلك أوترت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفا؛ لتكون بذلك عاملة. كلا عاملة، وما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص، فضعفت بالتخفيف، وبطل عملها؛ بخلاف المفتوحة.

(وَأِنْ يَكُنْ) صدر الجمله الواقعة خبر «أن» المفتوحة المخففة (فَقَلَّا وَلَمْ يَكُنْ) ذلك القيل (دَعَا) وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَّعِماً، فَأَلْأَحْسَنُ (حِينَئِذٍ) (الْفَصْلُ) بين «أن» وبينه (يَقْدُ) نحو «وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا» وقوله:

٢٨٢ - شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خَطَّ مَا هُوَ كَأَنَّ

وَأَنَّكَ تَمَجُّوْا مَا تَشَاءُ وَتُنْثِي

(أَوْ تَفِي) بلا، أولن، أولم، نحو «وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً» «أَيَحْسَبُ

أَنْ لَنْ يَفْقِدَ عَلَيْهِ أَحَدٌ « أَيْحَسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » (أَوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ » وقوله :

٢٨٣ - وَأَعْلَمَ فَعِلِمَ لِلزَّيْدِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا (أَوْ لَوْ) نحو « وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (وَقِيلِيل) في كتب النحاة. (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيرا في لسان العرب ، وأشار بقوله « فالأحسن الفصل » إن أنه قد يزد والحالة هذه بدون فاصل ، كقوله :

٢٨٤ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ وقوله :

٢٨٥ - إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْسَقَهُ إِنْ أُمِنْتَ مِنَ الرَّزَاحِ وَتَجَوَّتَ مِنْ عَرْضِ الْمَنُو نِ مِنَ الْعَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ أَنْ تَهْطِيطِينَ بِلَادِ قَوْ مِ يَرْتَمُونَ مِنَ الطَّلَاحِ أما إذا كانت جملة الخبر اسمية ، أو فعلية فعملها جامد ، أو دعاء ؛ فلا تحتاج إلى فاصل ، كما هو مفهوم الشرط من كلامه ، نحو « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » « وَأَخْلَاصَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا » . (وَحُفِّفَتْ كَانَ أَيْضًا) حملا على أن المفتوحة (فَنَزَى * مَنْصُوبُهَا) وهو ضمير الشأن كثيرا (وَتَأَيَّتَا أَيْضًا رَوَى) وهو غير ضمير الشأن قليلا كمنصوب أن ؛ فن الأول قوله :

٢٨٦ - وَصَدْرِي مُشْرِقِ النَّحْرِ كَانَ نَذْيَاهُ حُقَافٍ وقوله :

٢٨٧ - وَبَوْمًا تَوَافَيْنَا بَوَاجِهِ مُقَسَّمِ كَانَ ظَبْيَةً تَعْمَلُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ على رواية من رفع فيهما ، وعلى رواية النصب هما من الثاني ، وقد عرفت أنه

لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة ، كما في «أن» ، بل يجوز أن يكون جملة كما في البيت الأول ، وأن يكون مفردا كما في الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ إذا كان خبر «كأن» المحققة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل ، كما في البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقدر أولم ، نحو «كأن لم تنف بالأمس» وكقوله :

٢٨٨- لَا يَهْوُ لَكَ أَصْطِلَاءَ لَفَى الْحَرْبِ فَتَحَذُّوْهَا كَأَن قَدْ أَلَمَّا

﴿ خاتمة ﴾ لا يجوز تخفيف «لعل» على اختلاف لغاتها ، وأما «لكن» فتخفف قهمل وجوبا ، نحو «ولكن الله قتلهم» وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياسا ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب ، والله أعلم .

لا التي لنفي الجنس

اعلم أنه إذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التخصيص يستلزم وجود «من» لفظا أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ؛ فوجب للأعند ذلك القصد عمل فيما يليها ، وذلك العمل : إما رفع ، وإما نصب ، وإما جر ؛ فلم يكن جرا لئلا يعتقد أنه بمن اللوية ؛ فإنها في حكم الوجود ؛ لظهورها في بعض الأحيان كقوله :

٢٨٩- فَتَمَّ يَدُودُ النَّاسِ عَنْهَا سَيْفِيهِ وَقَالَ: أَلَا لَأَمِنْ سَيْبِلٍ إِلَى هِنْدٍ

ولم يكن رفعا ؛ لئلا يعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب ؛ ولأن في ذلك إلحاقا للإين لمشابهتها إياها في التوكيد ؛ فإن «لا» لتوكيد النفي ، و«إن» لتوكيد الإثبات ، ولفظ «لا» مساو للفظ «إن» إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن ، فلما ناسبتها حملت عليها في العمل ، وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال :

(عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِلْأَنثَى نَكْرَةً * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو « لا غَلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ »
(أَوْ مُكْرَرَةً) نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » وهو مع المفردة على سبيل الوجوب،
ومع المكررة على سبيل الجواز، كما ستراه .

﴿ تنبيه ﴾ شروط إعمال « لا » العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحاً
وتلويحاً سبعة : أن تكون نافية، وأن يكون منفيهاً الجنس ، وأن يكون نفيه نصاً ،
وأن لا يدخل عليها جازئ، وأن يكون أسما نكرة، وأن يتصل بها ، وأن يكون
خبرها أيضاً نكرة .

فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشذ إعمال الزائدة في قوله :

٢٩٠ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانٍ لَذُنُوبٌ لَهَا إِذَنْ لِلْأَمِّ ذَوُّو أَحْسَابُهَا عَمَرًا

وإن كانت لنفى الوحدة أول نفي الجنس لا على سبيل التخصيص عملت عمل « ليس »
كما مر ، وإن دخل عليها جار خفض النكرة ، نحو « جِثْتُ بِأَزَادٍ ، وَغَضِبْتُ مِنْ
لَأَشْيَاءٍ » وشذ « جِثْتُ بِأَشْيَاءٍ » بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت
ووجب تكرارها ، نحو « لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا أَمْرَأَةٌ »
وأما نحو « قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا » و

٢٩١ - لَا هَيْسَمَ الْأَلَيْلَةَ لِلْمَعْيَى * [وَلَا فَتَى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرٍ]

وقوله :

٢٩٢ - [أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ] * نَكِيدُنْ وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ

فقول . وعَدَمُ التكرار في قوله :

٢٩٣ - أَشَاءَ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِمَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَأْنِي
ضرورة ١ هـ .

واعلم أن اسم « لا » على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف — وهو ما بعده
شيء من تمام معناه ، ويسمى مَطْوُولًا وَمَحْطُولًا ، أى : ممدوداً — ومفرداً — وهو ما سواها

(فَانْصَبْ بِهَا مَضَافًا) نحو «لا صاحبَ برِّ ممقوت» (أَوْ مُضَارِعَةً) أي: مُشَابِهَةً، نحو «لا طالعاً جبالاً ظاهر» (وَبَعْدَ ذَلِكَ) المنصوب (الْخَبَرُ أَذْكَرُ) حال كونك (رَافِعَةً) حتماً؛ وأما الرافع له فقال الشلوبين: لاخلاف في أن «لا» هي الرافعة له عند عدم تركيبها، فإن ركبت مع الاسم المفرد فذهب الأخفش أنها أيضاً هي الرافعة له، وقال في التسهيل: إنه الأصح، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ولم تعمل إلا في الاسم.

(تنبيه) أفهم قوله «وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ أَذْكَرُ» أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر.

(وَرَكِبَ) الاسم (الْمُفْرَدَ) - وهو ما ليس مضافاً، ولا مشبهاً به - مع «لا» تركيب خمسة عشر (فَاتِّحَمًا) له من غير تنوين، وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح، وإنما بنى - والحالة هذه - لتضمنه حرف الجر؛ لأن قولنا «لا رجل في الدار» مبنى على جواب سؤال سائل: محقق، أو مقدّر، سأل فقال: هل من رجل في الدار؟ وكان من الواجب أن يقال: لا من رجل في الدار؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال؛ إلا أنه لما جرى ذكر «من» في السؤال استغنى عنه في الجواب، فحذف، ف قيل: لا رجل في دار؛ فتضمن «من»، فبنى لذلك، وبنى على الحركة إيداناً بعروض البناء، وعلى افتح خلفته، هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كَلَّا حَوْلَ وَلَا) قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وجمع التكسير مثل «لَا غِلْمَانُ لَكَ» أما المثنى والمجموع جمع سلامة المذكور فينيين على ما ينصبان به، وهو الياء، كقوله:

٢٩٤ - تَمَزَّ فَلَا الْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَمًّا وَلَكِنْ لَوُرَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعُ
وقوله:

٢٩٥ - يُخَشِّرُ النَّاسُ لَا يَنْبِيْنَ وَلَا آباءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُنُ
وذهب المبرد إلى أنهما معربان.

وأما جمع السلامة لمؤنث فيننى على ما ينصب به - وهو الكسر - ويجوز أيضاً فتحه ، وأوجه ابن عصفور ، وقال الناطم : الفتح 'أولى' ، وقد روى بالوجهين قوله :

٢٩٦ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

وقوله :

٢٩٧ - لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بَاسِلَةٍ تَقِي الْمُنُونَ لَدَى أُسْتَيْفَاءَ آجَالٍ
(والثاني) وهو المطفوف مع تكرر «لا» - كقوة من «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»
(اجتملاً مرفوعاً) كقوله :

٢٩٨ - [هَذَا وَجَدْتُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ] * لَا أُمِّي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ
(أو منصوباً) كقوله :

٢٩٩ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ * [اتَّسَعَ الْخُرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ]
(أو مرفوعاً) كالأول ، نحو «لَا يَبِيعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ» في قراءة
أبي عمرو وابن كثير .

فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل «لا» مع اسمها ؛ فإن محلها مرفوعٌ بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمطفوف لتأكيد النفي ، أو بالابتداء وليس للأعمال فيه ، أو أن «لا» الثانية عاملة عمل ليس .

وأما النصب فبالعطف على محل اسم «لا» ، وتكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمطفوف ، كما مر .

(وإن رقت أولاً) إما بالابتداء أو على إعمال «لا» عمل ليس فالثاني وهو المطفوف (لأنه تنصيباً) ؛ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوبٍ لفظاً أو محلاً ، وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين إما رفعه ، كقوله :

٣٠٠ - فَأَجَزْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَلَّ

وإما بناؤه على الفتح ، كقوله

٣٠١ - فَلَا تَقَوُّ وَلَا تَأْنِيْمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

فحاصل ما يجوز في نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثاني ، وفتح الأول مع رفع الثاني ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثاني .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أنهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز في المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو « لَا غِلَامَ رَجُلٍ وَلَا أَمْرَأَةً ، وَلَا أَمْرَأَةً ، وَلَا أَمْرَأَةً » .

الثاني : محل جواز الأوجه الثلاثة في المعطوف إذا كان صالحاً لعمل « لا » ؛ فإن لم يكن صالحاً تعين رفعه ، نحو « لَا أَمْرَأَةً فِيهَا وَلَا زَيْدٌ » ، و « لَا غِلَامَ رَجُلٍ فِيهَا وَلَا عَمْرُو » .

(وَمُقَرَّدًا نَعْتًا لِمَبْنِيَّ يَلِي) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة (فَأَفْتَحَ) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول « لا » مثل « خَمْسَةَ عَشَرَ » نحو « لَا رَجُلَ ظَرِيفَ فِيهَا » (أَوْ اِنْصَبَّ) مراعاة لخل اسم « لا » ، نحو « لَا رَجُلَ ظَرِيفًا فِيهَا » (أَوْ اَرْفَعَ تَعْدِيلَ) مراعاة لخل « لا » مع المنعوت ، نحو « لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ فِيهَا » .

(وَعَبَّرَ مَا يَلِي) منعوته (وَعَبَّرَ الْمُقَرَّدَ) - وهو المضاف ، والمشبّه به - (لَا تَنْبِي) لتعذر موجب البناء بالطول (وَانْصَبَّ) نحو « لَا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفًا » و « لَا رَجُلَ صَاحِبَ بَرٍّ فِيهَا » و « لَا رَجُلَ طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرٌ » (أَوْ اَرْفَعَ أَفْصَدَ) نحو « لَا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفٌ » ، و « لَا رَجُلَ صَاحِبَ بَرٍّ فِيهَا » ، و « لَا رَجُلَ طَالِعٌ جَبَلًا ظَاهِرٌ » ؛ وكذا يتمتع البناء ، ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو « لَا غِلَامَ سَقَرٍ مَاهِرًا - أَوْ مَاهِرٌ - فِيهَا » وقد يتناوله قوله « وَعَبَّرَ الْمُقَرَّدَ » .

(وَالْعُظْفُ إِنَّمَا تَتَكْرَّرُ «لَا») معه (أُخْكِمًا * لَهُ بِمَا لِنَعْتِ ذِي الْفَعْلِ
أَنْتَمَيَّ) من جواز النصب والرفع دون البناء ، كقوله :

٣٠٢ — فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ [إِذَا هُوَ بِالْبَحْدِ أُرْتَدَى وَتَأَزَّرَا]

بنصب ابن ، ويجوز رفعه ، ويمتنع بناؤه على الفتح ، وأما ما حكاه الأخفش من نحو
«لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ» بالفتح ؛ فشاذ ، وما ذكره في معطوف يصلح لعمل «لَا» ؛
فإن لم يصلح تعين رفعه ، نحو «لَا رَجُلٌ وَهِنْدٌ فِيهَا»

(تنبيه) حكم البديل الصالح لعمل «لَا» حُكْمُ النعتِ للفصولِ ، نحو «لَا أَحَدٌ
رَجُلًا وَأَمْرَأَةً فِيهَا» ، و «لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةً فِيهَا» ؛ فإن لم يصلح له تعين الرفع ،
نحو «لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا» .

(وَأَعْلَى لَا) هذه (مع هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ) من الأحكام (دُونَ الْاسْتِفْهَامِ)
على ما سبق بيانه .

وأكثر ما يكون ذلك إذا قُصِدَ بالاستفهام معها التوبيخُ والإنكارُ ، كقوله :

٣٠٣ — أَلَا طِعَانٌ أَلَا فَرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ

وقوله :

٣٠٤ — أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذَنْتَ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ

ويقول ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفي ، حتى توهم السلو بين أنه غير واقع ،
كقوله :

٣٠٥ — أَلَا أَضْطَبَارٌ لِسَلَمَى أَمْ لَهَا جِلْدٌ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَأَقَاهُ أُمْنَالِي

أما إذا قصد بالاستفهام التمني - وهو كثير - كقوله :

٣٠٦ — أَلَا عُمْرٌ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ قَبْرُ أَبٍ مَا أَثْنَأْتُ يَدَ الْغَفَلَاتِ

فمنذ الخليل وسيبويه أن «أَلَا» هذه بمنزلة «أَتَمَنَّى» فلا خبر لها ، وبمنزلة
«لَيْتَ» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما الماساني

وللبرد ، ولا حجة لهما في البيت ؛ إذ لا يتمين كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً أو صفة ، و « رُجُوعُهُ » فاعلاً ، بل يجوز كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً مقدماً ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هناك .

(تنبيه) تأتي « أَلَا » مجرد التنبيه ، وهي الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ » « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛ وَلَلْعَرَضُ لِلتَّخْفِيفِ ؛ فتختص بالفعلية ، نحو « أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ » « أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » وقوله :

٣٠٧ - أَلَا رَجُلًا جَزَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَمَّدٍ لَمْ تَبَيَّنْ
وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفي الأخيرتين خلاف ، وكلامه في الكافية يُشعر بالتركيب .

(وَشَاعَ فِي ذَا أَلْبَابٍ اِسْتِطَاعُ الْخَبَرِ) جوازا عند الحجازيين ، ولزوما عند التميميين والطيالبيين (إِذَا الْمُرَادُ مَعَ مَقْطُوعِهِ ظَهَرَ) بقرينة ، نحو « وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا فَلَافَتَ » « قَالُوا لَا ضَيْرَ » ؛ فَإِنْ خَفِيَ الْمُرَادُ وَجِبَ ذِكْرُهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، ولا فرق بين الظرف وغيره ، قال حاتم ^(١) :

٣٠٨ - وَرَدَّ جَزَائِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ
(تنبيه) نَدَّرَ فِي هَذَا الْبَابِ حَذْفُ الْأَسْمِ وَإِبْقَاءُ الْخَبَرِ ؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : لَا عَلَيْكَ ، يُرِيدُونَ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ .

(خاتمة) إذا اتصل بلا خبرٍ ، أو نعت ، أو حال ؛ وجب تكرارها ، نحو « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ » « تَوَقَّدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٌ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ » وجاء زَيْدٌ لَا خَائِفًا وَلَا أَسِيفًا ؛ وأما قوله :

٣٠٩ - وَأَنْتَ أَمْرُوْنَا خَلَقْتَ لَعْنِرُنَا حَيَاتُكَ لَا تَنْفَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِيعُ
(١) الصواب أنه لرجل من بني النبيت بن قاصد ، في قصة ذكرها في شرحنا المطول

وقوله :

٣١٠- بَكَتْ جَزَعًا وَأُسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذْنَتْ رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وقوله :

٣١١- قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِمُعْصِيَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخِلْدَانِ وَالْمَكْرِ

فضرورة ، والله أعلم .

ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل - بعد استيفاء فاعلها - على المبتدأ والخبر؛ فنصبهما مفعولين ، وهي على نوعين : أفعال قلوب ، سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (انصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءِي أَبْتَدَأَ) يعنى المبتدأ والخبر (أغنى) بفعل القلب (رأى) بمعنى علم ، وهو الكثير ، كقوله :

٣١٢- رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

وبمعنى ظن وهو قليل ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : « لَأَنْتُمْ بِرَوْثِهِ بَعِيدٌ وَزَرَاهُ قَرِيبٌ » أى : يظنونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية ، أو من الرأى ، أو بمعنى أصاب رِثَتَهُ ؛ تعدت إلى واحد ، وأما الحلية فستأتى ، و (خَالَ) بمعنى ظن ، كقوله :

٣١٣- إِخَالَكَ إِنْ لَمْ تَنْفُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى

يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

وبمعنى علم ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٤- دَعَانِي الْفَوَاحِشُ عَمَّهْنَ ، وَخِلْتَنِي لِي أَسْمَ فَلَا أَدْعِي بِهِ وَهوَ أَوَّلُ

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلم فعلى لازمة ؛ و (عَلِمْتُ) بمعنى تيقنت ،

كقوله :

٣١٥- عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ لِلْعُرُوفِ ، فَأَنْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاحِفَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ

وقوله :

٣١٦ - عَلِمْتُكَ مَنْنَا ؛ فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَلَمَانَ غَرَّانَ عَارِيَا
وبمعنى ظننت ، وهو قليل ، نحو « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » فإن كانت من
قولهم « عَلِمَ الرجل » إذا انشَقَّتْ شَفَتُهُ العليا فهو أعلم ؛ فهي لازمة ؛ وأما التي بمعنى
عرف فستأني . و (وَجَدَا) بمعنى علم ، نحو « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومصدرها
الوجود ؛ فإن كانت بمعنى أصاب تَعَدَّتْ إلى واحد ، ومصدرها الْوُجْدَان ، وإن كانت
بمعنى استغنى أو حَزَنَ أو حَقَّدَ فهي لازمة ؛ و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان ، كقوله :

٣١٧ - ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَطَى الْحَرْبِ صَانِيَا
فَمَرَدَّتْ فِيْمِنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرَّدَا

وبمعنى اليقين ، وهو قليل ، نحو « يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ » وأما التي بمعنى
أَتَمَّهُمْ فستأني ؛ و (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت ، كقوله تعالى : « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ
مِنَ التَّقْصِفِ » وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ » وبمعنى تَيَقَّنْتُ ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٨ - سَيَبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا ، إِذَا مَا أَلْمَرَهُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

وفي مضارعها لِفَتَانٍ : فتح السين ، وهو القياس ، وكسرها ، وهو الأكثر في
الاستعمال ، ومصدرها الْحِسْبَانُ - بكسر الحاء - وَالْحَسْبَةُ وَالْحَسْبِيَّةُ ، فإن كانت بمعنى
صار أَحْسَبَ - أى : ذا شُقْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ وَبَيَاضٍ كَالْبَرَصِ - فهي لازمة (وَزَعَتْ
مَعَ عَدُوٍّ) بمعنى الرُّجْحَان ؛ فالأول كقوله :

٣١٩ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْبِيَا

ومصدرها الزَّعْمُ . قال السيرافي : هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا ، وقال الجرجاني :
هو قول مع علم ، وقال ابن الأنباري : إنه يستعمل في القول من غير صحة . ويقوى هذا
قولهم : زَعَمَ مَطِيَّةُ الْكَذِبِ ، أى : هذه اللفظة مَرَكَبُ الكذب .

فإن كانت بمعنى تَكْفَّلَ أو رَأَسَ تعدت لواحد : تارة بنفسها ، وتارة بالحرف ، وإن كانت بمعنى تَمِنَ أو هَزَلَ فهي لازمة .

(تنبيه) الأكثر تمدى زَعَمَ إلى « أَنْ » وصلتها ، نحو « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا » وقوله :

٣٢٠ — وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

والثاني كقوله :

٣٢١ — فَلَا تَعْدُدِ اللَّوْثِيَّ شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا لِلَّوْثِيَّ شَرِيكَكَ فِي الْمُدْمِ

فإن كانت بمعنى حَسَبَ تعدت لواحد . و (حَجَّأَ) بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٢ — قَدْ كُنْتُ أُحْجِئُ أَبَا عَمْرٍو وَأَخَانِقَةً حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٍ

فإن كانت بمعنى غلب في الحاجة ، أو قَصَدَ ، أو رَدَّ ؛ تعدت إلى واحد ، وإن

كانت بمعنى أقام أو تَحَلَّى فهي لازمة . و (دَرَى) بمعنى علم ، كقوله :

٣٢٣ — دَرَيْتُ الْوَلِيَّ فِي الْعَهْدِ يَاعْرُو فَاغْتَبِطَ فَإِنْ أَغْتَبِطًا بِالْأَوْفَاءِ حَمِيدٌ

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : دَرَيْتُ بِكَذَا ؛ فإن دخلت عليه

همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء ، نحو « قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ

عَلَيْكُمْ وَلَا أُدْرَاكُمْ بِهِ » وتكون بمعنى خَتَلَ — أى خَدَعَ — فتعدى لواحد ،

نحو دَرَيْتُ الصَّيْدَ ، أى : خَتَلْتُهُ (وَجَعَلَ الْأَذَّ كَأَعْتَقَدَ) في المعنى ، نحو « وَجَعَلُوا

لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا » ؛ فإن كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت

إلى واحد ، نحو « وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ » وتقول : جعلت للعامل كذا ، والتي بمعنى

أنشأ قد مضى الكلام عليها في بابها . وأما التي بمعنى صَيَّرَ فستأتى (وَهَبَ) بلفظ الأمر

بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٤ — قُلْتُ : أَجِزْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

أى : اعتقدنى ، و (تَعَلَّمَ) بمعنى اعلم ، كقوله :

٣٢٥ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

والكثير المشهور استعمالها في « أَنْ » وصلتها، كقوله :

٣٢٦ - قُلْتُ : تَعَلَّمَ أَنْ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّمُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

وقوله :

٣٢٧ - تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنْكَ مُذْرِكِي وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَلَاخِذٍ بِالْيَدِ

وفي حديث الدَّجَالِ « تَعَلَّمُوا أَنْ رَبِّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ » أَيْ : اَعْلَمُوا .

فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد .

فقد بان لك أَنَّ أفعال القلوب للذكورة على أربعة أنواع :

الأول : ما يفيد في الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وَجَدَ ، وَتَعَلَّمَ ، وَدَرَى .

الثاني : ما يفيد فيه رُجْحَانًا ، وهو خمسة : جَعَلَ ، وَحَجَا ، وَعَدَّ ، وَزَعَمَ ، وَهَبَ

الثالث : ما يرد للأمرين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رَأَى ، وَعَلِمَ .

الرابع : ما يرد لها والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظَنَّ ، وَخَالَ ،

وَحَسِبَ .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « أَغْنَى رَأَى - إِلَى آخِرِهِ » إيدانا بأن أفعال القلوب ليست كلها

تنصب مفعولين ؛ إذ منها مالا ينصب إلا مفعولا واحداً ، نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، ومنها لازم

نحو جَبَنَ وَحَزَنَ .

وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهي أفعال التَّضْيِيرِ (وَالَّتِي كَصَبَّرَا)

من الأفعال في الدلالة على التحويل ، نحو جَعَلَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَوَهَبَ ، وَتَرَكَ ،

وَرَدَّ (أَيْضاً بِهَا انْصَبَ) بعد أن تستوفى فاعلها (مُبْتَدَأً وَخَبَرًا) نحو :

٣٢٨ - [وَلَمِيتَ بِهِمْ طَائِرٌ أَبَا بَيْلٍ] * فَصَبَّرُوا مِثْلَ كَمْصَفٍ مَا كُونُ

ونحو « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً » ، ونحو « وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا » وكقوله :

٣٢٩ - تَخَذْتُ غُرَارَ إِبْرَاهِيمَ دَلِيلًا [وَفَرُوا فِي الْحِجَازِ لِيُفْجِرُونِي]

وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، ونحو « وَتَرَ كُنَّا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ » ، وقوله :

٣٣٠ - وَرَبَيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَ كُنْهُ أَحَا الْقَوْمِ وَأَشْفَنِي عَنِ اللَّسْعِ شَارِبُهُ

ونحو « لَوْ يَرُدُّوْكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِكُمْ كُفَّارًا » وقوله :

٣٣١ - فَرَدَّ شُعُورُهُنَّ الشُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودًا

(وَخَصَّ بِالْتَّمْلِيْقِ) ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً (وَالْإِلْفَاءُ) وهو إبطاله لفظاً ومحلاً ، (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب ، وهو أَحَدَ عَشَرَ فعلاً ، وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول ؛ لأن مُتَنَاوَلَهَا في الحقيقة ليس هو الأشخاص ، وإنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين فهي ضعيفة العمل ؛ بخلاف أفعال التصيير ، وإنما لم يدخل التمليق والإلفاء هَبْ وتَعَلَّمَ - وإن كانا قليبين - لضعف شبههما بأفعال القلوب ، من حيث لزوم صيغة الأمر ، كما أشار إليه بقوله : (وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أَرَمَّا ، كَذَا تَعَلَّمَ) أَرَمَّا : ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هَبْ نائب عن الفاعل ، والألف للإطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو هَبْ .

(وَلَقَبَرِ الْمَاضِ) وهو : المضارع ، والأمر ، وأسم الفاعل ، وأسم المفعول ، والمصدر (مِنْ سِوَاهُمَا) أى : سوى هَبْ تَعَلَّمَ ، من أفعال الباب (أَجَدَلْ كُلَّ مَالِهِ) أى : للماضى (زُكِّنَ) أى : علم ، من الأحكام ، من نَصَبِ مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وبهذا ظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وأنا ظانُّ زَيْدًا قَائِمًا ، ومررتُ برجل مَظْنُونٍ أبوه قَائِمٌ ، وأعجبني ظَنُّكَ زَيْدًا قَائِمًا » ومن جواز الإلفاء فى القلبي وتعليقه على ما ستره .

(وَجَوَزَ الْإِلْفَاءُ لَافٍ) حال (الْإِبْتِدَاءُ) بالفعل ، بل فى حال توسطه أو تأخره ، وَصَدَقَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ صُورٍ :

الأولى : أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء ، كقوله :
 ٣٣٢ - شَجَاكَ أَظُنُّ رَنْعُ الظَّاعِنِينَ [فَلَمْ تَغْبَأْ بِعَدْلٍ الْعَازِلِينَ]
 يروى برفع « رَنْع » على أنه فاعل شجاك : أى أحرزتك ، وأظن : لنعو ، وبنصبه
 على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك : للمفعول الثانى مقدم .

الثانية : أن يتأخر عنهما ، والإلغاء حينئذ أرجح ، كقوله :
 ٣٣٣ - آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يَرْهَبُكُمْ مِنَ الظُّلُمِ وَالْخُرُوبِ أَضْطَرَامُ
 الثالثة : أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به ، بل يتقدم عليه شئ ، نحو : متى ظننت
 زيدا قائما ، والإعمال حينئذ أرجح ، وقيل : واجب .

ولا يجوز إلغاء المتقدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش (وأَنُو ضَمِيرَ الشَّانِ) ؛ ليكون
 هو للمفعول الأول ، والجزآن جملة فى موضع للمفعول الثانى ، (أُو) (لَاَمُ أَبْتَدَا)
 لتسكون المسألة من باب التعليق (فى مَوْهَمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ) كقوله :
 ٣٣٤ - أَرْجُوْا مَلَأْنِ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ
 وقوله :

٣٣٥ - كَذَلِكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْطَةِ الْأَدَبُ
 فعلى الأول التقدير : إخاله ، ورأيت : أى الشان ، وعلى الثانى للملاك ، وَلَدَيْنَا ،
 فالفعل عامل على التقديرين .

نعم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الإلغاء ؛ لتقدم « ما » فى الأول و « إني »
 فى الثانى على الفعل ، لكن الأرجح خلافه ، كما عرفت ؛ فالحمل على ما سبق أولى .
 (وَالْتَزِيمُ التَّعْلِيلِ) عن العمل فى اللفظ ، إذا وقع الفعل قبل شئ له الصدر ، كما
 إذا وقع (قَبْلَ نَفْيِ مَا) النافية ، نحو « لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ » (وَإِنْ ،
 وَلَا) النافيتين فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر ، نحو « عَلِمْتُ وَاللَّهِ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ
 إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَعَلِمْتُ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ

ولا عمرو . و (لَمْ أُبْتَدَأْ أَوْ) لَمْ جَوَابِ (قَسَمَ كَذَا) نحو « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ » وكقوله :

٣٣٦ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتِيَن مَنِيَّتِي إِنَّ لَلنَّايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامَهَا

(وَالْأَشْتِفَاهُم ذَا) الحسك (لَهُ أُنْحَسَمَ) سواء كان بالحرف ، نحو « وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تَوَعَّدُونَ » أَمْ بِالْأَسْمِ ، سواء كان الاسم مبتدأ نحو « لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى » و « لِنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا » أَمْ خَبَرًا نحو « عَلِمْتُ مَتَى السَّفَرُ » أَمْ مضافًا إليه للبتدأ نحو « عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ » أَمْ فَضْلًا ، نحو « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » فَأَيُّ : نصب على المصدر بما بعده : أى ينقلبون منقلبًا أى أَقْطَابٍ ، وليس منصوبًا بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف - نحو علمت زَيْدًا مَنْ هُوَ - جاز نصبه ، وهو الأجود ؛ لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضًا رفعه ؛ لأنه المستفهم عنه في المعنى ، وهذا شبيه بقولهم : إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ ، فأحدًا هذا لا يستعمل إلا بعد نفي ، وهنا قد وقع قبل النفي ؛ لأنه والضمير في « لَا يَقُولُ » شيء واحد في المعنى .

الثاني : من المعلقَاتِ أيضًا لَمَل ، نحو « وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ » ذكر ذلك أبو علي في التذكرة ، و « لَوْ » الشرطية ؛ كقوله :

٣٣٧ - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ لَمَالٍ كَانَ لَهُ وَفُرُ

وإنَّ التي في خبرها اللام ، نحو « علمتُ إِنْ زَيْدًا لَقَاتَمَ » ذكر ذلك جماعة من المغاربة . والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إِنَّ ، إلا أَنَّ ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز « علمتُ إِنْ زَيْدًا قَاتَمَ » بالكسر مع عدم اللام ، وأنَّ ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلقُ إِنَّ .

الثالث : قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز ، والتعليق سبيله الوجوب ، وأن اللغز لا عمل له البتة ، والملق عامل في المحل ، حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

٣٣٨ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ
وَلَا مُوجِمَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ
يروى بنصب «مُوجِمَاتِ» بالكسرة عطفًا على محل قوله « مَا الْبُكْيُ » .

ووجه تسميته تعليقاً أن العامل مُلغى في اللفظ عاملٌ في المحل ؛ فهو عامل لا عامل ، فسمى معلّقاً ، أخذاً من المرأة المعلقة التي لا [هي] مَرْوَجَةٌ وَلَا مُطْلَقَةٌ ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في [وضع] هذا اللقب لهذا المعنى .

الرابع : قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها نحو « فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْوَاجُ طَاعِمًا » « فَسَبِّحْهُ وَابْصُرُونَ بِأَيْسَرُ الْفِتُونِ » « أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ » « يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الَّذِينَ » « وَيَسْتَنْبِشُونَكَ أَهَقَّ هُوَ » ؛ ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هُمُنَا
(لِيَعْلَمَ عِرْقَانِ وَظَنُّهُمَ تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَةً)

نحو « وَأَلْفُ أُخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا » أى : لا تعرفون ، وتقول « سُرِقَ مَالِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا » أى اتهمته ، واسم المفعول منه مَظْنُونٌ وَظَنِينَ ، قال الله تعالى : « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ » : أى بمتهم .

وقد نبّهت على استعمال بقية أفعال القلوب في غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت ؛ وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنها الأصل ؛ إذ غيرها لا ينصب للمفعولين إلا إذا كان بمعناها ، وأيضاً ففيها عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالباً ، بخلافها .

(وَلَرَأَى) التي مصدرها (الرؤيا) وهي الحلمية (أُنْمِر) أى : انصب (مَا لَمَلَا *
 طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أُنْتَمَى) أى : اُنْتَسَبَ ، « ما » : موصول صلته « اُنْتَمَى »
 فى موضع نصب مفعول لأُنْمِر ، و « طَالِبَ » حال من عِلِمَ ، و « لرأى » متعلق بأُنْمِر ،
 و « لملما » متعلق بانتَمَى ، وكذلك « من قبل » . والتقدير : انصب لرأى التي مصدرها
 الرؤيا الذى انتسب لعل متعدياً إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث
 الإدراك بالحس الباطن ، قال الشاعر :

٣٣٩ — أَبُو حَنْشٍ يُوْرِقُنِي وَطَلَقَ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةٌ أَنَا لَا
 أَرَاهُمْ رُقُقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلَ أُنْخَزَلَا
 إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يَذَرِكْ بِلَا لَا

فهم من « أراهم » مفعول أول ، و « رُقُقَتِي » مفعول ثان .

وإنما قيد بقوله : « طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ » ؛ لئلا يعتقد أنه أحال على
 عِلِمَ العرفانية .

فإن قلت : ليس فى قوله « الرؤيا » نصٌّ على المراد ؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدرًا
 لرأى مطلقاً حلمية كانت أو يقظية .

قلت : الغالبُ والشهور كونها مصدرًا للحلمية .

(وَلَا يُجِزُّ هُنَا) فى هذا الباب (بِلَا دَلِيلٍ * سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ)
 ويسمى اقتصاراً ؛ أما الثانى فىالإجماع ، وفى الأول — وهو حذفهما معاً اقتصاراً —
 خلاف ؛ فمن سيبويه والأخفش النعْ مطلقاً ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن
 الأكثرين الجواز مطلقاً ، تمسكاً بنحو « أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْقَيْبِ فَهُوَ يَرَى » أى : يعلم
 « وَظَنَنْتُمْ ظَنَّنَا السَّوَاءَ » وقولهم : مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ ؛ وعن الأعلام الجواز فى أفعال الظن
 دون أفعال العلم .

أما حذفهما للدليل - ويسمى اختصاراً - فجازز إجماعاً ، نحو « أَيْنَ شُرَكَائِ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ » ، وقوله :

٣٤٠ - بَأَىٰ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةٍ سَنَفِ تَرَىٰ جَهَنَّمَ عَارًا عَلَىٰ وَتَحْسِبُ
في حذف أحدهما اختصاراً خلاف ؛ فنعمة ابن مَلَكُون ، وأجازة الجمهور .

من ذلك - والحذوفُ الأولُ - قوله تعالى : « وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ » في قراءة (يحسبن) بالياء آخر الحروف ، أى : ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً .

ومنه - والحذوفُ الثانى - قوله :

٣٤١ - وَلَقَدْ نَزَّلْتَ فَلَا تَطْلِي غَيْرَهُ مَنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْحَبِّ الْمُسْكَرِ .
أى : فلا تظنى غيره واقعاً منى .

(وَكَتَفُنْ) عملاً ومعنى (أَجْعَلْ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع « قال » للبدوء بقاء الخطاب ؛ فانصب به مفعولين (إِنْ وَلِيَ مُسْتَقَرَّمًا بِهِ) من حرف أو اسم (وَلَمْ يَنْفَصِلْ) عنه (يَغْيِرُ ظَرْفٍ أَوْ كَطَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلٍ) أى : مَمْعُولٍ (وَإِنْ يَبْغِضِ ذِي) للذكورات (فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ) ؛ فمن ذلك حيث لأفضل قوله :

٣٤٢ - عَلَامَ تَقُولُ الرَّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا انْخَلِيلُ كَرَّتِ
وقوله :

٣٤٣ - مَتَى تَقُولُ الْقَائِصَ الرِّوَايَا يَذْنِينَ أَمْ قَائِمٍ وَقَائِمَا
ومنه مع الفصل بالظرف قوله :

٣٤٤ - أَبْتَدُ بَعْدَ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً تَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَوِماً
ومنه مع الفصل بالمعمول قوله :

٣٤٥ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا بِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

فإن فُيِدَ شرط من هذه الأربعة تعين رفعُ الجزئين على الحكاية ، نحو « قال زيد عمرو مُنْطَلِق ، ويقول زيد عمرو مُنْطَلِق ، وأنت تقول زيد مُنْطَلِق ، وأنت تقول زيد مُنْطَلِق » .

﴿ تنبيه ﴾ زاد السَّهْلِيَّ شرطاً آخر ، وهو ألاَّ يتعدى باللام ، نحو « أَتَقُولُ لزيد عمرو مُنْطَلِق » وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً ، وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال . هذا كله في غير لغة سُلَيْم .

(وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَقَوْلِ مُطْلَقاً) أى : ولو مع فقد الشروط المذكورة (عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقاً) وقوله :

٣٤٦ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَمَعَزُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيْنَا

﴿ تنبيه ﴾ على هذه اللغة تفتح أن بعد « قُلْتُ » وشبهه ، ومنه قوله :

٣٤٧ - إِذَا قُلْتُ أَنَّى آتَيْبُ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَصَفْتُ بِهَا عَنْهُ الرِّبِّيَّةَ بِالْهَجَرِ

﴿ خاتمة ﴾ قد عرفت أن القول إنما ينصب للمفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد في معنى الجملة ، نحو قُلْتُ شِعْرًا ، وخطبة ، وحديثاً ؛ ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو « يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ » أى : يُطْلَقُ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم ، خلافاً لمن منع هذا النوع . ومن أجاز به ابن خروف والزحشرى . وإما جملة فتحكى به ، فتكون في موضع مفعوله ، والله أعلم .

أَعْلَمَ وَأَرَى

(إِلَى ثَلَاثَةٍ) من المفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) الْمُتَعَدِّيَيْنِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ (عَدَوْا إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل ، و (صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا) ؛ لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلاً قبل ؛ فيصير متعدياً إن كان لازماً ،

نحو « جَلَسَ زَيْدٌ » ، وَأَجَلَسْتُ زَيْدًا « ويزاد مفعولا إن كان متعديا ، نحو « لَيْسَ زَيْدٌ جُبَّةً » ، وَالْبَيْتُ زَيْدًا جُبَّةً » ، وَرَأَيْتُ الْحَقَّ غَالِبًا » ، وَأَرَانِي اللَّهُ الْحَقَّ غَالِبًا » ، وَعَلِمْتُ الصَّدَقَ نَافِعًا » ، وَأَعْلَمَنِي اللَّهُ الصَّدَقَ نَافِعًا »

(وَمَا) حَقَّقَ (لِمَفْعُولِي عِلْمْتُ) ورأيت من الأحكام (مُطْلَقًا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضًا حَقَّقًا) ؛ فيجوز حذفهما مما اختصارا إجماعا ، وفي حذف أحدهما اختصارا ماسبق ، ويمتنع حذف أحدهما اختصارا إجماعا ، وفي حذفهما مما اختصارا الخلف السابق ، ويجوز إلقاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو « عَمَرُوا أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا » ومنه « الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، وقوله :

٣٤٨ - وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَامِمٍ وَأَرَأْفُ مُشْتَكِيٍّ وَأَتَمِّحُ وَاهِبٍ

وكذلك يُعَلِّقُ الفعل عنهما ، نحو « أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُو قَائِمًا » ، وَأَرَيْتُ خَالِدًا لَبَكْرًا مُنْطَلِقًا » ؛ وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ، ولا إلغاؤه ، ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا .

(وَإِنْ تَمَدَّيَا) أى : رأى وعلم (لِوَاحِدٍ بِلا هَمْزٍ) بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فَلَا تَنْسِيَنَّ بِهِ) أى : بالهمز (تَوْصِلًا) ؛ لما عرفت ، فقول : أَرَيْتُ زَيْدًا الْمَلالَ ، وَأَعْلَمْتُهُ الْخَيْرَ ..

(وَالثَّانِ مِنْهُمَا) أى : من هذين المفعولين (كَثَرَانِي أَتْنِي) مفعولان (كَسَا) وبأيه من كل فصل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما للابتداء والخبر ، نحو : كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً » ، وَأَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا (فَهُوَ) أى الثانى من هذين المفعولين (بِهِ) أى : بالثانى من مفعولى باب كسا (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْنِ) أى : ذو اقتداء ؛ فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاقتصار عليه ، وعلى الأول ، ويمتنع الإلقاء .

نعم يستثنى من إطلاقه التعليل ؛ فَإِنَّ « أَعْلَمَ وَأَرَى » هذين يُعَلِّقان عن الثانى ؛ لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية فى ذلك ، ومن تعليق أرى

عن الثاني قوله تعالى : « رَبُّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّجُ اللَّوْثَى » .

(وَكَأَرَى السَّابِقِ) للتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَأًا)
(أَخْبَرًا) و (حَدَّثَ) و (أَنْبَأَ) ، و (كَذَلِكَ خَيْرًا) لتضمنها معناه ، كقوله :

٣٤٩- مُبَيَّنَتْ زُرْعَةُ وَالسَّفَاهَةُ كَانِيَهُمَا يُهْدَى إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

وكقوله :

٣٥٠- وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أُخْبِرْتَنِي دَفْعًا وَغَابَ بِفُكِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُوذَنِي

وكقوله :

٣٥١- أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَنَ حُدَّتْهُمْ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

وكقوله :

٣٥٢- وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَنْبُلْهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وكقوله :

٣٥٣- وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْقَتِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهَا أَعُوذَهَا

﴿ تنبيه ﴾ دخول همزة النقل وصَوَّغُ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ
عنهما ؛ فدخلوا همزة النقل وصَوَّغُ الفعل يجعله متعديا إلى مفعول لم يكن متعديا إليه بدونها ،
وصَوَّغُ للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا إليه قبل الصَوَّغُ ؛ فالذي لا يتعدى
إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، وللتعدى إلى ثلاثة إذا صُفِّتَ للمفعول صار
متعديا إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعديا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير مُتَعَدٍّ ؛
فإن كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظنَّ ، وإن كان من باب ظنَّ لحق
بباب كان ، وكالمصوغ للمفعول في ذلك للطاوع ، ١٥

﴿ خاتمة ﴾ أجاز الأخفش أن يعامل غير عِلْمٍ ورأى من أخواتها القلبية الثنائية
معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه : أَظُنُّكَ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا ،
وكذلك أَحَبُّنْتُ ، وَأَخَلْتُ ، وَأَزَعَمْتُ . ومذهبه في ذلك ضعيف ؛ لأن التعدى بالهمزة

فَرَعَ المتعدّي بالتجرد ، وليس في الأفعال متعدّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة . وكان مقتضى هذا ألاّ ينقل علم ورأى إلى ثلاثة ، لسكن وَرَدَ السماعُ بنقلهما قَبْلَ ، ووجب ألاّ يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع . ولو ساغ القياسُ على أعلم وأرى لجاز أن يقال : ألبست زيدا عمرا ثوبا ، وهذا لا يجوز إجماعا . والله أعلم .

الفاعل

(الفاعِلُ) في عُرِفَ النحاة : هو الاسم (الَّذِي) أسند إليه فعلٌ تام أصليّ الصيغة أو مؤول به (كَمَرُفُوَعِي) الفعل والصفة من قولك : (أتى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى) فكل من زيد والفتى فاعل ؛ لأنه أسند إليه فعل تام أصليّ الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثاني جامد ، و « وَجْهَهُ » فاعل ؛ لأنه أسند إليه مؤول بالفعل المذكور وهو « مُنِيرًا » .

فالذي أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح ، كما مثل ، والمؤول به ، نحو « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا » والتقييد بالفعل يُخْرِجُ المبتدأ ، وبالتام نحو اسم كان ، وبأصليّ الصيغة النائب عن الفاعل ، و « ذِكْرُ » أو مؤول به « لإدخال الفاعل المسند إليه صفة ، كما مثل ، أو مصدر ، أو اسم فعل ، أو ظرف ، أو شبهه .

﴿ تنبيه ﴾ للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض ، وسيذكر الباقي :

الأول : الرفع ، وقد يجرُّ لفظه بإضافة المصدر ، نحو : « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ » أو اسمه ، نحو : « مِنْ قُبُلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوهُ » ، أو بمن أو الباء الزائدين ، نحو « أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ » ، ونحو « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » وقوله :

لَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِيْ بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ -

وَيُقَضَّى حينئذ بالرفع على محله ، حتى يجوز في تابعه الجزء حلاً على اللفظ والرفع حلاً على المحل ، نحو «ما جأني من رجلٍ كريمٍ ، وكريمٌ ، وما جأني من رجلٍ ولا امرأةٍ ، ولا امرأةٌ» ؛ فإن كان المخطوف معرفةً تعين رفعه ، نحو «ما جأني من عبدٍ ولا زيدٌ» لأن شرط جر الفاعل بمن أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه .

الثاني : كونه عمدة ، لا يجوز حذفه ؛ لأن الفعل وفاعله كجزء أي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز السكاني حذفه تمسكاً بنحو قوله :

٣٥٤- فَإِنْ كَانَ لَا بُرْصِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِيًا
وَأَوَّلُهُ الْجُمُورُ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ فَإِنْ كَانَ هُوَ : أَيْ مَانَعْنِ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ .

الثالث : وجوب تأخيرهِ عن رافعه ، فإن وُجِدَ ما ظاهره تَقَدُّمُ الْفَاعِلِ وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون القدم إما مبتدأ كما في نحو زَيْدٌ قَامَ ، وإما فاعلاً محذوف الفعل كما في نحو «وَأِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» ، ويجوز الأمران في نحو «أَبَشَرُ يَهُودُنَا» و«أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ» ، والأرجح الفاعلية ؛ لما سيأتي في باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله :

(وَبَعْدَ فَعْلٍ) أَيْ وَشِبْهِهِ (فَاعِلٌ) «فاعل» : مبتدأ خبره في الظرف قبله :
أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فَإِنْ ظَهَرَ) في اللفظ نحو «قام زيد»
و«الزيدان قاما» (فَهُوَ) ذاك (وَالْأَيُّ) أى : وإلَّا يَظْهَرُ في اللفظ (فَضَمِيرٌ) أى :
هو ضمير (اسْتَتَرَ) نحو قَمَ ، وَزَيْدٌ قَامَ ، وَهَذَا قَامَتْ ؛ لما مر من أن الفعل وفاعله
كجزء أي كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل
مع بقاء فاعليته ، تمسكاً بقول الزبّاء :

٣٥٥- مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْماً وَثِيْدًا أَجْنَدَ لَا يَحْمِلُنْ أَمْ حَدِيدًا

وَأَوَّلُهُ الْبَصَرُ بَوْنُ عَلَى أَنَّ «مَشِيْماً» مَبْتَدَأٌ مُحذوفُ الْخَبَرِ ، وَالتَّقْدِيرُ مَشِيْهَا يَكُونُ

أو يوجد وثيداً ، وقيل : ضرورة ، وقد روى مُثَلَّثًا : الرُّفْعُ على ما ذكرنا ، والنصبُ على المصدر : أى تَمْشَى مَشْيًا ؛ والخفض بدل اشتمال من الجمل .

(وَجَرَدِ الْفِعْلَ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أُشِيدَا * لِأَمْنَيْنِ) كَفَازَ الشَّهِيدَانِ ، وَيَفُوزُ الشَّهِيدَانِ (أَوْ جَمَعَ كَفَازَ الشَّهَدَا) وَيَفُوزُ الشَّهَدَاءُ ، وَفَازَتِ الْهِنْدَاتُ ، وَتَفُوزُ الْهِنْدَاتُ ؛ هذه اللفظة للشهيرة .

(وَقَدْ يُقَالُ) على لفة قليلة (سَعِدَا) الزَّيْدَانِ ، وَبَسَعَدَانِ الزَّيْدَانِ ، (وَسَعِدُوا) الْعَمْرُونَ ، وَبَسَعَدُونَ الْعَمْرُونَ ، وَسَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ، وَبَسَعَدْنَ الْهِنْدَاتُ ؛ ومن ذلك قوله :

٣٥٦ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَجِيمٌ

وقوله :

٣٥٧ - نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَاتٍ عَطَايَاكَ يَا أَبْنَى عَبْدِ الْعَزِيزِ

وقوله :

٣٥٨ - نَصَرُوا قَوْمِي فَأَعْتَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا

وقوله :

٣٥٩ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكَلِّمُهُمْ يَغْدِلُ

وقوله :

٣٦٠ - رَأَيْتُ الْقَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِمَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِأَخْذِهِ النُّوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللفظة بلمة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، أخرجه مالك في الموطأ . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك : إن الواو فيه علامة لإضمار ؛ لأنه حديثٌ مُخْتَصَرٌ رَوَاهُ الْبَزَّازُ مُطَوَّلًا مُجَرَّدًا ؛ فقال : « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ » .

وحكى بعض النحويين أنها لغة طي ، وبعضهم أنها لغة أردشونة .
(وَالْفِعْلُ) على هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف ، بل هو (لِلظَّاهِرِ بِمَدِّ
مُسْنَدُ) . وهذه أحرف دالة على ثنية الفاعل وجمعه ، كما دلت التاء في « قَامَتْ هِنْدٌ »
على تأنيث الفاعل .

ومن النحويين مَنْ يحمل ما ورد من ذلك على أنه خير مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومنهم
من يحمله على إبدال الظاهر من المضمَر ، وكلا الحلين غيرُ ممتنع فيما سُمع من غير أصحاب
هذه اللغة ؛ ولا يجوز خَلُّ جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن
الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يعملون هذه الأحرف
علاماتٍ للثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن من العرب مَنْ يلتزم مع تأخير الاسم
الظاهر الألف في فعل الاثنين ، والواو في فعل جمع للذكر ، والنون في فعل جمع المؤنث
فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً ، وقد لُزمت للدلالة على الثنية والجمع كما لُزمت التاء
للدلالة على التأنيث ؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوبُ الإبدال أو التقديم والتأخير ،
وإما إسناد الفعل مرتين ؛ واللازم باطل اتفاقاً .

(وَبَرَفَعُ الْفَاعِلِ فِعْلٌ أَضْمِرٌ) أى : حذف من اللفظ ؛ إما جوازاً كما إذا
أجيب به أستفهامٌ مُحَقَّقٌ (كَيْتَلُ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ) إذا جعل التقدير : قرأ
زَيْدٌ ، ومنه « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » أى :
خَلَقَهُنَّ اللَّهُ ، أو مقدر ، كقراءة ابن عامر وشعبة « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ
رِجَالٌ » وقراءة ابن كثير « كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ » وقراءة
بعضهم « زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ قَتَلُوا وَلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ » .
وقوله :

٣٦١- لِيُبَكِّ يَزِيدُ ضَارِعٌ مُلْصُومَةٌ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ

ببناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رَفْعٌ بالفاعلية لأفعالٍ محذوفة ، كأنه

قيل : مَنْ يُسَبِّحُ ، وَمَنْ يُوحِي ، وَمَنْ زَيَّنَهُ ، وَمَنْ يَبْكِيهِ ؛ فقيل : يُسَبِّحُ رجالٌ ،
وَيُوحِي أَهْلُهُ ، وزَيَّنَهُ شركاؤهم ، وَيَبْكِيهِ ضارِع .

وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخباراً مبتدآتٍ محذوفة ؛ لاعتضاد التقدير
الأول بما وجَّهه ؛ أما الآية الأولى فلتبوتها فيما يُشبهها ، وهو « وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ » ، وفيما هو على طريقتها ، وهو :
« قَالَ مَنْ يُخْصِي السِّطَّامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُخْصِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » ، « قَالَتْ
مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ » ، وأما البواقى فبالرواية الأخرى ، وهي
رواية البناء للفاعل .

نعم في غير ما ذكر يكون الجمل على الثاني أولى ؛ لأن المبتدأ عين الخبر ؛ فالمحذوف
عين الثابت ؛ فيكون المحذوف كلاً حَذَفَ ، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل .
أو أجيب به نفي ، كقوله :

٣٦٢ - تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
أى : بَلْ عَرَاهُ أَعْظَمُ الْوَجْدِ .
أو استلزمه فعل قلبه ، كقوله :

٣٦٣ - أَشَقَى الْإِبَاهُ عَدُوَاتِ الْوَادِي وَجَهَ — وَفَهُ كُلُّ مُلْكٍ غَادِي
* كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكٍ السَّوَادِ *
أى : سقاها كلُّ أَجَشٍّ .

ولما وجوباً ، كما إذا فُسرَ بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه ،
نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وهَلَّا زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ؛ أى : وإن
استجارك أحد استجارك ، وهَلَّا لَابَسَ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، إلا أنه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل
الظاهر كالبديل من اللفظ بالفعل المضمر ؛ فلا يجمع بينهما .

(وَتَاهُ تَأْنِيثٌ تَلِي الْمَاضِيَ إِذَا كَانَ لَا تَنِي) ؛ لتدل على تأنيث الفاعل ، وكان

حقها ألا تلحقه ؛ لأن معناها في الفاعل ، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على متعًى في الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة ، وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي (كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَدَى) ، والمجازي كَطَلَعَتِ الشَّمْسُ .

(وَإِنَّمَا تَلَزَمُ) هذه التاء من الأفعال (فِعْلَ) فاعل (مُضْمَرٌ * مُتَّصِلٌ) سؤالا عادًة على مؤنث حقيقي : كِهِنْدُ قَامَتْ ، وَالْمُهَنْدَانِ قَامَتَا ، أم مجازي : كَالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، وَالتَّيْنَانِ نَظَرَا (أَوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرِّ) أى : فَرَجٌ ، وهو المؤنث الحقيقي : كَقَامَتْ هِنْدٌ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ ؛ فيمتنع : هند قام ، والمهندان قاما ، والشمسُ طَلَع ، والعينانِ نَظَرَا ، وقام هند ، وقام المهندان ، وقام المهندات .

وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين للموضعين ؛ فلا تلزم في المضمر المنفصل ، نحو « هِنْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنْتِ » ولا في الظاهر المجازي التأنيث ، نحو « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ولا في الجمع غير ما ذكر ، على ما سيأتى بيانه .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يَضْمَفُ إثباتُ التاء مع المضمر المنفصل .

الثاني : تساوى هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع النائية والتائيتين .

(وَفَدٌ يُبَيِّحُ الْفَضْلُ) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث (تَرَكَ التَّاءَ) كما (في *) نحو أُنِى الْفَاضِلِ يَنْتُ الْوَاقِفِ) .

وقوله :

٣٦٤ - لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ أُمَّ سُوهُ [عَلَى بَابِ اسْتِهْيَا صُلْبٌ وَشَامٌ]

وقوله :

٣٦٥ - إِنْ أَمَرْنَا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً

بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَعَفُورُ

والأجود الإثبات .

(وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ إِلَّا فُضَّلًا) على الإثبات (كَازَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)
إذ معناه ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا ، ويجوز « ما زكت » نظراً إلى اللفظ ؛ وخصه
الجمهور بالشعر ، كقوله :

٣٦٦ - مَا بَرِثْتُ مِنْ رَيْبَةٍ وَذَمٌّ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ
وقوله :

٣٦٧ - [طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوبِهَا]
فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ
قال الناظم : والصحيح جوازه في النثر أيضاً وقد قرئ « فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى
إِلَّا مَسَارِكُنْهُمْ » « إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً » .
(وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (بِلَا فَصْلٍ) شذوذاً ؛ حكى
سيبويه « قَالَ فَلَانَةٌ » .

(وَمَعَ * ضَمِيرِ ذِي) التأنيث (الْبَجَازِ) الحذف (فِي شَمْرِ وَقَعَ) أيضاً ،
كقوله :

٣٦٨ - فَإِنَّمَا تَرَيْنِي وَلِي لِمَةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
وقوله :

٣٦٩ - فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
(وَالْتَّاهَ مَعَ تَجْمَعُ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) والسالم من مؤنث كما مر (كَالْتَّاهَ
مَعَ) (الْمُؤَنَّثِ الْمَجَازِيِّ) ، وهو : ما ليس له فرج حقيقي ، مثل (إِخْدَى اللَّيْنِ) أعنى
لَيْنَةً ؛ فكما تقول : سَقَطَتِ اللَّيْنَةُ ، وَسَقَطَ اللَّيْنَةُ ، تقول : قَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ
الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ ، وَقَامَ الْهُنُودُ ، وَقَامَتِ الطَّلَحَاتُ ، وَقَامَ الطَّلَحَاتُ ؛

فائبات التاء لتأوله بالجماعة ، وحذفها لتأوله بالجمع ، وكذا تفعل باسم الجمع كَنِسْوَةٍ ، ومنه « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الدِّبْنَةِ » .

(تنبيه) حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان ، إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبَت التذكير في نحو « قَامَ الزَّيْدُونَ » والتأنيث في نحو « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » .

وخالف الكوفيون ؛ فجوزوا فيهما الوجهين ، ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي ؛ واحتجوا بقوله : « آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ^(١) » . « إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ » ، وقوله :

٣٧٠ - فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَى ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأجيب بأن البنين والبنات لم يَسَلَمَ فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير في « جَاءَكَ » للفصل ، أو لأن الأصل النساء للمؤمنات ، أو لأن أل مُقدِّرة باللاتي ، وهو اسم جمع .

(وَالْحَذَفُ فِي « نِعِمَّ الْفَتَاةُ ») و « بَشَرِ الْفَتَاةُ » (اسْتَخْصَفُوا)
أى : رآوه حَسَنًا ؛ (لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ يَبِينُ) فالسند إليه الجنس ، وأل في الفتاة جنسية ، خلافاً لمن زعم أنها عَهْدِيَّة ، ومع كون الحذف حسناً ، الإنبات أحسن منه .

(وَالْأَضْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ) بالفعل ؛ لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة ؟ (وَالْأَضْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ) عنه بالفاعل ؛ لأنه فَضْلَةٌ .

(وَقَدْ يَجَاءُ بِخِلَافِ الْأَضْلِ) فيتقدم المفعول على الفاعل ؛ إما جوازاً ، وإما وجوباً ، وقد يمتنع ذلك ، كما سيأتي .

(١) ومثل ذلك قول الحماسي ، وهو قريط بن أنيف أحد بني النضر :

لو كنت من مازن لم تستبح إيلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيانا

(وَقَدْ يَجِى الْمَقُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) وفاعله ، وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز ، نحو «فريقاً هدى» وواجب ، نحو «مَنْ أَكْرَمْتَ؟» وممتنع ، ويمتنع ما أوجب تأخره أو تَوَشَّطَهُ ، على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخَّرَ الْمَقُولَ) عن الفاعل وجوباً (إِنْ لَبَسَ حُذِرَ) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة ؛ إذ لا يُعْلَمُ الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة ؛ كفاى نحو «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، وَأَكْرَمَ أَبْنَى أَخِي» ؛ فَإِنْ أَمِنَ اللبسُ لوجود قرينة جاز التقديم ، نحو «ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى ، وَأَضَتْ سَعْدَى الْحُمَى» .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره ، وتظافر عليه نصوصُ المتأخرين .

ونازع فى ذلك ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور ؛ فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه ، مُحْتَجّاً بأن العرب تميز تصغير عَمْرٍ وعَمْرٍو على عُمَيْرٍ ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو «فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ» أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس .

قلت : وما قاله ابن الحاج ضيف ؛ لأنه لو قُدِّمَ المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لَقَضَى اللفظُ — بحسب الظاهر — بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل ؛ فيعظم الضرر ويشتد الخطر ، بخلاف ما احتج به ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ فِيهِ لَا يُوْدَى إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ ، وهو ظاهر .

(أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ) أى : وَأَخَّرَ الْمَقُولَ عَنِ الْفَاعِلِ أَيْضاً وَجُوباً إِنْ وَقَعَ الْفَاعِلُ ضَمِيراً (غَيْرَ مُنْهَضِرٍ) نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا .

(وَمَا يَأَلَأُ أَوْ يَلْتَمِزُ مُنْهَضِرٌ) من فاعل أو مفعول ، ظاهراً كان أو مضمراً (أُخْرَ) عن غير المحصور منهما ؛ فالفاعل المحصور نحو «مَا ضَرَبَ عَمْرٌ إِلَّا زَيْدٌ» ،

أو «إلا أنا» ، و «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرَأَ زَيْدٌ ، أَوْ أَنَا» والمفعول المحصور نحو «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرَأَ» ، و «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا عَمْرَأَ» ، و «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرَأَ» ، و «إِنَّمَا ضَرَبْتُ عَمْرَأَ» .

(وقد يَسْبِقُ) المحصورُ ، فاعلا كان أو مفعولا ، غَيْرَ المحصور (إِنْ قَصَدَ ظَهْرُ) بأن كان المحصر يالاً وتقدمت مع المحصور بها ، نحو «مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرَأَ» ، و «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرَأَ زَيْدٌ» ، ومن الأول قوله :

٣٧١ - فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةُ أَنَاهُ الدِّيَارِ وَشَامَهَا^(١)

وقوله :

٣٧٢ - مَا عَابَ إِلَّا لَيْمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَنًا قَطُّ إِلَّا جَبًّا بَطَلَا

ومن الثاني قوله :

٣٧٣ - تَرَوُذْتُمْ مِنْ لَيْلِي بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِيفَ مَا فِي كَلَامِهَا

وقوله :

٣٧٤ - وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَحَاحًا فَوَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلِي بِمَالٍ وَلَا أُخْلٍ

فإن لم يَظْهَرْ القصد — بأن كان المحصر يانما ، أو يالاً ولم تتقدم مع المحصور — امتنع تقديمه ؛ لانعكاس المعنى حينئذ ، وذلك واضح .

﴿ تنبيه ﴾ : الذي أجاز تقديم المحصور يالاً مطلقا هو الكسائي ، محتجا بما سبق ، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقا ، واختاره الجُزَوِيُّ والشَّوْبِيْن ، خِلاَ لإلّا على إنما ، وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأثير إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور ؛ لأنه في نية التأخير .

(١) عشيّة : نصب على الظرفية منون ، وآناه : مرفوع على أنه فاعل هيبت وهو جمع نؤى بعد تقديم همزته على النون كَبُرَ وآبار ورُم وآرام ورأى وآراء ، والواو في « وشامها » حرف عطف ، والشام : جمع شامة وهي العلامة معطوف على آناه ، يقول : لا يعلم غير الله ما أنارت في وقت العشيّة مخلفات أحبائنا من النؤى والعلامات الدالة عليهم ، ولا تلتفت إلى غير ذلك مما قاله أرباب الحواشي .

(وَشَاعَ) في لسان العرب تقديمُ للفعول الملتبسِ بضمير الفاعل عليه (نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ مُعَزَّ) وقوله :

٣٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ ؛ إلا أنه متقدم في الرتبة .

(وَشَذَّ) في كلامهم تقديمُ الفاعلِ الملتبسِ بضمير المفعول عليه (نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ

الشَّجَرُ) ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . قال الناطم : والنحويون

- إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع هذا ، والصحيحُ جَوَازُهُ ؛ واستدلَّ على ذلك بالسباع ،

وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله :

٣٧٦ - وَلَوْ أَنْ تَجِدَا أَخَذَ الدَّهْرُ وَاحِدًا مِّنَ النَّاسِ أَبْقَى تَجِدُهُ الدَّهْرُ مُطْعِمًا

وقوله :

٣٧٧ - وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

وقوله :

٣٧٨ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْفِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ

وقوله :

٣٧٩ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ

وقوله :

٣٨٠ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَى بَنِ حَاطِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْفَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وذكر لجوازه وجهاً من القياس ، ومن أجاز ذلك - قبله وقبل أبي الفتح - الأحفشُ

من البصريين والطَّوَالُ من الكوفيين .

وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها .

وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر ، وهو الحق والإنصاف ؛ لأن ذلك

إنما ورد في الشعر

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل

بالمفعول المتأخر نحو « ضَرَبَ أَبُوهُمَا غُلَامَ هِنْدٍ » امتنعت المسألة لإجماعا ، كما امتنع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » وقيل : فيه خلاف .

واختلف في نحو « ضَرَبَ أَبَاهَا غُلَامُ هِنْدٍ » فمنه قوم ، وأجازه آخرون ، وهو الصحيح ؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كَتَوَدِهِ على ما رتبته التقديم .

الثاني : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظٍ - ويسمى متقدما حكما - كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظٍ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو « أَدَّبُ » وَكَذَلِكَ فِي الصَّغِيرِ يَنْفَعُهُ فِي السِّكْبَرِ « أَيْ : التَّادِيبُ ، وَمِنْهُ : « اءَدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » أَيْ : الْعَدْلُ .

الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة - سوى ما تقدم - في ستة مواضع : أحدها : الضمير المرفوع بِنَعَمَ وَبُئْسَ ، نحو « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » و « بُئْسَ رَجُلًا عَمْرُو » بناء على أن المخصوص مبتدأ تلحق بمحذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف .
الثاني : أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ؛ كقوله :

٣٨١ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْإِسْلَامَ ، إِنِّي لَغَيْرُ بَهِيمٍ مِّنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

على ما سيأتى في بابه .

الثالث : أَنْ يَكُونَ مُخْبَرًا عَنْهُ فِيُفْسِرُهُ خَبْرَهُ ، نَحْوُ : « إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا »

الرابع : ضمير الشأن والقيصة ، نحو : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » « فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا »

الخامس : أَنْ يُجْرَ رَبُّ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ ضَمِيرِ نَعَمْ وَبُئْسَ : فِي وَجُوبَ لَوْنٍ مَفْسَرَهُ تَمْيِيزٌ ، وَكَوْنُهُ مُفْرَدًا ، كَقَوْلِهِ :

٣٨٢ - رُبُّهُ فِتْنَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَخْذَ دَائِيًا فَأَجَابُوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال : « رَبَّةُ أُمْرَأَةٍ » لَارُبِّهَا ، ويقال : « نِمَمَتِ أُمْرَأَةٌ هِنْدٌ » .

السادس : أن يكون مُبْدَلاً منه الظاهرُ المفسَّرُ له ، كَصَرَبْتُهُ زَيْدًا ، قال ابن عصفور : أجازهُ الأَخفش ، ومنه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائزُ إجماع : انتهى .

(خاتمة) : قد يشتبه الفاعلُ بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً ، وطريقُ معرفة ذلك : أن تجعل في موضع التام ، إن كان مرفوعاً ضميراً للتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميراً للمنصوب ، وتُبدَلُ من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله ، وإلا فهي فاسدة ؛ فلا يجوز « أَعْجَبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرُو » إن أوقعت « ما » على ما لا يعقل ؛ لأنه لا يجوز : أَعْجَبْتُ الثوبَ ، ويجوز نصب زيد ؛ لأنه يجوز : أَعْجَبَنِي الثوبُ ، فإن أوقعت « ما » على أنواع من يعقل جاز رفعه ؛ لأنه يجوز : أَعْجَبْتُ النساءَ ؛ وتقول « أَمْكَنَ الْمَافِرَ السَّفَرُ » بنصب للمسافر ؛ لأنك تقول : أَمْكَنَنِي السَّفَرُ ، ولا تقول : أَمْكَنْتُ السَّفَرَ ، والله أعلم .

النائب عن الفاعل

(يَنْتَوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ) حُذِفَ لغرض : إما لفظي ؛ كالإيجاز ، وتصحيح النظم ؛ أو معنوي ؛ كالعلم به ، والجهل ، والإبهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، وسيأتي أنه ينتوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به ، لكن هو الأصل في النيابة عنه (فيما له) من الأحكام ؛ كالرفع ، والمُندية ، ووجوب التأخير ، وغير ذلك (كَيْلَ خَيْرٍ نَائِلٍ) خير : نائب عن الفاعل المحذوف ؛ إذ الأصل نالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ ،

نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فأوّل الفعل) الذى تنبيه للمفعول (أضْمَنْ) مطلقاً (وَ) الحرف (المتصل بالآخر) منه (اكسِرَ فى مَضَى كَوْصِل) ودُخِرَجَ (وأَجْمَلَهُ) أى المتصل بالآخر (مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَةٍ كَيْتَفَتَحِ المَقُولِ فيه) عند البناء للمفعول (يُنْتَحَى ، وَ) الحرف (التاني التالى تَا المَطَاوِعَ) وشبهها من كل تاء مزيدة (كالأوّل أَجْمَلَهُ بلا مُنَاوَعَةٍ) تقول : تُدْخِرَجُ الشَّيْءَ ، وتُفَوِّلُ عن الأمر ، ياتباع التاني للأوّل فى الضم .

(وَتَالِثُ) الفعل (الذى) بديء (بهَمْزُ الوَصْلِ * كالأوّل أَجْمَلَنَهُ كاستَحْلِلَ) الشرابُ ، واستَخْرِجَ المالُ ، فَعْتَبِ الثالث أيضاً للأوّل فى الضم .

(وَأَكْسِرَ أَوْ أَثْمِمَ فَا) فعل (ثَلَاثِيَّ أَعْلَ * عَيْنًا) واوياً كان أو يائياً ، فقد قرئ : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ » بهما ، والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد بسى رَوَمًا (وَضَمَّ جَا) فى بعض اللغات (كَبُوعَ) وَحُوكَ (فَاحْتَمِلَ) كقوله :

٣٨٣ — لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوَعَ فَاشْتَرَيْتُ
وكقوله :

٣٨٤ — حُوكْتَ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ

(تنبيه) : أشار بقوله « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللفظة بالنسبة للفتحين الأوليين ، وتغزى لبنى فَعَمَسَ وبنى دُيِّرَ .

(وَإِنْ بِشَكْلٍ) من هذه الأشكال (خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ) ذلك الشكل ويُعدل إلى شكل آخر لا لَبَسَ فيه ؛ فإذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب ؛ فإن كان يائياً كباع من البَيْعِ اجْتَنَّبَ كسره وعُدل إلى الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : بَعْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالكسر ليس إلا ،

وإن كان واوياً كَسَامَ من السَّوْمِ اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل القاعل ، نحو سُمْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالغم ليس إلا .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً ، ولم يلتفت للالباس ؛ لحصوله في نحو مُخْتَارَ وَتَضَارَ ، نعم الاجتناب أولى وأرجح .

(وَمَا لِيَاغَ) ونحوه من جواز الغم والكسر والإشمام (قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ) وَرَدَّ من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الأفصح هنا الغم ، حتى قال بعضهم : لا يجوز غيره ، والصحيح الجواز ؛ فقد قرأ علقمة « رِدَّتْ إِلَيْنَا » « وَلَوْ رَدُّوا » .

(وَمَا لِفَاتَاغَ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابتٌ (لِمَا الْعَيْنُ تَلِي * فِي) كل فعل على وزن افعل أو افعل ، نحو (اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشَبَّهَ يَنْجَلِي) ؛ فتقول : اخْتَوَرَّ وَانْقَوَدَ ، واختير وانقيد ، بضم التاء والقاف ، وكسرهما ، والإشمام ، وتحرك الهزمة بحركتهما .

(وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ * أَوْ) مجرور (حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِّ) أى : حقيق ، ومالا فلا ، فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص نحو صِيَمَ رَمَضَانُ ، وَجَلَسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ ، « فَإِذَا نُفِخَ فِي الْعُثُورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ » ؛ بخلاف اللازم منهما ، نحو عِنْدَ وَإِذَا وَسُبْحَانَ وَمَعَادٍ ؛ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جُلِسَ عندك ، وبخلاف لبهم نحو صِيَمَ زَمَانٌ ، وَجُلِسَ مكان ، وسيرَ سيرٌ ؛ لعدم الفائدة ؛ فامتناع سيرَ على إضمار السير أحق ، خلافاً لمن أجازاه .
فأما قوله :

٣٨٥- وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُقْتَلُ يَسُوكُ وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَذَرِبِ
فعناه ويعتدل هو : أى الاعتلال المعهود ، أو اعتلال عليك ، فحذف « عليك » ؛

لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المختصة ، وبذلك يُوجَّهُ « وَحِيلَ بَيْنَهُمْ » وقوله :

٣٨٦ - فَيَاكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حَيْلَ دُونَهَا
وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ فَأَمِلْهُ

والقابلُ للنياحة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجارله طريقة واحدة فى الاستعمال، كـمذ ومنذ ورُبَّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ، ولا دَلَّ على تعليل كاللام والباء ، وَمِنْ إذا جاءت للتعليل ، فأما قوله :

٣٨٧ - يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُسْكَمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك ، على ما مر ، لا قوله « من مهابته » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية فى نحو « خرج زيد بثيابه » لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذى تنوب عنه كذلك ، وكذلك للمميز إذا كان معه مِنْ ، كقولك : طَبِيتَ مِنْ نَفْسٍ ؛ فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً ، وفى هذا الثانى نظر ؛ فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل مِنْ على المميز المنتصب عن تمام الكلام .

الثانى : ذهب ابن دُرُستُوْبِيَهُ وَالشَّهْبِيلِيُّ وتلميذه الرُّنْدِيّ إلى أن النائب فى نحو « مُرٌّ بِزَيْدٍ » ضمير المصدر ، لا الجرور ؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم نحو « كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا » ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شئ ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له فى نحو « مُرٌّ يَهْنِدُ » .

ولنا « سِرٌّ بِزَيْدٍ سِيراً » وأنه إنما يراعى محل يظهر فى النصيح ، نحو أَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَائِدًا ، بالنصب ، بخلاف مررتُ بِزَيْدٍ الفاضل ، بالنصب ، ومُرٌّ بِزَيْدٍ الفاضل ، بالرفع ؛ لأنك تقول : أَسْتُ قَائِمًا ، ولا تقول فى النصيح : مررتُ زيداً ، ولا مُرٌّ زَيْدٌ ؛

على أن ابن جني أجاز أن يتبع على محله بالرفع ؛ والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف ؛ وامتناع الابتداء لعدم التجرد ؛ وقد أجازوا النيابة في نحو « لم يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع مِنْ أَحَدٍ لم يضرب ؛ وقالوا في « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » : إن المجرور فاعل مع امتناع كَفَتْ بهند .

الثالث : مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور ، لا الحرف ، ولا المجموع ؛ فكلامُ الناظم على حذف مضاف ؛ لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع .

(وَلَا يَنْتَوِبُ بَعْضُ هَذِي) المذكورات ، أعنى الظرف والمصدر والمجرور (إنْ وَجِدَ * فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته ، وهذا مذهب سيبويه ومن تابعه ؛ وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرِدُ) ذلك ، كقراءة أبي جعفر « لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » .

وقوله :

٣٨٨ - لَمْ يَنْتَوِبْ بِالْعَلِيَّاءِ إِلَّا سَيِّدَا وَلَا شَفِي ذَا الْقِيَامِ إِلَّا ذُو هُدًى

وقوله :

٣٨٩ - وَإِنَّمَا يُرْضَى النَّبِيُّ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

ووافقهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب ، كما في البيتين .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا فقد للمفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء ، قيل : ولا أولوية لواحد منها ؛ وقيل : المصدر أولى ؛ وقيل : المجرور ؛ وقال أبو حيان : ظرف للكان .

(وَبَاتَّفَاقٌ قَدْ يَنْتَوِبُ) للمفعول (الثَّانِي مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا التَّيَاسُهِ أَمِنْ) نحو : كَسَى زَيْدًا جَبَّةً ، وَأَعْطَى عَمْرًا دِرْهَمًا ، بِخِلَافِ مَا لَمْ يُوْمَنْ التَّيَاسُهِ ، نَحْوُ أُعْطِيتُ

زَيْدًا عَمْرًا ؛ فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه : أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرًا ، بل يتعين فيه إنابة الأول ؛ لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً .

﴿ تنبيه ﴾ : فيما ذكره من الاتفاق نظر ؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ؛ حكى ذلك عن الكوفيين ؛ وقيل بالمنع مطلقا ؛ وقوله « قد ينوب » الإشارة بقدر إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول ، أو أنها للتحقيق . اهـ

(فِي بَابِ ظَنَّ وَ) باب (أَرَى اللَّتَمُّ) من إقامة المفعول الثاني (اُسْتَهْزَ) عن النحاة ، وإِنَّ أَمِينَ اللباس ؛ فلا يجوز عندهم ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، وَلَا أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسًا مُسَرَّجًا (وَلَا أَرَى مَنَعًا) من ذلك (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ) كما في المثالين ، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الأول ، ولقوم في الثاني ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقا ؛ فيقال في « ظننت زيدا عمرا ، وأعلت بكر أخا له منطلقا » : ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا ، وَأُعْلِمَ بِكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ ولا يجوز : ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا ، وَلَا أُعْلِمَ بِكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ لما سلف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول يشترط لإنابة المفعول الثاني — مع ما ذكره — ألا يكون جملة ؛ فإن كل جملة امتنعت بإنابته اتفاقا .

الثاني : أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة ، وقد صرح به في شرح الكافية ؛ وأما الثالث في باب أرى فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضر أوى وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته ؛ والحق أن الخلاف موجود ؛ فقد أجازوه بعضهم حيث لا لَبْسَ ، وهو مقتضى كلام التسهيل ، نحو أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسًا مُسَرَّجًا .

الثالث : احتج مَنْ منع إنابة الثاني في باب ظَنَّ مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ، وبعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن كان الثاني نكرة ، نحو ظَنَّ قَائِمًا زَيْدًا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا .

واحتج مَنْ منع إنابته مطلقاً في باب أعلم — وهم قوم منهم الخضر اوى والأبدى وابن عصفور — بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر شُبهَا بمفعولى أعطى ، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول ، كقوله :

٣٩٠ - وَتُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَثِيماً صَمِيمُهَا

الرابع : حكى ابن السراج أن قوماً يميزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد ؛ لعدم الفائدة ، ولا التزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مُقدَّر ؛ وأجاز الكسائى نيابة التمييز ، فأجاز في « امتلأت الدار رجالاً » : اُمتلئ رجالاً ، وإلى ذَلِكَ أشار فى الكافية بقوله :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنْتَوِبُ الْخَبْرُ بِبَابِ كَانَ مُفْرَداً لَا يُنْعَمُ
وَنَابِ تَمْيِيزٍ لَدَى الْكِسَائِي لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَّاسِ نَأَى اهـ

وأعلم أنه كما لا يرفعُ رافعُ الفاعل إلا فاعلاً واحداً كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائباً واحداً (وما سوى) ذلك (النائب مما علقاً * بالرفع) له (النصب له مُحَقَّقاً) إما لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً ، أو محلاً إن يَكُنُّهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى الكافية :

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَبِسُ مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَّافَلاً تَقَسُّ

أى : قد حَلَمَ ظهورُ المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوب المسار ، وقوله :

٣٩١ - مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُؤْنَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآئِهِمْ هَجْرُ

ولا يخلص على ذلك ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا قلت « زَيْدٌ فى رِزْقِ عمرو عشرون ديناراً » تَعَيَّنَ رَفْعُ

« عشرين » على النيابة ؛ فإن قَدِّمْتَ « عمراً » فقلت « عمرو زَيْدٌ فى رِزْقِهِ عشرون » جاز رفع العشرين ونصبه ؛ وعلى الرفع فالفعلُ خَالٍ من الضمير ؛ فيجب

توحيده مع المثني والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى
المبتدأ ، وعلى النصب فالفعل مُتَحَمِّلٌ للضمير ؛ فيبرز في التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر
الجار والمجرور .

اشتغال العامل عن المعمول

(إِنْ مُضْمَرُ اسْمِهِ سَابِقٌ فِعْلاً شَقِلَ عَنْهُ بِنَعْيٍ لَفْظِهِ أَوْ الْحَلِّ)
أى حقيقة باب الاشتغال : أن يسبق اسمٌ عاملاً مشتغلاً عنه بضميره ، أو ملأه ،
لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً ؛ فيضمر للاسم السابق عند نصبه عاملٌ
مناسب للعامل الظاهر مُفسَّر به ، على ما سيأتى بيانه .

فالضمير فى « عنه » وفى « لفظه » للاسم السابق ، والباء فى « بنصب » بمعنى
عن ، وهو بدل اشتغال من ضمير « عنه » بإعادة العامل ، والألف واللام فى « الحل »
بدل من الضمير ؛ والتقدير : إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمِهِ سَابِقٌ فِعْلاً عَنْ نَصْبِ لَفْظِ ذَلِكَ
الاسم السابق : أى نحو زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، أو محله ، نحو هَذَا ضَرَبْتُهُ .

(فَالسَّابِقُ أَنْصِبُهُ) إما وجوباً ، وإما جوازاً : راجحاً ، أو مرجوحاً ، أو مستوياً ،
إلا أن يترس ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (يَقُولُ أَضْمَرًا * حَتَّى) أى : إضماراً
حتماً : أى واجباً ، أو هو حال من الضمير فى « أضمر » : أى محتوماً ، وذلك لأن الفعل
الظاهر كالبدل من اللفظ به ؛ فلا يجمع بينهما (مُوَافِقٍ) ذلك الفعل المضمر (لِأَمَّا قَدْ
أُظْهِرًا) إما لفظاً ومعنى . كما فى نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » إذ تقديره : ضربت زَيْدًا
ضربته ، وإما معنى دون لفظ ، كما فى نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » إذ تقديره : جاوزتُ
زَيْدًا ممرت به .

(تنبيه) : يشترط فى الفعل المُفسَّر ألا يُفَصَّلَ بينه وبين الاسم السابق ؛ فلو قلت :
« زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ » لم يحز ؛ للفصل بأنت .

(وَالضُّبُّ حَتَّمُ إِنْ تَلَا) أى : تبع الاسم (السَّابِقُ مَا) أى : شيئاً (يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَإِنْ وَحَيْثَا) وأدوات التَّخْضِيسِ ، وأدوات الاستفهام غير المزمرة ؛ نحو إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ ، وَحَيْثَا عَمِرًا لَقِيْتَهُ فَأَهْنِهِ ، وَهَلَّا بِكَرًّا ضَرَبْتَهُ ، وَإِنْ زَيْدًا وَجَدْتَهُ ؟

ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ ؛ لأنه لو رُفِعَ والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل ؛ نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمّر مطاوع للظاهر ، كقوله :

٣٩٢ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفِسٌ أَهْلَكَتُ فَإِذَا هَلَكْتَ فَبَعْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

في رواية « مَنَفِسٌ » بالرفع ؛ وقوله :

٣٩٣ - فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لِمَلِكٍ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

التقدير : إِنْ هَلَكَ مَنَفِسٌ أَهْلَكَتَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَنْتَفِعْ بِمَلِكٍ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ .

(تنبيه) : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام ، إلا في الشعر ، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل ؛ إلا إذا كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إِنْ » والفعل ماضٍ ؛ فيقع في الكلام ؛ فتسوية الناظم بين إِنْ وَحَيْثَا مردودة .

(وَإِنْ تَلَا) الاسم (السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتَدَاءِ) * يَخْتَصُّ كَذَا الفجائية وَلَيْتَمَا (فَالرَّفْعُ التَّزْمُّ أَبَدًا) على الابتداء ، وتخرج للسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر ، نحو : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، وَلَيْتَا بِشَرِّ زُرْتُهُ ؛ فلو نصبت زَيْدًا وبشراً لم يحز ، لأن إذا المفاجأة وليت المقرنة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل .

ومما يختص بالابتداء أيضاً واو الحال في نحو « خَرَجْتُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » ؛ فلا يجوز « وَزَيْدًا يَضْرِبُهُ عَمْرُو » بنصب زيد .

و(كَذَا) التزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (تَلَا) أى : تبع (مَا) أى : شيئاً (لَمْ يَرَدْ * مَاقِيلٌ مَفْعُولاً لِمَا بَعْدَ وَجَدَ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتضييق ، ولايم الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، والوصول ، والموصوف ، تقول : زيد إن زُرْتَهُ يُكْرِمْكَ ، وَهَلْ رَأَيْتَهُ ؟ وَهَلَا كَلِمَتُهُ ، وهكذا إلى آخرها ، بالرفع ، ولا يجوز النصب ؛ لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر عاملاً فيه ؛ لأنه بدل من اللفظ به .

(وَأَخْتِيارَ نَصَبٍ) أى : رُجِّعَ على الرفع في ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ) - وهو : الأمر ، والنهى ، والدعاء - نحو : زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، أَوْ لِيَضْرِبْهُ عَمْرُو ، أَوْ لَا تُضْرِبْهُ ، وَاللَّهُمَّ عَبْدَكَ أَرْحَمْهُ ، أَوْ لَا تُؤَاخِذْهُ ، وَبِكَرَامٍ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ

وإما وجب الرفع في نحو « زَيْدٌ أَحْسَنَ بِهِ » لأن الضمير في محل رفع ، وإنما انفق السبعة عليه في نحو « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَأُجْلِدُوا » لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ، ثم استأنف الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :

٣٩٤- وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأَنْسَكِحَ فَنَتَّاهُمُ [وَأَكْرَمُوهُمُ الْحَيَّيْنِ خُلُوْ كَاهِيًا]

إن التقدير : هَذِهِ خَوْلَانُ ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب في الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

وقال ابن السكيت وابن بابشاذ : يختار الرفع في العموم كالأية ، والنصب في الخصوص كزيداً أضربه .

(و) الثانى : أن يقع (بَعْدَ مَا يُبَلَّوْهُ الْفِعْلُ غَلَبَ) أى : بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل ، فإبلاؤه : مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، والفعل : مفعول أول ؛ لأنه

الفاعل في المعنى ، والذي يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام ، نحو « أَبْشَرَ
مِنَّا وَاحِدًا نَنْتَبِعُهُ » فَإِنْ فُعِلَتِ الهمزة فالتحتمل الرفع ، نحو « أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » ، إلا
في نحو « كُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ » ؛ لأنَّ الفصل بالطرف كلا فصل . وقال ابن الطراوة :
إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع ، نحو « أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرُو » ، وحسبكم بشذوذ
النصب في قوله :

٣٩٥ — أَتَمَلِّبَةُ الْقَوَارِسَ أَمْ رِيَّاحًا عَدَدَتْ لِيَهُنَّ طُهْمَةً وَالْخُشَابَا

ومنها النفي بما أولاً أو إن ، نحو « مَا زَيْدٌ رَأَيْتُهُ » ، ولا عمراً كالمثمة ، وإن بَسْكَرًا
ضَرَبْتَهُ ، وقيل : ظاهر كلام سيويوه اختيار الرفع ، وقال ابن الباذش وابن خروف :
يستويان .

ومنها « حيث » المجردة من « ما » نحو « اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ » .

(و) الثالث : أن يقع (بَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَعْلٍ عَلَى * مَمْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْلاَ)
سواء كان ذلك للمعمول منصوباً ، نحو « لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كَلِمَتَهُ » ، أو مرفوعاً ، نحو « قَامَ
زَيْدٌ وَعَمْرًا أَوْ كَرَمَتَهُ » .

وإنما رجع النصب طلباً للنسابة بين الجملتين ؛ لِأَنَّ مَنْ نَصَبَ فَقَدْ عَظَفَ
فَعْلِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ ، وَمَنْ رَفَعَ فَقَدْ عَظَفَ اسْمِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ ، وَتَنَاسَبُ الْمُتَعَاظِفِينَ أَحْسَنُ
مِنْ تَخَالُفِهِمَا .

واحترز بقوله « بلا فصل » من نحو « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَا كَرَمَتُهُ » ، فإن الرفع
فيه أجود ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ بَعْدَ « أَمَّا » مُسْتَأْنَفٌ مُقَطَّوعٌ عَمَّا قَبْلَهُ ؛ وَبِقَوْلِهِ « فَعَلَ مُسْتَقَرٌّ
أَوْلاَ » من العطف على جملة ذات وجهين ، وستأتي .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تجوز الناظم في قوله « عَلَى مَعْمُولٍ فَعْلٍ » ؛ إِذِ الْعَظْفُ
حَقِيقَةٌ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، كَمَا عُرِفَتْ .

الثاني : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا .

أحدها : أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية ، نحو أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، وَمَا قَامَ بِسَكْرٍ لَيْكِنَ عَمْرًا ضَرَبْتُهُ ، فحَتَّى ولكن حرفا ابتداء أشبه العاطفين ، فلو قلت : أَكْرَمْتُ خَالِدًا حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، وَقَامَ بِسَكْرٍ لَيْكِنَ عَمْرًا ضَرَبْتُهُ ، تعين الرفع ؛ لعدم المشابهة ؛ إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفى وشبهه .

ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب ، كَزَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أَوْ مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ومثل النصب المضاف إليه ، نحو غُلَامَ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : غُلَامَ أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟

ثالثها : أن يكون رَفَعُهُ يوم وصفا مُخْلَاً بالمقصود ، ويكون نصبه نَصًّا في المقصود ، كما في « إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » ؛ إذ النصب نصبٌ في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بِقَدَرٍ ، وهو المقصود ، وفي الرفع إيهامٌ كون الفعل وصفاً مُخَصَّصاً ، و « بِقَدَرٍ » هو الخبر ، وليس المقصود ؛ لإيهامه وجودَ شيء لا بِقَدَرٍ ؛ لكونه غير مخلوق ، ولم يعتبر سببويه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب ، وقال : النصب في الآية مثله في « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » قال : وهو عربي كثير ، وقد قرئ بالرفع ، لكن على أن « خَلَقْنَاهُ » في موضع الخبر للابتداء ، والجملة خبر إن ، و « بِقَدَرٍ » حال ، وإنما كان النصب نصا في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ؛ ومن ثَمَّ وجب الرفع في قوله تعالى : « وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ » في الزُّبُرِ .

(وَإِنْ تَلَّا الْمَعْطُوفُ) جملة ذات وجهين غَيْرَ تعجبية : بأن تلا (فِعْلاً مُخْتَبِراً * به) مع معموله (عَنِ اسْمٍ) غير ما التعجبية (فاعْطَفْنِ مُخْتَبِراً) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء ، بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء ، نحو « زَيْدًا قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ » أو « فَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ » برفع عمرو

ونصبه : فالرفع مراعاة للكبرى ، والنصب مراعاة للصغرى ؛ ولا ترجيح ؛ لأن في كل منهما مشكلة ، بخلاف « ما أَحْسَنَ زيداً وعمراً أكرمه عنده » ؛ فإنه لا أثر للمطف فيه ، فإن لم يكن في الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمتنان النصب ، والفارسي وجماعة — منهم الناظم — يميزونه ، وقال هشام : الواو كالفاء ، وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

﴿ تنبيه ﴾ : شبه العاطف في هذا أيضاً كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ؛ فالأول نحو « أَنَا ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمَرَأُ ضَرَبْتُهُ » ، والثاني نحو « هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمَرَأُ يُكْرِمُهُ » برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما .

(والرفعُ في غَيْرِ الَّذِي مَرَّ) أنه يجب معه النصب ، أو يمتنع ، أو يكون راجحاً . أو مساوياً (رَجَحَ) على النصب ؛ سلامة الرفع من الإضرار الذي هو خلاف الأصل ، فرفع « زيد » بالابتداء في قولك « زيد ضربته » أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونصبه عربي جيد ، خلافاً لمن منعه ، وأنشد ابن السَّجَرِيُّ على جوارزه قوله :

٣٩٦ — فَارْسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكُلِّ
ومنه قراءة بعضهم « جَنَاتٍ عَذْنٍ يَدْخُلُونَهَا » بنصب جنات .

ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أُبَيِّحْ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن تَرُدَّهُ إليه وتُخْرِجْهُ عليه (أَفْعَلْ ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَيِّحْ) لك فيه ذلك .

(وَقَصْلُ مَشْغُولٍ) من ضمير الاسم السابق (بِحَرْفِ جَرٍّ) مطلقاً (أَوْ بِإِضَافَةٍ) وإن تنابعت ، أو بهما معاً (كَوَضْعِ يَجْزِي) في جميع ما تقدم ؛ فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجزى مع انفصاله منه بما ذكر ؛ فيجب النصب في نحو « إِنْ زَيْدًا مَرَزْتَ بِهِ ، أَوْ بَغْلَامَهُ ، أَوْ حُبِيسَتَ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى غِلَامِهِ ، أَوْ أَكْرَمْتَ أَخَاهُ ، أَوْ غِلَامَ أَخِيهِ ؛ أَكْرَمَكَ » كما يجب في نحو « إِنْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ » ؛ ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ مُرٌّ بِهِ ، أَوْ بَغْلَامَهُ ، أَوْ حُبِيسَ عَلَيْهِ ،

أو على غلامه ، أو يضرب أخاه ، أو غلامَ أخيه ؛ عمرو ، كما وجب الرفع في نحو « فإذا زيد يضربه عمرو » ؛ وقس على ذلك بقية الأمثلة .

(تنبيه) : النصبُ في نحو « زَيْدًا ضربته » أحسنُ منه في نحو « زيدا ضربت أخاه » وفي نحو « زيدا ضربت أخاه » أحسن منه في نحو « زيدا مرتت بأخيه » .

(وَتَوَفَّى ذَا الْبَابِ وَضَفَا ذَا عَمَلٍ) وهو اسمُ الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بِالْفِعْلِ) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو « أزيذا أنت ضاربه ، أو مُكْرِمُ أخاه ، أو مَارٌّ بِهِ ، أو مُحْبِسٌ عليه » تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول : أزيذا تُضْرِبُهُ ، أو تُكْرِمُ أخاه ، أو تَمُرُّ به ، أو تُحْبِسُ عليه .

وإنما امتنع « زيدا أنت تضربه » بخلاف « أنت ضاربه » لاحتياج الوصف إلى ما يَعْتَمِدُ عليه ؛ بخلاف الفعل .

فإن كان الوصف غَيْرَ عاملٍ لم يُجْزَ أَنْ يُقَسَّرَ عاملا ؛ فلا يجوز « أزيذا أنت ضاربه » - أو مُحْبِسٌ عليه - أمس .

وإنما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (إِنَّ لَمْ يَكْ مَا نَعِ حَصَلَ) بمنه من ذلك ؛ كوقوعه صلة لأل ؛ لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يقسّر عاملا ؛ ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة ؛ فلا يجوز « زيدا أنا الضاربه » ، ولا « وَجْهَ الأب زَيْدٌ حَسَنٌ » .

(تنبيه) : يتعين الرفع في « زَيْدٌ عَلَيَّكَ » ، و « زَيْدٌ ضَرْبًا لِيَاهُ » ؛ لأنها غيرُ صفةٍ ؛ نعم يجوز النصب عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديم معمول اسم الفعل ، وهو الكسائي ، ومعمول المصدر الذي لا يَنْحَلُّ بحرف مصدرى ، وهو المبرد والسيوطي .

(وَعُلُقَةٌ) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ) سَبْقِيٍّ لَهُ جَارٍ (١٣ - الأشموني ١)

على متبوع أجنبي منه ، وهو الشاغل : نعمًا ، أو عطف نسق بالواو ، أو عطف بيان (كَمُفْلَقَةٍ يَنْفَسِرُ الْأَسْمَرُ) السببي (الْوَاقِعِ) شاغلًا ؛ فسكما نقول « زَيْدًا أكرمْتَ أخاه » أو « مُحِبَّةً » فتكون الملقَّةُ بين زيد وأكرمْتَ عَمَلَهُ في سببيه كذلك نقول « زَيْدًا أكرمْتَ رَجُلًا يُحِبُّهُ » ، أو « أكرمْتَ عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو « عَمْرًا أَخَاهُ » ؛ فتكون العلقه عمله في متبوع سببيه للذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالملقَّة الضميرَ الراجع إلى الاسم السابق ؛ فتكون الباء بمعنى في ، أى : إنَّ وجودَ الضمير في تابع الشاغل كافٍ في الرِّبْط كما يكفي وجوده في نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلًا بالعامل ، أو منفصلًا عنه بحرف جر ، ونحوه .

﴿ تنبيه ﴾ : لو جعلت « أَخَاهُ » من قولك « زَيْدًا أكرمْتَ عَمْرًا أَخَاهُ » بدلًا امتنعت المسألة : نَعَبْتُ ، أو رفعت ؛ لأنَّ البذل في نية تسكير العامل ؛ فتخلو الأولى عن الرابط ؛ نعم يجوز ذلك إن قلنا : إنَّ العامل في البذل هو العامل في المبدل منه ؛ وكذا تتمتع إذا كان العطف بغير الواو ؛ لإفادة الواو معنى الجمع ، بخلاف غيرها من حروف العطف .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا رَفَعَ فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابقٍ نحو « أَرَيْدُ قَامَ » أو « غَضِبَ عليه » ، أو ملابساَ لضميره نحو « أَرَيْدُ قَامَ أبوه » ؛ فقد يكون ذلك الاسم السابق واجبَ الرفع بالابتداء ؛ كخُرُجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ ، وليتِمَّا عَمَرُو قَعْدَ ؛ إذا قدرت « ما » كAFFة ، أو بالفاعلية ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، وَهَلَا زَيْدٌ قَامَ ؛ وقد يكون راجحَ الابتدائية على الفاعلية ، نحو زَيْدٌ قَامَ ؛ وذلك عند المبرد ومتابعيه ، وغيرهم يوجب ابتدائيته ؛ لعدم تَقَدُّم طلب الفعل ، وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية ، نحو زَيْدٌ لَيَقُمُ ، ونحو قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَعْدَ ، ونحو « أَبْشِرْ يَهُدُونَنَا » وَ « أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ؛ وقد يستويان ، نحو زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعْدَ عِنْدَهُ ؛ والله أعلم .

تعدى الفعل ولزومه

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي) إلى مفعول به فأكثر - وَيُسَمَّى أَيْضًا وَاَقْعًا ؛ لوقوعه على المفعول به ، وَجُجَاوَزًا ؛ لجاوزته الفاعل إلى المفعول به - أَمْرَان ؛ الأول : صحة (أَنْ تَصِلَ * هَا) ضمير راجع إلى (غَيْرِ مُصَدِّرٍ بِهِ) ، والثاني : أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ اسْمُ مَفْعُولٍ تام ، وذلك (نَحْوُ تَحْمِلٍ) فَإِنَّكَ تَقُولُ مِنْهُ : اَتَّخِذْ عَمَلَهُ زَيْدٌ ؛ فهو مَعْمُولٌ ، بخلاف نَحْوِ خَرَجَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقَالُ مِنْهُ زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمَرُو ، وَلَا هُوَ مَخْرُوجٌ ، بَلْ مَخْرُوجٌ بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ ؛ فَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْخَرْفِ .

والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فَإِنَّهَا تَقْصِلُ بِاللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّي ، نَحْوُ الْمَخْرُوجُ خَرَجَهُ زَيْدٌ ، وَالضَّرْبُ ضَرَبَهُ عَمَرُو .

(تنبيه) : هذه الهاء تَقْصِلُ بكان وأخواتها ؛ والمعروف أنها واسطة : أَيْ لَا مُتَعَدِّية وَلَا لَازِمَةٌ ، وَلَعَلَّ جَعْلَهَا مِنَ الْمُتَعَدِّي نَظَرًا إِلَى شَبْهِهَا بِهِ ، وَرَبَّمَا أُطْلِقَ عَلَى خَبَرِهَا الْمَفْعُولِ .

(فَأَنْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ) ذَلِكَ الْمَفْعُولُ (عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ السُّكُتِ) فَإِنْ نَابَ عَنْهُ رَفَعَتْهُ بِهِ كَمَا سَلَفَ .

(وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي) غَيْرُ الْمُتَعَدِّي : مُبْتَدَأٌ ، وَلَازِمٌ : خَبَرُهُ ، أَيْ : مَا سَوَى الْمُتَعَدِّي هُوَ اللَّازِمُ ؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ ، وَيُسَمَّى قَاصِرًا أَيْضًا ؛ لِقَصُورِهِ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَغَيْرِ وَاَقْعٍ ، وَغَيْرِ مُجَاوِزٍ ؛ لِذَلِكَ .

(وَحُتِمَ * لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا) وَهِيَ الطَّبَائِعُ ؛ وَالْمُرَادُ بِأَفْعَالِ السَّجَايَا : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِالْفَاعِلِ لَازِمٌ لَهُ (كَغَنِيمٍ) - بِكَسْرِ الْهَاءِ - الرَّجُلُ ؛ إِذَا كَثُرَ أَكْلُهُ ، وَشَجُعَ ، وَجَبُنَ ، وَحَسُنَ ، وَقَبِحَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ ، وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ .

و (كذا) ما وازن (أَقْمَلَّ) نحو : أَقْشَرَ ، وَاشْتَأَزَ ، وَاطْمَأَنَّ ، وما ألحق به ، وهو أَفْوَعَلٌ ، نحو أَكُوْهَدَ الْفَرَحُ ، إِذَا ارْتَمَدَ .

(و) كَذَا (الْمُضَاهِي) أى : المشابهة فى الوزن : أَقْمَلَلْ ، نحو أَخْرَجْتُمْ ، يقال : أَخْرَجْتُمْ الْإِبِلَ : أى اجتمع ، وما ألحق به ، وهو وزن : أَقْمَلَلْ - بزيادة إحدى اللامين - نحو (أَقْمَنْسَا) يقال : أَقْمَنْسَ الْبَعِيرُ ؛ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْإِنْقِيَادِ ، وَأَقْمَنْتَى ، نحو : أَخْرَجْتَنِي الدَّيْكَ ؛ إِذَا انْتَفَشَ لِلْقِتَالِ ، وَأَشْدَقْتَنِي الرَّجُلُ ؛ إِذَا نَامَ عَلَى ظَهْرِهِ ؛ وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ التَّمَدُّى ، نحو : أَسْرَنْدَى ، وَأَغْرَنْدَى : أى علا وَرَكَبَ ، فى قول الزاجز :

٣٩٧ - قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَسْرَنْدِيَنِ أَدْقَمُهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِيَنِ

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز فى « أَقْمَنْسَ » أن يكون مفعولاً للمضاهى ، والأولى أن يكون فاعلاً له ، والمفعول محذوف : أى والمضاهيه أَقْمَنْسَ ؛ لما عرفت أنه مُلْحَقٌ بِأَحْرَجْتُمْ .

(و) كذلك حُتِمَ أيضاً لزوم (ما أَقْتَضَى) من الأفعال (نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا) نحو : نَظَفَ ، وَطَهَّرَ ، وَوَضُوْءٌ ، وَدَنَسَ ، وَتَجَسَّ ، وَقَدَّرَ (أَوْ عَرَضًا) وهو : ما ليس بحركة جسمٍ من معنى فاعلٍ بالفاعل غير ثابت فيه ، كَمَرَضَ ، وَكَيْلَ ، وَنَشِطَ ، وَفَرِحَ ، وَحَزِنَ ، وَتَهَمَّ ؛ إِذَا شَبِعَ (أَوْ طَارَعَ الْمُدَى * لِوَاحِدٍ كَمَدَّةُ فَاثْتَدَا) وَدَخَرَجْتُ الشَّيْءَ فَتَدَخَّرَجَ : أَمَّا مَطَاوَعُ التَّمَدُّى لِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ مَتَمَدَّ ؛ كَمَا مَرَّ .

(وَعَدَ لَا زَمًا بِحَرْفِ جَرٍّ) نحو ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، بمعنى أَذْهَبْتُهُ ، وَعَجِيزْتُ مِنْهُ ، وَغَضِبْتُ عَلَيْهِ (وَلِإِنْ حُذِفَ) حرف الجر (فَالنَّصْبُ لِلْمُنَجَّرِ) وجوباً ، وشذوذاً بإقاؤه على جره ، فى قوله :

٣٩٨ - [إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أَشَارَتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

أى : إلى كليب .

وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف (نقلاً) لا قياساً مطرداً ، وذلك على نوعين :

الأول : وارد في السمة ، نحو شَكَرْتُهُ ، وَنَصَحْتُهُ ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ .

والثاني : مخصوص بالضرورة ؛ كقوله :

٣٩٩ - آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ * [وَالْحَبُّ بَيَّا كُلُّهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ]
وقوله :

٤٠٠ - [لَدُنْ يَهْزُ السَّكْفُ يَغْسِلُ مَغْنُهُ * فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ التَّغْلُبَ

أى : على حَبِّ العراق ، وفي الطريق .

(وَ) حذفه (فِي أَنْ وَأَنْ وَأَنْ) قياساً (مَعَ أَمِنْ لَيْسَ ، كَمَجِئَتْ أَنْ يَدُوا)
« أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرُكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ » « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » أى :
مِنْ أَنْ يَدُوا : أى يُنْطَلُوا الدِّيَّةَ ، وَمِنْ أَنْ جَاءَكُمْ ، وَبِأَنَّهُ .

فإن خيفَ اللبسُ امتنع الحذف ، كما في « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ ، أَوْ عَنْ أَنْ تَفْعَلَ »
لإشكال المراد بعد الحذف .

وأما قوله تعالى : « وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » فيجوز أن يكون
الحذف فيه لقريئة كانت ، أو أن الحذف لأجل الإيهام ؛ ليرتدع من يرغب
فيهنَّ للجلهنَّ ، ومن يرغب عنهنَّ لدمامتهنَّ وَقَرِهْنَّ ؛ وقد أجاب بعض
المفسرين بالتقديرين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما اطَّرَدَ حذفُ حرف الجر مع أن وأن لطولها بالصلة .

الثاني : اختلفوا في محلهما بعد الحذف ؛ فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلهما

جر ؛ تشكاً بقوله :

٤٠١ - سَوَّازُتُ لَيْلِي أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى ، وَلَدَتْنِي بِهَا أَنَا طَالِبَةٌ

بحر « دَبْنِ » ، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب ، وهو الأقيس .
ومثل أنْ وأنْ فى حذف حرف الجر قياساً كى المصدرية نحو « جِئْتُكَ كَىْ تَقُومُ »
أى لكى تقوم .

(وَالأَصْلُ) فى ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر
(سَبَقُ فَاعِلٍ) : أى أن يسبق الفاعل (مَتَقَى) منهما المفعول معنى (كَدَنَ * مِنْ)
قولك : (أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنِ) فإن « مَنْ » هو اللابس ؛ فهو الفاعل فى
المعنى ، و « نَسَجَ الْيَمَنِ » هو اللبوس ؛ فهو المفعول فى المعنى .

ويجوز العدول عن هذا الأصل ؛ فيتقدم ما هو مفعول فى المعنى على ما هو فاعل فى
المعنى ، فيقال : أَلْبَسَنَ نَسَجَ الْيَمَنِ مَنْ زَارَكُمْ .

(وَ) قد (يَلْزَمُ الأَصْلُ) المذكور (يُلْجِبُ عَرَا) أى : وجب ،
وذلك كخوف اللبس ، نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » وكون الثانى محصوراً ،
كما أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا ، أو ظاهراً والأول ضمير متصل ، نحو « إِنَّا
أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ » .

(وَتَرَكَ ذَاكَ الأَصْلُ) لما وجد (حَتَّى قَدْ يَرَى) أى : قد يرى واجباً ، وذلك
كما إذا كان الفاعل فى المعنى محصوراً ، نحو : مَا أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا ،
أو ظاهراً والثانى ضميراً متصلاً ، نحو الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا ، أو مُلْتَبَساً بضمير الثانى ،
نحو أَشْكَنْتُ الدَّارَ بَيْنَهُمَا ؛ فلو كان الثانى مُلْتَبَساً بضمير الأول كما فى نحو : أَعْطَيْتُ
زَيْدًا مَالَهُ ؛ جاز وجاز ؛ على ما عرف فى باب الفاعل .

(تنبيه) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين حكم الفاعل فى المعنى مع المفعول
فى المعنى فى هذه الأمور الثلاثة ؛ فجواز تقديمه فى نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، ووجوبه
فى نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وامتناعه فى نحو : ظَنَنْتُ فى الدَّارِ صَاحِبَهَا .
(وَحَذَفَ قَضَاءً) وهى المفعول من غير باب ظَنَّ (أَجَزَ) : اختصاراً ، أو اقتصاراً

(إِنْ لَمْ يَضِرْ) حذفها ، كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض : إما لفظي ؛ كتناسب الفواصل نحو « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » ، ونحو « إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَى » ، وكلاهما في نحو « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ نَفْعَلُوا » وإما معنوي ؛ كاحتقاره في نحو « كَتَبَ اللَّهُ لِلْأَعْدَيْنِ » أى : الكافرين ، أو استهجانها ؛ كقول عائشة رضى الله عنها : مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي ، أى : العورة .

فإن ضَرَ الحذف امتنع ، وذلك (كحذف ماسيق جواباً) أسوال سائل : كَضَرَبْتُ زَيْدًا ، لمن قال : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ (أَوْ حَصِرَ) نحو : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَإِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أو حذف عامله ، نحو : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « يَضِرُّ » هو بكسر الضاد مضارع ضَارَّ يَضِيرُ ضَيْرًا ، بمعنى : ضَرَّ يَضِرُّ ضَرًّا ، قال الله تعالى : « لَا يَضِرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا » ، أى : لم يضركم .

(وَيُحَذِّفُ النَّاصِبُهَا) أى : ناصبُ الفصلة (إِنْ عُلِمَا) بالقرينة ، وإذا حذف قد يكون حذفه جائزاً ، نحو « قَالُوا خَيْرًا » ، (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُدْتَزَمًا) كما في باب الاشتغال ، والنداء ، والتحذير ، والإغراء ، بشرطه ، وما كان مثلاً ، نحو « الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » أى أُرْسِلِ الْكِلَابَ ، أو أُجْرِيَ مُجْرَى اللَّئْلِ ، نحو « أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ » .

(خاتمة) : يصير التعدى لازماً أو في حكم اللازم بخمسة أشياء :

الأول : التضمين لمحي لازم ؛ والتضمين : إشرابُ اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حُكْمَهُ ؛ لتصير الكلمة تؤدي مؤدَى كلمتين ؛ نحو « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ » أى : يَخْرُجُونَ ، « وَلَا تَعُدُّ عَيْنَكَ عَنْهُمْ » أى : تَنْقُبُ « أَذَاعُوا بِهِ » أى : تَحَدَّثُوا « وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي » أى : بَارَكَ لِي .

ومنه قول الفرزدق :

٤٠٢ - كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زَيْدًا عَنِّي

أى : صَرَفَهُ بِالْقَتْلِ ؛ وقول الآخر :

٤٠٣ - * ضَمِنْتَ رِزْقِي عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا *

أى : تَكَفَّلْتَ ، وهو كثير جداً .

الثانى : التحويلُ إلى فَعَلَ - بالضم - لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرَبَ الرَّجُلُ ، وفَهَمَ ، بمعنى ما أَضْرَبَهُ وأفهمه .

الثالث : مطاوعته المتعدى لواحد ، كما مر .

الرابع : الضمُّ عن العمل : إما بالتأخير ، نحو « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » « الَّذِينَ هُمْ يُرَبِّهِمْ يُرَبِّوْنَ » ، أو بكونه قرعاً فى العمل ، نحو : « مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ » « فَمَالٌ لِّمَا يُرِيدُ » .

الخامس : الضرورة ، كقوله :

٤٠٤ - تَبَلَّتْ قُودًا لِّى فِى الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِى الضَّجِيعَ بِيَارِدِ بَسَامِ

ويعبر اللزوم متعدياً بسبعة أشياء :

الأول : همزة النقل ، كما أسلفته .

الثانى : تضعيف العين ، نحو : فَرِحَ زَيْدٌ ، وَفَرَّحْتُ زَيْدًا .

وقد اجتماعاً فى قوله تعالى : « نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ » .

الثالث : المُفَاعَلَة ، تقول فى « جَاسَ زَيْدٌ ، ومشى ، وسار » : جَاسَتْ زَيْدًا ، وماشيته ، وسأيرته .

الرابع : اشتغَلُ لاطلب أو النسبة للشئ ، كاستَخَرَجْتُ المَالَ ، واشتَغَسْتُ زَيْدًا ، واستغَبْتُ الظلم ، وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو اشتَغَلْتُهُ الْكِتَابَ ، وَاشْتَغَفَرْتُ اللَّهَ الذَّنْبَ ، ومنه قوله :

٤٠٥ — أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ أَحْصِيهِ * [رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ أَلُوجُهُ وَالْعَمَلُ]
ولإنما جاز « استغفرتُ الله من الذنب » لتضمنه معنى استتبت : أى طلبت التوبة .
الخامس : صَوَّغَ الفعل على فَعَلْتُ بالفتح أَفْعُلُ بالضم لإفادة الْعَلَبَةِ ، تقول :
كَرَّمْتُ زَيْدًا أَكْرُمُهُ : أى غلبته في الكرم .

السادس : التضمين ، نحو : « وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ » أى : لَا تَتَوَّأُوا ؛ لِأَنَّ
عَزَمَ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِمَعْنَى ، تقول : عَزَمْتُ عَلَى كَذَا ، لَا عَزَمْتُ كَذَا ، وَمِنْهُ رَحَّبْتُكُمْ
الطَّاعَةَ ، وَطَلَعَ بِشْرُ الْيَمَنِ ؛ أى : وَسَعْتُمْ ، وَبَلَغَ الْيَمِينَ .

السابع : إسقاط الجار توسعاً ، نحو « أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ » أى : عَنْ أَمْرِهِ « وَاقْعُدُوا
لَهُمْ كُلٌّ مَرَصِدٍ » أى : عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ :

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الْقَلْبُ *

أى فى الطريق .

وليس انتصاهما على الظرفية ، خلافاً للفارسية فى الأول وابن الطراوة فى الثانى ؛
لعدم الإبهام ، والله أعلم .

التنازع فى العمل

(إِنْ عَامِلَانِ) فَاكْثَرُ (اِقْتَضَا) أى : طَلَبَا (فِي اسْمٍ عَمَلٍ) مُتَّفَعًا أَوْ مُخْتَلَفًا
(قَبْلُ) أى : حَالِ كَوْنِهِمَا قَبْلَ ذَلِكَ الْاسْمِ (فَلَوْ أَحَدٌ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) فِيهِ اتِّفَاقٌ .

والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

٤٠٦ — [فَإِنَّ إِلَى أَيْنَ النِّجَاحُ بِنِعْمَتِي] * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ [أَحْسِرْ أَحْدِسْ]
إِذِ الثَّانِي تَوَكَّدَ ، وَإِلَّا فَسَدَ الْفِعْلُ ؛ إِذْ حَقُّهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَقُولَ : أَتَاكَ أَتَوَكَ ، أَوْ أَتَوَكَ
أَتَاكَ ؛ وَمِنْ نَحْوِ :

٤٠٧ — [وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَقَى لِأَذَى مَعِيشَةٍ] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فإن الثاني لم يطلب « قليل » ، وإلا فسد المعنى ؛ إذ المراد كفاي قليل من المال ، ولم أطلب المُلْك .

وبكونهما قبل من نحو « زَيْدٌ قَامَ وَقَمَدٌ » لأن كل واحد منهما أخذَ مطلوبه ، أعنى ضمير الاسم السابق ؛ فلا تنازع .

هكذا مثلُ الناظمِ وغيره وعَلَّوا ؛ وفي كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلنصُّور الصلة ؛ لأن ذلك يقتضى ألا يتنع تقديمُ مطلوبهما إذا طلبا نصباً .

و « عاملان » في كلامه رَفَعَ بفعل مضمر يفسره « اقتضيا » ، و « عَمَلٌ » مفعول به ، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مراده بالعالملين فَمَلَّانِ متصرفان ، أو اسمان يُشَبَّهَانِهما ، أو اسم وفعل كذلك ؛ فالأول نحو « آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا » والثاني كقوله :

٤٠٨ — عُمِدَتِ مُعِينًا مُعِينًا مَنْ أَجَرْتَهُ [فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَةً مَوْتِلًا]

والثالث نحو « هَاؤُمُ أَقْرَبُ وَكِتَابِيَّةٌ » وقوله :

٤٠٩ — لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي

لَقِيتُ وَلَمْ أَتَّكِلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره ؛ وعن اللبرد إجازته في فعلِ التعجب ، نحو : مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا ، وَأَحْسَنَ بِهِ وَأَجْمَلَ يَتَمَرِّو ، واختاره في التسهيل .

الثاني : قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين ، وقد يتعدد المتنازع فيه ؛ من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « تُسَبِّحُونَ وَمُحَمَّدُونَ وَتُسَكَّبُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ؛ وقول الشاعر :

٤١٠ - طَلَبْتُ فَلَمْ أَذْرِكْ يَوْجَهِي فَلَيْتَنِي
قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

الثالث : اشترط في التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع ، فنحو
« زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَخُوهُ » وقوله :

٤١١ - [قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ]
وَعَزَّةٌ تَمْطُولُ مُمْسَى غَرِيمَاهَا

محول على أن السببي مبتدأ ، والعاملان قبلة خبران عنه ، أو غير ذلك مما يمكن ،
بخلاف السببي المنصوب ، كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز
بعضهم في البيت التنازع .

(وَالثَّانِ) من المتنازعين (أَوَّلَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ)
لقربه ، (وَاخْتَارَ عَكْسًا) من هذا ، وهو أن الأول أولى لسبقه ، (غَيْرُهُمْ)
ذَا أَمْرَةٍ (أَى : غيرُ البصريين ، وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز
إعمال كل منهما) .

﴿ تنبيه ﴾ : سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على
جواز إعمال كل منهما ؛ ومن إعمال الأول قوله :

٤١٢ - كَسَاكَ وَلَمْ تَنْتَكِسْهُ فَاشْكُرْ لَهُ
أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَتَاْمِرُ

ومن إعمال الثالث قوله :

٤١٣ - جِيئَ نُمٌّ حَالِفٌ وَقِفَ بِالْقَوْمِ لِمَنَّهُمْ
لَمَنْ أَجَارُوا ذَوُو عِزَّةٍ بِلَا هُونٍ

(وَأَنْعَمِ الْمُهْمَلِ) منهما ، وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه

في المعنى (فِي ضَمِيرٍ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالتَّرِيمُ) في ذلك (مَا التَّرِيمَا) من مطابقة الضمير الظاهر ، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ؛ وسواء في ذلك كان الأول هو المهمل (كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ) أم الثاني (وَ) ذلك نحو (قَدْ بَنَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه ، والأول منعه السكافيون ؛ لأنهم يعمنون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ؛ فذهب السكافي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول — والحالة هذه — لادلالة عليه ، تمسكا بظاهر قوله :

٤١٤ — تَعَقَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَدَتْ نَبْلُهُمْ وَكَلِيبُ

وقال الفراء : إن انفق العاملان في طلب المرفوع فالعملُ لهما ، ولا إضمار ، نحو : يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ ؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرا ، نحو ضَرَبَنِي وضربت زيدا هو ، والمعتمد ما عليه البصريون ، وهو ما سَبَقَ ؛ لأن العمدة يمتنع حذفها ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب ، نحو رُبُّهُ رَجُلًا ، وَنَعَمْ رَجُلًا ، وقد سمع أيضا في هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، ومنه قوله :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ ؛ إِنَّنِي لِنَعِيرِ جَحِيلٍ مِّنْ حَلِيلِي مُهْمِلٌ
وقوله :

٤١٥ — هَوَيْتُ وَهَوَيْتُ الْعَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شِئْتُ فَأَنْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي
وقوله :

٤١٦ — وَكُنَّا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا

جَرَى فَوَقَهَا وَاسْتَشَقَّرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ولا حُجَّة فيما تمسك به المانع ؛ لاحتمال إفراد ضمير الجمع ؛ وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها ، تقول : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، كأنك قلت : ضَرَبَنِي مَنْ ، على ما لا يخفى .

(وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمِلَا * بِمَضْمَرٍ لِنَعْرِ رَفْعٍ) وهو النصب لفظاً أو محلاً (أوهلاً) أى : جُمِلَ أهلاً (بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَيْرٍ) فى الأصل ؛ لأنه حينئذ فضلة ؛ فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر ، فتقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عَمْرُو ، وَلَا يَجُوزُ ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَلَا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي عَمْرُو ؛ وأما قوله :

٤١٧ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَبُرْضِيكَ صَاحِبٌ

[جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَخْفَظَ لِلْوُدِّ]

فضرورة .

(وَأُخْرَتُهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَيْرُ) ؛ لأنه منصوبٌ فلا يضر قبل الذكر ، وعمدة فى الأصل فلا يحذف ، فتقول : كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ قَائِماً بِإِيَّاهُ ، وَظَنَنْتِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِماً بِإِيَّاهُ .

أما امتناع الإضمار مقدماً فادعى الشارحُ الاتفاقَ عليه ، وفى دعواه نظر ؛ فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب ؛ أحدها جوازه كالرفوع ، وفى كلام والده فى الكافية وشرحا مثيلٌ إلى جواز إضمار المنصوب مطلقاً مقدماً ، واحتج له ، وهو أيضاً ظاهر كلام التسهيل .

وأما الحذف فنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ؛ لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى الممثل ، نحو ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ؛ الدخوله تحت قوله : « وَأَعْمِلِ الْمُثْمَلُ فِي ضَمِيرِ مَا » تنازعه « ولم يخرج ، ومنه قوله :

٤١٨ - إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودٍ أَرَاكَ تَنْخُلُ فَاسْتَأْكَتْ بِهِ عُودُ إِسْجَلِ

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله : « وَالزَّمْ مَا التَزِمَا » وهذا لم يلتزم ذكره ؛ لأنه فضله ، ومنه قوله :

٤١٩ - بِمُكَاطِ يُمْنِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

وَحَصَّ بِمَعْهُمْ حَذْفُهُ بِالضَّرُورَةِ كَالْيَتِ ؛ لِأَن فِي حَذْفِهِ تَهْيِئَةُ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعُهُ عَنْهُ لِعَبَرٍ مَعَارِضَ .

الثاني : كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : (الأول) جَزَمَهُ بِحَذْفِ الْفَضْلَةِ مِنَ الْأَوَّلِ لِلْمَهْمَلِ ، (والثاني) جَزَمَهُ بِتَأْخِيرِ الْخَبَرِ ، وَلَمْ يَجْزَمْ بِهِمَا فِي التَّسْهِيلِ ، بَلْ أجاز التَّعْدِيمَ .

الثالث : يُشْتَرَطُ لِحَذْفِ الْفَضْلَةِ مِنَ الْأَوَّلِ الْمَهْمَلِ أَمْنُ اللَّيْسِ ؛ لِإِنْ خِيفَ اللَّيْسُ وَجِبَ التَّأْخِيرُ ، نَحْوُ اسْتَعْتَمْتُ وَاسْتَعْتَمَنَ عَلَى زَيْدٍ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الْحَذْفِ لَا يَعْلَمُ هَلِ الْمَحْذُوفُ مُسْتَعْتَمَنٌ بِهِ أَوْ عَلَيْهِ .

الرابع : قوله « غَيْرَ خَيْرٍ » يَوْمَ أَنْ ضَمِيرُ الْمُنْتَازِعِ فِيهِ إِذَا كَانَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِي بَابِ ظَنٍّ يَجِبُ حَذْفُهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ فِي امْتِنَاعِ الْحَذْفِ ؛ لِزُجُومِ التَّأْخِيرِ ، نَحْوُ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وَظَنَنْتَنِي مُنْطَلِقًا هِنْدُ إِيَّاهَا ، فَإِيَّاهَا : مَفْعُولُ أَوَّلِ ظَنَنْتَ وَلَا يَجُوزُ تَعْدِيمُهُ ، وَفِي حَذْفِهِ مَا سَبَقَ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّارِحُ : لَوْ قَالَ بَدَلَهُ : وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبَ وَإِنْ يَسْكُنُ ذَلِكَ فَأَخْرَجَهُ تَعَصُّبُ لَخَلَصَ مِنَ ذَلِكَ التَّوْمِ .

لكن قال المرادى : قوله « مفعول حسب » يَوْمَ أَنْ غَيْرَ مَفْعُولٍ حَسَبَ يَجِبُ حَذْفُهُ وَإِنْ كَانَ خَبَرًا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَن خَبَرَ كَانَ لَا يَحْذَفُ أَيْضًا ، بَلْ يُؤَخَّرُ كَمَفْعُولٍ حَسَبَ ، نَحْوُ : زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائِمًا إِيَّاهُ ، وَهَذَا مُنْدرِجٌ تَحْتَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : « غَيْرَ خَيْرٍ » ، وَلَوْ قَالَ :

بَلْ حَذْفُهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةً حَسِبَ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدِ التَّزِيمِ
لأَجَادَ .

قلت : وعلى هذا أيضاً من المواخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمنّ البس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَإِخْذِفْهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يَرَى لِعِمْدَةٍ فَجِيءَ بِهِ مُؤَخَّرًا

الخامس : قاس المازني وجاعة التمدّي إلى ثلاثة على التمدّي إلى اثنين ، وعليه مشى في التسهيل ؛ فتقول على هذا عند إعمال الأول : أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُهُ إِيَّاهُ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا ، ويختار إعمال الثاني ، نحو أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ ، وَأَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ

(وَأُظْهِرُ أَنْ يَكُنْ صَمِيرٌ خَبَرًا) أى : في الأصل (لِيَنْبَرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَرَا) أى : في الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ لتعذر الحذف بكونه عمدة والإضمار بعدم المطابقة ، فتعين الإظهار ، وتخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَطْنُ وَيَطْنَانِي أَخًا • زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا) على إعمال الأول ، فزَيْدًا وعَمْرًا أَخَوَيْنِ : مَعْمُولًا أَطْنُ ، وَأَخًا : ثَانِي مَفْعُولِي يَطْنَانِي ، وَجِيءَ بِهِ مَظْهَرًا لَتَعْدَرِ إِضْمَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَضْمَرَ فَإِذَا أَنْ يُضْمَرَ مَفْرَدًا مِرَاعَاةً لِلخَبَرِ عَنْهُ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ الْيَاءُ مِنْ يَطْنَانِي ؛ فَيُخَالَفُ مَفْسَرَهُ — وَهُوَ أَخَوَيْنِ — فِي التَّثْنِيَةِ ، وَإِمَّا أَنْ يُتَّقَى مِرَاعَاةً لِلْمَفْسَرِ ؛ فَيُخَالَفُ الْخَبَرَ عَنْهُ ، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ أَعْلَمْتُ الثَّانِي ، نَحْوُ يَطْنَانِي وَأَطْنُ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ أَخًا ، وَأُجَازَ السَّكُونُ الْإِضْمَارَ عَلَى وَفْقِ الْخَبَرِ عَنْهُ ، نَحْوُ أَطْنُ وَيَطْنَانِي إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ، عِنْدَ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ وَإِهْمَالِ الثَّانِي ، وَأُجَازُوا أَيْضًا الْحَذْفَ ، نَحْوُ أَطْنُ وَيَطْنَانِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ

﴿ تنبيه ﴾ : وَجْهٌ كَوْنُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ هَذَا الْبَابِ هُوَ أَنَّ الْأَصْلَ : أَطْنُ وَيَطْنَانِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ؛ فَتَنَازَعُ الْعَامِلَانِ « الزَّيْدَيْنِ » ؛ فَالْأَوَّلُ يَطْلُبُهُ مَفْعُولًا ، وَالثَّانِي يَطْلُبُهُ فَاعِلًا ، فَأَعْلَمْنَا الْأَوَّلَ ؛ فَنَصَبْنَاهُ بِهَ الْاسْمَيْنِ ، وَأَضْمَرْنَا فِي الثَّانِي صَمِيرَ الزَّيْدَيْنِ ، وَهُوَ الْأَلْفُ ، وَبَقِيَ عَلَيْنَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِهِ ؛ فَرَأَيْنَاهُ مُتَعَذِّرًا لِمَا مَرَّ ، فَعَدَلْنَا بِهِ

إلى الإظهار ، وقلنا « أخا » فوافق الخبر عنه ، ولم تضربه مخالفته لأخوين ؛ لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

﴿ خاتمة ﴾ : لا يتأتى التنازع في التمييز ، وكذا الحال ، خلافاً لابن مُطِيع ، وكذا نحو مَا قَامَ وَقَدْ إِلَّا زَيْدٌ ، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ، ويجوز فيما عدا ذلك من الممولات ؛ والله تعالى أعلم .

المفعول المطلق

زاد في شرح الكافية في الترجمة « وهو المصدر » . وذلك تفسير للشيء بما هو أعمُّ منه مطلقاً ؛ كتفسير الإنسان بأنه الحيوان ؛ إذ المصدر أعمُّ مطلقاً من المفعول المطلق ؛ لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به ، وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا ؛ نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خَلَفَ عنه في ذلك وأنه الأصل .

وأعلم أن الفاعيل خمسة : مفعول به ، وقد تقدم في باب تعدى الفعل وزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه .

وهذا أول الكلام على هذه الأربعة :

فالمفعول المطلق « مَا لَيْسَ خَبَرًا من مصدرٍ مفيدٍ توكيدٍ عامله ، أو بيانٍ نَوْعِهِ ، أو عَدَدَهُ » .

فـ « مَا لَيْسَ خَبَرًا » مُخْرِجٌ لنحو المصدر — در المبيّن للنوع في قولك : ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ أَلِيمٍ .

و « من مصدر » مخرج لنحو الحال المؤكدة ، نحو « وَلَّى مُدْبِرًا » .

و « مفيد توكيد عامله — إلى آخره » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المؤكد في قولك : أَمْرُكَ سَيَرٌ سَيَرٌ ، وَلِسَوَقٍ مع عامله لغير المعاني الثلاثة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَكَ ، وَمُدْخِلٌ

لأنواع الفعول المطلق : ما كان منها منصوباً لكونه فضلة ، نحو ضَرَبْتُ ضَرْباً ، أو ضَرْباً شديداً ، أو ضَرْبَتَيْنِ ، أو مرفوعاً لكونه نائباً عن الفاعل ، نحو غَضِبَ غَضَبٌ شديداً .

وإنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنَّ حَلَّ الفعول عليه لا يَخُوجُ إلى صِلَةٍ ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات ؛ فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إصْاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه ؛ فلهذا احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التفتيد بحرف الجر ، بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع ، وتقديمُ المفعول به لم يكن على سبيل القصد ، بل على سبيل الاستطراد والتبعية .

ولما كان المفعولُ المطلقُ هو المصدرُ مع ضميمته شئ آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر ؛ لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه ؛ فقال : (الْمَصْدَرُ : اِسْمٌ مَأْيُوسٍ الزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولِي الْفِعْلِ) أى : اسمُ الحَدَثِ ؛ لأن الفعل يدلُّ على الحدث والزمان فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كَأَمْنٍ مِنْ) مدلولى (أَمِنْ) وَضَرْبٍ مِنْ مدلولى ضَرْبٍ .

(بِمِثْلِهِ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ نُصِبَ) نحو « فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً » وَيُعْجِبُنِي إِيمَانُكَ تَصْدِيقًا . وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْلِيمًا » وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا » .

(وَكَوْنُهُ) أى المصدر (أصلاً) في الاشتقاق (لِهَذَيْنِ) أى : للفعل والوصف (اِنتُخِبَ) أى : اِخْتِيَرَ ، وهو مذهب البصريين ، وخالف بعضهم ؛ فجعل الوصف مشتقاً من الفعل ؛ فهو فرع الفرع ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما ، وزعم ابن طُلحة أن كلا من المصدر والفعل أصلٌ برأسه ؛ ليس أحدهما مشتقاً من الآخر . والصحيحُ مذهبُ البصريين ؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه مافى الأصل وزيادة ، (١٤ - الأشموني ١)

والفعلُ والوصفُ مع المصدر بهذه المثابة ؛ إذ المصدر إنما يدلُّ على مجرد الحدث ، وكل منهما يدلُّ على الحدث وزيادة .

(تَوَكَّدَ أَوْ تَوَعَّا يُبَيِّنُ) المصدرُ لِلتَّوَقُّعِ مفعولاً مطلقاً (أَوْ عَدَدَ) أى : لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة ؛ فالْمُؤَكَّدُ (كَسِرَتْ) سَيِّراً ، ويسمى للمبهم ، ومبين العدد - ويسمى للمعدود - كَسِرَتْ (سَيَّرَتَيْنِ) و « دُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً » ومبين النوع كسرت (سَيَّرَ ذِي رَشْدٍ) أو سَيِّراً شديداً ، أو السَيَّرَ الَّذِي تَعَرَّفَهُ ، ويسمى المختص ؛ هكذا فسرهُ بعضهم ؛ والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما قُلَّ في التيسيل ؛ فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ، ومختص ، والمختص على قسمين : معدود ، وغير معدود .

(وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ) أى : عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق (مَاعَلَيْهِ) أى : ما على المصدر (دَلَّ) وذلك ستة عشر شيئاً ؛ فينوب عن المصدر المبين [للنوع] ثلاثة عشر شيئاً :

الأول : كَلِمَتُهُ (كَجَدَّ كُلَّ الْجَدِّ) ومنه « فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ » وقوله :

٤٢٠ - [وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَ مَا] يَطْلُبَانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الثاني : بَعْضِيَّتُهُ ، نحو : ضَرَبَتْهُ بَعْضَ الصَّرْبِ .

الثالث : نوعه ، نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْفَرُفُصَاءُ .

الرابع : صِفَتُهُ ، نحو : سِرَتْ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، وَأَيَّ سَيْرٍ .

الخامس : هَيْئَتُهُ ، نحو : يَمُوتُ الْكَافِرُ مَيِّتَةً سُوءَ .

السادس : مُرَادِفُهُ ، نحو قُمْتُ الْوُقُوفِ (وَأَفْرَحَ الْجَذَلِ) ومنه قوله :

٤٢١ - يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالْتَمَرُ حَبًّا مَالَهُ مَزِيدُ

السابع : ضَمِيرُهُ ، نحو عَبْدَ اللَّهِ أَظَنُّهُ^(١) جالسا ؛ ومنه « لَا أَعْدَبُهُ أَحَدًا مِنْ

الْمَالَيْنِ » .

(١) هذا إذا جعلت « عبد الله » منصوباً على أنه مفعول أول لأظن ، والضمير في « أظنه » عائداً على الظن المفهوم من الفعل ؛ و « جالسا » مفعولاً ثانياً .

الثامن : المشار به إليه ، نحو ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ .

التاسع : وَقْتُهُ ، كقوله :

٤٢٢ - أَلَمْ تَفْتَحْ مِنْ عَيْنِكَ لَيْلَةً أَرَمَدَا [وَيْتٌ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسْتَهْدَا]

أى : اغْنَا عَنْ لَيْلَةٍ أَرَمَدَا ، وهو عكس « قَمَلَتْهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ » ، إلا أنه

قليل .

العاشر : « ما » الاستفهامية ، نحو مَا تَضْرِبُ زَيْدًا .

الحادى عشر : « ما » الشرطية ، نحو : مَا شِئْتَ فَأَجْلِسْ .

الثانى عشر : آتَنَهُ ، نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا ، وهو يَطْرُدُ فى آلة الفعل دون

غيرها ، فلا يجوز : ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً .

الثالث عشر : عَدَدَهُ ، نحو : « فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » .

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم ، نحو بَرَبْرَةً ، وَفَجَّرَ فَجَارٍ .

وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا .

وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء :

الأول : مُرَادَفُهُ ، نحو : شَدِثْتُهُ بُغْضًا ، وَأَحْبَبْتُهُ مَقَّةً ، وَفَرَحْتُ جَدًّا لَا .

الثانى : مُلَاقِيهِ فى الاشتقاق ، نحو : « وَاللَّهِ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا »

« وَتَبْتَلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا » ؛ والأصل إنباتًا وتبتلًا .

الثالث : اسم مصدر غير علم ، نحو تَوَضَّأَ وَضُوءًا ، وَأَغْتَسَلَ غُسْلًا ،

وَأَعْطَى عَطَاءً .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوَكِّدُوا فَوْحًا أَبَدًا) ؛ لأنه بمنزلة توكيد

الفعل ، والفعل لا يُفْتَنى ولا يجمع (وَنَّ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ) أى : غير المؤكد ، وهو

المبني (وَأَفْرَدًا) لصلاحيته لذلك ؛ أما العدوى فبانفاق ، نحو ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً .

وَضَرَبَتَيْنِ ، وَضَرَبَاتٍ . واختلف فى النوعى ؛ فالشهور الجواز نظرًا إلى أنواعه

نحو: **مِزْتُ سَيْرِي زَيْدَ الْحَسَنِ وَالْقَيْحِ** ؛ وظاهر مذهب سيويو النعم ، واختاره الشلوبين .

(وَحَذَفُ عَامِلٍ) للصدر (الْمَوْكِدُ انْتَنَعَ) ؛ لأنه إنما جرى به التقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف ينافي ذلك ، ونازع في ذلك الشارح (وَفِي) حذف عامل (سِوَاهُ) إِذْ لَيْلٍ مُتَّسِعٍ) عند الجميع ، كأن يقال : ما ضربت ؛ فتقول : بَلَى ضَرْبًا مُوَلِّمًا ، أَوْ بَلَى ضَرْبَتَيْنِ ، وكقولك لمن قدم من سفر : قُدُومًا مُبَارَكًا ، ولن أراد المحج أوفى فرغ منه : حَجًّا بَرُورًا ؛ فحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز ؛ لدلالة القرينة عليه ، وليس بواجب .

(وَالْحَذَفُ حَتْمٌ) أى : واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلًا * مِنْ قِيلِهِ) ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين البديل والمبديل منه .

وهو على نوعين : واقع في الطلب ، وواقع في الخبر .

فالأول : هو الواقع أمرًا أو نهيًا (كَغَدَلَا الَّذِ كَاغَدَلَا) في قوله :

كَلَى حِينَ أَلْهِمَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ فَغَدَلَا ، زُرَيْقُ ، لِلْمَالِ نَدَلْ الثَّعَالِبِ

فغَدَلَا : بَدَلٌ مِنَ اللفظ بَأَنْدَل ، والأصل : أَنْدَلْ يَا زُرَيْقُ لِلْمَالِ : أى اختطفه ، يقال : نَدَلْ الشيء ؛ إذا اختطفه ، ومنه : « فَضْرَبَ الرُّقَابِ » أى : فاضربوا الرقاب ؛ وتقول « قِيَامًا لَا قُعُودًا » أى قم ولا تقعد .

كذا أطلق الناضم ، وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ، كقوله :

٤٢٣ - فَصَبْرًا فِي بَحَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا [فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ مُسْتَطَاع]

أو دعاء نحو : سَقِيَا وَرَعِيَا ، وَجَدْعَا وَكَيْيَا ، أو مقرونا باستفهام توبيخي ، نحو اتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ ؟ وقوله :

٤٢٤ - أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا أَلُوْمَا لَا أَبَالِكَ وَأَغْتَرَابَا

والثاني : ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : **حَدَا** و**شُكِّرَا** لَا **كُفْرَا** ، وعند تذكر الشدة : **صَبْرَا** لَا **جَزَعَا** ، وعند ظهور معجب : **عَجَبَا** ، وعند الامتثال : **سَمِعَا** و**طَاعَا** ، وعند خطاب مرضى عنه : **أَفْلُلْ ذَلِكَ** و**كَرَامَةُ** و**مَسْرَةُ** ، وعند خطاب مفضوب عليه : **لَا أَفْلُلْ ذَلِكَ** و**لَا كِيدَا** و**لَا هَمَّا** ، و**لَا فَمَلْتُ ذَلِكَ** و**وَرُغَمَا** و**هَوَانَا** .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيلِ) أى : لتفصيل عاقبة ما قبله (كِبَامَاتِنَا) من قوله تعالى : « فَشَدُّوا الرِّبَاقَ فَأَبَامَاتِنَا بَعْدُ وَإِمَا فِدَاءُ » (عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا) أى حيث عَرَضَ ؛ لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فيما تمنون وإما تغادون .

(كَذَا مُسْكِرٌ وَذُو خَصْرِ وَرَدَ) كل منهما (نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ أَسْتَنْدَ) نحو : **أَنْتَ سَيِّرَا سَيِّرَا** ، وإِنَّمَا **أَنْتَ سَيِّرَا** ، وما **أَنْتَ إِلَّا سَيِّرَا** ؛ فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والخَصْرُ ينوب مَنَابَ التكرير ، فلم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار ، نحو **أَنْتَ سَيِّرَا** ، وأَنْتَ **تَسِيرُ سَيِّرَا** . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو : **أَمْرُكَ سَيِّرُ سَيِّرُ** ، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا ؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين ؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية ؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً ، كقوله :

٤٢٥ - [تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا دَكَّرَتْ] فَأَيَّامًا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ

أى : ذاتُ إِقْبَالٍ وَإِذْبَارٍ .

(وَمِنْهُ) أى : ومن الواجب حذف عامله (مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدَا) وهو إما مؤكد (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَأُ) من النوعين - وهو المؤكد لنفسه - هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه ، وسبب ذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة ؛ فسكانه نَفْسَهَا (نَحْوُ لَهُ عَلَى

ألفُ عُرْفًا) أى : اعترافا ، ألا ترى أن « له على ألف » هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِ) — وهو المؤكد لغيره — هو الواقع بعد جملة تحتل غيره فتصير به نَصًا ، وسمى بذلك لأنه أثر في الجملة ، فكأنه غيرها ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَأَنِّي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا) فحقا : رفع ما احتمله « أنت ابني » من إرادة المجاز .

و (كَذَلِكَ) مما يلتزم إضمار ناصبه المصدرُ المشعرُ بالحدوث (ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ) أى : بمنوعة من النكاح ، وَلَزِيدٌ ضَرْبُ ضَرْبِ الْمُلُوكِ ، وَلَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ فالنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى للشروط السبعة ، بخلاف ما في نحو : لَزِيدٌ يَدٌ يَدُ أَسَدٍ ؛ لعدم كونه مصدرا ، ونحو : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْحُكَمَاءِ ؛ لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو : لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حَسَنٍ ؛ لعدم التشبيه ، ونحو : صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ لعدم تقدم جملة ، ونحو : لَهُ ضَرْبُ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو : عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحُمَامِ ؛ لعدم احتوائها على صاحبه ؛ فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها ؛ وقد ينتصب في هذا الأخير ، لكن على الحال .

وبخلاف ما في نحو : أَنَا أَبْيَكِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ ، وَزَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبَ الْمُلُوكِ ، حيث يتعين كون نصبه بالتعامل المذكور في الجملة قبله ، لا بمحذوف ؛ لصلاحية للمذكور للعمل فيه .

وإنما لم يصلح المصدر المشتلة عليه الجملة — في نحو : لِي بُكَاءٌ ، وَلَزِيدٌ ضَرْبٌ — للعمل ؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل ، أو مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ، وهذا ليس واحدا منهما .

(تنبيه) : مثل « لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » قوله :

٤٢٦ — مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضُ إِلَّا مَنكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَى الْمَحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة « له طَى » ؛ قاله سيبويه .

﴿ خاتمة ﴾ : المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله على ضربين :

الأول : مَالَهُ قُلْتُ ، وهو ما مر .

والثاني : مالا فعل له أصلا ، كَبَلْتَهُ ؛ إذا استعمل مضافا ، كقوله :

٤٢٧ — تَذَرُ الْجَمَاعِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَهُ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

في رواية خَفَضَ « الْأَكْفُ » قَبْلَهُ حينئذ : منصوبٌ نَصَبَ « ضَرَبَ الرقاب » ،
والعامل فيه فعل من معناه ، وهو اتركْ ؛ لأن « بَلَهُ الشَّيْءُ » بمعنى تركَ الشَّيْءَ ؛ فهو
على حد النصب في نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضًا ، وَأَحْبَبْتُهُ مِقَّةً .

وبحوز أن ينصب ما بعد بَلَهُ ؛ فيكون اسمَ فعلٍ بمعنى اتركْ ، وهي إحدى
الروایتين في البيت ، وسيأتي في بابه .

ومثل « بَلَهُ » المضاف : وَبَلَهُ ، وَوَيْحَهُ ، وَوَيْسَهُ ، وَوَيْيَهُ ، وهي كنايةات
عن الويل ، ووَيْلٌ ؛ كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب ،
يقولها الإنسان لمن يُحِبُّ ولمن يُبْغِضُ ، ونصبه بتقدير : أَلَزَمَهُ اللهُ ، وهو قليل ،
ولذلك لم يتعرض له هنا .

المفعول له

ويسمى المفعول لاجله ، ومن أجله .

وقدَّمه على المفعول فيه لأنه أَدْخَلَ منه في المفعولية ، واقترب إلى المفعول المطلق ،
بكونه مصدراً ، كما أشار إلى ذلك بقوله : (يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ لِلْمَصْدَرِ) أى : القلبُ
(إِنْ * أَبَانَ تَغْلِيلاً) أى : أفهم كونه عِلَّةً للحدث ، ويشترط كونه من غير لفظ
الفعل (كَجَدُّ شُكْرًا) أى : لأجل الشكر ؛ فلو كان من لفظ الفعل كَحِيلَ كَحِيلًا
كان انتصابه على المصدرية (وَدِنْ) طَاعَةً (وَهُوَ) أى : المفعول له (بِمَا يَفْعَلُ
فِيهِ مُتَّحِدٌ * وَقَتًا وَقَاعِلًا) الجملة حالية ، و « وَقَتًا وَقَاعِلًا » نَصَبٌ بنزع الخافض ،

أى : يشترط لنصب المفعول له — مع كونه مصدرا قليلا سيق للتعليل — أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل .

فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ السَّيِّئَ وَالْمَسْلَ ، قاله الجمهور ، وأجاز يونس « أَمَا التَّعْبِيدُ فَذُو عَيْبٍ » بمعنى مَهْمَا يَذْكُرُ شَخْصًا لِأَجْلِ سَبِيدٍ فَالْمَذْكُورُ ذُو عَيْبٍ ، وأنكره سيبويه ؛ وكونه قليلاً ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ ، وَلَا قِتْلًا لِلْكَافِرِ ، وأجاز الفارسي « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أى لتضرب زيدا ؛ وكونه علة ؛ فلا يجوز : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَانًا إِلَيْكَ ؛ لأن الشيء لا يعمل بنفسه ؛ وكونه متحداً مع الملل به فى الوقت ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ أَمْسٍ طَمَعًا غَدًا فى معروفك ؛ ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ ؛ بل يكفى عدم ظهور المنافاة ، وفى الفاعل ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ بِحَبَّتِكَ إِيَّائِي ؛ خلافاً لابن خروف .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديرى ، كقوله تعالى : « يُرِيكُمْ إِلَهُكُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا » لأن معنى يريكم يجعلكم ترون ١٥ .

(وَإِنْ شَرَطْنَا) من الشروط المذكورة ، ما عدا قصد التعليل (فُتِدَ * فَاجْرُزُهُ بِالْخَرْفِ) الدال على التعليل ، وهو اللام أو ما يقوم مقامها ؛ وفى بعض النسخ « باللام » أى : أو ما يقوم مقامها ؛ ففقد الأول — وهو كونه مصدرا — نحو « وَالْأَرْضَ وَمَنْعَهَا لِلْإِنْسَانِ » والثانى — وهو كونه قليلا — نحو « وَلَا تَقُولُوا أَوْلَادَ كُمْ مِنْ إِبْنَاتِي » بخلاف « خَشْيَةَ إِبْنَاتِي » ، والثالث — وهو الاتحاد فى الوقت — نحو قوله :

٤٢٨ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَفَسْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا [لَدَى السُّتْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ]

والرابع — وهو الاتحاد فى الفاعل — نحو :

٤٢٩ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِرَّةٌ [كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَهِّ الْقَطْرِ]

وقد اتفق الاتحادان فى « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ » ؛ (وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ) جرؤه باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كِلَاهُذِهِ ذَا قَنَعٍ ؛

وَقَالَ أَنْ يَصْحَبَهَا (أى : اللام (الْمَجْرُودُ) من آل والإضافة ، كهذا المثال ، حتى قال الجزولى : إنه ممنوع ، والحق جوازه ؛ ومنه قوله :

٤٣٠ - مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جَيْرٌ [وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرِ]
(وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَل) وهو أن جرّه باللام كثير ونصبه قليل (وَأَشْدُوا)
شاهداً لجوازه قول الراجز :

٤٣١ - (لَا أَمُدُّ الْجُنَيْنَ عَنِ الْمَيْتَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ)

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أنهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء ، نحو
جِئْتُكَ أَبْتِغَاءَ الْخَيْرِ ، وَلِأَبْتِغَاءِ الْخَيْرِ .

الثانى : أنهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله ، منصوباً كان أو مجروراً ،
كَرْهُدًا ذَا قَنَعَ ، وَلِزُهْدٍ ذَا قَنَعَ .

﴿ خاتمة ﴾ إذا دخلت « أَل » على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ بال
أو بالإضافة ، خلافاً للرأيين والجرى والبرد في قولهم : إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن
أل فيه زائدة ، وإضافته غير محصنة .

المفعول فيه

وهو المسمى ظرفاً

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق ؛ بكونه مستلزماً له في الواقع ؛
إذا لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنعمه ، لا بواسطة حرف
ملفوظ ، بخلافه .

(الظَرْفُ) لغة الوعاء ، واصطلاحاً (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ) أى : اسم وقت أو اسم مكان
(ضَمَّنًا) معنى (فِي) دون لفظها (بِاطْرَافٍ ، كَهُنَا أَمْكُثُ أَرْمَنًا) فهنا : اسم مكان ، وأرمننا :
اسم زمان ، وهما مُضَمَّنَانِ معنى « فِي » ؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما ، وهو الْمُسْكُثُ .

والاحتراز بقيد « ضُمَّنَا فِي » من نحو « يَخْفُونُ يَوْمًا » ، ونحو « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ » ؛ فإنهما ليسا على معنى في ، فانتصابهما على المفعول به ، وناسب « حَيْثُ » يَعْلَمُ محذوفًا ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب للمفعول به إجماعًا .

و « بمعنى في دون لفظها » من نحو : سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ ؛ فإنه لا يسمى ظرفًا في الاصطلاح ، على الأرجح

و « باطراد » من نحو « دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ » مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص ؛ فإنه غير ظرف ؛ إذ لا يطرده نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ؛ فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ؛ هذا مذهب الفارسي والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل : منصوب على المفعول به حقيقة ، وإن نحو دَخَلَ متعذر بنفسه ، وهو مذهب الأخفش ، وقيل : على الظرفية تشبيهًا له بالهم ، ونسبه الشلوين إلى الجمهور ؛ وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد « باطراد » ؛ وعلى الأول يحتاج إليه ، خلافًا للشارح .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تضمَّنُ الاسم معنى الحرف على نوعين : (الأول) : يفترض البناء ، وهو أن يَخْلَفَ الاسمُ الحرفَ على معناه وَيُطْرَحَ غير منظور إليه ، كما سبق في تضمَّنَ مَتَى معنى المدة وإن الشرطية ، (والثاني) لا يقتضى البناء ، وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه ؛ لكون الأصل في الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثاني .

الثاني : الألف في « ضُمَّنَا » يجوز أن تكون للاطلاق ، وأن تكون ضمير التثنية بناء على أن « أو » على بابها ، وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسن ؛ لأن كل واحد منهما ظرف ، لا أحدهما . اهـ

(فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من قِطْعٍ وشبهه (مُظْهِرًا * كَانَ) الواقع فيه ، نحو :

جَلَسْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَكَ ، وَأَنَا سَائِرُ غَدَا خَلْفَ الرِّكْبِ (وَالْأَيُّ) : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا ، بَلْ كَانَ مَحْذُوفًا مِنَ اللَّفْظِ : جَوَازًا ، أَوْ وَجُوبًا (فَأَنَوِّهِ مُقَدَّرًا) .

فالجواز نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لِمَنْ قَالَ : مَتَى قَدِمْتَ ؟ وَفَرَسَخَيْنِ ، لِمَنْ قَالَ : كَمْ سِيرْتَ ؟

وَالْوَجُوبُ فِيهَا إِذَا وَقَعَ خَبَرًا ، نَحْوُ : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، أَوْ صِلَةٌ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ الَّذِي مَمَكَ ، أَوْ حَالًا ، نَحْوُ : رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ ، أَوْ صِفَةً ، نَحْوُ : رَأَيْتُ طَائِرًا فَوْقَ غُصْنٍ ، أَوْ مُشْتَغَلًا عَنْهُ ، نَحْوُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِيرْتُ فِيهِ ، أَوْ مَسْمُوعًا بِالْحَذَفِ لِأَخِيرِ كَقَوْلِهِمْ : حِينَئِذٍ الْآنَ ، أَيْ : كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ وَاسْمِعِ الْآنَ .

﴿ تَنْبِيْهَانِ ﴾ : الْأَوَّلُ : الْعَامِلُ الْمُقَدَّرُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، سِوَى الصَّلَةِ ، اسْتَقَرَّ أَوْ مُسْتَقَرٌّ ، وَأَمَّا الصَّلَةُ فَيَتِمَّنِ فِيهَا تَقْدِيرُ اسْتَقَرَّ ؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جَمْلَةً ، كَمَا عَرَفْتَ .

الثَّانِي : الضَّمِيرُ فِي « فَأَنْصِبُهُ » لِلظَّرْفِ ، وَهُوَ اسْمُ الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ ، وَفِي « فِيهِ » لِمَدْلُولِهِ ، وَهُوَ نَفْسُ الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ ؛ وَأَرَادَ بِالْوَاقِعِ دَلِيلَهُ مِنْ فِعْلٍ وَشَبْهِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ هُوَ نَفْسُ الْحَدَثِ ، وَلَيْسَ هُوَ النَّاصِبُ ، وَالْأَصْلُ فَاَنْصَبْهُ بِدَلِيلِ الْوَاقِعِ فِي مَدْلُولِهِ ، فَتَوَسَّعَ بِحَذْفِ الْمُضَافِ مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ؛ لَوْضُوحِ الْمَقَامِ . انْتَهَى .

(وَكُلُّ) (اسْمٌ) (وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ) النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، مُبْتَهَمًا كَانَ أَوْ مَخْتَصًّا . وَالْمُرَادُ بِالْمُبْتَهَمِ مَا دَلَّ عَلَى زَمَنِ غَيْرِ مُقَدَّرٍ ، كَحَيْنٍ وَمُدَّةٍ وَوَقْتٍ ، تَقُولُ : سِيرْتُ حِينَئِذٍ ، وَمُدَّةً ، وَوَقْتًا .

وَبِالْمَخْتَصِّ مَا دَلَّ عَلَى مُقَدَّرٍ : مَعْلُومًا كَانَ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْعَلَمِيَّةِ ، كَصُمْتُ رَمَضَانَ ، وَاعْتَسَكْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ بَالَ ، كَسِيرْتُ الْيَوْمَ ، وَأَقَمْتُ السَّامَ ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ ، كَجِئْتُ زَمَانَ الشَّتَاءِ ، وَيَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ ؛ أَوْ غَيْرَ مَعْلُومٍ ؛ وَهُوَ النَّسْكَرَةُ ، نَحْوُ : سِيرْتُ يَوْمًا ، أَوْ يَوْمَيْنِ ، أَوْ أُسْبُوعًا ، أَوْ وَقْتًا طَوِيلًا .

(وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَسْكَنُ إِلَّا) فى حالتين :

الأولى : أن يكون (مُبْتَهَمًا) لا مختصًا ؛ والمراد هنا بالمختص ماله صورة وحدود محصورة ، نحو : الدار ، والمسجد ، والبلد ، وباللهم ما ليس كذلك (نحو الجِلْهَاتِ) الست ، وهى : أمام ، ووزاء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها فى الشياخ ؛ كَنَاحِيَّةٍ ، ومكان ، وجانب (وَ) نحو : (الْمَقَادِيرِ) كفرسخ ، وبريد ، وغلوة ، تقول : جَلَسْتُ أَمَامَكَ ، وَنَاحِيَّةَ الْمَسْجِدِ ، وَسِرْتُ فَرَسَخًا

(و) الثانية : (مَا صِيغَ مِنْ) مادة (الْفِعْلِ) العامل فيه (كَزَمَى مِنْ) مادة (زَمَى) تقول : زَمَيْتُ مَرْمَى زَيْدٍ ، وَذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ مَقْعَدَ بَكْرٍ ، ومنه : « وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ »

(وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا) لِلصُّوْغِ مِنْ مَادَةِ الْفِعْلِ (مَقِيَسًا أَنْ يَقَعُ * ظَرْفًا) لِمَا فِي أَصْلِهِ مَقْعُ اجْتِمَاعٍ (أى : لما اجتمع معه فى أصل مادته ، كما مُثِّلَ ، وأما قولهم : هُوَ مِثِّي مَزَجَرُ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطُ الثُّرَيَّا ، وَعَمْرُو مِثِّي مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ ، وَمَقْعَدُ الْإِزَارِ ، ونحوه ؛ فشاذ ؛ إذ التقدير هو مِثِّي مستقر فى مَزَجَرِ الْكَلْبِ ، فعامله الاستقرار ، وليس لما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى الْمَزَجَرِ زَجَرٍ ، وفى المناط نَاطٍ ، وفى المقعد قَعَدٌ ؛ لم يكن شاذًا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول ؛ ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل اللهم ، وظاهر كلامه فى شرح السكافية أنه من المختص ، وهو مانص عليه غيره ، وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسى أنه من اللهم ، كما هو ظاهر كلام الناظم ، وصححه بعضهم ؛ وقال الشاويين : ليس داخلًا تحت اللهم ، وصحح بعضهم أنه شبيه باللهم ، لا ملهم .

الثانى : إننا استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه لمهم منها والمختص للظرفية عن أسماء

المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالانزمام ، ويدل على المكان بالانزمام فقط ؛ فلم يتعد إلى كل أمثاله ، بل يتعدى إلى المبهم منها ؛ لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذ ٥١ .

(وَمَا يَرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفًا) تارة (وَغَيْرَ ظَرْفٍ) أخرى (فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الظَّرْفِ) النحوى ؛ كيوم ، ومكان ، تقول : سرتُ يَوْمَ الجمعة ، وجلست مكانك ؛ فهما ظرفان ، وتقول : اليَوْمَ مُبَارَكٌ ، وَمَكَانُكَ طَاهِرٌ ، وَأَعْجَبَنِي اليَوْمُ وَمَكَانُكَ ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأُحْبِبْتُ مَكَانَ زَيْدٍ ؛ فهما في ذلك غير ظرفين ؛ لوقوع كل منهما في الأول مبتدأ ، وفي الثانى فاعلا ، وفي الثالث مفعولا به ، وكذا ما أشبهها .

(وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ) منهما هو (الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبَهَهَا مِنَ السَّكِيمِ)
أى : غير المتصرف — وهو الملازم للظرفية — على نوعين :

ألا يخرج عنها أصلا ، كقَطُّ وَعَوْضٌ ، تقول : ما فَعَلْتُهُ قَطُّ ، ولا أَفْعَلُهُ عَوْضٌ .
وما يخرج عنها إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف ، نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ .

فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ؛ إذ لم يخرج عن الظرفية إلا إلى ما شبهها ؛ لأن الظرف والجار والمجرور سِيَّانٍ في التعلق بالاستقرار والوقوع خبراً وصلة وحالاً وصفة .

ثم الظرف المتصرف منه مُنْصَرَفٌ ، نحو : يَوْمٌ وَشَهْرٌ وَحَوْلٌ ، ومنه غير مُنْصَرَفٍ وهو غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ ، عَلَمَيْنِ لهذين الوقتين : قُصِدَ بهما التعيين ، أو لم يقصد . قال في شرح التسهيل : ولا ثالث لها ، لكن زاد في شرح الجبل لابن عصفور « ضَحْوَةٌ » فقال : إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف .

والظرف غير المتصرف منه مُنْصَرَفٌ وغير منصرف ؛ فالمنصرف نحو سَحَرَ وَلَيْلَ ونَهَارَ وعِشَاءَ وَعَتَمَةً وَمَسَاءً وَعَشِيَّةً ، غير مقصود بها كلها التعيين ، وغير المنصرف نحو سَحَرَ مقصوداً به التعيين ؛ ومن العرب من لا يصرف عَشِيَّةً في التعيين .

(وَقَدْ يُنَوَّبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرُ) فينتصب انتصابه ، نحو : جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ : أى مكان قريبه ؛ ولا يقاس على ذلك ؛ لقلة ، فلا يقال : آتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ ، تريد مكان جلوسه . (وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه ؛ ومثْرطه لفهامُ تعيين وقتٍ أو مقدار ، نحو : كَانَ ذَلِكَ خُفُوقَ النُّجُومِ ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَأَنْتَظَرْتُهُ تَحَرَ جَزُورٍ ، وَحَلَبَ نَاقَةٍ ؛ والأصل وَقْتُ خُفُوقِ النُّجُومِ ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يحذف أيضاً المصدر الذى كان الزمان مضافاً إليه ؛ فينوبُ ما كان هذا المصدر مضافاً إليه : من اسم عين ، نحو لَا أَكَلَّمُهُ الْقَارِظَيْنِ ، وَلَا آتَيْهِ الْفَرَقْدَيْنِ ، والأصل مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظَيْنِ ، وَمُدَّةَ بَقَاءِ الْفَرَقْدَيْنِ . ٥١

﴿ خاتمة ﴾ : مما ينوب عن الظرف أيضاً : صَفَتُهُ ، وَعَدَدُهُ ، وَكَلْبَتُهُ أو جَزْئِيَّتُهُ ، نحو : جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ مَكَانٍ ، وَسِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا فَلَا فَيْنَ بَرِيدٍ ، وَمَشَيْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْبَرِيدِ ، أو كُلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْبَرِيدِ ، وَنِصْفَ الْيَوْمِ نِصْفَ الْبَرِيدِ ، أو بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْبَرِيدِ .

المفعول معه

(يُنْصَبُ) الاسمُ الفُضْلَةُ (تَالِي الْوَاوِ) التى عمى مَعَ التالِية لجهة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولًا مَعَهُ) كما (فِي نَحْوِ سِيرَى وَالطَّرِيقِ مُسْرِعَةً) وَأَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ ، وَأَعْجَبْنِي سَيْرُكَ وَالنَّيْلَ ؛ فالطريق والنيل : نصب بالمفعول معه .

وخرج بالاسم نحو : لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، ونحو : سِرْتُ وَالشَّمَشُ طَلْعَةً ؛ فَإِنْ تَأَلَّى الْوَاوُ فِي الْأَوَّلِ فَعِلٌ ، وفي الثانى جملة .
وبالفعل نحو : أَشْرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو .

وبالواو نحو : جِئْتُ مَعَ عَمْرٍو .

وبكونها بمعنى « مع » نحو : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أو بعده .

وبكونها تاليةً لجملة نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ؛ فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصَّيْرِي .

وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو : هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ ؛ فلا يتكلم به ، خلافاً لأبي على .

وأما قولهم « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا ؟ » و « كَيْفَ أَنْتَ وَقِصَّةٌ مِنْ ثَرِيدٍ ؟ » وما أشبهه فسيأتى بيانه .

(بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ * ذَا النَّصْبِ) ذا النصب : رفع بالابتداء ، خبره فى الجورور الأول ، وهو بما ، وَسَبَقَ : صلة ما ، ومن الفعل : متعلق بسبق ، أى : نَصَبُ الْفَعُولِ مَعَهُ إِنَّمَا هُوَ بِمَا تَقْدُمُ فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ مِنْ فِعْلٍ وَشِبْهِهِ (لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْقَ) خلافاً للجُرْجَانِي فى دعواه أن النصب بالواو ؛ إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها ؛ فكان يقال : جَلَسْتُ وَكَ ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إِنَّكَ وَلَكَ ، وذلك ممتنع باتفاق ، وأيضاً فهى حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء ؛ فحقه ألا يعمل إلا الجر كحروف الجر ، ولا باغلاظ خلافاً للكوفيين . وإنما قيل « غير منزل منزلة الجزء » للاحتراز من لام التعريف ؛ فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه ؛ لكونها كالجزء منه ؛ بدليل تَخَطَّى الْعَامِلُ لَهَا ؛ وَتَنَاقَلَ بِإِطْلَاقِ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ كَمَا مَثَلُ ، وَالْمَقْدَرُ كَقَوْلِهِ :

٤٣٢ — فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ نِهَامَةُ بِالرَّجَالِ

أى : ما تصنع والتلدد ، ومن أعمال شبه الفعل قوله :

٤٣٣ - [إِذَا كَانَتْ الْمَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْقَصَا] فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُنْهَدٌ

وقوله :

٤٣٤ - قَدْ نَى وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَى بَعْضُهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمُسْرَهَدِ

وقوله :

٤٣٥ - لَا تَحْبِسَنَّكَ أَتْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا بِإِذْنِ مَطْوِيًّا وَسِرِّبَالًا
فَسِرِّبَالًا : نصب على المفعول معه ، والعامل فيه مَطْوِيًّا ، لا هذا ، خلافاً لأبي
على في تجويزه الأمرين .

﴿ تنبيه ﴾ : أفهم بقوله « سبق » أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، وهو اتفاق ؛
فلا يجوز : والطَّرِيقَ سِرَّتْ ، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف ، والصحيح المنع ، وأجاز
ذلك ابنُ جني ، تمسكاً بقوله :

٤٣٦ - جَمَعَتْ وَفُحْشًا غِيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وقوله :

٤٣٧ - أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلَا أَتَقَبُّهُ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبَا
على رواية مَنْ نصب السَّوَاءَ واللقب ، يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونميمة مع
فحش ، وفى الثانى ولا أتقبه اللقب مع السَّوَاء ؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سَّوَاء .

ولا حجة له فيها ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قُدِّمَتْ هى ومعطوفها ، وذلك
فى البيت الأول ظاهر ، وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصله : ولا أتقبه اللقب ولا أسُوِّه
السَّوَاء ، ثم حُذِفَ ناصِبُ السَّوَاء .

(وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَعَبَ) الاسم على المعية (بِفَعْلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ)
وجوبا (بَعْضُ الْعَرَبِ) فقالوا : ما أنت وزيدا ، ومنه قوله :

٤٣٨ - مَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَثَلْفٍ [يُبْرِخُ بِالذِّكْرِ الضَّائِلِ]

وقالوا : كَيْفَ أَنْتَ وَقَصَّعَةً مِنْ تَرِيدٍ ، والأصل : ما تكون وزَيْدًا ، وكيف تكون وقَصَّعَةً ؛ فاسم كان مُسْتَكْرِنٌ ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من ذلك أيضا :

٤٣٩ — أَزْمَانٌ قَوْمِيَّ وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَهَ أَنْ تَمِيلَ مَيْلًا
فَالْجَمَاعَةَ : نصب على المعية بفعل كون مضمير ، والتقدير : أزمان كان قومي والجماعة
كذا قلده سيويه .

الثاني : في قوله « بَعْضُ الْعَرَبِ » إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره
الرفع بالعطف .

(وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلاَ ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقُّ)
وَأَرْجَحُ من النصب على المعية ، كما في نحو : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ
و«اشْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» برفع ما بعد الواو على العطف ؛ لأنه الأصل ، وقد
أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على المعية في مثله (وَالنَّصْبُ) على المعية (مُخْتَارٌ
لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ) : إما من جهة المعنى ، كما في نحو قولهم : لَوْ تَرَكْتُ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا
لَرَضَعَهَا ، فَإِنَّ الْعَطْفَ فِيهِ مِمَّا يُمْكِنُ عَلَى تَقْدِيرٍ : لَوْ تَرَكْتُ النَّاقَةَ تَرَأُمُ فَصِيلَهَا وَتَرَكْتُ فَصِيلَهَا
يَرْضَعُهَا لَرَضَعَهَا ؛ لَكِنْ فِيهِ تَكْلُفٌ وَتَكْثِيرٌ عِبَارَةً ؛ فَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ فَالْوَجْهَ النَّصْبُ عَلَى
معنى لَوْ تَرَكْتُ النَّاقَةَ مَعَ فَصِيلَهَا ؛ وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

٤٤٠ — إِذَا تَجَبَّجْتَكَ الدَّهْرُ حَالَ مِنْ أَمْرِي
فَدَعَهُ وَوَاكَلَ أَمْرَهُ وَالْيَاثِيَا

وقوله :

٤٤١ — فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ
مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّعَالِ
لأن في العطف تمسقا في الأول وتوهينا للمعنى في الثاني ، وفي النصب على المعية سلامة
منهما ، فكان أولى .

وإنما من جهة اللفظ ، كما في نحو : حِثُّ وَزَيْدٌ ، وَاذْهَبْ وَعَمْرٌ ؛ لأن المطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفضل ، ولا فَضْلٌ ؛ فالوجه النصب ؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مُنْذَوْحَةٌ .

(وَالنَّصْبُ) على المعية (إِنْ لَمْ يَحْزِرِ الْعَطْفُ) لما منع معنوى أو لفظي (يَحْبُ) فالمانع المعنوى كما في « سِرْتُ وَالنَّيْلُ ، وَمَسَيْتُ وَالْحَائِطُ ، وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ » مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه ، والمانع اللفظي كما في نحو « مَالِكٌ وَزَيْدٌ ، وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْرٌ » لأن العطف على الضمير الجور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ؛ فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت ، فأما إذا امتنع مع امتناع العطف ، وهو رابع الأقسام ، وذلك كما في نحو قوله :

٤٤٢ — عَلَفْتُهَا تَيْنًا وَمَاءَ بَارِدًا [حَتَّى شَتَّ هَمَالَةً عَيْنَاهَا]

وقوله :

٤٤٣ — إِذَا مَا الْقَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْمُيُونَا

فإن العطف ممتنع ؛ لانتفاء المشاركة ، والنصب على المعية ممتنع ؛ لانتفاء المصاحبة في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني ؛ فأول العامل المذكور بمامل يصح انصبابه عليهما ، فأول عَلَفْتُهَا بِأَنْتَهِمَا ، وَزَجَّجْنَ بِزَيْنَ ، كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . (أَوْ اغْتَفِدَ إِضْمَارًا عَامِلٍ) مُلَامً لما بعد الواو ناصب له (نصب) أى : وَسَقَيْتُهَا مَاءً ، وَكَحَّنَ الْمُيُونُ ، وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما .

(تنبيه) : بقي من الأقسام قسم خامس ، وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية ، نحو : كُلُّ رَجُلٍ ضَعِيفَةٌ ، وَاشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ ، انتهى .

﴿خاتمة﴾ : ذهب أبو الحسن الأفش إلى أن هذا الباب سماعي ، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة . وهو ما اقتضاه إيراد الناظم ، وهو الصحيح ، والله تعالى أعلم .

الاستثناء

الاستثناء هو : الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لِمَا كان داخلاً أو مُنْزَلاً منزلة الداخل .

فالإخراج : جنس .

و بإلا إلى آخره : يُخْرِجُ التَّخْصِيسَ ونحوه .

و « ما كان داخلاً » يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرًا ؛ وهو المفرغ .

والتقيّد الأخير لإدخال المنقطع ، على ما ستراه .

(مَا اسْتَشْدَّتِ الْأَمْعُ) كلام (تمام) أي : غير مُفَرَّغ : مُوجِبًا كان أو غير

موجب (يَنْتَصِبُ) إلا أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقًا : سواء كان المستثنى

مُتَّصِلًا ، وهو ما كان بعضًا من المستثنى منه ، أو منقطعًا وهو ما لم يكن كذلك ، وسواء

كان متقدمًا على المستثنى منه ، أو متأخرًا عنه ؛ تقول : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ

الْقَوْمُ إِلَّا بَعِيرًا ، وَقَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ ، وَخَرَجَ إِلَّا بَعِيرًا الْقَوْمُ ، وهكذا تقول مع

عامل النصب والجر .

﴿تنبيه﴾ : ناصبُ المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطتها ولا مُسْتَقْلَلًا ، ولا «أستثنى»

مضمرًا ، خلافًا لزماعى ذلك ، على ما أشعر به كلامه ، وسرح باختياره في غير هذا

الكتاب ، وقال : إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ، ومشى عليه ولده ؛ لأنه

حرف مختص بالأسماء غير مُنْزَلٍ منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ؛ فيجب

في « إلا » أن تكون عاملة ، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ؛ فتلغى : وجوا

إن كان التفريع محققًا ، نحو مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وجوازًا إن كان مقدراً ، نحو مَا قَامَ

أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ؛ فإنه في تقدير ما قام إلا زيد ؛ لأن أحد مُبْدَلٌ منه ، والمبدل منه في حكم الطَّرْح ، وإنما لم تعمل الجر لأنَّ عَمَلَ الجر بحروف تَضْيِفُ معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها ؛ و «إِلَّا» ليست كذلك ؛ فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً ، بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها ، وإنما لم يحز اتصال الضمير بها لأن الانفصال مُلْتَزِمٌ في التفرغ المحقق والمقدر ، فالنزم مع عدم التفرغ ليجرى الباب على سَنَنِ واحداه .

(وَبَعْدَ نَفْيٍ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ كُنْفَي) وهو النفي والاستفهام المؤول بالنفي وهو الإنكارى (اِنتَخِبَ) أى اختير (اِتَّبَاعُ مَا اِتَّصَلَ) لما قبل إلا في إعرابه ؛ فناله بعد النفي لفظاً ومعنى «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ» ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا. وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله :

٤٤٤ — وَبِالصَّرِيحَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلُ خَلْقٍ عَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا التَّوَهُُّمُ وَالْوَيْدُ

فإن «تَغْيِيرَ» بمعنى لم يَبْقَ على حاله . ومثاله شبه النفي «لا يَقُمُ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ» ، وَهَلْ قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ «وَمَنْ يَقْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ»

(تنبيهات) : الأول المستثنى عند البصريين - والحالة هذه - بَدَلٌ بعض من المستثنى منه ، وعند الكوفيين عطف نَسَقٍ ، قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو مُوجِبٌ ومتبوعه مَنفِيٌّ ؟ وأجاب السيرافي بأنه بدلٌ منه في عمل العامل فيه ، وَتَحَاوُفُهُمَا في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأنَّ سبيلَ البديل أن يُحْمَلَ الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا ، نحو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا لَيِّيسٍ»

الثاني ، إذا تَمَدَّرَ البَدَلُ على اللفظ أبدل على الموضع ، نحو «مَا جَانِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» ، وَلَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ» برفع ما بعد «إِلَّا» فيهن ، ونحو «لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْئًا» لأنَّ مِنْ

والباء لا يَرَادُافُ في الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده ، كما تقدم في موضعه .

الثالث : أفهم قوله « انْتَحَبَ » أن النصب جائز ، وقد قرئ في السبع « مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » « وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ » بالنصب اه .
(وانصِب) والحالة هذه - أعنى وقوع المستثنى بعد نفي أو شبهه - (مَا أَقْطَعَ) تقول : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حَجَارًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حَجَارًا ؛ هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ » (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ) كالمتصل ؛ فَيُجِيزُونَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حَجَارًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حَجَارًا ، ومنه قوله :

٤٤٥ — وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَمَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

وقوله :

٤٤٦ — عَشِيَّةٌ لَا تُفْنِي الرَّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبَلُ إِلَّا الْمَشْرِقُ الْمُصَمَّمُ

وقوله :

٤٤٧ — وَبِنْتُ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْتَاوَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ

(تنبيه) : شرط جواز الإبدال عندم — والحالة هذه — أن يكون العامل يُمكن تسلطه على المستثنى ، كما في الأمثلة والشواهد ، فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا ، نحو « مَا زَادَ هَذَا لِلْمَالِ إِلَّا مَا نَقَصَ » ، وما نفع زيدٌ إِلَّا مَا ضَرَّ ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ولا نفع الضرر ؛ وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندم النصب اه .

(وَغَيْرُ نَصْبٍ) مستثنى (سَابِقٍ) على المستثنى منه (فِي التَّفْنِي قَدْ • يَأْتِي) على

قوله : بَأَن يُفَرِّغَ العاملُ له ويجعل المستثنى تابعا له ، كقوله :

٤٤٨ — لَا لَهُمْ رَجُوعٌ مِنْهُ شَفَاعَةٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّدِيُّونَ شَافِعٌ

قال سيويه : وحدثنى يونس أن قوماً يوثق بمريتهم يقولون : مالى إلا أبوك ناصراً .

﴿ تنبيه ﴾ : المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ؛ ونظيره فى أن للتبوع آخر فصار تابعا : ما مررتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ هـ .

(وَلَسِكنَ نَصْبُهُ) على الاستثناء (اخْتَرْتُ إِنْ وَرَدَ) ؛ لأنه الفصيح الشائع ، ومنه قوله :

٤٤٩ — وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحَدٍ شَيْعَةٍ وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
بنصب آل ومذهب الأول .

واحتز بقوله « فى النفى » عن الإيجاب ؛ فإنه يتعين النصب ، كما تقدم .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان :

أحدهما : لا يكثر بالصفة ، بل يكون البدل مختاراً ، كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كما فى نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ صَالِحٌ » كأنك لم تذكر صالحاً ، وهذا رأى سيويه .

والثانى : ألا يكثر بتقديم الموصوف ، بل يُقَدَّرُ المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه ؛ فيكون نصبه راجحاً ، وهو اختيار المبرد والملازى .

قال فى الكافية وشرحا : وعندى أن النصب والبدل مستويان ؛ لأن لكل مَرَجَّحًا فَتَكَافَا هـ .

(وَأِنْ يُقَرَّغْ سَابِقُ إِلَّا) مِنْ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (لِمَا * بَعْدُ) أَيْ : لِمَا بَعْدَ إِلَّا ، وهو الاستثناء من غير التمام ، قَسِيمُ قوله أولا « مَا اسْتَشْنَتِ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ » (يَكُنْ) كَمَا لَوْ إِلَّا عَدَمًا فَأَجْرُ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ حَالُ مَا قَبْلَهَا مِنْ إِعْرَابٍ وَلَا يَكُونُ هَذَا الِاسْتِثْنَاءُ الْمَقْرَعُ إِلَّا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ ؛ فَالنَّفْيُ نَحْوُ « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ » ، وَشَبْهُهُ النَّفْيُ نَحْوُ « وَلَا تَقُولُوا عَلَى

إِلَّا الْحَقُّ» ، «وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» «فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ» .

ولا يقع ذلك في إيجاب ؛ فلا يجوز : قامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وأما «وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ نُورَهُ» فمحمول على المعنى : أى لا يُريدُ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير في «يكن» يجوز أن يكون عائداً على «سابق» : أى يكون السابق في طلبه لما بعد إِلَّا كما لو عُدِمَ إِلَّا ، وأن يعود على «ما» من قوله «لما بعد» : أى يكون ما بعد إِلَّا في تسلط ما قبل إِلَّا عليه كما لو عُدِمَ إِلَّا .

الثانى : يصح التفرغ لجميع المعمولات ؛ إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز «ما ضُرِبَتْ إِلَّا ضَرْبًا» وأما «إِنْ نَقُضَ إِلَّا ظَنًّا» فتأول .

الثالث : قوله «سابق» أحسن من قوله في التسهيل «عامل» ؛ لأن السابق يكون عاملاً وغير عامل ، كما في الأمثلة ١ هـ .

(وَأَلْفَ إِلَّا ذَاتَ تَوَكِيدٍ) - وهى التى يصح طَرَحُهَا والاستغناء عنها ؛ لتكون ما بعدها تابعا لما بعد إلا قبلها ؛ بدلا منه ، وذلك إن توافقا فى المعنى ؛ ومضطوقاً عليه إن اختلفا فيه - فالأول (كَلَّا * تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْقَلَا) فالقلا : بدل كل من الْفَتَى ، وإلا الثانية زائدة لجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى العلاء ، والثانى نحو «قامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا عَمْرًا» فعمراً ، عطف على زيد ، وإلا الثانية لغو ؛ والتقدير : قامَ القوم إلا زيدا وعمراً .

ومن هذا قوله :

٤٥٠ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

أى : وطلوع الشمس .

وقد اجتمع البذل والعطف فى قوله :

٤٥١ - مَالَكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

أى : إِلَّا عَمَلُهُ رَسِيمُهُ وَرَمَلُهُ ، فرسيمه : بدل ، ورمله : معطوف ، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة .

(وَأِنْ تُسْكِرْزَ لَا لِتَوَكِيدٍ) بل لقصد استثناء بعد استثناء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ذلك مع تفرغ ، أو لا

(فَمَنْ * تَفَرَّغَ النَّاسُ بِالْقَائِلِ) المفرغ (دَع) أى : أتركه باقياً (فِي وَاحِدٍ مِمَّا يَلَا اسْتِثْنَاءَ * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ) أى : سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مُغْنِي) فنقول « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » ، وما مررت إلا بزید إلا عمراً إلا بكراً « ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه ، بل أيها أشغلت به جاز ، والأول أولى .

(وَدُونَ تَفَرُّغٍ مَعَ التَّقْدِيمِ) على المستثنى منه (نَصْبُ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (أَحْكُمُ بِهِ وَالتَّزْيِيمُ) نحو « قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ » (وَأَنْصَبُ لِتَأْخِيرٍ) عنه ؛ أما في الإيجاب فمطلقاً ، نحو « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » وأما في غير الإيجاب فكذلك (وَ) لكن (جِيءَ بِوَاحِدٍ * مِنْهَا) معرباً بما يقتضيه الحال (كَأَنَّهُ كَانَ دُونَهُ زَائِدٌ) عليه ؛ ففى الاتصال تبدل واحداً على الراجع وتنصب ما سواه (كَلِمَةٌ يَفْعُو إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَى) إِلَّا بَكْرًا ، فعلى : بدل من الواو ؛ فإنه لا يتعين للإبدال واحد ؛ لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون امرؤ هو البذل ، وعلى : منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ؛ وفى الاقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى ، نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا إِلَّا فَرَسًا إِلَّا جَلًّا » ويجوز الإبدال على لغة تميم .

(وَحُكْمُهَا) أى : حكم هذه المستثنيات سوى الأول (فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ)

فإن كان مُخَرَّجًا لوروده على مُوجِبٍ فهي مخرجة ، وإن كان مُدْخَلًا لوروده على غير مُوجِبٍ فهي أيضاً مدخلة .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت ، أما إذا أمكن ذلك - كما في نحو « لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا » - فقيل : الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ، والصحيح أن كل عدد مستثنى من مَثْلِهِ ؛ فعلى الأول يكون مُقَرَّأً بثلاثة ، وعلى الثاني بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في الراتب الوترية ، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في الراتب الشفعية ، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقى مما قبله ، وهكذا ؛ فما بقى فهو المراد اهـ .

(وَأَمْتَنِينَ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبٍ * بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نُسْبًا) مجروراً : مفعول باستثنى ، وبغير : متعلق باستثنى ، ومعرباً : حال من غير ، وبما : متعلق بمعرباً ، وما : موصول صلته نُسْبٍ ، ولِمُسْتَثْنَى : متعلق بنسب ، وبإِلَّا : متعلق بمُسْتَثْنَى .

والعنى أن غيراً يستثنى بها مجرورٌ بإضافتها إليه ، وتكون هي معرفة بما نسب للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم ؛ فيجب نصبها في نحو « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا نَفَعَ هَذَا الْمَالَ غَيْرَ الضَّرَرِ » عند الجميع ، وفي نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ » عند غير تميم ، وفي نحو « مَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ » عند الأكثر ، ويترجع في هذا المثال عند قوم ، وفي نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ » عند تميم ، ويضعف في نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ » ويمتنع في نحو « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أصل غير أن يوصف بها إمَّا نكرةٌ نحو « صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ » أو شبهها ، نحو « غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ » فإن « الَّذِينَ » جنس ، لا قوم بأعيانهم ، وأيضاً فهي إذا وقعت بين ضدين ضَمَّفَ لإيهامها ؛ فلما ضُمَّتْ معنى إلا حُلَّتْ عليها في الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها فيوصفُ بها ، بشرط أن يكون الموصوف

جمعا أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ؛ فالجمع نحو « لَوْ كَانَ فِيهَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » وَشَبَّهُ الْجَمْعُ كَقَوْلِهِ :

٤٥٢- لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ
فالصارِمُ : صفة لغيري ، ومثالُ شبه النكرة قوله :

٤٥٣- أُنِيخَتْ فَأَلَقَتْ بَلَدَةً فَوْقَ بَلَدَةٍ قَلِيلٌ بَهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بَقَامُهَا
فالأصوات : شبهه بالنكرة ؛ لأن تعريفه بأل الجنسية .
لكن تفارق « إلا » هذه غيرا من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذفُ موصوفها ؛ فلا يقال : جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، ويقال :
جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ ، ونظيرها في ذلك الْجَمْلُ والظُرُوفُ ؛ فإنها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن
تنوب عن موصوفاتها .

ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ؛ فيجوز : عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلَّا
دَانِقٌ ؛ لأنه يجوز إلا دائقاً ، ويمتنع إلا جَيِّدٌ ؛ لأنه يمتنع إلا جيِّداً ، ويجوز : عِنْدِي دَرَمٌ
غَيْرُ جَيِّدٍ .

هكذا قال جماعات ، وقد يقال : إنه مخالف لقولهم في « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ
إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » ومن أمثلة سيبويه : لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغَلِبْنَا .

وشرط ابنُ الحاجب في وقوع « إلا » صفةً تعذر الاستثناء ، وجعل من
الشاذ قوله :

٤٥٤- وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

الثاني : انتصاب « غير » في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة ،
واختاره ابنُ عصفور ، وعلى الحال عند الفارسي ، واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف
المكان عند جماعة ، واختاره ابنُ الباذش .

الثالث : يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قَامَ الْقَوْمُ
غَيْرَ زَيْدٍ وَغَيْرِ ، وَغَيْرًا ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على المعنى ؛ لان معنى « غَيْرَ
زَيْدٍ » إِلَّا زَيْدًا ، وتقول : مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ وَغَيْرِ ، بالجر وبالرفع ؛ لأنه على معنى
إِلَّا زَيْدٌ . وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل ، وذهب الشاويين إلى أنه
من باب التوهم .

(وَلَيْسَى) بالكسر و (سَوَى) بالضم مقصورتين و (سَوَاهِ) بالفتح والممد
(أَجْمَلًا * عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَيْفَيْرٍ جُمْلًا) من الأحكام فيما سبق ؛ لأنها مثلها ؛
لأمرين ؛ أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قَامُوا سِوَاكَ وَقَامُوا
غَيْرَكَ واحدٌ ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ؛ والثاني
أن مَنْ حَكَمَ بغيريتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب ثراء
ونظامًا خلاف ذلك ؛ فن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام :
« دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِيهَا » ، وقوله صلى الله
عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ إِلَّا كَالشَّعْثَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ »
وقول الشاعر :

٤٥٥ — وَلَا يَنْطِقُ الْفَخْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

وقوله :

٤٥٦ — وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ لَوْتَ تُحْطِئُهُ مُتَلِّ بِسَوَاهِ الْحَقِّ مَكْدُوبُ

وبالإضافة قوله :

٤٥٧ — فَإِنِّي وَالَّذِي يَحْيِي لَهٗ النَّاسُ بِجِدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَتَقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

٤٥٨ — وَإِذَا تَبَاعَ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بَانِعْمًا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

ومرفوعة بالناسخ قوله :

٤٥٩ - أَأَتْرُكُ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى تَيْلَةٍ ١٩ إِنْ إِذَا لَصَبُورُ

وبالفاعلية قوله :

٤٦٠ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِيَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وحكى الفراء « أَتَانِي سِوَاكَ » . ومنصوبة بإن قوله :

٤٦١ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَنَى لَوْ مَلِ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ بِشَقَى

هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم ، وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة ؛ لأنها يوصل بها للوصول نحو « جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ » قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر ، وقال الرماني والمكبري : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثيراً قليلاً ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة ؛ لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرجُ الظرف عن الزوم ، وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اه .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : حكى القاسمي في شرح الشاطبية في سِوَى لغة رابعة ، وهي المذمعة الكسر .

الثاني : أفهم كلامه أنه يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى ، كما جاز في غير ، ويساعده قوله في التسهيل : تساويها مطلقاً سِوَى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى في المعطوف على مجرور غير .

الثالث : تفارق سوى غيراً في أمرين :

أحدهما : أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » بالضم ، وبالفتح ، وباليثوين ، بخلاف سوى .

ثانيهما : أن سوى تقع صلة للوصول في فصيح الكلام ، كما سلف ، بخلاف غير .

الرابع : تأتي سَوَاءَ بمعنى وَسَطٍ ، وبمعنى تام ، فتعد فيهما مع الفتح ، نحو « فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ » وَهَذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ ، وتأتي بمعنى مُسْتَوٍ ؛ فتعمر مع الكسر ، نحو : « مَكَانًا سَوِيًّا » وتعد مع الفتح ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْقَدَمُ » ويخبر بها حينئذ عن الواحد فافوقه ، نحو « لَيْسُوا سَوَاءً » لأنها في الأصل مَصْدَرٌ بمعنى الاستواء اهـ .

(وَاسْتَنْ نَاصِيًا) للمستثنى (يَلَيْسَ وَخَلَا) وَيَعْدَا وَيَكُونُ بَعْدَ لَا (النافية ، نحو «قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلَا عَمْرًا ، وَعَدَا بَكْرًا ، وَلَا يَكُونُ خَالِدًا» .

أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجبُ النصب ؛ لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بكُلِّهِ السابق ، فتقدير قاموا ليس زيداً : ليس هو أى بَعْضُهُمْ ؛ فهو نظير « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً » بعد « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وقيل : عائد على أسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ليس هو : أى القائم ، وقيل : عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير ليس هو : أى ليس فعلُهُم فعلُ زيدٍ ، فحذف المضاف ، ويضعف هذين عدمُ الاطراد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل ، كما في نحو : الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ لَيْسَ زَيْدًا .

وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين ؛ لوقوعهما موقع إلاً ، وانتصابُ للمستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلها ضمير مستتر ، وفي مَرَجِّهِ الخلافُ المذكور .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول ، قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور .

الثاني : لا نستعمل « يكون » في الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفي اهـ . (وَأَجْرُ زَيْتَانِي يَكُونُ) وهما خَلَا وَعَدَا (إِنْ تَرَدَّ) الجَرُّ فإنه جائز وإن كان قليلاً ، فن الجر بخلاً قوله :

٤٦٢ - خَلَاةٌ لَا أَرْجُو سَوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِّنْ عِيَالِكَ

ومن الجر بعداً قوله :

٤٦٣ - أَبْحَثْنَا حَتِيْمَهُمْ قَتْلًا وَأَمْرًا عَدَا الشَّمْطَاهُ وَالطُّفْلُ الصَّغِيرُ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعداً ، قيل : ولا بخلا ، وليس كذلك . بل ذكر الجر بخلا .

الثاني : قيل يَتَعَمَّلَانِ حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، وقيل : موضعهما نصب عن تمام الكلام ، وهو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول ، ولأنهما لا يَتَعَمَّلَانِ الأفعال إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلّا ، وهى غير متعلقة اهـ .

(وَبَعْدَمَا) المصدرية (انصَب) حتما ؛ لأنها تَعَيَّنَا بها لِلْفِعْلِيَّةِ ، كقوله :

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *

وقوله :

٤٦٤ - نَمَلُ النَّدَامَى مَا عَدَانِي؛ فَأَتَيْتِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعُ

وموضع الوصول وصلته نَصَبٌ بالاتفاق ، فقال السيرافي : على الحال ، وهذا مُشْكَل ؛ لتصريحهم في غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالا ، كما يقع المصدر الصريح في نحو : أَرَسَلَكُمُ الْعِرَاكُ ، وقيل : على الظرف ، و « ما » وَقْتِيَّةٌ نابت هى وصلتها عن الوقت ؛ فالمعنى على الأول : قاموا مُجَاوِزِينَ زِيداً ، وعلى الثاني قاموا وَقْتُ مُجَاوِزَتِهِمْ زِيداً ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كاتصواب غير فى « قاموا غير زيد » .

(وَأَنْجِرَاؤُ) بهما حينئذ (قَدَرِذْ) أجاز ذلك الجُرْمِي وَالرَّيْمِي والكسائي والفارسي ، لكن على تقدير « ما » زائدة لا مصدرية ؛ فإن قالوه بالقياس ففساد ؛ لأن

« ما » لا تزداد قبل الجار ، بل بعده ، نحو « عَمَّا قَلِيلٍ » « قَبِيماً رَحِمَهُ » ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُحتجُّ به .

(وَحَيْثُ جَرًّا فَمَهْمَا حَرَفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هَا) إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ) بالاتفاق ، وسواء في الحائنين اقترنا بما أو تجردا عنها .

(وَكَخَلَاً) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ، وَحَاشَا زَيْدًا ؛ فَإِذَا جَرَّتْ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍ ، وفيما تتعلق به ما سبق في خلا ، وإذا نَصَبَتْ كَانَتْ فِعْلًا ، والخلافُ في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأثر البصريين حرفيتها ، ولم يميزوا النصب ؛ لكن الصحيح جوازه ؛ فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وأبن خروف ، وأجازه المازني والمبرد والزجاج ، ومنه قوله :

٤٦٥ — حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى النَّبَرَةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ

وقوله : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانِ وَأَبَا الْأُصْنَعِ ؛ وقوله :

٤٦٦ — حَاشَا أَمَا ثَوْبَانَ إِنْ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِسُكْمَةٍ فَذَمَّ

قال المرزوقي : في رواية الضبي « حاشا أبا ثوبان » بالنصب .

الثاني : الذي ذهب إليه الفراء أنها فعل ؛ لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحل على إلّا ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيها مثل ذلك اهـ .

(وَلَا تَضَحَبُ مَا) فلا يجوز : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، وأما قوله :

٤٦٧ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَمَالَا

فشاذ . (وَقِيلَ) في حاشا (حَاشَ وَحَشًا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اللتان في حاشا

الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ، والثاني ظاهر كلامه في التسهيل ، وهو الأقرب .

﴿ تنبيه ﴾ : حاشا على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون استثنائية ، وقد تقدم الكلام عليها .

والثاني : تكون تنزيهية ، نحو « حَاشَ لِلَّهِ » وليست حرفا ؛ قال في التسهيل : بلا خلاف ، بل هي عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إيها على الحرف ؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى في الآية جَانِبُ يُوسُفَ اللَّفْصَةِ لِأَجْلِ اللَّهِ ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في « حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا » والصحيح أنها أسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ؛ بدليل قراءة ابن مسعود « حَاشَ اللَّهُ » بالإضافة ، كما ذاك الله ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وقراءة أبي السمال « حَاشَا لِلَّهِ » بالتنوين ، أى : تنزيها لله ، كما يقال : رَعِيكَ زَيْدٌ ، والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى .

الثالث : أنها تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حَاشَيْتُهُ ؛ بمعنى استثنيت ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أَسَاَمَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَادَ ، فَاطِمَةُ » ما : نافية ، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وتوهم الشارح أنها للمصدرية وحاشى الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم ؛ فاستدل به على أنه قد يقال : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، ويرده أن في معجم الطبراني « ما حاشى فاطمة ولا غيرها » ودليل تصرفه قوله :

٤٦٨ — وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشى الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف ، كما مر ، ٥١ .

﴿ خاتمة ﴾ : جرت عادة النحويين أن يذكروا « لَا سِيَّاً » مع أدوات الاستثناء ؛ مع أن الذي بعدها مُنْتَبِهٌ على أَوَّلَوِيَّتِهِ بما نُسِبَ لما قبلها .
ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب — أيضاً — إذا كان نكرة ، وقد روى بهن قوله :

٤٦٩ — [أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا]

وَلَا سِيَّاً يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلُجُلٍ

والجر أَرْجَحُهَا ، وهو على الإضافة ، و « ما » زائدة بينهما ، مثلها في « أَيْمًا الْأَجَلَيْنِ » والرفع على أنه خير أضر محذوف ، و « ما » موصولة ، أو نكرة موصوفة بالجملة ؛ والتقدير : وَلَا مِثْلَ الَّذِي هُوَ يَوْمٌ ؛ أَوْ لَا مِثْلَ شَيْءٍ هُوَ يَوْمٌ ؛ ويضمه في نحو « وَلَا سِيَّاً زَيْدٌ » حذف المائد الرفع مع عدم الطول ؛ وإطلاق « ما » على مَنْ يعقل ؛ وعلى الوجهين فتحة « سِيَّ » إعراب لأنه مضاف ؛ والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو : « وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا » ، و « ما » كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء مثلها في : لَا رَجُلٌ .

وأما انتصاب المعرفة نحو « وَلَا سِيَّاً زَيْدًا » فتمه الجمهور ^(١) .

وتشديد يائها ، ودخول « لا » عليها ، ودخول الواو على « لا » — واجب .
قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله « وَلَا سِيَّاً يَوْمٌ » فهو غلط ؛ وذكر غيره أنها قد تخفف ؛ وقد تحذف الواو ؛ كقوله :

٤٧٠ — فَهَ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيمَانِ لَا سِيَّاً عَقْدٌ وَقَالَ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ ^(٢)

وهي عند الفارسي نصبٌ على الحال ؛ وعند غيره اسم للالتبرئة ، وهو المختار ؛ والله أعلم .

(١) ويجوز نصبه على التمييز ، عند الكوفيين الذين يجوزون مجيء التمييز معرفة .

(٢) فه : أمر من الوفاء ، ماضيه ومضارعه وفي بني - مثل وعي - يعي - ووقاه به مبتدأ خبره الجار والمجرور وهو « من أعظم » ، وجملة صفة لعقد .

الحال

(الحالُ) يُذَكَّرُ ويؤنثُ ، ومن التأنيث قوله :

إِذَا أُعْجِبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

وسياق الاستعمالان في النظم .

وهو في اصطلاح النحاة :

(وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَغَرَدَا أَذْهَبُ)

فالوصف : جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو الْقَهْقَرَى في قولك : رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى ؛ فإنه ليس بوصف ؛ إذ المراد بالوصف : مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ لِيَدُلَّ عَلَى مُتَصِفٍ ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة للبالغة ، وأفعال التفضيل .

وقَضَلَةٌ : يخرج العمدة ، كالمبتدا في نحو : أَقَامَ الزَّيْدَانِ ، والخبر في نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ .

ومُنْتَصِبٌ : يخرج التعت ؛ لأنه ليس بلامز النصب .

ومفهم في حال كذا : يخرج التمييز في نحو : لِلَّهِ دَرَّةٌ قَاسِمًا .

(تنبيهان) : الأول : المراد بالفضلة ما يُسْتَفَنَى عنه من حيث هو هو ، وقد يجب ذكره لعارض كَوْنِهِ سَادًا مَسَدَّ عَمْدَةٍ : كضَرْبِ الْعَبْدِ مُسِيئًا ، أو لَتَوْقُفِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ ، كقوله :

٤٧١ — إِنَّمَا التَّمِيتُ مَنْ يَبْعِشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

الثاني : الأول أن يكون قوله « كَغَرَدَا أَذْهَبُ » تنمياً لتعريف ؛ لأن فيه خللين : الأول أن في قوله « منتصب » تعريفاً للشيء بحكمه ، والثاني أنه لم يقيد منتصب باللامز ، وإن كان مراده ؛ ليخرج التعت المنسوب : كرايت رجلاً راكِبًا ؛ فإنه يُفْهِمُ

في حال ركوبه ، وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد ؛ فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت .

(وَكَوْنُهُ) أى : الحال (مُنْتَقِلًا) عن صاحبه غير ملازم له (مُشْتَقًّا) من المصدر ليدل على متصف (يَنْقَلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًّا) له .

فقد جاء غير منتقل ؛ كما في الحال المؤكدة ، نحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، « يَوْمَ أُبْعِثَ حَيًّا » والمشير عاملها بتجدد صاحبها ، نحو : « وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا » وقولهم : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :

٤٧٢ - وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لِوَاهِ
وغيرها ، نحو : دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيمًا ، « قَائِمًا بِالْقِسْطِ » .

وجاء جامدا (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي) الحال الدالة على (سَيْرٍ) أو مُفاعلة ، أو تشبيه ، أو ترتيب (وَفِي) كل (مُبْدِئٍ تَأْوِلٌ بِلَا تَكْلُفٍ * كَيْفُهُ) البر (مُدًّا بِكَذَا) أى : مُسَمَّرًا ، وبه (يَدًا يَدًا) أى مُقَابِضَةً (وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا : أَيْ كَأَسَدٍ) أى : مُشَبَّهًا لِأَسَدٍ ، وادخلوا رَجُلًا رَجُلًا : أى مترتين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد ظهر أن قوله « وفي مبدئ تأول بلا تكلف » من عطف العام على الخاص ؛ إذ ما قبله من ذلك ، خلافا لما في التوضيح .

الثاني : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل ؛ وهى :
أن تكون موصوفة ، نحو « قُرْآنًا عَرَبِيًّا » « فَمَثَلُهَا بَشَرًا سَوِيًّا » ونسبها حالا موطئة .

أو دالة على عدد ، نحو « فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .
أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل ، نحو : هَذَا بُشْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا .
أو تكون نوعا لصاحبها ، نحو : هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا .
أو قرعًا له ، نحو : هَذَا حَيْدُكَ خَاتَمًا ، « وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا » .

أَوْ اضْلَالَهُ ، نَحْوُ : هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا ، وَ « أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا » .
وجعل الشارح هذا كله من الزول بالمشتق ، وهو ظاهر كلام والده في شرح
الكافية ، وفيه تكلف ، اهـ .

(وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ)
وَكَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِي ، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وَجَاءُوا الْجُمَاءَ الْقَفِيرَ ؛ فَوَحْدَكَ وَفَاهُ
وَالْعِرَاكَ وَالْجُمَاءَ : أحوال ؛ وهى معرفة لفظا ، لكنها مؤولة بنكرة . والتقدير :
اجتهد منفردا ، وكلته مشافهة ، وَأَرْسَلَهَا معتركة ، وجاءوا جميعا .
وإنما التزم تنكيهه لثلاث يتوهم كونه نعتا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا وصاحبه
معرفة .

وأجاز يونس والبنداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل ؛ فأجازوا : جاء زيد
الراكب .

وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا ،
نحو : عُبِدَ اللهُ الْمُحْسِنُ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمُسَى ؛ فالحسن والمسى : حالان ، وصح مجيئهما
بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ؛
فإن لم تضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ؛ فلا يجوز : جاء زيد
الراكب ؛ إذ لا يصح جاء زيد إن ركب .

(تنبيه) : إذا قلت « رَأَيْتُ زَيْدًا وَحْدَهُ » فذهب سيبويه أن « وَحْدَهُ »
حال من الفاعل ، وأجاز للمبرد أن يكون حالا من المفعول ، وقال ابن طلحة : يتعين
كونه حالا من المفعول ؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيدا وحدي ،
وصحة « مَرَزْتُ بَرَجُلًا وَحْدَهُ » — وبه مثل سيبويه — تدل على أنه حال من
الفاعل ، وأيضا فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالا
من الفاعل .

وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية ؛ لقول بعض العرب : زَيْدٌ وَحْدَهُ ،
والتقدير زيد مؤنَّصٌ التَّغْرِيدُ .

(وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ خَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَقَّةِ زَيْدٍ طَلَعُ)

وجاء زَيْدٌ رَكْضًا ، وقتلته صَبْرًا ، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف : أى
بِأَعْتَا وراكضًا ومصبورًا : أى محبوبًا .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه
محذوف ، والتقدير : طلع زيدٌ يَنْبَغَتْ بُقَّةٌ ، وجاء يَرْكُضُ رَكْضًا ، وقتلته يَصْبِرُ
صَبْرًا ؛ فالحال عندهما الجلة لا المصدر .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبوا إليه ، لكن الناصب
عندهم الفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر ؛ فطلع زيد بنته عندهم في تأويل :
بَعَثَ زَيْدٌ بُقَّةً ، وجاء ركضاً في تأويل : رَكَّضَ رَكْضًا . وقتلته صبراً في تأويل :
صَبَّرْتُهُ صَبْرًا .

وقيل : هى مصادر على حذف مصادِرَ ، والتقدير : طلع زيد طُلُوعَ بُقَّةٍ ، وجاء
مَجَى رَكْضٍ ، وقتلته قَتَلَ صَبْرٍ .

وقيل : مى مصادر على حذف مضاف ، والتقدير : طلع ذا بُقَّةٍ ، وجاء ذا رَكْضٍ ،
وقتلته ذا صَبْرٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول مع كون المصدر منكر يقع جالاً بكثرة هو عندهم مقصور
على السماع .

وقامه المبرد ؛ فقيل : مطلقاً ، وقيل : فيها هو نوعٌ من عامله ، نحو : جاء زيد
مُصْرَعَةً ، وهو المشهور عنه .

وقامه الناظم وابنه في ثلاثة :

الأول : قولهم « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » ؛ فيجوز : أنت الرجل أدبًا ونُبلاً ، وللعلم السكامل في حالِ علمٍ وأدبٍ ونُبْلِ ، وفي الارتشاف « يحتمل عندي أن يكون تمييزاً » .

الثاني : نحو « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » ، قال في الارتشاف : « الأظهر أن يكون تمييزاً » .

الثالث : نحو « أَمَا عِلْمًا فَعَلِمَ » ؛ تقول ذلك لمن وَصَفَ عندك شخصاً بعلمٍ وغيره مُنْكَرًا عليه وصفه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يذكُرُ إنسانٌ في حالِ علمٍ فالمدكور عالم . ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيهِ ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يَكُنْ من شيء فالمدكور عالم في حال علم .

فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها - نحو : أَمَا عِلْمًا فَهُوَ ذُو عِلْمٍ - تعيّن الوجه الأول .

فلو كان المصدر التالى لأما معرفاً بأل فهو عند سيبويه مفعول له .

وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق .

وذهب الكوفيون - على ما نقله ابن هشام - إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تذكُرُ علماً - أو العلم - فالذى وُصِفَ عالم .

قال في شرح التسميل : « وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب » .

الثاني : أشعر كلامه أن وقوع المصدر للمعرف حالا قليلٌ ، وهو كذلك ، وذلك ضرمان : علم جنس ، نحو قولهم : جاءت الخيلُ بدَادٍ ، ومُعرفٌ بأل ، نحو : أرسَلَهَا المِرَاكَ ، والصحيح أنه على التأويل مبتدئة ومعتكة ، كما مر .

(وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ) ؛ لأنه كالمبتدأ في اللفظ ؛ فحقه أن يكون معرفة .
(إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال ، فإن تأخر كان ذلك مُسَوِّغًا لهيئته نكرة ، نحو :
فيها قائماً رجُلٌ ، وقوله :

٤٧٣ - لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ * [يَأْوِجُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ]

وقوله :

٤٧٤ - وَبِالْجَنَسِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْقَيْنَ تَشْهَدِ
(أَوْ يُخَصِّصُ) : إما بوصف ، كقراءة بعضهم : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ مُبَدَّقًا » ، وقوله :

٤٧٥ - نَجِيتَ يَا رَبُّ نَوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْجُونًا
وإما بإضافة ، نحو : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءَ لِلْسَّائِلِينَ » ، وإما بجمول ، نحو :
عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخَوِكَ شَدِيدًا .

(أَوْ يَبِينُ) أى : يظهر الحالُ (مِنْ بَعْدِ نَقْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ) أى : مشابهه
وهو النقي والاستفهام ؛ فالنفي نحو : « وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ
مَعْلُومٌ » ، وقوله :

٤٧٦ - مَا حُمِّ مِنْ مَوْتٍ حَمَى وَاقِيًا [وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا]
والنهي (كَلَّا * يَنْبَغُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَهْلَا) وقوله :

٤٧٧ - لَا يَزُكُّنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحَامِ
والاستفهام كقوله :

٤٧٨ - يَا صَاحِبَ هَلْ حُمِّ عَيْشٍ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْمَذَرَ فِي إِيمَادِهَا الْأَمَلَا
واحترز بقوله « غَالِبًا » مما ورد فيه صاحبُ الحالِ نكرة من غير مُسَوِّغٍ ،
من ذلك قولهم : مَرَزْتُ بِمَاءِ قِعْدَةِ رَجُلٍ ، وقولهم : عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضًا .

وأجاز سيبويه : فيها رَجُلٌ قائماً . وفي الحديث « وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجَالٌ قِيَامًا »
وذلك قليل .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد في التسهيل من اللسوغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، نحو « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ
وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا » ؛ لأن الواو ترفع تَوْهَمَ النعتية .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل ، نحو : هذا خاتم حديدًا .

ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال ، نحو : هؤلاء ناسٌ
وَعَبَدُ اللَّهِ مُنْطَلِقِينَ .

(وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِمَحْزُوفٍ جُرْ قَدْ * أَبَوَا) سبق : مفعول مقدم لأبوا ، وهو مصدر
مضاف إلى فاعله ، والموصول في موضع النصب على المفعولية .

أى : منع أكثر النحويين تقدّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ؛ فلا يُجِزُونَ
في نحو مررت بهندٍ جالسةً : مررت جالسةً بهندٍ .

وعَلَّوْهُا مَنَعَ ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ؛ فحقه إذا
تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع من ذلك
أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين ؛ فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الوساطة
التزام التأخير .

قال النازم : (وَلَا أُمْتَمُهُ) أى : بل أجزئه ، وِفَاقًا لِأَبِي عَلَى وَابْنِ كَيْسَانَ وَابْنِ
بَرْهَانَ ؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى ؛ فلا يتمتع بتقديم حاله عليه ، كما لا يتمتع
بتقديم حال المفعول به ، وأيضاً (فَقَدَّوْرِد) السباع به ؛ من ذلك قوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ
إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) .

وقول الشاعر :

٤٧٩ - تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

وقوله :

٤٨٠ - لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاهِيَانِ صَادِيًا إِلَى حَيِيًّا إِنَّهَا لَحَيِيْبُ

وقوله :

٤٨١ - غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَفِيَّةُ لِقَرْزٍ • فَيُذْعَى وَلَا تَحِينَ إِيَّاهُ

وقوله :

٤٨٢ - فَإِنْ تَكْ أَدْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَا بِقَتْلِ حِيَالٍ^(١)

وقوله :

٤٨٣ - مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شُغِفْتُ، وَإِنَّمَا حُمُ الْفِرَاقِ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

وقوله :

٤٨٤ - إِذَا لَرَّهْ أَعْيَنَهُ الرُّوَّةُ نَاشِئًا فَطَلَبَهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحمل الآية على أن «كافة» حال من الكاف، والتاء للبالغة لالتأنيث؛ وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على النعم .
﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فصل الكوفيين فقالوا : إن كان الجورور ضميراً نحو : مررت ضاحكة بها ، أو كانت الحال فعلاً ، نحو : تضحك مررت بهنذر - جاز ، وإلا أمتنع .

الثاني : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ؛ فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً ، نحو : ما جاء راكباً من رجل .

الثالث : بقي من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران :

الأول : أن يكون مجروراً بالإضافة ، نحو : عرفت قيام زيد مسرعاً ، وأعجبني وجهه هدير مسفرة ؛ فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال : واقعة بعد المضاف ؛ لثلاث يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع

(١) فرغاً - بفتح الفاء أو كسرهما مع سكون الراء - أي باطلا هدرًا لم يطلب به ، وجبال - بكسر الحاء ، بزنة كتاب - ابن أخي الشاعر ، والشاعر هو طليحة بن خويلد الأسدي الذي كان قد تنبأ .

للموصول ؛ فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الوصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

وهذا في الإضافة المحضة ، كما رأيت . أما غير المحضة - نحو : هذا شاربُ السويق مَلْتَوْتَا الآن أو غداً - فيجوز ، قاله في شرح التسهيل ؛ لكن في كلام ولده - وتابعه عليه صاحب التوضيح - ما يقتضي التَّسْوِيَةَ في النعم .

الأمر الثاني : أن تكون الحال محصورة ، نحو « وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ » .

الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها ، كما رأيت ، كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً ، نحو : مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ .

(وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنْ الْمَاضِي لَهُ) ؛ لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك بإياه (إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمَاضِي عَمَلَهُ) أى : عمل الحال ، وهو نصبه ، نحو « إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا » ، وقوله :

٤٨٥ - تَقُولُ أَبْنَى إِنْ أَنْفَلَاكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا
ونحو : هذا شاربُ السويق مَلْتَوْتَا ، وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية .

(أَوْ كَانَ) المضاف (جُزء مَالَهُ أَضْيَقًا) نحو : « وَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ لِإِخْوَانًا » ، « أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا » .

(أَوْ مِثْلُ جُزْئِهِ فَلَا تَحْيِفَا) والراد بمثل جزئه : ما يصح الاستغناء به عنه ، نحو « ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا » .

وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ؛ أما في الأولى فواضح ، وأما في الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل

في صاحبها حكماً ؛ إذ المضاف — والحالة هذه — في قوة الساقط ؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال ، وهو المضاف إليه .

﴿ تنبيه ﴾ : ادّعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاقَ على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضَرَبْتُ غُلَامَ هِنْدِجَالِسَةَ ، وتابعه على ذلك ولده في شرحه ، وفيما ادعياه نظر ؛ فإن مذهب الفارسيّ الجواز ، ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِيّ في أماليه .

(والحال) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجب التقديم عليه ، وواجب التأخير عنه ، وجائزهما ، كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر .

فالحال (إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ) (الْمَصْرَفًا) وهي : ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقيل علامات الفرعية ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة (فَجَاءَتْ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له ، وهذا هو الأصل ، فالصفة (كَمُسْرِعًا * ذَا رَاحِلٍ) ومُجَرِّدًا زَيْدٌ مَضْرُوبٌ ، و * هَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ ^(١) * ؛ فتحملين في موضع نصب على الحال ، وعاملها طليق ، وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو : (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا) و * خُشَمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ * وقولهم : شَتَّى تَوُوبُ الْحَلَبَةِ ^(٢) .

والاحتراز بقوله « صرفاً » و « أشبهت المصرفاً » مما كان العامل فيه فعلاً جامداً ، نحو : مَا أَحْسَنَهُ مُقْبِلًا ، أو صفة تشبه الجامد ، وهو : اسم التفضيل ، نحو : هُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيبًا ، أو اسم فِعْلٍ ، نحو : تَزَالُ مُسْرِعًا ، أو عاملاً معنويًا ، وهو : ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله : (وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا * حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ * كَتَلَتْ) و (لَيْتَ وَكَانَ)

(١) انظر الشاهد رقم ١٠٤ في باب الاسم للوصول .

(٢) المثل رقم ١٩١٤ في مجمع الأمثال للبيداني .

والظرف والمجرور الخبر بهما ؛ تقول : تِلْكَ هِنْدٌ مُجَرَّدَةٌ ، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا
أَخُوكَ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا رَأَى كَيْفًا أَسَدًا ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ - أَوْ فِي الدَّارِ - جَالِسًا ، وهكذا
جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، كحرف التنبيه والترجى والاستفهام للقصور
به التعميم ، نحو :

٤٨٦ - [بَآتٌ لِيَحْزُنُنَا قَفَارَةٌ] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

و «أما» ، نحو أَمَا عَلِمَا قَعَالِمٌ ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك .
وهذا هو القسم الثاني .

(وَنَدَّرَ) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور الخبر بهما (نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقِرًّا) عندك
(أَوْ فِي هَجَرَ) فإورد من ذلك مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه .

هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقاً ، وأجازة
الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمَر ، نحو : أَنْتَ قَائِمًا فِي الدَّارِ . وقيل :
يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر ، وَيَضَعُفُ إِنْ كَانَ غَيْرَهَا ، وهو
مذهبه في التسهيل .

واستدل المجيز بقراءة من قرأ « وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ » « مَا فِي بَطُونِ
هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا » بنصب مطويات وخالصة ، وبقوله :

٤٨٧ - رَهْطَانِ كُوزٍ نَحْفِي أَذْرَاعَهُمْ فِيهِمْ ، وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارٍ

وقوله :

٤٨٨ - بِنَاعَاذَ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وِلَاءٌ وَلَا نَصْرًا
وتأول ذلك المانع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محلُّ الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف
إذا توسطت كما رأيت ، فإن تقدم على الجملة - نحو : قَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ - امتنعت
السألة إجماعاً ، قاله في شرح الكافية ، لكن أجاز الأخفش في قولهم : فِدَاءُ
لَكَ أَبِي وَأُمِّي ؛ أَنْ يَكُونَ « فِدَاءُ » حالاً ، والعامل فيه « لَكَ » وهو يقتضى

جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً ، نحو « هَئِذَاكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ » فهناك : ظرف في موضع الحال ، والولاية : مبتدأ ، والله : الخبر .

الثاني : أفهم كلامه جواز نحو « في الدار قائماً زيدٌ » وهو اتفاق .

الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ، ككونه مَصْدَرًا مقدراً بالحرف المصدرى ، نحو : سَرَّني ذَهَابُكَ غَازِيًا ، أو فِعْلًا مَقْرُونًا بلام ابتداء أو قسم ، نحو : لأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا ، ولَأَقُومَنَّ طَائِعًا ، أو صلة لآل أو حرف مصدرى ، نحو : أَنْتَ الْمُصَلَّى قَدًا ، وَلَكْ أَنْ تَنْفَلَ قَاعِدًا ، قال الناظم وولده : أو نعمًا ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ قَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَجُهَا ، قال في المنقى : وهو وم منها ؛ فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين التعت ومنعوتة ، فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكْسُورًا سَرَجُهَا ذَاهِبَةٍ قَرَسُهُ .

الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث ، وهى الحال الواجبة التقديم ، وذلك نحو : كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟

(وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * غَيْرِ مُعَانًا) وَبَكْرٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا — مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين مختلفي المعنى أو مُتَّحِدِيهِ مُفَضَّلٌ أَحَدُهُمَا فِي حَالِهِ عَلَى الْآخَرِ فِي أُخْرَى — (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ) عَلَى أَنْ اسْمُ التَّفْضِيلِ عَامِلٌ فِي الْحَالَيْنِ ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَثْنًى مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ هُنَا لِأَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ — وَإِنْ انْحَطَّ دَرَجَةً عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِدَمِّ قَبُولِهِ عِلَامَاتِ الْقَرْعِيَّةِ — فَلَهُ مَرَبَّةٌ عَلَى الْعَامِلِ الْجَامِدِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَا فِي الْجَامِدِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَيَقْوَاهُ بِتَضَمُّنِ حُرُوفِ الْفِعْلِ وَوزنه ، لِجَعْلِ مُوَافِقًا لِلْعَامِلِ الْجَامِدِ فِي امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَتَوَسَّطْ بَيْنَ حَالَيْنِ ، نَحْوُ : هُوَ أَكْبَرُ قُوَّتِهِمْ نَاصِرًا ، وَجُعِلَ مُوَافِقًا لِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي جَوَازِ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ إِذَا تَوَسَّطَ بَيْنَ حَالَيْنِ .

وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور ، وزعم السيرافي أن النصوين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في المضي وإذا في الاستقبال . وفيه تكلف إضارسة أشياء ، وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعل في إذ وإذا فيكون واقفاً في مثل ما قرأ منه .

(تنبيه) : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول : زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنْهُ ، ولا زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا .

(والحال) لشبهها بالخبر والتمت (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ * لِمُعَرِّدٍ فَاعِلٌ وَغَيْرِ مُعَرِّدٍ) فالأولى نحو : جاء زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاكِحًا ، وقوله :

٤٨٩ - عَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا وَمَنْعَ ابْنِ عَصْفُورٍ هَذَا النُّوعَ مَا لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ فِيهِ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، نحو : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا ، ونقل النعم عن الفارسي وجماعة ؛ فالثاني عندهم نعت للأول ، أو من الضمير فيه .

والثانية قد يكون بمعنى نحو « وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ » ونحو « وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ » . وقد يكون بتفريق ، نحو : لَقِيتُ هَذَا مُضْعِدًا مُنْجَدِرًا ، وقوله :

٤٩٠ - لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْنِ خَائِفًا مُنْجَدِينَ فَأَصَابُوا مَمَاتًا فَعِنْدَ ظُهُورِ الْمَعْنَى بِرُذْ كُلِّ حَالٍ إِلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ ، كما في المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يُجْمَلُ أَوَّلُ الْحَالَيْنِ لثَانِي الْأَسْمَيْنِ ، وثانيهما للأول ، نحو : لَقِيتُ زَيْدًا مُضْعِدًا مُنْجَدِرًا ؛ فصعدا : حال من زيد ، ومنحدرا : حال من التاء .

(تنبيه) : الظاهر أن قَدْ في قوله « قَدْ يَجِيءُ » للتحقيق ، لا للتقليل .

(وعامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكْثَرُ) أى : الحال على ضربين :

مؤسّسة ، وتسمى مُبَيَّنَة ، وهى التى لا يُستَفاد معناها بدونها ، كجاء زَيْدٌ رَاكِبًا .
ومؤكّدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها ، وهى على ثلاثة أضرب :
مؤكّدة لعاملها ، وهى : كلُّ وصفٍ واقفٍ عامله : إما معنى دون لفظ ، كما (فى
نَحْوِ لَا تَمُتْ فى الْأَرْضِ مُفْسِدًا) « ثُمَّ وَلْيَتَمَّ مُذِيرِينَ » أو معنى ولفظًا ، نحو :
« وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا » ، وقوله :

٤٩١ - أَصْبَحَ مُصَيِّخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمَّ تَوَقَّى خَلَطَ الْجُدِّ بِاللَّيْلِ
ومؤكّدة لصاحبها ، نحو : « لَأَمَنَ مَنْ فى الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا » .

ومؤكّدة لمضمون جملة ، وقد أشار إليها بقوله : (وَإِنْ تَوَلَّوْا كَذِبُكُمْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ *
عَامِلُهَا) أى : عامل الحال ، وجوبا (وَلَقَدْ ظَهَرَ يُؤَخَّرُ) عن الجملة ، وجوبا أيضا ،
ويشترط فى الجملة : أن تكون معقودة من اسمين ، معرفتين ، جامدين ، نحو : زَيْدٌ
أَخُوكَ عَطُوفًا ، وقوله :

٤٩٢ - أَنَا أَبْنُ دَارَةٍ مَمْرُوفًا بِهَا نَسِيٌّ وَهَلْ يَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ
والتقدير أَحَقُّهُ عَطُوفًا ، وَأَحَقُّ مَمْرُوفًا .

(تنبيه) : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط ؛ فتعريفُ جزأى الجملة من
تسميتها مؤكّدة ؛ لأنه لا يؤكد إلا ما قد عُرِفَ ، وجودُهما من كون الحال مؤكّدة
للجملة ؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو فى حكمه كان عاملا فى الحال ؛ فكانت
مؤكّدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ،
وهو الْحَقُّ بَيِّنًا ، من قبيل المؤكّدة لعاملها ، وهى موافقة له معنى دون لفظ ؛ لأن
الأب والحق صالحان للعمل ، وجوبُ تأخير الحال من كونها تأكيدًا ، وجوبُ إضمار
عاملها من جزمه بالإضمار .

(ومَوْضِعُ الْحَالِ تَجْبِيْ جُمْلَةً) ، كما نجيء موضع الخبر والنعت ، وإن كان الأصل
فيها الإفراد ، ولذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون خبرية ، وغلط مَنْ قال فى قوله :

٤٩٣ - أَطْلُبُ وَلَا تَضْجِرَ مِنْ مَطْلَبٍ [فَاقَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَ]
إن « لا » ناهية والواو لالحال ، والصواب أنها عاطفة مثل : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا » .

الثانى : أن تكون غير مُبْدَرَةٍ بِعَلَمٍ استقبال ، وغلط من أعرب « سَيَهْدِينِ » من قوله تعالى : « إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّى سَيَهْدِينِ » حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سياتى (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَهُ)
مثال لما استكملت الشروط .

(وَذَاتُ بَذْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ * حَوَتْ ضَمِيرًا) يربطها (وَبَيْنَ الْوَاوِ خَلَتْ)
وجوبا ؛ لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقَدِمَ الأمير تقَادَ الْجَنَائِبُ
بَيْنَ يَدَيْهِ ، ولا يجوز جاء ويضحك ، وقدم وتقاد

(وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأٍ لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلْنَ مُسْتَفْدَا)
أى : إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مُثَبَّتٍ تلت الواو
حمل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك قولهم : قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ ، أى :
وأنا أصلك ، وقوله :

٤٩٤ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْلَامَ فِرْعَوْنَ نَجَوْتُ وَأَرَاهَنَهُمْ مَالِكا
وقوله :

٤٩٥ - عَقَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا [زَعَمَا لَعَمْرُؤُا بَيْتِكَ لَيْسَ بِمَزْعَمَا]
أى : وأنا أراهنهم مالكا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة ، لا حالية ، والفعل
بعدها مؤوَّلٌ بالماضى

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تتمتع الواو فى سبع مسائل :

الأولى : ما سبق

الثانية : الواقعة بعد عاطف ، نحو : « فَجَاءَهَا بِأُسْنًا يَيَّاتَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ »
الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : هو الحق لا شك فيه « ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ » .

الرابعة : الماضى التالى إلّا ، نحو : ما تكلم زيد إلّا قال خيرا ، ومنه « إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ »

الخامسة : الماضى المتلو بأو ، نحو : لأضربنه ذهب أومكث ، ومنه قوله :
٤٩٦ — كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدُوًّا وَلَا تَشَعْ عَلَى جَدٍّ أَوْ بَخِيلًا
السادسة : المضارع المنفى بلا ، نحو : « وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ » ، « مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ » ، وقوله :

٤٩٧ — وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَازِنَفَاجَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلَتْهَا لَا أَحْجَبُ
فإن ورد بالواو أوّل على إضمار مبتدأ ، على الأصح ، كقراءة ابن ذكّوان « فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ »^(١) وقوله :

٤٩٨ — [أَفَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي] وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنُنِي الْوَعِيدُ
وقوله :

٤٩٩ — أَسْبَبْتَهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِابْنِ
نصّ على ذلك فى التسهيل ، وفى كلام ولده خلافة .

السابعة : المضارع المنفى بما ، كقوله :

٥٠٠ — عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَالْكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَبَا
الثانى : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد ، نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ » ، ذكره فى التسهيل .

(١) هذه القراءة بتخفيف النون على أنها نون الرفع ؛ فلا : نافية لانهاية ، والتقدير :
وأنتما لاتتبعان .

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قُدِّمًا) يجوز رَبُّهَا (يَوَاوِ) وتسمى هذه الواو واو الحال، وواو الابتداء، وقدرها سبويه والأقدمون بإذ، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل أنها وما بعدها قيد للعامل السابق. (أَوْ مُضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال. (أَوْ يَهْمًا) معا؛ وسوى ما قدم هو: الجملة الاسمية، وجملة الماضى، مُثَبَّتَتَيْنِ كَانَتَا أَوْ مُنْفِيَتَيْنِ، وجملة المضارع المنفى، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه، وهو: الاسمية الواقعة بعد عاطف، والمؤكد، وجملة الماضى التالى إلا، والتلوأو، والمضارع المنفى بلا، أو بما، على ما مر، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم، أو لَمَّا، وأما المنفى بـن فلا يمكن هنا، وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِقَةٌ، ومنه: «أَيْنَ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَخَنُ عُصْبَةٍ» جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، ومنه: «قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا بِنَفْسِكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٍّ»: أى مُتَعَادِينَ، وقوله:

٥٠١ - نَمَّ رَا حُوا عَيْقُ الْمِسْكِ بِهِمْ [يُلْعِغُونَ الْأَرْضَ هَذَا أَبَا الْأَزْزَرِ]

وقوله:

٥٠٢ - وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ .
وَجَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، ومنه: «فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» وهكذا النفى. وأمثله مع جملة الماضى غير ما تقدم: جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ومنه قوله:

٥٠٣ - تَجَوَّتُ وَقَدْ بَلَ الرَّادِئُ سَيْفَهُ [مِنْ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ]

جاء زيد قد علته سكينته، ومنه: «أَوْجَاهُكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ»، «وَجَاهُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَنْبُكُونَ قَالُوا» أى: قائلين، وقوله:

٥٠٤ - وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ
جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ عَلَّمَتْهُ سَكِينَةٌ، ومنه: «وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُفَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ

أُخْرِجْنَا ، « الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا » .
وهكذا النفي . وأمثلته مع المضارع النفي بلم أو لما : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو ،
ومنه قوله :

٥٠٥ - وَلَقَدْ خَشِيتُ بَانَ أُمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ
لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَمُصَمٍ
جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ ، ومنه قوله :

٥٠٦ - كَأَنَّ فِتَاتَ الْمِثْنِ فِي كُلِّ مَنَزِلٍ تَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمْ
جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ ، ومنه : « أَوْ قَالَ أَوْحَى إِلَى وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ » وقوله :
٥٠٧ - سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تَرِدْ إِشْقَاطُهُ [فَتَنَاوَلْتُهُ وَأَتَقَتْنَا بِالْيَدِ]
وهكذا النفي بلم ؛ ومنه : « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين - إلا الأخفش - لزوم « قد » مع
الماضي المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدره ، والختار - وفاقا للكوفيين والأخفش - لزومها
مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا ،
تمسكا بظاهر ما سبق ؛ إذ الأصل عدم التقدير ، لا سيما مع السكثرة ، نعم في ذلك
أربع صور مرتبة في السكثرة هي : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ،
ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه ، وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة ،
وهو خلاف ما في التسهيل .

الثاني : تمتنع « قد » مع الماضي المتعرب ربطه بالواو ، وهو : تالَى ، والمتلو بأو ،
ونذر قوله :

٥٠٨ - مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُنْفَ حَاجَةٌ
لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَصِيتُ قَضَاءَهَا

الثالث : قد يُحذف الرابط لفظاً فيمتوى ، نحو : مَرَرْتُ بِالْبَرِّ فَقِيزُ بِدِرْهِمٍ :
أى منه ، وقوله :

٥٠٩ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَائِرُهُ [وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَذَرِي]

أى : والماء غائره .

الرابع : الأكثر فى الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ، ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير - مع قلته - بنادر ، خلافا للقراء والزحشرى ؛ لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية فى ذلك - على ما يظهر - جملة المضارع المنفى الجائز فيها الأوجه الثلاثة .

الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضاً ظرفا ، نحو : رأيت الهلالَ بينَ السحابِ ، وجارا ومجرورا ، نحو : « فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ » ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا . وأما « فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ » فليس « مستقرا » فيه هو المتعلق لأنه كون خاص ؛ إذ معناه عدم التحرك ، وذلك مطلق الوجود .

(وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حِطْلٌ)

أى : مُنْعَ .

يعنى أنه قد يحذف عامل الحال : جوازا ؛ لدليل حالى ، نحو : رَأَيْدًا ، ، للعاقد سفرا ، ومأجورا ، للقادم من حج ، أو مقاتلة ، نحو : « بَنَى قَادِرِينَ » ، « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ رُكْبَانًا » أى : تسافر ، وَرَجَعْتَ ، ونجمها ، وصلوا .

ووجوبا : قياسا فى أربع صور ؛ نحو : ضَرَبَنِي زَيْدًا قَائِمًا ، ونحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، وقد مَضَتْ ، والتي يُبَيِّنُ فيها ازدياد أو نقص بتدرج ، نحو : تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا ، وَاشْتَرِ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا ، وما ذكر لتوبيخ ، نحو : أَقَامُوا وَقَدْ قَمَدَ النَّاسُ ، وَأَتَمِّمِيَا مِرَّةً وَقَيْسِيَا أُخْرَى : أى أتوجد ، وأتحول ، وسماعا فى غير ذلك ، نحو : هَنِيئًا لَكَ ، أى ثبت لك الخير هنيئا ، أو هَنَّاكَ هَنِيئًا .

(تنبيه) : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً

أغنى عنه المقول ، نحو « وَاللَّيْلُ نَكَةٌ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » أى : قائلين ذلك ، « وَإِذْ رَفَعَ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا

تَقْبَلُ مِنَّا « أَى : قَائِلِينَ ذَلِكَ .

﴿ خاتمة ﴾ تنقسم الحال باعتبارات :

الأول ، باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له ، إلى المنتقلة — وهو الغالب —
واللازمة .

والثاني ، باعتبار قصدها لذاتها وعدمه ، إلى المقصودة — وهو الغالب —
واللوطئة ، وهى الجامدة للوصوفة .

والثالث ، باعتبار التبيين والتوكيد ، إلى المُبَيَّنَّة — وهو الغالب ، وتسمى المؤسَّسة —
والمؤكدَة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام .

والرابع ، باعتبار جريانها على مَنْ هِىَ له وغيره ، إلى الحقيقية — وهو الغالب —
والسببية ، نحو : مَرَزَتْ بِالدار قائماً سكانها .

والخامس ، باعتبار الزمان ، إلى مُقَارِنَة لعاملها — وهو الغالب — ومُقَدَّرَة ، وهى
للمستقبلَة ، نحو : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَفَرٌ صَائِداً بِهِ غَدًا ، أَى : مقدرا ذلك ، ومنه :
« أَذْخُلُوهَا خَالِدِينَ » « لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَهُمْ
وَمُقَصِّرِينَ » أَى : ناوين ذلك ، قيل وماضِيَّة ، ومثل لها فى المعنى بجاء زيدُ أُمْسٍ
رَاكِبًا ، وسماها مُحْكِيَّة ، وفيه نظر .

التمييز

يقال : تمييز ومُمَيِّز ، وتبيين ومُبَيِّن ، وتفسير ومُفَسِّر .

وهو فى الاصطلاح (أَسْمٌ ، يَمَعْنَى مِنْ ، مُبَيِّنٌ ، نَكِيرَةٌ) .

فاسم : جنس ، وبمعنى من : مُخْرِجٌ لما ليس بمعنى من ؛ كالحال فإنه بمعنى فى ،
ومُبَيِّنٌ : مخرج لاسم « لا » التبرئة ، ونحو « دَنَبًا » من قوله :

اَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ [رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ] ونكرة : مخرج لنحو الحَسَنِ وَجْهَهُ .

ثم ما استكمل هذه القيود (يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ) من المهمات .
والبهيمُ المقتصر للتمييز نوعان : جملة ، ومفردٌ دالٌّ على مقدار .

فتمييز الجملة : رَفَعُ إِبْهَامٍ ما تضمنته من نسبة عامل — فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل — إلى معموله من فاعل أو مفعول ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، « وَاشْتَقَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا » ، والتمييز في مثله مُحْوَلٌ عن الفاعل ، والأصل : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ ، وَاشْتَقَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، ونحو : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » والتمييز فيه مُحْوَلٌ عن المفعول ، والأصل : غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ ، وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ ، ونقول : حَبِيتُ مِنْ طِيبِ زَيْدٍ نَفْسًا ، وَزَيْدٌ طِيبٌ نَفْسًا ، وَسَرَّعَانَ ذَا إِمَالَةٍ^(١)

وناصب التمييز في هذا النوع — عند سيبويه والمبرد والملازمي ومن وافقهم — هو العامل الذي تضمنته الجملة ، لا نفس الجملة ، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ، ونص عليه في غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة ، واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين ؛ فلا اعتراض ؛ لأنه يصح أن يقال : إنه فُسِّرَ العامل ؛ لأنه رفع إبهام نسبتته إلى معموله ، وإنه فسر الجملة ؛ لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة .

وأما تمييز المفرد فإنه : رَفَعُ إِبْهَامٍ ما دلَّ عليه من مقدار مِسَاحِيٍّ أو كَيْلِيٍّ أو وَزْنِيٍّ .

(كَثِيرٌ أَرْضًا وَقَفِيزٌ بُرًّا وَمَنْوِيٌّ عَسَلًا وَمَمْرًا)

وناصب التمييز في هذا النوع ميمزه بلا خلاف .

(١) انظر التل رقم ١٧٩٨ في مجمع الأمثال للبدياني (١ / ٣٣٦ بتحقيقنا) .

(وَبَعْدَ ذِي) المقدرات الثلاث (وَتَحْوَاهَا) مما أجزته العرب مُحَرَّاهَا في الافتقار إلى ميمز ، وهي الأوعية المراد بها المقدار : كَذَنُوبُ مَاءٍ ، وَحُبُّ عَسَلٍ . وَنَحْيُ سَمْنًا ، وَرَأْفُودُ خَلًّا ، وما حمل على ذلك من نحو : لَنَّا مِثْلُهَا إِيْلًا ، وَغَيْرُهَا شَاءً ، وما كان فرعاً للتمييز ، نحو : خَاتَمٌ حَدِيدًا ، وَبَابٌ سَاجَا ، وَجُبَّةٌ خَزَا (أَجْرُزُهُ إِذَا * أَضْمَتَهَا) إليه (كَمَدٌ حِنْطَةٌ غِذَا) وشبرُ أرضٍ ، وَمَنَوَاتِمِرٌ ، وَذَنُوبُ مَاءٍ ، وَحُبُّ عَسَلٍ ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ ، وَبَابٌ سَاجِرٌ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : النصب في نحو « ذَنُوبُ مَاءٍ » و « حُبُّ عَسَلًا » أولى من الجر ؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك .

الثاني : إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات ؛ لأن له باباً يذكره فيه ، ولا نفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين ، وتمييز العدد إما واجب النصب كعَشْرِينَ درهماً ، أو واجب الجر بالإضافة كَأَتَتْ دَرَمًا ؛ ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي ؛ ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزاً له ، نحو : عَشْرِينَ مَدًّا بُرًّا ، وَثَلَاثِينَ رِطْلًا عَسَلًا ، وَأَرْبَعِينَ شِئْرًا أَرْضًا .

(وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبَا *) إِنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلُ) « فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ (مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) » ما في السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا ؛ إِذَا لَا يَصِحُّ مِلَّةُ ذَهَبٍ ، وَلَا قَدْرُ سَحَابٍ ، فَإِنْ صَحَّ إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلًا ، وَهُوَ أَشْجَعُ رَجُلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : محلُّ ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز ، هو إِذَا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ؛ وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال . انتهى .

(وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصَبٌ) على التمييز (بِأَفْعَلًا * مُفَضَّلًا) له على غيره ، والفاعل في المعنى هو السَّبَبِي ، وعلامته : أن يصلح للفاعلية عند جعل أَفْعَلُ فِعْلًا (كَأَنْتَ أَغْلَى مَنْزِلًا) وَكَثْرُ مَالًا ؛ إذ يصح أن يقال : أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ وَكَثُرَ مَالُكَ ، أما ما ليس فاعلاً في المعنى — وهو ما أَفْعَلُ التفضيل بِنَفْسِهِ ، وعلامته : أن يصح أن يوضع مَوْضِعَ أَفْعَلٍ بَعْضٌ ، ويضاف إلى جَمْعٍ قائم مقامه ، نحو : زَيْدٌ أَفْضَلُ قَعِيهِ ؛ فإنه يصح فيه أن يقال : زَيْدٌ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ — فهذا النوع يجب جره بالإضافة ، إلا أن يكون أَفْعَلُ التفضيل مضافاً إلى غيره ؛ فينصب ، نحو : زَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا .

(وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَفْتَضَى تَعَجُّبًا * مَسِيرٌ كَأَكْرَمٍ بِأَبِي بَكْرٍ) رضى الله تعالى عنه (أَبَا) وَمَا أَكْرَمَهُ أَبَا ، وَلِلَّهِ دَرُءٌ فَارِسًا ، وَحَسْبُكَ بِهِ كَافِلًا ، وَكَفَى بِاللَّهِ عِلْمًا ، و :

[بَانتُ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةَ] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

(وَأَجْرُزُ مِنْ) لفظاً كل تمييز صالح لمباشرتها ، (إِنْ شِئْتَ) ؛ لأنها فيه مَعْنَى ؛ كما أن كُلَّ ظرف فيه معنى في ، وبعضه صالح لمباشرتها ، وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة مِنْ (غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ * وَالْفَاعِلِ) في (الْمَعْنَى) المحوّل عن الفاعل في الصناعة : (كَطَبَ نَفْسًا تُقَدِّ) إذ أصله لَتَطَبَّ نَفْسُكَ ؛ فهذان لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال : عندي عشرون من عبدي ، ولا طاب زَيْدٌ من نفس ، ومنه نحو : أَنْتَ أَغْلَى مَنْزِلًا ؛ ويجوز فيها سواهما ، نحو : عِنْدِي قَعِيرٌ مِنْ بُرٍّ ، وَشَيْئٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَمَنْوَانٌ مِنْ عَسَلٍ ، وَمَا أَحْسَنَهُ مِنْ رَجُلٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كان ينبغي أن يستثنى — مع ما استثناء — التمييز المحوّل عن المفعول ، نحو : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا ، و « فَجَرَّتَا الْأَرْضَ عُيُونًا » ، وما أَحْسَنَ زَيْدًا أدبًا ؛ فإنه يمتنع فيه الجر بمن .

الثاني : تقييد الفاعل في المعنى بكونه محوًلاً عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو :

لَهُ دَرَّةٌ فَارِسًا ، و

٥١٠ - [تَقُولُ أُبْنَيْتِي حِينَ جَدِّ الرَّحِيْلُ أَبْرَحْتَ رَبًّا] وَأَبْرَحْتَ جَارًا

فإنهما وإن كانا فاعلين معنًى - إذ المعنى عَظُمْتَ فَارِسًا وَعَظُمْتَ جَارًا - إلا أنهما غير محوّلين ؛ فيجوز دخول مِنْ عليهما ، ومن ذلك : نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ ، يجوز فيه : نعم مِنْ رجل ، ومنه قوله :

٥١١ - [تَحَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ] فَنِعِمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

الثالث : أشار بقوله « إن شئت » إلى أن ذلك جائز ، لا واجب .

الرابع : اختلف في معنى « مِنْ » هذه ؛ فقيل للتبويض ؛ وقال الشلوبين : يجوز أن تسكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه ، كما زبدت في نحو « ما جاني من رجلٍ » قال : إلا أن المشهور من مذاهب النحاة - ما عدا الأخفش - أنها لا تزاد إلا في غير الإيجاب ؛ قال في الارتشاف : ويدل لذلك - يعنى الزيادة - العطف بالنصب على موضعها ؛ قال الخطيئة :

٥١٢ - طَافَتْ أُمَامَةُ بِأَرْكَبَانِ آوَنَةَ يَأْخُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا

بنصب « منتقبا » على محل « قوام » .

الخامس : إذا قلت « عندى عشرون من الرجال » لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب آخر ؛ لأن تمييز العدد شرطه الإفراد ، وأيضاً فهو مُعَرَّفٌ ١٥١ .
(وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدْ دُمَّ مُطْلَقًا) : أى ولو فعلا متصرفا ، وفاقا لسيبويه والقراء
وأكثر البصريين والسكريين ؛ لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه
فاعلا في الأصل وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ؛ فلا يُغَيَّرُ عما كان يستحقه
من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالأصل ، أما غير المتصرف فبالإجماع ،
وأما قوله :

٥١٣ - وَنَارُنَا لَمْ يَرُنَا مِثْلَهَا [قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَكُمْ كُلَّهَا]

فضرورة ، وقيل : الرؤية قليلة ، ونارا : مفعول ثان .

(وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ زَرَأَ سُبْقًا) هو مبنى للفعول ، وَزَرَأَ : حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أى : بجىء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نر : أى قليل ؛ من ذلك قوله :

٥١٤ - أَنْفَسًا تَطِيبُ بِذَيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي النَّوْنِ يُفَادِي جِهَارًا

وقوله :

٥١٥ - [أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا] وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقوله :

٥١٦ - ضَيِّقَتْ حَزْمِي فِي إِمْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرَعَوَيْتُ وَشَيْئًا رَأْيِي أَشْتَعَلَا
وأجاز الكسائي والمازني والبرد والجرمي القياس عليه ؛ محتجين بما ذكر ، وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مما استدلل به الناظم على الجواز قوله :

٥١٧ - رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيْرِ هَذِهِ مُقْلَصٍ كَيْشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا

وقوله :

٥١٨ - إِذَا التَّرْمُ عَيْنَا قَرَّ بِالْعَيْشِ مَثْرِبَا وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدْمَمَا

وهو سهو منه ؛ لأن « عِطْفَاهُ » و « التَّرْمُ » مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والنائب للتمييز هو المحذوف .

الثاني : أجمعوا على منع التقديم في نحو « كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا » لأن كفى وإن كان فعلا متصرفا إلا أنه في معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ؛ لأن معناه مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا .

﴿ خاتمة ﴾ يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ، ويفترقان في سبعة أمور :

فأما أمور الاتفاق فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام

وأما أمور الافتراق فالأول : أن الحال تبيء جملة وظرفا مجرورا ، كما مر ، والتمييز لا يكون إلا اسما . الثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، كما عرفت في أول باب الحال ، ولا كذلك التمييز . الثالث : أن الحال مبيئة للهيئات والتمييز للذوات . الرابع : أن الحال تعدد ، كما عرفت ، بخلاف التمييز . الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح . السادس : أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجود ، وقد يتعاكسان ؛ فتأني الحال جامدة « كَذَا مَالُكَ ذَهَبًا » ، ويأني التمييز مشتقا نحو « اللَّهُ ذَرَّةُ فَارِسَا » ، وقد مر . السابع : الحال تأتي مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز ، فأما قوله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » فشهرها : مؤكد لما فهم من عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله - وهو اثنا عشر - فبين ، وأما إجازة المبرد ومن وافقه « نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » فردودة .

وأما قوله :

٥١٩ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادٍ أَبِيكَ فِينَا فَنَعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

فالصحيح أن « زَادًا » معمول لـ « تَزَوَّدَ » : إما مفعول مطلق إن أريد به التزود ، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يُتَزَوَّدُ به من أفعال البر ، وعليهما « مِثْلَ » نعت له تقدم فصار حالا .

وأما قوله :

٥٢٠ - نَعْمَ الْفَتَاةُ فَنَاءٌ هِنْدُلَوْ بِذَلِكَ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِعْمَاءِ
« فَفَتَاةٌ » حال مؤكدة ، والله أعلم

تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الأول من شرح الأشتوني على ألفية ابن مالك ، المسمى « منجى السالك ، إلى ألفية ابن مالك » ويلي - إن شاء الله - الجزء الثاني ، مفتحا بباب « حروف الجر » نسأله سبحانه المعونة والتسديد

فهرس الجزء الأول من شرح الأشموني

الموضوع	ص	الموضوع	ص
تلحق نون التوكيد اسم الفاعل شذوذا	١٦	الخطبة	٣
الحرف، وأنواعه	١٦	الكلام على لفظ «آل» وأصله	٥
علامات الأفعال التي تميز كل نوع	١٧	وما يضاف إليه	
منها عن أخويه		الفرق بين وعد وأوعد عند الإطلاق	٦
المعرب والمبني		الكلام وما يتألف منه	٨
تعريفهما	١٩	أقوال العلماء فيما يفرق بينه وبين	٩
سبب بناء الاسم ، وأنواع مشابهة	٢٠	واحد بالتاء	
الاسم الحرف		تطلق «الكلمة» ويراد بها الكلام	١٠
المبني من الأفعال	٢٣	علامات الاسم : التنوين	١١
سبب إعراب الفاعل الخالي من	٢٣	تنوين التثنية	١٢
النون وبناء المباشر لإحدهما		التنوين الغالي	١٢
كل الحروف مبنية ، وسبب ذلك	٢٥	تنوين التثنية	١٢
الأسباب الموجبة للبناء على الحركة	٢٦	تنوين التذكير	١٣
عامة ، وعلى كل حركة بخصوصها		تنوين التعويض	١٣
إعراب الأسماء الستة	٢٨	تنوين المقابلة	١٣
إعراب التثنية وما يلحق به	٣٢	من علامات الاسم : النداء	١٤
كلا وكلتا يعود الضمير عليهما مفردا	٣٢	قد يغذف المنادي فتدخل «يا»	١٤
أو مثني		على الفعل أو الحرف ، ولذلك مواضع	
إعراب جمع المذكر السالم ، ولغات	٣٤	ينقص فيها	
العرب فيه		من علامات الاسم دخول «أل»	١٤
حركة نون جمع المذكر السالم ،	٣٩	عليه معرفة أو غير معرفة	
واللغات فيها		علامات الفعل : تاء الفاعل ، وتاء	١٥
حركة نون المثني ، واللغات فيها	٣٩	التأنيث الساكنة	

م	الموضوع	م	الموضوع
٤٠	إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به	٥٨	ينقسم إلى اسم ولقب وكنية
٤١	إعراب الاسم الذي لا ينصرف	٥٩	مرتبة كل واحد من هذه الأقسام
٤٢	إعراب الأفعال الخمسة		الثلاثة مع أخويه
٤٣	إعراب المقصور والمنقوص من الأسماء	٥٩	إذا اجتمع اثنان من هذه الأنواع
	ولغات العرب فيهما		فكيف تعريهما ؟
٤٥	إعراب المعلن من الأفعال	—	ينقسم العلم إلى متقول ومرتبجل
٤٦	قد يثبت حرف العلة في آخر الفعل	٦١	علم الجنس
	مع دخول الجازم ، وشواهد ذلك		اسم الإشارة
	النكرة والمعرفة		
٤٦	تعريف النكرة	٦٣	تعريفه ، ألفاظه ، ومواقعها
٤٧	النكرة أصل للمعرفة	٦٣	مراتب المشار إليه
٤٧	الضمير : تعريفه ، المتصل منه	٦٥	ما يشار به إلى المكان قريباً أو بعيداً
٤٨	أسباب بناء الضمير	٦٦	يفصل بين ها التنبيه واسم الإشارة
٥٠	المستتر نوعان : واجب ، وجائز		بالضمير أو بغيره
٥١	لا يقع المنفصل حيث يمكن المحيى		الموصول
	بالم متصل	٦٦	تعريفه
٥٢	يجوز الاتصال والانفصال في موضعين	٦٧	الموصول نوعان : نص ، ومشترك
٥٣	إذا وصلت ضميرين وجب تقديم	—	ألفاظ النص
	الأخص ؛ فإن فصلت أحدهما	٦٩	المشترك ستة ألفاظ : من
	كنت مخيراً	٧٠	ما
٥٤	إذا اتحدت رتبة الضميرين لزمك	—	المعاني التي ترد لها «من» و «ما»
	الفصل ، إلا أن يكونا للغة	٧١	«أل» الموصولة وخلاف العلماء فيها
٥٥	نون الوقاية قبل باء المتكلم لازمة	٧٢	« ذو » للموصولة ، وشواهداها ،
	في مواضع ، وممتنعة في مواضع		والخلاف في بنائها
	العلم	٧٢	«ذات» تنجيء موصولة بمعنى التي ،
٥٨	تعريفه		وتأني «ذوات» بمعنى اللاتي

س	الموضوع	ص	الموضوع	ص
٧٣	« ذا » تقع موصولة بشرطين عند البصريين	٨٨	المبتدأ وأنواعه	
٧٤	حذف الصلة وإبقاء الموصول	٨٩	الوصف الراجع لمسكتفي به	
٧٥	شروط جملة الصلة	٩٠	لم يشترط الكوفايون اعتماد الوصف	
٧٦	صلة «أل» لا تكون إلا صفة صريحة	٩٠	العامل في المبتدأ والخبر	
٧٦	«أى» الموصولة ، وخلاف العلماء في بنائها	٩٠	تعريف الخبر وأنواعه	
٧٧	المعاني التي ترد لها «أى»	٩١	يشترط في الجملة اشتغالها على رابط	
٧٨	حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول	٩٢	يجب إبراز الضمير إن كان معنى الخبر المشتق لغير مبتدئه	
٨٢	حذف الموصول وإبقاء صلته	٩٣	يقع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً	
٨٢	الموصول الحرفي	٩٣	يستتر في الظرف ضمير متعلقه المحذوف	
	المعرف بأداة التعريف	٩٥	لا يخبر بالزمان عن الذات مالم يفد	
٨٢	الخلاف بين سيوييه والتحليل في أداة التعريف ماهى، وأدلة المذهبيين	٩٥	لا يبتدأ بالنكرة إلا إذا أفادت	
٨٣	أنواع «أل» والدليل على أن مصحوب «أل» الجنسية في قوة النكرة	٩٨	الأصل في الخبر التأخر وقد يتقدم	
٨٤	«أل» الزائدة وأنواعها ، ومواضع كل نوع	٩٨	المواضع التي يجب فيها تأخيرها	
٨٧	تعريف العدد	١٠٠	المواضع التي يجب فيها تقديمها	
	باب الابتداء	١٠٢	يجوز حذف ما علم من مبتدأ أو خبر	
٨٨	تعريف المبتدأ ، وبيان ما يخرج بقيد التعريف	١٠٢	المواضع التي يجب فيها حذف الخبر	
		١٠٥	المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ	
		١٠٦	تعدد الخبر ، وأنواعه	
		١٠٧	اقتران الخبر بالقاء	
			كان وأخواتها	
		١٠٩	أقسام هذه الأفعال ، ومعانيها ، وشروطها	
		١١٠	ما بمعنى صار ويعمل عمله	

م	الموضوع	م	الموضوع
١١١	يعمل غير الماضي عمله إن كان مستعملا	١٣٠	يجوز حذف خبرهن لدليل
١١٢	توسط أخبارهن	١٣٠	لا يرفع خبرهن إلا ضمير اسمهن
١١٣	تقدم أخبارهن	١٣٠	خير «عسى» يرفع السببي
١١٥	ما يجيء تاما من هذه الأفعال ، ومعنى تمامه	١٣١	ما يتصرف منها
١١٦	لا يلى أحدها معمول خبرها	١٣٢	ما يجيء منها تاما
١١٧	إذا ورد ما ظاهره ذلك وجب تأويله	١٣٣	إذا اتصل بعسى ضمير نصب فهي حرف مثل لعل عند سيويه
١١٧	زيادة «كان» وشروطها ومواضعها	١٣٤	«كاد» فيها نفى وإثباتا إثبات
١١٨	زيادة «أمسى» و«أصبح»		إن وأخواتها
١١٨	حذف «كان» وأنواعه ، وشروطه	١٣٥	عملها ، ويان أنها قد تنصب الجزء من
١٢٠	حذف نون المضارع من «كان»	١٣٥	معاني هذه الحروف
١٢٠	اقتران «إلا» بخبرهن	١٣٦	لا يلبس خبرها ولا معموله إلا أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا
١٢١	ماولا ولات وإن النافيات	١٣٧	مواضع فتح همزة «إن» وكسرها
١٢١	«ما» وشروط إعمالها	١٤٠	اقتران خبر إن باللام
١٢٢	تقديم معمول خبرها على معموليها جاز	١٤٢	تتصل بهن «ما» فتبطل عملهن ، وربما بقى
١٢٢	العطف على خبر «ما»	١٤٣	العطف على أمماهن
١٢٣	زيادة الباء في الخبر	١٤٤	تحذف «إن» المكسورة فيقل عملها
١٢٤	«لا» وشروط إعمالها	١٤٦	تحذف «أن» المفتوحة فتعمل ، وشروط عملها
١٢٥	يغلب حذف خبر «لا» وليس بواجب	١٤٧	تحذف «كأن»
١٢٥	«لات» و«إن» وشروط إعمالها	١٤٨	لا تحذف لعل ، وتحذف «لكن» قهمل
١٢٦	مذاهب النجاة في «لات» إذا ذكر بعدها «هنا»		
	أفعال المقاربة		
١٢٨	أقسامها ، وعدد كل قسم ، ومعناه		
—	لا يكون خبرهن مفردا إلا شاذا		
١٢٨	اقتران خبرهن بأن على أنواع		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٩	غير الماضي من هذه الأفعال له حكم للماضي منها	١٤٨	لا التي لنفي الجنس اختصاص لا بالأسماء، وعملها فيها، والسر في ذلك
—	الإلقاء جائز عند البصريين إذا توسط العامل بين المفعولين أو تأخر عنهما جميعا	١٤٩	شروط إعمال لا النافية للجنس
—	لا يجوز إلغاء العامل المتقدم	١٤٩	اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف، ومشبّه بالمضاف، ومفرد
١٩٥	التعليق لازم قبل كلمات مخصوصة	١٥٠	حكم اسم لا المفرد
١٦٢	ألحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها	١٥٠	حكم المفعول على اسم لامع تكرر لا
١٦٣	رأى الرؤيا مثل علم	١٥٢	حكم نعت اسم لا
١٦٣	حذف مفعولي هذه الأفعال أو أحدهما لدليل أو لغيره	١٥٣	حكم العطف على اسم لا من غير تكرر لا
١٦٤	قد يجري القول بجرى الظن في نصب مفعولين، ولذلك شروط عند عامة العرب	—	حكم البدل من اسم لا
١٦٥	يجري القول بجرى الظن عند سليم بغير شروط	—	إذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير حكم لا
أعلم وأرى وأخواتهما		—	إذا قصد النفي بالألف لعلما، فيها مذهبان
١٦٥	عملها	١٥٤	تأني الألتنبية وللعرض وللتنقيص
١٦٦	حكم ثاني مفعولاتها وثالثها كحكم مفعولي ظن	—	كثر حذف خبر لا النافية للجنس، وبهو تميم لا يجوزون ذكره
١٦٧	دخول الهمزة على الفعل وبنائه للمجهول متباينان	—	يندر حذف اسم لا النافية للجنس
ذهب الأخفش إلى أنه يجوز أن يعامل غير رأى وعلم من أفعال القلوب معاملة ما يداخل همزة النقل عليها		—	يجب تكرر لا إذا دخلت على خبر أو نعت أو حال
		ظن وأخواتها	
		١٥٥	عملها، وأنواعها، وألفاظها مع ذكر ما يرد له كل لفظ من المعاني
		—	أفعال القلوب تفصيلا
		١٥٨	أفعال التصيير تفصيلا

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٦٨	تعريفه	١٧٨	كثير تقديم المفعول المتصل بضمير الفاعل عليه
—	أحكامه ، أولها الرفع ، وقد يحذف	١٧٨	يرى جمهور النحاة أنه لا يجوز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه ، وأجازه جماعة منهم ابن جنى
١٦٩	ثانها أنه لا يجوز حذفه ، خلافا للكسائي	١٨٠	قد يشبه الفاعل بالمفعول ، وطريق معرفة ذلك
١٦٩	ثالثها أنه لا يجوز تقديمه على الفعل خلافا للكوفيين	١٨٠	النائب عن الفاعل
١٧٠	رابعها أن الفعل يجب تجريدته من علامة التثنية والجمع ، إلا عند قوم من العرب منهم طيء	١٨١	ذكر الأغراض التي يحدف الفاعل من أجلها
١٧١	يجوز حذف الفعل لدليل	١٨١	الأعمال التي تعملها في الفعل إذا أسندته لنائب الفاعل
١٧٢	قد يجب حذف الفعل	١٨٢	أنواع النائب عن الفاعل ، وشروط نيابة كل واحد منها مع بيان اختلافات العلماء في مواضع الاختلاف منها
١٧٢	حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا وبيان للواضع التي يجب فيها التأنيث والتي يجوز فيها	١٨٤	إذا وجد للمفعول به في الكلام لم تجز نيابة غيره إلا شذوذا
١٧٥	إذا كان الفاعل جمع مذكر سالما وجب تذكير الفعل ، وإذا كان جمع مؤنث سالما وجب تأنيث الفعل ، وأجاز الكوفيون الوجهين فبهما	١٨٤	إذا كان الفعل ينصب مفعولين فأيهما أحق بالنيابة ؟ وذكر اختلاف العلماء
١٧٥	الأصل في الفاعل أن يجيء بعد الفعل متصلا به ، وقد يفصل المفعول بينهما ، وقد يتقدم المفعول على الفعل ، وقد يجب الفصل بالمفعول كما قد يجب تقديم المفعول ، وقد عتقان ، وبيان مواضع كل نوع من ذلك ، مع ذكر اختلاف العلماء في بعض المواضع	١٨٦	قد يرفعون المفعول به وينصبون الفاعل
			اشتغال العامل عن المعمول
		١٨٧	صابط باب الاشتغال
		—	أحوال الاسم للتقدم
		١٨٨	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم للتقدم

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٨٨	المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المتقدم	١٩٧	حذف حرف الجر على نوعين : جائز ، وضرورة
١٨٩	المواضع التي يترجح فيها نصب الاسم المتقدم	١٩٧	يطرد حذف حرف الجر قبل أن وأن
١٩١	المواضع التي يجوز فيها نصب الاسم المتقدم أو رفعه ، بغير رجحان لأحد الوجهين	١٩٧	اختلف العلماء في موضع المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر
١٩٢	المواضع التي يترجح فيها رفع الاسم المتقدم	١٩٨	الأصل في ترتيب المفعولات أن يتقدم الفاعل في المعنى ، وتجوز مخالفة هذا الأصل
١٩٢	الفصل بحرف الجر أو بالماضف كلا فصل	١٩٨	قد يعرض ما يوجب مراعاة هذا الأصل وقد يعرض ما يوجب مخالفة هذا الأصل
١٩٣	الوصف العامل في هذا الباب في حكم الفعل	١٩٨	يجوز حذف الفصلة وهو المفعول الذي ليس أصله مبتدأ ولا خبرا للدليل
—	العلاقة الحاصلة بين الفعل والاسم المتقدم كالحاصلة بين الفعل وتابع الاسم إن كان نعتا أو عطف بيان أو منسوقا بالواو	١٩٩	يتمتع حذف الفصلة الواقعة في جواب استفهام ، والمحصور
١٩٥	علامة الفعل المتعدي	١٩٩	يجوز حذف ناصب الفصلة ، ويجب حذف الناصب في عدة أبواب
—	علامة الفعل اللازم ، وذكر معان وأوزان لا يكون الفعل معها إلّا لازما	—	يصير المتعدي لازما بواحد من خمسة أشياء
١٩٦	اللازم يتعدي إلى المفعول به بحرف الجر ، فإن حذف حرف الجر انتصب الاسم على نزع الحافض	٢٠٠	يصير اللازم متعديا بسبعة أشياء
			التنازع في العمل
		٢٠١	ضابط التنازع
		٢٠٢	قد يكون العاملان فعلين متصرفين ، وقد يكونان اسمين يشبهانهما ، وقد يكونان فعلا واسما
		٢٠٢	قد يقع التنازع بين أكثر من عاملين

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٠٣	إذا تنازع ثلاثة عوامل فأيهما أولى بالإعمال	٢١٢	لا يجوز حذف العامل في المصدر المؤكد
٢٠٣	إذا أعملت أحد العاملين في لفظ المعمول فأعمل المهمل منهما في ضميره	٢١٢	خالف ابن الناطم أباه في ذلك
	وبيان اختلاف العلماء في الإضمار مع العامل الأول ، والاحتجاج لمذهب البصريين	٢١٢	يجب حذف العامل في المفعول المطلق في مواضع
٢٠٥	إذا أعملت العامل الثاني في لفظ المعمول المتأخر فلا تضر مع الأول إلا ضمير الرفع ، وقد يضم المنصوب مع الأول ضرورة	٢١٥	المصدر الآتي بدلا من اللفظ بالفعل على ضربين
٢٠٥	إذا أعملت العامل الأول في لفظ المعمول أضمرت ألتب مع الثاني ضميره مرفوعا كان أو منصوبا ، وقد يحذف المنصوب وللعلماء فيه خلاف	٢١٥	تعريفه
٢٠٧	وضع الظاهر موضع المضمحل في هذا الباب	—	شروطه
٢٠٨	لا يتأني التنازع في التمييز ولا في الحال المفعول المطلق	٢١٦	إذا فقد أحد الشروط وجب جزمه
٢٠٨	أنواع المفاعيل		بحرف دال على التعليل
	تعريف المفعول المطلق	٢١٦	يجوز الجر مع استيفاء الشروط
٢٠٩	وجه تسميته		المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا
٢٠٩	العامل فيه فعل أو وصف	٢١٧	تعريف الظرف
٢١٠	أنواع المفعول المطلق	٢١٨	تضمن الاسم معنى الحرف على ضربين
—	بيان ما ينوب عن المصدر في المفعولية المطلقة	٢١٨	الناصب للظرف إما مذكور وإما محذوف
٢١١	المصدر المؤكد واجب الإفراد ، ويجوز ثنية المبين للنوع وجمعه	٢١٩	كل ظروف الزمان قابلة للنصب على الظرفية مبهمة كانت أو مختصة
		—	تعريف المهم من ظرف الزمان
		—	تعريف المختص من ظرف الزمان
		٢٢٠	لا يقبل النصب على الظرفية من ظرف المكان إلا المهم والذي صيغ من ماد الفعل العامل فيه
		٢٢١	تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف ، وبيان كل نوع منهما

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٢١	الظرف المنصرف ينقسم إلى منصرف وممنوع من الصرف ، وتقسيم غير المنصرف إليهما	٢٢٧	المستثنى بإلا من كلام تام واجب النصب إذا كان موجبا
٢٢٢	قد ينوب المصدر عن ظرف المكان ، وينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا	٢٢٨	إذا كان الكلام منفيا وهو تام يختار الإتيان في المتصل والنصب في المنقطع سواء كان النفي لفظا أو معنى
—	نيابة اسم العين عن الظرف	—	اختلف النحاة في نوع التابع فقال البصريون: هو بدل ، وقال الكوفيون هو عطف نسق ، وإلا بمعنى الواو
—	ذكر ما ينوب عن الظرف سوى ما تقدم	٢٢٩	يجوز عند تميم الإبدال في المنقطع
	المفعول معه	—	يشترط لجواز الإبدال عندهم إمكان تسلط العامل على المستثنى
٢٢٢	تحديد المفعول معه	—	قد يقع في الشعر غير نصب المستثنى التقدم على المستثنى منه ، ويخبر به
٢٢٣	العامل فيه	٢٣٠	المختار أنه يجب نصب المستثنى المتقدم إذا تقدم للمستثنى على صفة المستثنى منه
٢٢٤	قد يكون الفعل العامل فيه محذوفا	—	فيه مذهبان
—	شواهد لإعمال شبه الفعل	—	الاستثناء للفرغ وحكمه
—	لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل اتفاقا ، واختلفوا في تقديمه على صاحبه	٢٣١	إذا كانت إلا مؤكدة وجب إلغاؤها وإتمام تكون كذلك إذا كان ما بعدها معطوفا أو بدلا مما قبلها
—	حذف العامل بعد كيف أو ما الاستفهاميتين أو بعد الزمن	٢٣٢	حكم تكرار إلا لغير التوكيد
٢٢٥	إذا أمكن العطف بغير ضعف فهو أحق من النصب على المفعول معه وإذا ضعف العطف اختير النصب	٢٣٢	حكم المستثنيات التكررة من حيث المعنى
٢٢٦	إذا لم يجز العطف وجب النصب	٢٣٣	أصل غير أن تكون صفة وقد حملت على إلا في الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها في الوصف بها ، وشروط ذلك
—	قد يمتنع العطف ويختص النصب	٢٣٥	يجوز في تابع المستثنى بغير مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى
٢٢٧	اختلف العلماء في النصب على المفعول معه أم قياسي		
	الاستثناء		
٢٢٧	تعريف الاستثناء		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٤٣	جاءت الحال جامدة غير مؤولة بالمشق في ست مسائل	٢٣٥	سوى ، والخلاف في خروجها عن الظرفية
٢٤٤	الأصل في الحال التنكير ، وقد جاءت معرفة لفظا	٢٣٦	تفارق سوى غير في أمرين
—	للعلماء خلاف في جواز مجيء الحال معرفة نحو قولك : رأيت زيدا وحده	٢٣٧	تأتى سواء لمعان أخرى
٢٤٥	جاء الحال مصدرا منكرا فأوله سيويه عشتق ، وذهب للبرد إلى أنه منصوب على الصدرية	—	الستثنى بليس وخلا وعدا ولا يكون يجيء منصوبا
—	اختلاف العلماء في جواز القياس على ما جاء من الحال مصدرا منكرا	—	يجوز جر الستثنى بعدا وخلا
٢٤٦	مجيء الحال مصدرا معرفا قليل ، وهو على نوعين	٢٣٨	إذا تقدمت ما الصدرية على خلا وعدا لم يحذف في الستثنى بهما إلا النصب
٢٤٧	الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، وقد يجيء نكرة بمسوغ ، وبيان مسوغات ذلك	٢٣٨	قد تكون ما زائدة فيجر ما بعدها
—	قد جاء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ	٢٣٩	لستثنى حاشا كالستثنى بخلا ، ولم يحفظ سيويه فيه إلا الجر
٢٤٨	منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف	—	لا تدخل «ما» على حاشا إلا شذوذا
—	الشواهد التي استند إليها من جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وتخرج كل واحد منها تفصيلا	٢٤٠	تأتى حاشا على ثلاثة أوجه
٢٤٩	ذكر بقية الأسباب التي توجب تأخير الحال عن صاحبها	٢٤١	حكم الاسم الواقع بعد «لاسيا»
		—	التصرف في «لاسيا» بحذف لا ، أو بتخفيف يائها ، أو حذف الواو قبلها
			الحال
		٢٤٢	معنى الحال في اصطلاح النحاة
		—	للرأد بالفضلة في باب الحال
		٢٤٣	يلغى مجيء الحال منتقلا ، وقد جاء ملازما
		—	الأصل في الحال أن يكون مشتقا ، وقد جاء جامدا
		—	الواضع التي كثرتها مجيء الحال جامدا مؤولا بالمشق

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٥٠	قد يجب تقديم الحال على صاحبها ، وبيان مواضع ذلك	٢٥٨	ذكر المواضع التي يجوز فيها ربط جملة الحال بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده أو بهما جميعا
—	لا يجوز أن يكون صاحب الحال مضافا إليه إلا بواحد من ثلاثة أمور	٢٥٩	قد يحذف رابط الحال لفظا فينوى
٢٥١	الحال مع عامله على ثلاثة أوجه : أولها أن يجوز تقديمه عليه وتأخيره عنه	٢٦٠	الأكثر ربط الجملة الاسمية الواقعة حالا بالواو والضمير معا ، وبعده الربط بالضمير وحده ، وبعده الربط بالواو وحدها
٢٥٢	اختلاف العلماء في تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور	—	يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا
٢٥٣	وثالثها : أن يتمتع تقدم الحال على عاملها	—	يتعين حذف عامل الحال قياسا في أربع مسائل
—	إذا كان العامل في الحال أقبل تفضيل وقد عمل في حال أخرى وجب أن يتقدم أحدهما عليه ، استثناء من عدم جواز تقديم الحال على عامله الشيء بالجماد	—	تحذف الحال للقرينة
٢٥٤	لشبه الحال بالخبر والنعت جازا أن يكون متعددا ، وتفصيل أحوال ذلك	٢٦١	خاتمة في ذكر تقسيمات الحال باعتبار مختلفة
—	الحال على ضربين : مؤسسة ، ومؤكدة وللؤكدة على ثلاثة أنواع	التمييز	
٢٥٥	تقع الحال جملة بثلاثة شروط	٢٦١	تعريفه ، وشرح التعريف
٢٥٦	إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارع مثبت وجب ربطها بالضمير ، ويؤول ما ورد على خلاف ذلك	٢٦٢	المهم المحتاج للتمييز نوعان : مفرد ، وجملة
٢٥٦	يتمتع ربط جملة الحال بالواو في سبع مسائل	—	تمييز الجملة
٢٥٧	إذا اقترن المضارع للمثبت الواقع حالا بقد وجب ربط الجملة الحالية بالواو	—	ناصب تمييز الجملة ، وبيان اختلاف العلماء فيه
		—	تمييز المفرد
		٢٦٣	يجوز جر التمييز بعد المقدرات
		—	ينصب التمييز بعد المقدر المضاف إذا لم يصح الاستغناء عن المضاف إليه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٦٤	إذا كان التمييز فاعلا في المعنى وجب نصبه بعد أفعال التفضيل	٢٦٥	أوجب سيويوه وأكثر البصريين تأخير التمييز عن العامل فيه مطلقا ، وأجاز غيرهم تقديمه على العامل المتصرف
—	يقع التمييز بعد كل ما اقتضى تعجبا	٢٦٦	خاتمة في ذكر ما يتفق فيه الحال والتمييز وما يترقان فيه
—	يجوز جر التمييز بمن إذا صلح لمباشرتها وبمتنع ذلك في تمييز العدد ، والفاعل في المعنى ، والمحول		
٢٦٥	اختلاف العلماء في معنى « من » التي يجربها التمييز		

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،
ولا عدوان إلا على الظالمين .

شرح الأسماء

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك »، إلى ألفية ابن مالك »

حقيقه

محمد محيى الدين أبو عبد الله محمد

أجزء الثاني

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى { صفر الحير ١٣٧٥ هـ
أكتوبر ١٩٥٥ م

[جميع حق الطبع محفوظ لمحققه]

حروف الجر

(هَاكَ حُرُوفُ الْجُرِّ ، وَهِيَ) عشرون حرفاً (مِنْ) و (إِلَى) و (حَتَّى) و (خَلَا) و (حَاشَا) و (عَدَا) و (فِي) و (عَنْ) و (عَلَى) و (مُنْذُ) و (مُنْذُ) و (رَبُّ) و (اللَّامُ) و (كَيْ) و (وَآوُ وَتَا * وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَمَلٌ وَمَتَّى) كلها مشتركة في جر الاسم على التفضيل الآتي :

وقد تقدم الكلام على خَلَا وَحَاشَا وَعَدَا في الاستثناء .

وَقُلْ مَنْ ذَكَرَ « كَى » و « لَمَلٌ » و « مَتَّى » في حروف الجر ؛ لِفَرَايَةِ
الجر بهن .

أما كي فتجبر ثلاثة أشياء ؛ الأول « ما » الاستفهامية المستفهم بها عن عِلَّةِ الشيء ، نحو كَيْتَمَةُ ؟ بمعنى لِمَ ؟ والثاني « ما » المصدرية مع صِلَتِهَا ، كقوله :

٥٢١ - [إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضَّرَ فَإِنَّمَا]

يُرَادُ الْفَقَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أى للضرِّ والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : ما كافَّةً . الثالث « أَنْ » المصدرية وصِلَتِهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْنًا » إذا قَدَّرْتُ « أَنْ » بعدها ؛ فَأَنْ والفعلُ في تأويل مصدر مجرور بها ، ويدل على أَنَّ أَنْ تُضَمُّ بعدها ظهورها في الضرورة ، كقوله :

٥٢٢ - قَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحْنُ

لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَقْرُ وَتَخْذَعَا ؟

والأولى أن تقدر « كَى » مصدرية فتقدِّر اللام قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو « لِكَيْلَا تَأْسَوْا » .

وَأَمَّا «لَمَلَّ» فَالْجُرُّ بِهَا لَفٌّ عَقِيلٌ ثَابِتَةٌ الْأَوَّلُ وَمَحذُوفَتُهُ مَفْتُوحَةٌ الْآخِرُ وَمَكْسُورَتُهُ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٥٢٣ - لَمَلَّ اللهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمْسَكُمْ شَرِيحُ

وقوله :

* لَمَلَّ أَيْ أَلْمَمَ وَأَرَادَ مِنْكَ قَرِيبٌ *

وَأَمَّا «مَتَّى» فَالْجُرُّ بِهَا لَفٌّ هُذَيْلٌ ، وَهِيَ بِمَعْنَى مِنَ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، سُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ
أَخْرَجَهَا مَتَّى كَمْ ، أَيْ مِنْ كُمْ ، وَقَوْلُهُ :

٥٢٤ - شَرِيبَيْنِ يَمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ

مَتَّى لَجَجَ خُضْرٍ لَهْنٌ نَشِيجٌ

وَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ عَشَرَ الْبَاقِيَةُ فَمِثَالُهَا الْكَلَامُ عَلَيْهَا .

(تنبيهان) الأول : إِنَّمَا بُدِئَ بِمِنْ لِأَنَّهَا أَقْوَى حُرُوفِ الْجُرِّ ؛ وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَى
مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ غَيْرُهَا ، نَحْوُ « مِنْ عِنْدِكَ » .

الثاني : عَدَّ بَعْضُهُمْ مِنْ حُرُوفِ الْجُرِّ « هَا » التَّنْبِيهِ ، وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ إِذَا جَعَلْتَ
عَوَضًا مِنْ حَرْفِ الْجُرِّ فِي الْقِسْمِ ، قَالَ فِي التَّسْهِيلِ : وَلَيْسَ الْجُرُّ فِي التَّعْوِيزِ بِالْعَوِضِ ،
خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَمَنْ وَاقَفَهُ . وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ وَالرُّثْمَانِيُّ إِلَى أَنَّ « أَيْمَنْ » فِي الْقِسْمِ
حَرْفُ جُرٍّ ، وَشَدَّادٌ ذَلِكَ . وَعَدَّ بَعْضُهُمْ مِنْهَا الْمِيمَ الْمَثَلَةَ فِي الْقِسْمِ نَحْوُ « يَكُنْ اللَّهُ » وَجَعَلَهُ
فِي التَّسْهِيلِ بَقِيَّةَ « أَيْمَنْ » قَالَ : وَلَيْسَتْ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ وَلَا أَصْلُهَا « مِنْ » خِلَافًا لِمَنْ
زَعَمَ ذَلِكَ . وَذَكَرَ الْقَرَاءُ أَنَّ لَاتٍ قَدْ تَجَرَّ الزَّمَانُ ، وَقُرِئَ « وَلَاتَ حِينَ مَفَاصٍ » .
وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّ « بَلَّةً » حَرْفُ جُرٍّ بِمَعْنَى مِنْ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا اسْمٌ ،
وَذَهَبَ سَبِيحُوه إِلَى أَنَّ « لَوْلَا » حَرْفُ جُرٍّ إِذَا وَرَتْهَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ ، نَحْوُ « لَوْلَايَ ،
وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاؤُهُ » فَالضَّائِرُ بِمَجْرُورَةٍ بِهَا عِنْدَ سَبِيحُوه . وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ
رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَوُضِعَ ضَمِيرُ الْجُرِّ مَوْضِعَ ضَمِيرِ الِزْفَعِ ، وَلَا عَمَلٌ لِلْوَا فِيهَا ، كَمَا لَا تَعْمَلُ

لولا في الظاهر . وزعم المبرِّدُ أن هذا التركيب فاسد لم يرِدْ من لسان العرب ، وهو محجوج
بثبوت ذلك عنهم كقوله :

٥٢٥ - أَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَأَى دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَتَرْضَ لِأَخْسَابِنَا حَسَنٌ
وقوله :

٥٢٦ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُخِتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النَّبِيِّ مُنْهَوَى

انتهى

(بالظاهرِ اِخْصَصْ مُنْذُ) و (مُنْذُ وَحَتَّى * وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالْثَاءَ) وكُنَّ
وَلَعَلَّ وَمَتَّى ، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة ، وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر ،
على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخْصَصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقَتًا) وأما قولهم : ما رأيته مُنْذُ أَنْ اللهُ خَلَقَهُ ، فتقديره :
منذ زَمَنِ أَنْ اللهُ خَلَقَهُ ، أى : منذ زمن خَلَقِ اللهُ إِيَّاهُ .

(تنبيه) : يشترط في مجرورهما - مع كونه وقتا - أن يكون مُعَيَّنًا ، لا مُشَبَّهًا ،
ماضياً أو حاضراً ، لا مستقبلاً ، تقول : ما رأيته مذِ يَوْمِ الجمعة ، أو مذِ يَوْمِنَا ، ولا تقول :
مذِ يَوْمٍ ، ولا أراه مذِ غَدٍ ، وكذا في منذ . اهـ

(وَ) اِخْصَصْ (يَرْبُ * مُنْكَرًا) نحو : رَبِّ رَجُلٍ ، ولا يجوز رب الرجل
(وَالْثَاءَ لِلَّهِ وَرَبِّ) مضافا للكعبة أولياء المتكلم ، نحو : « وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ »
وَتَرَبَّ الْكُتَيْبَةِ ، وَرَبِّي لِأَفْعَلَنَ ، وندر : تَالرَّحْمَنِ ، وَنَحْيَا تَكَ .
(وَمَارَوْوَا مِنْ نَحْوِ رَبُّهُ فَتَى) وقوله :

٥٢٧ - [وَاهِرَأَبْتُ وَشَيْكَأَ صَدْعَ أَعْظَمِهِ] وَرَبُّهُ عَطِيًّا أَفْعَدْتُ مِنْ عَطِيَّةِ

(تَرَرَّ) أى : قليلٌ

(تنبيه) : يلزم هذا الضميرُ المجرورُ بها : الإفراد ، والتذكير ، والتفسيرَ بتمييز بعده مطابق للمعنى ؛ فيقال : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَرَبُّهُ امْرَأَةٌ . قال الشاعر :

رَبُّهُ فَتَيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ لِلْجَدِّ دَانِيًا فَأَجَابُوا

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل .

(كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى) أى : قد جَرَتْ الكافُ ضميرَ الغيبة قليلاً ، كقوله :

٥٢٨ - وَأُمُّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا [ذَاتِ التَّيْمِينِ غَيْرُ مَا أَنْ يَنْكُحَنَا]

وقوله :

٥٢٩ - وَلَا تَرَى بَنِيَّ وَلَا حَلَائِلًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

وهذا مختص بالضرورة .

(تنبيه) : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله كه ولا كهن ؛ الثانى : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا ، وقد شذ دخول الكاف على ضمير التكلم والمخاطب ، كقوله :

٥٣٠ - وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيَّ [حِينَ تَدْعُو الْكَلِمَةَ فِيهَا نَزَالٍ]

وكقول الحسن : أَنَا كَلْتُ وَأَنْتَ كَيٌّ . وأما دخولها على ضمير الرفع - نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كَأَنْتَ ، وما أنت كَأَنَا - وعلى ضمير النصب - نحو ما أنا كِيَاكَ ، وما أنت كِيَايَ - فجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادى : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساو ، والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر ، أى : أن بقية ما يختص بالظاهر دخولُه على الضمير قلیل ، كقوله :

٥٣١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَثْمَسُ فَقَى حَتَاكَ يَابْنَ أَبَى زِيَادٍ

وقوله :

٥٣٢ - أَنْتَ حَتَاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تَرْجَى مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَحْبِبُ

انتهى

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف :

(بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدَى في الأُسْكِنَةِ بَيْنَ) أى : تَأْتِي مِنَ لِمَانٍ ، وَجَعَلْتُهَا عَشْرَةَ ،

اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى :

الأول : التبعض ، نحو : « حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » وعلامتها : أن يصح أن تخلفها بعض ، ولهذا قرئ « بَعْضٌ مَا تُحِبُّونَ » .

الثاني : بيان الجنس ، نحو : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » وعلامتها : أن يصح أن يخلفها اسم موصول .

الثالث : ابتداء الغاية في الأُسْكِنَةِ باتِّفَاقٍ ، نحو : « مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . (وَقَدْ تَأْتَى لِبَدْءِ) الغاية في (الْأَرْزَمَةِ) أيضا ، خلافاً لكثير البصريين ، نحو : « لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ » وقوله :

٥٣٣ - تَخْجِرُونَ مِنْ أَرْزَمَانِ يَوْمَ حَلِيمَةِ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَا كُلَّ التَّجَارِبِ

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهى الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النفي والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ، (وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبْهِهِ فَجَرٌ * نَكْرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ (كَمَا لِبَايَغٍ مِنْ مَقَرٍّ) أو فاعلا ، نحو : لَا يَقُمُ مِنْ أَحَدٍ ، أو مفعولا به ، نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ » ؟ والتي لتنصيص العموم هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى ، والتي لتأكيد هى التى مع نكرة تختص به كأَحَدٍ وَدَيَّارٍ . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه ، وجعلوها زائدة فى نحو قولهم : قَدْ كَانَ

مِنْ مَطَرٍ . وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الشَّرْطَيْنِ مَعَا ؛ فَأَجَازَ زِيَادَتَهَا فِي الْإِيجَابِ جَارَةً لِمَعْرِفَةٍ ، وَجَمَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى : « يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » .
الخامس : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى بَدَلٍ ، نَحْوُ : « أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ؟ » وَقَوْلُهُ :

٥٣٤ — أَخَذُوا التَّخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً

ظُلْمًا ، وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا

السادس : الظرفية ، نَحْوُ : « مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » . السابع : التعليل ، نَحْوُ : « مِمَّا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا » وَقَوْلُهُ : يُفْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ [فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ]
الثامن : موافقة عَنْ ، نَحْوُ : « يَا وَيْلَتَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا » . التاسع : موافقة الْبَاءِ ، نَحْوُ : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ خَفِيٍّ » . العاشر : موافقة عَلَى ، نَحْوُ : « وَنَصَرْنَاَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا » .

(لِلْإِتِّهَاتِ حَتَّى وَلَا تَمُوتَ وَإِلَى) أَيْ : تَتَكُونُ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ لَاتِهَاتٍ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَ« إِلَى » أُنْكَنُ فِي ذَلِكَ مِنْ حَتَّى ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى نِصْفِيهَا ، وَلَا يَجُوزُ حَتَّى نِصْفِهَا ؛ لِأَنَّ مَجْرُورَ « حَتَّى » يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ آخِرًا أَوْ مُتَصِلًا بِالْآخِرِ ، نَحْوُ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، وَنَحْوُ : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » ، وَاسْتِعْمَالُ اللامِ لِلاتِّهَاتِ قَلِيلٌ ، نَحْوُ : « كُلُّ يَوْمٍ يَمُوتُ لِحُجُلٍ مُسَمًى » . وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَةِ مَعَانِيهَا فِي هَذَا الْبَابِ ، وَعَلَى بَقِيَةِ أَحْكَامِ « حَتَّى » فِي بَابِ إِنْخِرَابِ الْفِعْلِ .

وَأَمَّا « إِلَى » فَلَهَا ثَمَانِيَةُ مَعَانٍ : الْأَوَّلُ : اتِّهَاتُ الْغَايَةِ مُطْلَقًا ، كَمَا تَقَدَّمَ ، الثَّانِي : الْمَصَاحِبَةُ ، نَحْوُ : « وَلَا تَأْتُوا كُلَّوْا أُمُورَهُمْ إِلَى أُمُورِكُمْ » . الثَّلَاثُ : التَّبَيُّنُ ، وَهِيَ الْمَبْنِيَّةُ لِتَفَاعُلِيَّةِ مَجْرُورِهَا بَعْدَ مَا يَفِيدُ حُبًّا أَوْ بُغْضًا : مِنْ فِعْلِ تَعَجَّبَ ، أَوْ اسْمِ تَفَضُّلٍ ، نَحْوُ : « رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ » . الرَّابِعُ : مُوَافَقَةُ اللامِ ، نَحْوُ : « وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ »

وقيل : لانهاء الغاية ، أى : مُنْتَهَى إِلَيْكَ . الخامس : موافقة فى ، نحو : « لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٥٣٥ - فَلَا تَتْرُكُنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

السادس : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٣٦ - تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا

أُبَسِّقُ فَلَا يَرَوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ

السابع : موافقة عِنْدَ ، كقوله :

٥٣٧ - أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ

أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثامن : التوكيد ، وهى الزائدة ، أثبت ذلك الفراه مستدلا بقراءة بعضهم : « أَفْئِدَةٌ

مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الواو ، وَخُرِّجَتْ عَلَى تَضْمِينِ تَهْوَى معنى تميل .

﴿ تنبيه ﴾ : إن دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى دُخُولِ مَا بَعْدَ إِلَى وَحْتَى ، نحو : قرأت القرآن

مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، ونحو قوله :

٥٣٨ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَفِلَهُ الْقَاهَا

أو على عدم دخوله ، نحو : « ثُمَّ أَيْتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » ونحو قوله :

٥٣٩ - سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكَنَ عُزْبَتَ

لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَبِيرُ مَحْدُودًا

عمل بها ، وإلا فالصحيح فى « حَتَّى » الدخولُ ، وفى « إِلَى » عدمه مطلقا حملا على

الغالب فيها عند القرينة ، وزعم الشيخ شهاب الدين القرآن أنه لا خلاف فى وجوب

دخول ما بعد « حَتَّى » ، وليس كما ذَكَرَ ، بل الخلاف مشهور ، وإنما الاتفاق فى

« حَتَّى » العاطفة لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو . اهـ

(وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا) أى : تَأْتَى مِنْ الْبَاءِ بِمَعْنَى بَدَلٍ ؛ أَمَا « مِنْ » فَقَدْ

سبق بيان ذلك فيها ، وأما الباء فسيأتى الكلام عليها قريبا ، إن شاء الله تعالى

(وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبِيهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قَفِيٍّ

وَزَيْدٍ) أى : تأنى اللام الجارة لمان جعلها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الغاية ، وقدر . الثانى : الملك ، نحو : الْمَالُ لِزَيْدٍ . الثالث : شبه الملك ، نحو : الْجُلُوءُ لِلدَّابَّةِ ، ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنى وذاتٍ ، نحو : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَ « وَبِئْسَ لِلطَّافِقِينَ » وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ، ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » لكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التملك ، قال فى المنى : والأولى عندى أن يمثل للتعدية بما أضرب زيدا لعمرو ، وما أحبه لبكر . الخامس : التعليل ، نحو : « لَتَحْكُمَنَّ بَيْنَ النَّاسِ » وقوله : وَإِنِّي لَتَعْمَرُونَ لِدِرْكِكِ هَزْءٌ كَمَا انْتَفَضَ الْمُضْمُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ

السادس : الزائدة ، وهى إما مجرد التوكيد كقوله :

٥٤٠ - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَبَثْرِبَ

مَلِكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ

وإما تقوية عاملٍ ضَعُفَ : بالتأخير ، أو بكونه فرعاً عن غيره ، نحو : « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ونحو : « مُعَذِّقًا إِمَّا مَعَهُمْ » « فَقَالَ لِمَا يَرِيدُ » هذا ما ذكره الناظم فى هذا الكتاب . السابع : التملك ، نحو : وَهَبْتُ لِزَيْدٍ دِينَارًا . الثامن : شبه التملك ، نحو : « جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا » . التاسع : النسب ، نحو : لِزَيْدِ أَبِي ، وَلَعْمَرُو عَمٍّ . العاشر : القسم والتعجب معا ، كقوله :

٥٤١ - اللَّهُ يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ ذُوْحَيْدٍ بِمُخْمَرَةٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْأَسْ

ونحو : اللَّهُ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ ، وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يَا لَلْمَاءِ وَالْمُسْبِ ، إذا تعجبوا من كثرتهم ، وقوله :

٥٤٢ - فَيَاكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُعَارٍ الْقَتْلِ شُدَّتْ يَدُ بِلِ
وفي غيره ، كقولهم : اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا ، وَلِلَّهِ أَنْتَ ، وقوله :

٥٤٣ - شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَتَرَوَةٌ

فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَدَا

الثاني عشر : الصبرورة ، نحو : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا »
وتسمى لام العاقبة ولام التآل . الثالث عشر : التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع ،
نحو : قُلْتُ لَهُ كَذًا ، وجعله الشارح مثالا للام التعدية . الرابع عشر : التبيين ،
على ما سبق في إلى . الخامس عشر : موافقة على في الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « وَيَخْرُونَ
لِلْأَذْقَانِ » وقوله :

٥٤٤ - [ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسَّنَانِ قَيْمِصَهُ] فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

والجازي ، نحو : « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا » واشترطى لَهُمُ الْوَلَاءَ ، وأنكره النحاس .
السادس عشر : موافقة بعد ، نحو : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » . السابع عشر :
موافقة عند ، نحو : كَتَبْتُهُ خَلُوصًا ، وَجَعَلَ مِنْهُ ابْنُ جُنَى قِرَاءَةَ الْجُحْدَرَى :
« بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ » بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة
في ، نحو : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، « لَا يُجْلِيهَا لَوْ قِيَمَ
إِلَّا هُوَ » ، وقولهم : مَضَى لِسَبِيلِهِ ؛ التاسع عشر : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٤٥ - لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَأِغَمٌ

وَمَنْحُنْ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

للتتم عشرين : موافقة عَنْ ، نحو : « قَالَتْ أَخْرَاهُمُ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَصْلُونَا » ،
وقوله :

٥٤٦ - كَهَضَ الرِّيحُ الْحَشَنَاءُ قُلْنَ لَوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

الحادي والعشرون موافقة مَعَ ، كقوله :

٥٤٧ - فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ تَنْتِ تِلْكَ مَعَا

(... وَالظَّرْفِيَّةَ أَسْتَبَنَ بَيًّا وَفِي ، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا)
(بَالِبَا أَسْتَعْنِ وَعَدَّ عَوْضُ الْأَصِقِ وَمِثْلَ مَعَ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطَلِقِ)

أى : تاتى كل واحد من الباء وفى لمان ، أما « فى » فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين ؛ الأول : الظرفية حقيقةً ومجازاً ، نحو : زَبَدَ فِي الْمَسْجِدِ ، ونحو « وَلَسَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . الثانى : السببية ، نحو « لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ » وفى الحديث : دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة ، نحو « قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ » . الرابع : الاستعلاء ، نحو « لَا صَلَاحَ لَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ » ، وقوله :

٥٤٨ - بَطَلْ كَانَ نِيَابَةً فِي سَرَحَةٍ يُحَذَى نِمَالُ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَهُمٍ

الخامس : المقايسة ، نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » .
السادس : موافقة إلى ، نحو : « فَرِّدُوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » . السابع : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٤٩ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَالُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْمَصْرِ الْخَالِي
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَخَذْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَخْوَالِ

أى : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، كقوله :

٥٥٠ - وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مِنَّا قَوَارِسٌ

بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى

التاسع : التعويض ، وهى الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة ، كقولك : ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتُ ، تريد ضربت مَنْ رَغِبْتُ فِيهِ . أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله :

٥٥١ - وَلَا يَوَاتِبُكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو نَقَةٍ فَأَنْظِرْ بَيْنَ تَفَقُّ

أى : فانظر مَنْ تَفَقُّ بِهِ . العاشر : التوكيد ، وهى الزائدة لغير تعويض ، أجاز ذلك الفارسي فى الضرورة ، كقوله :

٥٥٢ - أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْتَدِّجَا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى : « وَقَالَ أَرُكْبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ » .

وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل ، نحو مَا يَسْرُفُنِي بِهَا حُرُّ النَّعَمِ ، وقوله :

٥٥٣ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

الثاني : الظرفية ، نحو « وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ » ، و « نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ » .

الثالث : السببية ، نحو « فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ » . الرابع : التعليل ، نحو « فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَهُمْ » . الخامس : الاستعانة ،

نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ » . السادس : التعدية ، وتسمى بـاء النقل ، وهي المعاقبة للهمزة

في تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تُمَدَّى الفعل القاصِر ، نحو « ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ » بمعنى أذهبته ، ومنه « ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ » وقرئ : « أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ » . السابع :

التويض ، نحو « بَعْتُ هَذَا بِالْفِءِ » وتسمى بـاء المقابلة أيضا . الثامن : الإلصاق حقيقة

ومجازا ، نحو « أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ » ونحو : مَرَرْتُ بِهِ ، وهذا المعنى لا يفارقها ؛ ولهذا

اقتصر عليه سيبويه . التاسع : للمصاحبة ، نحو « أَهْبَطُ بِسَلَامٍ » أي : مَعَهُ . العاشر :

التبعية ، نحو « عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ » وقوله :

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَقَّمْتُ مَتَى أُجِجَ خُضْرٍ لَهْنٌ تَشِيجُ

الحادي عشر : المجاوزة كـعَنْ ، نحو « فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا » بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ

أَنْبِيَائِكُمْ » ، وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله * وَمِثْلُ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقُ *

هذا ما ذكره في هذا الكتاب . الثاني عشر : موافقة على ، نحو « مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ

يَقْنَطَارِ » بدليل « هَلْ أَمَنَّكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ » .

الثالث عشر : القسم ، وهي أصل حروفه ؛ ولذلك خُصِّصَتْ بذكر الفعل معها ، نحو :

أُقْسِمُ بِاللَّهِ ، والدخول على الضمير ، نحو : بَلْ لَا فَعْلَمَنْ . الرابع عشر : موافقة إلى ،

نحو « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي » أى : إلى ، وقيل : ضمن أحسن معنى لطف . الخامس عشر : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو « كَفَى بِاللَّهِ شَمِيذًا » « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » بِحَسْبِكَ دَرَاهِمٌ ، لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ .

(عَلَى لِلاِسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أى : تنجى . عَلَى الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة : الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقةً ومجازاً ، نحو « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ » ونحو « فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » . والثانى : الظرفية كفى ، نحو « عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ » . الثالث : المجاوزة كمن ، كقوله :

٥٥٤ - إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَغْجَبَنِي رِضَاهَا

الرابع : التعليل كاللام ، نحو « وَتُسَكَّرُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَذَا كَمْ » ، وقوله :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِيَّ إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمْ إِذَا انْطَلَيْتُ كَرَّتِ

الخامس : المصاحبة كعم ، نحو : « وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ » « وَإِنْ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » . السادس : موافقة من ، نحو « إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ » . السابع : موافقة الباء ، نحو « حَفِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ » ، وقد قرأ أبى بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٥ - إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَغْتَمِلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

أى : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :

٥٥٦ - ابْنِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَّحَهُ مَالِكَ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاءِ تَرَوْقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب ، كقوله :

٥٥٧ - بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشَفِّ مَا بَيْنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مِنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وَدٍّ

أى : نجي الكاف لمان ، وجمعتها أربعة ، واقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول :

التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زَيْدٌ كَالْأَسَدِ . الثاني : التعليل ، نحو : « وَأَذْكُرُّوهُ كَمَا هَذَا كُمْ » أى : لهدايتكم ، وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، ولكنه قال فى شرح السكافية : ودلالته على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » أى : ليس شئ مثله ، وقوله :

٥٦١ - [قُبُّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِي سَوْقٍ] لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْبُ

أى : فيها التَّقَبُّ ، أى : الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ قال : كخَيْرٍ ، أى : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله : وقد توافق على .

(وَأُسْتَعْمِلَ) الكاف (أُنْتَمَا) بمعنى مثل ، كما فى قوله :

٥٦٢ - يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ [تَحْتَ عَرَانِينَ أَنْوْفٍ شُمٌ]

أى : عَنْ مِثْلِ الْبَرْدِ ، وقوله :

٥٦٣ - بِكَالْقُوَّةِ الشَّغَوَاءُ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوَّلَعٍ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمَقْنَعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ، وأجازه كثيرون - منهم الفارسي والناظم - فى الاختيار .

(وَكَذَا عَنْ وَكَلَى) استعمال اسمين : الأول بمعنى جَانِبٍ ، والثانى بمعنى فَوْقَ

(مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا) فى قوله :

٥٦٤ - وَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً مِنْ عَنِ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

وكقوله :

٥٦٥ - غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ زِيْرَاءُ بَجْهَلٍ

(وَمُذْ وَمُذْ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين : فهما (أُنْتَمَانٍ حَيْثُ رَفَعًا) اسمًا

مفرداً ، (أَوْ أَوْلِيَا) جملةً ، كما إذا أوليا (أَلْفَعَلٌ) مع فاعله ، وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره .

فالأول نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ، أَوْ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر، والتقدير: أَمَدُ انقطاع الرؤية يومان، وأَوَّلُ انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وقد أشعر بذلك قوله «حَيْثُ رَفَعًا» وقيل بالعكس، والمعنى بيني وبين الرؤية يومان، وقيل: ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف، أى: مذ كان - أو مزمى - يومان، وإليه ذهب أكثر الكوفيين، واختاره السهيلي والناظم في التسهيل.

والثاني (كجئتُ مذَّ دعًا)، وقوله:

مَا زَالَ مَذَّ عَقْدَتُ يَدَاهُ لِإِزَارِهِ [فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ]

وقوله:

٥٦٦ - وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْخَيْرَ مُذْ أَنَا بِفَيْعٍ [وَلَيْدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا]

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة، وقيل: إلى زمان مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن؛ فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر.

(وَأِنْ يَجْرَأْ) فهما حرفا جرٍّ، ثم إن كان ذلك (فِي مِصْرٍ فَكَمِنْ * هُمَا) في المعنى، نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أى: من يوم الجمعة (وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي أَسْتَيْنَ) بهما، نحو مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا، أَوْ مُنْذُ يَوْمِنَا: أى في يومنا. هذا مع المعرفة كما رأيت، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى مِنْ وإلى معًا كما في المعداد، نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ - أَوْ مُنْذُ - يَوْمَيْنِ، وكونهما إذا جرًّا حرفي جرٍّ هو ما ذهب إليه الأكثرون، وقيل: هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

﴿ تنبيهات ﴾: الأول: أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح

جر منذ الماضي على رفعه، كقوله:

٥٦٧ - [فَقَدْ تَبَكَّ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ]

وَرَبْعٌ عَفَّتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانٍ

وعلى ترجيح رفع مذ الماضي على جره؛ فإن القليل فيها قوله:

٥٦٨ - لَعِنَ الدَّيَّارُ بَقْعَةَ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ (٢ الأشموني - ٢)

الثاني : أصل مذ منذ ؛ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مُذ عند ملاقاته الساكن نحو مُذُ اليوم، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ ، فيضم مع عدم الساكن ؛ وقال ابن ملكون : هما أصلان ؛ لأنه لا يَتَصَرَّفُ في الحرف وشبهه ، ويردّه تخفيفهم أنْ وَكَانَ وَلَكِنْ وَرُبَّ ، وقال المالقي : إذا كانت مذ اسمًا فأصلها منذ ، أو حرفا فهي أصل .

الثالث : بقي من الحروف رُبَّ ، وهي للتكثير كثيرا ، وللتقليل قليلا ؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يَا رَبُّ كَأَسِيَّةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يَا رَبُّ صَائِمُهُ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمُهُ لَنْ يَقُومَهُ ، والثاني كقوله :

٥٦٩ — أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءَ زَيْدَ مَا فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا)
لعدم إزالتها الاختصاص ، نحو : « مِمَّا خَطَبَاهُمْ أَغْرَقُوا » « عَمَّا قَلِيلٍ » « فِيمَا رَحِمَهُ مِنْ اللَّهِ » .

(وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافِ فَكَفَتْ) عن الجر غالبا ، وحينئذ يدخلان على الجمل ، كقوله :

٥٧٠ — رُبَّمَا الْجَمِيلُ الْمُوَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنْتَهُنَّ الْمِهَارُ

وكقوله :

٥٧١ — [فَإِنَّ الْخَمْرَ مِنْ شَرِّ اللَّطَائِبِ] كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي نَمِيرٍ

(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرْتُ لَمْ يَكْفُتْ) ، كقوله :

٥٧٢ - رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَفَنَةِ نَجْلَاءَ
وكقوله :

٥٧٣ - وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

﴿ تنبيه ﴾ : الغالب على رُبِّ للكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضٍ ، كقوله :

٥٧٤ - رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ [تَرْفَعُنِ ثَوْبِي شَمَالَاتُ]

وقد تدخل على مضارع تَزَلْ منزلته لتحقيق وقوعه ، نحو : « رَبِّمَا يُوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا » ونادر دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ [وَعَنَاجِيحُ بَيْتِنِ الْمَهَارُ]

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسماً مجروراً بمعنى شيء ، والجمال : خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة ما ، أي : رب شيء هو الجمال المؤبَّل .
(وَحَدِثَتْ رَبٌّ) لفظاً (فَجَرَّتْ) منوية (بَعْدَ بَلٍّ * وَالْفَا) ، لكن على قلة ، كقوله :

٥٧٥ - بَلِّ بَلْدٍ مِلْدُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ لَا بُشْرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ
وقوله :

٥٧٦ - * بَلِّ بَلْدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَصْبَابِ *

وقوله :

٥٧٧ - فِئْتَلِكِ حُبْلِي قَدْ طَرَأَتْ وَمُرْضِعِ
[فَأَلْهَيْتُمَا عَنْ ذِي تَمَامٍ مُحْصُولِ]

وقوله :

٥٧٨ - فَحُورٍ قَدْ كَلَوْتُ بَيْنَ عَيْنِ [نَوَاعِمِ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ]
(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) ، بكثرة ، كقوله :

٥٧٩ - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

[عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي]

{ تنبيهان } : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله :

٥٨٠ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفَتْ فِي ظِلِّهِ كِدَتْ أَقْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلِّهِ

وهو نادر . وقال في التسهيل : تجر رب محذوفة : بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ، أى : كثير بالنسبة إلى بل .

الثاني : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل ، باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق ، لكن في الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل ؛ لنيابتها مَنَابَ رَبٍّ ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر رب المضرة ، وهو مذهب البصريين .

(وَقَدْ يَجْرُ بِرَوَى رَبٍّ) من الحروف (لَدَى * حَذَفِ) وهذا بعضه يرى غير مطرد يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وذلك كقول رؤبة - وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ - قال : خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ ، التقدير : على خَيْرٍ ، وقوله :

[إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِ

وقوله :

٥٨١ - [وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفَتْهُ] حَتَّى تَبْدَحَ فَارَزَقَى الْأَعْلَامَ

أى : إلى كليب ، وإلى الأعلام .

(وَبَعْضُهُ يَرَى مُطْعَرِدَا) وذلك في ثلاثة عشر موضعاً :

الأول : لفظ الجلالة في القسم دون عوض ، نحو : اللَّهُ لَا فُتْمَنَ .

الثاني : بعد كم الاستهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : بِكُمْ دَرَاهِمَ اشْتَرَيْتَ ،

أى : من درهم ، خلافاً للزجاج في تقديره الجر بالإضافة كما يأتي في بابها .

الثالث : في جواب ما تَضَمَّنَ مثل المحذوفِ ، نحو : زَيْدٌ ، في جواب :
بِمَنْ مَرَرْتُ .

الرابع : في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل ، نحو « وَفِي خَاتَمِكُمْ
وَمَا يَبُثُّ مِنْ ذَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أى : وفي اختلاف
الليل ، وقوله :

٥٨٢ - أَخْلَقَ بَذَى الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ
وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا
أى : وبمذمين .

الخامس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا ، كقوله :

٥٨٣ - مَا لِحَبِّ جَلَدٍ أَنْ يُهْجَرَ وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٍ فَيَجْزُرَا

السادس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو ، كقوله :

٥٨٤ - مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتْنَةً مِنَّا كَفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانَنَا وَلَا وَهْنًا

السابع : في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أزيد ابن عمري ؟
استفهاما لمن قال : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

الثامن : في المقرون بهلا بعده ، نحو هَلَّا دِينَارٍ ، لمن قال : حِثُّ بَدْرِهِمْ .

التاسع : في المقرون بإن بعده ، نحو : أَمُرُّ بِأَيِّهِمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٍو ، وجعل
سببويه إضمار هذه الباء بعد إن أسهل من إضمار رُبَّ بعد الواو ، فلم بذلك اطراده .

العاشر : في المقرون بقاء الجزاء بعده ، حكى يونس : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ
إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ ، أى : إلَّا أَمُرُّ بِصَالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ ، والذي حكاه سببويه
إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا ، وإِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا ، وقدره : إِلَّا يَكُنْ صَالِحًا فَهُوَ طَالِحٌ ، وَإِلَّا يَكُنْ
صَالِحًا يَكُنْ طَالِحًا .

الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كنى وصلتها ، ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو : جِئْتُ كُنْى تَكْرِيْى ، أن تكون كى تعليلية وأن مضمره بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثانى عشر : مع أن وأن ، نحو سَجِئْتُ أَنْكَ قَائِمٌ ، وَأَنْ قُمْتَ ، على ما ذهب إليه الخليل والكسائى ، وقد سبق فى باب تعدى الفعل وزومه .

الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار ، أجاز سيبويه فى قوله :

٥٨٥- بَدَأَ إِلَى أَنَّى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَقَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
الخفص فى « سابق » على توهم وجود الباء فى « مُدْرِكُ » ولم يجره جماعة من النحاة ،
ومنه قوله :

٥٨٦- أَحَقَّاءُ عِبَادِ اللَّهِ إِنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وَلَا سَالِكٍ وَخَدِي وَلَا فِى جَمَاعَةٍ مِنْ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبٌ
وقوله :

٥٨٧- مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٍ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا
وقوله :

وَمَا زُرْتُ لِبَلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى وَلَا دَيْنٍ بَهَا أَنَا طَالِبُهُ

﴿ تنبيه ﴾ لا يجوز الفصلُ بَيْنَ حرف الجر ومجروره فى الاختيار ، وقد يفصل بينهما فى الاضطرار : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :

٥٨٨- إِنْ عَمْرًا لَأَخِيرَ فِى الْيَوْمِ عَمْرٍو [إِنْ عَمْرًا مُكْتَرُ الْأَخْرَانِ]
وقوله :

٥٨٩- وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النَّزُولِ سَبِيلُ

وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم ، نحو : اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللَّهِ دِرْهَمٍ .

﴿ خاتمة ﴾ : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق ، وهو : فعل ، أو ما يشبهه ، أو مؤوَّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ « أَى : وهو المسمى بهذا الاسم « مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ » أَى : انتفى ذلك بنعمة ربك .

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا في اللفظ قُدِّرَ الكونُ المطلق متعلقا ، كما تقدم في الخبر والصلة .

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأول : الزائد ، كالباء وَمِنْ ، في نحو « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ » .

الثاني : لعل في لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لَوْلَا فيمن قال : لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ ، على قول سيبويه إن «لولا» جارة ؛ فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

الرابع : رَبِّ في نحو : رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ ، أَوْ لَقِيتُهُ ؛ لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضا على حد : زيداً ضَرَبْتُهُ ، وَيُقَدَّرُ الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين لإقادة التكرير أو التقليل ، لا لتعديده عامل . هذا قول الرماني وابن طاهر ، وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر مُعَدَّة ، فإن قالوا إنها عَدَّتْ الفعل المذكور خطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني ، وإن قالوا عَدَّتْ محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة إليه ، ولم يلفظ به في وقت .

الخامس : حرف الاستثناء ، وهو خلا وَعَدَا وَحَاشَا ، إذا خَفَضْنَ ؛ لما سبق في باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

الإضافة

(نُونًا تَلَى الْأَعْرَابِ) وَهِيَ نونُ الثَنَى والمجموع عَلَى حَدِّهِ وَمَا أُخِيقَ بِهِمَا (أَوْ تَنْوِينًا) ظَاهِرًا أَوْ مُقَدَّرًا (يَمَّا تُضَيَّفُ أُحْذِفُ) كـ « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ » ، و

٥٩٠ - [كَانَتْ خُصْيَيْنُهُ مِنَ التَّدَلُّلِ ظَرْفُ مَجْزُورٍ] فِيهِ ثَنَانٌ حَنْظَلٍ

وَكَاثِمِي الصَّلَاةِ ، وَهَذِهِ عِشْرُو زَيْدٍ ، وَ (كَطَوْرٍ سَيْنَا) « وَمَعَانِجُ الْغَيْبِ » ، أما النون التي تليها علامة الإعراب فإنها لا تحذف ، نحو : بَسَاتِينُ زَيْدٍ ، و « شَيَاطِينُ الْإِنْسِ » .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف تاء التانيث للإضافة عند أمن اللبس ، كقوله :

٥٩١ - [إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا التَّيْنَ فَأَنْجَرُوا]

وَأَخْلَقُواكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

أى : عِدَّةُ الْأَمْرِ ، وقراءة بعضهم : « لَأَعْدُوا لَهُ عِدَّةٌ » أى : عِدَّتُهُ ، وجعل الفراء منه : « وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ » « وَإِقَامُ الصَّلَاةِ » بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة : إقام ، ولا في الغلبة : غلب ، انتهى .

(وَالثَّانِي) من المتضايقين - وهو المضاف إليه - (أَجْرُ) بالمضاف وفاقا لسبويه ، لا بالحرف المنوي خلافا للزجاج (وَأَنُو) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِي إِذَا * لَمْ يَصْلُحْ) ثُمَّ (أَلَا ذَاكَ) للمعنى ؛ فانو معنى « مِنْ » فيما إذا كان المضاف بَعْضًا من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثَوْبِ خَزٍّ ، وَخَاتَمِ فِضَّةٍ ، التقدير : ثوبٌ من خَزٍّ ، وخاتمٌ من فِضَّةٍ . ألا ترى أن الثوب بعض الخَزِّ ، والخاتم بعض الفِضَّةِ ، وأنه يقال : هذا الثوب خَزٌّ ، وهذا الخاتم فِضَّةٌ . وانو معنى « فِي » إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف ، نحو « مَكْرُ اللَّيْلِ » أى : فِي اللَّيْلِ (وَاللَّامُ خُذًا * لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ) ؛ إذ هي الأصل ، نحو : ثَوْبُ زَيْدٍ ، وَخَصِيرُ الْمَسْجِدِ ، وَيَوْمُ الْخَمِيسِ ، وَيَدُ زَيْدٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيتة . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تمعدو أن تكون بمعنى اللام أو مِن ، وموهم الإضافة بمعنى « في » محمولٌ على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً .

الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات؛ فذهب الفارسي أنها بمعنى اللام، ومذهب ابن الدراج أنها بمعنى مِن ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية ، فقال - بعد ذكر ما المضاف فيه بعضُ المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه - : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات ، وقد اتفقا - فيما إذا أضيف عددٌ إلى عدد نحو ثلثمائة - على أنها بمعنى مِن . انتهى .

(وَأَخْصَصْ أَوَّلًا) من للتضايين (أَوْ أُعْطِيَ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا) يعني أن المضاف يتخصّص بالثاني إن كان نكرةً ، نحو : غُلامٌ رَجُلٌ ، ويتعرّف به إن كان معرفة ، نحو : غُلامٌ زَيْدٌ .

(وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ) أى : الفعل المضارع ، بأن يكون (وَصَفًا) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْذَلُ) بالإضافة ؛ لأنه في قوة المنفصل (كَرُبَّ رَاجِيًا عَظِيمُ الْأَمَلِ * مَرْوَعٌ الْقَلْبِ قَلِيلُ الْحِيلِ) فراجى : اسم فاعل ، وماروع : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ، وكل منها مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيره ؛ بدليل دخول رُبِّ ، ومثله قوله :

٥٩٢ - يَارُبَّ غَاطِنًا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا
ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به ، نحو : « هَدِيَا بِالْعِ كَتَبَةٍ »

وانتصابه على الحال ، نحو : « ثَانِي عَطِيهِ » وقوله :

٥٩٣ - فَاتَتْ بِهِ حُوشَ الْفَوَادِمِ مَبْطَنًا سَهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَاجِلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضَارِبُ زَيْدٍ ضَارِبُ زَيْدًا ؛
فلاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح :
أما التخفيف فيحذف التنوين الظاهر كافي «ضَارِبُ زَيْدٍ ، وضَارِبُ عَمْرٍو ، وحَسَنُ الْوَجْهِ»
أو المقدر كافي «ضَوَارِبُ زَيْدٍ ، وحَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ» أو نون التثنية كافي ضَارِبًا زَيْدٍ ،
والجمع كافي ضَارِبُو زَيْدٍ ، وأما رفع القبح في حَسَنُ الوجه فإن في رفع الوجه قُبْحُ خلو
الصفة عن ضمير الموصوف ، وفي نصبه قُبْحُ إجراء وصف القاصر مُجَرَّى وَصْفِ المتعدى ؛
وفي الجر تَحْلُصُ منهما ، ومن ثم امتنع الْحَسَنُ وَجْهٍ : أى بالجر ؛ لا انتفاء قبح الرفع :
أى على الفاعل ؛ لوجود الضمير ، ونحو : الْحَسَنُ وَجْهٍ : أى بالجر أيضا ؛ لا انتفاء قبح
النصب ؛ لأن التكررة تنصب على التمييز .

(وَذِي الْإِضَافَةِ أَسْمَاءُ لَفْظِيَّةٌ) ، وغيرُ مُحَضَّةٍ ، وَجَازِيَّةٌ ؛ لأن فائدتها راجعةٌ
إلى اللفظ فقط : بتخفيف ، أو تحسين ، وهى فى تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى
أَسْمَاءُ (مُحَضَّةٌ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ) وحقيقية ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، وفائدتها راجعة
إلى المعنى ، كما رأيت ، وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب ابن بَرّهَان وابن الطَّوَاوَة إلى أن إضافة
المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غَيْرُ مُحَضَّةٍ ، والصحيح أنها محضة ؛ لورود السماع بنعته
بالمعرفة ، كقوله :

٥٩٤ — إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدُ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مِنْ عَهْدَتُ عَدُوْلَا

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غيرُ مُحَضَّةٍ ، والصحيح
أنها محضة ، نص عليه سيديويه ؛ لأنه يُنْعَتُ بالمعرفة .

الثاني : ظاهر كلامه أنحصار الإضافة فى هذين النوعين ، وهو المعروف ،
لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثا ، وهى المشبّهةُ بالمحضة ، وَحَصَّرَ ذلك فى
سبع إضافات :

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مَسْجِدُ الْجَامِع ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شَهْرُ رَمَضان » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو سَحْقُ عِمَامَةٍ .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :

عَلَّا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ زَيْدٌ كَمِ [بِأَبْيَضِ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي]

أى : عَلَّا زَيْدٌ صَاحِبُنَا رَأْسَ زَيْدٍ صَاحِبِكُمْ ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف

خلفا عنهما في الإضافة .

الخامسة : إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان ، نحو :

يَوْمَئِذٍ وَجِئْتِذْ وَعَامَئِذٍ ، وقد يكون في غيرها كقوله :

٥٩٥ - فَقُلْتُ أَنْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجَلْدِ إِنَّهُ سَيْرُ ضَيْكٍ مِنْهَا سَتَامٌ وَغَارِبَةٌ

السادسة : إضافة المُلغَى إلى المعتبر ، كقوله :

٥٩٦ - إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ أَسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا [وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ]

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملغى ، نحو : أَضْرَبْ أَيْهَمُ أَسَاءَ ، وقوله :

٥٩٧ - أَقَامَ بَيْفُذَادَ الْعِرَاقِ وَشَوْقَهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مَبْرَحٌ

الثالث : أهل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين :

أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وكَمِ

ناقعة وفصيلها ، وفعل ذلك جَهْدُهُ وطاقته ؛ لأن ربَّ وكَمِ لا يجران المعارف ، والحال

لا يكون معرفة .

ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبهه . قال في شرح

الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة ،

كقوله « غير » بين ضديين ، كقول القائل : رَأَيْتُ الصَّعْبَ غَيْرَ الْهَيْئِ ، وَمَرَزْتُ

بالكريم غير البخل، وكقوله تعالى: «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» وكقول أبي طالب :

٥٩٨ - ياربِّ إِمَّا تُخْرِجُنِي طَائِلِي فِي مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكَمُ الْقَتَابِ
فَلَيْسَكُنَّ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْقَائِلِ وَلَيْسَكُنَّ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ

فبوقوع غير بين الضدين يرتفع إيهامه؛ لأن جبة المغيرة تَقَعين، بخلاف خلوهامن ذلك، كقولك: مررت برجل غيرك، وكذا «مثل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمائلة خاصة؛ فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إيهامه، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمائلة خاصة تعرّف، هذا كلامه.

وقال أيضا في شرح التسهيل: وقد يُغْنَى بغير ومثل مُغَايِرَة خاصة ومُؤَاثَلَة خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين متضادّين، وهذا الذي قاله في «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافي، ويُسَكِّلُ عليه نحو: «صالحًا غيرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ» فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة. اهـ (وَوَصِّلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ) أي: المشابه يَفْعَلُ (مُفْتَقَرٌ * إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعْرِ) وقوله :

٥٩٩ - [أَبَانَا بِهِمْ قَتْلَى وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاءٌ] وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ

(أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي كَرَبُّهُ الضَّارِبُ رَأْسَ الْجَانِي)

وقوله :

٦٠٠ - لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَفْقِيَةَ الْعِدَى [بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلَاسُنٍ وَالْقَتْلَ]

أو بما أضيف إلى ضمير الثاني، كقوله :

٦٠١ - الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوِهِ [مِنِّي، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا]

ومنع المبرد هذه.

(وَكُوْنَهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُتْنًى أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ)

أى : وكون آل ، أى : وجودها ، فى الوصف المضاف كافٍ فى اغتفاره وقوعه متنى
أو جمعا أتبع سبيلَ المتنى ، وهو جمع المذكر السالم ، كقوله :

٦٠٢ - إِنْ يُغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتُوطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّى لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغْنَى
وقوله :

٦٠٣ - الشَّاعِى عِرْضَى وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا [وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقُهُمَا دَمَى]
وكقوله :

٦٠٤ - [الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلدَّلِّ بِهِ] وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصلُّ آل بهذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك
فيه مضافا إلى المعارف مطلقا ، نحو : الضارب زيد ، والضارب هذا ، بخلاف :
الضارب رجل . وقال اللرد والرمانى فى « الضاربك » و « ضاربك » : موضع
الضمير خفض ، وقال الأخفش وهشام : نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ؛ فهو
منصوب فى « الضاربك » مخفوض فى « ضاربك » ، ويجوز فى « الضاربك »
و « الضاربوك » الوجهان ؛ لأنه يجوز : الضارب زيدا ، والضاربو عمرا ، وتحذف
النون فى النصب كما تحذف فى الإضافة ، ومنه قوله :

٦٠٥ - الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْمَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَأْسِهِمْ وَكَفُ
وقوله :

الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلدَّلِّ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا

فى رواية من نصب « الحق » و « كثير » . نعم ، الأحسن عند حذف النون
الجر بالإضافة ؛ لأنه المعهود ، والنصب ليس بضعيف ؛ لأن الوصف صلة ؛ فهو فى
قوة الفعل فطلب معه التخفيف ، واحتترز بقوله « سِدِيلُهُ أَتْبَعَ » عن جمع التكسير
وجمع المؤنث السالم .

(تنبيه) : قوله « أن وقع » هو بفتح « أن » وموضعه رَفْعٌ على أنه فاعل كافٍ على ما تبين أولاً ، وقال الشارح : هو مبتدأ ثان ، وكاف : خبره ، والجملة خبر الأول ، يعنى كونها . وقال السكودي : في موضع نصب على إسقاط لام التعليل ، والتقدير : وجود آل في الوصف كافٍ لوقوعه مثنى أو مجموعاً على حده ، ويجوز في هـز « ان » العكس ، وقد جاء كذلك في بعض النسخ .

(وربما أكتسبَ ثانٍ) من المتضايين ، وهو المضاف إليه ، (أوْلاً) منهما وهو المضاف (ثانِئاً) أو تذكيراً (أن كان) الأول (لِحذفٍ موهلاً) أى : صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني ؛ فمن الأول « يَوْمٌ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ » . وقوله :

٦٠٦ - جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ تَرْفٍ [فَتَرَكَنْ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالَّذَرَهُمْ]
وقوله : قُطِمَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وقراءة بعضهم : « تَلَمَّعَتْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » .
وقوله :

٦٠٧ - طُولُ اللَّيَالِي أُمِرَّعَتْ فِي نَقْضٍ [طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي]
وقوله :

٦٠٨ - [وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ] كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْفَنَاءِ مِنَ الدَّمِ
وقوله :

٦٠٩ - أَتَى الْفَوَاحِشَ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرَكَ الْجَمِيلَ بَحِيمِلْ
وقوله :

٦١٠ - مَشَيْنَ كَمَا أَهْتَرَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

ومن الثاني قوله :

٦١١ - إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْرٍ هَوَى وَعَقْلٌ عَامِي أَلْهَوَى بِرَدَادُ تَنْوَبَا

وقوله :

٦١٢ - رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُؤُولُ لَهُ الْأَمْسَرُ مُعِينٌ عَلَى اخْتِنَابِ التَّوَانِي

ويحتمله « إنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ » ولا يجوز : قَامَتْ غُلَامٌ هندية ، ولا قَامَ امْرَأَةٌ زيدٍ ؛ لانقضاء الشرط المذكور .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي : أي قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك ، لا أنه قليل في نفسه ؛ فإنه كثير كما صرح به في شرح الكافية نعم الثاني قليل

(وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ أُتِّخَذَ * مَعْنَى) كالمُرَادِفِ مع مُرَادِفِهِ ، والموصوفِ مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصَّصُ أو يتعرَّفُ بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره في المعنى ؛ فلا يقال : قَمِيحٌ بَرٌّ ، ولا رَجُلٌ فَاضِلٌ ، ولا فَاضِلٌ رَجُلٌ (وَأَوَّلُ مُوْجِهَا إِذَا وَرَدَ) أي : إذا جاء من كلام العرب ما يؤم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فما أُوْهِم إضافة الشيء إلى مرادفه قَوْلُهُمْ : جَاءَنِي سَعِيدٌ كُرْزَرٌ ، وتأويله أن يراد بالأول المسمَّى وبالثاني الاسم ، أي : جاءني مُسَمًّى هذا الاسم ؛ ومما أُوْهِم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : حَبَّةُ الْحَمَاءِ ، وصَلَاةُ الْأَوَّلَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أي : حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَاءِ ، وصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأَوَّلَى ، ومسجدُ الْمَسْكَانِ الْجَامِعِ ؛ ومما أُوْهِم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرْدٌ قَطِيفَةٌ ، وسَخَقٌ عِمَامَةٌ ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها : أي شيء جَرْدٌ من جنس القطيفة ، وشيء سَخَقٌ من جنس العِمَامَةِ .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة وغيره ، ونقله في النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو : « وَلَدَارُ الْآخِرَةِ » و « حَقُّ الْيَقِينِ » و « حَبْلُ الْوَرِيدِ » و « حَبُّ الْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته .

(وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) تمتنعُ إضافته : كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير « أَيْ » من اللوصولات ومن أسماء الشرط ومن أسماء الاستفهام ، وبعضها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفرداً بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذي يضاف أبداً (قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا) أَيْ : يأتي مفرداً في اللفظ فقط ، وهو مضاف في المعنى ، نحو : كلُّ ، وبعض ، وأى ، قال الله تعالى : « وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » « فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » « أَيُّمَا تَدْعُوا » .

﴿ تنبيه ﴾ : أشعر قوله « وبعض الأسماء » ، وقوله « وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً » أن الأصل والغالب في الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد ، وأن الأصل في كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها في اللفظ .

وأعلم أن اللازم للإضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتي ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر والمضمر ، وذلك نحو كِلَا ، وَكِلْمَا ، وَعِنْدَ ، وَلَدَى ، وَسِوَى ، وَقُصَارَى الشَّيْءِ ، وَحُدَادَاهُ ، بمعنى غايته ، وما يختص بالظاهر ، وذلك نحو : أُولَى ، وَأُولَاتِ ، وَذِي ، وَذَاتِ ، وما يختص بالمضمر ، وإلى الإشارة بقوله ، (وَبَعْضُ مَا يضاف حَتْمًا) أَيْ وجوباً (أُمْتَنَعُ * إِيْلَاؤُهُ أَسْمَاءُ ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ) وهذا النوع على قسمين ، قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدِ) نحو جُنْتُ وَحْدِي ، وَجُنْتُ وَحْدَكَ ، وَجَاءَ وَحْدَهُ ، وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو (لَبَّيْ، وَدَوَّالِي) و (سَمْعْدِي) وَحَنَائِي ، وَهَذَا ذِي ، تقول : لَبَّيْكَ ، بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من أَلَبَّ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ ، وَدَوَّالِيكَ ، بمعنى تداوُلًا لك بعد تَدَاوُلٍ ، وَسَمْعْدِيكَ ، بمعنى إسعادًا لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ ، وَحَنَائِيكَ ، بمعنى تحنُّنًا عليك بعد تحنن ، وَهَذَا أَذِيكَ - بذالين معجمتين - بمعنى إسراعًا لك بعد إسراع (وَشَدَّ إِيْلَاهُ يَدَيَّ لِلَّيْلِ) في قوله :

٦١٣ - دَعَوْتُ لِمَا نَأْبِي مِسْوَرًا فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسْوَرٍ

سما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :

٦١٤ -

* لَقُلْتُ لَبَيْهِ لَنْ يَدْعُونِي *

﴿ تنبيه ﴾ : مذهبُ سيبويه أن لبيك وأخواته مصادرُ مشتاةٍ لفظاً ومعناها الكثير ،
وأنها تُنصَّبُ على المصدرية بمواملٍ محذوفةٍ من ألفاظها ، إلا هَذَا ذَيْكَ وَلَبَيْكَ فَبِنِ معناها
وجَوَزَ سيبويه في هَذَا ذَيْكَ في قوله :

٦١٥ - مَرَبَا هَذَا ذَيْكَ وَطَعْنَا وَخَضَا [يُمَضِّي إِلَى عَاصِيِ الرُّوقِ النَّخْضَا]
وفي « دَوَالِيكَ » في قوله :

٦١٦ - إِذَا شَقُّ بُرْدٌ شَقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ
دَوَالِيكَ حَتَّى كَلْنَا غَيْرَ لَا يَسِ

الحالية بتقدير نَفَعْلُهُ مُدَاوِلِينَ وهَاذِينَ ، أَيْ : مُسْرِعِينَ ، وهو ضعيف ؛ لتعريف ،
ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً . وجوز الأعلَمُ في
هَذَا ذَيْكَ في البيت الوصفية ، وهو مردود بما ذكر ، ولأنه معرفة و« ضرباً » نكرة ،
وذهب يونس إلى أن لَبَيْكَ اسمٌ مفرد مقصور أصله لَبَيْ قُلْتُ أَلْفُهُ ياء للإضافة إلى
الضمير كما في كَلَى وإلى ولدِي ، ورَدَّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قُلْتُ مع الظاهر
في قوله :

* فَلَئِي يَدَيَّ مِسْوَرٍ *

وقول ابن الناطم إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وَهَمَ ، وزعم الأعلَمُ أن الكاف
حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في « ذَلِكَ » . ورد عليه بقوله : لَبَيْهِ ،
وَلَبَيْ يَدَيَّ مِسْوَرٍ ، وبخلافهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذَاكَ ، وبأنها لا تلحق
الأسماء التي لا تشبه الحرف ، اهـ .

النوع الثاني من اللزام للإضافة — وهو ما يختص بالجل — على قسمين : ما يختص
بنوع من الجل ، وسيأتي ، وما لا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى
(٣ - الأسمون ٢)

الْجَمْلُ * حَيْثُ وَإِذْ) فشمّل إطلاقه الجملَ الجملةَ الاسميةَ والفعليةَ ؛ فالاسمية نحو :
جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، « وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ » والفعلية نحو جلستُ حيث
جلستَ ، وأجلس حيث أجلسُ ، « وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا » « وَإِذْ يَمْكُرُ
بِكُ الَّذِينَ كَفَرُوا » ومعنى هذا المضارع المضي حينئذ ، وأما نحو قوله :

٦١٧ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِمًا [نَحْمًا يُغِي كَالشَّهَابِ سَاطِعًا]

وقوله :

٦١٨ - [وَنَطَعْنَهُمْ حَيْثُ الْكَلْبُ بَدَّ ضَرْبَهُمْ بَيْضِ الْعَوَاصِي] حَيْثُ إِلَى الْعَمَامِ
فشاذ لا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي .

(تنبيه) : قولهم « إِذْ ذَاكَ » ليس من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسمية ،
والتقدير : إِذْ ذَاكَ كَذَا ، أو إِذْ كَانَ ذَاكَ .

(وَإِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذْ) أَى : وإن بنون إِذْ يحتمل إفرادها لفظاً ،
وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها ، كما فى نحو : يَوْمَئِذٍ ، وَحِينَئِذٍ ،
ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم . بيانه فى أول
الكتاب ، وأما نحو :

... .. وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

فنادر .

(وَتَا كَذَا مَعْنَى) فى كونه ظرفاً مبهماً ماضياً ، نحو : حين ، ووقت ، وزمان ،
ويوم ، إذا أريد بها الماضى (كَذَا) فى الإضافة إلى ما تضاف إليه إِذْ ، لكن (أَضِفْ)
هذه (جَوَازاً) لما سبق أن إِذْ تضاف إليه وجوباً (نَحْوُ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ) وجاءَ زَيْدٌ
يَوْمَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٌ ، ونحو حين مجيئك نِذٍ ، وجاءَ زَيْدٌ يَوْمَ امْرِقَةِ الْحَجَّاجِ ، فتضاف
للمفرد ، فإن كان الظرف المبهم مستقبِلَ المعنى لم يعاملْ معاملةً إِذْ ، بل يعاملْ معاملةً إِذَا ،
فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية كما سيأتى ، وأما « يَوْمَهُمْ عَلَى النَّارِ
يُقْتَنُونَ » وقوله :

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةٍ بِمَنْزِلَةٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

فما نزل للمستقبل فيه منزلة الماضي لتحقيق وقوعه . هذا مذهب سيبويه ، وأجاز ذلك الناظم على قلة ؛ تمسكا بظاهر ما سبق . وأما غير الهمم - وهو المحدث - فلا يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شهرٍ وحولٍ ، بل لا يضاف إلا إلى الفرد نحو شهر كذا .

(وَأَبْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَاذِبٌ قَدْ أُجْرِيَ) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازاً : أما الإعراب فعلى الأصل ، وأما البناء فعملاً على إذْ (وَأَحْتَرَبْنَا مَثَلًا فَعِلٌ بُنِيَ) أى : أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعلٌ مبنىٌ البناء للتناسب كقوله :

٦١٩ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الْعَبَا [فَقُلْتُ أَلَمْ أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ]

وقوله :

٦٢٠ - [لَأَجْتَذِبَنَ مِنْهُمْ قَلْبِي تَحَلُّمًا] عَلَى حِينٍ يَسْتَعْنِبِينَ كُلَّ حَلِيمٍ
(وَقَبِلَ قَلْبُ مُعَرَّبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ * أَعْرِبْ) نحو : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » .

وكقوله :

٦٢١ - أَلَمْ تَعْلَمِ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أُنْفَى كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلُ

ولم يُجْزِ البصريون حينئذ غير الإعراب ، وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال : (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا) أى : لن يُعْلَطَ ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ » بالفتح ، وقد روى بهما قوله :

... .. عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلُ

وقوله :

٦٢٢ - تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى - عَلَى حِينِ التَّوَّاصِلِ غَيْرُ دَانَ
(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إضافة إلى * جُلِّ الْأَفْعَالِ) خاصة ، ونظراً إلى ما تضمنته من معنى الشرط غالباً (كَهْنٌ إِذَا أَعْتَلَى) « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ » فإذا ظرفٌ فيه معنى

الشرط مضاف إلى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور . وأما نحو : « إذا السماء انشقت » فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وقوله :

٦٢٣ — إِذَا بَاهِلِيٌ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَٰكَ الْمَذْرُوعُ

فعل بإضمار كان الثانية كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

٦٢٤ — [وَنُبِئْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتَ بِشَقَاعَةٍ إِلَى] فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية ، تمسكا بظاهر ما سبق ، واختاره في شرح التسهيل ، والاحتراز بقوله « غالباً » عن نحو : « وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ » « وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ » فإذا فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها ، وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

(تنبيه) مثل إذا هذه لك الظرفية ؛ فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية ، نحو : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَكَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » وأما قوله :

٦٢٥ — أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاوُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » لأن « وَهَاشِمٍ » في البيت فعل بمعنى سقط ، وشِم أمرٌ من قولك : شِمْتُهُ ، إذا نظرت إليه ، والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله شِمهُ .

(لِفِيهِمْ أَتْنَيْنِ مُعْرِفٍ بِلَا) تَفَرَّقِي أَضِيفَ رَكَّتَا وَكَلَا (أى : مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا بضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف ؛ فلا يجوز كلا رجلين ، ولا كلتا امرأتين ، خلافاً للكهوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو : كَلَا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قَائِمَانِ ، وحكى كَلْتَا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدَاهَا : أى تاركة للفرل ، الثانى الدلالة على اثنين : إما بالنص ، نحو : كَلَاهُمَا ، و « كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ » أو بالاشتراك ، كقوله :

٦٢٦ — كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ [وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدَّ تَعَانِيًا]

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

٦٢٧ -- إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشَرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ

لأن « ذا » مثناة في المعنى مثلها في قوله تعالى : « لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ » أى : وكلا ما ذكر ، وبَيْنَ ما ذكر .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تفرق » ؛ فلا يجوز كلا زيد وعمرو ، وأما قوله :

٦٢٨ -- كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَصْدًا فِي النَّاتِبَاتِ وَالنَّاتِمِ الْمِلَاتِ

وقوله :

٦٢٩ -- كِلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ

لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْمُسَرِّ وَالْيُسْرِ

فمن الضرورات النادرة .

(وَلَا تُضَيَّفُ لِلْمُفْرَدِ مُعْرَفٌ * أَيَا) المفردة ، مطلقاً ؛ لأنها بمعنى بعض (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا) بالعطف (فَأَضِيفَ) إليه ، كقوله :

٦٣٠ -- فَلَمَيْنَ لَقَيْتُكَ خَالَتَيْنِ لَتَمْلَأَنَّ أَيْ وَأَيْبُكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

وقوله :

٦٣١ -- أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّيَ وَأَيْبُكُمْ غَدَاةَ التَّقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَوْ كَرَمًا

لأن المعنى حينئذ أينما (أَوْ تَنَوُّ) بالمفرد المعروف بالجمع : بأن تنوى (أَلَا جَزَا) نحو : أى زَيْدٌ أَحْسَنُ ؟ يعنى أى أجزاه أحسن (وَأَخْصَصَنَ بِالْمُعْرِفَةِ * مَوْصُولَةٌ أَيَا) أى : مفعول بأخصص ، وبالمعرفة : متعلق به ، وموصولة : حال من أى متقدم عليها ، أى : تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه ، وهو المفرد ، نحو : امرؤٌ بِأَيِّ الرجلين هو أكرم ، وأَيُّ الرجال هو أفضل ، و « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » ولا تضاف لذكره خلافاً لابن عصفور (وَبِالْعَكْسِ) من الموصولة (الصَّغَةِ) وهى

للتعوت بها ، والواقعة حالا ؛ فلا تضاف إلا إلى نكرة كررت بفارس أي فارس ، وبزيد أي فتى ، ومنه قوله :

[فَأَوْمِيتُ إِيمَاءَ خَفِيًّا لِحَبْرٍ] فَلَهِ عَيْنَا حَبْرٍ أَيَّمَا فَتَى

(وَإِنْ تَكُنْ) أي (شَرْطًا أَوْ اسْتِثْنَاءً * فَمُطْلَقًا كَمَثَلِهَا الْكَلَامُ) لى : تضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ما سبق منه ، وهو المفرد للمعرفة ، نحو : أَيْ رَجُلٍ يَأْتِي فِيهِ دَرَاهِمُ « أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قُضِيَ » « أَيْكُمْ يَأْتِيَنِي بَعْثُهَا » « فَبِأَيِّ حَدِيثٍ » فظهر أن لأى ثلاثة أحوال .

(تنبيه) : إذا كانت أى نعتا أو حالا - وهى المراد بالصفة فى كلامه - فهى ملازمة للإضافة لفظا ومعنى ، وإن كانت موصولة أو شرطا أو استثناء ففى ملازمة لها معنى لا لفظا ، وهو ظاهر .

(وَالزَّمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرٍ) ما بعده بالإضافة : لفظا إن كان معربا ، ومجلا إن كان مبنيًا أو جملة ؛ فالأول نحو : « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » وقوله :

٦٣٢ - تَنْتَهَيْسُ الرُّعْدَةُ فِي ظُهُرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصِيرِ

والثانى نحو : « وَعَلَمْنَا مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » « لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ » ، والثالث كقوله :

٦٣٣ - وَتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعُ [إِلَى أَنْتَ ذُو فَوَدَيْنِ أَبْيَضُ كَالنَّسْرِ] وقوله :

٦٣٤ - صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهٍ وَرَقْنُهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ

ولم يُضَفْ من ظروف المكان إلى الجملة إلا لَدُنْ وَحَيْثُ ، وقال ابن برهان : حَيْثُ فقط ، هذا هو الأصل الشائع فى لسان العرب (وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَذْرٌ) كما فى قوله :

٦٣٥ - فَازَالَ مَهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِرُؤُوبِ

فَلَدُنْ حينئذٍ منقطعةٌ عن الإضافة لفظاً ومعنى ، وغُدوةٌ بعدها نَصَبٌ على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول ؛ لشبه لَدُنْ باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى ، لكن يَضَعُهُ سماعُ النصب بها محذوفة النون ، أو خبراً لكان محذوفة مع اسمها : أى لَدُنْ كَانَتْ السَّاعَةُ غُدُوَّةً ، ويمحور جر غدوة بالإضافة على الأصل ؛ فلو عطف على « غدوة » المنصوبة جاز جر المعلوم مراعاة للأصل ، وجاز نصبه مراعاة للفظ ، ذكر ذلك الأخفش ، واستبعد الناظمُ نصبَ المعلوم ، وقال : إنه بعيد عن القياس ، وحكى الكوفيون رفع « غدوة » بعد لدن ؛ ف قيل : هو بكان تامة محذوفة . والتقدير : لدن كَانَتْ غُدُوَّةٌ ، وقيل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لدن وقتٌ هُوَ غُدُوَّةٌ ، وقيل : على التشبيه بالفاعل ، قال سيبويه : ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة .

﴿ تنبيه ﴾ : لدن بمعنى عِنْدَ ، إلا أنها تختص بستة أمور :

أحدها : أنها ملازمة لبداً الغايات ، ومن ثمَّ يتعاقبان في نحو : جئت من عنده ، ومن لدنه ، وفي التنزيل : « آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً » بخلاف : جلست عنده ؛ فلا يحوز : جلست لدنه ؛ لعدم معنى الابتداء هنا .
ثانيها : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

ثالثها : أنها مبنية ، إلا في لغة قيس ، وبلغتهم قرىء « مِنْ لَدُنِهِ » .

رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل ، كما سبق .

خامسها : جواز إفرادها قبل « غدوة » على ما مر .

سادسها : أنها لا تقع إلا فضلةً ، تقول : السفر من عِنْدِ البصرة ، ولا تقول : من

لدن البصرة .

وأما « لَدَى » فهي مثل عِنْدَ مطلقاً ، إلا أن جرَّها ممتنع ، بخلاف جر عِنْدَ ، وأيضاً « عند » أمكن منها من وجهين ؛ الأول : أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني ، تقول : هذا القول عندى صواب ، وعند فلان عِلْمٌ به ، ويمتنع ذلك في لَدَى ، قاله ابن الشجري

في أماليه . الثاني : أنك تقول : عِنْدِي مَالٌ ، وإن كان غائباً عنك ، ولا تقول : لَدَيَّ مَالٌ ، إلا إذا كان حاضراً ، قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن السجري . وزعم المرعي أنه لا فرق بين لَدَى وَعِنْدَ ، وقولُ غيره أُولَى .

(و) أَلْزَمُوا إِضَافَةَ (مَعَ) وَهِيَ اسْمُ لِمَكَانِ الْإِصْطِحَابِ ، أَوْ وَقْتِهِ ، وَالشَّهْوَرُ فِيهَا فَتْحُ الْعَيْنِ ، وَهُوَ فَتْحُ إِعْرَابٍ ، وَ (مَعَ) بِالْبِنَاءِ عَلَى السَّكُونِ (فِيهَا قَلِيلٌ) كَقَوْلِهِ : ٦٣٦ - فَرَيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا وَزَعَمَ سَبِيوِيَهْ أَنَّ تَسْكِينَ الْعَيْنِ ضَرُورَةٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هِيَ لَفَةٌ رَبِيعَةٌ وَغَنَمٌ ؛ فَإِنَّهَا مَبْنِيَةٌ عِنْدَهُمْ عَلَى السَّكُونِ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ السَّاكِنَةَ الْعَيْنَ حَرْفٌ ، وَادَّعَى الْعَجَّاسُ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ فَاسِدٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى اسْمِيَّتِهَا كَمَا أَشْعَرُ بِهِ كَلَامُ النَّازِمِ . هَذَا حُكْمُهُ إِذَا انْصَلَّ بِهَا مَتَحَرِّكٌ (وَقِيلَ) فِيهَا (فَتَنَحَّ وَكَسَّرَ لِلسَّكُونِ يَقْصُلُ) بِهَا ، نَحْوُ : مَعَ الْقَوْمِ ؛ فَالْفَتْحُ طَلِبًا لِلخَفَةِ ، وَالْكَسَرُ عَلَى الْأَصْلِ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

﴿ تنبيه ﴾ : تفرد « مع » مردودة اللام ، فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً ، نحو : جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا ، وَتَسْتَعْمَلُ لِلْجَمْعِ كَمَا تَسْتَعْمَلُ لِلْأَيْنِينِ ، كَقَوْلِهِ : ٦٣٧ - وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا [فَفُودَرِ قَلْدِي بِهِمْ مُسْتَفَرًّا] وَقَوْلُهُ :

٦٣٨ - [يَذْكُرُنَ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينِ بِدَثِّهِ] إِذَا حَنَنْتِ الْأُولَى جَعَلْنَ لَهَا مَعًا

وقد ترادف « عند » فتجربهم ، حكى سيبويه : ذَهَبْتُ مِنْ مَعِهِ ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ : « هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي » .

(وَأَضْمُّمُ بِنَاءً غَيْرًا أَنْ عَدِمْتُ مَا * لَهُ أَضْيَفَ) لَفْظًا (نَاوِيًا مَا عُدِمَا) مَعْنَى ، أَيْ : مِنَ السَّكَلَاتِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ غَيْرُ ، وَهُوَ اسْمٌ دَالٌّ عَلَى مُخَالَفَةِ مَا قَبْلَهُ لِحَقِيقَةِ مَا بَعْدَهُ ، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ « لَيْسَ » وَعُلِمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ - كَقَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا - جَازَ حَذْفُهُ لَفْظًا فَيُضْمُ « غَيْرِ » بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، ثُمَّ اخْتَلَفَ حِينَئِذٍ : فَقَالَ الْمُبَرِّدُ ضَمَّةً بِنَاءً ؛

لأنها كَقَبْلُ في الإبهام ، فهي اسمٌ أَوْحَيَّرٌ ، وهذا ما اختاره الناظم ، على ما أنفهمه كلامه . وقال الأَخْفَشُ : إعراب ؛ لأنها اسمٌ كَكُلٍّ وَبَعْضٍ ، لا ظرفٌ كَقَبْلُ وبعد ؛ فهي اسمٌ لا خبر ، وجَوَزَها ابنُ خروفٍ ، ويجوز قليلا الفتحُ مع تنوينٍ ودونه ؛ فهي خبر ، والحركة إعرابٌ باتفاق ، كالضم مع التنوين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز أيضا على قلة الفتحُ بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال في التوضيح : فهي خبر ، والحركة إعرابٌ باتفاق . وفيما قاله نظر ؛ لأن المضافة لفظا تُضَمُّ وتُفْتَحُ ، فإن ضُمَّتْ تَمَيَّزَتْ للاسمية ، وإن فُتِحَتْ لا تَتَمَيَّزُ للخبرية ؛ لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبني .

الثاني : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير « ليس » من ألفاظ الجحد ؛ فلا يقال قبضت عشرة لا غَيْرُ ، وهم محجوجون ، قال في القاموس : وقولهم « لا غَيْرُ لِحْنٍ » غَيْرُ جيد ؛ لأن « لا غير » مسموعٌ في قول الشاعر :

٦٣٩ - جَوَابًا بِهِ تَتَجَبَّوْا أَعْتَمِدَ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسَالُّ

وقد احتج ابن مالك في باب القَسَمِ من شرح التسميل بهذا البيت ، وكان قولهم « لِحْنٍ » مأخوذ من قول السيرافي : الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألفاظ الجحد لم يحز الحذف ، ولا يُتَجَاوَزُ بذلك موردُ السماع . اه كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة في « لا غَيْرُ » فتحة بناء ، كالفتحة في لَا رَجُلَ ، نقله في شرح الأُيَّامِ عن السكوفيين . وبنَاءٌ : مصدرٌ تَصَبَّه على الحال ، أى : بانيا ، وَغَيْرًا : مفعول باضْمُنْ . (قَبْلُ كَغَيْرُ) و (بَعْدُ) و (حَسْبُ) و (أَوَّلُ * وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ) السَّتُّ (أيضًا ، وَعَلَّ) في أنها ملازمةٌ للإضافة ، وتُقَطَّعُ عنها لفظًا دون معنى ؛ فتبني على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب : في الاستثناء بها عما بعدها ، مع ما فيها من شبه الحرف في الجود والافتقار ، نحو : « لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » في قراءة الجماعة ، ونحو :

قَبِضْتُ عَشْرَةَ خَسْبُ ، أَيْ : خَسِي ذَلِكَ ، وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ : أُبْدَأُ بِذَا مِنْ
أَوَّلٍ ، بِالضَّمِّ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٦٤٠ - [لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَا وَجَلَ] عَلَى أَيْنَا تَعْدُو لِلنَّيَّةِ أَوَّلُ

وَقَوْلُهُ : سِرْتُ مَعَ الْقَوْمِ وَدُونُ ، أَيْ : وَدُونَهُمْ ، وَجَاءَ الْقَوْمُ وَزَيْدٌ خَلْفُ -
أَوْ أَمَامُ ، أَيْ : خَلْفَهُمْ أَوْ أَمَامَهُمْ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٦٤١ - لَمَنْ إِلَهُ تِلْكَ بَنُ مُسَافِرٍ لَعَنَّا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامُ

وَقَوْلُهُ :

٦٤٢ - أَتَبَّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ [مُعَاوِدٍ كَرَّةً أَذِيرُ أَفِيلَ]

أَمَّا إِذَا نَوِيْتُ ثَبُوتَ لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنَّهَا تَعْرَبُ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، كَمَا لَوْ تُلَفَّظَتْ بِهِ ،
كَقَوْلِهِ :

٦٤٣ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْتَى قَرَابَةً [فَمَا عَطَفَتْ مَوْتَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ]

أَيْ : وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَقُرِئَ : « فِ اللَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ » بِالْجَرِّ مِنْ غَيْرِ
تَنْوِينٍ ، أَيْ : مِنْ قَبْلِ الْغَلَبِ وَمِنْ بَعْدِهِ . وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ : أُبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ ، بِالْجَرِّ
مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ أَيْضًا .

فَإِنْ قَطَعْتَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى - أَيْ : لَمْ يَنْوُ لَفْظُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَلَا مَعْنَاهُ -
أَعْرَبْتَ مَنُونَةً وَنُصِبْتَ ، مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَارٌ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

(وَأَعْرَبُوا نَعْبِيًا إِذَا مَا نَكَّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرْنَا)

وَقَوْلُهُ :

٦٤٤ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ١ كَادُ أَغْصُ بِأَلْمَاءِ الْفُرَاتِ

وَقَوْلُهُ :

٦٤٥ - [وَتَحْنُ قَتَلْنَا الْأَشْدَّ أَشْدَّ شَوْءًا] فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ

وكقوله :

٦٤٦ - [مِكْرَةً مِقْرَةً مُقْبِلٍ مُذِيرٍ مَعًا] كَجُلُودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عِلٍّ

وكتابة بعضهم : « مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ » بالجر والتنوين ، وحكى أبو على : ابداً
بِذَا مِنْ أَوَّلٍ ، بالنصب ممنوعاً من العرف للوزن والوصف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامه أن « حَسَبُ » مع الإضافة - أى لفظاً ،
أو نوى معناها ، أو لفظها - معرفة ، ونكرة إذا قطعت عن الإضافة : أى لفظاً ومعنى ؛
إذ هى بمعنى كافيك اسم فاعلٍ مراداً به الحال ؛ فنستعمل استعمال الصفات النكرة ؛
فتسكون نعتاً لنكرة : كَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ ، وحالاً لمعرفة ، كهذا
عبدُ الله حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة ، نحو : « حَسْبُهُمْ
جَبَّتُهُمْ » « فَإِنْ حَسْبِكَ اللَّهُ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وهذا يراد على مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا اسمُ
فعلٍ ؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال . وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها
إشراؤها معنى دالاً على النفي ، ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء
على الغم ، تقول : رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُ ، ورأيت زَيْدًا حَسْبُ . قال الجوهري :
كَأَنَّكَ قُلْتَ حَسْبِي أَوْ حَسْبِكَ فَأَضْمَرْتَ ذَلِكَ وَلَمْ تَنْوِن . هـ . وتقول فى الابتداء :
قَبِضْتُ عَشْرَةَ حَسْبُ ، أى : فحسبى ذلك .

الثانى : اقتضى كلامه أيضاً أن « عِلٌّ » يجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على
الظرفية أو الحالية . وتوافق « قَوْقُ » فى معناها ، وتخالقها فى أمرين : أنها لا تستعمل
إلا مجرورة بمن ، وأنها لا تستعمل مضافة ؛ فلا يقال : أَخَذْتُهُ مِنْ عِلِّ السَّطْحِ ،
كما يقال : مِنْ عُلُوِّهِ ، وَمِنْ قَوْقِهِ . وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهري وابنُ
مالك . وأما قوله :

٦٤٧ - يَا رَبِّ يَوْمَ لَيْ لَا أَظْلَمُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عُلُوِّهِ

فالهاء فيه للسكت ؛ بدليل أنه مبنى ، ولا وَجَهَ لبنائه لو كان مضافاً . انتهى .
 الثالث : قال في شرح السكاكية : وقد ذهبَ بعضُ العلماء إلى أن قبلاً - في قوله
 « وَكُنْتُ قَبْلًا » - معرفة بنية الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جَعَلَ ما لحقه من التنوين
 عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ؛ فعومل « قبل » مع التنوين - لكونه عوضاً من المضاف
 إليه - بما يُعْمَلُ به مع المضاف إليه ، كما فعل بكلّ حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين
 عوضاً ، وهذا القول عندى حسن .

(وَمَا بِلَى الْمُضَافِ) وهو المضاف إليه (يَأْتِي خَلْفًا * عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ) غالباً
 (إِذَا مَا حَذَفَا) لقيام قرينة تدل عليه ، نحو « وَجَاءَ رَبُّكَ » أى : أمر ربك « وَاسْأَلِ
 الْقَرْيَةَ » أى : أهل القرية .

(تنبيهان) الأول : كما قام المضاف إليه مَقَامَ المضاف في الإعراب يقوم مقامه في
 التذكير كقوله :

٦٤٨ — يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ

بَرَدَى يَصْفَقُ بِالرَّحِيقِ السَّسَلِ

بَرَدَى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تُصَفِّقُ » بالهاء ، لكنه أراد ماء بَرَدَى
 وفي التأنيث كقوله :

٦٤٩ — مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْضَانِهَا نَفِخَةٌ

أى : رائحة المسك ؛ وفي حكمه ، نحو : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي »
 أى : استعمال هذين « وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلُكُنَّاهُمْ » أى : أهل القرى ، وفي الحالية ،
 نحو « تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَا » أى مثل أيادى سبأ ؛ لأن الحال لا تكون معرفة .

الثاني : قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ، ويقام الثالث
 مقام الأول في الإعراب ، نحو « وَتَحْفَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُتَكَذَّبُونَ » أى : وتجمعلون
 بدل شكر رزقكم تكذيبكم و « تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ »

أى : كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :
 ٦٥٠ - فَأَذْرَكَ إِزْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلَمَهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ أَصْبَحَ
 أى : ذا مسافة أصعب .

(وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أُبْقُوا) وهو المضاف إليه (كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ)
 وهو المضاف (لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ * مُمَّا نَلَّا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ)
 سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله :

٦٥١ - أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
 أى : وكل نار ، وقوله :

٦٥٢ - وَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتَرَكُهُ الْفَتَى
 وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعٌ

أى : ولا مثل الشر ؛ لثلا يازم العطف على معمولى عاملين مختلفين : بأن تجعل قوله
 « نَارٍ » بالجر معطوفا على « امرئ » ، والعامل فيه « كل » و « نَارًا » الثانى معطوفا
 على « امرأ » والعامل فيه « تحسبين » .

﴿ تنبيه ﴾ : الجر والحالة هذه مقيس ، وليس ذلك مشروطا بتقدم نفي أو استفهام
 كما ظن بعضهم ، والجر فيها خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه ، كالجر بدون عطف
 فى قوله : رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَنِيْمَ عَدِيَّ ، أى : أَحَدَ تَيْمٍ عَدَى ، ومع العاطف المفصول
 بغير لا ، كقراءة ابن جاز « تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » أى : عَرَضُ
 الْآخِرَةِ ، كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثواب الآخرة ، أو عمل الآخرة ،
 وبه قدره ابن أبي الربيع فى شرحه للإيضاح ، وعلى هذا فالحذوف ليس مماثلا لما عليه قد
 عطف ، بل مقابله . اهـ

(وَيُحَذَفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه وَيُنَوَّى ثَبُوتُ لَفْظِهِ (فَيَبْقَى الْأَوَّلُ)
 وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا يُنَوَّن . ولا تُرَدُّ إِلَيْهِ النُّونُ إِنْ كَانَ مَثْنَى

أو مجموعاً ، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا (بِشَرَطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ
الَّذِي لَهُ أَصْفَتُ الْأَوَّلَا) ؛ لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به ، وذلك
كقولهم : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِمَا ، الأصل : قطع الله يدَ مَنْ قالمَا ورجلَ
مَنْ قالمَا ؛ فحذف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قالمَا » ؛ لدلالة ما أضيف إليه « رَجُلٍ »
عليه ، وكقوله :

٦٥٣ - يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

أى : بين ذراعى الأسد وجهته الأسد . وقوله :

٦٥٤ - سَقَى الْأَرْضِينَ الْقَيْثُ سَهْلَ وَحَزَنَهَا

[فَنِيَطَتْ عُسْرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالْفَرْعِ]

أى : سهلها وحزنها ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما مر من نحو قوله :

وَمِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً

وقد قرئ : شذوذاً « فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ » أى فلا خوف شئ عليهم .

(تنبيهان) : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد ، وذهب سيبويه إلى أن

الأصل في قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِمَا : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قالمَا وَرَجُلَ مَنْ قالمَا ،

فحذف ما أضيف إليه « رَجُلَ » فصار : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قالمَا وَرَجُلَ ، ثم أفجم

« رَجُلَ » بين المضاف الذى هو « يد » والمضاف إليه الذى هو « مَنْ قالمَا » .

قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى « مَنْ قالمَا » ولا حذف

في الكلام .

الثانى : قد يُفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل

المحذوف ، وهو عكس الأول ، كقول أبى زَرَّةَ الْأَسْلَمَى رضى الله تعالى عنه : « غَزَوْنَا

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ وَثَمَانِيَّ » - بفتح الياء دون تنوين -

والأصل : [و] ثمانى غزوات ، هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخارى .

(فَصَلَ مُضَافٍ شَبِيهِ فَقُلِ مَا نَصَبَ * مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ) فصل : مفعول بأجز مقدم ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله . وشَبِيهِ فَقُلِ : نعت للمضاف ، وما نَصَبَ : موصول وصلته ، في موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف : أى نَصَبَهُ ، ومفعولًا أَوْ ظَرْفًا : حالان من « ما » أو من الضمير المحذوف ، وتقدير البيت : أَجْزَ أَنْ يَفْصَلَ المضاف منصوبه حال كونه مفعولًا أَوْ ظَرْفًا .

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين للتضايين ما هو جائز في السعة ، خلافاً للبصرين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً .

فالجائز في السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل : إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر « قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَّكَائِهِمْ » ، وقول الشاعر :

٦٥٥ - [عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاَهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَةً]

فَسَقَنَاهُمْ سَوَاقِ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ

وقوله :

٦٥٦ - [وَحَلَقَ الْمَازِيَّ كَالْقَلَمِ وَانْسِ]

فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الْخَصِيدِ الدَّائِسِ

وقوله :

٦٥٧ - فَرَجَجْتُهُمَا بِبِرَجٍّ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبَى مَزَادَةَ

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعَى لَهَا فِي رَدَاهَا .

الثانية : أن يكون المضافُ وصفاً والمضاف إليه : إما مفعوله الأول والفاصلُ مفعوله

الثاني ، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ » وقول الشاعر :

٦٥٨ - [مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْفَنَى] وَسِوَاكَ مَا نَبَغَ فَضْلُهُ الْمُحْتَاجِ

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي » ، وقوله :

٦٥٩ - [فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي] كَفَاتِحِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ

وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك .

الثالثة : أن يكون الفاصل القسم ، وقد أشار إليه بقوله : (وَلَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمِينٍ)
نحو : هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ ، حكى ذلك السكاكني ، وحكى أبو عبيدة : إِنْ الشَّاةُ
لَتَجْتَزَّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهُ رَبَّهَا .

﴿ تنبيه ﴾ زاد في الكافية الفصل يائماً ، كقوله :

٦٦٠ - مُهْمَا خُطُّنَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِئَنَةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْخُرِّ أَجْدَرُ . ١١

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله :

(وَاضْطَرَّاراً وَجِدّاً) أى : الفصل ، والألف للاطلاق (بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ يَنْعَتٍ أَوْ
نِدَاءٍ) أى : الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي ، والراد به معمول غير للمضاف : فاعلا
كان كقوله :

٦٦١ - أُنْجِبَ أَيَّامٌ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ تَجَلَّاهُ فَنِعِمَّ مَا تَجَلَّاهُ

أى : أُنْجِبَ والداه به أيام إذ تَجَلَّاهُ ، أو مفعولا ، كقوله :

٦٦٢ - نَسَقِي امْتِيَا حَا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا

[كَمَا تَضْمَنَ مَاءُ الْمُرْنَةِ الرَّصَفُ]

أى : نَسَقِي ندى ريقتها المسواك ، أو ظرفاً ، كقوله :

٦٦٣ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

الثانية : الفصل بنعت للمضاف ، كقوله :

٦٦٤ - وَأَنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَخْلِقَنَّ بِيَمِينٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٍ

أى : بِيَمِينٍ مُقْسِمٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ ، وقوله :

[نَجُوتٌ وَقَدْ بَلَغَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ] مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

أى : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله :

٦٦٥ - كَانَ بَرْدُونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٌ حَارٌّ دُقٌّ بِاللَّجَامِ

أى : كان بردون زيد يا أبا عصام . وقوله :

٦٦٦ - وَفَاقَ كَعْبٌ يُخَيِّرُ مُنْقِذَ لَكَ مِنْ تَعَجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَأُخْلِدِ فِي سَقَرَا

أى : وفاق بجير يا كعب .

﴿ تنبيه ﴾ : من المختص بالضرورة أيضاً الفصلُ بفاعل المضاف ، كقوله :

٦٦٧ - نَرَى أَشْهُمَا لِمَوْتِ تُصْنِي وَلَا تُنْبِي

وَلَا تَرَعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْمٍ وَأَوْنَا التَّعْزِمِ

وقوله :

٦٦٨ - مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبٍّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي ، كما في قوله :

* أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... البيت *

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول كقوله :

٦٦٩ - [فَإِنْ يَكُنِ النَّكَاحُ أَحْلَى شَيْءٍ] فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب مطر ورفعته ، والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، أو هي .

ومنه الفصلُ بالفعل المُلتصق ، كقوله :

٦٧٠ - بِأَيِّ تَرَاهُمْ الْأَرْضِينَ حَلَوْا [أَلَذَّ بَرَّانَ أَمْ عَسَفُوا الْكُفَّارَا]

أى : بأى الأرضين ، زاده في التسهيل ؛ وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله ، كقوله :

٦٧١ - مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الْهَوَادِي أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ

أراد معاود وقت الهوادي . وحكى ابن الأنباري : هذا غلامٌ إن شاء الله

أخيكَ ، ففصل بيان شاء الله . ١٠٥

﴿خاتمة﴾ قال في شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكامل بما أضيف إليه تكمّل الموصول بصلته ، والصفة لا تعمل في الموصول ، ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، ولا فيما قبله ؛ فلا يجوز في نحو «أنا مثل ضارب زيداً» أن يتقدّم «زيداً» على «مثل» ، وإن كان المضاف غير مقصود بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول النفي بلا ، فأجازوا «أنا زيداً غير ضارب» كما يقال : أنا زيداً لا أضرب ، ومنه قوله :

٦٧٢ - إن أمرأ خصني عمداً مودته على التثاني لعندي غير مكفور

فقدم «عندي» وهو معمول «مكفور» مع إضافة «غير» إليه ؛ لأنها دالة على نفي ، فساكنه قال : لعندي لا يكفر ، ومنه قوله تعالى : «على الكافرين غير يسير» فإن لم يقصد بغير نفي لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ؛ فلا يجوز في قولك «قاموا غير ضارب زيداً» قاموا زيداً غير ضارب ؛ لعدم قصد النفي بغير . هذا كلامه . والله أعلم .

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرد بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله ، أشار إلى ذلك بقوله : (آخر ما أضيف لآياً كثيراً) أي : وجوباً (إذا لم يك مقتلاً) : منقوصاً ، أو مقصوراً (كرام وقذي * أو يك) مثني أو مجموعاً على حده (كبنين وزينين ؛ قذري) الأربعة (جميعها) آخرها واجب السكون ، و (آياً بعد) أي : بعدها (فتحتها) اختذني (أي اتبع . وتذغم آياً) من النقص والمثني والمجموع على حده في حالتي جرهما ونصبهما (فيه) أي : في الياء المذكورة ، يعنى ياء المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال رفعه ؛ فتقول : هذا رامي ، ورأيت رامي ، ومررت برامي ، ورأيت ابني وزيدي

وَمَرَرْتُ بِابْنِي وَزَيْدِيَّ، وَهُوَ لَا زَيْدِيَّ، والأصل في التثنية والمجموع المنصوبين أو المجرورين، ابْنَيْنِ لِي، وَزَيْدَيْنِ لِي، فحذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء في الياء. والأصل في الجمع المرفوع: زَيْدُوِيَّ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمة كسرة لمصحح الياء، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام «أَوْ تُخْرِجِيَّ مُمَّ» وقول الشاعر:

٦٧٣ - أُوْدِي بَنِي وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرَّقَادِ وَعَبْرَةً لَأُنْقَلِعُ

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيت، وإليه أشار بقوله: (وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاءٍ ضُمُّ فَكَسْرُهُ يَهْنُ) فإن لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه، نحو مُصْطَفَوْنَ؛ فتقول: جاء مُصْطَفَى (وَأَلِفًا سَلَمَ) من الانقلاب، سواء كانت لتثنية نحو يَدَايَ، أو للمحمول على التثنية نحو نِدَّتَايَ، بالانفتاح، أو آخر المقصور نحو عَصَايَ، على المشهور (وَفِي الْقَصُورِ عَنْ * هَذَا بَلِّ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنَ) نحو عَمَى، ومنه قوله:

٦٧٤ - سَبَقُوا هَوًى وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَحُورُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعُ

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش، وقرأ الحسن «يَا بُشْرَى».

﴿تنبيهان﴾: الأول: يستثنى مما تقدم ألف لَدَى وَعَلَى الاسمية؛ فإن الجميع انفقوا على قلبها ياء، ولا يختص بياء التكلم، بل هو عام في كل ضمير، نحو لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ، وَلَدَيْنَا وَعَلَيْنَا.

الثاني: يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره، وهو ماسوى الأربع المستثنيات، وذلك أربعة أشياء: المفرد الصحيح، نحو غُلَامِي وَفَرَسِي، والمعلّ الجارى مجراه نحو ظَبْيِي وَدَلْوِي، وجمع التكسير نحو رَجَالِي وَهَنُودِي، وجمع السلامة لمؤنث نحو مُسْلِمَاتِي. واختلف في الأصل منهما؛ فقليل: الإسكان، وقيل: الفتح. وُجِّعَ بينهما بأن الإسكان أصل أول؛ إذ هو الأصل في كل مبنى، والفتح أصل ثان؛ إذ هو

الأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها ، وقد يفتح ما وليته فقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف و بقيت الفتحة دليلاً عليها ؛ فالأول كقوله :

٦٧٥ — خَلِيلُ أَمَلَكْ مَنَى لِلَّذِي كَسَبَتْ يَدِي ، وَمَا لِي فِيمَا يَفْتَنِي طَمَعُ

والثاني كقوله :

٦٧٦ — أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوَى إِلَى أُمِّا وَيُزَوِّنِي النَّفِيعُ

أراد إلى أمي ، والثالث كقوله :

٦٧٧ — وَلَسْتُ بِمَذْرِكِ مَا فَاتَ مِنِّي بَلَهْفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوَ أَنِّي

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالتصحيح الشائع فيها الفتح ، كما مر ، وكسرهما لغة قليلة حكاهما أبو عمرو بن العلاء والقراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة « مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ » . وكسرها « عَصَايَ » الحسن وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

(خاتمة) في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .

والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة ،

واختاره في التسهيل .

والثالث : أنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب .

والرابع : أنه لا معرب ولا مبني ، وإليه ذهب ابن جني .

وكلا هذين المذهبين يبين الضعف . والله أعلم .

إعمال المصدر

(يَفْعَلُ الْمَصْدَرُ أَحَقُّ فِي الْعَمَلِ) تَعْدِيًّا وَلِزُومًا ؛ فَإِنْ كَانَ فَعْلُهُ الْمَشْتَقُّ مِنْهُ لَازِمًا

فهو لازم ، وإن كان متعديا فهو متعدٍ إلى ما يتعدى إليه : بنفسه ، أو بحرف جر .
 ﴿ تنبيه ﴾ : يخالف المصدرُ فعله في أمرين ؛ الأول : أن في رفعه النائب عن الفاعل
 خلافاً ، ومذهب البصريين جوازُه ، وإليه ذهب في التسهيل ؛ الثاني : أن فاعل المصدر
 يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حذف لا يتحمل ضميره ، خلافاً لبعضهم .

واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ آلِ)
 لكن إعمال الأول أكثر ، نحو « وَأَوَّلَ دَفْعٍ اللَّهُ النَّاسَ » والثاني أَقْيَسُ ، نحو
 « أَوْ اطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا » وقوله :
 ٦٧٨ -- يَضْرِبُ بِالشُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ
 [أَرْزَلْنَا هَامَانَ عَنِ الْقَيْلِ]

وإعمال الثالث قليل ، كقوله :

٦٧٩ -- ضَعِيفُ النَّكَابَةِ أَعْدَاءُهُ [يَخَالُ الْفِرَارَ بُرَاجِي الْأَجَلِ]

وقوله :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَتَكَلَّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَاً

وقوله :

٦٨٠ -- فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب .

﴿ تنبيه ﴾ : لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف ،
 والثاني أجازه البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو
 عندهم بفعل مضمر . وأما الثالث فأجازه سيبويه ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون
 وبعض البصريين .

(إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ « مَا » يَحُلُّ « مَحَلَّهُ » أَيْ : الْمَصْدَرُ إِنَّمَا يَمَلُ فِي

موضعين ؛ الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « ضَرَبَا زَيْدًا » وقوله :

[طَلَى حِينَ أَلَمَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ] فَتَدَلَّى زُرَيْقُ أَلَمَالٍ تَدَلَّى الثَّعَالِبِ

وقوله :

٦٨١ — يَا قَابِلِ التَّوْبِ غُفْرَانًا آمَنَّا قَدْ اسْلَفْتُمَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجَلُّ

فزيدا والبال ومايتم : نصبٌ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثاني : أن يصحَّ تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى : بأن يكون مُقَدَّرًا بأن والفعل ، أو بما والفعل ، وهو المراد هنا ، فيقدَّر بأن إذا أريد المضى أو الاستقبال ، نحو : عَجِزْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا — أمس ، أو غدا ، والتقدير : مِنْ أَنْ ضَرَبْتُ زَيْدًا أمس ، أو مِنْ أَنْ تُضْرِبَهُ غداً ، ويُقدَّر بما إذا أريد الحال ، نحو : كَهِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا الآن ، أى بما تُضْرِبُهُ .

(تنبيهات) : الأول : ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين « أن » الخفيفة نحو : عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا ، فالتقدير : علمت أن قد ضربت زيدا ، فإن مخففة لأنها واقعة بعد علم ، والموضع غير صالح للمصدرية .

الثاني : ظاهرُ قوله « إن كان » أن ذلك شرط لازم ، وقد جعله في التسهيل غالباً . وقال في شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا في عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : « سَمِعْتُ أَذَى أَخَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ » .

الثالث : لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب ؛ أحدها : أن يكون مُظْهِرًا ، فلا أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين ، وأجاز ابن جني في الخصائص والرُّماني إعماله في الجبرور ، وقياسه في الظرف . ثانيها : أن يكون مُكْتَبَرًا ، فلو صُغِّر لم يعمل . ثالثها : أن يكون غير محدود ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، أما قوله :

٦٨٢ - يُحَايِي بِهِ الْجُلْدَ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ^(١)
 فشاذ . رابعها : أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله ، فلا يجوزُ أُعْجِبَنِي ضَرْبُكَ
 الْمُبْرَحُ زَيْدًا ؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يُفْصَلُ بينهما ، فإن ورد
 ما يؤم ذلك قُدِّرَ فعلٌ بعد النعت يتعلق به المعمول للتأخر ، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع ،
 والأولى أن يُقال « غير متبوع » بذلك « غير منعوت » ؛ لأن حُكْمَ سائر التوابع
 حُكْمُ النعت في ذلك . خامسها : أن يكون مُقَرَّدًا ، وأما قوله :

٦٨٣ - قَدْ جَرَّ بُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَمَا

فشاذ .

وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل
 بل لأنه أصل الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع ، فاشترط كونه
 حالاً أو مستقبلاً ؛ لأنهما مدلولوا المضارع .

* * *

(وَلَا سَمَّ مُصَدِّرَ عَمَلٍ) واسمُ المصدر هو : ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه
 وَخَالَفَهُ مَحْلُوهٌ - لفظاً وتقديراً دون عَوْضٍ - مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ ، كَذَا عَرَفَهُ
 فِي التَّسْمِيْلِ ؛ فخرج نحو « قَتَالَ » فإنه خَلَا من أَلْفِ قَاتَلَ لفظاً لا تقديراً ، ولذلك
 نَطَقَ بها في بعض المواضع نحو : قَاتَلَ قَيْتَالاً ، وَضَارَبَ ضَيْرِيَاباً ؛ لكنها انقلبت ياء
 لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، ونحو « عَدِيَ » فإنه خَلَا من وَاوِ وَعَدَ لفظاً وتقديراً ، ولكن
 عَوْضَ مِنْهَا التَّاءُ ؛ فهما مصدران لا اسما مصدر ، بخلاف الوُضُوءِ وَالسَّكَّامِ مِنْ قَوْلِكَ
 تَوَضَّأَ وَضُوءاً وَتَكَلَّمَ كَلَاماً فإنيهما اسما مصدر ، لا مصدران ؛ فخلوهما لفظاً وتقديراً من
 بعض ما في فعلهما ، وحقُّ المصدر أن يتضمنَ حُرُوفَ فِعْلِهِ بِمِثَالِهِ نَحْوُ تَوَضَّأَ تَوَضُّؤاً
 أَوْ زِيَادَةً نَحْوُ أَعْلَمَ إِعْلَاماً .

(١) كذا ، وصواب الرواية « يحايي بها » والضمير يعود إلى داوية قفر ، أي صحراء
 واسعة موحشة ، والباء بمعنى في ، ولا تلتفت إلى غير هذا مما قاله أرباب الحواشي .

ثم أعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : علم ، نحو : بَسَّارٍ وَفَجَّارٍ وَبَرَّةٌ ، وهذا لا يعمل انفاقاً ، وذو ميمٍ مزيدي لغير مُفاعلة كالضَرْبِ وَالْحَمْدَةُ ، وهذا كالمصدر انفاقاً ، ومنه قوله :

٦٨٤ - أَظْلَمُ إِنِّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمُ
والاحتراز بغير مُفاعلة من نحو مُضَارَبَةٍ من قولك ضَارَبَ مُضَارَبَةً فَإِنِّهَا مصدر ، وَغَيْرُ هَذَيْنِ - وهو مراد الناظم - فيه خلاف ، فتمنع البصريون ، وأجازوه الكوفيون والبغداديون ، ومنه قوله :

٦٨٥ - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَابَا
وقوله :

٦٨٦ - بِبَشْرَتِكَ الْكِرَامِ تُمَدُّ مِنْهُمْ [فَلَا تَرَيْنَ لِعَظِيمِهِمُ الْوَفَاءَ]
وقوله :

٦٨٧ - قَالُوا : كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضْغِيَّةٌ
بَشْفِيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا
وقوله :

٦٨٨ - لِأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلِّ مُوَحِّدٍ جَنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ
وقول عائشة رضي الله عنها : « مِنْ قُبُلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتُهُ الْوُضُوءُ » .
(تنبيه) : إعمال اسم المصدر قليل ، وقال الصيمري : إعماله شاذ ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتفكير « عَمَلٌ » .

(وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ بِنَصْبٍ أَوْ رَفْعٍ عَمَلٌ)
أعلم أن المصدر المضاف خمسة أحوال :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله ، نحو « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ » .
الثاني : عكسه ، نحو « أَعْجَبَنِي شُرْبُ الْعَسَلِ زَيْدٌ » .

ومنه قوله :

٦٨٩ - [أَفَنِي تِلَادِي وَمَا جَعْتُ مِنْ نَسَبٍ] قَرَعُ الْقَوَاقِبِ أَفَوَاهُ الْأَبَارِقِ

وقوله :

٦٩٠ - [تَنِي بَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ] نَنِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِبِ
وليس مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم ، ففي الحديث « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يحج البيت المستطيع ؛ لكنه قليل .
الثالث : أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ، نحو « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ » « رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِي » .

الرابع : عكسه ، نحو « لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ »
الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمثنون ، نحو : أَعْجَبَنِي
انتظارُ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمرًا .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « كلٌ ينصب .. إلى آخره » يعنى : إن أردت ؛ لما عرفت من أنه غير لازم .

(وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ) مراعاة للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ * رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ لِلْعَلِّ فَحَسَنَ) فالضاف إليه المصدر إن كان فاعلا فحله رفع ، وإن كان مفعولا فحله نصب إن قدر بأن وفعل الفاعل ، ورفع إن قُدِّرَ بأن وفعل المفعول ؛ فتقول : عجبتُ من ضربِ زيدِ الظريفِ ، بالجر . وإن شئت قلت « الظريفُ » بالرفع ، ومنه قوله :

٦٩١ - حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَمَا طَلَبَ لِلْعَقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ
فرفع « المظلم » على الإتيان لحل المعقَّب .

وقوله :

٦٩٢ - أَلَا الْتَمَرَةُ الَّتِي تَقَانِ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْمَلُ الْفُضْلُ

الفصل : اللابسة ثوب الخلوة ، وهو نعت لله لوك على الموضع لأنها فاعل الشيء ،
وتقول : عَجِبْتُ مِنْ أَكْلِ الْخَبْزِ وَاللَّحْمِ ، فالجر على القفط والنصب على المحل كقوله :
٦٩٣ - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا تَحَاقَّةَ الْإِنْفَاسِ وَاللَّيَانَا
ولو قلت « وَاللَّحْمُ » بالرفع جاز على معنى من أَنْ أَكَلَ الْخَبْزُ وَاللَّحْمُ

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلامه جواز الإتيان على المحل في جميع التوابع ، وهو مذهب
السكوفيين وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه
لا يجوز الإتيان على المحل ، وفصل أبو عمرو فأجاز في الضعف والبدل ومنع في التوكيد
والنعت ، والظاهر الجواز ؛ لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ : قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدّر بالحرف للمصدرى والفعل
مع معموله كالوصول مع صلته ؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة
على الوصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الوصول وصلته ، وأنه إن
وَرَدَ ما يوم ذلك أول ؛ فما يومه التقدم قوله :

٦٩٤ - وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ إِذْ عَانَ

ليست اللام من قوله « للذلة » متعلقة بإذعان المذكور ، بل بمحذوف قبلها
يدل عليه المذكور ، والتقدير : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان ، وهذا
التقدير نظير ما في نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ، ومما يؤهم الفصل بأجنبي
قوله تعالى : « إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ » فليس « يوم » منصوبا
برجعه كما زعم الزحشرى ، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله ، والإخبار
عن الوصول قبل تمام صلته ، والوجه الجيد أن يُقَدَّرَ ليوم ناصب ، والتقدير يرجعه
يوم تبلى السرائر ، ومنه أيضاً قوله :

٦٩٥ - الْمَنْ لِلذِّمِّ دَايِعٌ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَمْسُنْ قَتْلَنِي بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالٍ

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمنّ ليكون التقدير المنّ بالعطاء داعٍ للذم - وإن كان المعنى عليه - لفساد الإعراب ؛ لأنه يستلزم المحذورين المذكورين ، فأخلص من ذلك تعلقُ الباء بمحذوف ، كأنه قيل : المنّ للذم داعٍ المنّ بالعطاء ؛ فالمن الثاني بدل من المن الأول ، فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلاً عليه .

أما المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله فالأصح أنه مُسَاوٍ لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجَوَازٍ لتقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه ؛ لأنه ليس بمنزلة للوصول ولا معموله بمنزلة صلته ، والله أعلم .

إعمال اسم الفاعل

(كَفَعْلِهِ أَسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) واسمُ الفاعل هو : الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، كذا عرفه في التسهيل .

فالصفة : جنس ، والدالة على فاعل : لإخراج اسم المفعول وما بمعناه ، وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : لإخراج الجارية على الماضي نحو فَرِحَ ، وغير الجارية نحو كَرِمَ ، وفي التذكير والتأنيث : لإخراج نحو أَهَيْفَ فإنه لا يجري على المضارع إلا في الذكير ، ولمعناه أو معنى الماضي : لإخراج نحو ضَامِرٍ الكشّح من الصفة المشبهة

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ مِمْعَزِلٍ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه إنما عَمِلَ حَالاً على المضارع ، وهو كذلك (وَوَلِيٍّ) مَا يُقَرَّبُهُ من الفعلية : بأن ولي (اسْتَفْهَمَا) ملفوظا به نحو : أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا ؟ وقوله :

أَمْنَجَزْ أَنْتُمْ وَعَدَا وَنَقْتُ بِهِ [أَمْ أَقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا سَهْجَ عُرْقُوبٍ]

أَوْ مُقَدَّرًا نَحْوُ : مُهَيَّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُهُ ؟ (أَوْ حَرْفَ نِدَاءٍ) نَحْوُ : يَا طَالِمًا جَبَلًا ،
والصواب أن النداء ليس من ذلك ، والسوِّغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر ،
والنقدير : يَا رَجُلًا طَالِمًا جَبَلًا (أَوْ نَفْيًا) نَحْوُ : مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا (أَوْ جَاصِفَةً) إِمَّا
لِذِكْرِ نَحْوِ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِدٍ بَعِيرًا ، ومنه الحال نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا ،
أَوْ مُحذوفٍ ، وَسَيَأَي (أَوْ مُسْتَدَا) لِمَبْتَدَأٍ أَوْ لِمَا أَصْلُهُ الْمَبْتَدَأُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ مُكْرِمٌ
عَمْرًا ، وَإِنَّ زَيْدًا مُكْرِمٌ عَمْرًا .

فَإِنْ تَخَلَّفَ شَرْطٌ مِنْ هَذَيْنِ لَمْ يَعْمَلْ ، بَأَن كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ ،
وَلَا حُجَّةٌ لَهُ فِي « وَكَلَّيْنَهُمْ بِأَسْطِ ذِرَاعَيْهِ » فَإِنَّهُ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ ، وَالْمَعْنَى يَبْسُطُ
ذِرَاعِيهِ ، بِدَلِيلِ مَاقْبَلِهِ وَهُوَ « وَتَقَلَّبَهُمْ » ، وَلَمْ يَقُلْ وَقَلَّبَانَهُمْ ، أَوْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى شَيْءٍ
مِمَّا سَبَقَ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ ؛ فَلَا يَجُوزُ : ضَارِبٌ زَيْدًا أَمْسَ .

﴿ تَنْبِيْهَانِ ﴾ : الْأَوَّلُ : هَذَا الْخِلَافُ فِي عَمَلِ الْمَاضِي دُونَ أَلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ،
وَأَمَّا رَفْعُهُ الْفَاعِلَ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ جُنِّيٍّ وَالشَّالُوبِيْنُ ،
وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يَرْفَعُهُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبَوِيَه ، وَاسْتَخَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَأَمَّا الْمَضْمُورُ
فَحَكِيَ ابْنُ عَصْفُورٍ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّهُ يَرْفَعُهُ ، وَحَكَى غَيْرُهُ عَنْ ابْنِ طَاهِرٍ وَابْنِ خُرُوفٍ
الْمَنْعَ ، وَهُوَ بَعِيدٌ .

الثَّانِي : مِنْ شُرُوطِ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَجْرَدِ أَيْضًا : أَنْ لَا يَكُونَ مُصَغَّرًا ،
وَلَا مَوْصُوفًا ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْتَصِمَانِ بِالْأَسْمِ فَيُتْبَعِدَانِ الْوَصْفَ عَنْ
الْفِعْلِيَّةِ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ : أَظُنُّنِي مُرْتَحِلًا وَسُورِيًّا فَرَسَخًا ؛ لِأَنَّ فَرَسَخًا
ظَرْفٌ يَكْتَفِي بِرَاحَةِ الْفِعْلِ . وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : إِنْ لَمْ يُحْفَظْ لَهُ مُكَبَّرٌ جَازٍ كَمَا
فِي قَوْلِهِ :

٦٩٦ - [فَمَا طَعَمُ رَاحٍ فِي الرُّجَاجِ مُدَامَةً]

تَرَفَّرَقُ فِي الْأَيْدِي كَمَنْتِ عَصِيرُهَا

حيث رُفِعَ عَصِيرُهَا بِكُمَيْتٍ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ أَيْضاً عَلَى إِعْمَالِ الْمُوصُوفِ فِي قَوْلِهِ :
٦٩٧ - إِذَا فَاقدَ خُطْبَاهُ فَرَخَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرَتْ سَائِلِي فِي الْخُلَيْطِ الْمَزَابِلِ
 إِذْ « فَرَخَيْنِ » نَصَبُ بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير : فَقَدْتَ فَرَخَيْنِ ؛ لِأَن
 فَاقدَ لَيْسَ جَارِياً عَلَى فَعْلِهِ فِي التَّأْنِيثِ فَلَا يَعْمَلُ ؛ إِذْ لَا يُقَالُ : هَذِهِ امْرَأَةٌ مَرَضِعٌ وَلَدَهَا
 لِأَنَّهُ بِمَعْنَى النِّسْبِ ، قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : وَوَافِقُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْكَسَائِيَّ فِي إِعْمَالِ
 الْمُوصُوفِ قَبْلَ الصِّفَةِ ، لِأَنَّ ضَمْعَهُ يَحْصُلُ بَعْدَهَا لَا قَبْلَهَا ، وَنَقَلَ غَيْرُهُ أَنَّ مَذْهَبَ
 الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ هُوَ هَذَا التَّفْصِيلُ ، وَأَنَّ مَذْهَبَ الْكَسَائِيَّ وَبَاقِي الْكُوفِيِّينَ إِجَازَةٌ
 ذَلِكَ مُطْلَقاً

(وَقَدْ يَكُونُ) اسمُ الفاعلِ . (نَعَتْ تَحْدُوفٍ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ)
 مَعَ النُّعُوتِ الْمَلْفُوظِ بِهِ ، نَحْوُ « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ » أَيْ صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ .
 وقوله :

٦٩٨ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا [فَلَمْ يَغْرِهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَيْلُ]
 أَيْ كَوَيْلٍ نَاطِحٍ ، وَمِنْهُ « يَاطَا لَعَا جَبَلًا » ، أَيْ يَا رَجُلًا طَالِعًا جَبَلًا .

﴿ تَنْبِيْهُ ﴾ : الِاسْتِفْهَامُ الْمَقْدَّرُ أَيْضاً كَالْمَلْفُوظِ ، نَحْوُ : مُهَيَّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُهُ ؟
 أَيْ : أُمُيَّنٌ .

(وَإِنْ يَكُنْ) اسمُ الفاعلِ (صِلَةٌ أَلْفِي الْمَضَى * وَغَيْرُهُ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى)
 قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : مِلَا خِلَافٍ ، وَتَبَعُهُ وَلَدَهُ ، لَسْكَنَهُ حِكْمِي الْخِلَافَ فِي التَّسْهِيلِ
 فَقَالَ : وَلَيْسَ نَصَبُ مَا بَعْدَ الْقُرُونِ بِأَلٍ مَخْصُوصاً بِالْمَضَى خِلَافاً لِلْمَاضِي وَمَنْ وَافَقَهُ ،
 وَلَا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ ، وَلَا بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ خِلَافاً لِقَوْمٍ ، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ
 « قَدْ ارْتَضَى » يُشْعِرُ بِذَلِكَ . وَالحَاصِلُ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ ، لِلْمَشْهُورِ أَنَّهُ يَعْمَلُ مُطْلَقاً لَوْ قُوعَهُ
 مَوْقِعاً يَجِبُ تَأْوِيلُهُ بِالْفَعْلِ .

(فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثَرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بِدِيلٍ)
أى : كثيراً ما يُحوَّل اسمُ الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فَيَسْتَحِقُّ مَا)
كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبل التحويل ، بالشروط المذكورة كقوله :

٦٩٩ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا لِنِهَا جِلَالَهَا [وَلَيْسَ بِوَلَّاجٍ الْخَوَالِفِ أَغْمَلًا]

وحكى سيبويه : « أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ » وكقول بعض العرب : إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ
بَوَائِكَهَا ، حكاه أيضاً سيبويه ، وكقوله :

٧٠٠ - ضُرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سَوْقٌ سِمَانِيَا
[إِذَا عَـــــــمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرُ]

وكقوله :

٧٠١ - عَشِيَّةٌ مُنْعَدَى لَوَهْرَاتِ زَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجَزُّدُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلْبِ دِينِهِ وَاهْتِاجَ لِلشُّوقِ؛ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَرَاءِ هَيُوجُ

(وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ) كقوله :

٧٠٢ - فَتَاتَانِ أُمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالًا، وَأُخْرَى مِنْهُمَا شَبِيهَةُ الْبَذَرَا
وكقوله :

٧٠٣ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي [جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا قَدِيدُ]
وقوله :

٧٠٤ - حَذَرُ أُمُورٍ لَا تَضِيرُ، وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنْ الْأَقْدَارِ

أنشده سيبويه ، والقَدْحُ فيه من وضع الحاسدين ، وعما استدلَّ به سيبويه أيضاً
على إعمال فَعِيلٍ قولُ لبيد :

٧٠٥ - أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِصَادَةٌ مَمْنَحَجٌ

بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

﴿ تنبيه ﴾ : أفهم قوله « عن فاعل بديل » أن هذه الأمثلة لا تُبنى من غير الثلاثي ، وهو كذلك ، إلا ما نذر ، وقال في التسهيل : ورُبَّما بنى فَعَالٌ وَمِفْعَالٌ وَقَعِيلٌ وفَعُولٌ من أَفْعَلٍ ، يشير إلى قولهم دَرَّكَ وَسَارَ من أدرك وأسار إذا أبقي في الكأس بقية ، ومِعْطَاءٌ وَمِعْوَانٌ من أعطى وأهان ، وَسَمِعَ وَنَذِرٌ من أسمع وأنذر ، وزَهُوقٌ من أزهق ، اهـ .

(وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ) وهو اللثنى والمجموع (مِثْلُهُ جُولٌ) أى جُمْلٌ مثل المفرد (فى الحُكْمِ وَالشَّرْوَطِ حَيْثُمَا عَمِلَ) فمن إعمال اللثنى قوله :
وَالشَّائِمَى عِرْضَى وَلَمْ أَشْتُمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْفَهُمَا دَمِي

ومن إعمال المجموع قوله :

٧٠٦ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فى قَوْمِهِمْ غَفُرَ ذَنبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ
وقوله :

٧٠٧ - [وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرُّيَمِ] أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَزْنِ الْحِمَى
وقوله :

٧٠٨ - يَمْنٌ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدٌ حُبُّكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرُ مُهْجَلٍ

ومنه « وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » .

(وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضَ) بالإضافة ، وقد قرئ بالوجهين « إِنَّ اللهَ بِأَلْبَعِ أَمْرِهِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » (وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ) أى ما سوى التلوى (مُنْقَضَى) نحو « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا » على تقدير حكاية الحال « إِنْى جَاعِلٌ فى الْأَرْضِ خَلِيفَةً » وهذا مُعْطَى زَيْدٍ دِرْهَمًا ، وَمُعْطَى بَكْرٍ عَمْرًا قَانِمًا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يتعين في تلو غير العامل الجرُ بالإضافة ، كما أفهمه كلامه ، وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً ، نحو هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ أَمْسٍ دِرْهَمًا ، وَمُعْطَى بَكْرٍ أَمْسٍ خَالِدًا قَائِمًا ، والنائبُ لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعلٌ مضمرٌ . وأجاز السيرافي النصبَ باسمِ الفاعل ؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأولِ شَبَهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنون ، ويُقَوَّى ما ذهب إليه قولهم : هو ظانٌّ زيدٍ أَمْسٍ قَائِمًا ، فقائمًا يتعين نصبه بظان ؛ لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليهِ وثاني مفعولى ظان ، وذلك ممنوع ؛ إذ لا يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولى ظن ، وأيضاً فهو مقتضى له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات ، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول مَنَعَتْ الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة .

الثاني : ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر ، أما المضمَر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو : هذا مُكْرِمُكَ ، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالأهـ من نحو « الدَّرْهَمُ زَيْدٌ مُعْطِيكَه » وقد سبق بيانه في باب الإضافة .

الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنه الأصل ، وقال الكسائي : هما سواء ، وقيل : الإضافة أولى للخدمة .

(وَأَجْرُزُ أَوْ انْصَبْ تَابِعَ الَّذِي انْتَفَضَ) بإضافة الوصف العامل إليه (كَمُبْتَنِي جَاهٍ وَمَالٍ) ومالٍ (مَنْ نَهَضَ) فالجر مراعاة للفظ جَاهٍ ، والنصبُ مراعاةً للحلَّةِ ، ومنه قوله :

٧٠٩ - هَلْ أَنْتَ بَاعَتْ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ خِرَاقٍ

فعبء : نُصِبَ عَطْفًا على محل « دينار » وهو اسم رجل . قال الناطم : ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعلوم عليه ، وإن كان التقديرُ قولَ سيبويه ، وعلى قوله :

فهل يُقَدَّرُ فعلٌ لأنه الأصل في العمل أو وصفٌ مُتَوْنٌ لأجل المطابقة ؟ قَوْلَانِ ،
ولو جر « عبد رب » لجاز .

فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للنصوب نحو « وَجَاعِلِ اللَّائِلِ سَكَنًا
وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا » إذ لم يرد حكاية الحال ، أى وجعل الشمس والقمر حسبانا .

(وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ) من الشروط (يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ) وهو : مادل
على الحدث ومفعوله (يَلَا تَقَاضٍ) فإن كان بآل عمل مطلقاً ، وإلا اشترط الاعتياد ،
وأن يكون للحال أو الاستقبال ، فإذا استوفى ذلك (فَهُوَ كَفَعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي *
مَعْنَاهُ) وعمله : فإن كان مُتَعَدِّياً لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعدياً لثنين أو ثلاثة
رفع واحداً بالنيابة ونَصَبَ ما سواه ؛ فالأول نحو : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ ، فزيد :
مبتدأ ، واضروب : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة . والثاني (كَالْمُعْطَى كَقَافَاً يَكْتَنِي)
قالمعطى : مبتدأ ، وأل فيه موصول صلته مُعْطَى ، وفيه ضمير يعود إلى آل مرفوع المحل
بالنيابة وهو المفعول الأول ، وكقافا : المفعول الثاني ، ويكتنى : خبر المبتدأ . والثالث
نحو : زَيْدٌ مُعَلِّمٌ أَبُوهُ عَمْرَأَ قَاتِمًا ، فزيد : مبتدأ ، ومعلم : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة
وهو المفعول الأول ، وعمرأ : المفعول الثاني ، وقاتماً : الثالث .

(وَقَدْ يُضَافُ ذَا) أى اسمُ المفعول (إلى اسمٍ مُرْتَفِعٍ) به (مَعْنَى) بعد تحويل
الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودُ الْمُقَاصِدِ
الْوَرَعِ) أصله : الورعُ محمودٌ مقاصدُهُ ، فقاصده : رفع بمحمودة على النيابة ،
فحول إلى « الورع محمود المقاصد » بالنصب على ما ذكر ، ثم حُوِّلَ إلى « محمود
المقاصد » بالجر .

(تنبيه) : اقتضى كلامه شيئين ؛ الأول : انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل
بجواز الإضافة إلى مرفوعه ، كما أشار إليه بقوله « وقد يضاف ذا » ، وفى ذلك تفصيل ؛

وهو أنه إذا كان اسمُ الفاعل غيرَ متعدٍّ وقصد ثبوتُ معناه عُمِلَ مُعَامَلَةً الصفة المشبهة، وسأغت إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : زَيْدٌ قَاتِمُ الْأَبِّ - برفع الأب ونصبه وجره - على حدِّ حَسَنِ التَّوَجُّهِ ، وإن كان متعدِّياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أَمْنِ التَّيَسُّرِ وفاقاً للفارسي ، والجمهورُ على المنع ، وفَصَّلَ قويم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلَّا فَلَا ؛ وهو اختيار ابنِ عصفور وابن أبي الربيع ، والسامعُ يوافقُه ، كقولُه :

٧٠٩- مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظُلُمًا وَلَا الْكَرِيمُ مِمْنًا وَإِنْ حُرِمًا

وإن كان متعدِّياً لَأَكْثَرَ لم يَجُزْ إلحاقه بالصفة المشابهة . قال بعضهم :
بلا خلاف .

الثاني : اختصاصُ ذلك باسمِ المفعول القاصر ، وهو الْمَصُوعُ من المتعدِّي لواحد . كما أشار إليه تمثيله ومَرَّحَ به في غير هذا الكتاب ، وفي التعدِّي ما سبق في اسمِ الفاعل المتعدِّي .

﴿ خاتمة ﴾ : إنما يجوز إلحاقُ اسمِ المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلي ، وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مَفْعُول ، ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول ، فإن حُوِّلَ عن ذلك إلى فَعِيلٍ ونحوه مما سيأتي بيانه لم يَجُزْ ؛ فلا يقال : مَرَزْتُ رَجُلًا كَحِيلِ عَيْنِهِ ، ولا قَتَلْتُ أَبِيهِ ، وقد أجازهُ ابنُ عصفور ، ويحتاج إلى السامع . والله أعلم .

أبنية المصادر

(قَتَلَ) بفتح الفاء وإسكان العين (قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُتَعَدِّي * مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ)
سواء كان مفتوح العين (كَرَدَ رَدًّا) وأَكَلَ أَكْلًا وَشَرَبَ شَرْبًا ، أو مكسورهما كفَهَمَ فَهْمًا وَأَمِنَ أَمْنًا وَشَرِبَ شَرْبًا وَلَقِمَ لَقْمًا . والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد

شئ. ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش .

(تنبيه) : اشترط في التسهيل لكون فعل قياساً في مصدر فعل المكسور العين أن يُفهم عملاً بالضم كالمثالين الأخيرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش ، بل أطلقا كما هنا .

(وفعل المكسور العين (اللازمُ بآبُه قتلُ) بفتح الفاء والعين - قياساً ، سواء كان صحيحاً أو مُقتلاً أو مضاعفاً (كَفَرَجَ وَكَجَوَى وَكَشَلَّ) مصادر فِرَحَ زيدٌ ، وَجَوَى عَمَرُو ، وشَلَّتْ يده والأصل شَلَّتْ .

ويستثنى من ذلك ما دلَّ على لَوْنٍ فإن الغالب على مصدره التَّفَعُّلُ ، نحو سَمِرَ ثَمَرَةٌ ، وَشَبَّ شُبَّةً ، وَكَبَّ كَهْبَةً ، والسكبة : لونٌ بين الزرقة والحمرة .

واستثنى في التوضيح ما دلَّ على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ ، قال : فقياسه التَّفَعُّلُ ، ومثَّلَ للنَّافِ فقال كَوَلَّى عليهم وِلَايَةً ، ولم يمثل للأول ، وفيما قاله نظر ؛ فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين ، وأما وَلَّى عليهم وِلَايَةً فنادرٌ .

(وفعل المفتوح العين (اللازمُ مِثْلَ قَمَدًا * لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَافِ) معتلاً كان (كَمَدًا) غَدُوًّا ، وسَمُوًّا ، أو صحيحاً كَقَمَدَ قُمُوداً وَجَلَسَ جُلُوساً (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاً) بكسر الفاء (أو فَعَلَانًا) بفتح الفاء والعين (فَادِرٍ أو فَعَالًا) بضم الفاء ، أو فَعِيلًا .

(فأولٌ) من هذه الأربعة - وهو فعال بكسر الفاء - (لِذِي اسْتِغَارَ) أى مَقِيسٌ فيما دلَّ على امتناع (كَأَبَى) إِبَاءً ، وَنَفَرَ نَفَاراً ، وَجَمَعَ جِمَاحاً ، وَشَرَدَ شِرَاداً ، وَأَبَى إِبَاقاً .

(والثَّانِ) منها - وهو فَعَلَانٌ ، بتحريك العين - (لِذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا) نحو جَالٍ جَوْلَانًا ، وَطَافَ طَوَافًا ، وَغَلَّتِ الْقِدْرُ غَلِيَانًا .

(لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ) أى : يطرّد الثالث - وهو فُعَالٌ ، بضم الفاء - فى نوعين ؛ الأول : ما دلّ على داء أى مرض ، نحو سَمَلَ سُمَالًا ، وَزُكِمَ زُكَامًا ، وَمَشَى بِطَنُهُ مَشَاءً ، والثانى : ما دلّ على صوت ، نحو صَرَخَ صُرَاخًا ، وَتَبَحَّ نَبَاحًا ، وَعَوَى عَوَاءً .

(وَتَمِيلُ * سَيَرًا وَصَوْتًا) الوزنُ الرابعُ وهو (الفَعِيلُ كَصَهْلُ) صَهِيلًا ، وَنَهَقَ نَهِيْقًا ، وَرَحَلَ رَحِيْلًا ، وَذَمَلَ ذَمِيْلًا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجتمع فَعِيلٌ وفُعَالٌ ، نحو نَعَبَ النُّرَابُ نَعِيْبًا ونُعَابًا ، وَنَمَقَ الرَّاعِي نَمِيْقًا ونُمَاقًا ، وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزِيْرًا وَأَزَازًا . وقد ينفرد فَعِيلٌ ، نحو صَهَلَ القرسُ صَهِيْلًا وصَحَدَ الصُّرْدُ صَحِيْدًا . وقد ينفرد فُعَالٌ ، نحو بَعَمَ الظَّبْيُ بُمَاقًا ، وَضَبَحَ الثعلبُ ضُبَاحًا ، كما انفرد الأول فى السير والثانى فى الداء .

الثانى : يُسْتثنى أيضًا منه ما دلّ على خِرْفَةٍ أو ولاية فإن الغالب فى مصدره فِعَالَةٌ ، نحو تَجَرَ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سَفَارَةً ، وَأَمَرَ إِمَارَةً . وذكر ابنُ عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع .

(فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا) بضم العين قياساً (كَسَهَلَ الْأَمْرُ) سُهُولَةً ، وَعَذَّبَ الشَّيْءُ عَذُوبَةً ، وَمَلَحَ مَلُوحَةً (وَزَيْدٌ جَزَلًا) جَزَالَةً ، وَفُصِحَ فَصَاحَةً ، وَظُرِفَ ظُرَافَةً .

(وَمَا أَتَى) من أبنية مصادر الثلاثى (مُخَالَفًا لِمَا مَقَى * فَبَابُهُ النُّقْلُ) لا القياس (كَسَخَطِ وَرَضَى) بضم السين وكسر الراء ، وَحَزَنٍ وَبُغْزٍ - بضم أولهما - مما قياسه فَعَلٌ بفتحين ، وَكَبُحُوْدٍ وَشُكُورٍ وَرُكُوبٍ - بضمين - مما قياسه فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين ، وَكَمْوَتْ وَفَوَزَ وَمَشَى - بفتح الفاء وسكون العين - مما قياسه فُعُولٌ بضمين ، وَكَعْظَمٍ وَكَبِيرٍ مما قياسه فُعُولَةٌ ، وَكَحُشِنَ وَفُتِحَ مما قياسه فَعَالَةٌ .

﴿ تنبيهه ﴾ : ذكر الرَّجَاجُ وابنُ عصفور أن الفُعْلَ كَالْحُسْنِ قياسٌ

في مصدر فَعَلَ بضم العين كحَسَن ، وهو خلاف ما قاله سيبويه .

(وَعَبَّرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقَاسٍ * مَصْدَرُهُ) أى : لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مَقَاسٍ ؛ فَمَلَّ بالتشديد إذا كان صحيح اللام التَّفْعِيلُ (كَقَدَّسَ التَّقْدِيسُ) وتُحذف ياءه ويُعوَض عنها التاء فيصير وزنه تَفَعَّلَ : قليلاً في نحو جَرَبَ تَجْرِبَةً ، وغالباً في ما لاه همزة نحو جَرَأَ تَجْرُؤَةً ، وَوَطَأَ تَوَطُّطَةً ، وَثَبَأَ تَنْبِثَةً ، وجاء أيضاً على الأصل ، ووجوباً في المثل نحو غَطَّلَ تَنْطِيطَةً (وَزَكَتْ تَزَكِيَةً) وهى تُنَزَّى دَلَّوْهَا تَنْزِيَةً . وأما قوله :

٧١١ - * بَاتَتْ تُنَزَّى دَلَّوْهَا تَنْزِيًا *

[كما تُنَزَّى شَهْلَةٌ صَابِيًا]

فضرورة . وأشار بقوله :

(وَأُجِلَّ إِجْجَلَ مَنْ تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً)
(وَاسْتَعِذَّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمَ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ذَا التَّالِزِمْ)
(وَمَا يَلِي الْآخِرُ مَدُّ وَافْتِحَا مَعَ كَسْرِ نَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَحَا)
(يَهْزِرُ وَصَلٍ كاصْطَفَى)

إلى أن قياس أفعل إذا كان صحيح العين الإعمال ، نحو أُجِلَّ إِجْجَلَ ، وأُكْرِمَ إِكْرَامًا ، وأَحْسَنَ إِحْسَانًا ، وإن كان ممثلها فكذلك ، ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفاً ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما فى أقام إِقَامَةً وَأَعَانَ إِعَانَةً وَأَبَانَ إِبَانَةً ، والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله « وغالباً ذا التالزم » وقد تحذف نحو « وَإِقَامَ الصَّلَاةِ » ، ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم : أَرَاهُ إِرَاءً ، وَأَجَابَ إِجَابًا .

وقياس ما أوَّله همزة وصل أن يُكسر نلوانيه : أى ثالثه ، وأن يُمدَّ مفتوحاً

ما يليه الآخرُ : أى ما قبل آخره ، كما أشار إليه بقوله « وما يلى الآخر - إلخ » أى : وما يليه الآخرُ ، نحو اصْطَلَقَ اصْطِلَاقًا ، وانْطَلَقَ انْطِلَاقًا ، واستَخْرَجَ استِخْرَاجًا .
فإن كان استَفْعَلَ معتل العين فِعْلٌ به ما فعل بمصدر أفْعَلَ المعتل العينِ ، نحو استَعَاذَ استِعَاذَةً ، واستَقَامَ استِقَامَةً .

و يُسْتثنى من الابدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تَفَاعَلَ أو تَفَعَّلَ ، نحو اطَّيَّرَ واطَّيَّرَ أصابهما تَطَايَّرَ وتَطَايَّرَ فإن مصدرهما لا يُكسر ثالثه ولا يزداد قبل آخره ألف .

وقياسُ ما كان على تَفَعَّلَ التَّفَعَّلَ ، نحو : تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وتَعَلَّمَ تَعَلُّماً ، وتَسَكَّرَمَ تَسَكَّرُمًا (وضمُّ ما * بِرَبْعٍ) أى : يقع رابعاً (فى أمثالٍ قَدْ تَلَمَّسْنَا) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تَفَعَّلَ كما مر ، أو من باب تَفَاعَلَ نحو تَقَاتَلَ تَقَاتُلًا وتَخَاصَمَا تَخَاصُمًا ، أو من باب تَفَعَّلَ نحو تَعَلَّمْنَا تَعَلُّمًا وتَدَخَّرَجَ تَدَخَّرُجًا ، أو مُلْحَقًا به نحو تَبَيَّنَ تَبَيُّنًا وتَجَلَّبَبَ تَجَلُّبُّبًا . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو تَدَلَّى تَدَلُّيًا وتَدَانَى تَدَانِيًا وتَسَلَّقَى تَسَلُّقِيًا .

(فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلًا) وما ألحق به نحو دَخَرَجَ دَخْرَاجًا ودَخَرَجَةً ، وَحَوَّلَ حِيقَالًا وَحَوَّلَةً ، ومعنى حَوَّلَ : كبر وضمف عن الجماع (واجعل مَقْبَسًا) من فِعْلَالٍ وفَعْلَلَةٍ (ثَانِيًا لَا أَوَّلًا) وكلاهما عند بعضهم مَقْبَسٌ وهو ظاهر كلام التسهيل .

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز فى المضاعف من فِعْلَالٍ نحو الزَّلْزَالِ والْقَلْقَالِ فتح أوله وكسره وليس فى العربية فِعْلَالٌ بالفتح إلا فى المضاعفِ ، والكسرُ هو الأصل ، وإنما فتح تشبيهاً بِالتَّغَالِ كما جاء فى التَّغَالِ الثَّيْبَانُ والتَّلْقَاءُ بالكسر . والتَّغَالِ كله بالفتح إلهذين ، على أنهما عند سيويه اسمانِ وُضِعَ كلُّ منهما موضعَ المصدر . وذهب السكسائى والفراء وصاحب الكشف إلى أن الزَّلْزَالَ بالكسر المصدرُ والفتح الاسم ، وكذلك أَلْقَمَقَاعُ

بافتح الذى يتقمع وبالسكر المصدر ، والوسواسُ بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالسكر المصدر ، وأجاز قوم أن يكونا مصدرين .

(لِفَاعَلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلِ) نحو خَاصِمَ خِصَامًا وَمُخَاصِمَةً ، وَعَاقَبَ عِقَابًا وَمُعَاقِبَةً ، لَكِنْ يَمْتَنِعُ الْفِعَالُ وَيَتَعَيَّنُ الْمُفَاعَلَةُ فِيمَا فَاءُهُ ياءٌ ، نَحْوُ يَاسِرٍ مُيَاسِرَةً وَيَأْمَنُ مُيَاسِمَةً ، وَشَدَّ يَأْوِمَهُ يَوْمًا ، لَا مِثْلَ يَوْمَةٍ .

(وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ) أَى كَانَ لَهُ عَدِيلًا ؛ فَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا بِسْمَاعٍ ، نَحْوُ كَذَّبَ كَذَّبًا ، وَهَى تَهَيَّأَ ، وَهَيَّأَ تَهَيَّأَ ، وَأَجَابَ إِيَّاهُ ، وَتَحَمَّلَ تَحَمُّلاً ، وَاطْمَأَنَّ طَمَئِينَئَةً ، وَتَرَامَوْا رِمِيًّا ، وَفَهَقَرَ فَهَقْرًا ، وَفَرَّقَصَ فَرَقْصًا ، وَقَاتَلَ قِتَالًا .

﴿ تَنْبِيهِ ﴾ : يَحْيَى الْمَصْدَرُ عَلَى زِنَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ : فِي الثَّلَاثِ قَلِيلًا ، نَحْوُ جَلَدَ جَلْدًا وَجَحَلُودًا . وَقَوْلُهُ :

٧١٢ [حَتَّى إِذَا] لَمْ يَتْرُكُوا الْعِظَامَ لَحْمًا وَلَا لِفُؤَادِهِ مَقْعُولًا

وَفِي غَيْرِهِ كَثِيرٌ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٧١٣ — [وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ]

* وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ *

أَى عِنْدَ التَّجَرُّبَةِ ، وَقَوْلُهُ :

٧١٤ — أَقَاتُلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا [وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ السَّكْرِ]

أَى قِتَالًا . وَقَوْلُهُ :

أُظْلَمُوا إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ

أَى إِيصَابِكُمْ ، وَرَبَّمَا جَاءَ فِي الثَّلَاثِ بِلَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ فُلِجَ قَالِجًا .

وَقَوْلُهُ :

٧١٥ — كَفَى بِالنَّاسِ مِنْ أَشْمَاءِ كَافٍ [وَلَيْسَ لِحَبِيبٍ إِذْ طَالَ شَافٍ]

أى كفاية ، ونحو « فَأَهْلِكُوا بِالْعَاقِبَةِ » أى بالطغنيان « فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ » أى بقاء .

(وَفَعَلْتُ) بالفتح (لمرّة كَجَلَسَهُ) وَمَشِيَّةً وَضَرْبَةً (وَفِعْلَةٌ) بالسكس (لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَهُ) وَمَشِيَّةً وَضَرْبَةً .

(تنبيه) : محل ما ذكر إذا لم يكن المصدرُ العام على فَعَلَةٍ بالفتح نحو رَحْمَةٍ ، أو فِعْلَةٍ بالسكس نحو ذُرْبَةٍ ، فإن كان كذلك فلا يدلُّ على المرّة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف ، نحو رَحْمَةٍ واحدة وذُرْبَةٍ عظيمة .

(فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالنَّاءِ الْمَرَّةُ) نحو انْطَلَقَ انْطِلَاقَةً ، واستخرج استخراجة . فإن كان بناء مصدره العام على الناء دُلَّ على المرّة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخُمْرَةِ) من اخْتَمَرَ ، والعِمَّة من تَعَمَّمَ ، والنَّقَبَةُ من انْتَقَبَ .

(خاتمة) : يُصَاغُ مِنَ الثَّلَاثِ مَفْعَلٌ ؛ فَنَفْتَحُ عَيْنَهُ مُرَاداً بِهِ الْمَصْدَرُ أَوِ الزَّمَانُ أَوِ الْمَكَانُ : إِنْ اعْتَلَّتْ لَامُهُ مطلقاً نحو مَرَمَى وَمَغْزَى وَمَوْقَى ، أَوْ صَحَتْ وَلَمْ تُكْسَرْ عَيْنُ مُضَارَعِهِ نحو مَفْعَلٌ وَمَذْهَبٌ ، فَإِنْ كَسُرَتْ فَتَحَتْ فِي الْمُرَادِ بِهِ الْمَصْدَرُ نَحْوُ مَضْرَبٌ ، وَكُسِرَتْ فِي الْمُرَادِ بِهِ الزَّمَانُ أَوِ الْمَكَانُ نَحْوُ مَضْرَبٌ ، وَتُكْسَرُ مطلقاً عِنْدَ غَيْرِ طَائِفَةٍ فَيَصَحُّ لَامُهُ وَفَاوَهُ أَوْ نَحْوُ مَوْزِدٍ وَمَوْقِفٍ وَمَوْثَلٍ ، وَشَدَّ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ أَلْفَاظٌ مَعْرُوفَةٌ ذَكَرَهَا فِي التَّسْهِيلِ .

وَيُعَامَلُ غَيْرُ الثَّلَاثِ مُعَامَلَةً الثَّلَاثِ فِي ذَلِكَ ؛ فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ بَنَى مِنْهُ اسْمَ مَفْعُولٍ وَجَعَلَهُ يَأْزَاهُ مَا يَعْصِدُهُ مِنَ الْمَصْدَرِ كَمَا مَرَّ أَوِ الزَّمَانُ أَوِ الْمَكَانُ ، وَمِنْهُ « بِسْمِ اللَّهِ تَجَرَّاهَا وَمَرَّسَاهَا » وَتَمَرَّقْنَاهُمْ كُلٌّ مُمَرَّقٍ .

وقوله :

٧١٦ -- الْحَمْدُ لِلَّهِ مُنْصَانًا وَمُصْبِحَنَا [بِالْخَيْرِ صَبَحَنَا رَبَّنَا وَمَسَانَا]

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها
 (كفَاعِلٍ صُغِرَ أَشْمٌ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ) لازماً (كَمَدَا)
 الوادى — بمجمعتين مفتوح العين — بمعنى سأل؛ فيقال: غدا الماء فهو غاذٍ، وذئب
 زيد فهو ذاهبٌ، وسليم فهو سالم، وفريّة الفرس فهو فاريّة، أو متمدياً نحو صَرَبَ فهو
 ضاربٌ، وركبَ فهو راكبٌ.
 (وَهُوَ قَلِيلٌ فِي قَمَلَتْ) بضم العين كَطَهَّرَ فهو طاهر، وَنَعَمَ فهو ناعم، وفريّة
 فهو فاريّة (وَ) في (فَعِلَ) بكسرهما (غَيْرَ مُعَدَّى) نحو سَلِمَ فهو سَالِمٌ (بَلَّ قِيَاسُهُ) أى
 قياسُ فَعِلَ اللازم المسكور العين (فَعِلَ) بفتح الفاء وكسر العين فى الأعراس
 (وَأَفْعَلٌ) فى الألوان والخلق، و(فَعَلَانٌ) فيما دلّ على الامتلاء وحرارة الباطن،
 (نَحَوُ أَثِيرٍ) وبَطَرٍ وفَرِيحٍ (وَنَحَوُ صَدْيَانٍ) وَرَبَّانٍ وَعَظْشَانٍ (وَنَحَوُ الْأَجْهَرِ)
 والأخَر، وما شذ فيه مريضٌ وكَهْلٌ.

(وَفَعْلٌ) بفتح الفاء وسكون العين (أَوَّلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ) مضموم العين
 (كالضَّخْمِ) والشَّهْمِ (وَالْجَمِيلِ) والظَّرِيفِ (وَالْفِعْلُ) لهذه ضَخْمٌ وشَّهْمٌ
 و(جَمَلٌ) وظَرْفٌ (وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ) بفتحتين، وَفَعَالٌ بالفتح، وَفَعَالٌ بالضم،
 وَفَعْلٌ بضميتين، وَفَعْلٌ بكسر الفاء أو ضمها، وَفَعَالٌ، وَفَعُولٌ، وَفَعِلٌ بكسرتين:
 كَحَرُشٍ فهو أحرش، وَخُطْبٌ فهو أخطبٌ إذا^(١) احمر إلى الكدرة، ونحو بَطَلٌ فهو
 بَطْلٌ وحَسَنٌ فهو حَسَنٌ، ونحو جَبَنٌ فهو جَبَانٌ، وشَجَعٌ فهو شَجَاعٌ، ونحو جُنُبٌ
 فهو جُنُبٌ، ونحو عَمَرٌ فهو عَفْرٌ أى شَجَاعٌ ما كر، ونحو عُمَرُ فهو عُمرٌ: أى لم يَحْرُبْ
 الأمور، ونحو وَضُوٌّ فهو وَضَاءٌ أى وَضَى، ونحو حَصْرَتٌ فهي حَصُورٌ: أى ضاق
 حَرَجَى لبها، ونحو خَشَنٌ فهو خَشِينٌ.

﴿ تنبيه ﴾: جميع هذه الصفات صفاتٌ مشبهة، إلا فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم
 (١) ضبط فى كتب النحو بالخاء والطاء المعجمتين، ولم أجد فى كتب اللغة أصلاً
 والوجود فى كتب اللغة «خطب خطبة فهو أخطب» إذا كان أحمر إلى الكدرة، ولكن
 فعله كعفر.

فاعل إلا إذا أُضيفَ إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كظاهر القلب ، وشاحط الدار أى ببيدها ، فهو صفة مُشَبَّهة أيضاً .

(وَيَسُوّى الْفَاعِلُ قَدْ يَغْنَى قَوْلُ) أى وقد يُسْتَعْنَى عن وزن فاعل من فَعَلَ بالفتح بغيره : كَشَيْخٍ وَأَشْيَبٍ وَطَيِّبٍ وَعَفِيفٍ .

(وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اِسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُواصِلِ)
(مَنْعَ كَسْرِ مَتَلَوْ الْأَخِيرَ مُطْلَقًا وَصَمَّ مِثْمَ زَائِدٍ قَدْ سَبَقًا)
أى : يأتى اسمُ الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه ، بشرط الإتيان بهيم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الأخير مطلقاً : أى سواء كان مكسوراً فى المضارع كمنطلقٍ ومستخرج ، أو مفتوحاً كمتعلمٍ ومُتَدَخِرٍج .

(وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ) أى من هذا (مَا كَانَ اِنْكَسَرُ) وهو ما قبل الأخير (صَارَ اِسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ اَلنَّظَرِ) والمستخرج .
(وَفِي اِسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِ اِطْرَدَ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَأْتِ مِنْ قَعْدَ)
يقصد ، فإنه مقصود ، وآتٍ من ضرب مَضْرُوب ، ومن مَرٍّ مَمْرُورٍ به ، ومنه مَبِيعٌ ومَقُولٌ وَمَرْمَى ، إلا أنها غيرت .
﴿ تنبيه ﴾ : مراده بالثلاثى التصرف .

(وَنَابَ قَلًا عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلٍ) مستويًا فيه المذكرُ والمؤنثُ (نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ قَتَى كَعِيلٍ) أو جَرِيحٍ أَوْ قَتِيلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : مراده أنه ينوب عنه فى الدلالة على معناه فقط . قال فى التسهيل : وينوبُ فى الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة : قَتِلَ كَذَبِجٍ ، وقَتَلَ كَقَنْصٍ ، وفَعَّلَةٌ كغرفة^(١) ، وبكثرة فَعِيلٌ انتهى

(١) ومنه (إلا من اغترف غرفة بيده) قرأ عثمان بضم النين ، وقرأ غيره بفتحها ؛ ومثل الغرفة : الحسوة ، والأكلة ، والضفة .

﴿خاتمة﴾ : قال الشارحُ : وجب في فَعِيلٍ بمعنى مفعول كثيرٌ في لسان العرب ، وعلى كثرتِه لم يُقَسَّ عليه بإجماع ، وفي التسميل : ليس مقيساً خلافاً لبعضهم ، فنصَّ على الخلاف . وفي شرحه : وجَّهه بعضهم مقيساً فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل ، نحو قَدَّرَ وَرَجَّمَ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ ، وَرَجِيمٌ . والله أعلم .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(صِفَةُ اسْتُخْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمَشَبْهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ)
 أى : تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جرِّ فاعلها بإضافتها إليه ؛ فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك ؛ لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها ، وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعدداً فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه ، فلا استحسان .
 ﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما قيَّد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى .
 الثانى : وجهُ الشبه بينها وبين اسم الفاعل : أنها تدل على حَدَثٍ وَمَنْ قَامَ بِهِ ، وأنها تَوْثُّتٌ وثَنٌ وتجمع ، ولذلك حُمِلَتْ عليه في العمل .

وعاب الشارحُ التعريفَ المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ؛ لأنَّ العِلْمَ به موقوفٌ على العلم بكونها صفةً مشبهةً ، وعرفها بقوله « مَا صِيغَ لِنِيزِ تَفْضِيلٍ مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ لِقَصْدِ نِسْبَةِ الْحَدَثِ إِلَى الْمَوْصُوفِ بِهِ دُونَ إِفَادَةِ مَعْنَى الْحَدُوثِ » .

وقد يقال : إن العلم باستحسان الإضافة موقوفٌ على المعنى ، لا على العلم بكونها صفةً مشبهةً ؛ فلا دَوْرَ ، أو أن قوله « المشبهة اسم الفاعل » مبتدأ وقوله « صفة استحسان إلى آخره » خبر ، وقوله (وَصَوِّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ) إلى آخره : عَطَفَ عليه لتمام التعريف : أى ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضاً عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً إلا من فِعْلٍ لازم كطَاهِرٍ مِنْ طَهْرٍ ، وَجَمِيلٍ مِنْ جَمَلٍ ، وَحَسَنٍ مِنْ حَسَنٍ ، وَأَمَارَجِيمٍ وَعَلِيمٍ وَنَحْوُهُمَا فَمَقْصُورٌ عَلَى السَّمْعِ ، بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائمٍ ، ومن المتعدى

كضارب ، وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل ، بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلازم التجزئى عَلَى المضارع ، بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه (كظَاهِرِ الْقَلْبِ) وضَا مِرِ الْبَطْنِ ، ومُسْتَقِيمِ الْحَالِ ، ومُتَعَدِّلِ الْقَامَةِ ، وقد لا تكون ، وهو الغالب فى البنية من الثلاثى ، كَحَسَنِ الْوَجْهِ ، و (جَمِيلِ الظَّاهِرِ) وسَبْطِ الْعِظَامِ ، وأَسْوَدَ الشَّعْرِ .

(وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمَعْدَى) لواحِد (لَهَا) أى ثابتٌ لها (عَلَى الْحَدِّ الَّذِى قَدْ حَدًّا) له فى بابه : من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : ليس كونها بمعنى الحال شرطاً فى عملها ؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضِعَتْ للدلالة على الثبوت ، والثبوت من ضرورته الحال ، فعبارة هنا أجود من قوله فى الكافية :

وَالْإِعْيَادُ وَاقْتِصَاءُ الْحَالِ شَرْطَانِ فِي تَصْحِيحِ ذَا الْإِعْمَالِ . اهـ
(وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ) بخلاف اسم الفاعل أيضاً ، ومن ثمَّ صَحَّ النصبُ فى نحو « زيد أنا ضاربه » ، وامتنع فى نحو « وجه الأب زيدٌ حَسَنُهُ » (وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ) أى : ويجب فى معمولها أن يكون سببياً . أى مُتَّصِلاً بضمير الموصوف : لفظاً نحو « حَسَنَ وَجْهِه » ، أو معنى نحو « حَسَنَ الْوَجْهِ » أى منه . وقيل : أَلْ خَلْفُ عَنْ المضاف إليه ، ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت .
﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قولُ الشارح إن جواز نحو « زَيْدٌ بِكَ قَرَحٌ » مُبْطَلٌ لعموم قوله « إن الممول لا يكون إلا سببياً مؤخراً » مردودٌ ؛ لأن المراد بالممول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملها فى الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل .

الثانى : ذَكَرَ فى التسهيل أن معمولَ الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلاً كقوله :

٧١٧ - حَسَنَ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي السَّكَمِ وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْزِ مُكْفَهَرِ

فلم أن مراده بالسببي ما عدا الأجني ؛ فإنها لا تعمل فيه .

الثالث : يتنوع السببي إلى اثني عشر نوعا ؛ فيكون موصولا ، كقوله :

٧١٨ - أُسَيَّلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقُ خُصُورُهَا

وَوَثِيرَاتُ مَا التَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

وموصوفاً يشبهه ، كقوله :

٧١٩ - أَرُورُ امْرَأَةٍ جَمًّا نَوَالٌ أَعْدَهُ لِيَنْ أُمُّهُ مُسْتَكْفِيًا أَرْمَةً الدَّهْرِ

والشاهد في « جَمًّا نَوَالٌ » ، ومضافاً إلى أحدهما ، كقوله :

٧٢٠ - فَفَعَّجَتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأَزُرُ

ونحو « رَأَيْتُ رَجُلًا دَقِيقًا سِنَانُ رُمُحٍ يَطْمُنُ بِهِ » ، ومقرونا بـ « حَسَنٌ وَجْهٌ » ،

الْوَجْهَ » ومجردا نحو « حَسَنٌ وَجْهٌ » ، ومضافاً إلى أحدهما نحو « حَسَنٌ وَجْهُ الْأَبِ » ،

و « حَسَنٌ وَجْهُ أَبِي » ، ومضافاً إلى ضمير الموصوف نحو « حَسَنٌ وَجْهُهُ » ، ومضافاً

إلى مضاف إلى ضميره نحو « حَسَنٌ وَجْهُ أَبِيهِ » ، ومضافاً إلى ضمير مضاف إلى

مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَنٍ وَجْهٌ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةٌ أَنْفُهُ »

ذكره في التسهيل ، ومضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ

الْوَجْهَ جَمِيلٍ خَالِهَا » ذكره في شرح التسهيل ، وجعل منه قوله :

٧٢١ - سَبَقَنِي الْفَتَاةُ الْبَصَّةُ الْمُتَجَرَّدُ السَّلْطِيفَةُ كَشَحُهُ ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبِي

(فَازَنَعَ بِهَا) أى : بالصفة المشبهة (وَانْصَبَ وَجْراً مَعَ أَنْ وَدُونَ أَنْ

مَصْحُوبٌ أَنْ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا) أى : بالصفة المشبهة (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجُزُّ

بِهَا مَعَ أَنْ سُمًّا) أى : اسماً (مِنْ أَنْ خَلَا ، وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ

فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسُمًّا) أى لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات : الرفعُ على الفاعلية ،

قال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، والنصبُ : على التشبيه

بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والخفضُ بالإضافة ، والصفة

مع كل من الثلاثة إما نكرة ، أو معرفة ، وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث ، فذلك اثنتان وسبعون صورة :

المتنع منها ما لازم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل ، وذلك تسع صور وهي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، الحسن وجهه ، الحسن وجه أبيه ، الحسن ماتحت نقايه ، الحسن كل ماتحت نقايه ، الحسن نوال أعدّه ، الحسن ستان رمح يطن به ، الحسن وجه جاريتها الجليل أنفه . وليس منه « الحسن الوجنة الجليل خالها » بجر خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف ؛ لأن المبرد يمنعه كما عرفت في باب الإضافة .

وما سوى ذلك فجائز ، كما أشار إليه بقوله : « وَمَا لَمْ يَحُلْ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَرِيماً » : أى علم ، لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيح ، وضعيف ، وحسن .

فالقبيح : رفع الصفة - مجردة كانت أو مع أل - المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه ، وذلك ثمان صور هي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، حسن وجه ، حسن وجه أب ، الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب ، حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، والأزبع الأولى أقيح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير ، وإنما جاز ذلك - على قبحه - لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ ؛ لأن معنى « حسن وجه » حسن وجه له أو منه ، ودليل الجواز قوله :

٧٢٢ - يَهْمَةُ مَنِيتْ شَهْمَ قَلْبُ مُنْجَزٍ لَأَذَى كَهَامٍ يَنْبُو

فهو نظير حسن وجه ، والجواز لهذه الصورة مجوز لنظرها ؛ إذ لا فرق .

والضعيف : نصب الصفة المنكرة للمعارف مطلقاً ، وجرها إياها سوى المعارف بأل والمضاف إلى المعارف بها ، وجر المقرونة بأل المضاف إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خمس عشرة صورة ، هي : حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، حسن وجهه ،

حَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ ، حَسَنُ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنُ كُلِّ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنُ وَجْهِ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةُ أَنْفِهِ ، حَسَنُ الْوَجْنَةِ جَمِيلُ خَالِهَا ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ ، حَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ ، حَسَنُ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنُ كُلِّ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنُ وَجْهِ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةُ أَنْفِهِ ، حَسَنُ الْوَجْنَةِ جَمِيلُ خَالِهَا ، وَالْحَسَنُ الْوَجْنَةُ الْجَمِيلُ خَالِهَا . ويدلُّ للجواز في الأول والثاني قوله :

٧٢٣ - وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
في رواية نصب « الظهر » . وفي بقية المنصوبات قوله :

٧٢٤ - أُنْعِمْتَ لِي مِنْ نِعْمَاتِهَا كَوْمَ الذَّرَا وَادِقةَ سُرَاتِهَا
إذ لا فرق ، وفي الجرورات سوى الأخير قوله :

٧٢٥ - أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْهِمَا جَارَتَانَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهَا

والجرُّ عند سيبويه في هذا النوع من الصُّرورات ، وَمَعَهُ المبرد مطلقاً ؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه ، وأجازه الكوفيون في السَّعة ، وهو الصحيح ، ففي حديث أم زرع « صِفَرُ وَشَاحِهَا » وفي حديث الدجال « أَعْوَرَ عَيْنَيْهِ الْيُمْنَى » وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم « شُنْ أَصَابِعِهِ » وَيَدُلُّ لِأَخِيرِ قَوْلِهِ :
* سَبَّحْتَنِي الْفَتَاةُ الْبَيْضَةُ . . . الْبَيْتَ *

في رواية جر « كشحه » :

وَأَمَّا الْحَسَنُ فَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ . وَجَلَّتْهُ أَرْبَعُونَ صُورَةً ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى حَسَنٍ وَأَحْسَنٍ ؛ فَمَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ مِمَّا فِيهِ ضَمِيرَانِ .

وقد وضعت لذلك جَدُولًا تَتَعَرَّفُ مِنْهُ أَمْثَلَتُهُ وَأَحْكَامُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ بِسَهُولَةٍ ، مُشِيرًا إِلَى مَا لِبَعْضِهَا مِنْ دَلِيلٍ بِإِشَارَةِ هِنْدِيَّةٍ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا أَشْرْتُ إِلَى كَثَرَتِهِ بِكَافٍ عَرَبِيَّةٍ ، جَامِعًا فِي ذَلِكَ بَيْنَ كُلِّ مُتَنَاسِبِينَ بِإِشَارَةِ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ هَذَا :

- (١) لَاحِقٍ بَطْنٍ يَرَأَى تَمِيمٍ لَا خَطِلَ الرَّجْعِ وَلَا قُرُونِ
- (٢) * أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ *
- (٣) هَيْفَاهُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاهُ مُذِيرَةٌ بِمَخْوَطَةٍ جُدَّتْ شَبَاهُ أُنْيَابًا
- (٤) * بِبُهْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٍ قَلْبُ *
- (٥) تُغَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عِدَادَنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ
- (٦) * أَزُورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ *
- (٧) سَبَقَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَصَّةُ الْمَتَجَرِدُ السَّلَاطِينَةُ كَشَعِهِ ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أُشْبِهُ
- (٨) فَمَا قَوْمِي بِثَغْلَبَةٍ بِنِ سَفْدٍ وَلَا بِفَزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا
- (٩) * الْحَزْنُ نَابَا وَالْمَقُورُ كَلْبَا *
- (١٠) * فَايْقُصِدِ زَيْدَ الْمَرْزُومَنْ قَصْدَةً *

وطريقة معرفة هذا الجدول : أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ، ثم ترفع بعصرك إلى أبيات الصفة المفكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل ، وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمسُ بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر ، وفي الثاني النصب ، وفي الثالث الرفع ، وفي الرابع السبى ، وفي الخامس الصفة ، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثنى عشر مرقعاً ؛ فالمرعات الموصولة بالآخرين منها الصفة ومعولها السبى المنقسم إلى اثني عشر قسماً كما تقدم ، والمرعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السبى الذى في مرقعاته كلها ، وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع ، فما قابله منها « ممتنع » فهو ممتنع ، وما قابله « حسن » فهو حسن ، وهكذا . ثم ما يجرس هذه الأحكام إشارة هندية ، فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول ، (٦ - الأشمونى ٢)

فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله « جامعاً بين كل متناسبين » إلخ : أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة ستة فى الجر ، وخسة فى النصب ، وأربعة فى الرفع .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تقدم أن معمول الصفة يكون ضميراً ، وعملها فيه جرّ بالإضافة إن باشرته وخلت من ال ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْهِ جَمِيلِ » ، ونصب إن فصلت أو قرئت بال ؛ فالأول نحو « هُمْ أَحْسَنُ وَجُوهًا وَأَنْضَرُ مُمُوهًا » ، والثانى نحو « الْحَسَنُ الْوَجْهِ الْجَمِيلِ » .

الثانى : إنما تاتى مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت ، فإن كانت الصفة مُثْنَاءً أو مجموعة على حَدِّ الثنى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق فى باب الإضافة ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : ذال فى السكافية :

وَضَمَّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَصْفِ وَاسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَهُ بَضْمَفٍ
كَأَنَّ غَيْرَ بَالٍ الْإِهَابِ ، وَكَذَا فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ ، فَرَّاعٌ لِلْأَخْذِ

أى : مِنْ تَضْمِينِ الْجَامِدِ مَعْنَى الْمَشْتَقِ وَإِعْطَانِهِ حَكْمَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ قَوْلُهُ :

٧٣٦ — فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ ، وَإِنْ
تَطَلَّبُ نَدَاءً فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبُ

وقوله :

٧٣٧ — فَالَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهُرُ الْمُفَدَّى لَا بُتَ وَأَنْتَ غَيْرُ بَالٍ الْإِهَابِ

ضَمَّنَ « فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ » مَعْنَى طَائِشٍ ، وَ« فِرْعَوْنُ » مَعْنَى أَلِيمٍ ، وَ« غَيْرُ بَالٍ » مَعْنَى مُتَّقَبٍ ، فَأَنْتَ بَرَّاهَا فى الإضافة إلّا ، هو فاعل فى المعنى ، ولو رفع بها أو نصب جاز ، والله أعلم .

التعجب

(بِأَفْعَلٍ أَنْطِقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَ - أَوْ جِيَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيًّا)

أى : يُدَلُّ عَلَى التَّعَجُّبِ - وَهُوَ : اسْتِغْظَامُ فِعْلِ فَاعِلٍ ظَاهِرٍ لِلزِّيَةِ - بِالْفَاعِلِ كَثِيرَةٍ نَحْوِ « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَشْوَاقًا فَأَخْيَاكُمْ » « سُبْحَانَ اللَّهِ الْمُؤْمِنُونَ لَا يَنْجُسُهُ » هِيَ دَرُهُ فَارِسًا ! اللَّهُ أَنْتَ ! .

[بَأَنْتَ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

وقوله :

٧٢٨ - وَاهَا لِسَلَمَى مُمَّ وَاهَا وَاهَا * [هِيَ الَّتِي لَوْ أَنْتَا نَلْنَاهَا]

والمبَّوَّبُ لَهُ فِي كِتَابِ الْعَرَبِيَّةِ صَيِّغَتَانِ : مَا أَفْعَلُهُ ، وَأَفْعِلْ بِهِ ؛ لِأَطْرَادِهِمَا فِيهِ .

فَأَمَّا الصَّيْغَةُ الْأُولَى فِي « مَا » فِيهَا اسْمُ إِجْمَاعٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي أَفْعَلٍ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهَا ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ ؛ لِأَنَّهَا مَجْرُودَةٌ لِلْإِسْنَادِ إِلَيْهَا ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا ؛ فَقَالَ سَبِيوٌّ : هِيَ نَكْرَةٌ تَامَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ ، وَأَبْتَدَى بِهَا لَتَضَمُّنُهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ ، وَمَا بَعْدَهَا خَيْرٌ فَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ ، وَقَالَ الْفَرَاهِيدِيُّ : هِيَ اسْتِغْهَامِيَّةٌ ، وَنَقَلَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ عَنِ السَّكُوفِيِّ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : هِيَ مَعْرُوفَةٌ نَاقِصَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي ، وَمَا بَعْدَهَا صِلَةٌ فَلَا مَوْضِعَ لَهُ ، أَوْ نَكْرَةٌ نَاقِصَةٌ ، وَمَا بَعْدَهَا صِفَةٌ فَمَحَلُّهُ رَفْعٌ ، وَعَلَى هَذَيْنِ فَاخْتَلَفَ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا : أَيْ شَيْءٌ عَظِيمٌ . وَاخْتَلَفُوا فِي « أَفْعَلُ » فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ وَالسَّكْسَائِيُّ : فَقُلْ لِلزَّمْنِ مَعَ يَاءِ التَّكْلَامِ نَوْنٌ الْوَاقِيَّةُ ، نَحْوَمَا أَفْتَرَرْنِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ ، فَفَتَحَتْهُ بِنَاءً كَالْفَتْحَةِ فِي زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، وَمَا بَعْدَهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَالَ بَقِيَّةُ السَّكُوفِيِّ : اسْمٌ لِحَيْثُ مَصْغَرًا فِي قَوْلِهِ :

٧٢٩ - يَا مَآ أَمْتِيلِجْ غِرْلَانَا شَدَنْ لَنَا [مِنْ هُوَلِيَا نَسْكَنْ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ]

فَفَتَحَتْهُ إِعْرَابٌ ، كَالْفَتْحَةِ فِي زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَخَالَفَةٌ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَأِ تَقْتَضِي

عندهم نَصَبَهُ ، وأَحْسَنَ إنما هو في المعنى وصفٌ لزيد لا لضمير ما ، و«زَيْدًا» عندهم مُشَبَّه بالمفعول به .

وأما الصيغة الثانية فأَجْعُوا على فِعْلِيَّةٍ «أَفْعِلْ» ، ثم اختلفوا ؛ فقال البصريون : أَفْظُهُ لَفْظُ الأَمْرِ ومعناه اَلْخَبْرُ ، وهو في الأصل ماضٍ على صيغة أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا كأغَذَّ البعيرُ إذا صار ذا غَذْيَةٍ ، ثم غيرت الصيغة ، فقَبَّحَ إسناد صيغة الأَمْرِ إلى الاسم الظاهر ، فزِيدَت الباء في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به كأمْرُ زَيْدٍ ، ولذلك التَّزَيُّمَت ، بخلافها في نحو «كفى بالله شهيدا» فيجوز تركها كقوله :

٧٣٠ - [عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا] كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِمَرْءٍ نَاهِيَا

وإنما تُحَذَفُ مع أَنْ وَأَنْ كَقَوْلِهِ :

٧٣١ - [وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا] وَأَخْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونُ الْمُتَقَدِّمًا

لأَطْرَادِ حَذْفِ الجَارِ مَعَهَا كما عُرِفَ ، وقال الفراء والزجاج والزنجشري وابن كيسان : لَفْظُهُ ومعناه الأَمْرُ ، وفيه ضمير ، والباء للتعدي ، ثم قال ابن كيسان : الضميرُ لِلْحُسْنِ ، وقال غيره : لِلْمُخَاطَبِ ، وإنما التزم إفراده لأنه كلامٌ جَرَى مجرى المثل .

(وَتَلَوُْا أَفْعَلَ أَنْصَبْتُهُ) أى : حَتَّى لَمَّا عَرَفْتَ (كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقَ بَهْمَا) .

(تنبيه) : شرط للنصبِ بعد «أَفْعَلَ» والمجرور بعد «أَفْعِلْ» أن يكون مختصا بتحصيل به الفائدة كما أرشد إليه تمثيله ؛ فلا يجوز « مَا أَحْسَنَ رَجُلًا » ولا « أَحْسَنَ رَجُلٍ » . ٥١ .

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ أَسْتَبِخ) منصوباً كان أو مجروراً (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَقْنَاهُ يَصِيحُ) أى : يَتَّعِصِحُ ؛ فالأول كقوله :

٧٣٢ - جَزَى اللَّهُ عَنَّا وَالْجَزَاءَ بِفَضْلِهِ رَيْعَةً خَيْرًا ، مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

أى : ما أعفهم وأكرمهم ، والثانى - وشرطه أن يكون أفعل معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ، ذكره فى شرح الكافية - نحو « أئتمن بهم وأبصر » أى بهم . وأما قوله :

٧٣٣ - فذلك إن يلقى المتيعة يلقها
حميداً ، وإن يستغن يوماً فأجدر

أى به - فشاذا .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما جاز حذف الجرور بعد أفعل - مع كونه فاعلاً - لأن لزومه للجر كسأه صورة الفضلة ؛ فجاز فيه ما يجوز فيها .

وذهب قوم - منهم الفارسى - إلى أنه لم يحذف ، وأنه اشتتر فى الفعل حين حذفت الباء .

ورد وجهين ؛ أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ فى التثنية والجمع ، والآخر : أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كـ « أنا » ، « أكرم بنا » .

(وفى كلاً الفعلين) المذكورين (فإدماً لزماً منع تصرف بحكم حناً)
ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به ؛ فالأول فى الماضى كـ « تبارك وعسى »
والثانى فى الأمر كـ « تعلم » بمعنى اعلم . وقيل : إن علة جودها تضمينها معنى الحرف الذى
كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع .

(وصفتها من ذى ثلاث صُرُفاً قابل فضل تم غير ذى انتفاً)
(وغير ذى وصف يضاهى أشهلاً وغير سالك سبيل فعلاً)

أى : لا يُبْنَى هذان الفعلان إلا ممّا استكمل ثمانية شروط :
 الأول : أن يكون فعلاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من الحَلْفِ والحار ؛ فلا يقال : ما أَجْلَفَهُ وما
 أَحْمَرَهُ ، وشذ « ما أذْرَعَهَا » أى : ما أَخَفَّ يَدَهَا فى النَّزْلِ ، بَنَوُهُ من قولهم : امرأة
 ذَرَّاج . نعم ادعى ابن القطّاع أنه سُمِعَ « ذُرِعَتِ المرأة » خفت يَدُها فى النَّزْلِ ، وعلى
 هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول .

الثانى : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من دَحْرَجَ وصَارَبَ واستَخَرَجَ ، إلا أفعَلَ .
 فتبيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو :
 ما أَغْلَمَ هذا الأيل ، وما أَقْفَرَ هذا المكان ، وشذَّ على هذين القولين : ما أَعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ ،
 وما أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ ، وعلى الثلاثة : ما أَتْقَاهُ ، وما أَمْلَأَهُ لِلْقَرْبَةِ ؛ لأنهما من اتقى
 وامتلأت ، وما أَخَصَرَهُ ؛ لأنه من اختَصِرَ ، وفيه شذوذ آخر سيأتى .

الثالث : أن يكون مُتَعَصِّراً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نِمَمَ وِبِئَسَ ، وشذَّ ما أَعْشَاهُ ،
 وأَعْشِيَ بِهِ .

الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبْنَيَانِ من فَنَى ومَاتَ .

الخامس : أن يكون تاماً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو كَانَ وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وكَادَ ،
 وأما قولهم « ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا » ، و « ما أَمْسَى أَذْفَأَهَا » فإن التعجب فيه داخل على
 أبرد وأدفاً ، وأصبح وأمسى زائدتان .

السادس : أن يكون مُثَبَّتاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من مَنَى ، سواء أكان ملازماً للنفى نحو
 « ما عَاجَ بالدواء » أى ما انتفع به ، أم غير ملازم كما قام .

السابع : أن لا يكون اسمُ فاعله على أَفْضَلِ فَمَلَاءَ ؛ فلا يُبْنَيَانِ من عَرَجَ وشَهَلْ
 وخَضِرَ الزَّرْعُ .

الثامن : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو ضَرَبَ ، وشذَّ « ما أَخَصَرَهُ »

من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فَعَلَ نحو عُثِيتُ بِحَاجَتِكَ وَزُهِمَ عَلَيْنَا ؛ فيجيز « مَا أَغْنَاهُ بِحَاجَتِكَ » و « مَا أَرْهَاهُ عَلَيْنَا » . قال في التسهيل : وقد يُبينان من فعل المفعول إن أُمِنَ اللبسُ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : بقى شرطٌ تاسعٌ لم يَذْكُرْهُ هُنا ، وهو : أن لا يُستَفَنَى عنه بالمَصْوَغ من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أَفْيَلَهُ ، استغناءً بما أكثر قائلته . قال في التسهيل : وقد يُغْنَى في التعجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط ، كما يُغْنَى في غيره ، أى نحو تَرَكَ فَإِنَّهُ أَغْنَى عَنْ وَدَعَ ، وَعَدَّ في شرحه من ذلك « سَكَرَ » و « قَعَدَ » و « جَاسَ » ضِدُّى قَامَ ، و « قَالَ » من القائلة ، وزاد غيره « قَامَ » و « غَضِبَ » و « نَامَ » . ومن ذكر السبعة ابنُ عَصْفُورٍ ، وعدَّ « نَامَ » فيها غيرُ صحيح ؛ لأن سيويوه حكى ما أُنُوِمَ .

الثانى : عدَّ بعضهم من الشروط أن يكون على فَعَلٍ بالضم أصلاً أو تحويلاً ، أى يُقَدَّرُ رده إلى ذلك لأنه فعل غريزة فيصير لازماً ثم تلحقه همزة النقل ، وبعضهم أن يكون واقعاً ، وبعضهم أن يكون دائماً ، والصحيحُ عدمُ اشتراط ذلك .

(وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شَبَّهَهُمَا) يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِمًا
من الأفعال (وَمَصَدَرٌ) الفعل (الْقَائِمِ) بعضُ الشروطِ صريحاً كان أو مُؤَوَّلًا
(بَعْدُ) أى : بعد ما أَفْعَلَ (يَنْتَصِبُ) وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بَالِئًا يَجِبُ) فتقول
في التعجب من الزائد على ثلاثة وما الوصف منه على أفعل : مَا أَشَدَّ أَوْ أَعْظَمَ دَحْرَجَتَهُ
أَوْ أَنْطَلَقَهُ أَوْ حُرَّتَهُ ، أَوْ أَشْدِدْ أَوْ أَعْظِمُ بِهَا ، وكذا المنفى والمبني للمفعول ، إلا أن
مَصَدَرَهَا يكون مُؤَوَّلًا لا صريحاً ، نحو : مَا أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ ، وما أَعْظَمَ مَا
ضُرِبَ ، وَأَشْدِدْ بِهِمَا .

وأما الفعل الناقصُ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول ، وإلا فمن الثاني ، تقول :
 ما أَشَدَّ كَوْنُهُ جَيْلًا ، أو مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِنًا ، أو أَشَدُّ أو أَكْثَرُ بذلك .
 وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يَتَعَجَّبُ منهما البتة .

(وَالْبُدُورِ أَحْكَمَ لِفَيْرٍ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقْسِنَ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَمْرٌ)

أى : حق ما جاء عن العرب من قُتِلَ التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشروط أن يُحفظ
 ولا يُقاس عليه لندوره : من ذلك قولهم « مَا أَخْصَرَهُ » من اختُصِرَ ، وهو خامس
 مبنى للمفعول ، وقولهم « مَا أَوْجَهَ » و « مَا أَحَقَّهُ » و « مَا أَرْعَنَهُ » ، وهى من فَعِلَ
 فهو أَفْعَلُ ، كأنهم حلّوها على « مَا أَجَبَلَهُ » ، وقولهم « مَا أَعْتَاهُ » و « أَعْسَ بِهِ » ،
 وقولهم « أَقْبَنَ بِهِ » أى أَحَقَّقَ بِهِ ، بَنَوْهُ من قولهم « هُوَ قَيْنٌ بَكْذَا » أى حَقِيقٌ بِهِ ،
 ولا فعل له . وقالوا « مَا أَجَنَّهُ » و « مَا أَوْلَعَهُ » ، من جُنَّ وَوَلَعَ ، وهما مبنيان للمفعول ،
 وغير ذلك .

(وَفَعِلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمًا * مَعْمُولُهُ) عليه (وَوَصَلَهُ بِهِ الْزَمًا ، وَفَعْلُهُ) منه
 (بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ) متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ ، وَالْخَلْفُ فِي ذَلِكَ
 اسْتَفْرَغٌ) فلا تقول « مَا زَيْدًا أَحْسَنَ » ، ولا « زَيْدٌ أَحْسَنَ » وإن قيل إن « زَيْدٌ »
 مفعول به ، وكذلك لا تقول : مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا ، ولا أَحْسَنَ لَوْلَا بُخْلُهُ
 زَيْدٌ ، واختلفوا فى الفصل بالظرف والجرور المتعلقين بالفعل ، والصحيحُ الجوازُ ؛
 كقولهم : مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وما أَفْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ ، وقوله :

٧٣٤ - خَلِيلِي مَا آخَرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يَرَى

صَبُورًا ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وقوله :

٧٣٥- [أَقِيمُ بَدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا] وَأَخْرَجَ إِذَا حَالَتْ بَأَنْ أَنْحَوْلَا
فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ وَالْجُرُورُ غَيْرَ مُتَعَلِّقَيْنِ بِفَعْلِ التَّعْجِبِ ائْتَمَعَ الْفَصْلُ بِهِمَا . قَالَ فِي
شَرْحِ التَّسْهِيلِ : بِلَا خِلَافٍ ؛ فَلَا يَجُوزُ « مَا أَحْسَنَ بِمَعْرُوفٍ أَسْرَأَ » وَلَا « مَا أَحْسَنَ
عِنْدَكَ جَالِسًا » وَلَا « أَحْسَنَ فِي الدَّارِ عِنْدَكَ بِجَالِسٍ » .

{ تَنْبِيهَاتٌ } : الْأَوَّلُ : قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : لَا خِلَافَ فِي مَنْعِ تَقْدِيمِ
التَّعْجِبِ مِنْهُ عَلَى فَعْلِ التَّعْجِبِ ، وَلَا فِي مَنْعِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ ظَرْفٍ وَجَارٍ وَجُرُورٍ ،
وَتَبَعَهُ الشَّارِحُ فِي نَفْيِ أَصْلِ اخْتِلَافٍ عَنْ غَيْرِ الظَّرْفِ وَالْجُرُورِ ، قَالَ : كَالْحَالِ وَالْمُنَادَى ،
لَكِنْ قَدْ أَجَازَ الْجَرْمِيُّ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَهَشَامٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ الْفَصْلَ بِالْحَالِ ، نَحْوُ :
« مَا أَحْسَنَ مَجْرَدَةً هِنْدًا » وَقَدْ وَرَدَ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحُ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ
بِالنداء ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ عَلَى كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ : « أَغْزِرْ عَلَيَّ أَبَا الْيَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحًا
مُجْدَلًا » . قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : وَهَذَا مُصَحِّحٌ لِلْفَصْلِ بِالنِّدَاءِ ، وَأَجَازَ الْجَرْمِيُّ الْفَصْلَ
بِالْمَصْدَرِ ، نَحْوُ « مَا أَحْسَنَ إِحْسَانًا زَيْدًا » وَمَنْعَهُ الْجُمْهُورُ ؛ لِمَنْعِهِمْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَصْدَرٌ ،
وَأَجَازَ ابْنُ كَيْسَانَ الْفَصْلَ بِلَوْلَا وَمُضْحَوْبِهَا ، نَحْوُ « مَا أَحْسَنَ لَوْلَا بُخْلُهُ زَيْدًا » ،
وَلَا حُجَّةَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ .

الثَّانِي : قَدْ سَبَقَ فِي بَابِ كَانَ أَنَّهَا تَزَادُ كَثِيرًا بَيْنَ « مَا » وَفَعْلِ التَّعْجِبِ نَحْوُ « مَا كَانَ
أَحْسَنَ زَيْدًا » وَمِنْهُ قَوْلُهُ ^(١) :

٧٣٦- مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا

بِهَذَاكَ مَجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادًا

وَنَظِيرُهُ فِي الْكَثْرَةِ وَقَوْعُ « مَا كَانَ » بَعْدَ فَعْلِ التَّعْجِبِ ، نَحْوُ : « مَا أَحْسَنَ
مَا كَانَ زَيْدٌ » ، فَا : مَصْدَرِيَّةٌ ، وَكَانَ : تَامَةٌ رَافِعَةٌ مَا بَعْدَهَا بِالْفَاعِلِيَّةِ ، فَإِنْ قُصِدَ
الْاِسْتِقْبَالُ جِئَ بِيَكُونُ .

(١) وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ :

لَهُ دَرَانُو شُرُوانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالْهَدُونِ وَالسُّفَلِ

الثالث : يُحَرِّثُ مَا تَلَقَّى بِفَعْلَى التَّعَجُّبِ ، مِنْ غَيْرِ مَا ذَكَرَ ، يَأْتِي إِنْ كَانَ فَاعِلًا ،
نَحْوُ « مَا أَحَبَّ زَيْدًا إِلَى عَمْرٍو » وَإِلَّا فَيُجَاءُ بِإِنْ كَانَ مِنْ مُفْهِمٍ عِلْمًا أَوْ جَهْلًا نَحْوُ
« مَا اعْرِفَ زَيْدًا يَعْمُرُو » ، وَ « مَا أَجْهَلَ خَالِدًا يَبْكُرُ » ، وَبِالْإِلَامِ إِنْ كَانَ مِنْ
مُتَعَدٍّ غَيْرِهِ ، نَحْوُ « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » وَإِنْ كَانَ مِنْ مُتَعَدٍّ بِحَرْفِ جَرِّ فَيَأْتِي
بِتَعَدُّى بِهِ ، نَحْوُ « مَا أَغْضَبَنِي عَلَى زَيْدٍ » وَيُقَالُ فِي التَّعَجُّبِ مِنْ كَسَا زَيْدُ الْفُقَرَاءِ
الثِّيَابَ ، وَظَنَّ عَمْرٌو بَشْرًا صَدِيقًا : « مَا أَكْثَى زَيْدًا لِلْفُقَرَاءِ الثِّيَابَ » ،
وَ « مَا أَظَنَّ عَمْرٌو لِبَشَرٍ صَدِيقًا » . وَانْتِصَابُ الْآخِرِ بِمَدْلُولٍ عَلَيْهِ بِأَفْعَلٍ ، لَا بِهِ ،
خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ .

{ خاتمة } : هَمْزَةُ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ لِمُعْدِيَةِ مَا عَدِمَ التَّعَدُّى : فِي الْأَصْلِ ، نَحْوُ
« مَا أَظْرَفَ زَيْدًا » أَوْ الْخِلَالِ نَحْوُ « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا » ، وَهَمْزَةُ أَفْعَلٍ لِلصَّيْرَةِ ،
وَيَجِبُ تَصْحِيحُ عَيْنِهَا إِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا ، نَحْوُ « مَا أَطْوَلَ زَيْدًا » ، وَأَطْوَلَ بِهِ ،
وَيَجِبُ فَكُّ أَفْعَلٍ لِلضَّعْفِ ، نَحْوُ « أَشَدُّ بِحَمْزَةٍ زَيْدٍ » ، وَشَذْظُ أَفْعَلٍ مَقْصُورًا
عَلَى السَّمْعِ ، كَقَوْلِهِ :

يَا مَآ أُمَيِّلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوَالِيَّا سَكَنَ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ
وَطَرَدَهُ ابْنُ كَيْسَانَ ، وَقَاسَ عَلَيْهِ أَفْعَلُ نَحْوُ « أَحْسِنَ بَرِيدٌ » . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

نعم وبئس وما جرى مجراها

(فَيَلَانَ غَيْرُ مُتَصَرِّقَيْنِ * نِعَمَ وَبَيْسَ) عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكَسَائِيِّ ؛ بِدَلِيلِ
« فَيَا وَنِعْمَتَ » ، وَاسْمَانِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ؛ بِدَلِيلِ « مَا حَيَّ بِنِعْمِ الْوَلَدِ » وَ « نِعْمَ
السَّيْرُ عَلَى بَيْسِ الْعَبْرِ » ، وَقَوْلِهِ :

٧٣٧ - صَبَحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بِأَكْرَبِ بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَآخِرِ

وقال الأَوَّلُونَ : هو مثلُ قوله :

٧٣٨ - عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ [وَلَا مُخَالِطُ اللَّيْلِ جَانِبُهُ]

وَسَبَبُ عَدَمِ تَصَرُّفِهِمَا لَزُومُهُمَا لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَاطَنَةِ ، وَأَصْلُهُمَا فَعِلٌ ، وَقَدْ يَرِدَانِ كَذَلِكَ ، أَوْ بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَكُسْرُهَا ، أَوْ بِكُسْرِهَا . وَكَذَلِكَ كُلُّ ذِي عَيْنٍ حَلَقِيَّةٍ مِنْ فَعِلٍ ، فِعْلًا كَانَ كَشَهِدَ ، أَوْ اسْمًا كَفَخِذَ ، وَقَدْ يُقَالُ فِي بَيْسَ بَيْسَ (رَافِعَانِ اسْمَتَيْنِ) عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ (مُقَارِنِي أَلَنْ) نَحْوُ « نِعْمَ التَّبْدُ » وَ « بَيْسَ الشَّرَابُ » (أَوْ مُضَافَتَيْنِ لِمَا * قَارَتَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا) « وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ » « فَبَيْسَ تَتَوَوَّى الْمُتَكَبِّرِينَ » أَوْ مُضَافِينَ لِضَافٍ لِمَا قَارَنَهَا كَقَوْلِهِ :

٧٣٩ - فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكَذِّبٍ

زُهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلِ

وَأَمَّا لَمْ يُنَبِّهْ عَلَى هَذَا الثَّالِثِ لِكَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ الثَّانِي ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ التَّسْهِيلُ .

﴿ تَنْبِيهَاتٌ ﴾ : الْأَوَّلُ : اشْتِرَاطُ كَوْنِ الظَّاهِرِ مَعْرِفًا بِأَلْ ، أَوْ مُضَافًا إِلَى الْمَعْرِفِ بِهَا ، أَوْ إِلَى الْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفِ بِهَا - هُوَ الْغَالِبُ ، وَأُجَازُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ مَا فِيهِ أَلْ كَقَوْلِهِ :

٧٤٠ - فَنِعْمَ أَخُو الْمَيْتِجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ لِقَلَّتِهِ . وَأُجَازُ الْفَرَاهُ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَى نَكْرَةٍ ، كَقَوْلِهِ :

٧٤١ - فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ

وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا

وَنَقَلَ إِجَازَتَهُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ وَابْنِ السَّرَاجِ ، وَخَصَّهُ عَامَةُ النَّاسِ بِالضَّرُورَةِ ،

وزعم صاحبُ البسيط أنه لم يَرَدْ نكرةً غيرَ مضافةٍ ، وليس كذلك ، بل ورد لسنه
أقلُّ من المضاف نحو « نِعَمٌ غَلَامٌ أَنْتَ » و [قوله] :

٧٤٢ - [نِيَّافُ الْقُرْطِ غَرَاهُ الثَّنَائِيَا وَرِيدُ النَّسَاءِ] وَنِعَمٌ نِيمٌ

وقد جاء ما ظاهرُهُ أن الفاعل عَلمٌ أو مُضافٌ إلى عَلمٍ ، كقول بعض المتبادلة :
يُبْسُ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا ، وقوله عليه الصلاة والسلام « نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا »
وقوله :

٧٤٣ - يُبْسُ قَوْمُ اللَّهِ قَوْمٌ طَرِقُوا فَتَرَوْا جَارَهُمْ لَحْمًا وَحِرَ

وكان الذي سهّل ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى ما فيه أل ، وإن لم تكن مُعرّفة ،
وأجاز المبردُ والفارسيُّ إسنادَ « نعم » و « بُس » إلى الذي ، نحو « نِعَمُ الَّذِي آمَنَ
زَيْدٌ » ، كما يُسندان إلى ما فيه أل الجنسية . وَمَنَعَ ذلك الكوفيون وجاعة من
البصريين وهو القياس ؛ لأن كل ما كان فاعلاً لنعم وبُس وكان فيه أل كان
مفسراً للضمير المستتر فيهما إذا تَرَعَتْ منه ، و « الذي » ليس كذلك . قال في
شرح التسهيل : ولا ينبغي أن يُمنَعَ ؛ لأن « الذي » جعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطرّد
الوصف به .

الثاني : ذهب الأكثرون إلى أن « أل » في فاعل نعم وبُس جنسيّة ، ثم
اختلفوا فقيل : حقيقة ؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد » فالجنس كله مدوح ، وزيد
مُنْدَرَجٌ تحت الجنس لأنه فَرَدٌ من أفرادهِ ، ولهُوْلَاءُ في تقريرهِ قولان ؛ أحدهما : أنه
لما كان الفَرَضُ المبالغة في إثبات المدح للمدح جعل المدح للجنس الذي هو منهم ؛
إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعلُهُ للجنس حتى لا يُتَوَهَّمُ كونه طارئاً على الخصوص ،
والثاني : أنه لما قصدوا المبالغة عَدَّوْا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غيرَ مدح
زيد ، فكانه قيل مدوحٌ جنسه لأجلهِ . وقيل : مجازاً ؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد »
جملت زيدا جميع الجنس مبالغة ، ولم تقصد غير مدح زيدٍ ، وذهب قومٌ إلى أنها

عَهْدِيَّة ، ثم اختلفوا قليل : المعبود ذهني كما إذا قيل « اشترِ اخم » ولا تريد الجنس ولا معبوداً تقدّم ، وأراد بذلك أن يقع إيهامهم ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر .
وقيل : المعبود هو الشخص المدح ؛ فإذا قلت « زَيْدٌ نِعَمُ الرَّجُلِ » فكأنك قلت : زيد نعم هو ، واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ، ولو كان عبارة عن الجنس لم يسع فيه ذلك ، وقد أجيب عن ذلك — على القول بأنها للاستغراق — بأن المعنى أن هذا الخصوص يَفْضُلُ أفراد هذا الجنس إذا مِيزُوا رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا رَجُلًا ، وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كل واحدٍ من الشخصين كأنه على حَدِيثِهِ جنس ؛ فاجتمع جنسان فثنيا .

الثالث : لا يجوز إيتباعُ فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي . قال في شرح التسهيل : باتفاق ، وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، وأما النعت فنعمه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح في قوله :

٧٤٤ — لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى يَهْيَيْنِ لَيْسَ الْفَتَى الْمَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمٌ

قال في شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يُمنَعَ على الإطلاق ، بل يُمنَعُ إذا قُصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد . وأما إذا تَوَوَّلَ بالجامع لأكل الفضائل فلا مانع من نعمته حينئذ ؛ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت ، وعلى هذا يُحْمَلُ قولُ الشاعر :

٧٤٥ — نِعَمَ الْفَتَى الْمَرِيءُ أَنْتَ إِذَا هُمُ

[حَضَرُوا لَدَى الْحُجَرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ] .

وَحَمَلُ أَبُو عَلِيٍّ وَأَبْنُ السَّرَّاجِ مِثْلَ هَذَا عَلَى الْبَدَلِ ، وَأَبَيَّا النِّعْتَ ، وَلَا حِجَةَ لَهَا .
وأما الْبَدَلُ وَالْعَطْفُ فَظَاهِرُ سَكْوَتِهِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ عَنْهَا جَوَازُهَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ مِنْهَا إِلَّا مَا تُبَاشِرُهُ نِعَمٌ .

(وَيَرْفَعَانِ) أيضا على الفاعلية (مُضْمَرًا) مبهما (يُفْسَرُ: * مُخَيَّرُ كَنِعْمَ قَوْمًا مَفْسَرُهُ) وقوله :

٧٤٦- نَعَمْ أَمْرًا هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَابِهَا وَزَرًا
وقوله :

٧٤٧- لَنِعْمَ مَوْثِلًا التَّوَلَّى إِذَا حُدِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَنَى وَاسْتَيْلَاهُ ذِي الْإِحَنِ
وقوله :

٧٤٨- نَعَمْ أَمْرًا بَيْنَ حَاتِمٍ وَكَمْبٍ كَلَامًا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ
ونحو « بَشَسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا » وقوله :

٧٤٩- تَقُولُ عَرِيسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ بَشَسَ أَمْرًا وَإِنِّي بَشَسَ الْمَرَّةَ
ففي كل من « نعم » و « بش » ضمير هو الفاعل .
ولهذا الضمير أحكام :

الأول : أنه لا يبرز في ثنية ولا جمع ، استغناء بثنية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين ، وحكاها الكسائي عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مَرَزْتُ يَقْوِمُ نِعْمُوا قَوْمًا ، وهذا نادر .

الثاني : أنه لا يُنْتَبِعُ ، وأما نحو « نِعْمَ هُمْ قَوْمًا أَنْتُمْ » فشاذ .

الثالث : أنه إذا فُسِّرَ بِمَوْثِلٍ لِحَقَّتْ تَاهُ التَّائِيثُ ، نحو « نِعْمَتِ امْرَأَةٌ هِنْدٌ » ، هكذا مثله في شرح التسهيل . وقال ابن أبي الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال « نعم امرأة هند » استغناء بتأنيث المفسر ، ونَصَّ خطاب على جواز الأمرين ، ويؤيد الأول قوله : « فِيهَا وَنِعْمَتْ » .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل « نعم » الظاهر يراد به الشخص إلى أن المضمَر كذلك ؛ وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم إلى أن

الْمُضْمَرُ كَذَلِكَ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَضْمَرَ لِلشَّخْصِ، قَالَ: لِأَنَّ الْمَضْمَرَ عَلَى التَّفْسِيرِ لَا يَكُونُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا شَخْصًا.

وَلْتَفَسَّرْ هَذَا الضَّمِيرُ شُرُوطَ :

الأول: أَنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا عَنْهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى نَعَمْ وَبِئْسَ .

الثاني: أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمُخْصُوصِ ؛ فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ عِنْدَ جَمِيعِ الْبَصَرِيِّينَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ « نَعَمْ زَيْدٌ رَجُلًا » فَنَادِرٌ .

الثالث: أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلْمُخْصُوصِ فِي الْإِفْرَادِ وَضِدِّيَّةٍ ، وَالتَّذْكِيرِ وَضَدَهُ .

الرابع: أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِأَلْ ؛ فَلَا يَفْسَّرُ بِمَثَلٍ وَغَيْرِ أَوَى وَأَفْئَلِ التَّنْفِيزِ ؛ لِأَنَّهُ خَلْفٌ مِنْ فَاعِلٍ مَقْرُونٍ بِأَلٍ فَاشْتَرَطَ صَلَاحِيَّتَهُ لَهَا .

الخامس: أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً عَامَّةً ؛ فَلَوْ قُلْتُ « نَعَمْ شَمْسًا هَذِهِ الشَّمْسُ » لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ مُفْرَدٌ فِي الْوُجُودِ ؛ فَلَوْ قُلْتُ « نَعَمْ شَمْسًا شَمْسٌ هَذَا الْيَوْمَ » لَجَازَ ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

السادس: لَزُومُ ذِكْرِهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ سَيِّدِيهِ ، وَصَحَّحَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ وَإِنْ فُهِمَ الْمَعْنَى ، وَنَصَّ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ عَلَى شَذُوذِ « فِيهَا وَنَعِمْتُ » ، وَقَالَ فِي التَّسْهِيلِ : لِأَنَّهُ غَالِبٌ ؛ اسْتَظْهَرَا عَلَى نَحْوِ « فِيهَا وَنَعِمْتُ » ، وَعَمَّنْ أَجَازَ حَذْفَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ .

﴿ تَنْبِيْهُ ﴾ : مَا ذَكَرْنا مِنْ أَنَّ فَاعِلَ « نَعَمْ » يَكُونُ ضَدِيرًا مُسْتَقَرًّا فِيهَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ، وَذَهَبَ الْكَسَائِيُّ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ رَفُوعٌ بَعْدَ النِّكَرَةِ الْمَنْصُوبَةِ فَأَنَّ نَعَمْ ، وَالنِّكَرَةَ عِنْدَهُ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ ، وَيجوزُ عِنْدَهُ أَنْ تَتَأَخَّرَ فَيَقَالَ : « نَعَمْ زَيْدٌ رَجُلًا » وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ الْمَرْفُوعَ فَاعِلٌ كَقَوْلِ الْكَسَائِيِّ ، لِأَنَّهُ جَعَلَ النِّكَرَةَ الْمَنْصُوبَةَ تَمِيْزًا مَنقُولًا ، وَالْأَصْلُ فِي قَوْلِهِ . نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ « نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ، ثُمَّ نَقَلَ الْفِعْلَ إِلَى الْأَسْمِ الْمَدْرُوجِ فَقِيلاً . نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَيَقْبَحُ عِنْدَهُ تَأْخِيرُهُ لِأَنَّهُ

وقع مَوْقِعَ الرجل للرفوع وأفاد إفادته . والصحيحُ ما ذهب إليه الجمهور؛ لوجهين : أحدهما : قولهم « نِعَمْ رَجُلًا أَنْتَ » ، و« بئسَ رَجُلًا هُوَ » ؛ فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل . الثاني : قولهم « نِعَمْ رَجُلًا كَانَ زَيْدٌ » فاعلوا فيه الناسخ .

(وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ) أى عن النحاة (قَدْ اشْتَهَرَ) فأجازه المبرد وابن السراج والقاريئي والناظم وولده ، وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا ، فن النظر قوله :

نِعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَدَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَطَقًا أَوْ بِإِمَاءٍ
وقوله :

٧٥٠ - وَالتَّغْلِيْبِيُّونَ بِئْسَ الْفَعْلُ فَحَلُّهُمْ فَحَلًّا ، وَأُسْمُهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِقُ
وقوله :

[تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادَ أَيْبِكَ فِينَا] فَنِعْمَ الزَّادُ زَادَ أَيْبِكَ زَادَا
ومن النثر ما حكى من كلامهم : نِعَمْ الْقَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبَ ، وقد جاء التمييزُ حيث لا إبهامَ يرفعه لجرد التوكيد كقوله :

٧٥١ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا ، وتأولا ما سمع ، وقيل : إن أفاد معنى زائداً جاز ، وإلا فلا ، كقوله :

[تَخَيَّرَ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ] فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَى

وقوله :

٧٥٢ - وَقَائِلَةٌ نِعَمْ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى [إِذَا الْمُرْضِعُ الْعُوجَاءَ جَالَ بِرِمَاهَا]
أى من مُتَفَتَّةٍ : أى كريم ، وفى الأثر « نِعَمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا »

وَلَمْ يَفْتِنْ لَنَا كَفْأًا مُنْذُ أَتَانَا . وَحَاحَ ابْنُ عُصْفُور .

(وَمَا) في موضع نصب (مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ فَاعِلٌ) فهي في موضع رفع ، وقيل : إنها المخصوص ، وقيل : كافة (فِي نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاعِلُ) «بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ» .

فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال :
الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه والزحشرى وكثير من المتأخرين .
والثاني : أنها نكرة غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف : أى شيء .

والثالث : أنها تمييز ، والمخصوص «ما» أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ، ويُقَالُ عن الكسائي .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :
الأول : أنها اسم معرفة تام أى غير مفتقر إلى صلة ، والفعل صفة لمخصوص محذوف ، والتقدير : نعم الشيء شيء فعلت ، وقال به قوم منهم ابن خروف ، ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي .

والثاني : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ويُقَالُ عن الفارسي .
والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، وهي فاعل يكتفى بها بصلتها عن المخصوص ، ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي .

والرابع : أنها مصدرية ولا حذف ، والتقدير : نعم فَعُلْتُ ، وإن كان لا يحسن في الكلام نعم فَعُلْتُ حتى يقال : نَعَمْ الْفِعْلُ فَعُلْتُ ، كما تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة في موضع رفع ، والمخصوص محذوف .
(٧ - الأشموني ٢)

وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا : إنها موصولة ، والفاعل مستتر ، و« ما » أخرى محذوفة هي التمييز ، والأصل : نعم ما ماصنفت ، والتقدير : نعم شيئاً الذي صنفت ، هذا قول القراء .

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا : إنها كفت نعم كما كفت قلّ وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول في « ما » إذا وليها اسمٌ — نحو « فنعياً هي » — ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمّر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص .

وثانيها : أنها معرفة تامة وهي الفاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي ، وهو قول القراء .

وثالثها : أن « ما » مركبة مع الفعل ، ولا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم ، وأجازة القراء .

الثاني : الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة ، والأول من الخمسة ؛ لاقتصاره عليهما في شرح الكافية .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به ، وهو أن « ما » تمييز ، وكذا عبارته في الكافية ، وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل . ونقله عن سيبويه والكسائي .

(وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ) بالمدح أو الذم (بَعْدُ) أي : بعد فاعل نعم وبش ، نحو نعم الرجل أبو بكرٍ ، وبش الرجل أبو لهب ، وفي إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه : أن يكون (مُبْتَدَأً) والجملة قبله خبر (أو) يكون (خَبَرُ اسْمٍ) مبتدأ محذوف (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا . والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن الباذش : لا يُحْيِزُ سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ ، وأجاز

الثاني جماعةٌ منهم السيرافي وأبو علي والصَّيمري ، وذكر في شرح التسهيل أن سبويه أجازهُ ، وأجاز الثالث قومٌ منهم ابن عصفور . قال في شرح التسهيل : وهو غير صحيح ؛ لأن هذا الحذف لازم ، ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومَحَلُّه مشغول بشيء يَسُدُّ مَسَدَهُ . وذهب ابن كَيْسَانَ إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ، ورد بأنه لازم ، وليس البديل بلازم ، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم .

(وَأِنْ يُقَدِّمَ مُشْعِرُهُ) أي بالمخصوص (كَتَبَ) عن ذكره (كَأَلِمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى) فالعلم : مبتدأ قولاً واحداً ، والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ » . وقوله :

٧٥٣ - إِنْ أَبْنَى عَبْدٌ اللَّهِ نِعْسَمَ أَخُو النَّدَى وَأَبْنَى الْعَشِيرَةِ

وقوله :

٧٥٤ - إِذَا أُرْسِلُونِي عِنْدَ تَغْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمَارِسُ

(تنبيهان) : الأول : توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص ، بل مُشْعِرُهُ ، وهو خلاف ما صرَّح به في التسهيل .

الثاني : حق المخصوص أمران : أن يكون مختصاً ، وأن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن بآيته أول نحو « بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا » أي : مثل الذين كذبوا . ٥١ .

(وَأَجْمَلَ كَيْسَ) معنى (سَاءَ) تقول : ساء الرجلُ أبو جهل ، وساء حَطَبُ النارِ أبو لهب ، وفي التنزيل « وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا » و « سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » (وَأَجْمَلَ قَمَلًا) بضم العين (مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَنِمَمٍ) وبئس (مُسْجَلًا) أي : مطلقاً ، يقال : أسجلت الشيء ، إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقاً ، أي يكون له ما لهما : من عدم التصرف ، وإفادة المدح أو الذم ، واقتضاء فاعل كفاعلهما ، فيكون ظاهراً

مُصَاحِبًا لَأَلْ ، أو مضافاً إلى مه اجبها ، أو ضميراً مفسراً بتمييز ، وسواء فى ذلك ما هو على فَعَلْ أصالة نحو ظَرَفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَخَبَثَ غُلَامُ الْقَوْمِ عَمْرُو ، وما حَوَّلَ إليه نحو ضَرَبَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَفَهَمَ رَجُلًا خَالِدٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مِنْ هَذَا النوع « سَاءَ » فإن أصله سَوَاءً بالفتح فحول إلى فَعَلْ بالضم فصار قاصراً ، ثم ضُمَّن معنى بئس ؛ فصار جامداً قاصراً محكوماً له بما ذكرناه ، وإنما أفرده بالذكر خلفاء التحويل فيه .

الثانى : إنما يُصَاغُ فَعْلٌ مِنَ الثلاثى لتعصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحاً للتعجب منه مُضْمَناً معناه ، نصَّ على ذلك ابنُ عصفور ، وحكاه عن الأخفش .

الثالث : يجوز فى فاعِلِ فَعْلٍ المذكورِ الجُرْمُ بالباء ، والاستغناء عن آل ، وإضماره على وَفَّقِ ما قبله ، نحو :

٧٥٥- حَبَّ بِالزُّورِ الَّذِى لَا يَرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةً أَوْ لِيَامَ
وَفَهَمَ زَيْدٌ ، وَالزَّيْدُونَ كَرُمُوا رِجَالًا ، نظراً لما فيه من معنى التعجب .

الرابع : مثل فى شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده فى شرحه بقـلمِ الرَّجُلُ ، وذكر ابنُ عصفور أن العرب شَذَّتْ فى ثلاثة ألفاظ فلم تحوّلها إلى فَعْلٍ ، بل استعملتها استعمالَ نَمٍ وبئس من غير تحويل ، وهى : عِلِمٌ ، وَجَهْلٌ ، وَسَمِعٌ . انتهى .

(وَمِثْلُ نَعَمْ) فى المعنى حَبَّ مِنْ (حَبَّذَا) وتزيد عليها بأنها تُشعرُ بأن المدح محبوب وقريب من النفس . قال فى شرح التسهيل : والصحيح أن حَبَّ فعلٌ يُفْعَدُ به الحبة والمدح ، وَجُعِلَ فاعله « ذَا » ليدل على الحضور فى القلب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله (الْفَاعِلُ ذَا) أى : فاعِلُ حَبَّ هو لفظ « ذَا » على المختارِ وظاهرِ مذهب سيبويه . قال ابن خروف — بعد أن مثل بحَبَّذَا زَيْدٌ — : حَبَّ فعلٌ وَذَا فاعلها ، وزيد مبتدأ وخبره حببذا ، هذا قول سيبويه ، وأخطأ عليه مَنْ زَعَمَ غير ذلك .

﴿ تنبيه ﴾ : في قوله : « الفاعل ذا » تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ، ولهم فيه مذهبان : قيل : غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر ، وهو مذهب المبرد وابن السراج ، ووافقهما ابنُ عصفور ونسبه إلى سيويوه ، وأجاز بعضهم كونَ « حبذا » خبرا مقدما .

(وَأِنْ تُرَدِّدْ مَا قُلْتَ لَا حَبْذًا) زَيْدٌ ؛ فهي بمعنى بئس . ومنه قوله :

٧٥٦ — أَلَا حَبْذًا أَهْلُ الْمَلَأَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرْتُ مِثِّي فَلَا حَبْذًا هِيَا

(وَأَوَّلُ ذَا الْمُخْصُوصِ) أى : اجمل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا للذال لا يتقدم بحال . قال في شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب ، قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهمُ كونِ المراد من « زيد حبْذًا » زيد حب هذا ، قال في شرح التسهيل : وتوهمُ هذا بعيدٌ ؛ فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء « حبذا » مجرى المثل .

ويجب في « ذا » أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير (أَيَّا كَانَ) المخصوصُ ؛ أى أى شيء كان ، مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا (لَا * تَعْدِلُ يَدَا) عن الإفراد والتذكير (فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا) والأمثالُ لا تُغَيَّرُ ؛ فنقول : حَبْذًا زَيْدٌ ، وَحَبْذًا الزَّيْدَانِ ، وَحَبْذًا الزَّيْدُونَ ، وَحَبْذًا هِنْدٌ ، وَحَبْذًا الْهِنْدَانِ ، وَحَبْذًا الْهِنْدَاتُ ، ولا يجوز « حَبَّ ذَانِ الزَّيْدَانِ ، ولا حَبَّ هَوْلَاءِ الزَّيْدُونَ ، ولا حَبَّ ذِي هِنْدٍ ، ولا حَبَّ تَانِ الْهِنْدَانِ ، ولا حَبَّ أَوْلَاءِ الْهِنْدَاتِ » . قال ابن كيسان : إنما لم يختلف « ذا » لأنه إشارةٌ أبدأً إلى مُذَكَّرٍ محذوف ، والتقدير في حبذا هند : حبذا حُسْنُ هِنْدٍ ، وكذا باقى الأمثلة ، ورد بأنه دعوى بلا بيعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول مَنْ جعل

« ذا » فاعلا ، وأما على القول بالتركيب فلا .

الثاني : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد « حبذا » ، وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف ، وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصص نعم ، هذا على القول بأن « ذا » فاعل ، وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه .

الثالث : يُحذف المخصص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم ، كقوله :

٧٥٧ - أَلَا حَبْذًا لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْمَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُقْتَارِبِ
أى : ألا حبذا ذكرُ هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصص حبذا مخصص نعم آخرًا ، اهـ .

(وَمَا سِوَى ذَا أَزْفَعَ بِحَبِّ أَوْ فَجَرَّ * بِأَلْبَا) نحو حَبِّ زَيْدٍ رَجُلًا ، وَحَبِّ بِهِ رَجُلًا (وَدُونَ ذَا انْضِيَامُ الْخَلَا) من حَبِّ بالنقل من حركة العين (كَثُرَ) وَيُنْشَدُ بالوجهين قوله :

٧٥٨ - [قُلْتُ أَتَقُولُوا هَاعَنَسْكُمْ بِمِزَاجِهَا] وَحَبِّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ
أما مع « ذا » فيجب فتح الحاء .

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : وهذا التحويل مُطَرَّد في كل فعل مقصود به اللدح . وقال في التسهيل : وكذا في كل فعل حَلَقَى الفاء مراداً به لدح أو تعجب .

الثاني : قوله « كثر » لا يدل على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما نجى « حَبِّ » مع غير « ذا » مضمومة الحاء ، وقد لا تضم حاؤها ، كقوله :

٧٥٩ - [بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا]
* فَحَبْذًا رَبًّا وَحَبِّ دِينًا *

انتهى .

(خاتمة) : يُفَارِقُ مخصص حبذا مخصص نعم من أوجه :

الأول : أن مخصص حبذا لا يتقدم ، بخلاف مخصص نعم ، وقد سبق بيانه .

الثاني : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص نعم .

الثالث : أن إعرابه خَيْرٌ مبتدأ محذوف أسهلُّ منه في باب « نعم » ؛ لأن ضمفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهي لا تدخل عليه هنا ، قاله في شرح التسهيل .

الرابع : أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده ، نحو : حَبِذَا رَجُلًا زَيْدٌ ، وَحَبِذَا زَيْدٌ رَجُلًا ، قال في شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر ، وذلك بخلاف المخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كاسبق . والله أعلم .

أفعل التفضيل

وهو اسم ؛ لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من الصَّرْف ؛ للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أفعل ، إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من « خَيْرٌ » و« شَرٌّ » لكثرة الاستعمال ، وقد يعامل معاملةً مما في ذلك « أَحَبُّ » كقوله :

٧٦٠ - [وَزَادَنِي كَلْفًا بِأَحَبُّ أَنْ مَنَعَتْ]

وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم « مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ » .

ونحو :

٧٦١ - * بِلَالٍ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ *

(صُغِّ مِنْ) كل (مَصْغُوبٌ مِنْهُ) لِلتَّعْجُبِ) اسماً موازناً (أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ)

قياساً مطرداً ، نحو « هو أضرُّبُ ، وأعلمُ ، وأفضلُ » ، كما يقال : ما أضرَّبه

وَأَعْلَمَهُ وَأَفْضَلَهُ . (وَأَبَ) هنا (الِاذْأَبِ) هناك ؛ لكونه لم يَسْتَكِلْ الشروط
للمذكورة ثَمَّة .

وَشَدَّ بِنَاوَهُ مِنْ وَصَفَ لَا فِعْلٌ لَهُ ، كهُوَ أَقْمَنُ بِهِ : أَيْ أَحَقُّ ، وَالصُّ مِنْ شِظَاظٍ .
هَكَذَا قَالَ النَّاطِلُ وَابْنُ السَّرَاجِ ، لَكِنْ حَكَى ابْنُ الْقَطَّاعِ لَصَصَ بِالْفَتْحِ إِذَا اسْتَرَّ ،
وَمِنْهُ أَيْضًا ، بِثَلَاثِ اللَّامِ ، وَحَكَى غَيْرُهُ لَصَصَهُ إِذَا أَخَذَهُ بِخَفِيَّةٍ ، وَمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ :
كَهَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَفِي أَفْعَلٍ الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ ، وَسَمِعَ هُوَ أُعْطِيَ لِدَرَاهِمِ
وَأَوْلَاهِمِ لِلْعُرُوفِ ، وَهَذَا الْمَكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَمِنْ فِعْلِ الْمَفْعُولِ كهُوَ أَزْهَى مِنْ
دِيكَ ، وَأَشْفَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ ، وَأَعْنَى بِحَاجَتِكَ ، وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ التَّسْهِيلِ فِي
فِعْلِ التَّعْجِبِ .

(وَبَايَهُ إِلَى تَعْجِبٍ وَصِلَ لِسَائِرِ) مِنْ أَشَدَّ وَمَا جَرَى بِجَرَاءِ (بِهِ إِلَى التَّغْفِيلِ
صِلَ) عِنْدَ مَا يَنْعَى صَوَّغَهُ مِنَ الْفِعْلِ ، لَكِنْ « أَشَدَّ » وَنَحْوُهُ فِي التَّعْجِبِ فِعْلٌ ، وَهَذَا
اسْمٌ ، وَيُنْصَبُ هُنَا مَعْدَرُ الْفِعْلِ الْمُتَوَصِّلِ إِلَيْهِ تَمْيِيزًا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا
مِنْ عَمْرٍو ، وَأَقْوَى بَيَاضًا ، وَأَفْجَعُ مَوْتًا .

(وَأَفْعَلُ التَّغْفِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا يَمُنُّ إِنْ جُرِّدَا)

مِنْ « أَلِ » وَالْإِضَافَةُ ، جَارَةٌ لِلْمَفْعُولِ ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي « أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ
نَفَرًا » أَيْ مِنْكَ ، أَمَّا الْمَصَافُ وَالْقُرُونُ بِأَلٍ فَيَمْتَنِعُ وَصْلُهُمَا بَيْنَ .

(تَنْبِيهَاتٌ) : الْأَوَّلُ : اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى « مِنْ » هَذِهِ ؛ فَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ وَمَنْ وَافَقَهُ إِلَى
أَنَّهُ لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سَبِيوِيَّةُ ، لَكِنْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهَا تُفِيدُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى التَّبْعِيضِ
فَقَالَ فِي « هُوَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ » : فَضْلُهُ عَلَى بَعْضٍ وَلَمْ يَكُنْ ، وَذَهَبَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ
إِلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى الْمَجَاوِزَةِ ، وَكَأَنَّ الْقَائِلَ : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » قَالَ : جَاوَزَ زَيْدٌ عَمْرًا
فِي الْفَضْلِ ، قَالَ : وَلَوْ كَانَ الْإِبْتِدَاءُ مَقْصُودًا لَجَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا « إِلَى » . قَالَ : وَيُنْبِطِلُ

كونها للتبويض أمران؛ أحدهما : عدمُ صلاحية بِنَفْسِ موضعها ، والآخر : كونُ المجرور بها عامًّا ، نحو « الله أعظم من كل عظيم » .

والظاهر - كما قال المرادى - ما ذهب إليه المبرد ، وما ردَّ به الناظم ليس بلازم ؛ لأن الانتهاء قد يُترك الإخبار به ؛ لكونه لا يعلم ، أو لكونه لا يُقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع على محلِّ الانتهاء .

الثاني : أكثر ما تحذف « من » ومجرورها إذا كان « أفعل » خبراً كالأية ، ويقال إذا كان حالاً ، كقوله :

٧٦٢ - * دَنَوْتَ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَذْرِ أَجَلًا *

[فَظَلَّ فَوَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا]

أى دنوت أَجَلًا من البذر .

أو صفة ، كقوله :

٧٦٣ - تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا يَجْنَبِي بَارِدِ ظَلِيلِ

أى : تروحي وأنى مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه .

الثالث : قوله « صِلْهُ » يقتضى أنه لا يُفصل بين أفعل وبين « من » ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل ؛ وقد فصل بينهما بَلَوْ وما اتسل بها ، كقوله :

٧٦٤ - وَلِفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى تَحْرِ

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بُنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينهما وبين « من » الداخلة على الفضول : مُقَدِّمَةً أو مُؤَخَّرَةً ، نحو « زيد أقرب من عمرو من كل خير » وأقرب من كل خير من عمرو .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والقرون بال يمتنع اقترانهما بمن المذكورة ،
فأما قوله :

٧٦٥ - نَحْنُ بِغَرَسِ الْوَدِيِّ أَغْلَمْنَا مِنَّا بِرَكْنِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

وقوله :

٧٦٦ - وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَمَى [وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ]

فمؤولات .

(وَإِنْ لَمَنَسْكُورٍ يُضَفَّ) أفضل التفضيل (أَوْ جُرْدًا) من أل والإضافة (أَلْزِمَ
تَذَكِيرًا وَأَنْ يُوحَدَا) فتقول : زيد أفضل رجل ، وأفضل من عمرو ، وهند أفضل
امرأة ، وأفضل من دعد ، والزيدان أفضل رجلين ، وأفضل من بكر ، والزيدون
أفضل رجال ، وأفضل من خالد ، والمندان أفضل أمرأتين ، وأفضل من دعد ،
والهندات أفضل نسوة ، وأفضل من دعد ، ولا تجوز المطابقة ، ومن ثم قيل في آخره :
إنه معلول عن آخر ، وفي قول بن هاني :

٧٦٧ - كَأَنَّ صُغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فَقَاقِيهَا

[حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ]

إنه لحن .

﴿ تنبيه ﴾ : يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف ، كما رأيت ، وأما
« وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ » فتقديره : أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ بِهِ .

(وَتَلَوُا أَلْ طَبِيقَ) لما قبله من مبتدأ أو موصوف ، نحو « زيد الأفضل » ، وهند
الفضلى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والمندان الفضليان ، والهندات
الفضليات ، أو الفضل « وكذلك « مررت بزيد الأفضل ، وبهند الفضلى » إلى آخره .
ولا يؤتى معه بمن كما سبق .

(وَمَا لِمَعْرِفَةٍ * أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ) هما المطابقة وعدمها (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) بأفعل (مَعْنَى مِنْ) أى التفضيل عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَحْدَهُ فتقول على المطابقة «الزيدان أفضل القوم» ، والزيدون أفضل القوم ، وأفاضل القوم ، وهنئذ فضلى النساء ، والمهندان فضليا النساء ، والمهندات فضل النساء وفضليات النساء . ومنه : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَارًا مُجْرِمِينَ » وعلى عدم المطابقة : « الزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم » وهكذا إلى آخره . ومنه : « وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ » وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجهه ، فإن قدر « أكابر » مفعولا ثانيا ، و « مجرمين » مفعولا أول لزمه المطابقة فى الجرد ، وقد اجتمع الاستعلاء فى قوله صلى الله عليه وسلم : « أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا » .

(وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ) بأفعل معنى مِنْ ، بأن لم تنوِ به المُفَاضَلَةَ أصلاً ، أو تنوئها لا على المضاف إليه وَحْدَهُ ، بل عليه وعلى كل ما سواه (فَهُوَ طَبِيقُ مَا بِهِ قُرْنٌ) وَجْهًا واحدًا ، كقولهم : « النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ » أى : عادلاهم ، ونحو « محمد صلى الله عليه وسلم أَفْضَلُ قُرَيْشٍ » أى : أفضل الناس من بين قريش .

وإضافة هذين النوعين لجرد التخصيص ، ولذلك جازت إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوئ فيه معنى مِنْ ؛ فإنه لا يكون إلا بعض ما أُضِيفَ إِلَيْهِ ؛ فلذلك يجوز « يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ » إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويتمتع إن قصد أحسن منهم

(تَنْبِيهِ) يَرَدُّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ عَارِيًّا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ ، نحو « رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ » ، « وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ » وقوله :

وإن مُدَّتْ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

٧٦٨ — إِنَّ الَّذِي تَمَكَّ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَاؤُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

وقوله :

٧٦٩ — [أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكَفٍّ؟] فَشَرُّكُمْ كَمَا تَخِيرُكُمْ كَمَا الْفِدَاءُ

وقاسه للمبرد ، وقال في التسهيل : والأصح قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ ، وحكى ابن الأنباريُّ عن أَبِي عُبَيْدَةَ الْقَوْلِ بورد أفعَل التفضيل مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه ، قال : ولم يُسَلِّمْ لَهُ النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعَل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به .

قال في شرح التسهيل : والذي سُمِعَ مِنْهُ ، فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير ، وقد يُجْتَمَعُ إِذَا كَانَ مَا هُوَ لَهُ جَمْعاً ، كقوله :

٧٧٠ — إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ

صُكْرَامًا ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَنْتُمْ

قال : وَإِذَا صَحَّ جَمْعُهُ لِنَجْرَدِهِ مِنْ مَعْنَى التفضيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هاني : * كَانَ صَفْرَى وَكِبْرَى مِنْ فِقَاقِهَا * صحيحاً ، اهـ .

(وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو مِنْ) الْجَارَةِ (مُسْتَفْهِمًا * فَلَهَا) أَى : لِمَنْ وَبِجَرِّهَا الْمُسْتَفْهِمَ بِهِ (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا) عَلَى أَفْعَلِ التفضيل ، لا على جملة الكلام كما فعل المصنف ؛ إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، ولا قائل به (كَيْثَلُ : يَمْنُ أَنْتَ خَيْرٌ؟) وَمِنْ أَيْهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ وَمِنْ كَمْ ذَرَاهِمُكَ أَكْثَرُ؟ وَمِنْ غُلَامِ أَيْهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ لَأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ لَهُ الصَّدْرُ .

(وَلَدَى * إِخْبَارٍ) أَى : وَعِنْدَ عَدَمِ الِاسْتِفْهَامِ (التَّقْدِيمُ زَرْأٌ وَجِدًا)

كقوله :

٧٧١ - فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّخْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وقوله :

٧٧٢ - وَلَا غَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيحَهَا قُطُوفٌ ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقوله :

٧٧٣ - إِذَا سَابَرْتَ أَتْمَاءَ يَوْمًا ظَمِئَةً فَأَتْمَاءَ مِنْ ذَلِكَ الظَّمِئَةِ أَمْلَحُ

(وَرَفَعُهُ الظَّاهِرُ تَزَرُّ) أى : أَفْعَلُ التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة ، ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلاً ، حكى سيبويه : مررتُ برجلٍ أَكْرَمَ منه أبوه ، وذلك لأنه ضعيفُ الشَّيْءِ باسمِ الفاعل ، من قَبْلِ أَنَّهُ في حالِ تجرِده لا يؤنث ولا يُنثَّى ولا يُجْتَمَع ، وهذا إذا لم يَمَاقِبْ فعلاً ، أى : لم يَحْسُنْ أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه (وَمَتَى * عَاقِبَ فِعْلاً فَكَثِيرٌ) رَفَعُهُ الظَّاهِرُ (ثَبَتَا) وذلك إذا سبقه نفى ، وكان مرفوعه أجنبياً ، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكَحْلُ منه في عينِ زيدٍ ؛ فإنه يجوز أن يقال : ما رأيتُ رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كحسنة في عينِ زيدٍ ؛ لأن أَفْعَلُ التفضيل إنما قَصَرَ عن رَفْعِ الظَّاهِرِ لأنه ليس له فعل بمعناه ، وفي هذا المثال يصحُّ أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه ، كما رأيتُ ، وأيضاً فلو لم يُجْعَلِ المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأ ؛ فيلزم الفصلُ بين أَفْعَلِ وَمِنْ بأجنبي .

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين : أولهما للموصوف ، وثانيهما للظاهر ، كما رأيتُ ، وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل مِنْ : إما على الاسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى المحل ؛ فتقول : مِنْ كَحْلِ عَيْنِ زيدٍ ، أو مِنْ عَيْنِ زيدٍ ، أو مِنْ زيدٍ ، فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء ، نحو : ما رأيتُ كَمَثَلِ زيدٍ أَحْسَنَ فيها الكحلُ ، وقالوا : ما أَحَدٌ أَحْسَنَ به الجليلُ مِنْ زيدٍ ،

والأصل ما أحد أحسن به الجليل من حسن الجليل بزيد ، ثم أضيف الجليل إلى زيد
للاسته إياه ، ثم حذف المضاف الأول ، ثم الثاني ، ومثله قوله عليه الصلاة والسلام :
« مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ » والأصل : من محبة الصوم
في أيام العشر ، ثم من محبة صوم أيام العشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام
العشر ، وقول الناظم :

(كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ)

والأصل . مِنْ ولاية الفضل بالصديق ، ففعل به ما ذكر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما امتنع نحو « رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل »
منه في عين زيد ، ونحو « ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه » ، وإن كان أفعل فيهما
يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر في أطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع
موقعه الفعل الذي بنى منه مفيداً قائده ، وهو في هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى
أنك لو قلت : « رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد » ،
أو « يحسن في عينه الكحل كلاً في عين زيد » بمعنى يفوقه في الحسن ، فانت
الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني ، وكذا القول في « ما رأيت
رجلاً يحسن أبوه كحسه » إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن حيث تغوت
الدلالة على التفضيل ، أو قلت : « ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه » ، فأتيت موضع أحسن
بمضارع حسنه إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بنى منه أحسن ، ففانت الدلالة
على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ، ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير
هذين الوجهين لم تستطع .

الثاني : قال في شرح التسهيل : لم يرَ هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر
بأفعل إلا بعد نفي ، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي ، كقوله :

لَا يَكُنْ غَيْرُكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ ، وَهَلْ فِي النَّاسِ رَجُلٌ أَحَقُّ بِهِ الْحَدُّ مِنْهُ بِمَحْسَنٍ لَا يَمُنُّ .

الثالث : قال في شرح السكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب للفعول به ، فإن وُجد ما يؤم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يُفسّره أفعل ، نحو « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ » فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم ، ومنه قوله :

٧٧٤ - [أَكْرَ وَأَخْي لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ]

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ، انتهى .

خاتمة في تعديّة أفعل التفضيل بحروف الجر

قال في شرح السكافية : وجهه القول في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعدّد بنفسه دالّ على حُبّ أو بُغْضٍ عُدِّيّ باللام إلى ما هو مفعول في المعنى ، ويألى إلى ما هو فاعل في المعنى ، نحو « الْمُؤْمِنُ أَحَبُّ لِلَّهِ مِنْ نَفْسِهِ » ، وهو أحب إلى الله من غيره ، وإن كان من متعدّد بنفسه دالّ على عِلْمٍ عُدِّيّ بالباء ، نحو « زَيْدٌ أَعْرَفُ بِي » و « أَنَا أَذَرَى بِهِ » وإن كان من متعدّد بنفسه غير ما تقدم عُدِّيّ باللام ، نحو « هُوَ أَطْلَبُ لِلثَّارِ » ، وأنفع للجار ، وإن كان من متعدّد بحرف جر عُدِّيّ به ، لا بغيره ، نحو « هُوَ أَزْهَدُ فِي الدُّنْيَا » ، وأسرع إلى الخير ، وأبعد من الإثم ، وأحرص على الحد ، وأجدر بالحلم ، وأخيد عن اتّخافنا .

ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل ، نحو « مَا أَحَبَّ الْمُؤْمِنُ لِلَّهِ » ، وما أحبه إلى الله ، وما أعرفه بنفسه ، وأقطعه للعوائق ، وأغضّه لطرفه ، وأزهدّه في الدنيا ، وأسرعّه إلى الخير ، وأخرصّه عليه ، وأجدرّه به . اهـ .

وقد سبق بعض ذلك في بابيه ، والله تعالى أعلم .

النعمة

(يَنْتَعِمُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأَوَّلُ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ)
وتسمى لأجل ذلك التوابع .

فالتابع هو : المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر .
فخرج بالحاصل والمتجدد خبرُ المبتدأ ، وللقولُ الثاني ، وحالُ المنصوب ، وبغير خبر « حامض » من قولك : « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » .

{ تنبيهات } : الأول : سيأتى أن التوكيدَ والبَدَلَ وعطفَ النَّسْقِ تتبعُ غير الاسم ، ، وإنما خص الأسماء بالذِّكر لكونها الأصل في ذلك .

الثاني : في قوله « الأول » إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه ، وأجاز صاحبُ البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لائتين أو جماعية ، وقد تقدم أحدُ الموصوفين ؛ فنقول : قام زيدُ العاقلانِ وعَمَرُو ؛ ومنه قوله :

٧٧٥ — وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرَّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمَى الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا
وأجاز الكوفيون تقديمَ المعطوف بشروط تُذكر في موضعها .

الثالث : اختلف في العامل في التابع ؛ فذهب الجمهورُ إلى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع ، واختاره الناظم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

الرابع : لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع ، قال في التسهيل : ويبدأ - عند اجتماع التوابع - بالنعمة ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبَدَل ، ثم بالنَّسْقِ ، أى فيقال : جاء الرجلُ الفاضلُ أبو بكر نفسه أخوك وزيدٌ .

الخامس : قدّم في التسهيل باب التوكيد على باب النعمة ، وكذا قَلَّ ابنُ السَّراج وأبو علي والزنجشري ، وهو حسن ؛ لأن التوكيد بمعنى الأول ، والنعمة على خلاف معناه ؛ لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالاً من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول

قط ، وقدم في الكافية النعت كما هنا ، وكذا فعل أبو الفتح والزجاجيُّ والجزوليُّ ، نظراً لما سبق في التنبيه الرابع .

(فالنَّعْتُ) في عُرْفِ النِّعَةِ (تَابِعُ مُسَمٍّ مَا سَبَقَ) أى مُكْمَلُ المتبوع (بَوْنِهِ) أى : بَوْنِ المتبوع : أى علامته (أَوْ وَسْمٌ مَا بِهِ اعْتَلَقَ) .

فالتابع : جنس يشمل جميع التوابع المذكورة .

وَمُسَمٍّ ما سبق : مخرجٌ للبذل والنسق .

و بَوْنِهِ أو وَسْمٌ ما به اعتلق : مخرجٌ لعطف البيان والتوكيد ؛ لأنهما شاركا في النعت في إتمام ما سبق ؛ لأن الثلاثة تُكْمَلُ دلالتهم وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يُوَصَّلُ إلى ذلك بدلانته على معنى في المنعوت أو في متعلقه ، والتوكيد والبيان ليسا كذلك

والمراد بالتمم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام : من توضيح نحو « جاءني زيد التاجر » أو « التاجر أبوه » ، أو تخصيص نحو « جاءني رجل تاجر » أو « تاجر أبوه » أو تعميم ، نحو « يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم » ، أو مدح نحو « الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه » ، أو ذم نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) أو رحمة نحو « اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه » ، أو توكيد نحو « أمسى الدابر المنقضى أمده لا يعود » أو إيهام نحو « تصدقت بصدقة كثيرة » أو « قليلة نافع نوابها » أو شائع احتسابها « أو تفصيل نحو « مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواههما تميم أحدهما » .

ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتاً حقيقياً ، والثاني سببياً .

(وَلْيُعْطَ) النعت مطلقاً (في التعريف والتشكيير ما) أى : الذي (لِمَا تَلَا)

وهو المنعوتُ (كَامْرُزُ يَقْرُمُ كَرْمًا) وبقوم كرماء آباؤهم ، و بالقوم الكرماء ، و بالقوم الكرماء آباؤهم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من وجوب التسمية في التعريف والنسكبر هو مذهب الجمهور ، وأجاز الأخصُّ نعت النكرة إذا خُصِّصَت بالمعرفة ، وجعل «الأوليان» صفة لآخران في قوله تعالى : (فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ) وأجاز بعضهم وَصَفَ المعرفة بالنكرة ، وأجازه ابن الطَّوَاة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف ، كقوله :

٧٧٦ — أَيْبَتُ كَأَنِّي سَاوَرْتُ نَفِي ضَيْلَةَ مِنْ الرُّقْشِ فِي أُنْيَاهَا الشَّمُّ نَاقِعٌ

والصحيح مذهب الجمهور ، وما أومَّ خلاف ذلك مؤولٌ .

الثاني : استثنى الشارحُ من المعارفِ المعرفة بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبِيْنِي فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِيْنِي

إن «يسبني» صفة لآخَال ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لثيم من اللثام ، ومنه قوله تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) وقولهم : « ما ينبغي للرجل مثلك — أو خير منك — أن يفعل كذا » .

الثالث : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو : رَجُلٌ فَصِيحٌ ، و غلامٌ يافعٌ وأما في المعارف فلا يكون النعت أخصَّ عند البصريين ، بل مساوياً ، أو أعم . وقال الشلوبين والقرءاء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرين : توصف كلُّ معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة ، اهـ .

(وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سَوَاهِمَا) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كَالْفِعْلِ فَاقِفٌ مَا قَفُوا) : أى يجرى النعتُ في مُطَابَقَةِ المنعوت وعدمها بجرى الفعل

الواقع موقعه ؛ فإن كان جاريا على الذى هو له رَفَعَ ضمير المنعوت وطابقه فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررت برجلَيْنِ حَسَنَيْنِ ، وامرأتِ حَسَنَةً ، كما تقول : مررت برجلين حَسَنًا وامرأة حَسَنَت . وإن كان جاريا على ما هو لشيء من سَبَبِيٍّ فإن لم يرفع السبب فهو كالجارى على ما هو له فى مطابقة المنعوت ؛ لأنه مثله فى رَفَعِهِ ضمير المنعوت ، نحو : مررت بامرأة حَسَنَةِ الوجهِ أو حَسَنَةِ وجهها ، وبرجلين كريمَيِ الأب ، أو كريمَيْنِ أبًا ، وبرجلين حَسَنِ الوجوهِ أو حَسَنِ وجوهها ، وإن رفع السبب كان بحسبه فى التذكير والتأنيث كما هو فى الفعل ؛ فيقال : مررت برجلين حَسَنَةٍ وجوههم ، وبامرأة حَسَنٍ وجهها ، كما يقال : حَسَنَت وجوههم ، وحَسُنَ وجهها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز فى الوصف المسند إلى السبب المجموع الإفراد والتسكير ، فيقال : مررت برجل كريم آباؤه ، وكرايم آباؤه .

الثانى : قد يُعَامَلُ الوصفُ الرافع ضمير المنعوتِ معاملةً رافع السبب ، إذا كان معناه له ؛ فيقال : مررت برجل حَسَنَةِ العين ، كما يقال : حَسَنَت عينه ، حكى ذلك الفراء ، وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجرمى إلى منعه .

الثالث : أفهم قوله « كالفعل » جواز تثنية الوصف الرافع للسبب وجمعه الجمع للذكر السالم على لغة « أكلوني البراغيث » ؛ فيقال : مررت برجل كريمَيْنِ أبواؤه ، وجاءنى رجل حَسَنُونَ غلمانُهُ .

الرابع : ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع ، كإفـ صُبُورٍ وجَرِيحٍ وأَفْعَلٍ من ، اهـ .

(وَأَنْتَ بِمُشْتَقٍّ) والمرادُ به : مادلٌ عَلَى حَدَثٍ وصاحبه ، وذلك اسمُ الفاعل كضاربٍ وقائمٍ ، واسمُ المفعول كضروبٍ ومُهمَّانٍ ، والصفة المشبهة (كَصَمْبٍ وَذَرِبٍ) وأَفْعَلٍ

التفضيل كأقوى وأكرم ، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة ؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور ، وهو اصطلاح .

(وشبهه) أى شبه المشتق ، والمراد به : ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية (وذى) بمعنى صاحب ، والوصولة ، وفروعها (والمنسب) تقول : مررت بزيد هذا ، وذى المال ، وذو قاتم ، والقرشي ؛ فعناها : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قریش .

(وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط : شرط فى النعوت ، وهو أن يكون (مُسْكِرًا) إما لفظاً ومعنى نحو « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » أو معنى لا لفظاً ، وهو المعروف بأل الجنسية ، كقوله :

* وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ بِسُبْحَنِي *

وشرطان فى الجملة ؛ أحدهما : أن تكون مشتقة على ضمير يربطها بالموصوف : إما ملفوظ كما تقدم ، أو مقدر كقوله تعالى « وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » أى : لا تجزى فيه ، أو بدل منه ، كقوله :

٧٧٧ - كَانَ خَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ نَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفٌ

أى : أخطأ غارها ، فال بدل من الضمير ، وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله : فَأُعْطِيتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا .

والثانى : أن تكون خبرية ، أى محتملة للصدق والكذب ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز : مررت برجل أضربه ، أو لا أضربه ، ولا يعبد بمتكك ، قاصداً إنشاء البيع

(وَإِنْ أَنْتَ) الجملة العالقية فى كلامهم (فَاذْكُرْ أَصِيرَ نَصِيبٍ) كقوله :

٧٧٨ - [حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ] * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطً

أى جاءوا بآلئ مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام .

وفيه نظر .

الثاني : قال في الارتشاف : « والاختيارُ في «مررت برجلين كريم وبخيل» القطعُ .

الثالث : قال في التسهيل : « يُغَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا ، وعند

التفصيل اختارا .

(وَنَعَتْ مَعْبُورَى) عاملين (وَحَدَيْ مَعْنَى * وَعَمَلٌ أَتَيْسَعُ بِعَيْنِ اسْتِثْنَا) أى : أتبع مطلقا ، نحو « جاء زيدٌ وأتى عمرو الماقلان » ، و « هذا زيدٌ وذاك خالد الكريمان » و « رأيت زيداُ وأبصرت عمرا الظرفين » . وَخَصَّصَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ الْإِتْبَاعِ بِكَوْنِ الْمُتَبَوِّعِينَ فَاعِلِي فَعْلَيْنِ أَوْ خَبَرِي مُبْتَدَأَيْنِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا - وَجِبَ الْقَطْعُ بِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ ، أَوْ بَانْتِصَابٍ عَلَى إِضْمَارٍ فَعْلٍ ، نَحْوُ : « جاء زيدٌ ورأيت عمرا الفاضلان » أو « الفاضلين » ، ونحو « جاء زيدٌ ومضى بكر الكريمان » أو « الكريمين » ، ونحو « هذا مؤلمٌ زيدٌ وموجعٌ عمرا الظرفان » أو « الظرفين » ، ولا يجوز الإتيان في ذلك ؛ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إذا كان عاملُ الممولين واحداً ففيه ثلاث صور :

الأولى : أن يتحد العمل والنسبة نحو « قام زيد وعمرو الماقلان » ، وهذه يجوز فيها الإتيان والقطع في أما كنه من غير إشكال . الثانية : أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى الممولين من جهة المعنى ، نحو « ضرب زيدٌ عمرا الكريمان » ، ويجب في هذه القطع قطعا . الثالثة : أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى ، نحو « خاصم زيدٌ عمرا الكريمان » ؛ فالقطع في هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سَمْدَانَ الْإِتْبَاعَ ، وَالنَّصُّ عَنْ الْفَرَاءِ أَنَّهُ إِذَا أَتِيَ غُلَبَ الْمَرْفُوعُ ؛ فَتَقُولُ : « خَاصَمَ زَيْدٌ عَمْرًا الْكِرِمَانِ » ، وَنَصَّ ابْنُ سَمْدَانَ عَلَى جَوَازِ إِتْبَاعِ أَيْ شَتَّ ؛ لِأَنَّ كِلَا مَهْمَا مُخَاصِمٌ وَمُخَاصَمٌ ، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ ، قِيلَ : بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ « ضَارِبُ زَيْدٍ

هكذا العاقلة « برفع العاقلة نعنا لهند ، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو « ضَارَبَ زيدٌ عمرًا » ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

٧٨٠ — قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُوَانِ وَالشُّجَاعَ الشَّجَمَا
فنصب « الأفعوان » وهو بدل من « الحيات » وهو مرفوع لفظا ؛ لأن كل شيئين تَسَالَمَا فهما فاعلان مفعولان ، وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالت القدم الأفعوان .

الثاني : قوله « أتبع » يوهم وجوب الإتياع ، وليس كذلك ؛ لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه .

(وَإِنْ نَمُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ) أى : تَبِعَتْ منعتا (مُفْتَقِرًا لِلدَّكْرِ هِنَ) بأن كان لا يُعْرِفُ إلا بذكر جميعها (أَتَبِعَتْ) كلها ؛ لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد ، وذلك كقولك : « مرتت بزيد التاجر الفقيه الكاتب » إذا كان هذا الموصوف بشاركه في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .
(وَأَقْطَعُ الْجَمِيعَ) (أَوْ أَتَبِيعُ) الجميع ، أو أَقْطَعُ البعض وَأَتَبِيعُ البعض (إِنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّنًا بِدُونِهَا) كلها كما في قول خِرْنَق :

٧٨١ — لَا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعِدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِسُكُلٍ مُفْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدِ الْأَزْرِ
فيجوز رفع « النازلين » و « الطيبين » على الإتياع لقومى ، أو على القطع بإضمارهم ، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .

(أَوْ بَعْضَهَا أَقْطَعُ مُعْلِنًا) : أى إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتياع المفتقر إليه ، وجاز فيما سواه القطع والإتياع ، هكذا في شرح الكافية .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا قطع بعضُ النعوتِ دون بعضِ قُدِّمَ المُتَّبَعُ على القطوعِ ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبي الرِّبيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالةِ الثانيةِ - وهي الاستغناء عن الجميع - فيجوز ، والحالةِ الثالثةِ - وهي الافتقار إلى البعض دون البعض - فلا يجوز ؛ لكان مذهبا .

الثاني : إذا كان النعوتُ نكرة تعين في الأول من نعوتِه الإنباعُ ، وجاز في الباقي القَطْعُ ، كقوله :

٧٨٢ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلَ وَشُعْنَا مَرَّاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

الثالث : يشتق من إطلاقه النعتُ للؤكد نحو « إلهَيْنِ اثْنَيْنِ » والملتزم نحو : « الشَّعْرَى الْمَبُور » ، والجاري على مُشَارٍ به نحو « هذا العالم » فلا يجوز القطع في هذه (وَارْفَعَ أَوْ أَنْصَبَ إِنْ قَطَعْتَ) النعت عن التسمية (مُضْمَرًا * مُبْدَأًا أَوْ نَاصِيئًا لَنْ يَظْهَرَ) أي لا يجوز إظهارها .

وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ، نحو : « الحمد لله الحميد » بالرفع بإضماره ، ونحو « وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةُ الْحَطَبِ » بالنصب بإضمار أذم ، أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارها ؛ فتقول : مررت بزيدِ التاجرِ بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر ، وأعني التاجر .

(وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقْلٌ) (أي علم (يجوز حذفه)) ، ويكثر ذلك في النعوت (وَفِي النَّعْتِ يَقُولُ) فالأول شرطه إما كونُ النعتِ صالحا لمباشرة العامل ، نحو « أَنْ أَعْمَلَ سَائِفَاتٍ » أي دروعا سائفاتٍ ، أو كونُ النعوتِ بعضَ اسمٍ مخفوضٍ عن أوفى ، كقولهم : مِنَّا ظَعْنٌ وَمِنَّا أَقَامٌ ، أي منَّا فريقٌ ظعن ومنَّا فريقٌ أقام ، وكقوله :

٧٨٣ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِي أَلَمْ نَيْسَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ

أصله : لو قلت ما في قومها أحدٌ يفضلها لم تأثم ؛ فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهززة ياء ، وقُدِّم جواب «لو» فاصلاً بين الخبر المقدم — وهو الجار والجرور — وللبتداء المؤخر ، وهو «أحد» المحذوف .

فإن لم يصلح ، ولم يكن للنعوت بعض ما قبله من مجرورٍ بين أو في ؛ امتنع ذلك : أى إقامة الجلة وشبهها مقامه ، إلا في الضرورة كقوله :

٧٨٤ - [لَكُمْ مَسْجِدٌ اللَّهُ لِلزُّورَانِ وَالْخَصَى]

لَكُمْ قَبْصُهُ مِنْ بَيْنِ اثْنَيْنِ أَثَرَى وَأَقْتَرَا

وقوله :

٧٨٥ - [مَالًاكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرُ]

تَرْمِي بِكَفَى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

وقوله :

٧٨٦ - كَأَنَّكَ مِنْ جِهَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَمِّعُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ بَشَنٌ
والثاني : كقوله تعالى : «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا» أى كل سفينة صالحة .

وقوله :

٧٨٧ - [وَقَدْ كُنْتُ فِي الْخُرْبِ ذَاتُ نَذْرٍ] فَلَمْ أَعْطِ شَيْئًا وَلَمْ أَمْتَعِ

أى : شيئًا طائلاً

وقوله :

٧٨٨ - وَرَبُّ أَسِيلَةٍ أَخْلَدَيْنِ بِكْرِ مُهْمَهَقَةٍ لَهَا فَرْغٌ وَجِيدٌ

أى : فرغٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد بلي النعت « لا » أو « إما » فيجب تكررها مَقْرُوءَيْنِ بالواو ، نحو : «سدرت برجل لا كريم ولا شجاع» ، ونحو : «اثنيني برجلٍ لِمَا كَرِيمٍ وَإِمَا شَجَاعٍ» .

الثاني : يجوز عطفُ بعضِ الثُّبُوتِ المختلفةِ المعاني على بعض ، نحو « سررت بزيد العالم والشجاع والكريم » .

الثالث : إذا صلَحَ النعتُ لمباشرةِ العاملِ جاز تقديمه مُبْدَلاً منه للثبوت ، نحو « إلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ » .

الرابع : إذا نُعتَ بمفرد وظَرْفٌ ومُجْمَلٌ قُدِّمَ المفرد ، وأخرتِ الجملة ، غالباً ، نحو « وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » وقد تُقَدَّمُ الجملة ، نحو « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَآرَكٌ » « فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ - الآية » .

﴿ خاتمة ﴾ : من الأسماء ما يُنْعَتُ وَيُنْعَتُ به كاسم الإشارة ، نحو : « سررت بزيد هذا » « وبهذا العالم » ونَعْتُهُ مصحوبٌ آل خاصة ؛ فإن كان جامداً مُخَصَّصاً - نحو : « بهذا الرجل » - فهو عطفُ بيانٍ على الأصح ، ومنها ما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، كالمضمر مطلقاً ، خلافاً للكسائي في نعت ذِي النبية تمسكاً بما سُمِعَ من نحو « صلى الله عليه الزهوف الرحيم » وغيره يجعله بَدَلًا ، ومنها ما يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، كالعَلَم ، ومنها ما يُنْعَتُ به ولا يُنْعَتُ ، كَأَيُّ ، نحو « مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أَيْ فَارِسٍ » ، ولا يقال : جامي أَيُّ فارس ، والله أعلم .

التوكيد

هو في الأصل مصدر ، ويُسَمَّى به التابع المخصوص ، ويقال : أَكَّدْتُ أَكِيدًا ، وَوَكَّدْتُ تَوَكِيدًا ، وهو بالواو أكثر .

وهو على نوعين : لفظي وسيأتي ، وَمَعْنَوِي ، وهو : التابعُ الرافعُ احتمالُ إرادة غير الظاهر ، وله ألقاظ أشار إليها بقوله :

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَشْمُ أَكْذَا مَعَ صَمِيرٍ طَابَقَ الْمَوْكَدَا)

أى : فى الأفراد والتذكير وفُرُوْعُهُما ؛ فتقول : « جاء زيد نفسه ، أو عينه ، أو نفسه عينه » فتجمع بينهما ، والمراد حقيقته ، وتقول : « جاءت هند نفسها ، أو عينها » وهكذا ، ويجوز جرهما بباء زائدة ؛ فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها .

(واجمعهما) أى النفس والعين (بِأَفْعُلْ إِنْ تَبِعَا * مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا) فتقول : « قَامَ الزَّيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ عَيْنُهُمَا ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ عَيْنُهُمْ ، وَالْهِنْدَانُ أَنْفُسُهُنَّ أَوْ عَيْنُهُنَّ » ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وُيُونِ ، ولا على أَعْيَانٍ ؛ فعبارته هنا أحسن من قوله فى التسميل : « جمع قلة » فإن عَيْنًا تجمع جمع قلة على أعيان ، ولا يؤكد به .

(تنبيه) : ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكداً بهما غير الواحد . — وهو المثنى والمجموع — غير مجموعين على أفعالٍ هو كذلك فى المجموع . وأما المثنى فقال الشارح — بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار — : ويجوز فيه أيضاً الأفراد ، والثنية .

قال أبو حيان : وَوَيْهَ فى ذلك ؛ إذ لم يقل أحد من النحويين به .

وفما قاله أبو حيان نظر ؛ فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولوقلت : « نَفْسَاهُمَا » لجاز ؛ فصرح بجواز الثنية .

وقد صرّح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع ، والأفراد ، والثنية ، والمختار الجمع ، نحو : « قَدَّ صَغَتْ قُلُوبُكُمْ » و يترجح الأفراد . على الثنية عند الناظم ، وعند غيره بالعكس ، وكلاهما مسموع كقوله :

٧٨٩ — حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي

[سَقَاكِ مِنَ الْقُرَى الْوَادِي مَعْلِيهَا]

وكقوله :

٧٩٠ - وَهَمَيْنِ قَدَقَيْنِ مَرْنَيْنِ ظَهَرَا مِثْلُ ظُهُورِ الثَّرْنَيْنِ

(وَكَلًّا أَذْكَرُ فِي) التوكيد للسوق لقصد (الشُمُولِ) والإحاطة بأعراض المتبوع ،
(وَكَلًّا) و (كَلَّتَا) و (جَمِيعًا) ؛ فلا يؤكد بهن إلا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها
موقفه ؛ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ، نحو « جاء الجيش كله » ،
أَوْ جَمِيعُهُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا ، أَوْ جَمِيعُهَا ، وَالرَّجَالُ كُلُّهُمْ ، أَوْ جَمِيعُهُمْ ، وَالْمِهْنَاتُ
كُلُّهُنَّ ، أَوْ جَمِيعُهُنَّ ، وَالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، وَالْمِهْنَانِ كِلَتَاهُمَا ؛ لجواز أن يكون
الأصل : جاء بعض الجيش ، أو القبيلة ، أو الرجال ، أو المهنات ، أو أخذ الزيدان ،
أو إحدى المهنين .

ولا يجوز « جاءني زيدٌ كله » ولا « جميعه » ، وكذا لا يجوز « اختصم
الزيدان كلاهما » ولا « المهندنان كِلَتَاهُمَا » ؛ لامتناع التقدير المذكور .

وأشار بقوله : (بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا) إلى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع
بهذه الألفاظ ؛ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ، ولا يجوز حذف الضمير
استغناءً بنية الإضافة ، خلافاً للفراء والبخاري ، ولا حجة في « خَلَقَ لَكُمْ
مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا » ولا قراءة بعضهم : « إِنَّا كُلًّا فِيهَا » على أن المعنى جميعه
وكلنا ، بل « جميعًا » حال « وكلًا » بدل من اسم « إن » أو حال من الضمير المرفوع
في « فيها » .

وذكر في التسهيل أنه قد يُستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر
للمؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير :

٧٩١ - [كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أَجَزَى بِذِكْرِكُمْ] يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

(وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الشُّمُولِ اسْمًا مُوَازِنًا (فَاعِلُهُ مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكِيدِ) فَقَالُوا : « جَاءَ الْجَيْشُ عَامَّتُهُ ، وَالْقَبِيلَةُ عَامَّتُهَا ، وَالزَّيْدُونَ عَامَّتُهُمْ ، وَالْمُهَنْدَاتُ عَامَّتُهُنَّ » ، وَعَدَّ هَذَا اللَّفْظَ (مِثْلَ النَّافِلَةِ) أَيْ : الزَّائِدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ النُّحَوِيُّونَ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ فَإِنْ أَكْثَرَهُمْ أَغْفَلَهُ ، لَكِنْ ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ ، وَهُوَ مِنْ أَجْلِهِمْ ؛ فَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ نَافِلَةً عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ؛ فَلَعَلَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ التَّاءَ فِيهِ مِثْلُهَا فِي « النَّافِلَةِ » أَيْ تَصْلُحُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذْكَرِ ؛ فَتَقُولُ : « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّتُهُ » كَمَا قَالَ تَعَالَى : « وَيَقْبُوبَ نَافِلَةً » .

(تنبيه) : خالف في « عَامَّة » للبرد ، وقال : إِنَّمَا هِيَ بِمَعْنَى أَكْثَرِهِمْ .

(وَيَعْدُ كُلٌّ أَكْدُوا بِأَجْمَاءَ جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا) فَقَالُوا : « جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ ، وَالزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، وَالْمُهَنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمِعَ »
(وَدُونَ كُلٌّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعَ) لِلْمَذْكُورَاتِ ، نَحْوُ « لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » أَوْ « أَمَوَعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ » وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا سَبَقَ .

وَقَدْ يُتَّبَعُ أَجْمَعُ وَأَخَوَاتُهُ ، بِأَكْتَعُ وَكَتَعَاءُ وَأَكْتَعِينَ وَكَتَعُ ، وَقَدْ يُتَّبَعُ أَكْتَعُ وَأَخَوَاتُهُ بِأَبْصَعَ وَبَصْعَاءُ وَأَبْصَعِينَ وَبُصْعُ ؛ فَيَقَالُ : « جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ كَتَعَاءُ بَصْعَاءُ ، وَالْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ ، وَالْمُهَنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمِعَ كَتَعُ بَصْعُ » .

وَزَادَ الْكُوفِيُّونَ بَعْدَ أَبْصَعُ وَأَخَوَاتُهُ أَبْتَعُ وَبَتَعَاءُ وَأَبْتَعِينَ وَبُتَعُ .

قَالَ الشَّارِحُ : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتَعَدَّى هَذَا التَّرْتِيبُ ، وَشَذَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ « أَجْمَعُ

أَضَمَ ، ، وأشد منه قول الآخر « جَمَعَ بُتَع » ، ور بما أُسِدَ بِأَكْتَمَ واكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين ، ومنه قول الراجز :

٧٩٢ - يَا لَيْغَنِي كُنْتُ صَبِيحًا مُرْضِعًا حَمَلِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَّتْ الدَّهْرُ أَبْكَى أَجْمَعًا

وفي هذا الرجز أمور : إفراد أكتع عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، والفضلُ بين المؤكد والمؤكد ، ومثله في التنزيل : « وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زعم الفراء أن « أجمعين » نفيد اتحاد الوقت ، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقاً ؛ بدليل قوله تعالى : « لَا غَوْلَى لَهُمْ أَجْمَعِينَ » .

الثاني : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع ، وليس الثاني تأكيداً للتأكيد .

الثالث : لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب .

الرابع : لا يجوز عطف بعضها على بعض ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَوَعَيْنُهُ » ، ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ » ، وأجازه بعضهم ، وهو قول ابن الظراوة .

الخامس : قال في التسهيل : وأجرى في التوكيد مجزئ كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع ، والسهل والجبل ، واليد والرجل ، والبطن والظهر ، يشير إلى قولهم : مُطِرْنَا الضَّرْعَ وَالزَّرْعَ ، ومُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَدَ وَالرَّجْلَ ، وَضَرَبْتُ الْبَطْنَ وَالظَّهْرَ .

السادس : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أُضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع

وتوابعه في تعريفه قولان ؛ أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسب لسيبويه ، والآخر بالعلمية علّق على معنى الإحاطة .

(وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ) بواسطة كونه محدوداً ، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قَبْلُ) وفاقاً للكوفيين والأخفش ؛ تقول « اَعْتَكَفْتُ شَهْرًا كُلَّهُ » ، ومنه قوله :

٧٩٣ - [لِكِنَّهُ شَاقُّهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ]

يَا لَيْتَ عِذَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبُ

وقوله :

* تَخَذَانِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمًا *

وقوله :

٧٩٤ - [إِنَّا إِذَا خَطَّافُنَا تَفَعَّمَا] * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

(وَعَنْ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلُ) أى عَمَّ المفيد وغير المفيد ، ولا يجوز « صُمْتُ زَمَنًا كُلَّهُ » ولا « شَهْرًا نَفْسَهُ » .

(وَأَغْنَى بِكَلْتًا فِي مُثْنَى وَكَلَا * عَنْ) تنبيه (وَزَنَ فَعْلَاءَ وَوَزَنَ أَفْعَلًا) كما استغنى بتننية « عِسى » عن تننية سَوَاء ؛ فلا يجوز « جَاءَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ » ولا « الْهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ » ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً معترفين بعدم السماع .

{ تنبيهان } : الأول : المشهور أن « كَلَا » للذكر « وَكَلْتَا » للوث ، قال في التسهيل : وقد يُسْتَفْتَى بكليهما عن كليهما ، أشار بذلك إلى قوله :

٧٩٥ - يَمُتُ بِقُرْبَى الرَّيْبَيْنِ كَلَيْهِمَا

[إِلَيْكَ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ]

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ؛ كأنه قال : بقرئي الشخصين .

الثاني : ذكر في التسهيل أيضاً أنه قد يُستغنى عن كليهما وكتليهما بكليهما ؛ فيقال على هذا : « جَاءَ الزَّيْدَانِ كُلُّهُمَا » « وَالْمِنْذَانِ كُلُّهُمَا » .

(وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ) مستتراً كان أو بارزاً (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَيَبْعَدُ) الضمير (الْمُتَّصِلُ) حملاً (عَيْنُ) المتصل (ذَا الرَّفْعِ) محو : « قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ ، أَوْ عَيْنُكَ ، وَقُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ، أَوْ أَعْيُنُكُمْ » ؛ فلا يجوز : قُمْ نَفْسُكَ ، ولا قوموا أعينكم ، بخلاف « قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ » فيمتنع الضمير ، وبخلاف « ضَرَبْتَهُمْ أَنْفُسَهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ أَعْيُنَهُمْ » فالضمير جائز ، لا واجب .

(تنبيه) : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ، ونص عليه غيره ، وعبرة التسهيل تقتضي عدم الوجوب . اهـ .

(وَأُكِّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا) أى بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (لَنْ يُلْتَزَمَا) فقالوا : « قوموا كلكم ، وجاءوا كلهم » من غير فصل بالضمير المنفصل ، ولو قلت : « قوموا أنتم كلكم ، وجاءوا هم كلهم » لكان حسناً

(وَمَا مِنَ التَّوَكُّدِ لِقَطْعِيٍّ يَحْيَى * مُكْرَرًا) ما : مبتدأ موصول ، ولقطة : خبر مبتدأ محذوف هو العائد ، والمبتدأ مع خبره صلة « ما » ، وجاز حذف صدر الصلة - وهو العائد - للطول بالجاء والمجرور ، وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر ؛ إذ هو في تأويل المشتق ، و « مكرراً » : حال من فاعل « يحْيَى » المستتر ، وجملة « يحْيَى » خبر الموصول : أى النوع الثاني من نوعي التوكيد ، وهو التوكيد اللفظي ، هو : إعادة اللفظ أو تقويته بمواقفه معني ، كذا عرفه في التسهيل ،

فالأول يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف ، والمركب غير الجلة ، والجلة ، نحو :
« جاء زيد زيد » ، و « نكاحها باطل باطل باطل » ، وقوله :

٧٩٦ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ لِلرَّاءِ ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

ونحو : « قام قام زيد » ، ونحو : « نَعَمْ نَعَمْ » ، وكقوله :

٧٩٧ - [فَتِلْكَ وَلَاذَةُ الشُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْتُهُمْ] فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْقَنَاءِ الْمُطَوَّلِ

والجلة (كَقَوْلِكَ أَذْرُجِي أَذْرُجِي) وقوله :

٧٩٨ - [لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ] لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

والثاني كقوله :

٧٩٩ - أَنْتَ بِالْغَيْرِ حَقِيقٌ قَنْ

وقوله :

٨٠٠ - وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ
أَجَلَ جَنِيرٍ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ دَعَارِيهِ

وقوله :

٨٠١ - [فَرَكْتَ يَهُودُ وَأَسْلَمْتَ جِيرَانَهَا] صَمِي لِمَا فَعَلْتَ يَهُودُ صَمَامِ

ومنه توكيد الضمير للتصل بالمنفصل .

﴿ تنبيه ﴾ : الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل ، وكثيراً ما يفتقرن بماعطف نحو : « كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ » الآية ، ونحو : « أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى » ونحو : « وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ » ، ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ » الآية ، ويأتي بدونه ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام « وَاللَّهِ لَا أَغْزُونَ قُرَيْشًا » ثلاث مرّات ، ويجب الترك عند إيهام التعدد ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ولو قيل : « ثُمَّ ضَرَبْتُ زَيْدًا » لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداها عن الأخرى ، والفرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة اهـ .

(وَلَا تُبْدِ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ الْاَلْفِظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ)
 فنقول : قُمْتُ قُمْتُ ، وَعَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ ؛ لأن إعادته مجرداً تخرجه
 عن الاتصال .

(كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصِلُ بِهِ جَوَابُ كَنْعَمَ وَكَبَلَى)
 وأجل ، وَجَيْرِ ، وإي ، ولا ؛ لكونها كالجزء من مصحوبها .

فبعد مع التوكيد ما اتصل بالموكَّد إن كان مضمراً ، نحو : « أَعِيدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا
 مَثُمْ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظًا مَا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ » ويُعَاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً ،
 نحو : « إِنْ زَيْدًا إِنْ زَيْدًا فَاضِلٌ » أو « إِنْ زَيْدًا إِنْهُ فَاضِلٌ » وهو الأولى ،
 ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت .

وشذ اتصالهما ، كقوله :

٨٠٢ — إِنْ إِنْ الْكَرِيمِ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مِنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيَا
 وأستهل منه قوله :

٨٠٣ — حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَغْنَاهَا مُشَدَّاتُ بَقَرَنَ

وقوله :

٨٠٤ — لَيْتَ شِعْرِي هَلْ نُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ
 [أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَلِكَ الْحِمَامُ]

وقوله :

٨٠٥ — لَا يَنْسِيكَ الْاَسَى تَأْسِيًا فَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَضِيماً

للفصل في الأولَيْنِ بالعاطف ، وفي الثالث بالوقف .

وأشدُّ منه قوله :

٨٠٦ — فَلَا وَاللَّهِ لَا يُبْنَى لِإِسَابِي وَلَا لِلِإِسَابِ بِهِمْ أَبَدًا دَوَاهِ

لكون الحرف المؤكد ، وهو اللام ، موضوعاً على حرف واحد .
وأنتهَلُ من هذا قوله :

٨٠٧ — فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنَهُ عَنْ مِمَّا بِهِ

[أَصَمَدٌ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ نَصَوْبًا ؟]

لأن المؤكد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكَّد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء ؛ لأنها
أصححة الاستغناء بها عن ذكر المُجَاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه ؛ فنقول : نَعَمْ
نَعَمْ ، وَيَلَى بَلَى ، وَلَا لَا ، ومنه قوله :

٨٠٨ — لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنْتِنَا ؛ إِنَّمَا أَخَذْتُ عَلَى مَوَاتِنَا وَعُهُودَا

(وَمُضْمَرُ الرَّبْعِ الَّذِي قَدْ انفصلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ)

نحو : قُمْ أَنْتَ ، وَرَأَيْتُكَ أَنْتَ ، وَمرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وَزَيْدٌ جَاءَ هُوَ ،
وَرَأَيْتِي أَنَا .

(تنبيه) : إذا أتبت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو : « رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ »
فذهب البصريين أنه بَدَل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد ، قال المصنف : وقولهم عندي
أصح ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المدخل كنسبة المرفوع المنفصل من
المرفوع المتصل في نحو : « قَعَلْتَ أَنْتَ » والمرفوعُ تَأْكِيدٌ يَاجِجٌ .

(خاتمة) : في مسائل منشورة ؛ الأولى : لا يُحذف المؤكَّد ويُقام للمؤكَّد مقامه ،
على الأصح ، وأجاز الخليلُ نحو : « مررت بزيد وأنا تانى أخوه أنفسهما » وقدره : هما
صاحباي أنفسهما ..

الثانية : لا يُفصل بين المؤكَّد والمؤكَّد يائما ، على الأصح ، وأجاز الفراء : « مررت
بالقوم إِيَّا أَجْعِينَ وإِما بَعْضَهُنَّ » .

الثالثة : لا يَلِيَّ العاملَ شيءٌ من ألفاظ التوكيد ، وهو على حاله في التوكيد ، إلا « جَمِيعًا وَعَامَّةً » مطلقاً ؛ فنقول : الْقَوْمُ قَامَ جَمِيعُهُمْ ، وَعَامَّتُهُمْ ، ورَأَيْتُ جَمِيعَهُمْ وَعَامَّتَهُمْ ، ومررت بجميعهم وعامتهم ، وإلا « كَلَّا ، وَكَلَّا ، وَكَلَّا » : مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة ؛ فالأول نحو : « الْقَوْمُ كُلُّهُمْ قَامَ ، وَالرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا قَامَ ، وَالْمُرَاتِنُ كِلْتَاهُمَا قَامَتَا » ، والثاني كقوله :

٨٠٩ - يَمِيدُ إِذَا وَاَلَتْ عَلَيْهِ دِلَاوُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلُ

وقولهم : كِلَيْهِمَا وَتَمَرًا ، أى أعطى كليهما ، وأما قوله :

٨١٠ - فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الْمُدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالثَّقَى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا .

الرابعة : يلزم تابعة « كل » بمعنى كامل ، وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقاً نعتاً لا توكيداً ، نحو : « رَأَيْتُ الرَّجُلَ كُلَّ الرَّجُلِ ، وَأَكَلْتُ شَاةَ كُلِّ شَاةٍ » ،

الخامسة : يلزم اعتبار المعنى في خبر « كل » مضافاً إلى نسكرة ، نحو : « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » ، « كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » ولا يلزم مضافاً إلى معرفة ؛ فنقول « كُلُّهُمْ ذَاهِبٌ ، وَذَاهِبُونَ » والله أعلم .

المعطف

(الْعُطْفُ إِذَا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٌ وَالْعَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ)

وهو عطف البيان .

(فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ)

فتابع : جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة : مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد ، وحقيقة القصد إلى آخره : لإخراج النعت ، أى أنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببته (فَأُولَئِكَ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ)

وهو المتبوع (ما مِنْ وفاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي) وذلك أربعة من عشرة : أَوْجُهُ
الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتنكير ، وفروعهم . وأما قول الزنجشري :
إن « مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » عطفُ بيانٍ على « آيَاتُ يَسِّنَاتُ » فمخالفٌ لإجماعهم .
وقوله وقول الجرجاني : يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه
في « يا هذا ذا الْجُمُعَةِ » : إن ذا الْجُمُعَةِ عطفُ بيانٍ ، مع أن الإشارة أوضح من
المضاف إلى ذى الأداة .

وإذا كان له مع متبوعه ما للنت مع منعوته (فَقَدْ يَكُونَانِ مُسَكَّرَيْنِ ، كَمَا
يَكُونَانِ مُتَرَفِّعَيْنِ) ؛ لأن النكرة تقبلُ التخصيصَ بالجامد ، كما تقبل المرفة التوضيحَ
به ، نحو : لَبِستُ ثَوْبًا جَبِيَّةً .

هذا مذهب السكوفيين والفارسي وابن جنى والزنجشري وابن عصفور ، وجوزوا
أن يكون منه : « أَوْ كَفَّارَةٌ سَأَلْتُ مَسَاكِينَ » فيمن نَوَّنَ كَفَّارَةً ، ونحو : « مِنْ مَاءٍ
حَدِيدٍ » .

وذهب غيرُ هؤلاء إلى النعم ، وأوجبوا فيها سَبَقَ البدلية ، ويخصون عطف
البيان بالمعارف .

قال ابن عصفور : و إليه ذهب أكثر النحويين ، وزعم الشلّوبين أنه مذهب
البعريين .

قال الناظم : ولم أجد هذا النقل من غير جهته .

وقال الشارح : ليس قولُ مَنْ مَتَّعَ بشيء .

وقيل : يختص عطفُ البيان بالعلمِ اسماً أو كنيةً أو لقباً .

(وَصَالِحًا لِبَدَلِيَةِ يَرَى * فِي غَيْرِ) ما يتمتع فيه إحلاله محلَّ الأول ، كما في نحو :

(يَا غُلَامُ يَمُوتُ) وقوله :

٨١١- أَيْ أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوَفَّلَا
[أَعِيدُكُمْ يَا بَلَاءُ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا]

(ونحو يَشْرِي تَابِعَ الْبَكْرِيِّ) في قوله :

٨١٢- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ يَشْرِي عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْفُضُهُ وَقُوْعًا

فيشترى : عطف بيان من البكرى (وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَّلَ) منه (بِالْمَرْضَى) ؛ لامتناع
« أَنَا الضَّارِبُ زَيْدٍ » نعم القراء يُحْيِزُهُ ، فَيُجِيزُ الْإِبْدَالَ .

(تنبيه) : يتعين أيضاً العطف ، ويمتنع الإبدال في نحو : « هَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا
أَخَاهَا » و « زَيْدٌ جَاءَ الرَّجُلُ أَخُوهُ » ؛ لأنَّ البذل في التقدير من جملة أخرى فيفوت
الرَّيْبُطُ مِنَ الْأَوَّلَى ، بخلاف العطف .

(خاتمة) : يفارق عطف البيان الْبَدَلُ في ثمان مسائل :

الأولى : أن العطف لا يكون مُضْمَرًا وَلَا تَابِعًا لِمُضْمَرٍ ؛ لأنه في الجوامد نظيرُ
النَّعْتِ فِي الْمَشْتَقِ ، وأما قول الرَّخْشَرِيِّ : « أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ » بيانٌ لِلْهَاءِ فِي
« إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ » فردود .

الثانية : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتذكيره ، كما مرّ .

الثالثة : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البذل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتي .

الرابعة : أنه لا يكون تابعاً لجملة ، بخلاف البذل .

الخامسة : أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل ، بخلاف البذل .

السادسة : أنه لا يكون بلفظ الأول ، بخلاف البذل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه
الذي ستعرفه في موضعه ، هكذا قال الناطم وابنه ، وفيه نظر .

السابعة : أنه ليس في نية إحلاله محلَّ الأول ، بخلاف البذل .

الثامنة : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البذل .

وقد مرّ قريباً ما يُنْزَغِي على هاتين ، وسيأتى بيان ما يختص بالبدل في بابه إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

عطف النسق

(نَالٍ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ) فَتَالٍ - أى تابع - جنسٌ يشمل جميع التتابع ، و « بحرف » يُخْرِج ما عدا عطف النسق منها ، و « مُتَّبِع » يخرج نحو : « مَرَرْتُ بِقَضَنَفٍ أَيْ أَسَدٍ » ، فإن أسداً تابع بحرف ، وليس معطوفاً عطف نسق ، بل بيان ؛ لأن أى ليست بحرف مُتَّبِع ، على الصحيح ، بل حرف تفسير ، وخلص التعريف للمعطف بالحروف الآتى ذكرها (كَاخْصُصْ يُوْتِرُ وَتَنَاءَ مَنْ صَدَقَ) فتناء : تابع لود بالواو ، وهى حرف مُتَّبِع .

(فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَائٍ) و (زَيْمٌ) و (فَا) و (حَقٌّ) و (أَمٌّ) و (أَوْ) فهذه الستة تُشْرِكُ بين التابع والتبوع لفظاً ومعنى ، وهذا معنى قوله : مُطْلَقاً (كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفاً) وهذا ظاهر فى الأربعة الأول ، وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ ، لا فى المعنى ، والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى ، مالم يقتضيا إضراباً ؛ لأن القائل « أَزِيدُ فى الدَّارِ أَمْ عَمْرُو » عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين ، وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد « أَمْ » مُساوٍ للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفاءه ، وحصولُ المساواة إنما هو بأم ، وكذلك « أو » مُشَرِّكة لما قبلها وما بعدها فيما يُجاء بها لأجله ، من شك أو غيره ، أما إذا اقتضيا إضراباً فإنهما يشركان فى اللفظ فقط ، وإعلام ينبه عليه لأنه قليل .

(وَأَنْبَغَتْ لَفْظاً فَحَسَبُ) أى فقط - بقية حروف المعطف ، وهى : (بل ، ولا) و (لَكِنَّ ، كَلَّمَ يَبْدُو أَمْزُؤ لَكِنَّ طَلَا) و « قام زيد لا عمرو » و « ما جاء فريد بل عمرو » و « لطلالا : الولد من ذوات الطَّلْفِ » .

﴿ تنبيه ﴾ اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا ، وهي : حتى ، وأم ، ولكن .
أما « حتى » فذهب الكوفيون أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافاً ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الممزة ؛ فإذا قلت : « أقام زيد أم عمرو » فالمعنى : عمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية .

وأما « لكن » فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين ، والثاني : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش ؛ لأنهما قالا : إنها عاطفة ، ولما مثلاً للعطف بها مثلاً بالواو ، والثالث : أن العطف بها ، وأنت غير في الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كيسان .

وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد .

ووافق الناظم هنا الأكثرين ، ووافق في التسهيل يونس ؛ فقال فيه : وليس منها لكن به وفقاً ليونس اهـ .

(فَأَعْطِفَ بِوَإٍوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا)

فالأول نحو : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ » والثاني نحو : « كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ » والثالث نحو : « فَأُجْبِتَاهُ وَأُحْبَابَ السَّفِينَةِ » وهذا معنى قولهم : الواو لمطلق الجمع .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحُكي عن قطرب وثعلب والربيعي ،

وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بَعْرِيمٌ وَكُوْفِيْمٌ على أن الواو لا ترتب غير صحيح .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : وتنفرد الواو بكون مُتَّبِعِهَا في الحكم محتملاً للمعنى برُجْحَانٍ ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة .

(وَأَخْصَصَ بِهَا) أى بالواو (عَطَفَ الَّذِي لَا يُغْنِي * مُتَّبِعُهُ) أى لا يكتفى الكلامُ به (كَأَصْطَفَ هَذَا وَأَبْنَى) و « تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » وَ « جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » ، ولا يجوز فيها غير الواو . وأما قوله :

٨١٣ - [قِفَا نَبَكٍ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بَسَقِطِ اللَّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فالتقدير بين أما كن الدخول فأما كن حَوْمَل ؛ فهو بمثابة : « اختصم الزيدون فالعمرون » .

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ) أى بلا مهلة ، وهو المعبر عنه بالتعقيب ، نحو : « أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ » وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبب إن كان المعطوفُ جملةً ، نحو : « فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ » .

وأما نحو : « أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْتَا » ونحو : « تَوَضَّأَ فغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ؛ فالعنى : أردنا إهلاكها ، وأراد الوضوء .

وأما نحو : « فَجَمَلَهُ غُثَاءً » أى جافاً هشياً « أَخْوَى » أى أسودَ ؛ فالتقدير : فضت مدة لجمعه غثاء ، أو أن الغاء نابت عن ثم ، كما جاء عكسه ، وسيأتي .

(وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ) أى بمهلةٍ وتَرَاحٍ ، نحو : « فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ » وقد توضع موضع الفاء كقوله :

٨١٤ - كَهَزَّ الرَّؤْدُ بِنِيٍّ تَحْتَ الْمَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

وأما نحو : « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا » ، « ذَلِكَ وَمَا لَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا » . وقوله :

٨١٥ - إِنْ مِنْ سَادَةٍ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ .

قيل : ثم فيه لترتيب الإخبار ، لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صَنَعْتَ اليوم ، ثم ما صنعت أمسِ أعجَبُ ، أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمسِ أعجَبُ ، وقيل : إن ثم بمعنى الواو ، وقيل غير ذلك ، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه الشؤدد من قَبْلِ الأب ، والأب من قَبْلِ الإبن .

﴿ تنبيه ﴾ : زعم الأخفش والكوفيون أن « ثم » تقع زائدة ؛ فلا تكون عاطفة البتة ، وحلوا على ذلك قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ، وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ ، وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا » . جعلوا : « تَابَ عَلَيْهِمْ » هو الجواب ، وثم زائدة ، وقول زهير :

٨١٦ - أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوًى

فَثُمَّ إِذَا أُمْسَيْتُ أُمْسَيْتُ غَاوِيَا

وُخِّرَجَتِ الْآيَةُ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَوَابِ ، والبيت على زيادة الفاء .

(وَأَخْصَصْنَ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ) صالحاً لجمله (صِلَةٍ) لِيُخْلَوُوهُ مِنَ الْعَائِدِ (وَلِي) الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الْعَلَّةُ) نحو : « اللذان يقومان فَيَقْضِبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ » وعكسه ، نحو « الَّذِي يَقُومُ أَخَوَاكَ فَيَقْضِبُ هُوَ زَيْدٌ » ؛ فكان الأولى أن يقول كما فى التسهيل : وتنفرد الفاء بتسويق الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين ، من صلة أو صفة أو خبر ؛ ليشمل مسألتى الصلة المذكورتين ، والصفة نحو : « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ تَضْحَكُ قَيْيَسِيكى

زَيْدٌ « وَبَانِرَاءُ يَضْحَكُ زَيْدٌ فَتَبَسَّكِي » ، والخبر نحو : « زَيْدٌ يَقُومُ فَتَقْعُدُ هِنْدٌ » .
« وَزَيْدٌ تَقْعُدُ هِنْدٌ يَقُومُ » ، ومن هذا قوله :

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ لِلْمَاءِ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتِ يَحْجُمُ فَيَفَرِّقُ

وبشمل أيضاً مسألتى الحال ولم يذكره ، نحو : جاء زيد يضحك فتبكي هند ،
وجاء زيد تبكي هند فيضحك ؛ فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ،
وذلك لما فيها من معنى السببية .

(بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا)

أى : للعطف بحتى شرطان :

• الأول : أن يكون المعلومُ بعضاً من المعلوم عليه ، أو كبعضه ، كما قاله
في التسهيل ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا ، وَأَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا ،
ولا يجوز « حَتَّى وَلَدَهَا » وأما قوله .

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفُ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَمَلَهُ أَلْقَاهَا
فعلى تأويل أَلْقَى مَا يُثْقِلُهُ حَتَّى نَمَلَهُ .

والثانى : أن يكون غايةً في زيادةٍ أو نقصٍ ، نحو : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءَ ،
وَوَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الشَّأَةِ ، وقد اجتمعا في قوله :

٨١٧ - قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى يَبِينَا الْأَصَاغِرَا

(تنبيهات) : الأول : بقى شرطان آخران ؛ أحدهما : أن يكون المعلوم ظاهرًا ،
لا مضمراً ، كما هو شرط فى مجرورها إذا كانت جارة ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » .
ذكره ابن هشام الخضرأوى ، قال فى المفتى : ولم أقف عليه لغيره .

ثانيهما : أن يكون مفرداً ، لا جملة ، وهذا يؤخذ من كلامه ؛ لأنه لا بد أن يكون
جزءاً مما قبلها أو كجزء منه ، كما تقدم ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات ، هذا هو
الصحيح ، وزعم ابن السَّيِّدِ فى قول امرئ القيس :

٨١٨ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ
وَحَتَّى الْجِيءَ أَدْمًا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

فيمين رفع « تكل » : إن جملة « تكل مطيئهم » معطوفة بحتى على « سَرَيْتُ بِهِمْ » .

الثانى : حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزحشرى ، قال الشاعر :

٨١٩ - رِجَالِي حَتَّى الْأَقْدُمُونَ تَمَالَاوَا
كَلَى كُلِّ أَمْرِ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا

الثالث : إذا عطف بحتى على مجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ؛ ليقع الفرق بين العاطفة والجار ، وقال ابن الخطباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيد الناظم بأن لا يتمين كونها للعطف ، نحو : اعْتَكَفْتُ فِي الشَّهْرِ حَتَّى آخِرِهِ ، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة ، نحو : عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ حَتَّى يَنْبِيئِهِمْ ، وقوله :

٨٢٠ - جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى

بَائِسٍ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينًا

الرابع : حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن ، إلا فى باب « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و « ضربه » توكيد ، أو ابتدائية وضربه تفسير . وقد روى بهما قوله :

* حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا *

وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية و « نعله » مبتدأ و « ألقاها » خبره ، اهـ .

(وَأُمُّ يَهْيَا أَعْطَفَ إِثْرَ هَمَزِ التَّسْوِيَةِ) وهى الممزة الداخلة على جملة فى محل المصدر

وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين ، وهو الأكثر نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » الآية ، واسميتين كقوله :

٨٢١ - وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا

أَمَوْتِي نَاهٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ ؟

ومختلفتين نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ » الآية . وإذا عادت بين جملتين في التسوية قليل : لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز « سواء على أزيد قائم أَمْ عَمَرُو مُنْطَلِقٌ » فهذا لا يقوله العرب ، وأجازَه الأَخْفَشُ قياساً على الفعلية ، وقد عادت بين مفرد وجهلة في قوله :

٨٢٢ - سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْفَقْرُ أَمْ بَيْتٌ آتِيْلَهُ

بِأَهْلِ الْقِيَابِ مِنْ عُثَيْرِ بْنِ عَامِرٍ

(أو بعد) (هَمْزٌ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٌ) وهي الهمزة التي يُطْلَبُ بها وبأَم التَّعْيِينِ ، وتقع بين مفردين غالباً ، ويتوسط بينهما ما لا يُسْأَلُ عنه ، نحو : « أَلَنْتُمْ أَشَدَّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا ؟ » أو يتأخر عنهما ، نحو : « وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ » وبين فعليتين ، كقوله :

٨٢٣ - [وَفُتُّ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقْنِي]

فَقُلْتُ أَهَى سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ ؟

إذا أُرْجِحَ أن «هَى» فاعلٌ بفعل محذوف ، واسميتين ، كقوله :

٨٢٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرَى ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ ، أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَيْقَرٍ ؟

الأصل : أشعيثٌ ، لحذفت الهمزة والتونين منها

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تسمى «أَمْ» في هذين الحالين مُتَّصِلَةً ؛ لأن ما قبلها

وما بعدها لا يُسْتَفْتَى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً مُعَادِلَةً ؛ لمعادلتها للهمزة في إفاضة التسوية في النوع الأول ، والاستفهام في النوع الثاني .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه ؛ أولها وثانيها : أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأنَّ المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأنَّ الكلام معها قابلٌ للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأنَّ الاستفهام معها على حقيقته . والثالث والرابع : أنَّ أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تَقَعُ إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين .

الثاني : قد بان لك أنَّ همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعةً بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد : ما أبالي ، وما أدري ، وليت شعري ، ونحوهن .

(وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ) المذكورة (إِنْ * كَانَ خَفَاَ الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ) كقراءة ابن محيَّيْنِ « سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ » وكما مرَّ من قوله :
* شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ *

وهو في الشعر كثير ، ومال في شرح الكافية إلى كونه مطروداً .

(وَبِأَنْقِطَاعٍ وَيَمْتَعْنَى بَلْ وَقَتْ) أى : تأنى أم منقطعة بمعنى بل (إِنْ تَكُ مِمَّا قُبِذَتْ بِهِ) وهو : أنَّ تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظاً أو تقديراً (خَلَتْ) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب ، وكثيراً ما تقتضى مع ذلك استفهاماً : إما حقيقياً ، نحو : « إِنَّمَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ » أى : بل أهي شاء ؟ وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، نحو : « أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ » أى : بل أله البنات ، وقد لا تقتضيه البتة ، نحو : « أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ؟ » أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، ونحو : « لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ؟ » ، وقوله :

٨٢٥ - فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي النَّامِ ضَحِيحَتِي هُنَاكَ أَمْ فِي جَنَّةِ أَمْ جَهَنَّمِ

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

﴿ تنبيه ﴾ حَصْرُ « أم » في التصلة والنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة . وقال في قوله تعالى : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ » : إن التقدير : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَنَا خَيْرٌ » والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤيئة :

٨٢٦ — يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجِي مِنَ الْهَرَمِ

أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ

(خَيْرٌ) و (أَيْحَى) و (قَسَمٌ بِأَرْوَاهِمِ * وَأَشْكُكُ) ؛ فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدرأ ، وما سواهما فبعد الخبر ؛ فالتخيير نحو : تزوج زينب أو أختها ؛ والإباحة نحو : جالس العلماء أو الزهاد ، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير ، وجوازه في الإباحة ؛ والتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ؛ والإيهام نحو : « أَنَا هَذَا أَمْ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا » وجمل منه نحو : « وَإِنَّا أَوْ لِيُنَاكُمُ لَنَلِيَّ هَدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » ولشك نحو : « لَيْثُنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ » (وَإِضْرَابُهَا أَيْضًا مَعِي) : أي : نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبي علي وابن برهان وابن جني مطلقاً ، تمسكا بقوله :

٨٢٧ — كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

وقراءة أبي السَّامِ « أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا » بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسبويه ، لكن بشرطين : تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل ، نحو : ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو ، ولا يقيم زيدٌ أو لا يقيم عمرو ، ويؤيده أنه قال في : « وَلَا تَطْعُ مِنْهُمْ آتِمًا أَوْ كَفُورًا » : ولو قلت « أَوْ لَا تَطْعُ كَفُورًا » انقلب للمعنى ، يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ، ونهيًا عن الثاني فقط .

(وَرَبِّمَا عَاقَبْتَ) أو (الْوَاوُ) أي : جاءت بمعناها (إِذَا * لَمْ يَلْفِ ذُو النُّطْقِ لِبَسِ مَنَفَذًا) أي : إذا أمن اللبس ، كقوله :

٨٢٨ - قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَوْهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ
وقوله :

٨٢٩ - فَظَلَّ طُهُمَاءُ اللَّخْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ
وقول الراجز :

٨٣٠ - إِنْ يَهَا أ كَتَلَ أَوْ رَزَا مَا خُوْزِرِ بَيْنِ يَنْفَقَانِ أَلْهَامَا
وقوله :

٨٣١ - وَقَالُوا لَنَا نِفْتَانٌ لَا بَدْ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَايِلُ
وجعل منه « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أى : ويزيدون ، هذا
مذهب الأخفش والجرمى وجماعة من الكوفيين .

{ تنبيهات } : الأول : أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل مطلقاً ، وذكر فى
التسهيل أن أو تعاقب الواو فى الإباحة كثيراً ، وفى عطف المصاحبة والمؤكد قليلاً ؛
فالإباحة كما تقدم ، والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ
أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ » والمؤكد نحو : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِنَّمَا » .

الثانى : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشئيين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله
المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى بل والواو ، وأما بقية المعانى فستفادة من غيرها .

الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو فى ثلاثة مواضع :

أحدها : فى التقسيم ، كقولك : الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، وقوله :

[وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ] كَمَا النَّاسِ حَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وممن ذكر ذلك النَّاظِم فى التلعة وشرح الكافية . قال فى المعنى : والصَّوَابُ
أنها فى ذلك على معناها الأولى ؛ إذ الأنواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس .

ثانيها : الإباحة ، قاله الزمخشري ، وزعم أنه يقال « جَالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ »
أى أحدهما ، وأنه لهذا قيل « تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ » بعد ذكر ثلاثة وسبعة ؛ لئلا يتوهم

إِرَادَةُ الإِبَاحَةِ ، قَالَ فِي اللَّفْظِ أَيْضًا : وَالْمَعْرُوفُ مِنْ كَلَامِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ بِمَجَالَسَةِ كُلِّ مِنْهُمَا ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ قَرَفًا بَيْنَ الْمُعْطَفِ بِالْوَاوِ وَالْمُعْطَفِ بِأَو .

فَالْتَمَا : التَّخْيِيرُ ، قَالَهُ بِمَعْصُومٍ فِي قَوْلِهِ :

٨٣٢ — وَقَالُوا : نَأَتْ فَأَخْتَرُ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكْيَ

فَقُلْتُ : الْبُكْيُ أَشْفَى إِذَا لِفَالِي

أى : أَوِ الْبُكْيُ ؛ إِذْ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّبْرِ وَالْبُكْيِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ « مِنْ الصَّبْرِ وَالْبُكْيِ » أَى أَحَدُهُمَا ، ثُمَّ حُذِفَ مِنْ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ » وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارَسِيَّ رَوَاهُ عَنْ ، ٨١ .

(وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِثْمًا ثَانِيَةً * فِي نَحْوِ) تَزْوِجِ (إِثْمًا ذِي وَإِثْمًا ثَانِيَةً) وَ«جَاءَنِي إِثْمًا زَيْدٌ وَإِثْمًا عَمْرُو» .

(تنبيهات) : الأول : ظاهرُ كلامِهِ أَنَّهَا تَأْتِي لِلْعَمَانِ السَّبْعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي أَوْ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّهَا لَا تَأْتِي بِمَعْنَى الْوَاوِ ، وَلَا بِمَعْنَى بِل ، وَالْمُذَرِّلُهُ أَنْ وَرُودُ « أَوْ » لِهَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ قَلِيلٌ وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ ؛ فَالْإِحَالَةُ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْعَمَانِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِبَاحَةَ فِي التَّسْهِيلِ ، لِسُكُونِهَا بِمُقْتَضَى الْقِيَاسِ جَائِزَةٌ .

الثاني : ظاهرُهُ أَيْضًا أَنَّهَا مِثْلُ « أَوْ » فِي الْمُعْطَفِ وَالْمَعْنَى ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ كَيْسَانَ وَبَرَّهَانُ : هِيَ مِثْلُهَا فِي الْمَعْنَى فَقَطْ ، وَوَاقِفُهُمُ النَّظْمُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ : إِنَّهَا مُجَامَعَةٌ لِلْوَاوِ لَزُومًا ، وَالْعَاطِفُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْعَاطِفِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٨٣٣ — يَا لَيْتِمَا أُمْنَانًا شَلَّتْ نَعَامَتُهَا أَيْمَانًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَانًا إِلَى نَارٍ

فَشَاذٌ . وَكَذَلِكَ فَتَحُ مَهْزَنُهَا وَإِبْدَالُ مِيمِهَا الْأُولَى يَاءً ، وَفَتْحُ مَهْزَنِهَا لَفَةً تَمِيمٌ ، وَبِهَا رَوَى الْبَيْتَ الْمَذْكُورُ .

وقد يقال : إن قوله « في القصد » إشارة إلى ذلك : أي أنها مثلها في القصد : أي
للفي ، لا مطلقا ، سيما أنه لم يعدّها في الحروف أول الباب .

وقد نقل ابنُ عصفور اتفاقَ النحويين على أنها ليست عاطفة ، وإنما أوردوها في
حروف العطف لمصاحبتهما لها .

الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها ، وذلك غالب ، لا لازم ؛ فقد
يستغنى عن الثانية بذكر ما يفى عنها ، نحو « إِمَّا أَنْ تَتَكَلَّمَ بِخَيْرٍ وَإِلَّا فَاسْكَنْتَ »
وقراءة أبيّ « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَأِتَا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » وقوله :

٨٣٤ - فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَيًّا مِنْ تَمِيْنِي
وَإِلَّا فَأَطْرِخْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

٨٣٥ - نِلْمُ يَدَايَ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمَوَاتِ أَلَمَ خِيَالُهَا
أي إما بدار ، والقراء يقيس هذا ؛ فيجيز « زيد يقوم وإما يقعد » كما يجوز
« أو يقعد » .

الرابع : ليس من أقسام إمّا التي في قوله « فَإِمَّا تَرَبَّنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » بل هذه
« إن » الشرطية و « ما » الزائدة .

(وَأَوَّلِ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا) نحو « ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، ولا تضربُ زيدا
لكن عمرا »

(تنبيه) : يشترط لكونها عاطفة - مع ذلك - أن يكون معطوفها مفردا ،
وأن لا تقترب بالواو كما مثل ، وقد سبق ما في هذا الثاني .

وهي حرف ابتداء إن سُبقت بإيجاب ، نحو « قام زيدٌ لكن عمرو لم يقم » ،
ولا يجوز « لكن عمرو »^(١) خلافا للكوفيين ، أو تلتها جملة كقوله :

(١) إِمَّا يَجْتَمِعُ هَذَا الْمَثَلُ إِذَا جُمِلَ « عمرو » معطوفا بـ « لكن » ، فأما إذا جعل مبتدأ خبره
عُذِفَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ .

٨٣٦ - إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تَخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنَّ وَقَائِعَهُ فِي الْحَرْبِ تُنْقَطِرُ
 أو تَلَتْ واوا ، نحو « وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ » أى ولكن كان رسول الله ،
 وليس للنصوب معطوفا بالواو ؛ لأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب
 (وَلَا نِدَاءً أو أَمْرًا أو أُثْبَاتًا تَلَا) « لا » مبتدأ خبره « تَلَا » ، ونداء وما بعده :
 مفعول بتلا ، وفى « تلا » ضمير هو فاعله يرجع إلى « لا » ، والتقدير : لا تلا نداء
 أو أمرا أو إثباتا .

أى للعطف بلا شرطان ؛ أحدهما : أفراد معطوفا ، والثانى أن تُسَبِّقَ بأمر أو إثبات
 اتفاقا ، نحو « اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا ، وَجَادَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ، أو بنداء خلافا لابن
 سَفْدَانَ نحو « يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمَى » ، قال السهيلي : وأن لا يصدق أحد متعاطفيهما
 على الآخر ؛ فلا يجوز « جَادَنِي زَيْدٌ لَا رَجُلٌ » وعكسه ، ويجوز « جَادَنِي رَجُلٌ
 لَا امْرَأَةً » . وقال الزجاجي : وأن لا يكون للمطوف عليه معقول فعل ماضٍ ؛
 فلا يجوز « جَادَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ، ويرده قوله :

٨٣٧ - كَانَ دِمَارًا حَلَقَتْ بِلَبْوَنِهِ عِقَابٌ تَنُوفِي لَا عِقَابُ الْقَوَاعِلِ

(تنبيهات) : الأول : فى معنى الأمر الدعاء والتحضيض .

الثانى : أجاز القراء العطف بها على اسم « لعل » كما يعطف بها على اسم « إِنَّ »
 نحو « لعل زَيْدًا لَا عَمْرًا قَاتِمٌ » .

الثالث : فائدة العطف بها قَصْرُ الحكم على ما قبلها ، إما قَصْرُ أفراد كقولك :
 زَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ ، ردا على مَنْ يَعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قَصْرُ قَلْبٍ كقولك :
 زَيْدٌ عَالِمٌ لَا جَاهِلٌ ، ردا على من يعتقد أنه جاهل .

الرابع : أنه قد يحذف للمطوف عليه بلا ، نحو « أُعْطِيَتْكَ لَا لِنَظْمٍ » أى لتمعدل

لا لنظم

(وَبَلِّغْهُمْ كَلِمَ الْوَعْدِ) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بَعْدَ مَضْعُوعِيهَا) أي مصحوبتي لكن ، وهما النفي والنهي (كَلِمَ الْوَعْدِ) كَلِمَ الْوَعْدِ فِي مَرْبَعٍ بَلِّغْ بَيْنَهُمَا : الربيع : منزل الربيع ، والتهيه : الأرض التي لا يهتدى بها ، ونحو « لَا تَقْرُبْ زَيْدًا بَلِّغْ عَمْرًا » (وَأَنْزَلْ بِهَا لُثْثًا حُكْمَ الْأَوَّلِ) فيصير كالمسكوت عنه (فِي الْخَطْرِ الْمُتَبَتِّ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ) كقام زيد بل عمرو ، وَلَيَقُمْ زيد بل عمرو ، وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي ؛ فتكون ناقلة لمعناها إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح « ما زيد قائماً بل قاعداً ، وبَلِّغْ قَاعِدًا » ويختلف المعنى . قال الناظم : وما جَوَزَاهُ مخالف لاستعمال العرب ، ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ، وَمَنْعُهُمْ ذَلِكَ مع سَمَةِ روايتهم دليل على قلته ، ولا بد لسكونها عاطفة من أفراد معطوفها كما رأيت ، فإن تلاها جملة كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ لا عاطفة ، على الصحيح ، وتفيد حينئذ إضراباً عما قبلها : إما على جهة الإبطال نحو « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ، سُبْحَانَهُ ! بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ » أي بل هم عباد ، ونحو « أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ، بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ » وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر ، نحو « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا » ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون ، بل قلوبهم في غمرة من هذا » وادعى الناظم في شرح السكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه ، والصواب ما تقدم .

(تنبيهان) : الأول : لا يعطف ببل بعد الاستفهام ؛ فلا يقال : أَضْرَبْتَ زَيْدًا بَلِّغْ عَمْرًا ، ولا نحو .

الثاني : تزداد قبلها « لا » لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب ، كقوله :

٨٣٨ - وَجْهَكَ الْبَدْرُ ، لَا بَلَّ الشَّمْسُ ، لَوْلَمْ يُقْبَضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَفُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي ، وليس بشيء ، كقوله :

٨٣٩ - وَمَا هَجَرْتُكَ ، لَا بِل زَادَنِي شَفَقًا
هَجَرْتُ وَبَعْدُ تَرَاجَحَ لَا إِلَى أَجَلٍ

(وَأِنْ هَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّعِلٌ) مستتراً كان أو بارزاً (عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَمِيرِ
المنفصل) نحو: «لقد كنتم أنتم وآبَاؤُكُمْ» (أَوْ فَافْصِلْ مَا) إما بين العاطف
والمعطوف عليه، وإما بين العاطف والمعطوف، كالفعول به في نحو «يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ
صَلَحَ» و«لَا» في نحو «مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا»، وقد اجتمع الفصلان في
«مَا لَمْ تَشَاءُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ» (وَبِلَا فَفَصْلٍ يَرِدُ * فِي النَّظْمِ فَاشْيَاءً وَضَعْفُهُ اعْتَقِدُ)
من ذلك قوله:

٨٤٠ - وَرَجَا الْأَخْيَاطُ مِنْ سَقَاهَةِ رَأْيِهِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ إِيْنَالَا

وقوله:

٨٤١ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى
كِنَمَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلَا

وهو على ضعفه جائز في السعة، نص عليه الناظم؛ لما حكاه سيبويه من قول
بعض العرب «مَرَزْتُ رَجُلًا سَوَاهُ وَالْعَدَمُ» برفع «العدم» عطفًا على الضمير المستتر
في «سواء» لأنه مؤول بمشتق: أي مُسْتَوٍ هو والعَدَمُ، وليس بينهما فصل.

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفَضٍ لَازِمًا قَدْ جُمِعَا)
في غير الضرورة، وعليه جمهور البصريين، نحو «فقال لها وللأرض» «وعليها
وعلى الفلك» «قالوا نبيد إلهك وإله آبائك» قال الناظم: (وَلَيْسَ) عَوْدُ الْخَافِضِ
(عِنْدِي لِازِمًا) وفاقا لليونس والأخفش والكوفيين (إِذْ قَدْ آتَى * فِي النَّظْمِ وَالْفَتْحِ
الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا)؛ فن النظم قوله:

٨٤٢ - [فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا]

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وقوله :

٨٤٣ - [تَعْلُقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُوْفُنَا]

وَمَا بَيْنَهُمَا وَالْكَغَبِ غُوطٌ تَغَانِفُ

وهو كثير فى الشعر ، ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما « نَسَاءُ لُونٌ بِهِ
والأرحام » وحكاية قطرب « ما فيها غيره وفَرَسِهِ » قيل : ومنه « وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ
الله وَكَفَرٌ بِهِ والمسجد الحَرَامُ »؛ إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف
عليه كفر ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فى المسألة مذهب ثالث ، وهو أنه إذا أَكَّدَ الضميرُ جاز
نحو « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٍ » ، وهو مذهب الجرمي والزيادى ، وحاصل كلام الفراء ؛
فإنه أجاب « مررت به نفسه وزيد » ، وصرحت بهم كلهم وزيد .

الثانى : أفهم كلامه جوازَ العطف على الضمير المنفصل مطلقاً ، وعلى الاتصال
المنصوب بلا شرط ، نحو « أَنَا وَزَيْدٌ قَاتِمَانِ ، وَإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » ونحو « جِئْنَاكَ
وَالْأَوَّلِينَ » .

(وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذَا لَا لَبْسَ) هو قيد فهما: أى تختص
الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل ، مثله فى الفاء « أَنْ اضْرِبْ بِمِصَاكَ
الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ » أى فَضْرَبَ فانفجرت ، وهذا القمل المحذوف معطوف على فقلنا .
ومثاله فى الواو قوله :

٨٤٤ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيْسَ لِي قَلَانٌ

أى بين الخبير وبينى ، وقولهم « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ » أى والناقة ، ومنه « سَرَايِلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ » أى والبرد .

(تنبيهان) : الأول « أم » تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ، ومنه قوله :

٨٤٥ - [دَعَايَ إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِلَى لَأْمَرِهِ
سَمِيعٌ] فَمَا أَذْرَى أَرْشُدُ طَلَابَهَا

أى أم غي . وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها .

الثانى : قد يحذف العاطف وحده ، ومنه قوله :

٨٤٦ - كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ يَمَّا

يَنْفِرُ سُ الْوُدِّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمست . وفى الحديث « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع برء من صاع تمره » وحكى أبو عثمان عن أبى زيد أنه سمع « أَكَلْتُ خَبْزًا لِحَا تَمْرًا » أرا دخبزا ولحما وتمرا ، ولا يكون ذلك إلا فى الواو وأو .

(وَهَى) أى الواو (انْفَرَدَتْ) من بين حروف العطف (بِعَظْفٍ عَامِلٍ مَزَال)
أى محذوف (قَدْ بَقِيَ « مَعْمُولُهُ ») مرفوعا كان نحو « اسكن أنت وزوجك الجنة »
أى وليسكن زوجك ، أو منصوبا نحو « الذين تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » أى وَأَلْفَوْا
الإيمان ، أو مجرورا نحو « مَا كُلُّ يَبْيَضَاءَ شَحْمَةً ، وَلَا سُودَاءُ تَمْرَةً » أى ولا كل سوداء ؛
وإنما لم يحمل العطفُ فيهن على الموجود (دَفْعًا لَوَهْمِ اتَّقَى) أى حُلِيز ، وهو
أنه يلزم فى الأول رفعُ فعل الأمر للاسم الظاهر ، وفى الثانى كون الإيمان مُتَبَوَّأً ،
وإنما يتبَوَّأُ للمزل ، وفى الثالث العطفُ على معمولتى عاملين ، ولا يجوز فى الثانى
أن يكون الإيمان مفعولا معه ؛ لعدم الفائدة فى تقييد الانتصار بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو
أمر معلوم .

(وَ حَفَّ مَتَّبِعُوع) أى معطوف عليه (بَدَا) أى ظهر (هُنَا) أى فى هذا الموضع وهو المعطف بالواو والفاء ؛ لأن الكلام فيهما (اسْتَبِيحَ) كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا » جوابا لمن قال له : مرحبا بك ، والتقدير : ومرحبا بك وأهلا ، ونحو « أفنضرب عنكم الذكر صفحا » أى أنهملكم فنضرب ، ونحو « أفلم يروا إلى ما بين أيديهم » أى أعموا فلم يروا ، وأما حذفه مع أوفى قوله :

٨٤٧- فَمَلَّ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدِكَ قَبْلَنَا [يَوْمَ تُنْشَرُ أُولَادُ الْعِشَارِ وَيَفْصَلُ]

أى : فمَلَّ لك مِنْ أخٍ أو من والِدٍ ، فنادر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : ويُغْنَى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا .

الثانى : قال فيه أيضا : وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة ، وقال فى الكافية :

وَمُتَّبِعٍ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدِّمُ مُوسَطًا إِنْ يُتْلِزَمَ مَا يَلِزَمُ

وظاهره جوازُه فى الاختيار على قلة ، قال فى شرحها : قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يُخْرِجْهُ التقديمُ إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ، ولذا قلت « مُوسَطًا إِنْ يَلِزَمُ مَا يَلِزَمُ » فلا يجوز « وعمرو زيد قائمان » لتصدر المعطوف وفوات توشطه ، ولا « ما أحسنَ وعمراً زَيْدًا » ولا « ما وعمراً أحسنَ زيدا » لعدم تصرف العامل ، ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة :

٨٤٨- كَأَنَّ عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحِمًا وَرَمَى السَّعَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامٍ

جَنُوبٌ دَوَّتْ عَنْهَا التَّنَاهَى وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رُبَابِ السَّيْفِ رِيحًا

أراد لاحما جنُوبٌ ورَمَى السَّعَا ، ومنه قول الآخر :

٨٤٩- وَأَنْتَ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْمَنْزِى الْقَارِظُ الدَّهْرُ جَائِيَا

أراد لا أَظُنُّ قَضَاءَهُ جَائِيَا هو ولا العنزى .

(وَعَطَفْتُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ بِصَحِّحٍ) بشرط اتحاد زمانيهما ، سواء اتحد نوعهما نحو « لنحیی به بلدةً مَیْمَنًا ونسقیه » ، « وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتکم أجورکم ولا یسألکم أموالکم » أم اختلفا ، نحو قوله تعالى : « یَقْدُمُ قَوْمُهُ یَوْمَ الْقِیَامَةِ فَأُورَدُهُمُ النَّارَ » « تبارک الذی إن شاء جَعَلَ لَکَ خَیْرًا مِنْ ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرى مِنَ الْآبَةِ .

(وَاعْطِفَ عَلَى أَشْمِ شَبْنَهٍ قَلْبًا فَقَلًا) ، نحو « صَافَاتٍ وَیَقِیضَنَّ » ، « فَأَلْمِیْزَاتٍ صُیْبَعًا فَأَثَرَنَّ » لاتحاد جنس المتعاطفين فی التأویل ؛ إذ المعطوف فی المثال الأول فی تأویل المعطوف علیه ، وفی الثانی بالعکس (وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَحِیْذُهُ سَهْلًا) کقولہ :

٨٥٠ - [يَارُبُّ بَيْضَاءَ مِنَ الْمَوَاهِجِ] أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِحِ

وقوله :

٨٥١ - [بَاتَ يَشِيْهًا بِعَضْبٍ بِأَثَرٍ] يَقْصِدُ فِي أَشْوَقِهَا وَجَائِرِ

وجعل منه الناظم « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ومخرج الميت من الحي » وقدر الزنجشري عطف مخرج على « فالق » ، وجعل ابن الناظم تبعاً لأصله المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه ، والذي يظهر عكسه ؛ لأن المعطوف عليه وقع نعتاً ، والأصل فيه أن يكون اسماً .

﴿ خاتمة ﴾ في مسائل متفرقة ؛ الأولى : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ؛ فالأول نحو قام زيد وعمرو ، والثاني نحو قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ، ولكن يصلح قت ، والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب ، أو بفعل الأمر ، نحو « أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد » « واسكن أنت

وزَوْجُكَ الْجَنَّةَ « أَى : وليسكن زوجك ، وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتحُ ببناء التانيث ، نحو « لَا تُصَارُ وَالِدَةٌ بَوْلَٰهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلُهُ » قال ذلك الناظم ، قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تصافرت عليه نصوصُ النحويين والمعرّبين من أن (زَوْجُكَ) معطوف على الضمير المستكن في (أُسْكِنَ) المؤكّد بأنّت .

الثانية : لا يشترط في صحة العطف صحة وقوعِ المعطوف موقع المعطوف عليه ؛ لصحة قام زيدٌ وأنا ، وامتناع قام أنا وزيد .
الثالثة : لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العطف ؛ لصحة اختصم زيد وعمرو ، وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو .

الرابعة : في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف ، منعه البيانون والناظم في شرح باب المفعول م م من كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازهُ الصَّمَّارُ تلميذُ ابن عصفورٍ وجماعةٌ ، مستدلين بنحو « وبشر الذين آمنوا » في سورة البقرة « وبشر المؤمنين » في سورة الصف ، قال أبو حيان : وأجاز سيبويه « جاءني زيد ومن عمرٌو العاقلان » على أن يكون العاقلان خبراً محذوفٍ ، ويؤيده قوله :

٨٥٢- وَإِنْ شِئَانِي عَبِيرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ ؟
وقوله :

٨٥٣- تُنْفَاغِي غَزَاً عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحْلٌ أَمَاقِيكَ الْحَسَانَ يَأْتِمِدُ

الخامسة : في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال ؛ أحدها الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين في نحو « قام زيد وعمرو أكرمته » : إن نصب عمرو أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما ، والثاني المنع مطلقاً ، والثالث لأبي على يجوز في الواو فقط .

السادسة : في العطف على مَمْمُولِي عاملين ، أجمعا على جواز العطف على معمولي عامل واحد ، نحو إن زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد ، نحو أعلم زيدا عمرا بكرة جالسا ، وأبو بكر خالد سعيدا منطلقا ، وعلى مَنع العطف على معمول أكثر من عاملين ، نحو إن زيدا ضارب أبوه لعمره ، وأخاك غلامه بكر ، وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا فقال الناطم : هو ممتنع إجماعا ، نحو كان آ كلا طعامك عمرو وتمرك بكر ، وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة ، قيل : منهم الأخفش ، وإن كان أحدهما جارا ، فإن كان مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ، أو عمرو والحجرة ، فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعا ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ، أو عمرو والحجرة ؛ فالمشهور عن سيبويه النع ، وبه قال اللبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة ، وبه قال الكسائي والفرّاء والزجاج ، وفصل قوم منهم الأعمى فقالوا : إن ولي المحفوض العاطف جاز ، وإلا امتنع . والله أعلم .

البدل

(التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى) في اصطلاح البصريين . (بدلا) ، وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير .

فالتابع : جنس ، والمقصود بالحكم : يخرج النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات ، وبلا واسطة : يخرج المعطوف بهما بعده .

(مَطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُنْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِل)
أى يحى البدل على أربعة أنواع :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما يطابق معناه ، نحو «اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين » وسماه الناظم البديل المطابق ؛ لوقوعه في اسم الله تعالى ، نحو «إلى صراط العزيز الحميد الله» في قراءة الجبر ، وإنما يطلق «كل» على ذى أجزاء ، وذلك ممتنع هنا .

والثاني : بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر ، نحو «أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه» ، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للبديل منه مذكور كالأمثلة المذكورة ، وكقوله تعالى «ثم عموا وصموا كثير منهم» أو مقدر نحو «وقد على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا» أى منهم .

والثالث : بدل الاشتغال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال ، كأنه بغير زيد علمه ، أو حسنه ، أو كلامه ، ومُرِق زيد ثوبه ، أو فرسه ، وأسره في الضمير كأمر بدل البعض ؛ فنال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله قوله تعالى «يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه» ، ومثال المقدر قوله تعالى «قتل أصحاب الأخدود النار» أى النار فيه ، وقيل : الأصل ناره ، ثم نابت أل عن الضمير .

والرابع : البديل المبين ، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله :

(وَذَا لِلأُضْرَابِ أَغْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبَ

وَدُونَ قَصْدٍ لَمْ يَلَطَّ بِهِ سُلْبُ)

أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون البديل منه قصد أولا ؛ لأن البديل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت في حد البديل ؛ فالمبطل منه إن لم يكن مقصودا البتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط ، أى بدل سببه الغلط ؛ لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط ، لا أنه نفسه غلط ، وإن كان مقصودا ؛ فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبطل

نسيان ، أى بدل شئ . ذكر نسيانا ، وقد ظهر أن الغلط متعلق بالسان ، والنسيان متعلق بالحنان ، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما ؛ فسموا النوعين بدل غلط ، وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب ، ويسمى أيضاً بدل البداء .

ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله :
(كَزَّرَهُ خَالِدًا ، وَقَبَّلَهُ الْيَدَا وَاعْرِفَهُ حَقَّهُ ، وَخَذُ نَبْلًا مُدَى)

فخالفنا : بدل كل من كل ، واليد : بدل بعض ، وحقه : بدل اشتغال ، ومُدَى : يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة ، وذلك باختلاف التقادير ؛ فإن النَّبْلَ اسمُ جَمْعٍ للسهم ، والمُدَى : جمع مُدْيَةٍ وهى السكين ؛ فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المُدَى فسبق لسانه إلى النبيل فبدل غلط ، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبيل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المُدَى فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المُدَى وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء ، والأحسن أن يؤتى فيهن بيل

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زاد بعضهم بدل كل من بعض ، كقوله ^(١) :

٨٥٤ - كَأَنى غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا لَدَى سَمَرَاتٍ الْحَى نَائِفٌ حَتَقَالٍ وَتَفَاهُ الْجُمُورُ ، وَتَأُولُوا الْبَيْتَ ^(٢) .

(١) مثله قول الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانٍ طَلْحَةُ الطَّلَحَاتِ

(٢) من وجوه التأويل التى تأولوا بها البيت أن اليوم ليس اسماً للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر ، نظير قولهم « إنما ادخرتك لهذا اليوم » يريدون لهذا الوقت ، وهى هذا يكون إبدال « يوم » من « غداة البين » من نوع بدل الكل من الكل ، فافهم هذا

الثانى : رد السهيل رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتغال إلى بدل الكل ، فقال : العرب تتكلم بالعالم وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فإذا قلت : « أكلت الرغيف ثلثه » إنما تريد أكلت بعض الرغيف ، ثم بينت ذلك البعض ، وبدل المصدر من الاسم إنما هو فى الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم .

الثالث : اختلف فى المشتغل فى بدل الاشتغال ؛ فقيل : هو الأول ، وقيل : الثانى ، وقيل : العامل ، وكلامه هنا يحتمل الأولين ، وذهب فى التسهيل إلى الأول .

الرابع : رد المبرد وغيره بدل الفلظ ، وقال : لا يوجد فى كلام العرب نظما ولا نثرا ، وزعم قوم منهم ابن السكيت أنه وجد فى كلام العرب كقول ذى الرمة :
٨٥٥ — لَمَيَّاهُ فِي شَفَتَيْهَا حَوَّةٌ لَمَسُ [وَفِي الثَّلَاثِ وَفِي أُنْيَابِهَا شَنْبٌ]

فَاللَّمَسُ : بدل غلط ؛ لأن الحَوَّةَ السَّوَادُ ، وَاللَّمَسُ : سَوَادٌ يَشُوبُهُ حُمْرَةٌ ، وذكر بيتين آخرين ، ولا حاجة له فيما ذكره ؛ لإمكان تأويله .

الخامس : قد فهم من كون البدل تابعا أنه يُوافق متبوعه فى الإعراب ، وأما موافقته إياه فى الأفراد والتذكير والتنكير وفروعا فلم يتعرض لها هنا ، وفيه تفصيل ؛ أما التنكير وفروعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيها ، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو « إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ الله » فى قراءة الجر ، والنكرة من النكرة نحو « إن للمتقين مقارًا حدائقَ وأعنانا » والمعرفة من النكرة نحو « وإنك تهتدى إلى صراطٍ مستقيم صراطِ الله » والنكرة من المعرفة نحو « لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ » وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها مالم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرًا نحو « مقارًا حدائقَ » أو قصد التفصيل كقوله :

٨٥٦ — وَكَفْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ

وَرَجُلٍ رَمَى فِيهِ — الزَّمانُ فَشَلَّتْ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها .

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ) متكلما كان أو مخاطبا (الظَّاهِرَ لَا * تُبَدِّلُهُ) أى يجوز لبديل الظاهر من الظاهر ، ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثله ، ولا يجوز أن يُبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلًّا) أى إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو « تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا » وقوله :
 ٨٥٧ - فَمَا بَرَحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثَتَيْنَا حَتَّى أَزِيرُوا الثَّمَانِيَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فذهاب ؛ أحدها : المنع ، وهو مذهب جمهور البصريين ، والثانى : الجواز ، وهو قول الأخفش والكوفيين ، والثالث : أنه يجوز فى الاستثناء ، نحو ما ضربتكم إلا زيدا ، وهو قول قطرب (أَوْ اقْتَضَى بَمَضًا) أى كان بدل مضم ، نحو « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » وقوله :

٨٥٨ - أَوْعَدَنِي بِالْجَنِّ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي فَرَجَلِي شَفَنَةُ النَّاسِمِ
 (أَوْ) اقتضى (اشتيمالاً) أى كان بدل اشتمال (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ أَسْتِمَالًا)

وقوله :

٨٥٩ - بَلَفْنَا السَّمَاءَ سَجْدًا وَتَنَاوْنَا وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

(تنبيه) : قال فى التسميل : ولا يُبدل مضم من مضم ، ولا من ظاهر ، وما اوم ذلك جمل توكيدا إن لم يفد إضرابا ، اه .

(وَبَدَلُ) المبدل منه (الْمُضْمِنُ) معنى (الْمَمَزُ) المستفهم به (يَلِي هَمْزًا) مستفهما

به وجوبا (كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي) وكم مَالِكَ أعشرون أم ثلاثون ؟ وما صنعت أخيرا أم شرا ؟ وكيف جئت أراك كذا أم ماشيا ؟

﴿ تنبيه ﴾ : نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط ، نحو مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ غَمِرُوا أَفْمَ مَعَهُ ، وما تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا أَوْ شَرًّا تُجْزِيهِ ، وَمَتَى تَسَافِرُ إِنْ لَيْسَ أَوْ نَهَارًا أَتَافِرُ مَعَكَ .

(وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بدلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، قال في البسيط : باتفاق ، كقوله :

٨٦٠ - مَتَى تَأْتِينَا تُتَلِمِينَ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَحْمِذُ حَظَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا

وبدلَ اشتمال على الصحيح (كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِينُ) ومنه « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ » وقوله :

٨٦١ - إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُوَخِّدَ كَرَمًا أَوْ تُجِيءَ طَائِمًا

ولا يبدل بدل بعض ، وأما بدل الغلط فقال في البسيط : جَوَزَهُ سَبِيوِيهِ وَجَاعَةً مِنَ النُّحُوْبِيْنَ ، والقياس يقتضيه .

﴿ تنبيه ﴾ : تبديل الجملة من الجملة نحو « أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ أَمَدُّكُمْ بِأَنْتَامِ وَبَيْنَ » وقوله :

٨٦٢ - أَقُولُ لَهُ أَرْحَلَ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا
[وَالْأَمْرُ فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا]

وأجاز ابن جنى والزخشري والناظم إبدالها من المفرد ، كقوله :

٨٦٣ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل «كيف يلتقيان» من حاجة وأخرى ، أى إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر
التقائهما . وجعل منه الناظم نحو «عرفت زيدا أبو من هو» .

(خاتمة) فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه ؛ الأولى : قد يتحد البدل
والمبدل منه لفظاً إذا كان مع الثانى زيادةً بيان ، كقراءة يعقوب « وترى كل أمة
جائية كل أمة تدعى إلى كتابها » ينصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر
سبب الجشو .

الثانية : الكثير كون البدل معتمداً عليه ، وقد يكون فى حكم السلفى ، كقوله :
٨٦٤ - إن الشيوف غوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب
الثالثة : قد يستغنى فى الصلة بالبدل عن لفظ البدل منه ، نحو «أحسن إلى الذى
صحبته زيدا»^(١) أى محبته زيدا .

الرابعة : ما فصل به مذكور وكان وافياً به يجوز فيه البدل والقطع ، نحو مررت
برجال قصير وطويل وربعة ، وإن كان غير وافر تعين قطعه إن لم يثنو معطوف
محذوف ، نحو مررت رجال طويل وقصير ، فإن نوى معطوف محذوف فن الأول نحو
«اجتنبوا الموبات الشرك بالله والسحر» بالنصب ، التقدير : وأخواتهما ؛ لثبوتها فى
حديث آخر . والله تعالى أعلم .

النَّداء

فيه ثلاث لغات ، أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القصر ، ثم ضمها مع المد
واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده ، يقال : فلان أندى صوتاً^(٢) من فلان ،
إذا كان أبعد صوتاً منه

(١) يجوز فى «زيد» الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على أنه بدل من
الضمير القدر ، والجر على أنه بدل من «الذى»
(٢) ومنه قول الشاعر :

قللت ادعى وأدعو ؛ إن أندى لصوت أن يشادى داعيان

(١١ - الأشموى ٢)

(وَلَمَّا دَی النَّاءُ) أى البعيد (أَوْ) من هو (كَالْتَاءِ) لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه ، كدءاء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا * وأى) بالسكون ، وقد تمدّ همزتها (وَأَ) كدءا أياً ثم هياً) وأعظمها يا ؛ فإنها تدخل فى كل نداء ، وتتعين فى الله تعالى (وَالْهَمْزُ) المقصور (لِلَّذَانِ) أى القريب ، نحو أَرَيْدُ أَقْبِلْ (وَوَا لِمَنْ نُدِبْ) وهو المتفجّع عليه أو المتوجّع منه ، نحو وَاوَلَدَاهُ ، وَاوَأَسَاهُ (أَوْ يَا) نحو يَا وَلَدَاهُ يَا رَأْسَاهُ (وَغَيْرُ وََا) وهو يا (لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ) أى لا تستعمل يا فى الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله :

٨٦٥ — حُجِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَلَبَتْ لَهُ

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا

فإن خيف اللبس تعيّن وا

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدّها فى التسهيل ؛ جملة الحروف حينئذ ثمانية .

الثانى : ذهب للبرد إلى أن أيا وهياً للبعيد ، وأى والهمز للقريب ، ويا لهما . وذهب ابن برّهان إلى أن أيا وهياً للبعيد ، والهمزة للقريب ، وأى للمتوسط ، ويا للجميع . وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا ، وعلى منع العكس .

(وَفَقِيرٌ مَّنْدُوبٌ وَمُضْمَرٌ وَمَا جَاءَ مُسْتَعَانًا قَدْ يُعْرَى) من حروف النداء لفظاً (فاعلاً) ، نحو « يَوْسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا » « سَتَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ » « أَنْ أَدُّوا إِلَى عِبَادِ اللَّهِ » ونحو خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ أَقْبِلْ ، ونحو مَنْ لَا يَرَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنَ إِلَى .

أما للندوب والمستعان والمضمر فلا يجوز ذلك فيها ؛ لأن الأولين يُطَلَبُ فيهما مدُّ الصوت والحدف يُنافيه ، وتنفويت الدلالة على النداء مع المضمر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول عَدَّ في التسهيل من هذا النوع لَقَطَ الجلالة ، والمتعجب منه ، ولفظه : ولا يلزم الجرف إلا مع الله ، والمضمر ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، والندوب ، وعد في التوضيح المنادى البعيد ، وهو ظاهر .

الثاني : أفهم كلامه جواز نداء المضمر ، والصحيح منعه مطلقا ، وشذ نحو يا إلهك قد كُفيتك ، وقوله :

٨٦٦ - يا أَبَجْرُ ابْنَ أَبَجْرٍ يَا أَنتَا [أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُمُعَاتَا]

(وذلك) أى التَعَرَّى من الحروف (فى اسم الجنس والمشار له قَلَّ ومن يَمْنَعُهُ)
فيهما أصلا ورأسا (فانصُرْ عَادِلَةً) بالذال المعجمة أى لآئمه على ذلك ، فقد سُمِعَ
فى كل منهما مالا يمكن ردُّ جميعه ؛ فن ذلك فى اسم الجنس قولهم : أطرقَ كَرَا ،
وافْتَدِ مَخْنُوقُ ، وأَصْبَحَ لَيْلُ ، وفى الحديث « ثَوْبِي حَجَرٌ » وفى اسم الإشارة
قوله :

٨٦٧ - إِذَا هَمَلْتَ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي :

يَمَثَلُكَ ، هَذَا ، لَوَعَةٌ وَهَرَامُ

وقوله :

٨٦٨ - إِنَّ الْأَوَّلَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ

هَذَا اعْتَصِم تَلَقُّ مِنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا^(١)

وقوله :

٨٦٩ - ذَا ارْهَوْا فَلَئْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْئًا إِلَى الصَّبَاحِ مِنْ سَبِيلِ

(١) الأولى : اسم إن ، وخبرها قوله قومي ، ولهم : يتعلق بوصفوا ، وهذا : منادى بحرف نداء محذوف ، وهو محل الاستشهاد . وبهم : يتعلق باعتم .

وجعل منه قوله تعالى «ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم» وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنعُ فيما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبي في قوله :

٨٧٠ - هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَسِيًّا

[ثُمَّ أَنْتَنِي وَمَا شَفَيْتِ نَسِيًّا]

والإنصافُ القياسُ على اسم الجنس ؛ لكثرة نظاما ونثرا ، وقصرُ اسم الإشارة على السماع ؛ إذ لم يرد إلا في الشعر ، وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس ؛ قال : وقولهم في هذا أصح .

(تنبيه) : أطلق هنا اسم الجنس ، وقيدته في التسهيل بالبنى للنداء ؛ إذ هو محل الخلاف ، فأما اسمُ الجنسُ للفرد غير المعين كقول الأعمى «يا رجلاً خذ يدي» فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه .

فالخاص أن الحرف يلزم في سبعة مواضع : الندوب ، والمستغاث ، والتسجيب منه ، والمنادي البعيد ، والمضمر ، ولفظ الجلالة ، واسم الجنس غير المعين ، وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفت .

(وَأَبْنِ الْمَعْرِفَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا)

أى إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التعريفُ والإفرادُ فإنه يُبنى على ما يرفع به لو كان مربعا ، سواء كان ذلك التعريفُ سابقا على النداء نحو يا زيد ، أو عارضا فيه بسبب التقصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجُلُ أقبلْ ، تريد رجلاً معينا ، والمراد بالفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها به كما في باب لا ؛ فيدخل في ذلك المركبُ أرجمي والمتنّى والمجروح ، نحو يا مُتَدِي كَرَبُ ، ويا زَيْدَان ، ويا زَيْدُون ، ويا هِنْدَان ، ويا زَجَلَان ، ويا مَسْلُون ، وفي نحو يا موسى ويا قاضى ضمة مقدرة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول قال في التسهيل : ويجوز نصبُ ما وصف من معرف بقصد وإقبال ، وحكاة في شرحه عن الفراء ، وأَيْدَهُ بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده « يا عَظِيماً يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ » وجعل منه قوله :

٨٧١ - أَدَاراً بِحُزْوَى هِجَتِ لِمَتَيْنِ عَفْرَةً

[فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ]

الثاني : ما أطلقه هنا قَيْدَهُ في التسهيل بقوله : غير مجرور باللام ؛ للاحتراز من نحو يا يزيد لعمرؤ ، ونحو يا أَلَمَاءَ وَالْمُشَبِّ ؛ فإن كلا منهما مفرد معرف وهو معرب .
الثالث : إذا ناديت أَنْتِ عَشْرَ وَاثْنَيْ عَشْرَةَ قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف ، وإنما بنى على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت . وقال الكوفيون : يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة ، بالياء ، إجراء لهما مجرى المضاف .

(وَأَنْوَ أَنْفِئَامَ مَا بَقُوا قَبْلَ النَّدَا) كسيويوه وَحَدَّامٍ في لغة الحجاز ، وخمسة عشر (وَلِيُجَرَّ مُجَرَّى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا) ويظهر أثر ذلك في تابعه ؛ فنقول : يا سيويوه للعالم ، برفع العالم ونصبه ، كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيدُ الفاضلُ ، والمحكي كالمبني ، نقول : يا تَابِطَ شَرِّا المَقْدَامُ والمَقْدَامُ .

(وَالْمُفْرَدَةُ الْمَكْشُورَةُ وَالْمُضَافَا وَشِبْهُهُ أَنْصِبْ عَادِمًا خِلَافًا)

أي يجب نصبُ النادى حتماً في ثلاثة أحوال ؛ الأول : النكرة غير المنصودة كقول الواعظ : يا غافلاً والموتُ يطلبه ، وقول الأعشى : يا رَجُلًا خَذَ يَدِي ، وقوله :

٨٧٢ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَئِنِّي [نَدَايَ مِنْ مُجَرَّانٍ أَنْ لَا تَلَايَا]

وعن الماضي أنه أحال وجود هذا النوع .

الثاني : المضاف ، سواء كانت الإضافة تحضة نحو « رَبَّنَا أَغْنِرْ لَنَا » أو غير تحضة نحو يا حَسَنَ الْوَجْهِ ، وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة .

الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو : ما اتصلَ به شيء من تمام معناه ، نحو يا حسنًا وجهه ، ويا طالما جيلًا ، ويا رفيقًا بالعباد ، ويا ثلاثة وثلاثين ، فبين سميته بذلك . ويمتنع في هذا إدخال يا على ثلاثين ، خلافاً لبعضهم ، وإن ناديت جماعة هذه عدتها فإن كانت غير معينة نصبتها أيضاً ، وإن كانت معينة ضمنت الأول وعرفت الثاني بال ونصبتها أو رفعتها ، إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمّه وتجريده من أل . ومنع ابن خروف إعادة يا ، وتخيره في إلحاق أل مردود .

(تنبيه) : انتصابُ المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعلُ المقدر ، فأصل « يازيد » عنده أدعو زيدا ؛ فحذف الفعل حذفاً لازماً ، استكثرة الاستعمال ، وبذلك حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته . وأجاز للمبرد نصبه بحرف النداء لصدقه مسد الفعل ؛ فعلى المذهبين « يازيد » جملةٌ ، وليس المنادى أحدَ جزأيه ؛ فعند سيبويه جزأها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرفُ النداء سدٌّ مسدٌ أحدَ جزأى الجملة أى الفعل ، والفاعل مقدر ، والمفعول ههنا على المذهبين واجبُ الذكر لفظاً أو تقديرًا ؛ إذ لانداء بدون المنادى .

(وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمٌّ وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ أَرْيَدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَنْهَى)

أى إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بـ « ين » متصل به مضاف إلى علم ، نحو : يازيدُ بْنُ سَعِيدٍ ، جاز فيه الضم والفتح ، والختارُ عند البصريين غير المبرد الفتح ، ومنه قوله :

٨٧٣ - يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

(تنبيه) : شرط جواز الأمرين كونُ الابنِ صفةً كاهو الظاهر ؛ فلو جمل بدلا أو عطف بيان أو مبتدأ أو مفعولا بفعل مقدر تعين القسم ، وكلامه لا يوفى بذلك ، وإن كان مراده .

(وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُيِّيًا)

الضم : مبتدأ خبره قد حيا ، وإن لم يل : شرط جوابه محذوف ، والتقدير : فالضم متحتم أى واجب ، ويجوز أن يكون قد حتم جوابه ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ ، واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابطاً ؛ لأن جملة الشرط والجواب يُستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف .

ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب إذا قُدَّ شرط من الشروط المذكورة ، كما فى نحو يارب رجل ابن عمرو ، ويازيد القاضى ابن عمرو ، ويازيد الفاضل ؛ لاتفاء عليه المتأدى فى الأولى ، واتصال الابن به فى الثانية ، والوصف به فى الثالثة . ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله :

٨٧٤ — فَمَا كَتَبُ بْنُ مَآئَةَ وَابْنُ أَرْوَى

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمْرَ الْجَوَادَا

بفتح عُمَرَ ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت . ونحو «يازيد ابن أخينا» لعدم إضافة ابن إلى عَلَم ، وهو مراد عجز البيت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا إشكال أن فتحة «ابن» فتحة إعراب إذا ضم موصوفه ، وأما إذا فُتِحَ فكذلك عند الجمهور ، وقال عبد القاهر : هى حركة بناء ؛ لأنك رَكَّبْتَهُ معه .

الثانى : حكم «ابنة» فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحويا «هند بنت زيد» خلافاً لبعضهم ، ولا أثر للوصف بينت هنا ؛ فنحو «يا هند بنت عمرو» واجب الضم .

الثالث : يلتحق بالعلم «يا فلان بن فلان» ، ويا ضُلُّ بن ضُلِّ ، ويا سيد بن سيد » ذكره فى التسهيل ، وهو مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين فى مثله مما ليس يعلم التزام الضم .

الرابع: قال فى التسهيل: وربما ضم الابن إنباعاً، يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من «يازيدُ بنُ عمرو» بالضم إنباعاً لضمه الدال.

الخامس: قال فيه أيضاً: ويجوز فتح ذى الضمة فى النداء بوجوب فى غيره حذف تنوينه لفظاً، وألف «ابن» فى الحالتين خطأ، وإن نون فلا ضرورة.

السادس: اشترط فى التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة، وعبارته: ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة إنباعاً، وكلامه هنا محتمل، فتحو «يا عيسى ابن مريم» يتعين فيه تقدير الضم؛ إذ لا فائدة فى تقدير الفتح، وفيه خلاف، ١٠٠.

(وَاضْمُ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّاراً نُونا مِمَّا لَهُ اسْتِخْفَاقُ ضَمِّ بُيْنَا)
فقد ورد السماعُ بهما، فن الضم قوله:

٨٧٥ — سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْنَا [وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ]
وقوله:

٨٧٦ — لَيْتَ التَّجِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا
مَكَانَ يَا بَحْلُ حَيْثُ يَا رَجُلُ
ومن النصب قوله:

أَعْبُدْ حَلَّ فى شُعْبَى غَرِيْبَا [أَلُوْمَا لَا أَبَاكَ وَاقْتَرَابَا]
وقوله:

٨٧٧ — ضَرَبْتَ مَذْرَهَا إِلَى وَقَالَتَ:

يَا عَدِيًّا أَقْدَ وَقَتَكَ الْوَاقِي

واختار الخليل وسيبويه الضم، وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد النصب، ووافق الناظم والأعلم الأولين فى العلم والآخرين فى اسم الجنس.
(وَبِاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ) فى نحو قوله:

٨٧٨ - عَبَّاسُ يَا أَلَمَكُ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي
عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْمَلَأَعَدَنَاتِ

وقوله :

٨٧٩ - يَا الْمَلَأَمَانَ الْأَذَانَ فَرًّا يَا كَمَا أَنْ تَعْقِبَانَا شَرًّا

ولا يجوز ذلك في الاختيار ، خلافاً للبغداديين في ذلك (إلامع الله) فيجوز إجماعاً ؛
للزوم أل له حتى صارت كالجزم منه ، فتقول : يا أله ، يا ثبات الألفين ، ويا الله ، بحذفهما ،
ويا الله ، بحذف الثانية فقط (و) إلامع (تحكي الجمل) نحو « يا المنطلق زيد » فيمن
سمى بذلك ، نص على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل
نحو الذي والتي ، وصوبه الناظم . وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به ، نحو « يا الأسد
شدة أقبيل » وهو مذهب ابن سمدان . قال في شرح التسهيل : وهو قياس صحيح ؛
لأن تقديره يا مثل الأسد أقبيل ، ومذهب الجمهور المنع .

(والأكثر) في نداء اسم الله تعالى أن يُحذف حرف النداء ويقال (اللهم
بالتمريض) أى بتعويض الليم المشددة عن حرف النداء (وشذذ يا اللهم في قريرض)
أى شذ الجمع بين يا واليم في الشعر ، كقوله :

٨٨٠ - إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمًا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

(تنبيهات) : الأول : مذهب الكوفيين أن الليم في « اللهم » بقية جُفلة
محذوفة وهى « أُمَّا بِحَيْرٍ » ، وليست عوضاً عن حرف النداء ؛ ولذلك أجازوا الجمع
بينهما في الاختيار .

الثاني : قد تحذف أل من اللهم ، كقوله :

٨٨١ - لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

[فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ بِأَتَيْكَ بَجْ]

وهو كثير في الشر .

الثالث : قال في النهاية : تستعمل « اللهم » على ثلاثة أنحاء ؛ أحدها : النداء المحض نحو اللهم ائيبنا . ثانيها : أن يذكرها الجيبُ تمكيناً للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل : أزيد قائم ؟ فتقول له : اللهم نعم ، أو اللهم لا . ثالثها : أن تستعمل دليلاً على التذرة وقلة وقوع المذكور ، نحو قولك : أنا أزورك اللهم إذا لم تدُنِي ، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل .

فصل

(تَابِعَ) المنادي (ذِي الضَّمِّ الْمُضَافُ دُونَ أَلْ * أَلِزِمُهُ نَعْبًا) مراعاة لحل المنادي نعمتاً كان (كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ) أو بياناً نحو يازيدُ عائِدَ الْكَلْبِ ، أو توكيداً نحو يازيد نفسه ، ويا تميمُ كلهم أو كلكم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الكسائي والقراء وابن الأنباري الرفع في نحو « يازيدُ صاحبنا » ، والصحيح المنع ؛ لأن إضافته مخففة ، وأجازه القراء في نحو « يا تميمُ كلهم » وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، أي كلهم يدعى .

الثاني : شمل قوله « ذِي الضَّمِّ » القلم ، والنكرة المقصودة ، والمبني قبل النداء ؛ لأنه يقدر ضمه كما مر .

(وَمَا سِوَاهُ) أي ماسوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين - وهما الإضافة والخلو من أَلْ - وذلك شيان : المضاف المقرون بأَلْ ، والمفرد (اَرْقَعْ أَوْ اَنْصِبْ) تقول « يَازِيدُ الْحَسَنُ الرَّجُلُ وَالْحَسَنُ الرَّجُلُ » ، ويازيد الحسنُ والحسن ، ويا غلامِ بِشْرُ وبِشْرًا ، ويا تميمُ أَجْعَمُونَ وَأَجْعَمِينَ ؛ فالنصب إتباعاً للمحل ، والرفع إتباعاً للفظ ؛ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : شمل كلامه أولاً وثانياً التوابع الخمسة ، ومراده النم والتوكيد وعطف البيان ، وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق .

الثاني : ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء .

(وَاجْعَلَا * كَمْثَقِلَّ) بالنداء (نَسَقًا) خالياً عن أل (وَبَدَلَا) تقول « يَارَيْدُ بِشْرُ » بالغم ، وكذلك « يَارَيْدُ وَبِشْرُ » ، وتقول : « يازيد أبا عبد الله » وكذلك « يازيد وأبا عبد الله » وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل ، والماعطف كالنائب عن العامل .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز المازني والكوفيون « يازيدُ وعمراً ، ويا عبد الله وبكراً » . (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَا نُسِقًا * فَفِيهِ وَجْهَانِ) الرفع والنصب (وَرَفَعُ يُفْتَقَى) أى يُخْتَارُ ، وفقاً للخليل وسيبويه والمازني ؛ لما فيه من مشاكلة الحركة ، ولحكاية سيبويه أنه أكثر . وأما قراءة السبعة « يَا جِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالظَّيْرُ » بالنصب فللمعطف على « فَضْلًا » من « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا » واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب ؛ لأن ما فيه أل لم يَلِ حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما يليه وتمسكاً بظاهر الآية ؛ إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب ، وقال المبرد : إن كانت أل مُعرّفة فالنصب ، وإلا فالرفع ؛ لأن المعرف يشبه المضاف .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار ، والوجهان مُجمَع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو « يَارَجُلُ وَالْعُلَامُ » فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع .

(وَأَيْهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ * يلزم بالرفع لدى ذى التمرقة) يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون « مَصْحُوبٌ » منصوباً ، فأياً : مبتدأ ، ويلزم : خبره ، ومصحوب : مفعول مقدم يلزم ، وصفة : نصب على الحال .

من مصحوب آل ، وبالرفع في موضع الحال من مصحوب آل ، وبعد : في موضع الحال ، مبنى على الضم لحذف المضاف إليه ، وهو ضمير يعود إلى أى ، والتقدير : وأياها يلزم مصحوب آل حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها ، ويجوز أن يكون « مصحوب » مرفوعا على أنه مبتدأ ، ويكون خبره « يلزم » والجملة خبر أيها ، والعائد على المبتدأ محذوف : أى يلزمها ، ويجوز أن يكون « صفة » هو الخبر . والمراد إذا نُودِيَتْ أى ففى مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الإضافة ، وتوث لتأنيث صفتها نحو « يا أيها الإنسان » « يا أيها النفس » ويلزم تابعها الرفع . وأجاز المازنى نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يحز هذا المذهب أحد قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة إلى ندائه ، وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج ؛ فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازنى ، وتبعه ولده ، وإلى التعريض بمذهب المازنى الإشارة بقوله « لذى ذى المعرفة » ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا ، وقد قيل : عطف بيان ، قال ابن السيد : وهو الظاهر . وقيل : إن كان مشتقا فهو نعت ، وإن كان جامدا فهو عطف بيان ، وهذا أحسن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يشترط أن تكون آل في تابع أى جنسية كما ذكره في التسهيل ؛ فإذا قلت « يا أيها الرجل » فال جنسية ، وصارت بعد للحضور ، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة ، وأجاز القراء والجزمى إتباع أى بمصحوب آل التى ألح الصفة نحو « يا أيها الحارث » ، والمنع مذهب الجمهور ، ويتمين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازوه .

الثانى : ذهب الأخفش فى أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدأ

محذوف ، وأى موصولة بالجملة ، وردَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ، ولجاز وصلها بالفعالية والظرف .

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كَيْسَانَ إلى أنَّ «ها» دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة ؛ فإذا قلت « يا أيها الرجل » تريد يا أيهذا الرجل ، ثم حذف «ذا» اكتفاء بها .

الرابع : يجوز أن توصف صفة أى ، ولا تكون إلا مرفوعة ، مفردة كانت أو مضافة ، كقوله :

٨٨٢ - يا أيها الجاهلُ ذو التَّنَزَّى لا تُوعِدُنِي حَيَّةً بِالتَّنَكُّزِ

(وأيهذا الذي وردَّ) أيهذا : مبتدأ ، وأيها الذي : عطف عليه ، وسقط العاطف لضرورة ، وورد : جملة خبر ، ووحد الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : لفظ أيهذا وأيها الذي ورد ، أو هو من باب .

٨٨٣ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ [وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ]

أى : ورد أيضاً وصف أى فى النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل ، كقوله :

٨٨٤ - أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِصُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ

لِشَوْءٍ نَحْمَتُهُ عَنِ يَدَيْهِ الْقَادِرُ

ومحو « يا أيها الذي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ » (ووصف أى يسوى هذا) الذى

ذكر (يرد) فلا يقال : يا أيها زيد ، ولا يا أيها صاحب عمرو .

(تنبيهان) : الأول : يشترط لوصف «أى» باسم الإشارة خلوّه من كاف

الخطاب كما هو ظاهر كلامه ، وفاقا للسيرافى ، وخلافا لابن كَيْسَانَ ؛ فإنه أجاز « يا أيها ذاك الرجل » .

الثاني : لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون ممنوعاً بذى أل ، وفقاً لابن عصفور والناظم ، كقوله :

٨٨٥ - اِهْدَانِ كَلَا زَادُ كَمَا وَدَعَانِي وَاعِلًا فِيمَنْ وَغَلْ
واشترط ذلك غيرهما .

، (وَدَوُ إِشَارَةٌ كَأَيَّ فِي الصَّغَةِ) في لزومها ، ولزوم رفعها ، ولزوم كونها بأل ، على ما مر ، نحو « يَا ذَا الرَّجُلِ » و « يَا ذَا الَّذِي قَامَ » هذا (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا) أى : ترك الصَّغَةِ (يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ) : أى بأن تكون هى مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها مجرد الوصلة إلى نداءها ، كقولك لقائم بين قوم جُلُوسٍ : يَا هَذَا الْقَائِمُ ، أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه ؛ فلا يلزم شيء من ذلك ، ويجوز فى صفة حيثثذ ما يجوز فى صفة غيره من المناديات البنية على الضم .

(فِي نَحْوِ) يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ ^(١) وقوله :

٨٨٦ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدَى لَا أَبَاكُمْ [لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَافٍ عَمْرُ]
وقوله :

٨٨٧ - يَا زَيْدُ زَيْدَ التَّيَمَّلَاتِ الذُّبْلِ [تَطَاوَلَ الْأَيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ]

(يَنْتَصِبُ * ثَانٍ) حتماً (وَضُمُّ وَافْتِخْ أَوْ لَا تُصِبْ) فإن ضَمَّتْهُ فَلأنه منادى مفرد معرفة ، وانتصابُ الثاني حيثثذ ؛ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعنى ، وأجاز السيرافى أن يكون نعتاً ، وتأول فيه الاشتقاق ، وإن

(١) وردت هذه العبارة فى بيت قد قيل فى سعد بن معاذ وسعد بن عبادة الأنصارين ، وهو :

أيا سعد سعد الأوس كن أنت فاصرا ويا سعد سعد الحزرجين الفطارف

فتحته ثلثة مذاهب : أحدها - وهو مذهب سيويه - أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثانى ، والثانى مُقَحَّم بين المضاف والمضاف إليه ، وعلى هذا قال بعضهم : يكون نصب الثانى على التوكيد ، وثانيها - وهو مذهب اللبر - أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثانى مضاف إلى الآخر ، ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها : أن الاسمين رُكِبَا تركيبَ خمسةَ عَشَرَ ؛ ففتحتهما فتحة بناء لافتحة إعراب ، ومجموعهما منادى مضاف ، وهذا مذهب الأعلم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : صرح فى الكافية بأن الضم أمثلُ الوجهين .

الثانى : مذهب البصريين أنه لا يشترط فى الاسم المكرر أن يكون علماً ، بل اسمُ الجنس نحو « يَا رَجُلُ رَجُلٌ قَوْمٌ » ، والوصفُ نحو « يَا صَاحِبُ صَاحِبٌ زَيْدٌ » كالعلم فيما تقدم ، وخالف الكوفيون فى اسم الجنس ؛ فنعوا قَعَبِيَّةً ، وفى الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منوناً ، نحو « يَا صَاحِباً صَاحِبٌ زَيْدٌ » .

الثالث : إذا كان الثانى غيرَ مضاف نحو « يَا زَيْدَ زَيْدٌ » جاز ضمُّه بدلاً ، ورفعه ونصبه عطفَ بيانٍ على اللفظ أو المحل .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(وَاجْعَلْ مُنَادًى صَاحٍ) آخِرُهُ (إِنْ يَصِفْ لِيَا) المتكلم (كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدٌ عَبْدًا عَبْدِيًا) والأنصح والأكثر من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء وإلا كفتاء بالكسرة نحو « يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ » ثم الثانى وهو ثبوتها ساكنة نحو « يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ » والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو « يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا » وهذا هو الأصل ، ثم الرابع وهو قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً نحو « يَا حَسْرَتَا »

وأما المثال الثالث - وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة - فأجازه الأخفش والمازني والفارسي ، كقوله :

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا قَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَائِي

أصله بقولي : يَا لَهْفًا ، ونقل عن الأكثرين المنع . قال في شرح الكافية : وذكروا أيضاً وجهاً سادساً ، وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها ، وجعل الاسم مضموماً كالمنادى للفرد ، ومنه قراءة بعض القراء « رَبُّ السُّجُنِ أَحَبُّ إِلَيَّ » وحكى يونس عن بعض العرب « يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي » وبعض العرب يقولون : « يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي » ، و « يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا »

أما المثل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو « يَا فَتَايَ ، وَيَا قَاضِي » (تنبيهان) : الأول : ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص ، كما أشعر به تمثيله ، أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو « يَا مُكْرِمِي ، وَيَا ضَارِبِي » .

الثاني : قال في شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء التكلم ياء مشددة كَبُنَى قيل : يَا بُنَى أو يَا بُنَى لا غير ؛ فالكسر على التزام حذف ياء التكلم فراوا من توالي الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين ، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه ، والفتح على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون ياء التكلم أبدلت ألفاً ثم ألزمت حذفها لأنها بدل مستثقل ، الثاني : أن ثانية ياءى بُنَى حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء التكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت في يَدَى ونحوه ، اه . وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء التكلم .

(وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ وَحَذَفَ الْيَاءَ) والألف تخفيفاً لكثرة الاستعمال (اسْتَمَرَّ فِي) قولهم (يَا أَبْنَى أُمِّ) ويا ابنة أم ، و (يَا ابْنَ عَمِّ) ويا ابنة عم (لَا مَقَرَّ) أما الفتح ففيه قولان ؛ أحدهما : أن الأصل أُمَّا وعمَّا بقلب الياء ألفاً ؛ فحذفت الألف وبقيت

الفتحة دليلاً عليها ، والثاني أنهما جعلاً اسماً واحداً مركباً وبني على الفتح ، والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكى عن الأخفش ، والثاني قيل : هو مذهب سيبويه والبصريين ، وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزأ فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب ، قال في الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لهما العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها ، وأما إثبات الياء والألف في قوله :

٨٨٨ — يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُعَيْبَ نَفْسِي [أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ]

وقوله :

٨٨٩ — يَا ابْنَةَ عَمٍّ لَا تَلُومِي وَاهْجِمِي

فضرورة . أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو « يا ابن أخي » و « يا ابن خالي » فإلياه فيه ثابتة لا غير ، ولهذا قال « في يا ابن أم يا ابن عم » ، ولم يقل في نحو ما ابن أم يا ابن عم .

﴿ تنبيه ﴾ : نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح ، وقد قرئ « قال يا ابن أم » بالوجهين .

(وَفِي النَّدَا) قولهم يا (ابْتِ) ويا (اْمْتِ) بالتاء (عَرَضَ) والأصل يا أباي ويا أمي (وَاكْثِرَ) أو افْتَحْ ، وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عَوْضَ) وَمِنْ لَمْ لَا يَكْدَانُ يَحْتَمَانُ ، ويموز فتح التاء وهو الأقيس ، وكسرها وهو الأكثر ، وبالفتح قرأ ابن عامر ، وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من كلامه فوائد ؛ الأولى : أن تعريض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء ، الثانية أن ذلك يختص بالأب والأم ، الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلازم ؛ فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة ، فهم ذلك من قوله « عرض » ، الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها ، وبين التاء والألف ؛ لأن الألف بدل من الياء ، وأما قوله :

٨٩٠ - يَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَاشًا
فضرورة ، وكذا قوله :

[تَقُولُ يَنْتِي قَدَانِي أَنَا كَا] يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(١)

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء ؛ لذهاب صورة المعوض عنه ، وقال في شرح
الكافية: الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر النادى إذا كان بعيداً أو مستغائباً به
أو مندوباً ، وليست بدلا من ياء التكلم ، وجوز الشارح الأمرين .

الثاني: اختلف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت ، فأجازه الفراء وأبو جعفر
النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول : يا أبت ويا أمت ،
بالضم ، وعلى هذا فيكون في نداءهما عشر لغات : الست السابقة في نحو يا عبد ،
وهذه الأربعة ، أعني تثليث التاء ، والجمع بينها وبين الألف في نحو « يا أبتا » على ما مر .
الثالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء ، وهو يدل على أنها تاء التأنيث ، قال في التسهيل :
وجعلها هاء في الخط والوقف جائز ، وقد قرئ بالوجهين ، في السبع ، ورسمت في
المصحف بالتاء .

أسماء لازمة النداء

(وَقُلْ بَعْضُ مَا يُمْنَعُ بِالْندَاءِ) أى لا يستعمل في غير النداء ، ويقال للمؤنثة : يا فلة
واختلف فيهما ؛ فذهب سيبويه أنهما كنيان عن نكرتين ؛ فقل كناية عن رجل ،
وقسلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلها فلان وفلانة فرحاً ، وورده الناظم
بأنه لو كان مرجحاً لقليل فيه « فلآ » ولما قيل في التأنيث فلة ، وذهب الشلوبين وابن
عصفور وصاحب البسيط إلى أن قل وفلة كناية عن القلم نحو زيد وهند بمعنى فلان
وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده ، قال الناظم في شرح التسهيل وغيره : إن يافل

(١) ومثله قول الراجز الآخر (الشاهد رقم ٣٢) :

يا أبتا أرقني القذان فالنوم لا تطعمه العينان

بمعنى يا فلان ويا فُلانة بمعنى يا فلانة ، قال : وهما الأصل ؛ فلا يستعملان مَنقُوصَين في غير نداء إلا في ضرورة ، فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن القلم ، وأن أصلها فلان وفلانة ، وخالفهم في الترخيم ، وردّه بالوجهين السابقين ، و (لُؤْمَانُ) بالهمز وضم اللام ، ومَلَأْمٌ ومَلَأْمَانٌ بمعنى عظيم اللؤم ، و (نُؤْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أى مما يختص بالنداء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الأكثر في بناء مَفْعَلَان نحو مَلَأْمَان أن يأتى في الهمز ، وقد جاء في الملح نحو يامسكُرمَان ، حكاه سيبويه والأخفش ، ويا مَطْلِيكَان ، وزعم ابن السِّيد أنه يختص بالهمز ، وأن مسكُرمَان تصحيف مَكْذَبَان ، وليس بشيء .

الثانى : قال في شرح الكافية : إن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع ، وتبعية ولده ، وهو صحيح في غير مَفْعَلَان ؛ فإن فيه خلافاً أجاز بعضهم القياس عليه ، فتقول : يا مَحْبَبَتَان ، وفي الأتى يا مَحْبَبَاتَان .

(وَاطْرَدَا فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزَنُّ) يافْعَالٍ نحو (يَا مَحْبَبَاتِ) يالْكَاعِ يافْسَاقِ ،
أما قوله :

٨٩١ - اَطْلُوفُ مَا اَطْلُوفُ نَمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَمِيدَتُهُ لَكَاعِ

فضرورة (وَالْأُنْثَى هَكَذَا) أى : واسم فعل الأمر مُطْرَد (مِنَ الثَّلَاثِ) عندسيبويه نحو نَزَالٍ وَتَرَاكٍ من نزل وترك .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أهل النظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط ؛ الأول : أن يكون مجرداً ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو دَرَاكٍ من أدرك ، الثانى أن يكون تاماً ، فلا يبنى من ناقص ، الثالث أن يكون متصرفاً ، الرابع أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يَدْعُ وَيَذَرُ .

الثانى : ادهى سيبويه سماعه من غير الثلاثى شذوذاً كَقَرَّ قَارٍ من «قَرَّ قَرَّ» في قوله :

٨٩٢- [حَقَّ إِذَا كَانَ عَلَى مُطَارٍ يُمْنَاهُ وَالْيُسْرَى عَلَى الثُّنَارِ]

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارٍ *

وعَرَّعَارٍ من «عَرَّعَر» في قوله :

٨٩٣- [مَتَكُنِّي جَنِّي عُمَاظَ كَابِهِيَا] يَدُّو وَلِيدَهُمْ بِهَا عَرَّعَارٍ

وقاس عليه الأخفش ، ورد البرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي ، وذهب إلى أن قَرْقَارٍ وعَرَّعَارٍ حكاية صوت ، وحكاة عن الماضي ، وحكى للمازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله ، والصحيح ما قاله سيبويه ؛ لأنه لو كان حكاية صوت لسكان الصوت الثاني مثل الأول نحو غاق غاق ، فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر .

(وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ) (فُلُ) نحو قولهم يا فُسْقُ يا لُكْعُ يا غُدْرُ يا خُبْتُ (ولا تَقِسْ) عليه، بل طريقه السماع ، واختار ابن عصفور كونه قياسا ، ونسب لسيبويه . (وَجَرَّ فِي الشُّعْرِ فُلُ) قال الراجز :

٨٩٤- [تَدَافَعَ الشَّيْبَ وَلَمْ تَقْتُلْ] فِي جَلَّةِ أُمْسِكَ فَلَانَا عَنْ فُلٍ

والصواب أن أصل هذا فلان ، وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

٨٩٥- دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِيعِ قَابَانَ [فَتَقَادَمَتْ بِالْجُنُسِ وَالشُّوْبَانَ]

أي دَرَسَ المنازلُ ، وليس هو فل المختص بالداء ؛ إذ معناها مختلف على الصحيح ، كما مر أن المختص بالداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ، ومادتهما مختلفتان ؛ فال مختص مادته ف ل ي فلو صفرته قلت فُلِي ، وهذا مادته ف ل ن فلو صفرته قلت فُلَيْنِ ، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف .

(خاتمة) يقال في نداء المجهول والمجهولة : يَا هُنَّ وَيَا هَئِهِ ، وفي التثنية والجمع يَا هُنَّ وَيَا هَتَّتَانِ ، وَيَا هَتْنُونَ وَيَا هَتَّاتَ ، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب نحو يَا هَتَاهُ وَيَا هَتَّاهُ ، بضم الهاء وكسرها ، وفي التثنية والجمع يَا هَتَّانِيَّةُ ، وَيَا هَتَّتَانِيَّةُ وَيَا هَتْنُونَاهُ ، وَيَا هَتَّاتُوهُ ، والله أعلم .

الاستغاثة

(إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى) أى نودى ليخلص من شدة أو يمين على مشقة (خَفِضًا) غالباً (بِالْلامِ مَفْتُوحًا) حال من اللام (كَيَّا لِلرُّتَضَى) وقول عمر رضى الله عنه : يا لله ، فخفضه للتخصيص على الاستغاثة ، وفتح اللام لوقوعه موقع المضمّر لكونه منادى ، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وإعما أعرب - مع كونه منادى مفردا معرفة - لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهها بالمضاف .

وقد فهم من النظم فوائد ؛ الأولى : أن «استغاث» متعدّ بنفسه لقوله «إذا استغيث اسم» والنحويون يقولون مستغاث به ، قال الله تعالى : «إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ» وقد صرح فى شرح الكافية بالاستعمالين ، الثانية : أن للمستغاث ممرّب مطلقا ، الثالثة : أنه يجوز اقترانه بأل ، وإن كان منادى ؛ لأن حرف النداء لم يباشرها ، فهم ذلك من تمثيله ، وهو مجمع عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأولى : يختص المستغاث من حروف النداء بيا ، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد «إن كررت يا» .

الثانى : ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم ، فأما معها فتكسر نحو «يَا لِي» وقد أجاز أبو الفتح^(١) فى قوله :

٨٩٦ - فَيَا شَوْقِي مَا أَبْقَى ، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى

وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى ، وَيَا قَلْبُ مَا أَضْبَى

(١) أبو الفتح هو ابن جنى ، والبيت لأبى الطيب المتنبي . وابن جنى ممن شرح ديوان المتنبي وتوفّر عليه .

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح وقفا لابن عصفور أن « يالى » حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ؛ بناء على ما سيأتى من أن العامل فى المستغاث فعل النداء المضمّر ؛ فيصير التقدير يا أذعوى ، وذلك غير جائز فى غير « ظننت » وما حمل عليها .

الثالث : اختلف فى اللام الداخلة على المستغاث ؛ فقيل : هى بقية آل ، والأصل يا آل زيد ، فزيد : مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : زائدة لا تتعلق بشئ ، وهو اختيار ابن خروف ، وقيل : ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما يتعلق به قولان ؛ أحدهما : بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور ، والثانى : تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى .

الرابع : إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو « يَا زَيْدُ الشُّجَاعِ الْمَظْلُومِ » ، وفى النهاية : لا يبعد نصب الصفة حلا على الموضع .

(وَافْتَحَ) اللام (مَعَ) المستغاث (الْمَغْلُوفِ) إِنْ كَرَّرْتَ يَا (كَقَوْلِهِ :

٨٩٧ - يَا لَقَوِّمِ وَيَا لَأَمْنَالِ قَوِّمِ لَا نَاسَ عَتَوْهُمْ فِي اِزْدِيَادِ

(وَفِي سِوَى ذَلِكَ) التكرار (بِالْكَسْرِ اُنْتِيَا) عَلَى الْأَصْلِ لِأَمْنِ اللَّبَسِ نَحْوُ :

٨٩٨ - [يَبْكِيكَ نَاهُ يَبْعِدُ الدَّارَ مُقْتَرِبٌ]

يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ فَمُعْجَبِ

(تنبيهات) : الأول : يجوز مع المغلوف للذكر إثبات اللام وحذفها ، وقد

اجتمعا فى قوله :

٨٩٩ - يَا لَمُعَانِيَا وَيَا لَرَبَّاحِ وَأَيُّ الْخُشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

الثانى : علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل ،

وهو ظاهر : الأسماء الفاعلة ، وأما المضمّر فتفتح معه إلا مع الياء نحو « يَا زَيْدُ لَكَ »

وإذا قلت « يالك » احتمل الأمرين ، وقد قيل فى قوله :

فَيَاكَ مِنْ لَيْلٍ [كَانَ نُجُومُهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيْذُ بِلٍ]
إن اللام فيه للاستغاثة .

الثالث : فيما تتعلق به لامُ المستغاث من أجله خلاف ؛ فقيل : بحرف النداء ،
وقيل : بفعل محذوف ، أى أدعوك لزيد ، وقيل : بحال محذوفة أى مدعواً لزيد .

الرابع : قد يُجَرُّ المستغاثُ من أجله بمن كقوله :

٩٠٠ — يَا لِّلرَّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ
لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدَى لَهُمْ دِينًا

(وَلَا مَ مَا اسْتُغِيْثَ عَاقِبَتِ اِيْنِ) فكما تقول « يَا لَزَيْدٍ » تقول أيضاً : يَا زَيْدًا ،
ومنه قوله :

٩٠١ — يَا زَيْدًا لَا يَلِ لَ نَيْلَ عِزٍّ وَغَفَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

ولا يجوز الجمعُ بينهما ؛ فلا تقول يَا زَيْدًا ، وقد يخلو منهما كقوله :

٩٠٢ — أَلَا يَأْقُوْمُ الْمَعْجَبِ الْمَجِيْبِ [وَلِلْفَقْلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرْيَبِ]

(ومثله) فى ذلك (اسمُ ذُو تَعْجَبِ أَلْف) بلا فرق ، كقولهم : يَا لِدَاءِ ، وَيَا لِدَوَاهِي
إذا تعجبوا من كثرتها ، ويقال : يَا لِّلْمَعْجَبِ ، وَيَا عَجَبًا لَزَيْدٍ ، وَيَا عَجَبَ لَهُ .

(تنبيه) : جاء عن العرب فى نحو « يَا لِمَعْجَبِ » فتح اللام باعتبار استغاثته ،
وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله ، وكون المستغاث محذوفاً .

(خاتمة) فى مسائل متفرقة ؛ الأولى : إذا وقف على المستغاث أو التعجب منه
حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت .

الثانية : قد يُحذف المستغاث فىلى « يَا » المستغاث من أجله ؛ لكونه غير صالح لأن يكون
مستغاثاً ، كقوله :

٩٠٣ - يَا لَأَناسِ أَبَوَا إِلَّا مُثَابَرَةً عَلَى التَّوَغُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ
أَي ياتقوى لأناس

الثالثة : قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله ، نحو « يَا لَزَيْدٍ لَزِيدٍ » أَيْ أَدْعُوكَ
لتنصف من نفسك ، والله أعلم .

النذبة

(مَا مُمَادِي) من الأحكام (أَجْمَلٌ لِمَنْدُوبٍ) وهو المنفجعُ عليه لفقده حقيقة
كقوله :

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَاهُ

أو لنزليه منزلة المفقود ، كقول عمر وقد أخبر بمحبذٍ أصاب بعض العرب « وَأَعْمَرَاهُ
وَأَعْمَرَاهُ » أو التوجه له نحو :

٩٠٤ - فَوَا كَبِدًا مِنْ حُبٍّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي [وَمِنْ عِبَرَاتِ مَا لَهْنُ فَنَاهُ]

والتوجه منه نحو « وامصبيته » فيضم في نحو « وازيد » وينصب في نحو « وأمير
المؤمنين » ، و « واضارباً عمراً » وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله :

٩٠٥ - وَافْقَمَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقَمَسُ [أَلِإِلَى يَأْخُذْهَا كَرَّوْسُ]

ولا يندب إلا القلم ونحوه ، كاللصاف إضافة توضيح المندوب كما يوضح الاسم العلم
مُسَمَّاهُ (وَمَا نُسَكَّرَ لَمْ يَنْدَبْ) فلا يقال « وَارْجُلَاهُ » خلافاً للرياشي في إجازته نذبة
اسم الجنس المفرد ، ونذر « واجبله » (وَلَا) يندب (مَا أَبْرَهَمَا) وذلك اسم الإشارة
والموصول بما لا يمينه ؛ فلا يقال « واهذاه » ولا « وامن ذهباه » ؛ لأن غرض النذبة
هو الإعلام بعملة المصائب - مفقود في هذه الثلاثة (وَيَنْدَبُ الْمَوْضُوعُ بِالَّذِي اشْتَرَاهُ)

اشتهاراً بعينه ويرفع عنه الإيهام (كَسِيْرٌ زَمْزَمٌ يَلِي وَامَنٌ حَقَرٌ) في قولهم « وَامَنٌ حَقَرٌ بِرٌّ زَمْزَمَاءُ » فإنه بمنزلة واعتِدَ للطلاب .

(وَمُنْتَهَى المندوب) مطلقاً (مِدْلُهُ) جوازاً لا وجوباً (بِالْأَلْفِ) المسماة ألف النُدْبَةِ ؛ فتقول في المفرد وَازِيدًا ، ومنه قوله :

وَقَعْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا

وفي المضاف « واغلام زَيْدًا » ، واعبد الملوك » ، وفي المشبه به « واثلاثة وثلاثينا » وفي الصلة « وَامَنٌ حَقَرٌ بِرٌّ زَمْزَمَاءُ » ، وفي المركب « وَاَمْعَدِي كَرَبًا » وفي المحكي « وَاَقَامَ زَيْدًا » فيمن اسمه قام زيد ، وأجاز بونس وَصَلَ ألف النُدْبَةِ بآخر الصفة نحو : « وَازِيدُ الظَّرِيفَا » ، ويعضده قولُ بعض العرب « وَابْجُجْتِي الشَّامِيَّتَيْنَا » وهذه الألف (مَتْلُوْهَا) وهو منتهى المندوب (إِنْ كَانَ) ألفًا (مِثْلَهَا حُذِفَ) لأجلها ، نحو « وَاُمُوسَا » ، وأجاز السكوفيون قلبه ياء قياساً فقالوا وَاُمُوسِيَا (كَذَلِكَ) يحذف لأجل ألف النُدْبَةِ (تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَل) المندوب (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) مما سر كما رأيت (نِلْتُ الْأَمَلِ) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت ، والتنوين لا حظَّ له في الحركة ، هذا مذهب سيبويه والبصريين . وأجاز السكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه فتقول « وَاغْلَامَ زَيْدَنَاهُ » وكسره مع قلب الألف ياء فتقول « وَاغْلَامَ زَيْدَنِيهِ » قال المصنف : وما رأوه حسن لو عَصِدَهُ سباع ، لكن السماع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أهلُ الكوفة يحركون التنوين فيقولون : « وَاغْلَامَ زَيْدَنَاهُ » ، وزعموا أنه سُمِعَ ، انتهى . وأجاز القراء وجها ثالثا ، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء ؛ فتقول : وَاغْلَامَ زَيْدِيهِ .

(وَالشَّكْلُ حَتَّى أَوَّلِهِ) حرفاً (مُجَانِسًا) فأوّل الكسرياء ، والضم واوا (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمَ لَا يَسَا) دفعا لبس ؛ فتقول في نُدْبَةِ غلام مضافا إلى ضمير مخاطبة :

وَأَغْلَامِكِيهِ . وفي ندمته مضافاً إلى ضمير الغائب : وَأَغْلَامَهُوهُ ؛ إذ لو قلت «وَأَغْلَامَكَاه»
لا لتبس بالذكر ، ولو قلت «وَأَغْلَامَهَا» لا لتبس بالأنثى . قال في شرح الكافية:
وهذا الإتيان - يعني والحالة هذه - متفق على التزامه ، فإن كان الفتح لا يلبس عدل
بغيره إليه ، وبقيت ألف الندبة بحالها ، فنقول في رَقَاشٍ : وَارْقَاشَاهُ ، وفي عبد الملك :
وَاعْبُدَ الْمَلِكَا ، وفيمن اسمه قام الرجل : وَقَامَ الرَّجُلَاهُ ، وهذا مذهب أكثر
البصريين ، وأجاز الكوفيون الإتيان نحو : وَارْقَاشِيهِ ، وَاعْبُدَ الْمَلِكِيهِ ،
وَقَامَ الرَّجُلُوهُ .

(تنبيه) : أجاز الكوفيون أيضاً الإتيان في للثنى ، نحو وَارِثَانِيهِ ، واختاره
في التسهيل .

(وَوَاقِفًا زِدْ) في آخر المندوب (هَاءُ سَكَنٍ) بعد اللد (إِنْ تَرِدْ * وَإِنْ نَشَأْ)
عدم الزيادة (فَالْمَدُّ، وَالْهَاءُ لَا تَرِدْ) بل اجعله كالننادى الخالي عن الندبة ، وقد مر بيان
الأوجه الثلاثة . وأفهم قوله «وواقفا» أن هذه الهاء لا تثبت وصلًا ، وربما ثبتت في
الضرورة مضمومة ومكسورة ، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين ، ومنه قوله :

٩٠٦ - أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ

(وَقَائِلٌ) في ندبة المضاف للياء (وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا * مَنْ فِي النَّدَا أَلْيَاذَا سَكُونِ أَبْدَى)
فقال : يَا عَبْدِي ، وأما قال «يَا عَبْدِي» بالكسر ، أو «يَا عَبْدَ» بالفتح ، أو «يَا عَبْدُ»
بالضم ، أو «يَا عَبْدَا» بالألف [فقد] اقتصر على الثاني . ومن قال «يَا عَبْدِي» بإثبات الياء
مفتوحة اقتصر على الأول .

(تنبيه) : فتح الياء في ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه ، وحذفها
مذهب المبرد .

(خاتمة) : إذا نُدِبَ مضافٌ إلى مضافٍ إلى الياء لَزِمَتِ الياء ؛ لأن المضاف
إليها غير مندوبٍ ، نحو وَأَوَّلَدَ عَبْدِيَا . والله أعلم .

الترخيم

(تَرْخِيماً أَحْذِفْ آخِرَ الْمُتَنَادَى) الترخيم في اللفظ : تَرْخِيْقُ الصَّوْتِ وَتَلْبِيْنُهُ ،
يقال : صَوْتٌ رَخِيْمٌ ، أى سَهْلٌ لِيْنٍ . ومنه قوله :

٩٠٧ - لَمَّا بَشَّرَ بِمِثْلِ الْخُرَيْرِ ، وَمَنْطِقُ

رَخِيْمُ الْحَوَاشِي ، لَا هَرَّاءَ وَلَا نَزْرُ

أى رقيق الحواشي ، وأما في الاصطلاح فهو : حَذْفُ بَعْضِ الْكَلِمَةِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ .

وهو على نوعين : ترخيم التصغير ، كقولهم في أسود : سَوَيْدٌ ، وسيأتي في بابهِ ،
وترخيم النداء ، وهو مقصود الباب ، وهو حذف آخر للمنادى (كَيَا سَعْدًا فَيَمِنْ دَعَا سَعْدًا)
وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يَأْنَسُ
بالتغيير ؛ فهو تَرْخِيْقُ .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الشارحُ في نصب ترخيم ثلاثة أوجهٍ : أن يكون مفعولاً له ،
أو مصدراً في موضع الحال ، أو ظرفاً على حذف مضاف ، وأجاز المرادى وجهاً
رابعاً ، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً ، وناسبه حذفُ لأنه يُلَاقِيهِ في اللفظ .
وأجاز المَكْوَدَى وجهاً خامساً ، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف ، أى
رَخَّمْ تَرْخِيْماً .

(وَجَوَّرْنَهُ) أى جَوَزَ الترخيمَ (مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا * أَنْتَ بِأَلْهَا) أى سواء كان
علماً أو غير علم ، ثلاثياً أو زائداً على الثلاثي ، كقوله :

٩٠٨ - أَقَاطِمُ مَهْلًا بَعْضُ هَذَا التَّدْلِيلِ

[وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرْبِي فَأَجْعِلِي]

وكقوله :

٩٠٩ — جَارِي لَا تَسْنَكِرِي عَذِيرِي [سَيْرِي وَإِشْفَانِي عَلَى بَعِيرِي]
ومحو « يَا شَا أَدْجِي » أى أقبى بالمكان ، يقال : دَجَنَ بِالْمَكَانِ يَدْجُنُ دُجُونًا ،
أى أقام به .

{ تنبيهات } : الأول : قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني ، لإخراج
النكرة غير المقصودة والمضاف ؛ فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الأعمى « يا جَارِيَّةُ
خُذِي بِيَدِي » لغير معينة ، ولا فى نحو « يا طَلْحَةَ ائْتِزِي » وأما قوله :
٩١٠ — * يَا عَلَقَمَ ائْتِزِي قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا *
فنادر .

الثانى : شرط البرد فى ترخيم المؤنث بالماء المليئة ؛ فنحى ترخيم النكرة المقصودة ،
والصحيح جوازها كما تقدم .

الثالث : منع ابن عصفور ترخيم « صلعة بن قلعة » لأنه كناية عن المجهول
الذى لا يعرف ، وإطلاق النحاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن المجهول بمنع ؛ لأنه
علم جنس .

الرابع : إذا وقف على المرخم بمحذف الماء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ؛ فنقول
فى المرخم « يا طَلْحَةَ » ؛ فتقيل : هى هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل :
هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة ، وإليه ذهب المصنف . قال فى التسهيل :
ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بمحذوفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها ، وأشار
بالتعويض إلى قوله :

٩١١ — قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

[وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا]

فجعل ألف الإطلاق عوضا عن الماء ، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز

إلا في الضرورة ، وأشار بقوله « غالباً » إلى أن بعض العرب يقف بلاهاء ولا عوض ، حكى سيبويه « يا حرّمل » بالوقف ، بغير هاء ، قال أبو حيان : أطلقوا في لحاق هذه الهاء ، ونقول : إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق ، هذا كلامه ، وهو واضح .

الخامس : اختلف النحاة في قوله :

٩١٢ - كَلَيْبِي لِمَهْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ [وَآئِيلُ أَقَاسِيهِ بَطِيءُ الْكَوَاكِبِ]

بفتح أميمة من غير تنوين ؛ فقال قوم : ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ؛ ف قيل : هو معرب نُصِبَ على أصل المنادى ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل : بنى على الفتح لأن منهم مَنْ يَبْنِي المنادى للمفرد على الفتح لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظيرُ « لا رَجُلَ في الدار » وأنشد هذا القائل :

٩١٣ - * يَارِيحَ مَنْ نَحَوِ الشَّمَالِ هُبِي *

بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير يا أميم ثم أقحم التاء غير ممتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة للنونية ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : فتحت لإتباعا لحركة ما قبلها ، وهو اختيار المصنف .

(وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا بِحَذْفِهَا) أى بحذف الهاء (وَفَرَّهْ بِمَدِّ) أى لا تخف منه شيئا بعد حذف الهاء ، ولو كان ليناسا كفا زائداً مكملأ أربعة فصاعدا ؛ فنقول في عَقْنَبَةَ « يا عَقْنَبَا » بالآلف ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف ، ومنه قوله :

٩١٤ - أَحَارُبُنْ بَذَرِ قَدْ وَلَيْتَ وَلَايَةَ

[فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا تَحُونُ وَتَسْرِقُ]

يريد أحارثته ، وقوله :

٩١٥ - يَا أَرْطُ إِنَّكَ فَأَعِلُّ مَا قُلْتَهُ

[وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذْ لَمْ يَصْدُقِ]

أراد يا أَرْطَاه :

(وَأَحْظَلًا) أى امنع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْمَا قَدْ خَلَا إِلَّا الرُّبَاعَى فَا فَوْقَ)

أى فأكثر (العلم * دُونَ إِضَافَةٍ وَ) دون (إِسْتِدَائِهِمْ) فهذه أربعة شروط :

الأول : أن يكون رباعياً فصاعداً ؛ فلا يجوز ترخيم الثلاثى سواء سَكَنَ وَسَطُهُ نَحْوُ زَيْدٍ أَوْ تَحْرُكُ نَحْوُ حَكَمٍ ، هذا مذهب الجمهور ، وأجاز القراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط ، وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور : لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً ، وقال فى الكافية : ولم يرْخَمْ نَحْوُ بَكْرٍ أَحَدٌ ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه ؛ حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء المكي وصاحب النهاية وابن اللشباب وابن هشام [الخفراوى]

الثانى : أن يكون غلماً ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يَا غَضَنَفُ فِى غَضَنَفٍ قِيَاساً عَلَى قَوْلِهِمْ : أَطْرِقْ كَرًّا ، وَيَا صَاحِبِ .

الثالث : أن لا يكون ذا إضافة ، خلافاً للكوفيين فى إجازتهم ترخيم المضاف إليه ، كقوله :

٩١٦ - خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَأَذْكُرُوا

[أَوَاصِرَنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْقَيْبِ تَذْكُرُ]

وهو عند البصريين نادر ، وأندَرُ منه حذف المضاف إليه بأشبهه كقوله :

٩١٧ - يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً

[فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِقَيْنِضِ]

يريد يَا عَبْدَ هَنْدٍ ، مخاطب عبد هند اللخمي ، وذلك علم له ، وتقدم أن ترخيم

المضاف نادر أيضاً ، كما في نحو « يا علمم الخير » .
 الرابع : أن لا يكون ذا إسناد ؛ فلا يجوز ترخيم « بَرَقَ نَحْوُهُ ، وَتَأَبَّطَ شَرُّهُ » وسيأتي الكلام عليه .

{ تنبيه } : أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة ؛ الأول : أن لا يكون مختصاً بالنداء ، فلا يرخم نحو فُلُ وفلة . الثاني : أن لا يكون مندوباً . الثالث : أن لا يكون مستغاثاً ، وأما قوله :

٩١٨ — كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَنِيهِ اللَّهُ قُلْنَا يَا لَمَالٍ
 فضرورة أو شاذ ، وأجاز ابنُ خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله :
 ٩١٩ — أَعَايِمَ لَكَ بَنَ صَمَصَمَةَ بَنِ سَعْدِ
 [تَمْنَانِي لَتَقْتُلَنِي لَتَقِيطُ]

والصحيحُ مامر .

(وَمَعَ) حذف الحرف (الآخر) في الترخيم (احذف) الحرف (الذي تلا) أي الذي تلاه الآخر ، وهو ما قبل الآخر ، ولكن بشروط أربعة ؛ الأول وإليه أشار بقوله (إن زيدا) أي : إن كان ما قبل الآخر زائداً ، فإن كان أصلياً لم يحذف ، نحو « مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ » علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة ؛ فنقول : يا مُخْتَارًا وَيَا مُنْقَادًا . الثاني : أن يكون (ليناً) أي حَرَف لين ، وهو الألف والواو والياء ، فإن كان صحيحاً لم يحذف سواء كان متحركاً نحو سَفَرَجَلٍ أو ساكناً نحو قِمَطَرٍ ؛ فنقول ياسَفَرَجُ ، ويا قِمَطُ ، خلافاً للفراء في قطر فإنه يجيز ياقِم يحذف حرفين . الثالث : أن يكون (ساكناً) فإن كان متحركاً لم يحذف ، نحو هَبَيْتُ وَقَنَوْرٌ ؛ فنقول : ياهَبِيَّ وَياقَنَوْرَ . الرابع : أن يكون (مكلاً أربعةً فصاعداً) فإن كان ثالثاً لم يحذف ، خلافاً للفراء ، كما في نحو ثَمُودَ وَعِمَادَ وَسَعِيدَ ؛ فنقول : ياثَمُو وَياعِمَا وَياسَعِي .

فالمستكمل الشروط نحو أسماءَ وَمَرْزَانَ وَمَنْصُورَ وَشِمْلَالَ وَقِنْدِيلَ علماً ؛ فنقول فيها : ياأُسْمَ وَيامَرْزَوُ ، ويا مَنصُ ، ويا شِمْلُ ، ويا قِنْدِيلُ ، ومنه قوله :

٩٢٠ - يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ
[إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقَى وَمُنْتَظَرُ]

وقوله :

٩٢١ - يَا مَرْزُؤُا إِنَّ سَيِّطِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْحَيَاءَ وَرَبَّهَا لَمْ يَنَاسِ]

(وَأُخْلِفَ فِي * وَآوِيَاءَ) استكلا الشروط المتقدمة لكن (يَوْمًا فَتَحَ قُفِي) نحو « فِرْعَوْنُ وَغُرَّتَيْ » علما ؛ فذهب الجَرْعِيُّ والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجاسة ، فيقال : يا فِرْعَ وَيا غُرْنَ ، قال في شرح الكافية : وغيرهما لا يميز ذلك ، بل يقول يا غُرَّتِي ويا فِرْعَوْ .

(تنبيه) : يقال في ترخيم « مُصْطَفَوْنَ وَمُصْطَفَيْنَ » علمين : يا مُصْطَفَ ، قولا واحدا ، كما نبه عليه في شرح الكافية ؛ لأن الحركة المجاسة فيهما مقدرة لأن أصله مُصْطَفَوْنَ وَمُصْطَفَيْنَ ، وإليه أشار في التسهيل بقوله : مسبوقة بحركة مجاسة ظاهرة أو مقدرة .

(وَالْعَجَزُ اخْذِفَ مِنْ مَرْكَبٍ) تركيب مَرْج نحو بَعْلَبَكَّ وَسَيِّبَوَيْهِ ؛ فتقول : يَا بَعْلَ ، وَيَا سَيِّبَ ، وكذا تفعل في المركب العددي ؛ فتقول في خمسة عشر علما : يَا خَمْسَةَ ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره وَيْهِ ، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ؛ فتقول : يَا سَيِّبَوَيْ وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ : لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين قلت « يَا بَعْلَبَ ، وَيَا خَضْرَمَ » لم أرَ به بأساً ، وللتقول أن العرب لم ترخم المركب ، وإنما أجازوه النحويون قياسا .

(تنبيه) : إذا رخت « اثْنَا عَشَرَ ، وَاثْنَا عَشْرَةَ » علمين حذفت العجز مع الألف قبله ، فتقول « يَا اثنَ ، وَيَا اثْنَتَ » كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سيديويه ، وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ، ولذلك أعر با .

(وَقَلَّ تَرْخِيمُ) علم مركب تركيب إسناد وهو المنقول من (جَمَلَةٌ) نحو «تَأَبَّطَ شَرًّا» و«بَرَّقَ نَحْرُهُ» (وَدَا عَمْرُو) وهو سيبويه (نَقَلَ) أى نقل ذلك عن العرب ، قال المصنف : أكثر النحويين لا يميزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كتأبَّطَ شَرًّا ، وهو جائز ؛ لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب ، فقال : تقول في النسب إلى تأبَّطَ شَرًّا تأبَّطُ لأن من العرب من يقول يا تأبَّطُ ، ومنع ترخيمه في باب الترخيم ، فمِلِمَ بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل ، وقال الشارح : فلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

﴿ تنبيه ﴾ : عمرو اسمُ سيبويه ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بشر .

(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفَ) ما: مفعول نويت ، أى إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فَالْبَاقِي) من المرخم (اسْتَمْعِلْ) بما فيه (ألف) قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة مَنْ يَنْوِي ، ولغة مَنْ يَمْتَنِظِرُ ، فتقول : يا حَارَ بالكسر ، ويا جَفَّ بالفتح ، ويا مَنصُ بالضم ، ويا قِمَطَ بالسكون ، في ترخيم حَارِثٍ وَجَفَّيرٍ وَمَنْصُورٍ وَقِمَاطِرٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : منع الكوفيون ترخيمَ نحو قطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجبتهم ما يلزم عليه من عدم النظير ، وقد تقدم مذهب القراء فيه .
الثاني : يستثنى من قوله « بما فيه ألف » مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب ؛ الأولى : ما كان مُدْغَمًا في المحذوف وهو بعد ألف ، فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها نحو مُضَارٌّ وَمُحَاجٌّ ؛ فتقول فيهما : يا مُضَارَّ ويا مُحَاجَّ ، بالكسر إن كانا اسمي فاعل ، وبالفتح إن كانا اسمي مفعول ، ونحو مُحَاجٌّ فتقول فيه : يا مُحَاجُّ بالضم ، لأن أصله مُحَاجُّجٌ ، وإن كان أصلُ السكون حركته بالفتح ، نحو أُسْحَارٌ اسمٌ بَقَلَةٌ^(١) ، فإن وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لاحظ له في الحركة ، فإذا سمي به ورخم على هذه اللغة قيل : يا أُسْحَارَ ، بالفتح ، فتحركة بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء ، وظاهر كلام

(١) الأَسْحَارُ والإِسْحَارُ — بفتح الهمزة أو كسرها ، وتشديد الراء فيهما — بقل تسمن عليه الإبل وغيرها ، واحدته بهاء ، وبضمهم يقول «سحار» بكسر السين وتخفيف الراء .

الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة، واختلف النقل عن سيبويه؛ فقال السيرافي: يحتم الفتح، وقال الشلوبين: يختاره ويحيز الكسر، ونقل ابن عصفور عن القراء أنه يكسر على أصل القاء الساكنين، وهو مذهب الزجاج، ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك؛ فعلى هذا يقال: يا أسح. الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع، كما إذا سُميَ بنحو قاضون ومُصْطَفُون من جموع معتل اللام؛ فإنه يقال في ترخيمه: يا قاضي ويا مُصْطَفَى، برد الياء في الأول والألف في الثاني؛ لئلا سبب الحذف، هذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى في الكافية وشرحها، ولكنه اختار في التسهيل عدم الرد.

(وَأَجْمَلُهُ) أى اجعل الباقي من الرخم (إِنْ لَمْ يُنَوَّحْ حَذُوفٌ كَذَا * لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تَمًّا) أى كالاسم التام للوضع على تلك الصيغة؛ فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخره في الوضع؛ فتقول: يا حار، ويا جَفَفُ، ويا مَنصُ، ويا قِمَطُ، بالضم في الجميع، كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء.

(تنبيهان): الأول: لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة، فتقول في ناجية «يَانَا جِي» بالإسكان وهو علامة تقدير الضم، ولو كان مضموما قدرت ضما غير ضمه الأول نحو تَحَاجُ وَمَنصُ.

الثاني: يجوز في نحو يا حارُّ بن زَيْدٍ على هذه اللغة ضمُّ الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بَكْرُ بن زَيْدٍ.

(قُلْ عَلَى) الوجه (الأول) وهو مذهب مَنْ ينتظر (في) ترخيم (ثَمُودِيَا * ثَمُودِيَا) بإبقاء الواو؛ لأنها محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظير (و) قل (يَا تَمِي عَلَى) الوجه (الثاني) أى بقلب الواو ياء لتطرقها بعد ضمة، كما تقول في

جمع جَرَوْ ودَلَوْ : الأَجْرِي والأَذَلِي ، وإلَّا لَزِمَ عَدَمُ النَظِيرِ ؛ إذ ليس في العربية اسمٌ
مَعْرَبٌ آخرُهُ واو لازمة قبلها ضمة ؛ فخرج بالاسم الفعلُ نَحْوِ يَدْعُوهُ ، وبالمعرب المبني
نَحْوِ هُوَ وذو الطائفة ، وبذكر الضمِّ نَحْوِ دَلَوْ وَغَزَوْ ، وباللِزْمِ نَحْوِ هَذَا أبوك . وقل في
ترخيم نَحْوِ صَمَيَّانَ وَكِرْوَانَ عَلَى الأول : يَا صَمِيَّ وَيَا كَرَّوْ ، بفتح الياء والواو لما سبق ،
وعلى الثاني : يَا صَمَا وَيَا كَرَّا ، بقلبهما ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذي
سيأتى بيانه كما فُعِلَ بِرَمِيٍّ وَدَعَا . وقل في ترخيم سِقَايَةٍ وَعِلَاوَةٍ عَلَى الأول : يَا سِقَايَ
وَيَا عِلَاوْ ، بفتح الياء والواو ، وعلى الثاني : يَا سِقَاهْ وَيَا عِلَاهْ ، بقلبهما همزة لتطرفهما
بعد ألف زائدة ، كما فُعِلَ بِرِشَاءٍ وَكِسَاءٍ . وقل في ترخيم لَاتٍ مُسَمَّى بِهِ عَلَى الأول :
يَالَا ، وعلى الثاني : يالاه ، بتضعيف الألف ؛ لأنه لَا يُغَلِّمُ لَهُ ثَالِثٌ يَرُدُّ إِلَيْهِ . وقل في
ترخيم ذات عَلَى الأولى : يَا ذَا ، وعلى الثاني : يَا ذُوا ، برد المحذوف . وقل في ترخيم
سُقَيْرِجٍ تصغيرَ سفرجل عَلَى الأول : يَا سُقَيْرِ ، وعلى الثاني : يَا سُقَيْرُ ، عند الأكثرين ،
وقال الأخفش : يَا سُقَيْرِلُ ، برد اللام المحذوفة لأجل التصغير ، وفروعُ هذا الباب
كثيرةٌ جدا ، وفيما ذكرناه كفاية .

(وَالزَّيْمُ الْأَوَّلُ فِي) موضعين ؛ الأول : مَا يُؤْمَرُ بِتَقْدِيرِ تَمَامِهِ تَذَكِيرٌ مُؤَنَّثٌ
(كُمُسْلِمَةٍ) وَحَارِثَةٌ وَحَفْصَةٌ ، فتقول فيه : يَا مُسْلِمٌ وَيَا حَارِثٌ وَيَا حَفْصٌ ، بالفتح ؛
لثلاث يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه ، والثاني : مَا يَلْزَمُ بِتَقْدِيرِ تَمَامِهِ عَدَمُ النَظِيرِ كَطَائِلِستانَ
في لغة من كسر اللام مسمى به ؛ فتقول فيه : يَا طَائِلِسْ بالفتح على نية المحذوف ،
ولا يجوز الضم ؛ لأنه ليس في الكلام قَيْلٌ صحيح العين إلا ما ندر من نَحْوِ صَيْقِلٍ
اسمُ امرأةٍ وعذابٌ بَيْئُسٌ في قراءة بعضهم ، وَلَا قَيْلٌ معتلها ، بل التزم في الصحيح
الفتحُ كَصَيْقَمٍ وفي المعتل الكسر كَسَيْدٍ وَصَيْبٍ وَهَيْبٍ ، وَكَحَبَلِيَّاتٍ وَحَبْلَوِ
وَحِرَاوِ ؛ فتقول فيها : يَا حُبَلَى وَيَا حُبْلَوْ وَيَا حِرَاوْ بفتح الياء والواو ، على نية المحذوف ،
ولا يجوز القلب على نية الاستقلال ؛ لما يلزم عليه من عدم النَظِيرِ وهو كَوْنُ أَلْفٍ قُنْلَى
وهزة فَعْلَاءَ مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث .

﴿ تنبيه ﴾ : ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ، ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه ؛ فاعتبره الأخفش والمازني والمبرد ، وذهب السيرافي وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام .
(وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي) ماهو (كَمَسْلَمَةٍ) بفتح الأول اسم رجل ؛ لعدم المحذورين المذكورين ؛ فتقول : يَا مَسْلَمُ بفتح الميم وضما .

﴿ تنبيه ﴾ : الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول ، وهو أن يُنَوَّى المحذوف كما نص عليه في التسهيل ، وعبارته : تقديرُ ثبوتِ المحذوف للتخيم أعرفُ من تقدير التمام بدونه .

(وَلَا ضِطْرَارٍ رَحِمُوا دُونَ نِدَا مَا لِنَدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحَدًا)
أى : ويجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة ؛ الأول : الاضطرار إليه ؛ فلا يجوز ذلك في السعة . الثاني : أن يصلح الاسم للنداء نحو أحد ؛ فلا يجوز في نحو الغلام ، ومن ثمَّ خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قوله :
* أَوَلِغَا مَسْكَةً مِنْ وَرَقِي النَحْيِ *

كما ذكره ابن جني في المحتسب ، والأصل الحُمام ، فحذف الألف والميم الأخيرة لاعلى وجه الترخيم لما ذكرناه ، ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية .
الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بناء التأنيت ، ولا تشترط العملية ولا التأنيت بالتاء عينا ، كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ، ومنه قوله :

* لَيْسَ حَتَّى هَلَى التَّنُونِ بِحَالٍ * ^(١)

— ٩٢٢ —

أى بخلاف

(١) المحفوظ في هذا ، وهو الوجود في شعر عبيد بن الأبرص ، رواية هذا البيت :

ليس رسم على الدفين يبال فلوى ذروة فجنى ذبال ولا شاهد فيه

(تنبيه) : اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللتين ، وهو على لغة النمام

إجماع ، لقوله :

٩٢٣ - لَنِعْمَ الْفَقَى تَمْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

أراد ابن مالك ؛ لحذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، ولهذا نونه .

وأما على لغة مَنْ ينتظر فأجازه سبويه ومنعه اللبرد ، ويدل للجواز قوله :

٩٢٤ - أَلَا أَضَحَّتْ حِيَالُكُمْ رِمَامًا
وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُنَامًا

هكذا رواه سبويه ، ورواه اللبرد :

* وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أُنَامًا *

قال في شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروایتين ، ولا تدفع إحداها بالأخرى ، واستشهد سبويه أيضاً بقوله :

٩٢٥ - إِنْ أَبْنَى حَارِثٌ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤُوبِهِ
أَوْ أُمْتَدَّحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

(خاتمة) : قال في التسهيل : ولا يُرَخِّمُ في غيرها - يعنى في غير الضرورة - منادى عار من الشروط إلا ماشد من «يا صاح» وأطرق كراه على الأشهر ؛ إذ الأصل صاحب وكرّوان ، فرخامع عدم العلمية شذوذاً ، وأشار بالأشهر إلى خلاف اللبرد فإنه زعم أنه ليس مرخماً ، وأن ذكر السكران يقال له كراه . والله أعلم .

الاختصاص

(الاختصاصُ) : قَصْرُ الحكم على بعض أفراد اللذ كور، وهو خبر (كِنْدَاء) أى جاء على صورة النداء لفظاً توشعاً، كما جاء الخبر على صورة الأمر، والأمر على صورة الخبر، والخبر على صورة الاستفهام، والاستفهام على صورة الخبر، ولكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام :

الأول : أنه يكون (دُونَ يَأ) وأخواتها لفظاً ونية .

الثانى : أنه لا يَقَعُ فى أوّل الكلام، بل فى أثنائه، وقد أشار إليه بقوله : (كَأَيْهَا الْفَتَى بِأَوْرَجُونِيَا) .

والثالث : أنه يشترط أن يكون للمقدم عليه اسماً بمعنىاً .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علماء، وأنه ينصب مع كونه مفرداً .

والسادس : أنه يكون بأل قياساً، كما سيأتى أمثلة ذلك .

السابع : أن آيًّا توصف فى النداء باسم الإشارة، وهنا لا توصف به .

الثامن : أن المازى أجاز نصب تابع أى فى النداء، ولم يحكموا هنا خلافاً وجوب رفعه، وفى الارتشاف : لا خلاف فى تابعها أنه مرفوع .

وأعلم أن المخصوص - وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه - على أربعة أنواع :

الأول : أن يكون أيها وأيتها؛ فهما حكمهما فى النداء وهو الضم، ويلزمهما الوصف باسم - على بال لازم الرفع نحو أنا أفضل كذا أيها الرجلُ، واللهم اغفر لنا أيها المصيبةُ .

والثانى : أن يكون معرفاً بال، وإليه الإشارة بقوله :

(وَقَدْ يَرَى ذَا دُونََ أَيْ تِلْوَ أَلْ كَيْثِلِ نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْحَى مِنْ بَذَلِ)

بالدال المعجمة، أى أعطى .

والثالث : أن يكون مُعَرَّفًا بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم « نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ » وقوله :

٩٢٦ - نَحْنُ بَنِي صَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ

[نَنْبِئُ أَبْنَى عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ]

قال سيويه : وأكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافا وأهل البيت وآل فلان .

والرابع : أن يكون عَلَمًا ، وهو قليل ، ومنه قوله :

٩٢٧ - بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الصَّبَابُ

ولا يدخل في هذا الباب نسكرة ، ولا اسم إشارة .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يقع المختص مبنياً على الغم إلا بلفظ أيها وإيتها ، وأما غيرهما فنصوب ونائبه فعل واجب الحذف ، تقديره أخص ، وأختلف في موضع أيها وإيتها ؛ فذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضاً ، وذهب الأخفش إلى أنه منادى ، ولا ينكر أن يتنادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه : كُلُّ النَّاسِ أَقْبَى مِنْكَ يَا عَمْرُ ، وذهب السيرافي إلى أن أيًا في الاختصاص مُعَرَّبة ، وزعم أنها تحتل وجهين : أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنا أفعل كذا ، هو أيها الرجل ، أي المخصوص به ، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا المذكور .

﴿ خاتمة ﴾ : الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت ، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم : بِكَ اللَّهُ تَرْجُو الْفَضْلَ ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ ، ولا يكون بعد ضمير غائب .

التحذير والإغراء

التحذير : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه .
والإغراء : تنبيهه على أمر محمود ليفعله .

وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالننادي ، على تفصيل يأتي .

اعلم أن التحذير على نوعين ، الأول : أن يكون بإياك ونحوه ، الثاني : بدونه .
فالأول يجب سترُ عامله مطلقا ، كما أشار إليه بقوله (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ) أى نحو إياك ، كإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن (نَصَبٌ * مُحَذَّرٌ بِمَا) أى بعامل (اسْتِثْنَاهُ وَجَبَ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والأصل احذر تلاقَ نفسك والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنبب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنبب عنه الثالث فانتصب وانفصل (وَدُونَ عَظْفٍ ذَا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لِإِيَّاكَ أَنْتَبَ) سواء وجد تكرار كقوله :

فِيَاكَ إِيَّاكَ الْغِرَاءَ ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد ، والأصل : بِاعِذْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير أحذرَكَ مِنَ الْأَسَدِ ، فنحو « إياك الأسد » ممنوع على التقدير الأول وهو قول الجمهور ، وجاز على الثاني وهو رأى الشارح ^(١) ، وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت ، ولا خلاف في جواز « إياك أن تفعل » لصلاحيته لتقدير مَنْ ، قال في التسهيل : ولا يحذف معنى العاطف بعد إيا إلا والمحدور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن ، وتقديرها مع أن تفعل كافٍ .

(١) جاز على الثاني لأن تقدير العامل « أحذر » وهو ينصب المفعول الثاني بنفسه تارة وبواسطة « من » تارة أخرى ، بخلاف « باعد » فإنه لا ينصب الثاني إلا بواسطة « من » أو بالتضمنين

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما قدمته من التقدير في « إياك والشر » هو ما اختاره في شرح التسهيل ، وقال : إنه أَقْلُ تكلفا ، وقيل : الأصل أَنتِ نَفْسُكَ أَنْ تدنو من الشر والشر أن يدنو منك ، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير ، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور ، وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمَر ؛ فهو عندهما من قبيل عطف الجمل .

الثاني : حكم الضمير في هذا الباب مؤكدا أو معطوفا عليه حكاه في غيره ، نحو « إياك نفسك أن تفعل ، وإياك أنت نفسك أَنْ تَفْعَلَ ، وإياك وزيدا أَنْ تفعل ، وإياك أنت وزيد أَنْ تفعل » .

(وَمَا سِوَاهُ) أى ماسوى ما بيانا وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا * إِلَّا مَعَ الْعُظْفِ) سواء ذكر المحذر نحو « مَازَ رَأْسُكَ وَالسِّيفَ » ، أى يامازن في رأسك واحذر السيف ، أم لم يذكر نحو « نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » (أَوِ التَّكْرَارِ) كذلك (كَالضَّيْفِ الضَّيْفِ) أى الأسد الأسد (يَآذَا السَّارِي) ونحو « رَأْسُكَ رَأْسُكَ » جعلوا العطف والتكرار كالبديل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز سَتَرُ العامل وإظهاره ، تقول « نَفْسُكَ الشَّرُّ » أى جَنَّبَ نفسك الشر ، وإن شئت أظهرت ، وتقول « الْأَسَدُ » أى احذر الأسد ، وإن شئت أظهرت ، ومنه قوله :

٩٢٨ — حَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارِيَه [وَابْرُزْ بِبَرَّةٍ حَتَّى اضْطَرَّ الْقَدْرُ]

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجرجاني :

يقبح ولا يمتنع .

الثاني : شمل قوله « إلا مع العطف أو التكرار » الصُّورَ الأربع المتقدمة ، وكلامه في السكاكية يشعر بأن الأخيرة منها وهى « رَأْسُكَ رَأْسُكَ » يجوز فيها إظهار العامل ، فإنه قال :

وَنَحْوُ رَأْسِكَ كَيْبَانَكَ جُعِلَ إِذَا الَّذِي يُحَذِّرُ مَعْطُوفًا وَصِلَ
وقد صرح ولده بما تقدم .

الثالث : المطفُ في هذا الباب لا يكون إلا بالواو ، وكونُ ما بعدها مفعولا
معه جائز ؛ فإذا قلت « إياك وزيدا أنت تفعل كذا » صح أن تكون الواو
واو مع .

(وَشَذَّ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو « إياي » في قول عمر رضي الله عنه :
« لَتَذَكُّ لَكُمْ الْأَسْلَ وَالرَّمَا حُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ »
وَالْأَصْلُ : إياي باعدوا عن حذف الأرب ، وابعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم
الأرب . ثم حذف من الأول المحذور ، ومن الثاني المحذر ، ومثل إياي إيانا (وَإِيَّاهُ)
وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (أَشَدَّ) من إياي ، كما في قول بعضهم « إِذَا بَلَغَ
الرَّجُلُ السِّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ » والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ،
وفيه شذوذان : محيى التحذير فيه للفائب ، وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشواب ،
ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَنْتَبَذَ)
أى من قاس على إياي وإياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب ، اهـ .

(تنبيه) : ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياسُ على « إياي ، وإيانا » فإنه قال :
ينصب محذر إياي وإيانا معطوفا عليه المحذور ، فلم يصرح بشذوذ ، وهو خلاف ما هنا

(وَكَمْحَذِّرٍ يَلَا إِيَّانَا اجْتِمَاعًا مُعْرَمِي بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُضِّلَا)
من الأحكام ؛ فلا يلزم سترُ عامله إلا مع المطف كقوله « المروءة والنجدة »
بتقدير الزم ، أو التكرار كقوله :

٩٢٩ — أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنْ مَنْ لَا أَخَالَهُ

كَسَّاجَ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ
وَإِنْ ابْنُ عَمِّ الْمَرْءِ فَاعْلَمْ جَنَاحَهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَارِئُ بِغَيْرِ جَنَاحٍ؟

أى أُلْزِمَ أَخَاكَ ، ويموز إظهار السامِل في نحو « الصَّلَاةَ جَامِعَةً » ؛ إذ الصلاة نصبٌ على الإغراء بتقدير اخضُرُوا ، وجامعةٌ : حال ؛ فلو صرحت باحضروا جاز .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير ، كقوله :

٩٣٠- إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُثَيْرٌ وَأَشْبَا هُ عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّخَا
يَلْدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

وقال الفراء في قوله تعالى : « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز ؛ فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ، ا هـ .

﴿ خاتمة ﴾ : قال في التسهيل : ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثلٌ وشبهه نحو « كُلَيْهِمَا وَتَمْرًا » ، و « أَمْرًا وَنَفْسًا » ، و « الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » و « أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ » ، و « مَنْ أَنْتَ زَيْدًا » ، و « كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا » ، أو « وَلَا شَيْئَةَ حَرٍّ » ، و « هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ » ، و « إِنْ نَأَتْ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ » و « مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا » ، و « عَذِيرَكَ » و « دِيَارَ الْأَحْبَابِ » ، بإضمار : أَعْطِنِي ، ودَغ ، وَاَرْسِلْ ، وَأَتَّبِعْ ، وَتَذَكَّرْ ، وَاصْنَعْ ، وَلَا تَرْتَكِبْ ، وَلَا أَتُوم ، وَتَجِدْ ، وَأَصْبَتْ ، وَأَنْتِ ، وَوُطِئَتْ ، وَأَخْضِرْ ، وَأَذْكَرْ .

نم قال : وربما قيل « كَلَامًا وَتَمْرًا » ، وكلُّ شَيْءٍ وَلَا شَيْئَةَ حَرٍّ ، وَمَنْ أَنْتَ زَيْدٌ ، أَى كَلَامًا لى وزدنى ، وكلُّ شَيْءٍ أَمَمٌ ^(١) وَلَا تَرْتَكِبْ ، وَمَنْ أَنْتَ كَلَامُكَ زَيْدٍ أَوْ ذِكْرُكَ ^(٢) . والله أعلم .

(١) أمم — بفتح الهجزة والميم كبطال — أى هين سهل يسير

(٢) ذكرك : هو من إطلاق المصدر مراداً به اسم المفعول : أى الذى تذكركه وتحدث

عنه وتكلم فيه هو زيد

أسماء الأفعال والأصوات

(مَا تَأَبَّ نَنْ قَتَلَ) في العمل ولم يتأثر بالموامل ولم يكن فضلة (كَشَتَّانِ)
وصة * هُوَ اسْمُ قَتَلَ ، وَكَذَا أَوْةٌ وَمَمَّةٌ)

فما تأب عن فعل : جنس يشمل اسمَ الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل ، والقيد الأول - وهو ولم يتأثر بالموامل - فَعَلٌ يخرج المصدرَ الواقعَ بدلا من اللفظ بالفعل واسمَ الفاعل ونحوهما ، والقيد الثاني - وهو ولم يكن فضلة - لإخراج الحروف ؛ فقد بَانَ لك أن قوله كَشَتَّانِ تنميم للحد ، فَشَتَّانِ : ينوب عن افتراق ، وصة : ينوب عن اسكت ، وأَوْةٌ : عن أتوجع ، وَمَمَّةٌ : عن انكف . وكلها لا تتأثر بالموامل ، وليست فضلات لاستقلالها .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كونُ هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين ، وقال بعض البصريين : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة ، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه ، وقيل : إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل ، لكن بالوضع لا بأصل الصيغة ، وقيل : مدلولها المصادر ، وقيل : ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باقي على اسميته كَرُوَيْدٌ زَيْدٌ ، ودُونَكْ زَيْدٌ ، وما عداه قَتَلَ كَتَرَالٍ وصة ، وقيل : هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل .

الثاني : ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازني ومن واقفه إلى أنها في موضع نصب بمضمر ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان ،

وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء ، وأغناها مرفوعها عن الخبر
كما أغنى في نحو « أقائم الزيدان » .

(وَمَا يَمْنَى أَفْعَلُ كَأَمِينَ كَثُرَ) ما : موصول مبتدأ ، وما بعده صلته ، وكثر :
خبره ، أى ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير ، من ذلك « آمين » بمعنى استجب ،
و « صه » بمعنى اسكت ، و « مه » بمعنى انكف ، و « تيمّد وتيدخ » بمعنى أمهل ،
و « هيت ، وهيا » بمعنى أسرع ، و « ونيها » بمعنى أغر ، و « إيه » بمعنى امص
في حديثك ، و « حيهل » بمعنى انتب أو أقبل أو عجل ، ومنه باب « نزّال » وقد مر
أنه مقيس من الثلاثى ، وأن « قرّقار » بمعنى قرقر ، و « عرّعار » بمعنى عرعر شاذ .
(تنبيه) : في آمين لثتان : آمين بالقصر على وزن فعيل ، وآمين بالمد على وزن
فاعيل ، كليهما مسموعة ؛ فن الأولى قوله :

٩٣١ - تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلْ وَإِنْ أُمِّهِ آمِينَ فَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا

ومن الثانية قوله :

٩٣٢ - [يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا] وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالِ آمِينَ

وعلى هذه اللفظة قليل : إنه عجمي مُعَرَّبٌ ؛ لأنه ليس في كلام العرب فاعيل ، وقيل :
أصله آمين بالقصر فأشبهت فتحة المزمرة فتولدت الألف كما في قوله :

٩٣٣ - أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ [يَا نَاقِي مَا جَلْتِ مِنْ مَجَالِ]

قال ابن إياز : وهذا أولى .

(وَغَيْرُهُ كَوْنٌ وَهِيَاهَاتُ تَزُرُ) أى غَيْرُ ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر
قَلَّ ، وذلك ما هو بمعنى الماضى كَشَتَّانَ بمعنى افترق ، وهِيَاهَاتَ بمعنى بعد ، وما هو
بمعنى المضارع كأَوْهَ بمعنى أنوجع ، وَأَفَّهَ بمعنى أنضجر ، وَوَى وَوَاً وهَاً بمعنى أعجب ،
كقوله تعالى : « وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » أى أعجب لعدم فَلَاحِ الْكَافِرِينَ ،
وقول الشاعر :

٩٣٤ - وَابْيَأْنِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ
[كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الرُّزْنَبُ]

وقول الآخر :

• وَاهَا لِسْنِي نُمَّ وَاهَا وَاهَا •

(تنبيهان) : الأول تلحق وى كاف الخطاب كقوله :

٩٣٥ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأُبرَأُ سُفَهَاءَ

قِيلُ الْقَوَارِسِ وَبِكَ عَنَقَرْتُ أَقْدِيمَ

قيل : والآية للذكورة وقوله تعالى « وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْذُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ » من ذلك ، وذهب أبو عمرو بن القلاء إلى أن الأصل وبلك ، لحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال : وبلك اعلم أن ، وقال قطرب : قبلها لام مضمر ، والتقدير وبك لأن ، والصحيح الأول .

قال سيبويه : سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وى مفصولة من كان ، ويدل على ما قاله قول الشاعر :

٩٣٦ - وَى كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْ

جَبَ ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشُ عَيْشَ ضُرٍّ

الثاني : ما ذكره في هيات هو المشهور ، وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد ، وأنها في موضع رفع في قوله تعالى « هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ » وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن ، وبنى لإيهامه وتأويله عنده « في البعد »^(١) ويفتح الحجازيون تاء هيات ، ويقفون بالهاء ، ويكسرها تميم ، ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فذهب أبي على أنها تكتب بالتاء ، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء ، وحكى الصفاني فيها ستاً وثلاثين لغة : هيهاء ، وإيهاء ، وهيهات ، وأيهات ، وهيهان ، وأيهان ،

(١) ينى أن معنى هيات عند المبرد : في البعد . وهيات — على هذا — خبر مقدم ، واللام زائدة ، وما : مبتدأ مؤخر ، والتقدير : ما توعدون مستقر في البعد

وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحدة منونة وغير منونة ؛ فثلاث ست وثلاثون . وحكى غيره هيباك وأيباك وأهباء وأهباء^(١) وهيباء وهبهاء ، اهـ .

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَانِهِ عَلَيْهِمَا * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِيَّاكَ) الفعل : مبتدا ، ومن أَسْمَانِهِ عليك : جملة اسمية في موضع الخبر ، ودونك أيضاً : مبتدا ، خبره هكذا ، يعنى أن اسم الفعل على ضربين ؛ أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك كَشَتَّانِ وَصَهْ ، والثانى : ما نُقِلَ عن غيره ، وهو نوعان ؛ الأول منقول عن ظرف أو جار ومجرور ، نحو عَلَيْكَ بمعنى الزم ، ومنه « عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ » أى الزموا شأن أنفسكم ، ودونك زيدا : بمعنى خُذْهُ ، وَمَسْكَاكَ : بمعنى أَتَيْتُ ، وَأَمَّاكَ : بمعنى تقدم ، ووزاءك : بمعنى تأخر ، وإليك : بمعنى تَتَحَّ .

(تَنْبِيهَاتٌ) : الأول قال فى شرح الكافية : ولا يُقَاسُ على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي ، أى فإنه لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع .

الثانى : قال فيه أيضاً : لا يُسْتَعْمَلُ هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب ، وشذ قو لهم : عَلَيْهِ رَجُلًا [لَيْسَنِي] بمعنى ليلزم ، وعلى الشئ : بمعنى أَوْلِيْنِيهِ ، وإلى : بمعنى أُنْتَحَى ، وكلامه فى التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ .

الثالث : قال فيه أيضاً : اختلف فى الضمير المتصل بهذه الكلمات ؛ فوضعه رفع عند الفراء ، ونَصَبَ عند الكسائي ، وجر عند البصريين وهو الصحيح ؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء « عَلَى عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا » بجر عبد الله ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع ، لا سرفوعة ولا منصوبة ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ؛ فلك فى التوكيد أن تقول « عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ »

(١) أى هباء سكت ساكنة فى آخره ؛ فقارقت « أهباء » المذكورة فى اللغات التى سكاها الصغاني من وجهين ؛ لأن هاء تلك متقلبة عن تاء التأنيث ، ولأنها متحركة .

زَيْدًا « بالجر توكيداً للوجود الجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع .

والنوع الثاني : منقول من مصدر ، وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله ، ومصدر أهل فعله . وإلى هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (كَذَا رُوِيَ بَلَّه نَاصِبِينَ) أى ناصبين ما بعدهما ، نحو « رُوِيَ زَيْدًا ، وَبَلَّه عَمْرًا » فاما رويد زيدا فأصله أَرُوْذُ زَيْدًا إِرْوَادًا ، بمعنى أمهله إمهالا ، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مُقَامَ فعله ، واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا « رُوِيَ زَيْدٌ » وتارة منوناً ناصباً للمفعول ، فقالوا « رُوِيَ زَيْدًا » ثم إنهم نَقَلُوْهُ وسَمَوْا به فعله ، فقالوا « رُوِيَ زَيْدًا » ومنه قوله :

٩٣٧ — رُوِيَ عَلِيًّا جَدًّا مَئْذِي أُمِّهِمْ إِلَيْنَا ، وَلَسَكِنْ وَدُّهُمْ مُتَابِينَ^(١)

أنشده سيويو . والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً ، والدليل على بنيه عدم تنوينه . وأما بَلَّه فهو في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدَغْ وَاثَرَكْ ، فقيل فيه « بَلَّه زَيْدٌ » بالإضافة إلى مفعوله ، كما يقال تَرَكْ زَيْدٌ ، ثم قيل « بَلَّه زَيْدًا » بنصب المفعول وبناء بَلَّه على أنه اسم فعل ، ومنه قوله :

* بَلَّه الْأَكْفَ كَأَنَّهُمَا لَمْ يَخْلُقَا *

بنصب الْأَكْفَ ، وأشار إلى استعمالها الأصلي بقوله : (وَيَعْمَلَانِ اخْتِفَضَ مَصْدَرَيْنِ) أى معر بين بالنصب دَالَّتَيْنِ على الطلب أيضاً ، لكن لاعلى أنهما اسماء فعل ، بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رُوِيَ زَيْدٌ وَبَلَّه عَمْرًا ، أى إمهالَ زَيْدٍ وَتَرَكْ عَمْرًا ، وقدروى قوله « بَلَّه الْأَكْفَ » بالجر على الإضافة ؛ فرويد : تضاف إلى المفعول كما مر ، وإلى الفاعل محوَرُودٌ زَيْدٌ عَمْرًا ، وأما بَلَّه فإضافتها إلى المفعول كما مر ، وقال أبو علي : إلى الفاعل ، ويجوز فيها حينئذ القلب ، نحو بَلَّ زَيْدٌ ، رواه أبو زيد ، ويجوز فيها حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما ،

(٢) رواه ابن كيسان « ولكن بعضهم متيامن » وفسره أنه ذاهب إلى البين ، ووقع في نسخ الشرح « بعضهم متباين » وأعتقد أنه تصحيف لما رواه ابن كيسان .

وهو الأصل في المصدر المضاف ، نحو رُوَيْدًا زَيْدًا وَبَلَهًا عَمْرًا . ومنع المبرد النصب برويد ؛ لكونه مصغراً .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير في « يعملان » عائد على رُوَيْد وَبَلَه في اللفظ لا في المعنى ؛ فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى .

الثاني : إذا قلت « رويدك وبله الفتى » احتمل أن يكونا اسمي فعل ؛ ففتحتهما فتحة بناء والكاف من « رويدك » حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب مثلها في « ذلك » ، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب ، وحينئذ فالكاف في « رويدك » تحتل الوجهين : أن تكون فاعلاً ، وأن تكون مفعولاً .

الثالث : تخرج رويد وبله عن الطلب ؛ فأما بله فتكون اسماً بمعنى كيف ؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً ، وقد روى « بَلَهَ الْأَكْفُ » بالرفع أيضاً ، ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو علي الرفع بعدها ، وفي الحديث « يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَعَدَدْتُ لِمِثَابِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلَهٍ مَا أَطْلَقْتُمْ عَلَيْهِ » فوقعت معربة مجرورة بمن ، وخارجة عن المعاني المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير ، وهو ظاهر ، وبهذا يَقْوَى مَنْ يَمُدُّهَا مِنْ أَلْفَاظِ الاستثناء ، وهو مذهب لبعض الكوفيين . وأما رُوَيْدَ فتكون حالاً نحو « سَارُوا رُوَيْدًا » فقيل : هو حال من الفاعل أى مُرَوِّدِينَا ، وقيل : من ضمير المصدر المحذوف أى سَارُوهُ أى السَّيْرَ رُوَيْدًا ، وتكون نعمًا لمصدر إما مذكورٍ نحو سَارُوا سَيْرًا رُوَيْدًا ، أو محذوفٍ نحو سَارُوا رُوَيْدًا ، أى سَيْرًا رُوَيْدًا .

(وَمَا لِيَا تَنْوُبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ * لَهَا) ما : مبتدأ موصول صلته لما ، وما من لما : موصول أيضاً صلته تَنْوُبُ ، وعنه ومن عمل : متعلقان بتنوب ، ولها : خير للمبتدأ ، (١٤) - (الأشموني ٢)

والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما ، والعائد على ما الثانية الهاء من عنه .

يعنى أن القمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها ، أى لهذه الأسماء ؛ فترفع الفاعل ظاهراً في نحو « هَيْهَاتَ نَجْدٌ وَشَتَانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، لأنك تقول : بَعْدَتْ نَجْدٌ ، واقترب زيد وعمرو ، ومضمرأ في نحو زَالَ . وَيَنْصِبُ منها المفعول ما ناب عن متعد ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » لأنك تقول : أَدْرِكْ زَيْدًا ، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثمَّ عدى حَبِيلٌ بنفسه لما ناب عن أنت في نحو « حَبِيلُ الْبَرِيدِ » وبالباء لما ناب عن عَجَلٌ في نحو « إِذَا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ خَيْلًا بِعُمَرَ » أى فَعَجَلُوا بِذِكْرِ عُمَرَ ، وبلى لما ناب عن أقبل في نحو « حَبِيلٌ عَلَى كَذَا » .

(تنبيهات) : الأول : قال في التسهيل : وَحُكْمُهَا - يعنى أسماء الأفعال - غالباً في التعدى والازوم حكم الأفعال ، واحترز بقوله « غالباً » عن آئين ؛ فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول .

الثاني : مذهب الناظم جوازُ إعمال اسم الفعل مضمرأ ، قال في شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيويه .

الثالث : قال في التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها ، يعنى بأسماء الأفعال . ثم قال : و بروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على^(١) فعليته ، يعنى كافي هَاتِ وَتَعَالَى ، فإن بعض النحويين غَلَطَ فمَدَّهَا من أسماء الأفعال ، وليس منها ، بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما ، كقولك للأثنى « هَاتِي وَتَعَالَى » ، وللأثنين « هَاتِيَا وَتَعَالِيَا » ، وللجماعتين « هَاتُوا وَتَعَالَوْا » ، وهَاتَيْنِ وَتَعَالَيْنِ » ، وهكذا حكم هُلم عند بني تميم ، فإنهم يقولون : هلم ، وهلمى ، وهلمنا ، وهلمن .

(١) يريد أنك تقول في اسم الفعل « سه » بلمظ واحد للفرد ولثنى والجمع ، ولا تبرزه ضميراً ، فإذا برز الضمير مع كلمة تشبه اسم الفعل في عدم التصرف فليست هذه الكلمة اسم فعل ، بل هي فعل مثل هات وتعال .

وَهَلُّوْا ، وَهَلَمُنْ « فَمِنْ عِنْدِمْ فَعْلٌ لِاسْمِ فَعْلٍ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يُوَكِّدُونَهَا بِاللُّونِ نَحْوَ هَلَمُنْ .

قال سيبويه : وقد تدخل الخفيفة والتميلة ، بمعنى على هلم ، قال : لأنها عندهم بمنزلة رُدْ ، ورُدَا ، ورُدَّى ، ورُدُّوا ، وأرُدُّونَ . وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له : هلمْ ، فقال : لا أهرمُ ، وأما أهل الحجاز فيقولون « هلمْ » في الأحوال كلها ، كغيرها من أسماء الأفعال ، وقال الله تعالى « قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءُكُمْ » والقائلين لإخوانهم هلمْ إلينا » وهى عند الحجازيين بمعنى احضر ، وتأتى عندهم بمعنى أقبل .

(وَأَخَرُ مَا لَدَى) الأسماء (فِيهِ الْعَمَلُ) وجوباً ؛ فلا يجوز « زَيْدًا ذَرَاكَ » خلافاً للكسائي ، قال الناطم : ولا حجة له في قول الراجز :

٩٣٨ - يَا أَيُّهَا الْمَآخُ دَلَوِي دُونَكَ
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

لصحة تقدير « دَلَوِي » مبتدأ أو مفعولاً بدُونَكَ مضمرأ ، ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ، ويأتى هذا التأويلُ الثاني في قوله تعالى « كَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ » .

(تنبيهات) : الأول : ادعى الناطمُ وولده أنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين .

الثاني : توهم المكودي أن « لَدَى » اسمٌ موصول فقال : والظاهر أن ما في قوله « ما لَدَى فِيهِ الْعَمَلُ » زائدة ، ولا يجوز أن تكون موصولة ؛ لأن لَدَى بعدها موصولة ، وليس كذلك ، بل ما موصولة ، ولَدَى : جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم ، والعمل : مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما .

الثالث : ليس في قوله « العمل » مع قوله « عمل » إبطاء ؛ لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناطق في مواضع من هذا الكتاب .

(وَاحْكُم بَيْنِكُمِ الَّذِي يَنْوَنُ * مِنْهَا) أى من أسماء الأفعال (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) أى سوى النون (بَيِّنُ) قال الناظم فى شرح الكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أمثالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ؛ فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير الثكرة منها استعماله منونا . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلزمه التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات ، وما يلزم التنكير كأحدٍ وعَريبٍ ودَيَّارٍ وما يُعرَّف وقتا وينسكَر وقتا كرجل وفرس ، جعلوا هذه الأسماء كذلك ، فالزموا بعضا التعريف كنزال وبله وأمين ، وألزموا بعضا التنكير كواهاً ووثيقاً ، واستعملوا بعضا بوجهين فنون مقصودا تنكيده وجرده مقصودا تعريفه ، كصَهٍّ وصَهٍ وأفٍّ وأفٍّ انتهى .

(تنبيه) : ما ذكره الناظم هو المشهور ، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف - مانون منها ومالم ينون - تعريف علم الجنس .

(وَمَا بِهِ خُوَطَبَ مَالًا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْنًا يَجْعَلُ)
(* كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةَ كَقَبْ *)

أى : أسماء الأصوات : ما وضع لخطاب مالا يعقل ، أو ما هو فى حكم مالا يعقل من ضنار الآدميين ، أو لحكاية الأصوات ، كذا فى شرح الكافية ؛ فالنوع الأول إما زجر كهلاً للخليل ، ومنه قوله :

٩٣٩ - [أَعْيَزَ نَبِي دَاءٍ بِأَمْلِكٍ مِثْلُهُ] وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يَقَالُ لَهُ هَلَا
رَعْدَسٌ لِلْبُغْل ، ومنه قوله :

* عَدَسٌ مَالِبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ *

وكُفٍّ للطفل ، وفى الحديث « كُفِّ كُفٍّ فَبِهَا مِنَ الصَّاقَةِ » وهَيْدٌ ، وهَادٌ ، وَدَّةٌ ، وَجَهٌ ، وعَاهٍ ، وعِيَرٌ ، للابل . وعَاجِرٌ ، وهَيْجٌ ، وَحَلٌ ، للناقة . وإِسٌّ ، وهِسٌّ ، وهَيْجٌ ، وَقَارٌ ، للغم ، وهَجَاً وهَجٌ للكلب ، وَسَعٌ للضأن . وَوَحٌ للبقرة ، وَعَزٌ ، وَعَزِيرٌ ، للبعير .

وَحَرَّ لِلْحَارِ ، وَجَاءَ لِلسَّيْحِ ، وَإِمَا دَعَا كَأَوْ لِلْفَرَسِ ، وَدَوَّهَ لِلرَّيْعِ ، وَعَوَّهَ لِلْجَحْشِ ،
وَبُسْنَ لِلْقَمَمِ . وَجَوْتُ وَجِيَّ لِلْأَبْلِ الْمُرْدَةِ ، وَتَوْتُ ، وَتَأْتُ لِلتَّيْسِ الْمُرَى ، وَنَخَّ خَفِيفًا
وَمَشْدَدًا لِلْبَعِيرِ الْمُنَاخِ ، وَهَدَعَ لَصْفَارِ الْإِبِلِ الْمَسْكَنَةِ ، وَسَأَوْتُشُوَ لِلْحَارِ الْمُرْدِ ، وَدَجَّ
لِلدَّجَاجِ ، وَقُوسٌ لِلْكَلْبِ . وَالنَّوْعُ الثَّانِي كَقَاقٍ لِلْفُرَابِ . وَمَاهُ - بِالْإِمَالَةِ - لِلظُّبَيْيَةِ .
وَشَيْبٌ لَشَرْبِ الْإِبِلِ ، وَغَيْطٌ لِلتَّلَاعِيَيْنِ ، وَطِيخٌ لِلضَّاحِكِ ، وَطَاقٍ لِلضَّرْبِ ،
وَطَقٌ لَوْقِ الْحَجَارَةِ ، وَقَبٌ لَوْقِ السَّيْفِ ، وَخَاقٍ بَاقٍ لِلنَّكَاحِ ، وَقَاشٍ مَاشٍ
لِلْقَاشِ

﴿ تنبيه ﴾ قوله « من مشبه اسم الفعل » كذا عبر به أيضا في الكافية ، ولم يذكر
في شرحها ما احتراز به عنه . قال ابن هشام في التوضيح : وهو احتراز من نحو قوله :
٩٤٠ - يَادَارَ مَتِيَةً بِالْعَلْيَاءِ فَالْتَسَدِ [أَفَوْتُ وَطَالَ عَلَيَّهَا سَالِفُ الْأَمَدِ]
وقوله :

٩٤١ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي
[بِصُنِيحٍ ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ]

انتهى .

(وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ قَهْوَةً وَقَبْ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال
والأصوات ، وهو ما صرح به في شرح الكافية ، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات ،
وهو أولى ؛ لأنه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب .
وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عامل ولا معمولة ؛ فهي أحق
بالبناء من أسماء الأفعال .

﴿ تنبيه ﴾ : هذه الأصوات لا ضمير فيها ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فهي من قبيل
المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

﴿ خاتمة ﴾ : قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن ، كقوله :

٩٤٢ - قَدْ أَقْبَاتَ عَزَّةٌ مِنْ عِرَاقِهَا مُلْصَقَةً السَّرْجِ بِخَاقٍ بَاقِهَا
أَي يَفْرِجُهَا ، وقوله :

٩٤٣ - [وَلَوْ تَرَى إِذْ جُئْتِي مِنْ طَاقٍ] وَلِئْتِي مِنْ ثَلْ جَنَاحِ غَاقٍ
أَي غُرَابٍ ، ومنه قولُ ذى الرمة :

٩٤٤ - تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَكَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ
وقوله أيضاً :

٩٤٥ - لَا يَنْمَشُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا يَحْوَنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٍ (١)
فالشَّيْب : صوتُ شربِ الإبل ، والماء : صوت الطيبة كما مر ، ا هـ . والله أعلم .

نونا التوكيد

(لِلفِعْلِ تَوَكِيدٌ بِنَوْنَيْنِ هُمَا) الثَّقِيلَةُ وَالْخَفِيفَةُ (كَنَوْنِي إِذْهَبْنَ وَأَقْصِدْنَهُمَا)
وقد اجتمعما فى قوله تعالى : « لَيْسَ جَنٌّ وَلَيْسَ كُونًا » وقد تقدم أول الكتاب
أن قوله :

* أَقَاتِلْنِ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا * ضرورة

﴿ تنبيه ﴾ : ذهب البصريون إلى أن كلا منهما أصل ؛ لتخالف بعض أحكامهما ،
وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة ، وقيل : بالمكس ، وذكر الخليل أن
التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة .

(يُوَكِّدَانِ أَفْعَلْ) أى فعل الأمر مطلقا ، نحو : اضْرِبْنَ زَيْدًا ، ومثله
الدعاء كقوله :

(١) ينش : يرفع ، وابه : تقع . ويحونه : يتعهدونه ويفقده . وداع : مناد ، ومبغوم :
ذو بقام . وهو صوت لا يفصح به .

٩٤٦- [فَنَبَّئِ الْأَقْدَامَ إِن لَّا قَيْنَا] وَأَنْزِلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا
(وَيَفْعَلْ) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ، ولا يؤكدان الماضى مطلقا ،
وأما قوله :

٩٤٧- دَامَنَ سَدُوكَ إِن رَحِمْتَ مُتَيًّا [لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِّلْعَبَابَةِ جَانِحًا]

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال ، وإنما يؤكدُ سهما المضارعُ حال كونه
(آتِيًا * ذَا طَلَبٍ) بَأَنَّ يَأْتِي أَمْرًا ، مَحْوُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، أَوْ نَهْيًا ، نَحْوُ « وَلَا تَحْسَبَنَّ
اللَّهُ غَافِلًا » أَوْ عَرْضًا ، نَحْوُ « أَلَا تَنْزِلُنَّ عِنْدَنَا » أَوْ تَحْضِيضًا ، كَقَوْلِهِ :

٩٤٨- هَلَّا تَمُنُّنَ بَوَعْدِ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ كَمَا تَهْدُوكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
أَوْ تَمْنِيَا ، كَقَوْلِهِ :

٩٤٩- فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَى بَنِي لِسِي تَقْلَى أَيْ أَمْرُوكَ هَاهُنَا
أَوْ اسْتِفْهَامًا ، كَقَوْلِهِ :

٩٥٠- وَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْيَادِي الْبِلَا دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
وَقَوْلُهُ :

٩٥١- [قَالَتْ فُطَيْمَةُ : حَلَّ شِمْرُكَ مَذْحَهُ] أَفَبَعْدَ كُنْدَةٍ تَمْدَحُنَّ قِيَمًا
وَقَوْلُهُ :

٩٥٢- فَأَقْبِلْ صَيَّ رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ
مَسَاعِيَنَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا
أَوْ دَعَاءً ، كَقَوْلِهِ :

لَا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعَبَابَةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُفْتَرَكٍ وَالطَّالِبُونَ مَعَاوِدَ الْأُزْرِ

(أو آتيا) شرطاً أمّا تألياً) إما : في موضع النصب مفعول به لتاليا ، أى شرطاً
 تاماً إن الشرطية المؤكدة بما ، نحو « وإمّا تخافن » « فأبما نذهبن » « فأبما ترين »
 واحترز من الواقع شرطاً بغير إما فإن توكيده قليل كما سيأتي .
 (أو آتيا) مُثَبَّتاً في جواب (قَسَمَ مُسْتَقْبَلاً) غير مفصول من لايهِ بفواصل ،
 نحو « وَتَاللّٰهِ لَا كَيْدَٓنَ أَصْنَانُكُمْ » وقوله :

٩٥٣ - فَمَنْ يَكْ لَمْ يَنْزَارْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَأَيُّ وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لِأَنَارَا

ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفياً نحو « تَاللّٰهِ تَفْتَوُ تَذَكُّرُ يَوْسُفَ » إذ التقدير
 لا تفتو ، وأما قوله :

٩٥٤ - تَاللّٰهِ لَا يُحْمَدُنَ الْمَرْءُ مُحْتَنِيَا فِعْلَ الْكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبَا

نشاذ أو ضرورة ، أو كان حالاً كقراءة ابن كثير « لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٩٥٥ - يَمِينًا لَا يُغْنِي كُلَّ أَمْرِي يُرْخِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

وقوله :

٩٥٦ - آيْنُ تَكْ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بَيُوتُكُمْ

لَيْتَ لَمْ رُبِّي أَنْ بَنَيْتِي وَاسِعُ

أو كان مفصولاً من اللام ، مثل « وَلَئِنْ مُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ » ونحو
 « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى »

(تنبيهان) : الأول : التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة ، كما نص
 عليه في التسهيل ، وهو مذهب البصريين ، فلا بد عندهم من اللام والنون ، فإن خلا
 منهما قدّر قبل حرف النفي ، فإذا قلت « والله يقوم زيد » كان المعنى نفى القيام عنه ،
 وأجاز السكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد في الشعر ، وحكى سيبويه والله لأضرب به . وأما

التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقاً . واختلفوا فيه بعد إِمَّا فذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أَحْسَنُ ، ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين ، وهو الصحيح ، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد ، من ذلك قوله :

٩٥٧ - يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي حِدَّةٍ
فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخَلَّانِ مِنْ شَيْئِي

وقوله :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقوله :

٩٥٨ - فَإِمَّا تَرَبِّنِي كَابِنَةَ الرَّمْلِ ضَاحِيَا عَلَى رِقَّةٍ أَحْنَى وَلَا أَتَفَلَّلُ

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إِمَّا ، وزعم أن حذفها ضرورة .

الثاني : منع البصريون نحو « والله لَيَفْعَلُ زيد الآن » استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرية بالمؤكد كقولك « والله إن زيدا لَيَفْعَلُ الآن » وأجازه السكوفيون ، ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير « لَأَقْسِمُ » والبيتين ، اهـ .

(وَقُلْ) التوكيد (بَعْدَمَا) الزائدة التي لم تسبق بيان ، من ذلك قولهم « بَعْدَ مَا أَرَبْنَاكَ ، وَبِجَهْدٍ مَا تَبْلُغُنَّ ، وَحَيْثُمَا تَكُونُ أَتَاكَ ، وَمَتَى مَا تَقْعُدَنَّ أَقْعُدْ »

وقوله :

٩٥٩ - إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ

وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْذِبُ شَكِيرُهَا

وقوله :

٩٦٠ - قَلِيلًا بِهِ نَايَحْمَدَنَّكَ وَارِثُ [إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مِنْهَا]

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مراد الناظم أن التوكيد بعد « ما » المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقا ؛ فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه اطراده ، وإنما كان كثيرا من قبل أن « ما » لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم ، فعاملوا الفعل بعد ما معاملته بعد اللام ، نص على ذلك سيبويه ، كما حكاه في شرح الكافية .

الثاني : كلامه يشمل « ما » الواقعة بعد رُبَّ ، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة ، وهو ما يشعر به كلام سيبويه ، فإنه حكى « رُبَّمَا يَقُولُنَّ ذَلِكَ » ومنه قوله :

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنَّ نَوَ شِمَالَاتُ

اتقى .

(وَلَمْ) أى وقلَّ التوكيد بعد لم ، كقوله :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُقِمًّا

﴿ تنبيه ﴾ : نص سيبويه على أنه ضرورة ، لأن الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع بعد ربما . قال في شرح الكافية : وهو بعد رُبَّمَا أَحْسَنُ .

(وَبَعْدَ لَا) أى وقلَّ التوكيد بعد « لا » النافية . قال في شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفى بلا تشبيها بالنهى كقوله تعالى : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً » وقد زعم قوم أن هذا نهى ، وليس بصحيح ومثله قول الشاعر :

٩٦١ — فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تَلَحَّيْهَا وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ حَمُولُ

إلا أن توكيد « تصيبن » أحسن ؛ لاتصاله بلا ؛ فهو بذلك أشبه بالنهى كقوله تعالى

« لَا يَفْتَنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ » بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا، فبمدّ شبهه بالنهي ومع ذلك فقد سوغت «لا» توكيده، وإن كانت منفصلة؛ فتوكيد «تصيين» لاتصاله أحق وأولى، هذا كلامه بحروفه.

﴿تنبيهان﴾ : الأول : ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني، والجمهور على المنع. ولهم في الآية تأويلات؛ ف قيل : لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة «فتنة» فتسكون نظير:

* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ *

وقيل : لا ناهية، وتم الكلام عند قوله «فتنة»، ثم ابتداء نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصحيحهم الفتنة خاصة، فأخرج النهي عن إسناده للفتنة؛ فهو نهي محمول، كما قالوا : لَا أَرَيْتَكَ هُنَا، وهذا يخرج الزجاج والمبرد والقراء، وقال الأخفش الصغير: «لا تصيين» هو على معنى الدعاء، وقيل : جواب قسم، والجملة موجبة، والأصل لَتَصِييَنَّ كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام، وهو ضعيف؛ لأن الإشباع بابه الشعر، وقيل : جواب قسم، ولا : نافية، ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله :

* تَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الرَّءُ مُحْتَفِيًا فَقُلِ الْكِرَام *

وقال القراء : الجملة جواب الأمر، نحو قولك : انزل عن الدابة لا تطرح حنك، ولا نافية، ومن منع النون بعد لا النافية منع «انزل عن الدابة لا تطرح حنك».

الثاني : إذا قلنا بما رآه الناظم، فهل يطرد التوكيد بعد لا ؟ كلامه يشعر بالاطراد مطلقا، لكن نص غيره على أنه بعد لفصولة ضرورة .

(وغير إماما من طوائب الجزأ) أى وقُلْ بعد غير «إماما» الشرطية من طوائب الجزاء، وذلك يشمل «إن» المجردة عن «ما» وغيرها، ويشمل الشرط والجزاء؛ فن توكيد الشرط بعد غير إماما قوله :

٩٦٢ - مَنْ نَشَقَّنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بَابٍ [أبدأ ، وَقَتْلُ بَنِي قُصَيْبَةَ شَأْنٌ]
 ومن تأكيد الجزاء قوله :

٩٦٣ - فَمَهْمَا تَشَا مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِمْ
 وَمَهْمَا تَشَا مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْتَعَا
 وقوله :

٩٦٤ - نَبْتُمْ نَبَاتُ الْخَيْرِ زَانِيٍّ فِي الْوَعَى حَدِيثًا ، مَتَى مَا يَأْتِيكَ الْخَيْرُ بِنَفْعَا ^(١)

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار ، وبه صرح في التسهيل ، فقال : وقد تاحق جواب الشرط اختيارا ، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إلزاما وجواب الشرط مطلقا ضرورة .

الثاني : جاء تأكيد المضارع في غير ما ذكر ، وهو في غاية الندرة ، ولذلك لم يتعرض له ، ومنه قوله :

٩٦٥ - لَيْتَ شِفْرَى وَأَشْمَرْنَ إِذَا مَا قَرَّبُوَهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيَتْ
 وأشد من هذا تأكيد أفعل في التعجب ، كقوله :

٩٦٦ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرْبَةً
 فَأَخْرِ بِهِ مِنْ طُولٍ قَفَرٍ وَأَخْرِيَا ^(٢)

(١) هكذا وقع البيت في عامة أصول هذا الكتاب ، وصواب إنشاده « نبت نبات الخير زاني في الثرى » يريد أنهم حديثو عهد بثروة .

(٢) يقع لفظ « غضي » بالعين للهمزة أوله في كثير من كتب النحو ، ولكن صوابه « غضي » بالعين المعجمة كما نص عليه جميع أهل اللغة ؛ واختلف هؤلاء في آخره فمنهم من جعله ياء موحدة ومنهم من جعله ياء مشاة ؛ ومعناه عند الجميع المائة من الإبل ؛ والصريمة : تصغير صرمة - بالكسر - وهي الطائفة من الإبل نحو الثلاثين .

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى ، وأشد من هذا قوله :

* أَقَاتِلْنِ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا

(وَأَخِرُ الْوُكْدِ افْتَحْ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر ، ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كَأَبْرُزَا) إذ أصله أَبْرُزْنَ بالنون الخفيفة ، فأبدلت ألفا في الوقف كما سيأتى ، واضْرَبْنَ ، أو ممتلائحو أَخْشَيْنَ وَاِزْمَيْنَ وَاغْرُزْنَ ، أسرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تَبْرُزْنَ وهل تَرْمَيْنَ . هذه لفة جميع العرب سوى فَرَازة ؛ فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلى كسرة نحو تَرْمِي فتقول هل تَرْمِيْنَ يَا زَيْدُ ، ومنه قوله :

٩٦٧ - [لَا تُنْبِئِينَ لَوْعَةً لِّئَرِي وَلَا هَلَمًا]

وَلَا تُقَاسِنَ بَعْدِي الْمَمَّ وَالْجَزْعَا^(١)

هذا إذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسندا إليهن فحكه ما أشار إليه بقوله : (وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ) أى بما جانس ذلك المضمر (مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا) فيجانس الألف الفتح ، والواو الضم ، والياء الكسر (وَالْمُضْمَرُ) المسند إليه الفعل (أَخَذَ فَنَهَ) لأجل اتقاء الساكنين مُتَبَقِّيًا حركته دالة عليه (إِلَّا الْأَلِفُ) أبقها خلفتها ، تقول : يا قوم هل تَضْرِبْنَ بضم الباء ، ويا هندُ هل تَضْرِبْنَ بكسرها ، فأصلُ يا قوم هل تضررن : هل تضربون ، لحذفت نون الرفع لكثرة الأمثال فصار تضررون ، لحذفت الواو لاتقاء الساكنين . وأصل يا هند هل تضررين : هل تضررين فُعل به ما ذكر . وتقول : يا زَيْدَانِ هل تَضْرَبَانِ ، فأصلُ تَضْرَبَانِ : تَضْرَبَانِ . لحذفت نون ارفع لما ذكر ، ولم تحذف الألف خلفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة ، وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرها بعد ألف .

(١) الاستشهاد بهذا البيت غير مستقيم ؛ لأن « تقاسن » مسند إلى ياء المخاطبة . وهى محذوفة للتخلص من اتقاء الساكنين ، كما حذفت في « هل ترمن يا هند » والعرب . الاستشهاد لحذف الباء التى لام الكلمة لأجل نون التوكيد ، على لفة فَرَازة .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحا ، فإن كان معتلا نَظَرَتْ : إن كان بالواو والياء فسكالصحيح ، تقول : يا قوم هل تَفْزُنْ ، وهل تَرْمُنْ ، بضم ما قبل النون ، وياهند هل تَفْزِنْ وهل تَرْمِنْ ، بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء ، وتقول هل تَفْزُوانْ وتَرْمِيانْ ، فتبقى الألف .

فإن قلت : هذا ليس كالصحيح ؛ لأنه حذف آخره ، وجعلت الحركة الجانسة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح .

قلت : حَذَفُ آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا لتوكيده ، فهو مساوٍ للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم .

وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله (وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ فَاجْعَلْهُ) أى الألف (مِنْهُ) أى من الفعل (رَافِعاً) حال من الفعل : أى حال كون الفعل رافعا (غَيْرَ أَلِيا * وَالْوَاوِ) أى بأن رفع الألف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثانٍ لأجعل ، أى اجعل الألف حينئذ ياء ، نحو هل تَحْشَيَانْ وتَرْضَيَانْ يا زيدان ، وهل تَحْشَيَانْ وتَرْضَيَانْ يانسوة . ويازيد هل تَحْشَيْنْ وتَرْضَيْنْ وهل يَحْشَيْنْ وَيَرْضَيْنْ زيد ، والأمر في ذلك كالمضارع (كاشَعَيْنْ سَعِيَا) يازيد ، وكذا بقية الأمثلة .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه في الفعل المؤكد بالنون ، وهو المضارع والأمر ، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء : غير مبدلة كيشمى ، أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى ؛ لأنها من الرضوان .

(وَاحْذِفْهُ) أى الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) أى الياء والواو ، وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليه (وَفِي * وَوَاوٍ وَبَاشْكَلْ مُجَانِسِ قَفِي) أى تبع ، يعنى أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تنكسر ، وإنما أحتجج إلى تحريكهما ولم يحذف لأن قبلهما حركة

غير مجانسة ، أعنى فتحة الألف المحذوفة ، فلو حذفنا لم يبق ما يدل عليهما (نَحْوُ اخْشَيْنَ يَأْهِنْدُ) وهل تَرْضَيْنَ يَأْهِنْدُ (بالكسر ، ويا * قَوْمُ اخْشُونُ) وهل تَرْضُونُ (وَاضْمُ) الواو (وَقَسْ) على ذلك (مُسَوِّيًا) .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها ، نحو اخْشَيْنَ يا هند ، فتقول اخْشِنَ ، وحكى الفراء أنها لغة طي .

الثانى : فرض المصنف الكلام على الضمير ، وحُكِمَ الألف والواو اللذين هما علامة - أى بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلوني البراءة - لحكم الضمير ، وهذا واضح .

(وَلَمْ تَقَعْ) أى النون (خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ) أى سواء كانت الألف اسما ، بأن كان الفعل مسنداً إليها ، أو حرفاً بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيش ، أو كانت التالية لنون جماعة النساء ، وفقاً لسيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافاً ليونس والكوفيين ؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حَدِّهِ (لَكِنْ) تقع (شَدِيدَةً ، وَكَسْرُهَا) لالتقاء الساكنين (أَلِفِ) لأنه على حَدِّهِ ، إذ الأول حرف لين والثانى مدغم . ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم « فَذَرَّانِهِمْ تَدْمِيراً » حكاه ابن جنى ، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان « وَلَا تَنْبِيعَانِ سَبِيلَ الَّذِي لَا يَعْلَمُونَ » .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر الناظم أن مَنْ أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين ، وظاهر كلام سيبويه - وبه صرح الفارسي فى الحجة - أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظراً لذلك بقراءة نافع « نَحْيَايْ » .
الثانى : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو « اضْرِبْ بَانَ نَعْمَانِ » ؟ قال الشيخ أبو حيان : نعم ، بمعهم على النع ، ويمكن أن يقال : يجوز ، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك .

(وَالنَّاعِ زِدْ قَبْلَهَا) أَيْ زِدْ قَبْلَ نُونِ التَّوَكُّدِ (مُؤَكَّدًا * فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاءِ
اسْتِزْدًا) ثَلَاثُ تَتَوَالِي الْأَمْثَالِ ؛ فَتَقُولُ : هَلْ تَضْرِبُ بَنَانًا يَا نِسْوَةُ ، بَنُونٌ مُشَدَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ ،
وَفِي جَوَازِ الْخَفِيفَةِ الْخِلَافُ السَّابِقُ كَمَا تَقْدُمُ ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْأَلْفِ ؛ فَلَا تَقُولُ هَلْ
تَضْرِبُ بَنَنًا يَا نِسْوَةَ .

(وَاحْذَرِ خَفِيفَةَ لِسَانِكِ رَدْفًا) أَيْ تَحْذَرِ النَّوْنَ الْخَفِيفَةَ وَهِيَ مُرَادَةٌ
لِأَمْرَيْنِ :

الأول : أَنْ يَلِيَهَا سَاكِنٌ نَحْوُ « اضْرِبِ الرَّجُلَ » تَرِيدُ اضْرِبِ بَنَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٩٦٨ - لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ بِوَمًا وَاللَّهُ هَرُ قَدْ رَفَعَهُ

لأنها لما لم تصلح للحركة عُوْمِلَتْ مَعَامَلَةً حَرْفِ اللَّامِ ؛ فَحُذِفَتْ لِاتِّعَاقِ السَّاكِنَيْنِ ،
وَإِذَا وَلِيَهَا سَاكِنٌ وَهِيَ بَعْدَ أَلْفٍ عَلَى مَذْهَبِ الْجِيزِ فَقَالَ يُونُسُ : لَهَا بِدَلْ هَمْزَةٌ وَتَفْتَحُ ،
فَتَقُولُ اضْرِبْ بَاءَ الْغَلَامِ ، وَاضْرِبْ بَاءَ الْغَلَامِ ، قَالَ سَيَبَوِيه : وَهَذَا لَمْ تَقْلُ الْعَرَبُ ، وَالْقِيَاسُ
اضْرِبِ الْغَلَامَ ، وَاضْرِبِ الْغَلَامَ ، يَعْنِي بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَالنَّوْنِ .

والثاني : أَنْ يَوْقِفَ عَلَيْهَا تَالِيَةً ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ (وَبَعْدَ
غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَفَعَّلَ) فَتَقُولُ : يَا هُوَلَاءَ اخْرُجُوا ، وَيَا هَـذِهِ اخْرُجِي ، تَرِيدُ
اخْرُجِي وَاخْرُجِي ، أَمَّا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ فَتْحَةٍ فَنَسِيَانِي .

(وَارْدُودٌ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أَيْ الَّذِي (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا)
فَتَقُولُ « اضْرِبِي يَا قَوْمَ ، وَاضْرِبِي يَا هَنْدَ » إِذَا وَقَعَتْ عَلَيْهِمَا : اضْرِبُوا ، وَاضْرِبِي ،
رَدَّ وَאו الضمير وباءه كما مر ، وتقول في « هل تضربين ، وهل تضربين » إِذَا وَقَعَتْ
عليهما : هل تضربون وهل تضربين ، بَرَدِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَنُونُ الرَّفْعِ لَزُوالِ سَبَبِ الْحَذْفِ .
(وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ الْفَاءِ * وَقَفًا) أَيْ وَاقِفًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ ، أَيْ
لِأَجْلِ الْوَقْفِ ، وَذَلِكَ لِشَبْهِهَا بِالتَّنْوِينِ (كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قَفًّا) وَمِنْهُ « لَنَسْفَعًا »
« وَلَيْسَكُونَا » وَقَوْلُهُ :

٩٦٩ - [فَأَيَّاكَ وَالنَّمِيتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا]

وَلَا تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ إِنَّ اللَّهَ فَأَعْبُدَا

وقوله :

٩٧٠ - فَمَنْ يَكْ لَمْ يَنْتَازِ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَأَيُّ وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَا تَمَارَا

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف ، كقوله :

٩٧١ - اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا [ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْقَرَسِ]

وقوله :

٩٧٢ - [خِلَافًا لِقَوْلِي مِنْ فَيَالَهُ رَأَيْهِ]

كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تَذَكَّرَا

وحمل على ذلك قراءة من قرأ « أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ »^(١)

﴿ خاتمة ﴾ : أجاز يونس للواقف إبدال الخفيفة ياء أو واوا في نحو اخشين واخشون ، فتقول : اخشي ، واخشوا ، وغيره يقول : اخشى واخشوا ، وقد نقل عنه إبدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا ، وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل ، فإنه قال : وأما يونس فيقول : اخشوا واخشي ، يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة ، وهو ما نقله الناظم في التسهيل ، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا ، نص على ذلك سيبويه ومن وافقه . ثم قيل : يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغي أن تحذف إحداها ويقدر بقاء البسطة من النون ، وحذف الأولى .

(١) وهذا أقرب من قول بعض النحاة : إن نصب « تشرح » بلم ، كما جزم بان ، وإنه من باب تقارض الحروف ، وقيام بعضها في العمل مقام بعض .

وفي الغرة : إذا وقعت على ضربان على مذهب يونس زِدَتْ ألفا عوض النون ،
فاجتمع ألفان ؛ فهزمت الثانية فقلت اضْرِبْ بَاءً اهـ . وقياسه في اضْرِبْ نَافٍ اضْرِبْ نَاءً .
والله أعلم .

مالا ينصرف

قد مر في أول الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً ، وإنما يخرج من
عن أصله شبهة بالفعل أو بالحرف ، فإن شابه الحرف بلا معانيدٍ بُنِيَ ، وإن شابه الله
بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية مُنِعَ الصرف .

ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف ، فقال :

(الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أُنِيَ مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأَسْمُ أَمْسَكْنَا)

فقوله « تنوين » جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدمت أول الكتاب ، وقوله
« أُنِيَ مَبَيَّنًا - إلخ » مُخْرَجٌ لما سوى المبرعنه بالصرف ، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم
أمكن - أى زائداً في التمكن - بقاؤه على أصله ، أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل
فيمنع من الصرف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب .

الحققيين ، وقيل : الصرف هو الجر والتنوين معا

الثاني : تخصيص تنوين التمكن بالصرف هو المشهور ، وقد يطلق الصرف على
غيره من تنوين التكسير والعوض والمقابلة .

الثالث : يستثنى من كلامه نحو « مُسَلِّمَات » فإنه منصرف مع أنه فاقدٌ للتنوين المذكور ؛
إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب .

الرابع : اختلف في اشتقاق المنصرف ، فقيل : من الصَّريف ، وهو الصوت ؛ لأن في
آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة :

٩٧٣ -- [مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ اللَّحْمِ بَازِلَهَا]

لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

أى صوتٌ صوت البكرة بالحبل ، وقيل : من الانصراف فى جهاتِ الحركات ، وقيل : من الانصراف وهو الرجوع ؛ فكأنه انصرف عن شبه الفعل ، وقال فى شرح الكافية : سعى منصرفا لا لقياده إلى ما بصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره ، اهـ .

وأعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجعُ إحداها اللفظ ومرجعُ الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين ، وذلك لأن فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ ، وهى اشتقاقه من المصدر ، وفرعية فى المعنى وهى احتياجه إليه ؛ لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسما ، ولا بكل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه فى الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كالى الفعل ، ومن ثمَّ هُرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النسكرة كرجُل وفَرَس لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين ، وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدُرهم وما تعددت فرعيتته من جهة اللفظ كأجبالٍ ، أو من جهة المعنى كخائض وطامث ؛ لأنه لم يصِرْ بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أحمد لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجعُ إحداها اللفظ وهى وزن الفعل ، ومرجعُ الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كل شبهه بالفعل ثَقُلَ ثَقُلَ الفعل فلم يدخله التنوين ، وكان فى موضع الجر مفتوحا

والعللُ المانعة من الصرف تسعٌ يجمعها قوله :

عَدَلٌ وَوَصَفٌ وَتَأْنِيثٌ وَتَعْرِيفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبٌ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ وَوَزْنُ فُعْلٍ ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ

المعنوية منها العلمية والوصفية ، وباقيها لفظي ؛ فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء :
العدل كمثنى وثلاث ، ووزنُ الفعل كآخر ، وزيادة الألف والنون كسكران . ويمنع

مع العملية هذه الثلاثة كَعَمَرَ وَزَيْدَ وَمَرْوَانَ ، وأربعة أخرى ، وهي : الْمُجْمَعَةُ كإبراهيم ، والتأنيثُ كطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ ، والتركيبُ كَمَعْدَى كَرِبَ ، وألفُ الإلحاق كَأَرْطَى ، وسترى ذلك كله مفصلاً .

وجميعُ مالا ينصرف اثنا عشر نوعاً : خمسة لا تنصرفُ في تعريفٍ ولا تنكيرٍ ، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير .

ولما شرع في بيان الموانع بدأ بما يمنع في الحالتين ؛ لأنه أَمْسَكُنْ في المنع ، فقال :

(قَالِيفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعُ صَرْفِ الذِّي حَوَاهُ كَيْفًا وَقَع)

أي ألف التأنيث مقصورة كانت أو مدودة - وهو المراد بقوله « مطلقاً » - تمنع صَرْفَ ما هي فيه كيفاً وقع ، أي سواء وقع نكرة كَذِي كَرَى وصَحْرَاءُ ، أم معرفة كَرَضَوِي وَزَكْرِيَاءُ ، مفرداً كَامَر ، أو جمعا كَجَرَحَى وَأَصْدِقَاءَ ، اسماً كَامَر ، أم صفة كَحَبْلِي وَحَمْرَاءُ .

وإنما استقلتُ بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين ، وذلك لأنها لازمة لما هي فيه ، بخلاف التاء فإنها في الغالب مُقَدَّرَةُ الانفصال ؛ ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث ، وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء . وإنما قلت « في الغالب » لأن من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير ، كهُمَزَةٍ ؛ فإن التاء ملازمة له استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لكان هُمز كحُطَمَ ، لـكـن حُطَمَ مستعمل وهُمز غير مستعمل . ومن المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحِذْرِيَّةٌ وَعَرْقُوقَةٌ ، فلو قدر سقوط تاء حِذْرِيَّةٍ وتاء عَرْقُوقَةٍ لزم وجدان مالا نظير له ؛ إذ ليس في كلام العرب فِعْلِيٌّ ولا فَعْلُوٌّ ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل ، فلا اعتداده ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ، ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي ، بقليل في قرقرَي : قرقرير ،

كما قيل في سَفَرَجَلٍ : سَفَرَج ، وعوملت التاء معاملةً عجز المركب فلم ينفذ تغير التصغير كما لا يقال عجز المركب ، فقيل في زُجَاجَةٍ : زُجِيجَةٌ .

﴿ فرعان ﴾ الأول : إذا سميت بكلتنا من قولك « قامت كلتا جارتيك » منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث ، وإن سميت بها من قولك « رأيت كلتيهما » ، أو كلتي المرأتين « في لغة كنانة صرفت ؛ لأن ألفها حينئذ متقلبة فليست للتأنيث الثاني : إذا رخت حُبْلَى على لغة الاستقلال عند من أجازوه فقلت يا حُبْلَى^(١) ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا .

(وزائدَا فَعْلَانِ) رفع بالعطف على الضمير في مَنَعَ ، أى وَمَنَعَ صرف الاسم أيضاً زائدا فَعْلَانِ ، وهما الألف والنون (في وَصَفِ سَلَمٍ * مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتْمٌ) إما لأن مؤنثه فَعْلَى كَسَكْرَانِ ، وَغَضْبَانِ ، وَنَدْمَانِ من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه ، وإما لأنه لا مؤنث له ، نحو آخِيَانِ لسكبير اللحية ؛ وهذا فيه خلاف ، والصحيح منع صرفه أيضاً ؛ لأنه وإن لم يكن له فَعْلَى وجوداً فله فَعْلَى تقديرًا ؛ لأنها لو فرضنا له مؤنثا لكان فَعْلَى أولى به من فَعْلَانَةٍ ؛ لأن باب فَعْلَانِ فَعْلَى أَوْسَعُ من باب فَعْلَانِ فَعْلَانَةٍ ، والتقدير في حكم الوجود ، بدليل الإجماع على منع صرف أَكْثَرِ وآدَرَ مع أنه لا مؤنث له ، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أَرْمَلِ وَأَنْ يكون كمؤنث أحر ، لكن حمله على أحر أولى لكثرة نظائره .

واحتز من فَعْلَانِ الذى مؤنثه فَعْلَانَةٍ فإنه مصروف ، نحو نَدْمَانِ مِنَ الْمُنَادِمَةِ وَنَدْمَانَةٍ وَسَيْفَانِ وَسَيْفَانَةٍ ، وقد جمع المصنف ما جاء على فَعْلَانِ ومؤنثه فَعْلَانَةٍ في قوله :

أَجِزْ فَعْلَى لَفَعْلَانَا إِذَا اسْتَقْنَيْتَ حَبْلَانَا

(١) حذفت ياء النسب المشددة للترخيم ، ثم قلبت او او أله لئلا تحركها وانفتاح ما قبلها ، وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث . بل هي متقلبة عن الراء كما عرفت .

وَدَخْنَانَا وَسَخْنَانَا وَسَيْفَانَا وَصَحْنَانَا
وَصَوْجَانَا وَعَلَانَا وَقَشَوَانَا وَمَصْنَانَا^(١)
وَوَتْنَانَا وَنَدْمَانَا وَأَنْتَبَهُنَّ نَصْرَانَا

واستدرك عليه لفظان ، وهما خَصْنَان لفة في خُصَّان ، واليَّان في « كبش اليَّان » أى كبير الآية ، فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله :

وَزِدْ فِيهِنَّ خَصْنَانَا عَلَى لُفَةِ وَالْيَانَا

فالحلجان : الكبير البطن ، وقيل : المثلث غيظا ، والدخنان : اليوم المظلم ، والسخنان : اليوم الحار ، والسيفان : الرجل الطويل ، والصحنان : اليوم الذى لا غيم فيه ، والصوَّجان^(١) : البعير اليابس الظهر ، والعلان : الكثير النسيان ، وقيل : الرجل الحقيق ، والقشوان : الدقيق الساقين ، والمصان : اللثيم ، والموتان : البليد الميت القلب ، والنَّدْمَان : التَّأْدَم ، أما ندمان من الندم فغير مصروف ؛ إذ مؤنثه نَدِمَتْ وقد مر ، والنَّصْرَان : واحد النصارى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما منع نحو سَكْرَان من الصرف لتحقيق الفرعيتين فيه : أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهى فرع عن الجود ؛ لأن الصفة تحتاج إلى ووصوف ينسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعَتَيْن لأنَّ التَّأْنِيث فى نحو سَحْرَاء فى أنهما فى بناء يخص المذكر ، كما أن ألفى سَحْرَاء فى بناء يخص للمؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء ؛ فلا يقال : سَكْرَانَة ، كما لا يقال : حِرَاءَة ، مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف ، والثانى حرف يعبر به عن التكلم فى أفعال ونَقْل ، فلما اجتمع فى نحو سَكْرَان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف ، وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة - مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق ، وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من

(١) الصوجان : فاؤه صاد مهملة أو صاد معجمة ، ولامه جيم على الحالين

المصدر - لضعف فرعية اللفظ في الصفة ؛ لأنها كالمصدر في البقاء على الإسمية والتنكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف ، والمصدر بالجللة صالح لذلك كما في «رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَدِرْهُمُ ضَرْبُ الْأَمِيرِ » ، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مُبْعِدًا لها عن معناه ، فكان كالفقود ، فلم يؤثر . ومن ثم كان نحو « عالم ، وشريف » مصروفًا مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو « نَدَمَانٌ » مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر ، وتلحقه التاء في المؤنث نحو « نَدَمَانَةٌ » فأشبهت الزيادة فيه بعضَ الأصول في لزومها في حالتها التذكير والتأنيث وقبول علامته ، فلم يعتد بها ، ويشهد لذلك أن قوما من العرب - وهم بنو أسد - يصرفون كل صفة على قَمَلَانٍ ؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء ، ويستغنون فيه بقَمَلَانَةٍ عن فَعْلَى ؛ فيقولون : سكرانة ، وغضبانة ، وعَطْشَانَةٌ ؛ فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي حَرَامٍ ، فلم تمنع من الصرف .

الثاني : فهم من قوله « زَائِدَا قَمَلَانٍ » أنها لا يمنعان في غيره من الأوزان ، كقَمَلَانٍ بضم الفاء نحو خُصَّصَانٍ ؛ لعدم شبههما في غيره بألفي التأنيث .

الثالث : ما تقدم - من أن المنع بِزَائِدَى قَمَلَانٍ لشبههما بألفي التأنيث في نحو حَرَامٍ - هو مذهب سيويوه ، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مُبْدَلَةً من ألف التأنيث . ومذهب الكوفيين أنها منعا لكونهما زائدين لا يقبلان الهاء ، لا للتشبيه بألفي التأنيث .

(وَوَصَفَ الْأَصْلَى وَوَزَنُ أَفْعَلًا * ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أفعلا ، أي حال كونه ممنوع (تَأْنِيثٌ بِنَاءٌ كَأَشْهَلًا) أي ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعلا ، بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء ، إما لأن مؤنثه قَمَلَاءَ كأشْهَلٍ ،

أَوْفَعْلَى كَأَفْضَلْ ، أولأنه لا مؤنث له كَأَكْمَرَ وَآدَرَ ؛ فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل ؛ فإن وزن الفعل به أولى ؛ لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل ، دون الاسم ، فكان ذلك أصلا في الفعل ؛ لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ، فإن أنث بالتاء انصرفت ، نحو أرمل ، بمعنى فقير ، فإن مؤنثه أرملة ؛ لضعف شبهه بلفظ المضارع ؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحر ؛ لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم « عام أرمل » غير مصروف ؛ لأن يعقوب حكى فيه « سَنَ رَمْلَاء » واحترز بالأصلي عن العارض ؛ فإنه لا يعتد به كما سيأتي .

(تنبيهان) : الأول : مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل ، وأبائر وهو القاطع لرحمه ، وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحا ، فإن مؤنثها أرملة وأبائرة وأدائرة : أما أرمل فواضح ، وأما أبائر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما ؛ إذ لم يدخل في كلام الناظم ؛ فإنه علق المنع على وزن أفعل ، وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلي في الفعل ، أي الفعل به أولى ، ولم يخصه بأفعل ، ولفظه فيها :

وَوَصَفْتُ أَصْلِي وَوَزَنْ أَصْلًا فِي الْفِعْلِ تَأْنِي بِهِ لَنْ تَوْصَلَ

ولهذا احترز أيضا من يعمل ومؤنثة يعملّة ، وهو الجمل السريع

الثاني : الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى ، لا على وزن أفعل ، ولا الفعل مجردا ؛ ليشمل نحو أحيير وأقيضل من المصغر ؛ فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور ، نحو أبيضير . ولا يرد نحو بطل وجدل وتدس ، فإن كل واحد منها وإن كان أصلا في الوصفية ، وعلى وزن فعل ، لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم ؛ فلا اعتداد به ، اهـ

(وَالْفِهْنُ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ * كَأَرْبَعٍ) في نحو « مررت بنسوة أربع » فإنه

اسم من أسماء العدد، لكن العرب وصفت به، فهو منصرف نظرا للأصل، ولا نظر لما عرض له من الوصفية. وأيضاً فهو يقبل التاء، فهو أحق بالصرف من أرمل؛ لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية، وكذلك أرنب من قولهم «رَجُلٌ أَرْنَبٌ» أى ذليل؛ فإنه منصرف لعروض الوصفية، إذ أصله الأرنب المعروف (وعارض الاسمية) أى والف عارض الاسمية على الوصف؛ فتسكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الاسمية.

(فَالْأَذْهَمُ الْقَيْدُ إِسْكَوْنُهُ وَضِعْ * فِي الْأَصْلِ وَضْعًا أَنْصِرَافُهُ مُنِيع)

نظرا إلى الأصل، وطرحا لما عرض من الاسمية.

(تنبيه): مثل أذهم في ذلك أسود للحية العظيمة، وأرقم لحية فيها نقط كالرقم،

نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الاسمية.

(وَأَجْدَلٌ) للصقر (وَأُخِيلٌ) لطائر ذى نقط كالخيلان يقال له الشقرق (وَأَفْمَى) للحية (مَضْرُوقَةٌ) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع، ولا أثر لما يلمح في أجدل من الجدل وهو الشدة، ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان، ولا في أفمى من الإيذاء؛ لعروضه عليهن (وَقَدْ يَنْلُزُ الْمَنْعَا) من الصرف؛ لذلك، وهو في أفمى أبعد منه في أجدل وأخيل؛ لأنهما من الجدل ومن الخيول كما مر. وأما أفمى فلا مادة لها في الاشتقاق، لكن ذكرها يقارنه تصور إيذاها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة.

ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله:

٩٧٤ - كَذَاةُ الْمُقَيِّدِينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ

فَرَاخُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلٍ بَارِيَا

وقول الآخر :

٩٧٥ - ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشِيعَتِي

فَمَا طَأْتَرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيَلَا

وكما شذ الاعتدادُ بعروض الوصفية في أَجْدَلٍ وَأَخِيَلٍ وَأَقَمَى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في أَبْطَحٍ وَأَجْرَعَ وَأَبْرَقَ؛ فصرَفها بعضُ العرب ، واللغة المشهورة مَذْمُهَا من الصرف ؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات ، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أَرْنَبٍ وَأَكْلَبٍ^(١) حين أجرى بِجَرَى الصفات ، إلا أن الصرف لسكونه الأصل ربما رُجِعَ إليه بسبب ضعف ، بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل ، فلا يصار إليه إلا بسبب قوى .

(وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَآخَرَ) منع : مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عَدَلٌ ، والمفعول محذوف وهو « الصرف » ، ومعتبر : خبره ، وفي لفظ : متعلق به .

أى مما يمنع الصرف اجتماعُ العَدَلِ والوصف ، وذلك في موضعين ؛ أحدهما : المعدول في العَدَدِ إلى مَفْعَلٍ نحو مَثْنَى ، أو فَعَالٍ نحو ثُلَاثَ . والثاني : في آخرَ المقابل لآخرين أما المعدول في العدد فللمانع له عند سببويه والجمهور العَدَلُ والوصفُ ، فأحاد ومَوْحَدٌ معدولان عن وَاحِدٍ وَاحِدٍ ، وَثْنَاءٌ وَمَثْنَى معدولان عن اثنتين اثنتين ، وكذلك سائرهما . وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات ، إما نَعْتًا نحو « أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » وإما حالًا نحو قوله تعالى « فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » وإما خبرًا نحو « صَلَاةُ الْإِيلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر اقصد التأكيدي ، لا لإفادة التكرير ، ولا تدخلها آل ، قال في الارشاف : وإضافتها قليلة

(١) ظاهر صنيع الشارح أن « أكلب » مثل أرنب في كونه اسم جنس في الأصل ، ثم وصف به ، والشهور أن أكلب وصف من الكلب - بالتحريك - فلا يكون كآرنب ، ولعل الكلمة مصحفة عن أجدل مثلاً

وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدلُ في اللفظ وفي المعنى ، أما في اللفظ فظاهر ، وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفاضة معنى التضعيف .

ورُدَّ بأنه لو كان المانعُ من صرف « أَحَادَ » مثلاً عدَلُهُ عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحدُ أمرين : إما منعُ صرف كل اسم بتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء المجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، واللازم متنف بافتقار ، وأيضاً كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ؛ ليكمل بذلك الشبهُ بالفعل ، ولا يتأتى ذلك في « أَحَادَ » إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار ، وفي المعنى بلزومه الوصفية ، وكذا القول في أخواته .

وأما آخرُ فهو جمع أخرى أثنى آخر بفتح الخاء بمعنى مُقَارٍ ، فللمانع له أيضاً العدلُ والوصف ، أما الوصف فظاهر ، وأما العدل فقال أ كثر النحويين : إنه معدول عن الألف واللام ؛ لأنه من باب أفعال التفضيل ، فحقه أن لا يُجْمَع إلا مقروناً بأل ، والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكور بدون تغير معناه ، وذلك أن آخرَ من باب أفعال التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة ، فعُدل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد المذكور عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى ؛ فقيل : عِنْدِي رَجُلَانِ آخَرَانِ ، وَرَجُلَانِ آخَرُونَ ، وَامْرَأَةٌ أُخْرَى ، وَنِسَاءٌ أُخَرُ ؛ فكل من هذه الأمثلة هفوة معدولة عن آخَرَ ، إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في « أُخَرِ » لأنه معرب بالحركات ، بخلاف « آخَرَانِ وَآخَرُونَ » وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما ، بخلاف « أُخْرَى » فإن فيها أيضاً ألف التأنيث ؛ فلذلك خُصَّ « أُخَرُ » بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه ، وإحالة منع الصرف عليه ؛ فظهر أن المانع من صرف « أُخَرِ » كونه صفة معدولة عن آخرَ مراداً به جمع المؤنث ؛ لأنَّ حقّه أن يُسْتَفْنَى فيه بأفْعَل

عن قُتْل ؛ لتجرده من ال ، كما يستغنى بأ كَبَرٍ عن كَبَرٍ قولهم « رأيتها مع نساء أ كَبَرٍ منها » .

(تنبيهان) : الأول : قد يكون « آخر » جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف ؛ لانتفاء العدل ؛ لأن مذكرها آخر بالسكسر ، بدليل « وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةُ الْآخَرَى » ثم الله يُنْشِئُهُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ » فليست من باب أفضل التفضيل . والفرق بين أخرى أى آخر وأخرى بمعنى آخره أن تلك لا تدل على الانتهاء ، ويعطف عليها مثلها من جنسها ، نحو هجاءت « امرأة أخرى وأخرى » وأما أخرى بمعنى آخره فتدل على الانتهاء ولا يُعْطَفُ عليها مثلها من جنس واحد ، وهى المقابلة لأولى فى قوله تعالى « قَالَتْ أَوَّلَاهُمْ لآخرَاهُمْ » إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل فى الكافية فقال :

وَمَنْعَ الوَصْفِ وَعَدْلَ آخَرَا مُقَابِلًا لِآخَرِينَ فَاحْصُرَا
الثانى : إذا سمى بشئ من هذه الأنواع الثلاثة - وهى : ذو الزياتين ، وذو الوزن ، وذو العدل - بقى على منع الصرف ؛ لأن الصفة لما ذهبى بالتسمية خلقتها العلمية .
(وَوَزَنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهَمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا)

يعنى ما وازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المدول من واحد إلى أربع ؛ فهو مثلها فى امتناع الصرف للعدل والوصف ، تقول « سررت بقوم مَوْحَدٍ وأحاد ، ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ، ومَرْبَعٍ ورُبَاع » وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ، ولهذا اقتصر عليها . قال فى شرح الكافية : وروى عن بعض العرب « نَحْمَسُ وَعُشَارَ وَمَعَشَرَ » ولم يرد غير ذلك ، وظاهر كلامه فى التسهيل أنه سمع فيها خُحَاسَ أيضا . واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه يُقَاسُ على ما سمع ، وهو مذهب الكوفيين والزيجاء ، ووافقهم الناظم فى بعض نسخ التسهيل ، وخالفهم فى بعضها ، الثانى : لا يقاس ؛ بل يقتصر على المسوع ، وهو مذهب جمهور البصريين ، الثالث : أنه يقاس على فُعَالٍ لكثرتة ، لا على مَفْعَلٍ .

قال الشيخ أبو حيان : والصحيح أن البنائين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة ، وحكى البنائين أبو عمرو الشيباني ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحادٍ إلى عُشَارَ ، وَمَنْ حَقِظَ حجة على من لم يحفظ .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : ولا يجوز صرفها ، يعنى آخرَ مقابل آخرين ، وفُعال ومَفْعَل في العدد مذهبها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء ، ولا مسمى بها ، خلافاً لأبي على وابن برّهان ، ولا منكورة بعد التسمية بها ، خلافاً لبعضهم ، اهـ .
أما المسألة الأولى فالمنع أن الفراء أجاز « ادْخُلُوا ثَلَاثَ ثَلَاثَ ، وَثَلَاثَا ثَلَاثَا » . وخالفه غيره وهو الصحيح ، وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها .

(وَكُنْ يَلْجِعُ مُشَبِّهَ مَفَاعِلًا أَوْ مَفَاعِيلَ يَمْنَعُ كَافِلًا)

كافِلًا : خبر كن ، و يجمع : متملق بكافلا وكذا لجمع ، ومفاعِل : مفعول بمُشَبِّه .
يعنى أن مما يجمع من الصرف الجمع المشبه مَفَاعِلَ أَوْ مَفَاعِيلَ ، أى فى كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسرٌ غيرُ عارضٍ ملفوظٌ أو مقدرٌ على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال ؛ فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية ؛ فاستحق منع الصرف ، ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثة ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعُذَّافِرٍ أو ألفه عوض من إحدى يادى النسب ، إما تحقيقا كَيَّانٍ وشَّامٍ ؛ فإن أصلهما يَمْنَعِيٌّ وشَّامِيٌّ ، لحذفت إحدى اليادين وعوض عنها الألف ، أو تقديرا ، نحو تَهَامٍ وتَمَانٍ ؛ فإن آلهما موجودة قبل ، وكأنهم نسبوا إلى فَعَلٍ أو فَعَلٍ ، ثم حذفوا إحدى اليادين رَضُوا عنها الألف ، أو ما يلى الألف غير مكسور بالأصالة ، بل إما مفتوح كسَبَرَا كَاه .

أو مضموم كَتَدَارَكْ ، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كَتَدَانٍ وَتَوَانٍ ، ومن ثمَّ صرف نحو عِبَالٍ جمع عِبَالَةٍ ؛ لأن الساكن الذى إلى الألف فيه لاحظ له فى الحركة ، والعبالة : النقل ، يقال اتى عِبَالَتُهُ ، أى ثقله ، أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطَوَاعِيَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ ، ومن ثم صرف نحو مَلَائِكَةٍ وَصِيَارَةٍ ، أو هو والثالث عارضان للنسب منوئٍ بهما الانفصال ، وضابطه : أن لا يسبقا الألف فى الوجود ، سواء كانا مسبوقين بها كَرَبَاجَى وَظَفَّارِيَّ ، أو غير منفكين كَحَوَارِيَّ وهو الناصر ، وخوَالِي وهو المحتال ، بخلاف نحو قَمَارِيَّ وَبَحَّانِيَّ ؛ فإنه بمنزلة مصابيح .

وقد ظهر من هذا أن زنة مَفَاعَلٍ وَمَفَاعِيلٍ ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتى .

وقد دخل بذكر التقدير نحو دَوَابٍّ فإنه غير منصرف ؛ لأن أصله دَوَابِبٌ ، فهو على وزن مفاعل تقديرا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا فرق فى منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو مَسَاجِدٍ وَمَصَابِيحٍ ، أو لم يكن نحو دَرَاهِمٍ وَدَنَابِيرٍ .

الثانى : اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور ، قال فى الارتشاف : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك ، فأجاز فى تسكير هَبَيَّ^(١) أن يقال هَبَايَ بالإدغام ، أى ممنوعا من الصرف ، قال : وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها .

الثالث : اتفقوا على أن إحدى علتين هي الجمع ، واختلفوا فى العلة الثانية ؛ فقال أبو على : هي خروجه عن صيغ الآحاد ، وهذا رأى هو الراجح ، وهو معنى قولهم : إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين .

وقال قوم : العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا ؛ فالتحقيق نحو أ كَالِبٍ

(١) الهى — بفتح الهاء والباء جميعا وتشديد آخره — الصبى الصغير ، والأشئ هبة

وَأَرَاهُطُ ؛ إذ هما جمع أ كُلب وأزهُط ، والتقدير نحو مَسَاجِدُ وَمَنَابِرُ ؛ فإنه وإن كان جمعا من أول وَهَلَّةَ لكنه بزنة ذلك المكرر ، أعنى أ كالب وأراهط ، فكانه أيضا جمع جمع ، وهذا اختيار ابن الحاجب .

واستضعف تعليل أبى على بأن أفعَلًا وأفعَلًا نحو أفراس وأفلس جمعان ، ولا نظير لهما فى الآحاد ، وهما مصروفان .

والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول : أن أفعَلًا وأفعَلًا يجمعان نحو أ كالب وأتاعم فى أ كُلب وأتعام ، وأما مَفَاعِل ومفاعيل فلا يجمعان ؛ فقد جرى أفعالٌ وأفعلٌ بجرى الآحاد فى جواز الجمع ، وقد نص الزحخشري على أنه مقيس فيهما .

الثانى : أنهما يُصَغَّرَان على لفظهما كالأحاد ، نحو أ كَيْلِبِ وأنيعام ، وأما مَفَاعِل ومفاعيل فإنهما إذا صغرا رُدَّا إلى الواحد ، أو إلى جمع القلة ، ثم بعد ذلك يصغران .

الثالث : أن كلا من أفعالٍ وأفعلٍ له نظير من الآحاد يوازنه فى الهيئة وهندة الحروف ، فأفعال نظيره فى فتح أوله وزيادة الألف رابعة تَفَعَّلَ نحو تَجَوَّال وتَطَوَّاف وفَاعَالٌ نحو سَابَاطٌ وَخَاتَامٌ وفَعْلَالٌ نحو صَلَصالٌ وَخَزَعَالٌ ، وأفعلٌ نظيره فى فتح أوله وضم ثالثه تَفَعَّلَ نحو تَقَفَّلَ وَتَبَنَّصَبَ ، ومَفَعَّلٌ نحو مَسَكْرُمٌ وَمَهْلَكٌ .

على أن ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يملل صرفه إلا بأن له فى الآحاد نظيرا نحو طَوَاعِيَّةٌ وَكَرَاهِيَّةٌ .

(وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي)

يعنى ما كان من الجمع المُوازن مَفَاعِلَ معتلا فله حالتان ؛ إحداهما : أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، والأخرى أن تقلب ياءه ألفا نحو عَذَارَى وَمَذَارَى ؛ فالأول يجرى فى رفعه وجره بجرى فاضٍ وسارى فى حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو « وَمِنْ

فوقهم غَوَاشٍ » « والفَجَرِ وَلَيْالٍ هَشِيرٍ » وفي النصب مجرى درام في سلامة آخره وظهور فتحته نحو « سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي » .

والثاني يقدر إعرابه ولا ينون بحال، ولا خلاف في ذلك، وهذا خرج من كلامه بقوله « كالجوازي » .

• (تنبيهات) : الأول : اختلف في تنوين جَوَارٍ ونحوه ؛ فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة ، لا تنوين صرف ، وذهب للبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف ؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل ، وبقي اللفظ كجَنَاح فانصرف ، والصحيح مذهب سيبويه ، وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف ؛ لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو مُوسَى وَعِيسَى أولى ؛ لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة المتعسر ، ولأحق مع الألف واللام كما أُلحق بهما تنوين التزيم ، واللازم منتفٍ فيهما ، فكذا المزوم ، وأما كونه للصرف فضعيف أيضا ؛ إذ المحذوف في قوة الموجود ، وإلا لسكان آخر ما بقي حرف إعراب ، واللازم كما لا يخفى منتفٍ .

فإن قلت : إذا جعل عوضا عن الياء ، فما سبب حذفها أولا ؟

قلت : قال في شرح الكافية : لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها ، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل ؛ التزيموا فيه من الحذف ما كان جائزا في الأذنى ثقلا ؛ ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ؛ إذ ليس بعد الجواز إلا اللازم ، انتهى .

واعلم أن ما تقدم عن للبرد - من أن التنوين عوض عن الحركة - هو المشهور عنه ، كما نقل النساظم في شرح الكافية ، وقال الشارح : ذهب للبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا ، بدليل الرجوع إليه في الشعر ، وحكموا له في جَوَارٍ ونحوه بحكم الموجود ، وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجرتوهم التقاء الساكنين ،

ثم عَوَّضُوا عما حُذِفَ التنوينَ ، وهو بعيد ؛ لأن الحذف للملاقاة شاكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ، ولا يحسن ارتكاب مثله .

الثاني : ما ذكر من تنوين جَوَارٍ ونحوه في الرفع والجزم متفق عليه ، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو علي - من أن يونس ومَنْ واقفه ذهبوا إلى أنه لا ينون ، ولا تحذف ياءؤه ، وأنه يجر بفتحة ظاهرة - وَمَمْ ، وإنما قالوا ذلك في القلم وسيأتي بيانه .

الثالث : إذا قلت « مررتُ بِجَوَارٍ » فعلامةُ جَره فتحة مقدرة على الياء ؛ لأنه غير منصرف ، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة ، فاستنقذت لنيايتها عن المستنقل ، وقد ظهر أن قوله « كسار » إنما هو في اللفظ فقط ، دون التقدير ؛ لأن « سَارٍ » جَرُّه بكسرة مقدرة ، وتنوينه تنوينُ التمسكينِ لا العِوضِ ؛ لأنه منصرف ، وقد تقدم أول الكتاب .

(وَلَمَّا رَوَيْلَ بِهِذَا الْجَنِّمِ شَبَهُ أَقْتَضَى عُمُومَ التَّنْغِيمِ)

اعلم أن سَرَاوِيلَ اسمٌ مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل ، فنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة ؛ لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ؛ فحق ما وازنها أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب ، ولا كسرة ما بلى ألفه عارضةً ، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ، ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما مر ، ولما وجد في مفرد أعجمي - وهو سَرَاوِيلُ - لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً ، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه ، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله « شبه اقتضى عموم للنوع » أي عموم منع الصرف في جميع لاستعمال ، خلافاً لمن زعم غير ذلك .

ومن النحويين من زعم أن سراويل عربى ، وأنه فى التقدير جمع سرّوالة سبى به المفرد . وردّ بأن سرّوالة لم يُسمع ، وأما قوله :

٩٧٦ — عَلَيْهِ مِنَ الْوُثْمِ سِرْوَالَةٌ [فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعِطَفٍ]

فصنوع لاحجة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سرّوالة ، ويرد هذا القول أمران ؛ أحدهما : أن سرّوالة لغة فى سراويل ، لأنها بمعناه ، فليس جمعاً لها ، كما ذكره فى شرح الكافية ، والآخر أن النقل لم يثبت فى أسماء الأجناس ، وإنما ثبت فى الأعلام .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : وينبغى أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث ؛ فلو سُمى به مذكراً ثم صغر ل قيل فيه سُرَيْيلُ غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصُرف كما يصرف شرّاحيل إذا صغر ف قيل « سُرَيْجِيل » لزوال صيغة منتهى التكسير .

الثانى : شذ منع صرف ثَمَانٍ تشبيهاً له ببجّوار ، نظراً لمسا فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض فى الحقيقة ، قال فى شرح الكافية : واقد شبه ثمانيا ببجّوار مَنْ قال :

٩٧٧ — يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَا بِلَقَاحِهَا

حَتَّى هَمَمَنَ زَيْفَةً الْإِزْنَجِ

والمعروف فيه الصرف لما تقدّم ، وقيل : هما لقتان .

(وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِلَا حَقٍّ * بِهِ فَلَا نَصْرَافُ مَنَعُهُ يَحَقُّ) يعنى أن ما سُمى به من مثال مَفَاعِلُ أو مَفَاعِيلُ فحقّه منع الصرف ، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كمساجد اسم رجل ، أو مما لحق به من افظ أعجمى مثل سَرَاوِيلُ وشرّاحيل ، أو لفظ ارتجى

للعلمية مثل هَوَازِن . قال الشارح : والعلّة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيرُهُ انصرف على مقتضى التعليل الثاني ، دون الأول ، ٥١ .

قال المرادى : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ، ومذهبُ المبرد صَرَفُهُ لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيحُ قولُ سيبويه ؛ لأنهم منعوا سَرَاوِيلَ من الصرف ، وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح ، ٥١ .

(وَالْعَلَمُ امْتَنَعَ صَرَفُهُ مُرْكَباً * تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوَ مَعْدَى كَرَبٍ) قد تقدم أن مالا ينصرف على ضربين ؛ أحدهما : مالا ينصرف في تعريف ولا تنكير ، والثاني : مالا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير ، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول . وهذا شروع في الثاني ، وهو سبعة أقسام كما مر .

الأول : المركب تركيب المزج نحو بَعْلَبَكَّ وَحَضْرَمَوْتَ وَمَعْدَى كَرَبٍ ؛ لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج : أن يَجْمَلَ الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد ، بل يزل عَجْزُهُ من الصَّدْر منزلة تاء التأنيث ، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصَّدْر ، إلا إذا كان معتلاً فإنه يسكن نحو مَعْدَى كَرَبٍ ؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث ، فجعلوا المزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معدى كرب وبحوه ، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يُفتح نحو رَامِيَةٍ وَعَادِيَةٍ ، وقد يضاف أول جزأى المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معدى كرب ونحوه تشبيهاً بِيَاءِ دَرْدَبَيْسٍ ، فيقال : رأيت مَعْدَى كَرَبٍ . ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الأفراد تشبيهاً بالألف ؛ فالنرم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً

في الإفراد، ويعاقل الجزء الثاني معاملة لو كان مفرداً ؛ فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر أمتنع صرفه كثرُ مَز من رامَ هُرُمَز ؛ لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة ، فيجبر بالفتحة ، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل ، نحو جاء رامَ هُرُمَز ، ورأيت رامَ هُرُمَز ، ومررت برامَ هُرُمَز . ويقال في حضرموت : هذه حضرموت ، ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت ؛ لأن موتا ليس فيه مع التعريف سبب ثان ، وكذلك كرب في اللغة المشهورة ، وبعض العرب لا يصرفه حينئذ ، فيقول في الإضافة : هذا ممدى كرب ، فيجمله مؤنثاً ، وقد بينان معاً على الفتح ما لم يعقل الأول فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر ، وأنكر بعضهم هذه اللغة ، وقد نقلها الأثبات ، وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أخرج بقوله « ممدى كربا » ما ختم بـ **يَوْنِه** ؛ لأنه مبني على الأشهر ، ويجوز أن يكون لجرد التثنية ، وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه ، ولا يرد على لغة من بناء ؛ لأن باب الصرف إنما وضع للعربات ، وقد تقدم ذكره في باب العلم .

الثاني : احتراز بقوله « تركيب مزج » عن تركبي الإضافة والإسناد ، وقد تقدم حكمهما في باب العلم .

وأما تركيب المدد نحو **خَمْسَةَ عَشَرَ** ففتحتم البناء عند البصريين ؛ وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه ، وسيأتي في بابه ، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه : أن يُقرَّ على حاله ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وأن يُصاف صدره إلى عجزه .

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو « **شَعَرَ بَقَرًا ، وَبَيْتَ بَيْتًا ، وَصَبَّاحَ مَسَاءً** » إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب . هذا رأى سيويوه . وقيل : يجوز فيه التركيب والبناء .

(كَذَلِكَ حَارَى زَائِدَتِي فَعَلَانَا كَقَطْفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا)

يعنى أن زائدتى فَعَلَانِ ينعان مع العلمية في وزن فَعَلَانِ وفي غيره نحو حَمْدَانِ وَعُمَانِ
وَعِمْرَانِ وَغَطْفَانِ وَأَصْبَهَانِ ، وقد نبه على التعميم بالتمثيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف
كسقوطهما في رَدَّ «نِسْيَانٍ وَكُفْرَانٍ» إلى نسي وكفر، فإن كانا فيمالا يتصرف فعلازمة الزيادة
أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مُضَعَفٌ فلك
اعتباران : إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ، وإن قدرت زيادة
التضعيف فالنون أصلية ، مثال ذلك حَسَانُ : إن جُمِلَ من الحِسِّ فوزنه فَعَلَانُ ، وحكمه
أن لا ينصرف ، وهو أكثر فيه ، ومن شعره :

٩٧٨ - مَا هَاجَ حَسَانَ رُسُومُ الْمَدَامِ

وَمَنْظَمُنُ الْخَلْيِ وَمَتْنِي الْخِلْيَامِ

وإن جعل من الحُسْنِ فوزنه فَعَالٌ ، وحكمه أن ينصرف ، وشَيْطَانُ : إن جعل من
شَاطِئٍ بِشَيْطٍ إذا احترق امتنع صَرْفُهُ ، وإن جعل من شَطْنٍ انصرف ، ولو سميت بَرْمَانِ
فذهب سيبويه والخليل إلى المنع ؛ لكثرة زيادة النون في نحو ذلك ، وذهب الأخفش
إلى صرفه ؛ لأن فُعَالًا في النبات أكثر ، ويؤيده قول بعضهم : أرض مَرْمَنَةٌ^(١)

الثاني : إذا أبدل من النون الزائدة لامٌ منع الصرف ، إعطاءً للبدل حكم المبدل ،
مثال ذلك أَصِيلَانُ فإن أصله أَصِيلَانِ ؛ فلو سمي به منع ، ولو أبدل من حرف
أصلي نونٌ صُرِفَ ، بعكس أَصِيلَالٍ ، ومثال ذلك حِثْنَانِ في حِثَاءٍ ، أبدلت
همزته نونًا .

(١) مرمنة : أى كثيرة الرمان ، ومثله مذبة ومسبعة ومبطخة ؛ ووزنها معلة ؛
فجاءت هذه الصيغة من هذه الكلمة دليل على أن النون فيها أصلية .

الثالث : ذهب القراء إلى منع الصرف العلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية ، تشبيها لها بالزائدة ، نحو سِنَان و بَيَان ، والصحيحُ صَرَفُ ذلك .

(كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرْطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ اِزْتِنَاقِي)

(فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورٍ ، أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدَانِمِ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ)

(وَجِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقَ وَنَحْمَةً كَهِنْدَ ، وَالْمَنَعُ أَحَقُّ)

فما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالناء لفظا أو تقديرا ، أما لفظا فنحو فاطمة ، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ، ولزوم علامة التأنيث في لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حُبْلَى وَصَحْرَاء ، فأثرت في منع الصرف ، بخلافها في الصفة ، وأما تقديرا ففي المؤنث المسمى في الحال ، كعماد وزَيْنَب ، أو في الأصل كعَمَّاقٍ اسْمَ رَجُلٍ ، أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقامَ ظهورها .

إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالناء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا ، أى سواء كان مؤنثا في المعنى أم لا ، زائدا على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكنَ الوسطِ أم لا ، إلى غير ذلك مما سيأتى ، نحو عائشة وَطَلْحَة وَهَيْبَة ، وأما للمؤنث المعنوى فشرط تحتمل منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، نحو زَيْنَب وَسُمَاد ؛ لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ، أو محركَ الوسط كسَقَرٍ وَلَقَى ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع ، خلافا لابن الأنبارى ، فإنه جعله ذا وجهين . وما ذكره في البسيط من أن سَقَرٌ ممنوعُ الصرف بانفاق ليس كذلك ، أو يكون أجمعا كجُورٍ ومَاءٍ اسْمَي بِلْدَيْنِ ؛ لأن المُجْمَع لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتمل المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتمل المنع ؛ وحكى بعضهم فيه خلافا ؛ فقيل : إنه كِهِنْدُ في جواز الوجهين ، أو مقنولا من مذكر نحو « زيد » إذا سُمي به امرأة ؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عَادَلْ خفة اللفظ ، هذا مذهب سيديويه والجمهور .

وذهب عيسى بن عُمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين ، واختلف النقل عن بونس .
وأشار بقوله « وجهان في العادم تذكرها - إلى آخر البيت » إلى أن الثلاثي
الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولاً من مذكر كَهْنَد ودَعْدَ يجوز فيه الصرف
ومنعه ، والمنعُ أحقُّ ؛ فمن صَرَفَه نظر إلى خفة السكون وأنها قَاوَمَت أحد السبيين ،
ومن منع نظر إلى وجود السبيين ولم يعتبر الخفة ، وقد جمع بينهما الشاعرُ في قوله :
٩٧٩ - لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تَنْقُ دَعْدٌ فِي الْمَلَبِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من أن المنع أحقُّ هو مذهب الجمهور ، وقال
أبو علي : الصرف أَفْصَحُ ، قال ابن هشام : وهو غلط جليٌّ ، وذهب الزجاج - قيل
والأخفش - إلى أنه متحتم المنع . قلل الزجاج : لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه
اجتماعُ علتين يمنعان الصرف ، وذهب القراء إلى أن ما كان اسمَ بلدةٍ لا يجوز صرفه ،
نحو « قَيْدَ » لأنهم لا يرددون ^(١) اسم البلدة على غيرها ؛ فلم يكن في الكلام ،
بخلاف هند .

الثاني : لا فرق بين ما سَكُونَهُ أَصْلِي كَهْنَدَ ، أو عارض بعد التسمية كَفَخْدَ ،
أو الإعلال كدَار .

الثالث : قال في شرح السكافية : وإذا سميت امرأة بَيْدَ ونحوه مما هو على حرفين
جاز فيه ما جاز في هِنْدَ ، ذكر ذلك سيدييه ، هذا لفظه ، وظاهره جواز الوجهين وأن
الأجود المنع ، وبه صرح في التسميل ؛ فقول صاحب البسيط في يَدِ « صرفت بلا خلاف »
ليس بصحيح .

الرابع : إذا صغر نحو هِنْدَ وَيَدِ تحتم منعه ؛ لظهور التاء ، نحو هُنَيْدَة وَيُدَيَّة ،

(١) مراده بقوله « لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها » أن الاشتراك اللفظي في
أسماء البلدان قليل ؛ فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادراً ، بخلاف الأناسي ،
فإن الاشتراك في أسمائهم كثير .

فإن صغر بغير تاء نحو حَرَبٍ - وهي ألفاظ مسموعة - انصرف .

الخامس : إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء ، فإن كان ثلاثيا صُرِفَ مطلقا ، خلافا للقراء وتعلب ؛ إذ ذهابا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فَخِذٌ أم سكن نحو حَرَبٍ ، ولابن خروف في المتحرك الوسط - وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سُمَاد ، أو تقديرا كاللفظ نحو جَيْلٍ مخفف جَيْالٍ اسم للضيع بالنقل - منع من الصرف .

السادس : إذا سمي رجل بِنْتٍ أو أختُ صُرِفَ عند سيبويه وأكثر النحويين ؛ لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء حِبْتٍ وسُحْتٍ ، قال ابن السراج : ومن أحبابنا من قال إن تاء بِنْتٍ وأختٍ للتأنيث وإن كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف في المعرفة ، ونقله بعضهم عن القراء . قلت : وقياس قول سيبويه أنه إذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند .

السابع : كان الأولى أن يقول « بناء » بدل قوله « بهاء » ؛ فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء ، والهاء بدل عندهم عنها في الوقف ، وقد عثر بالتاء في باب التأنيث فقال « علامة التأنيث تاء أو ألف » ، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت ، وكذا فعل في التسهيل .

الثامن : مراده بالعار في قوله « وشرط منع العار » العارى من التاء لفظا ، وإلا فإما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة .

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرَفُهُ اُتْمَتَنَعَ)

أى مما لا ينصرف ما فيه قرعِيَّةُ المعنى بالعلمية وقرعِيَّةُ اللفظ بكونه من الأوضاع المعجمية ، لسكن بشرطين : أى يكون مجمى التعريف ، أى يكون علما في لغتهم ، وأن

يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، فإن كان الاسمُ عجميًّا الوضع غير عجمي التعريف انصَرَفَ كاجَام إذا سمي به رجل ؛ لأنه قد تَصَرَّفَ فيه بنقله عما وضعته العجم له ، فألحق بالأمثلة العربية ، وذهب قوم منهم الشوبين وابنُ عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداءً كبنُذَار ، وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسمُ علما في لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم في العجمة إذا لم يزد على الثلاثة ، بأن يكون على ثلاثة أحرف ؛ لضعف فرعية اللفظ فيه لحيثه على أصل ما تُبْنَى عليه الآحاد العربية ، ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نُوح ولُوطٍ ، والمتحرك نحو شَتْر وَاَمَك .

قال في شرح السكاكية : قولوا واحدا في لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى مَنْ جملة ذا وجهين مع السكون ، ومتعتم المنع مع الحركة ؛ لأن العجمة سبب ضعيف ، فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة ، قال : ومن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابنُ بَرّهَان وابنُ خروف ، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغربية ، اهـ .

قلت : الذي جَعَلَ ساكن الوسط على الوجهين هو عيسى بنُ عمر ، وتبعه ابن قتيبة والجرجاني .

ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا ، وهو الصحيح ، الثاني : أن ما تحرك وَسَطُه لا ينصرف ، وفيما سكن وسطه وجهان ، الثالث : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وما سكن وسطه ينصرف ، وبه جزم ابن الحاجب :

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « زَيْدٍ » هو مصدر زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وَزِيَادَةً

وَزَيْدَانًا .

الثانى : المراد بالعجمى ما نُقِلَ من لسان غير العرب ، ولا يختص بلغة الفُرس .
الثالث : إذا كان الأعجمى رباعياً وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء .

الرابع : تُعرَفُ عَجَمَةُ الاسم بوجوه ؛ أحدها : نقل الأئمة ، ثانيها : خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، ثالثها : عُرُوهُ من حروف الذَّلَاقَةِ وهو خماسى أو رباعى ، فإن كان فى الرباعى السين فقد يكون عربياً نحو عَشَجَدَ ، وهو قليل . وحروف الذَّلالة ستة يجمعها قولك « مر بنقل » . رابعها : أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قَجَجَ وَجَجَ ، والصاد والجيم نحو صَوَّجَلَانْ ، والسين والكاف والجيم نحو اسكرجة ، وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو تَرْجِسْ ، والزى بعد الدال نحو مَهْتَدِرْ .

(كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبِ كَأَنَّهُمْ وَيَفْعَلُ)

أى مما يمنع الصرف مع العلمة وزن الفعل ، بشرط أن يكون مختصاً به أو غالباً فيه .

والمراد بالمختص : ما لا يوجد فى غير فعل إلا فى نادر أو علم أو أعجمى ، كصيغة الماضى المفتوح بناءً للمطاوعة كَتَمَ ، أو بهززة وصل كأنطلق ، وما سوى أفعل ونَفَعْلُ وتَفَعْلُ ويفعل من أوزان المضارع ، وما سلت صيغته من مَصُوعٍ لما لم يُسَمَّ فاعله وبناء فَعْلُ وما صيغ للأمر من غير فاعلٍ والثلاثى ، نحو انطلق ودَخِرْجُ ، فإذا سُمى بهما مجردَينِ عن الصِّمير قيل هذا إنطلق ودَخِرْجُ ، ورأيت إنطلق ودَخِرْجُ ، وسررت بإنطلق ودَخِرْجُ ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبينة على أنها تختص بالفعل ، والاحتراز بالنادر من نحو دُئِلَ الدَّوَيْبَةُ ، وَيَجَلِبُ إِخْرَزَةُ وَتُبَسِّرُ لَطَارُ ، وبالعلم

من نحو خَضَمَ بالمعجمتين لرجل ، وَثَّرَ لغرس ، وبالأعجمي من بَقِمَ ، واستبرق ، فلا يمنع وجْدَانُ هذه الأسماء اختصاصَ أوزانها بالفعل ؛ لأن النادر والعجمي لا حكم لهما ، ولأن العلم منقول من فعل ، فالاختصاص باقٍ .

والمراد بالغالب : ما كان الفعلُ بهِ أولى ، إما لكثرته فيه كإثْمِدٍ وإصْبَغٍ وأبْلُمٍ فإن أوزانها تقلُّ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي ، وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كإفْكَلٍ وأَكْلَبٍ ؛ فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال ، لكن الممزة من أَفْعَلٍ وَأَفْعُلٍ تدل على معنى في الفعل نحو أَذْهَبُ وَأَكْتُبُ ، ولا تدل على معنى في الاسم ، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتتح بأحدهما من الأسماء .

وقد يجتمع الأمران نحو بَرَمِغُ وَتَنْضُبُ ؛ فإنهما كإثْمِدٍ في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقل في الأسماء ، وكإفْكَلٍ في كونه مفتتحاً بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال : « أو ما أصله الفعل » كما فعل في الكافية « أو ما هر به أولى » كما في شرحها والتسهيل أجودُ من التعبير عنه بالغالب .

الثاني : قد فهم من قوله « ينحصر الفعل أو غالب » أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف ، نحو ضَرَبَ ودَخَرَجَ ، خلافاً لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه ، تمسكاً بقوله :

٩٨٠ - أَنَا أَنْ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِبَا [مَتَى أَضْعَ الْعِمَامَةَ تَتَرَفُونِي]

ولا حجة فيه ؛ لأنه محمول على إرادة « أنا ابن رَجُلٍ جَلَاَ الأمور وجَرَّهَا » فـ « جَلَا » جملة من فعل وفاعل ؛ فهو محكي لا ممنوع من الصرف ، كقوله :

نُبِّشْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدُ [ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ]

والذي يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كَفَسَبِ اسم رجل مع أنه منقول من « كَفَسَبَ » إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يُحْكِي مُسَمًى به وإن كان غير مستند إلى ضمير ، متمسكا بهذا البيت .

وقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تُجَرِّه في المعرفة نحو رجل اسمه « صَرَبَ » فإن هذا اللفظ وإن كان أسما للفعل الأبيض هو أشهر في الفعل ، وإن غلب في الاسم فأَجَرِّه في المعرفة والنسبة نحو رجل مسمى بِحَجَرٍ لأنه يكون فعلاً تقول « حَجَرَ عليه القاضي » ونسبته أشهر في الاسم .

الثالث : يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان ؛ أحدهما : أن يكون لازما ، الثاني : أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ؛ فخرج بالأول نحو امرئ فإنه لو سمي به انصرف وإن كان في النصب شيها بالأمر من عَلِمَ ، وفي الجر شيها بالأمر من ضرب ، وفي الرفع شيها بالأمر من خَرَجَ ؛ لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة . وخرج بالثاني نحو « رُدَّ » ، وقيل « فإن أصلهم رَدَدَ وقول » ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجهما إلى مشابهة رُودٍ وفِيلٍ ، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي ، ولو سميت رجلا بألْبَبٍ بالضم جمع لُبٍّ لم تصرفه ؛ لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل ، وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفتح . وشمل قولنا « إلى مثال هو للاسم » قسمين ؛ أحدهما : ما خرج إلى مثال غير نادر ، ولا إشكال في صرفه نحو « رُدَّ » ، وقيل « والآخر ما خرج إلى مثال نادر ، نحو « انْطَلَقَ » إذا سكنت لامة ، فإنه خرج إلى مثالٍ انْطَحَلَ^(١) ، وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوز فيه ابن خروف

(١) انْطَحَلَ — بوزن جردحل — الرجل الذي يبس جلده على عظمه ، وتقول :

فحل الرجل — على وزان فرح — فهو فحل مثل شهم وقحل مثل فرح

الصرف والمنع ، وقد فهم من ذلك أن مادخله الإعلال ولم يخرج به إلى وزن الاسم نحو
يَرِيد امتنع صرفه .

الرابع : اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضُرِبَ يسكون العين
مخففاً من ضُرِبَ المجهول ؛ فذهب سيبويه [إلى] أنه كالسكون اللازم فينصرف ، وهو اختيار
المصنف ، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه تمتنع الصرف ، فلو خفف قبل
التسمية انصرف قولاً واحداً .

(وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِلْإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ)

أى ألف الإلحاق للقصورة تمنع الصرف مع العلمية؛ لشبهها بألف التأنيث من وجهين؛
الأول : أنها زائدة ليست مُبْدَلَةٌ من شيء ، بخلاف المدودة فإنها مبدلة من ياء ، والثاني .
أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو أُرْطِي فإنه على مثال سَكْرَى ، وعِزْهَى فهو على
مثال ذِكْرَى ، بخلاف المدودة نحو عَلَبَاء ، وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يُلْحَقُهُ به كخَامِيم
اسم رجل فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهأَيْلَ في الوزن والامتناع من الألف
واللام ، وكَحْمَدُونَ عند أبي علي ، حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة . يَرَى أن
تَحْدُونَ وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واوٌ بعد ضمة ونونٍ لغير جمعية لا يوجد في
استعمال عربي مجبول على العربية ، يل في استعمال عجمي حقيقة أو حكما ، فالحق بما
منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كان ينبغي أن يقيد الألف بالقصورة صريحا أو بالمثال أو بهما
كما فعل في الكافية فقال :

وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُورًا مَنَعَ كَمَا قَعَى أَنْ ذَا عَلِيَّةٍ وَقَعَ

الثانى : حكم ألف التوكيد كحكم ألف الإلحاق فى أنها تمنع مع العملية نحو
قَبَّعَرَى ، ذكره بعضهم .

(وَالْعَلَمُ أُمْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَفَمَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَعَمَلَا)
(وَلَعْدُلُ وَالْتَعْرِيفُ مَانِعًا سَحَرُ إِذَا بِهِ التَّعْمِينَ قَصْدًا يُعْتَبَرُ)

أى يمنع من الصرف اجتناع التعريف والعدل فى ثلاثة أشياء :

أحدها : فَعْلُ فى التوكيد ، وهو جُمِعُ وَكُتِمَ وَبُصِعَ وَبُتِعَ ؛ فإنها معارف بنية
الإضافة إلى ضمير المؤكد ، فشابهت بذلك العلم لسكونه معرفة من غير قرينة لفظية .
هذا ما مشى عليه فى شرح السكاكية ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور .
وقيل : بالعلمية ، وهو ظاهر كلامه هنا ، وردّه فى شرح السكاكية وأبطله ، وقال فى
التسهيل : شبه العلمية أو الوصفية .

قال أبو حيان : ويجوز أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جَمَعَ لا أعرف له فيه سلفاً .
ومعدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جَمَعَاءُ وَكُتَمَاءُ وَبُصَمَاءُ وَبُتَمَاءُ ، وإنما
قياسُ فَعْلَاءَ إذا كان اسماً أن يجمع على فَعْلَاوَاتٍ كصَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَاتٍ ؛ لأن مذكوره
جمع بالواو والنون ، فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، وهذا اختيار الناظم . وقيل :
معدولة عن فَعْلٍ لأن قياس أفعَل فَعْلَاءَ ، أن يُجْمَعَ مذكوره ومؤنثه على فعل نحو حُرِّى
أَحْرَ وَحَمْرَاءَ وهو قول الأخفش والسيرافى ، واختاره ابن عصفور . وقيل : إنه معدول
عن فَعَالِي كصَحْرَاءَ وَصَحَارِي ، والصحيح الأول : لأن فَعْلَاءَ لا يجمع على فَعْلٍ إلا إذا
كان مؤنثاً لأفْعَل صفة كَحَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ ، ولا على فَعَالِي إلا إذا كان اسماً محضاً
لامذكوره كصَحْرَاءَ ، وَجَمَعَاءُ ليس كذلك .

الثانى : علم المذكر المعدول إلى فَعْلٍ ، نحو حَمَرٌ وَزُفَرٌ وَزُحَلٌ وَمُضَرٌّ وَفَعْلٌ وَهُبِلٌ

وَجُشِمَ وَقُمَ وَجَحَّ وَقُزَحَ وَدُلَفَ ؛ فَعَمَرَ : معدول عن عامر ، وَزُقِرَ : معدول عن زافرٍ وكذا باقيهما . قيل : وبعضها عن أَفْعَلَ وهو تَعَمَّلَ . وطريقُ العلم بمَدْل هذا النوع سماعه غيرُ مصروف عاريا من سائر الموانع ، وإنما جُمِل هذا النوعُ معدولا لأمرين ؛ أحدهما : أنه لو لم يقدر عَدْلُه لزم ترتيب المنع على علة واحدة ؛ إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية ، والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل ؛ فجعل عُمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا ، وكذا باقيها ، وذكر بعضهم لعدله فاندتتين ؛ إحداها لفظية وهي التخفيف ، والآخرى معنوية وهي تمحيض العلمية ؛ إذ لو قيل « عامر » لتوهم أنه صفة .

فإن وَرَدَ فَعَلَ مصروفاً وهو عَلِمَ علمنا أنه ليس بمعدول ، وذلك نحو أُدِدَ ، وهو عند سيبويه من الودِّ فهُمَزَتْه عن واو ، وعند غيره من الأد وهو العظيم فهُمَزَتْه أصلية .

فإن وجد في فَعَلَ مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طُوِيَ فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو تَتَلَّ اسم أعجمي فالمانع له المعجمة والعلمية عند مَنْ يرى منع الثلاثي للمعجمة ؛ إذ لا وجه لتسكف تقدير العدل مع إمكان غيره .

ويلتحق بهذا النوع ما جُعِلَ علما من المعدول إلى فَعَلَ في النداء كقُدِّرَ ويُسَقِّ ، فحُكِمَ حكم عُمر .

قال المصنف : « هو أحق من عُمر بمنع الصرف ؛ لأنَّ عَدْلَه محقق ، وعدل عُمر مقدر ، اه . وهو مذهب سيبويه . وذهب الأخفش وتبعه ابن السَّيِّدِ إلى صرفه .

الثالث : سَحَرَ إذا أريد به سَحَرُ يوم بعينه ؛ فالأصل أن يعرف بآل أو بالإضافة فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يَتَصَرَّف ولا يَنْصَرَف ، نحو جِثُّ يوم الجمعة سَحَرَ ، والمانع له من الصرف العدلُ والتعريفُ ، أما العدل فعن اللفظ بآل فإنه كان الأصل أن يعرف بها ، وأما التعريف فقليل ؛ بالعلمية ؛ لأنه جعل علما لهذا الوقت .

وهذا ما صرح به في التسهيل . وقيل : بشبه العالمية ؛ لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور ، وقوله هنا « والتعريف » يوصي إليه ؛ إذ لم يقل والعلمية ، وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المسكار المطرزي - إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف .

قال في شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن ما ادّعاء ممكن وما ادّعيته ممكن ، لكن ما ادّعيته أولى ؛ لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ، لأن المنوع الصرف باقٍ على الإعراب ، بخلاف ما ادّعاء ؛ فإنه خروج عن الأصل بكل وجه .

الثاني : أنه لو كان مبنيًا لكان غير الفتح أولى به ؛ لأنه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة لثلاث يتوهم الإعراب ، كما اجتنبت في قَبْلُ وبعْدُ والمنادى المبني

الثالث : أنه لو كان مبنيًا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الْعَبَا [فَقُلْتُ أَلَمْ أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَارِعٌ]

اتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية ، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف .

فلو نكر سَحَرُ وجب التصرف والانصراف ، كقوله تعالى « نَجِّنَاهُم بِسَحَرٍ

نعمه من عندنا » اهـ .

وذهب السهيلي إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة ، وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه لنية ال ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور .

﴿ تنبيه ﴾ نظير سَحَرٍ في امتنائه من الصرف أمس عند بني تميم ؛ فإن منهم من يُعَرِّبه في الرفع غير منصرف ، ويبنيه على الكسر في النصب والجر ، ومنهم من يُعَرِّبه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث ، خلافا لمن أنكر ذلك ، وغير بني تميم يبنونه

على الكسر . وحكى ابن أبى الربيع أن بنى تميم يُعَرِّبُونَهُ إعرابَ ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمد أو منذ فقط . وزعم الزجاجُ أن من العرب مَنْ يبنيه على الفتح ، واستشهد بقول الراجز :

٩٨١ - إِنْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أُمْسَا [عَجَازًا مِثْلَ التَّعَالَى خَسَا]

قال في شرح التسهيل : ومُدَّعَاهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أُمْسَا » فتحُ إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحق أن لا يُعْمَلَ عليه . اهـ ، ويدل للإعراب قوله :

٩٨٢ - اُعْتَمِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ أَسْ وَتَنَاسَ الذِّى تَضَمَّنَ أَمْسُ

وأجاز الخليل في « لَقِيَّتُهُ أَمْسٍ » أن يكون التقدير بالأَمْسِ ، فحذف الباء والفتحة فتكون الكسرة كسرة إعراب . قال في شرح الكافية : ولا خلاف في إعراب أَمْسٍ إذا أضيف ، أو لُفِظَ معه بالألف واللام ، أو نكر ، أو صُغِّرَ ، أو كُسِّرَ .

(وَأَبْ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالَ عَلَمًا * مُؤَنَّثًا) أى مطلقا في لغة الحجازيين ؛ لشبهه بِنَزَالٍ وَزَنًا وتعريفا وتأنيثا وعدلا . وقيل : لتضمنه معنى هاء التأنيث ، قاله الربيع . وقيل : لتوالى العال ، وليس بمد منع الصرف إلا البناء ، قاله المبرد ، والأول هو المشهور ، تقول : هذه حَدَا . وَوَبَارَ ، ورأيت حَدَا رَ وَوَبَارَ ، ومررت بِحَدَامٍ وَوَبَارَ . ومنه قوله :

٩٨٣ - إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ

(وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا) وَنَمَرٌ وَزُفَرٌ (عِنْدَ تَمِيمٍ) أى ممنوع الصرف للعلمية والتأنيث عن فاعلة ، وهذا رأى سيبويه .

وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوي كزَيْبٍ ، وهو أقوى على ما لا يخفى .
(١٧ - الأسموي ٢)

وهذا فيما ليس آخره راء ، فأما نحو وَبَارٍ وَظَفَارٍ وَسَفَارٍ فَأَ كُنْزُهُمْ بينيه على الكسر كأهل الحجاز ؛ لأن لغتهم الإمالة ، فإذا كسروا توصّلوا إليها ، ولو منعوه الصرف لامتنت .

وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله :

٩٨٤ - وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أفهم قوله « مؤنثا » أن حَذَامٍ وبابه لو سمي به مذكر لم يُبَيَّنْ ، وهو كذلك ، بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العدْلُ زال التأنيث بزواله .

الثاني : فعَالٍ يكون معدولا وغير معدول ؛ فالمعدول إما عَمَّ مؤنث كحَذَامٍ وتقدم حكمه ، وإما أمر نحو تَزَالِ ، وإما مصدر نحو حَمَادٍ ، وإما حال نحو :

٩٨٥ - [وَدَّ كَرْتٌ مِنْ لَبَنِ الْحَلَقِ شَرْبَةً]
 وَأَتْلِيلُ تَعْدُو فِي الْعَمِيدِ بَدَادٍ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام ، نحو حَلَاقٍ للنية ، وإما صفة ملازمة للدعاء ، نحو فَسَاقٍ ؛ فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمي ببعضها مذكر فهو كمنَاقٍ ، وقد يعمل كصَبَاحٍ^(١) ، وإن سمي به مؤنث فهو كحَذَامٍ ، ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ ، وغير المعدول يكون اسما كجَنَاحٍ ، ومصدرا

(١) قوله كمنَاقٍ يريد أنه معرب ممنوع من الصرف ، وقوله كصَبَاحٍ يريد أنه معرب مصروف ، وقوله فيما بعد كحَذَامٍ يريد أنه مبني على الكسر عند أهل الحجاز ومعرب غير منصرف عند بني تميم ، كما تقدم بيانه .

نحو ذهاب ، وصفة نحو جواد ، وجنسا نحو سحاب ، فلو سمي بشيء من هذه مذ كبر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثا كعتاق .

(وَأَضْرَفَ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا)

وذلك الأنواع السبعة التأخرة ، وهى : ما امتنع للعلمية والتركيب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو المَجْمُعة ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو المعدل . تقول : رب مَعْدَى كَرِبٍ وَعِمْرَانٍ وَفَاطِمَةٍ وَزَيْنَبٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَاحِدَ أَرْضَى وَعُمِرَ لِقَيْتُهُمْ ؛ لذهاب أحد السببين وهو العلمية .

وأما الخمسة المتقدمة - وهى ما امتنع لألف التأنيث ، أو للوصف والزائدتين ، أو للوصف ووزن الفعل ، أو للوصف والمعدل ، أو للجمع المشبه مفاعِلَ أو مفاعيل - فإنها لا تُصَرَفُ نَكْرَةً ؛ فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً ، أما ما فيه ألف التأنيث فلائها كافية فى منع الصرف ، وَهَمَّ من قال فى « حَوَاء » امتنع للتأنيث والعلمية ، وأما ما فيه الوصف مع زياتى فَعَلَّانَ ، أو وزن أفعال فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزائدتين ، أو للعلمية ووزن أفعال ، وأما ما فيه الوصف والمعدل - وذلك أَعْرُ وفَعَالٌ وَمَقْعَلٌ نحو أَحَدَ وَمَوْحَدَ - فذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والمعدل .

قال فى شرح الكافية : وكلُّ معدولٍ سُمى به فمُدله باقى ، إلا سَحَرَ وأُمِسَ فى لغة بنى تميم ، فإن عِلْمَهُما يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرهما من المعدولات ؛ فإن عدله بالتسمية باقى ؛ فيجب منع صرفه للمعدل والعلمية عدداً كان أو غيره ، هذا هو مذهب سيبويه ، ومن عَزَا إليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم يَقْلُ ، وإلى هذا أشرتُ بقولى :

وَعَدَلُ غَيْرِ سَحَرٍ وَأَمْسِي فِي تَسْمِيَةِ تَعْرِضُ غَيْرُ مُنْتَفِي

وذهب الأخفش وأبو علي وابن بزّهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى . هذا كلامه بلفظه . وأما الجمع المشبه مفعّل أو مفعّل فقد تقدم الكلام على التسمية به .

وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً ، أما ذو ألف التأنيث فلألف . وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل إلى فاعل أو مفعّل فلائها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه اللل . هذا مذهب سيبويه ، وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه وأما باب أئخر فقيه أربعة مذاهب : الأول : منع الصرف ، وهو الصحيح ، والثاني : الصرف ، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ، ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط ، قال في شرح الكافية : وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه . والثالث : إن سمي بأحر رجل أئخر لم ينصرف بعد التنكير ، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف ، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري . والرابع : أنه يجوز صرفه وترك صرفه ، قاله الفارسي في بعض كتبه .

وأما المعدول إلى فاعل أو مفعّل فن صرف أئخر بعد التسمية صرفه ، وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية .

(تنبيه) : إذا سمي بأفعل التفضيل مجرداً من « مِن » ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع ، كما قاله في شرح الكافية . قال : لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة ، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة « مِن » لفظاً أو تقديرًا ، اهـ . فإذا سمي به مع « مِن » ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً ، وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو أحر فيه .

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنُوعًا فِي إِعْرَابِهِ نَهَجُ جَوَارِ يَتَنَفِي)

يعني أن ما كان منوعاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من الأنواع السبعة

التي إحدى عليتها العلمية، أو من الأنواع الخمسة التي قبلها - فإنه يُجرى مجرى جَوَارٍ
وغيره، وقد تقدم أن نحو جَوَارٍ يلحقه التنوين رفعاً وجراً؛ فلا وجه لما حمل عليه المرادى
كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة؛ لأن حكم المنقوص فيهما
واحد؛ فمثاله في غير التعريف أعني تصغير أعني، فإنه غير منصرف للوصف والوزن،
ويلحقه التنوين رفعاً وجراً، نحو «هذا أعني»، و«سرتُ أعني»، و«رأيتُ أعني»
والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جَوَارٍ، وهذا لا خلاف فيه. ومثاله في
التعريف «قَاضٍ» اسم امرأة؛ فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية، و«يُعِيلٍ»
تصغير يُعِيلُ «ويزم» مسمى به؛ فإنه غير منصرف للوزن والعلمية. والتنوين فيهما
في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة، وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي إلى
أن نحو «قَاضٍ» اسم امرأة و«يُعِيلٍ» و«يزم» يجري مجرى الصحيح في ترك
تنوينه وجره بفتحة ظاهرة؛ فيقولون «هذا يُعِيلُ»، و«يزم»، وقَاضٍ، ورأيتُ يُعِيلُ،
ويزمى، وقَاضٍ، ومررتُ بِيُعِيلٍ ويزمى وقَاضٍ واحتجوا بقوله.

٩٨٦ - قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله:

٩٨٧ - [قُلُوْا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجُوتَهُ] وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

(وَلَا ضَطْرَّارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ * ذُو الْمَنَعِ)

بلا خلاف، مثال الضرورة قوله:

٩٨٨ - وَبِیَوْمٍ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنْزِقَةٍ

فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

وقوله:

٩٨٩ - وَأَتَاهَا أَحْتَبِيرٌ كَأَخِي السَّمِ

م. بعت. فقَالَ: كُونِي عَقِيْرًا

وقوله :

٩٩٠ - تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَلَمَاتِنِ
[تَحْمَلُنَ بِالْمَلَكِيَّاتِ مِنْ قُوَّةِ^(١) جُرْنَمِ]

وهو كثير ، نعم اختلف في نوعين ؛ أحدهما : ما فيه ألف التانيث المقصورة ، فنع
بعضهم صرفه للضرورة ، قال : لأنه لا فائدة فيه ؛ إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله :

٩٩١ - إِيَّاهُ مَقَسَّمُ مَا مَلَكَتْ فَجَاعِلُ
جُزْءًا لَا آخِرَتِي وَدُنْيَا تَنْفَعُ

أنشده ابن الأعرابي بثنوين دُنْيَا . وثانيهما : « أَفْعَلُ مِنْ » منع الكوفيون صرفه
للضرورة ، قالوا : لأن حذف تنوينه لأجل « من » فلا يجمع بينهما ، ومذهب البصريين
جوازها ؛ لأن السامع له إنما هو الوزن والوصف كأنحر لا « من » بدليل صرف « خَيْرِ
منه ، وشر منه » لزوال الوزن .

ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي « سَلَا سَلًا وَأَغْلَا سَعِيرًا »
« قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا » وقراءة الأعشى بن مهران « وَلَا يَفُوتُكَ وَيَعُوقُكَ وَنَشْرًا » .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختياراً ، وزعم قوم
أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ، قال الأخفش : وكأن هذه لغة الشعراء ؛ لأنهم
اضطروا إليه في الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

(وَالْمَنْصَرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) أى للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، وقد وقع الشاهد صدر بيت لامرئ
القيس ، وعجزه :

* سَوَالِكُ نَقَبِ بَيْنِ حَزْمِي شَعْبِ *

كما وقع صدر بيت لسحيم بن وثيل عبد بنى الحاحاس ، وصدرة :

* تَحْمَلُنَ مِنْ جَنْبِي شُرُورِي غَوَادِيَا *

والفارسي ، وأباه سائر البصريين ، والصحيح الجواز ، واختاره الناظم لثبوت سماعه ،
من ذلك قوله :

٩٩٢- وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

وقوله :

٩٩٣- وَقَائِلَةٌ : مَا بَالَ دَوَسَرٌ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ؟

وقوله :

٩٩٤- طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ
بِشَيْبٍ غَائِلَةٌ الثُّنَى — وَسْ غَدُورُ

وأيات أخر .

﴿ تنبيه ﴾ : فصل بعض المتأخرين بين ما فيه عِلْمِيَّةٌ فأجاز منعه لوجود إحدى
الملتين ، وبين ما ليس كذلك فصّره ، ويؤيده أن ذلك لم يُسمع إلا في العلم ، وأجاز
قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى^(١) منع صرف المنصرف اختياراً .

﴿ خاتمة ﴾ : قال في شرح الكافية : ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير
أربعة أقسام : ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ، وما لا ينصرف مكبرا وينصرف
مصغرا ، وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم
منعه مصغرا .

فالأول نحو بَعْلَبِكَ وَطَلَحَةَ وَزَيْنَبَ وَخَرَاءَ وَسَكْرَانَ وَإِسْحَاقَ وَأَحْمَرَ وَيَزِيدَ،
عمالا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير .

والثاني نحو عَمْرٌ وَسَمَرٌ وَسِرْحَانٌ وَعُلُقَى وَجَنَادِلٌ أَعْلَامًا مما يزول بتصغيره سبب
المنع ؛ فإن تصغيرها عَمِيرٌ وَسَمِيرٌ^(٢) وَسِرْحِينٌ وَعُلُقِيٌّ وَجُنَيْدِلٌ بزوال مثال المدل ووزن
(١) كذا ، وأحمد بن يحيى هو ثعلب نفسه (٢) وقع في عامة نسخ الكتب « شمير » .

الفعل وأنى سرحان وعلقى وصيفة منتهى التكسير .

والثالث نحو تَحْلِيْ وَتَوْسِطِ وَتُرْتُبِ وَتَهَيِّطِ أعلاما مما يتكلم فيه بالتصغير سببُ المنع ، فإن تصغيرها تَحْلِيْ وَتَوْسِطِ وَتُرْتُبِ وَتَهَيِّطِ على وزن مضارع يَهَيِّطُ ، فالتصغير كَمَلْ لها سببُ المنع فمنعت من الصرف فيه ، دون التكبير ؛ فلو جرى في التصغير بياء مُعَوَّضَةٌ مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل .

والرابع نحو هِنْدٌ وَهَنْدَةٌ ، فَلَكَ فيه مكبرا وجهان ، وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف ، والله أعلم .

قد تم - بحول الله تعالى ومعاونته - الجزء الثانى من شرح أبى الحسن الأشمونى

على ألفية ابن مالك ، ويليهِ - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث

مفتتحا بباب « إعراب الفعل » نسأله جلّت قدرته أن

يعين على إتمامه بمنه وفضله

شجر الاستموى

على أافية ابن مالك

المسمى « منهج السالك » ، إلى أافية ابن مالك »

حقيقه

محمد محيى الدين أبو بكر الطيبر

المجلد الثالث

دار الكتاب العربى

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى }
صفر الحبر ١٣٧٥ هـ
أكتوبر ١٩٥٥ م

إعراب الفعل

(أُرْفِعَ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَائِزِمٌ كُنْتَعَدُ)

يعنى أنه يجب رفع المضارع حينئذٍ ، والرافع له التجرُّدُ المذكورُ ، كما ذهب إليه خُذَّاقُ الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه موقعَ الاسم كما قال البصريون ، ولا نفسُ المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروفُ المضارعة كما نُسِبَ للكسائي ، واختار المصنفُ الأولُ ، قال فى شرح السكاكية : لسلامته من النقص ، بخلاف الثانى ؛ فإنه ينتقض بنحو هَلَّا تَفْعَلُ ، وجعلت أَفْعَلُ ، ومالكٌ لَا تَفْعَلُ ، ورأيت الذى تَفْعَلُ ؛ فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوعٌ مع أن الاسم لا يقع فيها^(١) ، فلم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقعَ الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطلَ القولُ بأن رافعه وقوعه موقعَ الاسم ، وصح القولُ بأن رافعه التجرُّدُ . ١٠١ .

ورد الأولُ بأن التجرُّدَ عَدَمٌ والرفع وجودى ، والعَدَمُ لا يكون علّةً للوجودى .

وأجاب الشارحُ بأننا لا نسلم أن التجرُّدَ من الناصب والجازم عَدَمٌ ؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أوّل أحواله مُخْلَصاً عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمالُ الشيء والحجى به على صفة ما ليس بعدى .

(تنبيه) : إنما لم يقيد المضارع هنا بالذى لم تُبَاشِرْه نونٌ توكيدٌ ولا نونٌ إناثٌ اكتفاءً بتقدم ذلك فى باب الإعراب .

(وَبَلَنٍ أَنْصَبُهُ وَكُنَى) أى : الأدوات التى تنصب المضارع أربعٌ ، وهى : لن ، وكى ، وأن ، وإِذَنْ ، وسيأتى الكلام على الأخيرتين .

فأما «لَنْ» فحرفٌ نَقَى تختصُّ بالمضارع ، وتُخْلَصُ للاستقبال ، وتنصبه كما تنصب

(١) أما المثال الأول فلأن حروف التحضيض لا يقع بعدها إلا الفعل ، وأما المثال الثانى فلأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلاً مضارعاً ، وأما المثال الثالث فلأن السماع لم يرد بوقوع الاسم بعد «مالك» وأما المثال الرابع فلأن الصلة لا تكون إلا جملة .

«لا» الاسم، نحو «لَنْ أَضْرِبَ، وَلَنْ أَقُومَ» فتتقى ما أثبت بحرف التنفيس، ولا تنفيذاً تأييد النفي ولا تأكيداً كيداً خلافاً للزحشرى الأول في أنموذجه والثاني في كشافه، وليس أصلاً «لا» فأبدلت الألف نوناً خلافاً للفراء، ولا «لَا أَنْ» فحذفت الميزة تخفيفاً، والألف للساكين، خلافاً للخليل والكسائي.

﴿تنبيهات﴾: الأول: الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو «زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ» وبه استدلَّ سيبويه على بساطتها^(١)، ومنع ذلك الأخفش الصغير. الثاني: تأتي «لَنْ» للدعاء كما أنت «لا» كذلك، وفاقاً لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور، من ذلك قوله:

٩٩٥ - لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ نِمُّ لَا زَلْ

تُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

وأما «فَلَنْ أَكُونَ ظَلِيمًا لِلْجَبْرِ مِنْ» فقيل: ليس منه؛ لأن فعل الدعاء لا يُسند إلى التكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، ويردّه قوله «نَمْ لَا زِلْتُ لَكُمْ». الثالث: زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله:

٩٩٦ - [أَيَادِي سَبَابِعَ مَا كُنْتُ بِمَدِّكُمْ]

فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنَظَرٌ^(٢)

وقوله:

٩٩٧ - لَنْ يَحْبِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ

حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْخَلْقَةَ

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

وأما «كُنْ» فعلى ثلاثة أوجه:

(١) لأنها لو كانت مركبة من «لا» و«أن» للصدرية لبقى لها حكم «أن» للصدرية.

و «أن» الصدرية لا يتقدم معمول معمولها عليها خلافاً للفراء.

(٢) أيادي سبا: متفرقا متبددا، و «ما» مصدرية ظرفية، ويروى «فلم يحل».

أحدها : أن تكون أنما مختصراً من « كَيْفَ » كقوله :

٩٩٨ - كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلَمٍ وَمَا تُنِزْتُمْ
فَتَلَاكُمْ وَلَطَى الْمَيْجَاءَ تَضْطَرُّمُ

والثاني : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنًى وعملاً ، وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم في السؤال عن الدلة : كَيْمَهُ ؟ بمعنى إِمَهُ ، وعلى ما المصدرية كما في قوله :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرُّ ؛ فَإِنَّمَا بُرِّجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
وقيل : ما كافة ، وعلى « أن » المصدرية مضمرة نحو « جئت كي تَكْرِمَنِي »
إذا قدرت النصب بأن ، ولا يجوز إظهار « أن » بعدها ، وأما قوله :

[فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانَحًا
لِسَانِكَ] كَمَا أَنْ تَقْرُ وَتَخْذَعَا

فضرورة .

الثالث : أن تكون بمنزلة « أن » المصدرية معنًى وعملاً وهو مراد الناظم ، ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو « لِكَيْلَا تَأْسَوْا » ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها « أن » كقوله :

٩٩٩ - أَرَدْتَ لِكَيْلَا أَنْ تَطِيرَ بِقَرَبِي
[فَتَقْرُ كَمَا شَأْ بَيْنَهُمَا بَلْقَع]

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ، ويترجح هذا الثاني بأمور ؛ الأول : أن « أن » أم الباب ، فلو جعلت مؤكدة لسي لكانت كي هي الناصبة ؛ فيلزم تقديم الفرع على الأصل ، الثاني : أن ما كان أصلاً في بابه لا يكون مؤكداً لغيره ، الثالث : أن أن لاصقت الفعل فترجح أن تكون هي العاملة ، ويجوز

الأمران في نحو جِئْتُ كَيْ تَفْعَلَ « كَيْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً » فإن جعلت جارة كانت « أن » مقدرة بعدها ، وإن جعلت ناصبةً كانت اللام مقدرة قبلها .

(تنقيحات) : الأول : ما سبق من أن « كى » تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائما ، وتأولوا « كَيْتَهُ » على تقدير كى تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، وبما يرد قولهم قوله :

١٠٠٠ - فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيَصْرَ ضَوْهَا

[وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ]

وقوله :

١٠٠١ - كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

لأن لام الجر لا تنصل بين الفعل وناصبه ، وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما ، وقل عن الأخفش .

الثاني : أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها ، نحو « جِئْتُ النَّحْوُ كَيْ أَتَعْلَمَ » ومنه الجمهور .

الثالث : إذا فصل بين « كى » والفعل لم يبطل عملها ، خلافا للكسائي ، نحو « جِئْتُ كَيْ فَيْكَ أَرْغَبَ » والكسائي يميزه بالرفع بالنصب . قيل : والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار .

الرابع : زعم الفارسي أن أصل « كما » في قوله :

١٠٠٢ - وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْنَا فَأَحْبِسْنَاهُ

كَمَا بِحَسَبِ بَوَا أَنْ هَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

« كما » فحذفت الياء ونصب بها ، وذهب للـصنف إلى أنها كاف التشبيه كقـت بما ، ودخلها معنى التحليل فـنصبت ، وذلك قليل ، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً في قوله :

١٠٠٣ - لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تَشْتُمُ

الخامس : إذا قيل « جئت لـتـكـرمـني » فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كون المضمركي ، والأول أولى ؛ لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها ؛ فهي أقوى على التجوز فيها بأن تصل مضمرة .

و (كذا بأن) أي من نواصب المضارع « أن » المصدرية ، نحو « وأن تصوموا » والذي أطلع أن يغير لي خطيئتي (لا بعد علم) أي ونحوه من أفعال اللقين ؛ فإنها لا تنصب ؛ لأنها حينئذ المحففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، نحو « علي أن سيكون » « أفلا يرون أن لا يرجع » أي أنه سيكون ، وأنه لا يرجع ، وأما قراءة بعضهم « أن لا يرجع » بالنصب ، وقوله :

١٠٠٤ - نَرْضَى عَنْ اللَّهِ إِنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أَفْ لَا يَدَايِنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

فما شذ ، نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ، ولذلك أجاز سيوريه « ما علمت إلا أن تقوم » بالنصب ، قال : لأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة لـجـري تجرى قولك « أشير عليك أن تقوم » قيل : يجوز بلا تأويل ، ذهب إليه القراء وابن الأنباري ، والجمهور على المنع .

(وألتي من بعد ظن) ، ونحوه من أفعال الرجحان (فأنصب بها) المضارع ان شئت ، بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحح واعتقد) حينئذ (تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرد) وقد قرى بالوجهين « وحسيوا أن لا تكون فتنة » قرأ أبو عمرو وحزة والكسائي برفع « تكون » والياقون بنصبه . نعم النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ، ولهذا اتفقا عليه في قوله تعالى « أحسب الناس أن يتركوا »

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أجرى سيوبه والأخفش « أن » بعد الخوف مجراها بعد العلم ، لَتَقِيَنَّ الخُوفِ ، نحو « خِفْتُ أَنْ لَا تَفْعَلَ » ، « خَشِيتُ أَنْ يَقُومَ » ومنه قوله :

١٠٠٥ - [وَلَا تَدْفِنَنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي] أَخَافُ إِذَا مَاتُتُ أَنْ لَا أَذُوقَهَا
ومنع ذلك القراء .

الثاني : أجاز القراء تقديم معمول معمولها عليها ، مستشهدا بقوله :

١٠٠٦ - رَبِيتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَدَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالنَّصَا أَنْ أُجْلَدَا
قال في التسهيل : ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمّر .
الثالث : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ، نحو
« أَرِيدُ أَنْ عِنْدَكَ أَقْمَدَ » ، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرابا ، كقوله :
١٠٠٧ - لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا

أَدْعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهِجَاءَ^(١)

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد .

الرابع : أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح
من ضبة ، وأنشدوا :

١٠٠٨ - إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا :

تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ مُحْطَبِ

وقوله :

١٠٠٩ - أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتَرُكَهَا فَيَلَا عَلَى كَمَا هِيَ

(١) أصل الكلام في هذا البيت : لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلا ، فصل بين « أن » ومنصوبها - وهو « أدع » - بقوله « ما رأيت أبا يزيد مقاتلا » ثم أدغم نون « أن » في ميم « ما » للصدرية الظرفية .

وفي هذا نظر ؛ لأن عطف المنصوب — وهو « فتركها » — عليه يدل على أنه
سكن للضرورة ، لا مجزوم .

الخامس : تأتي « أن » مفسرة ، وزائدة ، فلا تنصب المضارع .

فالمفسرة هي المسبوقة ملة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو « فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ
أَنِ اصْنَعْ الْفُلَّ » ، « وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا » .

والزائدة هي التالية للمأ ، نحو « فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ » ، والواقعة بين الكاف
ومجرورها ، كقوله :

[وَيَوْمًا تَوَفَيْنَا يَوْجَهُ مُقَسَّمًا] كَانَ ظَلِيمَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

في رواية الجر ، وبين القسم « ولو » كقوله :

١٠١٠ - فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّفَقَيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلِمٌ
وأجاز الأخفش إعمال الزائدة ، واستدل بالسماع كقوله تعالى « وَمَالَنَا آلًا تُفَايِلُ »
وبالقياس على حرف الجر الزائد ، ولا حجة في ذلك ؛ لأنها في الآية مصدرية ؛ فقيل :
دخلت بعد « ما لنا » لتأوله بما منقنا ، وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور
في المفعول ، ولأن الأصل أن لا تكون زائدة ، والصواب قول بعضهم : إن الأصل
وما لنا في أن لا تُفَايِلَ .

والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باقٍ مع الزيادة ، بخلافها ؛ فإنها قد
وليها الاسم في البيت الأول والحرف في الثاني .

(وَبَعْضُهُمْ) أى بعض العرب (أَهْمَلُ أَنْ تَحْمَلَ عَلَى * مَا اخْتِهَا) أى المصدرية
(حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا) أى واجباً ، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن ، كقراءة
أبن محيىصن « لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ » وقوله :

١٠١١ - أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا

مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْمِرَا أَحَدًا

هذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فهي عندهم غنقة من الثقلة .
﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام المصنف أن إمامها مقيس .

(وَنَصَبُوا يَأْذَنُ الْمُسْتَقْبَلَا إِن صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوَصَّلًا
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ) أى شروطُ النصبِ يَأْذَنُ ثلاثة :
الأول : أن يكون الفعلُ مستقبلاً ؛ فيجب الرفعُ « إِذَا تَصَدَّقْتُ » جواباً لمن قال :
أنا أحبك .

الثانى : أن تكون مُصَدَّرَةً ؛ فإن تأخرت نحو « أَكْرَمَكَ إِذَا » أهملت ، وكذا
إن وقعت حشواً كقوله :

١٠١٢ — لَتَيْنِ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكْنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا
فأما قوله :

١٠١٣ — لَا تَتَزَكَّى فِيهِمْ شَطِيراً إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا
فضرورة ، أو الخبر محذوف ، أى إني لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف إذن أَهْلِكَ ،
فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى .

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم ؛ فيجب الرفعُ في نحو « إِذْنُ
أنا أكرمك » ويفتقر الفصلُ بالقسم كقوله :

١٠١٤ — إِذْنُ وَاللَّهِ تَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ
وأجاز ابن بابشاذ الفصلُ بالنداء والهاء ، وابن عصفور الفصلُ بالظرف ،
والصحيح المنع ؛ إذ لم يُسَمَّعْ شيء من ذلك .

وأجاز الكسائى وهشامُ الفصلُ بعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائى
النصبُ وعند هشام الرفعُ .

(وَأَنْصِبْ وَارْفَعَا * إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ) بالواو والفاء (وَقَمًا) وقد قرئ.
شاذًا «وَإِذَا لَا مِيلَبْتُوَا خَلْقَكَ» «فَإِذَا لَا يَوْتُوَا النَّاسَ قَعِيرًا» على الإعمال. نعم الغالب
الرفعُ على الإهمال ، وبه قرأ السبعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أطلق العطف ، والتحقيق أنه إذا كان العطف على مانه
محلّ النعت ، فإذا قيل «إِنْ تَزُرُنِي أَرْزُكَ وَإِذَنْ أَحْسِنُ إِلَيْكَ» فإن قدرت العطف
على الجواب جزمت وأهملت إذن لوقوعها حشوا ، أو على الجملة مع ما جاز الرفع والنصب
وقيل : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أول ،
ومثل ذلك «زيد يقوم وإذَنْ أَحْسِنُ إِلَيْهِ» إن عطفت على الفعلية رفعت ، أو على
الاسمية فالمذهبان .

الثاني : الصحيحُ الذي عليه الجمهور أن «إِذَنْ» حَرْفٌ . وذهب بعض السكوفيين
إلى أنها اسم ، والأصل في «إِذَنْ أكرمك» إذا جئني أكرمك ، ثم حذفت الجملة ،
وعوض عنها التنوين ، وأضمرت أَنْ ، وعلى الأول فالصحيحُ أنها بسيطةٌ ، لاسمكية من
«إِذ» و«أَنْ» ، وعلى البساطة فالصحيحُ أنها الناصبة ، لأن مضمرة بعدها كما
أفهمه كلامه .

الثالث : معناها عند سيبويه الجوابُ والجزاء ، فقال الشلوبين : في كل موضع ،
وقال الفارسي : في الأكثر ، وقد تتمحض للجواب ؛ بدليل أنه يقال «أحبك» فتقول
«إِذَنْ أَطْلُكُ صادقًا» إذ لا مجازاة هنا .

الرابع : اختلف في لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونها تبدل ألفا ،
تشبيها لها بتنوين النصب . وقيل : يوقف بالنون ؛ لأنها تكون لَنْ ، وأن ، روى
ذلك عن اللازي والمبرد ، وينبئ على هذا الخلاف خلاف في كتابتها ، والجمهور يكتبونها
بالألف ، وكذا رسمت في المصاحف ، واللازى والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت
كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إِذَا ، وتبعه ابن خروف .

الخامس: حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط، وهي ائمة نادرة، ولكنها القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظن، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأها، كما حملت «ما» على ليس، لأنها مثلها في نفي الحال، ا. هـ.

(وَيَبِينَ لَا وَلَا مَجَرَ التَّزِمَ * إظهار أن ناصبة) نحو «لَيْتَ لَا يَكُونُ للناس عليكم حجة» «لَيْتَ لَا يَعْلَمَ أَهْلُ الكتاب» لا في الآية الأولى نافية، وفي الثانية مؤكدة زائدة (وإن عُدِمَ لَا فَأَنْ أَعْمَلُ مظهراً أو مضمرًا) لا: في موضع الرفع بـعُدِمَ، وأن: في موضع النصب بأَعْمَلُ، ومظهراً ومضمرًا: نصب على الحال، إما من أن إن كانا اسمي مفعول، أو من فاعل أَعْمَلُ المستتر إن كانا اسمي فاعل.

أى يجوز إظهار أن وإضارها بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي، ولم يقترن الفعل بلا؛ فالإضمار نحو «وَأَمْرًا نَسْلِمُ رَبِّ العالمين»، والإظهار نحو «وَأَمْرٌ لِيُنْزِلَ» لأن أكون أول المسلمين فإن سبقها كون ناقص ماضٍ منفي وجب إضمار أن بعدها، وهذا أشار إليه بقوله: (وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أَضْمِرًا) أى نحو «وَمَا كَانَ اللهُ لِيُظْلِمَهُمْ»، «لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ»، وتسمى هذه اللام لام الجحود، وسماها النعاسُ لام النفي، وهو الصواب، والتي قبلها لام كي؛ لأنها للسبب كما أن كي للسبب.

وحاصل كلامه أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، وجوب إضمارها بعد نفي كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك. ولا يجب الإضمار بعد كان التامة؛ لأن اللام بعدها ليست لام الجحود، وإنما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاءً بأنها المفهومة عند إطلاق «كان» لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو. ودخل في قوله «نفي كان» نحو «لم يكن» أى المضارع المنفى بلم كما رأيت؛ لأن لم تنفى المضارع،

وقد فهم من النظم قَصْرُ ذلك على كان ، خلافاً لمن أجازوه في أخواتها قياساً ، ولن أجازوه في ظننت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره - من أن اللام التي يُنصبُ الفعلُ بعدها هي لام الجر ، والنصب بأن مضمرة - هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها ، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن ، والخلاف في اللامين ، أعني لام الجحود ، ولام كي .

الثاني : اختلف في الفعل الواقع بعد اللام ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه خبر « كان » واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقدروه « ما كان زيد مُريداً ليفعل » ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر ، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر ، إلا أن الناصب عنده أن مضمرة ؛ فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بَصْرِي ولا كوفي ، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة ، وبه صرح الشارح ، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ، لأنها زائدة ؛ إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدراً أو هامئاً أو مستعداً لأن يفعل .

الثالث : قد تحذف « كان » قبل لام الجحود كقوله :

١٠١٥ - فَمَا جَمَعَ لِيَنْفِلِبَ جَمَعَ قَوْي

مَقَاوِمَةً وَلَا فَرَدُّ لِقَسْرَرِ

أى فسا كان جمع ، ومنه قول أبي الدرداء في الركبتين بعد العصر « ما أنا لأدعهما »

الرابع : أطلق النافي ، ومراده ما ينفي الماضي ، وذلك ما ولم دون « لن » لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك « لا » لأن نفي غير المستقبل بها قليل ، وأما ما فإنها وإن

« كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال ، وأما إن فحى بمعنى « ما » وإطلاقه بشلها ، وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى « وَإِنْ كَانَ مَكْرُهمْ لَيَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ » فى قراءة غير السكاكى أنها لام الجحود ، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ، والذى يظهر أنها لام كي وأن إن شرطية ، أى وعند الله جزاء مكرهم ، وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدة معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة فى عظمتها بالجبال ، كما يقال : أنا أشجع من فلان ، وإن كان معدا للنوازل .
الخامس : أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود ، وإظهار « أن » مستدلا بقوله تعالى « وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى » والصحيح المنع ، ولا حجة فى الآية ؛ لأن « أَنْ يُفْتَرَى » فى تأويل مصدر هو الخبر .

(كَذَلِكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلَحُ فى مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ أَلَا أَنْ خَفَى)
« أن » مبتدأ ، وخفى : خبره ، وكذلك وبعد : متعلقان بخفى ، وحتى : فاعل يصلح ، وإلا : عطف عليه .
أى : كذا يجب إضمار أن بعد أَوْ إِذَا يَصْلَحُ فى موضعها حتى نحو « لألزمك أو تقضيني حتى » وقوله :

١٠١٦ - لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى
فَا إِنَّهُ كَأَدَّتِ الْأَمَالَ إِلَّا لِصَارِ
أَوْ إِلَّا كقولك « لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » ، وقوله :
١٠١٧ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كَعُوبَهُمْ أَوْ نَسَقِيًا

ويحتمل الوجهين وقوله :

١٠١٨ - فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكَ عَيْنُكَ ، إِنَّمَا
نَحَارُكَ مُلْكًا أَوْ تَمُوتَ فَتَمُذِرَا

واحترز بقوله « إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا » من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين ؛ فإن المصارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن ، كقوله :

١٠٢٠ - وَلَوْلَا رِجَالٌ مِّن رِّزَامِ أَعِزَّةٌ وَآلٌ سَبِيعٌ أَوْ أَسُوءُكَ عَلَقًا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : وتقديرُ إلّا وَحَتَّى في موضع « أو » تقديرٌ لحظّ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل « أو » مصدر ، وبعدها « أن » ناصبة للفعل ، وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المُقدَّر قبلها ، فتقدير « لَأَتَنْتَظِرُنَّهُ أَوْ يَقْدِمُ » لَيَكُونَنَّ ائْتِظَارٌ أَوْ قَدُومٌ ، وتقدير « لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يَسْلَمُ » لَيَكُونَنَّ قَتْلُهُ أَوْ إِسْلَامُهُ ، وكذا العمل في غيرهما .

الثاني : ذهب الكسائي إلى أنه « أو » للذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخالفة ، والصحيح أن النصب بأن مضمرٌ بعدها ؛ لأن « أو » حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مَصْدَرًا مقدرا على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها .

الثالث : قوله « إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا » أحسن من قوله في التسهيل : بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن ؛ لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا ؛ الأول : الغاية مثل إلى ، والثاني التعليل مثل كي ، فيشمل كلامه هنا نحو « لَأَرْضِيَنَّ اللهَ أَوْ يَغْفِرَ لِي » بخلاف كلام التسهيل ؛ لأن المعنى حتى يغفر لي ، بمعنى كي يغفر لي . وقد بان لك أن قول الشارح « يريد حتى بمعنى إلى ، لا التي بمعنى كي » لا وجه له ، وكلنا البارتين خير من قول الشارح « بعد أو بمعنى إلى أو إلّا » فإنه يُورم أن « أو » بِرَأْدِ الحرفين ، وليس كذلك ، بل هي أو العاطفة كما مر .

(وَبَعْدَ حَقِّ هَـكَذَا إِضْمَارُ أَنْ * حَتْمٌ) أى واجب ، والغالب في حتى حيثئذ أن

تكون للغاية نحو « أَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى » وعلامتها أن يصلح في موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل (كَجُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَرْنُ) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي ، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن كقوله :

١٠٢١ - لَيْسَ التَّطَاهُّ مِنَ الْفُضُولِ تَمَاحَةً

حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَكَ قَلِيلُ

وهذا المعنى على غرَابته ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم « والله لا أفعل إلا أَنْ تفعل » : المعنى حتى أن تفعل . وصرح به ابن هشام الخطري اوى ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في « وَمَا يُعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا » والظاهر في هذه الآية خلافه ، وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر في قوله :

١٠٢٢ - وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مُسَبِّبًا عنه .

(تنبيه) : ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها ، وأجازوا إظهار أن بعدها تأكيداً ، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود .

(وَتَلَوْا حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤًى وَلَا * به) أى بالحال (اِرْقَن) حمًا (وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا) أى لا يُنْصَبُ الفعلُ بعد حتى إلا إذا كانت مستقبلًا ، ثم إن كان استقباله حقيقياً - بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم - فالنصب واجب ، نحو « لَأَسِيرَنَّ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ » وكالآية السابقة ، وإن كان غير حقيقى - بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة - فالنصب جائز ، لا واجب ، نحو « وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ » فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا ، فالرفع - وبه قرأ نافع - على تأويله بالحال ، والنصب - وبه قرأ غيره - على تأويله بالمستقبل ؛ فالأول يقدر

اتصافَ الخبرِ عنه - وهو الرسول والذين آمنوا معه - بالدخول في القول ، فهو حالٌ بالنسبة إلى تلك الحال ، والثاني يقدَّرُ اتصافه بالعزم عليه ، فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال .

ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالا ، إما حقيقة نحو « سرتُ حتى أدخلُها » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تأويلا نحو « حتى يقول الرسول » في قراءة نافع ، والرفع حينئذ جائز كما مر .

الثاني : أن يكون مسبباً عما قبلها ؛ فيمتنع الرفع في نحو « لأسيرنَ حتى تطلع الشمس » وما سرت حتى أدخلها ، وأميرت حتى تدخلها ؟ « لا انتفاء السببية ؛ أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن هدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق ، ويجوز الرفع في « أيهم سار حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها ؟ » لأن السير محقق ، وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان . وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي ، على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأمره ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عُرِضَت هذه المسألة بهذا المعنى على سببويه لم يمتنع الرفع فيها ، وإنما مَفَقَهُ إذا كان النفي مُسَطَّحاً على السبب خاصة ، وكل أحد يمتنع ذلك .

الثالث : أن يكون فَضْلَةً ؛ فيجب النصب في نحو « سَيرى حتى أدخلُها » وكذا في « كان سَيرى أميس حتى أدخلها » إن قدرت كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً ١١ .

(تنبيهات) : الأول : تجيء حتى في الكلام على ثلاثة أضرب : جارة ، وعاطفة ،

وقد مرّنا ، وابتدائية ، أى حرف تُبْتَدَأُ بعده الجملُ ، أى تستأنف ، فتدخل على الجمل
الاسمية كقوله :

١٠٢٣ - فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا
بِدِرَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجَلَةٍ أَشْكَلُ
وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله :

١٠٢٤ - يُفْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ
[لَا يَسْأَلُونَ بَيْنَ السَّوَادِ لِلْقِيلِ]

وقرلة نافع « حَتَّى يَقُولُ الرُّسُولُ » وعلى الفعلية التى فعلها ماضٍ ، نحو « حَتَّى عَفَوْا »
وَقَالُوا » وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ، وتوزع فى ذلك .

الثانى : إذا كان الفعلُ حالاً أو مؤولاً به فحتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلاً
أو مؤولاً به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم .

الثالث : علامة كونه حالاً أو مؤولاً به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى ،
ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسبباً عما قبلها ، انتهى .

(وَبَعْدَ فَاجْوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مُحْضَيْنِ أَنْ ، وَسَتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبٌ)
أن : مبتدأ ، ونصب : خبرها ، وسترها حتم : مبتدأ وخبر ، فى موضع الحال من
فاعل نَصَبٍ ، وبعد : متعلق بنصب .

يعنى أن أن تنصبُ الفعلَ مضمرةً بعد فاء جواب نفى ، نحو « لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ
فَيَمُوتُوا » أو جواب طلب ، وهو إما أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تخفيض
أو تمنٍّ ؛ فالأمر نحو قوله :

١٠٢٥ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَيَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَلَسْتُ قَرِيحًا

والنهي نحو « لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِمِذَابٍ » وقوله :

١٠٢٦ - لَا يَخْذَعْنَكَ مَا تَوَرَّوْا وَإِنْ قَدِمْتُ

رِأْتَهُ فَيَحِقُّ الْحُزْنَ وَالنَّدَمُ^(١)

والدعاء نحو « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْمَذَابَ الْأَلِيمَ » وقوله :

١٠٢٧ - رَبِّ وَقِنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

وقوله :

١٠٢٨ - فَيَا رَبَّ عَجِّلْ مَا أَوْمَلُ مِنْهُمْ

فَيَذْفَأُ مَقْرُورًا، وَيَشْتَبِعُ مُرْمِلًا

والاستفهام نحو « فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا » وقوله :

١٠٢٩ - هَلْ تَعْرِفُونَ لِبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ

تُفَضِّلَنِي فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

والعرض نحو قوله :

١٠٣٠ - يَا ابْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَذْنُو فَنَقْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَاهُ كَمَنْ سَمِعَا

والتحضيض نحو « لَوْلَا أُخْرَتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُونُ مِنْ

الصالحين » وقوله :

(١) الترات في قوله « قدمت ترائه » بتاءين إحداهما في أوله والثانية في آخره ، وهو

جمع ترة - بوزن عدة وصفة وزنة - وهى الحقد ، والإحنة ، والعداوة والتأثر ، وللتأثر :

الذى قد أثرت نفسك عليه ، وربما كان تصحيف موتور

١٠٣١ - لَوْلَا تَعُوجِينَ يَا سَلَمَى عَلَى دَنَفٍ

فَتُخَيِّدِي نَارَ وَجْدٍ كَادُ يُفْنِيهِ

والتمنى نحو « يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً » . وقوله :

١٠٣٢ - يَا لَيْتَ أُمِّ خُلَيْدٍ وَاعْدَتْ فَوَقَتْ

وَدَامَ لِي وَلَهَا عُزْرٌ فَتَنَصَّ طَلَبًا

واحتراز بقاء الجواب عن الفاء التي لجرد العطف نحو « ما تأتينا فتحدثنا » بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ؛ فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما ، وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا ، على إضمار مبتدأ ؛ فيكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني ، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا تحدثنا ؛ فيكون المقصود نفي اجتماعهما ، أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا ؛ فيكون المقصود نفي الثاني لاتقاء الأول .

واحتراز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض ، وهو المنتقض بالآ والتلو بنفي ، نحو « ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا » ونحو « ما تزال تأتينا فتحدثنا » . ومن الطلب الذي ليس بمحض ، وهو الطلب باسم الفعل ، أو بالمصدر ^(١) ، أو بما لفظه خبر نحو « صه فأكرمك » و « حسبك الحديث فينام الناس » ، ونحو « سكوناً فينام الناس » ونحو « رزقني الله مالا فأنفقه في الخور » فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب ، وسيأتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك .

﴿ تبهيات ﴾ : الأول : مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض « ما قام فياً كل إلا طامأته » . قال : ومنه قول الشاعر :

١٠٣٣ وَمَا قَامَ مَنَاقِمٌ فِي نَدِيَّتِنَا قَيْنَطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ ^(٢)

(١) قال ابن هشام : لحق أو المصدر المصريح إذا كان لا يطلب ينصب ما بعده .

(٢) الندي — يوزن غنى وعلى — مجاز القوم ومكان حديثهم

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك ، واعترضهما المرادى ، وقال : إن النفي إذا انتقض يلاً بعد الفاء جاز النصب ، نص على ذلك سيبويه ، وعلى النصب أنشد :

« فَيَنْطِقَ إِلَّا بِأَلَى هِيَ أَغْرَفُ »

الثاني : قد تضرر «أن» بعد الفاء الواقعة بين مجزومتين أداتين شرطية ، أو بعدها ، أو بعد حصر يائماً اختياراً ، نحو « إِنْ تَأْتِنِي فَتُحْسِنَ إِلَى أَكْأَفْنِكَ » ونحو « مَتَى زُرْتَنِي أَحْسِنْ إِلَيْكَ فَأَكْرِمْكَ » ونحو « إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » في قراءة من نصب ، وبعد الحصر يلاً والخبر مثبت الخالي من الشرط اضطراراً ، نحو « مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا » ، ونحو قوله :

١٠٣٤ - سَأَتْرُكَ مَتَزِلِي لِبَنِي نَعِيمٍ
وَأُلْحِقُ بِالْحِجَارِ فَأَسْتَبْرِحَا

الثالث : يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه ، نحو « كَأَنَّكَ وَالْغُلَيْنَا فَتَشْتُمُنَا » ، أي ما أنت والغلينا ، ذكره في التسهيل ، وقال في شرح الكافية : إن غيراً قد تفيد نفيّاً فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح ؛ فيقال « غير قائم الزيدان فكسر متهما » أشار إلى ذلك ابن السراج . ثم قال : ولا يجوز هذا عندى ، قلت : وهو عندى جائز ، والله أعلم . هذا كلامه بحروفه .

الرابع : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالخالفة ، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو ، والصحيح مذهب البصريين ؛ لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها ، لكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم ، والتقدير في نحو « مَا تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا » ما يكون منك إثبات فتحدث ، وكذا يُقدَّر في جميع المواضع .

الخامس : شَرَطَ في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احترازاً من نحو « لِمَ صَرَبْتَ زيدا فيجازيك » لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سَبْكُ مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبي علي ، ولم يشترط ذلك للمغاربة . وحكى ابن كيسان « أَيْنَ ذَهَبَ زيد فنتقبه ؟ » بالنصب ، مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع ، وإذا لم يمكن سَبْكُ مصدر مستقبل من الجملة سَبْكُناه من لازمها ؛ فالتقدير : ليسكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا .

(وَالْوَاوُ كَالْفَا) في جميع ما تقدم (إِنْ تُفِذْ مَفْهُومٌ مَعٌ) أى يقصد بها المصاحبة (كَلَّا تَسْكُنُ جَلَدًا وَتُظْهِرُ الْجَزْعَ) أى لا تجمع بين هذين ، وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء .

الأول : النهى ، نحو « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ »

الثاني : الأمر ، نحو قوله :

١٠٣٥ — قَعْلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو ؛ إِنْ أُنْدَى

لِصَوْتٍ أَنْ يَبْدَى دَاعِيَانِ

الثالث : النهى ، نحو قوله :

١٠٣٦ — لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقِي وَتَأَنَّى مِثْلُهُ

عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

الرابع : الاستفهام ، نحو قوله :

١٠٣٧ — أَتَيْتُ رَجُلَانِ الْجُنُودِ مِنَ الْكُرَى

وَأَيْتَ مِنْكَ بَلِيلَةُ الْمَسُوعِ

وقوله :

١٠٣٨ - أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
وَيَيْنَكُمُ التَّوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

الخامس : التثني نحو « يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » في قراءة حمزة وحفص ، وقيس الباقي .

قال ابن السراج : الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم تُرَدَّ الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء وأضمرت أن ، وتكون الواو في هذا معنى مع فقط .

ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنياً على مبتدأ محذوف ؛ لأنه متى كان كذلك وجب رفعه ، ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » ثلاثة أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي ، والنصب على النهي عن الجمع ، والرفع على ذلك المعنى . ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن .

(تنبيه) الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء ، وقد تقدم .

(وَتَدَّ غَيْرُ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ) جزماً : مفعول به مقدم ، أي اعتمد الجزم (إن تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ) أي انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها ، بشرط أن يُقَصَّدَ الجزاء ، وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله :

فَقَاتِلْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَمَنْزِلٌ [يَسْقُطِ الْأَوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَخْوَمِلْ]

وكذا بقية الأمثلة ، أما النفي فلا ينجزم جوابه ؛ لأنه يمتضى تحقق عدم الوقوع كما

يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع ؛ فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب ، ولذلك قال «وبعد غير النفي» واحتراز بقوله «والجزءاء قد قُصِدَ» عما إذا لم يُقصدِ الجزءاء فإنه لا يجزم بل يرفع : إما مقصوداً به الوصف نحو «لَيْتَ لِي مَالاً أَفْنَقُ مِنْهُ» أو الحال ، أو الاستئناف ويحتملها قوله تعالى «فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَا تَخَافُ دَرَكاً» وقوه :

١٠٣٩ - كَرُّوا إِلَى حَرٍّ تَسْكُمُ تَعْمُرُونَهَا

كما تَسْكُرُ إِلَى أَوْطَانِهِمُ الْبَقَرُ

﴿تنبيهان﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : الجزمُ عند التعرُّى من الفاء جائز بإجماع .

الثاني : اختلف في جازم الفعل حينئذ ؛ فقليل : إن لفظ الطلب ضَمَّنَ معنى حرف الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف ، واختاره المصنف ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل : إن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط ، أى حذفت جملة الشرط وأُنيت هذه في العمل مِنَّا بِهَا فجزمت ، وهو مذهب الفارسي والسيрани وابن عصفور . وقيل : الجزمُ بشرط مُقَدَّر دلَّ عليه الطلبُ ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين ، وقيل : الجزمُ بلام مقدرة ؛ فإذا قيل «أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْراً» فمعناه لَتُصِيبُ خَيْراً ، وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف ، والختار القول الثالث ، لا ما ذهب إليه المصنف ؛ لأن الشرط لا بُدَّ له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ، ولا مضمناً له مع معنى حرف الشرط ؛ لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدراً بعده ، لا امتناع إظهاره بدون حرف الشرط ، بخلاف إظهاره معه ؛ ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة ، وذلك لا يوجد له نظير ، انتهى .

(وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ) فَيَا مَرَأَةَ بَصَحَ (أَنْ تَبْغِيَ * إِنْ) الشرطية

(قَبْلَ لَا) النافية (دُونَ تَخَالَفَ) في المعنى (يَنْقُصُ) ومن ثم جاز « لَا تَذُنُ مِنَ الْأَسَدِ نَسْلًا » ، وامتنع « لَا تَذُنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْبُكَ » بالجزم ، خلافاً للكسائي .

أما قولُ الصحابي « يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تُشْرِفْ بِصَنْبِكَ سَهْمًا » وقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا يَوْمَئِذٍ بَرِيحُ الثَّوَمِ » فجزمه على الإبدال من فعل النهي ، لا على الجواب ، على أن الرواية المشهورة في الثاني « يُوْذِنَا » بثبوت الياء .

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ، وقال للراعي : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين .

الثاني : شَرَطُ الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تَقَعْلَ ، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لَا تَقَعْلَ ، فيمتنع الجزم في نحو « أَحْسِنْ إِلَى الْأَحْسَنِ إِلَيْكَ » فإنه لا يجوز « إِنَّ تُحْسِنَ إِلَى لَا أَحْسَنَ إِلَيْكَ » لكونه غير مناسب ، وكلام التسهيل يوم إجراء خلاف الكسائي فيه ، انتهى .

(وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ) بأن كان بلفظ الخبر ، أو باسمِ فَعْلٍ ، أو باسمِ غيره (فَلَا تَنْصِبْ جَوَابَهُ) مع الذم كما تقدم (وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا) عند حذفها ، قال في شرح الكافية : بإجماع ، وذلك نحو قوله تعالى « تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » ، يغفر لكم ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ » وقوله : اتَّقَى اللَّهُ أَمْرُهُ قَتْلَ خَيْرًا يُنَبِّ عَلَيْهِ ، وقوله

١٠٤٠ - [وَقَوْلِي كَلِمًا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ]

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَقْرِئِي

وقولهم : حَسْبُكَ الْحَدِيثُ بَيْنَ النَّاسِ ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى آمَنُوا وَلِيَتَّقُوا وَأَثْبَتِي وَكَفَّفَ .

(تنبيهان) : الأول : أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المحاب بها اسمُ فعل أمر

مخصوصة ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حَسْبُكَ ، وذكر في شرح الكافية أن السكّاني انفردَ بجزء ذلك ، ولكن أجازَه ابن عصفور في جواب تَزَالِ ونحوه من اسم الفعل المُشْتَق ، وحكاؤه ابن هشام عن ابن جني ، فالذي انفرد به السكّاني ماسوي ذلك .
الثاني : أجاز السكّاني أيضاً نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ، نحو غَفَرَ اللَّهُ لزيد فيَدْخِلُهُ الجنة .

(وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّنْفِي يَنْتَسِبُ)
وفاقا للقراء ؛ لثبوت ذلك سماعا كقراءة حَفْص عن عاصم « لعلْ أَبْلُغُ الْأَسْتَبَابَ اسْتِبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ » وكذلك « لعله يَرْكُ أُوَيْذُكَ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرُ » ، وقول الراجز أنشدَه القراء :

١٠٤١ - عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاهَا

تُدَلِّنُنَا اللَّهُمَّ مِنْ لَمَاتِهَا

* فَتَقَرِّبِ النَّفْسَ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب ، وتأولوا ذلك بما فيه بُعْد ، وقول أبي موسى : وقد أَشْرَبَهَا معنى ليت مَنْ قَرَأَ « فَأَطْلِعَ » نصبا يقتضى تفصيلا^(١) .
• (تنبيه) : القياسُ جوازُ جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند مَنْ أجاز النصب ، وذكر في الارتشاف أنه قد سُمِعَ الجزم بعد الترجي ، وهو يدل على صحة مذهب إليه القراء اهـ .

(وَإِنْ عَلَى أَمْرٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطْفٌ يَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْخَذِفًا)

فعل : رفع بالتيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده ، وَيَنْصِبُهُ : جواب الشرط ، وَأَنْ - (١) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أَشْرَبَ معنى التخي نصب الفعل التالي للفاء في جوابه ، وإن لم يشرب معنى التحقق لم ينصب .

بالفتح: فاعلُ ينصبه ، وثابتا : حال من أنْ ، ومنحذف : عَطَفَ عليه ، وقف عليه بالسكون للضرورة .

أى يُنْصَبُ الفعلُ بأن مضمرة جـ وازا في مواضع ، وهى خمسة ، كما ينصب بها مضمرة وجوباً فى خمسة مواضع وقد مرت ؛ فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منى ولم يقتزن الفعل بلا ، وقد سبقَ فى قوله « وإنْ عُدِمَ لا فأنْ أعمل مظهراً أو مضمراً » والأربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت ، وهى أنْ تمطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو ، أو ، والعاء ، ومم ، نحو قول :

١٠٤٣ — لَبَسْتُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبَسِ الشُّمُوفِ

ونحو « أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا » فى قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وَخِيًا ، ونحو قوله :

١٠٤٣ — لَوْلَا تَوْفِيقُ مُعَقَّرَةٍ فَارْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْزَارًا بَاغَى تَرَبِّ^(١)

وكقوله :

١٠٤٤ — إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَغْفِهِ

كَالتَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَاقَتِ الْبَقَرُ

والاحتراز بالغالض من الاسم الذى فى تأويل الفعل ، نحو « الطَّائِرُ فَيَنْصَبُ زَيْدُ الْقَبَابِ » فيغضب : واجب الرفع ؛ لأن الطائر فى تأويل الذى يطير ، ومن العطف على المصدر التثوم ؛ فإنه يجب فيه إضمار أنْ كما مر .

(١) إترابا : أراد غنى وميسرة ، وترب — بفتح التاء والراء جميعا — مصدر « ترب الرجل » بوزن فرح — أى لصقت يده بالتراب من الفقر ؟ ولا تلتفت إلى غير ذلك من التفسير ، والمعنى لولا أننى أتوقع أن يقصدنى ويتوجه نحوى من يتعرض لسؤال الناس من غير أن ينطق وأنتى أحب أن أرضيه ما كنت أو تر الغنى على الفقر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما قال « على اسم » ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر ؛ فإن ذلك لا يختص به ؛ فتقول . « لولا زيدٌ ويُحْسِنُ إلى المَلَكِ » .

الثاني : يجوز في قوله « فعل عطف » فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر .
الثالث : أطلق العاطف ، ومراده الأحرف الأربعة ؛ إذ لم يُسمع في غيرها .

﴿ وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبُ فِي سَوَى مَا مَرَّ ، فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى ﴾

أى حَذْفُ « أَنْ » مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذٌ . لا يقبل منه إلا ما نقله المدول ، كقولهم : خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَا خُذْكَ ، وَمُرَّهْ يَحْفَرَهَا ، وقول بعضهم : تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ، وقراءة بعضهم : « بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ » وقراءة الحسن « قُلْ أَفَسِيرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدْ » ومنه قوله :

[قَلَمَ أَرَّ مِثْلَهَا خُبَاةً وَأَجِيدَ]

وَنَهْنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْعَلَهُ ^(١)

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أنهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع ، لا يجوز القياس عليه ، وبه صرح في شرح الكافية ، وقال في التسهيل : وفي القياس عليه خلافٌ .

الثاني : أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم .

الثالث : كلامه يُشعر بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل ؛ فإنه جعل منه قوله تعالى : « وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْهَرَقَ »

(١) قسم هذا البيت في باب أفعال القارية (ش ٢٣٧) .

خَوْفًا وَعِلْمًا» قال : فيريكم صلة لأن حذف وبقى بريك مرفوعا ، وهذا هو القياس ؛ لأن الحرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله ، هذا كلامه ، وهذا الذي قاله مذهب أئى الحسن ، أجاز حذف أن ورفّع الفعل دون نصبه ، وجعل منه قوله تعالى : « قُلْ أَفَغَيَّرُ اللَّهَ تَأْمُرُونِى أَعْبُدُ » ، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقا ، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل : وهو الصحيح .

الرابع : ما ذكره من أن حذف أن والنصب فى غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما استعرفه فى قوله فى باب الجوازم « والفعل من بعد الجزأ إن يقتضى إلخ » ١٠١ .

عوامل الجزم

(بِلَا وَلَا مِ طَائِبَا ضَعَّ جَزْمًا * فى الفعل) طالبا : حال من فاعل ضَعَّ المستتر ، وجزما : مفعول به .

أى تجزم لا واللام الطليبتان الفعل المضارع ، أما « لا » فتكون لانهى ، نحو « لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ » والدعاء نحو « لَا تُؤْخِذْنَا » وأما اللام فتكون للأمر نحو « لِيُنْفِقْ » والدعاء نحو « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ » وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهى والدعاء ، والاحتراز به عن غير الطليبتين ، مثل لا النافية والزائدة ، واللام التى ينتصب بعدها المضارع ، وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلى التشكلم ، وهو كذلك فى لا ، ونَدَّرَ قوله :

١٠٤٥ - لَا أَعْرِفَنَّ رَزْرَبًا حُورًا مَدَامِيهَا

مُرَدَّاتٍ عَلَى أَغْقَابِ أَكْوَارٍ

وقوله :

١٠٤٦ - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ مَلَا نَعْدُ

لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاضِمُ

نعم إن كان للمفعول جاز بكثرة نحو «لا أخرج» و «لا نخرج» لأن النهي غير المتكلم، وأما اللام فجزمها لفعل المتكلم مبنيين للفاعل جاز في السمة، لكنه قليل، ومنه : « قَوْمُوا فَلَأَصْلَ لَكُمْ » « وَلَنَعْمَلَنَّ خَطَايَاكُمْ » وأقل منه جزمها فعل الفاعل الخطاب كقراءة أبي وأنس « فبذلك فلتفرحوا » وقوله عليه السلام : « لِنَتَّخِذُوا مَصَافِكُمْ » والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زعم بعضهم أن أصل « لا » الطلية لام الأمر زيدت عليها ألف فافتحت، وزعم بعضهم أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ، وهما ضميان .

الثاني : لا يُفصل بين لا ومجزومها، وأما قوله :

١٠٤٧ - وَقَالُوا أَهَآئَنَا لَا تَخْشَعُ لِظَالِمٍ

عَزِيزٍ ، وَلَا ذَا حَقٍّ قَوْمِكَ تَنْظِمُ^(١)

فضرورة، وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو « لا اليوم تضرب » .

الثالث : حركة اللام الطلية الكسر، وفتحها لغة، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء ونم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد نم، ولا قليل، ولا ضرورة، خلافا لمن زعم ذلك .

الرابع : تحذف لام الأمر ويبقى عماها، وذلك على ثلاثة أطرب : كثير مطرد، وهو حذفها بعد أمر بقول نحو « قُلْ لِّلْعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ » وقليل جاز في الاختيار، وهو حذفها بعد قول غير أمر، كقوله :

(١) لا : ناهية، وتظلم : محزوم بها، و « حق قومك » مركب إضافي مفعول به

لتظلم تقدم عليه، و « ذا » اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، وأصل الكلام : ولا تظلم حق قومك يا هذا ولا تأبه بغير هذا التحقيق

١٠٤٨ - قُلْتُ لِيَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا :

تَثْنُنْ فَأَيُّ تَحْمُوهَا وَجَارُهَا

قال المصنف : وليس مضطرا ؛ لمكنه من أن يقول ائذن ، قال : وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرك ، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع ، فسكن اضطرارا ؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء ، فكان يقول « تَأْذَنُ إِنِّي » . وقليل مخصوص بالاضطرار ، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه ، كقوله :

١٠٤٩ - مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسُ كُلِّ نَفْسٍ

إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا

وقوله :

١٠٥٠ - فَلَا تَسْتَطِيعُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي .

وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

انتهى .

و (هَكَذَا بَلَمْ وَلَمْ) أى لم ولما يميزان المضارع مثل لا واللام الطليتين ، نحو « لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ » ونحو « وَلَمْ يَعْلَمْ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ » ، « وَلَمْ يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ » ويشتركان فى الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي ، والجزم ، وقلب معنى الفعل للنفي ، وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو « وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ » وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال ، بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق ، كقوله :

١٠٥١ - فَإِنْ كُنْتُ مَا كُولا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ

وَلَا فَأَذِرْ كُنِي وَلَمْ أَمْرِقِ

ومن ثم جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع « لما يكن ثم كان » ، والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا ، كقوله :

١٠٢٥ - فَذَلِكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ أُمْتَرَيْنَا

تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمَرَاهُ

وقوله :

١٠٥٣ - فَاضْطَحَّتْ مَعَانِيهَا فِقَاراً رُسُومَهَا

كَأَنَّ لَمْ يَرَى أَهْلِي مِنَ الْوَحْشِ تُوَهَّلِ

وأنها قد تُلغى فلا يجزم بها . قال في التسهيل : حملا على لا ، وفي شرح الكافية : حملا على ما ، وهو أحسن ؛ لأن ماتنفي الماضي كثيرا ، بخلاف لا ، وأنشد الأخفش على إهمالها قوله :

١٠٥٤ - لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذَهْلٍ وَأَمْرُهُمْ

يَوْمَ الصَّلَاةِ فَاهُ لَمْ يُوَفِّهِمْ بِالْجَارِ

وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم ، وتنفرد لما يجوز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار كقوله :

١٠٥٥ - فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأَ وَلَمَّا

فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنِي

أى ولما أكن بدأ قبل ذلك ، أى سيدا ، وتقول : قاربت المدينة ولما ، أى ولما أدخلها ، وهو أحسن ماخرج عليه قراءة من قرأ « وَإِنَّ كَلَامَنَا ^(١) » ولا يجوز ذلك فى لم ، وأما قوله :

١٠٥٦ - أَحْفَظْ وَدَيْعَتَكَ الَّتِي أَشْتَدِعْتَهَا

يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

(١) قال ابن الحاجب : لما هذه جازمة حذف مجزومها ، والتقدير : وإن كلامنا لم يهملوا ، وقال ابن هشام : الأولى أن يكون التقدير : وإن كلامنا يوفوا أفعالهم ، أى أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفوها .

فضرورة، وبكون متفبها يكون قريبان الحال، ولا يشترط ذلك في منق «لم» تقول :
لم يكن زيد في الدام الماضي مقبياً ، ولا يجوز « لما يكن » .

وقال المصنف : كون منق لما يكون قريباً من الحال غالب لا لازم
وبكون متفبها يتوقع بونه بخلاف منق لم ، ألا ترى أن معنى « بل لما يذوقوا عذاب »
أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع . قال الزنجشیری في « ولما »
يدخل الإيمان في قولكم : ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا
فيما بعد ، انتهى .

وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما ستيان في التوقع وعدمه ،
مثال التوقع « ما لي قت ولم تقم » أو « ولما تقم » . ومثال عدم التوقع أن تقول
ابتداء : لم يقم ، أو لما يقم .

(تنبيهات) : الأول : قال في التسميل : ومنها لم ، ولما أخنها ، يعني من الجواز ،
فقيد لما بقوله « أخنها » احترزاً من لما بمعنى إلا ، ومن لما التي هي حرف وجود
لوجود وكذلك فعل الشارح ، فقال : احترزت بقولي أخنها من لما الحينية ، ومن لما
بمعنى إلا ، هذا كلامه . وإنما لم يقيدها هنا بذلك ، وكذلك فعل في السكافية ، لأن
هاتين لا يليهما المضارع ؛ لأن التي بمعنى إلا لا تدخل إلا على جملة اسمية نحو « إن كل
نفس لما عليها حافظ » وقراءة من شدد الميم ، أو على الماضي لفظاً لا معنى نحو :
« أنشدك الله لما فعلت » أي إلا فعلت ، والمعنى ما أسألك إلا فذلك ، والتي هي
حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماضٍ لفظاً ومعنى ، نحو « ولما جاء أمرنا نجيتنا هوداً »
وأما قوله :

أقول لعبد الله : لما سيقاونا ونحن يواذي عبد شمس وهاشم

فقد تقدم الكلام عليه في باب الإضافة ، وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب
ابن السراج وتبعه الفارسي ، وتبعهما ابن جني ، وتبعهم جماعة ، أي أنها ظرف بمعنى حين ،
(٢ - الأشجوني ٣)

وقال المصنف : معنى إذ ، وهو أحسن ؛ لأنها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف .

الثاني : حكى الأحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم ، وقال في شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة ، اغترارا بقراءة بعض السلف « ألم نشرح لك صدرك » بفتح الحاء ، وبقول الرازي :

١٠٥٧ - فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ

أَيُّوْمَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قَسْدِرْ

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت ، هذا كلامه . وفيه شذوذان : توكيد النفي بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين .

الثالث : الجمهور على أن لما مركبة من لم وما ، وقيل : بسيطة .

الرابع : تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران ألم وألما باقيتين على عملهما ، نحو « ألم نشرح » ، « ألم يحذرك يتيا » ونحو قوله :

[عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا]

وَقُلْتُ : أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ؟^(١)

ولما فرغ مما يحزم فعلا واحداً انتقل إلى ما يحزم فملين فقال : (وَاجْزِمْ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا * أَىَ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا وَحَيْثَا أَنَّى) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فملين ، نحو « وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ » ، « وَإِلَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ » ونحو « مَنْ يَمَلَّ سِوَا يُجْزَ بِهِ » ونحو « وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَغْفِرْهُ اللَّهُ » .

وقوله :

١٠٥٨ - أَرَى الثُّمَرَ كُنْزًا نَاقِصًا كُلُّ لَيْلَةٍ
وَمَا تَنْقُصُ الْأَيَّامُ وَاللَّهُمَّ يُنْفَدُ
ونحو « وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتُشْحَرَنَا بِهَا فَمَا تَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ »

وقوله :

١٠٥٩ - وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وَإِنْ خَلَمًا تَغْفِي عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ
ونحو « أَيَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأُتْمَاءُ الْحُسْنَى » ، وقوله :

١٠٦٠ - [لَا تَمْسُكُنْ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ]
فِي أَيِّ تَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِيلُ
وقوله :

١٠٦١ - مَتَى تَأْتِيَهُ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

وقوله :

١٠٦٢ - مَتَى مَا تَلْقَيْنِي فَرْدَيْنِ تَرَجِفُ
رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتَشْتَعْلَانِ

ونحو قوله :

١٠٦٣ - أَيَانِ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَرَكَ حَذِرًا

وقوله :

١٠٦٤ - [إِذَا التَّمَجَّةُ الْأَذْمَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ]

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ

ومحو قوله :

١٠٦٥ - أَيْنَ تَعْرِفُ بِنَا الْمُدَّةَ تَجِدُنَا

تَصْرِفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِ

ومحو قوله تعالى : « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ » وقوله :

١٠٦٦ - صَمْدَةٌ نَابِغَةٌ فِي حَاشٍ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

ومحو قوله

١٠٦٧ - وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنتَ آمِرٌ

بِهِ تُلْفِ مَنْ لِيَأْهُ تَأْمُرُ آتِيَا

ومحو قوله :

١٠٦٨ - حَيْنَمَا نَسْتَقِيمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

ومحو قوله :

١٠٦٩ - خَلِيلِي أَنِّي تَائِبِي تَائِبِيَا

أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكَ لَا يُجَاوِلُ

(وَعَرَفَ إِذَا مَا) أى إذا ما حرف (كإن) معنى وفقاً لسيبه به ، لا ظرف

زمان زيد عليها ما كما ذهب إليه المبرد فى أحد قوليهِ ، وابن السراج والفراسى (وَبَاقِي

الْأَدَوَاتِ أَيْضًا) ، أَمَا مِنْ وَمَا وَمَتَى وَأَيَّ وَأَيَّانَ وَأَيْنَ وَأَنَّى وَحَيْنَا فَبِاتِّفَاقٍ ، وَأَمَا مَهْمَا

فعل الأصح

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف : فغير الظرف مَنْ وَمَا وَمَنْهَا ، فَمَنْ لتعميم
أولى العلم ، وما لتعميم ما تدلّ عليه وهي موصولة^(١) ، وكلتاها مبهمة في أزمان الربط ،
ومَنْهَا بمعنى ما ولا تخرج عن الأسمية ، خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفاً ، ولا عن
الشرطية خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً ، ولا تجر بإضافة ولا بحرف جر ، بخلاف
مَنْ وما ، وذكر في السكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يرادان ظرفيّ زمان . وقال في
شرح السكافية : جميع النحويين يعملون ما ومهما مثل مَنْ في لزوم التجرد عن الظرفية
مع أن استعمالها ظرفين ثابت في أشعار العصحاء من العرب ، وأنشد آياتاً ؛ منها في
ما قول الفرزدق :

١٠٧٠ - وَمَا نَحْيَ لَا أَرْهَبُ وَإِنْ كُنْتُ جَارِمًا
وَلَوْ عَدَّ أَعْدَائِي ظَلَى لِمُمْ دَحَلًا^(٢)

وقول ابن الزبير :

١٠٧١ - فَمَا نَحْيَ لَا نَشَأُ حَيَاةً ، وَإِنْ تَمَّتْ
فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْمَيْشِ أَجْمَا

وفي مهما قول حاتم :

١٠٧٢ - وَإِنَّكَ مَهْمَا تُنْقَطِ بَطْنُكَ سُوءُهُ
وَفَرَجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَا

وقول طغَيْل الغنوي :

١٠٧٣ - مُبَيَّنْتُ أَنَّ أَبَا شُتَيْمٍ يَدْعِي
مَهْمَا يَعْبَسُ يَسْمَعُ بِمَا لَمْ يُسْمَعِ

(١) هذه الجملة حار من الضمير المستتر في « تدلّ » أي هي لتعميم مدلولها في حال
موضوعيتها.

(٢) الدحل - بفتح الدال المعجمة وسكون الحاء للهملّة - الثأر ، وخطأ ضبط هذه
الكلمة بدال . هملّة وخاء معجمة وتفسيره بالقدر والحديعة .

قال ابنه : ولا أرى في هذه الآيات حجة ؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر ، اه .
وأصل مهما « ما ما » الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، فنقل اجتماعهما فأبدلت
ألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أصلها « مَه » بمعنى
اكفف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيويه وقيل :
إنها بسيطة

وأما أى فهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم ، وهى بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت
إلى ظرف مكان فهى ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهى ظرف زمان ،
وإن أضيفت إلى غيرهما فهى غير ظرف .

وأما الظرف فينقسم إلى زمانى ومكانى ؛ فالزمانى : متى ، وأيان ، وهما لتعميم
الأزمنة ، وكسر همزة أيان لغة سليم ، وقرئ بها شاذاً ، والمكانى : أين وأنى ،
وحينما ، وهى لتعميم الأماكن .

(تنبيهات) : الأول : هذه الأدوات فى لحاق « ما » على ثلاثة أضرب ، ضرب
لا يجزم إلا مقترناً بها ، وهو حيث وإذ ، كما اقتضاه صنيعه ، وأجاز القراء الجزم بهما بدون
ها . وضرب لا يلحقه ما ، وهو منّ وماً ومهماً وأنى ، وأجازه الكوفيون فى منّ وأنى .
وضرب يجوز فيه الأعراس ، وهو إن وأى ومتى وأين وأيان ، ومنع بعضهم فى أيان ،
والصحيح الجواز .

الثانى : ذكر فى الكافية والتسهيل أن « إن » قد تهمل حملاً على لو ، كقراءة طلحة
« فإِذَا تَرَيْنَ » بياء ساكنة ونون مفتوحة ، وأن متى قد تهمل حملاً على إذا ، ومثّل
بالحديث « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ » ، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وفى
الارتشاف : ولا تهمل حملاً على إذا ، خلافاً لمن زعم ذلك ، يعنى متى .
الثالث : لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو .

أما إذا فالشهور أنه لا يحزم بها إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافا لزاعم ذلك ، وقد صرح بذلك في الكافية فقال :

وَشَاعَ جَزْمُ يَإِذَا حَمَلًا عَلَى مَتَى ، وَذَا فِي النَّثْرِ لَنْ يُسْتَفْعَلَ

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم إذا حملا على متى ؛ فن ذلك إنشاد سيوبه :

١٠٧٤ - تَرَفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يُرْفَعُ لِي

فَارَأَ إِذَا خِذَّتْ نِيرَانَهُمْ تَقْدِ

وكباشاء الفراء :

١٠٧٥ - اسْتَفْنِ مَا اغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْفَنَى

وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ

لكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة ، وهو ما صرح به في التوضيح فقال : هو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعل وفاطمة رضى الله عنهما « إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَْا تُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ » الحديث

وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملا ، خلافا للكوفيين ، فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ، ووافقه قُطْرُبُ . وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما .

وأما لو فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يحزم بها في الشعر ، وعليه مشى المصنف في التوضيح ، ورد ذلك في الكافية فقال :

وَجَوَزَ الْجَزْمَ بِهَا فِي الشَّعْرِ ذُو حُجَّةٍ صَمَقَهَا مَنْ يَدْرِي

وتأول في شرحه قوله :

١٠٧٦ - لَوْ يَشَاءُ مَا زَلَّتْ بِهَا دُوْ مَيْعَةٌ [لَا حَقَّ الْإِطَالُ نَهْدُ دُوْ خُصْلَ]

وقوله :

١٠٧٧ - تَامَتْ فَوَازِكُ لَوْ يَجْزُكَ مَا صَنَعَتْ

إِخْدَى نِسَاءَ بَنِي ذُهْلٍ بَنِي شَيْبَانَا

ووقع له في التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضى المنع مطلقا ، والثاني ظاهره موافقة ابن الشجرى .

(قَمَلَيْنِ يَفْتَضِينَ) أى تطلبُ هذه الأدوات فعلين (شَرَطُ قَدَمًا يَتَلَوُ الْجَزَاءُ) أى يتبعه الجزاء (وَجَوَابًا وَسِمًا) أى علم ، يعنى سعى الجزاء جوابًا أيضا . وإنما قال «فعلين» ولم يقل جملتين لتنبية على أن حقَّ الشرط والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء ، وأفهم قوله «يتلو الجزاء» أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبهة بالجواب فهو دليل عليه ، وليس إياه . هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه ، والصحيح الأول ، وأفهم قوله «يقتضين» أن أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضاها لهما ، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال ، قيل : هى الجازمة له أيضا كما اقتضاه كلاما ، قيل : وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى إلى سيبويه ، وقيل : الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب الأخفش ، واختاره فى التسهيل ، وقيل : بالأداة والفعل معا ، ونسب إلى سيبويه والخليل ، وقيل : بالجوار ، وهو مذهب الكوفيين .

(وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا) أى تجردا (أَوْ مُتَحَالِفَيْنِ)

هذا ماضٍ وهذا مضارع ؛ فمثال كونهما مضارعين - وهو الأصل - نحو « وَإِنْ تَمُودُوا نَمُدْ » وماضيين نحو « وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا » وماضيا مضارعا

نحو « مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ » وعكسه قليل ، وخصه الجمهور بالضرورة ، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار ، وهو الصحيح ؛ لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاجْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ » ومن قول عائشة رضي الله عنها : « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَنَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقًى » ومنه « إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ » ؛ لأن تابع الجواب جواب ، وقوله :

١٠٧٨ - مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَمِيِّ كُنْتُ مِنْهُ
كَالشَّجَا بَيْنَ خَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقوله :

١٠٧٩ - إِنْ تَصْرُمُوا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِلُوا
مَلَأْنُمُ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

وقوله :

١٠٨٠ - إِنْ بَسَمُوا سُمِّيَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا
مَنَى ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية .

(وَبَسَدَ مَاضٍ رَفَعْتُكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ) كقوله :

١٠٨١ - وَإِنْ أَتَاهُ خَالِدٌ يَوْمَ مَسْتَقْبَةٍ
يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

وقوله :

١٠٨٢ - وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ
يَقُولُ - وَيُخْفِي الصَّبِيرَ - إِلَى تَلْجَازِعِ

ورفعه عند سببويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا ، وذهب الكوفيون

واللبرد إلى أنه على تقدير الفاء ، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ، ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضَعُفَتْ عن العمل في الجواب .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مثلُ الماضى في ذلك المضارعُ المنفى بلم ، تقول : « إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقَوْمٌ » وقد يشمله كلامه .

الثانى : ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم ، والصوابُ عكسه ، كما أشعر به كلامه . وقال في شرح الكافية : الجزمُ مختار ، والرفع جائز كثير .

(وَرَفَعُهُ) أى رفعُ الجزاء (بَعْدَ مُضَارَعِ وَهْنِ) أى ضَعْفِ ، من ذلك قوله :

١٠٨٣ - يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وقوله :

١٠٨٤ - قُلْتُ: تَحْمِلُ فَوْقَ طَوْفِكَ؛ إِنَّهَا
مُطَبَّعَةٌ مِنْ يَأْنِهَا لَا يَصِيرُهَا

وقراءة طلحة بن سليمان « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ » وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضى كلامه أيضا في شرح الكافية ، وفي بعض نسخ التسهيل ، وصرح في بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال : وقد جاء في الشعر ، وقد عرفت أن قوله « بعد مضارع » ليس على إطلاقه ، بل محله في غير المنفى بلم كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع ؛ فذهب المبرد إلى أنه على حذف للفاء مطلقا ، وقَصَلَ سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه

نحو « إنك » في البيت فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، وبين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء ، وجوز العكس . وقيل : إن كانت الأداة اسم شرط فاعلى إضمار الفاء ، وإلا فعلى التقديم والتأخير

الذنى : قال ابن الأنبارى : يحسنُ الرفعُ هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل « إن » كقولهم : « طامأك إن ترزنا نأكل » تقديره : طامأك نأكل إن ترزنا .

الثالث : ظاهرُ كلامه موافقةُ المبرد ؛ لتسميته المرفوع جزاء ، ويحتمل أن يكون تمام جزاء باعتبار الأصل وهو الجزم ، وإن لم يكن جزاء إذا رفع .

(وَأَفْرَنَ بِفَأَحَنَّا) أى وجوباً (جَوَاباً لَوْ جِئْتُ « شرطاً لإن أو غيرها) من أدوات الشرط (لَمْ يَنْجَمِلْ) وذلك الجملة الاسمية نحو « وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخَيْرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » والطلبية نحو « إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ » ونحو « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَحْفَظْ ظُلماً وَلَا هَضْماً » في رواية ابن كثير ، وقد اجتمع في قوله تعالى : « وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ » والتي فعاها جامد نحو « إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا فَقَسَى رَبِّى » أو مقرون بقدر نحو « إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ » أو تنفيس نحو « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَتَهُ فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ » أو لن نحو « وَمَا تَقَعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكْفِّرُوهُ » أو مانحو « فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ مِمَّا سَأَلْتَكُمْ مِنْ أَجْرِ » وقد تحذف للضرورة كقوله :

١٠٨٥ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

[لَا يَذْهَبُ الْمَرْفُوعُ عِنْدَ اللَّهِ وَالنَّاسِ]

وقوله :

١٠٨٦ - وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِنَفْسِي وَالصَّابِ

سَيُلَاقِي عَلَى طُولِ السَّلامَةِ نَادِمًا

قال الشارح : أوندور ، ومثل للندور بما أخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم
لأنف من نمب « فَإِنْ حَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِغَ بِهَا » وعن المبرد إجازة حذفها في
الاختيار ، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ وقوله :

١٠٨٧ - [بَنِي تَمَلَّ لَا تَنْفَكُوا الْقَنْزَ شُرْبِيهَا]

بَنِي تَمَلَّ مَنْ يَنْفَكُ الْقَنْزَ ظَالِمٌ^(١)

وإنما وجب قرْنُ الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط ؛ فإن
مالا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال ؛ فإذا قرن بالفاء
علم الارتباط .

أما إذا كان الجواب صالحاً لجمعه شرطاً كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقرن
بها ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها ، أو مضارعاً مجرداً
أو منفياً بلا أول .

قال الشارح : ويجوز اقترانه بها ، فإن كان مضارعاً رفع ، وذلك نحو قوله
تعالى : « إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ قَصْدَتِ » وقوله : « وَمَنْ جَاءَ
السَّيِّئَةَ فَكَسَبَتْ » ، وقوله « فَمَنْ يُؤْمِنُ رَبَّهِ فَلَا يَجَافُ بَحْسًا وَلَا رَهَقًا »
هذا كلامه

وهو . معترض من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن قوله « ويجوز اقترانه بها » يقتضى

(١) نكع - من باب فتح - أى منع ، وتفسيره مجردها لا يلتزم مع صدر البيت .

ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء ، والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف ، والجواب جملة اسمية ، قال في شرح السكاكية : فإن اقرن بها فعلى خلاف الأصل ، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعاً ؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط ، لكن الدرب التزمت رفع المضارع بعدها ، فلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به . الثاني : ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقاً ، وليس كذلك ، بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنى ولم يُقصد به وعد أو وعيد ، نحو « إن قام زيدٌ قام عمرو » ، وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى ، نحو « إن كان قميصة قد من قبل فصدقت » وقدّمه مقدرة ، وضرب يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد به وعد أو وعيد ، نحو « ومن جاء بالسيئة فسكبت وجوههم في النار » . قال في شرح السكاكية : لأنه إذا كان وعداً أو وعيداً حسن أن يقدر ماضى المعنى ؛ فعومل معاملة الماضي حقيقة ، وقد نص على هذا التفصيل في شرح السكاكية . الثالث : أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى : « فَصَدَقْتُ » وليس كذلك ، بل هو مثال الواجب كما مر .

(تنبيه) : هذه الفاء السبب السكاكية في نحو « يَقُومُ زَيْدٌ فَيَقُومُ عمرو » ، وتعين هنا للربط لا للتشريك ، وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة ؛ فلم تخرج عن المطف ، وهو بعيد .

(وتختلف الفاء إذا المفاجأة) في الربط ، إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفى ولم يدخل عليها إن (كأن تجدد إذا لنا مكافأه) « وإن تصبهم سيئة بما قدمتم أيديهم إذا هم يقنطون » لأنها مثلها في عدم الابتداء بها ،

فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط ، فأما نحو « إِنْ عَصَى زَيْدٌ قَوْلِي لَهُ » ونحو « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَمَا عَمَرُوا قَامَ » ونحو « إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَإِنْ عَمَرَ قَامَ » فيتمين فيها الفاء .

وقد أفهم كلامه أن الربط إذا بنفسها ، لا بالفاء مقدرة قبلها ، خلافا لمن زعمه ، وأنها ليست أصلا في ذلك ، بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب

(تنبيهان) : الأول : أعطى القيودَ المشروطة في الجملة بالمثال ، لكنه لا يعطى اشتراطها ؛ فكان ينبغي أن يبينه .

الثاني : ظهر كلامه أن « إذا » يُرَبِّطُ بِهَا بعد « إِنْ » وغيرها من أدوات الشرط وفي بعض نسخ النسبيل « وقد تنوب بعد إِنْ إذا المفاجأة عن الفاء » فخصه بإن ، وهو ما يؤذن به تمثله ، قال أبو حيان : ومَوْرِدُ السامعِ إِنْ ، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو « فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَفْشِرُونَ » .

(وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إِنْ يَفْعَلْنَ • بالفا أو الواو بِتَنْكِيسِ قَمِينِ) أى حقيق ؛ فالجزمُ بالمطف ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوبا وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر « يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ قَتِيعَرٌ » بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقرأ بهن « مَنْ يُضِلُّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ » « وَإِنْ تَخَفُوهَُا وَتَوْتُوهَُا الْفَقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكَفِّرْ » وقد روى بهن « نأخذ » من قوله :

١٠٨٨ - فَإِنْ يَهْلِكِ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكِ

رَبِّعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنْابِ عَيْشٍ
أَجَبُ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام . أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بهم فإنه يمتنع النصب ، ويجوز الجزم والرفع

فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ، ويجوز النصب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

(وَجَزِمُ أَوْ نَصْبُ لِفِعْلٍ إِتْرَفَا * أَوْ وَارِ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِنَفَا)

فالجزم نحو « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » وهو الأشهر ، ومن شواهد النصب قوله :

١٠٨٩ - وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ

[ولا يخش ظُلماً ما أقام ولا هضمًا]

ولا يجوز الرفع ، لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء ، وألحق السكوفيون ثم بالفاء والواو ، فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ » وزاد بعضهم أو

(وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابِ قَدْ عَلِمَ) أى بقرينة نحو « فَإِنْ أَسْتَظَنَّتْ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ » الآية ، أى فاعمل وهذا كثير ، ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى ، نحو « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كاسياني (وَالْمَكْسُ) وهو أن يغنى الجواب عن الشرط (قَدْ بَاتَى) قليلاً (إِنْ التَّمَنَّى فُهِمَ) أى دل الدليل على المندوف ، كقوله :

١٠٩٠ - فَطَلَقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَبْلُغُ مَقَرِّكَ الْحُسَامُ

أى وإلا تطلّوها يَنْفُلُ . وقوله :

(١٠٩١) - مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظَنَّةٍ عَامِرٍ
وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَرْيَدُ

أراد متى تُشَقُّقُوا تُؤْخَذُوا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أشار بقدر إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية ، لكنه في بعض نسخ التسهيل سوى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفى بلا تالية إن كما في البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة .

الثاني : قال في التسهيل : وَيُحَذِّقَانْ بعد إن في الضرورة ، يعنى الشرط والجزاء ، كقوله :

١٠٩٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ
كَانَ قَصِيرًا مُقَدِّمًا قَالَتْ وَإِنْ

التقدير : وإن كان قصيرا معذرا رضى به ؟ وكلامه في شرح الكافية يؤذن بمجوازه في الاختيار على قلة ، وكذا كلام الشارح ، ولا يجوز ذلك - أعنى حذف الجزئين معا - مع غير إن .

الثالث : إنما يكون حذف الشرط قليلا إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير ، من ذلك قوله تعالى : « فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ » تقديره : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم ، وقوله تعالى : « فَاللهُ هُوَ الْوَلَى » تقديره : إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولى سواه ، وقوله تعالى : « يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِبَّيْ فَاعْبُدُونِ » أصله : فإن لم يأت أن تُخْلِصُوا العبادة لى فى أرض

فإي في غيرها فاعبدون ، وكذا إن حُذِفَ بعضُ الشرطِ ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ونحو « إِنْ خَيْرٌ خَيْرٌ » .

(وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ) غير امتناعي (وَقَسَمْ * جَوَابُ مَا أُخْرِتَ) أي منهما ؛ استغناء بجواب المتقدم (فَهُوَ) أي الحذفُ (مُلْتَزِمٌ) لجواب القسم يكون مؤكدا باللام أو إن أو منفيا ، وجواب الشرط مقرون بالقاء أو مجزوم ؛ فنال تقدم الشرط « إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللَّهُ أَكْرَمُهُ » ، وَإِنْ يَقُمْ وَاللَّهُ فُلَانٌ أَقْوَمُ » ، ومثال تقدم القسم « وَاللَّهُ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَأَقْوَمَنَّ » ، وَاللَّهُ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ إِنْ عَمَرَ أَلْيَقُومُ » ، أو يَقُومُ ، وَاللَّهُ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ مَا يَقُومُ عَمْرُو » وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه ، تقدم القسم أو تأخر ، كقوله :

١٠٩٣ — فَأَقْسِمُ لَوْ أَنِّي نَزَّيْتُ سَوَادَهُ

لَمَّا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمُسَالَاتِ عَامِرُ^(١)

وكقوله :

١٠٩٤ — وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا

[وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا]

نص على ذلك في الكافية والنسبيل ، وهو الصحيح ، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم ؛ لنقدمه ، ولزوم كونه ماضيا ، لأنه مُعْنَى عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضيا ، وقوله في باب القسم في النسبيل : « وَتَصَدَّرَ — يعني جملة الجواب — في الشرط الامتناعي بلو أو لولا » يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم ، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا ، والعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا

(١) أندى : أي أحضر ، والندى : أصلها مجلس القوم ، وسواد الرجل : شخصه ، والمسالات : بجواب اللحية ، يعني لو حضر المدوح لما جرأت عامر على مسح لحامه .
(٤ — الأثرى ٣)

أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي ، والمغاربة لا يسمون « لولا » شرطاً ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إن .

وهذا الذي ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر ، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقاً ، وحذف جواب القسم ، تقدم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

(وَإِنْ تَوَلَّيَا وَقَبِلْ ذُو خَيْرٍ فَالْشَّرْطُ رَجْعٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ)

وذلك نحو « زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ وَاللهُ يُكْرِمُكَ ، وَزَيْدٌ وَاللهُ إِنْ يَقُمْ يُكْرِمُكَ ، وَإِنْ زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ وَاللهُ يُكْرِمُكَ ، وَإِنْ زَيْدٌ وَاللهُ إِنْ يَقُمْ يُكْرِمُكَ » ، وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لأن سقوطه محل بمعنى الجملة التي هو منها ، بخلاف القسم ؛ فإنه مسوق لجرد التوكيد .

والمراد بذى الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه .

وأفهم قوله « رَجْعٌ » أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم ؛ فتقول « زَيْدٌ وَاللهُ إِنْ قَامَ - أَوْ إِنْ لَمْ يَقُمْ - لَأَكْرِمَنَّه » وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره ، لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم ، وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتم .

(وَرُبَّمَا رُجِعَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدَّمٍ)

كما ذهب إليه الفراء ؛ تمسكاً بقوله :

١٠٩٥ - لَنْ مُنِيَّتَ بِنَا عَنْ غَيْبٍ مَعْرَكَةٍ

لَا تُلْفَيْنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْفِلُ

وقوله :

١٠٩٦ - لَنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أَصَمٌ فِي سَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِإِدْيَا

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضى اللفظ ، أو مضارعاً مجزوماً بـلم ، نحو « وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » ونحو « لَنْ لَمْ تَنْتَه لَأَرْجُحَنَّكَ » ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل ، ولا والله إن تقم لأقومن ، وأما قوله :

١٠٩٧ - [يُبْنَى عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَانِهِ]

وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرْذُكَ مَزِيدٌ

وقوله :

١٠٩٨ - لَنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكَ يُبْوُتُكُمْ

لَيَعْمَلَنَّ رَبِّي أَنْ بَيِّتِي وَاسِعٌ

فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء .

الثاني : إذا تأخر القسم وقرن بالقاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب ، وأجاز ابن السراج أن تنوى القاء فيعملى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها ؛ فأجاز « إن تقم بعم الله لأزورك » على تقدير فيعمل الله ، ولم يذكر شاهداً ، وينبى أن لا يجوز ذلك ؛ لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عـ الجمهور إلا في الضرورة .

الثالث : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين ، فنذكره مختصراً .

إذا توالى شرطان دون عطف ؛ فالجواب لأولهما ، والثاني مُقَيَّدُ للأول كتنقيده
بحال واقعة موقَّعة ، كقوله :

١٠٩٩- إِنْ تَسْتَفِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا

مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمٌ

ولقد توالى بطرفِ فالجوابُ لهما معا ، كذا قاله المصنف في شرح الكافية ، ومثَّلَ له
بقوله تعالى : « وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ » الآية . وقال غيره : إن
توالى الشرطان بـعطفِ بالواو فالجواب لهما نحو « إِنْ تَأْتِنِي وَإِنْ تُخْسِنَ إِلَى أَحْسَنَ
إِلَيْكَ » أو بأو فالجواب لأحدهما نحو « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَوْ إِنْ جَاءَتْ هِنْدٌ فَأَكْرِمْهُ ،
أَوْ فَأَكْرِمْهَا » أو بالقاء فنصوا على أن الجواب للثاني ، والثاني وجوابه جواب الأول ،
وعلى هذا فإطلاقُ المصنفِ محمول على العطف بالواو .

فصل لو

اعلم أن « لو » تأتي على خمسة أقسام :

الأول : أن تكون للعرضِ نحو « لَوْ تَنَزَّلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ حَذِيرًا »
ذكره في التسهيل .

الثاني : أن تكون للتقليلِ نحو « تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِطَلْفِ مِخْرَقٍ » ذكره ابن هشام
اللمخمي وغيره .

الثالث : أن تكون للتمني ، نحو « لَوْ تَأْتَيْنَا فَتُحَدِّثْنَا » قيل : ومنه « لَوْ أَنْ
لَنَا كَرَّةٌ » ولهذا نصب « فنكون » في جوابها ، واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ
وابن هشام الخضرأوى : هي قسم برأسها ، لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ،

ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب لَيْتَ ، وقال بعضهم : هي لو الشرطية
أشربت معنى التمني ؛ بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء
وجواب باللام ، كقوله :

١١٠٠ - فَلَوْ نُبَشِّرَ الْمُقَابِرَ عَنْ كُلِّبِ

فَيُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيْ زِيرِ

يَوْمِ الشُّمُوعَيْنِ لَقَرَّ عَيْنًا

وَكَيْفَ لِقَاءَهُ مِنْ تَحْتَ الْقُبُورِ ١٩

وقال المصنف : هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ، وذلك أنه أورد قول
الزحشري : وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيت فتحدثني ، فقال : إن أراد
أن الأصل وددت لو يأتيني فيحدثني ، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت
في الإشعار بمعنى التمني ، فكان لها جواب كجوابها ؛ فصحيح ، أو أنها حرف وضع
للمعنى كليت ممنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني ، كما لا يجمع بينه
وبين ليت . وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتغني عن التمني ، فينصب بعدها
الفعل مقرونا بالفاء ، وقال في شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

١١٠١ - سَرَيْنَا لِيَنِيهِمْ فِي جُجُوعٍ كَأَنَّهَا

جِبَالُ شَرَّوَرَى لَوْتَنَا فَنَقْنَهَا

قال : فلك في « تنهدا » أن تقول : نصب لأنه جواب تمنٍّ لإنشائي كجواب
ليت ؛ لأن الأصل وددنا لوتننا ، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت
في الإشعار بمعنى التمني دبن لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندي
هو المختار ، ولك أن تقول : ليس هذا من باب الجواب بالفاء ، بل من باب العطف
على المصدر ؛ لأن لو والفعل في تأويل مصدر ، هذا كلامه ، ونص على أن لو

في قوله تعالى : « لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ » مصدرية ، واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين ؛ أحدهما : أن التقدير لو تَبَّتْ أَنْ ، والآخر أن تكون من باب التوكيد .

الرابع : أن تكون مصدرية بمنزلة أن إلا أنها لا تنصبُ ، وأكثر وقوع
هذه بعد وَاوٍ أو يَوَدُّ نحو « وَدُّوا لَوْ تَذَنُّوا فَيَقْبَهُنَّ » « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ »
من وقوعها بدوئهما قولُ قَتَمِيلَةَ :

۱۱۰۲- مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُمَّمَا

مَنْ الْفُتَىٰ وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْتَقُ

وقول الأعشى :

۱۱۰۳- وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلٌّ أَمْرِهِمْ

مِنَ الثَّانِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

وأكثرهم يثبت ورود لو مصدرية ، ومن ذكرها الفراء وأبو علي ، ومن المتأخرين
التبريزي وأبو البقاء ، وتبعهم المصنف ، وعلماهما أن يصلح في موضعها أن ، وبشهد
المثبتين قراءة بعضهم « وَذُوا لَوْ تُذْهِنُ فَيَذْهِوْا » بحذف النون ، فعطف يذهبوا
بالنصب على تذهن لما كان معناه أن تذهن ، ويشكل عليهم دخولها على أن
في نحو « وَمَا عِلَّتْ مِنْ سُوءِ تَوَذُّ لَوْ أَنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا » وجوابه
أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدّر بعدها تقديره توذ لو ثبت أن بينها
وبينه ، كما أجاب به المصنف في « لو أن لنا كرة » على رايه كما سبق . وأما جوابه
الثاني - وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد « فَيَجَاجَا سُبُلًا » -
ففيه نظر ؛ لأن توكيد المصدر قبل مجيء صلتها شاذ ، كقراءة زيد بن علي « والذين
مَنْ قَبْلَهُمْ » بفتح الميم .

الخامس : أن تكون شرطية ، وهي المرادة بهذا الفصل ، وهي على قسمين :
 امتناعية ، وهي للتعليل في الماضي ، وبمعنى إن وهي للتعليل في المستقبل ، فأشار
 للقسم الأول بقوله : (لَوْ حَرَفٌ شَرْطِيٌّ فِي مُضِيِّ) يعني أن لو حرف يدل على تعليل
 فعل بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون
 شرطها محكوماً بامتناع ؛ إذ لو قُدِّرَ حصوله لكان الجواب كذلك ،
 ولم تكن للتعليل في الماضي ، بل للإيجاب ، فتخرج عن معناها ، وأما جوابها
 فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير ؛ لأنه قد يكون ثابتاً منع امتناع الشرط ، نعم
 الأكثر كونه ممتنعاً .

وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطها دائماً ، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم
 امتناع نحو « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا » وكقولك : لو كانت الشمس طالعة لكان
 النهار موجوداً ، وإلا لم يلزم ، نحو : لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً
 ومنه : نعم المرء ضئيل لو لم يخف الله لم يقصه .

فقد بان لك أن قولهم « لو حرف امتناع لامتناع » فاسد ؛ لاقترانه كون
 الجواب ممتنعاً في كل موضع ؛ وليس كذلك ، ولهذا قال في شرح الكافية : العبارة
 الجيدة في لو أن يقال : حرف يدل على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه ؛ فقيام
 زيد من قولك « لو قام زيد لقام عمرو » محكوماً بانتفائه فيما مضى ، وكونه مستلزماً
 لثبوته لثبوت قيام عمرو ، وهل لعمره قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له ؟
 لا يتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين ، اه . وعبارة سيبويه :
 حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي إنما تدل على الامتناع الناشئ عن فقد
 السبب ، لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى ، أي أن جواب لو ممتنع
 لامتناع سببه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت سبب غيره .

وأشار إلى القسم الثاني بقوله : (وَيَقُلْ * إِبْلَاؤَهَا مُسْتَقْبَلًا لِسِكْنِ قِيلٍ)
أى يقل لإبلاء لو فعلاً مستقبلاً للمعنى ، وما كان من حقها أن يليها ، لكن
ورد السماع به ؛ فوجب قبوله ، وهى حينئذ بمعنى إن كما تقدم ، إلا أنها لا تجزم ،
من ذلك قوله :

١١٠٤ - وَلَوْ تَلَقَى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا
وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً
إِصْوَتِ صَدَى لَيْسَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ

وقوله :

١١٠٥ - لَا يُفْلِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا
خَاقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَسْكُونُ عَدِيمًا

وإذا وليها حينئذ ماضٍ أول بالمستقبل ، نحو « وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا »
الآية ، وقوله :

١١٠٦ - وَلَوْ أَنَّ لَيْسَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَمَتْ
عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَاخُ

وإن تلاها مضارع تخلفص للاستقبال ، كما أن « إن الشرطية كذلك ، وأنكر
ابن الحاج في نقده على المقرَّب مجيء لو للتعليل في المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح ،
وتأول ما احتجوا به من نحو « وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا » الآية ، وقوله :
* ولو أن لَيْسَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَمَتْ * وقال : لا حجة فيه ؛ لصحة تخلف على المضى ،
وما قاله لا يمكن في جميع المواضع المحتج بها ؛ فما لا يمكن ذلك فيه — وصرح
كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إن — قوله تعالى : « وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ

لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ، « لَيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ »
 « قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَلِيفَةُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَلِيفَةِ » « وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ »
 « وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ حُسْنُهُنَّ » ، ونحو « أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ » ، وقوله :

١١٠٧ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ

دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ

(وَهِيَ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَانُ) أى : لو مثلُ إِنْ الشرطية في أنها لا يليها
 إلا فعل أو معمول فعل مضمَر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم ، كقول عمر رضى الله عنه :
 لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ ، وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمَر ، إلا في ضرورة ،
 كقوله :

١١٠٨ - أَخْلَى لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ

عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

أو نادر كلام كقول حاتم : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي ، والظاهر أن ذلك لا يختص
 بالضرورة والنادر ، بل يكون في فصيح الكلام ، كقوله تعالى « لَوْ أَنَّمْ تَمْلِكُونَ
 خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي » حذف الفعل فانفصل الضمير ، وأما قوله :

١١٠٩ - لَوْ بَنَى الْمَاءُ حَلْقِي شَرْقُ

كُنْتُ كَالْفَصَانِ بِالْمَاءِ اغْتَصَارِي

فقيل : عَلَى ظاهره ، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً ، وقال ابن خروف : هو على
 إضمار « كان » الشائبة ، وقال التامسي : هو من الأول ، والأصل لو شرق حلقى هو
 شَرْقٌ ، وحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخرأ .

ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال (لَكِنْ لَوْ أَنَّ بَهَا قَدْ تَقَرَّنَ) أى تختص لو بمباشرة أن نحو «ولو أنهم آمنوا» «ولو أنهم صبروا» «ولو أنا كتبنا عليهم» «ولو أنهم قتلوا ما يعظون به» وقوله :

وَلَوْ أَنَّ مَا اسْتَمَى لِأَذْنِي مَعِيشَةٍ

[كفاى ، ولم أطلب ، قليل من المال]

وهو كثير ، وموضعها عند الجميع رفع ؛ فقال سيبويه وجهور البصريين : بالابتداء ، ولا محتاج إلى خبر ؛ لاشتغال صلتها على السند والمسند إليه ، وقيل : الخبر محذوف ، فقليل : يقدر مقدما ، أى ولو ثابت إيمانهم ، على حد « وآية لهم أنا حملنا » ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتى مؤخرا بعد أما ، كقوله :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ

يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يَبْرِينِي

وذلك لأن لعل لا تنفع هنا ؛ فلا تشبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل ، فالأولى حينئذ أن يُقدَّر الخبر مؤخرا على الأصل ، أى ولو إيمانهم ثابت ، وقال البكوفيون والبريد والزجاج والزمخشري : فاعل ثَبَّتَ مقدر كما قال الجميع فى ما وصلتها فى « لا أكلمه ما أن فى السماء نجما » ، ومن ثم قال الزمخشري : يجب أن يكون خبر أن فعلا ، ليسكون عوضا عن الفعل المحذوف ، وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى « وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ » وقالوا : إنما ذلك فى الخبر المشتق لاجتماع كالتى فى الآية ، وفى قوله :

١١١٧ — مَا أَطْيَبَ الْقَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ

تَنْبُو الْخَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلُومٌ

وقوله :

١١١١ - وَلَوْ أَنَّهُا عَصْفُورَةٌ حَسِبْتَهَا
مُسَوِّمَةً تَدْعُو عُبَيْدًا وَأَرْثَمًا

ورد للمصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله :

١١١٢ - لَوْ أَنَّ حَيًّا مُذْرِكُ الْفَلَاحِ
أَذْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

وقوله :

١١١٣ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتُ مِنِّي مُمْلَقٌ
يَعُودُ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عَوْدَهَا

وقوله :

١١١٤ - وَلَوْ أَنَّ حَيًّا فَأَيَّتُ الْمَوْتِ فَأَنَّهُ
أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ

* * *

(وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفًا إِلَى الْمَعْنَى نَحْوُ لَوْ بَنَى كَفَى)

أى لَوْ وَفَى كَفَى ، ومنه قوله :

١١١٥ - لَوْ يَسْمُمُونَ كَمَا سَمِئْتُ حَدِيثَهَا
خَرُّوا لِعِرَّةٍ رُكْعًا وَسُجُودًا

وهذا في الامتناعية ، وأما التي بمعنى إن فقد تقدم أنها تصرف الماضي إلى المستقبل ،
وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل للمعنى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إن

الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله :

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا دُو مَيْمَةٍ [لَأَحِقُ الْأَطَالِ نَهْدُ دُو خُصَلٍ]

وقوله :

تَأَمَّتْ فَوَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعَتْ

أَحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

وخرج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفاً ، كقراءة أبي عمرو « وينصركم » و « يشركم » و « يأمركم » والأول على لغة من يقول شأيشاً بالآلف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العالم والخالع .

الثاني : جواب لو إما ماضٍ معني نحو « لو لم يَخَفِ اللهَ لَمْ يَغْصِهِ » أو وضماً وهو إما مثبت فافتترانه باللام نحو « لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا » أكثر من تركها نحو « لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا » وإما منفي بما فالأمر بالعكس ، نحو « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلْنَاهُ » ونحو قوله :

١١١٦ - وَلَوْ تُنْفِىَ الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا

وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ الْيَسَالَى

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخارى « لو كان لى مثلُ أحدٍ ذهباً ما يسرني أن لا يمرَّ على ثلاثٍ وعندي منه شيء » فهو على حذف « كان » أى ما كان يسرنى ، قيل : وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو « وَلَوْ أَهْمُ آمَنُوا وَاتَّقُوا لَمَتُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ » وقيل : الجملة مستأنفة ، أو جواب لقسم مقدر ، و « لو » فى الوجوبين للتمنى فلا جواب لها .

أما ، ولولا ، ولوما

(أَمَّا كَهَنَاهُ بِكَ مِنْ شَيْءٍ) أى أَمَّا — بالفتح والتشديد — حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد .

أما الشرط فبدليل لزوم القاء بعدها ، نحو « فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ « الآيَةُ ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَقَا ، لِيَلْوِي تَلْوِيَهَا وَجُوبًا أَلِفًا) فا : مبتدأ خبره أَلِفٌ ، ولتلو : متعلق بألف ، ومعنى تلوتال ، ووجوبا : حال من الضمير فى ألف .

وأشار بقوله :

(وَحَذَفَ ذِي الْفَأَقْلِ فِي نَفَرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُيِّنَا)

أى طريح ، إلى أنه لا تُحذفُ هذه القاء إلا إذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول ، فيجب حذفها معه نحو « فَأَمَّا الَّذِينَ أُسَوِّدَتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ » أى : فيقال لهم أ كفرتم ، ولا تحذف فى غير ذلك إلا فى ضرورة ، كقوله :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْنَكُمُ

وَلَكِنْ سَيَرَا فِي عِرَاضِ الْمَوَارِكِ

أو ندور ، نحو ما خرّج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم . « أما بعد ما بَالُ رِجَالٍ » ، وقول عائشة : أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طَوَافًا وَاحِدًا .

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم فى آية البقرة ، ومنه : « أَمَّا السَّيْفَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ » « وأما الغلام » « وأما الجدار » الآيات ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يُذكر بعدها

في موضع ذلك القسم ؛ فالأول نحو : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ » أى وأما الذين كفروا بالله فلم يَكْذِبُوا كَذَا . والثاني نحو : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ » أى وأما غيرهم فيؤمنون به وَيَكِلُونَ معناه إلى ربهم . ويدل على ذلك قوله تعالى : « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا » أى كلٌّ من المتشابه والمحكم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، فكأنه قيل : وأما الراسخون في العلم فيقولون ، وعلى هذا فالوقوف على «إلا الله» وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها .

وقد أتى لتوضيح تفصيل نحو «أما زيد فمنطلق» .

وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذكره ، وقد أحكم الزمخشري شرحه فإنه قال : فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول « زيد ذاهب » ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت «أما زيد فذاهب» ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه في معنى الشرط ، انتهى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من قوله «أما كهما يك» لا يريد به أن معنى أما كفى مهما وشرطا ؛ لأن أما حرف ، فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ؟ وإنما المراد أن موضوعها صالح لها ، وهي قائمة مقامهما ؛ لتضمنها معنى الشرط .

الثاني : يؤخذ من قوله « لتلوثوها » أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد ؛ فلو قلت «أما زيد طامعه فلا تأكل» لم يجوز ، كما نص عليه غيره .

الثالث : لا يُفصلُ بين «أما» والفاء بجملته تامة ، إلا إن كانت دعاء ، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو « أما اليوم رَحِمَكَ اللهُ فالأمر كذا » .

الرابع : يُفصلُ بين أما والفاء بواحد من أمور ستة ؛ أحدها : المبتدأ كآيات السابقة ، ثانيها : الخبر ، نحو « أما في الدار فزيد » . ثالثها : جملة الشرط ، نحو « فأما إن كَانَ من الْمُقَرَّبِينَ قَرُوحٌ وَرِيحَانٌ » الآيات . رابعها : اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب ، نحو « فأما الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ » الآيات . خامسها : اسم كذلك معمول المحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو « أما زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ » وقراءة بعضهم « وأُمَّا مُؤَدَّ فَهَذَيْنَاهُم » بالنصب ، ويجب تقدير العامل بعد الفاء ، وقبل ما دخلت عليه ؛ لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل ، والفعل لا يلي الفعل . سادسها : ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف ، نحو « أُمَّا الْيَوْمَ فَأِنِّي ذَاهِبٌ ، وَأُمَّا فِي الدَّارِ فَإِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » ولا يكون العامل ما بعد إن ؛ لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذلك معموله . هذا قول سيبويه والملازني والجمهور ، وخالفهم المبرد وابن دُرُستويه والفرّاء والمصنف .

الخامس : يُسمح «أما العبيدَ فَذَوُ عَيْدٍ» ، بالنصب ، «وأما قَرِيْشًا فَأَنَا أَفْضَلُهُم» وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يُقدَّرَ هما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ؛ إذ التقدير هنا هما ذكُرتَ ، وعلى ذلك فيخرج «أما الْعِلْمُ فَعَالِمٌ ، وأما علما فعالم» ، فهو أحسن مما قيل : إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان مُعرِّفاً وحال إن كان منكرًا ، وفيه دليل أيضاً على أن أما ليست العاملة ؛ إذ لا يعمل الحرفُ في المفعول به .

السادس : ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى « أُمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ » ، ولا التي في قول الشاعر :

أَبَا حُرَاشَةَ أُمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ [فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصُّمُغُ]

بل هي فيهما كلتان ، والتي في الآية « أم » المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم في الميم ، والتي في البيت هي « أن » المصدرية وما المزيدة ، وقد سبق الكلام عليها في باب كان .

السابع : قد تبدل ميم أما الأولى ياء ؛ استغفالا للتضعيف ، كقوله :

١١١٧ - رَأَتْ رَجُلًا أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضَعِي ، وَأَيْمًا بِالْقَيْسِي فَيَخْصُرُ

(لَوْلَا وَلَوْمَا يُلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقْدًا)

أي : لولا ولوما استمالان ؛ أحدهما : أن يدلّا على امتناع شيء لوجود غيره ، وهذا ما أراده بقوله « إذا امتناعا بوجود عقدا » أي إذا ربطّا امتناع شيء بوجود غيره ولازمّا بينهما ، ويقضيان حينئذ مبتدأ ملزماً فيه حذف خبره غالبا ، وقد مر بيان ذلك في باب المبتدأ ، وجوابا كجواب لو مُصَدَّرًا بماضٍ أو مضارع مجزوم بلم ، فإن كان الماضي مُثْبِتًا قرن باللام غالبا ، نحو « لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ » ونحو قوله :

١١١٨ - لَوْلَا الْإِصَاحَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي
مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي الرِّضَاءِ رَجَاءٌ

وإن كان متفيا تجرّد منها غالبا ، نحو « وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيَّكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا » وقوله :

وَاللَّهُ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا [وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَيْنَا]

وقوله :

١١١٩ - * لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضَمَّ صَاحِبُهُ *

وقد يقترب بها التفعي كقوله :

١١٢٠ - لَوْلَا رَجَاهُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا

أُبْقَتْ نَوَاهُمْ لَنَا رَوْحًا وَلَا جَسَدًا

وقد يخلو منها المثبت كقوله :

١١٢١ - لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا

[وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلِّسْلِمْ إِنْ جَنَحُوا]

وقوله :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَا هَوَايَ

بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُهَوَايَ

وإذا دلَّ على الجواب دليلٌ جاز حذفه ، نحو « ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم » .

والاستعمالُ الثاني أن يَدُلَّ على التحضيض ؛ فيختصان بالجلِ الفعلية ، ويشاركما في ذلك هلاً وألاً الموازنة لها وألاً بالتخفيف ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ ، وَهَلَّا أَلَا ، أَلَا ، وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا)

أى : المضارع أو ما فى تأويله ، نحو « لولا تستغفرون الله » ونحو « لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ » ونحو « لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ » ونحو قوله : هَلَا تُسَلِّمُ - أَوْ أَلَا تُسَلِّمُ ، أَوْ أَلَا تُسَلِّمُ - فتدخل الجنة ، ونحو « أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » :

والعرض كالتحضيض ، إلا أن العرضَ طلب بلين ، والتحضيض طلب بحث

(وَقَدْ يَلْبِهَا) أى قد يلى هذه الأدوات (اسم بفعل مضمر * عُلِقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ).

فالأول نحو قولك : هلا زيدا تضربه ، فزيداً : علق بفعل مضمر ، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر . والثانى نحو قولك : هلا زيدا تضربُ ، فزيداً : علق بالفعل الظاهر الذى بعده ؛ لأنه مُفْرَغٌ له .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم ؛ فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ظاهراً أو مضراً ، نحو « لَوْلَا جَاؤَا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ » ، « فَلَوْلَا نَصَرَهمَ الَّذِينَ آتَوْا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً » ، ونحو قوله :

١١٢٢ - تَعْدُونَ عَقَرَ النَّبِيِّ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُفْنَعَا

أى لولا تعدون الكمى ، بمعنى لولا عدّتم ؛ لأن المراد توبيخهم على ترك عدّه فى الماضى ، وإنما قال تعدّون على حكاية الحال ، ونحو قوله :

١١٢٣ - أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي الْقِدِّ مُوتَقًا
فَهَلَّا سَمِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْفَذْرِ
أى فهلاً أسرّت سعيداً .

الثانى : قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر ؛ فيقدر المضمر « كان » الشانية كقوله

وَنُبِثْتُ لَيْلٍ أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا
أى : فهلا كان الشان نفس ايلى شفيعها .

الثالث : المشهور أن حروف التحضيض أربعة ، وهى : لولا ، ولوما ، وهلا ، وألاً

بالتشديد ، ولهذا لم يذكر في التسهيل والكافية سواهن ، وأما « ألا » بالتخفيف فهي حرف عَرْض ، فذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتي للتحضيض ، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لمن في الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معنائهن ، ويؤيده قوله في شرح الكافية : وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل « ألا » المقصود بها الترض ، نحو : ألا تزورنا .

خاتمة — أصلُ لولا ولو ما لو ركبت مع لا وما ، وهما مركبة من هل ولا ، والآ يجوز أن تكون هلا فأبدل من الماء همزة ، وقد يلي الفعل لولا غير مفهومة تحضيضا كقوله :

١١٢٤ — أَنْتَ الْمُبَارَكُ وَالتَّيْمُونُ سِيرَتُهُ

لَوْلَا تُقَوِّمُ دَرَجَةَ الْقَوْمِ لَاخْتَلَفُوا

فتقول بلولم ، أي لولم تقوم ، أو تجمل المختصة بالأسماء ، والفعل صلة لأن مقدرة على حد « تَسْمَعُ بالمعدي » والله تعالى أعلم .

الإخبار بالذی والألف واللام

الباء في قوله « بالذی » للسببية ، لا للتعدي ؛ لدخولها على الخبر عنه ؛ لأن « الذی » يحمل في هذا الباب مبتدأ ، لا خبرا ، كما ستقف عليه ؛ فهو في الحقيقة خبر عنه ، فإذا قيل : أخبر عن زيد من « قام زيد » فالمنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تمبيرك عنه بالذی .

وهذا الباب وضعه التحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية ، وبعضهم يسمى هذا الباب « باب التبعك »

قال الشارح : وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص ، أو تقوى الحكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن ، انتهى .

والكلام في هذا الباب في أمرين ؛ الأول في حقيقة ما يُخبر عنه ، والثاني في شروطه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ عَنْ الَّذِي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ)

ما : موصولة مبتدأ ، و « خبر » خبرها ، و « مبتدأ » حال من الذي الثاني ، و « الذي » الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة ؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما ، لا أنهما رصه لان ، والتقدير : ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ - أعني الذي - هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ استقرا أولا .

(هُمَا سَوَاهُمَا) أى ما سوى الذي وخبره (فَوَسَّطَهُ صِلَهُ * عَائِدُهَا) وهو ضمير الموصول (خَلَفَ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما .

(نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرًا لِمَا خَذَا)

أى إذا قيل لك : أخبر عن زيد من « ضربت زيدا » قلت « الذي ضربته زيد » ؛ فتصدّر الجملة بالذى مبتدأ ، وتؤخر زيدا - وهو الخبر عنه - فتجمله خبرا عن الذى ، ويجعل ما بينهما صلة الذى ، وتجعل في موضع زيد الذى آخرته ضميرا عائدا على الموصول .

ولو قيل لك : أخبر عن التاء من هذا المثال ، قلت « الذى ضَرَبَ زيدا أنا » ؛ ففعلت به ما ذكر ، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال .

وإن قيل : أخبر عن زيد من قولك « زيد أبوك » قلت « الذي هو أبوك زيد »
أو عن أبوك قلت « الذي هو زيد أبوك » .

(وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبَرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ)

وهو ما قيل لك : أخبر عنه ، في الثانية والجمع والتأنيث ، كما تراعى وفاقه
في الأفراد والتذكير .

فإذا قيل لك : أخبر عن الزيدَينِ من نحو « بَلَغَ الزيدانِ العَمَريْنَ رسالة » قلت :
« الَّذِينَ بَلَغَ العَمَريْنَ رسالة الزيدانِ » .

أو عن العَمَريْنَ قلت « الَّذِينَ بَلَغَهُمُ الزيدانِ رسالة العَمَرونِ » .

أو عن الرسالة قلت « الَّتِي بَلَغَهَا الزيدانِ العَمَريْنَ رسالة » .

فتقدم الضمير ، وتصله ؛ لأنه إذا أمكن الوصلُ لم يحز العدولُ إلى الفصلِ ،
وحينئذٍ يجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

ثم أشار إلى الثاني — وهو ما في شروط الخبر عنه — بقوله :

(قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفُ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هُنَا قَدْ حُتِمَا)

(كَذَا الْفَتَى عَنْهُ بِأَجَنِّيَّ أَوْ بِمَضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاغَ مَا رَعَوْا)

أعلم أن الإخبار إن كان بالذی ، أو أحدِ فروعه ؛ اشترط للمخبر عنه
تسعة أمور :

الأول : قبوله التأخير ؛ فلا يخبر عن « أَيْهَم » من قولك « أَيْهَمُ في الدار »
لأنك تقول حينئذٍ « الذي هو في الدار أَيْهَم » فيخرج الاستفهام عما له من وجوب
الصدرية ، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط و « كم » الخبرية و « ما »
التمجيبية وضمير الشأن ؛ فلا يخبر عن شيء منها ؛ لما ذكرته .

وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسمُ أو خَلَفَهُ التأخيرَ ، وذلك لأن الضميرَ المتصلَ يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ، ولكن يتأخر خَلَفَهُ وهو الضمير المنفصل كما مر .

الثاني : قبوله التعريف ؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز ؛ لأنها ملازمان للتكثير ، فلا يصح جعل المضمير مكانها ؛ لأنه ملازمٌ للتعريف ، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : قبول الاستغناء عنه بأجنبي ؛ فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي ، ضميراً كان أو ظاهراً ، فالضمير كالماء من نحو « زيد ضربته » لأنه لا يستغنى عنه بأجنبي كعمرو وبكر ، فلو أخبرت عنها قلت : الذي زيد ضربته هو ، فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خَلَفَ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ، فقصته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد ، وانخرمت قاعدة الباب ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط ، والظاهر كاسم الإشارة في نحو « ولباسُ الثَّقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ » ، وغيره مما حصل به الربط ؛ فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق ، وكالأسماء الواقعة في الأمثال نحو « الكلاب » في قولهم : « الْكِلَابُ عَلَى الْبَقَرِ » ؛ فلا يجوز أن تقول « التي هي على البقر الكلاب » ؛ لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبي ؛ لأن الأمثال لا تُنَيَّرُ .

الرابع : قبوله الاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يخبر عن الاسم المحرور بحتى أو بمنذ أو بمنذ ، لأنهن لا يَجْرُزْنَ إلا الظاهر ، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم ؛ ففي نحو قولك : « سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرِو الْكَرِيمِ » يجوز الإخبار عن زيد ، فيمتنع عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يختلفن : أما الأب

فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره ، وأما « عمرو » و « الكريم » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ، نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معا ، أو عن العامل والمعمول معا ، أو عن الموصوف وصفته معا ؛ جاز لصحة الاستفناء حينئذٍ بالضمير عن الخبر عنه .

فتقول في الإخبار عن المضاف مع المضاف إليه : « الذي سَرَّ قُرْبُ من عمرو الكريم أبو زيد » .

وعن العامل مع المعمول « الذي سَرَّ أبا زيد قُرْبُ من عمرو الكريم » .

وعن الموصوف مع صفته « الذي سَرَّ أبا زيد قُرْبُ منه عمرو الكريم » .

الخامس : جواز استعماله مرفوعا ؛ فلا يخبر عن لازم النصب كسُبْحَانَ وعِنْدَ .

السادس : جواز وُروده في الإثبات ؛ فلا يخبر عن أَحَدٍ وَدَيَّارٍ وَعَرِيبٍ ؛ لثلاث يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي .

السابع : أن يكون في جملة خبرية ؛ فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية ؛ لأن الجملة بعد الإخبار تُجْعَلُ صلةً ، والطلبية لا تكون صلة .

الثامن : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين ، نحو زيد من قولك : « قام زيد وقعد عمرو » ، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذي اشتقَرَّ أنه الصلة بغير الفاء ، فإن كانتا غير مستقلتين — بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء ، وكما لو كان العطف بالفاء ، أو كان في الأخرى ضمير الاسم الخبر عنه — جاز الإخبار ؛ لانتفاء المحذور المذكور ؛ ففي نحو « إن قام زيد قام عمرو » تقول في الإخبار عن زيد « الذي إن قام قام عمرو زيد » وعن عمرو « الذي إن قام زيد قام عمرو » .

وفي نحو « قام زيد فقعده عمرو » تقول في الإخبار عن زيد : « الذي قام فقعده عمرو زيدٌ » ، وعن عمرو : « الذي قام زيد فقعده عمرو » لأن ما في الفاء من معنى السببية رَزَل الجملتين منزلة الشرط والجزاء .

وفي نحو « قام زيد وقعد عنده عمرو » تقول في الإخبار عن زيد : « الذي قام وقعد عنده عمرو » ، وعن عمرو : « الذي قام زيد وقعد عنده عمرو » .

وفي نحو « ضربني وضربت زيدا » ونحو « أكرمني وأكرمته عمرو » تقول في الإخبار عن زيد : « الذي ضربني وضربته زيدٌ » ، وعن عمرو : « الذي أكرمني وأكرمته عمرو » .

التاسع : إنَّ كَانَ الاستفادة ؛ فلا يُخْبَر عن اسم ليس تحته معنى ، كثنواني الأعلام نحو بكر من أبي بكر ؛ إذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الشرط الرابع في كلامه مُغْنِي عن اشتراط الثاني ؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار ، وقد نبه في شرح السكافية على أنه ذكره زيادة في البيان .

الثاني : أو في قوله « أو بمضمر » بمعنى الواو ؛ لما بَانَ لك أن الشروط المذكورة في النظم أربعة ، وأن الثالث والرابع لا يغني أحدهما عن الآخر ، وقد عطف في السكافية ثلاثة شروط بأو فقال :

وَشَرَطُ الْأَسْمِ مُخْبِرًا عَنْهُ هُنَا

جَوَازُ تَأْخِيرِ وَرَفْعِهِ وَغَنَى

عَنْهُ بِأَجْنَبيِّ أَوْ بِمُضْمَرٍ

أَوْ مُثَبَّتِ أَوْ عَادِمِ التَّنْكِسْرِ

مع عدّه كلامها في الشرح شرطاً مستقلاً .

الثالث : سكت في الكافية أيضاً عن الثلاثة الأخيرة ، وقد ذكرها في التسهيل .

(وأخبروا هنا بأن) أى للوصولة (عَنْ بَعْضِ مَا * يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ) أى يشترط لجواز الإخبار عن أَل ثلاثة شروطٍ زيادةً على ما سبق في الذى وفروعه .

الأول : أن يكون الخبرُ عنه من جملة تقدم فيها الفعل ، وهى الفعلية ، وإلى هذا الإشارة بقوله « فيه الفعل قد تقدما » .

الثانى : أن يكون ذلك الفعل متصرفاً .

الثالث : أن يكون مُثَبَّتاً .

فلا يخبر عن زيد من قولك « زيد أخوك » ، ولا من قولك « عسى زيد أن يقوم » ، ولا من قولك « ما قام زيد » .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (إِنْ صَحَّ صَوِّغَ صَلَوةً مِنْهُ لِأَلْ) إذ لا يصح صوغ صلاةٍ لأل من الجامد ، ولا من المنفى .

نم مثلاً لما يصح ذلك منه بقوله : (كَصَوِّغَ وَاقٍ مِنْ وَاقٍ اللَّهُ الْبَطْلُ) فإن أخبرت عن الفاعل قلت « الواقى البطل الله » ، أو عن المفعول قلت « الواقيه الله البطل » ، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء ؛ لأن عائد الألف واللام لا يحذف ، إلا فى الضرورة كقوله :

مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهُوَى مَجْمُودَ عَاقِبَةٍ

[وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوَةٌ يَلَا كَدَرٍ]

(وَأِنْ يَكُنْ مَارَفَعَتْ ضِلَّةُ آلِ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا) أَيْ غَيْرِ آلِ (أَيِّنَ وَانْفَصَلَ)،
وَأِنْ رَفَعَتْ ضَمِيرَ آلٍ وَجِبَ اسْتِثْنَاءُ.

فَقِي نَحْوُ قَوْلِكَ : « بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الزَّيْدِينَ رِسَالَةً » إِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ النَّاءِ
قُلْتَ « الْمُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الزَّيْدِينَ رِسَالَةً أَنَا » كَانَ فِي الْمُبَلِّغِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ ؛ لِأَنَّهُ
فِي الْمَعْنَى لِأَلٍ ، لِأَنَّهُ خَلَفَ مِنْ ضَمِيرِ التَّكْلِمِ ، وَأَلِ لِلتَّكْلِمِ ، لِأَنَّ خَبَرَهَا ضَمِيرُ
التَّكْلِمِ ، وَلِلْبَتْدَاءِ نَفْسُ الْخَبَرِ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ بَقِيَةِ أَهْمَاءِ الْمَثَالِ وَجَبَ
إِبْرَازُ الضَّمِيرِ وَانْفِصَالُهُ ؛ لِحَرِيانِ رَافِعِهِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ ، تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ
الْأَخَوَيْنِ : « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الزَّيْدِينَ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » ، وَعَنِ الزَّيْدِينَ : « الْمُبَلِّغُ
أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الزَّيْدُونَ » وَعَنِ الرِّسَالَةِ « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى
الزَّيْدِينَ رِسَالَةً » ؛ فَالْمُبَلِّغُ خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلِ ؛ لِأَنَّهُ فَعْلُ التَّكْلِمِ ، وَ« أَلِ »
فِيهِ لِنَعْرِ التَّكْلِمَ ؛ لِأَنَّهُ نَفْسُ الْخَبَرِ الَّذِي أَخْرَجَتْهُ ، فَأَنَا : فَاعِلُ الْمُبَلِّغِ ، وَضَمِيرُ الْغَيْبَةِ
هُوَ الْعَائِدُ ، وَكَذَا تَفْعَلُ مَعَ ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ ؛ فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ
الْفَاعِلُ مِنْ نَحْوِ « زَيْدٌ ضَرَبَ جَارِيَتَهُ » : « زَيْدٌ الضَّارِبُ جَارِيَتَهُ هُوَ » ،
فَقِي الضَّارِبُ ضَمِيرُ آلٍ مُسْتَتِرٌ لِحَرِيَانِهِ عَلَى مَا هُوَ لَهُ ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْجَارِيَةِ
قُلْتَ « زَيْدٌ الضَّارِبُهَا هُوَ جَارِيَتَهُ » ؛ فَلَا ضَمِيرَ فِي الضَّارِبِ ، بَلْ فَاعِلُهُ الضَّمِيرُ لِلنَّفْصِلِ
لِحَرِيَانِهِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ .

﴿ خَاتَمَةٌ ﴾ : يَحْزُزُ الْإِخْبَارُ عَنْ اسْمِ كَانَ بِأَلٍ وَغَيْرِهَا ؛ فَتَقُولُ فِي نَحْوِ « كَانَ زَيْدٌ
أَخَاكَ » : « السَّكَّانُ — أَوِ الَّذِي كَانَ — أَخَاكَ زَيْدٌ » ، وَأَمَّا الْخَبَرُ فَفِيهِ خِلَافٌ ،
وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ ، نَحْوُ السَّكَّانَةِ — أَوِ الَّذِي كَانَهُ زَيْدٌ — أَخَاكَ » ، وَإِنْ شِئْتَ
جَعَلْتَهُ مُنْفَصِلًا ، قُلْتَ « السَّكَّانُ — أَوِ الَّذِي كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ — أَخَاكَ » ،
وَعَنِ الظَّرْفِ الْمُتَصَرِّفِ ؛ فَيَجَاءُ مَعَ الضَّمِيرِ الَّذِي يَخْلُفُهُ بَقِيَّةُ ؛ كَقَوْلِكَ مَخْبِرًا عَنْ

يوم الجمعة من « صُمْتُ يومَ الجمعة » : « الذي صُمْتُ فيه يومُ الجمعة » ، فإن توسعت في الظرف وجعلته مفعولاً به على المجاز جئت بخلفه مجرداً من في ، فنقول : « الذي صُمْتُ يومَ الجمعة » .

واعلم أن باب الإخبار طويلٌ الدَّلِيلُ ، فليُكْتَفَ بما تقدم ، والله أعلم .

العدد

(ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُوبٌ لِلْمَشْرِعَةِ • فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ • فِي الضِّدِّ) وهو ما آحاده مؤنثة ولو مجازاً (جَرَّدَ) من التاء ، نحو « سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ » هذا إذا ذكر المعداد ، فإن قصد ولم يذكر في اللفظ فالقصر أن يكون كمالو ذكر ؛ فنقول : « صُمْتُ خمسة » تريد أياماً ، و « سِرْتُ ثَمَنًا » تريد ليالي ، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر ، ومنه : « وَأَتْبَعَهُ بَيْتٌ مِنْ شَوَّالٍ » أما إذا لم يُقْصَد معداد ، وإنما قصد العدد للطلق كانت كلها بالتاء ، نحو : « ثَلَاثَةٌ نِصْفُ سِتَةٍ » ولا تنصرف ؛ لأنها أعلام ، خلافاً لبعضهم ، وأما إدخال أل عليها في قولهم « الثلاثه نصف الستة » فكدخلوها على بعض الأعلام كقولهم إلهة ، وهو اسم من أسماء الشمس حين قالوا : الإلهة ، وكذلك قولهم : شعوب ، والشعوب ، للنبيه ، وهذه لم يشملها كلامه ، وشمل الأولين .

(تنبيهات) : الأول : فهم من قوله « ما آحاده » أن المعتبر تذكير الواحد وتأنينه ، لا تذكير الجمع وتأنينه ؛ فيقال « ثَلَاثَةٌ حَمَامَاتٍ » خلافاً للبغداديين ، فإنهم يقولون : « ثلاثُ حَمَامَاتٍ » فيعتبرون لفظ الجمع . وقال الكسائي : تقول مررت بثلاث حَمَامَاتٍ ، ورأيت ثلاث سِجِلَاتٍ ، بغير هاء ، وإن كان الواحد مذكراً ، وقاس عليه ما كان مثله ، ولم يقل به الفراء .

الثانى : اعتبار التأنيث فى واحد المعداد إن كان اسماً فيلفظه ، تقول « ثَلَاثَةٌ أَشْخُصِ » فاصدَ نسوةً ، و « ثَلَاثَ أَغْنِ » فاصدَ رجالاً ؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث . هذا ما لم يتصل بالكلام ما يُقَوِّى المعنى ، أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى .

فالأول كقوله :

١١٢٥ - [فَكَانَ مَجِئُ دُونِ مَنْ كُنْتُ أَتَيْ]

ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَيَّابٍ وَمُعْصِرُ

وقوله :

١١٢٦ - وَإِنْ كَلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطَانٍ

وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قَبَائِلِهَا الْقَشِيرِ

وجعل منه فى شرح الكافية « وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أَيْمًا » قال : فبذكر أمم ترجع حكم التأنيث ، لكنه جعل أسباطاً فى شرح التسهيل بدلاً من اثنتى عشرة ، وهو الوجه كما سيأتى .

والثانى كقوله :

١١٢٧ - ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ

[لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى حِيَالِ]

فإن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان .

وإن كان صفةً فيموصوفها المنوى ، لا بها ، نحو : « فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » أى عشر حسنات ، وتقول : « ثَلَاثَةُ رَبَّاتٍ » إذا قصدت رجلاً ، وكذا تقول : « ثَلَاثَةُ دَوَابٍ » إذا قصدت ذكوراً ؛ لأن الدابة صفة فى الأصل .

الثالث : إنما تكون العبرة في التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع ، أما مع اسمى الجنس والجمع فالعبرة بالمجمل ؛ فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرها ؛ فنقول : « ثلاثة من القوم ، وأربعة من الغنم » بالناء ؛ لأنك تقول : قوم كثيرون ، وغنم كثير ، بالتذكير ، و « ثلاث من البط » بترك الناء ؛ لأنك تقول : بط كثيرة ، بالتأنيث ، و « ثلاثة من البقر » أو « ثلاث » لأن في البقر لفتين : التذكير ، والتأنيث ، قال تعالى « إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عُلْبِنَا » وقرئ « تَشَابَهَتْ » . هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى ، وإلا فالمرأى هو المعنى ، أو يكن نائباً عن جمع مذكر ؛ فالأول نحو « ثلاث إناث من الغنم » و « ثلاثة ذكور من البط » ولا أثر للوصف المتأخر كقولك : « ثلاثة من الغنم إناث ، وثلاث من البط ذكور » . والثاني نحو « ثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ » ، فَرَجَلَةٌ : اسم جمع مؤنث ، إلا أنه جاء نائباً عن تكسير راجلٍ على أرْجَالٍ ، فذكر عدده كما كان يفعل بالمستأنب عنه .

الرابع : لا يعتبر أيضاً لفظ المفرد إذا كان علماً ؛ فنقول : « ثَلَاثَةُ الطلحات » ، وخمسُ الهندات » .

الخامس : إذا كان في المعداد لفتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات نقول : « ثلاثُ أحوالٍ ، وثلاثةُ أحوالٍ » اهـ .

(والمميزُ أَجْرٌ * جَمْعًا بِلَفْظٍ قَلَّ فِي الْأَكْثَرِ) أى يميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجروراً ؛ فإن كان اسمٌ جنس أو اسمٌ جمع جر بمن ، نحو « نَحْنُ أَرْبَعَةٌ مِنَ الطير » و « مررتُ بثَلَاثَةٍ مِنَ الرُّهْطِ » . وقد يجر بإضافة العدد ، نحو « وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ نِسْمَةٌ رَهْطِي » وفي الحديث « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ » وقوله :

ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ [لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي]

والصحيحُ قَصْرُهُ على السماع ، وإن كان غيرهما بإضافة العدد إليه ، وَحَقُّهُ حينئذ أن يكون جمعا مكسرا من أبنية القلة نحو « ثَلَاثَةُ أُعْبِدُ ، وَثَلَاثُ أَمْرٍ » وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد ، وذلك إن كان مائة نحو ثَلَاثُمِائَةٍ ، وَسَبْعُمِائَةٍ ، وَشَذَّ في الضرورة قوله :

١١٢٨ - ثَلَاثُ مِثْنَيْنِ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَهَا
[رِدَائِي ، وَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الْأَهَانِمِ]

ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل :

أحداها : أن يُهْمَلَ تكسيرُ الكلمة نحو « سَبْعُ سَمَاقَاتٍ » و« خَمْسُ صَدَوَاتٍ » و« سَبْعُ بَقَرَاتٍ » .

والثانية : أن يحاور ما أهمل تكسيـره نحو « سُبُلَاتٌ » . فإنه في التنزيل يحاور سبع بقرات .

والثالثة : أن يقل استعمالُ غيره نحو « ثَلَاثُ سَمَادَاتٍ » ؛ فيجوز لقلة سَمَادٍ ، ويجوز ثلاث سَمَادٍ أيضاً ، بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيحُ ، ويتمين في الأولى ، لإهمال غيره .

فإن كثر استعمال غيره ولم يحاور ما أهمل تكسيـره لم يضاف إليه إلا قليلا ، نحو « ثَلَاثَةُ أَحْمَدِينَ ، وَثَلَاثُ زَيْنَبَاتٍ » ، والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو « ثَلَاثَةُ صَالِحِينَ » ؛ فالأحسن الإتياع على النعت ، ثم النصب على الحال .

ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين :

أحداها : أن يُهْمَلَ بناء القلة نحو « ثَلَاثُ جَوَارٍ ، وَأَرْبَعَةُ رِجَالٍ » ، وَخَمْسَةُ دَرَاهِمٍ » .

والثانية : أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياساً أو سماعاً ؛ فينزل لذلك منزلة العدوم
فالأول نحو « ثَلَاثَ قُرُوءٍ » فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ ، والثاني نحو « ثلاثة
شُوع » فإن أشعاً قليل الاستعمال .

(وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ) نحو « عندى مائة درهم ، ومائتاً ثوب ،
وثلاثمائة دينار ، وألف عبد ، وألفاً أمة ، وثلاثة آلاف قرس » (وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ
رُدِفَ) في قراءة حمزة والكسائي « ثَلَاثَاةٌ سِنِينَ » .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ تمييز المائة بمفرد منصوب ، كقوله :

١١٢٩ — إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتِينَ عَامًا

[فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاةُ]

فلا يقاس عليه ، وأجاز ابنُ كَيْسَانَ المائة درهما والألف ديناراً .

(وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصَلْنَهُ بِشَرِّ) مجرداً من التاء (مُرَكَّباً) لها (قَاصِدٌ مَقْدُودٌ
ذَكَرٌ) نحو « أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا » وهزمة أَحَدٍ مُبْدَلَةٌ من واو ، وقد قيل « وَحَدَ
عَشَرَ » على الأصل ، وهو قليل . وقد يقال « وَاحِدَ عَشَرَ » على أصل العدد (وَقُلْ
لَدَى الْقَائِنِثِ « إِخْدَى عَشْرَةٌ » امرأة) بإثبات التاء . وقد يقال « وَاحِدَةٌ عَشْرَةٌ »
(وَالثَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَثْرَةٌ) أى مع المؤنث ؛ فيقولون « إِخْدَى عَشْرَةٌ »، وإثباتاً عَشْرَةٌ
بكسر الشين ، وببعضهم يفتحها وهو الأصل ، إلا أن الأفضح التسيكين ، وهو لغة الحجاز ،
وأما في التذكير فالشين مفتوحة ، وقد تَسَكَّنَ عين عشر فيقال « أَحَدَ عَشَرَ » ،
وكذلك أخوانه ؛ لتوالى الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة صاحب حفص
« اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » وفيها جمع بين سا كنين (وَ) أما (مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى *
مَا مَعَهُمَا قَعْلَتٌ) في العشرة : من التجريد من التاء مع المذكر ، وإثباتها مع المؤنث
(فَأَقْعَلُ قَصْدًا) .

والحاصلُ أن للعشرة في التركيب عكسُ ما لها قبله ، فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التأنيث .

(وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدُّمَا)
أى فى الإفراد ، وهو ثبوتُ التاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث .

(وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ أَثْنَتَى ، وَعَشْرًا أَثْنَى ، إِذَا أَثْنَى تَشَاوَزَا ذَكَرًا)
فتقول « جاءتنى اثنتا عشرة امرأة ، واثنا عشر رجلاً » .

(وَالْيَا لِقَوْرِ الرِّقْعِ) وهو النصبُ والجُرْ (وَارْفَعَ بِالْأَلِفِ) كما رأيت ، وأما الجزء الثانى فإنه مبنى على الفتح مطلقاً (وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سَوَاؤُهُمَا) أى سوى اثنتى عشرة واثنى عشر (أَلِفٌ) أما العَجَزُ فعلةٌ ببناءه تضمُّنه معنى حرفِ العطف ، وأما الصِّدْرُ فعلةٌ ببناءه وقوعُ العجز منه موقعُ تاءِ التأنيثِ فى لزومِ الفتح ، ولذلك أعرب صدرُ اثنى عشر واثنتى عشرة ؛ لوقوعِ العجزِ منهما موقعَ النون . وما قبل النون محلُّ إعراب ، لا محلَّ لبناء ، ولوقوعِ العجزِ منهما موقعَ النون لم يضافا ، بخلاف غيرها ، فيقال « أَحَدَ عَشْرَكَ » ولا يقال أننا عشركَ .

(تنبيهان) : الأول : قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه ، بل يتعين العطف ؛ فتقول « سَخْسَةُ وَعِشْرُونَ » ولا يجوز « سَخْسَةُ عَشْرِينَ » ولعله للإلباس فى نحو « رَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرِينَ رَجُلًا » فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلاً ، وقيل غير ذلك .

الثانى : أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون : « هَذِهِ خَمْسَةُ عَشْرٍ » ، واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو « سَخْسَةُ عَشْرِكَ » .

(وَمَيَّزَ الْعَشِيرِينَ) وبابه (لِلتَّسْعِينَ * بَوَاحِدٍ) منكر منصوب (كَأَرْبَعِينَ حِينًا) ، وخمسين شهراً . ويُقدِّم النيف بحالتيه ، أى بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث ، ثم يذكر العقد معطوفاً على النيف ، فيقال في المذكر «ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا» وفي المؤنث «تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَمَجَةً» .

(وَمَيَّزُوا مَرْكَبًا بِمِثْلِ مَا * مُيَّزَ عِشْرُونَ) وبابه ، أى بمفرد منكر منصوب (فَسَوَّيْنَهُمَا) نحو «أَحَدَ عَشَرَ كوكبًا» و«اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ عَيْنًا» وأما «وَقَطَعْنَاهُمُ اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا» فأسباطاً : بدل من اثنتي عشرة ، والتمييز محذوف ، أى اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان أسباطاً تمييزاً لذكر العددان وأفرد التمييز ؛ لأن السَّبْطَ مذكر ، وزعم الناظم أنه تمييز ، وأن ذكر «أَمَّا» رَجِيحَ حكم التأنيث .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز في نعمت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو «عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ظَاهِرِيًّا ، وَعِشْرُونَ دِينَارًا نَاصِرِيًّا» . ومراعاة المعنى ؛ فتقول : «ظاهرية وناصرية» ، ومنه قوله :

١١٣٠ - فِيهَا اِثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً
سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

الثاني : قد يضاف العدد إلى مستحق العدود ، فيستغنى عن التمييز ، نحو «هذه عِشْرُو زَيْدٍ» ، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثنتي عشر ، فيقال «أَحَدَ عَشَرَ» و«ثَلَاثَةَ عَشَرَ» ولا يقال «اِثْنَيْ عَشَرَ» لأن عشر من اثني عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر ؛ فلا تجامع الإضافة ، ولا يقال «اثنان» لثلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب .

الثالث : حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقاً إن وُجد العقل ، نحو «عِنْدِي خَمْسَةُ عَشَرَ عَبْدًا وَجَارِيَّةً ، وَخَمْسَةُ عَشَرَ جَارِيَّةً وَعَبْدًا» ، وإن فقد (٦ - الأسمون ٣)

فلسابق بشرط الاتصال ، نحو « عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ جَلًّا وَنَاقَةً » ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ نَاقَةً وَجَلًّا » ، وللمؤنث إن فُصِّلا ، نحو « عِنْدِي سِتُّ عَشْرَةَ مَا بَيْنَ نَاقَةٍ وَجَلٍّ » ، أو ما بين جل وناقة » وفي الإضافة لسابقيهما مطلقا ، نحو « عِنْدِي ثَمَانِيَةُ أَعْبُدٍ وَأَمٍّ » ، وَثَمَانُ أُمَّ وَأَعْبُدٌ » .

ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث ؛ لأن كلا من المميزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة .

الرابع : لا يجوز فصل هذا التمييز ، وأما قوله

١١٣١ - طَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى

تَلَاؤُونَ لِلْجَنْسِ حَوْلًا كَمِيلًا

فضرورة .

(وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ * يَبْقَى الِئْتِصَالُ) في الجزئين على حاله ، نحو « أَحَدَ عَشْرِكَ مَعَ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ » بفتح الجزئين ، وهذا هو الأكثر ؛ لأن البناء يبيح مع الألف واللام بالإجماع ، فكذا مع الإضافة ، والثاني أن يعرب مجزؤه مع بقاء التركيب كعبابك ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، نحو « أَحَدَ عَشْرِكَ مَعَ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ » ، وإليه أشار بقوله : (وَعَجَزُ قَدْ يُعْرَبُ) واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور ، وزعم أنه الأفصح ، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها في الإعراب ، ومنع في التسهيل القياس عليه ، وقال في شرحه : لا وجه لاستحسانه ؛ لأن البني قد يضاف نحو « كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » ، و « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ » وفيه مذهب ثالث ، وهو : أن يضاف صدره إلى عجزه مُزَالًا بناؤها ، حكى الفراء أنه سمع من أبي قُحَّصٍ الأَسَدِيِّ وَأَبِي الهَيْثَمِ الْعَقِيلِيِّ « مَا فَعَلَتْ خَمْسَةُ عَشْرِكَ » وذكر في التسهيل أنه لا يُقَاسُ عليه ، خلافا للفراء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال في التسهيل : ولا يجوز بإجماع « ثمانى عشرة » إلا في الشعر ، يعنى بإضافة الأول إلى الثانى ، دون إضافة المجموع ، كقوله :

١١٣٢ - كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ

بَذَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَبَّتِهِ

أى من عامه ذلك ، وفى دغواء الإجماع نظر ؛ فإن الكوفيين يجوزون إضافة صدر المركب إلى عجزه مطاقا كما سبق التنبيه عليه .

الثانى : فى « ثمانى » إذا ركب أربع لغات : ففتح الياء ، وسكوئها ، وحذفها مع كسر النون وفتحها ، ومنه قوله :

١١٣٣ - وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيَا وَثَمَانِيَا

وَتَمَانٍ عَشْرَةَ وَائِثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

وقد تحذف ياؤها أيضا فى الإفراد ، ويحمل إعرابها على النون ، كقوله :

١١٣٤ - لَهَا ثَمَانِيَا أَرْبَعُ حِسَانُ

وَأَرْبَعُ فَتَنَةٌ رُهَا ثَمَانُ

وهو مثل قراءة بعض القراء « وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنَشَّاتُ » بضم الراء .

الثالث : قال فى شرح السكاكية : لِـبِضْعَةٍ وَبِضْعٍ حُسْكُمْ تسعة وتسع فى الإفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه ، نحو « ابْتِثُ بِضْعَةً أَغْوَامٍ ، وَبِضْعَ سِنِينَ » ، و « عِنْدِي بِضْعَةٌ عَشْرٌ غَلَامًا ، وَبِضْعُ عَشْرَةِ أُمَةٍ ، وَبِضْعٌ وَعَشْرُونَ كِتَابًا ، وَبِضْعٌ وَعَشْرُونَ صَحِيفَةً » . ويراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة ، وببضع من ثلاث إلى تسع ، انتهى .

(وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ) أى فافوقهما (إِلَى عَشْرَةٍ) وصفنا (كفاعل)

أى على وزن فاعل (مِنْ فَعَلًا) كضرب ، نحو ثانٍ وثالث ورابع ، إلى عاشر ،

وأما واحد فليس بوصف ، بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (وَأَخْتِمُهُ فِي التَّائِيثِ
بِالْقَا وَتَيَّ * ذَكَرْتُ) أى صفته لذكر (فَأَذْكَرُ فَأَعْلَا بِقَيْرِ تَا) فتقول فى التائيث :
ثانية ، إلى عشرة ، وفى التذكير : ثان ، إلى عاشر ، كما تفعل باسم الفاعل من نحو
ضارب وضاربة ، وإتمدته على هذا مع وضوحه لثلاثتهم أنه يسلك به سبيل العدد
الذى صيغ منه .

(وَإِنْ تَرَدَّ) بالوصف المذكور (بَعْضَ) العدد (الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ * تُضِفُ إِلَيْهِ
مِثْلَ بَعْضٍ بَيْنَ) أى كما يضاف البعض إلى كله ، نحو « إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا
ثَانِي اثْنَيْنِ » « لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ » وتقول : ثانية اثنتين ،
وثالثة ثلاث ، إلى عاشر عشرة ، وعاشر عشر ، وإنما لم يُضَبَّ حينئذٍ لأنه ليس
فى معنى ما يعمل ، ولا مفرعا عن فعل ، فالتزمت إضافته ؛ لأن المراد أحدُ اثنين ،
وإحدى اثنتين ، وأحد عشرة ، وإحدى عشر ، فتضيفه ، كما تقول : بعض هذه
العِدَّة ، بالإضافة ، هذا مذهب الجمهور . وذهب الأخفش وقطرب والكسائى وعلب
إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثانى ، ونصبه إياه ، كما يجوز فى « ضارب زيد » فيقولون
ثانِ اثنين ، وثالثُ ثلاثة ، وفصل بعضهم فقال : يعمل ثان ، ولا يعمل ثالث
وما بعده ، وإلى هذا ذهب فى التسميل ، قال : لأن العرب تقول « ثَنَيْتُ الرجلين »
إذا كنت الثانى منهما ، فن قال ثانِ اثنين بهذا المعنى عُذِر ؛ لأن له فعلا ، ومن قال
ثالث ثلاثة لم يُعذر ، لأنه لا فعل له ، فهذه ثلاثة أقوال .

(تنبيه) : قال فى الكافية :

وَعَلَبَ أَجَازَ نَحْوَ « رَابِعَ » أَرْبَعَةَ » وَمَا لَهُ تَمَازِيعُ

وقال فى شرحها : ولا يجوز تنوينه والنصب به ، وأجاز ذلك ثعلب وخذه ،
ولا حجة له فى ذلك ، هذا كلامه ، فعلم المنع ، وقد فصل فى التسميل ، وخص الجواز
بثعلب ، وقد نقله فيه عن الأخفش ، ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم اهـ .

(وَإِنْ تَرَدُّ جَعَلَ الْأَقْلَّ مِثْلَ مَا * قَوْقُ) أى إذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساويا له (فَحُكْمُ جَائِلٍ لَهُ اخْتِصَانًا) فإن كان بمعنى المضي وجبت إضافته ، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله ؛ فتقول « هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ ، وَرَابِعٌ ثَلَاثَةٌ » أى هذا مُصَيِّرُ الثَلَاثَةِ أَرْبَعَةً ، وتوثب الوصف مع التوثب كما سبق ، فالوصف المذكور حينئذٍ اسمٌ فاعِلٌ حقيقة ؛ لأنك تقول « تَلَقَّتُ الرَّجُلَيْنِ » إذا انضمت إليهما فمِثْمُ ثَلَاثَةٌ ، وكذلك « رُبَعُ الثَلَاثَةِ » إلى « عَشْرَتِ الثَّمَنَةِ » ففاعل هنا بمعنى جاعل ، وجار مجراه ؛ لمساواته له فى المعنى والتفرع على فعل ، بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أَحَدٍ ما يضاف إليه ؛ فإن الذى هو فى معناه لا عَمَلٌ له ولا تفرع له على فعل ، فالترمت إضافته كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الوصف حينئذٍ ليس مَصْغُوعًا من ألفاظ العدد ، وإنما هو من الثَلَاثِ والرَّبْعِ والعَشْرِ على وزن الضَّرْبِ ، مصادر ثَلَثَ وَرَبَعَ وَعَشَرَ على وزن ضَرَبَ ، ومضارعها على وزن يَضْرِبُ ، إلا ما كان لامة عينا وهو رَبَعَ وَسَمِعَ وَتَسَمَعَ ؛ فإنه على وزن شَفَعَ بَشَفَعَ

الثانى : لا يُسْتَعْمَلُ هذا الاستعمال ثانٍ ؛ فلا يقال « ثَانِيٌ وَاحِدٌ » ولا « ثَانِيٌ وَاحِدًا » وأجازه بعضهم ، وحكاه عن العرب .

الثالث : أفهم كلامه جواز صَوْغِ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين ، فبقال : « هَذَا ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ وَعَشْرِينَ » بالإضافة ، و « هَذِهِ رَابِعَةٌ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » بالإعمال ، و « رَابِعَةٌ ثَلَاثٌ وَثَلَاثِينَ » بالإضافة ، اهـ .

(وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِثَرَكَيْنِ)

أى إذا أردت صَوْغَ الوصف المذكور من العدد المركب ، بمعنى بعض

أصله ، كثنائي اثنين ، فجاء بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث ، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه ، وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث ؛ فتقول في التذكير : « ثَانِي عَشَرَ اِثْنَيْ عَشَرَ » ، إلى « تَامِسَعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفي التأنيث : « ثَانِيَّةَ عَشْرَةٍ اِثْنَتَيْ عَشْرَةٍ » إلى « تَامِسَعَةَ عَشْرَةٍ تِسْعَ عَشْرَةٍ » ، بأربع كلمات مبنية ، وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثاني إلى اثنين ، وهذا الاستعمال هو الأصل .

وراء استعمالان آخران :

الأول منهما : أن يُقْتَصَرَ على صدر الأول ؛ فيعرب لعدم التركيب ، ويضاف إلى المركب باقياً بناؤه ، وإلى هذا أشار بقوله : (أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ) يعنى التذكير والتأنيث (أَضِفْ * إلى 'مُرْكَبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي) بفي : جواب أَضِفْ ؛ فهو مجزوم أشبعت كسرتة ، والمعنى أنك إذا فعلت ذلك وفي الكلام بللمنى الأول الذى نويته ؛ فتقول في التذكير : « ثَانِي اِثْنَيْ عَشَرَ » إلى « تَامِسَعَ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفي التأنيث : « ثَانِيَّةَ اِثْنَتَيْ عَشْرَةٍ » إلى « تَامِسَعَةَ تِسْعَ عَشْرَةٍ » .

والثاني منهما : أن يُقْتَصَرَ على صورة التركيب الأول ، بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى ، وإليه أشار بقوله : (وَشَاعَ اِلِاسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا * وَنَحْوِهِ) أى « ثَانِي عَشَرَ » إلى « تَامِسَعَ عَشَرَ » ، وفي التأنيث : « حَادِيَّةَ عَشْرَةٍ » إلى « تَامِسَعَةَ عَشْرَةٍ » فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث ، وفيه حينئذ وجهان ؛ الأول : أن يعرب الأول ويبنى الثانى ، حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائى ، ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صدر الثانى فبناه ، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم

أنه يجوز بناؤها لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ،
بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين اليمينين مُنْتَزَعَانِ من تركيبين ، بخلاف
ما إذا أعرب الأول . والثاني : أن تعربهما معاً مُدْرَأَ حَذَفَ عَجَزِ الأول
وَصَدَرَ الثاني ؛ لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ ؛ فيَجْزَى الأول على حسب
العوامل وَيُجْزَى الثاني بالإضافة ، أما إذا اقتضت على التركيب الأول - بأن
استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبه العشرة
كما هو ظاهر النظم وعليه شَرَحَ الشارح - فإنه يتعين بقاء الجزئين
على البناء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما مَثُلَ بحادى عشر دون غيره ليتضمن التمثيلُ فائدةً
التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحداً وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل
الفاء بعد اللام ، فقالوا « حادى عشر ، وحادية عشرة » والأصلُ واحد وواحدة ، فصار
حادٍ وحادوة ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فوزَّهَما عالف وعالفة ، وأما
ما حكاه السكاكنى من قول بعضهم « وَاحِدَ عَشَرَ » نشاذنبه به على الأصل للرفوض ،
قال فى شرح الكافية : ولا يستعمل هذا القلبُ فى واحد إلا فى تنييف ، أى مع عشرة
أر مع عشرين وأخواته .

الثانى : لم يذكر هنا صَوْغُ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل ؛ لكونه لم يسمع ،
إلا أن سيوبه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياساً ، وذهب الكوفيون وأكثر البصريين
إلى المنع ، وعلى الجواز فتقول : « هذا رابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » ، أو « رَابِعُ
ثَلَاثَةَ عَشَرَ » ، ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف العقد من الأول
للاباس ، ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض ، قال فى أوضح
المسالك : بالإجماع ، لكن قال المرادى : أجاز بعض النحويين « هذا نان »

أَحَدَ عَشَرَ ، وثالثٌ اثْنَى عَشَرَ « بالتونين ، وهو مصادم لحكاية الإجماع .

(وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْ كُرِّا وَيَابِهِ الْفَاعِلِ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ) من التذكير والتأنيث (قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدُ) يعنى أن العشرين وبابه إلى التسعين يُعْطَف على اسم الفاعل بحالتيه ؛ فتقول : « الحادى والعشرون » إلى « التاسع والتسعين » ، و « الحادية والعشرون » إلى « التاسعة والتسعين » . ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول : « حادى عشرين » كما تقول : « حادى عشر » إلخاذا لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز « أحد عشر » بالتركيب ، ولا يجوز « أحد عشرين » بالتركيب كما مر .

(تنبيه) : لم يذكر واو فى العشرين وبابه اسماً مشتقاً ، وقال بعض أهل اللغة « عَشْرَنَ وَثَلْتَنَ » إذا صار له عشرون أو ثلاثون ، وكذلك إلى التسعين ، واسم الفاعل من هذا مُعَشِّرٌ وَمُثَلِّثٌ ، اهـ .

(خاتمة) : يؤرخ بالليالى لِسَبْتِهَا ؛ لحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر « كَتَبَ لِأَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ ، أَوْ لَوِثَرْتِهِ ، أَوْ مُهَلِّهِ ، أَوْ مُسْتَهَلِّهِ » ثم يقول « كَتَبَ لِلْيَلَةِ خَلَّتْ ، ثُمَّ لِلْيَلَتَيْنِ خَلَّتَا ، ثُمَّ لِثَلَاثٍ خَلَوْنَ ، إِلَى عَشْرِ » ، ثم « لِإِحْدَى عَشْرَةٍ خَلَّتْ إِلَى النِّصْفِ مِنْ كَذَا ، أَوْ مُتَنَصِّفِهِ ، أَوْ ائْتَصَافِهِ » ، وهو أَجْوَدُ مِنْ تَلْحُسِ عَشْرَةٍ خَلَّتْ ، أَوْ بَقِيَّتْ ، ثُمَّ « لِأَرْبَعِ عَشْرَةٍ بَقِيَّتْ ، إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ » ، ثم « لِعَشْرِ بَقِيَّتْ ، أَوْ ثَمَانِ بَقِيَّتْ ، إِلَى لَيْلَةٍ بَقِيَّتْ » ، ثم « لِأَخْرَ لَيْلَةٍ مِنْهُ ، أَوْ سِرَارِهِ ، أَوْ سَرَرِهِ » ثم « لِأَخْرَ يَوْمٍ مِنْهُ ، أَوْ سَاعَتِهِ ، أَوْ انْسِلَاحِهِ » وقد تخلف النون التاء ، وبالعكس ، والله أعلم .

كم، وكأين، وكذا

هذه الفاظ يُكْنَى بها عن العدد، ولهذا أُرْدِفَ بها باب العدد .

أما كم فاسمٌ لعددٍ مُبْهَم الجنس والمقدار، وهى على قسمين : استفهامية بمعنى أى عدد، وخبرية بمعنى عدد كثير، وكلٌّ منهما يفتقر إلى تمييز؛ أما الأولى فمميزها كمميز عشرين وأخوانه فى الأفراد والنصب، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(مَبْيَزٌ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ يَمِثِلُ مَا

مَبْيَزَتِ عِشْرِينَ كَكُمْ شَخْصًا سَمًا)

أما الأفراد فلازم مطلقاً، خلافاً للكوفيين فإنهم يحيزون جمعه مطلقاً، وفصل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات نحو « كم غلماناً لك » إذا أردت أصنافاً من الغلمان — جاز، وإلا فلا، وهو مذهب الأخفش .

وأما النصب ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب؛ أحدها : أنه لازم مطلقاً، والثاني : ليس بلازم، بل يجوز جره مطلقاً حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيوطي، وعليه حمل أكثرهم .

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَتُ

[فَذَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي]

والثالث : أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهذا هو المشهور، ولم يذكر سيوطيه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر، وإلى هذا الإشارة بقوله :

(وَأَجِزْ أَنْ تَجْزِيَهُ مِنْ مُضْمَرٍ إِنْ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِراً)

فيجوز في « بكم دهم اشترت » النصب وهو الأرجح ، والجزم أيضاً ، وفيه قولان ؛ أحدهما : أنه بمن مضرة كما ذكر ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة ، والثانى : أنه بالإضافة ، وهو مذهب الزجاج .

وأما الثانية - وهى الخبرية - فميزها يستعمل تارة كمبزة عشرة فيكون جمعاً ، مجروراً ، وتارة كمبزة مائة فيكون مفرداً مجروراً ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :
(وَأَسْتَفْمِلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ كَكَلِمِ رِجَالٍ أَوْ مَرَةٍ)
ومن الأول قوله :

١١٣٥ - كَمِ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ
[وَنَعِيمٍ سُوءَةٍ بَادَا]

ومن الثانى قوله :

١١٣٦ - وَكَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بَتَّهَا غَيْرَ آئِمٍ
[بِسَاحِيَةِ الْمُحْجَلِينَ رِيَانَةِ الْقَلْبِ]

وقوله :

كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ قَدْ عَاءَ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

وبروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً ؛ أما النصب فقيل : إن لغة تميم نصب وتميز الخبرية إذا كان مفرداً ، وقيل : على تقديرها استفهامية استفهام تهكم ، أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنَّ يخدمننى فقد نسيتُهُ ، وعليهما فكم مبتدأ خبره « قد حَلَبْتُ » ، وأفرد الضمير ضملاً على لفظ كم ، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت بلاك وبقداء محذوفة مدلولاً عليها بالمدكورة كما حذف لك من صفة حالة مدلولاً عليها بلك الأولى ، والخبر « قد حَلَبْتُ » ، ولا بد من تقدير « قد حلبت »

أخرى ؛ لأن الخبر عنه حينئذٍ متعددٌ لفظاً ومعنى ، نظير « زينب وهند قامت » وكم على هذا الوجه ظرفٌ أو مصدرٌ ، والتمييز محذوف ، أى كم وقت أو حلبة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه ، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم .

الثانى : الجر هنا بإضافة كم على الصحيح ؛ إذ لا مانع منها . وقال الفراء : إنه بمن مقدرة ، ونقل عن الكوفيين .

الثالث : شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال ، فإن فصل نصب ، حملاً على الاستفهامية ؛ فإن ذلك جائز فيها فى السعة ، وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور ، كقوله :

١١٣٧ - كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْتَانِ يَهَالِ لَهَا

إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخُرَيْتُ دُو الْجَلْدِ

وقوله :

١١٣٨ - كَمْ يَجُودُ مُعْرِفٍ نَالَ الْمَلَا

وَكَرِيْمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وقوله :

١١٣٩ - كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيْدٍ

ضَخَمَ الدَّسِيقَةَ مَا حِينْدٍ تَفَاعٍ

والصحيح اختصاصه بالشعر ، ومثله فصلٌ تمييز العدد المركب وشبهه ، وقد مر ، وذهب الكوفيون إلى جوازه فى الاختيار . وقيل : إن كان الفصلُ بناقص نحو « كم اليومَ جَائِعٌ أَتَانِ » و « كم بك مأخوذٌ جاءنى » جاز ، وإن كان يتسام لا يجوز ،

وهو مذهب يونس ، فإن كان الفصل بجملة كقوله :

١١٤٠ - كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِ

[إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ]

أو بظرف وجاز ومجورر مما كقوله :

١١٤١ - تَوُومٌ سِنَانًا وَكَمْ دُوْنَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوْدٍ بِأَغَارُهَا

تمين النصب ، قاله المصنف ، وهو مذهب سيبويه .

الرابع : الاستفهامية والخبرية يتفقان في سبعة أمور ، ويفترقان في ثمانية أمور :

فيتفقان في أنهما اسمان ودليله واضح ، وأنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون ، وقد سبق ذلك في أول الكتاب ، وأنهما يفترقان إلى ميمز لإيهامهما ، وأنهما يجوز حذف ميمزهما إذا دل عليه دليل ، خلافا لمن منع حذف تميز الخبرية ، وأنهما يُلزَمَانِ المصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا الضمان وحرف الجر ، وأنهما على حد واحد في وجوه الإعراب ، فكم بقسميهما إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة ، وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف ، وإلا فإن لم يلحقها فعل أو وليها وهو لازم أو رافعة ضميرها أو سببها فهي مبتدأ ، وإن وليها فعل متعدي ولم يأخذ مفعوله فهي متعدي .

ففيها الابتداء والنصب .

وفيتفرقان في تميز الاستفهامية أصله .

تميز الاستفهامية مفرد وتميز الخبرية يكون مفردا وجمعا ، وفي أن المسأل بين الاستفهامية وبين ميمزها جائز في السمة ، ولا يُفصل بين الخبرية وميمزها إلا في الضرورة على ما مر ، وفي أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير ، خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف ، وفي أن الخبرية تختص بالماضي كـ «رُبَّ» ؛ فلا يجوز «كم غلمان سألهم» كما لا يجوز «رُبَّ غلمان سألهم» ويجوز «كم عبداً سأشتريه» ، وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية ، وفي أن الكلام مع

الخبرية لا يستدعي جواباً بخلافه مع الاستفهامية ، وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية ؛ فيقال في الخبرية « كم عبيد لي ، خمسون بل ستون » ، وفي الاستفهامية « كم مائة أعشرون أم ثلاثون » اهـ .

(كَسَكُم) يعني هذه ، أي الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والقدار (كَأَيْنَ وَكَذَا ، وَيَنْتَصِبُ * تَمِيْزٌ دَيْنٌ ، أَوْ بِهِ حِيلٌ مِنْ تُصِبُ) بخلاف تمييز كم الخبرية ؛ فنقول « كَأَيْنَ رَجُلًا رَأَيْتَ » ، ومنه قوله :

١١٤٢ - وَكَأَيْنَ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةٌ
قَدِيمًا ، وَلَا تَدْرُونَ مَا مِنْ مُنْعِمٍ

وقوله :

١١٤٣ - اِطْرُدِ الْيَاسُفَ بِالرَّجَاءِ ، فَكَأَيَّنْ
أَلِمَّا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وتقول : « كَأَيْنَ مِنْ رَجُلٍ لَقِيتَ » ، ومنه « وَكَأَيْنَ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ » ، « وكأين من آية في السموات والأرض يمرّون عليها » وتقول : « رَأَيْتُ كَذَّارًا جَلًّا » .

(تنبيهات) : الأول : توافيق كل واحدة من كأين وكذا كم في أمور ، وتخالفا في أمور :

أما كَأَيْنَ فإنها توافيق كم في خمسة أمور ، وتخالفا في خمسة ؛ فتوافقها في الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة — وهو الغالب — والاستفهام أخرى ، وهو نادر ، ولم يثبت إلا ابن قُتَيْبَةَ وابن عصفور والمصنف ، واستدل له بقول أبي بن كعب لابن مسعود « كَأَيْنَ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ آيَةً » فقال : ثلاثاً وسبعين .

وتخالقها في أنها مركبة وكـ بسيطة علمي الصحيح ، وتركيبها من كاف التشبيه وأى النونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رُسم في الصحف نونا ، ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف ، وفي أن يميزها بـ مجرور عن غالبا ، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ، ويردّه ما سبق ، وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى ، وفي أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور أجاز « بكأين تبيع هذا الثوب » وفي أن يميزها لا يقع إلا مفردا .

وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور ، وتخالقها في أربعة ؛ فتوافقها في البناء ، والإجهام ، والافتقار إلى التميز ، وإفادة التكثر . وتخالقها في أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية ، وأنها لا تلزم التصدير ؛ فتقول « قبضت كذا وكذا درهما » ، وأنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله :

١١٤٤ - عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ يُؤْسَاكَ ذَا كِرَا

كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ نَسِيَ الْجَنَّةَ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا « كذا درهما » ولا « كذا كذا درهما » بدون عطف ، وذكر الناظم أن ذلك مسموع ، ولكنه قليل ، وعبارة التسهيل : « قل وُرُودُ كذا مفردا ومكررا بلا واو ، وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جرّه بمن اتفاقا ، ولا بالإضافة خلافا للسكوفيين فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال « كذا ثوب » و « كذا أثواب » قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم : إنه يلزمه بقوله « عندي كذا درهم » مائة ، وبقوله « كذا درهم » ثلاثة ، وبقوله « كذا كذا درهما » أحد عشر ، وبقوله « كذا درهما » عشرون ، وبقوله « كذا وكذا درهما » أحد وعشرون ، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي بالإضافة للمبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ، ووهب ابن السيد ؛ فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازوه للمبرد ومن ذكر معه . وعبارة التسهيل : وكفى بضمهم بالمفرد المميز

يجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه .

الثاني : قد بان لك أن قوله « أوبه صل من تصب » راجع إلى تمييز « كَأَيِّنْ » دون « كذا » ؛ فلو قال :

كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا ، وَنَصَبًا وَقِيلَ كَأَنَّ بَعْدَهُ مِنْ وَجَبًا

لسكان أحسن من أوجه ؛ أحدها : التنصيص على الخلف السابق ، ثانيها : التنبيه على اختصاص كَأَيِّنْ بمن دون كذا ، ثالثها : إفهام أن وجود من بعد كَأَيِّنْ أَكْثَرُ من عددها ؛ لجرى ان خلف في وجوبها ، رابعها : إفادة أن كَأَنَّ لغة في كَأَيِّنْ ، وفيها خمس لغات ، أَفْضَحُهَا كَأَيِّنْ ، وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ، ويلها « كَأَنَّ » على وزن كاعن ، وبها قرأ ابن كثير ، وهي أَكْثَرُ في الشعر من الأولى وإن كانت الأولى هي الأصل ، ومنه البيتان السابقان ، وقوله :

١١٤٥ - وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِخِ مِنْ صَدِيقٍ

بَرَأَنِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمَصَابِ

والثالثة : كَأَيِّنْ مثل كَعَيْنَ ، وبها قرأ الأعشى وابن محيصن ، وللرابعة كَعَيْنَ بوزن كَعَيْنَ ، والخامسة كَأَنَّ على وزن كَعَنَّ ، وسبب تَلَهُهُمْ بهذه الكلمة كثرة الاستعمال .

الثالث : تأتي كذا هذه - أعنى المركبة - كنايةً عن غير العدد ، وهو الحديث ، مفردة ومعطوفة ، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ، ومنه الحديث « يقال للعَبْدِ يومَ القيامةِ أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا » وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلهما - وهما كاف التشبيه وذا الإشارية - نحو « رأيت زيدا فاضلا وعمرًا كذا » ومنه قوله :

١١٤٦ - وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا فَلَا طَرَبَ وَلَا أُنْسُ

وتدخل عليها ها التنبيه نحو «أهكذا عرثك» .

﴿خاتمة﴾ : يكفى عن الحديث أيضا بَكَيْتَ وَكَيْتَ ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ ، بفتح التاء وكسرهما ، والفتحُ أشهرُ ، وهما مخففتان من كَيْتَةٍ وَذَيْتَةٍ ، وقالوا على الأصل : كان من الأمر كَيْتَةٌ وَكَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ ، وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح ، ولا يقال كان من الأمر كيت ، بل لابد من تكررها ، وكذلك ذيت ، لأنها كناية عن الحديث ، والتكريرُ مشعرٌ بالطول :

الحكاية

هذا الباب للحكاية بأى ، وبمن ، والقلم بعد من .

(أَحْكُ بِأَيِّ مَا لَمْ تَكُورْ سُبُلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ)

أى يحكى بأى وصلا ووقفا ما لم تَكُورْ مذكور مسئول عنه بها ، من إعراب وتذكير وإفراد وفروعها ؛ فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلأمين وجاريتين وبنين وبنات : أَيَّا ، وَأَيَّةَ ، وَأَيِّنِ ، وَأَيَّتَيْنِ ، وَأَيِّنَ ، وَأَيَّتِ ، هذا فى الوقف ، وكذا فى الوصل ؛ فيقال : أَيَّا ياهذا ، وَأَيَّةَ ياهذا ، إلى آخرها .

واعلم أنه لا يحكى بها جمعٌ تصحيح إلا إذا كان موجودا فى المسئول عنه أو صالحا لأن يوصف به نحو رجال ؛ فإنه يوصف بجمع التصحيح ، فيقال : رجالٌ مُسْلِمُونَ ، هذه اللغة الفصحى .

وفى لغة أخرى يحكى بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيت فقط ، ولا يثنى ولا يجمع ، فيقال «أَيَّا» أو «أَيَّا ياهذا» لمن قال : رأيت رجلا أو رجلين أو رجالا ، و «أَيَّةَ» أو «أَيَّة ياهذا» لمن قال : رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء .

(وَوَقَفَا أَخْلِكَ مَا لِمَنْكُورٍ يَمْنُ وَالْثَوْنَ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعِينَ)

فتقول لمن قال قام رجل : مَنْو ، ولمن قال رأيت رجلا : مَنَّا ، ولمن قال مررت
برجل : مَنِي ، هذا في المفرد المذكر (وَقُلْ) في المثنى المذكر (مَنَانِ وَمَنْتَيْنِ بَعْدَ)
قول القائل (لِي * إِنْكَانِ مَابْنَيْنِ) وضرب خُرَّانِ عَبْدَيْنِ ، فَمَنَانِ : لحكاية
الرفوع ، وَمَنْتَيْنِ : لحكاية المجرور والمنصوب . (وَسَكَنَ) آخرها (تَعْدِلِ) ،
وإنما حرك في النظم للضرورة (وَقُلْ) في المفرد المؤنث (لِيْنِ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ : مَنَّةُ)
بفتح النون وقلب التاء هاء ، وقد يقال « مَنَتْ » بإسكان النون وسلامة التاء ،
وقل في المثنى المؤنث لمن قال لي زوجتان مع أُمَّتَيْنِ ، أو ضَرَبَتْ خُرَّتَانِ رَقِيقَتَيْنِ :
مَنْتَانِ وَمَنْتَيْنِ ، فمَنْتَانِ : لحكاية المرفوع ، ومَنْتَيْنِ : لحكاية المجرور والمنصوب .
(وَالْثَوْنُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسَكَّنَةٌ * وَالْفَتْحُ) فيها (تَزَرُّ) أى قليل ، وإنما كان
الفتح أشهر في المفرد ، والإسكان أشهر في التثنية ؛ لأن التاء في « مَنَتْ » متطرفة ،
وهي ساكنة للوقف ، فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ، ولا كذلك مَنْتَانِ ،
(وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ * يَمْنُ) في حكاية جمع المؤنث السالم ؛ فقل (يَاثِرِ) قول القائل
(ذَا بِنْسُوَةٍ كِلْفُ) : مَنَاتُ ، بإسكان التاء (وَقُلْ) في حكاية جمع المذكر السالم
(مَنُونِ وَمَنْتَيْنِ مُسَكَّنًا) آخرها (إِنْ قِيلَ : جَاقَوْمُ لِقَوْمٍ فُطْنَا) أو ضرب قومٍ قوماً ،
فَمَنُونِ : للمرفوع ، وَمَنْتَيْنِ : للمجرور والمنصوب .

﴿ تنبيه ﴾ : في الحكاية يَمْنُ لفتان ؛ إحداهما — وهى الفُضْحَى — أن
يُحْكِي بها ما لمُسْثُول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم ،
ولم يذكر المصنف غيرها . والأخرى : أن يُحْكِي بها إعرابُ المُسْثُول عنه فقط ،
فيقال لمن قال : قام رجلٌ أو رجلانِ أو رجال ، أو امرأة أو امرأتان أو نساء : مَنْو ،
وفي النصب : مَنَّا ، وفي الجر : مَنِي .

(وَإِنْ تَصِلْ فَلَنْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ) فتقول : « مَنْ يافتي ؟ » في الأحوال كلها ، هذا هو الصحيح ، وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلّاً ؛ فتقول : « مَنْ يافتي » وتشير إلى الحركة في « منت » ولا تنون ، وتكسر نون المثق ، وتفتح نون الجمع ، وتنون مناتٍ ضمّاً وكسراً ، وهو مذهب حكاة يونس عن بعض العرب ، وحمل عليه قول الشاعر :

١١٤٧- أَتَوْا نَارِي ، قُلْتُ : مَنْ أَنْتُمْ ؟

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين ؛ أحدهما : إثبات العلامة وصلّاً ، والآخر : تحريك النون ، وقال ابن المصنف : والآخر أنه حكى مقدراً غير مذكور ، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله : (وَنَادِرُ مَنْوَنٍ فِي نَظْمٍ عَرَفَ) وهو لتأبط شراً ، ويقال : لشمر الغساني ، وتماه :

فَقَالُوا : الْحِنْ ، قلت : عَمُوا ظَلَامًا !

ويروى « عمو صباحا » ويغلط المنشد على إحدى الروايتين بالرواية الأخرى ، وكذلك فعل الزجاجي فغلط من أنشد « صباحا » ، وليس الأمر كما يظن ، بل كل واحد من الروايتين صحيحة ؛ فهو على رواية « عمو ظلاما » من أبيات رواها ابن دُرَيْد عن أبي حاتم السَّخْتِيَّاني عن أبي زيد الأنصاري أولها :

وَنَارٍ قَدْ حَصَّاتُ بُعَيْدَ وَهْنٍ يَدَارِي مَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامًا

وهي مشهورة ، وعلى رواية « عمو صباحا » من أبيات مَرْزُوقَة إلى خديج بن سنان الغساني أولها :

أَتَوْا نَارِي ، قُلْتُ : مَنْ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْحِنْ ، قلت : عَمُوا صَبَاحًا

نَزَلْتُ بِشَعْبٍ وَادِي الْحِنْ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجُنْحَا

قيل : وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب .

(وَالْعَلَمُ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيتَ مِنْ عَاطِلٍ بِهَا أَفْتَرَنَ)

فتقول لمن قال جاء زيد : مَنْ زَيْدٌ؟ ورأيت زيدا : مَنْ زَيْدٌ؟ ومررت بزيد : مَنْ زَيْدٌ؟ وهذه لغة الحجازيين . وأما غيرهم فلا يحكون ، بل يخيثون بالعلم المستول عنه بعد مَنْ مرفوعا مطلقا ؛ لأنه مبتدأ خبره مَنْ ، أو خبر مبتدؤه مَنْ ، فإن اقترنت بعاطف نحو « وَمَنْ زَيْدٌ » تعين الرفع عند جميع العرب .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يشترط لحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا ؛ فلا يقال « مَنْ الْفَرَزْدَقِ » بالجور ، لمن قال : سمعت شعر الفرزدق ؛ لأن هذا الاسم يُؤمِّنُ انتفاء الاشتراك فيه .

الثاني : شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره ، وفيه خلاف منزه يونس وجوزه غيره ، واستحسنه سيبويه ، فيقال لمن قال « رأيت زيدا وأباه » : مَنْ زَيْدٌ وَأَبَاهُ؟ ومن قال « رأيتُ أَخَا زَيْدٍ وَعَمْرًا » : مَنْ أَخَا زَيْدٍ وَعَمْرًا؟ .

الثالث : أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم ، والصحيح للنح .

الرابع : لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف إلى علم ؛ فلا يقال مَنْ زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، ولا مَنْ زَيْدٌ ابْنُ الْأَمِيرِ ، لمن قال : رأيت زيدا الْعَاقِلَ ، أو رأيت زيدا ابْنَ الْأَمِيرِ ، ويقال « مَنْ زَيْدٌ بَنُ عَمْرٍو » لمن قال : رأيت زيدا بن عمرو .

الخامس : فهم من قوله « أَحْكَيْنَهُ » أن حركاته حركات حكاية ، وأن إعرابه مُقَدَّرٌ ، وقد صرح به في غير هذا الكتاب ، والجمهور على أن مَنْ مبتدأ ، والعلم بعدها خبر ، سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة ، وحركة إعرابه مقدرة ؛ لاشتغال آخره بحركة الحكاية .

السادس : قد بان لك أن مَنْ يخالف أيًا في باب الحكاية في خمسة أشياء؛ أحدها:

أن مَنْ تختص بحكاية الماقل ، وأى عامة في الماقل وغيره . ثانيا : أن مَنْ تختص بالوقف ، وأى عامة في الوقف وفي الوصل . ثالثا : أن مَنْ يجب فيها الإشباع فيقال : مَمُو ، وَمَمَّا ، وَمَمَي ، بخلاف أى . رابعا : أن مَنْ يحكى بها النكرة ويحكى بعدها القلم ، وأى تختص بالنكرة . خامسا : أن ما قبل تاء التأنيث في أى واجب الفتح ، تقول أية وأيتان ، وفي مَنْ يجوز الفتح والإسكان على ما سبق .

﴿ خاتمة ﴾ : الحكاية على نوعين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد .

فأما حكاية الجملة فضربان : حكاية ملفوظ ، وحكاية مكتوب ؛ فالملفوظ نحو قوله تعالى : « وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ » وقوله :

١١٤٨ - سَمِعْتُ النَّاسَ يُنْتَجِمُونَ غَيْثًا

فَقُلْتُ لِمَ يَنْتَجِمُ : انتَجَمَ بِلَا

والسكتوب نحو قوله : قرأتُ على فَصِّه محمدٌ رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وهى مطردة ، ويجوز حكايتها على المعنى ؛ فتقول فى حكاية زيد قائم : قال قائل قائم زيد ، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح .

وأما حكاية المفرد فضربان ؛ ضربٌ بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأى أو بَمَنْ ، وهو ما تقدم ، وضربٌ بغير أداة ، وهو شاذ ، كقول بعض العرب - وقد قيل له : هاتان تمرتان - : « دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ » ، قال سيبويه : وسمعت أعرابيا وسأله رجل فقال : لإنهما قرشيان ، فقال : « ليسا بقرشيان » قال : وسمعت عربيا يقول لرجل سأله : أليس قرشيا ؟ قال : « ليس بقرشيا » والله أعلم .

التأنيث

(عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ) فالتاء على قسمين : متحركة ، وتختص بالأسماء كقائمة ، وساكنة ، وتختص بالأفعال كقامت ، والألف كذلك : مفردة — وهى المقصورة — كَحَبْلِيْ ، وألف قبلها ألف فتقلب هى همزة — وهى الممدودة — كَحَمْرَاءُ .

واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف ؛ لأنها لا تلتبس بغيرها ، بخلاف الألف ؛ فإنها تلتبس بغيرها ، فيحتاج إلى تمييزها بما يأتى ذكره ، ولهذا قدمها فى الذكر على الألف ، وإنما قال « تاء » ولم يقل هاء ليشمل التا سكوناً ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هى الأصل والهاء المبدلة فى الوقف فرُعها ، وعكس الكوفيون ، وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتاج لذلك .

(وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا التَّاءَ كَالْكَافِ) واليد والعين ، ومأخذُه السماعُ (وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ) العائد على الاسم (وَنَحْوُهُ كَالرَّاءِ فِي التَّضْمِيرِ) كيدية إلى ما هى فيه حساً ، والإشارة إليه بذى وما فى معناها ، ووجودها فى فعله ، وسقوطها من عدده ، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله ، والأمثلة واضحة .

(وَلَا تَتْلَى فَارَقَةٌ فَقُولًا أُضَلًّا ، وَلَا لِفَعَالٍ وَالْفِعْلِيَّاتِ)

أى لا تلى التاء هذه الأوزانَ فارقةً بين المذكر والمؤنث ؛ فيقال : هذا رجل صَبُورٌ ومِهْذَارٌ ومِهْطِيرٌ ، وهذه امرأة صَبُورٌ ومِهْذَارٌ ومِهْطِيرٌ .

وفهم من قوله « ولا تلى فارقة » أنها قد تلى غير فارقة ، كقولهم « ملولة وفروقة » فإن التاء فيها المبالغة ، ولذلك تلحق المؤنث والمذكر .

واحترز بقوله : « أصلاً » عن فَعُول بمعنى مفعول ، فإنه قد تلحقه التاء نحو « أكلة » بمعنى ما كولة ، و « رَكُوبَة » بمعنى مركوبة ، و « حُلُوبَة » بمعنى محلوبة وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلاً لأن بِنْيَةَ الفاعل أصل ، وقال الشارح : لأنه أكثر من فَعُول بمعنى مفعول ؛ فهو أصل له .

(كَذَلِكَ مِفْعَلٌ) أى لاتليه التاء فارقة ؛ فيقال « رجلٌ مِفْعَشٌ » ، وامرأة مِفْعَشٌ .

(وَمَا تَلِيهِ * تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي) الْأَوْزَانِ الْأَرْبَعَةِ (فَشُدُودٌ فِيهِ) نحو : « عدوٌ وعدوةٌ ، وميقانٌ وميقانةٌ ، ومِسْكِينٌ ومِسْكينةٌ » ، وُسْمَعٌ « امرأةٌ مسكينٌ » على القياس ، حكاها سيويه .

(وَمِنْ قَعِيلٍ) بمعنى مفعول (كَقَتِيلٍ) بمعنى مقول ، وجَرِيحٌ بمعنى مجروح (إِنْ تَبِيعَ * مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ) فيقال : « رَجُلٌ قَتِيلٌ وَجَرِيحٌ ، وامرأةٌ قَتِيلٌ وَجَرِيحٌ » .

والاحترازُ بقوله « كَقَتِيلٍ » من فعيل بمعنى فاعلٍ نحو « رَحِيمٌ وَظَرِيفٌ » فإنه تلحقه التاء ؛ فتقول « امرأةٌ رحيمةٌ وظريفةٌ » .

وبقوله : « إِنْ تَبِيعَ مَوْصُوفُهُ » من أَنْ يَسْتَعْمَلَ الْأَسْمَاءَ الْغَيْرَ جَارٍ عَلَى مَوْصُوفٍ ظَاهِرٍ وَلَا تَمْتَنِي لِدَلِيلٍ ؛ فإنه تلحقه التاء ، نحو « رَأَيْتُ قَتِيلًا وَقَتِيلَةً » فراراً من اللبس ، ولو قال :

وَمِنْ قَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ ذِفْ

لكان أجود ؛ ليدخل في كلامه نحو : « رَأَيْتُ قَتِيلًا مِنَ النِّسَاءِ » فإنه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ؛ ولهذا قال في شرح الكافية : فإن قصدت الوصفية وعلم للموصوف مجرد من التاء .

وأشار بقوله : « غالباً » إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حلا على الذى بمعنى فاعل ، كقول العرب : صفة ذميمة ، وخصلة حميدة ، كما حُل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو « إِنْ رَحِمَ اللهُ قَرِيبٌ » ، « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » .
 ﴿ تنبيه ﴾ : الأصل فى لحاق التاء الأسماء ، إنما هو تمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات ، نحو « مسلم ومسلمة » ، وظريف وظريفة » وهو فى الأسماء قليل ، نحو « رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ ، وامرئى وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغُلامٌ وغلامة ، وفتى وفتاة » .

وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات ، نحو « تمر وتمرّة ، ونخل ونخلة ، وشجر وشجرة » .

وقد تزداد لتمييز الجنس من الواحد نحو « جَبَاةٌ وَجَبَّاءٌ ، وَكُمَاةٌ وَكُمَّاءٌ » ولتمييز الواحد من الجنس فى المصنوعات ، نحو « جَرَّةٌ وَجَرَّةٌ ، وَلَبِنٌ وَلَبِنَةٌ ، وَقَلَنْسُو(١) وَقَلَنْسُوءٌ ، وَسَقِينٌ وَسَقِينَةٌ » .

وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية .

ولنا كيد المبالغة كعلامة ونسابة .

وقد نجى مُعَاقِبَةٌ لِيَاءِ مفاعيل كزَنَادِقَةٌ وَجَحَاجِيحَةٌ ؛ فإذا جىء بالياء لم يُجَأَ بها ، بل يقال : زناديق ، وجحاجيح ، فالياء والهاء متعاقبان .

وقد يُجَاءُ بها دالة على النسب ، كقولهم : أشعني وأشاعنة ، وأزرقى وأزارقة ، ومُهَلَّبِيٌّ ومُهَلَّبَةٌ .

وقد يجاء بها دالة على تعريب الأسماء المعجمة ، نحو كَيْلَجَةٌ وَكَيْلَاجَةٌ ، وَمَوَازِجَةٌ وَمَوَازِجَةٌ ، والكيلجة : مقدار من السكّيل معروف ، والموزج : الخلف .

(١) هذا أصل هذه الكلمة ، ولكنها لا تستعمل هكذا ، بل يجب قلب ضم السين كسرة ، ويتبعه قلب الواو ياء ، فيقال قلنس ، واعرابه كعاض وغاز .

وقد تكون لجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرّية وبلدة
وغُرْفَة وسِقَاية .

ونجى عَوْضًا من فاء نحو عِدَّة ، أو من عَيْنٍ نحو إقامة ، أو من لَامٍ
نحو سَنَة

وقد عوضت من مدّة تَفْعِيلٍ في نحو تَزْكِيَة وَتَنْمِيَة وَتَنْزِيَة .

وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كَرَبْعَة للمعدل القائمة من
الرجال والنساء ، وقد تلازم ما يخصّ الذكر كرجل بُهْمَة وهو الشجاع .

وقد نجى في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كَمَمَجَة وَنَاقَة ، ومنه نحو حجارة
وصُفُورَة ، وخَوُولَة وعُمُومَة ، فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع .

(وَأَلِفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أُنْثَى النُّرِّ)

أى غراء ، والمقصورة هي الأصل ؛ فلهذا قدمها

(وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى) أى المقصورة (يُيَدِّيهِ) أى يظهره أوزان .

الأول : (وَزْنُ) قُفْلَى — بضم الأول وفتح الثاني — نحو (أَرْبَى) للداهية ،
وأدْمَى وشُعْبَى لموضعين ، وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ، ويرد عليه أَرْنَى — بالنون —
حُبٌّ يَعْقِدُ بِهِ اللَّبَنُ ، وَجُنُقَى لموضع ، وَجَعِبَى لعظام النمل ^(١) .

﴿ تنبيه ﴾ : جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والمدودة ،
وهو الصواب ، ومنه مع المدودة : اسمًا خُشَّاءَ للعظم الذى خَلَفَ الْأَذْنَ ،
وصفّة ناقة عَشْرَاءَ ، وامرأة نَفْسَاءَ ، وهو فى الجمع كثير نحو كَرَمَاءَ وَفُضْلَاءَ وَخُلَفَاءَ .

الثاني : فَعَلَى - بضم الأول وسكون الثاني - ومنه اسما بُهَمَى لَنَبْتٍ ، وصفة نحو حُبْلَى (والطُولَى) ، ومصدراً نحو رُجْعَى وبُشْرَى .

الثالث : فَعَلَى - بفتحيتين - ومنه اسما بَرَدَى لنهرٍ بدمشق ، وأَجَلَى لموضع ، ومصدراً بَشَكَى وَجَزَى (ومَرَطَى) ، يقال : بَشَكَتِ الناقة ، وَجَزَتِ ومرطت : أى أسرع ، وصفة كَحِيدَى .

﴿ تنبيه ﴾ : عُدَّ في التسهيل هذا الوزن من المشترك ، ومنه مع الممدودة قَرَمَاءَ وَجَنَفَاءَ لموضعين ، وابن دَأْنَاءَ وهي الأمة ، ولا يحفظ غيرها .

الرابع فَعَلَى - بفتح الأول وسكون الثاني - وقد أشار إليه بقوله : (وَوُزُنُ فَعَلَى جَمْعاً) نحو جَرَحَى (أو مصدرأ) نحو نَجَوَى (أو صفة) لَأَتَى فَعْلَانُ (كشبعى) فإن كان فَعَلَى اسماً لم يتمين كون ألفه للتأنيث ولا قصرُها ، بل قد تكون مقصورة كَسَلَى وِرْضَوَى ، وتكون ممدودة كَالهَوَاءِ ، وهي منزلة من منازل القمر ، وفيها القصر والمد ، وتكون للتأنيث كما مر ، وللإلحاق ، وما فيه الوجهان أَرُطَى ، وَعَلَقَى ، وَتَرَى .

الخامس : فُعَالَى - بضم أوله - ويكون اسماً كُسَمَانَى ، (وكَحَبَارَى) لطائرين ، وجعاً كَسُكَارَى ، وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفرداً ، وحكى قولهم جل عَلَادَى .

السادس : فَعَلَى - بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحاً - نحو (سُهَى) للباطل .
السابع : فَعَلَى - بكسر الأول وفتح الثاني وتسكين الثالث - نحو (سَيْفَرَى) وِدَقَتَى ، لصربين من المشى .

الثامن : فَعَلَى - بكسر الأول وسكون الثاني - مصدرأ نحو (ذِكْرَى) وجمعاً نحو حَجَلَى وَظَرَبَى ، جمع حَجَلَةٍ وَظَرِبَانٍ على وزن قَطْرَان ، وهي دويبة تشبه الهرة مُتَنَبِّئة

الْفَسْو ، ولا ثالث لها في المجموع . فإن كان فَعَلِي غير مصدر أو جمع لم يتعين كونُ أَلْفِهِ للتأنيث ، بل إن لم ينون في التذكير فهي للتأنيث ، نحو ضَحْرَى بالهمزة ، وهي القسمة الجائزة ، والشَّيْزَى وهو خَشَب يصنع منه الجفان ، والدِفْلَى وهو شجر ، وإن نون فالفه لللاحق ، نحو رجل كَيْصَى وهو المولع بالأكل وحده ، وعِزْهَى وهو الذى لا يلهو ، وإن كان ينون في الفة ولا ينون في أخرى ففي أَلْفِهِ وجهان ، نحو ذَفْرَى ، وهو الموضع الذى يعرق خَلْفَ أذن البعير ، والأكثر فيه منع الصرف ، ومنهم أيضا من نون دِفْلَى وعلى هذا فتكون أَلْفُهُ لللاحق .

التاسع : فَعْمَلَى — بكسر الأول والثاني مشدد — نحو هَجِيرَى للمادة (وَحْشِي) مصدر حَثَّ ، ولم يجيء الا مصدراً .

﴿ تنبيه ﴾ : عد هذا الوزن في التسهيل من المشترك ، وقد سمع منه مع المدودة قولهم : هو عالم بِدُخَيْلَانِهِ أى بأمره الباطن ، وَخَصِيصَاء للاختصاص ، وَفَخِيرَاء للفتخر ، وَمَكِينَاء للتمكن . وهذه الكلمات تُمَدُّ وتُقصر . وجعل الكسائي هذا الوزن مَقْبِصاً ، والصحيح قَصْرُهُ على السماع .

العاشر : فَعْمَلَى — بضم الأول والثاني وتشديد الثالث — نحو حُذْرَى وَبُذْرَى ، من الحَذَر والتبذير (مع الكَفْرَى) وهو وعاء الطلع ، وهو بفتح التاني أيضا مع تثليث السكاف . ﴿ تنبيه ﴾ : حكى في التسهيل سُلْحَفَاء^(١) بالمد ، وحكاه ابن القطاع ، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة ، وحكى القراء سُلْحَفَاءَ ، وظاهره أن ألف السلحفاء ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذاً مثل هُمَاءَ .

الحادى عشر : فُعْمَلَى — بضم الأول وفتح الثاني مشدداً — نحو قُفَيْطَى للناطف^(٢) ، كذاكَ خُلَيْطَى (للاختلاط ، وَلُفَيْزَى للفرز .

﴿ تنبيه ﴾ : سمع منه مع المدود هو عالم بِدُخَيْلَانِهِ ، ولم يسمع غيره .

(١) للشهور أن اللام في سلحفاء مفتوحة ، وصنيعه يفيد ضمها

(٢) الناطف : نوع من الحلواء .

الثاني عشر: فَعَالَى - بضم الأول وتشديد الثاني - نحو حُبَّازَى (مع الشَّعَارَى) لنبتين ، وَخَضَارَى لطائر .

(وَأَعَزُّ) أى انْسَبُ (لِغَيْرِ هَذِهِ) الأوزان في مبانى المقصورة (استِئْذَارًا) فما ندر فَيَعْلَى كخَيْسَرَى للخسارة ، وَقَلَوَى كَهَرَوَى لنبت ، وَقَعُولَى كَقَعُولَى لضرب من مشى الشيخ ، وَفَيَعُولَى كَغَيَضُوعَى ، وَقَوَعُولَى كَقَوَضُوعَى للمفاوضة ، وَقُعْلَايَا كِبُرْحَايَا للعجب ، وَأَقُعْلَاوَى كَأَرْبُعَاوَى لضرب من مشى الأرنب ، وَقَعْلَوَى كَرَهَبَوَى للرغبة ، وَقَعْلَلَوَى كَحَنْدَقُوعَى لنبت ، وَقَعْلَلَى كَهَبَّيْحَى لمشية بتيخت ، وَيَقَعْلَى كَيَهْبَرَى للباطل ، وَإِقَعْلَى كِيَجْلَى لموضع ، وَمَقَعْلَى كَسَكُورَى للعظيم الأرنبة من الدواب ، وَمَقَعْلَى كَمِرْقَدَى للكثير الرقاد ، وَقَوَعْلَى كَدَوْدَرَى للعظيم الخصبتين ، وَفِيَعْلَى كَشِفْعَلَى لجل نبت ، وَقَعْلَى كَرَحِيحَى للريح ، وَقَعْلَلَايَا كَبَزْدَرَايَا ، وَقَوَعَالَى كَحَوْلَايَا ، وهذان لموضعين ، وفي كون هذه كلها نادرة نظر .

(لِدَّهَا) أى لألف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة ، وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا :

الأول : (فَعْلَاه) كيف أنى ، اسما كَصَحْرَاءَ ، أو مصدرًا كَرَغَبَاءَ ، أو جمعا في المعنى كطُرَفَاءَ ، أو صفة لأشئ أَفْعَلَ كَحَمْرَاءَ ، أو لغيره كدَيْمَةٍ هَظْلَاءَ^(١) .
والثاني والثالث والرابع : (أَفْعِلَاه مُثَلَّتَ الْعَيْنِ) كأَرْبَاءَ وأَرْبَاءَ وأَرْبَاءَ — بفتح الباء وكسرهما وضما — للرابع من أيام الأسبوع ، نعم هو بفتح العين من المشترك ، ذكره في التسهيل ، ومن المقصورة قولهم : أَجْفَلَى لدعوة الجماعة .

(١) وردت هذه الكلمة لامرئ القيس بن حجر السكندی ، في قوله :

دَيْمَةٌ هَظْلَاءَ فِيهَا وَطَفٌ طَبَقُ الْأَرْضِ تَحْرَى وَتَدْرُ

والخامس : (فَمَلَّلَاءَ) كَقَمَرَبَاءَ لِمَكَانٍ ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة فَرَقَتْنى اسم امرأة .

(ثم) السادس : (فَمَلَّلَاءَ) كَقَصَاصَاءَ لِلْقَصَاصِ ، كما حكاه ابن دُرَيْدٍ ، ولا يحفظ غيره .

والسابع : (فَمَلَّلَاءَ) — بضم الأول — كَقَرَفُصَاءَ ولم يجيء إلا اسماً ، وحكى ابن القطّاع أنه يقال : قَمَدَ القُرْفُصَى ، بالقصر ؛ فعلى هذا يكون مشتركاً ، ويجوز في ثلثه الفتح والضم .

والثامن : (فَمَاعُولًا) كَمَاشُورَاءَ ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة بَادُولٍ اسم موضع .

والتاسع : (فَمَاعِلَاءَ) كَقَاصِمَاءَ لِأَحَدِ بَنِي جَحْرة اليربوع .

والعاشر : (فَمَلِيًّا) — بكسر الأول وسكون الثانى — كَكَيْبَرِيَاءَ .

والحادى عشر : (مَمْعُولًا) كَمَشْيُوحَاءَ لِمَجَاعَةِ الشيوخ .

والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر : فَمَلَاءَ وَفَمَلِيَاءَ وَفَمُولَاءَ ، وإليه أشار بقوله : (وَمُطَلَّقِ الْعَيْنِ فَمَلَاءًا) والفاء مفتوحة فيهن ؛ فَمَلَاءَ نحو بَرَأَسَاءَ ، يقال : ما أدرى أى البرأساء هو ، أى أى الناس هو ، وبرأساء القتال : شدته ، وقد أثبت ابن القطّاع فَمَلِيًّا مقصوراً فى ألفاظ : منها خَزَازَى اسم جبل ؛ فعلى هذا يكون مشتركاً ، وَفَمَلِيَاءَ نحو بَرِيَسَاءَ بمعنى بَرَأَسَاءَ ، وتَمَرُ قَرِيْبَاءَ وَكَرِيْبَاءَ لنوع منه ، وعَدَهُ فى التسهيل من المشترك ، ومن المقصورة كَثِيْرَى ، وَفَمُولَاءَ نحو دَبُوقَاءَ للعذرة ، وَحَرُورَاءَ لموضع تنسب إليه الحُرُورِيَّةُ ^(١) .

﴿ تنبيه ﴾ : عدّ فى التسهيل هذا الوزن فى المختص بالمدودة ، وأثبت ابن القطّاع

(١) الحُرورية : جماعة من الخوارج .

فَعَوَّلَى بِالْقَمَرِ ، من ذلك حَصُورَى لموضع ، وَدَبُوقِ اُفَة في دَبُوقَاء بِالْمَدِّ ، وَدَفُوقِ لِقْرِية
بِالْبَحْرَيْنِ ، وَقَطُورَى قَبيلة في جُرْهُمُ ، وفي شِعْر امرىء القيس « عَقَابُ تَنَوَّى » ^(١) ،
وعلى هذا فهو مشترك ، وهو الصحيح .

والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر : فَعَلَاءَ — مثلث الفاء ،
والعين مفتوحة فيها — وإليها أشار بقوله : (وَكَذَا * مُطْلَقٌ فَأَدُ فَعَلَاءُ أَخْذَا)
فالفتح نحو جَنَفَاء اسم موضع ، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك ، والكسر
نحو سِيرَاء وهو ثوب مُحَطَّط يُعْمَل من القز ، والضم نحو عَشْرَاء ونَفْسَاء ، وقد تقدم
أنه من المشترك .

﴿ تنبيه ﴾ : كلامه يوم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره ، وقد
بقي منها أوزان ذكرها في غير هذا الكتاب ، منها فَعِلَاءُ نحو دَيْسَكْسَاء
لقطعة من الغنم ، وَيَفَاعِلَاءُ نحو يَفَاعِيَاءُ لمكان ، وَتَفْعَلَاءُ كَتَرُ كَضَاءُ
لمشية للتبخر ، وَفَعْلَالَاءُ نحو بَرْنَسَاءُ بمعنى بَرَسَاءَ وهم الناس ، وَفَعْنَلَاءُ
نحو بَرْنَسَاءُ بمعنى أيضاً ، وَفَعْلَلَاءُ نحو طَرْمَسَاءُ لليلة المظلمة ، وَفَنَعْلَلَاءُ نحو
خُنْفُسَاء وَعُنْصَلَاءُ وهو بَصَلُ الثَبَرِ ، وَفَعْلُولَاءُ نحو مَعْكُوكَاءُ وَبَمَكُوكَاءُ للشر
والجلبة ، وَفَعُولَاءُ نحو عَشُورَاء لفة في عَاشُورَاء ، وَمَفْعَلَاءُ نحو مَشِيخَاءُ ^(٢) للاختلاط ،
وَفُعْلِيَاءُ نحو مُزَيْقِيَاءَ لعمر بن عامر ملك اليمن .

(١) ذلك في قوله :

كَأَنَّ دِنَارًا حَلَقَتْ بِأَبْيُونِهِ عَقَابُ تَنَوَّى لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ

وقد سبق الاستشهاد بهذا البيت في عطف النسق .

(٢) ويعمل بنقل كسرة الياء إلى الشين الساكنة قبلها .

(خاتمة) : الأوزان المشتركة بينهما فعلاً بفتحتين ، وفعلاً بضم ثم فتح ، وفعلاً بفتح الأول والثالث وسكون الثاني ، وفعلاً بفتح الأول وكسر الثاني ، وفعلاً بكسر الأول والثاني مشدداً ، وفعلاً بضم الأول وفتح الثاني مشدداً ، وفاعولاً ، وقد تقدم التنبيه عليها .

ومنها أيضاً : إفعيلاً نحو إفعجيري وإفعجيرا وهى السادة ، وقوعلأ نحو خووزلى لضرب من المشى ، وحووصلى للحوصلة ، وقيعلاً نحو خيزلى بمعنى خووزلى ، وديسكساء بمعنى ديسكساء ، وفعلاً بكسر الأول والثاني وتشديد الثالث نحو زيمكى وزيمكاء لمنبت ذنب الطائر ، وفعلاً بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو جلندى وجلنداء ، وفعلاً نحو جنادى وجناداء لضرب من الجراد .

وأما ففلاء كعلياء وهو عرق فى العنق ، وحرباء وهو دويبة ، وسيساء وهو حة فقار الظهر ، والشيشاء وهو الشيص ، وفعلاً كحواء وهو نبت واحد حواء ، ومزاء وهو ضرب من الخمر ، وقوباء وهو الحزاز ، وخشاء وهو العظم الناقى خلف الأذن ؛ فكل هذه ألفها للحاق بقرطاس وقرناس لأنها منونة .

المقصور والمدود

المقصور : هو الذى حرف إعرابه ألف لازمة ، والمدود : هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، وكلاهما قياسى وهو وظيفة النحوى ، وسماعى وهو وظيفة اللغوى ، وقد أشار إلى المقصور القياسى بقوله :

(إِذَا أَشِمَ) صحيح (اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ * فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ)

من المثل (كالأسف) مثال للصحيح (فَلِنظِيرِهِ الْمَثَلُ الْآخِرُ * ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ) نحو جَوَى جَوَى ، وَعَمَى عَمَى ، وَهَوَى هَوَى ؛ فهذه وما أشبهها مقصورة ؛ لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أَسِفَ أَسَفًا ، وَفَرِحَ فَرَحًا ، وَأَشِيرَ أَشْرًا ؛ لما علمت في باب أبنية المصادر أن فِعَلَ المكسور العين اللازم بآه فَعَلٌ بفتح العين ، وأما قوله :

١١٤٩ — إِذَا قُلْتُ مُتَهَلًّا غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبَيْسَكَا

غِرَاءَ ، وَمَذْنَهَا مَذَامِعُ بُهْلٍ

فِرَاءَ : مصدرُ « غَارَيْتُ بَيْنَ الشَّيْثَيْنِ غِرَاءً » إذا واليت كما قاله أبو عبيدة ، لامصدر « غَرَيْتُ بِالشَّيْءِ أَغْرَى بِهِ » إذا تَمَادَيْتَ فِيهِ فِي غَضَبِكَ (كَفَعَلٍ) بكسر الفاء (وَقَعَلٍ) بضمها ، والعين مفتوحة فيهما (فِي جَمْعِ مَا * كَفَعَلَةٍ) بكسر الفاء (وَقَعَلَةٍ) بضمها ، والعين ساكنة فيهما ، الأول للأول والثاني للثاني ؛ فالأول نحو فَرِيَّةٍ وَفَرِيٍّ ، وَمَرِيَّةٍ وَمَرِيٍّ ، والثاني (نَحْوُ) الدُّمِيَّةِ وَ(الدُّمِيٍّ) ، وَمُذْيَةِ وَمُذْيٍ ؛ فإن نظيرهما من الصحيح قَرِيَّةٌ وَقَرِيٍّ بكسر القاف ، وقَرِيَّةٌ وَقَرِيٍّ بضمها ، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره ، وكذا اسمُ مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو مُقَطَّيٍّ وَمُقَتَّتِيٍّ ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مُكْرَمٌ وَمُحْتَرَمٌ ، وهو مستوجب ذلك ، وكذلك أَفْعَلٌ صفةٌ لتفضيل كان كالْأَفْصَى ، أو لغیر تفضيل كَأَعْمَى وَأَعْمَى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح الْأَبْعَدُ وَالْأَعْمَشُ ، وكذلك ما كان جمعا لفَعْلَى أَتَى الْأَفْعَلُ كَالْقَصْوَى وَالْقَصَى ، وَالذُّنْيَا وَالذُّنْيَى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح الْكُبْرَى وَالْكَبِيرُ ، وَالْأُخْرَى وَالْآخَرُ ، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فَعْلٍ بفتحتين ، وعلى الواحدة بمصاحبة التاء كحَصَاةٍ وَحَصَى ، وَقَطَاةٍ وَقَطَاً ؛ فإن نظيرهما من الصحيح شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ ، وَمَذَرَةٌ وَمَذَرٌ . وكذلك الْفَعْلُ مدلولا به على مصدرٍ أو زمانٍ أو مكانٍ

نحو مَلَمَى وَمَشَى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مَذَّهَبَ وَمَسَّرَحَ ، وكذلك الْمَفْعَلْ مدلولاً به على آلة نحو مَرَمَى ومَهْدَى وهو وعاء الهدية ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مَحْصَفَ ومَفْرَلْ .

ثم أشار إلى المدود القياسى بقوله : (وَمَا اسْتَحَقَّ) أى من الصحيح (قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ * فَالْعَدُّ فِي نَظِيرِهِ) من المعتل (حَتَّى عُرِفَ) وذلك (كَصَدَرَ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا * يَهْمَزُ وَضَلَّ كَارَعَوَى) ارعواء (وَكَارَتَاىَ) ارتياء ، وكاستقصى استقصاء ؛ فإن نظيرهما من الصحيح انطلقَ انطلافاً ، واقتدرَ اقتداراً ، واستخرجَ استخراجاً ؛ وكصدرَ أَفْعَلَ نحو أعطى إعطاءً ؛ فإن نظيره من الصحيح أَكْرَمَ إِكْرَامًا وكصدرَ فَعَلَ دالاً على صوت أو مرض كالرُغَاءِ والتَّغَاءِ والمُشَاءِ ؛ فإن نظيرهما من الصحيح التَّغَامُ والدُّوَارُ ، وكفَعَالَ مصدر فاعَلَ نحو وَالى ' ولاء ، وعَادَى عِدَاءً ؛ فإن نظيرهما من الصحيح ضَارَبَ ضِرَابًا ، وقَاتَلَ قِتَالًا ، وكفردَ أَفْعَلَةً نحو كَسَاءَ وَأَكْسِيَةً ، وَرَدَّاءَ وَأَرْدِيَةً ؛ فإن نظيره من الصحيح حَرَّارَ وَأَحِرَّةً^(١) وسِلَاحَ وَأَسْلِحَةً ، ومن ثم قال الأخفش : أَرْحِيَّةٌ وَأَفْقِيَّةٌ من كلام اللولدين ؛ لأن رَحَىً وَقَفًا مقصوران ، وأما قوله :

١١٥٠ - فِي كَيْلَةٍ مِنْ جُدَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةٍ

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَاتِهَا الظُّنْبَا

والقرءَ نَدَى - بالقصر - فضرورة ، وقيل : جُمِيعَ نَدَى على نِدَاءٍ كَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، ثم جمع نِدَاءً على أُنْدِيَةٍ ، ويبعده أنه لم يسمع نِدَاءً جمعاً ، وكذا ما صيغ من المصادر على

(١) قال الصبان : قال شيخنا : كذا في النسخ ، والذي بخط الشارح في التوضيح حمار

وأحمره ، وسلاح وأسلحة ، اهـ

تَفْعَالٌ ، ومن الصفات على فَعَالٍ أو مِفْعَالٍ لقصد المبالغة ، كالتَعْدَاءِ والعَدَاءِ
والمِعْطَاءِ ؛ لأن نظيريهما من الصحيح التَذْكَارِ والتَلْبَازِ والمِهْذَارِ .

(وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلِ ، كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا)

العام : مبتدأ ، وبنقل : خبره ، وذا قصر وذا مد : حالان من الضمير
المستتر في الخبر ، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي ، وفيه ما عرف
في موضعه .

والعنى أن ما ليس له نظير أطرد فتح ما قبل آخره فقصره سماعي ، وما ليس له
نظير أطرد زيادة ألف قبل آخره فده سماعي .

فمن المقصور سماعا : الفَتَى واحد الفَتَيَانِ ، والسَّنَا الضوء ، والترى التراب ،
والحجبا العقل .

ومن المدود سماعا : الفَتَاءُ حَدَاثةُ السن ، والسَّنَاءُ الشرف ، والتراء كثرة المال ،
والحذاء النعل .

(وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ) ؛ لأنه رجوع إلى الأصل ؛ إذ الأصل
القصر ، ومنه قوله :

١١٥١ - لَا بَدْ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

[وَلَوْ تَحَنَّنَى كُلُّ عَوْدٍ وَدَرَبٍ]

وقوله :

١١٥٢ - قَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي يَغْرِ قُوْنَهُ

وَأَهْلُ الْوَقَا مِنْ حَاثٍ وَقَدِيمٍ

(٨ - الأشمونى ٣)

(تنبيه) : منع القراء قصرَ ماله قياسُ يوجبُ مدّه نحو فَعَلَاءَ أَفْعَلُ ؛ يقول المصنف « وقصرَ ذى اللد اضطراراً جمع عليه » يعنى فى الجملة ، ويردُّ مذهبَ القراء قوله :

١١٥٣ - وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتَ مَشْهُوْلَةٌ
صَفْرًا كَلَوْنِ الْفَرَسِ الْأَشْفَرِ

وقوله :

١١٥٤ - وَالْقَارِحُ الْقَدْ دَا وَكُلُّ طَيْرَةٍ
مَا إِنْ يَنْأَلُ يَدَا الطَّوِيلِ قَدَاهَا
(وَالْقَارِحُ) وهو مدُّ المقصور اضطراراً (يَخْلُفُ يَقَعُ) فمنعه جمهور البصريين مطلقاً ، وأجازوه جمهور الكوفيّين مطلقاً ، وفصلَ القراء فأجاز مدّاً ما لا يخرجُه المدُّ إلى ما ليس فى أبيتهم ، فيجيز مدَّ مَقْلَى بكسر الميم فيقول مَقْلَاءَ لوجود مِفْتَاح ، ويمنع مدَّ مَوَلَى لعدم مَفْعَالٍ بفتح الميم ، وكذا يمدُّ لِحَى بكسر اللام فيقول لِحَاءَ لوجود جبال ، ويمنع فى لُحَى بضم اللام ؛ لأنه ليس فى أبيته الجمع إلا نادراً ، والظاهرُ جوازه مطلقاً ؛ لوروده ، من ذلك قوله :

١١٥٥ - وَالْمَرْءُ يُبْدِلُهُ بِلَاءُ السَّرْبَالِ
تَعَاقِبُ الْإِهْلَالِ بَعْدَ الْإِهْلَالِ

وقوله :

١١٥٦ - سَيُغْنِيَنِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى
فَلَا قَعْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ

وليس هو من « غَانِيَتُهُ » إذا فاجرتَه بِالْفَتَى ، ولا من الْغِنَاءِ بالفتح بمعنى النفع كما قيل ؛ لا قعرانه بالفقر ، وقوله :

١١٥٧ - يَأْتِكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ

يَنْشَبُ فِي السَّعَلِ وَاللَّهْمَاءِ

ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابنُ ولاد وابنُ خروف ، وزعم أن سيبويه استدلَّ على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا مَنَابِير ، قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء .

﴿ تنبيهه ﴾ : الكلامُ في هذه المسألة هو الكلامُ في صَرْفٍ مالا ينصرف للضرورة وعكسه .

كيفية تثنية المقصور والمدود ، وجمعها تصحيحا

إنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه .

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُنْثِي أَجْمَلُهُ يَا إِنَّ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا)

يا . كان أصله أو واواً ، رابعاً كان نحو حُبْلِيْ وَمُعْطَى ، أو خامساً نحو مُصْطَفَى وَحُبَّارَى ، أو سادساً نحو مُسْتَدْعَى وَقَبْعَتْرَى ، تقول : حُبْلِيَّانِ ، وَمُعْطَيَّانِ ، وَمُصْطَفَيَّانِ ، وَحُبَّارَيَّانِ ، وَمُسْتَدْعَيَّانِ ، وَقَبْعَتْرَيَّانِ ، وشذ من الرباعي قَوْلُهُمْ لَطَرَفِي الْأَيَّةِ : مِذْرَوَّانِ ، وَالْأَصْلُ مِذْرَيَّانِ ؛ لأنه تثنية مِذْرَى في التقدير ، ومن الخماسي قَوْلُهُمْ : قَهْرَاقَانِ وَخَوْزَلَانِ ، بِالْخُذْفِ ، فِي ثَنِيَّةِ قَهْرَى وَخَوْزَلَى .

(كَذَا الَّذِي يَا أَصْلُهُ) أَي أَصْلُ أَلْفِهِ (نَحْوُ الْفَتْحِ) قَالَ تَعَالَى : « وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَتَيَّانِ » وشذ قَوْلُهُمْ فِي حَمَى « حَمَوَّانِ » بِالْوَاوِ .

(وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَّى) وَبَلَى إِذَا سَمِيَ بِهِمَا ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي تَنْثِيهِمَا :
تَمَيَّانِ ، وَبَلَيَّانِ .

و (فِي غَيْرِ ذَا) لِلذَّكُورِ أَنَّهُ تَقْلَبُ أَلْفُهُ يَاءُ (تُقْلَبُ وَآوَا الْأَلِفُ)
وذلك شيثان :

الأول : أن تكون ألفه ثالثة بدلا من واو ، نحو عَصَا وَقَفَا وَمَنَّا لَعْنَةُ فِي الْمَنِّ
لذي يوزَنُ به ؛ فنقول : عَصَوَانِ ، وَقَفَوَانِ ، وَمَنَوَانِ ، قال :

١١٥٨ - وَقَدْ أُعِدِّدْتُ لِلْمُذَالِ عِنْدِي

عَصَا فِي رَأْسِ — هَا مَنَوَا حَدِيدِ

وشذ قولهم في رِضَا « رِضَيَّانِ » بالياء مع أنه من الرضوان .

والثاني : أن تكون غير مبعدة ولم تُتَمَلَّ ، نحو أَلَا الاستفهامية وإذا ، تقول
إذا سميت بهما : أَلَوَانِ ، وَإِذَوَانِ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : في الألف التي ليست مُبَدَّلَةً وهي الأصلية ، والمراد بها
ما كانت في حرف أو شبهه والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب : الأول — وهم
المشهور — : أن يعتبر حالهما بالإمالة ، فإن أميلا مُذَيَّا بالياء ، وإن لم يمالا فبالواو ،
وهذا مذهب سيبويه ، وبه جزم هنا . والثاني : إن أميلا أو قلبا ياء في موضع ما ثنيا
بالياء ، وإلا فبالواو ، وهذا اختيار ابن عصفور ، وبه جزم في الكافية ؛
فعلى هذا ينشئ حَلَّى وإلى ولَدَى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير ، وعلى
الأول ينشئ بالواو ، والقولان عن الأخفش . والثالث : الألف الأصلية والمجهولة
يُقْلَبَانِ ياء مطلقا .

الثاني : قد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين ؛ فيجوز فيها وجهان كَرَحَى

فإنها يائية في لغة مَنْ قال رَحَيْتُ ، ووارية في لغة من قال رَحَوْتُ ، فليس ثنائيا أن يقول : رَحَيَّانَ وَرَحَوَّانَ ، والياء أكثر^(١) .

(وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ) أى أَوَّلِ الْوَاوِ لِلْمُنْقَلِبَةِ إِلَيْهَا الْأَلِفُ مَا أَلِفَ في غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب الإعراب .

(وَمَا كَصَحْرَاءَ) مما همزته بدل من ألف التأنيث (يَوَاوٍ مُثْنِيًّا) نحو صَحْرَاوَانِ وَخَمْرَاوَانِ ، بقلب الهمزة واوا ، وزعم السيرافى أنه إذا كان قبل ألفه واوٌ يجب تصحيح الهمزة ؛ لثلاثي يجمع واوان ليس بينهما إلا الألف ، فتقول في عَشَوَاءَ : عَشَوَاءَانِ ، بالهمز ، ولا يجوز عَشَوَّاءَانِ ، ويُجَوِّزُ السَّكُوفِيُّونَ في ذلك الوجهين ، وشذَّ خَمْرَايَانِ بقلب الهمزة ياء ، وخَمْرَاءَانِ بالتصحيح ، كما شذَّ قَاصِمَانِ وَعَاشُورَانِ في قاصماء وعاشوراء ، بحذف الهمزة والألف معا ، والجيد الجارى على القياس : قَاصِمَاوَانِ وَعَاشُورَاوَانِ .

(وَنَحْوُ عِلْبَاءَ) وقُوبَاءَ مما همزته بدل من حرف الإلحاق — والعِلْبَاءُ : عصبه العنق — وهما عِلْبَاوَانِ بينهما منبت العرف ، والقُوبَاءُ : داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق ، وأصلهما عِلْبَائِي وقُوبَائِي بياء زائدة لتلحقهما بِقُرْطَاسٍ وَقُرْنَاسٍ ، ونحو (كِسَاءَ) مما همزته بدل من أصل هو واو ؛ إذ أصله كِسَاوُ (و) نحو (حيا) مما همزته بدل من أصل هو ياء ؛ إذ أصله حَيَّاي ، يُثْنِي (يَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ) فتقول : عِلْبَاوَانِ وَكِسَاوَانِ وَحَيَاوَانِ ، وَعِلْبَاءَانِ وَكِسَاءَانِ وَحَيَاءَانِ ، نعم الْأَرْجَحُ في الأول الإلغالُ ، وفي الأخيرين التصحيح ، هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ،

(١) وعليه جاء قول الشاعر :

كَأَنَّا غُدُوَّةٌ وَبَنِي أَبِيْنَا يَحْتَبِ عُنْتِرَةَ رَحِيَا مُدِيرِ

ونص سيبويه والأخفش — وتبعهما الجزولي — على أن التصحيح مطلقاً أحسن ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للالحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل ، مع اشتراكهما في القلة ، وشذ كسايان بقلب همزة ياء ، كما شذ ثنابان لطرفي العقال ، قالوا : عَقَلَ بغيره ثِنَابَيْنِ ، والقياس بثناوين أو بثنائين ؛ لأنه ثنية ثناء على وزن كساء تقديرها .

(وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ) من المهموز ، وهو ما همزته أصلية ، أى غير مبدلة من شيء ، نحو قُرَاءَ وُضَاءَ (صَحَّحَ) في الثنية ؛ فنقول : قُرَاءَانِ وُضَاءَانِ ، والقُرَاءُ : الناسك ، والوُضَاءُ : الوضىء ، وشذ قُرَآوَانِ بقلب همزة الأصلية واوا .
(وَمَا شَذَّ) في ثنية المقصور والمدد مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه (عَلَيَّ نَقْلِي قَصِيرٌ) فلا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ : جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء :

الأول : قولهم مِذْرَوَانِ والقياس مِذْرَيَانِ كما تقدم ، وعلّة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى ، فلما لزمته الثنية صارت الواو كأنها من حَشَوِ الكلمة ، ومثله في المدد ثِنَابَانِ ، قال في التسهيل : وصححو مِذْرَوَيْنِ وَثِنَابَيْنِ تصحيح شقاوة وسقاية لزوم علمي الثنية والتأنيث ، يعنى أنه لم ينطق بمِذْرَوَيْنِ وَثِنَابَيْنِ تصحيح شقاوة ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا ببناء التأنيث ، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حَشَوِا وَبَعْدَا عن التطرف فلم يُعْلَأَ ، لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو مِذْرَى مفردا ، وحكى عن أبي عبيدة مِذْرَى ومذريان على القياس .

الثاني : خَوَزَلَانَ وقَهَقَرَانَ ، وقاس عليه الكوفيون .

الثالث : رَضَيَانِ ، وقاس عليه الكسائي ، فأجاز ثنية رَضَى وَعُلَاً من ذوات الواو المكسور الأول والمضموم بالياء .

والذى شذ من المدود خمسة أشياء :

- الأول : حَمْرَاءُ ، أن بالتصحيح ، حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه .
والثانى : حرايان بالياء ، وحكى بعضهم أنها لغة فَرَارة .
والثالث : نحو قاصمان بمحذف الهمزة والألف ، وقاس عليه الكوفيون .
والرابع : كَسَائِيان ، وقاس عليه الكسائى ، ونقله أبو زيد عن لغة فَرَارة .
والخامس : قَرُؤَانٍ بقلب الأصلية واوا ، وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع .

(وَاحْذِفِ مِنَ الْمُقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمِلًا)

يعنى إذا جمعت المقصورَ الجمعَ الذى على حدِ الثننى — وهو جمع المذكر السالم — حذفت ما نكّل به — وهو الألف — لالتقاء الساكنين ، (وَالْفَتْحُ) أى الذى قبل الألف المحذوفة (أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ) وهو الألف نحو « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ » « وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لِنَ الْمُصْطَفَيْنَ » .

(تنبيهات) : الأول : أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة ، وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ، ونقله المصنف عنهم فى ذى الألف الزائدة نحو حُبْلَى مسمى به ، قال فى شرح التسهيل : فإن كان أعجميا نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين ؛ لاحتمال الزيادة وعدمها .

الثانى : إنما لم يذكر حكم المدود إذا جمع هذا الجمع لإحالة على ما علم فى التثنية ؛ فإن الحكم فيها فيه على السواء ، فتقول فى وُضَاءٍ وُضَاوُنَ بالتصحيح ، وفى حَمْرَاءَ علما لمذكر حَمْرَاوُنَ بالواو ، ويموز الوجهان فى نحو عِلْبَاءَ وكِسَاءَ على مذكر .

البالث : كان ينبغي أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف في هذا الجمع وكسرها^(١) ، فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو جاء القاصُّونَ ورأيت القاضيَّ .
(وَإِنْ جَمَعْتَهُ) أى المنصور (يَتَاءُ وَأَيْنَ * فَالْأَلِفُ أَقْلَبُ قَلْبَهَا فِي الثَّنِيَّةِ)
الألف : مفعول به لأقلب مقديما ، وقلْبَهَا : نصب على المصدرية ، يعنى أن المنصور إذا مُجِع بالألف والثاء قلبت ألفه مثل قلبها إذا ثنى ؛ فتقول : حُبْلِيَّاتٌ ، ومُضْطَفَّيَّاتٌ ، ومُسْتَدْعِيَّاتٌ ، وفتَيَّاتٌ ، ومَتَيَّاتٌ في جمع مَتَى مسمى بها أنثى بالياء ، وتقول : في جمع عَصَاً وآلاً وإذا مسمى بهن إناث : عَصَوَاتٌ وَأَلَوَاتٌ وإذَوَاتٌ بالواو ؛ لما عرفت في المثني .

﴿ تنبيه ﴾ : حكم للمدود والمنقوص إذا مُجِع هذا الجمع حكهما إذا ثنيا أيضا ، فلم يذكرها إحالة على ذلك ، وإنما ذكر المنصور وإن كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت .

(وَتَاءُ ذِي التَّاءِ الزَّمَنُ تَنْحِيَةٌ) تاء : مفعول أول بِالزَّمَنِ ، وتنحية : مفعول ثان ، أى ما آخره تاء من المنصور وغيره تحذف تاءه عند جمعه هذا الجمع ، لئلا يُجْمَع بين علامتى تأنيث ، ويعامل الاسمُ بعد حذفها معاملة العارِى منها ؛ فتقول في مُسَلَمَةٍ : مُسَلَمَاتٌ ، وإذا كان قبلها ألف قابت على حد قلبها في الثنينة ، فتقول في فتاة : فتَيَّاتٌ ، وفي قناة : قَنَوَاتٌ ، وفي مُعْطَاة : مُعْطَيَّاتٌ ، وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة صححت إن كانت أصلية ، نحو قُرَاءَةٌ وقُرَّاءاتٌ ، وجاز فيها القلبُ والتصحيح إن كانت بدلا من أصل ، نحو نَبَاة فيقال : نَبَاءاتٌ ونَبَاوَاتٌ كما في الثنينة .

(١) وكسرها : يجوز أن يقرأ بالضم عطفا على الضمير المستتر في « تحذف » وبالنصب على أنه مفعول معه ، وبالجر عطفا على المصدر المنسبك من أن ومعوامها ، وعلى كل حال فالعبارة غير مستقيمة ؛ لأن المكسور هو ما قبل الياء ، لا الياء نفسها .

(وَالسَّالِمُ الْعَيْنُ الثَّلَاثِي أَيْمًا أَيْمًا) إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَأَمْ بِمَا شُكِّلَ)

(إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنُ مُؤَنَّثًا بَدَأَ) يعنى أن ما جمع بالآلف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه فى الحركة مطلقا .

والشروط المذكورة خمسة :

الأول : أن يكون سالم العين ، واحترز به عن شيئين ؛ أحدهما : المشددة نحو جَنَّةٍ وجِنَّةٍ وجُنَّةٍ ؛ فليس فيه إلا التسيكين ، والآخرُ : ما عينه حرف علة ، وهو ضربان : ضربٌ قبل حرف العلة فيه حركة مُجَانَسَةٍ ، نحو تَارَةٍ ودَوْلَةٍ وِدِيعةٍ ؛ فهذا يبقى على حاله ، وضربٌ قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جَوَوزَةٍ وِبَيْضَةٍ ، وهذا فيه لغتان : لغة هذيل فيه الإتياعُ ، ولغة غيرهم الإسكان ، وسيأتى ذكره .

الثانى . أن يكون ثلاثياً ، واحترز به من الرباعى ، نحو جَفَرٍ وخِرَرقٍ وفُسْتُقٍ أعلاماً لإِناثٍ ؛ فإنه يبقى على حاله .

الثالث : أن يكون اسماً ، واحترز به من الصفة ، نحو ضَخْمَةٍ وجِلْفَةٍ وحُلوةٍ ؛ فليس فيه إلا التسيكين .

الرابع : أن يكون ساكن العين ، واحترز به من متحركها ، نحو شَجَرَةٍ وَنَبِقةٍ وَتِثْرَةٍ ؛ فإنه لا يغير ، نعم يجوز الإسكان فى نحو نَبِقاتٍ وَتِثْرَاتٍ كما كان جائزاً فى المفرد لا أن ذاك حكم تجدد حالة الجمع .

الخامس . أن يكون مؤنثاً ، واحترز به من المذكر ، نحو بَنَكْرٍ ؛ فإنه لا يجمع هذ الجمع ، فلا يكون فيه الإتياع المذكور .

ولا يشترط للإتياع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله : (مُجَنَّبًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا) فمثالُ المستكمل للشروط المذكورة مخْتَمًا بِالتَّاءِ جَفَنَةٌ وَسِدْرَةٌ

وَعُرْفَةٌ، ومثاله مجرداً منها دَعَدَ وَهِنْدَ وَجُمْلَ، فتقول في جمعهما الجمع المذكور: جَفَنَاتٍ، وسِدِرَاتٍ، وَعُرْفَاتٍ، ودَعَدَاتٍ، وهِنْدَاتٍ، وَجُمْلَاتٍ.

(وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ حَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ؛ فَكَلَّا قَدْ رَوُوا)

أى يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهاً مع الإتيان، وهما الإسكان والفتح؛ ففي نحو سِدْرَةٍ وَهِنْدٍ من مكسور الفاء وَعُرْفَةٍ وَجُمْلٍ من مضمومها ثلاث لغات: الإتيان، والإسكان، والفتح.

﴿تنبيهان﴾: الأول: أشار بقوله: «فكلا قد رَوُوا» إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب، خلافاً لمن زعم أن الفتح في نحو عُرْفَاتٍ إنما هو على أنه جمع عُرْفٍ، وردَّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع، وردَّه السيرافي بقولهم: ثلاث عُرْفَاتٍ^(١) بالفتح.

الثاني: أفهم كلامه أن نحو دَعَدَ وَجَفَنَةٍ لا يجوز تسكينه مطلقاً، واستغنى من ذلك في التسهيل معتلّ اللام كظَلَبِيَّاتٍ، وشبه الصفة، نحو أَهْلٌ وَأَهْلَاتٍ؛ فجوز فيهما التسكين اختياراً.

(وَمَمَعُوا إِيْتَابَعَ) الكسرة فيما لاه واو، وإتيان الضمة فيما لاه ياء، كما في (نَحْوِ ذِرْوَةٍ * وَزُبَيْةٍ) لاستئصال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف في ذلك (وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ) فيما حكاه يونس من قولهم: جِرَوَاتٍ بكسر الراء، وهو في غاية الشذوذ؛ لما فيه من الكسرة قبل الواو.

﴿تنبيهات﴾: الأول: قد ظهر أن إتيان الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة.

(١) وجه رد السيرافي أنه لو كان «عُرْفَاتٍ» جمع الجمع لكان أقل ما يصدق عليه تسعة أفراد، فلا يصح قوله «ثلاث عُرْفَاتٍ».

الثاني: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح في نحو (ذِرْوَةٌ وَزُبْيَةٌ) إذ لم يتعرض لمنع غير الإتياع ، وبه صرح في شرح السكافية .

الثالث: فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث في نحو خُطوة وُلْحِيَّة ، ومنع بعض البصريين الإتياع في نحو لَحِيَّة ؛ لأن فيه توالى كسرتين قبل الياء ، وعليه مشى في التسهيل ، ومنع القراء إتياع الكسرة مطلقاً فيما لم يُسمع ، والصحيح الجواز مطلقاً . قال ابن عصفور : كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو ، كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء .

(وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأَنَّا انْتَمَى)
أى ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو إما نادر ، وإما ضرورة ، وإما لغة قوم من العرب .

فن النادر قول بعضهم : كَهَلَاتٍ بالفتح ، حكاه أبو حاتم ، وقياسه الإسكان ؛ لأنه صفة ، ولا يقاس عليه ، خلافا لقطرب ، ولا حجة في قولهم : لَجَبَاتٍ وَرَبَعَاتٍ في جمع لَجَبَةٍ وَرَبْعَةٍ ؛ لأن من العرب من يقول لَجَبَةٌ وَرَبْعَةٌ ، فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن .

ومن النادر أيضا قول جميع العرب «عِيَرَات» بكسر العين وفتح الياء جمع عِير ، وهى الإبل التى تحمل اللبنة ، واللبنة مؤنثة ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عِيَرَات بفتح العين ، قال المبرد : جمع عَيْر وهو الجمار ، وقال الزجاج : جمع عَيْر الذى فى الكتف أو القدم^(١) وهو مؤنث ، ومنه أيضا جِرَوَات كما تقدم .

ومن الضرورة قوله :

(١) هو العظم الناقى فى وسط الكتف أو وسط القدم .

١١٥٩ - وَحُمِلَتْ زَفَرَاتِ الصَّحَى فَأَظْفَمَهَا

وَمَالِي زَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

وقول الراجز :

* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

وقياسه الفتح .

ومن المنتمى إلى قوم من العرب الإتياع في نحو بَيْضَة وَجَوَزة من المعتل العين ؛
فإنها لغة هذيل ، ومنه قول شاعرهم :

١١٦٠ - أَخُو بَيْضَاتِ رَائِحِ مَسَاوِبِ

[رَفِيقُ مَسْنَحِ الْمَسْكِينِ سُبُوحُ]

وبلغتهم قرىء « ثَلَاثَ عَوَرَاتٍ لَكُمْ » ومن المنتمى إلى قوم أيضا نحو
ظَبْيَاتِ وَأَهْلَاتِ بِاسْكَانِ الْعَيْنِ كما تقدم .

﴿ خاتمة ﴾ : يتم في التننية والجمع بالآلف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في
الإضافة ، وذلك نحو قَاضٍ وَشَجٍ وَأَبٍ وَأَخٍ وَجَمٍّ وَهَنٍْ من الأسماء الستة ،
تقول : قَاضِيَانِ ، وَشَجِيَانِ ، وَأَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ ، وَجَمَوَانِ ، وَهَنَوَانِ ،
كما تقول : هَذَا قَاضِيكَ وَشَجِيكَ وَأَبُوكَ وَأَخُوكَ وَجَمُوكَ وَهَنُوكَ ، وَشَذَابَانِ
وَأَخَانِ ، وَمَالَايَتِمَ فِي الإضافة لا يتم في التننية ، وذلك نحو أَسْمٍ وَأَبْنٍ وَيَدٍ وَدَمٍ
وَجِرٍ وَغَدٍ وَقَمٍ ، فتقول : أَسْمَانِ ، وَأَبْنَانِ ، وَيَدَانِ ، وَدَمَانِ ، وَجِرَانِ ،
وَعَدَانِ ، وَقَمَانِ ، كما تقول : أَسْمُكَ وَأَبْنُكَ وَيَدُكَ وَدَمُكَ وَجِرُكَ وَغَدُكَ
وَقَمُكَ ، وَشَذَفَمَوَانِ وَفَمِيَانِ ، وأما قوله :

١١٦١ - يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

[قَدْ تَمَنَّائِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا]

وقوله :

١١٦٢ - [فَلَوْ أَنَّا طَلَى حَجَرَ ذُنُحْنَا]

جَرَى الدَّمِيَانِ بِأَطْلَسِ الْيَقِينِ

فضرورة .

جمع التكرير

جمع التكرير : هو الاسمُ الدالُّ على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظاً أو تقديراً .

وقسّم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام ؛ لأنه إما بزيادة كصُنُوٍ وصُنُونٍ ، أو بنقص كعُتْمَةٍ وَتُحْمٍ ، أو تبديل شكل كأَسَدٍ وَأُسْدٍ ، أو بزيادة وتبديل شكل كرجُلٍ وَرِجَالٍ ، أو بنقص وتبديل شكل كقَضِيْبٍ وَقُضْبٍ ، أو بهنَّ كغُلَامٍ وَغِلْمَانٍ .

وإنما قلت « بصورة تغيير » لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة ؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد .

والتغيير المقدّر في نحو فُلُكٍ ودِلَاصٍ وهِجَانٍ وشِمَالٍ للخلقة . قيل : ولم يرد غير هذه الأربعة ، وذكر في شرح السكافية من ذلك عِفْتَانٌ وهو القوى الجاني ؛ فهذه الألفاظ الخمسة ^(١) على صيغة واحدة في المفرد والمجموع ، ومذهب سيبويه أنها جموعٌ تكسير ، فيفتر زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مُشْعرة بالجمع ، ففُلُكٌ إذا كان مفرداً كُفْلٌ ، وإذا كان جمعا كُبْدُنٌ ، وعِفْتَانٌ إذا كان مفرداً كِسرْحَانٌ ، وإذا كان جمعا كِغِلْمَانٌ ، وكذا باقيها ، ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا : فُلُكَّانٍ

(١) زاد بعضهم على هذه الخمسة لفظ « كَنَاز » في قولهم : باقة كَنَاز بَزنة كتاب ، ونوق كَنَاز بَزنة جبال ، وزاد قوم لفظ « إِمَام » في قولهم : هذا إِمَامٌ ، وهؤلاء إِمَامٌ .

وَدَلَّاهُ صَانٍ ؛ فَعَلَمَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا بِهَا مَا قَصَدُوا بِنَحْوِ جُنُبٍ مِمَّا اشْتَرَكَ فِيهِ الْوَاحِدُ وَغَيْرُهُ حِينَ قَالُوا : هَذَا جُنُبٌ ، وَهَذَانِ جُنُبٌ ، وَهَؤُلَاءِ جُنُبٌ ؛ فَالْفَارْقُ عِنْدَهُ بَيْنَ مَا يَقْدَرُ تَغْيِيرُهُ وَمَا لَا يَقْدَرُ تَغْيِيرُهُ وَجُودُ التَّثْنِيَةِ وَعَدَمُهَا ، وَعَلَى هَذَا مَشَى الْمَصْنِفُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ، وَخَالَفَهُ فِي النَّسْهِيلِ فَقَالَ : وَالْأَصَحُّ كَوْنُهُ — يَعْنِي بَابُ فُلْكَ — اسْمٌ جَمْعٌ مُسْتَعْنِيَا عَنْ تَقْدِيرِ التَّغْيِيرِ .

﴿ تَنْبِيْهِ ﴾ : لَا يَرِدُ عَلَى التَّعْرِيفِ لِلذِّكْرِ نَحْوُ جَفَنَاتٍ وَمُصْطَفَيْنَ ؛ فَإِنَّ التَّغْيِيرَ فِيهِمَا لَا دَخَلَ لَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِ ؛ فَإِنَّ تَقْدِيرَ عَدَمِهِ لَا يَخْلُفُ بِالْجَمْعِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ عَلَى نَوْعَيْنِ : جَمْعُ قَلَةٍ ، وَجَمْعُ كَثْرَةٍ ؛ فَدَلُولُ جَمْعِ الْقَلَةِ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ ثَلَاثَةً إِلَى عَشْرَةٍ ، وَمَدْلُولُ جَمْعِ الْكَثْرَةِ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ مَا فَوْقَ الْعَشْرَةِ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ ، وَيَسْتَعْمَلُ كُلُّ مَنِهَا مَوْضِعَ الْآخَرِ مَجَازًا كَمَا سَيَأْتِي ، وَلِلْأَوَّلِ أَرْبَعَةٌ أَبْنِيَّةٌ ، وَلِلثَّانِي ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ بِنَاءً ، وَقَدْ بَدَأَ بِالْأَوَّلِ فَقَالَ :

(أَفْئِلَةٌ أَفْئُلٌ مُّثَمٌّ فِئْلَةٌ مُّثَمَّتٌ أَفْعَالٌ مُّجْمُوعٌ قِلَّةٌ)

أَيُّ كَأَسْلِحَةٍ وَأَفْلَسٍ وَفَتِيَّةٍ وَأَفْرَاسٍ .

﴿ تَنْبِيْهَاتٌ ﴾ : الْأَوَّلُ : ذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ مِنْ جَمْعِ التَّلَةِ فَعَلٌ نَحْوُ ظُلَمٍ ، وَفَعَلٌ نَحْوُ نَعَمَ ، وَفِعْلَةٌ نَحْوُ قَرَدَةٍ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ مِنْهَا فَعْلَةٌ نَحْوُ بَرَرَةٍ ، نَقَلَ ابْنُ الدَّهَّانِ ، وَذَهَبَ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ إِلَى أَنَّ مِنْهَا أَفْعِلَاءٌ نَحْوُ أَصْدِقَاءَ ، نَقَلَ عَنْهُ أَبُو زَكْرِيَا التَّبْرِيزِيُّ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ كُلُّهَا مِنْ جَمْعِ الْكَثْرَةِ .

الثَّانِي : ذَهَبَ ابْنُ السَّرَاجِ إِلَى أَنَّ فِعْلَةً اسْمٌ جَمْعٌ ، لَا جَمْعَ تَكْسِيرٍ ، وَشُبْهَتَهُ أَنَّهُ لَمْ يَطْرُدْ .

ثَلَاثٌ : يَشَارِكُ هَذِهِ الْأَبْنِيَّةُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْقَلَةِ جَمْعًا وَالتَّصْحِيحُ .

الرابع : إذا قُرِنَ جمع القلة بأل التي للاستفراق ، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرفَ بذلك إلى الكثرة ، نحو « إنَّ المسلمين واللسلات » وقد جَمَعَ الأمرين قولُ حسان :

١١٦٣ - لَنَا الْخِفَنَاتُ الْغُرُ يَلْمَعْنَ فِي الصُّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

(وَبَعْضُ ذِي بَكْتَرَةٍ وَضْعًا يَفِي) أى بعضُ هذه الأبنية يأتى فى كلام العرب للكثرة (كَأَرْجُلٍ) فى جمع رِجَالٍ ، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة ، ونظيره عُنُقٌ وَأَعْنَاقٌ ، وفُؤَادٌ وَأَفئدةٌ (وَالْمَكْسُ) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جَاءَ) وضما (كالضَّمِّ) جمع صَفَاةٌ وهى الصخرة لللساء ، وكرَجُلٍ وريجَالٍ ، وَقَلْبٌ وَقُلُوبٌ ، وَصُرْدٌ وَصِرْدَانٌ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كما يبنى أحدهما عن الآخر وضما كذلك يبنى عنه أيضا استعمالا لقرينة مجازا نحو « ثَلَاثَةٌ قُرُوه » .

الثانى : ليس الضَّمُّ مما أغنى فيه جمعُ الكثرة عن جمع القلة ؛ لورود جمع القلة ، حكى الجوهري وغيره صَفَاةً وَأَصْفَاءً .

واعلم أن اصطلاح النحويين فى الجوع أن يذكروا للفرد ثم يقولون : يجمع على كذا وكذا ، وعَكْسَ المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول : هذا الوزن يطرد فى كذا وكذا ، ولكل وجه ، وقد شرع فى ذلك على طريقته المذكورة فقال :

(أَفْعَلٌ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ وَلِلرَّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْمَلُ)

يعنى أن أَفْعُلًا أَحَدٌ جَمْعُ القلة يطرد فى نوعين من المفردات :

الأول : ما كان على فَعْلٍ بشرطين : أن يكون اسما ، وأن يكون صحيحَ العين ، فشمَل نحو فَلَسَ وَكَفَّ وَدَلَّوْا رَظَانِي وَوَجَّهْ ، فنقول فى هذه : أَفْلَسَ ، وَأَكْفَّ ، وَأَذِلَّ ،

وأغلب، وأوجب، واحترز بقوله «اسما» من الصفة نحو ضخم؛ فلا يجمع على أفمل، وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية، وبقوله «صح عينا» عن معتل العين نحو باب وبنت وثوب؛ فلا يجمع على أفمل، وشذ قياسا قولهم أعين، وقياسا وسماعا قوله :

١١٦٤ - لكل دهر قد لبست أنوباً

[رِبَاطَةً وَالتَّيْمَنَةَ الْمَعْصِيَةً]

* [حتى أكدسى الرأس قناعاً أشيباً] *

وقوله :

١١٦٥ - كأنهم أسيفٌ بيضٌ يمانية

[عَصَبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثَرُ]

والثاني : ما كان رباعياً، بأربعة شروط : أن يكون اسماً ، وأن يكون قبل آخره مدّة ، وأن يكون مؤنثاً ، وأن يكون بلا علامة ، وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله (إِنْ كَانَ) أى الاسم الرباعى (كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدَّةٍ وَتَأْنِيثٍ وَعَدَّةِ الْأَحْرُفِ) فشمّل ذلك نحو عناق وذراع وعقاب ويمين ؛ فيقال فيها : أعنق ، وأذرع ، وأعقب ، وأيمن ، فإن كان الرباعى صفةً نحو شجاع ، أو بلا مدّة نحو خنصر ، أو مذكراً نحو حمار ، أو بعلامة التأنيث نحو سحابة ، لم يجمع على أفمل . ونذر من المذكر طحال وأطحل ، وغراب وأغرب ، وعتاد واعتد ، وجنين وأجنن ، وأنبوب وأنبيب^(١) ومحوها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ؛ ففهم من

تمثيله بالعناق والذراع أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها ؛ لتمثيله بالفتوح

(١) الكلام في الرباعى ، وحروف هذه الكلمة خمسة أحرف .

والمكسور ، وفهم من إطلاق قوله « في مد » أن الألف وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء ، وفهم الشرط الرابع — وهو التمرى من العلامة — من قوله « وعداً لأحرف » ؛ إذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة ؛ لأنه صرح أولاً بالرباعى .

الثانى : مما حفظ فيه أفعل من الأسماء فَعَلَ نحو جَبَلَ وأَجْبَلَ ، وفَعَلَ نحو ضَبَعَ وأَضْبَعَ ، وفَعَلَ نحو قُفِّلَ وأُقِفِّلَ ، وفَعَلَ نحو قُرُطَ وأَقْرُطَ^(١) ، وفَعَلَ نحو ضَيَّعَ وأَضْلَعَ ، وفَعَلَ نحو أَكَمَ وآكَمَ ، وفَعَلَ نحو نِعَمَ وأنعمَ ، وفي فَعَلَ مطلقاً أى اسما وصفة نحو ذَنَبَ وأذْنَبَ ، وجِلَفَ وأَجْلَفَ ؛ فلا يقاس عليها . ولم يسمع فى فَعَلَ بكسر الفاء والعين ، ولا فى فَعَلَ بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رُيِّعَ وأَرْبُوعَ .

الثالث : ليس التانىث مصححاً لآمراد أفعل فى فَعَلَ نحو قَدَمَ ، خلافاً لليونس ، ولا فى فَعَلَ نحو قَدَرَ ، ولا فى فَعَلَ نحو ضَلَعَ ، ولا ما قبله نحو قَدَمَ وضَبَعَ وغَوَلَ وعَنُقَ خلافاً للفراء .

(وَغَيْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُعْطَرِدٌ مِنَ الثَّلَاثِ اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ)

يعنى أن أفعالا يطرده فى جمع اسم ثلاثى لم يطرده فى أفعل ، وهو فَعَلَ الصحيح العين ، فاندرج فى ذلك فَعَلَ المعتل نحو باب وثوب وسيف ؛ وغير فَعَلَ من أوزان الثلاثى ، وهى فَعَلَ نحو حَزَبَ وأَحْزَابَ ، وفَعَلَ نحو صُلْبَ وأَصْلَابَ ، وفَعَلَ نحو جَمَلَ وأَجْمَالَ ، وفَعَلَ نحو وَعَلَ وأَوْعَالَ ، وفَعَلَ نحو عَصَدَ وأَعْصَادَ ، وفَعَلَ نحو عَنُقَ وأَعْنَقَ ، وفَعَلَ نحو رُطَبَ وأَرْطَابَ ، وفَعَلَ نحو إِبِلَ وآبَالَ ، وفَعَلَ

(١) الصواب النشيل بنق وأعنع ؛ لأن القرط ساكن الوسط كالقفيل .

نحو ضَلَعَ وأضْلَعَ ، واحترز بقوله «اسماء» من الوصف ؛ فإنه لا يجمع على أفعالٍ إلا ما شذ
م: سيأتى الذب عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : جَمَعَ في التسميل أفعالا قليلا في قَمَل المعتل العين نحو
باب ومال . ونادرا في قَمَلٍ نحو رُطِبَ ورُبِعَ ، ولازما في فَعِلٍ نحو إبل ، وغالبا
في الباقي .

الثاني : لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع قَمَل الصحيح العين على أفعال ، وقد
سَمِعَ منه قوله :

١١٦٦ - مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَّخٍ
رُغِبَ الْخَوَاصِلِ لِأَيَّامٍ وَلَا شَجَرٍ

وقوله :

١١٦٧ - وَجِدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ
وَزَنْدُكَ أَتَقَبُّ أَرْنَادَهَا

لجمع فَرَّخَ على أفرّاح وزَنَدَ على أرناد . ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس ، وعليه مشى
في التسميل . وذهب القراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو أَلَفَ أَوْ وَوُ نَحْوَهُمْ .
وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني ؛ فإنه قال : إن أفعالا أكثرُ من
أَفْعَلٍ في فَعَلٍ الذي فاؤه واو كَوَقَّتْ وأوقات ، وَصَفَ وأوصاف ، وَوَقَفَ وأوقاف ،
وَوَكَّرَ وأوكار ، وَوَعَرَ وأوعار ، وَوَعَدَ وأوعاد ، وَوَهَمَ وأوهام ، فاستثقلوا ضم عين
أَفْعَلٍ بعد الواو فعدلوا إلى أفعال ، كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة ، وكما شذ في المعتل
أَعْيَنَ وَأَنْوَبَ كذلك شذ فيما فاؤه واو أَوْجُهُ ، هذا لفظه بمرورفه . ثم قال : إن المضاعف
من فَعَلٍ كالذي فاؤه واو في أن أفعالا في جمعه أكثر من أَفْعَلٍ كَمَمٍّ وَأَعَمٍّ ، وَحَدَقٍّ .

وأجداد ، و رَبَّ وأرباب ، و بَرَّ وأبرار ، و شَتَّ وأشتات ، و فنَّ وأفنان ، و فَنَّدَ وأفنّاد ، هذا أيضاً لفظه .

الثالث : مما حفظ فيه أفعال فاعيل بمعنى فاعل ، نحو شهيد وأشهاد ، و فاعل نحو جاهل وأجهال ، و فَعَمَلٌ نحو جَبَانٌ وأجبان ، و فَعْمُولٌ نحو عَدُوٌّ وأعداء ، و فَعَمَلَةٌ نحو هَضْبَةٌ وأهضاب ، و فِعْمَلَةٌ نحو نَضْوَةٌ وأنضاء ، و فِعْمَلَةٌ نحو بُرْكَهٌ وأبرك ، والبركة : طائر من طير الماء ، و فِعْلَةٌ نحو تَمْرَةٌ وأثمار ^(١) . وقالوا : جَانَفٌ وأجلاف ، و حُرٌّ وأحرار ، و قِمَاطٌ وأقاط ، و غُثَاءٌ وأغشاء ، و أَعْيَدٌ وأعياد ، و خَرِيدَةٌ وأخراد ، و وَادٌ وأوداء ، و ذُرْطَةٌ وأذواط ^(٢) ، لضرب من المناكب تلسع . وقالوا أيضاً : أموات لجمع مَيِّتٍ وَمَيِّتَةٌ ، و كل ذلك شاذ لا يقاس عليه .

(وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِقْمَلَانُ فِي فُعْلٍ ، كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ)
أى أن الغالب في فُعْلٍ — بضم الفاء وفتح العين — أن يجمع على فِقْمَلَانِ بكسر الفاء — كَقَوْلِهِمْ فِي صُرْدٍ : صِرْدَانٌ ، وَفِي جُرْدٍ : جِرْدَانٌ ، وَفِي نُقْرِ : نِقْرَانٌ ، وأشار بقوله : « غالباً » إلى ما شذ من ذلك نحو رُطْبٍ وَأَرْطَابٍ .
(تنبيه) : نص في غير هذا الكتاب على أن فِقْمَلَانِ مطرد في فُعْلٍ ، و كلامه هنا غير موفٍ بذلك .

(فِي أَشْمٍ مُذْكَرٌ بِأَعْيٍ عَمَدٌ ثَالِثٌ أَفْعَلَةٌ عَنَّمِ اطَّرَدُ)

(١) النمرة — بفتح فسكس — ضرب من البسوط .

(٢) ضبط الهمزة في الدوطة بضم الدال وسكون الواو ، والذي يؤخذ من القاموس أنه بفتح الدال .

أفلة : مبتدأ ، واطرد : خبره ، وفي اسم وعنه : يتعلقان باطرد ، وتمد : في موضع جر صفة لاسم ، وثالث : صفة لمد .

يعنى أن أفلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعى بمد قبل آخره ، نحو طعَام وأطعمة ، ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة ، واحترز بالاسم من الصفة ، وبالمذكر . من للوث ، وبالرباعى من الثلاثى ، وبالمذكر الثالث من العارى عنه ؛ فلا يجمع شئ من ذلك على أفلة ، إلا ما شذ من قولهم شحيج وأشججة وهو صفة ، وعقاب وأعقبية وهو مؤنث ، وقدح وأقدحة وهو ثلاثى ، وجائر وأجوزة وليس مذكراً ثالثاً ، والجائر : الخشبة الممتدة في أعلى السقف ، وما شذ من ذلك ما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم : نجد وأنجدة ، وصلب وأصلبة ، وباب وأبوبة ، ورمصان وأرمصة ، وعيل وأعولة ، وجزرة وأجزرة ، ونضضة وأنضة ، وقن وأقنة ، وخال وأخولة ، وفقاً وأقفية ، والجزرة : صوف شاة مجزوزة ، والنضضة : المطرة القليلة .

(والزَّيْمَةُ) أى الجمع على أفلة (فى فعَالٍ) بالفتح (أو فعَالٍ) بالكسر (مُصَاحِبِي تَضَعِيفٍ أو إعلال) فلاول نحو بَنَاتٍ وَأَيَّة ، وَزِمَامٍ وَأَزِمَةٍ ، والثانى نحو « قَبَاءٍ وَأَقْبِيَّة ، وإناه وآنية . وشذ من الأول عِنَانٌ وَعُنُنٌ ، وَحَبَّاجٌ وَحُجُجٌ ، ومن الثانى قولهم فى جمع سماء بمعنى المطر سُمَيٌّ ، وسمع أيضاً أُنْمِيَّة على القياس ، وسنأتى تقييدُ كلامه هنا بما ذكرته فى قوله « ما لم يضاعف فى الأعراس ذوالألَف » .

(فُعْلٌ) بضم الفاء وسكون العين - جمع كثرة ، وهو على قسمين : قياسى ، وسماعى فالقياسى ما كان جملاً (لنحو أُنْحَرُوْا وَخَرُّوا) وصفين متقابلين ؛ فتقول فيه ما حُمِرَ ؛ أولاً فُعْلٌ وَفَعْلَاءٌ .

وصفين منفردين مانع في الخلقة ، نحو أ كَمَرُ للعظيم السَكَمَرَةُ ، وَأَدَرٌ ، وَرَتَقَاءُ ، وَعَقْلَاءُ ؛
فتقول فيها : كَمَرٌ وَأَدَرٌ وَرَتَقٌ وَعَقْلٌ ، فإن كانا منفردين مانع في الاستعمال خاصة نحو
رَجُلٌ آلَى وامرأة عَجَزَاءُ ، إذ لم يقولوا : رَجُلٌ أعجز ولا امرأة أَلْيَاءُ ، في أشهر اللغات ؛
ففي اطراد فُعل حينئذ خلاف ، نص في شرح الكافية على اطراده ، وتبعه الشارح ،
ونص في التسهيل على أن فُعَلًا فيه محفوظ ، وإطلاقه هنا يوافق الأول .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجب كَسْرُ فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بِيضٌ ؛ لما سيذكر
في التصريف .

الثاني : يجوز في الشعر ضمُّ عينه بثلاثة شروط : صحة عينه ، وصحة لامه ، وعدم
التضعيف ، كقوله :

١١٦٨ - [طَوَى الْجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ]

وَأُنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْمُ

وهو كثير ؛ فإن اعتلت عينه نحو بيض وسود ، أو لامه نحو نعى وعشوى ، أو كان
مضاعفًا نحو غَرَّ جمع أَغَرَّ ؛ لم يجوز الضم .

الثالث : من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم بَدَنَةٌ وَبُذْنٌ ، وَأَسَدَوُاسِدٌ ، وَسَفَفٌ
وَسَفَفٌ ، وَثَنِي وَثْنِي ، وَعَفَوٌ وَعُفُوٌ ، وَنَمُوٌ وَنُمٌ ، وَعَمِيمةٌ وَعُمٌ ، وَبَازِلٌ وَبُرُلٌ ،
وعائذٌ وعُودٌ ، وحاجٌ وَحُجٌّ ، وَأَظْلٌ وَظُلٌّ ، وَتَقَوٌّ وَتَقٌ ، والتفوق : الضَّفْدَةُ الصَّيَّاحَةُ
والتنوم : النَّمَامُ ، والعَمِيمة : النخلة الطويلة ، والأَظْل : باطن القدم ، والعائذ : الناقة
القرية المهود بالنجاج .

(وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِفَعْلٍ يُدْرَى) فِعْلَةٌ : مبسدة خبره يُدْرَى ، وجمعاً : مفعول

نار يندرى .

أى من جموع القلة فتسلة كما عرفت ، ولم يطرد فى شيء من الأبنية ، بل محفوظ فى ستة أوزان : فَعِيل نحو صَبَّيْ وصَبَّيَّة ، وفَعَلَ نحو فَتَّى وفَتَّيَّة ، وفَعَلَ نحو شَيْخ وشَيْخَة ومُؤَرَّ وثِيَرَة ، وفَعَّلَ نحو غَلَّامَ وغَلَّمة ، وفَعَّلَ نحو غَزَّالَ وغَزَّلة ، وفَعَّلَ نحو ثَنَّى وثَنِيَّة ، والثَّنَّى : هو الثانى فى السيادة ، ومرجع ذلك كله النقل لا القياس ، كما أشار إليه بقوله « بنقل يُدْرَى » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فائدة قوله « جمعاً » التعريض بقول ابن السراج للثبته عليه أول الباب ، ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة ؛ إذ لاختلاف فيها .

الثانى : لو قدّم قوله « وفعله جمعاً بنقل يدري » على قوله « فَعَلَ لنحو أحر وأحرار » لكان أنسب لتوالى جموع القلة .

(وَفُعِلَ لِاسْمٍ رَبَاعِيٍّ مَعْدٌ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَعْلَالًا فَقَدْ)

(ما لم يُضَاعَفْ فى الأعم ذو الألف) أى من أمثلة جمع السكنة فَعَلَ - بضمتين - وهو يطرد فى اسم رباعى معد قبل لامة صحيح اللام ، وهو المراد بقوله « إعلالاً فقد » فإعلالاً : مفعول مقدم ، فإن كانت مدته ياء أو واو لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قَضِيبٌ وقَضْبٌ ، وعمود وعمْدٌ ، وإن كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفاً نحو قَذَّالٌ وقَذْلٌ ، وحَارٌّ وحُرٌّ ، واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فَعَلَ ، وشذ فى وصف على فَعَّلَ نحو صَنَاعَ وصُنْعٌ ، وفَعَّلَ نحو نَاقَةَ كِنَازٍ ونُوقَ كَنْزٌ . وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول : نُوقَ كِنَازٌ ، بلفظ الإفراد ؛ فيكون من باب دِلَاصٍ ، وقد سبق الكلام عليه أول الباب ، وعلى فَعِيلَ نحو نَذِيرٌ ونَذْرٌ ، وبرد عليه فَعُولٌ لاجمعى مفعول نحو صَبَّورٌ وغَفَّورٌ ، فإنه يطرد فيه فَعَلَ نحو صَبْرٌ وغَفْرٌ وسيأتى التنبيه عليه ، واحترز بالرباعى من غيره نحو نَارٍ وفِيلٍ وسُورٍ ، ونحو قِنطَارٍ وقِطْمَرٍ

وَهَضْفُورٌ ، فإنه لا يجمع على فُعل شيء منها ، واحترز بالمدَّ عن الخالي منه ، فإنه لا يجمع على فُعل ، وشذَّ نَمْرَةٌ ونُمُرٌ ، وبكونه قبل اللام من نحو دائق وعيسى وموسى ؛ فلا يجمع على فُعل ، وبصحَّة اللام عن معتلها نحو سِقَاءٍ وكِسَاءٍ ، فإنه لا يجمع على فُعل ، وبعد التصغير في ذى الألف عن نحو بَقَاتٍ وزِمَامٍ فإن قياسه أَفْعَلَةٌ كما مر ، وشذَّ عَيْنَانِ وعُغْنٌ ، وحَجَّاحٌ وحُجَّجٌ ، ووُطَاطٌ ^(١) ووُطُطٌ ، كما أشار إليه بقوله « في الأعم » وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن المضاف من ذى الياء نحو سَرِيرٍ ، وذى الواو نحو ذَلُولٍ ، يجمع على فُعل نحو سُرُرٍ وذُلُلٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لافرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما مثل - أو مؤنثاً مثل أُنَانٍ وأُنُنٌ ، وقُلُوصٌ وقُلُصٌ ، وكلاهما يطرد فيه فُعل .

الثاني : مامدته ألف على ثلاثه أقسام : مفتوح الأول ، ومكسوره ، ومضمومه ؛ أما الأول والثاني ففُعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما ، وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطرادُ فُعل فيه ، وبه صرح في شرح السكافية ، فإنه مثل بَقُرَادٍ وقُرْدٍ ، وكِرَاعٍ وكِرْعٍ في المطرد ، وتبعه الشارح ، وذكر في التسهيل أن فُعلًا نادرٌ في فُعال وهو الصحيح ؛ فلا يقال في غُرَابٍ غُرْبٍ ولا في عُقَابٍ عُقْبٍ ، وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفاً كما شرط ذلك في أخويه .

الثالث : يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوا نحو سِوَارٍ وسُورٍ ، ومن ضمها في الضرورة قوله :

١١٦٩ - أَغْرُ الثَّقَايَا أَحْمُ الثَّغَاتِ

يُحْسِنُهَا سُـوْكَ الْإِسْحِلِ

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا ، نحو قُذْلٍ وبُخْرٍ ، وإن كانت ياء .

كسرت الفاء عند التسكين ، فتقول في سَيْالٍ سَيْلٍ وَسَيْلٍ ، فإن كان مضاعفا لم يجر تسكينه ؛ لما يؤدي إليه من الإدغام ، ونذر قولهم : ذُبَابٌ وَذُبٌّ ، والأصل ذُبُّبٌ .

الرابع : فُعْلٌ يطرد في نوعين ؛ أحدهما المتقدم ، والآخر وَصْفٌ على فَعُولٍ لا بمعنى مفعول ، نحو صَبُورٌ وَصَبْرٌ ، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فُعْلٍ ، نحو رَكُوبٌ ، ولم يذكره هنا ؛ فأوهم أنه غير مَقْبُولٍ ، وليس كذلك .

(وفُعْلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ ونحو كُبْرَى) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ - بضم ثم فتح - ويطرد في نوعين :

الأول : فُعْلَةٌ - بضم الفاء - اسما ، نحو غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ ، فإن كان صفة نحو ضَحْكَةٍ لم يجمع على فُعْلٍ ، وشذ قولهم رَجُلٌ بُهْمَةٌ ورجالٌ بُهَمٌ .

الثاني : الفُعْلَى أُنْثَى الأفعَل ، نحو الكُبْرَى والكُبْر ، فإن لم يكن أُنْثَى الأفعَل ، نحو بُهْمَى وَرُجْمَى لم يجمع على فُعْلٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أخلّ باشتراط الأسمية في فُعْلَةٍ ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراط كون فعلى أُنْثَى الأفعَل فأعطاء بالمثال .

الثاني : اقتصر هنا وفي السكافية على هذين النوعين ، وقال في شرحها بعد ذكرهما : وشذ فيما سوى ذلك ، يعنى فُعْلًا ، وزاد في التسهيل نوعًا ثالثًا وهو فُعْلَةٌ اسما نحو جُمُعَةٌ وَجُمُعٌ ، فإن كان صفة نحو امرأة شُلَّةٌ - وهي السريعة - لم يجمع على فُعْلٍ ، واستقبل بعض التميميين والبكاليين ضمَّ عين فُعْلٍ في المضاعف ، وجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا جُدَدٌ وَذَلٌّ بدل جُدُدٌ وَذَلٌّ ؛ فهذا نوع رابع على هذه اللفظة يطرد فيه فُعْلٌ .

الثالث : اختلف في ثلاثة أنواعٍ آخر ؛ أولها فُعْلَى مصدرًا ، نحو رُجْمَى ، وثانيها فُعْلَةٌ فيما ثانية واولسا كنه نحو جَوَزَةٌ ، فقامه القراء في هذين النوعين ؛ فتقول في

جمعهما: رُجِعَ وَجُوزَ ، كما قالوا في رُؤْيَا وَتَوْبَةٍ: رُؤْيَ وَتَوْبَ ، وغيره يحمل رُؤْيَ وَتَوْبَ مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وثالثها فَعْلٌ مؤنثا بغير تاء نحو جُئِلَ ، فهذا يجمع على فَعْلٍ قياسا عند المبرد ، وغيره يقصره على السماع ، وكلامه في الكافية وشرحا يقتضى موافقة المبرد ؛ فإنه قال فيها :

وَهِنْدٌ مِثْلُ كِسْرَةٍ فِي فِعْلٍ وَجُئِلٌ مِثْلُ بُرْمَةٍ فِي فِعْلٍ

وقال في شرحها : ويلحق فِعْلٌ وفعل مؤنثين بفِئلة وفِعْلَةٌ فيقال : هِنْدٌ وَهِنْدٌ ، وَجُئِلٌ وَجُئِلٌ .

الرابع : مما حفظ فيه فَعْلٌ قولهم : مُنْحَمَةٌ وَمُنْحَمٌ ، وَقَرِيَةٌ وَقَرِيٌّ ، وَعَدُوٌّ وَعَدُوٌّ ، وَتَقْوٌ وَتَقْوٌ ، وحكى ابن سيده في جمع نُفَسَاءِ نُفَسًا بالتخفيف ، وَنُفَسًا بالتشديد ، وعلامة جمعية فَعْلٌ الذي له واحد على فَعْلَةٍ أن لا يستعمل إلا مؤنثا ، نصَّ على ذلك سيبويه ؛ فَرُطَبٌ عنده اسم جنس ؛ لقولهم : هذا رُطَبٌ ، وأكلت رُطَبًا طَيِّبًا ، وتختم عنده جمع ؛ لأنه مؤنث اهـ .

(وَلِفَعْلَةٍ فَعْلٌ) أى من أمثلة جمع الكسرة فَعْلٌ — بكسر أوله وفتح ثانيه — وهو مطرد في فِعْلَةٍ اسمًا تاما ، كما قيده في التسهيل بذلك ، نحو كِسْرَةٍ وكِسْرٌ ، وَحِجَّةٌ وَحِجَجٌ ، وَمِرْيَةٍ وَمِرْيٌ ، والاحتراز «بالاسم» عن الصفة نحو صِفْرَةٍ وَكِبْرَةٍ وَحِجْرَةٍ في ألفاظ ذكرت في المخصص ، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والجمع ، وشذ رجل صَمَةٌ ورجال صَمٌ ، وامرأة ذَرِبَةٌ ونساء ذَرَبٌ ، والصمة : الشجاع ، والذَرِبَةُ : الحديدية اللسان . و« بالنام » عن نحو رِقَّةٍ فإن أصله ورق ، ولكن حذفت فاؤه ، فإنه لا يجمع على فَعْلٍ . وإنما لم يقيد فِعْلَةٌ هنا بهذين التقيدين لقلتها مجيئها صفة ، حتى ادعى بعضهم أنها لم تجيء صفة ، وإن كان الأصح خلافه كما عرفت ، ولأن نحو رِقَّةٍ لم يبق على وزن فِعْلَةٍ فلا حاجة للاحتراز عنه .

(تنبيهات) : الأول : قاس القراء فعلاً في فَعَلَى اسما نحو ذِكْرَى وذِكْرٌ ،
وفي فَعَلَةٍ يَأْتِي المَعِينِ نحو ضَيْعَةٍ وضَيْعٍ ، كما قاس فَعَمَلًا في نحو رَوَّيَا ونَوْبَةٍ ، وقاسه
للبرد في نحو هِنْدٍ كما قاس فَعَمَلًا نحو بُجَلٍ ، وقد تقدم ، ومذهب الجمهور أن ما ورد
من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه .

الثاني : قال في التسهيل : ويحفظ — يعني فَعَمَلًا — باتفاق في فَعَلَةٍ واحد
فَعَلٍ أى نحو سِدْرَةٍ وسِدْرٍ ، والمعوض من لامة تاء ، أى نحو لَيْثَةٍ ولَيْثٍ ، وفي نحو
مَعِدَةٍ وَتَشَعٍّ وَهَضْبَةٍ وَقَامَةٍ وَهَدَمَ وَصُورَةٍ وَذِرْبَةٍ وَعَدَدٌ وَحِدَاةٌ ، والقشع : الجلد
البالي ، والمِهدَمُ : الثوب الخلق .

الثالث : لا يكون فَعَلٌ ولا فَعَالٌ لما فاؤه ياء ، إلا ما ندر كيعَارٌ ، قاله في التسهيل ،
واليعَارُ : جمع يَعِرُ وَيَعْرَةُ ، واليعَرُ : الجُدَى يُرَبِّطُ في الزُبَيْسَةِ للأسد .

(وقد يحكى جمعه) أى فَعَلَةٌ بالكسر (على فَعَلٍ) بالضم ، قال في شرح الكافية :
وقد ينوب فَعَلٌ عن فَعَلٍ ، وفَعَلٌ عن فَعَلٍ ، فالأول كَجَلِيَةٍ وَحَلِيٍّ ، وإِحْيَاءٍ وإِحْيَى ،
والثاني كَصُورَةٍ وَصَوْرٍ وَقُوَّةٍ وَقَوَى .

(في نحو رَامٍ ذُو أَطْرَادٍ فَعَمَلَةٌ) فَعَمَلَةٌ : مبتدأ خبره : ذو اطراد .

أى من أمثلة جمع الكثرة فَعَمَلَةٌ — بضم الفاء — وهو مطرد في فاعل وصفا
لمذكر عاقل معتل اللام ، نحو رَامٍ ورُمَاةٍ ، وقَاضٍ وقُضَاةٌ ، وغَازٍ وغَزَاةٌ ، وقد أشار
إلى ذلك بالتمثيل ؛ فخرج نحو مُشْتَرٍ وَوَادٍ ورَامِيَةٍ وضَارٍ — وصف أسد — وضَارِبٍ ،
فلا يجمع شيء من ذلك على فَعَمَلَةٍ ، وشذ كَمَيٍّ وكَمَاةٌ ، وبَازٍ وبُرَاةٌ ، وهَادِرٍ
وهُدْرَةٍ — وهو الرجل الذي لا يعتد به — كما ندر غَوِيٌّ وغَوَاةٌ ، وغُرْبَانٌ وغُرَاةٌ ،
وعَدَوٌ وعَدَاةٌ ، ورَذِيٌّ ورَذَاةٌ^(١) .

(وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ) أى من أمثلة جمع الكثرة فَعَمَلَةٌ — بفتح الفاء —

(١) الرذى — على فاعل — البعير المنقطع من الإعياء .

وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو كامل وكلة ، وبارز وبرزة ، وقد أشار أيضا بالمثل إلى الشروط ، فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق — وصف فريس — ورام ؛ فلا يجمع شيء منها على فَعْلَةٍ ، وشذ سَيِّد وسَاحَة ، وخَبِيث وخَبْنَة ، وبرز وبرزة ، وناعق ونَعَقَة ، وهي للفرسان .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا ، فكان الأحسن أن يقول : « كذلك نحو كامل وكلة » .

(فَتَلَى لَوْضَفٍ كَفْتِيلٍ رَزَمِنْ وَهَالِكٍ ، وَمَيَّتٌ بِهِ قَمِنْ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فَتَلَى ، وهو مطرد في وصف على فَعِيل بمعنى مفعول دال على هلك أو تَوَجَّع أو نشت ، نحو قَتِيلٌ وقَتْلٌ ، وجَرِيحٌ وجَرْحٌ ، وأَسِيرٌ وأَسْرٌ ، ويُحْمَلُ عليه ما أشبهه في المعنى من فَعِيل كَرَزَمِنْ ورَزْمٌ ، وفاعل كِهَالِكٍ وهَلَسَكِي ، وفَعِيل كَمَيَّتٌ ومَوْتٌ ، وفَعِيل لا بمعنى مفعول كَرِيضٌ وِرَضَى ، وأَفْعَل كَأَتَقَ وَحَقَّى ، وفَعْلَانٌ كَسَكْرَانٌ وَسَكْرَى ، وبه قرأ حمزة والكسائي « وترى الناس سَكْرَى وَمَاهُمْ بِسَكْرَى » وما سوى ذلك محفوظ ، كقولهم : كَيْسٌ وكَيْسَى ؛ فإنه ليس فيه ذلك المعنى ، وسِنَانٌ ذَرِبَ وَأَسِنَّةٌ ذَرَبِي ، ومنه قوله :

١١٧٠ — إِنِّي أَمْرُوٌّ مِنْ غُضْبَةٍ سَدِيدَةٍ

ذَرَبِي الْأَسِنَّةَ كُلَّ يَوْمٍ تَلَاقِي

(لِفِعْلٍ أَتَمَّا صَحَّ لَأَمَّا فَعْلَةٌ)

وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّةٌ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فَعْلَةٌ ، وهو لأسمه صحيح اللام على فَعْلٍ كثيرا ،

نحو دُرُجٍ وَدِرَجَةٍ ، وَكُوزٍ وَكَوْزَةٍ ، وَدُبٍّ وَدِبْبَةٍ ، وَعَلَى فَعَلٍ وَفَعْلٍ قَلِيلًا
فَالأَوَّلُ نَحْوُ غَرَدٍ وَغِرْدَةٍ ، وَزَوْجٍ وَزَوْجَةٍ ، وَالثَّانِي نَحْوُ قِرْدٍ وَقِرْدَةٍ ، وَحِشَلٍ وَحِشَلَةٍ
— وَالْحِشَلُ الضَّبُّ — وَهُوَ مَحْفُوظٌ فِي هَذَيْنِ كَمَا يَحْفَظُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِهِمْ لَصْدِ
الْأُنْثَى : ذَكَرٌ وَذِكْرَةٌ ، وَقَوْلُهُمْ : هَادِرٌ وَهِدْرَةٌ .

وَاحْتَرَزَ بِالْإِسْمِ مِنَ الصِّفَةِ ، وَنَدَرَ فِي عِلَجٍ عِلَجَةٌ ، وَبِالصَّحِيحِ اللَّامَ مِنْ نَحْوِ
عُضْوٍ وَطَيْئٍ وَنَحْيٍ ، فَلَا يَجْمَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى فِعْلَةٍ .

(وَفُعِلَ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ)

أَيُّ مِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكُتْرَةِ فُعِلَ ، وَهُوَ مَطْرَدٌ فِي وَصْفِ صَحِيحِ اللَّامِ عَلَى فَاعِلٍ
أَوْ فَاعِلَةٍ ، نَحْوُ عَاذِلٍ وَعُذِّلَ وَعَاذِلَةٌ وَعُذِّلَ .

وَاحْتَرَزَ بِوَصْفَيْنِ مِنَ الْإِسْمَيْنِ ، نَحْوُ حَاجِبِ الْعَيْنِ ، وَجَانِزَةِ الْبَيْتِ ؛ فَلَا يَجْمَعَانِ
عَلَى فُعْلٍ .

(وَمِنْهُ) أَيُّ مِثْلِ فُعْلٍ (الْفُعَالُ فِيهَا ذُكْرًا) أَيُّ فِي الْمَذْكَرِ خَاصَةً ؛ فَيَطْرَدُ
فِي وَصْفِ صَحِيحِ اللَّامِ عَلَى فَاعِلٍ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعُذِّلَ ، وَنَدَرَ فِي الْمُؤَنَّثِ كَقَوْلِهِ :

١١٧١ — أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّجَانِ مَائِلَةٌ

وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

وَتَأَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ «صُدَادًا» فِي الْبَيْتِ جَمْعُ صَادَةٍ ، وَجَعَلَ الضَّمِيرَ لِلْأَبْصَارِ ؛
لأنه يقال : بَصَرَ صَادًا ، كَمَا يَقَالُ : بَصَرَ حَادًا .

(وَذَانِ) أَيُّ فُعْلٍ وَفُعَالٍ (فِي الْمَعْلَلِ لَأَمَّا نَدَرَا) نَحْوُ غَاثٍ وَغَزَايَ وَغَزَاءٍ ،
وَنَدَرَ أَيْضًا فِي سَخِلٍ وَسُخِلَ وَسُخَالٍ ، وَفِي نَفْسَاءٍ وَنَفْسٍ وَنَفَاسٍ ، وَنَدَرَ فُعْلٌ أَيْضًا
فِي نَحْوِ أَغْزَلٍ وَعُزِّلَ ، وَسَرَوٌ وَسُرِّيَ وَخَرِبْدَةٌ وَخُرِدَّةٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : سمي في التسهيل المعتل اللام منهما قليلاً ، وما بعده نادراً .

(فَعَلَ وَفَعَلَتْهُ فِعَالٌ لَهَا) باطراد ، اسمين كانا أو وصفين ، نحو كُتِبَ وَرَكِبَ ، وَصَغِبَ وَصِغَابٌ ، وَقَضَمَ وَقَضَاعٌ ، وَخَذَلَ وَخِذَالٌ (وَقَلَّ فيما عينه ياليا منهما) أى نحو ضَيَّفَ وَضِيَّافٌ ، وَضَيَّعَ وَضِيَّاعٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : قل أيضاً فيما فاؤه ياء ، ومنها ، ومن القليل قولهم في جمع يَغُرَّ وَيَغْرَةُ يَمَارٌ كما قدمته ، وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية .

(وَفَعَلَ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ مَالَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ)

أى يطرد فِعَالٌ أَيْضاً فِي فَعَلَ ، نحو جَبَلٌ وَجِبَالٌ ، وَجَمَلٌ وَجَمَالٌ

وإنما يطرد فِعَالٌ فِي فَعَلَ بشروط ثلاثة ؛ الأول : أن يكون صحيح اللام ؛ فلا يطرد في نحو قَتَى ، وإلى ذلك أشار بمعز البيت ، والثاني : أن لا يكون مضعفاً ، فلا يطرد في نحو طَلَّ ، والثالث : أن يكون اسماً لا صفة ، نحو بَقَلَ ، وإلى الثاني الإشارة بقوله (أَوْ يَكُ مُضْعَفًا) ، وأما الثالث فذكره في التسهيل .

(وَمِثَالُ فَعَلٍ هَذَا التَّامُّ) منه نحو كَعَلَمَ ، فيجمع على فِعَالٍ باطراد ، نحو رَقَبَ وَرِقَابٌ ، ويشترط فيها ما يشترط في فَعَلَ (وَفِعْلٌ مَعَ فَعْلٍ) أى يطرد فيها أيضاً فِعَالٌ (فَأَقْبِلِ) نحو قَذَحَ وَقَذَاحٌ ، وَرُمَحَ وَرِمَاحٌ ، ويشترط لاطرادها فيها أن يكونا اسمين كاملاً ، احترازاً من نحو جَلَفَ وَخُلُوٌ ، ويشترط في ثانيهما أن لا يكون واوياً العين كُحُوتٍ ، ولا يائي اللام كَذَى (وَفِي كَعِيلٍ وَصَفَ فَأَعِيلَ وَرَزَدَ) أيضاً فِعَالٌ (كَذَلِكَ فِي اثْنَاءِ) أى أثنى فِعِيلٌ ، يعنى فعيلة (أَيْضاً أَطَرَدَ) بشرط صحة لامهما ، نحو ظَرِيفٌ وَظِرَافٌ ، وَظَرِيفَةٌ وَظِرَافٌ ، واحتراز عن فِعِيلٍ وصف مفعول وأنشاء ، نحو جَرِيحٌ وَجَرِيحَةٌ ؛ فلا يقال فيها جِرَاحٌ ، والاحتراز بصحة اللام

عن نحو قَوِيٍّ وَقَوِيَّةٍ ؛ فلا يقال فيما قَوَاى . (وشاع) : أى كثر فِعَالٌ (فى وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا) بفتح الفاء . (وأثبته) : أى أثنى فَعْلَان ، وهما قَعْلَى وقَعْلَانة ، نحو غَضْبَانٍ وَغَضَابٍ وَغَضَبِي وَغَضَابٍ وَنَدَامَةٌ وَنِدَامٌ (أَوْ) وَصَفٍ (عَلَى فَعْلَانَا) بضم الفاء (وَشِئْلُهُ) أَثْنَاهُ (فَعْلَانة) ، نحو خُمُصَانٍ وَخِمَاصٍ ، وَخُمُصَانَةٌ وَخِمَاصٌ .

(تنبيه) : أنهم بقوله « وشاع » أنه لا يطرد فيها ، وهو ما صرح به فى شرح الكافية ، وكلامه فى التسهيل يقتضى الاطراد .

(وَالزَّمَنُ) (أى فِعَالًا) (فى نحو طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَنِي) والمراد بنحوها ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فَعِيلٍ بمعنى فاعل ، وفَعِيلَةٌ أَثْنَاء ؛ فنقول فيها : طَوَالٌ ، ومعنى الازوم أنه لا يجاوز فى نحو طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ ، إلا إلى التصحيح نحو طَوِيلَيْنِ وَطَوِيلَاتٍ .

(تنبيه) : قد اتضح ما تقدم أن فِعَالًا مطردٌ فى ثمانية أوزان : فَعْلٌ كَصَفٍ ، وَفَعْلَةٌ كَقَصْعَةٍ ، وَقَلَّ كَجَبَلٍ ، وَقَعْلَةٌ كَرَقَبَةٍ ، وَقَعْلٌ كَكُذِّبٍ ، وَقَعْلٌ كَرُمُحٍ ، وَقَعْلٌ كَرُمُحٍ ، وَقَعْلٌ كَرُمُحٍ ، وشائعٌ فى خمسة أوزان : فَعْلَانٌ كَغَضْبَانٍ ، وَقَعْلَى كَغَضَبِيٍّ ، وَقَعْلَانَةٌ كَنَدَامَةٍ ، وَقَعْلَانٌ كَخُمُصَانٍ ، وَقَعْلَانَةٌ كَخُمُصَانَةٍ ، وما يحفظ فيه فَعُولٌ كَخَرُوفٍ وَخِرَافٍ ، وَقَعْلَةٌ كَلِفْحَةٍ وَلِقَاحٍ ، وَقَعْلٌ كَنَمِيرٍ وَنِمَارٍ ، وَقَعْلَةٌ كَنَمِيرَةٍ وَنِمَارٍ ، وَقَعْلَةٌ كَكِبَاءَةٍ وَعِجَابٍ . وفى وصف على فاعل كَصَائِمٍ وَصِيَّامٍ ، أو فاعلة كصَائِعَةٍ وَصِيَّامٍ ، أو فَعْلَى كَرُبَّى وَرِيَّابٍ ، أو فَعَالٌ كَجَوَادٍ وَجِيَادٍ ، أو فِعَالٌ كِهَجَّانٍ لِلْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ ، أو فَعِيلٌ كَخَيْدٍ وَخِيَارٍ ، أو أَفْعَلٌ كَأَعْجَفٍ وَعِجَافٍ ، أو فَعْلَاءٌ كَعِجَفَاءٍ وَعِجَافٍ ، أو فَعِيلٌ بمعنى مفعول كَرَبِيطٍ وَرَبَاطٍ . وفى اسم على فَعْلَةٍ كَبُرْمَةٍ وَبُرَامٍ ، أو فَعْلٌ كَرُبْعٍ وَرَبَاعٍ ، أو فَعْلٌ كَجُمْدٍ وَجِمَادٍ ، أو فَعْلَانٌ كَسِرْحَانٍ وَسِرَاحٍ ، أو فَعِيلٌ كَفَصِيلٍ وَفِصَالٍ ، أو فَعْلٌ كَرَجُلٍ وَرَجَالٍ .

(وَيَفْعُولُ فَعِلَ نَحْوُ كَبِدَ * يَخْصُ غَالِبًا) أى من أمثلة جمع الكثرة فَعُولُ ، وهو مطرد في اسم على فَعِلَ نَحْوُ كَبِدَ وَكُبُودَ ، وَنَمِرَ وَنُمُورَ ، وأشار بقوله « يَخْصُ » إلى أنه لا يجاوز فَعُولًا إلى غيره من جموع الكثرة غالبًا . وأشار بقوله « غالبًا » إلى أنه قد يجمع على غير فَعُولٍ نادرًا نَحْوُ نَمِرَ وَنُمُرَ ونمار أيضًا كما مر (كَذَلِكَ يَطْرِدُ * في فَعْلٍ أَنَّمَا مُطْلَقَ أَلْفَا) أى يطرد أيضًا فَعُولٌ في اسم على فَعْلٍ أو فَعِلَ أَوْ فَعُلَ ، وهو معنى قوله « مُطْلَقَ أَلْفَا » نَحْوُ كَعَبَ وَكَعُوبَ ، وَخَمَلَ وَخُمُولَ ، وَجُنَدَ وَجُنُودَ . واحتترز بالاسم عن الوصف نَحْوُ صَغَبَ وَجِلَفَ وَحُلُوْ؛ فلا يجمع على فَعُولٍ ، إلا ما شذ من ضَيَّفَ وَضَيُوفَ .

(تنبيه) : اطراد فَعُولٍ في فَعْلٍ مشروطٌ بأن لا تكون عينه واوًا ، كخَوْضَ ، وشذ فَوْجٌ في فَوْجٍ ، ومشروط في فَعْلٍ بأن لا تكون عينه واوًا أيضًا كحَوْتَ ، ولا لامه ياء كعَدَى ، وأن لا يكون مضاعفًا نَحْوُ خَفَ ، وشذ نَسِيْتُ في نَوَيْ ، ومنه قالت :

١١٧٢ - خَلَّتْ إِلَّا أَبَايَرَ أَوْ نُثَيَّا

[تخافُهَا كَأَثَرِ بَةِ الْإِضِينَ]^(١)

والنثوى : حفيرة حول إغلباء لئلا يدخله ماء المطر ، وشذ حُصَّ وَحُصُوصُ ، والحُصَّ - بالهملتين - وهو الوزر .

(وفعلٌ له) فعل : مبتدأ ، وله : خبره ، والضمير لفَعُولٍ ، أى فَعْلٌ من أفراد فَعُولٍ نَحْوُ أَسَدٍ وَأَسُودَ ، وَشَجَنَ وَشَجُونُ ، وَنَدَبَ وَنُدُوبَ ، وَذَكَرَ وَذُكُورَ .

(١) الأياصر : جمع أياصر ، وهو جبل قصير يشد إلى وتد ، والإضين : جمع أضنة ، وهى القدير .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول تردد كلام المصنف في أن فعولاً مقيس في فعل أو محفوظ ؛ فشى في التسهيل على الأول ، وفي شرح الكافية على الثاني ، وبه جزم الشارح . وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل ؛ فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما^(١) يذكر غيره يشير إلى عدم اطراد غالباً بقدر أو نحو قل أو نذر ، وأما قول الشارح « ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال — يعني للمصنف — وقمل له ، يعني له فعول ، ولم يقيده باطراد ، فلم أنه محفوظ » ففيه نظر ؛ لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف في الغالب في المطرد على ما هو بين من صنيعه .

الثاني : إذا قلنا إن فعولاً مقيس في فعل فذلك بشرطين : أن يكون اسماً ، وأن لا يكون مضاعفاً ؛ فلا يقال في نصف نوصوف ، ولا في لب لبوب ، وشذ في طلل طلول .

الثالث : جعل المصنف فعولاً في التسهيل على ثلاث مراتب : مقيساً في الأوزان الأربعة المذكورة في النظم بشروطها المذكورة ، ومسموعاً في فاعل وصفاً غير مضاعف كرادت ولا معتل العين كقامم ، نحو شاهد وشهود ، وفي نحو قتل وقويع وساق وبذرة وشعبة وفنة ، وشاذاً في نحو ظريف وأنسة وحص وأسيئة^(٢) .

(وللفعول فعْلَانٌ حَصَلْ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعْلَانٌ — بكسر الفاء — وهو مطرد في اسم على فعْل نحو غَرَابٌ وَغِرْبَانٌ ، وَغَلَامٌ وَغِلْمَانٌ ، وقد تقدم عند قوله : « وغالباً أغْنَاهُمْ فِعْلَانٌ في فعل » التنبيه على اطراده في فعل نحو صُرْدٌ وَصِرْدَانٌ (وَشَاعَ) أي كثر فِعْلَانٌ (فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا * ضَاهَاهُمَا) من كل اسم على فَعْل أو على فَعْل وَآوى العين ؛ فالأول نحو حُوتٍ وَحِيتَانٌ ، وَنُونٍ وَنَيْنَانٌ ، وَكُوزٍ وَكِيزَانٌ ، والثاني نحو قَاعٍ وَقِيْعَانٌ ، وَتَاجٍ وَتَيْجَانٌ ، وَجَارٍ وَجِيرَانٌ .

(١) هذا تعبير عامي فاسد في العربية .

(٢) الأسيئة : السير يضفر ليتخذ عنانا .

﴿ تنبيه ﴾ : هو مطرد في الأول من هـ ذين ، كما صرح به في شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل

(وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا) أى مجىء فعلان في غير ما ذكر قليل ، يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك في الأسماء قَنُوْهُ وَقِنُوْان ، وِصَوَار وِصِيْرَان - والصَّوَار : قَطِيعُ بقر الوحش ، - وغَزَال وغَزْلَان ، وَخَرُوْف وَخِرْفَان ، وَظَلِيم وَظِلْمَان ، والظليم : ذكر النعام ، وَحَائِطٌ وَحِيْطَان ، وَنِسْوَةٌ وَنِسْوَان ، وعِيد وعِيْدَان ، وَبُرْكَاةٌ وَبُرْكَان ، والبركة - بالضم - اسم لبعض طيور الماء - وَقَضَّةٌ وَقَضْعَان ، والقَضَّة - بالفتح - الأكمة ، وفي الأوصاف : شَيْخٌ وَشَيْخَان ، وشُجَاعٌ وَشُجْعَان .

﴿ تنبيه ﴾ : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية - وعليه مشى الشارح - أن فعلًا لا يطرده في فعل صحيح العين كخَرَبَ وخِرْبَان ، وأخ وإخْوَان . ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه ، والخَرَبُ : ذكر الحبارى .

(وَقَفَلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعْلٌ غَيْرُ مُعَلِّ الْمَعْنَى فُعْلَانٌ شَمِلٌ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْلَان - بضم الفاء - وهو مقيس في اسم على فعل نحو بَطْنٌ وَبُطْنَانٌ وَظَهْرٌ وَظُهُرَان ، أو فَعِيلٌ نحو قَضِيبٌ وَقَضْبَانٌ وَرَغِيفٌ وَرَغْفَان ، أو فَعْلٌ صحيح العين نحو ذَكَرَ وَذُكْرَانٌ وَجَلَّ وَجُمْلَان . وخرج بقوله « اسما » نحو ضَخَمَ وَجَمِيلٌ وَبَطَلٌ ، وقوله « غير معلل العين » نحو قَوْدٌ فَلَا يجمع شيء منها على فُعْلَان .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة (١٠ - الأسماء في ٣)

فَعَلٍ نَحْوَ جَذَعَ وَجَذَعَانَ ، وَذَكَرَ فِي التَّسْهِيلِ أَنَّ قُعْلَانَ يَحْفَظُ فِي جَذَعَ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ صَفَةٌ .

الثاني : اقتضى كلامه أن نحو ذُئِبَ وَذُوئِبَانٌ غَيْرُ مَقْيَسٍ ، وَصَرَّحَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ بِأَنَّهُ قَلِيلٌ ، لَكِنَّهُ فِي التَّسْهِيلِ عَدَّهُ مِنَ الْقِيَاسِ .

الثالث : اقتضى كلامه أيضاً أَنَّ قُعْلَانًا مَقْيَسٌ فِي نَحْوِ سَيْفٍ وَقَوْسٍ وَقَاعٍ وَعَوِيلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرَطْ صَحَّةَ الْعَيْنِ إِلَّا فِي الْأَخِيرِ وَهُوَ قَعْلٌ بِفَتْحَتَيْنِ .

الرابع : مما يحفظ فيه قُعْلَانٌ فاعِلٌ كَحَاجِزٍ وَحُجْرَانٍ ، وَأَفْعَلُ فَعْلَاءٌ كَأَسْوَدَ وَسُودَانَ وَأَعْمَى وَغُمَيَّانَ ، وَفَعَالٌ كَعُورٍ وَحُورَانَ وَزُقَاقٍ وَزُقَانٍ ، ذَكَرَهَا سِيبَوَيْهٌ . وَفَعْلَةٌ كَقَضْفَةٍ وَقُضْفَانٍ ، وَفَعُولٌ كَقَعُودٍ وَقُعْدَانٍ .

(وَلِكِرِيمٍ وَبَحِيلٍ فَعْلَاءٌ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُمِعَا)

أَيُّ مِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فَعْلَاءٌ ، وَهُوَ مَقْيَسٌ فِي فَعِيلٍ وَصَفًا لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ بِمَعْنَى اسْمِ فاعِلٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ وَلَا مَعْتَلٍ اللَّامِ ؛ فَشَمِلَ الَّذِي بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ مَا كَانَ بِمَعْنَى فاعِلٍ نَحْوَ كَرِيمٍ وَبَحِيلٍ وَظَرِيفٍ ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ نَحْوَ سَمِيعٍ بِمَعْنَى مُسْمِعٍ ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى مُفَاعِلٍ نَحْوَ خَلِيطٍ بِمَعْنَى مُحَايِطٍ ، فَكُلُّهَا تَجْمَعُ عَلَى فَعْلَاءَ ، فَيُقَالُ : كَرَمَاءٌ ، وَبُخَلَاءٌ ، وَظُرَفَاءٌ ، وَسُمَمَاءٌ ، وَخُلَطَاءٌ ، وَخَرَجَ بِالْوَصْفِ الْاسْمُ نَحْوَ قَضِيبٍ وَنَضِيبٍ ، فَلَا يُقَالُ قَضِيبَاءٌ وَلَا نَضِيبَاءٌ ، وَبِالْمَذْكَرِ الْمُؤنَّثُ نَحْوَ رِيمٍ وَشَرِيفَةٍ ؛ فَلَا يُقَالُ عِظَامُ رُمَاءٍ ، وَلَا نِسَاءُ شُرَفَاءَ ، وَأَمَّا خُلَفَاءُ فِي جَمْعِ خَلِيفَةٍ وَنِسَاءُ سَفَهَاءَ فَبطريقِ الْحُلِّ عَلَى الْمَذْكَرِ ، وَالْمَاعِلِ غَيْرُ الْمَاعِلِ نَحْوَ مَكَانٍ فَسَيُجِيعُ فَلَا

يقال في جمعه فُسَحَاء ، وبكونه بمعنى فاعل ، نحو قَتِيلٌ وَجَرِيحٌ ؛ فلا يقال قُتِلَ .
ولا جُرَحَاء ، وشذ ذَفِينٌ وَدُفْنَاء ، وَسَجِينٌ وَسُجْنَاء ، وَجَلِيلٌ وَجُلَبَاء ، وَسَتِيرٌ ،
وَسُتْرَاء ، حكاهن اللَّحْيَانِي ، ونذر أُسِيرٌ وَأَسْرَاء ، وبكونه غير مضاعف نحو
شديد ولبيب ؛ فلا يقال شُدْدَاء ولا لُبَبَاء ، وبكونه غير معتل اللام نحو غَفَى وَوَلَى ؛
فلا يجمع على فَعَلَاء ، ونذر تَقَى وَتَقَوَاء ، وَسَخَى وَسُخَوَاء ، وَسَرَى وَسُرَوَاء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أشار بذكر المثالين إلى استواء وصف المدح والمدح
مما استكمل الشروط في الجمع على فُعَلَاء .

الثاني : قوله « كذا لما ضاهاهما » أى شابههما يشمل ثلاثة أمور : المشابهة
في اللفظ والمعنى نحو ظَرِيفٌ وشَرِيفٌ وخَبِيثٌ وَلَئِيمٌ ، والمُشَابَهَةُ في اللفظ دون المعنى
نحو قَتِيلٌ وَجَرِيحٌ ، وهذا غير صحيح لما عرفت ، والمُشَابَهَةُ في المعنى دون
اللفظ نحو صَالِحٌ وَشُجَاعٌ وفَاسِقٌ وَخُفَافٌ بمعنى خفيف من كل وصف دلّ على
سَجِيَّةٍ مدح أو ذم ، وهذا صحيح أيضا ، وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم لكنه
يوهم أن كل وصف دلّ على سَجِيَّةٍ مَدْحٍ أو ذم يجمع على فُعَلَاء ، وأن ذلك مطرد
فيه ، وليس كذلك فيهما : أما الأول فَوَاضِحُ البطلان ، وأما الثاني فإن المصنف
ذكر في التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعِلٍ أو فَعَالٍ كما مثلت
وذكر فيه وفي شرح الكافية أن نحو جَبَّانٌ وَسَمِيعٌ وَخَلِيمٌ - وهو الصَّدِيقُ - مما نذر
جَمْعُهُ على فَعَلَاء ، وكذلك قولهم في جمع رسول رُسُلَاء ، وفي جمع وَدُودٌ وَدَدَاء ،
فشكل هذا مقصور على السماع .

الثالث : ما ذكرته من أن كل وصف دلّ على سَجِيَّةٍ مَدْحٍ أو ذم وهو على فاعِلٍ أو فَعَالٍ
حكمه حكم فَعِيلٍ المذكور في الجمع على فُعَلَاء . هو مافى التسهيل كما تقدم ، واقتصر في شرح
الكافية وتبعه الشارح على فاعِلٍ وعلى معنى المدح ، بل ذكر في الكافية أن فَعَلَاءَ مما
يقتصر فيه على السماع ، انتهى .

(وَتَابَ عَنْهُ) أى عن مُسَلَّاه (أَفْعِلَاهُ فِي الْمَثَلِ * لَامًا وَمُضَعَف) من فَعِيلٍ للتقدم ذِكْرُهُ ؛ فالمثَلُ نحو غَسَيْ وَأَغْنِيَاءَ ، وولَّى وأولِيَاءَ ، والمُضَعَفُ نحو شَدِيدٍ وَأَشَدَّاءَ ، وَخَلِيلٍ وَأَخِلَّاءَ ، وهذا لازم إلا ما ندر ، وتقدم أنه ندر تَقَى وَتَقَوَّاهُ ، وَسَخَى وَسَخَوَّاهُ ، وَسَرَى وَسَرَوَّاهُ ، وأشار بقوله : (وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلِيلٌ) إلى أن وَرُودَ أَفْعِلَاهُ في غير المضعف والمثَل قليل ، نحو صَدِيقٍ وَأَصْدِقَاءَ ، وَظَنِينٍ وَأَظْنَاءَ ، وَأَصِيبٍ وَأَنْصِيَاءَ ، وَهَبْنِ وَأَهْوِيَاءَ ؛ فلا يقاس عليه ، بخلاف الأول .

(فَوَاعِلٌ لِفَوَاعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءَ بِحِ نَحْوِ كَاهِلٍ)

(وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ) أى من أمثلة جمع السكثرة فَوَاعِلٍ ، وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة : أولها فَوَاعِلٌ نحو جَوَّاهِرٍ وَجَوَّاهِرٍ ، وثانيها فَاعِلٌ — بفتح العين — نحو طَلَّابٍ وَطَوَّابٍ ، وثالثها فَاعِلَاءَ نحو قَاصِعَاءَ وَقَوَّاصِعَ ، ورابعها فَاعِلٌ اسماً علماً أو غير علم نحو جَائِرٍ وَجَوَّابٍ وَكَاهِلٍ وَكَوَّاهِلَ ، وإلى هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو ، وخامسها فَاعِلٌ صفة مؤنث عاقل ، نحو حَائِضٌ وَحَوَائِضُ ، وسادسها فَاعِلٌ صفة مذكرة غير عاقل نحو صَاهِلٌ وَصَوَاهِلُ ، وسابعها فَاعِلَةٌ مطلقاً نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونَوَاصٍ ، وزاد في السكافية ثامننا وهو فَوَاعِلَةٌ نحو صَوَمَةٌ وَصَوَامِعُ ، وذكر في التسهيل ضابطاً لهذه الأنواع ؛ فقال : فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكَّرٌ عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بجماسي ، واحتترز بقوله : « غير ملحقة بجماسي » من نحو خَوَزَنَتِي ؛ فإنك تقول في جمعه : خَرَائِقُ بِحذف الواو ، ولا خلاف في اطراد فَوَاعِلٍ في هذه الأنواع ، إلا السادس ؛ فقال جماعة من المتأخرين :

إنه شاذ ، ونسبهم في شرح الكافية إلى الغلط في ذلك ، وقال : نص سيبويه على أطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل ، قال : وإنما الشاذ في نحو فارس وفوارس ، يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَاتَلَهُ) وذلك قولهم في فارسٍ ونَاكس وهالك وغائب وشاهد : فَوَارِس ، وَنَوَاكِس ، وَهَوَالِك ، وَغَوَائِب ، وشواهد ، وكلها صفات للمذكر العاقل ، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف ؛ فيكون على القياس ؛ فيقدر في قولهم : هالك في المَوَالِك في الطَوَائِف الموالك ، قيل : وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ أيضا فَوَاعِل في غير ما ذكر ، نحو حَاجَة وَحَوَانِج ، وَدُخَان وَدَوَاحِن ، وَعُثَان وَعَوَان .

(وَفِعْمَالٌ أَجْمَعٌ فَعَالَةٌ وَشِبْهَةٌ ذَاتَاءٌ أَوْ مُزَالَةٌ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فَعَائِل ، وهو اسكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره ، يختوما بالياء أو مجردا منها ؛ فمثل عشرة أوزان : خمسة بالياء ، وخسة بلا تاء ، فالتى بالياء فَعَالَةٌ نحو سَحَابَةٌ وَسَحَابٌ ، وَفَعَالَةٌ نحو رِسَالَةٌ وَرِسَالٌ ، وَفَعَالَةٌ نحو دُؤَابَةٌ وَدَوَائِبٌ ، وَفَعُولَةٌ نحو حَمُولَةٌ وَحَمَالٌ ، وَفَعِيلَةٌ نحو صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، والى بلا تاء فَعَالٌ نحو شِمَالٌ وَشِمَالٌ ، وَفَعَالٌ نحو شِمَالٌ وَشِمَالٌ ، وَفَعَالٌ نحو عُقَابٌ وَعُقَابٌ ، وَفَعُولٌ نحو عَجُوزٌ وَعَجَازٌ ، وَفَعِيلٌ نحو سَعِيدٌ - علم امرأة - يقال في جمعه : سَعَائِدٌ . قال في شرح الكافية : وأما فَعَائِل جمع فَعِيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم ، لكنه بمقتضى القياس يكون لعم مؤنث كَسَائِدٍ جمع سعيد اسم امرأة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : شَرَطُ هذه المثلِ المجردة من التاء أن تكون مؤنثة ؛
فوَكَانَتْ مذكرة لم تجمع على فَعَائِلٍ إلا نادرا ، كقولهم : جَرُورٌ وَجَزَارٌ ، وَتَمَاءٌ بِمعنى
المطر وَتَمَائِي ، وَوَصِيدٌ وَوَصَائِدٌ .

الثاني : شَرَطُ ذوات التاء من هذه المثلِ سوى فَعِيلَةِ الاسمية كما في المثل
المذكورة ، كَذَا في التسهيل ، ولعله للاحتراز عن امرأة جَبَانَةٍ وَفَرُوقَةٍ وَنَاقَةٍ جَلَالَةٍ
— بضم الجيم — أى عظيمة ؛ فلا تجمع هذه الأوصاف على فَعَائِلٍ ، وَشَرَطُ فَعِيلَةٍ أن
لا تكون بمعنى مفعولة احترازاً من نحو جَرِيحَةٍ وَقَتِيلَةٍ ؛ فلا يقال جَرَائِحٌ وَلَا قَتَائِلٌ ،
وَشَدُّ قَوْلِهِمْ ذَبِيحَةٌ وَذَبَائِحٌ .

الثالث : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية اطرادُ فَعَائِلٍ في هذه الأوزان
العشرة ، وذكر في التسهيل أن المجردات من التاء سوى فَعِيلٍ يحفظ فيها
فَعَائِلٌ ، وأن أحقن به فَعُولٌ ، وأما فَعِيلٌ فلم يذكره في التسهيل ؛ لأنه
لم يحفظ فيه فَعَائِلٌ كما تقدم ، وهذا يدل على أن فَعَائِلٌ غير مطرد في الأوزان المجردة ،
وتبعه في الارتشاف .

الرابع : ذكر في التسهيل أن فَعَائِلٌ أيضا لنحو جَرَائِضٍ ، وَقَرَيْسَاءٍ ،
وَبَرَآكَاءٍ ، وَجَلُولَاءٍ ، وَحُبَارَى ، وَحَزَائِيَةٍ إِنْ حُذِفَ مَا زِيدَ بَعْدَ لَامَتَيْهِمَا^(١) ،
ولنحو ضَرَّةٍ ، وَطَنَةٍ^(٢) ، وَخَرَّةٍ ، وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الأنفاذ ،
وإنما قيد حُبَارَى وَحَزَائِيَةٍ بحذف ثانى زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين ،
فتقول عند حذفهما : حَبَّارٌ وَحَزَائِبٌ ، وإن حذف الأول فقط قلت حَبَّارَى
وَحَزَائِيَةَ اهـ .

(١) لام حبارى وهى الراء ولام حزاية وهى الباء .

(٢) الطنة - بفتح الطاء للمهجلة - ضرب من الرطب .

(وَبِالْفَعَالِ وَالْفَعَالَى مُجْمَعًا صَحْرَاهُ وَالْعَذْرَاهُ ، وَالْقَيْسَ اتَّبَعًا)

أى من أمثلة جمع الكثرة الفَعَالَى بالكسر ، والفَعَالَى بالفتح ، ولهما اشتراك وانفراد .

فيشتركان في أنواع : الأول فَعْلَاءَ اسما ، نحو صَحْرَاءَ وَصَحَارٍ وَصَحَارَى ، والثانى فَعْلَى اسما ، نحو عَاتَى وَعَلَاقٍ وَعَلَاقَى ، والثالث فَعْلَى اسما ، نحو ذِفْرَى وَذِفَارٍ وَذِفَارَى ، والرابع فَعْلَى وصفا لا لأنثى أفعِل ، نحو حَبَلَى وَحَبَالٍ وَحَبَالَى ، والخامس فَعْلَاءَ وصفا لأنثى ، نحو عَذْرَاءَ وَعَذَارٍ وَعَذَارَى ، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله : « وَالْقَيْسَ اتَّبَعًا » إلا فَعْلَاءَ وصفا لأنثى نحو عَذْرَاءَ فَإِنَّ الفَعَالَى والفَعَالَى غَيْرُ مَقِيسَيْنِ فِيهِ ، بل محذوران كما نص عليه في التسهيل ، بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا وفي شرح الكافية ، ويشتركان أيضا في جمع مَهْرَى ، قالوا : مَهَارٍ وَمَهَارَى ، ولا يقاس عليهما .

وينفرد الفَعَالَى بالكسر في نحو حِذْرِيَّةٍ ، وَسِعْلَاءَ ، وَعَرْفُوءَ ، وَالسَّاقَى ، وفيما حُذِفَ أولُ زائديه من نحو حَبَبَطَى ، وَعَفْرَتَى ، وَعَدَوَلَى ، وَقَهْوَبَاةٍ ، وَبُلْهَنِيَّةٍ ، وَقَلْدُسُوءَ ، وَحُبَارَى ، وَنَدْرَى أَهْلٍ ، وَعَشْرِينَ ، وَلَيْلَةٍ ، وَكِيكَةٍ ، وهى البيضة .

وينفرد فعَالَى بالفتح في وصف عَلَى فَعْلَانٍ نحو سَكْرَانٍ وَغَضْبَانٍ ، وعلى فَعْلَى نحو سَكْرَى وَغَضَبَى ، ويحفظ في نحو حَبَطَ ، وَيَنِيمَ ، وَأَيْمَ ، وَطَاهَرَ ، وَشَاةٍ ، وَرَيْسٍ ، وهى التى أُصِيبَ رَأْسُهَا .

واعلم أن فَعَالَى - بضم الفاء - في جمع نحو سَكْرَانٍ وَسَكْرَى راجع على فَعَالَى بفتحها ، وفى غير يَنِيمَ من نحو قَدِيمٍ وَأَسَدٍ مُسْتَقْنَى بِهِ عَنْهُ ، وفى غير ذلك مستغنى عنه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالي من نحو حذرية وما بعدها لأنه مستفاد من قوله بمد « وبعمال وشبهه انطقا » وسيأتي بيانه ، ولكنه أخل بفعالي بضم الفاء فلم يذكره .

الثاني : قالوا في جمع صخراء وعذراء أيضا صحاري وعذاري بالتشديد ، وسيأتي .

الثالث : فعالي^١ — بالتشديد — هو الأصل في جمع صخراء ونحوها ، وإن كان محفوظاً لا يقاس عليه ؛ لأن وزن صخراء فعمال ، نجمعه على فعائل بقلب الألف التي بين اللامين ياءً لانكسار ما قبلها ، وقلب ألف التأنيث — وهي الثانية في نحو صخراء — ياءً ، وتدغم الأولى فيها . ثم لهم آثروا التخفيف ، فحذفوا إحدى اليامين ، فن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر ، وهذا هو الغالب ، ومن حذف الأولى قال الصحاري بالفتح ، وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفاً لتسلم من الحذف عند التنوين .

(وأجعل فعالي^٢ لغير ذي نسب جدد كالكرمي^٣ تنبج العرب)

أى من أمثلة جمع الكسرة فعالي^٤ ، وهو لثلاثي ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب ، نحو كرمي^٥ وكرامي^٦ ، وكركي^٧ وكركي^٨ .

واحترز بقوله « لغير ذي نسب جدد » من نحو تركي^٩ ؛ فلا يقال فيه تراكي^{١٠} وأما « أناسي^{١١} » فجمع إنسان لا إنسي ، وأصله أناسين ، فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وطرابي^{١٢} ، وعلامة النسب المتجدد : جواز سقوط الياء ، وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسباً أو كالتنسي ؛ فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً ، كقولهم : في مَهْرَى مَهَارَى ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَةَ قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل .

الثاني : ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضاً لنحو غلباء وقوباء وحولايا ، وأنه يحفظ في نحو صَحْرَاءَ وَعَذْرَاءَ وإنسان وظَرْبان .

الثالث : هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد والزَّيْد فيه غير المُلْحَق والشَّيْء به . وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها أَحَدٌ وَعَشْرُونَ بِنَاءً .

وَزَادَ فِي السَّكَافَةِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ : فُعَالِيٌّ ، وَفَعِيلٌ ، وَفُعَالٌ ، وَفَعْلِيٌّ .

أما فُعَالِيٌّ فنحو سُكَّارِيٍّ ، وهو لوصف على فَعْلَانٍ وَفَعْلِيٍّ ، وقد تقدّم ذكره ، وأنه يرجع على فُعَالِيٍّ بالفتح في بين الوصفين .

وأما فَعِيلٌ وفُعَالٌ بضم الفاء نحو عَيْبِد جمع عَيْبِدٍ ، وظُوءَار جمع ظُئْرٍ ؛ ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنها اسماء جمع على الصحيح ، وقال في التسهيل : الأصح أنهما مثالا تكسير ، لا اسماء جمع ؛ فإن ذَكَرَ فَعِيلٌ فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتي بيانه .

وأما فَعْلِيٌّ فلم يسمع جمعا ، إلا في حِجْلِيٍّ جمع حَجَلٍ ، وظَرْبِيٍّ جمع ظَرْبانٍ ، ومذهب ابن السراج أنه اسمُ جمعٍ لا جمع ، وقال الأصمعي : الحِجْلِيُّ لغة في الحَجَل .

ومذهب الأخفش إلى أن نحو رَكْبٍ وَصَحْبٍ جمع تكسير ، ومذهب سيبويه

أنه اسم جمع ، وهو الصحيح ، لأنه يصغر على لفظه ، وذهب الفراء إلى أن كل ماله واحد موافق في أصل اللفظ نحو ثَمَرٍ وَثَمَارٍ جمع تكسير ، وليس بصحيح .

(وَفِعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِزْتَقَى)

أى من أمثلة جمع الكسرة فعَالِلُ وشِبْهُهُ ، والراد بشبهه ما يماثله في العِدَّة والهيئة ، وإن خالفه في الوزن ، نحو مَقَاعِلَ وَفَيَاعِلَ ، أما فعَالِلُ فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة ، وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مَزِيدٌ إلا ما أخرجه بقوله : (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) أى وهو باب كُبْرَى وَسَكْرَى ، وَآخِرٌ وَتَحْمَرَاءُ ، وَرَأِيمٌ وَكَامِلٌ . ونحوها ما استقر تكسيره على غير هذا البناء .

وشمل قوله « ما فوق الثلاثة » الرُّبَاعَى وما زاد عليه ؛ أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فعَالِلَ نحو جَمْفَرٍ وَجَمَافِرٍ ، وَزَبْرَجٍ وَزَبَارِجٍ ، وَبُرْثُنٍ وَبَرَاثِنٍ ، وَسَبْطَرٍ وَسَبَاطِرٍ ، وَجُنْدَبٍ وَجَعْدَابٍ . وإن كان بزيادة جمع على شبه فعَالِلَ ، سواء كانت زيادته للإلحاق نحو جَوْهَرٍ وَجَوَاهِرٍ ، وَصَيْرَفٍ وَصَيَارِفٍ ، وَعَلَقَى وَعَلَاقٍ ، أم لغيره نحو أَصْبَعٍ وَأَصَابِعٍ ، وَمَسْجِدٍ وَمَسَاجِدٍ ، وَسَلَمٍ وَسَلَالِمٍ ، مالم يكن ما تقدم استثناءؤه . وأما الخماسى فهو أيضا إما مجرد وإما بزيادة ، فإن كان مجردا فقد أشار إليه بقوله :

(وَمِنْ خُمَايى * جُرْدَ الْآخِرِ أَنْفٌ بِالْقِيَاسِ) الْآخِرَ : مفعول مقدم
لأنفٍ ، ومن خماسى : متعلق بأنفٍ ، وكذلك بالقياس ، أى أنف الآخ.
— أى احذفه — من الخماسى المجرد عند جمعه قياسا لتتوصل بذلك إلى بناء

فَمَالِلَ ؛ فتقول في سَفَرَجَل : سَفَاجِرَج ، وفي فَرَزْدَق : فَرَاذِد ، وفي خَوَزَنْقِي : خَوَارِن .

ثم إن كان رابعُ الخماسي شبيهاً بالزائد لفظاً أو مخرجاً جاز حذفه وإبقاء الخامس ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

(وَالرَّابِعُ الشَّيْبِيُّ بِالْعَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَابِهِ تَمَّ الْعَدَدُ)

أي دون الخامس ، مثالُ ما رابعه شبيهُ بالزائد لفظاً خَوَزَنْقِي ؛ فإن النون من حروف الزيادة ، ومثالُ ما رابعه شبيهُ بالزائد مخرجاً فَرَزْدَق ، فإن الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة ، فلك أن تقول فيهما : خَوَارِقَ وفَرَاذِقَ ، لكن خوارن وفرازد أجود ، وهذا مذهب سيديويه . وقال اللبرد : لا يحذف في مثل هذا إلا الخامس وخوارق وفرازق غلط . وأجاز الكوفيون والأخفش حذفَ الثالث ، كأنهم رأوه أسهلَ لأن ألفَ الجمع تحملُ محله ، فيقولون : خوانق وفراذق .

وأما الخماسي بزيادة فإنه يحذف زائده ، آخراً كان أو غير آخر ، نحو سِبْطَرَى وَسِبْطَار^(١) ، وَقَدَوُ كَسْ وَقَدَا كَسْ^(٢) ، وَمُدَحْرَجَ وَمُدَحَارَجَ ، كما أشار إليه بقوله :

(وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي احْذِفْهُ) أي أحذف زائدَ مجاوز الرباعي (مَا*لَمْ يَكُنْ لِيَنَّا إِثْرَهُ الْاَذْ خَنًا) اللذ : لغة في الذي ، وهو مبتدأ ، وصلته خَنًا ، وإثْرهُ : ظرف هو الخبير .

(١) السبطري : مشية فيها تبخر ، وتقول «سبطر فلان» إذا اضطج ، و «سبطرت الإبل» أي أسرعت .

(٢) القدوكس - على مثال سفرجل - الأسد ، والرجل الشديد .

أي إنما يحذف زائدُ الحماسي إذا لم يكن حرف لين قبل الآخر كما رأيت ، فإن كان كذلك لم يحذف ، بل يجمع على فعَالِيلَ ونحوه ، نحو عُصْفُورٍ وَعَصَافِيرٍ ، وَقِرَاطَاسٍ وَقِرَاطِيسٍ ، وَقِنْدِيلٍ وَقِنْدَائِلٍ .

وشمل قوله « وزائد العادي الرابعي » نحو قَبَمَاتَرَى مما أصوله خمسة ، فهذا ونحوه إذا جُمع حُذِفَ منه حرفان الزائدُ وخامسُ الأصولِ ؛ فتقول فيه : قَبَاثَتْ .

وشمل قوله « ليتا » ما قبله حركة مجانسة كما مثل ، وما قبله حركة غير مجانسة نحو غُرُنَيْقٍ ، وفِرْدَوْسٍ ؛ فتقول فيهما : غَرَانِيقٍ وَقِرَادِيسٍ ، وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف اللام نحو كَتْمُورٍ وَهَبَيْجٍ ؛ فإن حرف اللام فيه لا يقلب ياء ، بل يحذف ، فتقول : كَنَاهِرٍ وَهَبَانُجٍ ؛ لأن حرف اللام حينئذ ليس حرف لين .

وخرج أيضاً نحو مُخْتَارٍ وَمُتَقَادٍ ؛ فإنه لا يقال فيهما مخاتير ومناقيد بقلب الألف ياء ، لأنها ليست زائدة ، بل منقلبة عن أصل ؛ فيقال : مُخَاتِرٌ وَمَتَقَادٌ ، لما سبق .

(وَالسَّيْنُ وَالثَّامِنُ كَمُسْتَدْعٍ أُرِلَ إِذْ بَيَّنَّا الْجَمْعَ بِقَامَاهُمَا مُخِلًا)

يعنى أنه إذا كان في الاسم من الزوائد ما يخلُ بقاءه بمثالي الجمع — وهما فعالل وفعاليل — تَوَصَّلَ إليهما بحذفه ، فإن تأتى أحد المتالين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ماله مزية في المعنى أو اللفظ ، فتقول في مُسْتَدْعٍ : مَدَاعٍ ، بحذف السين وإتناء معاً ؛ لأن بقاءهما يخلُ ببنية الجمع ، وأبقيت الميم لأن لها مزية في المعنى عليهما ؛ لتكون زيادتهما لمعنى مختص بالأسماء ، بخلافهما ، فإنهما يزدانان في الأسماء والأفعال ، وكذلك تقول في استخراج : تخاريج ، فتؤثر تاء استخراج بالبقاء على سينه ؛ لأن التاء لها مزية في اللفظ على السين ؛ لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير ؛ لأن تدين موجود في الكلام كمتايل

بجلاف السين ؛ فإنها لاتزاد وحدها ، فلو أفردت بالبقاء لقييل سخاريح ، ولا نظيره ، لأنه ليس في الكلام سَعَاعِيل .

ومن المزية اللفظية أيضاً قولك في جمع مَرَمَرِيس : مَرَارِيس ، بحذف الميم وإبقاء الراء ؛ لأن ذلك لايجمل معه كون الاسم ثلاثياً في الأصل ، ولو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس لأوهم كون الاسم رباعياً في الأصل ، وأنه فعاليل لافعاويل .

(وَالْمِيمُ أُولَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا) لسا له من المزية على غيره من أحرف الزيادة ، وهذا لاختلاف فيه إذا كان ثانی الزائدين غير ملحق كنون مُنْطَلَق ، فتقول في جمه : مَطَلَق ، بحذف النون وإبقاء الميم ، أما إذا كان ثانی الزائدين ملحقاً كسين مُقَمَّدِيس فكذلك عند سيبويه ، فيقال : مَقَاعِيس ، وخالف اللبرد ، فحذف الميم وأبقى للملحق وهو السين ، لأنه يُضَاهِي الأصل فيقال : قَعَاسِيس ، ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرة وهي لمعنى يخص الاسم ، فكانت أولى بالبقاء .

﴿ تنبيه ﴾ : لايعنى بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما ؛ لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين ، لسكونه أولاً فلا يعدل عنه .

(وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ) أى مثل الميم في كونهما أولى بالبقاء (إِنْ سَبَقَا) أى تصدّرا كما في الدَّدَدُ وَيَتَدَدُ ؛ فتقول في جمعهما : أَلَدَّ وَيَلَدَّ ، بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ، لتصدرهما ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فيه دَالَتَيْنِ على معنى ، بجلاف النون ، فإنها في موضع لاندل فيه على معنى أصلاً

* (تنبيه) * إبقاء الميم والياء والهمزة قى المُثَلِّ المذكورة من المزية العنوية .

(وَالْيَاءُ لَا تَوَاوَاهُ حَذَفٌ) إِنْ جَمَعْتَ مَا * كَحَبَرِيبُونَ (وَعِطْمُوسُ) فَهَوَّ حُكْمُ حَيًّا (فتقول : حَرَابِين ، وعطَامِيس ، بحذف الياء وإبقاء-واو ؛ فتقلب ياء لانكسار

ما قبلها ، وإنما أوثرت الواو بالبقاء في ذلك لأن الياء إذا حُذفت أغنى حذفها عن حذف الواو ، لبقائها رابعة قبل الآخر ؛ فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ، ولو حُذفت الواو أولاً لم يبق حذفها عن حذف الياء ؛ لأنها ليست في موضع يؤمنه من الحذف .

(وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرَنْدَى) وهما النون والألف (وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ) أى شابهه في تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي (كَالْعَلَنْدَى) والْحَبَنْطَى والمَعَرَى ، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقى الألف فتقلب ياء ، فنقول : سَرَادٍ وَعَلَادٍ وَحَبَايَ وَغَمَارٍ ، ولك عكسه ، فنقول : سَرَانِدٍ وَعَلَانِدٍ وَحَبَانِطٍ وَغَمَارَن . وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التسكافؤ بينهما ؛ لأنهما زيدا معاً لإلحاق الثلاثي بالخماسي ، فلا مزية لأحدهما على الآخر .

* (خاتمة) تتضمن مسائل :

الأولى : يجوز تمويضُ ياء قبل الطرف مما حذف ، أصلاً كان أو زائداً ، فنقول في سَفَرَجَلٍ ومنطلق : سَفَارِيحٍ ومطاليق ، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتي .

الثانية : أجاز الكوفيون زيادة الياء في مُمَاتِلٍ مَقَاعِلٍ وحذفها من مَمَاتِلٍ مَفَاعِلٍ ؛ فيجيزون في جعافر جمافير ، وفي عصافير عَصَافِرٍ ، وهذا عندهم جائز في الكلام ، وجعلوا من الأول « وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِرَهُ » ومن الثاني « وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ » ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين ، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذاً كقوله :

١١٧١ - [عَلَيْهَا أُسُودٌ صَارِيَاتٌ لَبِوسُهُمْ]

سَوَائِيغُ بِيضٌ لَا يُخَرِّقُهَا النَّبَلُ

ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل مَقَاعِلٍ وحذفها في مثل مَفَاعِلٍ لا يجوز

إلا للضرورة .

الثالثة : قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنية ، فكما يقال في جماعتين من الجبال «جبالان» كذلك يقال في جماعات «جمالات» وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الأحاد فيكسر بمثل تكسيره ، كقولهم في أعبد أعابد ، وفي أسلحة أسلح ، وفي أقوال أقاويل ، شبهوها بأسود وأسود ، وأجر دة وأجارد ، وإغصار وإغاصير ، وقالوا في مضران مضران ، وفي غريان غرايين ، تشبيها بسلاطين ومترشحين .

وما كان من المجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجر تكسيره ؛ لأنه لا نظير له في الأحاد فيجمل عليه ، ولكنه قد يجمع بالواو والنون ؛ كقولهم في نواكس : نواكسون ، وفي أيامن : أيامنون ، أو بالألف والتاء كقولهم في حدائد : حدائدات ، وفي صواحب : صواحبات ؛ ومنه الحديث «إنكُنْ لأنتنن صراحبات يوسف» .

الرابعة : إذا قصد جمع ماضد زه أو ابن من أسماء مالا يعقل قيل فيه : ذوات كذا ، وبنات كذا ؛ فيقال في جمع ذى القعدة : ذوات القعدة ، وفي جمع ابن عرس : بنات عرس ، ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كإبن لبون وبين العلم كإبن آوى . والفرق بينهما أن ثاني الجزئين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس .

وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجموعا ، فيقال : هم ذوو برق نحره ، وفي التثنية : هما ذوا برق نحره . ويساوى الجملة في هذا المركب دون إضافة على الصحيح ، فيقال : هذان ذوا سيويه ، وهؤلاء ذوو سيويه ، وهما ذوا معدى كرب ، وهم ذوو معدى كرب .

وما صنع بالجملة المسمى بها بصنع بالثنى والمجموع على حذم إذا ثنيا أو جمعا ؛ فيقال في تثنية زيدتين مسمى به : هذان ذوا زيدتين ، كما يقال في تثنية كلبيتي الحداد : هاتان ذواتا كلبتين ، ويقال في الجمع : ذوو زيدتين ، وذوات كلبتين ، وعلى هذا فقس .

الخامسة : الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين : معنوي ، ولغوي :

أما المعنوي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعا لمجموع
الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، وإما أن يكون موضوعا لمجموع
الآحاد دالا عليها دلالة للفرد على جملة أجزاء مسماه ، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة
مُلتقى فيه اعتبارُ الفردية ؛ فالأول هو الجمع ، وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل
كرجال وأسود ، أم لم يكن كأبايل ، والثاني هو اسم الجمع ، سواء كان له واحد
من لفظه كزئب وصخب أم لم يكن كقوم ورَهط ، والثالث هو اسم الجنس الجمعي ،
ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو تمر وتمر وجوزة وكلم وكلمة ، وربما
عكس نحو السكم والجنب للواحد والسكماء والجنبة للجنس ، وبعضهم يقول ، للواحد :
كماء ، وللجنس : كم ، على القياس ، وقد يفرق بينه وبين واحد بياء النسب نحو
رؤم ورومي وزنجي وزنجي .

أما اسم الجنس الإفرادي نحو لبن وماء وضرب ، فإنه ليس دالا على أكثر من
اثنين ؛ فإنه صالح للقليل والكثير . وإذا قيل ضرورة فالتاء للتنصيص على الوحدة .
وأما اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه
فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا ؛ فإن كان على وزن خاص
بالجمع نحو أبايل وعباديد ، أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدر ، وإلا فهو
اسم جمع نحو رهط وإبل ، وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا نادر في
المفردات كقولهم برمة أعشار . هذا مذهب بعض النحويين ، وأكثرهم يرى أن أفعالا
وزن خاص بالجمع ، ويحمل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ، ولذلك لم يذكر
في الكافية غير الخاص بالجمع . وليس الأعراب جمع عرب ؛ لأن العرب يعم الحاضرين
والبائدين ، والأعراب يخص البادين ، خلافا لمن زعم أنه جمعه . وإن كان له واحد من
لفظه فإما أن يميز من واحده بياء النسب نحو رؤم ، أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه
نحو تمر ، أو لا ؛ فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعي ، وإن التزم
تأنيثه فهو جمع نحو تخم ونهم ، حكم سيويه بجمعتهما لأن العرب التزمت تأنيثهما ،

والغالبُ على اسم الجنس الممتاز واحدُهُ بالتاء التذكير، وإن لم يكن كذلك فإما أن يوافق أو زان المجموع الماضية أولاً، فإن وافقها فهو جمع، مالم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع؛ فلذلك حكم على غَزَيَّ بأنه اسم جمع لغازٍ؛ لأنه يساوى الواحد في التذكير، وحكم أيضاً على رِكاب بأنه اسم جمع لركوبة؛ لأنهم نسبوا إليه فقالوا: رِكابى، والمجموع لا يُنسَب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدُها كما سيأتى فى بابهِ، وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع، نحو صَحْبٍ وَرَكَبٍ؛ لأن قفلاً ليس من أبنية الجمع، خلافاً لأبى الحسن، والله أعلم.

التصغير

إنما ذكر هذا الباب إثر باب التكسير لأنهما — كما قال سيبويه — من واحد؛ لا اشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها.

(فُعَيْلاً اجْعَلِ الثَّلَاثَى إِذَا * صَعْرَتَهُ نَحْوُ) فَلَيْسَ فى تصغير فَلَسَ، ونحو (قُدَى فى) تصغير (قُدَى) و (فُعَيْلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا * فَأَقَى) الثَّلَاثَى (كَجَعَلِ دِرْهَمٍ دُرَيْنِمَا) وَجَعَلَ دِينَارَ دُنَيْنِيرًا.

والحاصل أن كل اسم متمكن فُصِدَ تصغيره فلا بد من ضمِّ أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده؛ فإن كان ثلاثياً لم يُغَيَّرْ بأكثر من ذلك، وإن كان رباعياً فصاعداً كُيِّرَ ما بعد الياء؛ فالأمثلة ثلاثة: فُعَيْلٌ نحو فَلَيْسَ، وفُعَيْعِيلٌ نحو دُرَيْنِمَا، وفُعَيْعِيلٌ نحو دُنَيْنِيرٍ.

﴿تنبيهات﴾: الأول: للمصغر شروط: أن يكون اسماً؛ فلا يصغر الفعل ولا الحرف؛ لأن التصغير وَصِفَ فى المعنى، وشذ تصغير فعل التعجب، وأن يكون متمكناً؛ فلا تصغر للمضمرات ولا مَنْ وَكَيْفَ ونحوهما، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتى، وأن يكون قابلاً للتصغير؛ (١١ — الأشموني ٣)

فلا يصغر نحو كَبِيرٍ وَجِيمٍ ، ولا الأسماء المَعْلَمَةُ ، وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها ؛ فلا يصغر نحو الكُمَيْت من الخليل ، والكُمَيْت وهو البلبل ، ولا نحو مُبَيَّطٍ وَمُبَيَّنٍ .

الثاني : وزن للصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتُبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الأبنية ، وليس جاريا على اصطلاح التصريف ، ألا ترى أن وزن أَحْيِيرٍ وَمُكَيَّرٍ وَسُفَيَّرٍ في التصغير مُفَعِّلٌ ، ووزنها التصريف في أفعل ومفعيل ومفعيل .

الثالث : فوائد التصغير عند البصريين أربع : تصغير ما يتوهم أنه كبير ، نحو جُبَيْلٍ ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو سُبَيْعٍ ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دُرَيْهِمَاتٍ ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زَمَانًا أو مَحَلًّا أو قَدْرًا نحو قُبَيْلٍ العصر ، وَبُعَيْدٍ للغرب ، وفَوْيَقٍ هذا ، ودُؤَيْبٍ ذاك ، وَأَصْيَفٍ منك ، وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التعتظيم ، كقول عمر رضى الله عنه في ابن مسعود : « كُنَيْفٌ ^(١) مَلِيٌّ عَلِمَا » وقول بعض العرب : أَنَا جُدَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ ، وَعُدَيْقُهَا الْمَرْجَبُ ، وقوله :

١١٧٤ - وَكَلُّهُ أَنَسٌ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُؤَيْبِيَّةٌ تَضَمَّرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وقوله :

١١٧٥ - فَوَيْقُ جُبَيْلٍ شَامِخُ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ
لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَقَعَنَّ لَا

(١) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء ، وهو - كما في القاموس - وعاء أداة الراعي ، أو وعاء أسقاط التاجر ، شبه ابن مسعود به بجامع حفظ كل لما فيه ، اهـ صيان

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه .

(وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ) فيما زاد على أربعة أحرف (بِهِ إِلَى أُمْتِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ) وللحاذف هنا - من ترجيح وتخثير - ما له هناك ، فنقول في تصغير فرزدق : فرَزْدَقْ بحذف الخامس ، أو فرَزِزْقْ بحذف الرابع ؛ لما سبق في قوله : « والرابع الشبيه بالزائد إلخ » ، ونقول في سِبْطَرَى : سُبَيْطَر ، وفي فِدْوْ كَس : فُدَيْكَسْ ، وفي مَدْخَرَج : دُخَيْرَج ، ونقول في عُصْفُور وقِرْطَاس وقَنْدِيل وفِرْدَوْس وغُرْبَيْق : عَصْفِير ، وقَرْيَطِيس ، وقَنْدِيل ، وفرَيْدِيس ، وغُرْبَيْق ، ونقول في قَبْزَرَى : قَبْزَيْتْ ؛ لما سبق في قوله « وزائد العادى الرباعى احذفه إلخ » ونقول في مُسْتَدَع : مُدْنِع ، وفي استخراج : تُخْرِيج ؛ لما سبق في قوله « والسين والتامن كستدع أزل إلخ » ونقول في مُنْطَلَق ومُتَعَدِّس : مُطْلِق ومُقَيَّس ، وفي أَلْدَد وِلْدَد : أَلَيْد وِلَيْد ، بالإدغام ؛ لما سبق في قوله « واليم أولى من سواه بالبقا إلخ » ونقول في حَزَبُون وَعِطْمُوس : حَزَبِين وَعُطَيْيَس ، بحذف الياء وإبقاء الواو مقبولة ياء ؛ لما سر ، ونقول في سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى : سُرَيْند وَعَلَيْند ، أو سُرَيْد وَعُلَيْد ؛ لعدم المزية بين الزائدين كما سبق .

﴿ تنبيه ﴾ : يستثنى من ذلك هاء التأنيث ، وألفه الممدودة ، وياء النسب ، والآلف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا ؛ فإنهن لا يُحذفن في التصغير ، ولا يعتد بهن كما سيأتى .

(وَحَازَ تَعْوِيزُ يَأْقَبَلُ الطَّرْفَ) عن المحذوف (إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأِسْمِ فِيهِمَا) أى فى الجمع والتصغير (انْحَذَفَ) وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل نحو سَفَرَجَل فنقول فى جمعه : سَفَارَج ، وإن عَوَّضْتَ قلت : سَفَارِيج ، وفى تصغيره : سُفْرِج ، وإن عوضْتَ قلت : سُفْرِيج ، وما حذف منه زائد نحو مُنْطَلَق ، فنقول فى جمعه : مَطَالِق ومَطَالِيق ، وفى تصغيره : مُطْلِق ومُطْلَيْق ، على الوجهين ، وعلم من قوله « وجائز » أن التعويض غير لازم .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : وجاز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ، فلم يستحقها لمير تعويض ، واحترز بقوله « لغير تعويض » من نحو لَمَّا غِزِي فِي جَمْعٍ لُغِيَرِي ؛ فإنه حذف ألفه ولم يحتج إلى تعويض ؛ لثبوت يائه التي كانت في المفرد .

(وَحَاذِدْ عَنِ الْقِيَاسِ كُلَّ مَا • خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ) أى باب التكسير وباب التصغير (حُكْمًا رُسْمًا) مما جاء مسموعا ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه .

فما جاء حائداً عن القياس في باب التصغير قولهم في المغرب : مُقِيرٍ بَانَ ، وفي المشاء : عُشِيَان ، وفي عَشِيَّة : عُشِيَّة ، وفي إنسان : أُنَيْسِيَان ، وفي بَنُورَ : أَبَيْتُونُ^(١) ، وفي لَيْسَلَة : لَيْمِيلِيَّة ، وفي رَجُل : رُؤَجَل ، وفي صَبِيَّة : أَصْبِيَّة ، وفي غِلْمَة : أَغْيَلِمَة ؛ فهذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مُهْمَلٍ عن تصغير مستعمل .

ومما جاء حائداً عن القياس في التكسير جاء على غير لفظٍ واحدٍ قولهم : رَهْطٌ وَأَرَاهِطُ^(٢) ، وَبَاطِلٌ وَأَبَاطِيلٌ ، وَحَدِيثٌ وَأَحَادِيثٌ ، وَكَرَاعٌ وَأَكَارِعٌ ، وَعَرُوضٌ وَأَعَارِيضٌ ، وَقَطِيعٌ وَأَقَاطِيعٌ ؛ فهذه جموعٌ لواحدٍ مهمل استغنى به عن جمع المستعمل ، هذا مذهب سيويوه والجمهور ، وذهب بعضُ النحويين إلى أنها جموعٌ للمنطوق به على غير قياس ، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يُشير إلى هيئة أخرى ثم يجمع ، فيرى في أَبَاطِيلٍ أن الاسم غير إلى أَبْطِيلٍ أو أَبْطُولٍ ثم جمع .

(١) ورد هذا التصغير في قول الشاعر :

زَعَمْتَ تَمَاضِيرُ أَنِّي إِمَّا أُمْتُ يَسُدُّ أَبْيَنُوهَا إِلَّا صَاغِرُ خَلْقِي

(٢) ورد هذا الجمع في قول الشاعر :

يَا يُوسُفُ لِلْحَرْبِ اللَّيِّ وَصَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا

(لِيَلْوِيَا التَّصْغِيرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّةٍ) أى مدة التأنيث (الْفَتْحُ انْحَتَمَ) يعنى أن الحرف الذى بعد ياء التصغير إن يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث ، وهى التاء وألف التأنيث المقصورة ، نحو قَصْصَةٌ وَقَصَصِيَّةٌ ، ودرجة وَدَرَجَةٌ ، وَحُبْلَى وَحُبْلَى ، وَسَلْمَى وَسَلْمَى ، وكذا ما قبل مدة التأنيث ، وهى الألف الممدودة التى قبل الممددة ، نحو صَحْرَاءٌ وَصَحْرَاءٌ ، وَخَيْرَاءٌ وَخَيْرَاءٌ .

(تنبيهات) : الأول : أفهم كلامه أن الألف الممدودة فى نحو خَيْرَاءُ ليست علامة التأنيث ، وهو كذلك عند جمهور البصريين ، وإنما العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة ، وقد تقدم بيان ذلك فى بابهِ ، ولذلك قال فى التسهيل : أو ألف التأنيث أو الألف قبلها . وأما قوله فى شرح الكافية « فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح ، ككُتْمَرَةٍ وَحُبْلَى وَخَيْرَاءُ » حيث يقتضى أن المدة فى نحو خَيْرَاءُ مندرجة فى قوله « علامة تأنيث » فإنه قد تجوز فيه ، والتحقيق ما تقدم .

الثانى : المراد بقوله « من قبل عِلْمٍ تأنيث » ما كان متصلا كما مثل ، فلو انفصل كُتْمَرَةٍ عَلَى الْأَصْلِ نحو دُخَيْرَةٍ .

الثالث : عجز المركب مُنْزَلُ منزلة تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل ، فحكمه حكمها ، فتقول : بُعَيْدَبَكْ ، بفتح اللام .

(كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّةُ سَكْرَانٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ)

أى يجب أيضاً فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير، إذا كان قبل مدة أفعال ، أو مد سَكْرَانٍ وما به التحق مما فى آخره ألف ونون زائدتان لم يُعْلَمَ جَمْعُ ماها فيه على فعّالين دون شذوذ ؛ فتقول فى تصغير أجمال : أَجْمَالٌ ، وفى تصغير سَكْرَانٍ :

سُكَّرِيَان : لأنهم لم يقولوا في جمعه : سَكَارِين ، وكذلك ما كان مثله ، نحو قَضَبَان وَعَطْشَان .

فإن جُمِعَ على فعَالَيْن دون شذوذ صُغِّرَ على فُعَيْلَيْن ، نحو سِرْحَان وَسُرَيْجَيْن ، وَسَلْطَان وَسُلَيْطَيْن ؛ فإنهما يجمعان على سَرَاحَيْن وَسَلَاطَيْن .

وإن كان جمعه على فعَالَيْن شاذاً لم يُلْتَقِثَ إليه ، بل يصغر على فُعَيْلَان ، مثاله غَرَّاقَان وَإِنْسَان ؛ فإنهم قالوا في جمعهما : غَرَّاقَيْن وَأَنَاسِيْن على جهة الشذوذ ، فإذا صغرا قيل فيهما : غَرِيْقَان وَأَنِيْسَان .

فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يُعْرَفْ : هل تقلب العرب ألفه ياء أولاً ؟ حُجِّلَ على باب سكران ؛ لأنه الأكثر .

﴿ تنبيه ﴾ : أطلق الناظم أفعالا ، ولم يقيده بأن يكون جمعا ، فشمَلَ المفرد ، وفي بعض نسخ التسهيل « أو ألف أفعال جمعا أو مفردا » ؛ فقال الجمع ما ذكر ، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين ، إلا ما سمى به من الجمع ؛ لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات . قال سيبويه : فإذا حَقَرَتْ أفعالا اسمَ رجل قلت أفعِمَال ، كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفعال كتحقير عَطْشَان ، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحداً ، ولا يكون أفعال إلا جمعا ، هذا كلامه . وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات ، وجعل منه قولهم : بُرْمَةٌ أَغْشَار ، وثوب أخْلاقٌ وَأَيْمَال ، وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم ، فإن فرعنا على مذهب مَنْ أثبتته في المفردات ؛ ففقتضى إطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل « جمعا أو مفردا » أنه يصغر على أفعِمَال ، ومقتضى قول من قال من النحويين « أو ألف أفعال جمعا » كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أَفْعَيْمِل بالكسر . وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب : قيد بقوله « جمعا » احترازاً عما ليس بجمع ، نحو أَغْشَار فإن تصغيره أَغْيَشِير وقال الشارح « أو ألف أفعال جمعا ، وعلى هذا نيه بقوله سبق » هذا لفظه ، قيد ، وحمل كلام

الناظم على التقييد ، وكأنه جمل « سبق » قيدا لأفعال : أى ألف أفعال السابق في باب التكسير ، وهو الجمع ، أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه . وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي موسى : هذا خطأ ؛ لأن سيويه قال : إذا حقرت أفعلا اسم رجل قلت فيه أنفعمال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، وأما حل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم ؛ لأن قوله « سبق » ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به ، بل هو صلة ما ، ومدة : مفعول لسبق تقدم عليه ، والتقدير : كذلك ما سبق مدة أفعال ، وأيضا فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب ، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ القسحيل ؛ فعلى هذا يحمل كلامه .

(وَأَنْفِ الثَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَأَوُّمِ مُنْفَصِلِينَ عُدًّا)
 (كَذَا التَّمْزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ)
 (وَهَكَذَا زِيَادَتَا أَفْعَلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَعَفَرَانَا)
 (وَقَدَرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَنْفِيَةِ أَوْجَعِ تَصْحِيحِ جَلَا)

يعنى لا يمتدُّ في التفسير بهذه الأشياء الثمانية ، بل تعدُّ منفصلة ، أى تُنَزَّل منزلة كلمة مستقلة ، فيصغر ما قبلها كما يصغر غير مُتَمِّم بها .

الأول : ألف الثانيث للمدودة ، نحو حَمْرَاء .

الثاني : تاء الثانيث ، نحو حَنْظَلَة .

الثالث : ياء النسب ، نحو عَبْقَرِي .

الرابع : عجز المضاف ، نحو عَبْد شَمْس .

الخامس : عجز المركب تركيب مزج ، نحو بَعْلَبَك .

السادس : الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا ، نحو زَعْفَرَان .

وَعَبَوْتَرَانِ رَاحَتَرَانِ مِنْ أَنْ يَكُونَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ ، نَحْوِ سَكْرَانِ وَمِرْحَانِ ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا .

السابع : علامة التثنية ، نَحْوِ مُسْلِمَيْنِ

الثامن : علامة جمع التصحيح ، نَحْوِ مُسْلِمِينَ وَمُسْلِمَاتِ .

فجميع هذه لا يعتد بها ، ويقدر تمام بَذْيَةِ التصغير قبلها ؛ فقول في تصغيرها :
حُمَيْرَاءَ ، وَحُمَيْظَلَةَ ، وَعُبَيْقَرَى ، وَعُبَيْدَ شَمْسٍ ، وَبُعَيْبَلَكَ ، وَزُعَيْفِرَانَ ، وَعُبَيْبَرِيَّانَ ،
وَمُسَيْلِمَانَ ، وَمُسَيْلِمِينَ ، وَمُسَيْلِمَاتِ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول هذا تقييدٌ لإطلاق قوله « وما به لمتنوى الجمع وُصِّل » وقد
تقدم التنبيه عليه .

الثاني : ليست الألف المدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من
كل وجه ؛ لأن مذهبها في نحو جُلُولَاءَ وَبَرَآكَاءَ وَقُرَيْشَاءَ — مما نالهُ حرفُ مَدٍّ —
حَذْفُ الْوَائِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ ؛ فيقول في تصغيرها : جُلَيْلَاءَ ، وَبُرَيْكَاءَ ، وَقُرَيْشَاءَ ،
بالتخفيف ، بخلاف فَرُوقَةٍ فإنه يقول في تصغيرها فُرَيْقَةً بالتشديد ، ولا يحذف ، فقد
ظهر أن الألف يعتدُّ بها من هذا الوجه ، بخلاف التاء . ومذهب الليرد إبقاء الواو والألف
والياء في جُلُولَاءَ وَأَخَوَيْهِ ؛ فيقول في تصغيرها : جُلَيْلَاءَ ، وَبُرَيْكَاءَ ، وَقُرَيْشَاءَ ، بالإدغام
سَوِيًّا بَيْنَ أَلْفِ التَّأْنِيثِ وَتَائِهِ ؛ لأن أَلْفَ التَّأْنِيثِ المدودة محكوم لما هي فيه بحكم
ما فيه هاء التأنيث . وحجة سيبويه أن لألف التأنيث المدودة شَهَاءَ التَّأْنِيثِ وَشَبَهَاءَ
بِالْأَلْفِ للقصور ، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما ، وقد اعتبر الشبه بالهاء من
قبل مشاركة الألف المدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما ، فلا غنى
عن اعتبار الشبه بالألف للقصور في عدم ثبوت الواو في جُلُولَاءَ وَنَحْوِهَا ؛ فإنها
كألف حَبَارَى الْأُولَى ، وَسَقُوطُهَا في التصغير متعين عند بقاء الثانية ، فكذا يتعين
سقوط الواو المذكورة وَنَحْوِهَا في التصغير .

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التانيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة للبرد ، ولكنه صحّح في غير هذا النظم مذهب سيويه .

الثالث : اختلف أيضا في نحو « ثلاثين » علما أو غير علم ، وفي نحو « جذارَيْن ، وظَرِيفَيْن ، وظَرِيفَات » أعلاما ، مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مدّ ، فذهب سيويه الحذف ؛ فتقول : ثَلَاثُونَ ، وَجُدْرَانٌ ، وَظَرِيفُونَ ، وَظَرِيفَاتٌ ؛ لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد ؛ فعومل معاملة جَلُولَاءَ ، ومذهب المبرد إبقاء حرف المدّ في ذلك والإدغام كما يفعل في جَلُولَاءَ ، وانفقا في نحو « ظَرِيفَيْن ، وظَرِيفَيْن ، وظَرِيفَاتٍ » إذا لم يعملن أعلاما على التشديد ، ولم يذكر هنا هذا التفصيل .

(وَأَلِفُ التَّانِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْدُبَتَا)

أى إذا كانت ألف التانيث خامسة فصاعدا حذفت ؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال مُعْمِلٍ وُفْعِيْعِلٍ ؛ لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل ؛ فتقول في نحو قَرَقَرَى وَلُفْسِزَى وَبَرَدَرَايَا : قُرَيْرٌ ، وَلُفْعِيزٌ ، وَبُرَيْرٌ .

فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التانيث ، وجاز عكسه ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حَبَارَى خَيْرٌ بَيْنَ الْحَبِيرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ)

ومثله قَرِينَا تقول فيه : قَرِينَا ، أَوْ قُرَيْثٌ ، أى إن حذفت المدة قلت : الْحَبِيرَى وَقَرِينَا ، وإن حذفت ألف التانيث قلت : الْحَبِيرُ وَقُرَيْثٌ ، بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها .

(وَارْزُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لِيَنَاقِلِبَ قَعِيمَةً صَبْرَ قَوْمِيَّةَ تَصِيبَ)

ثانياً : مفعول لاردد ، ولينا : نعت لثانياً ، وقلب : في موضع النعت ثانياً أيضاً .

يعنى أن ثانى الاسم المصغر يردُّ إلى أصله إذا كان لينا متقلِّباً عن غيره ؛ فشمَل ذلك ستة أشياء :

الأول : ما أصله واو فانتقلت ياء نحو قِيَمَة ، فتقول فيه : قَوْمِيَّة .

الثانى : ما أصله واو فانتقلت ألفاً نحو باب ، فتقول فيه : يَوْبَب .

الثالث : ما أصله ياء فانتقلت واواً نحو مَوْقِن ، فتقول فيه : مُيَيِّقِن .

الرابع : ما أصله ياء فانتقلت ألفاً نحو تاب ، فتقول فيه : نُدَيْب .

الخامس : ما أصله همزة فانتقلت ياء نحو ذِيب ، فتقول فيه : دُؤَيْب بالهمزة .

السادس : ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دِنَار وقِرَاط ؛ فإن

أصلهما دِنَار وقرَاط^(١) ، والياء فيهما بدل من أول اللتين ؛ فتقول فيهما : دُنَيْبِير وقرَيْرِيط .

وخرج عن ذلك ما ليس بدين بلين فإنه لا يردُّ إلى أصله ؛ فتقول في مُتَعِدْ : مُتَيْعِدْ ،

بإبقاء التاء ، خلافاً للزجاج فإنه يرده إلى أصله ؛ فيقول : مَوْيَعِدْ ، والأول مذهب سيبويه ،

وهو الصحيح ؛ لأنه إذا قيل فيه مَوْيَعِدْ أوْهَمَ أن مكبره مَوْيَعِدْ ، أو مَوْعِدْ ، أو مَوْعِدْ ، ومُتَيْعِدْ لا إيهام فيه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مراده بالقلب مطلق الإبدال ، كما عبر به في التسهيل ؛

لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ، ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر .

ويستثنى من كلامه ما كان لينا مُبْدِلاً من همزة تلى همزة ، كما استثناه في التسهيل

(١) بدليل جمعهما على دنانير وقراريط .

كأنف آدم وياه أَيْمَة ؛ فإيهما لا يُرَدَّانِ إلى أصلهما ، أما آدم فتقلب ألفه واوا ، وأما أَيْمَة فيصغر على لفظه .

وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية « وهو — يعنى الرد — مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلاً من لين » غير محرّر ، بل ينبغى أن يقول « مبدلاً من غير همزة تلى همزة » كما في التسهيل .

الثانى : أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نُؤَيْب بالواو ، وأجازوا أيضاً إبدال الياء في نحو شَيْخ واوا ، وواقفهم في التسهيل على جوازها جوازاً مرجوحاً ، ويؤيدونه أنه سمع في بَيْضَة بَوَيْضَة ، وهو عند البصريين شاذ .

الثالث : إذا صُغِّر اسمٌ مقلوب صغر على لفظه ، لا أصله ، نحو جاء ؛ لأنه من الوجاهة قلب ، فإذا صغر قيل : جُوَيْه ، دون رجوع إلى الأصل ؛ لعدم الحاجة إلى ذلك .

(وَشَذَّ فِي عَيْدٍ عَيْيْدٌ) حيث صغروه على لفظه ، ولم يردوه إلى أصله ، وقياسه عُوَيْد ؛ لأنه من عَادَ يَعُودُ ، فلم يردوا الياء لثلاثاً يلتبس بتصغير عُوَيْد بضم العين ، كما قالوا في جمعه أعْيَاد ، ولم يقولوا « أعواد » لما ذكرنا .

(وَحَمِّمٌ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِلتَّصْفِيرِ عِلْمٌ) يعنى أنه يجب لجمع التكسير من رَدَّ الثانى إلى أصله ماوجب للتصغير ؛ فيقال في ناب و باب وميزان : أنْيَاب ، وأَبْوَاب ، ومَوَازِين ، إلا ماشد كأعْيَاد ، وقوله :

١١٧٦ — حَمِي لَا يَحَلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِإِذْنِنَا

وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمَيَاتِقِ

يريد للوائق .

(تنبيه) : هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه الأول ، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ماهو عليه نحو قِيَمَة وَقِيَم ، ودِيَمَة ودِيَم .

(وَالْأَلِفُ الثَّانِي التَّزِيدُ يُجْعَلُ * وَآوًا) نحو ضارب وضوئرب ، وماش
ونوئش (كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْعَلُ) كألف صابٍ وعائج ؛ فتقول فيهما :
صَوَّبَ وَعَوَّجَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مما يجعل واوًا أيضًا الألفُ الثاني المبدلُ من همزة تلى همزة
كآدم ، تقول فيه « أَوْدِمَ » كما تقدم التنبيه عليه .

الثاني : حكم التفسير في إبدال الألف الثاني حكم التصغير ؛ فتقول :
ضَوَّارِب ، وَأَوَادِمَ .

(وَكَمَّلَ لِلْمَنْقُوصِ) وهو ما حذِفَ منه أصل بأن تَرَدَّدَ إليه ما حذِفَ منه (فِي
التَّصْغِيرِ) لثَنَانِي بَنِيَّةٌ فُعْلِيلٌ . ومحلُّ هذا (مَا * لَمْ يَخُوضْ غَيْرُ الثَّانِي تَالِثًا) كما أصله
مَوَّه ؛ فتقول فيه « مَوَّيه » برد اللام ، وكذا تفعل في « خُذْ ، وَكُلْ ، وَمُذْ » أعلاما ،
و « مَيَّه ، وَيَدَّه ، وَحِرَّه » ؛ فتقول فيها : أَخِيذْ ، وَأَكْيِلْ — برد الفاء — وَمُئِيذْ ،
وَسُنِّيَه — برد العين — وَيُدِّيَه ، وَحُرِّيَجْ — برد اللام .

وإن كان على ثلاثة والثالثُ تَأَهُ التَّانِيثِ لم يمتدَّ بها ، ويكمل أيضًا كما
يكمل الثنائي ، نحو عِدَّةٌ وَسَنَةٌ ؛ فتقول فيهما : وَعُيْدَةٌ وَسُنِّيَّةٌ ، برد فاء الأول
ولام الثاني .

وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يَرُدَّدْ إليه ما حذِفَ ؛ لعدم الحاجة إليه ، لأنَّ
بَنِيَّةً فُعْلِيلٌ تَتَأَنَّى بدونه ؛ فتقول في هِرٍ وشاكٍ ومَيْتٍ : هُوَيْرٌ ، وشَوَيْك ، ومُيَيْتٌ ،
وشذ هُوَيْرٌ ، برد المحذوف .

وأشار بقوله « كما » إلى أن الثنائي وَضُمًا يَکْمَلُ أيضًا في التصغير كما يَکْمَلُ المنقوص
تَوْضُلًا إلى بناء فُعْلِيلٌ ، إلا أن هذا النوع لا يُعْلَمُ له ثالث يرد إليه ، بخلاف المنقوص ،
وأجاز في السكافية والتسهيل فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يَکْمَلُ بحرف علة ؛ فتقول في

عَنْ وَهْلٍ مُسَمًّى بِهِمَا : عُفًى وَهْلًى ، والآخر أن يحمل من قبيل المضاعف ، فتقول فيهما : عُتَيْنٌ وَهْلِيلٌ ، وصرح في التسهيل بأن الأول أولى ، وبه جزم بعضهم ، لكنه لا يظهر لهذين الوجهين أثر في ما الاسمى أو الحرفية إذا سمى بها ؛ فإليك تقول على التقديرين : مَوْىً .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما قال : « غير التاء » ، ولم يقل غير الهاء ، ليشمل تاء بِذَتْ وَأُخْتُ ؛ فإنها لا يعتدُّ بها أيضاً ، بل يقال : بُنْيَةٌ ، وَأَخِيَّةٌ ، برد المحذوف .

الثاني : يعنى بقوله « ثالثاً » ما زاد على حرفين ، ولو كان أولاً أو وسطاً ؛ فالأول كقولك في تصغير يَرَى مسمًى به : يُرَى ، من غير رد ، اعتداداً بحرف المضارعة ، وأجاز أبو عمرو والملازى الرد ؛ فيقولان : يُرَى ، ويونس ردّ ولا ينون على أصل مذهبه في يُعَيِّلُ تصغير يُعَيِّلُ ونحوه ، وتقدم مثال الوسط .

الثالث : لا يعتدُّ أيضاً بهمزة الوصل ، بل يردُّ المحذوف مما هي فيه ، وإنما لم يذكر ذلك لأن ما هي فيه إذا صغر حذفت منه ؛ فيبقى على حرفين لا ثالث لهما ، نحو أَسْمَ وَأَبْنِ ، تقول في تصغيرهما : سُمًى ، وَبُنًى ، بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتجريك الأول .

الرابع : قوله « كما » إن أراد به أَسَمَ الماء للشروب فهو تمثيل صحيح ، وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه ، وإن أراد بما الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير ، لا تمثيل ؛ لأن ما — اسمية كانت أو حرفية — من الثنائى وضماً ، لا من قبيل المنقوص ، فيكون مراده أن نحو « ما » يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص .

وتمام القول في هذا أنه إذا سمى بما وُضِعَ ثنائياً ، فإن كان ثانيه صحيحاً نحو هَلْ

وبل لم يُرَدَّ عليه شيء حتى يصغر؛ فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء فيقال: هُلِيل، أو هُلَى، فإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير؛ فيقال في لو وكى وما أعلما: لَوَكَيَّ والتشديد، وماء، مالم، وذلك لأنك زدت على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغرن أعطين حكم دَوَّ وحَيَّ وماء؛ فيقال لَوَيَّ كما يقال دَوَّى، وأصلهما لَوَيُّوْدُوْبُو، ويقال: كَتَبْتُ بثلاث يا آت كما يقال حَيَّيَّ، ويقال: مَوَّى كما يقال في تصغير الماء المشروب مَوْبُهُ، إلا أن هذا لاء هاء فردت إليه كما تقدم.

الخامس: قال في شرح السكاكية: وقد يكون المحذوف حرفا في لغة وحرفا آخر في لغة، فيصغر تارة برد هذا وتارة برد هذا، كقولك في تصغير سَنَةٍ: سُنْدِيَّةٌ وسُنْدِيَّةٌ، وفي تصغير عِصَّةٍ: عُصِيَّةٌ وعُصِيَّةٌ، ١٥.

(وَهَنْ يَتَرَخِّمُ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ يَغْنِي الْمَلْعُطَا)

أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريدته من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على مُعْثِل، وإن كانت أربعة فعلى مُعْثِيل، فتقول في مِعْطَفٍ: عُطِيفٌ، وفي أَزْهَرٍ: زُهَيْرٌ، وفي حامدٍ ومُحَمَّدٍ ومُحَمَّدٍ ومُحَمَّدٍ: حَمِيدٌ، وتقول في قِرطاسٍ وعصفورٍ: قُرَيْطَسٌ وعُصْفِيرٌ.

(تنبيهات) : الأول: إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول ومسماء مؤنث لحقته التاء؛ فتقول في سَوَدَاءٍ ومُحْبِلٍ وسُعَادٍ وغَلَّابٍ: سَوِيدَةٌ، ومُحْبِلَةٌ، وسُعِيدَةٌ، وغُلَّابِيَّةٌ.

الثاني: إذا صغرت نحو حائضٍ وطالقٍ من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت: حَيْضٌ، وطَلِيقٌ؛ لأنها في الأصل صفة لذكر.

الثالث : حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل : بُرَيْهًا وَسُمَيْعًا ، وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين ؛ لأن الهمزة فيها والميم واللام أصول ، أما الميم واللام فبافتقار ، وأما الهمزة ففيها خلاف : مذهب للمبرد أنها أصلية ، ومذهب سيبويه أنها زائدة ؛ وينبئ عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم ، فقال للمبرد : أبيريه وأسيمع ، وقال سيبويه : رُبَيْهِيمَ وَسُمَيْعِيلَ ، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب ، وعلى هذا ينبئ جمعهما ؛ فقال الخليل وسيبويه : بَرَاهِيمَ وَسَمَاعِيلَ ، وعلى مذهب للمبرد أباريه وأساميع ، وحكى الكوفيون بَرَاهِمَ وَسَمَاعِلَ بغير ياء ، و بَرَاهِمَة وَسَمَاعِلَة ، والهاء بدل من الياء . وقال بعضهم : أبارِه وأسامِيع ، وأجاز ثعلب بَرَاهِ كما يقال في تصغيره بُرَيْهَ ، والوجه أن يحكما جمع سلامة ؛ فيقال : إبراهيمون وإسماعيلون .

الرابع : لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام ، خلافا للفراء و ثعلب ، وقيل : وللكوفيين ، بدليل قول العرب : « يَجْرَى بُلَيْقٌ وَيُذَمُّ » مصغراً لبلق ، ومن كلامهم « جاء بأم الرُّبَيْقِ على أَرْبَقٍ » قال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى النولَ على جل أَوْزَقَ ، فقلبت الواو في التصغير همزة .

الخامس : لافرق بين الزوائد التي للحاق وغيرها ؛ فتقول في خَفَنْدَدَ وَمُقَفَنْدَسَ و ضَفَنْدَدَ : خُفْنِدَ ، وَقُفْنِيسَ ، وَضَفْنِدَ ، بحذف الزوائد للحاق ، وَاخْفَنْدَدَ : الظليم السريع ، وَاضَفَنْدَدَ : الضخم الأحق .

(وَاخْتِمْ بِتَا التَّائِيَةِ مَا صَفَرْتَ مِنْ * مُؤَنَّثِ عَايِرٍ) من التاء (ثَلَاثِيَّةٌ) في الحال (كَسِينٌ) ودار ؛ فتقول في تصغيرها : سُنَيْنَة ، ودَوْرَة ، أو في الأصل كَيْدَ ، فتقول في تصغيره : بُدَيْةٌ ، أو في المآل ، وهذا نوعان ؛ أحدهما : ما كان رباعياً بمذمة قبل لام معتلة ؛ فإنه إذا صغرَ تَلَحُّقَهُ التاء نحو سَمَاءَ وَسُيَّةَ ، وذلك لأن الأصل فيه سُمَيْيٌ بثلاث آيات ؛ الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل للدة ، والثالثة بدل لام الكلمة

فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثياً ، فلهفته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد ، والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة ، نحو حُبْلَى ، وقد تقدم بيانه .

ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء ، أشار إلى الأول منهما بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِي يُرَى ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ) فى لغة من أثنهما (وَخَمْسَ) أى فإنه يقال فيها : شَجِيرٌ ، وَبَقِيرٌ ، وَخُمَيْسٌ ، بغير تاء ، ولا يقال شجيرة وبقيرة وخيسة بالتاء ؛ لأنه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخسة ، ومثل خمس يضع وعشر ، فيقال فيهما : بَضِيعٌ وَعُشِيرٌ ، ولا يقال بضِيعَةٌ وَعُشِيرَةٌ ؛ لأنه يلتبس بعدد المذكور ، وأشار إلى الثانى بقوله : (وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ) أى شذ ترك التاء دون لبس ، فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها ، وهى ذَوْدٌ وَشَوَالٌ وَتَابٌ لِلْمِسِّ مِنَ الْإِبِلِ ، وَحَرْبٌ وَقَرْسٌ وَقَوْسٌ وَدِرْعٌ لِلْحَدِيدِ وَعِرْسٌ وَضَحَى وَتَلٌّ وَعَرَبٌ وَنَصَفٌ وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر ، وبعض العرب يذكّر الدرع والحرب ؛ فلا يكونان من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق التاء فى عِرْسٍ وَقَوْسٍ ؛ فقال : عَرِيسَةٌ وَقَوْسَةٌ .

(تنبيهات) : الأول : لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شَجَرٍ وَخَمْسَ .

الثانى : لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث ، بل تقول فى رُمَحٍ علم امرأة : رُمَيْحَةٌ ، وفى عين علم رَجُلٍ : عُيَيْنٌ ، خلافا لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل ؛ فتقول فى الأول : رُمَيْحٌ ، وفى الثانى : عُيَيْنَةٌ ، ويونس يُجَبِّزُهُ ، واحتج لذلك بقول العرب : نُورَةٌ ، وَعُيَيْنَةٌ ، وَأَذِينَةٌ ، وَفَهِيرَةٌ ، وهى أسماء رجال ، وليس ذلك بحجة ؛ لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

الثالث : إذا سميت مؤنثاً بينت وأخت حَذَفَتْ هذه التاء ثم صغرت وألحقت

ناه التأنيث ؛ فتقول : بُنْيَةٌ وَأُخْيَةٌ ، وإذا سميت بهما مذكراً لم تلحق الناء ؛ فتقول : بُنْيٌ وَأُخْيٌ (وَنَدَّرَ * خَلَقُ تَا فَيَا ثَلَاثِيَا كَثُرَ) ثلاثياً : مفعول بكثرة ، وهو يفتح الناء بمعنى فائق ، أى ندر لخلق الناء فى تصغير ما زاد على ثلاثة ، وذلك قولهم فى وراء وأمام وقُدَّام : وَرَيْثَةٌ بالهمزة ، وَأَمِيْمَةٌ ، وَقُدَيْدِيْعَةٌ .

(تنبيه) : أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حُبَارَى وَلُغَزَى : حُبَيْرَةٌ وَلُغُفَيْرَةٌ ، فيجاء بقاء عوضاً من الألف المحذوفة ، وظاهرُ التسهيل موافقته ؛ فإنه قال : ولا تلحق الناء دون شذوذٍ غير ما ذكر ، إلا ما حذفت منه ألفُ التأنيثِ خامسةً أو سادسةً ، ومرادهُ المقصورة ؛ لقوله بعد ذلك : ولا تحذف المدودة فيعوض منها خلافاً لابن الأنبارى ، أى فإنه يجوز فى نحو بَاقِلَاءَ وَرَبَنَسَاءَ : بُوَيْقِلَةٌ ، وَبُرَيْنَسَةٌ ، والصحيح بُوَيْقِلَاءَ وَبُرَيْنَسَاءَ .

(وَصَّغَرُوا شُدُودًا الَّذِي آتَى وَذَا ، مَعَ الْفُرُوعِ ، مِنْهَا تَأَوَّنَى)

يعنى لما كان التصغيرُ بعضَ تصاريِفِ الأسماءِ المتمكنة ناسبَ ذلك أن لا يلحق اسماً غيرَ متمكنٍ ، ولما كان فِذَا والذى وفروعهما شَبَهَ بالأسماءِ المتمكنة بكونها تُوصَفُ ويوصَفُ بها استنبِيجَ تصغيرُها ، لكن على وجهٍ خولِفَ به تصغيرُ المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمِّه ألفٌ مَزِيْدَةٌ فى الآخر ، ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ساكنة نائمة بعد فتحة ، فقل فى الذى والتى : اللَّذِيَّاءُ وَالَّتِيَّاءُ . وفى تنبيههما : اللَّذِيَّانِ وَالَّتِيَّانِ ، وأما الجمع فقال سيبويه فى جمع الذى اللَّذِيَّونَ رَفْعاً وَالَّذِيَّيْنَ جَرّاً ونصباً بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء ، وقال الأخفش : اللَّذِيَّوْنَ وَالَّذِيَّيْنَ بالفتح كالمقصور . ومنشأُ الخلاف من التثنية ، فسيبويه يقول : حذفت ألف اللَّذِيَّاءِ فى التثنية ، تخفيفاً وفرقاً بين المتمكن وغيره ، والأخفش يقول : حذفت لانتقاء (١٢ - الأسمونى ٣)

الساكنين . وقالوا في جمع التّيات، وهو جمع التّياتِ تصغير التي ، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير الأذيا والتّيات وتذنيتهما وجمعهما . وقال في التسهيل : والتّيات واللّويتا في اللّاتي ، واللّويتا واللّويثون في اللّائي واللّائين ، فزاد تصغير اللّائي واللّائي واللّائين . وظاهرُ كلامه أن اللّيات واللّويتا كلاهما تصغير اللّاتي ، أما اللّويتا فصحيح ، ذكره الأخفش ، وأما اللّيات فإنما هو جمع التّيات كما سبق ، فتجوز في جملة تصغير اللّاتي ، ومذهب سيبويه أن اللّائي لا يصغر استثناء بجمع التّيات ، وأجاز الأخفش أيضاً اللّويتا في اللّاي غير مهموز .

وصغروا من أسماء الإشارة ذآوتا ، فقالوا : ذيا وتيا ، وفي التثنية : ذيان وتيان . وقالوا في أولى بالقصر : أوليا ، وفي أولاء بالمد : أولياء ، ولم يصغروا منها غير ذلك .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لأسماء الإشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما لما في التذكير ، قاله في التسهيل .

الثاني : قال في شرح الكافية : أصل ذيا وتيا ذيبا وتيبا ، بثلاث يآت ، الأولى عين الكلمة ، والثالثة لامها ، والوسطى ياء التصغير ، فاستثقل توالي ثلاث يآت ؛ فقصّد التخفيف بحذف واحدة ، فلم يجر حذف ياء التصغير لدالاتها على معنى ، ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها ، فلو حذف لزم فتح ياء التصغير وهي لا تحرك لشبهها بألف التذكير ، فعين حذف الأولى ، مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية ، واغتفر لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا يمكن له تصغير ما هو متمكن .

الثالث : قول الناظم « وصغروا شذوذا - البيت » معترض من ثلاثة أوجه ؛ أولا : أنه لم يبين كيفية تصغيرها ، بل ظاهره يؤهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن . ثانيا : أن قوله « مع القروع » ليس على عومه ؛ لأنهم لم يصغروا جميع القروع كما عرفت . ثالثا : أن قوله « منها تاوتي » يؤهم أن تصغر كما صغرتا ، وقد نصّوا على

أنهم لم يصغروا من ألقاظ المؤنث إلا تا ، وهو المفهوم من التسهيل ، فإنه قال : لا يصغرون من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروهما الآتي ذكرها ، ولم يذكر من ألقاظ المؤنث غير تا .

الرابع : لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة : اسم الإشارة ، واسم الموصول كما تقدم ، وأفعل في التعجب ، والمركب المزجي كـ **بعلبك** وسيبويه في لغة من بناها ، فأما من أعربها فلا إشكال ، وتصغيرها تصغير المتمكن نحو : ما **أَحْسِنَه** و **بُعَيْبِكَ** ، و **سَيْبِيَه** .

خاتمة : يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد ؛ فيقال في **رَكْب** : **رُكَيْب** ، وفي **سَرَاة** : **سُرَّة** ، وكذلك الجمع الذي على أحد أمثلة القلة ، كقولك في أجمال : **أَجْيَال** ، وفي أفلس : **أُقْيَاس** ، وفي فتية : **فُتَيَّة** ، وفي أنجدة : **أَنِجْدَة** . ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة السكثرة ؛ لأن بنيتها تدل على السكثرة وتصغيره يدل على القلة ، فتناكفا ، وأجاز السكوفيون تصغير ماله نظير من أمثلة الآحاد ؛ فأجازوا أن يقال في **رُغْفَان** : **رُغْفَان** ، كما يقال في **عُثْمَان** : **عُثْمَان** ، وجملوا من ذلك « **أَصِيلَانَا** » زعموا أنه تصغير **أَصْلَان** و **أَصْلَان** جمع **أَصِيل** . وما زعموه مردود من وجهين ؛ أحدهما : أن معنى **أَصِيلَان** هو معنى **أَصِيل** ؛ فلا يصح كونه تصغير جمع ؛ لأن تصغير الجمع جمع في المعنى . الثاني : أنه لو كان تصغير **أَصْلَان** ل قيل : **أَصِيلَيْن** ؛ لأن **فُغْلَان** و **فُغْلَان** إذا كسرا قيل فيهما **فُغْلَان** كـ **كُضْرَان** و **مَصَارِين** ، و **خَشَامِين** و **عَقْبَان** و **عَمَّابِين** ، و **غَرْبَان** و **غَرَابِين** . وكل ما كسر على فعالين يصغر على **فُعَيْلَيْن** ، فبطل كون **أَصِيلَان** تصغير **أَصْلَان** جمع أصيل ، وإنما **أَصِيلَان** من المصغرات التي جيء بها على غير بناء **مُكَبَّرَهَا** ونظيره قولهم في إنسان : **أُنَيْسِيَان** ، وفي مغرب **مُغِيرِيَان** ، ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره ، كما وردت جموع مخالفة لبنيتها لأبنية آحادها .

والحاصل أن مَنْ قَصَدَ تصغير جمع من جموع الكثرة رَدَّه إلى واحد وصغره ثم -
 معه بالواو والنون إن كَانَ لِمَذْكُرٍ عَاقِلٍ . كَقَوْلِكَ فِي غِلْمَانٍ : غُلَيْمُونَ ، وَبِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ
 نَ كَانَ لِمَوْثٍ أَوْ لِمَذْكُرٍ لَا يَعْقِلُ ، كَقَوْلِكَ فِي جَوَارٍ وَدَرَاهِمَ : جَوَيْرِيَّاتٍ وَدُرِّيَّاتٍ ،
 وَإِنْ كَانَ لِمَا قَصِدَ تَصْغِيرُهُ جَمْعٌ فَلَمْ يَجَزَ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِ مُصْغَرًا كَقَوْلِكَ فِي فَنِيَانٍ مُتَنِيَّةٍ ،
 وَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ سِنِينَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ أَعْرَابِهَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ : سُنِّيَّاتٍ ، وَلَا يُقَالُ سُنْدِيُونَ لِأَنَّ
 أَعْرَابَهَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ إِنَّمَا كَانَ عَوْضًا مِنَ اللَّامِ ، وَإِذَا صَغُرَتْ رَدَّتِ اللَّامُ ؛ فَلَوْ بَقِيَ
 بِأَعْرَابِهَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ مَعَ التَّصْغِيرِ لَزِمَ اجْتِنَاعُ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ ، وَكَذَا الْأَرْضُونَ
 لَا يُقَالُ فِي تَصْغِيرِهِ إِلَّا أَرِيضَاتٌ ؛ لِأَنَّ إِعْرَابَ جَمْعِ أَرْضٍ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ إِنَّمَا كَانَ تَعْوِضًا
 مِنَ النَّاءِ ، فَإِنْ حَقَّ الْمُؤَنَّثُ الثَّلَاثِي أَنْ يَكُونَ بِعِلَامَةٍ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ تَصْغِيرَ الثَّلَاثِي الْمُؤَنَّثِ
 يَرُدُّهُ ذَا عِلَامَةٍ ؛ فَلَوْ أَعْرَبَ حِينَئِذٍ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ لَزِمَ الْحَذُورُ الْمَذْكُورُ ، وَمَنْ جَعَلَ إِعْرَابَ
 سِنِينَ عَلَى النَّونِ . قَالَ فِي تَصْغِيرِهِ سُنِّيَّينَ ، وَيَجُوزُ سُنِّيَّينَ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَرَى أَنَّ أَصْلَهُ
 سَنَى يِيَامِينَ ، أَوَّلَاهُمَا زَائِدَةٌ ، وَالثَّانِيَّةُ بَدَلٌ مِنْ وَآوِهَا لَامُ الْكَلِمَةِ ، ثُمَّ أَبْدَلَتْ نَوْنًا ،
 فَكَمَا أَنَّهُ لَوْ صَغُرَ سَنِيًّا لَحُذِفَ الْيَاءُ الزَّائِدَةُ وَأَبْقِيَ الْكَائِنَةُ مَوْضِعَ اللَّامِ كَذَا إِذَا
 صَغُرَ سَنِينًا مَعْتَقِدًا كَوْنِ النَّونِ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ ، فَعَامَلَتِ الْكَلِمَةُ بِمَا كَانَتْ
 يِعْمَلُهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ بَدَلًا ، وَإِنْ جَعَلَ سِنُونًا عَلَمًا وَصَغُرَ فَلَا يُقَالُ إِلَّا سُنْدِيُونَ
 رَفْعًا وَسُنِّيَّينَ جَرًّا وَنَصْبًا ، بَرَدَ اللَّامُ ، وَمَنْ جَعَلَ لَامَهَا هَاءَ قَالَ سُنْدِيُونًا ،
 وَاللهُ أَعْلَمُ .

النسب

هَذَا هُوَ الْأَعْرَافُ فِي تَرْجُمَةِ هَذَا الْبَابِ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا بَابِ الْإِضَافَةِ ، وَقَدْ سَمَّاهُ سَبِيحِيَّةً
 بِالتَّسْمِيَّتَيْنِ .

وَيُحَدِّثُ بِالنَّسَبِ ثَلَاثَ تَغْيِيرَاتٍ ؛ الْأَوَّلُ لِقَطْعِي ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : الْخَاقِ يَاءُ

مشددة آخرَ المنسوب ، وكسر ما قبلها ، ونقلُ إعرابه إليها ، والثاني معنوى ، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له . الثالث حكى ، وهو مُعاملته معاملةَ الصفةِ المشبهة في رفعه المضمرَ والظاهرَ باطرادٍ ، وقد أشار إلى التغير للفظي بقوله :

(ياءُ كَيْاءِ الكُرمِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَثْرَةُ وَجَبَ)

يعنى إذا قصدوا نسبةَ شيءٍ إلى أبٍ أو قبيلةٍ أو بلدٍ أو نحو ذلك جعلوا حرفَ إعرابه ياءً مشددةً مكسوراً ما قبلها ، كقولك فى النسب إلى زَيْدٍ : زَيْدِي .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « كَيْاءِ الكُرمِيِّ » أمرين ؛ أحدهما : التغير اللفظي المذكور ، والآخر أن ياءَ الكُرمِيِّ ليست للنسب ؛ لأنَّ المشبَّه به غير المشبه ، وقد ينضمُّ إلى هذه التغيرات فى بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر ؛ فن ذلك ما أشار إليه بقوله :

(وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ ، وَتَأْنِيثُ أَوْ مَدَّةٌ لَا تُشَبِّهُ)

يعنى أنه يحذف لياء النسب كلُّ ياءٍ تماثلها فى كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، وتجعل ياءَ النسب مكانها ، كقولك فى النسب إلى الشافعى : شَافِعِيٌّ ، وإلى المَرْيَمِيَّ : مَرْيَمِيٌّ ، مُقَدَّرُ حذفِ الأولى وجعلُ ياءَ النسب فى موضعها ؛ لثلاثي مجتمع أربع ياءاتٍ . ويظهر أثر هذا التقدير فى نحو بَحَّاقِيَّ فى جمع بُحَّتِي إذا سُمي به ثم نسب إليه ؛ فإنك تقول : هذا بَحَّاقِيٌّ ، مصروفاً ، وكان قبل النسب غيرَ مصروفٍ .

ويحذف لياء النسب أيضاً تاءُ التأنيث ؛ فيقال فى النسب إلى فاطمة : فَاطِمِيٌّ وإلى مكة : مَكِّيٌّ ؛ لثلاثي مجتمع علامتا تأنيث فى نسبة امرأةٍ إلى مكة . وأما قول

المسكلمين في ذات : ذَاتِي ، وقول العامة في الخليفة : خليفتي ، فَلَحْنٌ ، وصوابهما ذَوَوِيَّ وَخَلَقِيَّ .

ويحذف لما أيضاً مدة التأنيث ، وللمراد بها ألف التأنيث المقصورة ، وهي إما رابعة أو خامسة فصاعداً ، فإن كانت خامسة فصاعداً حُذِفَتْ وجهاً واحداً ، كقولك في حُبَارِي : حُبَارِي ، وفي قَبْعَتَرِي : قَبْعَتَرِي ، كما سيأتي . وإن كانت رابعةً في اسم ثانيه متحركٌ حذفت كالخامسة ، كقولك في جَزَرِي : جَزَرِي . وإن كان ثانيه ساكناً فوجهان : قَلْبُهَا وَاوَأَ وَحَذَفُهَا ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ تَسْكُنُ تَرَبِّعُ) أي تُصَوِّرُهُ ذَا أَرْبَعَةٍ (ذَا ثَمَانٍ سَكَنَ * قَلْبُهَا وَاوَأَ وَحَذَفُهَا حَسَنٌ) ومثال ذلك حُبَلِي ، تقول فيها على الأول : حُبَلَوِيَّ ، وعلى الثاني : حُبَلِيَّ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز مع القلب أن يُفَصَلَ بينها وبين اللام بألف زائدة تشبهاً بالمدودة ، فتقول : حُبَلَاوِي .

الثاني : ليس في كلام الناظم ترجيحُ أحدِ الوجهين على الآخر ، وليس على حد سواء ، بل الحذفُ هو المختار ، وقد صرح به في غير هذا النظم . وكان الأحسن أن يقول : « تُحَذَفُ إِذَنْ وَقَلْبُهَا وَاوَأَ حَسَنٌ » .

(لِشِبْهِهَا التَّالِيَةِ وَالْأَصْلِيَّ مَا * لَهَا) يعني أن الألفَ الرابعةَ إذا كانت للالحاق ، نحو ذِفَرِي ، أو منقلبةً عن الأصل ، نحو مَرَمِي ، فلها ما لألف التأنيث في نحو حُبَلِي من القلب والحذف ، فتقول : ذِفَرِي وَذِفَرَوِي ، وَمَرَمِي وَمَرَمَوِي . إلا أن القلب في الأصلي أحسن من الحذف ، فَمَرَمَوِي أفصحُ من مَرَمِي . وإليه أشار بقوله (وَالْأَصْلِيَّ قَلْبٌ يُقْتَمَى) أي يُخْتَار . يقال : اعْتَمَاهُ يَقْتَمِيهِ ؛ إذا اختاره ، واعتامه يعتامه أيضاً . قال طرفة :

١١٧٧ - أَرَى الْمَوْتَ يَقْتَامُ الْكَرَامَ وَيَصْطَلِي .

عَفِيْلَةٌ مَالِ الْفَاحِشِ الْمُشَدِّدِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أراد بالأصلي للقلب عن أصل واو أو باء ؛ لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقابة إلا في حرف وشبهه .

الثاني : تخصيصه الأصلي بترجيح القلب يوم أن ألف الإلحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث في ترجيح الحذف ؛ لأنه مقتضى قوله « ما لمّا » ، وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية ، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية ؛ لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف خبلى في الزيادة .

الثالث : لم يذكر سبويه في ألف الإلحاق والمقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين . وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثاً ، وهو الفصل بالألف كافي خبلاوى ، وحكى أرطاوى ، وأجازه السيرافي في الأصلية ، فتقول : مرّاوى .

(وَالْأَلِفُ الْجَائِزَةُ أَرْبَعًا إِزْلًا) أى : إذا كانت ألف المقصور خامسةً فصاعداً حذفت مطلقاً . سواء كانت أصليةً ، نحو مُصْطَفَى ومُسْتَدْعَى ، أو لتأنيث ، نحو خُبَارَى وخُلَيْطَى ، أو للإلحاق أو للتكثير ، نحو خَبَزَكَى وقَبَعَتَرَى ؛ فتقول فيها : مُصْطَفَى ، ومُسْتَدْعَى* ، وخُبَارَى ، وخُلَيْطَى ، وخَبَزَكَى ، وقَبَعَتَرَى .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت الألف المقلبة عن أصل خامسةً بعد حرف مُشَدَّد ، نحو مُعَلَّى ، فذهب سبويه والجمهور الحذف ، وهو المفهوم من إطلاق النظم ، وذهب يونس إلى جملة كلمتي ؛ فيجوزُ فيه القلب ، وهو ضعيف ، وشبهته أن كونها خامسةً لم يكن إلا بتضعيف اللام والمضعف يادغام في حكم حرف واحد . فكأنها رابعة ، وسيأتي بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة .

(كَذَلِكَ يَالْمَقْصُورِصَ خَامِسًا عَزْلًا) أى إذا كانت ياء المقصور خامسةً فصاعداً وجب حذفها عند النسب إليه ؛ فتقول في مُعْتَدِرٍ ومُسْتَعْلٍ : مُعْتَدِيٍّ ومُسْتَعْلِيٍّ .

« تنبيه » : إذا نسبت إلى مُحَيِّي اسمَ فاعِلٍ حَيًّا مُحَيِّيً ؛ قلت : مُحَيِّوٌ ، بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث ياءات ، وكانت أولى بالحذف لأنها ساكنة تشبه ياء زائدة ، فتلى الفتحة الياء التي كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها ، فقلب ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها ، وبعد ذلك الياء التي هي لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين ، وتقلب الألف واواً فيصير مُحَيِّوً ، قال الجرمي : وهذا أجود كما تقول : أموي ، وفيه وجه آخر ، وهو مُحَيٌّ كما تقول : أمي . قال المبرد : وهو أجود ؛ لأننا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير إلى مُحَيٍّ كأمي ، ثم تضيف ياء النسبة فتقول : مُحَيِّيٌّ فيجتمع أربع ياءات لسكون الأولى والثالثة .

(وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ) من المنقوص حال كون الياء (رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبِ)
فقولك في النسب إلى قَاضٍ قَاضِيٌّ أَجْوَدُ مِنْ قَاضَوِيٍّ ، ومن القلب قوله :

١١٧٨ - فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا

دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

جعل اسم الموضع حانيةً ، ونسب إليه . قال السيرافي : والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة بلا ياء .

« تنبيه » : ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مُطَرِّدٌ ، وذَكَرَ غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب . قيل : ولم يسمع إلا في هذا البيت .

(وَحُتِمَ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعْنِي) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو عَمْرٍ وَفَتَى فنقول فيها : عَمْرَوِيٌّ وَفَتَوِيٌّ ، وإنما قلبت الألف في فَتَى واواً وأصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياء آت .

(وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا) أى أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فُتِّحَ ما قبلها ، والتحقيق أن الفتح سابق للقلب ، وذلك أنه إذا أريد النسبُ إلى نحو شَجَرٍ فتحت عينه كما تفتح عين بئر ، وسيأتي ، فإذا فتحت انقلب الياء ألفاً لتحركها وافتتاح

ما قبلها ؛ فيصير شَجَى مثل فَتَى ، ثم قلب ألفه واوا كما قلب في فتى .

(وَفَعِل * وَفَعِلَ عَلَيْهِمَا افْتَحَ وَفَعِلَ) يعنى أن النسب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه ، سواء كان مفتوح الفاء كنير ، أو مكسورها كإيل ، أو مضمومها كدُرُل ؛ فتقول فيها : نَمَرِي ، وَإِيلِي ، وَدُورِي ، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء ، وشذ قولهم في النسب إلى الصُّعْق : صِعِقِي ، بكسر الفاء والعين ، وذلك أنهم كسروا الفاء إتباعا للعين ، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا .

﴿ تنبيه ﴾ : فهم من اقتصراره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير ؛ فاندرج في ذلك صُورَ : الأولى ما كان على خمسة أحرف نحو جَحْمَرِش ، والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جَنْدِل ، والثالثة ما كان على أربعة وثانية ساكن نحو تَغْلِب ؛ فالأولان لا يغيران ، وأما الثالث ففيه وجهان أغرفهما أنه لا يغير ، والآخر أنه يفتح ، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تَغْلِيبي ، وَيَحْصِيبي ، وَيُزْرِيبي ، وفي القياس عليه خلاف ، ذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى إطراده ، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع ، وقد ظهر بهذا أن قول الشارح « وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان » ليس بجيد ؛ لشموله الصور الثلاث ، وإنما الوجهان في نحو تَغْلِب .

(وَفَعِلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمُوِيٍّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ)

هذه المسألة تقدمت في قوله « ومثله مما حواه حذف » لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ما ياءه زائدتان كالشافعي ، وما إحدى ياءيه أصلية كمرمي ؛ فيوافق في الأول على الحذف ؛ فيقول في النسب إلى الشافعي :

شافعيّ ، وأما الثاني فلا يحذف ياءه ، بل يحذف الزائدة منها ويقلب الأصلية واوا ؛ فيقول في النسب إلى مَرْمَى : مَرْمَوِي ، وهي لغة قليلة ، المختسارُ خلفها ، قال في الارتشاف : وشذ في مرمي مَرْمَوِي .

(تنبيه) هذا البيت متعلق بقوله « ومثله مما حواه احذف » فكان المناسب تقديمه إليه كما فعل في الكافية ، ولعل سبب تأخير ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض ؛ فلم يمكن إدخاله بينها ، بخلاف الكافية .

(وَتَحْوُ حَتَّى فَتَحُ ثَانِيهِ يَحِبُّ) أى إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة ؛ فلما أن تكون مسبوقه بحرف ، أو بحرفين ، أو بثلاثة فأكثر ؛ فإن كانت مسبوقه بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ، ولكن يُفْتَحُ ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثى ؛ فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك ، كقولك في حَتَّى : حَيَوِي ، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت واوا لأجل ياء النسب ، وإن كان ثانيه في الأصل واوا رددته إلى أصله ؛ فتقول في طَى : طَوَوِي ؛ لأنه من طَوِيْتُ ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَارْدُدْهُ وَآوَا إِن يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبٌ) وإن كانت مسبوقه بحرفين فسيأتى حكمها ، وإن كانت مسبوقه بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها .

(وَعَلَّمَ التَّنْبِيَةَ اخْذِفْ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَضْحِيحٍ وَجَبِ)

فتقول في النسب إلى مُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمَاتٍ : مُسْلِمِيّ ، وفي النسب إلى تَمَرَاتٍ تَمَرِيّ بالإسكان ، وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك ، وعلى هذا يقال في النسب إلى نَصِيبَيْنِ : نَصِيبِيّ ، وإلى عَرَفَاتٍ : عَرَفِيّ ، ولما من أجرى المثنى مجرى مَحْمَدَانِ ، والجمع المذكور مجرى غَسَلَيْنِ ؛ فإنه

لا يحذف ، بل يقول في النسب إلى من اسمه مُسْلِمَان : مُسْلِمَانِي ، وفي النسب إلى نصيبين : نَصِيبِي ، وَمَنْ أَجْرَى الْجَمْعِ المذكور مجرى هارون ، أو مجرى عَرَبُونَ ، أو أَرْزَمَهُ الْوَاقُ وفتح التّون ، قال فيمن اسمه مُسْلِمُونَ : مُسْلِمُونِي ، ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاء منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف جَزَى لحذفهما ؛ فيقول فيمن اسمه تَمَرَات : تَمَرِي بالفتح ، وأما نحو ضَخَمَات ؛ ففي ألفه القلبُ والحذف ؛ لأنها كَألف حَبْلِي ، وليس في ألف نحو مُسْلِمَات وسُرَادِقَات إلا الحذف .

وحكم ما ألحق بالثني والمجموع تصحيحاً حكمهما ؛ فتقول في النسب إلى اثْنَيْنِ : آثِنِي وَثَنَوِي ، وإلى عشرين عِشْرِي ، وإلى أولات أُولِي .

(وَتَائِيٌّ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حُذِفَ) أى إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة ؛ فتقول في طَيْبٍ : طَيْبِي ، وفي مَيْتٍ : مَيْتِي ، كراهة اجتماع الياءات والسكرة (وَشَدَّ) في النسب إلى طَيْبٍ (طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ) إذ قياسه طَائِيٌّ بسكون الياء كطَائِيٍّ ، فقلبوها أَلِفًا على غير قياس لأنها ساكنة ، ولا تقلب أَلِفًا إلا المتحركة ؛ فإن كانت الياء مفردة نحو مُفْعِل ، أو مُشَدَّدة مفتوحة نحو هَبَيْخ ، أو فُصِّل بينها وبين المكسور نحو مُهَيِّم — تصغير مِهْيَام مِقْعَال من هَام — لم تحذف ، بل يقال في النسب إلى هذه مُفْعِلِي ، وهَبَيْخِي ، وَمُهَيِّمِي ، لنقص الثقل بعدم الإدغام والفتح وبالفصل بالمد .

(تنبيه) : دَخَلَ في إطلاق الناظم نحو غُرَّيْل — تصغير غَزَال — فتقول فيه : غُرَّيْلِي ، وقد نص على ذلك جماعة ، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر ، ودخل فيه أيضاً أَيْمٌ ؛ فيقال فيه : أَيْمِي ، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة ، وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى : وتقول في أَيْمٍ : أَيْمِي ؛ لأنك لو حذفت الياء

المتحركة لم يبق ما يدل عليها ، قيل : وليس بتعليل واضح ، ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أنهم لكان حسنا .

(وَقَعَلِي فِي فَعِيلَةٍ أَلْتَزِمَ) أى التزم فى النسبة إلى فَعِيلَةٍ حَذَفُ التاء والياء وفتح العين ، كقولهم فى النسبة إلى حَنِيفَةٍ : حَنَفَيْ ، وإلى بَحِيلَةٍ : بَحَلَيْ ، وإلى صَحِيفَةٍ : صَحَقَيْ ، حذفوا تاء التأنيث أولا ، ثم حذفوا الياء ، ثم قابوا الكسر فتحا ، وأما قولهم : فى سَلِيمَةٍ : سَلِيمِي ، وفى عَمِيرَةٍ : كَلْب : عَمِيرِي ، وفى السَّالِقَةِ : سَالِقِي ، والسليقي : الذى يتكلم بأصل طبيعته مُعَرِّبا ، قال الشاعر :

١١٧٩ - وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ

وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأَعْرِبُ

فإن هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الأصل المرفوض ، وأشد منه قولهم عُبْدِيَّ وَجُدَيَّْ بالضم فى بنى عُبَيْدَةَ وَجُدَيْمَةَ .

(تنبيه) : ألحق سيبويه فَعُولَةً بِفَعِيلَةٍ ، صحيح اللام كان أو معتلا ؛ فتقول فى النسب إلى فَرُوقَةٍ وَعَدُوَّةٍ : فَرَقِي وَعَدُوِي ، وحجته فى ذلك قول العرب فى النسب إلى شَمُوَةٍ : شَمْنِي ، وهذا عند المبرد من الشاذ ؛ فلا يقاس عليه ، بل يقول فى كل ما سواه من فَعُولَةٍ فُعُولِي ، كما يقول الجميع فى فَعُولٍ صحيحا كان كَسُولٍ أو معتلا كَعَدُوٍّ ؛ إذ لا يقال فيما باتفاق إلا سَلُولِي وَعَدُوِّي ، وإنما قاس سيبويه على شَمْنِي ولم يسمع فى ذلك غيره لأنه لم يرد ما يخالفه .

(وَقَعَلِي فِي فَعِيلَةٍ حُتِمَ) أى حتم فى النسبة إلى فَعِيلَةٍ حَذَفُ الياء والتاء أيضا ، كقولهم فى النسب إلى جُبَيْنَةٍ : جُبَهَي ، وإلى قُرَيْظَةٍ : قُرَظِي ، وإلى مُزَيْنَةٍ : مُزَنِي ، حذفوا تاء التأنيث ، ثم حذفوا الياء ، وشذ من ذلك قولهم فى رُدَيْنَةٍ : رُدَيْنِي ، وفى خَزِينَةٍ : خَزَيْنِي ، وخزينة من أسماء للبصرة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لو سُمِّيَ باسم شذت العربُ في النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس .

الثاني : ما تقدم من أنه يقال في فَعِيلَةٍ فَعَلٍ ، وفي فُعَيْلَةٍ فُعِلَ له شرطان : عدم التضعيف ، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة ، وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين ، وهما معتبران أيضاً في فَعُولَةٍ على رأى سيبويه .

(وأُخْفُوا مُعَلَّامَ عَرِيَّا) من التاء (مِنَ الْمُتَالِئِينَ) أى فَعِيلَةٍ وَفُعَيْلَةٍ (بِمَا التَّاءُ أُولَيًّا) منها في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً ؛ فقالوا في النسب إلى عَدِيٍّ وَقَصِيٍّ : عَدَوِيٌّ وَفُصَوِيٌّ ، كما قالوا في النسب إلى غَنِيَّةٍ وَأُمَيَّةٍ : غَنَوِيٌّ وَأُمَوِيٌّ ، وظاهر كلامه أن هذا الإلحاق واجب ، وقد صرح بذلك في السكافية ، وصرح به أيضاً ولده ، وذكر بعضهم فيها وجهين : الحذف كما مثل ، والإثبات نحو قَصِيٍّ وَعَدِيٍّ وهو أفتل ؛ لكسرة الدال . وتناول كلامه نحو كَسِيٍّ تصغيرَ كساء ، وفيه وجهان ، قال بعضهم : يجب فيه الإثبات ، فيقال فيه : كَسِيٌّ يَبَاءُ مِنْ مُشَدَّدَتَيْنِ ، وأجاز بعضهم كُسَوِيٌّ .

فإن كانا صحيحى اللام اطرُدَ فيهما عدمُ الحذفِ ، كقولهم في عَقِيلٍ وَعُقَيْلٍ : عَقِيلٌ وَعُقَيْلٌ ، هذا مذهب سيبويه ، وهو مفهوم قوله «معل لام» وذهب البرد إلى جواز الحذف فيهما ؛ فالوجهان عنده مُطَرَّدَانِ قياساً على ما سمع من ذلك ، ومن السمرج بالحذف قولهم في ثَقِيْبَةٍ: ثَقَفِي ، وقولهم في سُلَيْمٍ : سُلَيْمِيٌّ ، وفي قُوَيْمٍ قُوَيْمِيٌّ ، وفي قُرَيْشٍ قُرَيْشِيٌّ ، وفي هُذَيْلٍ: هُذَلِيٌّ ، وفي فُقَيْمٍ كَنَانَةٌ : فُقَيْمِيٌّ ، ليفرقوا بينه وبين فُقَيْمِيٍّ في فقيم تميم ، وفي مُلَيْحٍ خِزَاعَةٌ مُلَيْحِيٌّ ؛ ليفرقوا بينه وبين مُلَيْحِيٍّ في ملّيح بنى عمرو بن ربيعة ، وملّيح بن المون بن خزيمه . ووافق السيرافي للبرد ، وقال : الحذفُ في هذا خارجٌ عن الشذوذ ، وهو كثير جداً في أمة أهل الحجاز ، قيل : وتسوية البرد بين فَعِيلٍ وفُعَيْلٍ لَيْسَتْ بِجَيِّدَةٍ ،

إذا سمع الحذف في مُعْيِل كثيراً ، ولم يسمع في مُعْيِل إلا في مُعْيِف ، فلو فرق بينهما لكان أسد بالنظر .

(وَتَمَوُا) أى لم يحذفوا (مَا كَانَ) مِنْ فِعْـلَةٍ مَعْتَلٍ العَيْن صحيح اللام (كَالطَّوِيلَةِ) أى مما هو صحيح اللام ، فقالوا : طَوِيلٌ ؛ لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طَوِيٌّ لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وتحريك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ، وألحق بِفِعْـلَةٍ فِي ذَلِكَ فَمِـئَلَةٌ بالضم من نحو لَوِيْزَةٍ وَنَوِيْزَةٍ ، فقالوا : لَوِيْزِي وَنَوِيْزِي ، ولم يقولوا لَوِيْزِي وَنَوِيْزِي لِئَنبَتِ . والطويلة : حى ، والاحتراز بصحيح اللام من نحو طَوِيْلَةٍ وَحَيَّةٍ فإنه يقال فيها : طَوَوِي وَحَيَوِي (وَهَكَذَا) تَمَوُا (مَا كَانَ) مِنْ فِعْـلَةٍ وَفِعْـلَةٍ مَضَاعِفَا (كَالْجَلِيلَةِ) وَالْقَلِيلَةِ ، فقالوا : جَلِيلِي وَقَلِيلِي ، ولم يقولوا جَلَلِي وَقُلَلِي ، كراهة اجتماع الثلاثين .

﴿ تنبيه ﴾ : ومثل فِعْـلَةٍ فَيَا ذَكَرَ فَعُولَةٍ نَحْوَ قَوْلِهِ وَصَرُّورَةٍ ؛ فيقال فيها : قَوُولِي وَصَرُّورِي ، لا قَوَلِي وَصَرَرِي ؛ لما ذكر .

(وَهَمْزِي مَدَّةٌ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي ثَنِيَّةٍ لَهُ انْتَسَبٌ)

أى حكم همزة المددود في النسب كحكمها في الثنية القياسية ؛ فإن كانت بدلا من ألف التانيث قلبت واءاً كقولك في صَحْرَاءَ : صَحْرَاوِي ، وإن كانت أصلية سَلِمَتْ ، تقول في قُرَاءٍ : قُرَائِي ، وإن كانت بدلاً من أصل أو للالحاق جاز فيها أن تسلم وأن تنقلب واءاً ؛ فتقول في كِسَاءٍ وَعِلْبَاءَ : كِسَائِي وَعِلْبَائِي ، وإن شئت قلت : كِسَاوِي وَعِلْبَاوِي ، وفي الأحسن منهما ما سبق .

وإنما قيدت الثنية بالقياسية احترازاً من الثنية الشاذة نحو كِسَابِيْن ؛ فإنه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية ، فلا يقال : كِسَائِي .

{ تنبيهات } : الأول : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية أن الأصلية تتمين سلامتها ، وصرح بذلك الشارح ، فقال : وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن تسلم ، وذكر في التسهيل فيها الوجهين ، وقال : أجودهما التصحيح .
 الثاني : إذا لم تكن الهزمة للتأنيث ، ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وجرأ وقبأ ، إذا أردت البُعْقة ، ففيه وجهان : القلب ، والإبقاء ، وهو الأجود ؛ للفرق بينه وبين صَحْرَاء ، وإن جعلت جرأ وقبأ مذكرين كانا كرداء وكساء .
 الثالث : إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموعُ قلبُ الهزمة واواً ، نحو مَآوِيٍّ وشَاوِيٍّ ، ومنه قوله :

١١٨٠ - لَا يَنْفَعُ الشَّائِيَّ فِيهَا شَاتُهُ

وَلَا يَحْمَارُهُ وَلَا أَدَاتُهُ

فلو سمي بماء أو شاء لجري في النسب إليه على القياس قليل : مَائِيٍّ وَمَاوِيٍّ وشَائِيٍّ وشَاوِيٍّ .

(وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ) ماسى به من (جُمْلَةٍ) وهو الركب الإسنادي ، نحو بَرَقَ نَحْرُهُ ، وتَأَبَّطَ شَرًّا ؛ فتقول : بَرَقَ ، وتَأَبَّطَ ، وأجاز الجرميُّ النسب إلى العجز ؛ فيقول : نَحْرِيَّ وَشَرِّيَّ ، وشذ قولهم في الشيخ الكبير : كُنْثِيَّ ، نسبة إلى كُنْتُ ، ومنه قوله :

١١٨١ - فَأَصْبَحْتُ كُنْثِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا

[وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ]

والقياس كَوْنِيَّ (وَ) انسب إلى (صَدْرٍ مَا * رُكِبَ مَزْجًا) ، نحو بَعْلَبَكُ وَحَضْرَمَوْنُ ، فتقول : بَعْلَى وَحَضْرِي . وهذا الوجه مقيس اتفاقاً ، ووراء أربعة أوجه :

الأول : أن ينسب إلى عجزه ، نحو : بَكْيٌ ، أجازته الجرمي وحده ، ولا يمجزه غيره .

الثاني : أن ينسب إليهما معاً مَزَالاً تركيبهما معاً ، نحو : بَغْلِيٌّ بَكْيٌ ، أجازته قوم منهم أبو حاتم قياساً على قوله :

١١٨٢ — تَزَوَّجَتْهَا رَايَةً هُرْمُزِيَّةً

[يَفْضَلُهُ مَا أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ]

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب ، نحو بَغْلَبَكْيٌ .

الرابع : أن يبنى من جزأى المركب اسمٌ عَلَى قَمَلٍ ، وينسب ، نحو حَضْرَمِيٌّ ، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم لَوْلَا وَحَيْثُمَا مُسْتَمَيَّ بِهِمَا حكم المركب الإسنادي في النسب إليهما ، فتقول : أَوَى بِالْتَّخْفِيفِ وَحَيْثِي ، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المَزْجِي ، فتقول : حَمْسِيٌّ .

الثاني : قوله « وأنسب لصدر جملة » أجود من قوله في التسهيل : « ويحذف لها — يعني ياء النسب — عجز المركب » لأنه لا يُقْتَصَرُ في الحذف عَلَى الْعِجْزِ ، بل يحذف ما زاد على الصَّدْر ؛ فلو سميت بِمُخْرَجِ الْيَوْمِ زَيْدٌ ، قلت : خَرَجِيٌّ ، (وَأَنْسَبُ لِثَانٍ كَمَمًا) (إِضَافَةٌ مُبْدَوَةٌ بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ) .

هذا الأخير من عطف العام على الخاص ، أى يجب أن يكون النسبُ إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي في ثلاثة مواضع ذكر منها في هذا البيت موضعين ، وسيذكر الثالث .

الأول : أن تكون الإضافة كُنْيَةً كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ كُلْثُومٍ .

والثاني : أن يكون الأول علما بالقَلْبَةِ كَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ .

فَقُولُ : بَكْرِيٌّ ، وَكُلْثُومِيٌّ ، وَعَبَّاسِيٌّ ، وَزُبَيْرِيٌّ .

﴿ نَبِيهِ ﴾ : كَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ :

إِضَافَةٌ مِنَ الْكُنْيَةِ أَوْ اِسْتِثْنَاءٌ

مُضَافُهَا غَلَبَةُ كَأَبْنِ مُحَمَّدٍ

لأن عبارته توهم أن ماله التعريف بالثاني قِسْمٌ بِرَأْسِهِ ؛ فَشِمِلَ نَحْوُ

غلام زيد ، وليس كذلك .

قال في شرح الكافية : وإذا كان الذي ينسب إليه مضافا وكان مُعَرِّفاً صَدْرُهُ

بِمَجْزِهِ ، أَوْ كَانَ كُنْيَةً ، حَذَفَ صَدْرُهُ وَنَسَبَ إِلَى عَجْزِهِ ، كَقَوْلِكَ فِي ابْنِ الزُّبَيْرِ :

زُبَيْرِيٌّ ، وَفِي أَبِي بَكْرٍ : بَكْرِيٌّ ، هَذَا كَلَامُهُ ، وَكَذَا قَالَ الشَّارِحُ ، إِلَّا أَنَّهُ

زَادَ فِي الْمُثَلِّ غَلَامَ زَيْدٍ ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ النَّازِمِ : « أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي »

مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ ؛ لِأَنْدَرَجَ الصَّدْرُ بِإِنِّ فِيهِ ، وَهُوَ تَمَثُّلٌ فَاسِدٌ ؛

لَأَنَّهُمْ يَعْنُونَ بِالْمُضَافِ هُنَا مَا كَانَ عَلِمًا أَوْ غَالِبًا ، لَا مِثْلَ غَلَامِ زَيْدٍ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ

لِجَمْعِهِ مَعْنَى مُفْرَدٍ يَنْسَبُ إِلَيْهِ ، بَلْ يَحْوِزُ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى غَلَامٍ وَإِلَى زَيْدٍ ،

وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ النِّسْبِ إِلَى الْمَفْرَدِ لَا إِلَى الْمُضَافِ ، وَإِنْ أَرَادَ غَلَامُ زَيْدٍ

مَجْمُولًا عَلِمًا فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ مَا تَعَرَّفَ فِيهِ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي ، بَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا يَنْسَبُ

إِلَى صَدْرِهِ مَا لَمْ يُخَفَّفْ لَبْسٌ .

(فِيمَا سِوَى هَذَا) الْمَذْكُورُ أَنَّهُ يَنْسَبُ فِيهِ إِلَى الْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ الْمَرْكَبِ الْإِضَافِي

(اِنْسَبْنِ لِلْأَوَّلِ) مِنْهُمَا ، نَحْوُ عَبْدِ الْقَيْسِ وَامْرِئِ الْقَيْسِ ، وَهِيَ قَبِيلَتَانِ ، تَقُولُ :

امْرِئِيٌّ ، وَعَبْدِيٌّ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : مَرَّتِي ، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

١١٨٣ - وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا التَّرْتِي لَنَوًا

كَمَا أَلْفَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا^(١)

وهذا (مَالَمَ يُخَفَّ) بالنسب إلى الأول (لَبَسَ) فإن خيف لبس نسب إلى الثاني (كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ) وعبد مَنَاف ، حيث قالوا فيهما : أَشْهَلِي ، وَمَنَافِي ، ولم يقولوا عَبْدِي .

(تنبيه) : شذ بناء قَعَالٍ من جزءي الإضافي منسوباً إليه ، كما شذ ذلك في المركب اللَّزْجِي ، والمحفوظ من ذلك تَيْمَلِي ، وَعَبْدَرِي ، وَمَرْقِي ، وَعَبْقَسِي ، وَعَبْشِي ، في تيم اللات ، وعبد الدار ، وامري القيس بن حُجْر الكِنْدِي ، وعبد القيس ، وعبد شمس ، وإنما فعلوا ذلك فراراً من اللبس ، وقالوا : تَعَبْشَمَ ، وَتَعَبْشَسَ ، وأما عبشمس ابن زيد مناة ، فقال أبو عمرو بن العلاء : أصله عب شمس أى حب ، والذين مبدلة من الحاء ، وحب الشمس : ضوؤها ، وقال ابن الأعرابي : أصله عِبْهُ شمس ، والعِبْ والعِدْل واحد ، أى هو نظير شمس .

(وَاجْبُرَ رَدُّ اللَّامِ مَا) اللَّامُ مِنْهُ حُذِفَ * جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ

(١) هذا بيت لقي الرمة من أبيات بهجو فيها قبيلة من تميم اسمها امرؤ القيس ، وقوله :

يَعْدُ النَّاسِيُونَ إِلَى مَعْدَةٍ يُبُوتُ أَلْجَدُ أَرْبَعَةَ كَبَارَا

يعدون الرباب وآل سعد وعمرأ ثم خنظلة الخيلار

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا التَّرْتِي لَنَوًا كَمَا أَلْفَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا

والحوار - زنة التراب أو الكتاب - ولد الناقة ساعة يولد ، وهو لا يؤخذ في الدية عن القليل ، وقد التفت قراءة البيت على العلامة الصبان ، فذكر مالا يحصل له ، والله ينفّر له ويرضى عنه .

أى اللام (ألف) في جَمْعِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّنْثِيَةِ * وَحَقُّ تَجْبُورٍ) برد لامة إليه (سَهْدِي) المواضع الثلاثة، أى فيها (تَوْفِيَّةٌ) بردها إليه في النسب إليه، ويحتمل أن يكون «هذى» إشارة إلى اللام، أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها إليه، في المواضع المذكورة التوفية بردها إليه في النسب.

اعلم أنه إذا نُسِبَ إلى الثلاثى المحذوف منه شيء فلا يخلو إما أن يكون المحذوف الفاء أو العين أو اللام؛ فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى، وإن كان محذوف اللام؛ فلما أن يُجْمَعُ في تنثية أو جمع تصحيح أولا؛ فإن جبر كما في أبٍ وأخٍ - فلنهما يُجْمَعُ في التنثية، وكِمَصَّةٌ وَسَنَةٌ؛ فإنهما يجبران في الجمع بالألف والتاء - وجب جبرُهُ في النسب؛ فتقول: أبوى، وأخوى، وعِضْوَى، وسَنَوَى، أو عِضْهَى، وسَنَهَى، على الخلاف في المحذوف؛ لأنك تقول: أبوان وأخوان، وعِضْوَاتٌ وسَنَوَاتٌ، أو عِضْهَاتٌ وسَنَهَاتٌ، على الوجهين، وإن لم يُجْبَرْ لم يجب جبره في النسب، بل يجوز فيه الأمران، نحو حِرٍّ، وغَدٍّ، وشَفَّةٍ، وثُبَّةٍ؛ فتقول فيها: حِرِّى، وَغَدَى، وَشَفَى، وَثُبَى، بالمحذف، وحِرْحِرَى وَغَدَوَى وَشَفَعَى وَثُبَوَى، بالجبر برد المحذوف، وهو من حِرِّ الحاء، ومن غَدٍّ الواو، ومن شَفَّةِ الهاء، ومن ثُبَّةِ الياء.

﴿ تنبيهات ﴾: الأول: لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكور، وقد اقتصر في التسهيل وشرح الكافية على التنثية والجمع بالألف والتاء.

الثاني: أطلق قوله: «جوازا أن لم يك رده ألف» وهو مقيد بأن لا تكون العين مُثَقَّلَةً؛ فإن كانت عينه مُثَقَّلَةً وجب جبره كما ذكره في الكافية والتسهيل، وإن لم يجبر في التنثية وجمع التصحيح؛ احترازا من نحو شاة، وذى بفتحى صاحب؛ فتقول في شاة: شاهى، وعلى أصل الأخفش الآنى ييانه شَوَهَى، وفي ذى: ذَوَوَى اتفاقا؛ لأن وزنه عند الأخفش فَعَلٌ بالفتح.

الثالث : إذا نُسب إلى يَدٍ ودمٍ جاز الوجهان عند من يقول : يَدَانِ ودمَانِ ،
وجوب الرد عند من يقول : يَدَيَانِ ودمَيَانِ .

الرابع : إذا نُسب إلى ما حُذِفَتْ لَامُهُ وَعُوِضَ منها همزة الوصل جاز أن يُحذَر
وتُحذف الهمزة ، وأن لا يُحجر وتستصحب ، فتقول في ابنِ واسمٍ واشتِ : بَنَوِي ،
وَمَمَوِي ، وَسَمِي ، على الأول ، وَأَبْنِي وَأُمِّي وَأُسْتِي ، على الثاني .

الخامس : مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجرور تفتحُ عينه وإن كان
أصله السكون ، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أضله السكون ؛ فتقول
في يَدٍ ودمٍ وغَدٍ وجِرٍ على مذهب الجمهور : يَدَوِي ، ودمَوِي ، وغَدَوِي ،
وجِرَجِي بالفتح ، وعلى مذهب الأخفش : يَدِي ، ودمِي ، وغَدَوِي ، وجِرَجِي ،
بالسكون ؛ لأنه أصل الدين في هذه الكلمات ، والصحيحُ مذهب سيبويه ،
وبه ورد السماعُ ، قالوا في غَدٍ : غَدَوِي ، وحكى بعضهم عن الأخفش أنه رَجَعَ
إلى مذهب سيبويه ، اه .

(وَبَاخِرُ أَخْتَا وَبَانِي بِنْتَا الْحَقِّ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفِ النَّا)

أى اختلف في النسب إلى بِنْتٍ وَأَخْتٍ ، فقال سيبويه : كالنسب إلى أخ وابن ،
بمحذوف التاء وردَّ المحذوف ؛ فتقول : أَخَوِيَّ وَبَنَوِيَّ ، كما يقال في المذكر ،
وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تُحذف التاء ؛ فتقول : أَخِيَّ وَبِنْتِيَّ ،
وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت وَمَنْتَ بِإِثْبَاتِ التاء ، وهو لا يقول به ، وله أن يفرق
بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت وأخت ؛ لأن التاء في هنت في الوصل خاصة ،
وفي مَنْتَ في الوقف خاصة ، وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهي : مِثْنَتَانِ ،
وَكَلْتَا ، وَذَبْتِ ، وَكَيْتِ ؛ فالنسبُ إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها :
فتقول : مِثْنَوِي ، وَكَلَوِي ، وَذَبَوِي ، وَكَيْوِي ، وعند يونس تقول : مِثْنَتِي ،

وَكَلْتَيَّ أَوْ كَلْتَوَيَّ ، وَذَيَّتِي ، وَكَيْتِي ، وذكر بعضهم في النسب إلى كلتا على مذهب يونس كَلْتِي وَكَلْتَوَيَّ وَكَلْتَاوَيَّ ، كالنسب إلى خَيْلٍ بِالْأَوَجِ الثلاثة ، وذهب الأَخْشَفُ فِي أُخْتٍ وَبَنَتْ وَنَظَارُهَا إِلَى مَذْهَبِ ثَالِثٍ ، وَهُوَ حَذَفُ التَاءِ وَإِقْرَارُ مَا قَبْلَهَا عَلَى سَكُونِهِ وَمَا قَبْلَ السَّاكِنِ عَلَى حَرَكَتِهِ ؛ فَنَقُولُ : أَخَوَيَّ وَبَنَوَيَّ وَكَلَوَيَّ وَثَنَوَيَّ ، وَقِيَاسُ مَذْهَبِهِ فِي كَيْتٍ وَذَيَّتٍ — إِذَا رَدَّ الْمَحْذُوفُ — أَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهِمَا كَمَا يَنْسَبُ إِلَى حَيٍّ ؛ فَنَقُولُ : كَيَوَيَّ وَذَيَوَيَّ .

﴿ تَنْبِيْهَانِ ﴾ : الْأَوَّلُ : قَدْ انْتَضَحَ مِمَّا سَبَقَ أَنْ أُخْتًا وَبَنَاتًا حَذَفَتْ لَامُهُمَا ؛ لِأَنَّ النُّحَوِيْنَ ذَكَرُوهُمَا فِيهَا حَذَفَتْ لَامُهُ ؛ فَالْتَّاءُ إِذَنْ فِيهِمَا عَوْضٌ مِنَ اللَّامِ الْمَحْذُوفَةِ ، وَإِنَّمَا حَذَفَتْ فِي النِّسْبِ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبَوِيٍّ لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِشْمَارِ بِالتَّأْنِيثِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَمَحِّضَةً لِلتَّأْنِيثِ ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِ سَيِّبَوِيٍّ أَنْ تَاءَ كَلْتَا كَتَاءٌ لِبَنَاتٍ وَأُخْتٍ ، وَأَنَّ الْأَنفَ لِلتَّأْنِيثِ ، وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِيْ مَا سَبَقَ ، وَذَهَبَ الْجَرْمِيُّ إِلَى أَنَّ التَّاءَ زَائِدَةٌ ، وَالْأَلْفَ لَامُ السَّكَلَةِ ، وَوَزَنُهُ فَعْتَلٌ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ التَّاءَ لَا تَرَادُ وَسَطًا ؛ فَإِذَا نَسَبَ إِلَيْهِ عَلَى مَذْهَبِهِ قِيلَ : كَلْتَوَيَّ ، وَالْمَشْهُورُ فِي النُّقْلِ عَنْ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ وَنَقَلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الْمِفْصَلِ عَنْ سَيِّبَوِيٍّ ، أَنَّ التَّاءَ فِي كَلْتَا بَدَلٌ مِنَ الْوَائِ الَّتِي هِيَ لَامُ السَّكَلَةِ ، وَوَزَنُهَا فَعْلَى أَبْدَلَتْ الْوَائِ تَاءً إِشْعَارًا بِالتَّأْنِيثِ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ فَالَّذِي يَنْبَغِيْ أَنْ يُقَالَ فِي النِّسْبِ إِلَيْهِ : كَلْتِي ، وَأَيْضًا لَا يَنْبَغِيْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يُعَدَّ فِيهَا حَذَفٌ لَامُهُ ؛ لِأَنَّ مَا أَبْدَلَتْ لَامُهُ لَا يُقَالَ فِيهِ مَحْذُوفٌ اللَّامُ فِي الْإِصْطِلَاحِ ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يُقَالَ فِي « مَا » مَحْذُوفٌ اللَّامُ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ مَذْهَبِ سَيِّبَوِيٍّ وَمَنْ وَاقِعُهُ أَنَّ لَامَ كَلْتَا مَحْذُوفَةٌ كَلَامُ أُخْتٍ وَبَنَتْ ، وَالتَّاءُ فِي الثَّلَاثَةِ عَوْضٌ مِنَ اللَّامِ الْمَحْذُوفَةِ كَمَا قَدْ تَبَيَّنَ أَوَّلًا ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ : هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْوَائِ ، إِذَا قُصِدَ هَذَا الْمَعْنَى ، كَمَا قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ فِي تَاءِ بَنَتْ وَأُخْتٍ : إِنَّهَا بَدَلٌ مِنَ لَامِ السَّكَلَةِ ، وَأَمَّا إِنْ أُرِيدَ الْبَدَلُ الْإِصْطِلَاحِيُّ فَلَا ؛ لِأَنَّ بَيْنَ الْإِبْدَالِ وَالتَّعْوِيضِ قَرْبًا يَذْكُرُ فِي مَوْضِعِهِ .

الثاني : النسبُ إلى ابنة أبيّ وبنوي كالنسب إلى ابن اتفاقا ؛ إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء بنت ، انتهى .

(وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذَوِ لَيْنٍ كَلَّا وَلَائِي)

إذا نسب إلى الثنائي وضاعفاً ، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدمه ، فتقول في كم : كَمِي وكَمِي ، وإن كان ثانيه حرفَ لين ضُفِّ بمثله إن كان ياء أو واواً ، فتقول في كئي ولؤ : كَيَوِي ولَوَوِي ؛ لأن كئي لما ضُف صار مثل حَيٍّ ، ولؤ لما ضُف صار مثل دَوٍّ ، وإن كان ألفاً ضوعفت وأبدل ضعفها همزةً ، فتقول فيمن اسمه لا : لَائِي ، وإن شئت أبدلت الهمزة واواً فقلت : لَأَوِي .

(وَلِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً) مُعْتَلِ اللام (مَا أَلْفَا عَدَمٌ * فَجَبَّرُهُ) بِرَدِّ قَائِهِ إِلَيْهِ (وَفَتَحَ عَيْنَهُ التَّزِمَ) عِنْدَ سَيَبُوهِ ؛ فتقول على مذهبه في شِيَّةٍ وَدِيَّةٍ : وَشَوِيَّ وَوَدَوِيَّ ؛ لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقاً ، ويعامل اللام معاملة المقصور ، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون فتقول على مذهبه : وَشِيَّيَّ ، وَوَدِيَّيَّ ؛ فإن كان المحذوفُ الفاء صحيحَ اللام لم يَجْزَ ، فتقول في النسب إلى عِدَّةٍ : عِدِيَّ ، وإلى صِفَةٍ : صِفِيَّ .

(تنبيه) : بقي من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه ، وهو محذوف العين ، وحكمه أنه إن كانت لامه صحيحة لم يَجْزَ ، كقولك في سَهٍ وَمَذٍ مَسَّيَّ بهما : سَهِيَّ وَمُذِيَّ ، وأصلهما سته ومند ، كذا أطلق كثير من النحويين ، وليس كذلك ، بل هو مقيد بأن لا يكون من الضاعف ، نحو رَبِّ الخففة بحذف الباء الأولى إذا سمي بها ونسب إليها ، فإنه يقال : رَبِّيَّ يرد المحذوف ، نص عليه سيبويه .

ولا يعرف فيه خلاف . وإن كانت لامة معتلة نحو المَرِيّ وَيَرَى مَسْمًى
بهما جَبَر ، فتقول فيهما : المَرْتَىّ وَالْبَرْتَىّ ، برد المحذوف ، وفي فتح العين
وسكونها المذهبان .

(وَالْوَّاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِيًا لِلْجَمْعِ * إِنْ لَمْ يُشَابِهْ) الجمع (وَاحِدًا بِالْوَضْعِ)
الواحد : مفعول بأذكر ، وناسياً : حال من الضمير المستتر في اذكر .

يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي — وهو معنى قوله : « إن
لم يشابه واحداً بالوضع » — جرى بواحدته وانُسب إليه ؛ فتقول في النسب إلى فرائض ،
وكتب ، وقَلَانِس : فَرَضِي ، وَكَتَابِي ، وَقَلَانِسِي . وقول الناس « فرائضي ، وكتبي ،
وقَلَانِسِي » خطأ .

فإن شابه الجمع واحداً بالوضع نسب إلى لفظه ، وشمل ذلك أربعة أقسام :
الأول : ما لا واحد له كعَبَادِيْدُ ؛ فتقول فيه عِبَادِيْدِي ؛ لأنَّ عباديد بسبب إهمال
واحدته شابهَ نحو قَوْمٍ وَرَهْطٍ مما لا واحد له .

والثاني : ما له واحد شاذ كَلَامَح فإنَّ واحده لَمْحَة ، وفي هذا القسم خلاف ؛
ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه ، فتقول : مَلَّاحِي ، وحكى أن العرب
قالت في المحاسن : مَحَاسِنِي ، وغيره ينسب إلى واحدته . وإن كان شاذاً فيقول في
النسب إلى مَلَّامَح : لَمْحِي ، وعلى ذلك مشى الناطم في بقية كتبه ، وعبارته في التسهيل :
وذو الواحد الشاذ كذی الواحد القياسي لا كالمُهْمَلِ الواحد ، خلافاً لأبي زيد ، وقد
يحتمله كلامه ها .

والثالث : ما سمي به من الجوع نحو كَلَّابٍ وَأَمَّارٍ وَمَدَّانٍ وَمَعَاوِرَ ؛ فتقول فيه :
كَلَّابِي ، وَأَمَّارِي ، وَمَدَّانِي ، وَمَعَاوِرِي . وقد يردُّ الجمعُ المسمى به إلى الواحد إذا
أَمِنَ اللبسُ ، ومثال ذلك الفَرَاهِيدُ علم على بطن من أسد ، قالوا فيه :

الفرَّاهيدي ، بالنسب إلى لفظه ، والفرُّهُودي ، بالنسب إلى واحده لأمن اللبس ؛
لأنه ليس لنا قبيلة تسمى ^(١) بالفرُّهُود ، وإنما قالوا في النسب إلى الرَّبَّاب :
رُبِّي ؛ لأن الرَّبَّاب ليس باسمٍ لواحد ، وإنما الرَّبَّاب ضَبَّةٌ وعُكْلٌ وتيم
وثورٌ وعدى ، والرَّثبةُ القِرْقَرةُ ، فلما اجتمعوا وصاروا يداً واحدة قيل
لهم : الرَّبَّابُ .

والرابع : ما غلبَ فَجَرَى مجرى الاسم التَّلم ، كقولهم في الأنصار: أنصاري ، وفي
الأنبار — وهم قبائل من بني سعد بن عبد مَناة بن تميم — أنباري .

(تنبيه) : إذا نسب إلى تمرات وأرضين وسينين باقيةً على جمعيتها قيل :
تمرِيٌّ ، وأرضيٌّ ، وسنهيٌّ أو سنويٌّ ، على الخلاف في لامة ، وإذا نسب إليها أعلاما
النزم فتح العين في الأولين ، وكسر الفاء في الثالث .

(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِيلٌ فِي نَسَبِ أَغْنَى عَنِ الْيَاءِ قَبِيلٌ)

أى يُسْتَفْتَى عَنْ يَاءِ النِّسْبِ غَالِباً بِصَوْغِ فَاعِلٍ مَقْصُوداً بِهِ صَاحِبُ
الشَّيْءِ ، كَقَوْلِهِ :

١١٨٤ — وَغَرَزْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَا يَنْ فِي الصَّيْفِ نَائِمٌ

قال سيبويه : أى صاحب لبن وتمر . وقالوا : فلان طاعِم كاسٍ ، أى ذو طعام
وكسوة ، ومنه قوله :

١١٨٥ — [دَجَّ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلَ لِإِبْعِيَّتِهَا]

وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسَى

(١) قيل إن فرهودا كصفور بطن من نجد وحي من الأزدي ، فلم يتم لهم ادعاء عدم اللبس
في هذه الكلمة .

وقوله :

كَلَيْفَ لَمْ يَأْمِيَةً نَاصِبِ

[وَآيِلَ أَقَاسِيهِ بَطِيءُ الْكَوَاكِبِ]

أى ذى نَصَب ، وبصَوْغِ فَعَالٍ مقصوداً به الاحترافُ ، كقولهم : بَرَّازٌ ، وعَطَّارٌ .
وقد يقوم أحدهما مقام الآخر ؛ فن قيام فاعل مقام فَعَالٍ قولهم : حَاتِكٌ فى معنى حَوَاكٍ ،
لأنه من الحَرْفِ ، ومن العكس قوله :

١١٨٦ - وَلَيْسَ بِذِي رُمَحٍ قَيْطُومَنِي بِهِ

وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِدَبَّالٍ

أى وليس بذى نَبْلٍ .

قال المصنف : وعلى هذا حل الحقون قوله تعالى : « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ »

أى بذى ظُلمٍ .

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك ، قالوا لبياع العِطَرِ ولبياع البُتُوتِ وهى
الأكسية : عَطَّارٌ وعِطْرِي ، وَبَتَاتٌ وَبَتَّى .

وبصَوْغِ فَعِيلٍ مقصوداً به صاحبُ كذا ، كقولهم : رَجُلٌ طَعِمٌ وَلَيْسَ وَعَمِلٌ ،
بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل . أنشد سيبويه :

١١٨٧ - * لَسْتُ بِبَلِيلِي وَآكِنِّي نَهْرٌ *

[لَا أَذِيحُ النَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ]

مَتَى أَرَّ الصَّبِيحَ فَإِنِّي أَنْتَشِرُ]

أراد ولكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد يستغنى عن بياء النسب أيضاً بمفعال كقولهم : امرأة

مِطَّار ، أى ذاتُ عِطَر ، وَمِفْعِيلُ كَقَوْلِهِمْ : نَاقَةُ مَحْضِيرٍ ، أى ذاتُ حُضِيرٍ ، وهو الجَرى .

الثانى : هذه الأبنية غير مَفِيسَةٍ ، وإن كان بعضها كثيراً ، هذا مذهب سيبويه . قال : لا يقال لصاحب الدقيق دَقَاقٌ ، ولا لصاحب الفاكهة فَكَّاهٌ ، ولا لصاحب البرِّرَّار ، ولا لصاحب الشعر شَعَّار ، والمبرد يقيس هذا ، انتهى .

(وَبَرُّ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا)

يعنى أن ما جاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وبَعْضُهُ أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ ، فن ذلك قولهم فى النسب إلى البَصْرَةِ : بَصْرِيٌّ ، بكسر الباء ، وإلى الدَّهْرِ : دَهْرِيٌّ ، بضم الدال ، وإلى مَرْوٍ : مَرْوَزِيٌّ ، وإلى الرى : رَازِيٌّ ، وإلى خُرَّاسَانَ : خُرَّاسِيٌّ ، وإلى جُلُولَاءَ وَحَرُورَاءَ — موضعين — جُلُولِيٌّ وَحَرُورِيٌّ ، وإلى البحرين : بَحْرَانِيٌّ ، وإلى أُمِيَّةٍ : أُمَوِيٌّ ، بفتح الهمزة ، وإلى السَّهْلِ : سَهْلِيٌّ ، بضم السين ، وإلى بنى الحُبَلَى — وهم حى من الأنصار منهم عبد الله بن أبى ابن سُلُولٍ المَنَاقِقُ — وهى أبوم الحُبَلَى لعظم بطنه — حُبَلِيٌّ ، بضم الحاء وفتح الباء ، ومنه قولهم : رَقَبَانِيٌّ ، وَشَعْرَانِيٌّ ، وَجُمَانِيٌّ ، وَآخِيَانِيٌّ ، للعظيم الرقبة والشعر والجُمَّة واللحية ، وقولهم فى النسب إلى الشام واليمن وَشَامِيٌّ وَيَمَانِيٌّ ، ويَمَانِيٌّ ، وكلها مفتوحة الأوَّل ، وقد تقدم من ذلك ألفاظ فى أثناء الباب .

(خاتمة) : ألحقوا آخرَ الاسمِ ياءَ كِياءِ النسب للفرق بين الواحد وجنسه ؛ فقالوا : زَنْجٌ وزَنْجِيٌّ . وَتُرْكٌ وَتُرْكِيٌّ ، بمنزلة تمر وتمرّة ونخل ونخلّة ، واللبانعة فقالوا

في آخر وأشقر : آخرى وأشقرى ، كما قالوا : رَاوِيَةً وَنَسَابَةً ، وزائدة
زيادة لازمة ، نحو كَرِيْمِي وَبَرِّيَّةُ ، وهو ضرب من أجود التمر ، ونحو بَرْدِي
بالفتح وهو نبت ، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث كقُرْفَةٍ وَظُلْمَةٍ ،
وزائدة زيادة عارضة ، كقوله :

١١٨٨ - أَطْرَبَا وَأَنْتَ قَنْسَرِي

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي

أى دَوَّار ، ومنه قول الصَّلْتَان :

١١٨٩ - أَنَا الصَّلْتَانِي الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ

إِذَا مَا تَحَكَّمُ فَهَوَ بِالْحُكْمِ صَادِعُ

والله أعلم .

الوقف

(تَنْوِينًا اِثْرَ فَتْحٍ اِجْمَلُ أَلِفًا وَقَفًا ، وَتَلَوَ غَيْرَ فَتْحٍ اِخْذِفَا)

الوقف : قَطْعُ النطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختيارى ، وهو غير الذى
يكون استثنائا وإنكارا وتذكرا وترتقا ، وغالبه يلزمه تفسيرات ، وترجع إلى سبعة
أشياء : السكون ، والرّؤم ، والإشمام ، والإبدال ، والزيادة ، والحذف ، والنقل ،
وهذه الأوجه مختلفة فى الحسن والحل ، وستأتى مفصلة .

واعلم أن فى الوقف على الْمُتَوْن ثلاثَ لغاتٍ ؛ الأولى — وهى الفصحى — أن
يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة وكسرة
بلا بدل ، تقول : رأيت زَيْدًا ، وهذا زَيْدٌ ، وصررت بَرِيدٌ ، والثانية : أن يوقف
عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ، ونسبها المصنف إلى ربيعة ، والثالثة : أن

يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة ، وواوا بعد الضمة ، ويااء بعد الكسرة ، ونسبها للمصنف إلى الأزدي .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : شمل قوله « أترفتح » فتحة الإعراب ، نحو : رأيت زيدا ، وفتحة البناء نحو : أنها ووثيها ، فكلما النوعين يُبدل تنوينه ألفا على المشهور .

الثاني : يستثنى من النون للنصب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة ؛ فإن تنوينه لا يبدل ، بل يحذف ، وهذا في لغة مَنْ يقف بالماء وهي الشهيرة ، وأما مَنْ يقف بالتاء فبعضهم يُجْزِيها بِجُزْيِ الحذوف ؛ فيبدل التنوين ألفا ؛ فيقول : رأيت قائمتا ، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير .

الثالث : للمقصود المُنَوَّن يوقف عليه بالألف ، نحو رأيتُ فتى ، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب ؛ الأول : أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف للنقلية وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبي الحسن والقراء والملازمي ، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا ؛ لأنه تنوين بعد فتحة ، والثاني : أنها الألف للنقلية في الأحوال الثلاث ، وأن التنوين حُذِف ؛ فلما حذف عادت الألف ، وهو مَرْوِيٌّ عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيрани ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل ، وإليه ذهب المصنف في الكافية ، قال في شرحها : وَيُقَوَّى هذا المذهب ثبوتُ الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رَوِيًّا ، وبدل التنوين غير صالح لذلك ، ثم قال : ولا خلاف في المقصود غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل ، وأن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة ، كقول الرازي :

١١٩٠ - [وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَنْزٍ شَاهِدٌ]

رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

أراد ابن المَعْلَى ، انتهى ، ومثال الاعتداد بها روي قول الرازي :

١١٩١ - إِنَّكَ يَا بَنَى بَعْفَرٍ نِعَمَ الْفَتَى
[وَنِعَمَ مَاؤَى طَارِقٍ إِذَا أَتَى]

إلى قوله :

وَرُبَّ طَيْفٍ طَرَقَ الْحَى مَرَى
[صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى]

والثالث اعتباره بالصحيح ؛ فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجرح بدل من لام الكلمة ، وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثرهم ، قبل : وهو مذهب معظم النحويين ، وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة ، وذهب في التذكرة إلى موافقة المسازني .

(وَاحْذِفْ لَوْ قَفِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْطَارِ)
يعنى إذا وقف على هاء الضمير ؛ فإن كانت مضمومة أو مكسورة حُذِفَتْ صلتها ووقف على الهاء ساكنة ، تقول : لَهْ وَبَهْ ، بحذف الواو والياء ، وإن كانت مفتوحة نحو رأيَتهَا وقف على الألف ولم تحذف ، واحتز بقوله « في سوى اضطرار » من وقوع ذلك في الشعر ، وإنما يكون ذلك آخرَ الآيات ، وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله ، اختيارا كقول بعض طي : « وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بَهْ » يريد بها ، واستشكل قوله « اختيارا » فإنه يقتضى جواز القياس عليه ، وهو قليل .

(وَأَشْهَتْ إِذَا مُنَوَّنَا نَصِبَ قَائِلًا فِي الْوَقْفِ نُوهَا قَلْبَ)
اختلف في الوقف على إذا ؛ فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب ، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن ،

وقل عن المازني والبرد ، واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنها تكتب بالألف ، قيل : وهو الأكثر ، وكذلك رسمت في المصحف ، والثاني : أنها تكتب بالنون ، قيل : وإليه ذهب البرد والأكثر ، وصححه ابن عصفور ، وعن البرد : اشتبهت أن أكرى يد من يكتب إذن بالألف ؛ لأنها مثل أن ولن ، ولا يدخل التنوين في الحروف ، والثالث : التفصيل فإن ألفيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن أعلت كتبت بالنون لقوتها ، قاله الفراء ، وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرغاً على قول من يقف بالألف ، وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون .



(وَحَذَفُ يَا الْمُتَّقُونَ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ أَوَّلِي مِنْ ثُبُوتِ فَأَعْلَمًا)

أى إذا وقف على المنقوص المنون ؛ فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف ، نحو رأيت قاضياً ، وإن كان غير منصوب فالختار الوقف عليه بالحذف ؛ فيقال : هذا قاض ، ومَرَرْتُ بِقَاضٍ ، ويجوز الوقف عليه برء الياء ، كقراءة ابن كثير : « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي » و « مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي » و « مَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِي » ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين ؛ فإن كان تمين الرد كما سيأتى في قوله « وفي نحو مر لزوم رد الياء اقتضى » .

وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله : (وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالعَكْسِ) أى المنقوص غير المنون بالعكس من المنون ؛ فإثبات الياء فيه أَوَّلِي من حذفها ، وليس الحذف مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم ، وقد دخل تحت قوله : « غير ذى التنوين » أربعة أشياء :

الأول : لِلْقُرُونِ بَالٌ ، وهو إن كان منصوباً فهو كالصحيح نحو رأيت القاضي ؛ فيوقف عليه بإثبات الياء وجهاً واحداً ، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فسكاً ذكر ؛ فالختار « جاء القاضي ، ومررت بالقاضي » بالإثبات ، ويجوز « القاضي » بالحذف .

والثاني : ماسقط تنوينه للنداء نحو « يا قاض » فالحليل يختار فيه الإثبات ، ويونس يختار فيه الحذف ، ورجح سيوييه مذهب يونس ؛ لأن النداء محل حذف ، ولذلك دخل فيه الترخيم ، ورجح غيره مذهب الحليل ؛ لأن الحذف مجاز ، ولم يكثر فيرجح بالكثرة .

والثالث : ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو « رأيت جَوَارِي » نصباً ؛ فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوب .

والرابع : ماسقط تنوينه للإضافة نحو « قاضى مكة » فإذا وقف عليه جاز فيه لوجهان الجوازان في المنون ، قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز في المنون .

فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين ؛ أحدهما : أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة ، وليس حكمها واحداً ، والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات كما ذكر ذلك في الكافية .

(وَفِي نَحْوِ مُرْ لَزُومٍ رَدُّ الْيَاءِ أَقْنَى) يعنى إذا كان المنقوصُ محذوفَ العين نحو مُرْ اسم فاعل من أَرَأَى ^(١) يرى أصله مُرْتُ على وزن مُفْعِل ، فَأَعِلَّ لإعلال قاضٍ وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها ، فإنه إذا وَقَفَ عليه لَزَمَ رَدُّ الْيَاءِ ، وإلا لَزِمَ بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء ، وذلك لإجفاف بالكلمة ، ومثله فى ذلك محذوفُ الفاء كَيْفَ عَلِمَّا فَنَقُولُ : هَذَا مُرًى وَيَنْبَى ، ومُرْتُ بِمُرًى وَيَنْبَى .

(وَغَيْرَهَا التَّائِيثِ مِنْ مُحَرِّكِ سَكَنِهِ أَوْ قِفَ رَأَيْمِ التَّحْرُكِ)
فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه : الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل ، ولكل منها حدٌ وعلامة .

(١) هذا هو الأصل غير المستعمل فى هذا الفعل وللمستعمل هو أرى يرى بضم ياء المضارعة

فالإسكان : عدمُ الحركة ، وعلامته خ فوق الحرف ، وهي الخاء من خف
أو خفيف

والإشمام : سَمُّ الشفتين بمد الإسكان في المرفوع والمضموم ، للإشارة للحركة من
غير صوت ، والفرَضُ به الفرقُ بين الساكن والمسكن في الوقف ، وعلامته نقطة
قدّام الحرف هكذا .

والرّومُ : وهو أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها ، والفرَضُ به هو الفرض
بالإشمام ، إلا أنه أتم في البيان من الإشمام ؛ فإنه يدركه الأعمى والبصير ، والإشمام
لا يدركه إلا البصير ؛ ولذلك جعلت علامته في الخط أتم ، وهو خط قدّام
الحرف هكذا —

والتضعيفُ : تشديدُ الحرفِ الذي يوقَفُ عليه ، والفرَضُ به الإعلامُ بأن
هذا الحرفَ متحرك في الأصل ، والحرف للزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو
للدغم ، وعلامته شين فوق الحرف ، وهو الشين من شديد .

والنقل : تحويلُ الحركة إلى الساكن قبلها ، والفرَضُ إما بيان حركة الإعراب ،
أو الفرار من النقاء الساكنين ، وعلامته عدمُ العلامة ، وسيأتي تفصيل ذلك .

فإن كان للتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب في
غيره ، ولذلك قدّم استثناءها ، وإن كان غيرَها جاز أن يوقَفَ عليه بالإسكان وهو
الأصل ، وبالرّوم مطلقا ، أعنى في الحركات الثلاث ، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة
خلفة الفتحة ، ولذلك لم يُجزَّه أكثر القراء في المفتوح ، وواقفهم أبو حاتم . ويجوز
الإشمام والتضعيف والنقل ، لكن بالشروط الآتية ، وقد أشار إلى الإشمام بقوله :
(أو أُشِمِمِ الضَّمةَ) أي إعرابية كانت أو بنائية ، وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة
فلا إشمام فيهما ، وأما ما ورد من الإشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم ؛

لأن بعض الكوفيين يسمي الزوم إشباعاً، ولا مُشَاخَّةً في الاصطلاح، ثم أشار إلى التضعيف بقوله (أَوْفٍ مُضْمَفًا - مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنَّ قَفَاً): أي تبع (تَحَرَّكَ كَا) كقولك في جَعْفَرٍ: جَعْفَرٌ، وفي وَعِلٍ: وَعِلٌ، وفي ضَارِبٍ: ضَارِبٌ. واحترز بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه؛ لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عيناً، وبالشرط الثاني من نحو سَرَوْا وَبَقِيَ وَالْقَائِي وَالْقَتَى؛ فلا يجوز تضعيفه، وبالثالث من نحو بَكَرٍ؛ فلا يجوز تضعيفه. ثم أشار إلى النقل بقوله:

(وَحَارَرَكَا أَفْلاً لِسَاكِنِ تَحْرِيكُهُ أَنْ يُحْظَلَ)

أي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين: أحدهما أن يكون ساكناً، والآخر أن يكون تحريكه لن يُحْظَلَ، أي لن يُمتنع، فتقول في نحو بَكَرٍ: هذا بَكَرٌ، ومررت بِبَيْكِرٍ، ومنه قوله:

١١٩٢ - عَجَبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ

مِنْ عَزِيٍّ سَلْبِي لَمْ أَضْرِبْهُ

أراد لم أضربه، فنقل ضمة الماء إلى الباء، فإن لم يكن للنقل إليه ساكناً أو كان وليسكناً غير قابلٍ للتحرّك: إما لكون تحريكه ممتنعاً كما في نحو نَابٍ وبَابٍ أو متمسكاً كما في نحو قَنْدِيلٍ وَعُصْفُورٍ وَزَيْدٍ وثَوْبٍ لنقل الحركة على الياء والواو، أو متلزماً لفك إدغام ممتنع الفك في غير الضرورة كما في نحو جَدَّةٍ وَعَمٍّ - امتنع النقل.

(تنبيهان): الأول: يجوز في لغة نَحْمُ الوقفُ بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله:

١١٩٣ - مَنْ يَأْتِمِرْ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ

تُحَمَّدُ مَسَاعِيَهُ وَيُقَلِّمُ رَشْدَهُ

(١٤ - أشموني ٣)

ومن لغتهم الوقفُ على هاء الثابتة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها ، كقوله كنت في ظلم أخافه ، أراد أخافها ففعل ما ذكر

الثاني : أطلق الحركات ، وهو شامل للإعرابية والبنائية ، والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب ؛ فلا يقال : من قبل ، ولا من بعد ، ولا مضى أمس ؛ لأن حركتهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحركاتهم على معرفة حركة البناء ، وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء أكد ؛ لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها وهو العامل ، ١ هـ .

وقد بقي للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله :

(وَالنَّقْلُ فُتِّحَ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا بَرَأَهُ بَصْرِيٌّ ، وَكَوْفٍ نَقْلًا)

يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان للنقول عنه غير همزة ؛ فلا يجوز عندهم : رأيتُ بكرك ، ولا ضربتُ الضرب ؛ لما يلزم على النقل حينئذ في النون من حذف ألف التنوين ، وحمل غير النون عليه . وأجاز ذلك السكوفيون ، ونقل عن التجريمي أنه أجاز ، وعن الأخفش أنه أجاز في النون على لغة من قال : رأيتُ بكرك ، وأشار بقوله « من سوى المهموز » إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة ، فيقال : رأيتُ انخبأ والردأ والبطاء ، في رأيت انخبأ والردأ والبطاء ، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لنقلها ، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب .

(وَالنَّقْلُ إِنْ يُدْمَمُ نَظِيرٌ مُتَمَنِّعٌ) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ،

ولا كسرة إلى مسبوق بضمة ؛ فلا يجوز النقل في نحو « هذا بشر » بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ، ولا في نحو « انتفعت بقول » خلافاً للأخفش ؛ لما يلزم عليه من بناء فعل ، وهو مهمل في الأسماء أو نادر . هذا في غير المهموز ، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك

كما أشار إليه بقوله : (وَذَٰكَ فِي التَّهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ) ؛ فتقول « هَذَا رِدُّهُ ، ومررت بكُفٍّ » . لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة ، وهذه لغة كثير من العرب ، منهم تميم وأسد ، وبعض تميم يَفْرُثُونَ من هذا الثقل الموقع في عدم النظير إلى إتباع العين للفاء ؛ فيقولون : هَذَا رِدِيٌّ مع كُفُّوْ ، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتيان ، فيقولون : هَذَا رِدِيٌّ مع كُفُّوْ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لجواز النقل شرطٌ رابع ، وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً ؛ فلا ينقل من نحو ظَنِيٍّ ودَلُوْ .

الثاني : إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدأ بها ؛ فيقولون « هَذَا الْخُبُّ » بالإسكان والروم والإشام وغير ذلك بشروطه ، وأما غير الحجاز بين فلا يحذفها ، بل منهم : مَنْ يُثْبِتُهَا ساكنة ، نحو « هَذَا الْبُطُوْ » ، ورأيت الْبُطَاْ ، ومررت بِالْبُطِيْ » ومنهم من يبدلها بِمَجَانِسِ الحركة المنقولة ؛ فيقول : « هَذَا الْبُطُوْ » ، ورأيت الْبُطَاْ ، ومررت بِالْبُطِيْ » ، وقد تبدل الهمزة بِمَجَانِسِ حركتها بعد سكون باقي ، نحو هَذَا الْبَطُوْ ، ومررت بِالْبُطِيْ ، وأما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها ، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة ؛ فيقولون : « هَذَا السَّكَلُوْ » ، ومررت بِالسَّكَلِيْ » وأهل الحجاز يقولون : « السَّكَلَاْ » في الأحوال كلها ؛ لأنهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بِمَجَانِسِهَا ، ولذلك يقولون في أ كَمُوْ : أ كَمُوْ ، وفي مُمْتَلِيْ : مُمْتَلِيْ .

(فِي الْوَقْفِ تَأْتِيْثُ الْإِسْمِ هَا جُمِلَ)
 إِنْ لَمْ يَكُنْ يَسَارِكُنِي صَحْبٌ وَصِلَ)

نحو فاطمة ، وحمزة ، وقائمة .

واحترز بالتأنيث من تاء لغيره ؛ فإنها لا تغير ، وشذ قول بعضهم : قعدنا على

الفُرَاهُ ، وبالأسم من تاء الفعل نحو قَامَتْ فَإِنِهَا لَا تَغِيرُ ، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بِنْتٍ وَأَخْتٍ ومحوها فَإِنِهَا لَا تَغِيرُ .

وشمل كلاًه ما قبله متحرك كما مثل ، وما قبله ساكن غير صحيح ، ولا يكون إلا ألفاً — نحو الْحَيَاةُ وَالْفَتَاةُ — والأَعْرَفُ في هذين النوعين إبدال التاء هاء في الوقف ، وإنما جعل حكم الألف حُكْمَ المتحرك ؛ لأنها منقابة عن حرف متحرك .

(وَقُلْ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا * ضَاهِي) أى قل " جعلُ التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو مُسْلِمَاتٌ ، وما ضاهاه — أى شابهه — وأراد بذلك هَيَّاتٍ وَأُولَاتٍ كما صرح به في شرح السكاكية ؛ فالأَعْرَفُ في هذا سلامةُ التاء ، وقد سُمِعَ إبدالها هاء في قول بعضهم : ذَفَنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ ، يريد البنات من المكرمات ، و « كيف بالإخوة والأخوات » وسمع هَيَّاه وأولاه ، ونقل بعضهم أنها لغة طيء ، وقال في الإفصاح : شاذ لا يقاس عليه .

(تنبيه) : إذا سمي رجل بهيَّاتٍ على لغة مَنْ أَبْدَلَ فهِ كَطَلْحَةَ مُنْعَمٍ مِنَ الصَّرفِ لِلْعَلِيَّةِ والتأنيث ، وإذا سمي به على لغة مَنْ لَمْ يَبْدُلْ فهِ كَمَرْفَاتٍ يَجْرَى فِيهَا وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمي به

(وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْأَنْكَسِ انْتَمَى) الإشارة إلى جمع التصحيح ومُضَاهِيهِ . يعنى أن غيرهما يقلُّ فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفرداً كسَلَمَةِ ، أو جمع تكسير كِفْلَةٍ ، ومن إقرارها تاء قول بعضهم : يَا أَهْلَ سُوْرَةِ الْبَقَرَةِ ، فقال مجيبٌ : مَا أَحْفَظُ مِنْهَا وَلَا آيَتٍ ، وقوله :

١١٩٤ — اللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَى مَسَلَمَتِ

مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِمَتْ

كَادَتْ نَفْسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصَمَتِ
وَكَادَتْ الْحَمْرَةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتٌ

وأكثر من وقف بالتاء يُسَكَّنُها ولو كانت منونة منصوبة ، وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف « إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ » و « امْرَأَتِ نوح وامرأت لوط » ، وأشبه ذلك ، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، ووقف الكسائي على « لَاتَ » بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء ، قال في شرح السكاكية : ويجوز عندي أن يوقف بالهاء على رُبَّتْ وَنَمَتْ ، قياسا على قولهم في لَاتَ : لَاهَ .

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ
بِحَذْفِ آخِرِ كَاغْطِرِ مَنْ سَأَلَ

يعنى أن هاء السكت من خواص الوقف ، وأكثر ما تزداد بعد شيئين :

أحدهما : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزئيا نحو « لَمْ يُعْطِ » أو وقفسا نحو « أُعْطِ » .

والثاني : « ما » الاستفهامية إذا جُرَتْ بحرف نحو « عَلَى مَهْ ، وَلِيَهْ » أو باسم و « اقْتِضَاءُ مَهْ » .

ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز ؛ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله :

(وَلَيْسَ خَفَمًا فِي يَرَى مَا كَرَّ أَوْ كَيْفَ يَحْزُومًا فَرَاغَ مَا رَعَوْا) .

يعنى أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعتل المحذوف الآخر ليس واجبا في غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول نحو « عَهْ » أمر من وَعَى يَعَى ، ونحو « رَهْ » أمر من رَأَى يَرَى ، والثاني « لَمْ يَمَعْ » ، ولم يَرَعْ .

لأن حرف المضارعة زائد ؛ فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد ، كذا قاله الناطم ، قال في التوضيح : وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على « لم أك » ، ومن تقي « بترك الهاء .

(تنبيه) : مقتضى تشيله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الغاء ، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق ؛ فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحو « رة ولم يرة » وفهم منه أن لحاقها لما بقي منه أكثر من ذلك نحو « أعطه » ، ولم يُعطه « جائز ، لا لازم .

(وما في الاستيفاء إن جُرَتْ حُذِفَ الْفَهْمَا) وجوبا ، سواء جرت بحرف أو اسم ، وأما قوله :

١١٩٥ - حَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْسَ

[كَحَنَزِيرٍ تَمْرَغَ فِي رَمَادٍ]

فضرورة .

واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو « مَرَزْتُ بِمَا مَرَزْتُ به ، وبما تَمْرَغُ أَفْرَحُ » ، وهجبت مما تضرب فلا يحذف ألف شيء من ذلك ، وزعم اللبرد أن حذف ألف ما الموصولة بثنت لثة ، ونقله أبو زيد أيضا ، قال أبو الحسن في الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون : « سَلَّ عَمَّ شِئْت » كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه .

وفهم من قوله « إن جُرَتْ » أن الرفع والرفع والنسبة لا تحذف ألفها ، وهو كذلك ، وأما قوله :

١١٩٦ - أَلَمْ تَقُولِ النَّاعِيَاتُ أَلَمْ

أَلَا فَأَنْذُبَا أَهْلَ النَّدَى وَالْكَرَامَةِ^(١)

فضرورة .

(١) « ألا » في أول هذا البيت وفي « ألامه » استفتاحية ، واليم هي « ما » الاستفهامية ، وهي منصوبة بقول ، وحذفت ألفها ضرورة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أهل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تتركب مع ذا ؛ فإن ركبت معه لم تحذف الألف ، نحو « على ماذا تلومونى » وقد أشار إليه فى التسهيل ، نقله المرادى .

الثانى : سببُ هذا الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية ، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها ، بخلاف الشرطية ؛ فإنها متعلقة بما بعدها ، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد .

الثالث : قد ورد تسكين ميمها فى الضرورة مجرورة بحرف ، كقوله :

١١٩٧ — يَا أَسَدِيَّاءَ لِمَ أَكَلْتُمُ يَمَّةَ ؟

[لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَةٌ]

(وَأَوَّلِهَا أَلِفٌ إِنْ تَقِفَ) أى جوازاً إن جُرَتْ بحرف نحو « عَمَّة » ووجوباً إن جرت باسم نحو « اقْتِضَاءٌ مَّة » ولهذا قال :

(وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَ بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ « اقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى »)

أى وليس بإلاؤها الماء واجباً فى سوى المجرورة بالاسم ، وقد مثله ، وعلة ذلك أن الجار الحرفى كالجزء ؛ لاتصاله بها لفظاً وخطاً ، بخلاف الاسم ؛ فوجب إلحاق الماء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد .

﴿ تنبيه ﴾ : اتصالُ الماء بالمجرورة بالحرف — وإن لم يكن واجباً — أجودُ فى قياس العربية ، وأكثر ، وإنما وقف أكثر القراء بغيرها أتباعاً للرسم .

(وَوَضَّاهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ يَنَاءً أَدِيمَ شَدَّ ، فِي الْمُدَّامِ اسْتَحْسِنَا)

يعنى أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها ؛ فلذلك لا تلحق اسم « لا » ولا للمنادى المضموم ، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كَقَبْلُ وَبَعْدُ ، ولا العدد المركب نحو خَمْسَةَ عَشَرَ ؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب ، وأما قوله :

١١٩٨ - يَارُبُّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَمُ

أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهُ

فشاذ ؛ لأن حركة « عَلُ » حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة ؛ فهي كَقَبْلُ وَبَعْدُ . وإلى هذا أشار بقوله : « وَوَضَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمِ شَذ » فحركة عَلُ غير حركة بناء مُدَام ، بل حركة بناء غير مُدَام ، وأشار بقوله : « فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا » إلى أن وصل هاء السكت بحركة البناء المُدَام - أى الملتزم - جائز مستحسن ، وذلك كفتحته هُوَ وَهِيَ وَكَيْفَ وَتَمَّ ؛ فيقال في الوقت : « هُوَ » ، وَهِيَ » ، وَكَيْفَ » ، وَتَمَّ » .

{ تنبيهان } : الأول : اقتضى قوله : « وَوَضَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمِ شَذ » أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضاً ؛ لأن كلامه يشمل نوعين : أحدهما تحريك البناء غير المُدَام ، والآخر تحريك الإعراب ، وليس ذلك إلا في الأول .

الثاني : قوله « فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا » يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضى ؛ لأنها من التحريك المُدَام ، وفي ذلك ثلاثة أقوال ؛ الأول : النَّعْمُ مطلقاً ، والثاني : الجواز مطلقاً ، والثالث : الجواز إن أَمِنَ اللبسُ نحو « قَعْدَةٌ » والمنع إن خِيفَ اللبسُ نحو « ضَرْبَةٌ »^(١) والصحيح الأول ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، واختاره المصنف ؛ لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب ؛ لأن الماضى إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع العربى في وجوه تقدمت في موضعها ؛ فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل في الكافية فقال فيها :

وَوَضَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا

حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

* مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِعْلاً مَاضِياً *

(١) اللبس في « ضربه » لأن الهاء محتملة لأن تكون هاء السكت ولأن تكون ضميراً منصوباً المحل ، لأن الفعل متعد ، بخلاف « قعد » فإنه فعل لازم .

(وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَقَظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَاقِفِ نَزْراً ، وَفَشَا مُنْتَظِلًا)

أى قد يُحْكَم للوصل بحكم الوقف، وذلك في النثر قليل كما أشار إليه بقوله «وربما»
ومنه قراءة غير حمزة والكسائي «لَمْ يَنْسَنَهُ وَانْظُرْ» ، «فَبِهَذَاهُمْ اقْتَدَهُ قُلٌّ» ومنه
أيضاً «مَا لَيْتُهُ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّتُهُ خُذُوهُ» ، «مَا لَيْتُهُ نَارَ حَامِيَةٍ» ، ومنه قول
بعض طيبي «هَذِهِ حُبْلُو يَأْتِي» لأنه إنما تُبَدَّل هذه الألف واواً في الوقف ، فأجرى
الوصل مجراء ، وهو في النظم كثير ، من ذلك قوله :

١١٩٩ - • مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَا ^(١) •

فشدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق ، وقوله :

أَتَوَا نَارِي ، قُلْتُ : مَنْوَنَ أَنْتُمْ ؟

[فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عُمَا ظَلَامًا]

وقد تقدم في الحكاية .

﴿ خاتمة ﴾ : وقف قومٌ بتسكين الزوى الموصول بمدة ، كقوله :

أَفْلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ

[وَقَوْلِي إِنِّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَ]

وأثبتها الحجازيون مطلقاً ، فيقولون العتابا ، وإن ترتم التيسيون فكذلك ، وإلا
عَوَّضُوا منها التنوين مطلقاً ، كقوله :

(١) صواب إنشاده «أو كالخريق» وهو من أرجوزة تنسب لرؤية ، وتنسب إلى

ريعة بن ضبيع ، وقوله :

إن الدبي فوق للتون دبا وهبت الريح بمورهبها

ترك ما أبقي الدبا سببها كأنه السيل إذا اسلحها

١٢٠٠ - [مَتَى كَانَ الْخِلَامُ بِذِي طُلُوحٍ]
سُقِيتِ الْعَيْثُ أَيُّهَا الْخِلَامُ

وكفوله:

١٢٠١ - يَا صَاحَ مَا هَاجَ الْعُيُونَ الذَّرْفَنُ
[مِنْ طَلَلٍ أَمْسَى يُحَاكِي الْمُصْحَفَنَ]

وكفوله :

* لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْرِنَ *

والله أعلم .

الإمالة

وتسمى الكسْر، والبَطْع، والاضطجاع .

وقدّمها في التسهيل والكافية على الوقف ، وما هنا أنسب ؛ لأن
أحكامه أهم .

والنظر في حقيقتها ، وفائدتها ، وحكمها ، ومحلها ، وأصحابها ، وأسبابها .

أما حقيقتها فإن يُنَجَّى بالفتحة نحو الكسرة ؛ فتبيل الألف إن كان بعدها ألف
نحو الياء .

وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصلي منها هو التناسب ، وقد ترد للتنبيه على أصل
أو غيره كما سيأتي .

وأما حكمها فالجواز .

وأسبابها الآتية مُجَوِّزَةٌ لها ، لا مَوْجِبَةٌ ، وتعبير أبي علي وَمَنْ تبعه عنها بالموجبات
تَشْمَحُ ، فكل مُمَالٍ يجوز فتحه .

وأما محلها فالأسماء المتكئة والأفعال ، هذا هو الغالب ، وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك .

وأما أصحابها فتقسم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأندلس وقنيس ، وأما أهل الحجاز فيفخّمون بالفتح ، وهو الأصل ، ولا يُميلون إلا فى مواضع قليلة .

وأما أسبابها فتقسمان : لفظى ، ومعنوى ، فاللفظى : الياء والكسرة ، والمعنوى : الدلالة على ياء أو كسرة .

وجملة أسباب إمالة الألف - على ما ذكره المصنف - ستة : الأول انقلابها عن الياء ، الثانى : ماؤها إلى الياء ، الثالث : كونها بدل عين ما يقال فيه فلت ، الرابع : ياء قبلها أو بعدها ، الخامس : كسرة قبلها أو بعدها ، السادس : التناسب . وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة . واختلف فى أيهما أقوى ؛ فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى إلى الإمالة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال فى الياء : لأنها بمنزلة الكسرة ؛ فجعل الكسرة أصلاً ، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة ، والأول أظهر لوجهين ؛ أحدهما : أن اللسان يقسّم بها أكثر من تسفيل بالياء ، والثانى أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يُميلون الألف للكسرة ، وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء ، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى .

وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله : (الألف المُبدَل مِن ياءٍ فى طرف * أمِل) أى سواء فى ذلك طرف الاسم نحو مَرَمَى ، والفعل نحو رَمَى . واحتز بقوله « فى طرف » من الكائنة عينا ، وسيأتى حكمها .

وأشار إلى السبب الثانى بقوله : (كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ - يَاءٌ خَافَ * دُونَ مَزِيدِ

أَوْ شُدُوذٍ) أى تَمَالَ الألف إذا كانت صائرةً إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ ، وذلك ألف نحو « مَغْرَمَى وَمَلْهَى » من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ، ونحو « حُبْلَى وَسَكْرَى » من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تَمَالَ لأنها تؤل إلى الياء فى التثنية والجمع ، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء .

واحترز بقوله « دون مزيد » من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قَفَا قَفَى ، وفى تكسيره قَفَى قَفَى ؛ فلا يمال قَفَا لذلك .

واحترز بقوله : « أو شذوذ » من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لفة هُذَيْل ؛ فإنهم يقولون فى عَصَا وَقَفَا : عَصَى وَقَفَى ، ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيىء نحو عَصَى وَقَفَى ؛ فلا تُسَوِّغُ الإمالة لأجل ذلك .

و« خَلَفَ » فى كلامه حال من الياء ، ووقف عليه بالسكون لأجل النظم ، ويجوز فى الاختيار على لفة ربعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا السبب الثانى هو أيضاً فى الألف الواقع طرفاً كالأول .

الثانى : قد علم مما تقدم أن نحو قَفَا وَعَصَا من الاسم الثلاثى لا يُيَمَّلُ ؛ لأن ألفه عن واو ولا يؤل إلى الياء إلا فى شُدُوذٍ أو زيادة ، وقد سمعت إمالة العَصَا مصدر الأعشى وهو الذى لا يبصر ليلاً ويبصر نهاراً ، وَلَمَّا بالفتح وهو جُحْر الثعلب والأرنب ، والكِيَا بالكسر الكتاسة ، وهذه من ذوات الواو ؛ لقولهم « ناقة عَشَوَاء » وقولهم « الْمَكُو وَالْمَكُونَةُ » بمعنى الْمَكَا ، وقولهم « كَبَوْتُ الْبَيْتَ » إذا كنسته ، والألفاظ الثلاثة مقصورة ، وهذا شاذ .

لا يقال لعل إمالة « الكِيَا » لأجل الكسرة ، فلا تكون شاذة ؛ لأن الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو ، وأما « الرُّبَا » فإماتهم له — وهو من

رَبًّا يَرْبُو — لأجل الكسرة في الراء ، وهو مسموع مشهور ، وقد قرأ به السكاني وحزة .

الثالث : يحوز إمالة الألف في نحو « دَعَا وَغَزَا » من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو ؛ لأنها تؤل إلى الياء في نحو « دُعِيَ وَغُزِيَ » من المبني للفعل ، وهو عند سيبويه مُطَرَّد ، وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو . وقال أبو العباس وجاعة من النجاة : إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة ، وقد تجوز على بعد ، انتهى .

وأشار بقوله : (ولما * تَلِيَهُ هَا التَّائِيثُ مَا أَلْهَا عَدِمًا) إلى أن للألف التي قبل هاء التائيث في نحو « مَرَمَاءَ وَفَتَاءَ » — من الإمالة ؛ لبيكونها منقلبة عن الياء — ما للألف المتطرفة ؛ لأن هاء التائيث غير معتمدة بها ، فالألف قبلها متطرفة تقديرًا .

وأشار إلى السبب الثالث بقوله : (وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ * يَوُلُ إِلَى فِلْتُ) أي تحال الألف أيضًا إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير ، سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة (كَافِي خَف) وكَدُّ وهو خَاف وكَادَ ، أم عن ياء نحو ماضى بَسَعَ (وَدِن) وهو باع وَدَانَ ؛ فإنك تقول فيها خِفْتُ ، كَدْتُ وَبِعْتُ وَدِنْتُ ، فيصيران في اللفظ على وزن فِلْتُ ، والأصل فَعِلْتُ ، فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها . وهذا واضح في الأولين ، وأما الأخيران فقليل يُقَدَّرُ تحويله إلى قِيلَ بكسر العين ، ثم تنقل الحركة ، هذا مذهب كثير من النحويين ، وقيل : لما حذفت العين حُرِّكت الفاء بكسرة مُحْتَلَبَةً للدلالة على أن العين ياء ، ولبيان ذلك موضع غير هذا .

واحتج بقوله « إِنْ يَوُلُ إِلَى فِلْتُ » من نحو « طَال وقال » فإنه لا يؤول إلى فِلْتُ بالكسر ، وإنما يؤول إلى قُلْتُ بالضم نحو طُلْتُ وقُلْتُ .

والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن ياء مفتوحة نحو دَانَ ،
أو مكسورة نحو هَابَ ، أو عن واو مكسورة نحو خَافَ ، فإن كانت عن واو مضمومة
نحو طَالَ أو مفتوحة نحو قَالَ لم تُمَلْ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في سبب إمالة نحو خَافَ وطَابَ ، فقال السيرافي
وغيره : إنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ، ولهذا جعل السيرافي من أسباب الإمالة
كسرة تعرض في بعض الأحوال ، وهو ظاهر كلام الفارسي ، قال : وأمالوا « خاف
وطاب » مع المستعملين طلباً للكسر في خِفْتُ ، وقال ابن هشام الخضراني : الأولى أن
الإمالة في « طاب » لأن الألف فيه منقلبة عن ياء ، وفي « خاف » لأن العين مكسورة ،
أرادوا الدلالة على الياء والكسرة .

الثاني : نُقِلَ عن بعض الحجازيين إمالة نحو « خاف ، وطاب » وفقاً لبني تميم ،
وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو « خاف » فلا يميلون ، وبين ذوات الياء نحو
« طاب » فيميلون

الثالث : أفهم قوله « بدل عين الفعل » أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقاً ،
وفَصَّلَ صاحبُ الفصل بين ما هي عن ياء نحو « نَابَ وعَابَ » بمعنى العَيْبَ فيبحوز ،
وبين ما هي عن واو نحو « بَابٍ ودَارٍ » فلا يبحوز ، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن
القياس إمالة « عَابَ » ، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم
ثلاثي ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وصرح ابن إياز في شرح فصول ابن مُعْطٍ ببحوز
إمالة المنقلبة عن الواو للكسرة ، كقولهم « رَجُلٌ مَالٌ » أي كثير المال ،
و « نَالٌ » أي عظيم العطية ، والأصل مَوِلٌ ونَوِلٌ ، وما من الواو ؛ لقولهم :
أَمْوَالٌ ، وَمَوَالٌ ، والنَّوَالُ^(١) ، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنيتان للمبالغة ، والغالب
على ذلك كسر العين .

(١) في نسخة صحيحة « والنول » وكلاهما صحيح

وأشار إلى السبب الرابع بقوله : (كَذَلِكَ تَأْتِي الْيَاءُ ، وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَيْهَهَا أَدِرْ) .

أى تمال الألف التى تتلو ياء أى تَتَّبِعُهَا : متصلةً بها نحو « سَيَّال » بفتحتين لضرب من شجر العَصَا ، أو منفصلة بحرف نحو « شَيْبَان » أو بحرفين ثانيهما هاء نحو « جَيْهَهَا أَدِرْ » فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين ؛ امتنعت الإمالة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تُعَدَّ حاجزاً .

الثانى : قال فى التسهيل « أو حرفين ثانيهما هاء » وقال هنا « أو مع ها » فلم يقيد بكون الهاء ثانية ، وكذا فعل فى السكافية ، والظاهر جواز إمالة « هَانَن شَوِيهَتَاك » لما ساقى من أن فصل الهاء كلا فصل ، وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك مُسَاوٍ لنحو شَيْبَان .

الثالث : أطلق قوله « أو مع ها » وقيده غيره بأن لا يكون قبل الهاء نمة نحو « هذا جَيْهَهَا » ؛ فإنه لا يجوز فيه الإمالة .

الرابع : الإمالة للياء المشددة فى نحو « بَيَّاع » أقوى منها فى نحو سَيَّال ، والإمالة للياء الساكنة فى نحو « شَيْبَان » أقوى منها فى نحو « حَيَّوَان » .

الخامس : قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها ، ولم يذكر هنا إمالة الألف لىاء بعدها ، وذكرها فى السكافية والتسهيل ، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو « بَايَعْتُهُ » وسَايَرْتُهُ » ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها ، وذكرها ابن الدَّهَّان وغيره .

وأشار إلى السبب الخامس بقوله : (كَذَلِكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي * تَأْتِي كَثِيرٌ أَوْ سَكُونٌ) أى أو يلى تالى سكون (قَدْ وَلِيَ كَسْرًا ، وَفَصْلُ الْهَاءِ كَلَّا فَفَصْلٌ يُقَدُّ * فَدِرْ هَمَّاكَ مِنْ يَمِينِهِ لَمْ يُصَدِّ) أى كذا تمال الألف إيةً وليها كسرة نحو « عالم

ومساجد» : أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو « كتاب » ، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو « شملال » ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو « يُريدُ أن يضرَّ بها » ، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو « هذان درهماك » ، وهذا والذي قبله مأخوذان من قوله : « وفصل الها كلا فصل بعد » فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى « أن يضرَّ بها » نحو « كتاب » و « درهماك » نحو « شملال » . وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة .

(تنبيه) : أطلق في قوله « وفصل الها كلا فصل » ، وقيد غيرُه بأن لا ينضم ما قبلها ، احترازاً من نحو « هو يضرُّ بها » ؛ فإنه لا يمال ، وقد تقدم مثله في الياء .

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع في ذكر موانعها فقال : (وَحَرَفُ الاسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا) أى يمنع تأثير سبب الإمالة الظاهر (مِنْ كَسْرِ أَوْيَا ، وَكَذَا تَكْفُ رَا) يعنى أن موانع الإمالة ثمانية أحرف ، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ، وهى ما فى أوائل هذه الكلمات : قَدْ صَادَ ضِرَارُ غُلَامٍ خَالِي طَلْحَةَ ظَلِيًا ، والثامن الراء غير المكسورة ؛ فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف ، وتكف تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى .

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستلزم إلى الخنك فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة ، وأما الراء فشبهت بالمستعملة ؛ لأنها مكررة .

وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوى فإنها لا تمنعه ؛ فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نحو « هذا قاض » فى الوقف ، ولا « هذا ماض » أصله ماضص ، ولا إمالة باب « خاف وطاب » كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « أويا » تصريحٌ بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة ، وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية ، لكنه قال في التسهيل : الكسرة والياء الموجودتين ، وفي شرح الكافية : الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ، ولم يمثل لذلك ، وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم ، بل الظاهر جواز إمالة نحو طفيان وصياد وعريان وريان ؛ وقد قال أبو حيان : لم نجد ذلك ، يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء ، وإنما يمنع مع الكسرة فقط .

الثاني : إنما يكف المستعلى إمالة الاسم خاصة . قال الجزولي : ويمنع المستعلى إمالة الألف في الاسم ، ولا يمنع في الفعل ، من ذلك نحو طاب وبقي ، وعلته أن الإمالة في الفعل تقوى مالا تقوى في الاسم ، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو ، بل أميل مطلقا .

الثالث : إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد « وكف مُسْتَعْلٍ وَرَأَيْتُكَ » ، بِكَسْرِ رَا .

وأشار بقوله : (إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٌ * أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلْ) إلى أنه إذا كان السانع المشار إليه — وهو حرف الاستعلاء أو الراء — متأخرا عن الألف ؛ فشرطه أن يكون متصلا نحو « فَاقِدْ ، وَنَاصِحْ ، وَبَاطِلْ ، وَبَاطِلْ » ونحو « هَذَا عِذَارُكَ » ورأيتُ عِذَارَكَ » أو منفصلا بحرف نحو « مُتَافِقٌ ، وَنَافِخٌ ، وَنَاشِطٌ » ونحو « هَذَا عَازِرُكَ » ، ورأيتُ عَازِرَكَ » . أو بحرفين نحو « مَوَائِقٌ ، وَمَنَافِيسٌ ، وَمَوَاعِظٌ » ونحو « هَذِهِ دَنَائِرُكَ » ، ورأيتُ دَنَائِرَكَ » . وأما المتصل والمنفصل بحرف فنقل سيبويه : لا يميلهما أحد إلا مَنْ لَا يُوْخِذُ بِلَفْتِهِ . وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخي السانع ، قال سيبويه : وهي لغة قليلة ، وجزم المبرد بالمنع في ذلك ، وهو محجوج بنقل سيبويه .

وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فُصِّلَ بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة ، وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها « وربما غلب المتأخر رابعا » ومثال ذلك « يريد أن يَصْرِبَهَا بِسَوَطٍ » فبعض العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وإن بُعد .

وأشار بقوله : (كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنَ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ) إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ، ولا ساكنا بعد كسرة ؛ فلا تجوز الإمالة فى نحو « طَالِب ، صالح ، وغالب ، وظالم ، وقاتل ، وراشد » بخلاف نحو « طَالِب ، وغِلَاب ، وقِتَال ، ورجال » ونحو « إِضْلَاح ، ومِقْدَام ، ومِطْوَاع ، وإِزْشَاد » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من أصحاب الإمالة مَنْ يَمْنَعُ الإمالة فى هذا النوع ، وهو الساكن إثر الكسر ؛ لأجل حرف الاستعلاء ، ذكره سيبويه ، ومقتضى كلامه فى التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء ، وعبارة الكافية :

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ وَخَيْرٌ أَنْ سَكُنَ بَعْدَ مُنْكَسِرٍ

وقال فى شرحها : وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع ، نحو إِضْلَاح ، وهو يخالف ما هنا .

الثانى : ظاهر قوله « كَذَا إِذَا قُدِّمَ » أنه يمنع ولو فصل عن الألف ، والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تَلِيهِ نحو قاعد وصالح .

(وَكَفَّ مُسْتَقْلِلٍ وَرَأَى يَنْكَفُتُ يَكْثُرُ رَأَى كَقَارِمًا لَا أَجْفُو)

يعنى أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كَفَّتْ الإمالة ، سواء

كان حرف استعلاء ، أو راء غير مكسورة ؛ فَيَمَال نحو « عَلَى أَبْصَارِهِمْ » ،
و « غَارِم ، وضارب ، وطارق » ونحو « دَارَ الْقَرَار » ، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ،
ولا للراء غير المكسورة ؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكففت عن المنع ؛
فلم يبق له أثر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة
أن تكون غير مكسورة ؛ لأن المكسورة مانعة للمانع ؛ فلا تكون مانعة .
الثاني : فهم من كلامه جواز إمالة نحو « إِلَى حِمَارِكَ » بطريق الأولى ؛
لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك
الإمالة — وهو حرف الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة — فإمالتها مع عدم
المقتضى لتركها أولى .

الثالث : قال في التنهيل : وربما أثرت — يعنى الراء — منفصلة تأثيرها
متصلة ، وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة في نحو
« بِقَادِرٍ » أى لا تكف مانعها وهو القاف ، ولا تفخفا في نحو « هَذَا كَافِرٌ »
ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد ؛ فيميل الأول وَيُفَخِّمُ الثانى ، ومن
إمالة الأول قوله :

١٢٠٢ — عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَن بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ

[بِمَنْهَمِيرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ]

قال سيبويه : والذين يميلون « كافر » أكثر من الذين يميلون « بقادر » .

(وَلَا تَمَلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ) بأن يكون منفصلا ، أى من كلمة أخرى ؛
فلا تمال ألف « سَابُورٍ » للباء قبلها في قولك : « رَأَيْتُ يَدَى سَابُورٍ » ولا ألف
« مال » للكسرة قبلها في قولك « لَهَذَا الرَّجُلِ مَالٌ » وكذلك لو قلت :

١٢٠٣ - هَا إِنْ ذِي عَذْرَةٍ [إِنْ لَا تَكُنْ بَفَعْتَ

فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدْ نَاةَ فِي التَّبَلِّدِ]

لَمْ يُغَلِّ أَلْفَ « هَا » لِكَسْرَةِ إِنْ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى .

والحاصل أن شرط تأنيير سبب الإمامة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى من ذلك ألف « هَا » التي هي ضمير المؤنثة

في نحو « لَمْ يَضْرِبْهَا ، وَأَدْرَجَ جَنَّتَيْهَا » ؛ فَإِنَّهَا قَدْ أُمِيلَتْ ، وَسَبِيهَا مُنْفَصِلٌ ، أَيْ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى .

الثاني : ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها ، وَإِنْ كَانَتْ أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة . قال سيبويه : وسمعتهم يقولون « لزيد مال » فأمالوا للكسرة ؛ فشبهوه بالكلمة الواحدة ؛ فَقَدْ بَانَ لَكَ أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ لَيْسَ عَلَى عَمُومِهِ ؛ فَكَانَ اللَّائِقُ أَنْ يَقُولَ : « وَغَيْرَهَا لِيَا انْفِصَالٍ لَا تَمَلُ » وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ دُونَ الْكَسْرَةِ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْكَسْرَةَ أَقْوَى مِنَ الْيَاءِ .

(وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ) مِنَ الْمَوَاقِعِ ، كَأَنَّهُ نَحْوُ « يَرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلَ »

فَلَا تَمَلُ الْأَلْفُ لِأَنَّ التَّاقِفَ بَعْدَهَا ، وَهِيَ مُنَاعِمَةٌ مِنَ الْإِمَامَةِ ، وَإِنَّمَا أُرِيدَ الْمُنْفَصِلُ ، وَلَمْ يَوْثُرِ السَّبَبُ مُنْفَصِلًا لِأَنَّ الْفَتْحَ - أَعْنَى تَرْكَ الْإِمَامَةِ - هُوَ الْأَصْلُ ؛ فَيُضَارُّ إِلَيْهِ لِأَدْنَى سَبَبٍ ، وَلَا يُخْرَجُ عَنْهُ إِلَّا لِسَبَبٍ مُحَقَّقٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من قوله « قد يوجب » أن ذلك ليس عند

كل العرب ؛ فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يَمْتَدُّ بِحَرْفِ الْاسْتِعْلَاءِ إِذَا وَلَّى الْأَنْفَ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى فَيَمِيلُ ، إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَةَ عِنْدَهُ فِي نَحْوِ « مَرَرْتُ بِمَالٍ لَمَقٍ » أَقْوَى مِنْهَا فِي نَحْوِ « بِمَالٍ قَاسِمٍ » .

الثاني : قال في شرح الكافية : إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا ، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلا ؛ فيقال « أنى أحد » بالإمالة ، و « أنى قاسم » بترك الإمالة ، وتبعه الشارح في هذه العبارة ، وفي التمثيل بأنى قاسم نظر ؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف للثقلبة عن ياء ، وليس كذلك ؛ فلعل التمثيل بأياء التي هي حرف نداء ؛ فصَحَّفَهَا الكُتَّابُ بأنى التي هي فعل .

الثالث : في إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين ، قال ابن عصفور في مقربه : وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة ، إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو « بمال قاسم » أو فيما أميل من الألفات التي هي صِلَاتُ الضمائر ، نحو « أراد أن يعرفها قَبْلُ » اهـ ، ولولا ما في شرح الكافية لمحات قوله في النظم (والسكِّفُ قد يوجبُه إلخ » على هاتين صورتين ؛ لإشعار قَدِّ بالتقليل .

(وَقَدْ أُمَالُوا لِتَنَاسُبِ يَلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا وَتَلَا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة ، وهو التناسب ، وتسمى الإمالة للإمالة ، والإمالة لمجاورة الممال ، وإنما أخَرَهُ لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة .

ولإمالة الألف لأجل التناسب صورتان ؛ إحداها : أن تمال لمجاورة ألف مَمَالَةٍ كإمالة الألف الثانية و « رَأَيْتُ عِمَادًا » فإنها لمناسبة الألف الأولى ؛ فإنها مَمَالَةٌ لأجل الكسرة ، والأخرى : أن تمال لكونها آخِرَ مجاورٍ ما أميل آخره ، كإمالة أَلِفِ « تَلَا » من قوله تعالى : « وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّاهَا » ؛ فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء ، أعني « جَلَّاهَا » و « يَتَشَاهَا » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ليس بخافٍ أن تمثيله بتلا إنا هو على رأى غير سيبويه كالليرد وطائفة ، أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرّد عنده إمالة نحو غزا ودعا من الثلاثي وإن كانت ألفه عن واو ؛ لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول ؛ فإمالاته عنده لذلك لا للتناسب . وقد مثل في شرح الكافية لذلك بإمالة أنفى : « والضحى والأئيل إذا سَجَى » فأما سَجَى فهو مثل تلا ؛ ففيه ما تقدم ، وأما الضحى فقد قال غيره أيضاً : إن إمالة ألفه للتناسب ، وكذا « وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا » ، والأحسن أن يقال : إنا أميل من أجل أنَّ مِنَ العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسوره بالياء ، نحو الضحى والربا ؛ فيقولون : ضَحْيَانٍ وربَّيَّانٍ ، فأميلت الألفُ لأنها قد صارت ياء في التثنية ، وإنا فعلوا ذلك استغناء للواو مع الضمة والكسرة ؛ فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى : « شَدِيدُ الْقُوَى » .

الثاني : ظاهر كلام سيبويه أنه يقاسُ على إمالة الألف الثانية في نحو « رأيت عمادا » لمناسبة الأولى ؛ فإنه قال : وقالوا مغزانا في قول من قال « عَادَا » فأماهما جميعاً ، وذا قياس .

(وَلَا تَمْلِ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكَّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا)

أى الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة ؛ فلذلك لا تطرّد إمالة غير المتمكن ، نحو إذا وما ، إلا هاونا ، نحو « مَرَّ بِهَا وَنَظَرَ إِلَيْهَا ، وَمَرَّ بِنَا وَنَظَرَ إِلَيْنَا » ، فهذان تطرد إمامتهما ؛ لكثرة استعمالهما .

وأشار بقوله « دون سماع » إلى ما سمعت إمالاته من الاسم غير المتمكن ، وهو « ذا » الإشارية و « متى » و « أنى » ، وقد أميل من الحروف : بلى ، ويا فى النداء ، ولا فى

قولهم « إمالة » ؛ لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل ، فصار لها بذلك مزية على غيرها ، وحكى قطرب إمالة « لا » لكونها مستقلة ، وعن سيبويه ومن وافقه إمالة حتى ، وحكى إمالتها عن حمزة والكسائي .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا تمتنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو « يا فتى » و « يا حبل » لأن الأصل فيه الإعراب .

الثاني : لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنياً ، خلاف ما أومئ به كلامه ، قال المبرد : وإمالة عسى جيدة .

الثالث : إنما لم تمثل الحروف لأن ألفها لا تكون عن ياء ، ولا تجاور كسرة ، فإن سُمِّي بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من ألب ، وأر ، والهاء والطاء والحاء في فوائج السور ؛ لأنها أسماء ما يُلفظ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف ، كما أن « غاق » اسمٌ لصوت الغراب ، و « طيخ » اسم لصوت الضاحك ، فلما كانت أسماء لهذه الأصوات ، ولم تكن كما ولا أرادوا بالإمالة فيها الإشمار بأنها قد صارت من حيز الأسماء التي لا تمتنع فيها الإمالة . وقال الزجاج والكوفيون : أميلت الفوائج لأنها مقصورة ، والمقصور يقلب عليه الإمالة ، وقد رُدَّ هذا بأن كثيراً من المقصور لا تجوز إمالاته ، وقال الفراء : أميلت لأنها إذا نُفِيت رُدَّت إلى الياء ؛ فيقال : طيان وحيان . وكذلك إمالة حروف المعجم نحو با وتا ونا ، اه .

(والفتح قبل كسر راء في طَرَف * أيل) كما تمال الألف ؛ لأن الغرض الذي لأجله تمال الألف — وهو مُشَاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض — موجود في الحركة ، كما أنه موجود في الحرف ، وإمالة للفتحة سببان ؛ الأول : أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كَلَّايسِر)

مِلْ تُكْفَ الكَلَفَ) . « تَرْمِي بِشَرِّ » ، « غَيْرَ أَوْلَى الضَّرَرِ » ،
والثاني سيأتي .

(تنبيهات) : الأول : فهم من قوله « والفتح » أن المَمَالَ في ذلك الفتح ،
لا المفتوح ، وقولُ سيويو « أَمَلُوا المفتوح » فيه تجوز .

الثاني : لا فَرْقَ بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو مِ النَّبَرِ ، أو في
راء نحو بِشَرِّ ، أو في غيرها نحو من الكبير .

الثالث : فهم من قوله « قبل كسر راء » أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو
رِمَمَ ، وقد نص غيره على ذلك .

الرابع : ظاهرُ صنيعه أن الفتحة لا تُمال إلا إذا كانت متصلة بالراء ؛ فلو فصل
بينهما لم تُمالْ ، وليس ذلك على إطلاقه ، بل فيه تفصيل ، وهو أن الفاصل
بين الفتحة والراء إن كان مكسوراً أو ساكناً غير ياء فهو مفتقر ، وإن
كان غير ذلك منع الإمالة ؛ فَمَالَ الفتحة في نحو « أثير » ، وفي نحو
« عمرو » ، لا في نحو بجير ، نص على ذلك سيويو ، ونبه عليه المصنف في بعض
نسخ التسهيل .

الخامس : اشتراطُ كونِ الراء في الطرف هو بالنظر إلى الغالب ، وليس
ذلك باللازم ؛ فقد ذكر سيويو إمالة فتح الطاء في قولهم : « رأيت خبط
رياح » . وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو « العرد » والراء في ذلك
ليست بلام .

السادس : أطلق في قوله « أمل » فعلم أن الإمالة في ذلك وصلاً ووقفاً ،
بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي ؛ فإنها خاصة بالوقف ، وقد صرح به في
شرح الكافية .

السابع : هذه الإمالة مُطَرَدَةٌ كما ذكره في شرح الكافية .

الثامن : بقي لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر ؛ أحدهما : أن لا تكون على ياء ؛ فلا تمال فتحة الياء في نحو « من الغير » نص على ذلك سيبويه ، وذكره في بعض نسخ التسهيل . والآخر : أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو « من الشرق » فإنه مانع من الإمالة ، نص عليه سيبويه أيضاً ، فإن تقدّم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع ؛ لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها ؛ فلهذا أميل نحو « من الضرر » .

التاسع : منع سيبويه إمالة الألف في نحو « من المحادر » إذا أميلت فتحة الذال . قال : ولا تقوى على إمالة الألف ، أى : ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها ، وزعم ابن خروف أن مَنْ أَمَالَ أَلْفَ « عمادا » لأجل إمالة الألف قبلها أَمَالَ هُنَا أَلْفَ « المحادر » لأجل إمالة فتحة الذال ، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة ؛ فينبغى أن لا ينقاس شئ منها إلا في المسموع ، وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها .

(كَذَا) الفتح (الذى يَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي

وَقَفَ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْف)

هذا هو السبب الثانى من سَبَبِيَّ إمالة الفتحة ؛ فتمال كل فتحة تليها هاء التائىث ، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف ، وبذلك قرأ الكسائى في إحدى الروايتين عنه . والرواية الأخرى أنه أَمَالَ إِذَا كَانَ قَبْلَ الْهَاءِ أَحَدُ خَمْسَةِ عَشَرَ حَرْفًا ، يجمعها قولك : فَجِئْتَ زَيْنَبُ لِدَوْدَ شَمْسٍ ، وفصل في أربعة يجمعها قولك : أ كهر ، فأمال فتحتها إِذَا كَانَ قَبْلَهَا كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات ، وشمل قوله

« ها التأنيث » هاء المبالغة نحو علامة ، وإمالتها جائزة ، وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو « كِتَابِيَّة » ؛ فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح ، واحتز بقوله « إذا ما كان غير ألف » عما إذا كان قبل الهاء ألف ؛ فإنها لا تمال نحو « الصلاة ، والحياة » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضميرُ في قوله « يليه » راجع إلى الفتح ؛ لأنه الذي يمال لا الحرف الذي تاليه هاء التأنيث ، وإذا كان كذلك فلا وَجَهَ لاستثنائه الألف بقوله « إذا ما كان غير ألف » ؛ إذ لم يَنْدَرِج الألف في الفتح ، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تُسَوِّغُ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة ؛ فكان حق العبارة أن يقول عاطفاً على ما تقدم :

وقبل ها التأنيث أيضاً إن تَقِفَ ولا تُمِلْ لهذه الهاء الألف

الثاني : إنما قال « ها التأنيث » ولم يقل تا التأنيث لتخرج التاء التي لم تقب هاء ، فإن الفتحة لا تمال قبلها .

الثالث : ذكر سيبويه لأن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف ، فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف ، ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت ، والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث .

﴿ خاتمة ﴾ : ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق ؛ أحدهما : الفرق بين الاسم والحرف ، وذلك في « را » وما أشبهها من فواتح السور . قال سيبويه : وقالوا را ويا وتا ، يعني بالإمالة ؛ لأنها أسماء ما يلفظ به ، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون ، وحروف التهجى التي في أوائل السور إن كان في آخره ألف فمهم من يفتح ومنهم من يميل ، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح ، والآخر : كثرة الاستعمال ، وذلك إمالتهم « الحجاج » علماً في الرفع

والنصب ، وكذلك « المعاج » في الرفع والنصب ، ذكره بعض النحويين ، وإمالة « الناس » في الرفع والنصب .

قال ابن برهان في آخر شرح اللع : روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن القلاء إمالة « الناس » في جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، قاله في شرح السكاكية ، قال : وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمر الدوري عن السكاكي ، ورواية نصر وقتيبة عن السكاكي ، انتهى .

واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها ، بل يقتصر في ذلك على ما سمع ، والله أعلم .

التصريف

اعلم أن التصريف في اللغة التغيير ، ومنه « تصريف الرياح » أي تغييرها ، وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين ؛ الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جَرَتْ عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ، وهو في الحقيقة من التصريف ، والآخر : تغيير الكلمة لغير معنى طارٍ عليها ، ولكن لغرض آخر ، وينحصر في الزيادة ، والحذف ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، والإدغام . وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف ، وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريفُ الكلمة هو تغيير بُنْيَانِهَا بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسم الفاعل والمفعول ، ولهذا التغيير أحكام كالنصحة والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تُسمَّى علم التصريف ؛ فالتصريف إذن : هو العلم بأحكام بُنْيَانِ الكلمة بما لحرفوها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ، اهـ .

ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لهم التصريف بها ، كما أشار إلى ذلك بقوله :
 (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيٌّ)
 أي حقيق . والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ، وذلك عسى
 وليس ونحوها ؛ فإنها تشبه الحرف في الجود .

وأما لحوق التصغير ذا والذي ، والحذف سَوَفَ وإن ، والحذف والإبدال لعل ؛
 فشاذ يوقف عند ما سمع منه

(تنبيه) : التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال ، إلا أنه للأفعال بطريق
 الأصل ؛ لكثرة تغيرها ، وظهور الاشتقاق فيها .

(وَلَيْسَ أَذْنِي مِنْ ثَلَاثِي يَرِي قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا)
 يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف ، إلا أن
 يكون ثلاثيا في الأصل وقد غير بالحذف ؛ فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف .
 وقد فهم من ذلك أمران ؛ أحدهما : أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل
 الوضع عن ثلاثة أحرف ؛ لأنهما يقبلان التصريف ، وما يقبل التصريف لا يكون
 في أصل الوضع على حرف واحد ، ولا على حرفين ، والآخر : أن الاسم والفعل
 قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف ، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين ، بحذف لامة
 نحو يد ، أو عينه نحو سَمَ ، أو فائه نحو عِدَّة ، وقد يرد على حرف واحد
 نحو « بِمِ اللَّهِ » عند مَنْ يجعله محذوفا من « آمِنَ اللَّهُ » ، وكقول بعض العرب :
 شربت ماء ، وذلك قليل ، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قُلْ وَبِغْ وَسَلْ ،
 وقد يرد على حرف واحد نحو « عِ كَلَامِي » وقِي نَفْسُكَ . وذلك فيما أعلت فإؤه
 ولامه فيحذفان في الأمر .

(وَمُنْتَهَى أُنْهَمِ خَمْسٌ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يَزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا)

أى ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل ، وإلى مزيد فيه وهو قَرْنُهُ ؛ فغاية ما يصل إليه المجردُ خمسة أحرف نحو سَقَرَجَل ، وغاية ما يصل إليه المزيدُ فيه بالزيادة سبعة أحرف ؛ فالثلاثي الأصول نحو اشْهِيَابٍ مصدر اشتهبَ ، والرباعي الأصول نحو آخر نَجْمٍ مصدر آخر نَجْمَتِ الإبلُ ، أى اجتمعت ، وأما الخماسي الأصول فإنه لا يزداد فيه غير حرف مدِّ قبل الآخر أو بعده مجردا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عَضْرُفُوط وهو العطاءة الذكر ، وَقَبْشَتَرَى وهو البعير الذى كثر شره وعظم خلقه ، والمشفوع نحو قَبْشَتَرَاة ، ونذر قَرْعَبْلَانة ؛ لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون ، قيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ؛ فلا يلتفت إليه ، والقَرْعَبْلَانة : دَوْبِيَّةٌ عر بضة عظيمة البطن بحبشية ، وقالوا فى تصغيرها : قُرْعَبْسَة ، وذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسي حرفا مدِّ قبل الآخر نحو مَغْنَطَيس ، فإن صح ذلك وكان عربياً جعل نادراً ، وقد حكاه ابن القَطَّاع ، أعنى مغناطيس .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إما لم يستثن ههنا التأنيث وزىادتي التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى النسبيل — فقال : والمزيد فيه إن كان اسماً لم يجاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زىادتي التثنية أو جمع التصحيح — لما علم من أن هذه الزوائد غير مُقْتَدِّها لكونها مقدرة الانفصال .

الثانى : إما قال خمس وسبعا ، ولم يقل خمسة وسبعة ؛ لأن حروف المعجاء تذكر وتؤنث ؛ فباعتبار تكبيرها تثبت الهاء فى عددها ، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها .

(وَعِيرَ آخِرِ الثَّلَاثِي افْتَحَ وَضُمَّ وَأَكْثَرُ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعْمُ)

تقدم أن المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي : فالثلاثي تقتضى القسمة العقلية

أن تكون أبنيته اثنتي عشرة بناء ؛ لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ، ولا يقبل السكون ؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن ، وثانيه يقبل الحركات الثلاث ، ويقبل السكون أيضا ، والخاص من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر ؛ فهذه جملة أوزان الثلاثي المجرد كما أشار إلى ذلك بقوله « نعم » .

(وَقَوْلُ) بكسر الفاء وضم العين (أَهْمِلَ) من هذه الأوزان ؛ لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم « وَالسَّمَاءُ ذَاتِ الْحُبُكِ » بكسر الحاء وضم الباء ؛ فوجهٌ على تقدير صحتها بوجهين ؛ أحدهما ؛ أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأى الكلمة ؛ لأنه يقال حُبُك بضم الحاء والباء ، وَحِبُك بكسرها . فرغب القارىء منهما هذه القراءة ، قال ابن جني : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء ؛ فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة ؛ فنطق بالباء مضمومة ، قال في شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به مَنْ عَزَيْت هذه القراءة له دليل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، وَمَنْ هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه ؛ لإمكان عروض ذلك له ، والآخر : أن يكون كسر الحاء إتباعا لكسرتاء ذات ، ولم يعتد باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجرٌ غيرُ حصين ، قيل : وهذا أحسن (وَالْعَكْسُ) وهو فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين (يَقْلُ) في لسان العرب (لَقَضَدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ يَفْعَلُ) فيما لم يُتِمَّ فاعله نحو ضُرِبَ وَقْتَلُ ، والذي جاء منه ذُئِلَ اسمٌ دُوَيْبَةُ سميت بها قبيلة من ركنانة ، وهى التى ينسب إليها أبو الأسود الدؤلى ، وأنشد الأخفش لكُتَيْب بن مالك الأنصارى :

١٢٠٤ — جَاهُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُفْرَسُهُ

مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّبُلِ

والرُّثْم اسمٌ لللاست ، والوَعِل لغة في الوَعَل ، حكاه الخليل ؛ فثبت بهذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بمُهْمَل ، خلافا لمن زعم ذلك ، نعم هو قليل كما ذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيراً ، أى ليس بهمل ولا نادر ، وهى عشرة أوزان :

- أولها : فَعَلَ ، ويكون اسماً نحو فَلَاس ، وصفة نحو سَهَلَ .
- وثانيها : فَعَلَّ ، ويكون اسماً نحو فَرَس ، وصفة نحو بَطَلَ .
- وثالثها : فَعِلَّ ، ويكون اسماً نحو كَبِد ، وصفة نحو حَذِر .
- ورابعها : فَعُلَّ ، ويكون اسماً نحو عَضُد ، وصفة نحو يَقُظ .
- وخامسها : فَعْلُ ، ويكون اسماً نحو عَدِل ، وصفة نحو نَكَس .

وسادسها : فَعْلٌ ، ويكون اسماً نحو عَنَب ، قال سيبويه : ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف معتل يُوصَف به الجمع وهو قولهم : عِدَى ، وقال غيره : لم يأت من الصفات على فِعْلٍ إلا زَيْمٌ بمعنى متفرق ، وعِدَى اسم جمع . وقال السيرافى : استدرك على سيبويه قِيَاءٌ فى قراءة من قرأ « دِينَأَ قِيَاءَ » ولعله يقول : إنه مصدر بمعنى القيام ، اهـ . واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظاً أخرى ، وهى سَوَى فى قوله تعالى : « مَسْكَنًا سَوَى » ورجُل رِضَى ، وماء رِوَى ، وماء حِرَى ، وسَبَى طَبِيبَةٌ ومنهم من تأولها .

وسابعها : فِعِلَّ ، ويكون اسماً نحو إِبِل ، ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إِبِلًا ، وقال : لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره . وقد استدرك عليه ألفاظ : فمن الأسماء إِبِلٌ — وهى الخاصرة — ذكره اللبرد ، وروى قول امرئ القيس :

١٢٠٥ — لَهُ إِبِلًا ظَنِي [وَسَاقًا نَعَامَةٍ]

وإِرْخَاهُ سِرْحَانٍ وَتَقَرِّيبُ تَنْفُلٍ [

بالكسر . وقيل : كسر الطاء إِتْبَاع ، وَرَوْد ، وَمِشْط ، وَدَبَس ، لغة فى الإطل

وَالرَّيْدَ وَالْمِشْطَ وَالِدَّبْسَ ، وَقَالُوا : بِأَسْفَانِهِ حَبْرَةٌ أَى قَلَمٌ ، وَقَالُوا لَلْعَبَةِ الصَّبِيَانِ : حِلْجٌ يَلْجُ . وَجِلْنِ يَلْنُ ، وَقَالُوا حَيْكُ لَفَةٍ فِي الْحَبْكِ كَمَا تَقْدَمُ ، وَعِجِلْ اسْمُ بَلَدٍ ، وَمِنْ الصِّفَاتِ قَوْلُهُمْ : أَتَانِ إِيْدٌ وَأَمَةٌ إِيْدٌ أَى وَلُودٌ ، وَامْرَأَةٌ يَلِزُ أَى ضَخْمَةٌ ، قَالَ ثَعْلَبٌ : وَلَمْ يَأْتِ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى فِعْلٍ إِلَّا حَرْفَانِ : امْرَأَةٌ يَلِزُ ، وَأَتَانِ إِيْدٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

١٢٠٦ - عَلِمَهَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجِلٍ

شُرِبَ النَّبِيذُ وَاصْطَفَا بِالرَّجُلِ

فهو من النقل للوقف ، أو من الإتياع ؛ فليس بأصل .
وثانمها : فُعِلَ ، ويكونُ اسماً نحو فُعِلَ ، وصفة نحو حُلُو .
وتاسعها : فُعِلَ ، ويكونُ اسماً نحو صُرِدَ ، وصفة نحو حُطِمَ .
وعاشرها : فُعِلَ ، ويكونُ اسماً نحو عُنُقَ ، وصفة وهو قليل ، والمخظوظ منه جُنُبٌ وشُلٌّ ، وَاقَّةٌ سُرْحٌ ، أى سريعة .

(وَأَفْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسِرَ الثَّانِي مِنْ * فِعْلٍ ثَلَاثِيَّ) أى للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية ؛ لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول ، وثانيه يكون مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً ، ولا يكون ساكناً ؛ اثلاً يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير للمرفوع :

الأول : فَعَلَ ، ويكون متعدياً نحو ضَرَبَ ، ولازماً نحو ذَهَبَ ، ويرد لمعانٍ كثيرة ، ويختص بباب المُعَالَبَةِ ، وقد يحى فَعَلَ مطاوعاً لَفَعَلَ ، بالفتحة فيهما ، ومنه قوله :

* قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَرَ *

١٢٠٧ -

وللثاني : قِيلَ ، ويكون متعدياً نحو شَرِبَ ، ولازماً نحو فَرِحَ ، ولزومه أكثر من متعدية ؛ ولذلك غلب وَضْعُهُ للنبوت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء ، نحو شَيْبَ وَفِدِجَ ، ونحو بَرَى ، ومَرَضَ ، ونحو سَوَدَ وشَيْبَ ، ونحو أَدِنَ وَعَيْنَ . وقد يطاوع قِيلَ بالفتح ، نحو خَدَعَهُ فَخَدِعَ .

والثالث : قِيلَ نحو ظَرَفَ ، ولا يكون متعدياً إلا بتضمين أو تحويل ؛ فالتضمين نحو « رَحِبْتُكُمْ الدار » ، وقول علي : « إن بشراً قد طَلَعَ الْيَمِينَ » ، ضمن الأول معنى وَسِعَ ، والثاني معنى بَلَغَ . وقيل : الأصل رَحِبْتُ بكم ، لحذف الحافظ توسعاً . والتحويل نحو سُدَّتْهُ ؛ فإن أصله سَوَدَّتْهُ بفتح العين ثم حُوِّلَ إلى قِيلَ بضم العين ، وقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين ، وفائدة التحويل الإعلام بأنه وادى العين ؛ إذ لو لم يحول إلى قِيلَ وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً لالتبس الواوى باليائى . هذا مذهب قوم منهم الكسائى ، وإليه ذهب فى التسهيل ، وقال ابن الحاجب : وأما باب سُدَّتْهُ فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو ، لا للنقل .

ولا يرد قِيلَ إلا لمعنى مطبوع عليه مَنْ هو قائمه ، نحو كَرَّمْ وَلَوْمْ ، أو كطبوع نحو فَعَّهَ وَخَطَبَ ، أو شبهه نحو جُنَّبَ ، شبه بِنَجَسَ ، ولذلك كان لازماً لخصوص معناه بالفاعل .

ولا يرد يائى العين إلا هيؤ ، ولا متصرفاً يائى اللام إلا نهؤ لأنه من النّهية وهو العقل ، ولا مضاعفاً إلا قليلاً مشروكاً نحو لَيْبَ وَشَرَّرَ ، وقالوا : لَيْبَ وَشَرَّرَ بكسر العين أيضاً ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل الغتين كما فى كَكَّدَتْ تَكَادَ ، والماضى من لغة مضارعه تَكُود حكاه ابن خالويه ، والمضارع ماضيه كَدَتْ بالكسر فأخذ الماضى من لغة والمضارع من أخرى .

وأشار بقوله : (وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ) إلى أن من أبنية الثلاثى المجرد الأصلية فعلٌ مالم يُسَمَّ فاعله نحو ضَمِنَ ؛ فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة ، وإلى كون صيغة مالم يسم فاعله أصلاً ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والملازنى ، وذهب البصريون إلى أنها فرعٌ مُعَيَّرةٌ عن صيغة الفاعل ، ونقله غير المصنف عن سيبويه ، وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لما لم يتمرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة ، وأنها فتحة ؛ لأن الفتح أخف من الضم والكسر ؛ فاعتباره أقرب .

الثانى : ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثانى فليس بأصل ، بل هو مغير عن الأصل ، نحو شَهِدَ وشَهِدَ وشَهِدَ .

الثالث : يذهب البصريين أن فعل الأمر أصل برأسه ، وأن قسمة الفعل ثلاثية ، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مُقْتَطَعٌ من المضارع ؛ فالقسمة عندهم ثنائية ؛ فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعل مالم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر ، أو يتركها معاً كما فعل فى الكافية . قال فى شرحها : جَرَتْ عادة التحويين أن لا يذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ، ولا فعل مالم يسم فاعله ، مع أن فعل الأمر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه . ومذهب سيبويه والملازنى أن فعل مالم يسم فاعله أصل أيضاً ، فكان ينبغى على هذا إذا عُدَّتْ صيغة الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ : صيغة الماضى المصوغ للفاعل كدَخَرَجَ ، وصيغة له مَصْوَغاً للمفعول كدُخِرَجَ ، وصيغة للأمر كدَخِرَجَ ، إلا أنهم اشتَفَقُوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الآخرين لجرىانها على سَنَنِ مطرد ، ولا يلزم من ذلك

انتفاء أصالتها كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المتعددة بأفعالها انتفاء أصالتها ، هذا كلامه .

(وَمُنْتَهَاهُ) أى الفعل (أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدًا) وله حينئذ بناء واحد ، وهو قَتَلَ ، ويكون متعدياً نحو دَخَرَجَ ، ولازماً نحو عَرَبَدَ . وقال الشارح : له ثلاثة أبنية ، واحد الماضى المبني للفاعل ، نحو دَخَرَجَ ، وواحد الماضى المبني للمفعول ، نحو دُخِرَجَ ، وواحد للأمر نحو دَخَرَجْ ، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاختصار على بناء واحد وهو الماضى المبني للفاعل كما سبق .

(وَأِنْ يُرَدُّ فِيهِ فَمَا سَيَأْتِي عَدَاً) أى جاوز ؛ لأن التصرف فيه أكثر من الاسم ، فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم ؛ فالثلاثي يبلغ بالزيادة أربعة نحو أَكْرَمَ ، وخمسة نحو اقْتَدَرَ ، وستة نحو اسْتَخْرَجَ ، والرابعي يبلغ بالزيادة خمسة نحو تَدَخَّرَجَ ، وستة نحو احْرَجَمَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : وإن كان فعلاً لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التأکید ، وسكت هنا عن هذا الاستثناء ، وهو أحسن ؛ لأن هذه فى تقدير الانفصال .

الثانى : لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال ؛ لكثرةها ، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد .

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة - فى قول سيبويه - ثلثمائة بناء وثمانية أبنية ، وزاد الزبيدى عليه ثانياً على الثمانين ، إلا أن منها ما يصح ، ومنها ما لا يصح .

وأما الأفعال فلمزيد فيه من ثلاثها خمسة وعشرون بناء مشهورة ، وفى بعضها خلاف ، وهى : أَفْعَلَ نحو أَكْرَمَ ، وفَعَّلَ نحو فَرَّحَ ، وَفَعَّلَ نحو تَعَلَّمَ ، وفَاعَلَ نحو ضَارَبَ ، وَفَاعَلَ نحو تَضَارَبَ ، وَفَعَّلَ نحو اشْتَمَلَ ، وَانْفَعَلَ نحو انْكَسَرَ ،

وَأَسْتَقْفَلَ نَحْوَ اسْتَقْفَرَ ، وَأَفْعَلَ نَحْوَ أَحْرَ ، وَأَفْعَالَ نَحْوَ أَشْهَابِ الْفَرَسِ ، وَأَفْعَوْلَ نَحْوَ اغْدُودَنَّ الشَّعْرُ ، وَأَفْعُولَ نَحْوَ اغْلُوطَ فَرَسَهُ إِذَا عَرَوْرَاهُ ، وَأَفْعَوْلَ نَحْوَ اخْشَوْشَنَ ، وَأَفْعِيلَ نَحْوَ اهْبِيحْ ، وَقَوَّعَلَ نَحْوَ حَوَّعَلَ إِذَا أَدْبَرَ عَنِ النَّسَاءِ ، وَقَفُولَ نَحْوَ هَرَوَّلَ ، وَقَفْلَلَ نَحْوَ تَمَلَّلَ إِذَا أَسْرَعَ ، وَقَفِيلَ نَحْوَ بَيَّطَرَ ، وَقَفِيلَ نَحْوَ طَشِيئًا رَأْيَهُ ، وَرَهْيًا إِذَا غَلَطَ ، وَقَفَلَى نَحْوَ سَلَقَاهُ إِذَا أَلْقَاهُ عَلَى قَفَاهُ ، وَأَفْعَنْتَلَى نَحْوَ اسْتَنْتَقَى ، وَأَفْعَنْتَلَا نَحْوَ احْبَنْطَلَا لَمَّةً فِي احْبَنْطَى إِذَا نَامَ عَلَى بَطْنِهِ ، وَأَفْعَنْتَلَّ نَحْوَ اخْرَنْطَمَ إِذَا غَضِبَ ، وَقَفَمَلَ نَحْوَ سَفَمَلَ الزَّرْعُ ، وَتَمَفَمَلَ نَحْوَ تَمَدَدَلَ إِذَا مَسَحَ يَدَهُ بِالْمَنْدِيلِ ، وَالسَّكْثِيرُ تَفَدَّلَ .

ويجىء كل واحد من هذه الأوزان لزمان متعددة لا يمتثل الحال لإيرادها هنا .

وللمزيد من رابعها ثلاثة أبيية : تَفَمَلَلَ نَحْوَ تَدَخَّرَجَ ، وَأَفَمَلَلَ نَحْوَ اخْرَنْجَمَ ، وَأَفَمَلَّ نَحْوَ اقْشَعَرَ ، وهى لازمة ، واختلفت فى هذا الثالث ؛ فقيل : هو بناء مُتَضَبِّ ، وقيل : هو ملحق باخرَنْجَمَ ، زادوا فيه الهمزة ، وأدغموا الأخير فوزَّنه الآن افعل ، ويدل على إلحاقه باخرَنْجَمَ مجىء مصدره كصدره .

(لِأَسْمِ مَجْرَدٍ رُبَاعٍ فَعْمَلٌ وَفَمِلِلٌ وَفَمِلَلٌ وَفَعْمَلُ)

(وَمَعْنَى فَعْلٌ فَعْمَلٌ) أى للرباعى المجرد ستة أبيية :

الأول : فَعْمَلٌ يفتح الأول والثالث ، ويكون اسما نَحْوَ جَفَفَر وهو النهر الصغير ، وصفة وَمَقْلُوه بِسَهْلٍ وَشَجَعَمَ ، والسَّهْلَبُ : الطويل ، والشَّجَعَمُ : الجرى ، وقيل : إن الماء فى سهلٍ والميم فى شجعم زائدتان ، وجاء بالتاء عجوز شَهْرَبَةٌ وشَهْرَبَةٌ للكبيزة ، وبهـ كَنَّةٌ لِلضَّخْمَةِ الحسنة .

الثانى : فَمِلَلٌ بكسر الأول والثالث ، ويكون اسما نَحْوَ زَرَج وهو السحاب

الرفيق ، وقيل : السحاب الأحمر ، وهو من أسماء الذهب أيضا ، وصفة نحو خِرْمِل ، قال الجرمي : الخِرْمِل للمرأة الحقاء مثل الخِذْل ، ونحو ناقة دِرْقَم ، قال الجوهرى : هى التى أكلت أسنانها من السكر .

الثالث : فُعْلَل بكسر الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو دِرْهَم ، وصفة نحو هِبْلَع للأكُول .

الرابع : فُعْلَل بضم الأول والثالث ، ويكون اسما نحو بُرْثَن ، وهو واحد برَآثِن السباع ، وهو كالمِخْلَب من الطير ، وصفة نحو جُرْشُع للعظيم من الجمال ، ويقال الطويل .

الخامس : فُعْلَل بكسر الأول وفتح الثانى ، ويكون اسما نحو قَمَطَر وهو وعاء الكتب ، وفِطْحَل وهو الزمان الذى كان قبل خَلْقِ الناس ، قال أبو عبيدة : والأعراب تقول : هو زمن كانت الحجارة فيه رَطْبَةً ، قال المجاج :

١٢٠٨ - وَقَدْ أَتَاهُ زَمَنَ الْفِطْحَلِ
وَالصَّخْرُ مُبْتَلٌ كَطَيْنِ الْوَحْلِ

وقال آخر :

١٢٠٩ - * زَمَنَ الْفِطْحَلِ إِذِ السَّلَامُ رِطَابٌ *

وصفة نحو سِبْطَر وهو الطويل الممتد ، وجمل قَمَطَر أى صُلْب ، ويوم قَمَطَر ، أى شديد :

السادس : فُعْلَل بضم الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو جُخْدَب لذكر الجرّاد ، وصفة نحو جُرْشُع بمعنى جُرْشُع بالضم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلى ، بل هو فَرَع على فُعْلَل بالضم ، فتح تحقيقا ؛ لأن جميع ما شمع

فيه الفتح سمع فيه الضم نحو حُجِدْبَ وطُحَلَبَ وَبُرُقَعَ في الأسماء ، وجُرُشَعَ في الصفات ، وقالوا للمخلب جُرُشُنْ ، ولشجر البادية عُرُقَطْ ، ولكساء مخطط بُرْجُدْ ، ولم يسمع فيها فُفَلَّ بالفتح ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي ، واستدلوا لتلك بأمرين ؛ أحدهما : أن الأخفش حكى جُوْدَرًا ولم يحك فيه الضم ؛ فدل على أنه غير مخفف ، وهو مردود ؛ فإن الضم فيه منقول أيضا ، وزعم الفراء أن الفتح في جُوْدَرٍ أكثر ، وقال الزبيدي : إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح . والآخر : أنهم قد ألقوا به ؛ فقالوا : عُنْدَد ، يقال : مالى عن ذلك عُنْدَد ، أى بُدْ ، وقالوا : عاطت الناقة عُوَطًا إذا اشتبهت الفعل ، وقالوا : سُوْدَد ؛ فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة ، وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق ؛ فوجب أن يكون للإلحاق ، وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن فَكَّ الإدغام للإلحاق بنحو جُحْدَبْ ، وإنما هو لأن فُفَلًا من الأبنية المختصة بالأسماء بقياسه الفك كما في جُدَدَ وظَلَّ وحَلَّ ، وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ؛ فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا : اقْمَسَسَ فألحقوه باخْرَنْجَمَ ؛ فكما ألحق بالفرع بالزيادة ؛ فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف .

الثاني : ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فُفَلَّ ، وقال في التسهيل : وتفرع فُفَلَّ على فُفَلَّ أظهر من أصالته .
الثالث : زاد قوم من النحويين في أبنية الرباعي ثلاثة أوزان : وهى فُفَلَّ بكسر الأول وضم الثالث ، حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد : خِرْفَعٌ ، ويقال أيضا زئير الثوب : زِئِيرٌ ، والضئيل وهو من أسماء الداهية : ضِئِيلٌ ، وفُفَلَّ بضم الأول وفتح الثاني نحو خُبَيْثٌ ودَلَمَزٌ ، وفُفَلَّ بفتح الأول وكسر الثالث نحو طَحْرِبَةٌ ، ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان ، وما صح نقله منها هو عندهم شاذ ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة في الكافية فقال : وربما استعمل أيضا فُفَلَّ ، والمشهور في الزئير والضئيل كسر الأول والثالث .

الرابع : قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ولا يتولى أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ في كلمة ، ومن ثَمَّ لم يثبت فَعْلِيلٌ ، وأَمَّا عَلِيْطٌ لِلضَّخْمِ مِنَ الرِّجَالِ ، وناقَة عَلِيْطَةٌ أى عظيمة ؛ فذلك محذوف من فَعَالِلٍ ، وكذلك دُوْدَمٌ ، وهو شجر يشبه الدم يخرج من شجر السَّمُرِ ، ويقال حينئذ : حاضت السَّمُرَةُ ، وكذلك لبن عُلُطٌ وَعُجْلُطٌ وَعُكْلُطٌ : أى تخين خائر ، ولا فَعْلَلٌ ، وأما عَرَنْ لَبَتٍ يَدْبَغُ به فاضله عَرَنْتَنٌ مثل قَرَنْفُلٍ ، ثم حذفت منه النون كما حذفت الألف من عَلَاطٍ ، واستعملوا الأصل والفرع ، وكذلك عَرَقَصَانٌ أصله عَرَقَصَانٌ ، حذفوا النون وبقي على حاله وهو نبت ، ولا فَعْلَلٌ وأَمَّا جَنْدِلٌ فإنه محذوف من جَنْادِلٍ ، والجَنْدِلُ : الموضع فيه حجارة ، وجعله الفراء وأبو على فرعا على فَعْلِيلٍ ، وأصله جَنْدِيلٍ ، واختاره الناظم ؛ لأن جَنْدِلًا مُفْرَدٌ فَتَقَرَّبَ مِنْهُ عَلَى المفرد أولى ، وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة ، وليس بصحيح لما سبق

(وَإِنْ عَلَا) الاسم المجرد عن أربعة ، وهو الخماسى (فَمَعَّ فَعْلَلٍ حَوَى فَعْلَلًا كَذَا فَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ) .

فالأول من هذه الأبنية : فَعْلَلٌ ، وهو بفتح الأول والثانى والرابع ، ويكون اسما نحو سَقَرَجَلٍ ، وصفة نحو شَمْرَدَلٍ لِلطَّوِيلِ .

والثانى ، وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع ، قالوا : لم يحىء إلا صفة نحو جَحْمَرٍ لِلْعَظِيْمَةِ مِنَ الْأَفَاعِي ، وقال السيرافى : هى العجوز المسنة ، وقَهَبَلِسُ الْمَرَأَةُ الْعَفَايِمَةُ ، وقيل : لحشفة الذكر ، وقيل : لعظيم الكرة فيكون اسما .

والثالث ، وهو بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع ، يكون اسما نحو خُرْعِيلٍ لِلْبَاطِلِ وَالْأَحَادِيثِ الْمُسْتَطَرَفَةِ ، وَقَدْ عَمِلَ ، يقال : ما أعطاني قُدَّعِمَلًا ، أى شيئا ،

وصفة يقال : جَلَّ قُدْرَتُهُ لِلضَّخْمِ ، والقُدْرَةُ من النساء القصيرة ، وجَلَّ خُبْرَتُهُ وهو الضخم أيضا ، وقيل : الشديد الخلق العظيم ، وبه سمي الأسد .

والرابع ، وهو بكسر الأول وفتح الثالث ، يكون اسما نحو قِرْطَقٍ وهو الشيء الحقيق ، وصفة نحو جِرْدَخل ، وهو الضخم من الإبل ، وجِرْدَقِر وهو القصير .

(تنبيه) : زاد ابن السراج في أوزان الخماسي قُطْلَالٌ نحو هُنْدَلِج اسم بقلة ، ولم يثبت سبويه ، والصحيح أن نونه زائدة ، وإلا لزم عدم النظير ، وأيضا قد حُكِيَ كِرَاعٌ في الهُنْدَلِج كسر الماء ؛ فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسي على ستة أوزان ؛ فيفوت تفصيل الرباعي عليه ، وهو مطلوب ، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كَنَهْلٍ ؛ لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها مَوْجِعٌ في عدم النظير ، مع أن نون هُنْدَلِج ساكنة ثانية ؛ فأشبهت نون عَنَبٍ وَحَنَظَالٍ ومعوها ، ولا يكاد يوجد نظير كَنَهْلٍ في زيادة نون ثانية متحركة ؛ فالحكم على نون هُنْدَلِج بالزيادة أولى ، وزاد غيره للخماسي أوزانا آخر ، لم يثبتها إلا كثرون لدورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها .

(وَمَا * غَايَرَ) من الأسماء المتكئة ما سبق من الأمثلة (لِلزَّيْدِ أَوْ النُّقْصِ انْتَمَى) نحو يَدٍ وَجَنَدِلٍ وَاسْتِخْرَاجٍ ، وكان ينبغي أن يقول : أَوِ النَّدُورِ ؛ لأن نحو طَحْرِبَةٍ مغاير للأوزان المذكورة ، ولم يَنْتَمِ إلى الزيادة ولا النقص ، ولكنه نادر كما سبق ، ولهذا قال في التسهيل : وما خرج عن هذه المثل فشاذ ، أو مزيد فيه ، أو محذوف منه ، أو شبه الحرف ، أو مركب ، أو أعجمي .

(وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ) الكلمة في جميع تصاريقها (فَأَصْلُ وَالَّذِي * لَا يَلْزَمُ) بل يحذف في بعض التصاريق فهو (الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتَذِي) لأنك تقول : حَدَا

حَذَوُهُ ؛ ففعل بسقوط التاء أنها زائدة في اِخْتَدَى ، يقال : اِخْتَدَى به أى اقتدى به ،
ويقال أيضا « اِخْتَدَى » أى انتقل ، قال :

١٢١٠ - * كُلُّ الْحِذَاءِ يَخْتَدِي الْخَافِي الْوَرِيعَ * .

والحذاء : النعل ، وأما الساقط لعله من الأصول كواو يَعِدُ ؛ فإنه مقدر الوجود ،
كما أن الزائد اللازم كنون قَرَنَفُل وواو كَوَّزْ ب في تقدير السقوط ، ولذا يقال :
الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا .

واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء : للدلالة على معنى كحَرْف المضارعة
وَألف المفاعلة ، وللإلحاق كواو كَوَّزْ وَجَدُول ، وياو صَيَّرَ وَعَثِيرَ ، وألف أَرْطَى
وَمَرَّزَى ، ونون جَعَنَفَلَ وَرَغَشْنَ ، والمد كَألف رِسَالَةٍ ، وياو صَحِيفَةٍ ، وواو حَلُوبَةٍ ،
وللعموض كتاء زَنَادِقَةٍ وإقامة ، وسين يَسْطِيعُ ، وميم اللِّهْمُ ، وللتكثير كيم سَنَهُمْ
وَزُرْقُمْ وَأَبْنُكُمْ ، زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ، ومن هذا المعنى ألف قَبِيْزَتْرَى
وكَثَرَتْرَى ، وللامكان كَألف الوصل ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بساكن ، وهاء السكت
في نحو عَهْ وَهْ ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه ، ولليان كهاء السكت
في نحو مَالِيَةٍ وَيَا زَيْدَاهُ ، زيدت لبيان الحركة ، وبيان الألف .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الزائد نوعان :

أحدهما : أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو لغيره ؛ فلا يختص بأحرف الزيادة ،
وشروطه أن يكون تكرير عَيْنٍ إما مع الاتصال نحو قَتَلَ ، أو مع الانفصال بزائد
نحو عَقَنَفَلَ ، أو تكرير لامٍ كذلك نحو جَلَبَبَ وَجَلَابَبَ ، أو فاء وعين مع مباينة اللام
نحو مَرَّزَرِيسَ وهو قليل ، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صَحَّحَمَحَ .

أما مكرر الفاء وَخَذَهَا كَقَرَقَتْ وَسُنْدُسُ ، أو العين المفصولة بأصلي
كحَذَرْدَ فَاصِلَى .

والآخر : أن لا يكون تكرير أصل ، وهذا لا يكون إلا أحد الأخراف المشرة
بمجموعة في « أمان وتسهيل » ، وهذا معنى تسميتها بحروف الزيادة ، وليس المراد أنها
تكون زائدة أبداً ؛ لأنها قد تكون أصولاً ، وذلك واضح . وأسقط للمبرد من حروف
الزيادة الهاء ، وسيأتى الرد عليه .

الثاني : أدلة زيادة الحرف عشرة :

أولها : سقوطه من أصل ، كسقوط ألف ضارب في أصله أعنى للصدر

ثانيها : سقوطه من فرع ، كسقوط ألف كتاب في جمعه على كُتِب .

ثالثها : سقوطه من نظيره كسقوط ياء أَيْطَل في إَيْطَل ، والأَيْطَل : الخاصرة .

وشرط الاستبدال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون
سقوطه لغير علة ، فإن كان سقوطه لعلّة كسقوط واو وَعَدَ في يَمِدُّ أو في عِدّة لم يكن
دليلاً على الزيادة .

رابعها : كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ،
وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو وَرَنْتَل وهو الشر ،
وَشَرَنْتَب وهو الغليظ الكفين والرجلين ، وَعَصَصَصَر وهو جبل ؛ فالنون في
هذه ونحوها زائدة ؛ لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة ، نحو
جَحَحَفَل من الجَحَفَلَة ، وهي لِدَى الحافر كالشفة للإنسان ، والجَحَحَفَل : العظيم الشفة ،
وهو أيضاً الجيش العظيم .

خامسها : كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق ،
كالهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف ، فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم
الاشتقاق ؛ فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه ، وذلك نحو
أَرْنَب وإفْسِكِل ، يحكم بزيادة همزته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو أَمْحَر ،
والإفْسِكِل : الرُعْدَة

سادسها : اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كِتَنَّاو ونحو حِنَطَّاو وَسِنْدَّاو وَقِنْدَّاو ، فالسكتاؤ : الوافر اللحية ، والحنطاؤ : العظيم البطن ، والسنداؤ والقنداؤ : الرجل الخفيف .

سابعها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة ، نحو تَنَقَّل بفتح التاء الأولى وضم الفاء ، وهو ولد الثعلب ، فإن تاءه زائدة ؛ لأنها لو جمعت أصلاً لكان وزنه قَمَل وهو مفقود .

ثامنها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تَنَقَّل على لغة مَنْ ضم التاء والفاء ، فإن تاءه أيضاً زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدمُ النظير ؛ فإنها لو جمعت أصلاً كان وزنه قَمَل وهو موجود نحو بُرْثَن ، لسكن يلزم عدمُ النظير في نظيرها أعنى لغةَ الفتح ، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضاً ؛ إذ الأصل انحاد للمادة .

تاسعها : دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وأنف اسم الفاعل .

عاشرها : الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، وذلك في كَنَهْجَل ، فإن وزنه على تقدير أصالة النون قَمَل كسَقَرَجَل بضم الجيم وهو مفقود ، وعلى تقدير زيادتها قَمَعْل وهو مفقود أيضاً ، ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ، ومن أصولهم المصير إلى الكثير . ذكر هذا ابن إياز وغيره ، وقال المرادى : هو مندرج في السابع ، ٥١ .

(بِضْمَنٍ فَعَلَ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي * وَزَنَ) يعنى إذا أردت أن تَزِنَ كلمة لتعلم الأصل منها والزائد قَابِلِ أصولها بأحرفِ فعل : الأول بالفاء ، والثاني بالعين ، والثالث باللام ، مسوياً بين الميزان والموزون في الحركة والسكون ؛ فتقول في فُلَس فَعَلَ ، وفي

ضَرَبَ قَمَلَ فَمَلَّ فَمَلَّ ، وكذلك في قام وشَدَّ لأن أصلهما قَوْمَ وشَدَدَ ،
وفي عَلِمَ فَعِلَ ، وكذلك في هَابَ وَمَلَّ ، وفي ظَرَفَ قَمَلَ ، وكذلك في
طَالَ وَحَبَّ (وَزَائِدٌ يَلْقَظُهُ أَكْثَرُ) عن تضعيف أصله من الميزان ؛
فتقول في أَكْرَمَ وَيَنْظُرَ وَجَوَّهَرَ وَانْقَطَعَ وَاجْتَمَعَ وَاسْتَخْرَجَ وَانْقِطَاعَ
وَاجْتِمَاعَ وَاسْتَخْرَاجَ : أَفْعَلَ وَفَعَّلَ وَفَوَعَلَ وَانْفَعَلَ وَافْتَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ وَانْفِعَالَ
وَافْتِعَالَ وَاسْتَفْعَالَ .

واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما :

أحدهما : المُبْدَلُ من تاء الافتعال ؛ فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله ؛
فيقال في وزن اصْطَلَبَ : افْتَعَلَ ، وذلك لأن المقتضى للابدال مفقود
في الميزان .

والآخر المُكَرَّرُ لإلحاقٍ أو غيره ؛ فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما
يأتي بيانه .

(وَضَاعِفِ اللامِ) من الميزان (إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ) من الموزون ، بأن يكون
رباعياً أو خماسياً (كَرَاهَ جَعْفَرٌ وَقَافٌ فَسْتَقَى) ، وجيمٌ ولامٌ سَفَرَجَلٌ ، وميمٌ
ولامٌ قَدْغِيلٌ ؛ فتقول في وزن الأول فَعَمَلٌ ، وفي الثاني فَعَمَلٌ ، والثالث فَعَمَلٌ ،
والرابع مُفَعَّلٌ .

(وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ * فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ) من أحرف الميزان
(مَا لِلْأَصْلِ) الذي هو ضعفه منها ؛ فإن كان ضعف الفاء قبل الفاء ، وإن كان
ضعف الميم قبل الميم ، وإن كان ضعف اللام قبل اللام ؛ فتقول في حِلْمِيَّتِ
فِعْمَلِيلٌ ، وفي سُحْنُونٍ قُمْلُولٌ ، وفي مَرَمَرِيْسٍ قَمْعَمِيلٌ ، وفي اغْدَوْدَنَ اْفَعْوَعَلٌ ، وفي
جَلْبَبَ فَعَمَلٌ . وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله ؛ فتقول في حِلْمِيَّتِ فِعْمَلِيَّتِ ،

وفي سَحْنُونُ قُفْلُونُ ، وفي مَرَمَرِيسَ فَعْمَرِيلُ ، وفي اغْدَوْدَنَ افْعَوْدَلُ ، وفي جَلْبَبَ فَعَلَبَ . ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان؛ أحدهما : تسكين الأوزان مع إمكان الاستثناء بواحد في نحو صَبْرٍ وَقَتْرٍ وَكَثَرٍ ، فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فَعَمَلٌ ، ووزنها على القول المرغوب عنه فَعَمِيلٌ ، وفَعَمَلٌ ، وفَعَمَلٌ ، وكذا إلى آخر الحروف . وكفى بهذا الاستغفال منفرا . والآخر : التباسُ ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعلة ، وذلك أن الثلاثي للعلل العين قد تُضَمُّفُ عينُه للإلحاق وانفير الإلحاق ، ويتحد اللفظ به كَبَيِّنٌ مقصوداً به الإلحاق ومقصوداً به التعمدية ؛ فعلى القصد الأول مصدره تبيينة مشاكل دَحْرَجَةٌ ، وعلى القصد الثاني مصدره تَبَيِّنٌ ، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزني الفعلين ، واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على المذهب المشهور .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا لم يكن الزائد من حروف « أمان وتسهيل » فهو ضعف أصل كالباء من جَلْبَبَ ، وإن كان منها فقد يكون ضعفاً نحو سَأَلَ ، وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دلَّ الدليل على أنه لم يقصد به تضييف ؛ فيقابل في الوزن بلفظه نحو سَمَنَانٌ — وهو ماء لبنى ربيبة — فرزته فَمَلَانٌ لا فَمَلَالٌ ؛ لأن فَمَلَالاً بناء نادر لم يأت منه غير المكرر نحو الزَّلْزَالِ إلا خَزَعَالٌ وهو ناقة بها ظلم ، وقَمَقَارٌ للحجر . وأما بَهْرَامٌ وشَهْرَامٌ فمجهتان .

الثاني : المعتبر في الوزن ما استحققه للوزن من الشكل قبل التنخير ؛ فيقل في وزن رَدَّ ومَرَدَّ فَعَلٌ ومَقَمَلٌ ؛ لأن أصلهما رَدَدَ ومَرَدَدَ .

الثالث : إذا وقع في الوزون قلبٌ تُقَلَّبُ الزنة ؛ لأن الغرض من الوزن التنبيه

على الأصول والزوائد على ترتيبها ؛ فنقول في وزن **أَدْرِ أَغْلُ** ؛ لأن أصله **أذوُر** ، قدمت الدين على الفاء ، وتقول في **نَاءَ فَلَع** ، لأنه من **النأي** ، وفي **الحادى عالف** ، لأنه من الوحدة ، وكذلك إذا كان في الموزون حذف **وُزِنَ** باعتبار ما صار إليه بعد الحذف ؛ فنقول في وزن **قَاضٍ فَايَع** ، وفي **بِيعَ فِل** ، وفي **يَعِدُ يَيْل** ، وفي **عِدَّة عِلَّة** ، وفي **عِه** أمر من **الْوَعَى عِه** ، إلا إذا أريد بيان الأصل في المقلوب والمخدوف ؛ فيقال : أصله **كذا** **نم أعل** ، ٥١ .

(**وَأَحْكُمُ بِتَأْصِيلِ**) أصول (**حُرُوف**) الرباعى التى تكررت فاؤه وعينه ، وليس أحد المكررين فيه صالحاً للسقوط ، كحروف (**سَنِمِسِم * وَتَحْوِه**) لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقلّ الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر ، فحكم بأصالتها معا (**وَأُخْلِفَ فِي**) الرباعى المذكور الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط (**كَلَمَلِم**) أمر من **كَلَمَ** و **كَفَكِف** أمر من **كَفَكِف** ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط ، بدليل صحة **كف ولم** ، فقول : إنه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها ، وإن مادة **لم** و **كف** غير مادة **لم** و **كف** ؛ فوزن هذا النوع فعّل كالنوع الأول ، وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج ، وقيل : إن الصالح للسقوط زائد ؛ فوزن **كفكف** على هذا فعّكل ، وهذا مذهب الزجاج ، وقيل : إن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين ، فأصل **لم لم** ، فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء ، وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره الشارح ، ويردّه أنهم قالوا فى مصدره : **قَطَلَة** ، ولو كان مضاعفاً فى الأصل لجاء على التفعيل .

فإن تكرّر فى الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلى ك **صَمَخَمَخ** و **صَمَخَمَخ** حكم فيه بزيادة الضعفين الآخرين ؛ لأن أقلّ الأصول محفوظ بالأولين ، والسابق ، كذا قاله

في شرح الكافية . وقال في التسهيل : فإن كان في الكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثانی التمانلات وثالثها في نحو صَمَحَمَح ، وثالثها ورابعها في نحو مَرَمَرِيس ، انتهى ؛ فاتفق كلامه في نحو مَرَمَرِيس ، واختلف في نحو صَمَحَمَح ؛ فوزنه في كلامه الأول على طريقة مَنْ يقابل الزائد بلفظه قَلَمَح ، وفي كلامه الثاني فَمَحَمَل . واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو صَمَحَمَح والميم الثانية في نحو مَرَمَرِيس بحذفهما في التصغير ، حيث قالوا : صَمِيح ، ومُرِيرِيس ، ونقل عن الكوفيين في صَمَحَمَح أن وزنه قَمَل ، وأصله صَمَحَّح أبدلوا الوسطى ميما .

ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصل شرع في بيان ما تَطَرَّد زيادته من الحروف العشرة ، فقال :

(قَالِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بَيِّنٍ مَيِّنٍ)

ألفٌ : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وزائد : خبره ، واللين : الكذب .

أى إذا صحبت الألفُ أَكْثَرُ من أصلين حكم بزيادتها ؛ لأن أَكْثَرُ ما وقعت الألف فيه كذلك دلَّ الاشتقاقُ على زيادتها فيه ، فيحمل عليه ما سواه ، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة ، بل بدلا من أصل ياء أو واو ، نحو رَمَى وَدَعَا وَرَحَا وَعَصَا وَبَاعَ وَقَالَ وَنَابَ وَبَابَ ، وما ذكره إنما هو في الأسماء المتمكنة والأفعال ، أما المبنيات والحروف فلا رَوَاجَ للحكم بزيادتها فيها ؛ لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق ، وهو مفقود ، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحاق .

واعلم أن الألف لا تزاد أولا ؛ لامتناع الابتداء بها ، وتزاد في الاسم ثانية نحو ضَارَبَ ، وثالثة نحو كَتَابَ ، ورابعة نحو حُلِيَ وسِرْدَاخَ ، وخامسة نحو انطَلَقَ

وَحِلْيَابَ ، وسادسة نحو قَبَسْتَرَى ، وسابعة نحو أَرْبَأَوَى ، وتزاد في الفعل ثانية نحو قَاتَلْ ، وثالثة نحو تَقَاتَلْ ، ورابعة نحو سَلَمَتَى ، وخامسة نحو أَسْأَوَى ، وسادسة نحو اغْرَنَدَى .

(تنبيهان) : الأول : يستثنى من كلامه نحو عَاىَ وضَوْضَى من مضاعف الرباعى ، فإن الألف فيه بدل من أصل ، وليست زائدة .

الثانى : إذا كانت الألف مصاحبة لأصليين ولثالثٍ يحتمل الأصله والزيادة ، فإن قدرت أصلته فالألف زائدة ، وإن فُدرت زيادته فالألف غير زائدة ، لكن إن كان المحتملُ همزةً أو ميًا مصدريةً أو نوناً ثالثة ساكنة في خماسى كان الأرجحُ الحكمُ عليه بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل ، نحو أُنْفَى ومُوسَى وَعَفَنْتَى إن وجد في كلامهم ، ما لم يدل دليلٌ على أصالة هذه الأحرف وزيادة الألف كما في أَرْطَى عند من يقول أديم مَارُوط أى مَذْبُوغ بالأرطى ، وكفى مِعْرَى لقولهم معز ومعز ، وإن كان المحتملُ غير هذه الثلاثة حكماً بأصالته وزيادة الألف ، انتهى .

(وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ) أى مثل الألف فى أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصليين حكم بزيادته (إِنْ لَمْ يَقَمَا) مكررين (كَمَا هُمَا فِي بُؤْيُورٍ) اسم طائرذى يخلب يشبه الباشق (وَوَعَوْعَا) إذا صَوَّتَ ؛ فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها ، كما حكم بأصالة حروف سَمسم .

والتقسيم السابق فى الألف يأتى هنا أيضاً ؛ فنقول : كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال : فإن صحب أصليين فقط فهو أصل كَتَبْتِ وَسَوَّطَ ، وإن صحب ثلاثة فصاعداً مقطوعاً بأصالتها فهو زائد إلا فى الثنائى للكرر كما تقدم فى اللين ، وإن صحب أصليين وثالثاً محتملاً ، فإن كان المحتمل همزةً أو ميًا مصدريةً حكم بزيادة المصدر منها

وأصالة الياء والواو ، نحو أَبَدَعَ وَمَزُودَ ، إلا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما في أولئك عند من يقول « أَتَى فَهُوَ مَالُوقٌ » أى جُنَّ فهو مجنون ، وكما في أَبْطَلْ لما تقدم من قولهم فيه إبطل ، أو أصالة الجميع كما في مَرَّيْمَ وَمَدَّيْنِ ؛ فإن وزنها فَعْلَلْ ، لا فَعِيلٌ ؛ لأنه ليس في السكلام ، ولا مَفْعَلْ وإلا وَجِبَ الإعلال ، وإن كان المحتمل غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ، مالم يدل دليل على خلاف ذلك كما في نحو يَهْيَيزُ وهو الحجر الصلب ، وقال ابن السراج : اليهيز اسم من أسماء الباطل ، قال : وربما زاده ألفا فقالوا يَهْيَيزُ ، وقيل : هو السراب ، يقال : أ كَذَبَ من اليَهْيَيزِ أى من السَّرَابِ ؛ فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى دون الثانية ؛ لأنه ليس في السكلام فَعِيلٌ ، ولا إخفاء في زيادتهما في نحو يَحْمَرُ ، وكما في عِزْوَيْت وهو اسم موضع ، وقيل : هو القصير أيضا ؛ فإنه قضى فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء ؛ لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فَعُوَيْلا ؛ لأنه ليس في السكلام ، ولا فَعْلِيلًا لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة ، ولا فَعُوَيْتا لأن الكلمة تصير بغير لام ؛ فتعين أن يكون وزنه فَعْلِيلَتَا مثل عَفْرِيت .

واعلم أن الياء تزداد في الاسم أولى نحو يَلْمَعُ ، وثانية نحو ضَيِّمٌ ، وثالثة نحو قَضِيبٌ ، ورابعة نحو حِذْرِيَّةٌ ، وخامسة نحو سُلْحَفِيَّةٌ ، قيل : وسادسة نحو مِفْطَاطِيْسٌ ، وسابعة نحو حُنْزَوَانِيَّةٌ ، وتزداد في الفعل أولى نحو يَضْرِبُ ، وثانية نحو يَبْطِرُ ، وثالثة عند من أثبت فَعِيلٌ في أبنية الأفعال نحو رَهْيَاً ، ورابعة نحو قَلَسَيْتُ ، وخامسة نحو تَقَلَسَيْتُ ، وسادسة نحو اسْلَفَقَيْتُ .

والواو تزداد في الاسم ثانية نحو كَوْتَرٌ ، وثالثة نحو عَجُوزٌ ، ورابعة نحو عَرْقَوَةٌ ، وخامسة نحو قَلْدَسُوَةٌ ، وسادسة نحو أَرْبُوعَاوَى ، وتزداد في الفعل ثانية نحو حَوَقَلَ ، وثالثة نحو جَهْوَزَ ، ورابعة نحو اَعْدَوْدَنَ .

{ تنبيهان } : الأول : مذهب الجمهور أن الواو لا تزداد أولا ، قيل : لتقلها ،

وقيل : لأنها إن زيدت مضبوطة أطرد همزها ، أو مكسورة فكذلك ، وإن كان همزُ المكسورة أقل ، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمزُ ؛ لأن الاسم يضم أوله في التصغير ، والفعل يضم أوله عند بنائه للفعول ؛ فلما كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه ؛ لأن قلبها همزة قد يقع في اللبس ، وزعم قوم أن واو وَرَنْتَل زائدة على سبيل الندور ؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة ، وهو ضعيف ؛ لأنه يؤدي إلى بناء وَفَنْعَل وهو مفقود ، والصحيح أن الواو أصلية ، وأن اللام زائدة مثلها في فَحَجَل بمعنى فحج ، وَهَدَمِل بمعنى هدم ؛ فإن لزيادة اللام آخرها نظائر ، بخلاف زيادة الواو أولاً .

الثاني : إذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في يَلْمَع ، وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يَسْتَعْمُر ، وهو اسم مكان بالحجاز ، وهو أيضاً اسم شجر يُسْتَاك به ؛ لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع ، ٨١ .

(وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا)

أى الهمزة والميم متساويتان في أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد ، نحو أَحْمَد وَمَسْجِد ؛ لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة ؛ فحمل عليه ما سواه .

فخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشواً أو آخراً ؛ فإنه لا يقضى زيادته إلا بدليل كما سيأتي بيانه .

وبقيد الثلاثة نحو أكلَ ومَهْد ونحو إصْطَبِلَ ومَرَزَ جُوش .

وبقيد الأصالة نحو أَمَان ومَغْرَى .

وبقيد التحقق نحو أَرَطَى ؛ فإنه سُمِعَ في اللدبوغ به مَأْرُوط ، و سَرَطِي ؛ فن قال مأروط جعل الممرزة أصلية والألف زائدة ، ومن قال سَرَطِي جعل الممرزة زائدة والألف بدلا من ياء أصلية ؛ فوزنه على الأول قَتَلَى وألفه زائدة للالحاق ؛ فلو سمي به لم ينصرف للعلمية وشبهه التانيث ، ووزنه على الثاني أَفْعَلُ ؛ فلو سمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، والقول الأول أظهر ؛ لأن تصاريفه أكثر ؛ فإنهم قالوا « أَرَطْتُ الأديم » إذا دَبَقَتْ بالأرطى ، و « أَرَطْتُ الإبل » إذا أكلته ، و « أَرَطْتُ الأرض » إذا أنبتته . وقيل أيضا « أَرَطْتُ الأرض » إذا أنبتت الأرطى ، وكذا الأوتقى ؛ لأنه قيل : هو من أَرَقَ فهو مألوق إذا جُنَّ ، فالهمزة أصل والواو زائدة ، وقيل : هو من « وَلَقَى » إذا أَمْرَعَ ؛ فالهمزة زائدة والواو أصل ، ووزنه أَفْعَل ، والأول أرجح . وكذا الأوتكى لنوع من التمر ردى . دأر بين أن يكون وزنه أَفْعَلَى كأَجْعَلَى ، وفَوَطَلَى كَحَوَزَلَى . ويخرج به أيضا نحو مَوَسَى فإن ميمه محتملة الأصاله والزيادة ، ولكن الأرجح الزيادة كاسم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين اللذكورين ما لم يعارضه داليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه ، فإن عارضه دليل على الأصالة عُحِلَ بمقتضى الدليل ، كإفافي ميم مَرَجَلٍ ومُنْفُورٍ ومِرْعَزَى ، حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول .

أما مَرَجَلٍ فذهب سيبويه وأكثرت النحويين أن ميمه أصل ؛ لقولهم « مَرَجَلٍ الحائِكُ الثوب » إذا نسجه مَوْشَى مَوْشَى يقال له المراحل ، قال ابن خروف : أَمَرَجَلٍ ثوبٌ يعمل بدارات كالمرجل وهي قدور النحاس ، وقد ذهب أبو العلاء المرعى إلى زيادة ميم مَرَجَلٍ اعتمادا على الأصل المذكور ، وجعل ثبوتها في التصريف كثبتوت ميم تَمَسْكُنُ من المسكنة ، وتَمَنَدَلُ من المنديل ، وتَمَدَّرَعُ إذا لبس المِدرعة ، والميم فيها زائدة ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن الأكثر في هذا تَسْكُنُ ، وتَمَدَّلُ ، وتَدَّرَعُ ، قال أبو عثمان : هو الأكثر في كلام العرب .

وأما مُتَّفُورُ فَمِنْ سَبِيوِيهِ فِيهِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمِيمَ زَائِدَةٌ ، وَالْآخَرُ أَنَّهَا أَصْلٌ ،
لِقَوْلِهِمْ « ذَهَبُوا يَتَمَتَّعُونَ » أَيْ يَجْمَعُونَ الْغَفُورَ ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ السَّكَنَةِ .

وَأَمَّا مُرْعَزِيٌّ فَذَهَبَ سَبِيوِيهِ إِلَى أَنَّ مِيمَهُ زَائِدَةٌ ، وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ النَّازِلُ إِلَى
أَنَّهَا أَصْلٌ ؛ لِقَوْلِهِمْ كَسَاءُ مُرْعَزٍ ، دُونَ مُرْعَزٍ .

وَكَمَا فِي هَمْزَةٍ « إِمْعَةٌ » وَهُوَ الَّذِي يُكُونُ تَبَعًا لِنَفْسِهِ لضعف رأيه ، وَالَّذِي يَجْعَلُ دِينَهُ
تَبَعًا لِلدِّينِ غَيْرِهِ وَيَقْلُدُهُ مِنْ غَيْرِ بَرَهَانَ ، حَكَمَ بِأَصَالَةِ هَمْزَتِهِ عَلَى أَنَّ بَدَلَهَا ثَلَاثَةُ أَصُولٍ ؛
فَوَزَنَهُ فِقْلَةً لَا إِفْسَالَةَ لِأَنَّهُ صِفَةٌ ، وَلَيْسَ فِي الصِّفَاتِ إِفْعَلَةٌ ، وَإِمْرَةٌ مِثْلُ إِمْعَةٍ وَزَنَا
وَمَعْنَى وَحَكَا ، وَهُوَ الَّذِي يَأْتُرُ لِكُلِّ مَنْ يَأْسِرُهُ لضعف رأيه ، وَيُقَالُ أَيْضًا :
إِمْعٌ ، وَإِمْرٌ .

الثَّانِي : أَفْهَمَ قَوْلُهُ « سَبَقَا » أَنَّهُمَا لَا يَحْكُمُ بَزِيَادَتِهِمَا مَتَوَسِّطَيْنِ وَلَا مُتَأَخِّرَتَيْنِ
إِلَّا بِدَلِيلٍ .

وَيَسْتَنَتْنِي مِنْ ذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُتَأَخِّرَةُ بَعْدَ أَلْفٍ وَقَبْلَهَا أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ ،
كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ .

فَمَثَالُ مَا حَكَمَ فِيهِ بَزِيَادَةَ الْهَمْزَةِ وَهِيَ غَيْرُ مُصَدَّرَةٍ شَمَالٌ ، وَاجْتِبَاطٌ .

وَمَثَالُ مَا حَكَمَ فِيهِ بَزِيَادَةَ الْمِيمِ وَهِيَ غَيْرُ مُصَدَّرَةٍ دُلَامِصٌ وَزُرْقَمٌ ، وَبَابُهُ .

أَمَّا الشَّمَالُ فَالِدَلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ هَمْزَتِهَا سَقُوطُهَا فِي بَعْضِ لُغَاتِهَا ، وَفِيهَا عَشْرُ لُغَاتٍ :
شَمَالٌ ، وَشَامَلٌ ، بِتَقْدِيمِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْمِيمِ ، وَشَمَالٌ عَلَى وَزْنِ قَذَالٍ ، وَشَمُولٌ بِفَتْحِ الشِّينِ ،
وَشَمَلٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ ، وَشَمَلٌ بِسُكُونِ الْمِيمِ ، وَشَمِيلٌ عَلَى وَزْنِ صَمِيلٍ ، وَشَمَالٌ عَلَى وَزْنِ
كِتَابٍ ، وَشَمِيلٌ عَلَى وَزْنِ طَوِيلٍ ، وَشَمَالٌ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ ، وَاسْتَدَلَّ ابْنُ عَصْفُورٍ وَغَيْرُهُ
عَلَى زِيَادَةِ هَمْزَةِ شَمَالٍ بِقَوْلِهِمْ « شَمَلَتِ الرِّيحُ » إِذَا هَبَّتْ شَمَالًا ، وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ
أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ شَمَالٌ فَتَقْلُ ؛ فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ .

وأما احْتَبَطًا فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحَبِط ، يقال « حَبِطَ بطنه » إذا انتفخ .
 وأما دَلَامَصٌ ويقال فيه دَمَالِصٌ وَدُمَلِصٌ وَدُمَيْلِصٌ ، وهو البراق - فلقولهم « دِرْعٌ دِلَاصٌ ، وَدَلِيصٌ ، ودلصته أنا » وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دَلَامَصٍ أصل وإن وافق دِلَاصًا في المعنى ؛ فهو عنده من باب سَيْطٍ وَسَيْطَرٍ .
 وأما زُرْقُمٌ وبابه - محوْسُهُم ، ودَقْلُم ، وضُرْزُم ، وفُسْحُم ، ودُرْدُم - فلأنها من الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج ، والضرز وهو البخيل - يقال ناقة ضرزة أى قليلة اللبن - والانفـاح ، والدَّرد وهو عدم الأسنان ، والوصف منه أذرد ، ودرد .

الثالث : أفهم قوله « تأصيلها تحققا » أنهما إذا سَبَقَا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها ، بل كان في أحدها احتمال ، أنه لا يُقَدَّمُ على الحكم بزيادتهما إلا بدليل ، وهو خلاف ما جزم به في التسهيل - وهو المعروف - من أن همزة الميم إذا سَبَقَا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة ؛ أنه بحكم زيادة همزة الميم وأصالة ذلك المحتمل ، إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ، ولذلك حكم بزيادة همزة أفقى وأندع ، وميم مومى ومِرْزود ، وجاء في ميم يَحْن عن سيبويه قولان أصحهما أنها زائدة ؛ فإن دل الدليل على أصالة همزة الميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه ، كما حكم بأصالة همزة أرطى فيمن قال : أديم مأرُوط ، وهمزة أوْثَق فيمن قال : ألقَ فهو مألوق كما سبق ، وبأصالة ميم مَهْدَد وَمَآجِج ، وزيادة أحد المثليين ؛ إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مَقْعَلًا فكان يجب إدغامه ، وأجاز السيرافي في مَهْدَد وَمَآجِج أن تكون الميم زائدة ، ويكون فكهما شاذًا كما فكك الأَجَل في قوله :

١٢١١ - الحَمْدُ لِلَّهِ التَّالِي الأَجَلِ

[الْوَيْسَعُ الْفَضْلُ الْوُحُوبِ الْمَجْزِلِ]

الرابع : تزداد الهمزة في الاسم أولى كَأَحْمَرٍ ، وثانية كَشَامِلٍ ، وثالثة كَشَمَالٍ ، ورابعة كَحَطَائِطٍ وهو القصير ، وخامسة كَحَمْرَاءَ ، وسادسة كَمَقْرَبَاءَ وهي بَلَدٌ ، وسابعة كَبَرِ نَاسَاءَ ، والبرناساء : الناسُ .

والليم تزداد أولى كَرَحَبٍ ، وثانية كَدُمْلَصٍ ، وثالثة كَدُمْلَصٍ ، ورابعة كَزُرْقَمٍ ، وخامسة كَضَبَارِمٍ ؛ لأنه من الضَّبَر وهو شدة الخلق ، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضَبَارِمٍ أصليةٌ ، قال في الصحاح : الضَبَارِم بالضم الشديد الخلق من الأشد ، اهـ .

(كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُا رَدِفٌ)

أى يُحْكَمُ بزيادة الهمزة أيضا باضطراد إذا وقعت آخرها بعد ألف ، قبل تلك الألف أكثر من حرفين ، نحو سَحْرَاءَ وَعِلْبَاءَ وَقُرُفُصَاءَ ؛ فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة في الحشو ، وبقيد قبلها ألف الواقعة آخرها وليست بعد ألف ؛ فإنه لا يُقْصَى بزيادة هاتين ، إلا بدليل كما سبق في حَطَائِطٍ وَاحْبَنَظَاءَ ، وبقيد أكثر من حرفين نحو ماء وشاء وكِسَاءَ وَرِدَاءَ ؛ فالهمزة في ذلك ونحوه أصلٌ أو بدلٌ من أصلٍ ، لا زائدة .

(تنبيه) : مقتضى قوله « أكثر من حرفين » أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك ، سواء قطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين واحتمل الثالث ، وليس كذلك ؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سَلَاءَ وَحَوَاءَ ، أو حرفان أحدهما لين نحو زِيْرَاءَ وَقُوبَاءَ ؛ فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين ، أو اللين ، وللعكس ؛ فإن جعلت الهمزة أصليةً كان سَلَاءَ فَمَلَاءَ وَحَوَاءَ فَمَلَاءَ مِنَ الْحَوَايَةِ ، وإن جعلت زائدةً كان سَلَاءَ فَمَلَاءَ وَحَوَاءَ فَمَلَاءَ مِنَ الْحَوَايَةِ ؛ فإن تأييد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ، ولذلك حكم على

حَوَاءَ بِأَنْ هَمْزَتُهُ زَائِدَةٌ إِذَا لَمْ يَصْرَفْ ، وَبِأَنَّهَا أَصْلٌ إِذَا صُرِفَ نَحْوَ حَوَاءَ لِلَّذِي يُعَانِي الْحَيَّاتِ ، وَالْأَوَّلَى فِي سَلَاءٍ أَنْ تَكُونَ هَمْزَتُهُ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ فُعْلًا فِي النَّبَاتِ أَكْثَرُ مِنْ فُعْلَاءَ ؛ فَلَوْ قَالَ النَّاطِلُ « أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ » لَكَانَ أَجُودَ ، اهـ .

(وَالثَّنُونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ) أَيُ فَيُقْضَى بِزِيَادَتِهَا بِالشَّرْطَيْنِ لِلذَّكُورَيْنِ فِي الْهَمْزَةِ ، وَهُمَا : أَنْ يَسْقِيَهَا أَلْفٌ ، وَأَنْ يَسْبِقَ تِلْكَ الْأَلْفَ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ ، نَحْوَ عُثْمَانَ وَغَضَبَانَ ، بِخِلَافِ نَحْوِ أَمَانَ وَزَمَانَ وَمَكَانَ .

وَيَشْتَرِطُ لَزِيَادَةِ النَّونِ — مَعَ مَا ذَكَرَ — أَنْ تَكُونَ زِيَادَةُ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ عَلَى حَرْفَيْنِ لَيْسَتْ بِتَضْعِيفٍ أَصْلٍ ؛ فَالْثَّنُونُ فِي نَحْوِ جَنْبَتَانِ أَصْلٌ لَا زَائِدَةٌ ، وَهَذَا الشَّرْطُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ سَابِقًا « وَاجْعَلْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسَمِ » وَقَدْ اقْتَضَى إِطْلَاقَهُ أَنَّهُ يُقْضَى بِزِيَادَةِ النَّونِ عَيْنًا فِيمَا يَتَوَسَّطُ فِيهِ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْفَاءِ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ نَحْوَ حَسَّانٍ وَرُمَّانٍ ، أَوْ حَرْفَ لَيْنٍ نَحْوَ عَقَيَّانٍ وَعُثْوَانٍ ، وَهَذَا الْإِطْلَاقُ عَلَى وَفْقٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ؛ فَإِنَّهُمْ يَحْسَبُونَ زِيَادَةَ النَّونِ فِي مِثْلِ حَسَّانٍ وَعَقَيَّانٍ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَصَالَتِهَا ، بِدَلَالَةِ مَنَعِ صَرْفِ حَسَّانٍ عَلَى زِيَادَةِ نُونِهِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٢١٢ — أَلَا مَنْ مُبْلَغُ حَسَّانَ عَنِّي

مُفْلَقَةً تَدِبُّ إِلَى عُكَاظِ

لَكِنَّهُ ذَهَبَ فِي التَّسْهِيلِ وَالْكَافِيَةِ إِلَى أَنَّ النَّونَ فِي ذَلِكَ كَالْهَمْزَةِ فِي تَسَاوِيِ الْإِحْتِمَالَيْنِ ؛ فَلَا يُلْفَتُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِدَلِيلٍ ؛ فَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقِيدَ إِطْلَاقَهُ بِذَلِكَ ، وَهَذَا مَذْهَبُ لِبَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ .

وَزَادَ بَعْضُهُمْ لَزِيَادَتِهَا آخَرًا شَرْطًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ لَا تَكُونَ فِي اسْمٍ مَضْمُونِ الْأَوَّلِ مَضْعَفُ الثَّانِي اسْمًا لِنَبَاتٍ نَحْوَ رُمَّانٍ ؛ لِجَعْلِهَا فِي ذَلِكَ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ فُعْلًا فِي الْأَسْمَاءِ النَّبَاتِ أَكْثَرُ مِنْ فُعْلَانٍ . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ فِي الْكَافِيَةِ حَيْثُ قَالَ :

قِيلَ عَنِ الثُّعْلَانِ وَالْفُعْلَاءِ فِي التَّنْبِثِ لِلْفُعَالِ كَالسَّلَاةِ

وَرُدُّ بَأَن زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ آخِرًا أَكْثَرَ مِنْ مَجِيءِ النَّبَاتِ عَلَى فُعَالٍ . وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسِيبُوه أَنْ نُونُ رُمَانٍ زَائِدَةٌ ، قَالَ سِيبُوه : وَسَأَلْتُهُ — يَعْنِي الْخَلِيلَ — عَنِ الرُّمَانِ إِذَا سُمِيَ بِهِ ، فَقَالَ : لَا أَصْرِفُهُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَأَحْمِلُهُ عَلَى الْأَكْثَرِ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى يَعْرِفُ بِهِ . وَقَالَ الْإِخْفَشُ : نُونُهُ أَصْلِيَّةٌ مِثْلُ قُرَاصٍ وَمُخَاضٍ ؛ لِأَنَّهُ فُعَالًا أَكْثَرَ مِنْ فُعْلَانٍ ، يَعْنِي فِي النَّبَاتِ ؛ وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، لِأَمَّا ذِكْرُهُ بِلِثْبُوتِهَا فِي الْإِشْتِقَاقِ . قَالُوا : أَرْضُ مَرْمَنَةٍ لِكثِيرَةِ الرِّمَانِ ، وَلَوْ كَانَتْ النُّونُ زَائِدَةً لَقَالُوا مَرْمَنَةٌ .

(و) النُّونُ (فِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ وَعَقَنْقَلٍ وَقَرَنْقَلٍ وَحَبَنْقَلٍ ، وَوَرَنْقَلٍ — مِمَّا هُوَ فِيهِ مُتَوَسِّطٌ ، وَتَوَسُّطُهُ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ بِالسُّوْبَةِ ، وَهُوَ سَاكِنٌ ، وَغَيْرُ مَدْغَمٍ —) أَصْلًا كُنِيَ : مَجْهُولٌ ، فِيهِ ضَمِيرُ النُّونِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ نَابٍ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَأَصْلًا : نَصَبَ بِالْمَفْعُولِ الثَّانِي ، أَيْ اطَّرَدَتْ زِيَادَةُ النُّونِ فِيمَا تَضُمَّنُ الْقِيُودَ الْمَذْكُورَةَ لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ : أَوَّلُهَا أَنَّ النُّونَ فِي ذَلِكَ وَاقِعَةٌ مَوْقِعٌ مَا تَبَيَّنَتْ زِيَادَتُهُ كَيَاةَ سَمَيْدَعٍ ^(١) وَوَاوُفَدَوْكَسَ ، وَأَلْفَ عَذَّافِرٍ . وَجَنَادِبٍ . ثَانِيًا : أَنَّهَا تَعَاقِبُ حُرُوفَ اللَّيْنِ غَالِبًا ، كَقَوْلِهِمْ لِلْغَلِيظِ الْكَفَيْنِ : شَرَنْبَثٌ وَشُرَابَثٌ ، وَلِلضَّخْمِ جَرَنْفَشٌ وَجُرَافَشٌ ، وَلِنَبْتٍ عَرَنْقَصَانٍ وَعُرَنْقَصَانٍ . ثَالِثًا : أَنَّ كُلَّ مَا عُرِفَ لَهُ إِشْتِقَاقٌ أَوْ تَصْرِيفٌ وَجَدَتْ فِيهِ زَائِدَةٌ فَيَحْمِلُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ خَرَجَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ النُّونُ الْوَاقِعَةُ أَوَّلًا فَإِنَّهَا أَصْلٌ ، نَحْوُ نَهْشَلٍ ، إِلَّا أَنْ يَقْضَى زِيَادَتُهَا دَلِيلٌ كَافِي نَحْوُ تَرْجِسٍ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ أَصْلًا لَسَاكَانَ وَزَنَهُ فَعِلٌ

(١) السَّمِيدَعُ بِالْهَاءِ الِهْمْلَةُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَمِثْلُهُ فِي صَحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ ، وَيُقَالُ : بِالْهَاءِ الْمَعْجَمَةُ ، وَهُوَ الْكَرِيمُ لِلْوُطْأِ الْأَكْنَفِ ، وَالْخَفِيفُ فِي حَوَانِجِهِ ، وَالسِّيفُ ، وَالْقَتَبُ . وَالْفِدُوكَسُ — بَزَنَةُ سَفَرِجَلٍ — الْأَسَدُ ، وَالرَّجُلُ الشَّجَاعُ . وَالْعَذَّافِرُ — ضَمُّ الْعَيْنِ بَعْدَهَا ذَالٌ مَعْجَمَةٌ وَبَعْدَ أَلْفِهِ فَاءٌ فَرَاءٌ — الْعَظِيمُ الشَّدِيدُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْأَسَدُ أَيْضًا . وَالْجَنَادِبُ — بِجِيمٍ مُضْمُومَةٍ نَفَاجٍ مَعْجَمَةٌ — هُوَ الْعَظِيمُ الْخَلْقُ .

وهو مفقود . وبالقيد الثاني نحو قَنْطَارٍ وَقَنْدِيلٍ وَمُقَنْقُودٍ وَخَنْدَرِيسٍ وَعَنْدَلِيبٍ ، فإنها اصل إلا أن يقضى دليل بالزيادة كما في نحو عَنَنْسٍ — لأنه من العُبُوس — وَحَنْظَلٍ لقولهم : حَظَلَّتِ الإِبِلُ ، وَعَنْسَلٌ لأنه من العَسَلَانِ ، وَعَرَنْدَلٌ لأنه من قولهم : شيء عَرْدٌ أى صُلْبٌ ، وَكَنْهَبَلٌ لقولهم فيه : كَهَبَلٌ ، ولعدم النظير على تقدير الأصالة . وبالقيد الثالث نحو غَرْثَيْقٍ وهو السيد الرفيع ، وَخَرْنُوبٌ ، وَكَنْأَيْلٌ ، فالنون أصلية ؛ إذ ليس في السلام فَمُنَيْلٌ وَلَا فَمُنُولٌ وَلَا فَمُنَعِيلٌ . وبالرابع نحو عَجَنْسٍ فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف ؛ فقلب التضعيف لأنه الأكثر ، وجعل وزنه فَعَلَلٌ كَمَدَبَسٍ قال أبو حيان : والذي أذهب إليه أن النونين زائدتان ووزنه فَعَمَلٌ . والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عُرِفَ له اشتقاق نحو ضَفَفَنْطٌ وَزَوَنْكَ ، ألا ترى أنه من الضَّفَفَانِطَةِ وَالزَوَنْكِ ؛ فَيُحْتَمَلُ مالا يعرف له اشتقاق على ذلك .

(تنبيهات) : الأول : بقي مما تزداد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع : المضارع كقَضَرِبَ ، والانفَعَال وفروعه كالإِنْفِلَاقِ ، وَالْإِفْعَالِ كَالْإِحْرِيْجِ ، وإِنَّمَا سَكَتَ عنها لوضوحها الثاني : إِنَّمَا لم يذكر التنوين ، ونون التثنية والجمع ، وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة ، ونون الوقاية ، ونون التوكيد ؛ لأن هذه زيادة متميزة ، ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها .

الثالث : اعلم أن النون تزداد أولى نحو نَضَرِبَ ، وثانية نحو حَنْظَلٌ ، وثالثة نحو غَضَضَفَرٌ ، ورابعة نحو رَعَشَنَ ، وخامسة نحو عُمَانٌ ، وسادسة نحو زَعْفَرَانٌ ، وسابعة نحو عَبَّوْثَرَانٌ .

(والتاء) تزداد في أربعة مواضع : (في التَأْنِيثِ) كقَضَرَبَتْ ، وضَارِبَةٌ ، وضَرْبَةٌ وَأَنْتِ وفروعه على المشهور ^(١) ، (وَ) في (الْمُضَارَعَةِ) كقَضَرِبُ ، (وَ) في (تَحْوِيٍّ)

(١) هذا المشهور هو أن الضمير من « أنت » هو أن ، والتاء حرف دلالة على تأنيث المخاطب للفرد أو المثنى أو الجمع ، ويقابله قولان آخران ، أولهما أن الضمير هو التاء وأن حرف عماد كما قيل في « إياك » ونحوه ، وثانيهما أن الضمير هو مجموع أن والتاء .

الاستفعال (من المصادر ، وذلك الافتعال كاستخراج والاقتدار ، وفروعهما ، والتفعيل والتفعّل كالترديد والتزداد ، دون فروعهما ، (وَ) في نحو (المَطْلَوَعَة) كَعَلَّمْ تَعَلَّمَا ، وتَدَخَّرَجْ تَدَخَّرَجَا ، وتَعَاوَلْ تَعَاوَلَا ، ولا يقضى زيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل .

واعلم أنه قد زيدت التاء أولا وآخرا وحشوا ؛ فأما زيادتها أولا فنه مُطْرَد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تَنْصُبْ ، وتَنْتُقِلْ ، وتُذْرَأْ ، وتُجْلَى ، وأما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كالتاء في نحو رَغَبُوتٍ وَرَحْمُوتٍ وَمَلَكُوتٍ وَجَبَرُوتٍ ، وفي تَرَبُّعُوتٍ وهو صوت القوس عند الرمي ؛ لأنه من الترميم ، ووزنه تَفْعَلُوتٌ ، وفي عَنَكَبُوتٍ ، ومذهبُ سيبويه أن نون عنكبوت أصل ؛ لقولهم في معناه العَنَكَبُ ؛ فهو عنده رباعي ، وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثي وبنونه زائدة ، وأما زيادتها حشواً فلا تَطْرُد إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما ، وقد زيدت حشواً في ألفاظ قليلة ، ولقلة زيادتها حشوا ذهب الأكثر إلى أصالتها في يَسْتَعْمُرُ ، وإلى كونها بدلا من الواو في كَلْتَا .

(وَالْهَاءُ وَقَفَا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَ) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق ، إلا أن زيادتها قليلة في غير الوقف ، ولم تَطْرُد إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو « لِمَ » ، وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا ، وعلي كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناءه في باب الوقف ، وهى واجبة في بعض ذلك ، وجائزة في بعضه ، على ما تقدم في بابه ، وأنكر المبرد زيادتها ، وقال : إنها إنما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان ، كما في نحو « مَالِيَّة » ، و « يَا زَيْدَاه » والإمكان ، كما في نحو « عِ ، وَقِي » . كما قدمته ؛ فهى كالتنوين وباء الجر ، والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم في أمات : أمهات ،

ووزنه فُعْلَمَكَت ؛ لأنه جمع أمّ ، وقد قالوا : أمّات ، والهاء في الغالب فيمن يَفْعِلُ ، وإسقاطها فيما لا يعقل ، وقالوا في أمّ : أمّية ، ووزنها فُعْلَمَةً ، وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فُعْلَةً مثل قُبْرة وأبْهة ، ويقوى قوله ما حكاه صاحبُ كتاب العَين من قولهم : تَأْمَهُتُ أُمّا ، بمعنى اتَّخَذْتُ ، ثم حذفت الهاء فبقي أمّ ، ووزنه فُعّ ؛ فإب ثبت هذا فأُمّ وأمّهة أصلان مختلفان ، كَسَبَطَ وَسَبَطَر ، وَدَمِثَ وَدَمَثَر ؛ فتكون أمّات على هذا جمع أمّهة ، وأمّات جمع أمّ ، وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف ؛ لأنه خلاف الظاهر ، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتاج بها ؛ لما فيه من الخطأ والاضطراب ، قال أبو الفتح : ذا كرتُ بكتاب العين يوماً شيخنا أبا علي ؛ فأعرض عنه ، ولم يرّضه ؛ لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد .

وزيدت الهاء في قولهم : « أَهْرَقْتُ الماء ؛ فإنا أَهْرَقُهُ إِهْرَاقَةً » والأصل أَرَأَقُ يَرِيقُ إِرَاقَةً ، وألف أَرَأَقَ منقلبة عن الياء ، وأصل يَرِيقُ يُوْرِيقُ ، ثم أبدلوا من الهمزة هاء ، وإنما قالوا : يُهْرِيقُهُ ، وهم لا يقولون : أُأْرِيقُهُ ؛ لاستثقالهم الهمزتين ، وقالوا أيضا : أَهْرَقَ الماء يُهْرِقُهُ إِهْرَاقًا ، ولا جواب للبرد عن زيادتها في أَهْرَاقٍ إلا دعوى القَلَطِ من قائله ؛ لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة ؛ فأدخل الهمزة عليها وأسكنها ، وادّعى الخليلُ زيادة الهاء في هِرْكَوْلَةٍ وأنها هِفْعُولَةٌ ، وهي العظيمة الوركين ؛ لأنها ترْكُلُ في مشيها ، والأكثرُونَ على أصالتها ، وأنها فَعْلُولَةٌ .

وقال أبو الحسن : إنها زائدة في هَيْلَع وهو الأَكُول ، وهَجْرَج وهو الطويل ، فهما عنده هِفْلَع ؛ لأن الأول من البَلْع ، والثاني من الجَرْج وهو للسكان السهل ، وحُجّة الجماعة أن العرب تقول في الهَجْرَعَيْنِ : هَذَا أَهْجَرُ مِنْ هَذَا ، أى أطول ، وكذلك تقول في هَيْقَامَةِ وهو الأسد والضَّخْم الطويل أيضا ، ويجوز أن تكون زائدة

في سهل^(١) وهو الطويل لأن السلب أيضا الطويل ، يقال : قرَنَ سَهْلٌ^(٢) وسَلِبٌ أى طويل ، ويجوز أن يكون من باب سَيَطِرٍ وَسَيْطٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم .

(وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ) أى من حروف الزيادة اللام ، والقياس يقتضى أن لا تزداد بعدها من حروف اللد ؛ فلماذا كانت أقل الحروف زيادة ، ولم تطرد زيادتها إلا في الإشارة ، نحو ذَلِكَ وَتِلْكَ وَهُنَالِكَ وَأُولَئِكَ ، وما سواها فبإبائه السماع ، وقد سمع من كلامهم قولهم في عَبْدٍ : عَبْدَلْ ، وفي الْأَفْجَحِ — وهو التباعد الفخزين — فَحَجَلْ ، وفي الْهَيْقَلِ — وهو العظيم — هَيْقَلْ ، وفي الْقَيْشَةِ — وهى الكرة — فَيْشَلْ ، وفي الْقَلْبَسِ — وهو الكثير — طَيْسَلْ ، ونقل عن أبى الحسن أن لام عَبْدَلْ أصلٌ ، وهو مركب من عبد الله كما قالوا : عَبَشِيْ ، ويعمده قولهم في زيد : زَيْدَلْ ، على أنه قال في الأوسط : اللام تزداد في عَبْدَلْ وحده ، وجمعه عبادة ؛ فيكون له قولان ، نعم البواقي يحتمل أن تكون من مادتين كسَيْطِرٍ وَسَيْطَرٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : حق لَام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة ؛ لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأسها .

الثانى : ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة ، وسكت عن السين ، وهى تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه ، قيل : وبعدَ كافِ المؤنثة وَقَفْنَا نحو أ كَرُمْتُكِسْ وهى الكسكة ، ويلزم هذا القائل أن يعدَّ شين الكَشْكَشَةِ نحو أ كَرُمْتُكِشْ ،

(١) هكذا في هذين للوضعين بتقديم الهاء على اللام ، والذى في القاموس وهو ما تقدم ذكره في مواضع من الباب تقديم اللام على الهاء .

والفرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف ؛ فحكهما حكم هاء السكت في الاستقلال ، ولا تطرد زيادتها في غير ذلك ، بل تحفظ كسين قُدُموس بمعنى قديم ، وأسطاع يُسَطِّيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع ، فإن أصله عند سيوبه أطلعَ يُطِيع ، وزيدت السين عوضاً عن حركة عَيْنِ الفعل ؛ لأن أصلَ أطلعَ أطوَع . والعدرُ للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد ، وقد مثل به في زيادة التاء ؛ إذ قال « ونحو الاستفعال » فكأنه اكتفى بذلك ، ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء :

وَمَعَ سَيْنٍ زَيْدٍ فِي اسْتِفْعَالٍ وَفَرَعِهِ كَاسْتَفْعَالٍ ذَا اسْتِكْمَالٍ ، ١ هـ

(وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ) أى متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خالياً عما قيدت به زيادته فهو أصل (إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ) على زيادته (كَحَظَلَتْ) الإبلُ، إذا تأذت من أكل الحنظل ؛ فسقوط الذون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل ، مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرأ بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هي في نحو غَضَنْفَرٍ كما سبق بيانه . وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة ، فليراجع .

فصل

في زيادة همزة الوصل

هو من تنمة الكلام على زيادة الهمزة ، وإنما أفرد لاختصاصه بأحكام ، وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله :

(فِوَصْلٍ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَنْثَبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَأَسْتَنْبِتُوا)

أى همز الوصل كله همز ثبت في الابتداء وسقط في الدّرج ، وما ثبت فيهما فهو همز قطع ، وقد اشتمل كلامه على فوائد ؛ الأولى : أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله « فِوَصْلٍ هَمْزٌ » وهذا هو الصحيح ، وقيل : يحتمل أن يكون أصلها الألف ، ألا ترى إلى نبوتها ألفاً في نحو « أَرَجُلٌ ؟ » في الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة . الثانية : أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة ؛ لأنه إنما جىء بها وُصِّلَ إلى الابتداء بالسكن ، إذ الابتداء به متعذر . الثالثة : أنها لا تختص بقبيل ، بل تدخل على الاسم والفعل والحرف ، أخذ ذلك من إطلاقه ، والثالث لا يخص . الرابعة : امتناع إثباتها في الدّرج إلا لضرورة كقوله :

١٢١٣ — أَلَا أَرَى إِنَّمَا أَرَى أَحْسَنَ شَيْمَةٍ

عَلَى حَدَثَانٍ الدَّهْرِ مَنَى وَبَيْنَ جُبَلٍ

واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل ، فقيل : اتساعاً ، وقيل : لأنها تسقط فيصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل : لوصول التكلم بها إلى النطق بالسكن ، وهذا قول البصريين . وكان الخليل يسميها سُلَّمُ اللسان .

ثم أشار إلى مواضعها مبتدئاً بالفعل لأنه الأصل في استحقاقها لما ساذكره بعد ، فقال : (وَهُوَ لِقَبْلِ مَاضٍ أَحْتَوَى عَلَى « أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ » إِمَابِهَا) (نَحْوُ أَنْجَلِي) وانطلق ، أو سواها نحو استخرج (وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ) أى من المحتوى على أكثر من أربعة نحو أنجل أنجلاً ، وانطلق انطلافاً ، واستخرج استخراجا . (وَكَذَا « أَمْرُ التَّلَافِي ») الذى يسكن ثانى مضارعه لفظاً ، سواء فى ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كَأَخْشَ وَأَمْضَ وَأَنْفَذَ) فإن تحرك ثانى مضارعه لم يحتج إلى

همزة الوصل ولو سكن تقديراً ، كقولك في الأمر من يَقُومُ : قُمْ ، ومن يَمِيدُ : عِذْ ، ومن يَرُدُّ : رُدْ ، ويستثنى خُذْ وَكُلْ وَمُرْ ؛ فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظاً ، والأكثر في الأمر منها حذفُ الفاء والاستغناء عن همزة الوصل .

(وفي اسمهم استِ ابنِ ابنهم سَمِعَ وَأَنْتَيْنِ وَأَمْرِي هَوَاتَيْنِ تَبِعَ ، وَأَيْمُنُ)

فهذه عشرة أسماء ؛ لأن قوله « وَأَنْتَيْنِ تَبِعَ » عني به أبنيتي ، وأنتين ، وامرأة . وتبته بقوله « سَمِعَ » على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقيس ، وإنما طريقه السماع ، وذلك أن الفعل لأصلته في التصريف استأثر بأمور : منها بناء أوائل بعض أمثله على السكون ؛ فإذا انفق الابتداء بها صُدِّرت بهمزة الوصل للإمكان ، ثم حلت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها واجتلاب الهمز ، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك ؛ فكان مقتضى القياس أن تُبْنَى أوائلها على الحركة ، ويستغنى عن همزة الوصل ، وإنما شذت عن القياس لما ساذكره .

أما « اسم » فأصله عند سيبويه سَمَوْ كَقَنَوْ ، وقيل : سَمَوْ كَقَفَلْ ، فحذفت لاهم تخفيفاً ، وسكن أوله . وقيل : نقل سكون الميم إلى السين ، وأتى بالهمزة توصلاً وتعويضاً ، ولهذا لم يجمعوا بينهما ، بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه : سَمِي ، أو سَمَوِي ، كما عرف في موضعه ، واشتقاقه عند البصريين من السَمَوْ ، وعند الكوفيين من الوَسْم ، ولكنه قُلب ، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام ، وجاءت تصاريفه على ذلك . والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطيل بذكره .

وأما « أَسْتُ » فأصله سَتَتْ ؛ لقولهم : سَتَيْتَهُ ، وأَسْتَأْ ، و « زيد أَسْتُهُ مِنْ عَمْرٍ » . حذفت اللام — وهي الهاء — تشبيهاً بحروف العلة ، وسكن أوله ، وجيء بالهمزة لما ذكر ، وفيه لفتان آخرتان : سَهْ بحذف الميم فوزنه قَلْ ، وَسَتْ بحذف اللام فوزنه قَمْعْ .

والدليل على كون الأصل سته بفتح الفاء فَتَحُهَا في هاتين اللفتين. والدليل على التحريك والفتح في العين ما يُدْكَر في ابن.

وأما «ابن» فاصله بَنَوُ كَلَمَ، فَعِلَ به ما سبق في اسم واست. ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بَنُونُ، وفي النسب بَنَوَى بفتحها. ودليل تحريك العين قولهم في جمعه: أبناء، وأفعال إنما هو جمعُ فَعَلَ بتحريك العين. ودليل كونها فتحةً كَوْنُ أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كعَصُدُ وأغْضَادُ، ومكسورها ككَبِدُ وأكْبَادُ، والحل على الأكثر ودليل كون لاهم واوًا لا ياء ثلاثة أمور؛ أحدها: أن الغالب على ما حَذَفَ لاهم الواو لا الياء. والثاني: أنهم قالوا في مؤثته بِنْتُ فَأبدلوا التاء من اللام، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه. والثالث: قولهم: البِنُوَّةُ، ونقل ابن السحري في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء، واشتقَّ من: «بَنَى بأمراته يَبْنِي بها»، ولا دليل في البِنُوَّةُ؛ لأنها كَالْفَتْوَةِ وهي من الياء، ولو بَنِيَتْ من حِيت فمَوَلَّةٌ لقلت: حُحْوَةٌ، وأجاز الزجاج الوجهين.

وأما «ابنهم» فهو ابن زيدت فيه اليم للبالغة، كما زيدت في زُرْقُم. قال الشاعر:

١٢١٤ - وَهَلْ لِي أُمٌّ غَيْرُهَا إِنْ ذَكَرْتَهَا؟

أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَكُونُ لَهَا أَبْنًا

وليست عوضاً من المحذوف، وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتج لمرة الوصل.

وأما «اثنان» فاصله ثَنَيَانِ بفتح الفاء والعين؛ لأنه من ثَنَيْتَ، وقولهم في النسبة إليه ثَنَوَى، فحذفت لاهم، وسكن أوله، وجيء بالهمز.

وأما « امرؤ » فأصله مرء ؛ فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة ، وعوض عنها همزة الوصل ، ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا ؛ فجعل التوقع كالواقع .

وأما تأنيث ابن واثنتين وامرئ ؛ فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها ، والتاء في ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه كلامه ، بخلاف التاء في بنت وتثنتين فإنها فيهما بدل من لام الكلمة ؛ إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها ، ويؤيد ذلك قول سيبويه : لو سميت بهما رجلا لصرفتهما ، يعنى بنتا وأختا ، وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة ، لا من التاء .

وأما « أيمن » المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين ، والقطع عند الكوفيين ؛ لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمين وهو البركة ؛ فلما حذفت نونه ف قيل : « أيم الله » أعضوه الهمزة في أوله ، ولم يحذفوها لما أعادوا النون ؛ لأنها بصدد الحذف كما قلنا في امرئ ، وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها النازلم في هذين البيتين :

هَمْزَ أَيْمٍ وَأَيْمُنْ فَأَفْتَحْ وَأكْثِرْ أَوْ إِيْ قُلْ

أَوْ قُلْ أَوْ مِنْ بالتثنية قَدْ شُكِّلَا

وَأَيْمُنْ أَخِي بِهْ ، وَاللهُ كَلَّا أُخِفْ

إِلَيْهِ فِي قَسَمٍ تَسْتَوْفِ مَا قُلِلَا

ثم أشار إلى ما بقى مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله : (هَمْزُ أَلْ كَذَا) أى همز وصل ، مُعَرَّفَةٌ كانت أو موصولة أو زائدة ، ومذهب الخليل أن همزة ال قطع وصلت لكثرة الاستعمال ، واختاره النازلم في غير هذا الكتاب ، ومثل أَلْ أَمْ في لغة أهل اليمن .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ، ولا في حرف غير أل ، ولا في ماضٍ ثلاثي ولا رباعي ، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسي والأسماء العشرة المذكورة .

الثاني : كان ينبغي أن يزيد « أيم » لفة في أيمن ؛ فتكون الأسماء غير المصادر اثني عشر ؛ فإن قيل : هي أيمن حذف اللام ، يقال : وأيمن هو ابن وزيدت اليم ، انتهى .

(وَيُبْدَلُ) همز الوصل المفتوح (مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ) وهو الأرجح (أَوْ يُسَهَّلُ) بين الهمزة والألف مع القصر ، ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك : اضْطَرَّ الرَّجُلُ ، وكما يحذف للكسور في نحو « اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا » « اسْتَفْهَرَتْ لَهُمْ » ثلثا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا يحقق ؛ لأن همز الوصل لا يثبت في الدرج إلا لضرورة كما مر ، فتقول : أحسن عندك ، وآيمنُ الله يمينك ، هلمد راجعا ، وبالتسهيل مرجوحا ، ومنه قوله :

١٢١٥ — أَلْخَقَ — إِنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ

أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ — أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ

وقد قرىء بالوجهين في مواضع من القرآن ، نحو « آلدَّ كَرَبِيْنِ » « آلَانِ » .

﴿ خاتمة ﴾ : في مسائل ؛ الأولى : اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات : وجوب الفتح ، وذلك في المبدوء بها أل . وجوب الضم ، وذلك في نحو انطَلَقَ واستَخْرَجَ مبنيين للمفعول ، وفي أخر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقْتُلْ واكْتُبْ ، بخلاف اَمْشُوا وَاْمَضُوا . ورجحان الضم على الكسر ، وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغْزِي ، قاله ابن الناطم ، وفي تسكئة أبي على أنه يجب إشتام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة ،

وفي التسهيل أن همزة الوصل تُشَمُّ قبل الضم المشم . ورجحان الفتح على الكسر ، وذلك في أَيْمَنُ وأَيْمُنُ . ورجحان الكسر على الضم ، وذلك في كلمة أَسْمُ . وجواز الضم والكسر والإشمام ، وذلك في نحو اختَارَ وانقَادَ مبينين للمفعول . ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقي ، وهو الأصل .

الثانية : قد علم أن همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن ؛ فإذا تحرك ذلك الساكنُ استغنى عنها ، نحو اشتَقَرُ ، إذا قصد إدغام تاء الأفعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقليل : سَتَرُ^(١) ، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الأَحْمَرُ فالأَرْجَحُ إثبات الهمزة ، فتقول : « أَحْمَرُ قَائِمٌ » ويضعف « لَحْمَرُ قَائِمٌ » والفرق أن النقل للإدغام أَكْثَرُ من النقل لغير الإدغام .

الثالثة : إذا اتصل بالمضمومة ساكنٌ صحيحٌ أو جارٍ مجزأ جاز كسره وضمه ، نحو « أَنْ اَقْتُلُوا » « أَوْ اَنْقُصْ » .

الرابعة : مذهبُ البصريين أن أصل همزة الوصل الكسرة ، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا ، وضمت في بعضها إنبعا ، وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في « اضرب » وضمتها في « اسكن » إنبعا للثالث ؛ وأورد عدم الفتح في « أعلم » وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر ، والله أعلم .

(١) يلتبس هذا الماضي بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك « ستر » مضعف العين ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن هذا الماضي المحذوف همزة وصله وزنه افتعل ، والآخر وزنه فعل - بتشديد العين - والثاني : أن مضارع هذا الماضي يستر بفتح ياء المضارعة كيستتر الذي هو أصله ، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقتل بتشديد التاء مكسورة ، والثالث : أن مصدر هذا الماضي المحذوف همزة الوصل ستارا ومصدر الضعف العين تستير مثل تقتيل ، وسينص الشارح على هذه الفروق في مباحث الإدغام

الإبدال

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تُبدَلُ من غيرها إبدالاً شامئاً لغير إدغام ؛ فإن إبدال الإدغام لا يُنظر إليه في هذا الباب ؛ لأنه يكون في جميع حروف المجمع إلا الألف ، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه في حروف الزيادة لذلك ، وأراد بالإبدال ما يشمل القلب ؛ إذ كل منهما تغيير في الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة ، والقلب إحالة ، ومن تمّ اختص بحروف العلة والهمزة ؛ لأنها تُقاربُ حروفَ العلة بكثرة التخيير ، وذلك كما في قَامَ أصله قَوَمَ ؛ فألفه منقلبة عن واو في الأصل ، وموْسى ألفه عن الياء ، ورأس ألفه عن الهمزة ، وإنما لُيِّنَتْ لثبوتها ؛ فاستحالت ألفاً ، والبدل لا يختص كما ستراه .

ويخالفهما التعميض ؛ فإن العِوضَ يكون في غير موضع للموَض منه كثناء عِدَةٍ ، وهمزة أُبْنِ ، وياء سُقَيْرِيج ، ويكون عن حرف كما ذكر ، وعن حركة كسين أَسْطَاع كما تقدم .

وقد ضَمَّنَ الناظم هذا البابَ أربعةَ أحكامٍ من التصريف : الإبدال ، والقلب ، والنقل ، والحذف .

وأشار إلى حَصْر حروف البدل الشائع في التصريف بقوله : (أَخْرَفُ الْإِبْدَالِ هَذَاتُ مُوطِيَا) وخرج بالشائع البدلُ الشاذُّ ، نحو إبدال اللام من نون « أَصِيلَان » تصغير أصيل على غير قياس كما في مَغْرِب ومُغِيرِبان في قوله :

١٢١٦ - وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا

أُعِيَتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

ومن ضاد اضْطَجَعَ في قوله :

١٢١٧ - [يَا رَبُّ أَبَاكَ مِنَ الْمُفْرِ صَدَغَ
تَقَبُّضَ الذَّنْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ]
[لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَيْعَ]
مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَتَفٍ فَالْطَجَعِ

والقليل نحو إبدال الجيم من الباء المشددة في الوقف ، كقوله :

١٢١٨ - خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيجٍ
الْمُطَمِّمَانِ الْأَخْمَ بِالْمَشِجِ
وَبِالْفَدَاةِ كَتَلَ الْبَرْجِ
يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّاصِصِ

وربما أبدلت دون وَقْفٍ ، كقولهم في الأيل : أَجَلٌ ، ودون تشديد ، كقوله :

١٢١٩ - لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قِيلَتْ حَجَّتِجِ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَا تَيْكَ بَجِ
* أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزَى وَفَرَجِ *

وتسمى هذه عَجَجَةٌ قَضَاعَةٌ .

ومعنى « هذات » سكنت ، و « موطيا » من أوطانه جَعَلَتْهُ وَطِينًا ؛ فالباء فيه بدل من الهمزة ، وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل ؛ إذ جمعها فيه في « طَوَيْتُ دَائِمًا » ثم إنه لم يتكلم عليها هنا مع عدّه إياها ، وَوَجْهُهُ أَنْ إِبْدَالَهَا مِنَ التَّاءِ إِنَّمَا يَطْرُدُ فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ « رَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ » وَذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي بَابِ الْوَقْفِ ، وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنْ غَيْرِ التَّاءِ فَمُسَوِّعٌ كَقَوْلِهِمْ « هَيْأَكَ » ، و « لَهْمَكَ قَاتِمٌ » ، و « هَرَقْتُ الْمَاءَ » ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ ، وَهَرَخْتُ الدَّابَّةَ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر في التسهيل أن حروف البديل الشائع — يعنى في كلام العرب — اثنان وعشرون حرفا ، وهذه التسعة للذكورة هنا حروف

الإبدال الضروري في التصريف ؛ فقال : يجمع حروف البديل الشائع في غير إدغام قولك : لِيَحْدَثَ صُرِفَ شَكِسَ آمَنَ عَلَى ثَوْبٍ عَزَّتْ ، والضروري في التصريف هِجَاء طَوَيْتُ دَائِمًا ، هذا كلامه . فأفهم أن باقي حروف المعجم — وهى الحاء والحاء والذال والظاء والضاد والظين والقاف — قد تبدل على وجه الشذوذ ، وقد قال ابن جنى في قراءة الأعمش « فَشَرَّذُ بِهِمْ » بالذال المعجمة : إن الذال بدل من الدال ، كما قالوا : لحم خَرَازِل وخَرَادِل . والمعنى الجامع لهما أنهما مَجْهُورَانِ ومتقاربان ، وخَرَجَهَا الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم : « شَذَرَ مَذَرَ » . وأفهم أيضاً أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد ، ومن إبدال الجيم من الياء ، وكذا إبدال النون من اللام ، كقولهم في « الرِّقْلُ » وهو الفرس الذَّيَال : رِقَنَ ، ومن اليم كقولهم في « أَفْغَرَّتِ الشاة » إذا خرج لبنها أحمر كالغرة : أَفْغَرَّتْ ، وبنيني أن لا يسمى ذلك شائعا ، بل الشائع في ذلك ما طرد أو كثر في بعض اللغات كالمَجْمَعَةِ في لغة قُضَاعَة ، والمَنْعَنَة كقولهم : « ظَنَنْتُ عَنْكَ ذَاهِبٌ » ، أى أنك ، والكَشْكَشَةِ في لغة تميم ، كقولهم في خطاب المؤنث « ما الذى جَاءَ بِشِ » يريدون بِكِ ، وقراءة بعضهم « قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ تَحْشَسِ سَرِيًّا » والكَشْكَشَةِ في لغة بكر ، كقولهم في خطاب المؤنث « أُبُوسِ ، وَأُمْسِ » يريدون أبوكِ وأُمكِ .

قل في شرح الكافية : وهذا النوع من الإبدال جديرٌ بأن يذكر في كتب اللغة ، لا في كتب التصريف ، وإلا لزم أن تذكر العين ؛ لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مُطْرَد في لغة بنى تميم ، ويسمى ذلك عَنَعَنَة ، وكان يلزم أيضاً أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد ، كقول الراجز :

١٢٢٠ - يَا أَبْنَى الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ

وَطَالَمَا عَنَيْتَنَا إِيَّاكَ

أراد عَصَيْتَ ، وأمثالُ هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة . وإنما ينبغي أن يُعَدَّ في الإبدال التصريفى ما لو لم يُبدل أَوْقَعَ في الخطأ أو مخالفة الأكثر ؛ فاللوقعُ في الخطأ كقولك في مال مَوْل ، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سَقَاءة : سَقَاية . هذا كلامه .

الثانى : عدَّ كثيرٌ من أهل التصريف حروفَ الإبدال اثنيَ عَشَرَ حرفاً ، وجمعوها في تراكيب كثيرة : منها طَالَ يَوْمٌ أَنْجَدْتَهُ ، وأسقط بعضهم اللامَ ، وعدَّها أَحَدَ عَشَرَ ، وجمعها في قوله : أَحَدٌ طَوَيْتَ مِنْهَا ، وزاد بعضهم الصاد والزاي ، وعدَّها أربعةَ عشر ، وجمعها في قوله : أَنْصَتَ يَوْمَ زَلَّ طَاوٍ جَدٌّ ، وعدَّها الزخشرى ثلاثةَ عشر ، وجمعها في « اسْتَفْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ » قال ابن الحاجب : هو وهم ؛ لأنه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال ، كقولهم : زَرَاطُ وزَقَرُ ، في صراط وصَقَرُ ، وزاد السين وليست من حروف الإبدال ، فإن أورد « اتَّمَع » ورد « اذْكُرْ وَاظْلَمْ » ؛ لأنه من باب الإدغام ، لا من باب الإبدال المجرد ، هذا كلامه ، قلت : قد أجاز النحاة في « اسْتَحَذَ » أن يكون أصله اتَّخَذَ ، فأبدلوا من التاء الأولى السين ، كما أبدلوا التاء من السين في « سِتَّ » إذ أصله سِدْسٌ ، فلعله نظر إلى ذلك . والذي ذكره سيبويه أَحَدَ عَشَرَ حرفاً : ثمانية من حروف الزيادة ، وهى ما سوى اللام والسين ، وثلاثة من غيرها ، وهى الدال والطاء والجيم .

الثالث : يعرف الإبدال بالرجوع فى بعض التصاريف إلى اللبدل منه لزوماً أو غلبةً ؛ فالأول نحو جَدَفَ ، فإن فاء بدل من ثاء جَدَّتْ ؛ لأنهم قالوا فى الجمع : أَجَدَّاثُ ،

بالتاء فقط، والثانى نحو «أفَلَطَ» أى أَفَلَتَ، فإن طاءهُ بدل من التاء ؛ لأن التاء أغلبُ فيه فى الاستعمال ، وكذا قولهم فى لَصَّ : لَصَّتْ ، التاء بدل من الصاد ؛ لأن جمعه على لُصُوص أكثر من لُصُوت .

فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من أصلين ، نحو أَرَحَ وَوَرَّخَ ، ووَكَّدَ وأَكَّدَ ؛ لأن جميع التصاريف جاءت بهما ، فليس أحدهما بدلا من الآخر .

وقال ابن الحاجب : يعرف البديل بكثرة اشتقاقه كثرَاث ؛ فإن أمثلة اشتقاقه وَرِثَ وَوَارِثَ وَمَوْرُوثَ ، وبقلة استعماله كقولهم «الْتَعَالَى» فى الثعالب ، و «الأَرَانى» فى الأَرانب ، وأنشد سيديويه :

١٢٢١ - لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَرُّهُ

مِنْ التَّعَالَى وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

قال ابن جنى : ويحتمل أن يكون التعالى جمع ثَعَالَةٍ ثم قلب ؛ فيكون كقولهم «شَرَاعى» فى شرائع ، والذي قاله سيديويه أولى ؛ ليسكون كأرانيها ، وأيضاً فإن ثَعَالَةً اسمُ جنس ، وجمع أسماء الأجناس ضعيف ، يعنى بقوله اسم جنس عَلمَ جنس .

وبكونه فَرَعًا والحرفُ زائد كضَوْبٍ ب تصغير ضارب ؛ لأنه لما عُلِمَ الأصلُ عُلِمَ أن هذه الواو مبدلة من الألف .

وبكونه فَرَعًا وهو أصلُ كَمُوْنَةٍ ؛ فإنه تصغير ماء ، فلما صغر على مَوْنَةٍ علم أن الهمزة مبدلة من هاء .

وبلزوم بناء مجبول نحو «هَرَاق» يُحْكَمُ بأن أصله أَرَاق ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هَفَقَلَ وهو بناء مجبول .

(فَابْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا آخِرًا أَثَرُ أَلِفٍ زَيْدَ) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل :

الأولى : هذه ، وهى : إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة ، نحو : كِسَاءٌ وَسَمَاءٌ وَدُعَاءٌ ، ونحو بِنَاءٍ وَطِبَاءٍ وَقَضَاءٍ ، بخلاف نحو قَاوَلٌ وَبَايَعٌ ، وتعاونٌ وتبايَنٌ ، لعدم التطرف ، ونحو غَزَوٌ وَطَبَى لعدم الألف ، ونحو « وَاوٍ ، وآى » لعدم زيادة الألف ؛ لأنها أصلية فيهما فلا إبدال ، وإلا لتوالى 'إعلانان' ، وهو ممنوع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : تُشَارِكُهُمَا فِي ذَلِكَ الْأَلِفُ فِي نَحْوِ « حَمْرَاءٌ » فَإِنْ أَصْلُهَا حَمْرَى كَسَكْرَى ، فزِيدَتِ الْأَلِفُ قَبْلَ الْآخِرِ لِمَدِّ كَأَنفِ كِتَابٍ وَعُغْلَامٍ ، فابْدَلْتَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً ، فَكَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ كَمَا قَالَ فِي الْكَافِيَةِ :

مِنْ حَرْفٍ لَيْنٍ آخِرٍ بَعْدَ أَلِفٍ

مَزِيدٍ أَبْدِلْ هَمْزَةً وَذَا أَلِفٍ

الثانى : هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو « بِنَاءٌ وَبِنَاءَةٌ » فَإِنْ كَانَتْ هَاءُ التَّأْنِيثِ غَيْرَ عَارِضَةٍ اِمْتَنَعَ الْإِبْدَالُ نَحْوُ : « هِدَايَةٍ ، وَسِقَايَةٍ ، وَإِدَاوَةٌ ، وَعَدَاوَةٌ » ؛ لِأَنَّ السَّكْمَةَ بُنِيَتْ عَلَى التَّاءِ ، أَيْ أَنَّهَا لَمْ تُبْنِ عَلَى مَذْكَرٍ . قَالَ فِي التَّسْمِيلِ : وَرَبَّمَا صَحَّ مَعَ الْعَارِضَةِ وَأَبْدِلَ مَعَ الْإِلَازِمَةِ ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ « أَسْقَى رَقَاشٍ فَإِنَّهَا سَقَايَةٌ » ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَثَلًا —وَالْأَمثَالُ لَا تَغْيِرُ— أَشْبَهَ مَا بَنِيَ عَلَى هَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ « فَإِنَّهَا سَقَادَةٌ » بِالْهَمْزِ كَحَالِهِ فِي غَيْرِ الْمَثَلِ . وَالثَّانِي كَقَوْلِهِمْ « صَلَادَةٌ » فِي صَلَاةٍ .

وحكم زيادتي التنثية حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال ، نحو « كِسَاءُ بَيْنَ وَرْدَائِينَ » فَإِنْ بُنِيَ السَّكْمَةُ عَلَى التَّأْنِيثِ اِمْتَنَعَ الْإِبْدَالُ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ « عَقَلْتُهُ بَيْنَتَيْنِ » وَهِيَ طَرَفَا الْعَقَالِ .

الثالث : قد أورد على الضابط المذكور مثل « غَاوِي » في النسب^(١) إذا رُخِّمته على لغة من لا يتنوّى؛ فإنك تقول « يَا غَاوُ » بضم الواو من غير إبدال ، مع اندراجها في الضابط المذكور ، وإنما لم يبدل لأنه قد أُعِلَّ بحذف لامه؛ فلم يجمع فيه بين إعلالين، فلواتى موضع قوله آخرأ بلأما فقال « لآما يآئر ألف زيد » لآستقام .

الرابع : اختلف في كيفية هذا الإبدال؛ فقيل : أبدلت الياء والواو همزة ، وهو ظاهر كلام المصنف ، وقال حذائق أهل التصريف : أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة ، وذلك أنه لما قيل رِكَاسٌ وَرِذَايٌ تحركت الواو والياء بعد فتحة ، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها ، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التخيير وهو الطَّرَف ، قلبا ألفا — حَمَلًا على باب عَصَا وَرَحًا — فالتقى سا كنان ، قلبت الألف الثانية همزة ؛ لأنها من مخرج الألف ، انتهى .

ثم أشار إلى الثانية بقوله (وَفِي * فَاعِلٍ مَّا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتَنَى) أى اتبع ، هذا : إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة .

أى يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت غينا لاسم فاعل أُعِلَّتْ عَيْنُ فعله ، نحو « قائل ، وبائع » الأصل قَاوِلٌ وَبَايعٌ ، حملا على الفعل في الإعلال ، بخلاف نحو عَوِرَ فهو عَاوِرٌ وَعَيْنٌ فهو عَايِنٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا الإبدال جارٍ فيما كان على فاعل وفاعلة ، ولم يكن اسم فاعل ، كقولهم « جازٌ » وهو البستان ، قال :

(١) ظاهره أن قوله « في النسب » قيد في الكلام ، وليس الأمر على هذا الظاهر ؛ فإن « غاويا » إذا نودى بعد صيرورته علما ورخم قيل فيه ذلك على لغة من ينتظر ، على أن الواو في « ياغاو » البست متطرفة ، بل هي حشو ؛ وذلك لأن الحذف عارض ، والمحذوف مراعى .

صَفْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَانِبِ أَيْمَنِ الرَّيْحِ تُشَبِّهُهَا تَمِيلٌ^(١)

وكقولهم «جائزة» وهي خشبة تجعل في وسط السقف ، وكلام الناظم هنا وفي السكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه في التمهيل .

الثاني : اختلف في هذا الإبدال أيضاً ؛ فقليل : أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف ، وقال الأكثرون : بل قلبتا ألفا ، ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم في كسَاء وِرْدَاء ، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين ، وقال المبرد : أدخلت ألف فاعل قبل الألف المتعاقبة في قَالَ وَبَاعَ وأشباههما ، فالتقى ألفان وهما ساكنتان ، فحركت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة .

الثالث : يكتب نحو «قائل» ، وبائع « بالياء على حكم التخفيف ؛ لأن قياس الهمزة في ذلك أن تُسَهَّلَ بين الهمزة والياء ، فلذلك كتبت ياء ، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن ، وكذلك تصحيح الياء في «بائع» . ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في «قائل» ، ومن ثم امتنع بَنَقَطُ الياء من «قائل» ، وبائع « . قال المطرزي : بَنَقَطُ الياء من قائل وبائع عامي . قال : ومرّني في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جنّي أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتّسمين بالعلم ، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه «قائل» بنقطتين من تحت ، فقال أبو علي لذلك الشيخ : هذا خط من ؟ فقال : خطي ، فالتفت إلى صاحبه ، وقال : قد أضمتا خطواتنا في زيارة مثله ، وخرج من ساغته ، اهـ .

ثم أشار إلى الثالثة بقوله : (وَأَذْ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ * هَمَزًا يَرَى فِي مِثْلِ

(١) المذكور في نسخ هذا الكتاب هنا «جائز» بالجم في أوله والزاى في آخره ، وهو الذي ضبطه الشيخ خالد في التصريح ، والمعروف في رواية هذا البيت «حائر» بحاء مهملة أوله ، وراء مهملة آخره ، وقد سبق إنشاد هذا البيت في باب جواز المضارع .

كأَقْلَانِدِ) أى يجب إبدال حرف اللد الزائد الثالث همزةً ، إذا جمع على مثال مفاعل ، نحو «رَعُوفَةٌ وَرَعَائِفٌ ، وَقِلَادَةٌ وَقِلَائِدٌ ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ ، وَسَلِيقٌ وَسَلَائِقٌ ، وَشِمَالٌ وَشَمَائِلٌ» ، بخلاف نحو «قَسُورَةٌ وَقَسَائِرٌ» لعدم اللد ، وبخلاف نحو «مَفَازَةٌ وَمَفَاوِزٌ ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَائِشٌ ، وَمَثُوبَةٌ وَمَثَابٌ» لعدم الزيادة ، وشذ «مَصَائِبٌ ، وَمَنَازِرٌ» والأصل مصابوب ومناور ، وقد نطق فيهما بهذا الأصل ، وبخلاف نحو «صَبْرٌ وَعَوَسَجٌ وَحَائِطٌ وَمِفْتَاحٌ وَقِنْدِيلٌ وَمَكُوكٌ» لعدم كونه ثالثاً .
ثم أشار إلى الرابعة بقوله : (كَذَلِكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ اكْتِنَفًا مَذْمُوعًا كَجَمْعِ نَيْفًا) نيفا : نصبٌ على المفعول به بالمصدر المنون وهو جمع ، وأضافه في السكافية للفاعل فقال «كَجَمْعِ شَخْصٍ نَيْفًا» .

أى يجب أيضاً إبدال كل من الواو والياء همزةً إذا وقع ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين كَنَيْفٍ جمع نَيْفٍ ، أو واوين كأَوَائِلِ جمع أوَّلٍ ، أو مختلفين كَسَيَائِدِ جمع سَيِّدٍ وأصله سَيُّودٌ ، وصَوَائِدِ جمع صَائِدٌ ، والأصل سَيَّاورٌ وصَوَائِدُ .

واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط ، ولا يهمز في الياءين ، ولا في الواو مع الياء ، فيقول : نَيْفٌ وسَيَّاورٌ وصَوَائِدُ ، على الأصل ، وشبّهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيراً ، وهو اجتماع الواوين أول كلمة ، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال ؛ لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو «يَيْنٌ وَيَوْمٌ» اسم موضع ^(١) .

(١) اسم موضع : هذا راجع إلى «يَيْن» بفتح كل من الياءين ، وهو اسم قرية باليمن ، واسم واد بين ضاحك وضويحك ، وأما «يَوْم» فهو - بفتح الياء وكسر الواو - وصف من لفظ اليوم ، يقولون : يوم أيوم ، ويوم - بزنة فرح - كما يقولون : ليل أليل وشعر شاعر ، وما أشبه ذلك .

واحتج أيضاً بقول العرب في جمع ضَيَّونَ - وهو ذكر السنابير - ضَيَّاوُنْ من غير همز ، والصحيحُ ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع ؛ أما القياس فلأن الإبدال في نحو «أوائل» إنما هو بالحل على كساء ورداد ؛ لشبهه به من جهة قرُبِهِ من الطرف ، وهو في «كساء ، ورداد» لا فرق بين الياء والواو ، فكذلك هنا . وأما السماع فخكى أبو زيد في سَيِّفَةِ سَيَّانِقٍ ، بالهمزة ، وهو فَعِيلَةٌ ^(١) من سَاقٍ يَسُوقُ وحكى الجوهري في تاج اللغة جَيْدٌ وَجِيَّائِدٌ ، وهو من جاد ، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عَيَّلٍ عَيَّالٌ . وأما ضَيَّاوُنْ فشاذٌ مما أنه لما صحَّ في واحده صحَّ في الجمع فقالوا : ضَيَّاوُنْ كما قالوا: ضَيَّونَ ، وكان قياسه ضَيَّنَ ، والصحيحُ أنه لا يقاس عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من قوله «مد مفاعل» اشتراط اتصال المد بالطرف ، فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا إبدال ؛ فالأولى نحو طَوَاوِيسَ ، والثانية نحو قوله :

١٢٢٢ - [غَرَّكَ أَنْ تَبَاعَدَتْ أَبَاعِرِي

وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَارِ]

[حَتَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ نَاغِرِي]

وَكَلَّحَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

أراد بالعواوير ؛ لأنه جمع عَوَارٍ ، وهو الرِّمْدُ ، غَدَفَتِ الياء ضرورة ؛ فهي في تقدير الموجودة . أما الفصلُ بمدةٍ غير شائعة فلا أثر له ، ويجب الإبدال كقوله :

١٢٢٣ - [فِي أَشْبِ النِّيطَانِ مُلْتَفَّ الْخُطَرِ]

فِيهَا عَيَّائِثِلُ أَسْوَدُ وَنَمُرُ

(١) كذا ، والصواب أنه على وزن فِعْلَةٍ بفتح فسكون .

• الأصلُ عَيْائِل ، لكنه أشبع الهمزة اضطراباً فنشأت الياء ، كقوله :

[تَنْفِي يَذَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ * نَفَى الدَّرَاهِمِ] تَنْفَادُ الصَّيَارِيفِ

لأنه جمع عَيْلٍ واحد الْعِيَال . قال الصغاني : واحد الْعِيَالِ عَيْلٌ ، والجمع عِيَالٌ مثل جَيْدٍ وَجِيَانِدٍ .

الثاني : لا يختص هذا الإبدال بتالي ألفِ الجمع ، كما أوهمه كلامه ، بل لو بنيت من القول مثل عَوَارِضٍ قلت « قَوَائِلُ » بالهمز ، وهذا مذهب سيويوه والجمهور ، وعليه مشى في التسهيل ، وخالف الأخفش والزجاج فذهبوا إلى مَنع الإبدال في المفرد نلغفته .

الثالث : حكم هذه الهمزة في كتابتها ياءً وَمَنع النُّقْطِ كما سبق في قائلٍ وبائعٍ .

ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم في الهمز المبدل بما بعد ألفِ مفاعلٍ في النوعين المذكورين - أعني ما استحقَّ الهمز لكونه مَدَامَزِيداً في الواحد ، وما استحقَّ الهمز لكونه ثَانِي لَيْنِينَ اكتنفاً مَدَّ مفاعلٍ - بقوله (وَافْتَحَ وَرَدُ الْهَمْزِيَاً فِيمَا أَعْلَى * لَأَمَّا) فالألف واللام في الهمز للبعد ، أي يجب في هذين النوعين إذا اعتلت لأيهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة ، ثم يبدلها ياءً فيما لأمه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد . فالنوع الأول مثالُ مَالَامُهُ همزة منه خَطِيئَةٌ وَخَطَايَا ، ومثالُ مَالَامُهُ ياء منه هَدِيَّةٌ وَهَذَايَا ، ومثالُ مَالَامُهُ واو منه لم تسلم في الواحد مَطِيئَةٌ وَمَطَايَا .

فأصلُ خَطَايَا خَطَايِي ياء مكسورة وهي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ، ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صَحَائِفٍ فَصَارَ خَطَايِي هَمْزَتَيْنِ ، ثم أبدلت الثانية ياءً ؛ لما سبقتها من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة ، فاعلمك بها بعد المكسورة ؟ ثم فتحت الأولى تخفيفاً ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار خَطَايَا بِالْفَيْنِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ ، والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شِبْهُ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ ، فأبدلت الهمزة ياءً فَصَارَ خَطَايَا ، بعد خمسة أعمال .

وأصلُ هَذَا ياءُ هَذَا ياءُ الأولى ياءُ فعيلةٍ والثانية لَامُ هَذِيَّةٍ ، ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف ، ثم قلبت بكسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفا ، ثم قلبت الهمزة ياء فصار هَذَا ياء ، بعد أربعة أعمال .

وأصل مَطَايَا مَطَايِيُوْ- لأن أصل مفردة وهو مطية مَطِيوَة فَعِيلَة من اللَّطَاء وهو الظَّهْر ، أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء فيها على حد ما فعل بِسَيْدٍ وَمَيَّت - فقلب الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما في الفَارِزِي والدَّاعِي ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفا ، ثم الهمزة ياء ، فصار مَطَايَا ، بعد خمسة أعمال .

وإن كانت الهمزة أصليةً سلمت نحو المِرْآة والمِرْآئِي ؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد ؛ فإن المِرْآة مِفْعَلَة من الرُّوْيَة ، فلا تنوير في الجمع ، وشذ مَرَايَا كَهَذَا ياء سَلُوكَا بالأصلي مَسَلَّكَ العَارِض ، كما شذ عكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلي في قوله :
فَمَا بَرَحْتَ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أَزِيرُوا الثَّمَانِيَا

وقول بعض العرب : اللهم اغفر لي خطيئتي ، بهمزتين .

والنوع الثاني مثله زاوية وزَوَاهَا ، أصله زَوَاتِي ، بإبدال الواو همزة لكونها ثاني لينين اكتنفا مدًّا مفاعل ، ثم خُفِّفَ بالفتح فصار زَوَاءِي ؛ ثم قلبت الياء ألفا فصار زَوَاء ، ثم قلبت الهمزة ياء ، على نحو ما تقدم في هَذَا ياء .

﴿ تنبيه ﴾ : أدرج الناظم هنا الهمزة في حروف العلة ، حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك ، ولكنه غايرَ بينهما في التسهيل . وفي الهمزة ثلاثة أقوال : أحدها حرف صحيح ، والثاني حرف علة ، وإليه ذهب القارسي ، والثالث أنها شبيهة بحرف العلة ، انتهى .

وأشار بقوله : (وَفِي مِثْلِ هِرَاقَةِ جُبَلٍ وَاوَا) إلى أن المجموع على مثال مفاعل

إذا كانت لامه واوا لم تُثقل في الواحد ، بل سلت فيه كواو هـ رَاوَة ، جعل موضع
 الهمزة في جمعه واو ، فيقال : هَرَاوَى ، والأصل هَرَاوِيُ ، بقلب ألف هـ رَاوَة همزة ، ثم
 هَرَاوِي ، بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، ثم خففت بالفتح فصار هَرَاءِي ، ثم
 قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هَرَاءَا ، فكَرِهُوا ألفين بينهما همزة
 لما سبق ، فأبدلوا الهمزة واوا ؛ طلبا للتشاكل ؛ لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد
 ألف ، فقصده تشاكل الجمع لواحد فصار هَرَاوَى ، بعد خمسة أعمال .

(تنبيهات) : الأول : إنما تردُّ الهمزة ياء فيما أعل لاماً من الجمع المذكور إذا
 كانت عارضة كما رأيت ، فإن كانت أصلية سلت .

الثاني : شدَّ جُمُلُ الهمزة واوا فيما لامه ياء ، وذلك قواهم في هدايا : هَذَاوَى ،
 وفيما لامه واو أعلت في الواحد ، وذلك قواهم في مَطَايا : مَطَاوَى ، وقاس الأخص على
 هَذَاوَى ، وهو ضعيف ؛ إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة .

الثالث : مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعَالَى صحت الواو
 في هَرَاوَى كما صحت في المفرد ، وأعلت في مَطَايا كما أعلت في المفرد ، وهذا ياء على
 وزن الأصل ، وأما خَطَايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هَدْيِيَّة ، ومذهب
 البصريون إلى أنها فعَائِل ، سَخْلًا للمعتل على الصحيح ، ويدل على صحة مذهب
 البصريين قوله * حَتَّى أَرَبُّوا النَّائِيَا * وأما ما نقل عن الخليل من أن خَطَايا وزنها
 فعَالَى فليس كقول الكوفيين ؛ لأن الألف عتدهم لتأنيث ، وعنده بدل من اللدة
 المؤخرة ، وذلك لأنه يقول : إن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة ؛ لئلا يلزم اجتماع
 همزتين ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء ، فيصير خطَائِي ، ثم يعمل كما تقدم ،
 انتهى .

(وَهَمَزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدَّ فِي بَدءِ غَيْرِ شَيْءٍ وَوَفِي الْأَشْدِّ)

أى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو ، يعنى أن كل كلمة اجتمع فى أولها واو وان فإن أولاهما يجب إبدالها همزة ، بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية .

فخرج أربع صور :

الأولى : أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعل نحو « وُوفِ الأشد » ، و « وُورِي عَنْهُمَا » .

والثانية : أن تكون مدة بدلا من همزة ، كألُوُولَى مخفف الوُُولَى بواو مضمومة فهمة ، وهى أنبى الأوال ، أفل تفضيل من وَّالَ إذا لجأ .

والثالثة : أن تكون عارضة ، كأن تبنى من الوَعْد مثال فَوَّعَلَ ثم ترده إلى مالم يُسَمِّ فاعله .

والرابعة : أن تكون زائدة ، كأن تبنى من الوعد مثال طُوَمَار ، فتقول : وُوَعَاد ؛ فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال ، بل يجوز .

وخالف قوم فى الرابعة فأوجبوا الإبدال ؛ لاجتماع واوين ، وكون الثانية غير مبدلة من زائد ؛ فإن الضمة التى قبلها غير عارضة ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور ، واختار المصنف القول بجواز الوجهين ؛ لأن الثانية وإن كان مدّها غير متجدد ، لسكنها مدة زائدة ؛ فلم تخلُ عن الشبه بالألف المنقلبة .

ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال :

الأولى : أن تكون الثانية غير مدة ، نحو قولك فى جمع الأولى أنبى الأول : أوَّل والأصل وُوَل ، وقولك فى جمع وَّاصِلَة وَّوَاتِيَة : أوَّاصِل وأَوَاتِي ، والأصل وَوَّاصِل وَوَّاتِي ، بواوين : أولاهما فاء الكلمة ، والثانية بدل من ألف فاعلة ، كما تبدل فى التصغير نحو أوَّيَصِل وأَوَّيَقِي ، وكذا لو بنيت من الوَعْد مثال كَوَّكَب قلت : أوَّعَد ، والأصل وَوَّعَد .

والثانية : أن تكون مدة أصلية ، نحو الأولى أتى الأول ، أصلها وُولى ، بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة .

وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهة مالا يكون في أول الكلمة من التضعيف إلا نادرا كدَدَن .

وخرج بتقييده بالبدء نحو هَوَوِيَّ ونَوَوِيَّ .

﴿ غنبيات ﴾ : الأول : ظهر أن في كلام المصنف أمورا ؛ أحدها : أنه يوم قَصَرَ المستثنى على نحو « وُوفِيَّ » مما مدته زائدة بدل من ألف فاعِلٍ ، وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال ، وليس كذلك كما عرفت . ثانيها : أنه يوم أيضا أن المستثنى ممتنعُ الإبدال ، وليس كذلك ؛ لما عرفت أن الصور الأربع للخُرْجَةِ يجوز فيها الإبدال . ثالثها : أن كلامه ليس صريحا في وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق ، فلو قال :

وَإِذَا وَهَزَزَ بَدَهُ وَآوَى مَبْدَأَ حَتْمًا سَوَى مَا الثَّانِ طَارَ مَدًّا

فخلص من ذلك كله ؛ لما عرفت .

الثاني : زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر ، وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة ، مثال ذلك أن تبني افْعُوْعَلَّ من الوأى ؛ فتقول : إِيَارُأَى ، والأصل أَوَارُأَوَى ، فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة ، وقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة قبلها حُذِفَتْ همزة الوصل للاستغناء عنها ، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال موجب قبلها ؛ فتصير الكلمة إلى وَوَأَى ، فقد اجتمع واوان أول الكلمة ، ولا يجب الإبدال ، ولكن يجوز الوجهان ، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت « وَوَا » جاز الوجهان وفاقا للفرسي . قيل : وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك ، سواء نقلت الثانية أم لا .

الثالث : بقى مما تُبدل منه الهمزة خمسة أشياء :

أحدها : الواو المضمومة ضمة لازمة غير مُشدّدة ، ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق

ثانيها : الياء المكسورة بين ألف و ياء مشددة .

ثالثها : الواو المكسورة المُصدّرة .

رابعها وخامسها : الهاء والعين .

وقد ذكرهنّ في التسهيل^(١) ، وإنما لم يذكر هذه الخمسة هنا لأن إبدال الهمزة منها جائز لا واجب ، وإنما تعرض هنا للواجب ، فإن تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد .

فأما إبدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسنٌ مطرد نحو أجوه جمع وجه ، وأذؤر جمع دار ، وأنؤر جمع نار ، الأصل : وجوه ، وأذؤر ، وأنؤر ، ونحو سُؤوق جمع ساقٍ ، وغؤور مصدر غار الماء يغور غؤراً وغؤوراً ، وليس القلب في هذا لاجتماع الواوين ؛ لأن الثانية مدة زائدة .

والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والفتوحة ، وسيأتى الكلامُ عليهما .
وبكون الضمة لازمةً من ضمة الإعراب نحو هذه دَلُوْ ، وضمة التقاء الساكنين نحو « اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ » ، و « لَا تَنْسُوا الْفَضْلَ » .

والاحتراز بغير مشددة من نحو التحوّل والتحول ؛ فإنه لا يبدل فيه .
والاحتراز بالقيّد الأخير من نحو أوّاصِل وأوّاقي ؛ فإن ذلك واجبٌ كما مر .
وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو « رَأَيْتُ وَغَائِي » في النسب إلى راية وغاية ، الأصل رَائِي وَغَائِي ، بثلاث ياءات ؛ فخفف بقلب الأولى همزة .

وأما إبدالها من الواو المكسورة المُصدّرة ؛ فنحو إشّاح وإفادة وإسادة

(١) في نسخة « وقد ذكرتين في التسهيل » وما أئبته أدق ؛ لأنه قد ذكر الجميع

في التسهيل .

في وشاح ووفادة ووسادة ، وقرأ أبي وابن جبير والتقي « مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ » ورأى أبو صنان ذلك مطرداً مقبياً ، وقصره غيره على السجاع ، والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو « طَوِيل » فلا تقاب ؛ لأن المكسورة أخف من المضمومة ؛ فلم تقاب في كل وضع ، والوسط أبعد من التغيير ، وأما الواو المفتوحة فلا تقاب خلفه الفتحة ، لا ما شذ من قولهم « امرأة أناة » والأصل وناة ؛ لأنه من الوئية وهو البطء . قال ابن السراج : و « أسماء » اسم امرأة ؛ لأنه في الأصل وسماء من الوسماء وهو الحسن ، و « أحد » المستعمل في المدد أصله وَحَد من الوخذة ، بخلاف أحد في « ما جاء في أحد » فقليل : همزته أصلية ؛ لأنه ليس بمعنى الوخذة .

وأما إبدال الهمزة من الهاء والدين فقابل ؛ فن إبدالها من الهاء قولهم : « عماء » والأصل ماء ، وأصل ماء تَوَّه ، بدليل : أفَوَّاه ، ومُؤَيَّه ؛ فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ، ومن ذلك أيضاً قولهم « أل فعلت ؟ وألأ فعلت » بمعنى هل فعلت وهلاً فعلت ، ومن إبدالها من العين قوله :

١٢٢٤ - وَمَاجَ سَاعَاتٍ مَلَا الْوَدِيقِ

أَبَابُ بَحْرِ ضَاحِكٍ هَرُوقٍ^(١)

فأصل أَبَابُ عِيَاب . وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلا من العين ، وإنما هو فَعَالٌ من أَبَّ إذا تهيأ ؛ لأن البحر يتهيأ للارتجاج ؛ فالهمزة على هذا أصل ، ومما شذ إبدالها من الألف في قولهم « دَابَّةٌ ، وشَابَّةٌ ، وأَبْيَاضٌ » وما روى عن الزجاج من همز « العالم ، والخائتم » وإبدالها من الياء في قولهم : قَطَعَ اللهُ أذْيَهُ ، أى يَذْيَهُ ، يريد يذمه ؛ فردت اللام وأبدت الياء همزة ، وقالوا : « في أسنانه أُنُلٌ » أى يَنْلُ ، والليل : قصر الأسنان ، وقيل : أخذ يذأبها إلى داخل

(١) للعروف في رواية هذا البيت « هزوق » بالزاي في مكان الراء المهملة .

القم ، يقال « رجل أَيْلٌ ، وامرأة يَيْة » ، وهمز بعضهم الشَّيْمة ، وهى الخلقة ، وكذلك رَيْبَالٌ ، وهو الأسد ، اهـ .

(وَمَدًّا ابْدِلَ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاثِرٌ وَائْتَمِنَ)

أى إذا اجتمع همزتان فى كلمة كان لهما ثلاثة أحوال : أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية ، وعكسه ، وأن يتحركا معا ، وأما الرابع - وهو أن يسكنا معا - فتعذر .

فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب فى غير ندور إبدال الثانية حرف مَدَّةً يجانس حركة ما قبلها ، نحو « آثَرْتُ أُوثِرُ إِثَارًا » والأصل أَثَرْتُ أُوثِرُ إِثَارًا ، ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضى الله عنها « وَكَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَزَرَ » بهمزة فألف ، وعَوَائِمُ الحديثين يحرفونه ؛ فيقرؤنه بألف وتاء مشددة ، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ، ولا وجه لواحد منهما ، وإنما وجب الإبدال لفسر النطق بهما ، وخُصَّ بالثانية لأن إفراط النقل حصل بها ، وشذت قراءة بعضهم « إِنْثَالَهُنَّ رَحِلَةً الشَّاءِ وَالصَّيْفِ » بتحقيق الهمزتين ، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو « أَأَتَمَّنْ^(١) زيد أم لا ؟ وأأَنْتَ فعلت هذا ؟ وأأَتَمَّرَ بكر أم لا ؟ » فإنه لا يجب فيه الإبدال ، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال ؛ فنقول : أوتمن^(١) زيد أم لا ؟ وأَنْتَ فعلتَ ، وايتَمَّرَ بكر أم لا ؟ لأن همزة الاستفهام كلمة ، والهمزة التى بعدها أول كلمة أخرى ، وأما قول القراء فى همزة الاستفهام وما يليها « همزتان فى كلمة » فتعريب^٢ على المتعلمين .

(١) إذا كانت الهمزة الأولى فى « أَتَمَّنْ زيد ، أم لا » للاستفهام كما هو الظاهر فالإلام كتابة صورة القلب هكذا « أَتَمَّنْ زيد » لأن همزة الاستفهام مفتوحة قلب الهمزة التى تليها إلى الألف ، ومثل هذا يقال فى قوله « أَتَمَّرَ بكر أم لا » .

وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية ؛ فإن كانتا في موضع العين أذِغَتِ الأولى في الثانية ، نحو سآل ولآل ورآس ، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه ، وإن كانتا في موضع اللام فسيأتى الكلامُ عليهما عند قوله : « ما لمَ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمُّ » .

وإن تحركتا مما فلما أن يكون ثانيهما في موضع اللام ، أو لا ؛ فهذان ضربان ، فاما الأول فسيأتى بيانه ، واما الثانى فله تسعة أنواع ؛ لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالأولى أيضا إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ؛ فثلاثة في ثلاثة بتسعة ، وقد أخذ في بيان ذلك بقوله :

(إِنْ يُفْتَحْ) أى ثانى المهمزتين (أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلُوبَ وَאוْ) فهذان اثنان من التسعة ، الأولى : نحو « أَوَيْدِم » تصغير آدم ، والثانى : نحو « أَوَادِم » جمعه ، والأصل أَوَيْدِم وأَوَادِم ، بهمزتين ؛ فالواو بدل من الهمزة ، وليست بدلا من ألفه ، كما في ضارب وضَوَّيْرَب وضَوَّارِب ؛ لأن المفتضى لإبدال همزته ألفا زال في التصغير والجمع . وذهب المازنى إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء ؛ فيقول فى أفعال التفضيل من « أَنْ » : زَيْدٌ أَيْبٌ من عمرو ، ويقول : الواو فى « أَوَادِم » بدل من الألف المُبْدَلَة من الهمزة ؛ لأنه صار مثل خاتم ، والجمهور يقولون : هُوَ أَوْنٌ من عمرو .

(وَيَاءُ أَثَرِ كَسْرِ يَنْقَلِبُ) ثانى المهمزتين المفتوح ، وثانيهما (ذُو السَّكْسِرِ مُطْلَقًا كَذَا) أى ينقلب ياء ، سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم ؛ فهذه أربعة أنواع ، مثال الأول أن تنبى من « أُمُّ » مثل إصْبَع — بكسر الهمزة وفتح الباء — فيقول : إِمْتَمُّ — بهمزتين مكسورة فساكنة — ثم تنقل حركة الليم الأولى إلى الهمزة قبلها لتتمكن من إدغامها فى الليم الثانية فيصير إِمْتَمُّ ، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير

الكلمة « إَيْمَ » . ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبني من أم مثل أصْبَحْ بفتح الهززة أو كسرهما أو صمها والياء فيهن مكسورة ، وتفعل ماسبق ؛ فتصير الكلمة إَيْمَ وإَيْمَ وإَيْمَ ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين « أَيْمَ » بالتحقيق فما يوقف عنده ولا يتجاوز .

(وما يضم) من ثانی المميزين للذكورين (وَاوْأُ أُصِرُّ) سواء كان الأول مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً ؛ فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة . أمثلة ذلك : أُوبُّ جمع أوت وهو الرعى ، وأن تبني من أم مثل إَصْبُع بكسر الهززة وضم الباء ، أو مثل أُبْلُم فتقول : « إُوْمَ » بهززة مكسورة وواو مضمومة ، و « أُوْمَ » بهززة وواو مضمومتين . وأصل الأول أُأْبُّ على وزن أَفْلَسْ ، وأصل الثاني والثالث إُنْمُ وأُوْمُ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهززة واواً ، وأدغموا أحد المثلثين في الآخر .

﴿ تنبيه ﴾ : خالف الأَخْفَشُ في نوعين من هذه التسعة ، وهما للكسورة بعد ضم فأبدلها واواً ، والضمومة بعد كسر فأبدلها ياء ، والصحيح ما تقدم ، اهـ .

ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربى اجتماع المميزين المتحركتين — وهو أن يكون ثانيهما في موضع اللام — بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ) أى ثانى المميزين (لَفْظاً أَيْمَ) أَيْمَ : فعل ماض ، ولفظاً ؛ إما مفعول به مقدم ، والجملة خبر يكن ، أو خبر يكن ومفعول أَيْمَ : محذوف ، أى أَيْمَ الكلمة ، أى كان آخرها والجملة نعت للفظا (فَذَاكَ يَاءٌ مُّطْلَقاً جَاءَ) أى سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون . أمثلة ذلك أن تبني من قرأ مثل جَعَفَرٍ وَزَبْرَجٍ وَبُرْنُنٍ وَبِمَطَرٍ ؛ فتقول فى الأول قرأى على وزن سَلَمَى ، والأصل قرأاً ، فأبدلت الهززة الأخيرة ياء ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وتقول

في الثاني «قَرء» على وزن هِنْد ، والأصل قَرئى، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم أعلّ
إعلال قاضي وتقول في الثالث «قَرء» على وزن جُعل ، والأصل قَرؤوْ ، أبدلت الهمزة
«الأخيرة ياء ، ثم أعلّ إعلال أبْد ، أى سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة ؛
فهذا والذي قبله منقصوصان ، كلٌّ منهما على هذا الوزن رفْعاً وجراً ، وتعود له الياء في
النصب ؛ فيقال : رأيت قَرئياً وقَرئياً . وتقول في الرابع «قَرئى» والأصل قَرأ
بهمزتين ساكنة فتحركة ، أبدلت للتحركة ياء ، وسلت ؛ لسكون ما قبلها ،
وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل واواً ، قال في شرح السكاكية : لأن الواو
الأخيرة لو كانت أصليةً ووليت كسرة أو ضمة لقلبَت ياء ثالثة فصاعداً ،
وكذلك. تقلب رابعة فصاعداً بعد الفتحة ، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واواً فيما
نحن بصددَه لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء .

(وَأَوْمٌ * وَنَحْوُهُ) مما أُولى همزتيه للمضارعة (وَجْهَيْنِ فِي تَأْنِيهِ أَمْ) أى أقصد ،
وهما الإبدال والتحقيق ؛ فتقول في مضارع أَمْ وأنْ : أَوْمٌ وأَيْنٌ بالإبدال ، وأَوْمٌ
وأئنٌ بالتحقيق ، تشبيهاً لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام ، نحو «أَنْذَرْتَهُمْ» لمعاقبها
النون والتاء والياء .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أُولى همزتيه لغير المضارعة
واجبٌ في غير دور كما سبق .

الثاني : لو توالى أكثر من همزتين حُققت الأولى والثالثة والخامسة ، وأبدلت
الثانية والرابعة ، مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أترُجّة قلت : أوأوة ، والأصل
أترُجّة .

الثالث : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو «ءاء» و «ءاءة»^(١) اهـ

(وَيَاءُ اقْلِبِ الْفَا كَسْرًا تَلَا • أَوْ يَاءُ تَصْغِيرٍ) الْفَا : مفعول أول باقلب ،
وياء : مفعول ثانٍ قُدِّمَ ، وكسراً : مفعول بتلا ، وياء تصغير : عطفت عليه ،
وتلا ومعموله في موضع نصب نعت لألف ، والتقدير : اقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء
تصغير ياء .

أى يجب قلب الألف ياء في موضعين :

الأول : أن يَمْرُضَ كسرُ ما قبلها ، كقولك في جمع مُصْبَحٍ وِدْيَنَارٍ : مُصَابِيحٍ
وَدَنَائِرٍ ، وفي تصغيرهما : مُصَيَّبِيحٍ وَدُنَيَّيْنِ .

والثاني : أن يقع قبلها ياء التصغير ، كقولك في تصغير غَزَالٍ : غَزَّيْلٍ .

(بَوَاوِذَا) القلب (أَفْعَلًا فِي آخِرٍ) أى تفعل بالواو الواقعة آخرًا ما تفعل بالألف
من قلبها ياء إذا عَرَضَ قبلها كسرة أو ياء التصغير ؛ فالأول نحو رَضِيٍّ وَغُزِيٍّ وَقَوِيٍّ
وغازٍ ، أصلهم رَضِيوٌ وَغُزَوٌ وَقَوَوٌ وَغَاوَوٌ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنَ الرِّضْوَانِ وَالغَزْوِ وَالْقُوَّةِ ،
فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ، وكونها آخرًا ؛ لِأَنَّهَا بِالتَّأْخِيرِ تَعَرَّضُ لِسُكُونِ
الْوَقْفِ ، وَإِذَا سَكَنْتْ تَعَذَّرَتْ سَلَامَتُهَا ، فموملت بما يقتضيه السكون من وجوب
إبدالها ياء توشلًا إلى الخفة وتناسب اللفظ ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهى غير
متطرفة كيَوْضَ وَعَوَجٍ ، إِلا إِذَا كَانَ مَعَ الْكَسْرِ مَا يَعْضِدُهَا كَحَيَّاضٍ وَسَيَّاطٍ كَمَا
سَيَأْتِي بَيَانُهُ ، وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ جَرَوْ : جُرِّيٌّ ، وَالْأَصْلُ جُرْيُوٌّ ، فَاجْتَمَعَتْ
الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ وَقَدْ الْمَانِعُ مِنَ الْإِعْلَالِ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً
وَادْغَمَتْ فِي الْيَاءِ .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الثانى ليس بمقصود من قوله « بواو ذا افعلًا فى آخر » إنما
للمقصود التنبيه على الأول ؛ لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما
بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ، ولا بما سبقتها ياء التصغير ، على ما سيأتى بيانه فى

موضعه ، ولذلك قال فى التسهيل : تُبَدِّلُ الألف ياء لوقوعها إثرَ كسرة أو ياء تصغير ، وكذلك الواو الواقعة إثرَ كسرة متطرفة ، فاقتصر فى الواو على ذكر الكسرة ، فلو قال :

« ياتر يا التَّصْـمِـرُ فِـيـرٍ أَوْ كَثْرَ أَلِفٍ »

تُغْلَبُ ياء ، وَالْوَاوُ إِن كَثُرَ رَدِفُ

فى آخر « لطابق كلامه فى التسهيل ، ٥١ .

(أَوْ قَبْلَ تاءِ التَّائِثِ أَوْ زِيَادَتِي فَمَلَّانِ) أى نحو شَجِيَّة ، وأَكْسِيَّة ، وغَازِيَّة ، وعَرُيْقِيَّة تصغير عَرُوقَةٍ ، الأصل شَجِرَةٌ وأَكْسِيَّةٌ وغَازِيَّةٌ وعَرُيْقَةٌ ، ونحو غَزِيَّانٍ وشَجِيَّانٍ من الغزو والشجو ، والأصل غَزِيَّوَانٍ وشَجَوَانٍ ، فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة ؛ لأن كلامنا التائث وزيادتي فعلان كلمة تامة ؛ فالواقع قبلها آخرُ فى التقدير ، فعومل معاملة الآخر حقيقة . وشذ تصحيحاً من الأول مَقَاتِرَةٌ بمعنى خُدَام ، وَسَوَاسِيَةٌ جمع سَوَاء . ومن الثانى إعلالاً قولهم : رجل عليان مثل عَطَشَانٍ من عَلَوْتُ ، وناقية كَلِمَانٍ وقولهم صُبْيَانٍ بضم الصاد ، وأما صُبْيَانٍ وصُبْيَانٍ بكسر الصاد فسُهل أمره وجودُ الكسرة والفصلُ بينه وبين الواو ساكنٌ وهو حاجز غير حصين .

ثم أشار إلى موضع ثانٍ تغلب فيه الواو ياء بقوله : (وَذَا) أى الإعلال المذكور فى الواو بعد الكسرة (أَيْضاً رَأَوْا فى مَصْدَرٍ) الفعل (الْمُغْتَلُّ غَيْثاً) إذا كان بعدما ألف كصِيَامٍ وقِيَامٍ ، وانْقِيَادٍ واعتِيَادٍ ، بخلاف سِوَاكَ وَسِوَارٍ لا انتقاء المصدرية . ونحو لَوْذٍ لَوَازٍ وجَاوَرٍ جَوَارٍ ؛ لصحة عين الفعل ، وحالٍ حِوَالٍ وعَادٍ المريض عَوْدًا ؛ لعدم الألف ، والأصل صِوَامٍ وقِوَامٍ وانْقِوَادٍ واعتِوَادٍ ، لكن لما أعلت عينه فى الفعل استثقل بقاءها فى المصدر ، فأعلوها فى المصدر بعد كسرة وقبل حرف

يشبه الياء ، فأعادت قلبها ياءً حَمَلًا للصنعة على فَعَلَه ، قلبها ياءً ليحسب العمل في اللفظ من وجه واحد ، وشذ تصحيحاً مع استيفاء الشروط قولهم : « نارِ نَوَارًا » أى نَفَر ، ولا نظير له ، وكان الأحسن أن يقول « النُعلُ عينة » ؛ لأن لاَوْذَ يطلق عليه محل المين ؛ إذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وإن لم يعمل .

وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله : (وَالْفَعْلُ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ)
يعنى أن كل ما كان على فَعَلٍ من مصدر الفعل المَلَّ العينِ فالغالبُ فيه التصحيح ، نحو الحَوْلِ والعيودِ ، قال في شرح الكافية : ونبه بتصحيح ما وزنه قَلَّ على أن إعلال المصدر المذكور مشروطٌ بوجود الألف فيه حتى يكون على فِعَالٍ ، انتهى .
وفى تخصيصه بفِعَالٍ نظر ؛ فإن الإعلال المذكور لا يختص به ؛ لما عرفت من مجيئه فى الانفعال والافتعال كما سبق . واحتز بقوله « منه » أى من المصدر عن فَعَلٍ من الجمع ؛ فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتى ، لكن قال فى التسهيل : وقد يصحح ما حقه الإعلال من قَلَّ مصدرًا أو جمعًا وفِعَالٍ مصدرًا ، فسوى بين هذه الثلاثة فى أن حقه الإعلال ، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على قَلَّ مصدرًا التصحيحُ .

ثم أشار إلى موضع ثالث قلب فيه الواو ياء بقوله : (وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ * فَأَحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ) أى المذكور ، وهو القلبُ ياءً لكسر ما قبلها (فيه حَيْثُ عَنْ) أى إذا وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة — وهى فى الواحد إما مُعْلَةٌ ، وإما شبيهة بالمعل وهى الساكنة — وجب قلبها ياءً ؛ فالأولى نحو دَارِ دِيَارٍ ، وحِيلَةٍ وحَيْلٍ ، وِقِيَةٍ وِقِيمٍ ، الأصل دَوَارٌ وحَوِيلٌ وقَوْمٌ ؛ لأنه لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع فى نحو دِيَارٍ وكانت فى الأفراد معلقة بقلبها ألفًا ضَعُفَتْ ، فسُلِطت الكسرة عليها ، وقوى تسلطها وجودُ الألفِ ، وإعلال

الباقى لإعلال واحده ، ولوقوع الكسرة قبل الواو ، وشذ من ذلك حَاجَة وجَوَاج .

والثانية وشرطها أن يكون بعدها فى الجمع ألف ، نحو سَوَاط وسيَاط ، وحَوَاض وحِيَاض ، ورَوَاض ورِيَاض ، الأصل سَوَاط وجَوَاض ورَوَاض ؛ لأنه لما انكسر ما قبلها فى الجمع وكانت فى الأفراد شبيهة بالمثل لسكونها ضُمَّت ، فسلطت الكسرة عليها ، وقَوَّى تسلطها وجودُ الألف لقربها من الياء ، وصحة اللام ؛ لأنه إذا صحت اللام قَوَّى إعلال العين .

فلخص أن قلب الواو ياء فى هذا ونحوه خمسة شروط : أن يكون جمعا ، وأن تكون الواو فى واحده مَيِّتة بالسكون ، وأن يكون قبلها فى الجمع كَسْرَة ، وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام ؛ فالثلاثة الأولُ مأخوذة من البيت ، والرابع يأتى فى البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا وذكره فى التسهيل ؛ فخرج بالأول المفرد ؛ فإنه لا يُعْلَى نحو جَوَان وسَوَار ، إلا المصدر وقد تقدم ، وشذ قولهم فى الصَّوَان والصَّوَار : صِيَان وصِيَار ، وبالثانى نحو طَوِيل وطَوَال ، وشذ قوله :

١٢٢٥ - تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ

وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرُّجَالِ طِيَالُهَا

قيل : ومنه « الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ » . وقيل : إنه جمع جَيِّد ، لا جَوَاد ، وبالثالثة نحو أَسْوَاط وأخَوَاض ، وبالرابع ما أشار إليه بقوله : (وَصَحَّحُوا قَوْلَهُ) أى جمعا ؛ لعدم الألف ، فقالوا : كَوَز وَكَوَزَة ، وَعَوَدَ وَعَوْدَة ، وشذ الإعلال فى قولهم : تَوَزَ وَتِيْرَة . قال المبرد : أرادوا أن يفرقوا بين النور الذى هو الحيوان والنور الذى هو القِطْعَة من الأَقْطِ ، فقالوا فى الحيوان : تِيْرَة ، وفى الأَقْطِ : تَوْرَة . وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن تِيْرَة مقصور من فِعَالَة ،

وأصله ثِيَارَةٌ كَحِجَارَةٍ ، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها . وقيل :
 جموعه على فَعْلَةٍ يسكون العين ؛ فقلبت الواو ياء لسكونها ، ثم حركت وبقيت
 الياء . وقيل : حملا على « يِرَان » ليجرى الجمع على سَنَنٍ واحد .. وبانغماس
 نحو رِوَاءٍ في جمع رِيَانٍ ، وأصله رَوِيَانٌ ؛ لأنه لما أُعْلِتِ اللامُ في الجمع
 سَلَتْ العينُ لئلا يجتمع إعلالان ، ومثله جِوَاءٍ جمع جَوٍّ بالتشديد ، أصله جَوَاوٍ ؛
 فلما اعتلَّت اللامُ سَلَتْ العينُ .

(وَفِي قَوْلِ) (وَجَوَانِ) (الإعلالُ والتصحيح) (وَالْمُغْلَالُ أَوَّلُ كَالْحَيْلِ)
 جمع حيلة ، والقيَم جمع قِيَمَةٍ ، والديَم جمع دِيَمَةٍ ، وجاء التصحيحُ أيضا نحو
 حَاجَةٍ وَجَوَجٍ .

(تنبيهان) : الأول : اقتضى تعبيره بأولى أن التصحيح معارِد ، وليس كذلك ،
 بل هو شاذ كما تقدم ؛ فكان اللائق أن يقول :

وَصَحَّحُوا قَوْلَهُ ، وَفِي قَوْلٍ قَدْ شَذَّ تَصْحِيحُ فَحَمَّ أَنْ يُقَالَ

وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل .

الثاني : إنما خالف قَوْلُ فَعْلَةٍ لأن فعلة لما عدت الألف وَخَفَّ النطقُ بالواو
 بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضماماً إلى ذلك تحصينُ الواو ببعدها عن الطَّرَفِ بسبب
 هاء التانيث فوجب تصحيحها بخلاف قَوْلٍ .

ثم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحِ
 يَاءِ اقْتَلَبَ * كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ) أى إذا وقعت الواو طرفاً رابعةً فصاعداً بعد
 فتح قلبت ياء وجوبا ؛ لأن ما هي فيه حينئذٍ لا يعلم نظيراً يستحق الإعلال ؛
 فيحمل هو عليه ، وذلك نحو « أُعْطِيْتُ » أصله أُعْطَوْتُ ؛ لأنه من عَطَا يَعْطُو بمعنى
 أخذ ؛ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعةً ؛ فقلبت ياء حملا للماضي على
 مضارعه ، وقد أفهم بالتمثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك

المُعْطِيَانِ ، وأصله لَمُعْطَوَانٍ ؛ فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ،
 أم في فعل كقولك يُرْضِيَانِ أصله يَرْضَوَانِ لأنه من الرَضْوَانِ ؛ فقلبت الواو ياء
 حملا لبقاء المفعول على بقاء الفاعل ، وأما يَرْضِيَانِ المبني للفاعل من الثلاثي المجرد ؛
 فقولك في ماضيه رَضِيَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يُسْتَضَحَبُ هذا الإعلال مع هاء التانيث نحو « لَلْمُطَاةِ »
 ومع تاء التفاعل نحو « تَغَارَبْنَا وَتَدَاعَيْنَا » مع أن المضارع لا كسر قبل آخره .
 قال سيبويه : سألت الخليل عن ذلك ؛ فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء
 في أوله ، وهو غَارَبْنَا وَدَاعَيْنَا ، حملا على تَغَارَى وَتَدَاعَى ، ثم استصحب معها .

الثاني : شذ قولهم في مضارع شَاوَا بمعنى سَبَقَ بِشَايَانِ ، والقياس يَشَاوَانِ ؛
 لأنه من الشَاوِ ، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء ، ولم تقلب في الماضي
 فيحمل مضارعه عليه ، نعم إن دخلت عليه همزة النقل قلت : يُشَايَانِ حملا
 على المبني للفاعل .

وأشار بقوله : (وَوَجِبَ ، إِبْدَالُ وَاوٍ بِمَدِّ زَمٍّ مِنْ أَلِفٍ * وَيَا كَمُوقِينَ بِذَالِهَا
 اعترف) إلى إبدال الواو من أختها الألف والياء .

أما إبدالها من الألف في مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها نحو « بُوَيْسَعِ ،
 وَضُورِبِ » وفي التنزيل « مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا » .

وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها في أربع مسائل :

الأولى : أن تكون ساكنة مُفْرَدَةً أى غير مَكْرُورَةٍ في غير جَمْع ، نحو
 « مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ » أصلهما مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ ؛ لأنهما من أَيْقَنَ وَأَيْسَرَ ؛ فقلبت الياء
 واوا لانضمام ما قبلها .

وخرج بالساكنة للتحركة نحو « هَيْامٌ » فإنها تحصنت بحركتها ؛ فلا تقلب
 إلا فيما سيأتى بيانه .

وبالمفردة المدغمة نحو « حَيِّض » فإنها لا تقلب لتحصلها بالإدغام .

وبغير الجمع من أن تكون في جمع ؛ فإنها لا تقلب واوا ، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعٍ أَهْيَمًا)

أو هَيْمَاء ؛ فإصل هَيْمٌ بضم الهاء ؛ لأنه نظير خُرْجِعْ أَخْرَ أَوْخَرَاءَ ، فخفض بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء ، وإنما لم تبدل ياءه واوا كما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد ، والواو أثقل من الياء ؛ فكان يجتمع ثقلان ، ومثل هَيْمٍ بِيضٌ جمع أبيض أو بيضاء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : سمع في جمع عائط غوط ، بإقرار الضمة وقلب الياء واوا ، وهو شاذ ، وسمع عيط على القياس .

الثاني : سيأتي في كلامه أن فُعَلَى وصفا كالْكُوسَى أتى الأَكْيَسَ يجوز فيها الوجهان عنده ؛ فكان ينبغي أن يضمها إلى ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذكور .

الثالث : حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة للمفردة المضمومة ما قبلها إذا كانت في اسم مفرد غير فُعَلَى الوصف تقلب واوا ، وتحت ذلك نوعان ؛ أحدهما : ما الياء فيه فاء الكلمة نحو مُوقِن ، وقدر . والآخر : ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البَيَاض مثل بُرْد ؛ فتقول : بُيِض ، وفي هذا خلاف ؛ فذهب سيبويه والتحليل إبدال الضمة فيه كسرة كما قيل في الجمع ، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واوا ، وظاهر كلام المصنف موافقته ؛ فتقول على مذهبهما : بِيِض ، وعلى مذهبه : بُوِض ، ولذلك كان « دِيك » عندهما محتملا لأن يكون فُعَلًا وأن يكون فِعَلًا ، ويتعين عنده أن يكون فِعَلًا بالكسر ، وإذا بنيت مَفْعُلة من العيش قلت على مذهبهما : مَعِيشة ، وعلى مذهبه : مَمُوشة ، ولذلك كانت مَعِيشة عندهما محتملة أن تكون مَفْعُلة وأن تكون مَفْعِلة ، ويتعين عنده أن تكون مَفْعِلة بالكسر .

واستدل لها بأوجه؛ أحدها : قولُ العربِ أَغْيَسُ بَيْنَ الْعَيْسَةِ ، ولم يقولوا العُوسَةَ ، وهو على حدِّ أَحْمَرِ بَيْنَ الْحُمْرَةِ . ثانيها : قولهم مَبِيعٌ ، والأصل مَبْيُوعٌ ، نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء ، وسيأتي بيانه . ثالثها : أن العين حَكِمَ لها بحكم اللام ، فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام .

واستدل لأخفش بأوجه؛ أحدها : قول العرب مَضُوفَةٌ لما يُضَدَّرُ منه ، وهي من ضَافَ يَضِيفُ ؛ إذا أَشْفَقَ وحذِر . قال الشاعر :

١٢٢٦ - وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ

أَشْمَرُ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مِزْرِي

ثانيها : أن المفرد لا يقاس على الجمع ؛ لأننا وجدنا الجمعَ يَقلبُ فيه ما لا يَقلبُ في المفرد ، ألا ترى أن الواوِين المتطرفتين يُقَابَلانِ بِأَيْنِ في الجمع ، نحو « عَيْتِي » جمع عَاتٍ . ولا يَقلبَانِ في المفرد نحو عَتَوْتُ مصدر عَتَا . ثالثها : أن الجمع أثقل من المفرد ، فهو أَدْعَى إلى التَّخْفِيفِ .

وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه ، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين ؛ أحدهما : أن مَضُوفَةٌ شاذ فلا تُبْنَى عليه القواعد . والآخر أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو ، وذكر أضاف إذا أَشْفَقَ رباعياً ، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل . وعن الثاني والثالث بأنهما قياسٌ معارِضٌ للنس ؛ فلا يلتفت إليه ، اهـ

ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة ، تبدل فيها الياء واواً لانضمام ما قبلها ، بقوله :

(وَوَاوَا اَنْزَ الضَّمُّ رَدَّ الْيَاءَ مَتَى)
الْفِي لَامٍ قَسَلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا)

(كَتَسَاءَ بَآءٍ مِنْ رَمَى كَقَدْرَةٍ
كَذَا إِذَا كَسُبُعَانِ صَيْرَةٍ)

فالأولى من هذه الثلاثة : أن تكون الياء لَامَ قَعْلٍ ، نحو : « قَضُوَ الرَّجُلُ » ،
وَرَمَوْهُ . وهذا مختص بفعل التعجب ؛ فاللعنى ما أقضاه ، وما أرمته . ولم يحى مثل
هذا في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم : « نَهَوُ الرَّجُلُ فهو نهى » ؛ إذا كان كامل
الشيئة ، وهو القَعْلُ .

والثانية : أن تكون لَامَ اسم محتوم بقاء يُفَيِّتِ الكلمة عليها ، كأن تبنى من
الرَّمَى مثل مَقْدَرَةٍ ؛ فإنك تقول : مَرَمَوْهُ ، بخلاف نحو تَوَانَى تَوَانِيَةٍ ؛ فإن أصله
قبل دخول التاء تَوَانِيًا بالضم كَتَسَاءَلٍ تَكْسَلًا ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم
الياء من القلب ؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واوٌ قبلها ضمة
لازمة ، ثم طرأت التاء لإفادة الواحدة ، وبقي الإعلال بحاله ؛ لأنها عارضة
لا اعتداد بها .

والثالثة : أن تكون لَامَ اسم محتوم بالألف والنون ، كأن تبنى من الرمي مثل
سُبُعَانِ اسم للموضع الذى يقول فيه ابنُ أُمَرَ :

١٢٢٧ - أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسُّبُعَانِ

أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبِلَالِ التَّلَوَانِ

فإنك تقول : رَمَوْانَ ، والأصل رُمَيَانِ ، قلبت الياء واواً وسلت الضمة ؛ لأن
الألف والنون لا يكونان أضعفَ حالاً من التاء اللازمة في التحصين من الطرف .

(وَإِنْ يَكُنْ) الياء الواقعة إثر الضم (عَيْنًا لِفَعْلٍ وَصَفًا * فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ
عَنْهُمْ) أى عن العرب (يُلْتَقَى) أى يوجد ، كقولهم فى أنشئ الأكيْس والأضْيَقِ :
الكَيْسَى والأضْيَقَى ، والكُوسَى والضُّوقَى ، بترديد بين حملة على مذكره تارة وبين
رعاية الزنة أخرى .

واحتز بقوله : « وصفا » عما إذا كانت عينا لفُعَلَى اسما كطُولَى مصدراً
لطلب ، أو اسماً لشجرة فى الجنة تظلها ، فإنه يتعين قلبها واواً . وأما قراءة
« طِيَّيْ لَمْ » فشاذ .

﴿ تنبيه ﴾ : فُعَلَى الواقعة صفة على ضربين ؛ أحدهما : الصفة المحضة ، وهذه يتعين
فيها قلبُ الضمة كسرة لسلامة الياء ، ولم يسمع منها إلا « قِسْمَةُ ضِرْزَى » أى جائرة ،
يقال : ضارزه حَقَّه بَضِيرْزه ، إذا بَحَسَه وجار عليه ، و « مِشْيَةُ حِيَكَى » أى يتحرك
فيها المنكبان ، يقال : حاكَّ فى مَشْيِهِ يَحِيَكُ ، إذا حرك منكبيه ، والآخر غير المحضة ،
وهى الجارية مجرى الأسماء ، وهى فُعَلَى أَقَمَلْ ، كالطُولَى والكُوسَى والضُّوقِ
والخُورَى ، مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيْق والأخْيَر . وهذا الضرب هو
مراد المصنف ، وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون ؛
فإنهم ذكروا هذا الضرب فى باب الأسماء فحكوا له بحكم الأسماء ، أغنى من
إقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ، كما فى « طُولَى » مصدراً ، وظاهر كلام
سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك ، والذي يدل على أن هذا الضرب من
الصفات جارية مجرى الأسماء ، أن أَقَمَلْ التفضيل يجمع على أفاعِلْ فيقال : أفضل
وأفاضل ، وأكبر وأكابر ، كما يقال فى جمع أَفْكَلْ - وهى الرعدة - : أفاكل ،
والمصنف ذكره فى باب الصفات ، وأجاز فيه الوجهين ، ونص على أنها
مسموعان من العرب ؛ فكان التعبيرُ السالم من الإيهام لللاقى لفرضه
أن يقول :

وإن يَكُنْ عَيْنًا لِفُعَلَى أَقَمَلًا
فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُجْتَلَى

فصل

(مِنْ لَامٍ قَمَلَى اسْمَا أُنَى الْوَاوِ بَدَلًا
يَاءَ كَتَقَوَى ، غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ)

أى إذا أُعْتَلَّتْ لَامٌ قَمَلَى بفتح الفاء ، فتارة تكون لامُها واوًا ، وتارة تكون ياءً فإن كانت واوًا سلمت فى الاسم ، نحو دَعَوَى ، وفى الصفة ، نحو نَشَوَى . ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة ، وإن كانت ياء سلمت فى الصفة ، نحو خَزَيَا وصَدَيَا مؤنثًا خَزَيَانٍ وصَدَيَانٍ ، وقلبت واوًا فى الاسم ، نحو « تَقَوَى ، وَشَرَوَى ، وَفَتَوَى » ؛ فرقا بين الاسم والصفة ، وأثر الاسم بهذا الإعلال لأنه أختٌ ، فكان أَجْمَلٌ للثقل ، وإنما قال « غالبًا » للاحتراز من الرِّبَا للرَّائِحة ، وطَفْيَا لولد البقرة الوحشية ، وَسَمْعِيَا لموضع ، كما صرح بذلك فى شرح الكافية ، وفى الاحتراز عن هذه نظر ؛ أما رَبَيَا فالذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية ، والأصلُ رَائِحَةُ رَبَيَا: أى مملوءة طيبًا . وأما طَفْيَا فالأكثر فيه ضم الطاء ، ولعلمهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف . وأما سَمْعِيَا فَلَمْ ؛ فيحتمل أنه منقول من صفة كَخَزَيَا وصَدَيَا .

(تنبيه) : ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين ، أعنى فى كون إبدال الياء واوًا فى قَمَلَى الاسم مطردا ، وإقرار الياء فيها شاذ ، وعكس فى التسهيل فقال : وشذ إبدال الواو من الياء لقَمَلَى اسما ، وقال أيضا فى بعض تصانيفه : من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء فى قَمَلَى اسما ، كالنَشَوَى ، والتَقَوَى ، والعَمَوَى ، والفَتَوَى . والأصل فهين الياء . ثم قال : وأكثر النحويين يحملون هذا مطردا ، فألحقوا بالأربعة المذكورة الشَّرَوَى ، وَالطَّفَوَى ، وَالْقَوَى ، والدَعَوَى ، زاعمين أن أصلها الياء ، والأولى عندى جعل هذه الأواخر من الواو ،

سدا لباب التكثير من الشذوذ ، ثم قال : وما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيحاً (١) ، وهى الراحة ، والطنية ، وهى ولد البقرة الوحشية ، تفتح طائوها وتضم ، وسقياً سم موضع ؛ فهذه الثلاثة الجائية على الأصل ، والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها ، هذا كلامه ، وقد مرتعّب احتجاجة بهذه الثلاثة ، وهذه المسألة خامسة مسألة تبدل بها الياء واوا .

ثم أشار إلى موضع خامس تغلب فيه الواو ياء بقوله :

(بِالْعَكْسِ جَاءَ لَمْ فُعْلَى وَضَمًّا وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى)

أى إذا اعتلت لَمْ فُعْلَى بضم الفاء ، فتارة تكون لامها ياء ، وتارة تكون واوا ؛ فإن كانت ياء سلمت فى الاسم ، نحو الفتى ، وفى الصفة ، نحو القُصْيا تأنيث الأقصى ؛ فلم يفرقوا فى فُعْلَى من ذوات الياء بين الاسم والصفة ، كما لم يفرقوا فى فُعْلَى بالفتح من ذوات الواو كما سبق ، وإن كانت واوا سلمت فى الاسم ، نحو حُرْوَى اسم موضع ، قال الشاعر :

أَدَارًا بِحُرْوَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عَابِرَةً

فَمَاءَ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ (١)

وقلت ياء فى الصفة نحو « إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا » ونحو قولك : للعتيق الدرجة المُلَيَّا . وأما قولُ الحجازيين « الْقُضْوَى » فشاذ قياساً فصيحاً استعمالاً نُبّه به على الأصل . وتميم يقولون « الْقُضْيَا » على القياس ، وشذ أيضاً « الْحَلْوَى » عند الجميع .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف ؛ فإنهم يقولون : إن فُعْلَى إذا كانت لامها واوا تغلب فى الاسم دون الصفة ، ويجعلون حُرْوَى

شاذاً . قال الناظم في بعض كتبه : النحويون يقولون : هذا مخصوصٌ بالاسم ، ثم لا يمثلون إلا بصفة مخضة أو بالذُنْيَا ، والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح حُرُوزِي شاذ كتصحيح حَيَّوَة ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قلته مؤيدٌ بالدليل ، وموافق لأئمة اللغة ، حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالَا : ما كان من الثَمُوت مثل الذُنْيَا والْعُلْيَا فإنه بالياء ، فإنهم يستقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القُصُوي ، وبنو تميم قالوا : القُصْيَا ، انتهى . وأما قولُ ابن الحاجب بخلاف الصفة كالحُرُوزِي يعني تأنيث الأغرَى ، فقال ابن المصنف : هو تمثيل من عنده ، وليس معه نقل ، والقياسُ أن يقال : الحُرُوزِيَا كما يقال العُلْيَا ، انتهى .

فصل

(إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرَبِيًّا)
(فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبُ مَذْغًا) أى هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء ، وهو أن تلتقى هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كمُسْلِمِيٍّ ، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ ، أصلهما سَيُّودٌ وَمَيِّتٌ ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طَيِّبٌ وَلَيٌّ ، مصدرَا طَوَيْتُ وَلَوَيْتُ ، وأصلهما طَوِيٌّ وَلَوِيٌّ .

ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزَيَّتُون ، وكذا إن كانا من كلمتين نحو يَدْعُو يَابِر ، وَيَزِي وَيَاعِد ، أو كان السابق منهما متحركا نحو طَوِيلٌ وَغَيُور ، أو عارض الذات نحو رُوِيَةٌ مخفف رُوِيَةٌ ، وديوان إذ أصله دِيَوَانٌ وَبُويَسع إذ واؤه بدلٌ من ألف بَابِع ، أو عارض السكون نحو قَوِيٌّ فإن أصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال فَيَّ عِلْمٌ : عِلْمٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم يُنبه عليه هنا ، وهو أن لا يكون فى تصغير ما يكسر على مفاعل ، فنحو جَدَوَلْ وأَسْوَدَ للحَيَّةِ يجوز فى مصغره الإعلالُ ، نحو جُدَّيْلْ وأَسَيْدْ وهو القياس ، والتصحيحُ نحو جُدَيُولْ وأَسَيُودَ حلاً للتصغير على التوكسير ، أما أَسْوَدُ صفة فتقول فيه « أَسَيْدْ » لا غير ؛ لأنه لم يجمع على أساود .

(وَشَذَّ مُطْعَى غَيْرَ مَا قَدْ رُمِمَا) وذلك ثلاثة أضرب : ضرب أعلٌ ولم يستوف الشروط ، كقراءة بعضهم « إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّثْيَا تَغْبِرُونَ » بالإبدال ، وحكى بعضهم اطَّرادَه على لغة ، وضربٌ صحح مع استيفائها نحو ضَيَّوْنَ وهو السُّنُورُ الذَّكَرُ ، وَيَوْمُ أَيَّوْمُ ، وَعَوَى الْكَلْبُ عَوِيَّةً ، ورجاء بن حَيَّوَة ، وضربٌ أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها ، نحو عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً ، وهو هُوَ عن النكر .

ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيها بقوله :

(مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ يَتَخَرِّكُ أَصِلْ أَلِفًا أَبْدِلْ بَقَدْ فَتَنْجِ مُتَّصِلٌ)

أى يجب إبدال الواو والياء ألفاً بشروط أحدَ عَشَرَ :

الأول : أن يتحركا ؛ فلذلك صَحَّتا فى القول والبيع لكونهما .

والثانى : أن تكون حركتهما أصلية ؛ ولذلك صَحَّتا فى جَبَلٍ وتَوَمَّ مخفى جَبَيْلٍ وتَوَأْمٍ ، وفى « اشْتَرَوْا الضَّالَّةَ ، وَلَتَبْلُغُنَّ فى أموالكم وأنفسكم ، ولا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ » .

والثالث : أن يفتتح ما قبلهما ؛ ولذلك صَحَّتا فى العَوَضِ والحَيْلِ والشَّوَرِ .

والرابع : أن تكون الفتحة متصلة ، أى فى كليتهما ، ولذلك صَحَّتا فى « إِنْ عَمَرَ وَجَدَ يَرِيدَ » .

والخامس: أن يكون اتصالهما أصليا؛ فلو بنيت مثلَ عُلْبِطٍ من القَرَوِ والرَّمِي قلت فيه: غَزَوِ ورَمِي، منقوصاً، ولا تقلب الواو والياء ألفاً؛ لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف، إذ الأصل غَزَاوِي ورَمَائِي؛ لأن عُلْبِطاً أصله عُلَابِطٌ.

والسادس: أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، وإلى هذا أشار بقوله: (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) أى التابع (وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ * إِعْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ، وَهِيَ لَا يَكْفُ) (إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ * أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفَ) ولذلك صحت العين في نحو بَيَّانٍ وطَوِيلٍ وغيرِ وَخَوَزَنِي، واللام في نحو رَمِيَاً وَغَزَوَاً، وَفَتَيَّانٍ وَعَصَوَانٍ، وَعَاوِي وَفَتَوِي، وأعلت العين في قَامَ وَبَاعَ وَنَابَ وَبَابٍ؛ لتحرك ما بعدها، واللام في غَزَاً وَدَعَا ورَمَى وتَلَا؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك يَحْشَوْنَ وَيَمْحَوْنَ^(١)، وأصلهما يَحْشِيُونَ وَيَمْحَوُونَ، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفنا لساكنين، وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به: قَامَ عَصَوْنَ، والأصل عَصَوُونَ، ففعل به ما ذكر، وعلى هذا لو بنيت من الرَّمِي والغَزْوِ مثل عَنَسْكَبُوتٍ قلت: رَمِيوتٌ وَغَزَوُوتٌ،

(١) الأشهر في هذه الكلمة محاء يمحوه محواً مثل دعاء بدعوه، وليس في هذه اللغة قلب الواو ألفاً في المضارع للسند لوaw الجماعة؛ لأن الحاء حينئذ مضمومة، وفيه ثلاث لغة أخرى: إحداها محاء يحويه محيا مثل رماه يرميه رميا، وهذه كالأولى في أنه ليس في مضارعها للسند لوaw الجماعة قلب لهما ألفاً؛ لأن ما قبل اللام مكسور، وتزيد هذه بأن لهما ياء فلا يتفق مع قول الشارح «أصله يمحون» واللغة الثالثة محاء يحماه محيا، والسلام ليس في هذه اللغة لأنه لا يتفق مع قول الشارح «يمحون» وإن كانت اللام قد قلبت في المضارع للسند لوaw الجماعة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن أصله «يمحون» بفتح الحاء وضم الياء، وإنما الذي يتفق مع كلام الشارح لغة رابعة هي محاء يحماه محواً؛ فهذه لهما واو، وتقلب الواو ألفاً في مضارعه للسند لوaw الجماعة.

والأصل رَمَيْتُوتْ وَغَزَوُوتْ ، ثم قلبا وحذفنا للملافة الساكن ، وسهّل ذلك أَمَنْ
اللبس ؛ إذ ليس في الكلام فَعَلَوْتَ . وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا ؛ لكون ما
هو فيه واحداً .

وإنما صححوا قبل الألف والياء الشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان
ساكنتان ، فتحذف إحداها ، فيحصل اللبس في نحو رَمَيْتَا ؛ لأنه يصير رَمَى ولا يذرى
لشيء هو أم للفرد ، وحل ما لا لَبَسَ فيه على ما فيه لبس ؛ لأنه من بابهِ .

وأما نحو عَالَى فلأن واوه في موضع تُبدّل فيه الألف واوا .

والسابع : أن لاتكون إحداها عيناً لفعل الذي الوصف منه على أفعل .

والثامن : أن لاتكون عيناً لمصدر هذا الفعل .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ) أى نحو القَيْدِ وَالْحَوْلِ
(وَقَعَلَا) أى نحو غَيْدٍ وَحَوْلٍ (ذَا أَفْعَلٍ) أى صاحب وصف على أفعل (كَأَغْيَدٍ
وَأَحْوَلَا) وإنما التزم تصحيح الفعل في هذا الباب حملا على أفعل ، نحو أَحْوَلٌ وَأَعْوَرٌ
لأنه بمنه ، وحل مصدر الفعل عليه في التصحيح .

واحترق بقوله « ذَا أَفْعَلٍ » من نحو خَافَ فَإِنَّهُ فَعَلٌ بكسر العين بدليل أَمِنْ^(١) ،
واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل .

(١) لما كان « أَمِنْ » ضد خَافَ ، وكان من عادتهم أن يعملوا الشيء على ضده كما
يعملونه على نظيره ، ولذلك أمثلة في أبواب كثيرة ، لما كان الأمر جاريا عندهم على ذلك
صح أن يكون الضد دليلا على ضده في بابهِ .

والتاسع — وهو مختص بالواو — أن لا تكون عيناً لافتعلّ الدالّ على معنى التفاعل. أى التشارك فى الفاعلية والفعولية ، وإلى هذا أشار بقوله (وَإِنْ يَبِينُ) أى يظهر (تَفَاعَلُ مِنْ افْتَعَلَ * وَالْعَيْنُ وَآوُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُتَلَّ) أى إذا كان افْتَعَلَ وآوِ العين بمعنى تفاعلَ صَحَّحَ ، حملا على تفاعل ؛ لكونه بمعناه ، نحو اجْتَوَرُوا وازْدَجَوْا ، بمعنى تجاوزوا وتزاجوا .

واحتقرز بقوله « وَإِنْ يَبِينُ تفاعل » من أن يكون افْتَعَلَ لا بمعنى تفاعل ؛ فإنه يجب إعلاله مطلقاً ، نحو اخْتَنَانَ بمعنى خَانَ ، واجْتَنَزَ بمعنى جاز .

وبقوله « والعين واو » من أن تكون عينه ياء ؛ فإنه يجب إعلاله ، ولو كان دالا على التفاعل ، نحو امْتَنَزُوا وابتاعُوا واستأفُوا ، أى تضاربوا بالسيوف ، بمعنى تَمَارَزُوا وتَبَايَعُوا ، وتَسَافَعُوا ؛ لأن الياء أشبهه بالالف من الواو ، فكانت أحق بالإعلال منها .

والعاشر : أن لا تكون إحداها متلوثة بحرف يستحق هذا الاعتلال ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتَحَقُّ * صَحَّحَ أَوَّلُ) أى إذا اجتمع فى الكلمة حرفا علّة : واوان أو يآآن أو واو وياء ، وكل منهما يستحق أن يُقْلَبَ ألفا لتحركة وافتتاح ما قبله ، فلا بد من تصحيح إحداها ، لئلا يجمع إعلالان فى كلمة ، والآخرُ أحق بالإعلال ؛ لأن الطرفَ محلّ التفسير ، فاجتماع الواوين نحو اَلْحَوَى مصدر حَوَى إذا أَسْوَدَ ، ويدل على أن ألف اَلْحَوَى منقلبة عن وار قولهم فى مثناه : حَوَّان ، وفى جمع أخوى : حَوَّ ، وفى مؤنثه : حَوَّاء ، واجتماع اليامين نحو اَلْحَيَا للغيث ، وأصله حَيَّ ؛ لأن ثنيتيه : حَيَّان ، فأعلت الياء الثانية لما تقدم ، واجتماع الواو والياء نحو اَلْمَوَى ، وأصله هَوَى ، فأعلت الياء ، ولذلك صحح فى نحو حَيَّوَان ؛ لأن المستحق للاعلال هو الواو ، وإعلاله ممنوع لأنه لام وليها ألف .

وأشار بقوله : (وَكَسَّ قَدْ يَحِقُّ) إلى أنه ربما أعل فيما تقدم الأولُ وصحح
الثاني ، كما في نحو غَايَة ، أصلها غَيَّيَّة ، أعلت الياء الأولى وصحت الثانية ، وسَهِّلَ ذلك
كونُ الثانية لم تقع طرفاً . ومثلُ غَايَة في ذلك ثَايَة ، وهي حجارة صِغار يَضُمُّها
الراعي عند متاعه فَيَتَوَيَّ عندها ، وطَايَة ، وهي السطح والدكان أيضاً ، وكذلك آيَة
عند الخليل ، أصلها آيَّيَّة ، فأعلت العين شذوذاً ؛ إذ القياس إعلال الثانية ، وهذا
أسهل الوجوه كما قال في التسهيل . أما مَنْ قال أصلها آيَّيَّة بسكون الياء الأولى فيلزمه
إعلال الياء الساكنة ، ومن قال أصلها آيَّيَّة على وزن فَاعِلَة ، فيلزمه حذف العين لنفير
موجب ، ومن قال أصلها آيَّيَّة كَنِّيَّة فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروفُ
العكس ، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً .

والحادى عشر : أن لا تكون عيناً لما آخرُهُ زيادة تختص بالأسماء ، وإلى هذا
أشار بقوله :

(وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
يَخُصُّ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا)

يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما
عيناً لما في آخره زيادة تخص الأسماء ؛ لأنه بتلك الزيادة بعدَ شَبْهِهِ بما هو
الأصل في الإعلال وهو الفعل ، وذلك نحو : جَوَلَانٌ وَسَيْلَانٌ ، وما لجاء
من هذا النوع مُتَمَلِّئاً عَدَّ شاذّاً ، نحو : دَارَانٌ وَمَاهَانٌ ، وقياسهما دَوْرَانٌ وَمَوْهَانٌ .
وخالف للبرد ، فزعم أن الإعلال هو القياسُ ، والصحيحُ الأولُ ، وهو
مذهب سيدييه .

(تنبيهات) : الأول : زيادة تاء التأنيث غيرُ معتبرة في التصحيح ؛ لأنها لا تخرجها
عن صورة فعل ؛ لأنها تلحق بالماضي ؛ فلا يثبت بلحاقها بمبينة في نحو : قَالَتْ وَبَاعَتْ ،
وأما تصحيحُ حَوَاكَة وَحَوَاثَة فشاذ بالاتفاق .

الثاني : اختلف في ألف التأنيث للقصورة في نحو صَوَّرَى وهو اسم ماء ، فذهب
 للمازى إلى أنها مانعة من الإعلال ؛ لاختصاصها بالاسم ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع
 الإعلال ؛ لأنها لا تخرج عن شبه الفعل ؛ لكونها في اللفظ بمنزلة فِعْلًا ، فتصحیحُ
 صَوَّرَى عند المازى مَقِيس ، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ؛ فلو بنى مثلها من
 القول لقليل على رأى المازى : قَوَّى ، وعلى رأى الأخفش : قَالَا . وقد اضطرب
 اختيارُ الناطم في هذه المسألة ، فاختر في التسهيل مذهب الأخفش ، وفي
 بعض كتبه مذهب المازى ، وبه جزم الشارح ، واعلم أن ما ذهب إليه للمازى هو
 مذهب سيويه .

الثالث : بقى شرطان آخران ؛ أحدهما - وذكره في التسهيل وشرح الكافية -
 أن لا تكون العين بدلاً من حرف لا يُعَلَّ ، واحترز به عن قولهم فى شَجَرَةٍ : شَيْرة ،
 فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم ، قال الشاعر :

١٢٢٨ - إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى

فَأَبَدَ كُنَّ اللَّهُ مِنْ شَيْرَاتِ

والآخر أن لا تكون فى محل حرف لا يعمل وإن لم تكن بدلاً . والاحترازُ
 بذلك عن نحو أَيْسَ بمعنى يَنْبَس ، فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعمل لأشها
 فى موضع الهمزة ، والهمزة لو كانت فى موضعها لم تبدل ، فعملت الياء معاملتها
 لوقوعها موقعها ، هكذا قال فى شرح الكافية . قال : ويجوز أن يكون تصحيحُ ياء
 أَيْسَ انتفاء علتها ، فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت ، فلما أبدلت لاجتماع فيها تغييران :
 تغيير النقل ، وتغيير الإبدال ، هذا كلامه ، وذكر بعضهم أن أَيْسَ إنما لم يُعَلَّ لعروض
 اتصال الفتحة به ؛ لأن الياء فاء الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى
 نية التأخير ، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة
 اتصال الفتحة .

الرابع : ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر ، وهو أن لا يكون التصحيحُ للتنبية على الأصل المرفوض . واحتترز بذلك عن القَوْدِ والصَّيْدِ والجَيْدِ وهو طول النون وحسنه ، والخَيْدِ ، يقال : حار حَيْدًى ، إذا كان يَحِيدُ عن ظله لنشاطه ، والخَوْدَةُ والخَوْنَةُ ، وهذا غير محتاج إليه ؛ لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط . ومثل ذلك في الشذوذ قولهم رَوَّحَ وغَيَّبَ جمع رَائِحٍ وغَائِبٍ ، وعَفَوَ جمع عَفْوٍ وهو الجحش ، وهَيَّوَهُ وَأَوَّوَهُ جمع أَوَّةٍ وهو الداهية من الرجال ، وقروة جمع قُرَوٍ وهى مِيلَنَةٌ السكاب ، ٨١

(وَقَبْلَ بَا قَلْبٍ مِثْلُ الثَّوْنِ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميماً ، وذلك لما فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر ؛ لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنمتهما أشدة الباء ، وإنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون فى الغنة ، ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة ، وقد جمعهما فى قوله : (كَنْ بَتَّ انْبِذًا) أى من قطعك فألقه عن بالك واطرحه . وألف «انْبِذًا» بدل من نون التوكيد الخفيفة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كثيراً ما يعبرون عن إبدال النون ميماً بالقلب كما فعل الناظم ، والأولى أن يعبر بالإبدال ؛ لما عرفت أول الباب .

الثانى : قد تبدل النون ميماً ساكنة ومتحركة دون باء ، وذلك شاذ ، فالساكنة كقولهم فى حَنْظَلٍ : حَنْظَلٍ ، والمتحركة كقولهم فى بَنَانٍ : بَنَامٍ ، ومنه قوله :

١٢٢٩ - يَا هَالِ ذَاتِ الْمَنَظِقِ التَّنْتَامِ

وَكَفْكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ

وجاء عكس ذلك فى قولهم : أَسْوَدُ قَاتِنٍ ، وأصله قائم .

الثالث : أبدلت الميم أيضاً من الواو فى قَمَرٍ ؛ إذ أصله قَوْه ، بدليل أفواه ، فخذفوا

الهاء تخفيفاً ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجِعَ به إلى الأصل فقليل : فَوَكَّ ، وربما بقي الإبدال نحو : « لَخَّؤُفٌ قَمَرٌ الصَّائِمِ » .

فصل

(إِسْـاَـكِنَ صَحَّ اَنْقُلِ التَّخْرِيكَ مِنْ)

ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٍ فَنَقُلْ لِي كَأَيْنِ)

أى : إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه ؛ لاستتقالها على حرف العلة ، نحو يَقُومُ وَيَبِينُ ، الأصل يَقُومُ وَيَبِينُ ، بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما ، وهو قاف يَقُومُ وباء يَبِينُ ، فسكنت الواو والياء .

نم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ؛ فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة ، وتارة تكون غير مجانسة .

فإن كانت مجانسة لها لم تُغَيَّرْ بأكثر من تسكينها بعد النقل ، وذلك مثل ما تقدم . وإن كانت غير مجانسة لها أُبْدِلَتْ حرفاً يجانس الحركة ، كافي نحواً قَامَ وَأَبَانَ ، أَصْلُهُمَا أَقُومَ وَأَبِينَ ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها ، فقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها ، ونحو يُقِيمُ أَصْلُهُ يَقُومُ ، فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها .

ولهذا النقل شروط :

الأول : أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحاً ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه ، نحو : قَاوَلَ وَبَايَعَ وَعَوَّقَ وَبَيَّنَ ، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يَأْبَسُ مضارع

أَيْسَ ؛ لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفاً ، نص على ذلك في التسهيل ، وإنما لم يستثنها هنا لأنه قد عدّها من حروف العلة ؛ فقد خرجت بقوله « صح » .

الثاني : أن لا يكون الفعل فعل تعجب ، نحو مَا أَبَيَّنَ الشَّيْءَ وَأَقْوَمَهُ ، وَأَبَيَّنَ بِهِ وَأَقْوَمَ بِهِ ، حمله على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية ، وهو أفضل التفضيل .

الثالث : أن لا يكون من المضاعف اللام ، نحو أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ ، وإنما لم يعلموا هذا النوع لثلاث يلتبس مثال بمثال ، وذلك أن أَبْيَضَ لو أعلّ الإعلال المذكور لقليل فيه بَاضٌ وكان يظن أنه فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة .

الرابع : أن لا يكون من الممثل اللام ، نحو أَمْوَى ؛ فلا يدخله النقل لثلاث يتوالى إعلالان وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله :

(مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ ، وَلَا كَايِبٌ أَوْ أَمْوَى ، يَلَامُ عَلًّا)

وزاد في التسهيل شرطاً آخر ، وهو أن لا يكون موافقاً لفعل الذي بمعنى أفعل نحو يَمْوَرُ وَيَصَيِّدُ مضارعاً عَوَرَ وَصَيَّدَ ، وكذا ما تصرف منه نحو أَعَوَرَهُ اللهُ ، وكأنه أستغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله « وصح عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعَلًا ذَا أَفْعَلٍ » فإن العلة واجدة .

(وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ أَسْمُ ضَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَثَمُ)

أى الاسم المضاهي للمضارع — وهو للموافق له في عدد الحروف والحركات — يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور ، بشرط أن يكون فيه وَثَمُ يمتاز به عن الفعل ، فاندرج في ذلك نوعان :

أحدهما : ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كقيام ؛ فإنه موافق للفعل في وزنه فقط

وفيه زيادة تنبيه على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم؛ فأعل، وكذلك نحو مُقيم ومُبين، وأما مَدِين ومَرِيم فقد تقدم أن وزنها فَعَلَل، لا مَفْعَل وإلا وجب الإعلال، ولا فَعِيلَ افتقده في الكلام، ولو بنيت من البيع مَفْعَلَة بالفتح قلت مَبَاعَة أو مَفْعَلَة بالكسر قلت مَبِيعَة أو مَفْعَلَة بالضم؛ فعلى مذهب سيبويه تقول مَبِيعَة أيضاً، وعلى مذهب الأخفش تقول مَبُوعَة، وقد سبق ذكر مذهبهما.

والآخر: ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه، كأن تبني من القول أو البيع اسماً على مثال تحلى — بكسر التاء وهزّة بعد اللام — فإنك تقول: تَقِيل وتَبِيع، بكسرتين بَعْدَهُمَا ياء ساكنة؛ وإذا بنيت من البيع اسماً على مثال تَرْتَبِ قلت على مذهب سيبويه: تَبِيع، بضم فسكسر، وعلى مذهب الأخفش: تَبُوع.

فالوَسْمُ الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم، وهو أن تَفْعِلًا بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل، ولذلك أعل.

أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته، أو بآيته فيهما معاً، فإنه يجب تصحيحه، فالأول نحو أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ؛ لأنه لو أعل لتوهم كونه فَعَلًا، وأما نحو تَزِيدَ عَلِمًا فنقول إلى العملية بعد أن أعل إذا كان فعلاً، والثاني كَخَيِّطَ، هذا هو الظاهر. وقال الناطم وابنه: حق نحو خَيِّطَ أن يعل؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء، وهو مشبه لتَعْلَمُ أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم، لكنه حمل على غياط لشبهه به لفظاً ومعنى، انتهى. وقد يقال: لو صح ما قالوا لزم أن لا يعل مثال تحلى؛ لأنه يكون مشبهاً لتَحْسِبَ في وزنه وزيادته، ثم لو سُمَّ أن الإعلال كان لازماً ذكرنا لم يلزم الجميع، بل مَنْ بكسر حرف المضارعة فقط.

وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله (وَمَفْعَلٌ صَحْحٌ كَالْفِعَالِ) يعني أن مَفْعَلًا لما كان مَبَانًا للفعل، أي غير مشبهه في وزن ولا زيادة، استحق التصحيح، كَسَوَاك ومَكِيلَ ومُحَلَّ عليه في التصحيح مَفْعَلٌ لمُشَابَهَتِهِ له في المعنى كَمَقُولَ ومَقُولَ، وخَيِّطَ وخِيَّاطَ

والظاهر ما قدمته ، من أن علة تصحيح نحو محيطة مبايسته الفعل في وزنه وزيادته ؛ لأنه مقصور من محياط ، فهو هو ، لا أنه محمول عليه ، وعلى هذا كثير من أهل التصريف .

(وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ * أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ ، وَأَلْتَا الزَّمَّ عِوَضُ) أى إذا كان المصدر على إفعالٍ أو استفعالٍ ، بما أعلت عنه ؛ حمل على فعله فى الإعلال فتنتقل حركة عينه إلى فائه ، ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة ، فيلتقى ألفان ، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم تعوض عنها تاء التأنيث ، وذلك نحو إقامة واستقامة ، أصلهما إِقْوَامٌ وَاسْتِقْوَامٌ ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها فى الأصل وافتتاح ما قبلها ، فالتقى ألفان الأولى بَدَلُ العين والثانية ألف إفعال واستفعال ، فوجِبَ حذفُ إحداهما . واختلف النحويون أيتهما المحذوفة ؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال ؛ لأنها الزائدة ، ولقربها من الطرف ، ولأن الاستفعال بها حصل . وإلى هذا ذهب الناطم ، ولذلك قال « وألف الإفعال واستفعال أزل » . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدلُ عين الكلمة ، والأول أظهر ، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث قليل : إقامة ، واستقامة .

وأشار بقوله : (وَحَذَفْنَا بِالنَّقْلِ) أى بالسماع (رُبَّمَا عَرَضَ) إلى إن هذه التاء التى جعلت عوضاً قد تحذف ؛ فيقتصر فى ذلك على ما سمع ، ولا يقاس عليه ، من ذلك قول بعضهم : أَرَاهُ إِزَاءً ، وَأَجَابُهُ إِجَابًا ، حكاة الأخفش ، قال الشارح : ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى « وَإِقَامِ الصَّلَاةِ » قيل : وحسن حذف التاء فى الآية مقارنته لقوله بعد « وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ » .

(تنبيه) : قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ : منها أعولَ إعوَالاً ، وأغِيَمَتِ السماءُ إغِيَامًا ، وَاسْتَحْوَذَ اسْتِحْوَاذًا ، وَاسْتَفِيلَ الصَّبِيُّ اسْتِفْيَالًا ، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم

يُقَاسُ عليها ، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أَفْعَلَ واستفعل^(١) تصحيحاً مُطَرِّداً في الباب كله ، وقال الجوهري في مواضع آخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة ، وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث ، وهو أن التصحيح مُطَرِّد فيما أَهْمِلْ ثَلَاثِيهِ ، وأراد بذلك نحو اسْتَفْتَوْقَ الْجُلُ اسْتَفْتَوْاقًا ، واسْتَفْتَيْسَتِ الشَّاةُ اسْتَفْتَيْسَا ، أى صار الْجُلُ نَاقَةً ، وصارت الشَّاةُ تَيْسًا ، وهذا مثل يضرب لمن يخالط في حديثه ، لا فيها له ثلاثى نحو اسْتَفْتَقَمَ ، انتهى .

(وَمَا لِإِفْعَالٍ) وَاسْتَفْعَالٍ لِلذَّكُورِينَ (مِنْ الْخُذْفِ وَمِنْ * نَقْلِ فَمَقْعُولٍ) .
أَيْضًا قَمِينَ (أَيْ حَقِيقٌ) (نَحْوَ مَبْيُوعٍ وَمَصُونٍ) وَالْأَصْلُ مَبْيُوعٌ وَمَصُونٌ ، فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما ؛ فالتقى ساكنان الأول عَيْنُ الْكَلِمَةِ ، والثانى واو مفعول الزائدة ؛ فوجب حذف أحدهما . واختلف في أيتهما المحذوفة على حد الخلف في إفعال واستفعال المتقدم .

ثم ذوات الواو - نحو مَصُونٍ وَمَقُولٍ - ليس فيها عملٌ غَيْرُ ذَلِكَ .

وأما ذوات الياء نحو مَبْيُوعٍ وَمَكِيلٍ ؛ فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مَبْيُوعٌ وَمَكِيلٌ ياء ساكنة بعد ضمة ؛ فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء .
وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فَرَّقًا بين ذوات الواو وذوات الياء . وقد خالف الأخفشُ أصله في هذا ؛ فإن أصله أن الفاء إذا ضُمَّتْ وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واوا لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو مَبْيُوعٍ ، وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاةً للعين التى هى ياء مع حذفها ، ومراعاتها موجودةٌ أَجْدَرُ .

(١) في بعض نسخ هذا الكتاب «تصحيح أفعل وقام واستفعل» بإقحام كلمة «وقام» مع أنه ليس فيه نقل كالإفعل والاستفعال ، ولو أريد الأعم مما فيه نقل ومالا نقل فيه اقتضى ذلك أن يكون تصحيح قام وحده أو كل ثلاثى لغة من لغات العرب ، فنفتن لذلك .

﴿ تنبيه ﴾ : وزنُ مَصُونٍ عند سيبويه مَقُولٌ ، وعند الأخفش مَقُولٌ ، وتظهر فائدة اختلاف في نحو « مَسُوٌّ » مخففاً . قال أبو الفتح : سألني أبو علي عن تخفيف مَسُوٍّ ، فقلت : أما على قول أبي الحسن فأقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول في مَقْرُوٍّ : مَقْرُوٌّ ؛ لأنها عنده واو مفعول ، وأما على مذهب سيبويه فأقول : رأيت مَسُوًّا كما تقول في خَبٍّ : خَبٌّ ؛ فتحرك الواو ؛ لأنها في مذهبه العين ، فقال لي أبو علي : كذلك هو ، اهـ .

(وَتَدَرُ * تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ) من ذلك في قول بعض العرب : قَوْبٌ مَصُونٌ ، وَمِسْكٌ مَدُونٌ ، وَفَرَسٌ مَقْوودٌ ، ولا يقاس على ذلك ، خلافاً للمبرد (وَ) التصحيح (فِي ذِي الْيَاءِ) من ذلك (اشْتَهَرَ) خلفه الياء ، كقولهم : خَذَهُ مَطْيُوبَةً بِهٖ نَفْسًا ^(١) ، وقوله :

١٢٣٠ - * كَأَنَّمَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *

وقوله :

١٢٣١ - [قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا]

وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيِّدٌ مَعْنُونٌ

وقوله :

١٢٣٢ - حَتَّى تَذَكَّرَ بَيضَاتٍ وَهَجَجَه

يَوْمَ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّخْنُ مَمْنُونٌ

وهذه لغة تميمية .

﴿ تنبيه ﴾ : قالوا « مَشِيب » في المختلط بغيره ، والأصل مَشُوبٌ ، ولكنهم لما قالوا في الفعل : « شِيبَ » حملوا عليه اسم المفعول ، وكما قالوا « مَشِيب » بناءً على شِيبَ قالوا : « مَشُوبٌ » بناءً على « هُوبَ الأثر » في لغة من يقول « بُوعَ المتاع » والأصل مَهِيْبٌ .

(١) لعل الأصوب « خذه مطيوبة به نفسك » .

(وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ) كل فعلٍ واوياً اللام مفتوح العين ، كما في (نَحَوِ عَدَاً) ودَعَاً ؛ فإنك تقول في المفعول منهما : « مَعْدُوٌّ » ، وَمَدْعُوٌّ » حلاً على فعل الفاعل ، هذا هو المختار ، ويجوز الإعلالُ مرجوحاً ، كما أشار إليه بقوله : (وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَقْتَحِرْ) أى لم تقصد (الأجوداً) ؛ فنقول : مَعْدِيٌّ ، وَمَدْعِيٌّ ، ويرى بالوجهين قوله :

١٢٣٣ - [وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِي مَلَيْكَةً أُتْنِي]

أنا الليث مَعْدِيّاً عَلَيْهِ وَعَادِيَا

أنشده المازني « مَعْدُوّاً » بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال .

واختلف في علة الإعلال ؛ ف قيل : حلاً على فعل المفعول ، وهو قولُ الفراء وتبعه المصنف ، واعترض بوجوب القلب في المصدر ، نحو عَتَاً عَتِيّاً ، والمصدر ليس مبنيًا على فعل المفعول ، وقيل : أعلّ تشبيهاً بباب أدل وأجبر ؛ لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام ؛ فلم يُقْتَدَّ بها حاجزاً ؛ فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وَلِيَتْ الضمة ؛ فقلبت ياء على حد قلبها في أدل وأجبر .

والاحتراز بهواي اللام من يائها ؛ فإنه يجب فيه الإعلال نحو رَمَى وَقَلَى ؛ فإنك تقول في المفعول منه : مَرَمِيٌّ ، وَمَقْلِيٌّ ، والأصلُ مَرْمُوءٌ وَمَقْلُوءٌ - قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون ، وأدغمت في لام الكلمة ، وكسر المضموم لتصح الياء ، وقد سبق الكلام على هذا .

وبكونه مفتوح العين من مكسورها ، وهو على قسمين : ما ليس عينه واوا ، وما عينه واو ؛ فأما الأولُ نحو « رَضِيَّ » فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح ، لأن فِئْلَهُ قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول ؛ فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له ، ولهذا جاء الإعلال

في القرآن دون التصحيح ؛ فقال تعالى : « ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً » ولم يقل مَرْضُوءَةً مع كونه من الرضوان ، وقرأ بعضهم « مَرْضُوءَةً » وهو قليل ، هذا ما ذكره المصنف — أعني ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو مَرْضِيٍّ — وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس ، وأن الإعلال فيه شاذ ؛ فإن كان فِعْلٌ بكسر العين واوِيها نحو قَوِيَّ تعين الإعلال وجها واحدا ؛ فنقول : « مَقْوِيَّ » والأصل مَقْوُوءٌ ؛ فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ؛ فقلبت الأخيرة ياء ، ثم قلبت المتوسطة ياء ؛ لأنه قد اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء ، وأدغمت الياء في الياء فقلبت : مَقْوِيَّ .

(تنبيه) : بابُ مَرْضِيٍّ وَمَقْوِيٍّ سابعُ موضعٍ تقلب فيه الواو ياء .

(كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْقُعُولُ مِنْ)
ذِي الْوَاوِ لَأَمْ جَمْعُ أَوْ فَرْدٌ يَمِينُ)

هذا موضعٌ ثامنٌ تقلب فيه الواو ياء .

أى إذا كان القُعُولُ مما لاهه واو لم يَخْلُ من أن يكون جمعا أو مفردا .

فإن كان جمعا جاز فيه الإعلال والتصحيح ، إلا أن الغالب الإعلال ، نحو عَصَا وَعُمَيَّ وَقَفَا وَقَفَى وَذَلُو وَذِلِّي ، والأصلُ عَصُوءٌ وَقُفُوءٌ وَذُلُوءٌ ؛ فأبدلت الواو الأخيرة ياء خَلًّا على باب أَذِلْ ، وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لثلاثها من إبدال وإدغام .

وقد ورد بالتصحيح ألفاظٌ ، قالوا : أَبُو وَأَخُو وَنَحْوُ جمعا لَنَحْو ، وهى الجمة ، وَنَحْوُ بالجمع جمعا لَنَحْو وهو السحاب الذى هَرَأَقَ ماءه ، وَهُوُّ جمعا لهُو وهو الصدر .

وإن كان مفردا جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح ، نحو « وَعَتَوَا

عُتُوا كَيْبَرًا « لَا يُرِيدُونَ عَلْوًا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا » وتقول : تَمَّا الْمَالُ نَمُوًا ،
وَتَمَّا زَيْدٌ نُمُوًا . وقد جاء الإعلال في قولهم : عَتَا الشَّيْخُ عَتِيًا ، وَعَسَا عَسِيًا ،
أَي وُلِيَ وكَبِرَ ، وَقَسَا قَلْبُهُ قَسِيًا ، وإنما كان الإعلال في الجمع أَرْجَعَ والتصحيحُ
في المفرد أَرْجَحَ لثقل الجمع وخفة المفرد .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : في كلامه ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن ظاهره التسوية
بين فُعُولِ المفرد وفُعُولِ الجمع في الوجهين ، وليس كذلك كما عرفت ؛ ثانيها : ظاهره
أيضاً التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة ، وليس كذلك كما عرفت ،
وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله :

وَرَجَحَ الْإِعْلَالُ فِي الْجَمْعِ ، وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوَّلِي مَا قَفِي

ثالثها : أطلق جواز التصحيح في فُعُولِ من الواوئ اللام ، وهو مشروط
بأن لا يكون من باب قَوِيٍّ ؛ فلو بنى من القُوَّةِ فُعُولٌ وجب أن يفعل به
ما فعل بمَفْعُولِ من القوة ، وقد تقدم ؛ فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب
لفرضه أن يقول :

كَذَا الْفُعُولُ مِنْهُ مُفْرَدًا ، وَإِنْ يَبِينُ جَمْعًا فَهُوَ بِالْعَكْسِ يَبِينُ

والضمير في « منه » يرجع لنحو عَدَا في البيت قبله !

الثاني : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع وإعلال
المفرد مُطَرَّدٌ يقاس عليه ، أما تصحيح الجمع فذهب الجمهورُ إلى أنه لا يقاس عليه ،
وإليه ذهب في التسهيل ، قال : ولا يقاس عليه خلافاً للفرأ ، هذا لفظه ، وأما إعلال
المفرد فظاهر التسهيل أطْراده ، والذي ذكره غيره أنه شاذ .

(وَشَاعَ) أَي كَثُرَ الْإِعْلَالُ بِقَلْبِ الْوَائِي إِذَا كَانَتْ عَيْنَا لِقَمِيلٍ جَمْعًا
صَحِيحِ اللَّامِ (نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ) جَمْعُ نَائِمٍ ، وَصَيِّمٍ فِي صَوْمٍ جَمْعُ صَائِمٍ ، وَجَمِيعٌ
فِي جُوعٍ جَمْعُ جَائِعٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٢٣٤ - وَهُرَّصِرْ تَنْفِي الْمَرَّاجِلُ تَحْتَهُ
عَجَلْتُ طَبَخْتَهُ لِقَوْمٍ جُمِعَ^(١)

وجه ذلك أن العين شُبِّهَت باللام لقربها من الطرف ، فأُعلت كما تعل اللام ،
فُعلت الواو الأخيرة ياء ، ثم قلبت الواو الأولى ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ،
ومع كثرة التصحيح أكثر منه ، نحو نَوْمٌ وصَوْمٌ . ويجب إن اعتلت
اللام ثلاثى توالى إعلالان ، وذلك كشَوَى وغَوَى جمع شَاوٍ وغَاوٍ ، أو فصلت من
العين كنَوَامٌ وصَوَامٌ ؛ لبعد العين حينئذ من الطرف (وَنَحْوُ نِيَامٍ شُدُودُهُ نِيَمٍ) أى
رَوَى فى قوله :

١٢٣٥ - [أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بَنَةٌ مُنْذِرٍ]
فَمَا أَرْقَى النَّيَّامَ إِلَّا كَلَامَهَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « شاع » ليس نصاً فى أنه مطرد ، وقد نص غيره من
الدحويين على اطراحه ، وقد بان لك أن قوله « شاع نحو نِيَمٍ » هو بالنسبة إلى نِيَّامٍ
لا إلى نَوْمٍ .

الثانى : يجوز فى فاء فَعَلَ العمل العين الضم والكسر ، والضم أولى ، وكذلك فاء
مَحْدِلَى وَعِصَى وإلى جمع أَلْوَى وهو الشديد الحصومة .

الثالث : هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء .

وبقى عاشر لم يذكره هنا ، وهو : أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة ،
نحو ميزان ومِيقَاتٍ ، الأصلُ مِوزَانٌ ومِوقَاتٌ ، فقلبوا الواو ياء استئقالا للخروج
من كسرة إلى الواو ، كالخروج من كسرة إلى ضمة ، ولذلك لم يكن فى كلامهم مثلُ

(١) المرص - بزنة اسم للفعول من مضاعف العين - اللام الذى وضع فى العرصه .
وهى الفناء بين الدور - ليجب ، والمراجل : القدور ، واحده مرجل بزنة منبر .

فَعْمِلْ ، وخرج بالقَيْدِ الأولِ نحو مُوعِدْ ، وبالثاني نحو طَوَّلَ وَعَوَّضَ وَصَوَّانَ وَسَوَّارَ ، وبالثالث نحو أَجْلَوْا ذِي وَاعْلَوْا طِ .

فصل

(ذُو اللَّيْنِ فَأَتَا فِي افْتِعَالٍ أَبَدِلَا) تا : مفعول ثانٍ لأبدل ، والأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين ، وفا : حال منه .

أى إذا كان فاء الافتعال حرف لين — يعنى واو أو ياء — وجب فى اللفظة القُصْعَى إبدالها تاء فيه ، وفى فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول ؛ الحُسْنِ النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة الخرج ومناقة الوصف ؛ لأن حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس ، مثال ذلك فى الواو اتَّصَلَ ، واتَّصَلَ ، وَيَتَّصِلُ ، وَاتَّصِلْ ، وَمُتَّصِلٌ ، وَمُتَّصِلٌ بِهِ . والأصل : أَوْتَصَلَ ، وَأَوْتَصَلَ ، وَيَوْتَصِلُ ، وَأَوْتَصِلْ ، وَمَوْتَصِلٌ ، وَمَوْتَصِلٌ بِهِ . ومثاله فى الياء اتَّسَرَ ، وَاتَّسَرَّ ، وَيَتَّسِرُ ، وَاتَّسِرْ ، وَمُتَّسِرٌ ، وَمُتَّسِرٌ . والأصل : اَيْتَسَرَ ، وَاَيْتَسَرَّ ، وَيَيْتَسِرُ ، وَاَيْتَسِرْ ، وَمُيْتَسِرٌ ، وَمُيْتَسِرٌ .

وإنما أبدلوا الفاء فى ذلك تاء لأنهم لو أقرَّوها لتلاعبت بها حركات ما قبلها ؛ فكانت تكون بعد الكسرة ياءً ، وبعد الفتحة ألفاً ، وبعد الضمة واواً ؛ فلما رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً يلزم وجهها واحداً وهو التاء ، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو ، وليوافق ما بعده فيدغم فيه . وقال بعض النحويين : البدلُ فى باب اتَّصَلَ إنما هو من الياء ؛ لأن الواو لا تثبت مع الكسرة فى اتَّصَلَ وفى اتَّصَلَ ، وحل المضارع واسمُ الفاعل واسمُ المفعول منه على المصدر والماضى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم ، وأما

الألف فلا مدخل لها في ذلك ؛ لأنها لا تكون فاء ولا عيناً ولا لاماً .

الثاني : من أهل الحجاز قومٌ يتركون هذا الإبدال ، ويعملون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها ، فيقولون : **اَيْتَصَلَ يَأْتَصِلُ** فهو **مُوتَصِلٌ** ، و**اَيْتَسَرَ يَأْتَسِرُ** فهو **مُوتَسِرٌ** . وحكى الجرمي أن من العرب من يقول : **اِتَّصَلَ** و**اِتَّسَرَ** ، بالهمز ، وهو غريب .

(وَشَدَّ) إبدال فاء الأفعال تاء (فِي ذِي الْهَمَزِ نَحْوُ) قولهم في (اِتَّكَلَّا) و**اِتَّزَرَ** — **اِفْتَعَلَ** من الأكل والإزار — **اِتَّكَلَّ** و**اِتَّزَرَ** ، بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء ، وكذا قولهم في **أَوْتَيْنَ** — **اِفْتَعَلَ** من الأمانة — **اِثْمَيْنَ** بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال ، وإلا توالي إعلالان ، وقول الجوهري في اتَّخَذَ إنه **اِفْتَعَلَ** من الأخذ وَهَمْ ، وإنما التاء أصل وهو من تَخَذَ ، كاتَّبَعَ من تَبَعَ . قال أبو علي : قال بعض العرب : تَخَذَ بمعنى اتَّخَذَ ، ونازع الزجاج في وجود مادة تَخَذَ ، وزعم أن أصله اتَّخَذَ وَحْدَفَ ، وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم : تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن اِتَّخَذَ بما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى ؛ لأن فيه لمة وهي وَجَدَ بالواو ، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناء عليها أَحْسَنُ ؛ لأنهم نَصُّوا على أن اتَّمن لغة رديئة .

(طَاتَا اِفْتَعَالِ رُدُّ اِنْثَرِ مُطَبِّقٍ) طَا : مفعول ثانٍ لَرُدَّ ، والمفعول الأول « تَا » إن كان رُدُّ اسماً ، أو ضميره إن كان رد مجهولاً .

أى إذا بنى الاِفْتَعَالُ وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة — وهى الصاد والضاد والطاء والظاء — وجب إبدال تائه طاء ؛ فتقول في افعل من صَبَرَ : اصْطَبَرَ ، ومن ضرب : اضْطَرَبَ ، ومن طَهَرَ : اطْهَرَ ، ومن ظلم : اظْلَمَ ، والأصلُ : اصْتَبَرَ ، واضْطَرَبَ ، واطْهَرَ ، واطْلَمَ ، فاستنقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب الخرج

وتبيان الصفة، إذا التاء مهموسة مُسْتَفْة، والمطبق مجهور مُسْتَفِل، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن ؛ فوجب الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الطاء اجتمع متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

١٢٣٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ
عَفْوًا ، وَيُنْظِمُ أَحْيَانًا قَيْظًا

روى : فيظلم ، وقَيْظٌ ، وقَيْظٌ ، وقد روى أيضاً قَيْظٌ ، بالنون ، وليس مما نحن فيه .
وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ؛ فتقول : اضطرَب ، واضْرَب ، ولا يجوز اطْرَب ؛ لما في الصاد من الصغير الذي يذهب في الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ؛ فتقول : اضْطَرَب ، واضْرَب ، ولا يجوز اطْرَب ؛ لأن الضاد حرف مستطيل ، فلو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك ، وقد حكى في الشذوذ اطْجَعَ ، وهو في الندور والغرابة مثل الطَجَعَ ، باللام ، وقد روى بالأوجه الأربعة قوله :

[لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَيْعَ]
مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِفْهِ فَالْطَجَعَ

(فِي إِذَانَ وَازْدَدَ وَادَّكَرَ دَالًا بَقِي) أى إذا بُنِيَ الانفصال مما فاقوه دال نحو دَانَ ، أو زامى نحو زَادَ ، أو ذال نحو ذَكَّرَ ، وجب إبدال تائه دالا ، فيقال : اذَانَ ، وازْدَادَ ، وادَّكَرَ ، والأصل : اذَنَانِ ، وازْنَادَ ،

وَأَذْكَرَ ، فاستقل بحىء التاء بعد هذه الأحرف ؛ لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة ، فبحىء يحرف يُوافق التاء فى مخرجه ، ويوافق هذه الأحرف فى الجهر ، وذلك الدال .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع اللتين .

وإذا أبدلت دالا بعد الزاى جاز الإظهار ، والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ؛ فيقال : ازْدَجَرَ ، وازْجَرَ ، ولا يجوز اذْجَرَ ؛ لقوات الصمير .
وإذا أبدلت دالا بعد الدال جاز ثلاثة أوجه : الإظهار ، والإدغام بوجهيه ؛ فيقال : ازْدَكَّرَ ، ومنه قوله :

١٢٣٧ - [تَنْجِي عَلَى الشُّوكِ جُرَازًا مِقْضَبًا]

وَالْهَرَمُ تُذْرِيهِ أَذْذِرَاءٌ عَجَبًا

وَأَذْكَرَ ، وأذْكَرَ بذال معجبة . وهذا الثالث قليل ، وقد قرئ شاذاً « فَهَلْ مِنْ مَدَّكَرٍ » بالمعجبة .

الثانى : مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة ، ودالا بعد الثلاثة أنها تُقَرَّ بعد سائر الحروف ولا تبدل ، وقد ذكر فى التسهيل أنها تُبَدَّلُ تاء بعد التاء ، فيقال : ائْرَدَ بشاء مثلثة ، وهو اقتمل من تَرَدَ ، أو تدغم فيها التاء فيقال : ائْرَدَ ، بقاء مثناة . قال سيبويه : والبيان عندى جيد ، يعنى الإظهار ، فيقال : ائْئَرَدَ ، ولم يذكر المصنف هذا الوجه . وذكر فى التسهيل أيضاً أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم فى اجْتَمَعُوا : اجْدَمُّوا ، وفى اجْتَرَّ : اجْدَرَّ ، ومنه قوله :

١٢٣٨ - قَمَلْتُ لِصَاحِبِي : لَا تَحْجِسَانَا

بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَرَّ شَيْعًا

وهذا لا يقاس عليه . وظاهر كلام المصنف فى بعض كتبه أنه لغة لبعض

للعرب ، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه .
وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال .

﴿ خاتمة ﴾ : قد علم مما ذكره أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبديل ويبدل منه كالمهمزة ، وحروف العلة الثلاثة ، وكالهاء ؛ فإنها تبديل من المهمزة أولاً كَهَرَاتٍ ، وتبديل منها المهمزة آخرًا كَاءَ فَإِنْ أَصْلَهُ مَوّهَ ، وإلى ما يبديل ولا يبديل منه ، وهو الميم والطاء والدال ، وإلى ما يبديل منه ولا يبديل وهو التاء ؛ أما إبدال الحروف للتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يُعَدِّدوها في باب الإبدال لعروضها .

وعلم أيضاً أن المهمزة تبديل من ثلاثة أحرف ، وهى : الألف والواو والياء ، وأن الياء تبديل من ثلاثة أحرف ، وهى : المهمزة ، والألف ، والواو ، وأن الواو تبديل من ثلاثة أحرف ، وهى : المهمزة ، والألف ، والياء ، وأن الألف تبديل من ثلاثة أحرف وهى : المهمزة ، والواو ، والياء ، وأن الميم تبديل من التون ، وأن التاء تبديل من حرفين ، وهما : الواو ، والياء ، وأن الطاء تبديل من التاء ، وأن الدال تبديل من التاء ، وأن التاء تبديل من التاء ، على ما سبق مُفَصَّلًا .

وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضرورى فى التصريف ، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفاً ، وأن الإبدال قد وقع فى غيرها أيضاً ، ولكنه ليس بشائع .

وقد رأيتُ أن أذيلَ ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز ، مرتباً للحروف على ترتيبها فى الخارج ؛ فأقول وبالله التوفيق :

المهمزة - أبدلت من سبعة أحرف ، وهى : الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين .

فأما إبدالها من الخاء فقوله فى صَرَخَ : صَرّاً ، حكاه الأَخفش عن الخليل .

ومن التين قولهم في رَغَنَةً : رَأْنَهُ ، حكاة النضر بن شمیل عن الخليل .
وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدا .

الألف - أبدلت من أربعة أحرف ، وهى : الياء ، والواو ، والهمزة ، والنون
الخفيفة ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة ، فأما إبدالها من النون الخفيفة
فنعو « لَنَسْفَعًا » .

الهاء - أبدلت من ستة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والتاء ،
والحاء ، فأبدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب .
وأما إبدالها من الألف فى قوله :

١٢٣٩ - قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أُنْكِتَةٍ

مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَا
إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَمَنْ

فأبدل الهاء فى « هُنَا » من الألف ، وأما قوله « فَمَنْ » فيجوز أن يكون من
ذلك : أى فَمَا أصنع ، أو فما انتظارى لها ، ويجوز أن يكون « فَمَنْ » بمعنى اكْفُفْ ،
أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت ، فإن لم أروها فلا تُلْغِيْنِ واكْفِ عَنِي ،
ومن ذلك قولهم فى أنا « أَنَا » ^(١) ، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة .. وقالوا
فى حيله : إن الهاء الأخيرة بدل من الألف فى حَيْهَلًا .

وأما إبدالها من الواو فى قوله :

(١) ومن ذلك قول حاتم الطائي « هكذا فزدى أنه » يريد هكذا فصدى أنا ، وكان
قد وقع أسيرا ، فقالت له ربة البيت : أفزد لنا ، تريد أفصد لنا ، فقام إلى ناقة فذبحها ،
فلامته على ذلك ، فقال : هكذا فزدى أنه ؛ فقلب الصاد زايًا والألف هاء .

١٢٤٠ - وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنَا
وَيَمَحُكَ أَخْلَقَتْ شَرًّا بِشَرِّ

وقد اختلف في ذلك ؛ فذهب الجماعة إلى أنها مُبَدَّلَةٌ من الواو ، والأصل يا هَنَاو ، وقال أبو الفتح : ولو قيل إن الهاء بَدَلٌ من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولاً قوياً ؛ إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو .
وإبدالها من الياء في قولهم « هذه » في هَذِي ، وهُنَيْيَةً في هُنَيْيَةٍ .

وإبدال الهاء من التاء في نحو « طلحة » في الوقف على مذهب البصريين ، وقد تقدم . وحكى قطرب عن طيء أنهم يقولون : « كَيْفَ التَّبُونُ وَالتَّبَاهُ » ، و « كَيْفَ الإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ » ، وهو شاذ . ومن الشاذ أيضاً قولهم في التابوت : تَابُوهُ . قال ابن جني : وقد قرئ بها ، يعني في الشواذ . قال : وسمع بعضهم يقول : قَعَدْنَا عَلَى الْفَرَاءِ ، يريد على الْفَرَاتِ .

وإبدالها من الحاء في قولهم : طَهَرَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى طَحَرَهُ ، أى أبعده ، وَمَتَّهَ الدَّلْوُ بِمَعْنَى مَتَّحَهَا ، وَمَدَّهَ بِمَعْنَى مَدَّحَهُ . وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء ، فجعل الملح في الغيبة ، والمده في الوجه ، والأصح كونهما بمعنى واحد ، إلا أن للمدح هو الأصل :

المين - أبدلت من حرفين : الحاء ، والهمزة ، فالحاء في قولهم ضَمِيعَ بِمَعْنَى ضَمِيع ، والهمزة في نحو « عَنْ زَيْدًا قَائِمٌ » بمعنى أن زيدا قائم ، وهى عَنَمَتُهُ تَمِيمٌ ، وقد تقدم .

الغين - أبدلت من حرفين ، وهما : الخاء ، والمين ، فالخاء نحو قولهم « غَطَرَ يَبِيدُهُ يَنْظُرُ » بِمَعْنَى خَطَرَ يَخْطُرُ ، حكاه ابن جني . والمين في قولهم لَنَنْ في لَنْ .

الحاء - أبدلت من المين ، قالوا « رَجَحَ » بمعنى رَجَعَ ، وهو قليل .

الخاء - أبدلت من الغين ، قالوا « الأَخَن » يريدون الأَعَن ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، وذلك في غاية القلة

القاف - أبدلت من الكاف ، قالوا في وَكَنَ الطائر - وهي مأواه من الجبل - وَفَنَ ، حكاه الخليل .

الكاف - أبدلت من حرفين : القاف ، والتاء ، فالقاف في قولهم « عربى كح » أى قُح ، وفُسر الأصمى القح فقال : هو الخالص من اللؤم ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، لكن إبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه ، والتاء في قوله :

يَا ابْنَ الرُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ

وقد تقدم .

الجم - أبدلت من الياء ، وقد تقدم .

السين - أبدلت من ثلاثة أحرف : الكاف التى للوئث ، والجم ، والسين ، فالكاف في نحو « أَكْرَمْتُكَ » قالوا : أَكْرَمْتُشِ ، وهي كشكشة تميم كما تقدم ، والجم كما في قوله :

١٢٤١ - إِذْ ذَاكَ إِذْ حَبِلُ الْوِصَالِ مُدْمَشٌ^(١)

أى مدمج . قال ابن عصفور : ولا يحفظ غيره ، وسهل ذلك كونُ الجم والسين متفتحتين في الخرج . والسين قالوا : جمشوش في جمسوس ، وهو القمى الذليل ، ويجمع بالمهولة دون المعجمة ، وبذلك علم الإبدال .

الياء - وهي أوسع حروف الإبدال ، أبدلت من ثمانية عشر حرفاً : من الألف في نحو مصايح ، وعُلِّم تصغير غلام ، ومن الواو في نحو أغزيت وما تصرف منه ، ومن

(١) حبل الوصال : رابطته ، ومدمش : مثل مدمج وزنا ومعنى ، أى موثق متين

المهزة في نحو بير في بئر ، ومن الماء قالوا « دَهَدَيْتُ الْحَجَرَ » في دَهْدَهْتُهُ ، وقالوا « صَهَصَيْتُ بِالرَّجُلِ » أى صَهَصَيْتُ بِهِ ، إذا قلت له : صَهْ صَهْ . ومن السين في قوله :

١٢٤٣ - إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فَيَا لَئِي

فَزَوَّجَكَ خَامِسًا وَأَبُوكَ سَادِي

أى سادس . ومن الباء في قولهم « الْأَرَانِي وَالنَّعَالِي » ، والأصل الأرانب والنعالب ، وقد مر . ومن الراء في « قَبْرَاط ، وشِيرَاز » ، والأصل قِرَاط وشِرَاز ، لقولهم في الجمع : قَرَارِيط ، وشَرَرِيْز . وقال بعضهم في شيراز « شَوَارِيز » فيكون البدل من الواو ، والأصل شَوْرَاز . ومن النون في أَنَاسِيٍّ وَظَرَائِيٍّ ، والأصل أَنَاسِين وَظَرَائِين ؛ لأنهما جمعا لإنسان وَظَرَائِيَّان ، وكذلك تَظَنَّتْ ، أصله تَظَنَّتْ من الظن ، وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى « لَمْ يَتَسَنَّهْ » أصله يَتَسَنَّيْ ، أى لم يتغير من قوله تعالى « مِنْ حَمَآ مَسْنُونٍ » وكذلك « دِينَار » أصله دِنَار لقولهم دَنَانِيرٌ وَدُنَيْنِيرٌ ، وقالوا في إنسان : إِبْسَان ، بالياء . ومن الصاد في قولهم « قَصَيْتُ أَظْفَارِي » والأصل قصصت . وقيل : إن الياء هنا أصلها الواو ، وإن المعنى تَبَعْتُ أَقْصَاها . ومن الضاد في قوله :

١٢٤٣ - إِذَا الْكَرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاغَ بَدَرُ

تَقَضَّى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرُ

أى تَقَضَّى الْبَازِي ، من الاقتضاض . ومن اللام في أَمَلَيْتُ وأصله أَمَلْتُ ؛ ومن الميم في قوله :

١٢٤٤ - تَزَوَّرُ أَمَّا إِلَهَةٌ قَيْتَقِي

وَأَمَّا يَفْعَلِ الصَّاعِغِينَ قَيَاتِمِي

قال ابن الأعرابي : أراد قَيَاتِمُ ، ومن العين في قوله :

١٢٤٥ - وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَـ وَازِقٌ

وَلِصَفَادِي جَمِّهِ تَفَانِقُ

يريد ولصفادع . وقالوا « تلعبت » من اللامعة وهي بقلة ، والأصل تلعبت :
ومن الدال في التصديّة وهي التصفيق والصوت ، والأصل تصدّدة ؛ لأنها من صدّدتُ
أصِدْتُ ، قال تعالى « إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ » ومن التاء في قوله :

١٢٤٦ - قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كُلُّ مَنْشِدٍ

وَابْتَصَلَتْ بِمِثْلِهِ ضَوْءُ الْفَرْقَدِ

أى واتصلت . ومن التاء في قوله :

١٢٤٧ - قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِثُ

[وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تُبَالِي]

أى الثالث . ومن الجيم في قوله :

[إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى]

فَأَبْدَكَ اللهُ مِنْ شَيْرَاتِ

أى من شجرات . وقالوا « دياجي » في جمع ديجوج ، والأصل دياجيح . ومن
الكاف في قولهم : مَكُوكَ وَمَكَكَ ، والأصل مكاكك ، وهو مكيل .

الصاد - أبدلت من حرفين ، من السين في قولهم « صِرَاطٌ » في السراط ،
ومن اللام في قولهم « رَجُلٌ جَصَدٌ » أى جلد .

اللام - أبدلت من حرفين ، وهما : النون في أَصِيلَانَ ، والضاد في اضْطَجَعَ ،
كما مر .

الراء - أبدلت من اللام في قولهم « نَرَاهُ » بمعنى نَظَرَهُ ، وَرَعَلَ بمعنى أَعْلَلَ .

النون - أبدلت من أربعة أحرف : من اللام في قولهم «لَمَن» في كَلَمٍ، و«نَابَن» فعلت كذا، في لا يَلُ فَعَلْتُ كذا، ومن الميم في قولهم للحَيَّة : أَيْمٌ، وأَيْنٌ، وقالوا : أَسود قَاتِمٌ، وقَاتِنٌ . ومن الواو في صَنَعَانِي وَبَهْرَانِي نسبة إلى صنعاء وبهراء، والأصل صنعأوى وبهراوى ؛ لأن همزة التأنيث في النسب تقلب واوا، كما تقدم في بابها . ومن الهمزة، حكى الفراء جَنَانٌ في جِنَاء، وهو الذي يُخَضَّبُ به . وأما قول الخليل وسيبويه «إن نون فَمَلَانِ الذي مؤنثه فَمَلَى بدل من همزة فَعَلَاءَ كنون سَكْرَانٍ وَعُضْبَانٍ» فليس المراد به هذا البديل، وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لامُ التعريف التنوين .

الطاء - أبدلت من حرفين : من التاء في الافتعال بعد حروف الإطباق، وقد تقدم، ومن الدال، حكى يعقوب عن الأصمعي «مَطَّ الحرف» في مَدَّة، و«الإبطاء» في الإبعاد . الدال - أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم، كما مر، ومن الطاء، قالوا المَرَدَى في المَرَطَى، وهو حيث يمرط الشعر حول السرة . ومن الذال في قولهم «ذِكْرٌ» في جمع ذِكْرَةٌ^(١) .

التاء - أبدلت من سبعة أحرف : من الطاء في فُسْطَاط، والأصل فُسْطَاطٌ، لقولهم في الجمع : فُسَاطِيط، دون فسَاطِيط . ومن الدال في قولهم «ناقة تَرَبُوطٌ» والأصل دربوت، أي مُدَلَّةٌ ؛ لأنه من الدَرْبَةِ . ومن الواو في «تُرَاثٌ وَتُجَاهٌ» ونحوهما . ومن الياء في نحو اتَّسَرَ، الأصل ايتسر كما مر، وفي قولهم «ثنتان» الأصل ثنيتان ؛ لأنه من ثَنَيْتُ الواحد ثنيتا، وفي قولهم كَيْتٌ وَذَيْتٌ، الأصل كَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ، فحذفت تاء التأنيث، وأبدلت من الياء الأخيرة وهى لام الكلمة تاء ؛ لقولهم : كان من الأمر كَيْتَةٌ وَكَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ . ومن الصاد في قولهم في لِيَصَّ : لِيَصَّتْ، ومن السين في قولهم في طَس : طُست، وقولهم في المَدَد : سِتْ، والأصل سِدَسٌ، لقولهم : سُدَيْسَةٌ،

(١) ذكر الليث أن الدال في «الذكر» قد تبدل دالا، متى كانت الكلمة مقترنة بآل

ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت . ومن الباء في قولهم « دَعَالِيَت » في ذعالب ، والذعالب والذعاليب : الأخلاق من الثياب ، الواحد دُعَاوِب . قال في التسهيل : وربما أبدلت من هاء السكت ، ومثاله ما تأوله بعضهم في قوله :

١٢٤٨ — العَاطِفُونَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

[نَعَمَ الذَّرَا فِي النَّائِبَاتِ لَنَا هُمْ]

إنه أراد العاطفونة بهاء السكت ، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة . ومثله بعضهم بنحو « جَنَّتْ وَنَعِمَتْ » لأنه جعل الهاء أصلاً .

الصاد — أبدلت من السين ، نحو صِرَاط .

الزاي — أبدلت من حرفين : من السين الساكنة قبل دال نحو يَزْدَل في يَسْدَل ، وَيَزْدَر في يسدر ، يقال : سَدَرَ البعيرُ يسدرُ سَدَرًا ؛ إذا تحير من شدة الحر . ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يَزْدُق في يَصْدُق ، ونحو الْقَزْد في الْقَصْد^(١) ، فإن تحركت الصاد لم تبدل ، وفي كلامهم : لَمْ يُحَرِّمِ الزُّفْدَ مَنْ فُزْدَلُهُ ، أى من فُصِدْهُ ، فأسكن الصاد وأبدلها زايًا .

السين — أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء في اسْتَحَذَ على أحد الوجهين ، وأصله اسْتَحَذَ . ومن الشين في قولهم في مَشْدُود : مَسْدُود . ومن اللام في قولهم « اسْتَقَطَهُ » في النقطه ، وهو في غاية الشذوذ .

الفاء — لم أر في إبدالها شيئًا .

الذال — أبدلت من حرفين : من الدال في قراءة من قرأ « فَشَرَّذْ بِهِمْ » بالمعجمة ، ومن التاء في قولهم « تَلَعَذَمَ الرجل » أى تَلَعَثَمَ ، إذا بطأ في الجواب .

التاء — أبدلت من حرفين : من الفاء في مُنْثَوْر ، والأصل مُنْثَوْر ، ومن الذال في قولهم في الجذوة من النار : جَثْوَة

(١) قد سبق أن مثلنا في إبدال الألف من « أنا » هاء بقول حاتم « هكذا فزدي أنه » يريد « هكذا فصدى أنا » وما هنا بقاء فصاد في الأصل أبدلت زايًا .

الفاء — أبدلت من حرفين : من الفاء في قولهم : « قام زيد فَمَ عمرو » ،
أى ثَمَّ عمرو ، حكاه يعقوب ، وقولهم : « فَوْمٌ » بمعنى ثَوْم . ومن الباء في قولهم :
« خذه يَأْفَانِه » أى يَابَانِه .

الباء — أبدلت من حرفين : من الميم في قولهم : « بَا اسْمُكَ ؟ » يريدون :
مَا اسْمُكَ ؟ . ومن الفاء في قولهم « الْبُسْكِل » فى الْفُسْكِل^(١) .

الميم — أبدلت من أربعة أحرف : من الواو فى فَمَ عند الأكثر ، أصله فَوَه
مثل فَوْج ؛ فُحِذَتِ الماء تخفيفاً ؛ لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال : فَوُهْ ؛ فيستقل
ذلك ، ثم أبدلت الميم من الواو . ومن النون فى نحو عَمِيرٍ ، والينام فى البنان .
ومن الباء فى قولهم : بنات نَحْرٍ ، فى بنات بَحْرٍ ، للسحاب ؛ لأنه من الْبُحَارِ ،
وقولهم « مَا زِلْتُ رَاتِمَا عَلَى هَذَا » أى رَاتِبَا . وعن ابن السكيت : رأيت من كَتَبَ
ومن كَتَمَ ، أى قَرَّبَ ؛ فاليم بدل من الباء ؛ لأنهم قالوا « كَتَبَ النقيض الأمر » ولم يقولوا
كَتَمَ ، ومنه قوله :

١٢٤٩ — فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجَلِيْ مُنَابِرَةً

حَتَّى اسْتَقَتَ دُونَ نَحْيَا جِيدَهَا نَفْسًا^(٢)

أراد نَفْبًا ، والنَّفْبَةُ : الجرعة . ومن لام التعريف فى اللغة اليمنية .

الواو — أبدلت من ثلاثة أحرف : الألف ، والياء ، والهمزة ، وقد
تقدمت ، والله أعلم .

(١) الفسكل - بزة قنفذ أو زبرج - الفرس الذى يجىء فى السباق آخر الحيل .

(٢) الثغب - ومثله النغم بإبدال الباء ميما - اسم جنس جمعى ، واحده ثغبة ،
ولكنه حرك التين بالفتحة هنا لأن حرف الحلق ربما فتح ، كما قالوا : بحر ، وشعر ، بفتح الحاء
والعين وأصلهما السكون .

فصل

في الإعلال بالحذف

وهو على ضربين : مقيس ، وشاذ ؛ فالمقيس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل ، وهو ثلاثة أنواع ، وقد أشار إلى الأول منها بقوله :

(فَأَمْرٌ أَوْ مُضَارِعٌ مِنْ كَوَعْدٍ أَخَذِفُ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدُ)

أى : إذا كان الفعل ثلاثيا واولى الفاء مفتوح العين ؛ فإن فاءه تحذف في المضارع ذى الياء ، نحو : وَعَدَ يَعِدُ ، والأصل يُوْعِدُ ؛ لحذفت الواو استقلا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وحمل على ذى الياء أخواته ، نحو أَحَدُ وَتَمَدُّ وَتَمَدُّ ، والأمر نحو عِدَ ، والمصدر السكَّان على فِعل بكسر الفاء وسكون العين نحو « عِدَّة » فإن أصله وَعَدَّ عَلَى وزن فِعل ؛ لحذفت فاؤه حملا على المضارع ، وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها ، وعوضوا منها تاء التأنيث ، ولذلك لا يجتمعان ، وتعويضُ التاء هنا لازم ، وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة ، تمسكا بقوله :

[إِنَّ أَنْخَلِيطَ أَجَدُ الْبَيْنِ فَأَنْجَرَدُوا] وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يعنى عِدَّةُ الأمر ، وهو مذهب الفراء ، وخرجه بعضهم على أن عِدَا جمع عِدْوَةٌ ، أى ناحية ، أى وأخلفوك نواحي الأمر الذى وَعَدُوا .

(تنبيهات) : الأول : فهم من قوله « من كوعد » أن حذف الواو مشروط بشروط ؛ أولا : أن تكون الياء مفتوحة ؛ فلا تحذف من يُوْعِدُ مضارع أُوْعِدَ ، ولا من يُوْعَدُ مبني للمفعول ، وشذ من ذلك قواهم « يَدْعُ ، وَيُدْرُ »^(١) فى لغة ثانيا : أن تكون عين الفعل مكسورة ؛ فإن كانت مفتوحة نحو يُوَجِّلُ أو مضمومة نحو يُوَضُّو لم تحذف الواو ، وشذ قول بعضهم فى مضارع وَجَدَ يَجِدُ ، ومنه قوله :

(١) هما مضارعان مبنيان للمجهول ، وشذوذهما من جهتين ؛ لأن ياء المضارعة مضمومة ، وما بعد الواو المحذوفة مفتوح ، والواو لا تحذف فى القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة كما قال الشارح فى أول الموضوع .

١٢٥٠ - لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعْتُ الْفَوَازَ بِشَرْبَةٍ
تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنَ غَلِيلاً

وهي لغة عامرية .

وأما حذف الواو من يَقَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَهَبُ ؛ فللكسر المُقَدَّر ؛ لأن الأصل فيها كسر العين ؛ إذ ماضيها قَعَلَ بالفتح ؛ فقياسُ مضارعها يَفْعِلُ بالكسر ، ففتح لأجل حرف الخلق تخفيفاً ؛ فكان الكسر فيه مُقَدَّراً ، وَبَسَّعُ كذلك ؛ لأنه وإن كان ماضيه وَسَّعَ بالكسر ، وقياسُ مضارعه الفتح ، إلا أنه لما حذفت منه الواو دلَّ ذلك على أنه كان مما يجيء على يَفْعِلُ بالكسر نحو وَمَقَّ يَمَقُّ ، وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله : « بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كَمَعِدُ أو مقدرة كَيَقَعُ وَبَسَّعُ » ثالثاً : أن يكون ذلك في فَعَلٍ ؛ فلو كان في اسم لم تحذف الواو ؛ فتقول في مثال يَقْطِينَ من وَعَدَ : يَوْعِدُ ؛ لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

الثاني : فُهِمَ من قوله : « كَعِدَةٍ » أن حذف الواو من فِعْلة المشار إليها مشروط بشرطين :

أحدهما : أن تكون مصدراً كَعِدَةٍ ، وشذ من الأسماء رِقَّةً للفضة ، وَحِشَّةً للأرض المَوْحِشَةُ ، ومن الصفات لِدَّةٌ بمعنى تَرْبٍ ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ، وعلى الأنثى فيجمع بالآلف والتاء ، قال :

١٢٥١ - رَأَيْنَ لِذَاتَيْنِ مُؤَزَّرَاتِ

وَشَرَحَ لِدِيَّ أَشْتَارُ الْهَرَامِ^(١)

(١) هكذا وقع في جميع نسخ للشرح التي بين يدي على كثرتها ، وفي النسخة التي كتب عليها الصبان ، والذي في لسان العرب (ولد) رواية هذا البيت هكذا :

رَأَيْنَ شُرُوحَهُنَّ مُؤَزَّرَاتِ وَشَرَحَ لِدِيَّ أَشْتَانَ الْهَرَامِ

وفيها احتمال ، وهو أن تكون مصدرا وُصِفَ به ، ذكره الشلوين .
 وقوله في التسهيل : « وربما أعلَّ بذَا الإعلال أسماء كَرَقَةٍ ، وصفات كِلْدَةٍ »
 فيه نظر ؛ لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين ؛ أما الأسماء فقد وجد رَقَّةٌ ،
 وَحِشَّةٌ ، وَجِيَّةٌ ، عند مَنْ جملها أسماء . وأما الصفات فلا يحفظ غير لَدَّةٍ ، وقد أنكر
 سيبويه مجيء صفة على حرفين .

ثانيهما : أن لا تكون لبيان المِثَّةِ ، نحو الوِغْدَةِ والوَغْدَةِ المقصود بهما المِثَّةُ ؛
 فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية .

الثالث : قد ورد إتمام فِعْلَةٍ شاذًا ، قالوا : وَتَرَهْ وَتَرَأْ وَوِثْرَةٌ بكسر الواو ،
 حكاه أبو علي في أماليه . قال الجرمي : ومن العرب مَنْ يخرجها على الأصل ،
 فيقول : وَغْدَةٌ ، وَوِثْبَةٌ ، وَوِجِيَّةٌ . وذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أن وَجِيَّةٌ
 اسمٌ للكان المتوجِّه إليه ؛ فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه ؛ لأنه ليس بمصدر .
 وذهب قوم إلى أنه مصدر ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، ونُسِبَ إلى المازني أيضا ،
 وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذٌ ، قال بعضهم : والسوغ لإثباتها فيه دون غيره
 من المصادر أنه مصدر غير جارٍ على فِعْلِهِ ؛ إذ لا يحفظ وَجَهٌ يَجِيْهُ ؛ فلما قد
 مضارعه لم يحذف منه ؛ إذ لا مُوجِبَ لحذفها إلا حَمْلُهُ على مضارعه ، ولا مضارع ،
 والفعل المستعمل منه تَوَجَّهٌ وَاتَّجَهَ ، وللصدر الجارى عليه التَوَجُّهُ ؛ فحذفت
 زوائده ، وقيل : وَجِيَّةٌ . وَرَجَّحَ الشلوين القول بأنه مصدر ، وقال : لأن وَجِيَّةٌ
 وَجِيَّةٌ بمعنى واحد ، ولا يمكن أن يقال في جهة إنها اسم للكان ؛ إذ لا يبقى
 للحذف وجه .

الرابع : ربما فُتِّحت عينُ هذا المصدر لفتحها في مضارعه نحو سَمَةٍ وَضَمَةٍ ،
 وقد تغضم ، قالوا في العَصَلَةِ : صَلَّةٌ بالضم ، وهو شاذ .

الخامس : ربما أعلَّ بهذا الإعلال مصدرُ فَعَّلَ بالضم ، نحو وَقَّحَ قِحَّةً .

السادس : فُهِم من تخصيص هذا الحذف بما فاوّه واو أن ما فاوّه ياء لا حَظَّ له في هذا الحذف ، إلا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يَسْرَ يَسِرُّ ، والأصلُ يَسِيرُ ، وفي مضارع يَتِسَّ يَتِيسُّ ، والأصلُ يَتَيِّسُّ ، اهـ .

ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله :

(وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبَنِيَّتَيْ مُتَّصِفٍ)

أى مما اطرده حَذَفُهُ همزة أَفْعَلٍ من مضارعه ، وانتهى فاعله ، ومفعوله ، وهما المراد بقوله : « وبنيته متصف » فتقول : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ؛ فهو مُكْرِمٌ ، ومُكْرِمٌ ، والأصلُ يُوْكَرِّمُ ومُوْكَرِّمٌ ومُوْكَرِّمٌ ، إلا أنه لما كانت من حروف المضارعة همزة التسلّم حذفت همزة أَفْعَلٍ معها ؛ لثلاث يجمع هزتان في كلمة واحدة ، وحُلَّ على ذى الهمزة أخواته ، واسما الفاعل والفعل ، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة مستندرة ؛ فن الضرورة قوله :

١٢٥٢ - * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُوْكَرَّمَ *

والكلمة المستندرة قولهم : « أَرْضٌ مُؤَرَّيَّة » بكسر النون ، أى كثيرة الأرناب ، وقولهم « كِسَاءٌ مُؤَرَّيٌّ » إذا خلط صوفه بوبر الأرناب ، هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر .

(تنبيه) : لو أبدلت همزة أَفْعَلٍ هاء ، كقولهم فى أراق : هَرَّاقٌ ، أو عينا ، كقولهم فى أهمل الإبل : عَنَهَلٌ - لم تحذف ؛ لعدم مقتضى الحذف ، فتقول : هَرَّاقٌ يَهْرِيقُ ، فهو مُهْرِيقٌ ومُهَرَّاقٌ ، وعَنَهَلٌ الإبل يُعْنِهَلُهَا ، فهو مُعْنِهَلٌ وهى مُعْنَهَلَةٌ ، اهـ .

ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله :

(ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّاتٍ اسْتُعْمِلَا)

أى كل فعل ثلاثى مكسور العين ماضٍ عينه ولأمه من جنس واحد يستعمل فى إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه ؛ تاما كَظَلَّتْ ، ومحدوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كَظَلَّتْ ، ودون نقلها كَظَلَّتْ ، وكذا تفعل فى ظَلَّلَن ، فإن زاد على الثلاثة تعين الإتمام ، نحو أَقَرَزْتُ ، وشَذَّ أَحَسْتُ فى أَحَسَسْتُ ، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين ، نحو حَلَمْتُ ، وشَذَّهَمْتُ فى هَمَمْتُ ، حكاه ابن الأنبارى .

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط ، نحو : يَقَرِّزْنَ وَيَقَرْنَ ، وَأَقَرِّزْنَ وَاقَرْنَ ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ : (وَاقَرْنَ فى يَقَرْنَ) أى استعمل قَرْنَ فى أَقَرِّزْنَ ، قال تعالى : « وَاقَرْنَ فى يَبْسُوتُنَّ » وهو أمر من قَرَزْتُ بالمكان أَقَرُّهُ بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل ، فلما أمر منه اجتمع مثلاًن أولهما مكسور ، فحسن الحذف كما فعل بالماضى . وقيل : هو أمر من الوَقَار ، يقال : وَقَرَّ يَقِرُّ ، فيكون قَرْنَ محدوف الفاء مثل عَدْنَ ، ورجح الأول لتتوافق القراءتان .

فإن كان أولُ المثلين مفتوحاً كما فى لغة من قال قَرَزْتُ بالمكان بالكسر أَقَرُّهُ بالفتح فالتخفيف قليل ، وإليه أشار بقوله : (وَقَرْنَ نُقْلًا) : أى فى قراءة نافع وعاصم لأنه تخفيفٌ لمفتوح . وقد أفهم بقوله « نُقْلًا » أن ذلك لا يطرده ، وصرح به فى السكافية ، وأما الذى قبله فصرح فى السكافية باطراده ، فقال :

* وَاقَرْنَ فى أَقَرِّزْنَ وَقِسْ مُعْتَصِدًا *

وذكر غيره أنه لا يطرده ، وهو ظاهر كلام التسهيل . بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف فى ظَلَّلْتُ ونحوه غير مطرد ، وقد صرح سيبويه بأنه شاذ ، وأنه لم يرد إلا فى لفظتين من الثلاثى ، وهما ظَلَّلْتُ وَهَمَسْتُ ، وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة ، وهو أَحَسْتُ فى أَحَسَسْتُ . وإلى الاطراد

ذهب الثلويين ، وحكى فى التسهيل أن الحذف لمة سُلِّمَ ، وبذلك يُرَدُّ على ابن عصفور .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : اختلف كلام الناظم فى المحذوف ؛ فذهب فى شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام ، وذهب فى التسهيل إلى أن المحذوف العين ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

الثانى : أجاز فى الكافية وشرحها إلخافَ للضموم العين بالمكسور ، فأجاز فى اغضُضْنَ أن يقال : غُضِّنَ قياساً على قِرْنٍ ، واحتج له بأن فك للضموم أنقل من فك المكسور ، وإذا كان فك المفتوح قد قرأ منه إلى الحذف فى قِرْنٍ المفتوح القاف ؛ ففعل ذلك بالضموم أحق بالجواز ، قال : ولم أره منقولاً ، اهـ .

فصل

فى الإدغام

يعنى اللائق بالتصريف ، كما قيده فى الكافية .

وهو لمة : الإدخال ، واصطلاحاً : الإتيان بحرفين ساكنين فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل . والإدغام — بالتشديد — افتعال منه ، وهو لمة سيبويه . وقال ابن يعيش : الإدغام بالتشديد من ألقاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيف من ألقاظ الكوفيين .

ويكون الإدغام فى التماثلين ، وفى المتقاربين ، وفى كلمة ، وفى كلمتين ، وهو باب مُدَّع ، واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر إدغام التماثلين فى كلمة فقال :

(أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّ كَيْنِ فِي * كَلِمَةٍ أَذْغِمَ) أى يجب إدغام أول المثلين المتحركين بشروط ، وهى : أحد عشر :

أحدها : أن يكونا فى كلمة ، نحو شَدَّ وَمَلَّ وَحَبَّ ، أصلهن شَدَدَ بالفتح ، وَمِلَّ بالكسر ، وَحَبَّبَ بالضم .

فإن كانا فى كلمتين مثل « جَمَلَ لَكَ » كان الإدغام جائزاً لا واجباً بشرطين ؛ أن لا يكونا همزتين نحو : « قَرَأَ آيَةَ » فإن الإدغام فى مثله ردى . وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكناً غير لين ، نحو : « شَهْرُ رَمَضَانَ » فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين ، وقد روى عن أبى عمرو إدغام ذلك ، وتأولوه على إخفاء الحركة ، وأجازوه الفراء .

الثانى : أن لا يتصدرا نحو « دَدَنَ » . قال المصنف فى بعض كتبه : إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تُدْغَم بعد مدّة أو حركة نحو : « لَا تَتِمُّوا » ، و « تَكَادُ تَمِيزُ » انتهى .

ويجوز الإدغام فى الفعل الماضى إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو تَتَابَعَ ، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال : اتَابَعَ ، وسأى الكلام عليه .

ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه ، وقد ذكره فى الكافية وغيرها .

الثالث والرابع والخامس والسادس : أن لا يكونا فى اسم على فَعَلٍ بضم أوله وفتح ثانيه كصَفِّ جمع صُفَّةً وجُدَّد جمع جُدَّة وهى الطريق فى الجبل ، أو فَعَلٍ بضمين نحو ذُلِّلَ جمع ذُلُول بالمعجمة ضد الصعبة ، وجُدَّد جمع جَدِيد ، أو فَعَلٍ بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كَلَّلَ جمع كَلَّة ، ولَمَّ جمع لَمَّة ، أو فَعَلٍ بفتحين نحو لَبَّبَ وطمَّلَ ؛ فكل هذه يمتنع إدغامها ، وإلى ذلك أشار بقوله : (لَا كِمِثْلِ صَفِّ وَذُلِّلَ وَكَلَّلَ وَلَبَّبَ) وعلة امتناع الإدغام فى هذه الأمثلة الأربعة أن الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال فى الوزن ، والإدغام فرعٌ عن الإظهار ، فخص بالفعل لغزيعته ، وتبع الفعل

فيه ما وازنه من الأسماء، دون ما لم يوازنه ، وأما الرابع فإنه وإن كان موازناً للفعل إلا أنه لم يدغم خلفته ، وليكون مُنْهًا على فرعية الإدغام في الأسماء حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو رَدَّ فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يمتنع الإدغام أيضاً فيما وازنَ أحد هذه الأمثلة بصَدْرِهِ لا يَحْمِلُهُ ، نحو : خَشَّاءَ لَتَقْظِمَ خلف الأذن ، ونحو : رُدَّدَان مثل سُلْطَان بمعنى سُلْطَان من الرَّدِّ ، ونحو : حَبِيبَةٍ جمع حُبٍّ ، ونحو : الدَّجَجَان مصدر دَجَّ بمعنى دَبَّ .

الثاني : كان ينبغي أن يستثنى مثالا خامساً يمتنع فيه الإدغام وهو فَعِلٌ نحو إِبِلٍ لكونه مخالفاً لأوزان الأفعال ؛ فلو بنيت من الرد مثل إِبِلٍ قلت رِدِدُ بالفتح ، ولعل عذره في عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر في الكلام ، ولم يسمع في المضاعف ، وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل .

الثالث : اعلم أن أوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة ، وقد سبق ذكر خمسة منها ، وبقيت أربعة ، منها واحد مهمل فلا كلام فيه ، وهو فَعِلٌ بكسر الفاء وضم العين ، وثلاثة مستعملة وهي فَعِلٌ نحو كَتِفٍ ، وفَعِلٌ نحو عَضُدٍ ، وفَعِلٌ نحو دُئِلٍ ، فإذا بنيت من الرد مثل كَتِفٍ أو عَضُدٍ قلت رَدَّ أوردت ، بالإدغام^(١) ؛ لأنها موافقان لوزن الفعل ، وليسا في خفة فَعِلٍ نحو لَبَّ . هذا مذهب الجمهور . وخالف ابن كيسان فقال : رَدِدٌ ورَدَّدٌ بالفتح ، وواقفه الناظم في التسهيل في الأول دون الثاني . وإذا بنيت من الرد مثل دُئِلٍ قلت « رَدِد » بالفتح ، ومن رأى أن فَعِلٌ أصل في الفعل ينبغي أن يدغم . وقياسُ مذهب ابن كيسان الفك ، بل هو في هذا أولى ، وعليه مشي في التسهيل ، انتهى .

(١) كلاهما بفتح الراء وتشديد الدال ، فكان ينبغي أن يكتب بأحد اللفظين .

السابع من الشروط : أن لا يتصل بأول المثلين مُدْغَم فيه ، وإليه أشار بقوله :
(وَلَا كَجَسَّسٍ) وهو جمع جاسّ ، اسم فاعل من « جَسَّ الشيء » إذا لمسّه ، أو
من « جَسَّ الخَبْر » إذا فَحَصَ عنه ، وهو الجاسوس . وإنما وجب الفك لأنه لو أَدْغَم
المُدْغَم فيه لالتقى ساكنان .

الثامن : أن لا يعرض تحريكُ ثانيهما ، وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَأَخْصَصَ أَبِي)
لأن الأصل أَخْصَصَ بِالْإِسْكَانِ ، فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ؛ فلم يعتد
بها العروضا .

التاسع : أن لا يكون ما هما فيه مُلْحَقًا بغيره ، وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَهَيْلَلٍ)
وهذا نوعان ؛ أحدهما : ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو « هَيْلَلٌ » إذا
أَكْثَرَ من لآله إلا الله ، فإن الياء فيه مَزِيدَةٌ للإلحاق بِدَخْرَجَ ، والآخر ما حصل
فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جَلْبَبٌ ؛ فإن إحدى بابه مَزِيدَةٌ للإلحاق بِدَخْرَجَ ،
وإنما انتفع في هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قُصِدَ من الإلحاق

العاشر : أن لا يكون مما شَذَّبت العربُ في فسكه اختياراً ، وهي ألفاظ محفوظة
لا يقاس عليها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَشَذَّ فِي أَلَلٍ * وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ قَبِيلٍ)
أى شذ الفك في ألفاظ : منها قولهم : « أَلَلُ السَّاءِ » إذا تغيرت رائحته ، وكذلك
الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت . وقولهم « دَبَبَ الْإِنْسَانُ » إذا نبت الشعر في
جبينه ، و « صَسِكَ الْقَرْسُ » إذا اصططكت عرقوباه ، و « ضَبَيْتِ الْأَرْضُ » إذا
كثر ضيأُها ، و « قَطِطَ الشَّعْرُ » إذا اشتدت جمودته ، و « لَحِثَتِ الْعَيْنُ ، وَلِخِثَتْ » إذا
التصقت بالرمص ، و « مَشَشَتِ الدَّابَّةُ » إذا شخص في وظيفها حَجَمٌ دون صلابة العظم ،
و « عَزَزَتِ النَّاقَةُ » إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها ؛ فشذوذ ترك الإدغام في هذه الأفعال
كشذوذ ترك الإعلال في نحو القَوَد والحَيْد والصَّيْد ، والخَوَكَة والخَوَنَة مما سبق في موضعه ؛

فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات ، كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات . وما ورد من ذلك في الشعر عُدَّ من الضرورات ، كقول أبي النجم :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْأَجَلِ

[الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمُجَزِلِ]

﴿ تنبيه ﴾ : قد شذ الفك أيضاً في كلمات من الأسماء : منها قواهم « رَجُلٌ ضَعِيفٌ الحال » ، و « مُحْتَبَبٌ » وحكى أبو زيد « طعام قضض » إذا كان فيه بيس .
(وَحَيِّ) وَحَيَّ ونحوهما مما عينه ولامه يا آن لازم تحريكهما (اِفْكُكْ وَأَدْغِمْ دُونَ حَذَرٍ) في واحد منها ؛ لو روده ، فن أدغم نَظَرَ إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ، وحق ذلك الإدغام لا ندرَاجه في الضابط المتقدم ، وَمَنْ فَكَّ نظر إلى أن حركة الثاني كالعارضة ، لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر ، والعارض لا يبعد به غالباً ، ومن ثم لم يجز الإدغام في نحو « لَنْ يُحْيِيَ » ورأيت مُحْيِياً « وأما قوله :

١٢٥٣ — وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النَّسَاءِ سَيِّكَةٌ

تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْنَهُمَا فَتَعِي

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافاً للقراء .

﴿ تنبيه ﴾ : الفك أجود من الإدغام ، وإن كان كل منهما فصيحاً مقرواً به في المتواتر ، ولعل الناظم أوماً إلى ذلك بتقديم الفك في النظم ، انتهى .

(كَذَلِكَ) يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تا آن إما في أوله أو وسطه (نَحْوُ تَنَجَّيَ وَاسْتَقَرَّ) أما الأول فقال في شرح السكاكية : إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تا آن زِدَتْ همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالناء المسكنة للإدغام ، فقلت في تَنَجَّيَ . اتَّجَلَى ، هذا كلامه ، وفيه نظر ؛ لَأَنَّ تَنَجَّيَ فعل مضارع ، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع ، والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل للفتحة بتأمين إن كان

ماضيا نحو تَتَبَعَ وَتَتَابَعَ جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل، فيقال: اتَّبَعَ وَاتَّابَعَ ، وإن كان مضارعا نحو تَنَدَّرَ كَرَّمٌ لم يميز فيه الإدغام إن ابتدئ به ؛ لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التائين ، وسيأتى في كلامه ، وإن وُصِلَ بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أولين نحو « تَكَادَ تَمِيزُ » « ولا تنيموا » لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل .

وأما الثاني - وهو استر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاء آن - فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه ؛ لبناء ما قبل المثلين على السكون ، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن ، فتقول سَتَرَّ بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول إذا أوتر الإدغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستَر الذى وزنه فَعَلَ بتضعيف العين ، ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر ؛ لأنك تقول في مضارع الذى أصله افْتَعَلَ يَسْتَرُ بفتح أوله وأصله يَسْتَرِ ، ففعل وأدغم ، وتقول في مضارع الذى وزنه فَعَلَ يَسْتَرُ بضم أوله ، وتقول في مصدر الذى أصله افْتَعَلَ : سِتَارًا ، وأصله اسْتِتَارًا ، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة ، وتقول في مصدر الذى وزنه فَعَلَ تَسْتِيرًا على وزن تَفْعِيل .

الثانى : يجوز في استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر ، وهو أن يقال سَتَرَّ بكسر فائه ، وذلك أن لقاء ساكنة ، وحين قصد الإدغام تسكنت التاء الأولى ، فالتقى ساكنان ، فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعا لقاء الكلمة ، فتقول فَعَلَ ، والمضارعُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعول مبنية على ذلك ، إلا أن اسمَ الفاعل يشتبه بلفظ اسمِ المفعول على لغة من كسر التاء إتباعا ، فيصير مشتركا كَمُخْتَارٍ ، فيحتاج إلى قرينة .

الثالث : ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم ، انتهى .

(وَمَا بَتَّائِنِ ابْتِدَئِ قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنِ الْمَبْرَ)

الأصل تبين ، بتاءين : الأولى تاء المضارعة ، والثانية تاء تفعل ، وعلّة الحذف أنه لما نُقِلَ عليهم اجتماعُ اللّتين ، ولم يكن سبيلٌ إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتراب همزة الوصل ، وهي لا تكون في المضارع ، عُدُّوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين ، وهذا الحذف كثير جدا ، ومنه في القرآن مواضع كثيرة ، نحو « تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ » « لَا تَكْلُمُ نَفْسٌ » « نَارًا تَلْقَى » .

(تنبيهات) : الأول : مذهبُ سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية ؛ لأن الاشتغال بها حصل ، وقد صرح بذلك في شرح الكافية ، وقال في التسهيل : والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافا لهشام ، يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ، ونقله غيره عن الكوفيين .

الثاني : قد أُرشدَ بالمثل إلى أن هذا إنما هو في المضارع الواقع في الابتداء ؛ لأنه الذي يتعذر فيه الإدغام ، وأما الماضي - نحو تتابع - فلا يتعذر فيه الإدغام ، وكذا للمضارع الواقع في الأصل كما سبق بيانه .

الثالث : قال في شرح الكافية : وقد يفعل ذلك - يعني التخفيف بالحذف - بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم « وَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا » ، وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى « تَنْقُزَل » حين قال « تَنْزَل » إنما هي الثانية ؛ لأن المحذوفة من نونى « نزل » في القراءة المذكورة إنما هي الثانية ، هذا كلامه . قال الشارح : ومنه على الأطهر قوله تعالى « كَذَلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ » في قراءة عاصم ، أصله نُجَيُّ ؛ ولذلك سكن آخره ، اهـ .

الحادى عشر من شروط وجوب الإدغام : أن لا يعرض سكون ثانى اللتين ، إما لاتصاله بضمير رفع ، وإما لجزم وشبهه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِسَكُونِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ أَفْقَرُنْ)

لتعذر الإدغام بذلك ، والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ، ونا ، ونون الإناء ، نحو (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ) وَحَلَلْنَا ، والمهندات حَلَلْنَ ؛ فالإدغام فى ذلك ونحوه لا يجب ، بل يجوز . قال فى التسهيل : والإدغام قبل الضمير أُنْقِيَّةٌ . قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون رَدْنَا وَمَرَّانَا وَرَدَّتْ ، وهذه لغة ضعيفة . كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، وأبقوا اللفظ على حاله ، وأشار إلى الثانى بقوله (وَفَى جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ) ، والمراد به الوقف (تَخْيِيرٌ) أى بين الفك والإدغام (ففى) أى تبع ، نحو لم يَحْلُلْ ولم يَحُلْ ، واحْلُلْ وحُلْ ، الفك لغة أهل الحجاز ، والإدغام لغة تميم .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : المراد بالتخيير استواء الوجهين فى أصل الجواز ، لاستواءهما فى الفصاحة ؛ لأن الفك لغة أهل الحجاز ، وبها جاء القرآن غالبا ، نحو «إِنْ تَمَسَّسْكُمُ حَسَنَةٌ» ، «وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي» ، «وَأَغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ» ، «وَلَا تَمْنُنْ» وجاء على لغة تميم «وَمَنْ يَرْتَدَّ» فى المائدة «وَنْ يَشَاقِ اللَّهَ» فى الحشر .

الثانى : إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل ؛ لعدم الاحتياج إليها ، وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس أَرَدُ وأَغْضُ وأَمُرُ بهمزة الوصل ، ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

الثالث : إذا اتَّصَلَ بالمدغم فيه واو جمع ، نحو رَدُّوا ، أو ياء مخاطبة ، نحو رُدِّى ، أو نون توكيد ، نحو رُدَّنْ ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب ؛ لأن الفعل حينئذٍ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض .

الرابع : التزم المدغون فتحَ المدغم فيه قبل هاء الغائبة ، نحو « رُدُّها ولم يَرُدِّها »
 والتزموا ضمّه قبل هاء الغائب ، نحو « رُدُّه ولم يَرُدِّه » لأن الهاء خفية ، فلم يعتدوا
 بوجودها ؛ فكانَ الدال قد وليها الألف والواو ، وحكى الكوفيون « رُدِّها » بالضم
 والكسر ، ورُدِّه بالفتح والكسر ، وذلك في المضموم الفاء ، وحكى ثعلب الأوجه
 الثلاثة قبل هاء الغائب ، وغُلِّط في تجويزه الفتح ، وأما الكسر فالصحيح أنه
 لُغِيَّةٌ ، سمع الأخفش من ناس من عقيل مُدِّه وَعَضَّهُ ، بالكسر ، والتزم أكثرهم
 الكسر قبل ساكن ، فقالوا « رُدُّ القوم » لأنها حركة التقاء السَّاكِنَيْنِ في الأصل ،
 ومنهم من يفتح وهم بنو أسد ، وحكى ابن جني الضم ، وقد روى بهن قوله :

١٢٥٤ - فَغَضَّ الطَّرْفَ ؛ إِنَّكَ مِنْ مُنْمِرٍ

[فَلَا كَغَبَا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابَا]

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : ولا يضم قبل ساكن ،
 بل يكسر ، وقد يفتح ، هذا لفظه .

فإن لم يتصل الفعل بشيء ما ذكر ففيه ثلاث لغات : الفتح مطلقا ، نحو رُدُّ وفِرٌّ
 وَعَضٌّ ، وهى لغة أسد وناسٍ غيرهم . والكسر مطلقا ، نحو رُدُّ وفِرٌّ وَعَضٌّ ،
 وهى لغة كعب وُمَيْرٍ ، والإتياع لحركة الفاء ، نحو رُدُّ وفِرٌّ وَعَضٌّ ، وهذا أكثر في
 كلامهم ، اهـ .

(وَفَكَ أَفِيلَ فِي التَّمَجِّبِ التَّزِيمِ) قال في شرح الكافية : بإجماع ، وكأنه أراد
 إجماع العرب ؛ لأن للمسوع الفك ، ومنه قوله :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُؤْمِنِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وإلا فقد حكى عن الكسائي إجازة إدغامه (وَالتَّزِيمِ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلَمْ)
 بإجماع ، كما قاله في شرح الكافية ؛ فلم يقل فيه هَلَمْ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا البيت استدراك على ما قبله ، أى يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما ؛ الأولى : أَفْعِلْ فى التمجيد ؛ فإنه ملتزم فَسْكُهُ ، والثانية : هَلَمْ فى لغة تميم ؛ فإنه ملتزم إدغامه ، وقد سبق فى باب أسماء الأفعال أن هَلَمْ عند الحجازيين اسمُ فعلٍ بمعنى احْضُرْ أو أَقْبِلْ ، وعند بنى تميم فعلٌ أمرٌ ، وباعتبار هذه الالفة ذكرناها هنا .

الثانى : التزموا أيضاً فتح هَلَمْ ، وحكى الجزمى الفتح والكسر عن بعض تميم ، وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو « هَلَمْهُ » لم يضم ، بل يفتح ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هَلَمْ الرجل ، وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلاً اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة ، فيقال : هَلَمْهُمُ وهَلَمْتُوا وهَلَمْى ، بضم الميم قبل الواو ، وكسرها قبل الياء ، وإذا اتصل بها نونُ الإنثاء فالقياس هَلَمْنَ . وزعم الفراء أن الصواب هَلَمْنْ بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ، ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير ، وحكى عن أبى عمرو أنه سمع هَلَمْيْنَ يانسوة ، بكسر الميم مشددة ، وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإنثاء ، وحكى عن بعضهم هَلَمْنْ بضم الميم وهو شاذ .

الثالث : مذهب البصريين أن هَلَمْ مركبة من « ها » التنبيه وَمِنْ لَمْ التى هى فعل أمر من قولهم « لَمْ الله شَعْمَهُ » أى جَعَّمَهُ ، كأنه قيل : اجْعَمْ نَفْسَكَ إلينا ، فحذفت ألفها تخفيفاً . وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ؛ فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام ، وقال الفراء : مركبة من هَلْ التى للزجر ، وأَمْ بمعنى اقْصِدْ ، فحذفت الهمزة بإلتقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هَلَمْ ، ونسب بعضهم هذا القول إلى السكوفيين ، وقول البصريين أقربُ إلى الصواب . قال فى البسيط : ومنهم من يقول : إنها ليست مركبة ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : فى النون الساكنة ، ومنها التنوين .

اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام :

أولها : الإدغام ، وهو بلا غنة في اللام والراء ، وبغنة في حروف يَنْقُمو ، ما لم تكن مواصاتها في كلمة واحدة كالدينيا وصِنَوَانْ وأَنْمَارْ ؛ فإن الفك في ذلك لازم والثاني : الإظهار ، وهو في حروف الخلق الستة : العين والغين والحاء والخاء والماء والهمزة ؛ لبعدهم مخرج النون من مخرجها .

والثالث : القلب ميباً عند الباء ، ويستوى كونها في كلمة نحو « أَنْدَبُهُمْ » أو كلمتين نحو « أَنْ بُورِكَ » وموجب هذا القلب أن الباء بعدت من النون ، وشابهت أقرب الحروف إليها وهي الميم ؛ لأن النون والميم حرفا غنة ، فلما بعدت عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ، ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها ، فأوجب التخفيف أمرا آخر ، وهو قلبها ميباً ؛ لأنها أختها في الغنة .

والرابع : الإخفاء ، وذلك إذا وليها شيء من الحروف غير المذكورة ، وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها أوائل هذا البيت :

١٢٥٥ — تَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ نَوَى ، زَيْدٌ فِي ضَعَى !

كَمَا ذَاقَ طَائِرٌ صَيْدَهُ سَوْءَ شَبَابٍ ظَفَرِ

وإنما أخفيت عند هذه الحروف لأنها قربت منها قريبا متوسطا ؛ لأن حروف الخلق بعدت منها فأظهرت ، وحروف « لم ير » قربت منها قريبا شديدا فأدغمت . وهذه الخمسة عشر لم تبعدهم بعد تيك ، ولم تقرب قرب هذه ؛ فأخفيت ، والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولما يسر الله له إكمال ما وعد به في الخطبة من قوله « مَقَاصِدُ النَحْوِ بِهَا مَحْوِيَةٌ » أخبر بذلك فقال :

(وَمَا يَجْمَعُهُ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلَنْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلَنْ)

يقال «عَنْ بَكْذَا» أى اهتم به ، ويلزم بناؤه للمفعول ، وبنائه للفاعل لغية
حكاهما فى اليواقيت ، وأنشد عليها :

١٢٥٦ - عَانِدٍ بِأَخْرَافِهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

[لَهُ جَفِيرَانِ وَأَيْ تَنْبِلِ]

ونظما : حال من الماء فى بجمعه ، أو تمييز محوّل عن الفاعل ، واشتمل : نفت
لنظما ، وعلى جل المهمات : متعلق باشتل ، ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال : (أَحْصَى
مِنَ السَّكَائِيَةِ الْخَلَاصَةَ) أى جَمَعَ هذا النظمُ من منظومة المصنف المسماة بالسكافية
الخالص الصافي مما يكدره . (كَمَا أَقْتَضَى) أى أخذ (غِنَى بِلاَ خَصَاصَةٍ) تشوبه ،
والخصاصة : ضد الغنى ، وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة . ثم قابل بالشكر
نعمة الإتمام ، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الأنام ، وعلى آله وأصحابه الكرام ،
لإخراج أجر ذلك وَيُثْنِيهِ فِي الْبَذَةِ وَالْخَتَامِ ، فقال رحمه الله وجمعنى وإياه فى
دار السلام :

(فَاتَّخَذَ اللَّهُ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أَرْسَلَ)

(وَآلِهِ الْفُرَّ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ وَصَحْبِهِ الْمُتَخَيِّينَ الْخَيْرَةَ)

الحمد لله أولا وآخرا ، باطنا وظاهرا ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين ،
وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى
يوم الدين .

والحمد لله الذى بَسَّرَ — بِمَنَّةٍ وَفَضْلِهِ وَعَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ — إتمام مراجعة هذا الكتاب
مراجعة دقيقة ، وصلواته وأزكى تسليماته على سيد المرسلين ، وصَفْوَةِ النَّبِيِّينَ ، وخير خلق
الله أجمعين ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى من
هتدي بهديه وتَرَسَّمْ خُطَاهُ إلى يوم الدين .

فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الثالث

من شرح الأثموني على ألفية ابن مالك

س	الموضوع	س	الموضوع
٥٤٧	إعراب الفعل	٥٨٤	هذه الأدوات تقتضي شرطا وجزاء
—	رافع الفعل المضارع ، واختلاف العلماء فيه	٥٨٥	قد يرتفع الجزاء إذا كان الشرط ماضيا
—	نواصب المضارع أربع أدوات	٥٨٦	يضعف رفع الجزاء إذا كان الشرط مضارعا
—	الناصب الأول لن	٥٨٧	يجب قرن الجواب بالقاء إذا لم يصلح أن يكون شرطا
٥٤٨	الثاني : كي ، وهي على ثلاثة أوجه	٥٨٩	إذا كان الجواب جملة اسمية جاز اقترانها بإذا بدل القاء
٥٥١	الثالث : أن	٥٩٠	إذا عطف بالقاء أو الواو على الجزاء جاز فيه ثلاثة أوجه
٥٥٣	بعض العرب أمهل أن حملا على ما	٥٩١	إذا عطف بالقاء أو الواو على الشرط جاز فيه وجهان
٥٥٤	الناصب الرابع : إذن	—	متى يجوز حذف الجواب ، أو الشرط ؟
٥٥٦	يلتزم إظهار أن إن توسطت بين لام الجز ولا ، ويجب إضمارها بعد كون ماض منق ، ويجوز الأمران فيما عدا ما يذكر	٥٩٣	إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما
٥٥٨	يجب إضمار أن بعداً ومعنى إلى أو لا	٥٩٦	الكلام على لو
٥٥٩	وبعد حتى إذا كان الفعل مستقبلا	٦٠٥	أما ، ولولا ، ولوما
٥٦١	تجىء حتى جارة وعاطفة وابتدائية	٦١١	الإخبار بالذي وفروعه وبالآلف واللام
٥٦٢	تضمر أن بعد القاء في جواب طلب أو نفي	العدد	
٥٦٦	والمعنية مثل القاء في ذلك	٦١٩	متى يجر لفظ العدد من التاء ، ومتى يقرن بها ؟
٥٦٧	جر المضارع في جواب الأمر والنهي	٦٢١	من الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجزوا
٥٧٠	الرجاء كالتقني ينتصب المضارع في جوابه بعد القاء	٦٢٢	يضاف العدد لجمع التصحيح في ثلاث مسائل ، وجمع الكثرة في موضعين ؟
٥٧٠	ينتصب المضارع بأن مضمرة جوازا في أربعة مواضع غير ماسبق	و	جمع القلة فيما عدا ذلك
٥٧٢	شذ حذف أن ونصب المضارع في غير ما ذكر .	٦٢٣	تمييز المائة والآلاف مفرد منصوب
عوامل الجزم		—	الكلام على العدد المركب
٥٧٣	الكلام على « لا » واللام الطليتين	٦٢٥	تمييز العشرين وبابه والعدد المركب مفرد منصوب
٥٧٤	قد تحذف لام الأمر ويبقى عملها	—	قد يضاف لفظ العدد إلى مستحق المعدود
٥٧٥	الكلام على لم ولما		
٥٧٨	الأدوات التي تجزم فعلين إحدى عشرة		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٦٢٥	كيف يميز العدد بشيئين ؟	٦٥٤	المقصور والممدود
٦٢٧	بصاغ من لفظ العدد اسم على زنة	٦٥٩	كيفية تثنية المقصور والممدود ، وجمعهما تصحيحا
	فاعل كثنان وثالث ، وحكمه	٦٦٥	إذا جمع الاسم الثلاثي جمع مؤنث سالما أتبعته عينه فاء وبخمس شروط
	كم ، وكأى ، وكذا		وقد يجوز وجهان غير الإتياع ، وقد يمنع الإتياع
٦٣٣	تأني كم استفهامية وخبرية ، وتفصيل القول في هذين النوعين	٦٦٩	جمع التكسير التصغير
٦٣٧	مثل كم الخبرية كأى وكذا ، وتفصيل القول فهما	٧٠٥	أوزان التصغير — شروط التصغير
—	كأى توافق كم في خمسة أمور وتخالفها في خمسة أخرى	٧٠٦	فوائد التصغير
٦٣٨	كذا توافق كم في أربعة أمور وتخالفها في أربعة أخرى	٧٠٧	يحذف من المصغر ما يخل بصيغة التصغير ، ويجوز تعويض ياء قبل الطرف عن المحذوف
٦٤٠	يكفى عن الحديث بكيت وكيت ، وبذيت وذيت .	٧٠٩	متى يفتح الحرف التالى لياء التصغير ؟
	الحكاية	٧١١	لا يعتمد فى التصغير بثانية أشياء
٦٤٠	الحكاية بأى	٧١٣	متى يجب حذف ألف التأنيث المقصورة عند التصغير ؟ ومتى يجب بقاؤها ؟ ومتى يجوز الأمران ؟
٦٤١	الحكاية بمن	٧١٤	يرد تأني الاسم المصغر إلى أصله إن كان لينا منقلبا عن غيره ، ويشمل ذلك ستة أشياء .
٦٤٣	حكاية العلم	٧١٦	متى يرد إلى الاسم عند التصغير ما حذف منه ؟ متى لا يرد ؟ وكيف يصغر الثنائى الوضع ؟
٦٤٤	الحكاية على ضربين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد	٧١٨	تصغير الترخم
	التأنيث	٧١٩	إذا صغر الاسم المؤنث بغير تاء ختم بتاء التأنيث إذا كان ثلاثى الأصل أو الحال أو المال ، وتمتنع هذه التاء إذا حدث بها لبس
٦٤٥	علامة التأنيث تاء أو ألف	٧٢١	صغروا بعض الأسماء المبينة شذوذا
٦٤٥	لأنه تاء التأنيث خمسة أوزان		
٦٤٧	الأصل فى لحاق التاء بالأسماء تمييز المؤنث من المذكر ، وتأتى لمعان غير ذلك		
٦٤٨	ألف التأنيث على ضربين : مقصورة ، وممدودة		
—	الأوزان التى يأتى عليها الاسم المنتهى بالألف المقصورة		
٦٥١	الأوزان التى يأتى عليها الاسم المنتهى بالألف الممدودة		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧٢٣	كيف يصغر اسم الجمع، وجمع القلة، وجمع السكثرة؟ النسب	٧٤٧	تعريفه. وبيان ما يلزمه من التغييرات
٧٢٤	يحدث عند النسب ثلاث تغييرات : لفظي، ومعنوي، وحقكي	٧٤٩	الوقف على هاء الضمير
٧٢٥	التغيير اللفظي زيادة ياء مشددة	٧٥٠	الوقف على « إذا »
—	يحذف ايماء التصغير الياء المشابهة لها وناء التأنيث ومدته	٧٥١	الوقف على الاسم المنقوص
٧٢٦	إذا كانت ألف التأنيث أو الإلحاق رابعة	٧٥٣	في الوقف على المتحرك خمسة أوجه
٧٢٧	لياء المقتصر ثلاثة أحوال : وجوب الحذف، ووجوب القلب واوا، وجواز الوجهين	٧٥٥	متى يجوز نقل حركة الموقوف عليه إلى ما قبله ؟
٧٢٩	إذا كان المنسوب إليه ثلاثياً مكسور العين فتحت عينه عند النسب	٧٥٥	الوقف على ما آخره تاء تأنيث
٧٣٠	كيف ينسب إلى ما آخره ياء مشددة؟	٧٥٧	تزداد هاء السكت في الوقف بعد الفعل الملل اللام، وبعد الاستفهامية وزيادتها بعد كل واحد منهما إما واجبة وإما جائزة
—	كيف ينسب إلى ما ألحق به علامة ثنية أو جمع ؟	٧٥٨	متى تحذف ألف « ما » الاستفهامية ومتى تبقى ؟
٧٣١	إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مشددة مكسورة حذفت أخرى الياءين	٧٥٩	لاتلحق هاء السكت بحركة إعراب ولا تشبه بها
٧٣٢	النسب إلى فعيلة بفتح الفاء وفعيلة بضم الفاء ، وإلى فعيل وفعيل	٧٦١	قد يعطى الوصل حكم الوقف
٧٣٤	النسب إلى ما ختم بألف ممدودة	—	لهجات العرب في الوقف على الروي الموصول بمدة
٧٣٥	النسب إلى المركب بأنواعه	الإمالة	
٧٣٨	النسب إلى الثلاثي الذي حذف منه اللام	٧٦٢	حقيقتهما ، فأنثتها ، حكما
٧٤٠	اختلف النحاة في النسب إلى بنت وأخت	٧٦٣	محلا ، أصحابها ، أسبابها
٧٤٢	النسب إلى الثنائي الوضع ، وإلى الثلاثي المحذوف منه الفاء أو العين	٧٦٨	موانع الإمالة
٧٤٣	النسب إلى الجمع يكون برده إلى مفردة، إلا في أربعة مواضع فينسب فيها إلى لفظه	٧٧١	لا يمال لسبب منفضل - أى في كلمة أخرى - إلا ألف « ها » التي هي ضمير المؤنثة
٧٤٤	يستغنى عن ياء النسب بصوغ الاسم	٧٧٣	الإمالة لمجورة المال ، وهي الإمالة للتناسب

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧٧٤	الإيماءة نحو الحروف المتحركة	٨٢٣	بم يعرف الإبدال؟
٧٧٥	والأفعال، وقد أمالوا بعض المبتنيات	٨٢٥	إبدال كل من الواو والياء والالف همزة
٧٧٥	إيماءة الفتحة سبيان	٨٣٦	إبدال كل من الهاء والعين همزة
٧٧٩	التصريف	٨٣٧	إبدال همزة ألفا أو واوا أو ياء
٧٨٠	معناه لغة واصطلاحاً	٨٤١	إبدال كل من الألف والواو ياء
٧٨٠	التصريف لا يلحق إلا الأفعال	٨٤٦	إبدال كل من الألف والياء واوا
٧٨٠	والأسماء المتمكنة ، وهو أصل	٨٥٢	عود إلى إبدال الواو ياء
٧٨١	في الأفعال	٨٥٤	يجب إبدال كل من الواو والياء ألفا
٧٨١	لا يكون قابل التصريف على أقل من	٨٦٠	مئى اجتمع في إحداهما أحد عشر شرطاً
٧٨١	ثلاثة أحرف	٨٦٠	إبدال النون ميماً، وإبدال الواو ميماً
٧٨١	لا يزيد الاسم المجرد عن خمسة أحرف	٨٦١	الإعلال بالنقل
٧٨١	ولا يزيد الاسم المزيد فيه عن سبعة أحرف	٨٦١	إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء
٧٨١	أوزان الاسم الثلاثي	٨٦١	وقبلها ساكن صحيح نقلت حركة
٧٨٤	أوزان الفعل الثلاثي	٨٦١	العين إليه
٧٨٧	أوزان الفعل الرباعي المجرد ،	٨٦٢	قد يكتفى بنقل الحركة من العين ،
٧٨٨	وأوزان المزيد	٨٦٢	وقد يستتبع ذلك إبدال حرف العلة
٧٨٨	أوزان الاسم الرباعي الأصول	٨٦٢	شروط هذا النقل أربعة
٧٩١	أوزان الاسم الخامس الأصول	٨٦٢	يشارك الاسم المشابه للمضارع الفعل
٧٩٢	الضابط الذي يميزه الحرف الأصلي	٨٦٤	في وجوب هذا النقل
٧٩٣	من الزائد	٨٦٤	المصدر الذي على زنة الإفعال أو
٧٩٣	أسباب زيادة الحروف	٨٦٤	الاستفعال تنقل فيه حركة العين ،
٧٩٤	الحرف الزائد على ضربين : تكرر	٨٦٥	ثم تقلب عنه ألفاً، ثم تحذف إحدى
٧٩٤	لأصل ، وغيره	٨٦٥	الألفين وت عوض منها التاء في آخره
٧٩٤	أدلة زيادة الحرف عشرة	٨٦٥	يعطى وزن مفعول من الحذف
٧٩٥	الميزان الصرفي	٨٦٥	والنقل ما لو وزن الإفعال
٧٩٩	بيان ما تطرد زيادته من الحروف ،	٨٧١	قلب فاء المثال تاء في الإفعال وفروعه
٨١٣	ومواضع زيادة كل حرف منها	٨٧٢	قلب تاء الإفعال دالا
٨١٣	الكلام على همزة الوصل	٨٧٥	الكلام على الحروف التي تبدل
٨٢٠	الفرق بين الإبدال والقلب والتعويض	٨٨٤	تفصيلاً بأجزاء
٨٢٠	أحرف الإبدال الشائع	٨٨٩	الإعلام بالحذف
		٨٨٩	الإدغام

فهرست تفصیلی للموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من « شرح الأشموني » على ألفية ابن مالك
المسمى « منهج السالك » ، إلى ألفية ابن مالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
باب حروف الجر		باب حروف الجر	
٢٨٣	عدة حروف الجر	٢٨٣	عدة حروف الجر
—	«كي» تجر ثلاثة أشياء	—	«كي» تجر ثلاثة أشياء
٢٨٤	«لعل» حرف جر عند عقيل	٢٨٤	«لعل» حرف جر عند عقيل
—	«متى» حرف جر عند هذيل	—	«متى» حرف جر عند هذيل
—	ذكر حروف جر مختلف فيها	—	ذكر حروف جر مختلف فيها
٢٨٥	حروف لا تجر إلا الظاهر	٢٨٥	حروف لا تجر إلا الظاهر
—	مذ ومنذ لا يجران إلا اسم الزمان	—	مذ ومنذ لا يجران إلا اسم الزمان
—	«رب» لا تجر غير النكرة ، وتجر الضمير قليلا	—	«رب» لا تجر غير النكرة ، وتجر الضمير قليلا
٢٨٦	ما يشرط في الضمير الذي تجره «رب»	٢٨٦	ما يشرط في الضمير الذي تجره «رب»
٢٨٧	ذكر معاني الحروف	٢٨٧	ذكر معاني الحروف
—	معاني «من» الجارة	—	معاني «من» الجارة
٢٨٨	اللام وإلى وحتى تدل على انتهاء الغاية	٢٨٨	اللام وإلى وحتى تدل على انتهاء الغاية
—	بقية معاني «إلى»	—	بقية معاني «إلى»
٢٩٠	تأتي اللام لأحد وعشرين معنى	٢٩٠	تأتي اللام لأحد وعشرين معنى
٢٩٢	تأتي «في» لعشرة معان	٢٩٢	تأتي «في» لعشرة معان
٢٩٣	تأتي الباء لخسة عشر معنى	٢٩٣	تأتي الباء لخسة عشر معنى
٢٩٤	تجيء «على» لعشرة معان	٢٩٤	تجيء «على» لعشرة معان
٢٩٥	تجيء «عن» لعشرة معان أيضاً	٢٩٥	تجيء «عن» لعشرة معان أيضاً
—	تجيء الكاف لأربعة معان	—	تجيء الكاف لأربعة معان
٢٩٦	استعملت الكاف ومن وعن أسماء	٢٩٦	استعملت الكاف ومن وعن أسماء
—	منذ ومنذ يكونان اسمين ، ويكونان حرفين	—	منذ ومنذ يكونان اسمين ، ويكونان حرفين
٢٩٨	تزداد «ما» بعد ثلاثة أحرف	٢٩٨	تزداد «ما» بعد ثلاثة أحرف
—	فلا تكلفها عن العمل ، وتزداد بعد ثلاثة أخرى فتكلفها	—	فلا تكلفها عن العمل ، وتزداد بعد ثلاثة أخرى فتكلفها

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩٩	تعمل «رب» الجر وهي محذوفة ، وذلك بعد ثلاثة أحرف	٢٩٩	تعمل «رب» الجر وهي محذوفة ، وذلك بعد ثلاثة أحرف
٣٠٠	ربما عملت «رب» محذوفة من غير هذه الأحرف	٣٠٠	ربما عملت «رب» محذوفة من غير هذه الأحرف
—	يجر بغير «رب» محذوفاً ، وذلك على ضربين : مطرد ، وغير مطرد ، والمطرد في ثلاثة عشر موضعاً	—	يجر بغير «رب» محذوفاً ، وذلك على ضربين : مطرد ، وغير مطرد ، والمطرد في ثلاثة عشر موضعاً
٣٠٢	لا يفصل بين حرف الجر ومجروره إلا في الضرورة	٣٠٢	لا يفصل بين حرف الجر ومجروره إلا في الضرورة
٣٠٣	متعلق الجار والمجرور ، وبيان ما لا يكون له متعلق من حروف الجر	٣٠٣	متعلق الجار والمجرور ، وبيان ما لا يكون له متعلق من حروف الجر
باب الإضافة		باب الإضافة	
٣٠٤	ما يحذف لأجل الإضافة من المضاف	٣٠٤	ما يحذف لأجل الإضافة من المضاف
—	الكلام في عامل الجر في المضاف إليه	—	الكلام في عامل الجر في المضاف إليه
٣٠٥	فائدة الإضافة تخصيص المضاف أو تعريفه	٣٠٥	فائدة الإضافة تخصيص المضاف أو تعريفه
—	الإضافة اللفظية	—	الإضافة اللفظية
٣٠٦	الخلاف في إضافة المصدر إلى أحد معموليه ، وفي إضافة أفعال التفضيل	٣٠٦	الخلاف في إضافة المصدر إلى أحد معموليه ، وفي إضافة أفعال التفضيل
—	زاد ابن مالك نوعاً سماه الإضافة شبه المحضة ، وبيان مواضعها	—	زاد ابن مالك نوعاً سماه الإضافة شبه المحضة ، وبيان مواضعها
٣٠٧	تكلمة بيان ما لا يتعرف بالإضافة	٣٠٧	تكلمة بيان ما لا يتعرف بالإضافة
٣٠٨	المواضع التي يشتر فيها اتصال الـ بالمضاف	٣٠٨	المواضع التي يشتر فيها اتصال الـ بالمضاف
٣١٠	يكتسب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه	٣١٠	يكتسب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٣١	تسكن ياء المتكلم أو تفتح مع ما يجب	٣١١	لا يضاف اسم لما اتعده في المعنى
٣٣٢	كسر آخره ، وقد تحذف ياء المتكلم	٣١٢	الإنهاء على ضربين : ما لا يجوز
٣٣٣	الاختلاف في المضاف للياء ، أم عرب أم مبني ؟		إضافته أصلا ، وما لا يستعمل إلا مضافا
	إعمال المصدر	—	ما يجب إضافته على أنواع
٣٣٢	يلحق المصدر بفعله تعديا ولزوما	٣١٣	الملازم الإضافة إلى الجمل على ضربين
٣٣٣	يخالف المصدر فعله في أمرين	٣١٦	« لما » الظرفية ملازمة الإضافة إلى الجملة الفعلية
—	المصدر العامل عمل الفعل على ثلاثة أنواع ، وبين اختلاف العلماء في كل نوع منها	—	« كلا » و « كلتا » وشروط ما يضافان إليه
—	شروط إعمال المصدر	٣١٧	« أي » وبين ما يضاف إليه
٣٣٥	اسم المصدر يعمل أيضا	٣١٨	الكلام على « لدن » وبين ما يضاف إليه
٣٣٦	اسم المصدر على ثلاثة أنواع	٣١٩	موازنة بين لدن وعند ولدى
—	للمصدر المضاف خمسة أحوال	٣٢٠	الكلام على « مع » وبين ما يضاف إليه
٣٣٧	يجوز في تابع معمول المصدر الجر والإنباع على محل المعمول	٣٢٠	الكلام على « غير » وبين موضع بنائها
٣٣٨	اختلاف العلماء في الإنباع على محل المعمول	٣٢١	الكلام على « قبل » و « بعد » وما أشبههما
٣٣٨	لا يتقدم معمول المصدر عليه ، ولا يفصل بينهما بأجنبي ، ويؤول ما خالف ذلك	٣٢٤	يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه
	إعمال اسم الفاعل	٣٢٥	يحذف المضاف إليه فيبقى المضاف بحاله
٣٣٩	تعريف اسم الفاعل	٣٢٧	الفصل بين المضاف والمضاف إليه
—	شروط إعمال اسم الفاعل	٣٣٠	لا يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف ، إلا أن يكون المضاف لفظ « غير »
٣٤٢	صيغ المبالغة ، وإعمالها ، وشواهدا		المضاف لياء المتكلم
٣٤٣	المثنى والمجموع من الوصف العامل	٣٣٠	يكسر آخر المضاف لياء المتكلم إلا في مواضع
	يعملان كالمفرد		
—	يجوز في تالي الوصف المذكور الجر والنصب ، وما عدا تاليه يجب نصبه		



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٤٣	وأما الوصف غير العامل فيجب جر تاليه	٣٥٢	اسما الزمان والمكان (المصدر المسمى)
٣٤٤	يجوز في تابع المفعول المجرور الجر والنصب مراعاة لمحل المتبوع	٣٥٣	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ، وهذا الوزن قليل في فعل المضوم العين وفعل المكسور العين اللازم
٣٤٥	يشترط في إعمال اسم المفعول نفس الشروط التي تشترط في إعمال اسم الفاعل	—	الأوزان الغالبة في الوصف من الفعل الثلاثي المضوم العين
—	قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعة	٣٥٤	زنة اسم الفاعل من غير الثلاثي
٣٤٦.	شرط إضافة اسم المفعول لمرفوعة أن يكون باقيا على وزنه الأصلي	—	زنة اسم المفعول من غير الثلاثي
—	أبنية المصادر	—	ما ينوب عن زنة المفعول من الأوزان
٣٤٦.	مصدر الفعل الثلاثي المتعدي يأتي على فعل ، بفتح فسكون ، غالبا	٣٥٥	وزن فاعيل بمعنى مفعول مقيس أولا الصفة المشبهة باسم الفاعل
٣٤٧.	يأتي مصدر فعل المكسور العين اللازم على فعل ، بفتح الفاء والعين جميعا	٣٥٥	ما تتميز به الصفة المشبهة
—	يأتي مصدر فعل المفتوح العين على فعل غالبا كجلوس وقعود وخروج ودخول ، إذا كان لازما	٣٥٦	تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل بشروطه
—	تأتي مصادر الثلاثي على أوزان متعددة تبعا للعاني التي يدل عليها الفعل	—	لا يجوز أن يتقدم مفعول الصفة المشبهة عليها
٣٤٨.	يأتي مصدر فعل المضوم العين على فعولة كسبولة أو فعالة كجزالة	—	يشترط في معمولها أن يكون سديا
٣٤٩.	مصادر الأفعال غير الثلاثية تأتي على أوزان مطردة معينة	٣٥٧	السدي المفعول للصفة المشبهة اثنا عشر نوعا
٣٥١.	يأتي المصدر على زنة اسم المفعول ، وربما جاء على زنة اسم الفاعل	—	لمفعول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال التعجب
٣٥	اسما المرة والهيئة	٣٦٣	معنى التعجب
		—	يدل على التعجب بألفاظ كثيرة
		—	للتعجب صيغتان قياسيتان
		—	الكتنم على أجزاء صيغة وما أفعله.
		٣٦٤	الكلام على أجزاء صيغة «أفعل به»
		—	ما يشترط في معمول فعل التعجب

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	ما تقول، وأصل هذا اختلاف هو	٣٦٤	يجوز حذف التعجب منه لقريئة
	الاختلاف في « ما » على ثلاثة	٣٦٥	فعل التعجب جامدان
	مذاهب	—	ما يشترط في الفعل الذي تصاغ منه
٣٧٨	المخصوص بالمدح أو الذم، وإعرابه		إحدى صيغتي التعجب
٣٧٩	هل يتقدم المخصوص على نعم وبئس؟	٣٦٧	طريقة التعجب عالم يستكمل الشروط
—	يأتي بمعنى بئس « ساء » وكل فعل	٣٦٨	لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه،
	تحوله إلى صيغة فعل بضم العين		ولا يفصل بينهما إلا بظرف أو جار
٣٨٠	« حذاء » مثل نعم ، و« لاجبذاء » مثل		ومجرور
	بئس في المعنى	٣٦٩	أجاز قوم الفصل بالحال، وبعضهم
٣٨١	يجب في « ذاء » من حبذا الإفراد والتذكير		الفصل بالنداء ، وبعضهم الفصل
٣٨٢	القول في إعراب المخصوص بعد		بالمصدر ، وبعضهم الفصل بلولا
	حبذا		ومصحوبها .
—	إذا كان فاعل « حب » غير « ذاء » جاز	—	ينقاس الفصل بما كان بين « ما »
	رفعه وجره بالباء		وفعل التعجب
٣٨٢	يفارق مخصص حبذا مخصص		نعم وبئس وما جرى مجراها
	نعم في أربعة أمور	٣٧٠	نعم وبئس فعلا ، جامدان
	أفعل التفضيل	٣٧١	فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع
٣٨٣	أفعل التفضيل اسم له خصائص	٣٧٢	معنى « وال » المقترنة بفاعل نعم
—	يصاغ اسم التفضيل من كل فعل	٣٧٣	ما يجوز من إتيان فاعل نعم ، ومالا
	تصاغ منه إحدى صيغتي التعجب		يجوز
٣٨٤	يتوصل إلى التفضيل بما لم يستوف	٣٧٤	الضمير المرتفع بنعم وبئس ،
	الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه		وأحكامه
—	متى يجب وصل أفعل التفضيل عن ؟	٣٧٥	ما يشترط في التمييز المفسر للضمير
	ومتى يمتنع ؟		المرفوع بنعم وبئس
—	معنى « ومن » التي تصل بأفعل التفضيل	—	الاختلاف في إعراب نحو « نعم »
٣٨٥	متى يجوز حذف « ومن » ؟		رجلا زيدا ،
—	لا يفصل بين أفعل التفضيل ومن	٣٧٦	لا يجوز أن يجمع في الكلام بين
	بأجنبي إلا بلو		فاعل نعم الظاهر والتمييز ، وذكر
٣٨٦	لأفعل التفضيل — من حيث مطابقتها		اختلاف العلماء في ذلك
	وعدها — ثلاثة أحوال	٣٧٧	الاختلاف في إعراب نحو « نعم »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	أتبعتم كلها إذا احتاج إليها ، ولألا جاز الإنباع والقطع	٣٨٧	ربما جاءت صيغة أفعل غير دالة على التفضيل
٤٠٠	يجوز في النعت المقطوع الرفع والنصب	٣٨٨	تقدم من الجارة وبحرورها إن كان الكلام استفهاما ، ويندر تقديمها في غيره
—	يجوز حذف ما علم من النعت والمنعوت	٣٨٩	الكلام على مرفوع أفعل التفضيل
٤٠١	متى يجب تكرار النعت ؟	٣٩١	أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ويؤول ما يوم جواز ذلك
٤٠٢	عطف بعض المنعوت على بعض	—	ما يتعدى به أفعل التفضيل المأخوذ من فعل يتعدى ، من حروف الجر باب النعت
—	هل يتقدم النعت على المنعوت ؟	٣٩٢	التابع
—	إذا نعت بمفرد وبجملة فأيهما يقدم على الآخر ؟	—	بيان معنى التابع
—	الأسماء - من حيث نعمتها والنعت بها - على أربعة أنواع التوكيد	—	هل يجوز تقديم التابع على المتبوع ؟
٤٠٣	التوكيد على ضربين : لفظي ، ومعنوي	—	العامل في التابع
٤٠٤	من ألفاظ التوكيد المعنوي النفس والعين ، والكلام عليهما	—	ترتيب التابع
٤٠٤	ومن ألفاظه : كل ، وكلا ، وكلتا ، وجميع	٣٩٣	بيان معنى النعت
٤٠٥	— التوكيد بلفظ « عامة »	—	النعت ضربان : حقيقي ، وسببي
—	يؤكد بأجمع وفروعه ، بعد كل ، وبدونه	—	ما يعطاه النعت من أحكام المنعوت
٤٠٦	ألفاظ التوكيد المعنوي معارف	٣٩٤	يأخذ النعت ، في الأفراد والتذكير وأخواتها حكم الفعل الذي يحمل محله
٤٠٧	هل يجوز توكيد النكرة ؟	٣٩٥	لا يكون النعت إلا مشتقا أو شبه مشتق ، وبيان أنواع الشبيه بالمشتق
—	هل يجوز ثنية أجمع وجماء ؟	٣٩٦	يكون النعت جملة ، وبيان ما يشترط فيها .
٤٠٨	لا يجوز توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين إلا إذا أكدته بضمير منفصل	٣٩٧	النعت بالمصدر .
		—	تعدد المنعوت مع تعدد المنعوت
		٣٩٩	إذا تعددت المنعوت لمنعوت واحد

ص	الموضوع	ص
٤٠٨	التوكيد اللفظي	٤١٤
٤٠٩	أكثر ما يكون التوكيد اللفظي في الجمل ، وكثيرا ما يقترن بحرف عطف ، ويجب ترك العاطف إن أوم	عطف اليمين واليمين في
٤١٠	لا يؤكد الضمير المتصل إلا إذا أعيد معه ما اتصل به ، ومثله الحروف ، ويستثنى من ذلك حروف الجواب	عطف النسق
٤١١	يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل	٤١٥ حقيقة عطف النسق
—	لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه	— حروف العطف على ضربين :
—	لا يفصل بين المؤكد والتوكيد بإما	مشاركة في اللفظ والمعنى ، ومشاركة في اللفظ فقط
٤١٢	لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد إلا «جميعا» و«عامة»	٤١٦ اختلاف العلماء في عد «حتى» ، وأم ، ولسكن ، من حروف العطف
—	النعته بكل ، وما يلزم فيه	— الكلام على الواو ، وذكر ما تختص به
—	يجب في خبر «كل» مراعاة المعنى العطف	٤١٧ الكلام على الفاء
٤١٣	العطف على ضربين : عطف بيان ، وعطف نسق	— الكلام على «ثم»
—	معنى عطف البيان	٤١٨ ما تختص به الفاء
—	يعامل عطف البيان معاملة النعت	٤١٩ للعطف بحتى أربعة شروط
٤١٣	هل يكون عطف البيان نكرة ؟	٤٢٠ إذا عطف بحتى على مجرور فهل يلزم إعادة الجار ؟
—	كل ما صلح عطف بيان صلح بدلا ، بشرط أن يصح لإحلاله محل متبوعه	— الكلام على «أم» وبيان أنواعها
٤٢٣	هل تأتي «أم» زائدة ؟	٤٢٣ هل تأتي «أم» زائدة ؟
—	الكلام على «أو»	— الكلام على «أو»
٤٢٣	تأتي «أو» بمعنى الواو	٤٢٣ تأتي «أو» بمعنى الواو
٤٢٤	ذهب قوم إلى أن الواو تأتي بمعنى أو في ثلاثة مواضع	٤٢٤ ذهب قوم إلى أن الواو تأتي بمعنى أو في ثلاثة مواضع